

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكة الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

سنة ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
المؤلف محمد عبد الله

الدكتور سليم عطية
رئيس الجمعية

الجزء السابع

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

مركز البحوث والدراسات والبحوث الاقتصادية

مركز البحوث والدراسات والبحوث الاقتصادية



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهان - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
الحامى لنام محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد السابع

الطبعة الأولى
١٩٨٦ - ١٩٨٧

إصدار : الدار العربية للموسوعات
القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ص.ب. ٥٤٣ - ت : ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا
فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ
وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرون
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أئمتنا العربية .

هبة الفكر

موضوعات الجزء السابع

إيجار الأماكن

بائع متجول

بتسول

بحوث علمية

ببذل

براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية

برك ومستنقعات

برلمان

بريد

بمئة

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلهما قسم الرأي مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبنا هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرسنتها ترتيبا أبجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجبة وإمكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بدىء - قدر الامكان - برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبتها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المقارنة جنبا الى جنب دون تردد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في إطار الموضوع الواحد ، أن نوضع الأحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل أو تشابه يقرب بينهما دون فصل تحكمي بين الأحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك بمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بأقصر السبل الى العلم بما ادلى في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتعارض عند رأى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينهما فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الأحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث مما أقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررتها الجمعية العمومية في ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبادئ عديدة ومتشعبة ارساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى . وإن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحت متعذرا للتوصل إليها لتقدم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية الحديثة ويعين على التفتان فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعلام الكلفة بنا أرساء مجلس الدولة ممثلا فى مكتبته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ فى ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم أو الفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذى صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعاً بشأنه ، وإن تندر الإشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ هذا التصدير

وفى كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتاوى بين هذين البيتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الأصل وتاريخه .

ومشال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ فى جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

ويعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ فى الصادر بجلسته ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

ويقصد بذلك الفتوى التى اصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى رقم ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى
صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد المأما بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات تتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب
الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التعليق فى نهاية الموضوع .
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاماً متسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بياناتاً تفصيلية بالإحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من
موضوع ، ناذاً كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملامية الا أنه وجب
أن نشير إليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من
قريب أو بعيد .

والله ولى التوفيق

حسن الفكاهى ، نعيم عطية

إيجار أماكن

الفصل الأول — عقد الإيجار في القانون المدني .

الفصل الثاني — القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجارات الأماكن وإنظيم العلاقة بين المأجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له .

الفصل الثالث — القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن .

الفصل الرابع — القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد إيجارات الأماكن معديلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض أحكام إيجارات الأماكن .

الفصل الخامس — مسائل متنوعة .

الفصل الأول

مقد الإيجار في القانون المدني

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

الترميمات الضرورية والترميمات التأجيلية المتضمنة عليها في المادة ٥٦٧ من القانون المدني - المقصود بكل منهما .

ملخص التفسير :

١ - تلص المبدأ ٥٦٧ من القانون المدني على أنه : « ١ - على المؤجر أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها وإن يقوم في أثناء الاجازة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيلية .

٢ - وعليه أن يجرى الأعمال اللازمة للأسطح من تجميع أو بياض وأن يقوم بنزع الآبار والمراحيض ومصارف المياه .

٣ - ويتحمل المؤجر التكاليف والفرائث المستحقة على العين المؤجرة ويلزم بشن المياه إذا قدر جزافا فإذا كان تقديره بالمقدار كان على المستأجر ، أما ثمن الكهرباء والفصل وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال الشخصي فيتحمله المستأجر .

٤ - كل هذا مالم يقض الاتفاق بغيره » ويستفاد من هذا النص أن المشرع لم يحدد صراحة مدلول الترميمات الضرورية والترميمات التأجيلية مجتزئا بضرب أمثلة للترميمات الضرورية فنص على أن يتحمل المؤجر الأعمال اللازمة للأسطح من تجميع أو بياض وأن يقوم بنزع الآبار والمراحيض ومصارف المياه ، تاركا لقاضي الموضوع سلطة رغبة في التقدير والفصل فيما

إذا كان الإصلاح يعتبر إصلاحاً ضرورياً أم تاجيرياً ذلك لأن اعتبار الإصلاح ضرورياً أو تاجيرياً يختلف باختلاف الظروف والأحوال . وعلى القاضي أن يهتدى في ذلك بعرف الجهة ، فإذا كان هذا العرف يقضى بأن إصلاحاً ما يقبوم به المؤجر أعزب إصلاحاً ضرورياً . أما إذا قضى العرف بالتزم المستأجر به اعتبر إصلاحاً تاجيرياً ، وقد كشفت الأعمال التحضيرية للقانون المدني عن اتجاه المشرع في هذا الخصوص معرضت مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدني لبيان المقصود بالترميمات التاجيرية إذ جاء بها أن « المشروع ينص على إلزام المستأجر بإجراء الترميمات التى يقضى بها العرف ، مما يفترض فيه أن خطأ المستأجر أو أن الاستعمال المعتاد العين قد اقتضاه وأخذ الفقه هذا القول مناطاً للترتبة بين الترميمات التاجيرية والترميمات الضرورية ، عرفت الترميمات الضرورية تلك التى يستلزمها الانتفاع بالعين على الوجه المقصود من استثناء الترميمات البسيطة التى تاتى عادة بما نتيجة لإهمال المستأجر في حفظ العين وأما نتيجة الاستعمال العادى وأورد الفقه أمثلة جديدة للترميمات الضرورية علاوة على ما ذكره المشرع ومنها الخلل الذى يعتري جدار المنزل ويهدد سقوطه ، وإصلاح ما يعيب أرضية المنزل أو سقفه نتيجة فيضان أو مطر أو نتيجة عيب في المادة أو في الصنعة ، وإصلاح وترميم المصعد والسلّم أو دورة المياه ، ونزع الآبار والمراحض ، أما الترميمات التاجيرية فيقصد بها أعمال الصيانة التى يقتضها الاستعمال اليومي المعتاد للعين ، فهى ترتب على خطأ المستأجر أو نتيجة انتفاع بالعين كإصلاح المفاتيح وحفريات المياه وزجاج النوافذ . . الخ » .

وعلى هدى ما تقدم فإن إدارة تصفية الأموال المصادرة (المؤجرة) تتلزم بإجراء الترميمات المتعلقة بترميم وننكيس الحوائط المشروخة واستبدال الأرضيات التالفة وإصلاح الأسطح واستبدال مواسير المياه التالفة ولو أزمها باعتبارها ترميمات ضرورية ، فإن تخلفت عن إصلاحها بعد إخطارها بذلك من مصلحة الشهر العقارى (المستأجرة) فإن لهذه المصلحة أن تقيم بالإصلاح خصماً من الأجرة المستحقة عليها . أما ما عداها من ترميمات تاجيرية فتلتزم بها مصلحة الشهر العقارى .

(فتوى ١١٤ فى ١٩٦٠/٢/٨) .

الفصل الثاني

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إجراءات الأمان وتنظيم
العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له

قاعدة رقم (٢)

نص

المبدأ :

القواعد التي تضمنها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إجراءات
الأمان وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له
ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إجراءات الأمان —
لا مجال لتطبيقها كلها انتفت فكرة المضاربة والاستغلال .

ملخص الفتوى :

أن هيئة قاة السويس رخصت مصلحة السواحل بشغل مبنى بحطة
الكيلو ١٥٢ مكون من ١٤ غرفة لمدة سنة قابلة للتجديد بدأت من ١/١/١٩٦١
وذلك بمقابل مبلغ قدره ٨٠٢٥٠ جنيهها لكل ثلاثة شهور على أن تتمتع المصلحة
المذكورة بصيانة المبنى مدة الانتفاع به على نفقتها وأن تتحمل كافة الضرائب
والرسوم خلاف العوايد ورسوم الخفر المفروضة حالياً والتي تفرض مستقبلاً .

وتد طلبة مصلحة السواحل من الهيئة تخفيض اجرة المبنى المشار اليه
اعمالاً للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إجراءات المساكن ،
ورفضت الهيئة هذا الطلب مستندة في ذلك الى قضاء محكمة النقض بجلسة
١٩٥٨/١/٢٢ في القضية رقم ٣٠٧٦ لسنة ٢٢ في شأن تطبيق أحكام
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإجراءات الأمان وتنظيم العلاقة
بين المؤجرين والمستأجرين ، وإلى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى
بمجلس الدولة بجلسة ١٩٥٩/٧/١٥ في هذا الشأن التى أبدت الاتجاه الذى

انتهى إليه قضاء محكمة النقض فيها بتعلق باعتماد القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من التشريعات الاستثنائية وأنه لا محل لتطبيق هذا التشريع الاستثنائي كلما انتفتت فكرة المضاربة والاستغلال .

وأزاء ذلك عرضت مصلحة السواحل الموضوع على إدارة الفتوى لمصالح الحكومة بالاسكندرية فانفتت بتاريخ ١٩/١/١٩٦٦ بخضوع المبنى المشار إليه لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ استنادا الى أن الاتفاق المبرم بين الهيئة ومصلحة السواحل بشأن هذا المبنى وإن صيغ في شكل ترخيص إلا أنه تتواءم بالنسبة له فكرة المضاربة والاستغلال حيث أن مقابل الإشتغال أضيف إليه نفقات صيانة العقار التي هي في الأصل من التزامات المؤجر ويمكن الاتفاق على عكسها طبقا لأحكام القواعد المدنية .

وتبدى الهيئة أن فكرة المضاربة والاستغلال منتفية تماما في الحالة المعروضة ويمكن استخلاص ذلك من ضالة مقابل الإشتغال وهو ٣٣ جنينها في السنة لمبنى مكون من ١٤ غرفة وإن مقابل الفترة الواحدة ٢٠ قرشاً شهرياً لو أضيف إليه كمالات الصيانة التي تبلغ بأقصى تقدير ٢٥٪ من إيجار العقار وكذلك الضرائب والرسوم المقررة على الملاك خلاف الموائد ورسوم الجفر لظل المقابل ضئيلاً بالنسبة لإيجار المثل هذا فضلا عن أن الهيئة قصدت من التراخيص للمصلحة بشغل المبنى تمكينها من أداء واجباتها في حراسة القناة وحمايتها من قوارب الصيد المحلية التي تعترض طريق القوارب .

ومن حيث أن القواعد التي تضمنها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والجرانين المعدلة له ومن بينها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجارات الأماكن قد وردت على خلاف القواعد المقررة في القانون المدني في شأن حقوق والتزامات المؤجر والمستأجر ، ولم يتصد المشرع بهذه التشريعات سوى حماية المستأجرين من غف الملاك الذين أرادوا استغلال الظروف لاستثنائية الناشئة عن حالة الحرب ، وعلى ذلك لا يكون ثمة مجال لتطبيق أحكام التشريعات الاستثنائية كلما انتفتت فكرة المضاربة والاستغلال ، ومن هذا القبيل أن يكون أساس التاجر والبائع عليه تنظيم علاقة لمصالح العمل مثل تخصيص إحدى المنشآت مسكن لموظفيها ومملها رغبة في انتظام العمل بها ، ففي هذه الحالة وامثالها لا يكون هناك محل

لتطبيق التشريعات الاستثنائية وتطبيقا لما تقدم صدر القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ ناصا في مادته الأولى على أن (لا تبرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والخصصة لسكنى موظفى وعيال هذه المرافق) ، كما صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين الذى حل محل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ونصت المادة الثانية منه على أن (لا تبرى أحكام هذا الباب على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التى تشغل بسبب العمل) .

ومن حيث أنه ليس لازما أن ينص فى العقد على أن الأجرة لسببية ورمزية حتى يمكن القول بانتفاء فكرة المضاربة والاستغلال بل يكفى استخلاص ذلك من ضالة القيمة الإيجارية المنصوص عليها فى العقد .

ومن حيث أن المبنى المؤجر لمصلحة السواحل بمحطة الكيلو ١٥٢ مكون من ١١ غرفة والإيجار المتفق عليه لهذا المبنى ٣٣ جنيها سنويا ، وبذلك يخص الغرفة الواحدة ١٧٧ مليها شهريا ، وهى أجرة زهيدة جدا ، إذا أضيف إليها مقابل نفقات الصيانة التى يتحملها المالك قانونا وهى ٢٠٪ من القيمة الإيجارية طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية ، وكذلك الضرائب والرسوم المقررة على المالك خلاف العوائد والخرف وهى ضريبة الدفاع بنسبة ٢٠٪ من القيمة الإيجارية طبقا للقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٥ وضريبة الأمن القومى بنسبة ٢٪ من القيمة الإيجارية طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ ، فانها تبقى رغم ذلك زهيدة القيمة بحيث يصدق عليها وصف الأجرة الاسمية خاصة وانها تنقل كثيرا عن أجرة الغرفة الواحدة فى المبنى الآخر المؤجر لمصلحة السواحل بمحطة كبريت والى وصفت صراحة فى العقد بأنها أجرة اسمية .

ومن حيث أنه يخلص مما سبق ومن استعراض بنود الاتفاق المبرم بين الهيئة والمصلحة أن الأجرة المحددة فى هذا الاتفاق زهيدة وأن التكاليف التى يتحمل بها المستأجر بمقتضى هذا الاتفاق والتى تسمح بها القواعد العامة إذا أضيفت إلى الأجرة فانها قد لا تصل إلى المستوى الذى حددته القوانين الاستثنائية للأجرة ، ومن ثم فإن فكرة المضاربة والاستغلال منتفية فى شأن هذا الاتفاق ، ولا تكون ثمة حاجة الى إخضاعه للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أنه يضاف إلى ما تقدم أن هيئة قناة السويس تصدت من تأجير المبنى المشار إليه لمصلحة السواحل معاونة هذه المصلحة على أداء واجباتها في حراسة القناة وحمايتها من توارب الصيد المحلية التي تعترض طريق القوافل ، مما يحق مصلحة خاصة للهيئة هي عدم عرقلة المرور بقناة السويس ، ومن ثم فإن فكرة المضاربة والاستغلال لا تبين أيضا من خلال الغرض من التأجير وبالتالي فلا يخضع المبنى لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض أيجار الأماكن .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن المبنى المؤجر من هيئة قناة السويس إلى مصلحة السواحل بمحطة الكيلو ١٥٢ لا يخضع لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض أيجار الأماكن .

(مغوى ٢٥٢ في ١٩٧٠/٥/٢٨) .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

عقد أيجار سوق مملوك لجهة الوقف يعتبر عقدا مدنيا ويخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بأيجار الأماكن — أسس ذلك أن هذا السوق يعتبر ملكا لجهة الوقف وهي من أشخاص القانون الخاص وتخضع تصرفاتها لأحكام هذا القانون — لا يغير من هذا النظر أن يمثل جهة الوقف في إبرام هذه التصرفات جهة عامة كوزارة الأوقاف أو المحافظة .

ملخص الفتوى :

... إن السوق القديم محل عقد الأيجار المبرم بين ديوان الأوقاف الملكية وبين شركة الأسواق المصرية بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، هذا السوق يعتبر ملكا لجهة الوقف وهي من أشخاص القانون الخاص، وتخضع تصرفاتها لأحكام هذا القانون ، ولو مثلها في إبرام هذه التصرفات جهة عامة كوزارة الأوقاف أو المحافظة ، ومن ثم فإن عقد أيجار السوق المشار إليه يعتبر عقدا مدنيا ، وإذا كان الثابت أنه ورد على السوق وما عليه من منشآت ومبان ، فإنه بذلك يخرج عن نطاق أراضى الفضاء ويخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بأيجار الأماكن والذي يسرى على الأماكن باختلاف أنواعها سواء ما كان منها مؤجرا للسكن أو غير ذلك من أغراض .

(مغوى ٢٠٠ في ١٩٧٤/٤/٢٥) .

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

تعملل المجالس البلدية والقروية بحاملة الأفراد في حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فتكون زيادة الأجرة بالنسبة الى الأماكن المؤجرة لها ، هي ذاتها المقررة في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون ، على أجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ . لو أجرة المثل انلك الشهر ، اذا كانت الأماكن المؤجرة لها وثقمة في المناطق المبينة بالجدول الملحق بالقانون ، عدا مدينة الاسكندرية فيجوز أن تكون على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ اذا طلب المؤجر ، أما بالنسبة لغيرها من المناطق ففسرى الزيادة على أساس أجرة شهر يولية سنة ١٩٤٥ في أجرة المثل في هذا الشهر .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ نسبة زيادة الأجرة التى تلتزم بها المجالس البلدية والقروية طبقا لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجارات الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين .

وقد لاحظ القسم أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أنه : —

« لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التى أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذللك الشهر الا بمقدار ما يأتى : —

أولا : —

ثانيا : —

ثالثا : — فيما يتعلق بالمدارس والمحاكم والاندية والمستشفيات وجميع الأماكن الأخرى المؤجرة للمبطلح الحكومية أو المعاهد العلمية ٢٥ / من الأجرة المستحقة .

رابعاً : - فيما يتعلق بالأماكن الأخرى .

١٠ ٪ إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز أربعة جنيهات شهرياً .

١٢ ٪ إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز عشرة جنيهات شهرياً .

١٤ ٪ فيما زاد على ذلك .

ثم نصت المادة ١٤ على ما يأتى .

تسرى أحكام هذا القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن غير الواقعة فى المناطق المبينة بالجدول المشار اليه فى المادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة ونروعها ولجالس المديرية أو لجالس البلدية والقروية ويكون احتساب الأجرة على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٣ بالنسبة الى الأماكن المؤجرة لجالس المديرية وأجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ بالنسبة الى الأماكن المؤجرة الى مصالح الحكومة ونروعها وأجرة شهر يوليو سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى الأماكن المؤجرة الى الجالس البلدية والقروية أو أجرة المثل فى تلك الشهور مضاعفا الى الأجرة النسبة المئوية المبينة فى المادة الرابعة من هذا القانون .

وبتضح من هذه النصوص أن القانون قد غرق بين مصالح الحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية ولم يخلط بينها كما نعتت القوانين الأخرى مما يدل على أن الشارع كان متبها الى الفرق بين المصالح الحكومية والهيئات ائقليمية ولذلك فلا محل للقول بأن اعتبار تلك المجالس من المصالح العمومية كان محل اعتبار الشارع فى عرف هذا القانون .

وما دام الأمر كذلك فإنه يجب تفسير عبارة المصالح الحكومية الواردة فى الفقرة ثالثاً من المادة الرابعة وفى المادة ١٤٥ بمعناها الضيق ومن ثم لاتشمل هذه العبارة الا المصالح التابعة للحكومة المركزية ولا يدخل فى نطاقها الهيئات ائقليمية ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية .

ولما كانت الفقرة ثالثاً من المادة الرابعة وهى - التى تجمبل -

الزيادة ٢٥٪ لم تذكر سوى المصالح الحكومية . فان هذه الزيادة لا يمكن ان تسرى على تلك الهيئات الاقليمية بل تعامل تلك الهيئات بالفقرة الرابعة من المادة المذكورة .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان المجالس البلدية والقروية ومجالس المديرية تعامل بمعاملة الافراد في حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . فتكون زيادة الاجرة بالنسبة الى هذه المجالس هي ذاتها المقررة في الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون سابق الذكر وذلك على اساس اجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ اذا كانت الامكن المؤجرة الواقعة في المناطق المبينة في الجدول الملحق بذلك القانون عدا الاستثنائية فيجوز ان يكون على اساس اجرة اغسطس سنة ١٩٣٩ اذا طلب المؤجر . واجرة شهر اغسطس سنة ١٩٣٤ بالنسبة الى مجالس المديرية . واجرة شهر يوليو سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى المجالس البلدية والقروية او اجرة المثل في هذه الشهور .

(غوى ٦٢٢ في ١١/١١/١٩٥١)

قاعدة رقم (٥)

المبحث :

ايجار الامكن تخفيضه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ - عدم سريان هذا الحكم الا في المدن والجهات والاحياء المبينة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - سريته على الامكن المؤجرة للحكومة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية ولم كانت غير واقعة في هذه المناطق .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ لم يحدد نطاق تطبيق النص المتضمن حكم تخفيض الاجارات والمضاف الى القانون العام رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في مادة جديدة تحت رقم ٥ مكرر (٤) ، فمن ثم يتعين اعمال هذا النص بمسح الأحكام الاخرى التي نص عليها هذا القانون الاخير باعتباره القانون العام الذي يحكم ايجارات الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه على انه تسرى احكام هذا القانون فيما عدا الاراضي الفضاء على الامكن

واجزاء الاماكن على اختلاف انواعها المؤجرة للسكن ولغير ذلك من الاغراض سواء اكانت مفروشة أو غير مفروشة مستأجرة من المالك أو مستأجرة لها ، وذلك في المدن والجهات والاحياء المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون، ويجوز لوزير الداخلية بقرار منه تعديل هذا الجدول بطريق الحذف او الاضافة » . وظاهر من هذا النص أن أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه لا تسرى الا في المدن والجهات والاحياء المبينة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وتنص المادة ١٤ من هذا القانون الاخير على أن « تسرى احكام هذا القانون على الاماكن واجزاء الاماكن غير الواقعة في المناطق المبينة بالجدول المشار اليه في المادة الاولى اذا كانت مؤجرة لصالح الحكومة ونزوعها أو المجالس أو المديرية او للمجالس البلدية والقروية » . ويؤدى ذلك أن جميع المباني المؤجرة للهيئات المشار اليها ، يسرى عليها التخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بفض النظر عن الجهة التى تقع فيها سواء اكانت واردة في الجدول المرافق للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أم غير واردة فيه .

(فتوى ٢٩ في ١/٦ / ١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض اجارات الاماكن -
سريان أحكام هذا القانون على الاماكن السكنية التى أنشأها مجلس مديرية الشرقية إذ أن النص قد ورد مطلقاً دون تفرقة بين الاماكن المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة .

ملخص الفتوى :

أقام مجلس مديرية الشرقية عمارات سكنية بمدينة الزقازيق تسلمها من المتاول في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨ وحدد فئاتها الاجارية في ١٩ منه ، على أنه لم يطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض اجارات الاماكن بنسبة ٢٠٪ استناداً الى أنها لم تؤجر الا بعد تاريخ نفاذه .

ولدى صدور القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض أيجار الاماكن التى أنشئت بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، استطلعت محافظة الشرقية رأى إدارة الفتوى والتشريع لرياسة الجمهورية فى انطباق أحكامه على المساكن المشار اليها فترأت اخضاعها لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ٥٨ دون القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ مع رد الفروق المترتبة على ذلك .

وقد طلبت المحافظة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لاعادة النظر فيه ، استنادا الى أن تلك المساكن لم تؤجر الا بعد نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وإن الإيجار المقرر لها يقل عن إيجار المثل ذلك أنها اقيمت - للمساهمة فى حل أزمة المساكن وتخفيف العبء عن محدودى الدخل من الموظفين فضلا عن أن تنفيذ ما انتهت اليه إدارة الفتوى يؤلف أعباء مالية كبيرة نتيجة ترد الفروق اعتبارا من شهر يولية سنة ١٩٥٨ فى حين أن الإيرادات عاجزة عن الوفاء بالانسيباط المستحقة للشركة التى انشأت تلك المساكن .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن خفض أيجارات الاماكن يقضى فى مادته الأولى بأن « تخفض بنسبة ٢٠ ٪ الاجور الحالية للاماكن التى أنشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن شهر يوليه سنة ١٩٥٨ » ، والمقصود بالاجرة الحالية فى أحكام هذه المادة الاجرة التى كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الاجرة الواردة فى عقد الإيجار أيهما اقل . وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس اجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون . وتعتبر الاماكن منشأة فى التاريخ المشار اليه فى هذه المادة اذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا فى تاريخ ١٨/٩/١٩٥٢ أو بعده . ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة الى ما يأتى :

أولا : المباني التى يبدأ فى انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

ثانيا : عقود الإيجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

ويسرى هذا النص على جميع المالكين المؤجرة سواء كانت تملكها الدولة أو أحد الأشخاص العامة أو الخاصة إذ أنه قد ورد مطلقاً فيؤخذ على إطلاقه وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور عن هذا المقصد بما أفصحت عنه من سريان أحكامه على المساكن الشعبية « تحقيقاً لأهداف الحكومة في تحقيق الوسائل اللازمة لخفض تكاليف المعيشة » .

وإذا كانت العبارات التي أقالها مجلس مديرية الشرقية قد أعيدت للسكنى قبل صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم تسرى أحكامه عليها ، يتعين تخفيض أجورها بنسبة ٢٠٪ اعتباراً من الأجرة المستحقة عن شهر يولية سنة ١٩٥٨ أو أجرة الشهر الأول في عقد الإيجار أيهما اقترب تاريخاً .

وإذا كانت العبارات المذكورة لم تؤثر قبل نفاذ القانون المشار إليه فإنه يجب أن يمتد عند إجراء التخفيض فيها بأجرة المثل لا الأجرة الفعلية ، أي بالأجرة التي كانت مقدرة للمالكين المثلية عند العمل بأحكام هذا القانون يصرف النظر عن الأجرة التي قدرها مجلس المديرية والتي روعيت فيها اعتبارات مختلفة لخفض الأجور إلى الحد الملائم لظافة محدودى الدخل من الموظفين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية لتقسم الاستشارى للفنوى والتشريع إلى وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض إيجارات الأماكن ، على المساكن التي أقالها مجلس مديرية الشرقية ومعادلة أجرتها بأجرة المثل وقت صدور هذا القانون مخفضة بنسبة ٢٠٪ دون الأجرة التي حددها مجلس المديرية ، مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(فتوى ٧٢٥ في ١٩٦٣/١/٥) .

الفصل الثالث

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن

مقابلة رقم (٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن انما يتضمن تعديلا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المتعلقة له في خصوصية كافية تحديد اجرة الاماكن — مقتضى ذلك انه يتعين تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على ذات النطاق الذى حددته المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه على جميع « الاماكن واجزاء الاماكن » التى تعد للسكنى ولغيرها من اغراض الاستعمال — حكم القانون فى اخضاع الاماكن واجرائها لقواعد تحديد الاجرة قد جاء مطلقا — لا وجه لتخصيص هذا الاطلاق الذى قسام عليه نص القانون بآى قيد سواء من حيث نوع مواد الانشاء او من مساحة المكان او الشخص الذى اقام المكان مالكا كان او مستأجرا — اساس ذلك ان كل ما يتطلبه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه لانطباق احكامه ان يكون المنشأ (مكتنا) وهو ما يتحدد معالجه وابعاده تبعا لطريقة انشاءه ويمكن للمنتفع به ان يقيم فيه ان كان معدا للسكنى او يشغله بنفسه او بعماله ان كان معدا لاغراض التجارة او الصناعة او مزاوله المهنة او غيرها من اغراض الاستعمال .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على ملف لجنة التقدير وعلى عقود الايجار الصادرة من المطعون ضدهم الى الطاعنين — وهى متماثلة فى نصوصها وترتيب بنودها — ان هذه العقود ابرمت فى غضون النصف الاول من سنة ١٩٦٦ . وان محل التعاقد الحقيقى فى كل عقد منها هو تاجر مكان تحده حوائط مبنية من ثلاث جهات بطول ثلاثة امتار وعرض متر ونصف وارتفاع مترين ونصف متر يقع فى بحر العمارة رقم ١٩ بميدان العتبة ، على ان يقوم المستأجر على نفقته باستكمال انشاء المحل المؤجر بمواصفات بنائية معينة حددتها شرط العقد بان تكون المنشآت مماثلة لتلك الواقعة بالممر خلف محل الأمريكين بشارع سليمان ، وبان تكون المواد المستخدمة فى ذلك هى الخشب والزجاج

وما إليها من مواد بنائية خفيفة ، وأن يتولى المستأجر ادخال المياه والتيسار الكهربائي الى المحل بعد انشاؤه ، وأن يتحمل ما يفرضه عليه القسوتين السارية وما قد يفرض عليه من ضرائب المباني وأن يزاول فيه نوع النشاط التجارى المنفق عليه في العقد ، وأن تؤول المنشآت التي يقيمها المستأجر الى المؤجر بحيث يلتزم المستأجر في نهاية العقود بتسليمها «بجميع لوازمها من مفاتيح وخلاله» - وقد أسفر بحث وزارة الاسكان لشكوى المستأجرين عن تراخي لجنة التقدير في القيام بتحديد اجرة هذه المحال بعد أن تم انشاؤها» عن أعداد مذكورة تضمنت أن المحال المذكورة هي «كلكين» مستخدمة في الأغراض التجارية وانها أجرت في أوائل سنة ١٩٦٦ وأدخلت اليها مزايف المياه والكهرباء ، وانها بذلك تدخل في حكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن بغض النظر عن مواصفات انشائها أو ما اذا كان الذي انشاها المؤجر أم المستأجر ومن ثم قامت لجنة التقدير بتحديد اجرة هذه المحال طبقاً لأحكام القانون المذكور واثبتت في محضر المعاينة انها «كلكين بالدور الأرضي بالجزء الشرقي للعمارة رقم ١٩ ميدان الغتبة منشأة من عوائل حاملة من الطوب الأحمر والسنف خشب مجلد بالخشب الحبيبي والابلكاش ، والأبواب بعضها صاج وبعضها زجاج وخشب موسكى ، والحوائط بيضاء تخشين وفرشة جير - وفردت اللجنة سعر المتر المربع من أرض الدكان بببلغ مائة وعشرين جنيهاً ، وتكلفة المتر المربع من المنشآت بببلغ أحد عشر جنيهاً ، وتكاليف توصيل الكهرباء بببلغ خمسين جنيهاً - ثم أجرى تقدير الاجرة منسوباً الى هذه العناصر بالتطبيق للقواعد المقررة في المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن ينص في المادة الأولى منه على أن «تحدد ايجارات الأماكن المعدة للسكنى» .

أو لغرض ذلك من الأغراض التي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وفقاً لما يأتي :-

وتسرى احكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تستغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

ويقصد بلفظ المباني المتخصص عليه في الفقرة السابقة كل وحدة سكنية أو غير سكنية لم تؤجر أو تستغل لأول مرة وتاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

هذا ويبين من المذكرة الإيضاحية لهذا القانون انه استحدث طريقة جديدة لتحديد الأجرة بدلا من تلك التى كان يحضى بها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩١٧ « بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين » والقوانين المعدلة له وآخرها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وعلى ذلك فان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ انما يتضمن تعديلا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى خصوصية كيفية تحديد اجرة الاماكن ، ونذكر ان هذا القانون ينص فى مادته الأولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون - فيما عدا الأراضى الفضاء - على الاماكن وأجزاء الاماكن على اختلاف أنواعها ، المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض . » فانه يتعين تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على ذات النطاق الذى حددته المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أى على جميع « الاماكن وأجزاء الاماكن » التى تعد للسكنى أو لغيرها من أغراض الاستعمال .

ومن حيث أن المعنى المستفاد من هذه العبارة أن حكم القانون فى اخضاع الاماكن واجزائها لقواعد تحديد الأجرة قد جاء مطلعا بحيث يشمل كل مكان انشئ فى المجال الزمنى لتطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بقصد استعماله فى السكنى أو فى مزولة الأعمال التجارية أو الصناعية أو المهنية أو غيرها من أغراض استعمال المكان المنشأ ، وأنه لا وجه لتخصيص هذا الاطلاق الذى تلم عليه بالنص بأى قيد سواء من نوع مواد الانشاء أو من مساحة المكان أو الشخص الذى أقام المكان مالكا كان أو مستأجرا ، ذلك أن كل ما يتطلبه القانون لانطباق أحكامه أن يكون المنشأ « مكانا » وهو ما يتحدد بحاله وأبعاده تبعاً لطريقة انشائه ويمكن للمنتفع به أن يقيم فيه أن كان معدا للسكنى أو أن يشغله بنفسه أو بعمله أن كان معدا لأغراض التجارة أو الصناعة أو مزولة المهنة أو غيرها من أغراض الاستعمال .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المنازعة الماثلة يخلص أن محل عقود الإيجار الصادرة إلى المستأجرين ليس أرضا فضاء ، بل هو فى حقيقة الامر محال أنشئت لاستعمالها فى الأغراض التجارية وينطبق عليها وصف « الاماكن » بالمفهوم الذى عناه القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ومن ثم يخضع تحديد أجرتها لأحكامه ، وعلى ذلك فان الحكم المطعون فيه لم يصادف صحيح القانون فيما ذهب اليه من تاويل تلك العقود بانها تتعلق بإنشاء فترينات مما لا ينطبق عليه وصف « المكان » بالمعنى المقصود بالقانون المذكور ، ولا فيما نحا اليه من تخصيص مجال تطبيقه بقصره على أنواع معينة

من المنشآت لتحديد بحسب نوع مؤد البناء المستعملة وبما يتعين أن يبذل فيها من جهود وأعمال هندسية ، وذلك للأسباب التي سلف إيرادها تفصيلاً .

ومن حيث أن قرار مجلس المراجعة المطعون فيه قد اتبنى على أن الحال التجارية المؤجرة إلى الطاعنين هي أمكن تخضع في تقدير أجرتها لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، وخلص من ذلك إلى تقرير اختصاص لجنة التقدير ومن بعدها مجلس المراجعة بتقدير الأجرة وتحديد رمتا للقانون المذكور ، فإن القرار يكون والحال كذلك قد صدر مطابقتاً للقانون ولا مطعن عليه ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يتعين الحكم بالغاثة ويرفض الدعوى مع الزام المدعين المصروفات .

(طعون ١٧٨ ، ٣٥٦ ، ٣٦٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٦/٣/٦)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد أيجار الأماكن — سريانه على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ — يقصد بالمباني في مجال هذا القانون كل وحدة سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ وأو كانت وحدات أخرى من العقارات أجرت أو شغلت قبل ذلك التاريخ .

ملخص الحكم :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه معدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ نصت على أن يتم «تحديد أيجارات الأماكن المدة للسكن أو لغير ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقاً لما يأتي . . . وتسرى أحكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ المشار إليه .

ويقصد بلفظ المباني المنصوص عليه في الفقرة السابقة كل وحدة سكنية أو غير سكنية لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم

١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه . فانه وفقا لاحكام هذه المادة تسمى احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على وحدات العقار التي لم تؤجر او تشغل لأول مرة الا بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ . واوكلت وحدات اخرى من العقار اجرت او شملت قبل ذلك التاريخ وخضعت بذلك للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

(طعن ١٣٥٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الامكن — نطاق تطبيق احكامه — نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى منه على سريان احكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر او تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض ايجار الامكن — مؤدى ذلك استبعاد المباني التي تم تلجير او شغل بعض اجزائها قبل تاريخ العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ — خضوع هذه الوحدات الأخيرة للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

نص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الامكن في مادته الأولى على أن « تحدد اجارات الامكن المدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض ، والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » ، وفقا لما يأتى :

(١) صافي فائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني .

(٢) ٣ ٪ من قيمة المباني مقابل استهلاك رأس المال ومصرفات الإصلاحات والصيانة والادارة .

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يضاف الى القيمة الاجبارية المحددة وفقا لما تقدم ، ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والاضافية المستحقة .

وتسرى أحكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو :شغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

وحددت المادتان ٢ ، ٣ من القانون سالف الذكر ، القواعد التي يتم على ماضيها تقدير قيمة كل من الأرض والبناء ، ثم نصت المادة ٤ على أن «تختص لجان تقدير القيمة الإيجارية المفصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بتحديد إيجار المباني الخاضعة لهذا القانون وتوزيعها على الوحدات ، على أن يعدل تشكيلها بحيث يضم الى عضويتها اثنان من مهندسي الإدارات الهندسية المحلية بالحافظة يصدر بلخياتارهما قرار من المحافظ ، وتكون رئاسة اللجنة للموظف الأعلى درجة من الأعضاء ... » .

وتنفذا لهذا القانون ، شكلت أكثر من لجنة لتتولى تقصير القيمة الإيجارية للأماكن الخاضعة لأحكامه على النحو المبين به ، ولدى قيامها بذلك قامت ببعض الصعوبات وثار التساؤل عن الرأي القانوني الواجب الابتاع في شأنها وتتهل الصعوبات سائلة الذكر ، في الأمور الآتية :

أولا : سريان أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، على الوحدات السكنية التي لم تؤجر أو تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وذلك اذا ما كانت هذه الوحدات كائنتة في مبني شغلت بعض وحداته ، او أجرت قبل التاريخ المشار اليه .

ثانيا : الكيفية التي يتم بها تحديد القيمة الإيجارية للمعار أو للجزء من المعار الذي تحدث له تعديلات جوهرية ، تغير من معاله او من طريقة استعماله .

ثالثا : خضوع التركيبات التي تقام في للأراضي الفضاء او على اسطح وواجهات المعارات للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، والطريقة التي تتبع في تقدير قيمتها الإيجارية ، اذا ما تبين خضوعها لذلك القانون .

رابعا : في حساب القيمة الإيجارية للصفيفة ، تمهيدا لحساب الضريبة ، طبقا للادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، قامت صعوبة تتحصل فيها اذا كانت النسبة المقررة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ كمقابل للمصروفات التي يتكبدها المالك تخصم من القيمة الإيجارية المقطرة وفقا للادة الأولى ، ثم تستخرج قيمة الضريبة أم تحسب على أسس ٥٪ من قيمة الأرض والمباني قبل اضافة ٣٪ ، ثم تضاف بعد ذلك الضرائب

ونسبة الـ ٣٪ التي قدرها القانون كقابل لمصاريف الصيانة والاصلاح واستهلاك رأس المال ٤ .

وقد قررت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى فى هذا الموضوع
المبادئ الآتية :

— ان الأصل طبقا للفقرة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجار الاماكن ، ان احكامه لا تسرى الا على المباني التى تنشأ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، أما المباني التى انشئت قبل ذلك ، فانها تخضع اصلا لاحكام لقانون سالف الذكر ، فتخفض اجرتها بالنسبة المحددة بالمادة الاولى به ، وقدرها ٢٠٪ من القيمة الاجارية للمكان ، اما ما لم يؤجر رآى الشارع استثناء من ذلك ، ان يخضع المباني التى انشئت قبل العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ اذا كانت حتى تاريخ العمل بالقانون الاول ، لم تؤجر او تشغل ، ولذلك نص فى الفقرة الأخيرة من المادة الاولى على ان تسرى احكام هذا القانون على المباني التى لم تؤجر او تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه . ومقتضى استعمال الشارع ، فى هذه الفقرة ، لفظ « المباني » دون عبارة « الاماكن » التى اوردها فى الفقرة الاولى ، انه اراد ان يستبعد من نطاق سريان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، المباني التى تم تأجير بعض اجزائها او شغل ، قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، وان يخضع لاحكامه ، المباني التى بقيت جميعها بكل ما تتضمنه من وحدات خالية غير مؤجرة او مشغولة .

ومؤدى ذلك ان المباني التى كانت بعض وحداتها قد اجرت او شغلت ، قبل التاريخ المشار اليه وخضعت هذه الوحدات من ثم لما تضمنه القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ من حكم يقضى بتخفيض اجرتها ، على النحو المتقدم ، فان باقى الوحدات ، تخضع لاحكامه حتى ولو اجرت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وتقدر قيمتها الاجارية فى هذه الحالة ، على اساس اجرة المثل ، وفقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

وعلى مقتضى ما تقدم ، يتحدد نطاق سريان حكم الفقرة الأخيرة من المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بالمباني التى انشئت قبل

العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، وذلك بشرط ألا يكون أى جزء أو وحدة منها قد شغل أو اجر قبل التاريخ المشار اليه .

(فتوى ١٢٧ في ١/٢٩/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

المقارنات التى تحدث فيها أو فى جزء منها تعديلات جوهرية تفسر من معاملها أو من كيفية استعمالها فى ظل نفاذ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ تعتبر فى حكم المقارنات المستجدة وتخضع للقانون المذكور وتقدر قيمتها الإيجابية وفقا لأحكامه .

ملخص الفتوى :

إن المسلم به ، أن المقارنات التى تحدث فيها ، أو فى جزء منها تعديلات، تفسر من معاملها ، أو من كيفية استعمالها ، مما يؤثر فى قيمتها الإيجابية نائرا محسوسا ، تعد فى حكم المقارنات المستجدة ، وتخضع من ثم للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، طالما أن التعديلات المشار إليها ، قد حدثت فى فترة نفاذه ، ويتعين على مقتضى ذلك ، تقدير قيمتها الإيجابية وفقا لأحكامه ، وبالطريقة المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ منه . أما القول ببقاء قيمتها الإيجابية القديمة على حالتها ، على أن تزداد بمقدار ٨٪ من قيمة ما تكلفه المالك لعمل التعديلات ، فهو قول لا أساس له ، ويعد بمثابة استحداث لطريقة جديدة فى التقدير لم ينص عليها القانون ، ولا تتفق مع أحكامه ، ومن ثم فإنه يتعين اطراحة ، وعدم الاعتداد به .

(فتوى ١٢٧ في ١/٢٩/١٩٦٣) .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجسار الامكن — عدم مبراته على الاراضى الفضاء التى تؤجر الى شركات الاعلان لاقامة تركيبات وابوحدات للاعلانات عليها وكذلك للتركيبات واللوحات التى تقام على اسطح العمارات المبنية أو على واجهاتها — السند فى هذا أن القانون المذكور لا يسرى الا على الأماكن المبنية وحدها .

ملخص الفتوى :

أن الاستفادة من نصوص القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والأحكام التي أوردها لتحديد قيمة المكان الإيجارية : وتقدير قيمة الأرض والبناء ، أن الأماكن التي يسرى عليها القانون المذكور ، هي الأماكن المبنية محسوب ، ولا يقصد بالبناء في هذا المصدد . مجرد إقامة سور أو واجهة على أرض فضاء بأية مادة ، بل يراد به ذلك الذي يقتضى وضع أساسات واستخدام مواد البناء المعروفة ، كما يقتضى إقامة توصيلات خارجية للمرافق من ماء وكهرباء ، لا يمكن الانتفاع به ، فلا تدخل في هذا المعنى ، من ثم ، التركيبات الخشبية التي تنظم حول الأرض الفضاء فهذه لا تعتبر بناء ، في حكم هذا القانون ، ولا تسرى عليها أحكامه ، وسواء في ذلك أكان من أقالها هو مالك الأرض أو من استأجرها لهذا الغرض .

ولا تخلف اللوحات والتركيبات التي تقام على أسطح العتبات ، أو على واجهاتها عن التركيبات سالفة الذكر ، ولا يكون من ثم ، ثمة وجه للمغايرة بينهما في الحكم ، إذ أن مجرد إقامة هذه اللوحات أو التركيبات على جزء من المبنى ، في سطحه ، أو على واجهته ، لا يدرجها كجزء منه ، ولا يؤدي إلى اعتبارها وحدة من وحداته ، ولذلك فهي لا تعتبر بحق جزءاً من المبنى ، ولا تخضع ، كالنوع الأول للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
(فتوى ١٢٧ في ١٩٦٣/١/٢٦) .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

الضرائب العقارية التي يدفعها المستأجر إلى المالك — تعد من قبيل الأجرة — عبء ضريبة المبنى يقع على مالتق المالك لا المستأجر — المالك هو المكلف بالضريبة العقارية — عدم جواز إعفاء أحد القاصل من أداء الضرائب العقارية بناء على اتفاقية بينا للعلاقات التفصيلية .

ملخص الفتوى :

الثابت أن المبنى المؤجر خضع لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن ثم خفضت أجرته بعد ذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الأماكن .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ مسالف الذكر تنص على أن «تحدد أيجارات الأماكن المدة للسكنى أو لغرض ذلك من الأغراض والتي تنشأ بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقاً لما يأتي : (أ) صافي قائدة استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني (ب) ٣ ٪ من قيمة المبنى مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة . ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يضاف إلى القيمة الإيجارية المحددة وفقاً لما تقدم ، وما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية المستحقة » .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أنه بعد أن يتم تحديد القيمة الإيجارية وفقاً للتعلمين أعلاه يضاف إليها بعد ذلك مقدار الضرائب العقارية مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ الخاص بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجار بمقدار الاعفاء .

ويستفاد من ذلك أن تلك الإضافة إنما يدفعها المستاجر باعتبارها اجرة وليس باعتبارها ضريبة وهذا التفسير هو الذى يتفق مع الأصل المقرر من أن عبء ضريبة المبنى إنما يقع على عاتق المالك لا المستاجر . وذلك ما تكشف عنه نصوص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية ، فالمادة ١٢ من هذا القانون تنص على أن « يكون سعر الضريبة عشرة فى المائة من القيمة الإيجارية السنوية بعد استبعاد ٢٠ ٪ (عشرين فى المائة) من هذه القيمة مقابل جميع المصروفات التى يتكبدها المالك بها فيها مصاريف الصيانة » .

كما تنص المادة ٢٦ على أن « يكون المستاجرون مسئولين بالتضامن مع أصحاب العقارات عن أداء الضريبة بقدر الأجر المستحق عليهم بغير حاجة إلى إجراءات قضائية ، وتعتبر قسائم تحصيل الضريبة التى تسلم اليهم كإيصال من المالك . . ويعتبر صاحب الأرض متضامناً مع صاحب المبنى فى أداء الضريبة المستحقة » .

ويبين من هذه النصوص أن الضريبة إنما يلتزم بها المالك للمبنى باعتبارها المكلف بها . ولذلك جاءت صياغة المادة ٢١ من القانون المذكور تقضى بأن تعفى من أداء الضريبة (أ) العقارات المملوكة للدولة (ب) العقارات المملوكة لمجلس المديرية . . . فالاعفاء هنا انصب على الأشخاص العامة بالنظر إلى العقارات

التي تمتلكها لا العقارات التي تستأجرها وذلك باعتبار أن الضريبة مفروضة على المالك لا المستأجر .

ومن حيث أنه متى كانت المبالغ المضافة التي يلتزم المستأجر بها لا تدفع باعتبارها ضريبة وإنما باعتبارها أجره فمن ثم لا يعفى قنصل جمهورية ألمانيا الديمقراطية من أدائها حتى مع التسليم بتطبيق أحكام اتفاقية فيينا للمعاملات القنصلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم اعفاء قنصل جمهورية ألمانيا الديمقراطية من اداء المبالغ المشار اليها في الحالة محل البحث .

(نتوى ١٤٣٩ في ١٩/١١/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

حساب القيمة الإيجارية للمكان وفقاً لأحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ — إضافة الضرائب العقارية الأصلية والإضافية إليها — كيفية تقدير هذه الضرائب — يكون بالنسبة المحددة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك من القيمة الإيجارية المحددة وفقاً للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ بعد استئزال ٢٠٪ منها مقابل جبرع ما يتكبده المالك من مصروفات بما فيها مصاريف صيانة .

ملخص الفتوى :

يبين من نص المسادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ أن القيمة الإيجارية للمكان تحدد أولاً ، على النحو المبين فيه ، فإذا تصدعت القيمة على هذا النحو ، أضيف إليها ما يخص المكان من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية . وفي تقدير الضرائب المشار إليها تتبع أحكام القوانين المقررة لها . وعلى مقتضى ذلك ، فانه بالنسبة للضريبة الأصلية على العقارات المبنية ، بتعين تحديد قيمتها بالنسبة المحددة في المسادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وذلك من القيمة الإيجارية المحددة طبقاً للقانون رقم ٦ لسنة

١٩٦٢ ، بعد استبعاد ما يوازى نسبة ٢٠ ٪ منها ، قررهما القانون كمقابل
لجميع المصروفات التى يتكبدها المالك بها فيها مصاريف لصيانة ، اما ما جاء
فى كتاب جهة الادارة « مما يستفاد منه أنه « تحسب الضريبة على أساس ٥ ٪
من قيمة الأرض والمباني ، ثم تضاف قيمة الضريبة المحسوبة على هذا الأساس
الى الأجرة التى تحدد للمكان بهراعاة نسبة الـ ٥ ٪ من قيمة الاراضى والمباني .
وبعد تمام ذلك يضاف الى هذه الأجرة والى الضريبة المحددة بنسبة منها —
ما يوازى ما يخص المكان المؤجر من نسبة ٣ ٪ من قيمة المباني . ومن مجموع
ذلك ، تحدد أجرة المكان » . فهذا قول ، فيه اجتهاد ، لا أساس له من
النصوص ، ولذلك لا يصح الأخذ به ، أو العمل بمقتضاه .

ومن ثم فانه يتعين تحديد قيمة الضريبة على العقارات المبنية بالنسبة
المحددة فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، من القيمة
الايجارية المحددة وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك بعد استئزال
ما يوازى ٢٠ ٪ من القيمة الايجارية المشار اليها كمقابل للمصروفات التى
يتكبدها المالك .

(فتوى ١٢٧ فى ١/٢٩ ١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

المادة ٢ من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ — مناط اعمال حكمها — ان
تكون ثمة أجرة متفق عليها بين المالك والمستأجر قبل أن يتم تقدير القيمة
الايجارية بواسطة لجان التقدير طبقا للقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — تقدير القيمة
الايجارية بواسطة هذه اللجان قبل صدور القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ يخرج
الحالة من مجال اعمال حكم هذا القانون — التفسير التشريعى رقم ٨ لسنة
١٩٦٦ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ —
تأكيد هذا المعنى — القيمة الايجارية التى تقدرها لجان التقدير لا تعتبر
أجرة اتفاقية فى معنى القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ — ولو سبق للمالك والمستأجر
الاتفاق على الاحتكام اليها — مثال : مساكن ذوى الدخل المحدود بهـ حافظه
السويس — تخفيض المحافظة للأجرة التى حددتها لجان التقدير — عدم اعتبارها
بعد تخفيض أجرة اتفاقية تخضع لحكم المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥

ملخص الفتوى :

يبين من نص المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ أن تخفيض الأجرة بمقدار النسبة المشار إليها ، إنما ينصب — وفقا لصريح هذا النص — على الأجر المتعاقد عليها للأماكن التي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ومن ثم فإن أعمال حكم المادة المذكورة ، أن تكون ثمة أجرة متفق عليها في عقد الإيجار بين المالك والمستأجر . قبل أن يتم تقدير القيمة الإيجارية للمكان المؤجر ، بوساطة لجان التقدير المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — ومؤدى ذلك أنه إذا لم تكن هناك أجرة متفق عليها ، ثم قدرت القيمة الإيجارية للمكان المؤجر بوساطة لجان التقدير المشار إليها مباشرة قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال حكم المادة الثانية من هذا القانون الآخر ، ولا تعتبر القيمة الإيجارية المقدرة في هذه الحالة أجرة اتفاقية متعاقدا عليها ، في مفهوم حكم المادة المذكورة ، ولا يسرى في شأنها التخفيض المنصوص عليه في هذه المادة .

وقد أكد هذا المعنى التفسير التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — استنادا إلى هذا القانون وإلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ — إذ نص في مادته الأولى على أنه « إذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير ، فلا يكون هناك أجرة اتفاقية متعاقدا عليها . وتستمر لجان التقدير في تقدير الأجرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه . وإذا كان المكان قد حددت أجرته لجنة التقدير ولم تقررها نهائيا تستمر مجالس المراجعة في نظر الطعون . أما إذا كانت قرارات لجان التقدير بالنسبة إلى هذه الأماكن نهائية فيعتبر تقديرها هو الأجرة النهائية المتعاقد عليها . على أنه إذا دفع المستأجر بصفة مستمرة مبلغا شهريا ولو تحت الحساب فإنه يعتبر بمثابة القيمة الإيجارية المتعاقدا به من وقت إبرام العقد » .

لقد اتبنا هذا التفسير التشريعي إلى عدم اعتبار القيمة الإيجارية التي قدرتها لجان تقدير ، أجرة اتفاقية متعاقدا عليها ، حتى ولو اتفق المالك والمستأجر على تحديد أجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير ، وفي هذه الحالة لا يكون ثمة مجال لأعمال حكم المادة الثانية من

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فيما يختص بتخفيض ٣٥٪ من الأجر المتعاقد عليها ، وذلك لعدم وجود أجره اتفاقية متعاقد عليها ، فستسهر لجان التقدير ومجالس المراجعة في عملها ، على الرغم من صدور هذا القانون الآخر ، كما انه اذا كان تقدير لجان التقدير للقيمة الاجارية قد اصبحت نهائيا - قبل صدور هذا القانون - فيعتبر تقديرها هو الاجرة النهائية ، التي لا يجوز اجراء اى تخفيض فيها .

وان مساكن نوى الدخل المحدود التي انشأها محافظة السويس في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، قد قدرت القيمة الاجارية لها عن طريق لجنة تقدير الاجارات المشكلة طبقا لهذا القانون ، ثم خفض مجلس المحافظة هذه القيمة الاجارية بقراره الصادر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وشغلت تلك المساكن بعد ذلك على اساس القيمة الاجارية المخفضة . ومن ثم فلم تكن هناك أجره اتفاقية متعاقد عليها قبل تقدير القيمة الاجارية للمساكن المشار لها بوساطة لجنة التقدير المذكورة ، كما ان الاجور الواردة في عقود الايجار المحررة بين لمحافظة ومستأجرى المساكن المذكورة ، وهي التي قدرتها لجنة التقدير - وان خفضتها المحافظة بعد ذلك لاعتبار اجورا اتفاقية متعاقد عليها ، اذ لا يغير هذا التخفيض من طبيعتها في شيء وتبعا لذلك فان هذه الاجور لا تخضع لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ولا يجوز تخفيضها بالنسبة المنصوص عليها في هذه المادة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ - بشأن تخفيض ايجار الاماكن - على المساكن التي انشأها محافظة السويس لنوى الدخل المحدود آنفة الذكر والى عدم جواز ، تخفيض ايجارات هذه المساكن بالاستناد الى حكم المادة الثانية من هذا القانون .

(اغتوى ٩٦٠ في ١١/١٠/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - حق تأجير الاماكن المفروشة في المصايف والمنشآت - عدم جواز تعييد هذا الحق بقصره على المستأجر من الاماكن الخالية دون المستأجرين للاماكن المفروشة او قصر هذا الحق على الملاك في بعض المناطق وعلى المستأجرين في مناطق اخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٢٧) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه تنص على انه « يجوز للملاك والمستأجرين في المصايف والمشاتى التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الاسكان والمرافق تأجير الأماكن مفروشة طبقا للشروط التى ينص عليها هذا القرار » - ويبين من هذا النص ان المشرع اجاز تأجير الأماكن المفروشة فى المصايف والمشاتى ، وحدد من لهم حق التأجير وهم الملاك والمستأجرون ، ثم انط بوزير الاسكان ان يحدد بقرار يصدره المصايف والمشاتى التى يجوز فيها التأجير والشروط التى يتم بها هذا التأجير ، ومن ثم فان هذا القرار يجب ان يكون مقصورا على تحديد من يحق لهم التأجير والا كان فى ذلك مجاوزة لحدود التفويض .

ومن حيث انه فيما يتعلق ببدلول عبارة « المستأجرين » فى مفهوم احكام المادة (٢٧) المشار اليها ، وما اذا كانت تشمل مستأجرى الأماكن المفروشة او تقتصر على مستأجرى الأماكن الخالية ، فان القاعدة ان المطلق يؤخذ على اطلاقه ما لم يرد فى النص ما يفيدده ، واذا لم يرد فى النص ما يحدد المستأجرين بمستأجرى الأماكن الخالية دون المفروشة ، فانه يكون لهم جميعا حق تأجير الأماكن المفروشة فى المصايف والمشاتى التى يحددها وزير الاسكان وبالشروط التى يضعها ، والا يجوز قصر هذا الحق على طائفة دون أخرى او قصر حق طائفة على بعض المناطق ، وقصر حق طائفة أخرى على غيرها من المناطق والا كان فى ذلك مخالفة لحكم القانون ، ولا وجه للتحدى فى هذا الخصوص بالحكمة من النص لأن القاعدة انه لا اجتهاد فى موضع النص .
الصريح .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز تنقيح حق تأجير الأماكن المفروشة بالمصايف والمشاتى ، بقصره على المستأجرين للأماكن الخالية دون المستأجرين للأماكن المفروشة ، او قصر هذا الحق على الملاك فى بعض المناطق وعلى المستأجرين للأماكن الخالية دون المستأجرين للأماكن المفروشة ، او قصر هذا الحق على الملاك فى بعض المناطق وعلى المستأجرين فى المناطق الأخرى .

(تنوى ٥٨٨ فى ١٩٧٢/٧/١) .

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجبار الأملكن أغلق باب الطعن بالالغاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة - قصد المشرع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات - عدم جواز سماع الدعوى بطلب الغاء قرار مجلس المراجعة ايا كانت طبيعة المخالفات ما دامت لا تنحدر بالقرار الى درجة الانعدام .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجبار الأملكن ، ان قرار مجلس المراجعة نهائى ، ولا يجوز الطعن فيه امام القضاء ، اذ تنص الفقرة الثالثة من المادة (٥) من القانون المذكور على ما يأتى :

« يكون قرار مجلس المراجعة غير قابل لاي طريق من طرق الطعن » .

ويؤخذ من ذلك ان المشرع قد أغلق باب الطعن بالالغاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة التى تصدر بالتطبيق لأحكام القانون سالف الذكر لا فرق فى ذلك بين من طبق القانون فى حقه تطبيقاً صحيحاً ومن لم يطبق هكذا فى حقه ، وايا كانت طبيعة المخالفة القانونية أو نوع الانحراف فى تحصيل الراتب أو تطبيق القانون ، لأن القصد من المنع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات استقراراً للوضع بالنسبة الى تحديد القيمة الاجارية للأملكن ، اذ ان لا يجوز سماع الدعوى بطلب الغاء قرار المجلس ايا كانت طبيعة المخالفات التى ينعاها صاحب الشئلى على هذا القرار ما دامت لا تنحدر به الى درجة الانعدام .

(طعن ٧٠٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢١) .

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن - اغلاق باب الطعن بالالفاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة - قصد المشرع عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات - الحكم بعدم جواز سماع الدعوى بطلب الفاء القرارات الصادرة من مجلس المراجعة ايا كانت طبيعة المخالفات - النعى بعدم دستورية هذا الحكم بدعوى مصادره لحق التقاضى على غير أساس إذ يجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء - القضاة هو الذى يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصها .

ملخص الحكم :

إن المشرع اغلق باب الطعن بالالفاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة التى تصدر بالتطبيق القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن، لا فرق فى ذلك بين من طبق القانون فى حقه تطبيقا صحيحا ومن لم يطبق هكذا فى حقه ، وايا كانت طبيعة المخالفة القانونية او نوع الانحراف فى تحصيل الواقع او تطبيق القانون لأن التصد من المنع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات استقرارا للوضع بالنسبة الى تحديد القيمة الاجبارية للأماكن: فكلما تعلقت المنازعة بقرار صادر من مجلس المراجعة بتحديد القيمة الاجبارية للأماكن فانه لا يجوز سماع الدعوى بطلب الفاء ايا كانت طبيعة المخالفات التى ينمائها صاحب الشأن على القرار ما دامت لا تنحصر به الى درجة الانعدام ولا وجه للنعى بعدم دستورية نص المادة الخامسة المشار اليها بدعوى مصادرتها لحق التقاضى ذلك أنه يجب التفرقة بين المصادرة المطلقة لحق التقاضى عموما ، وبين تحديد دائرة اختصاص القضاء ، واذا كان لا يجوز من الناحية الدستورية حرمان الناس كائنه من اللجوء الى القضاء للانتصاف لأن فى ذلك مصادرة لحق التقاضى وهو حق كفل الدستور اصله اذ تكون مثل هذه المصادرة المطلقة بهتابة تعطيل وظيفة السلطة القضائية وهى سلطة انشائها الدستور لتمارس وظيفتها فى أداء العدالة مستقلة عن السلطات الأخرى ، الا أنه لا يجوز الخلط بين هذا الأمر وبين تحديد دائرة

اختصاص القضاء بالتومسيع أو بالتضييق لأن النصوص الدستورية تقضى بأن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويعين اختصاصاتها وينبنى على ذلك ان كل ما يخرجها القانون من ولاية القضاء يصبح معزولا من نظره .

(طعن رقمى ٧٤٤ ، ٨٠٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الاختصاص بنظر قرارات مجلس المراجعة التى صدرت بالتطبيق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجازات الأملكن شأنها شأن أى قرار ادارى - عدم اخطار الملك بموعد نظر تظلم المستأجرين أمام مجلس المراجعة - بطلان قرار مجلس المراجعة .

ملخص الحكم :

ان الفقرة السادسة من المادة (٥) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجازات الأملكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، وان كانت تنص على ان تكون قرارات لجان التقدير نافذة رغم الطعن فيها كما يكون القرار الصادر من مجلس المراجعة فى التظلم نهائيا وغير قابل للطعن فيه امام اية جهة ، الا ان المحكمة العليا حكمت بجلستها المنعقدة فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٧١ فى الدعوى رقم ٥ لسنة (١) القضائية (دستورية) ، بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجازات الأملكن المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ فيها نصت عليه من عدم جواز الطعن فى قرارات مجلس المراجعة الصادرة بالفصل فى التظلم من قرارات لجنة التقدير ، ومن ثم فلن قرارات مجلس المراجعة التى صدرت بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، يكون شأنها شأن أى قرار ادارى نهائى صادر من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، يختص بنظر طلب الفائها القضاء الادارى ، وعلى ذلك يكون طلب الطاعنين الحكم بعدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى على أساس سليم من القانون .

ومن حيث أن المنازعة ، موضوع الدعوى التى اتقاهما المظعون ضده ، والمصادر فيها الحكم المظعون فيه ، تدور حول بطلان قرار مجلس المراجعة

بعدم اخطار المدعى بالجلسة المحددة لنظر تظلم المستأجرين ليتمكن من إبداء وجهة نظره فيها هو معروض على المجلس وكذلك لعدم ضم تظلم المدعى الى تظلم المستأجرين والفصل فيهما بقرار واحد وان صدور القرار المطعون فيه انما يعنى ان مجلس المراجعة فصل في تظلمه دون ان يمثل امامه ويبنى دفاعه .

ومن حيث ان الفصل في الطعن المقدم من المالك او من المستأجرين في قرار لجنة تقدير الاجارات ينطوى بحكم اللزوم على فصل في الطعن المقدم من الطرف الآخر لذلك يتعين على مجلس المراجعة اذا ما نظر الطعن المقدم من احدهما ان يخطر كلا من الطرفين بوعده نظره حتى يستطيع كل منهما ان يبدى امامه وجهة نظره وملاحظاته ، فاذا انعقد المجلس ونظر الطعن في غيبة اى من الطرفين بسبب عدم اخطاره بالجلسة وقوت عليه فرصة الرد على بيانات الطامن الآخر فان انعقاد هذا المجلس يكون وقع باطلا لما شاب اجراءاته من عيب جوهرى يمس اصلا من الاصول المقررة وهو حق الدفاع ويلحق هذا البطلان بالقرار الصادر من هذا المجلس لما داخله من عوج انحرف به عن هذه الاصول المقررة .

ومن حيث ان الثابت من اوراق الطعن ان مجلس المراجعة نظر تظلم المستأجرين ولم يخطر المالك بوعده نظر هذا التظلم بالرغم من انه تظلم بدوره من ذات القرار ، ومن ثم يكون قراره باطلا ويكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى الغاء القرار المطعون فيه قد اصاب الحق .

(طعن رقم ١٠٣٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٤)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

قرارات مجلس المراجعة بتحديد القيمة الاجبارية للأماكن — لا يجوز سماع الدعوى بطلب الغائها ما دامت لا تنحصر الى درجة الانعدام .

ملخص الحكم :

يبين من استقرء أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد اجبار الأماكن ان قرار مجلس المراجعة نهائى ، ولا يجوز الطعن فيه امام القضاء ، اذ تنص الفقرة الثالثة من لمادة (٥) من القانون المذكور على انه « يكون قرار مجلس المراجعة غير قابل لاي طريق من طرق الطعن ويؤخذ من ذلك ان المشرع

قد أغلق باب الطعن بالالغاء بالنسبة الى قرارات مجلس المراجعة الى
تسدر بالتطبيق لاحكام القانون آتف الذكر لا فرق في ذلك بين من طبق
القانون في حقه تطبيقا صحيحا ومن لم يطبق هكذا في حقه ، وايا كانت طبيعة
المخالفة القانونية أو نوع الانحراف في تحصيل الواقع أو تطبيق القانون ، لأن
القصد من المنع هو عزل القضاء عن نظر مثل هذه المنازعات استقرارا للوضع
بالنسبة الى تحديد القيمة الاجبارية للأماكن ، فكلاهما تعلقت المنازعة بقرار
صادر من مجلس المراجعة بتحديد القيمة الاجبارية للأماكن فانه لا يجوز سماع
الدعوى بطلب الغاء قرار المجلس ايا كانت طبيعة المخالفات التي يتبعها
صاحب الشأن على هذا القرار ، ما دامت لا تنحصر الى درجة الانعدام .

(طعن رقم ١٠٧٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧١/٤/١)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

**التظلم من قرار لجنة التقدير — إخطار مالك العقار بالتظلم وبشأن
الجلسة المحددة لنظره أمام مجلس المراجعة لا يعتبر إجراء جوهريا — اغفاله
لا يشكل صورة من صور انعدام القرار .**

ملخص الحكم :

إن احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وكذلك نصوص قرار وزارة
الاسكان رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٣ المنظم
لاجراءات التظلم من قرار لجنة التقدير والفصل في التظلم بواسطة مجلس
المراجعة — قد خلت مما يوجب إخطار مالك العقار بأن تظلمه قد رفع من
المستأجر عن قرار لجنة التقدير أو مما يوجب إبلاغه كذلك بالجلسة المعينة أمام
مجلس المراجعة لنظر هذا التظلم، بل إن هذه النصوص قد خلت جميعها بما يؤخذ
منه أن هذا الاعلان يعتبر إجراء جوهريا في ذاته ، بحيث يترتب على مجرد
اغفاله بطلان القرار بحسب مقصود الشارع ، وبغرض أن اغفال المالك غير
المتظلم بتظلم المستأجر ، يعيب قرار مجلس المراجعة ، فانه لا ينحدر به الى
حد الانعدام ذلك أنه فضلا عما تقدم من أن النصوص قد خلت مما يؤخذ
منه أن اعلان المالك يعتبر إجراء جوهريا في ذاته فإن التظلم لمجلس المراجعة
لا يختص المالك ، بل يختص قرار لجنة التقدير ذاته ، والمفروض أن المالك

قد قدم مستندانه أمام لجنة التقدير ، وليس في مسلك مجلس المراجعة في الحالة المطروحة ، وهو صاحب الولاية قانونا في نظر الظلم ، ما يشكل صورة من صور الانعدام .

(طعن ١٠٧٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

عدم اعلان المستأجر بالتظلم الذي يقدمه المالك الى مجلس المراجعة لا يعد عيبا يصم قرار المجلس .

ملخص الحكم :

ان عدم اعلان المستأجر بالتظلم الذي يقدمه المالك الى مجلس المراجعة لا يعد عيبا. يصم قرار المجلس .

(طعن ١٣٥٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

خضوع الأماكن لخفض الأجرة المقررة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ —
منقطه تمام أنشائها قبل العمل بهذا القانون. — لا عبرة بانقضاء الإيجار قبل
العمل بهذا القانون ما دامت الأماكن لم يتم أنشاؤها حتى تاريخ العمل به

ملخص الحكم :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض
إيجار الأماكن تنص في فقرتها الاولى والثانية بأن « تخفض بنسبة ٢٥٪
الأجور المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
التي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرا
نهائيا غير قابل للطعن فيه وتعتبر الأجرة المخفضة طبقا للفقرة السابقة تجديدا

نهایتاً غیر قابل الطعن فيه للقيمة الاجارية ويسرى بأثر رجعى من بدء تنفيذ عقد الإيجار» ومفاد هذا النص أن المشرع شرط لتخفيض أجور الاماكن المتعاقد عليها الذى لم يكن قد تم تقدير قيمتها الاجارية طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن أن تكون هذه الاماكن خاضعة لأحكام هذا القانون» ويبين من الرجوع لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المذكور أن خضوع الاماكن لأحكامه منوط بتمام انشائها، ذلك أن مقتضى خضوع الاماكن لهذا القانون ، هو تحديد قيمتها الاجارية وفقاً لأحكامه بواقع نسبة قدرها ٥٪ من قيمة الأرض والباقي مقابل صافي فائدة استثمار للعقار مضافاً إليها ٣٪ من قيمة المبنى مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة ، ومؤدى ذلك أن تحديد ايجار الاماكن يرتبط بتمام انشائها وجوداً وعدماً ، حيث لا يتأتى تقدير المبنى توطئة لتحديد القيمة الاجارية لها الا بتمام انشائها وتوافر مقومات المحل الذى يتناوله التقدير ، ومن منطلق هذا التهم اوجبت المادة الرابعة من هذا القانون على مالك البناء أن يخطر اللجنة التى يقع البناء فى دائرتها فور اعداده للاستعمال لتقوم بتحديد ايجار وتوزيعه على وحدات البناء ، الأمر الذى يقطع بأن خضوع الاماكن لهذا القانون مرهون بتوافر عناصر التقدير وأسبابه والتى لا تتحقق الا بتمام انشاء هذه الاماكن واعدادها للاستعمال . وترتباً على ذلك لا تخضع الاماكن للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ المذكور الا عند تمام انشائها ، ويستتبع ذلك عدم خضوعها أيضاً لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر ما لم يكن قد تم انشاؤها قبل تاريخ العمل بهذا القانون . والقول بغير هذا النظر من شأنه — فضلاً عن مخالفة حكم القانون — اخضاع الاماكن التى لم يتم انشاؤها ، لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار إليها ، وتخفيض قيمتها الاجارية المتعاقد عليها — قبل تمام انشائها — بالنسبة المنصوص عليها فى هذه المادة ، بما مؤداه خضوعها مرة أخرى لما قد يصدر بعد ذلك من خفض ايجار الاماكن التى يتم انشاؤها بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المذكور على ما انتهج المشرع فى القانونين رقمى ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و ١٦٨ لسنة ١٩٦١ الصادرة فى شأن خفض ايجار الاماكن ، واللذين نصا — كقاعدة عامة — على سريان التخفيض المقرر ، على الاماكن التى تكون قد اُنشئت بعد العمل بقانون خفض ايجار الاماكن السابق عليه وهكذا ، ومن شأن ذلك ازدواج التخفيض وهو أمر لا يسوغ فى المنطق أو القانون .

ومن حيث أنه ايا كان الراى فيها اثره المدمى — وسايده فيه الحكم

المطعون فيه — من أن أيجار الوحدة السكنية مئار المنازعة قد انعقد وفقها لأحكام القانون المذنى فى ٧ من يولية سنة ١٩٦٤ بتلقى ارادة طرفيه الممثل فى قبول محافظة القاهرة لإجراء القرعة بين المتقدمين لاستئجار وحدات الممارات المشار اليها — ومن بينهم المذنى — وأخطار المحافظة له كتابة بفوزه فى هذه القرعة بوحدة سكنية مكونة من أربع غرف ، أيا كان الرأى فى توافر شروط انعقاد العقد على هذا النحو ، فإنه لما كان خضوع الأمان لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر مشروط بتمام انشائها قبل تاريخ العمل بهذا القانون على ما تقدم بيانه ، وكان الثابت من الأوراق ، دون ثمة خلاف بين الطرفين المتنازعين أن الممارسة رقم (١) التى تقع الوحدة السكنية مئار المنازعة منها ، قد تم انشاؤها فى عام ١٩٦٦ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ، وبالتالى لم تكن قد خضعت لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه بهذه المثابة لا تخضع الوحدة السكنية مئار المنازعة لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ومن ثم لا يسرى الخفض الذى تضمنته المادة الثانية منه على لجرة هذه الوحدة المقول بالتعاقد عليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ويكون قرار مجلس المراجعة المطعون فيه ، والأمر كذلك ، برفض اممال أحكام هذا القانون على الوحدة السكنية المشار اليها ، وبإختصاصه فى تحديد قيمتها الإيجارية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، صحيحا فى القانون بما لا وجه للنعى عليه فى هذا الشأن بدعوى مخالفة القانون .

(طعن ٢٢٧ لسنة ٦٧ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨)

الفصل الرابع

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد إجراءات الأملكن معسدا بالقانون
١٩٨/١٣٦ بشأن بعض أحكام إجراءات الأملكن

قائمة رقم (٢٣).

المادة :

مفاد نص المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر أن المشرع حدد الحالات
التي يجوز فيها للمستاجر تأجير المكان المؤجر له أو جزء منه مفروشا ويستحق
المالك فيها أجره اضافية له مدة التأجير مفروشا طبقا لنسب معينة -
يخرج من هذه الحالات حالة النص صراحة في عقد الإيجار. على تأجير المكان
بداءة يقصد استغلاله في أعمال الفندق أو البنىونات - مؤدى ذلك : عدم
استحقاق المالك في هذه الحالة أجره اضافية عن واقعة تأجير المكان لنزلاء
الفندق أو البنىونات باعتبار أنه لم تستحدث ميزة اضافية للمستاجر يلتزم
مقابلها بداءة اضافة الى الإيجار .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٤٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر تنص على أنه : «لابجوز
للمستاجر في غير المصايف والمشاى المحددة وفقا لأحكام هذا القانون أن
يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا الا في الحالات الآتية :

(أ) إذا اقام خارج الجمهورية بصفة مؤقتة .

(ب) إذا كان مزاولا لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة
بالصحة وأجر جزئا من المكان المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة
أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته .

(ج) اذا اجر المكان المؤجر له كله او جزءا منه للطلاب الذين يدرسون في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم .

(د) انتاجير للعمال في مناطق تجمعاتهم وكذا التناجير للعمالين بختلف اجهزة الدولة والحكم المحلي والقطاع العام وذلك في المسدن التي يعينون بها او يتقلون اليها .

(هـ) في الحالات والشروط المبينة بالبندين (ا و ب) من المادة السابقة ، وفي جميع الاحوال يشترط الا يزيد مجموع ما يقوم المستاجر هو وزوجته واولاده بالقصر بتأجير مفروشا على شقة واحدة في نفس المدينة ، ولا يفيد من حكم هذه المادة سوى مساجرى وحفلات الاماكن الخالية .
وان المادة (٤٥) من ذات القانون تنص على انه « في جميع الاحوال التي يجوز فيها للمستاجر تأجير المكان او جزء من المكان المؤجر مفروشا يستحق المالك اجرة اضافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الاجرة القانونية تحسب على الوجه الآتي :

وفي حالة تأجير المكان المفروش جزئيا يستحق المالك نصف النسب الموضحة في هذه المادة » .

ومما ذلك ان المشرع حدد الحالات التي يجوز فيها للمستاجر تأجير المكان المؤجر له او جزء منه مفروشا ، وهي حالات تنصرف الى الاماكن التي تؤجر للاستعمال الشخصي بغرض السكنى او مزاولة مهنة او حرفة ، واعتبر التصريح للمستاجر بتأجير المكان مفروشا من الباطن تقريرا لميزة اضافية له لم تكن واردة في عقد الايجار ، فقرر في مقابلها استحقاق المالك اجرة اضافية عن مدة التأجير مفروشا طبقا لنسب معينة ، وعلى ذلك فانه يخرج من هذه الحالات حالة النص صراحة في عقد الايجار على تأجير المكان بداء بقصد استغلاله في اعمال الفندقة او البنىونات ، فلا يستحق المالك عنها زيادة في الاجرة عن تلك المحددة في العقد باعتبار انه لم تستحدث ميزة اضافية للمستاجر يلتزم في مقابلها باداء اضافة الى الايجار ، وبالمطبع فان هذه الحالة الأخيرة تخطف عن حالة استئجار المكان لغرض آخر ثم تغير الاستعمال الى بنسيون او فندق ، حيث يحق للمؤجر أن يطالب بابطال العقد لتغير الغرض منه دون موافقته فضلا عن استحقاقه للاجرة الإضافية ان كان لها مقتضى .

وغضلا عن ذلك فإنه في حين أن قانون الإيجارات تضمن قواعد تصد بها أساسا الحد من الحالات التي يجوز فيها للمستأجر بغرض الاستعمال الشخصي أن يؤجر المكان مغروشا من باطنه ، وتنظم حالة تاجر المكان المغروش جزئيا فلم يقرر للمالك حقا إلا في نصف الأجرة الإضافية ، الأمر انذى تحول دون تطبيقه في مجال الاستغلال الفندقى صعوبات عملية ، فإن النشاط الفندقى إنما يخضع في مزاويلته لقواعد خاصة مغايرة تنظم جميع جوانبه كما أن الخدمة التي تقدم للنزول في الفنادق والبنسيونات تعد عنصرا أساسيا في الاستغلال ، مما استتبع خضوع مقابلهما لقواعد خاصة تتولى بمقتضاها الجهات القائمة على شؤون السياحة تحديد مقابل الإقامة بالفندق بحسب نوع ودرجة المكان المستغل ، وهى قواعد لم يعرفها قانون الإيجارات الذى لم يتدخل في تحديد قيمة إيجار المكان مغروشا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استئجار المكان بغرض استغلاله بنسيونا أو فندقا لا يعتبر من الأحوال التي يستحق المالك فيها أجرة اضافية عن واقعة تاجر المكان لنزلاء البنسيون أو الفندق بالتطبيق لحكم المادة (٤٥) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(ملف ٢٤/١١٤/٢٥٥ في ٢/٤/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

إصدار هيئة الاوقاف المصرية قرارا بإزالة التعدى على شقة باحدى عبارات الاوقاف وتنفيذ الإزالة بالطريق الإدارى — الطعن على هذا القرار — عقد الإيجار المبرم بين هيئة الاوقاف المصرية باعتبارها هيئة عمالة وبين أحد الأفراد ولن كان ينطوى على بعض الشروط الاستثنائية غير المألوفة في عقد الإيجار إلا أنه لا يعتبر عقدا إداريا — السبب أنه لا يتصل بنشاط مرفق عام بقصد تسيره أو تنظيمه — خضوع هذا العقد لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تاجر وبيع الأماكن — القضاء الإدارى وهو يسلط رقابته على القرار المطعون فيه يراقب صحة السبب الذى قام عليه القرار — هذه الرقابة تقتضى التحقق مما إذا كان الطاعن يجد له سبيلا من القانون في الاحتفاظ بالشقة موضوع النزاع وامتداد عقد الإيجار لصالحه من عدمه —

يشترط طبقاً للمادة ٢٩ من قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ (لامتداد عقد الإيجار بالنسبة لأقارب المستأجر الأصلي في المسكن الإقامة (لمدة سنة) حتى الوفاة أو الترك — تصور الإقابلة المتطلبة على أنها ضرورة التواجد الفعلي للمشاركة في السكن وقت الوفاة تصور قاصر — العبرة في القانون بالإقامة المعتادة بحيث يكون المسكن الذى يشارك فيه القريب هو موطنه ومأواه ولا مأوى له سواه .

ملخص الحكم :

.. أن هيئة الاوقاف المصرية — عقب وفاة المرحوم المستأجر الأصلي لشقة النزاع في ١٩٨٠/١/٣ اتكوت على الطاعن ما يدعيه من حق في استمرار عقد الإيجار لصالحه طبقاً لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه تأسيساً على أن المستأجر الأصلي كان يقيم بمفرده في الشقة وأن الطاعن لم يكن يشاركه الإقابلة حتى تاريخ وفاته .

ومن ثم أصدرت الهيئة قرارها رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ بإزالة التعدي على الشقة المذكورة وتنفيذ الإزالة بالطريق الإداري طبقاً لحكم المادة ٩٧٠ من القانون المدني .

ومن حيث أنه يتعين التفويه بأدى ذى بدىء الى أن عقد الإيجار للشقة المذكورة المبرم بين الهيئة والمرحوم بتاريخ ١٩٤٩/١/١ — خلافاً لما ارتأته هيئة مفوضى الدولة — لا يستجمع كافة مقومات العقد الإداري ذلك أنه من المقرر أن العقد الإداري هو الذى يكون أحد طرفيه شخصاً معنوياً علماً بتعاقد بوصفه سلطة عامة . وأن يتصل بالعقد بنشاط مرفق علم بقصد تسييره أو تنظيمه وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الإدارية وهو انتهاز أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص . وأنه ولئن كان عقود الإيجار المشار اليه أحد طرفيه هيئة عامة ، وقد انطوى على بعض الشروط الاستثنائية غير المألوفة في عقود الإيجار ، إلا أنه يقتضى لا يتصل بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه ، وإنما يستهدف العقد أساساً استغلال الهيئة المؤجرة لأملاكها شأنها شأن الأفراد المالكين لعقارات ، وانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة انتفاعاً خاصاً .

وبناء عليه فإن هذا العقد يخضع لأحكام قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه . ولا يجوز في هذا الصدد أعمال حكم البند ٢٨ من العقد التي تجبىز للهيئة إذا توفي المستأجر اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بلا حاجة الى حكم قضائي والاكتفاء بإعلان الورثة بحصول الفسخ ، وذلك لمخالفته حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي وقعت وفاة المستأجر الاصلى في ظل العمل بأحكامه .

ومن حيث أن القضاء الإداري وهو يسلط رقابة على القرار المطعون فيه ، إنما يراقب صحة السبب الذي قام عليه القرار ، وما إذا كان يؤدي ماديا وقانونيا — الى ما انتهى اليه القرار من نتيجة . وهذه الرقابة تقتضي التحقق مما إذا كان الطاعن يجد له سندا من القانون في الاحتفاظ بالشقة موضوع النزاع وامتداد عقد الإيجار لصالحه من عدمه . فإن كان له هذا الحق لم تعد حيازته للشقة من قبيل التمدي ، ويغدو قرار الإزالة المطعون فيه ولا سبب له خليفيا بالإلغاء . وإن لم يكن له هذا الحق صبح القرار لقيام سببه وهو تعدي على أموال الاوقاف .

ومن حيث أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه تنص على أنه مع عدم الإخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون ، لاينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه إذا تبقى فيها زوجه أو أولاده أو أي من والديه الذين كلنوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . وفيما عسدا هؤلاء من اقارب المستأجر نسبيا أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الإيجار أقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أبها أقل . . . وفي جميع الاحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار إن لهم حق في الاستمرار في شغل العين ، ويلتزم هؤلاء الشاغلون بطريق التضامن بكافة أحكام العقد » .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن قدم حافظة مستندات طويلا على :

١ — أصل البطاقة الشخصية للطاعن الصادرة من مكتب سجل مدني أسيوط وقد دون أمام محل الإقامة « الشاطبي — عمارة الاوقاف شقة . ٤ . »

٢ - رخصة قيادة خاصة بالطاعن مؤرخة ١٩٧٦/١٠/٣ صادرة
عن قسم مرور الاسكندرية ومدون أمام محل الإقامة « الاوقاف الشاطيى » .

٣ - ائذار على يد محضر أعلن للطاعن فى ١٩٧٩/١/١٩ على محل
اقامته بالعنوان السابق .

٤ - صورة رسمية من المذكرة رقم ٣٣ احوال نقطة شرطة الشاطيى
محررة بتاريخ ٧٩/٧/١٩ ابلغ فيها الطاعن عن فقد بطاقة التموين الخاصة
بعمه المذكور الذى يقيم معه الطاعن بالعنوان السابق .

٥ - شهادة رسمية من شركة الشرق للتأمين مؤرخة ١٩٨٠/١/١٩
تفيد ان الطاعن منذ تعيينه بالشركة فى ١٩٧٩/٥/١ وعنوانه المثبت فى ملف
خدمته هو الشاطيى ٥ عبارة الاوقاف حرف (و) شقة ٤ . وانه حتى تاريخ
الشهادة لم يخطر الشركة بتغيير محل اقامته .

٦ - شهادة رسمية من مركز تعبئة باب شرقى - منطقتة تجنيد
الاسكندرية مؤرخة ١٩٨٠/١/٢٤ تفيد ان الطاعن مسجل بالمرکز
بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٦ وان عنوان استدعائه هو العنوان السابق .

٧ - فائورة بيع صادرة من شركة بيوت الازياء الراقية بالاسكندرية
باسم الطاعن مؤرخة ١٩٧٦/٨/٩ ثابت بها عنوانه السابق .

٨ - عدة مكاتبات واردة للطاعن على العنوان السابق وعليها خساتم
البريد بتاريخ مخطفة من ١٩٧٩/٥/١٠ .

٩ - عدة مكاتبات صادرة من شركة النقل والهندسة بالاسكندرية
والبنك الاهلى فرع المنشية وشركة لويذز لتسجيل السفن بلندن ، وسفارة
كندا بالقاهرة ، وكلها موجهة للطاعن على العنوان المذكور ، ويرجع تاريخها
الى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فانه بالاطلاع على الصورة
الرسمية للمحضر رقم ٦٩٦ - لسنة ١٩٨٠ ادارى باب شرقى الذى ابتدا
تحريره بمعرفة شرطة قسم المنشية بتاريخ ٨٠/١/٥ - بناء على الشكوى

المقدمة من الطاعن الى نيابة قسم النشبة عن تعرض مدير عام هيئة الأوقاف بالإسكندرية له في حيازته واثابته بالشقة موضوع النزاع ، — بين أن غالبية سكان العمارة المذكورة من جيران المتوفى قد شهدوا وأقروا في محاضر الشرطة أن الطاعن كان يقيم مع عمه المتوفى بشقة النزاع اقامة مستديمة منذ حوالى أربع سنوات قبل وفاته ، كما شهد بذلك المكوى الذى يجاور العمارة مقررًا انه كان يأخذ دائها ملابس الطاعن من الشقة المذكورة لعدة سنوات . وكان يشاهد الطاعن مقبيا بها اقامة معتادة .

ومن حيث أنه ولئن كان مندوب هيئة الأوقاف قدم في محاضر التحقيق في الشكوى المشار اليها « المحضر المؤرخ ١٩٨٠/٣/٢ » ثلاثة اقرارات مؤرخة ١٩٨٠/١/١٧ موقعة بأسماء اللواء المقيم بالشقة رقم ٤٨ بالعمارة المذكورة ، واللواء المقيم بالشقة رقم ٣٨ بالعمارة ، والمسدعو والمدون تحت توقيعه في الاقرار « ١٤ شارع طوسون » ويقر ثلاثتهم فيها أن المرحوم كان يقيم بالشقة موضوع النزاع بمفرده دون أى شافل آخر — ولئن كان ذلك إلا انه عندما انتقل محقق الشرطة — بناء على تكليف النيابة العامة الى العمارة المذكورة لسماع اقوال السادة المذكورين وذلك بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٠ ، قرر اللواء في محضر سماع الاقوال ان الطاعن اقام فعلا فترة لا يمكن تحديدها مع عمه المرحوم ومفاد ذلك أن هذا الشاهد تتضارب شهادته الواردة بمحضر التحقيق مع الاقرار الكتابى المنسوب اليه والمقدم من هيئة الأوقاف ، الأمر الذى يستوجب الالتفات عن اقراره في مجال الاعتداد بالإدالة والشواهد المحصلة في النزاع المعروض .

كذلك فان المحقق لم يستدل على الشخص الموقع على الاقرار الثلاث باسم ، وأقر حارس العمارة أنه لا يوجد ساكن في العمارة بهذا الاسم ولكن يوجد ساكن بالشقة ٣٦ بالدور الرابع ، وقد سبق اخذ اقواله بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٩ فاطر الطاعن أنه يقيم مع عمه المذكور بصفة مستديمة حوالى مدة أربع سنوات قبل وفاته وكانت جميع ملابسه وأثاثه ومفروشاتة بالشقة المذكورة .

ومفاد ذلك أنه لا يبقى من هذه الاقرارات الثلاثة المكتوبة والمقدمة من هيئة الأوقاف دليلا على عدم اقامة الطاعن مع عمه بالشقة المذكورة ، إلا الاقرار الموقع — فقط — من اللواء المقيم بالشقة رقم ٣٨ من العمارة ، والمعزز بشهادته في محضر التحقيق ، وهو الدليل

الوحيد الذى يظهر الهيئة فى ادعائها بأن الطاعن لم يكن مقبلا مع عمه بالشقة المذكورة قبل وفاته ، وذلك فى مقابل اجماع مع باقى السكان الذين سمعت اقوالهم فى محاضر التحقيق بأن الطاعن كان يقيم اقامة معنادة مع عمه منذ ان عمل بفرع شركة الشرق للتأمين بالاسكندرية فى ١٩٧٦/٤/١ الى لدة تقارب أربع سنوات سابقة على وفاة عمه .

ومن حيث انه لا متنع فى الاستدلال بمعد بيع منقولات الشقة المذكورة المبرم بين المرحوم ... وثبتيته .. على أن الشقة قد اخلاها او اظهر ارادته فى تركها ذلك أن الثابت من الاطلاع على عقد البيع انه محرر بتاريخ ١٩٧٠/٥/١٥ أى فى تاريخ يسبق واقعة وفاة المذكور بحوالى عشر سنوات ، ولا ينزع احد أن المذكور ظل مقبلا بالشقة بعد ذلك التاريخ والى ما بعد منتصف عام ١٩٧٩ بدليل أن الهيئة المطعون ضوها قدمت ضمن حافظة مستنداتها أمام محكمة القضاء الإدارى . بجلسة ١٩٨٠/٧/٢ « خطبا اليها من الرحوم مؤرخا ١٩٧٩/٧/١٧ يذكر فيه أنه يلزم الفراش بسكته بالمعارة المذكورة وأنه لاحظ أن جدران الشرفة بالشقة بها شقوق تهدد بسقوطها على المارة وطلب انتداب احد مهندسى الهيئة للمعاينة واتخاذ اللازم لدرء الخطر الذى ينجم عن ذلك .

والبادى أن الهيئة تريد أن تدلّ — خطأ — على أن اثبات تاريخ عقد بيع المنقولات لمكتب توثيق اسبوط بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٩ ، يفيد أن المستاجر الأصلي قد أخلى الشقة موضوع النزاع فى هذا التاريخ وأنه كان مقربا فى مدينة اسبوط . ولقد سايرا الحكم المطعون فيه الهيئة فى هذا الاستدلال . وهو استدلال فاسد لثلاثة وجوه :-

أولا : أن اثبات تاريخ أى عقد أو محرر يمكن أن يتم بناء على طلب أى من أطراف هذا العقد أو المحرر ، ومن ثم فإن التقدم بعقد المنقولات المشار اليه الى مكتب توثيق اسبوط لا يثبت تاريخه يجوز أن يكون عن طريق شقيقه المرحوم المشتري . وهو الأمر الراجع لانها هى التى تقدمت الى المحكمة بصورة العقد ثابتة التاريخ فى طلب تدخلها فى الدعوى .

الثانى : أنه بافتراض أن المرحوم هو الذى تقدم بطلب اثبات التاريخ الى مكتب توثيق اسبوط فى ذلك التاريخ ، فإن هذه الواقعة

ي حد ذاتها لاتتيد بحكم اللازم أنه كلن يقيم اقامة معتادة بأسيوط مصحوبة
ببنية ترك مسكنه نهائيا بالاسكندرية .

الثالث : ان بيع منقولات الشقة بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٠ ، او على اسوا
الغروض بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، لا يفيد بالضرورة إخلاء المسكن ،
فقد يكون ذلك بقصد تجديد أثاثه ومفروشاتة أو استبدالها بغيرها . ويقطع
بذلك ان المحضر الادارى المحرر بمعرفة شرطة باب شرقى عن تنفيذ القرار
المطعون فيه وتسليم الهيئة الشقة موضوع النزاع بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٠ :
قد ثبت فيه ان جميع حجرات الشقة مشغولة بأثاث ومفروشات ومنقولات
تغاير في وضعها ذلك الواردة بمقصد البيع .. المؤرخ ١٥/٥/١٩٧٠ .
علما بان هيئة الأوقاف كانت قد سارعت فور وفات المستاجر الاصلى بنقل
باب الشقة بمعرفتها وتشهيرة .

ومن حيث أنه لا وجه أيضا للاستدلال بالخطاب الذى أرسله المحرم
..... الى هيئة الأوقاف بالاسكندرية بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٩ يحيطها
عليها بشقق الشرفة الدائرية المذكورة وإلوانها للسقوط ويطلب منها ايفاد
احد مهندسيها للمعاينة واتخاذ اللازم ، لوجه للاستدلال بذلك على ان المذكور
كان بمفرده بشغل العين موضوع النزاع ، لان ما ورد بهذا الخطاب لا يفيد
صراحة او دلالة على اقلية المذكور بمفرده وليس يلزم ان يساهم الطاعن
فى تحرير هذا الخطاب او توقيعه مع عه المذكور ، ليقدم البرهان على
اقامته معه ، سيما وان الامر الطبيعى أن يوجه الخطاب المؤجر من المستاجر
الأصلى .

ومن حيث أنه ولئن صح ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه فى صدد
تفسير المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أنه يشترط لامتداد عقد
الإيجار بالنسبة لأغراب المستاجر الاصلى فى المسكن اقامته حتى الوفاة او
الترك بحيث يكون للمشارك مقبلا بالمسكن مع المستاجر الاصلى وقت
الوفاة او الترك حتى ينتقل اليه الحق فى امتداد عقد الإيجار .

الا ان الحكم المشار اليه قد أخطأ فى تطبيق هذه القاعدة القانونية على
وقائع الدعوى ، لفساد فى تصور معنى الاثمة المتطلبية لمدة سنة سابقة
على الوفاة او الترك ، اذ حصلها الحكم المطعون فيه على أنها ضرورة التواجد
الفعلى للمشاركة فى المسكن وقت الوفاة ، وهذا تصور قاصر ، لأن العبرة

في القانون بالاقامة المعتادة بحيث يكون المسكن الذي يشارك فيه القريب هو موطنه وملاؤه ، ولا مأوى له سواء ، وإن نزل الاقامة بهذا المعنى لمدة سنة على الأقل سابقة على الوفاة . وهذا هو ما كشف عنه الأوراق وتضمنت عليه الدلائل في صالح الطاعن .

ومن حيث أنه لما تقدم جميعه يبين أن القرار المطعون فيه اذ قرر 'خلاء' عين النزاع — من الطاعن بالطريق الإداري بزعم أن حيازته للعين تمثل تعد على أموال الأوقاف ، في حين أن سائر الأوراق وجميع الدلائل وشواهد الحال تساعد ادعاء الطاعن بأنه كان يشارك فيه المستاجر الأصلي للعين في الاقامة بها اقامة معتادة لمدة تبلغ حوالي أربع سنوات سابقة على وفاته مما يجعل لاستمرار حقه في حيازة العين والاقامة بها سنداً من القانون ، ينتفى به وصف اقامته بأنها من قبيل التعدي ، ومن ثم يكون القرار المدعون فيه قد قام على سبب غير صحيح ، فبات مخالفاً للقانون ، حقيقاً بالانقضاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب إلى غير هذا المذهب وقضى برفض الدعوى ، يكون قد أخطأ في تحصيل الوقائع وفي تطبيق أحكام القانون ، وتبين القضاء بالفائه ، ويقبل الدعوى شكلاً ، وفي موضوعها بالفناء القرار المطعون فيه وما ترتب عليه من آثار ، والزام جهة الإدارة بالمصاريف عملاً لحكم المادة ١٨٤ «مرافعات» .

طعن ٣٣٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٨٣ .

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الاعفاء المخصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ولا يشمل الرسم البلدي ورسم التساغلين .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المادة (١٢١) من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن إنشاء مجلس بلدية القاهرة التي

تنص على انه « للمجلس البادى أن يفرض رسوما مستقلة او مضاعفة بنسبة مئوية الى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية على الا تتعدى هذه الرسوم النسبية الحد الاقصى المقرر لكل منهما على النحو الآتى : —

- ا —
ب —

ج — الرسم على العقارات المبنية الذى يدفعه المالك لغساية $\frac{2}{31}$ % على الاكثر من القيمة الاجارية لهذه العقارات .

د — الرسم الاجارى الذى يدفعه شاغلوا المباني لغاية ٤ % على الاكثر من القيمة الاجارية لهذه المباني ، ويعنى من هذا الرسم شاغلى الامكن التى لا تتجاوز قيمتها اربعة وعشرون جنيها من السنة واستعرضت القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية والتى تنص المادة الاولى منه على ان « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية ايا كانت مادة بنائها و ايا كان الغرض الذى تستخدم فيه » .

واستعرضت الجمعية ايضا قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ٦١ بقرار بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاءات حيث تنص المادة الاولى منه على ان « تعفى من اداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الاضافية الاخرى المتعلقة بها المملكتن التى لا يزيد متوسط الاجار الشهرى وجدها المسكن الذى يزيد متوسط الاجار الشهرى » كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر التى تنص على انه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يعنى اعتبارا من اول يناير القالى لتاريخ العمل بهذا القانون مالكو وشاغلى المباني المؤجرة لاغراض السكنى التى انشئت او تنشأ اعتبارا من ٩ سبتمبر سنة ٧٧ من جميع الضرائب العقارية الاصيلة والاضافية ولا تدخل ايرادات هذه المسكن في وعاء الضريبة العامة على الايراد . »

ومفاد مايتقدم ان المشرع فسرق بين نوعين من الضرائب المفروضة على العقارات المبنية (ا) الضرائب الاصيلة وهى تلك التى فرضت بالقانون

رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على العقارات وانخذت من القيمة الاجارية لهذه العقارات (ب) والضرائب الانشائية وهي التي غرضت بقوانين اخرى غير القانون رقم ٥٦ لسنة ٥٤ واتخذت من وعاء الضريبة الانشائية (القيمة الاجارية) وعاء لها ومنها على سبيل المثال ضريبة الدفاع وضريبة الامن القومى اللتين الغيتا بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ م باصدار قانون الضرائب على الدخل .

ومن حيث ان المستقر عليه فقها وقضاء انه ولئن كانت الضريبة تتفق مع الرسم في كونها فريضة مالية تدفع نقدا ونصفه نهائية للدولة الا ان طبيعة الضريبة تختلف عن طبيعة الرسم من حيث اداة فرض كل منهما فالضريبة تفرض بقانون اما الرسم فيمكن ان يستند الى قانون ، السلطة التنفيذية قد تخول من السلطة التشريعية سلطة فرض الرسم بلوائح او قرارات ادارية ، كما ان الضريبة تفرض على الفرد بدون مقابل او نفع خاص يعود عليه بمناسبة ادائها في حين ان الرسم يدفع مقابل الحصول على خدمة او نفع من جانب الادارات والمرافق العامة ، وعلى ذلك فان صدور قانون بالانشاء من ضريبة معينة لاينصرف اثره بالضرورة الى الرسوم التي قد تتخذ من وسائل هذه الضريبة اساسا لفرضها مالم ينص القانون صراحة على ذلك لانطلاق طبيعة الضريبة عن طبيعة الرسم واستقلال كل منها عن الاخر في اداة فرضه واحكامه .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم ، فانه ولئن كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد تناول العقارات الواردة به بالاغناء من جهة الرسوم والضرائب العقارية الاصلية والاضافية الا ان ذلك لاينصرف الى الرسوم المفروضة على ذات العقارات ومنها رسم الشاغلين والرسم البلدى ورسم النظافة العامة ، ذلك ان هذه الرسوم ليست من قبيل الضرائب الانشائية فضلا عن ان المشرع لم يتناولها بالاغناء صراحة .

ومن حيث انه ما يؤكد ذلك ان المشرع عندما قرر - بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ - اغناء المسكن الواردة به من اداء الضرائب على العقارات المبنية المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ والضرائب الاضافية الاخرى المتعلقة بها المفروضة بقانون كضريبة الدفاع وضريبة الامن القومى ، لم يتعرض للرسوم البلدية او الحلية المفروضة بناء على قانون الادارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، او بناء على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس

البلدية ، بل ترك هذه الرسوم للنظام القانوني الذي يحكمها تمارس المجالس المحلية سلطاتها المخولة لها. جاء على القانونين سالفين الفكر في عرض الرسوم المحلية والبلدية وطبقا للأحكام الواردة في هذين القانونين .

(ملف رقم ٧/٢/٩١ جلسة ١٦/١/١٩٨٣) .

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

المقصود بتغيير استعمال العين لغرض أغراض السكنى الموجب لزيادة الإجرة هو التغيير الذي يتم بعد نشوء العلاقة الإيجارية لغرض السكنى ابتداءً طبقاً للمادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يعامل التاجر لهجة التأمينات الاجتماعية كمكتب لها معاملة التاجر لأغراض السكنى .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. ونص على أنه « في جميع الأحوال التي يتم فيها تغيير استعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك الى غير اغراض السكنى تراد الاجرة القانونية بنسبة — ٢٠٠٪ للجاني المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ ١٠٠٪ للمباني المنشأة منذ أول يناير ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ٧٥٪ للمباني المنشأة منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون ٥٠٪ للمباني التي يرخّص في إقامتها اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون » .

كما استعرضت الجمعية نص المادة ٧٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ونص على أنه « اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تزداد في أول يناير من كل سنة أجرة الامكن المؤجرة لتغير اغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ زيادة دورية ثابتة بواقع نسبة من القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات المبنية في ذات وقت الانشاء » .

واستعرضت المادة ١٩ من ذات القانون وتنص على انه في جميع الاحوال اننى يتم فيها تغيير استعمال العين الى غير اغراض السكنى تزداد الاجسرة القانونية بنسبة :

- ١ - ٢٠٠٪ للبنى المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .
 - ٢ - ١٠٠٪ للبنى المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .
 - ٣ - ٧٥٪ للبنى المنشأة منذ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ وحتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .
 - ٤ - ٥٠٪ للبنى المنشأة أو التي تنشأ بعد ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ .
- وفي حالة التغيير الجزئى للاستعمال يستحق المالك نصف النسب المشار اليها ويشترط الا يترتب على تغيير الاستعمال كلياً أو جزئياً الحاق ضرر بالبنى أو بشاغليه ، وتلغى المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .
- كما تبين للجمعية ان المادة ٢٧ من ذات القانون تقضى بأن « تعامل فى تطبيق احكام هذا القانون معاملة المبنى المؤجرة لاغراض السكنى . الاماكن المستعملة فى اغراض لا تدخل فى نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية أو الضريبة على ارباح المهن غير التجارية ولا يفيد من احكام هذه المادة سوى المستأجرين المبررين » .

ومنذ ذلك ان المشرع استحدث فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ نص المادة ٢٣ سالفه البين ، وبمقتضاها يحق للمؤجر فى حالة تغيير استعمال العين لغير اغراض السكنى . زيادة الاجرة القانونية بنسب محددة حسب تاريخ اقامة المبنى بيد ان ذلك مشروط بأن يتم تغيير الاستعمال بعد العمل باحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، فاذا كانت العين مؤجرة ابتداء بقصد استعمالها فى غير اغراض السكنى فان نص المادة ٢٣ ينحصر عنها اذ لا يكون قد طرأ بعد نشوء العلاقة الايجارية

في تغيير في الغرض الذي استؤجرت العين من أجله ، ولا حق للمالك ، نائب زيادة الاجرة القانونية حتى ولو كانت العين قد اعدت أساساً لأغراض السكنى مادام قد أجراها ابتداء لغرض أغراض السكنى .

ولما كان هذا الحكم قد أوجد تفرقة في المعاملة بين الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى قبل العمل بالقانون المذكور وتلك التي يتم فيها التغيير بعد تاريخ العمل به عاد المشرع ووجد في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بمعالته للأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى وقرر زيادة الاجرة بنسب محددة ودورية لجميع الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وفي حالة ما إذا كانت العين قد أجرت ابتداء كسكن ثم تم تغيير استعمالها — بعد التاريخ المذكور — الى غير أغراض السكنى قرر المشرع زيادة الاجرة القانونية بذات النسب الواردة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المنقاة بالمادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وقد أولى المشرع رعايته للانشطة التي لا تدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني الخاضع لضريبة على الارباح التجارية والصناعية وقرر في المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بمعاملة الأماكن المؤجرة لزاولة هذه الانشطة معاملة الأماكن المؤجرة لأغراض السكنى اذا كانت مؤجرة لمحربين. ومن ثم لا تسرى الزيادة المنصوص عليها في المادتين ٧ ، ١٩ من القانون المذكور على الأماكن التي تمارس فيها هذه الانشطة .

وإذا تبين من الأوراق أن البند الاول من العقد الموقع بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ومالك العقار الذي تشغله منطقة تأمينات الجرد قد نص على أن استئجار العين قد تم بقصد استعمالها كمكتب للتأمينات الاجتماعية ، فان هذه العلاقة الاجارية تكون قد نشأت ابتداء لغير أغراض السكنى ومن ثم فلا يحق للمالك المطالبة بزيادة الاجرة في ظل العمل بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . كما لا يحق له المطالبة بالزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ باعتبار أن النتائج لهذه التأمينات الاجتماعية . وهي احدى تهيئات العامة يعامل معاملة التأجير لأغراض السكنى ، إذ أن نشاطها لا يدخل في نطاق النشاط التجاري أو الصناعي أو المهني الخاضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية .

التفصيل الخامس مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ انتقلت ملكية العقارات التي كانت تشغلها المدارس الاولى والتي كانت مملوكة لمجلس المديرية الى وزارة المعارف التي تلزم بنفع أيجار عن الاجزاء التي يشغلها موظفوها من المباني المملوكة لمجلس المديرية .

ملخص الفتوى :

بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ نقل اختصاص مجالس المديرية بإدارة مرفق التعليم الاولى الى وزارة المعارف العمومية كما نقل اليها كل ما يتعلق بهذا التعليم من ميزانية وموظفين وموجودات ..

وقد رأت وزارة المعارف أن العقارات التي كانت تشغلها المدارس الاولى والتي كانت مملوكة لمجلس المديرية قد انتقلت ملكيتها للدولة ضمن ما انتقل اليها بمقتضى ذلك القانون وتؤيد الوزارة وجهة نظرها بأن نفتلت إنشاء هذه المباني صرحت من اعتماد التعليم الاولى في ميزانيات مجالس المديرية الذي كانت وزارة المعارف تتحمل الجزء الأكبر منه في صورة اعانات سنوية تقدمها الحكومة الى المجالس . كما كانت مجالس المديرية تستخدم في إنشاء هذه المباني هبات الاهالي المالية التي كانوا يخمسونها لافراش التعليم .

أما وزارة الداخلية المشرفة على مجالس المديرية فترى أن هذه اعتبارات بلقية على ملك هذه المجالس ولهذا يكون من حقها أن تنقضى أيجارها عن انتفاع وزارة المعارف بها ، كما تطلب هذه الوزارة بإيجار عن اجزاء مباني مجالس المديرية التي تشغلها الاقسام الادارية التي تتولى شؤون التعليم الاولى والتي أصبحت تابعة لوزارة المعارف .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن ينقل الاختصاص الخول لجالس المديرية بموجب القانونين رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٤ لخاص بالتعليم الأولى ورقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ يوضع نظام لجالس المديرية الى وزارة المعارف العمومية كما ينقل اليها كل ما يتعلق بهذا التعليم من ميزانية وموظفين وموجودات . فمدار البحث هو ما اذا كان المقصود من كلمة « موجودات » الواردة في هذا النص لالوال التي كانت مخصصة لإدارة هذا المرفق سواء كانت عقارات أو منقولات أم أن كلمة « موجودات » لا تشمل سوى المنقولات .

ومن حيث أنه يخلص من المنكرة الايضاحية للقانون أن المشرع قصد أن ينقل الى ملكية وزارة المعارف — تبعا لنقل مرفق التعليم الأولى الى هذه الوزارة — كل ما هو ضروري لضمان سير المرفق بانتظام فأتجه الى النص على نقل الميزانية (والموظفين والموجودات) واذا كان هذا هو قصد المشرع فلا شك أن كلمة « الموجودات » تشمل العقارات والمنقول فكلها ضروري لضمان انتظام سير المرفق .

أما بالنسبة الى ما تطالب به وزارة الداخلية من دفع ايجار عن الاجزاء التي يشغلها موظفو وزارة المعارف من مباني مجالس المديرية فلا شك أن وزارة الداخلية محقة فيه مادام من المسلم به أن هذه المباني مملوكة لجالس المديرية .

لذلك إنتهى رأى القسم الى أن :

١ — العقارات التي كانت تشغلها المدارس الأولية والتي كانت مملوكة لجالس المديرية قد انتقلت ملكيتها لوزارة المعارف طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ .

٢ — وزارة المعارف ملزمة بدفع ايجار عن الاجزاء التي يشغلها موظفوها من المباني المملوكة لجالس المديرية .

(متوي ٢٦٩ في ١١/٨/١٩٥٣) .

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

قيام الجهات التي يتيمها المهجرون بخصم قيمة إيجار مساكنهم بنسأء على أقرارات خصم موقعة منهم — عسدم جواز الخصم . يمكن فى حالة الضرورة التي تدعو الى التدخل فى تحصيل الإجرة وأدائها الى مالك المسكن، أن يوكل العامل من تختاره جهة الإدارة كمدير الحسابات مثلاً فى قبض جزء من مرتبه يساوى قيمة الإجرة وفى أدائه الى المالك .

ملخص الفتوى :

أرسل السيد وزير الإدارة المحلية كتابه ٥٩٦ بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ الى السيد محافظ بورسعيد جاء فيه أنه يوافق على أن تقوم جميع الجهات التي يتبعها عاملون مهجرون من أبناء بورسعيد بأداء قسيمة إيجار مساكنهم — حسب أقرارات الخصم الموقعة منهم — الى مجلس مدينة رأس البر مقدما كل ثلاثة أشهر بدلاً من أدائها شهرياً ولها فى سبيل ذلك أن تفتح الحسابات اللازمة التي تراها طبقاً لنظامها المحاسبى ، وأن يقوم مجلس المدينة بصرف المبالغ الواردة من هذه الجهات الى أصحاب العشش (المؤجرة الى العاملين) بعد خصم ما عليهم من مستحقات .. وقد وافقت وزارة الخزانة على ذلك بكتابها المؤرخ فى ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ الذى تضمن أن يتم الصرف المقدم الى مجلس المدينة خصماً على حساب جارى المبالغ المدينة تحت التسوية على أن يسوى ما يقطع شهرياً من المرتب للحساب المذكور ، وعلى أن تقوم الجهات المختلفة بعمل الأقرارات اللازمة مع العاملين بموافقتهم على خصم المبالغ المستحقة من مرتباتهم .

وقد لاحظ الجهاز المركزى للمحاسبات أن عملية حصر الإيجارات وأدائها لمجلس مدينة رس البر الذى يقوم بدوره بوفائها لملك المساكن عملية تستند وقت وجهد العاملين بإدارتى شئون العاملين والحسابات فضلاً عما تحتاجه من سجلات ومصرفات مما رأى معه ضرورة تحصيل مصرفوات إدارية وعمولة تحصيل من ملك المساكن مقابل تحصيل الإيجارات وأدائها اليهم ..

ومن حيث أن البت في مدى جواز تحصيل مصروفات إدارية وعمولة تحصيل من ملاك المساكن المؤجرة الى العاملين المهجرين ، يقتضى التعرض بداءة لبحث مدى جواز الخصم من مرتبات هؤلاء العاملين وفاء للأجرة المستحقة عليهم ، ذلك أنه يتعين أن يكون هذا الخصم جائزا قانونا ليكون ثمة محل لتقدير مدى جواز تحميل الملاك بالمصروفات والعمولة التى يقتضيها التحصيل.. . أما اذا كان استيفاء الأجرة بطريق الخصم من المرتب غير جائز أصلا فإن اقتضاء مصروفات وعمولة تحصيل عن الملاك لا يكون له مقتضى أو أساس من القانون .

ومن حيث أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوالتها الا فى لحوال خاصة ينص فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الاداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية والمؤسسات العمالة للموظف أو للعامل مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو اجر أو راتب اضافى أو حق فى صندوق ادخار أو معاش أو مكانة أو أى رصيد من هذه المبالغ الا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة بحكم بها من جهة الاختصاص أو لاداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو العامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف اليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة أو بصفة بدل سفر أو اقتراب أو بدل تبئيل أو ثمن عهدة شخصية وعند التزاحم تكون الاولوية لدفع النفقة .

» ومع ذلك تجوز الحوالة دون الحجز فيها لا يجاوز ربع الباقى بعد الربع الجائز الحجز عليه طبقا للفترة السابقة لاداء ما يكون مطلوباً للهيئات المذكورة أو للجمعيات التعاونية أو المحال التجارية المرخص لها فى البيع للموظفين والعمال بالاجل ثمةا لمشتريات تتصل بشئون المعيشة الضرورية للموظف أو للعامل أو ما يستحق على أى منها من رسوم ومصروفات دراسية أو اقتساط تأمين على الحياة أو رسم اشتراك فى جمعية تعاونية منشأة طبقا للقانون أو ناد للموظفين أو للعمال أو جمعية أو مؤسسة خاصة منشأة طبقا للقانون أو لوفاء بالقروض التى تمنحها هذه الهيئات أو اقتساط الاكتتاب فى اسهم الشركات المنشأة طبقا للقانون . ويشترط لصحة الحوالة أن يصدر بها اقرار مكتوب من الموظف أو العامل وأن تقبلها الجهة التابع لها المحل أو التى تقضى الصنف .

وتدعى المشرع بهذا النص الى اصفاء حماية خاصة على المرتب باعتباره مصدر رزق العامل وهو اعتبار لا يتبع عن رعاية مصلحة العامل الشخصية ، وانما يقوم على اساس من المصلحة العامة في حسن سير العمل الحكومي ، وما يقتضيه ذلك من توفير حياة هادئة للعامل بتمكينه من الاستفادة بمرتبه ، ومن ثم عهد المشرع الى عدم جواز الحجز على المرتب وما فيه أو الخصم منه أو حوالته الا في حدود قدر معين لا يخل بتلك الاعتبارات التي دعت الى حمايته ووفاء لديون معينة على سبيل الحصر . . فإذا كان الدين الذي شغل ذمة العامل خارجا عن هذه الديون المميّنة امتنع الحجز أو الخصم من المرتب كما امتنعت الحوالة منه وفاء له .

ومن حيث ان الحجز على المرتب أو اجراء الخصم منه مشروط بأن يكون وفاء لدين نفقة منكوم بها من جهة الاختصاص ، أو اداء لما يكون مطلوباً للحكومة من للعامل بسبب يتعلق بأداء وظيفته ، أو استرداد لما صرفت إليه بغير وجه حق .

وإذا كان ذلك شأن الحجز على المرتب أو الخصم منه ، فانه ايضا شأن الحوالة من المرتب لبرادة العامل ، لا تجوز الا وفاء لديون محددة على سبيل الحصر أو صحتها الفقرة الثانية من النص سالف الذكر .

ومن حيث ان اجرة المسكن ليست من الديون التي يجوز اجراء خصم من المرتب أو توقيع حجز عليه وفاء لها ، كما انها ليست من الديون التي يجوز الحوالة من أجلها ، ومن ثم فانه يبطل اقرار العامل بموافقة على خصم قيمة اجرة المسكن من راتبه لمخالفة هذا الاقرار لنص المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث انه وقد ثبت ان تحصيل اجرة المسكن من العامل عن طريق اقراره بخمس قيمتها من مرتبه اجراء لا يتفق مع حكم التسانن ، فمن ثم لا يكون ثمة محل للنظر في تحصيل مالك المسكن مصروفات ادارية أو عوالة مقابل تحصيل الاجرة لحسابه طالما ان هذا التحصيل غير جائز قانونا .

على انه اذا كان هناك ضرورة تدعو الى التدخل في تحصيل الاجرة من العامل وأذا انها الى مالك المسكن ، فانه يمكن أن يوكل العامل من تختاره جهة الادارة كمدير الحسابات مثلا في قبض جزء من مرتبه يساوي قيمة الاجرة على أدائه الى المالك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز الخصم من مرتب
العامل كما لا يجوز الحجز عليه أو الحوالة منه وفاء لاجرة مسكنه ، وتبعا
لذلك فإنه لا محل للنظر فى تحميل المالك اية مصروفات ادارية او عمولة
تخصيل .

(فتوى ١٠٦٧ فى ١٢/٢/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

مصلحة السكك الحديدية والتلفرافات والتليفونات - فصلها الى
مصلحة السكك الحديدية ومصلحة التلفرافات والتليفونات بالقانون رقم ٢٦٢
لسنة ١٩٥٢ ثم إنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر وهيئة عامة
لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بالقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٢
والقرار الجمهورى رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ - اثر ذلك على ايجار المكاتب
المملوكة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية التى تشغلها هيئة المواصلات
السلكية واللاسلكية - التزام الهيئة الأخيرة الشاغلة بتكاليف اضاءة هذه
المكاتب - اساس ذلك فى ضوء القواعد والاتفاقات المنظمة لتزام كل من
الهيئتين بالخدمات الأخرى الصادرة بقرار وزير المواصلات رقم ١٢٤ لسنة
١٩٥٦ ، وتلك التى كانت سارية قبل نفاذها .

ملخص الفتوى :

بعد فصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانية هيئة المواصلات
السلكية واللاسلكية ، تم الاتفاق بينهما على تنظيم قيام كل من المصلحتين
بأداء الخدمات لحساب المصلحة الأخرى ، وأما كانت هيئة المواصلات
السلكية واللاسلكية تشغل بعض المكاتب التى تخص هيئة السكك الحديدية
والموجودة بالمحطات ، لذلك طلبت الهيئة الأخيرة هيئة المواصلات السلكية
واللاسلكية بسداد تكاليف اضاءة هذه المكاتب الا أنها رفضت ذلك استنادا
الى أن ايجار السنوى لهذه المكاتب والمتفق عليه بينهما وقدره ألف
واربعمائة جنيه يشمل تكاليف استهلاك الكهرباء .

وقد عرض هذا النزاع بين الهيئتين على الجمعية العمومية لتقسم الاستشارى للفتوى والنشرية بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة في ١١ من مارس سنة ١٩٦٤ فاستبان لها أن مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات كانت مصلحة حكومية تتبع وزارة المواصلات ، وفي مايو سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٣ بفصل مصلحة التلغرافات والتليفونات عن مصلحة السكك الحديدية ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية .

وفي ١٩ من مايو سنة ١٩٥٦ وافق مجلس إدارة هيئة السكك الحديدية على مذكرة تضمنت تنظيم قيام كل من الهيئتين المشار إليهما بأداء الخدمات لحساب المصلحة الأخرى وجاء بها أنه فيما يختص بإيجار مكاتب التلغراف الكائنة بالمحطات فيقدر على أساس مبلغ سنوى ثابت قدره ألف وأربعمائة جنيه . كما ورد باللاحق رقم « ١ » المرفق بذلك المذكرة أن الأماكن التى تشغلها مصلحة التلغراف والتليفونات كمكاتب بالمحطات ، يحتسب عليها إيجار ثابت قدره ١٤٠٠ جنيه كالتابع قبل الفصل وما يستجد من المكاتب يتفق على إيجاره بين المصلحتين بموجب محاضر وعقود إيجار على أن يركب بهذه المكاتب الجديدة عداد لحصر استهلاك النور لمحابسة مصلحة التلغرافات على قيمة الاستهلاك .

ومن حيث أن الاستفادة من ذلك أن إرادة الهيئتين قد اتجهت عند إبرام لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أن الاستفادة من ذلك أن إدارة الهيئتين قد اتجهت عند إبرام الاتفاق الذى تضمنته المذكرة المشار إليها - الى عدم التعديل فى قواعد تحديد الإيجار السنوى الذى كانت تلزم به مصلحة التلغرافات والتليفونات قبل نفاذ هذا الاتفاق ، ومن ثم لا يجوز التعديل فى هذه القواعد بما ينقص من التزامات الهيئة المذكورة خلافا لما جرى عليه الحال قبل إبرام الاتفاق .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن مصلحة التلغرافات والتليفونات كانت تقوم بسداد تكاليف اضاءة المكاتب التى تشغلها قبل فصلها عن هيئة السكك الحديدية وقبل إبرام الاتفاق المشار

اليه . فمن ثم تكون هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية والتي حلت محل المصلحة المذكورة هي التي تتحمل بتكاليف اضاءة المكاتب التي تشغلها والملوكة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

لهذا انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى ان هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية هي المتزمنة بتكاليف اضاءة المكاتب التي تشغلها والملوكة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية .

(فتوى ٢١ في ١٢/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٣٠)

المبسدا :

المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه «وزير المالية أن يحل احدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام محل المؤسسة الملقاة في حق ايجار الأماكن التي تشغلها — نص هذه المادة يتضمن حكما خاصا بتعين أعماله بالنسبة للمقررات المؤجرة الى المؤسسات الملقاة بقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ — هذه المادة تقيد الأحكام العامة لاجازات الأماكن سواء تلك التي وردت في القوانين الخاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أو تلك التي وردت بشأن عقد الإيجار في القانون المدني — صدور قرار وزير المالية باحلال الشركات والجهات التي حددها محل المؤسسة الملقاة في حق ايجار المعلن تنفيذا لحكم المادة السابقة بهذا القرار وقد صدر استقذا الى التفويض الوارد في المادة السابقة (المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥) يكون قد صدر متفقا وحكم القانون .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن «وزير المالية أن يحل احدى الجهات الحكومية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام محل المؤسسات الملقاة في حق

ايجار الامكان التي تشغلها ... » ولا ريب أن نص هذه المادة يتضمن حكما يتعين أعماله بالنسبة للعقارات المؤجرة الى المؤسسات المغفلة بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وهى بذلك تعيد الأحكام العامة لايجارات الامكان سواء تلك التي وردت في القوانين الخاصة بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين او تلك التي وردت بشأن عقد الايجار في القانون المدني ، واذا صادف هذا القانون المؤسسة المغفلة حال تصفيتها واستمرار شخصيتها المعنوية طوال فترة التصفية وبالتالي بقاء عقد ايجار العين موضوع النزاع قائما ، فإن أثره يمتد الى عقد الايجار المذكور . اذ صدر قرار وزير المالية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٦ تنفيذا لحكم هذه المادة باحلال الشركات والجهات التي حددها القرار محل المؤسسة المغفلة في حق ايجار العين موضوع المنازعة فإن هذا القرار ، وقد صدر استنادا الى التفويض الوارد في المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، يكون قد صدر صحيحا متفقا وحكم القانون .

ومن حيث إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الامكان وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وهو القانون الساري وقت صدور قرار وزير المالية سالف الذكر ، يقضى في مادته الاولى بـ « سريان احكامه على الامكان واجزاء الامكان على اختلاف انواعها المعدة للسكنى او لغير ذلك من اغراض ومن ثم فإنه لا يكون غير صائب ولا مسدود ما يقول به اطاعين من عدم سريان احكام هذا القانون على عقد ايجار العين موضوع المنازعة باعتبار أنها ليست سكنا وخضوع هذا العقد بالتالى لأحكام عقد الايجار في القانون المدني التي تقضى بانتهاء عقد الايجار وبانتهاء محته ومتى كان ذلك وكانت المادة ١٣ من القانون المذكور تقضى بأنه لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكاني ... » . انتبهت المدة المتفق عليها في العقد الا لأسباب حددتها المادة المذكورة ، ولا تقوم أحد هذه الأسباب في شأن المنازعة الراهنة . وكان قرار وزير المالية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٧٦ ، وهو قرار صحيح يتفق وحكم القانون ، على ما سبق البيان ، قد تضمن احلال الجهات التي حددها محل المؤسسة المغفلة في عقد ايجار العين محل هذه المنازعة ، فمن ثم فإن هذا العقد يبقى صحيحا ونافذا وتلحقه أحكام الامتداد القانوني طبقا لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر ، ويضحي بالتالى الوجه الثاني للطعن ، بانتهاء عقد ايجار العين محل المنازعة بانتهاء محته ، غير قائم على سند صحيح من القانون .

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

عدم شمول الاعفاء المخصوص عليه بالمادة ١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأملاك وتنظيم العلاقة بين المأجر والمستأجر للرسم البلدى ورسم الشغلين .

ملخص الفتوى :

قضت المادة ١٢١ من القانون رقم ١٩٤٩/١٤٥ بشأن إنشاء مجلس بلدية القاهرة على أنه « للمجلس البلدى أن يفرض رسوما مستقلة أو مضافة بنسبة مئوية الى ضرائب أو عوائد أو رسوم حكومية على ألا تتعدى هذه الرسوم النسبية الحد الأقصى المقرر لكل منها على النحو الآتى :

(أ)

(ب)

(ج) الرسم على العقارات المبنية الذى يدفعه المالك لغاية ٢/٣ ٪ على الأكثر من القيمة الاجارية لهذه العقارات

(د) الرسم الاجارى الذى يدفعه شاغلى المبنى لغاية ٪ على الأكثر من القيمة الاجارية لهذه المبنى ، ويعنى من هذا الرسم شاغلى الأماكن التى لا تتجاوز قيمتها أربعة وعشرون جنيها من السنة واستعرضت القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية ، التى تنص المادة الأولى منه على أن «تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية إما كانت مأدبة بنائها وإيا كان الغرض الذى تستخدم فيه»

واستعرضت الجمعية أيضا قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الأيجارات بمقدار الاعفاءات حيث تنص المادة الأولى منه على أن «تعفى من أداء الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المتعلقة بها المساكن التى لا يزيد متوسط الأيجار الشهري» كما يعنى من أداء الضريبة وحدها المساكن التى يزيد متوسط الأيجار الشهري» كما استعرضت الجمعية العمومية

المادة ٢١١ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تنص على أنه « فيها عدا المباني من السرى الفاخر يعنى اعتباراً من اول يناير التالى لتاريخ العمل بهذا القانون مالكو وشاغرو المباني المؤجرة لاغراض السكنى التى انشئت أو تنشأ اعتباراً من ٦ سبتمبر سنة ٧٧ من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضافية ولا تدخل ايرادات هذه المساكن في وعاء الضريبة العامة على الايراد » .

وبعد ما تقدم أن المشرع فرق بين نوعين من الضرائب المفروضة على العقارات المبنية (١) الضرائب الاصلية وهى تلك التى فرضت بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه منى العقارات واتخذت من القيمة الاجبارية لهذه العقارات الاصلية (ب) والضرائب الاضافية وهى التى فرضت بقوانين اخرى غير القانون رقم ٥٦ لسنة ٥٤ واتخذت من وعاء الضريبة الاصلية (القيمة الاجبارية) وعاء لها ومنها على سبيل المثال ضريبة الدناج وضريبة الامن القومى اللتين ألغيتا بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل .

ومن حيث أن المستقر عليه فقهاء وقضاء انه ولئن كانت الضريبة تتفق مع الرسم في كونها غرضية مالية تدفع نقدا وبصفة نهائية للدولة الا ان طبيعة الضريبة تختلف عن طبيعة الرسم من حيث اداة فرض كل منهما فالضريبة تفرض بقانون اما الرسم فيكفى أن يستند الى قانون ، السلطة التنفيذية قد تخول من السلطة التشريعية سلطة فرض الرسم بلوائح او قرارات ادارية ، كما ان الضريبة تفرض على الفرد بدون مقابل او نفع خاص يعود عليه بمناسبة اداائها في حين ان الرسم يدفع مقابل الحصول على خدمة او نفع من جانب احدى الادارات او المرافق العامة ، وعلى ذلك فان صدور قانون بالاعفاء من ضريبة معينة لا ينصرف اثره بالضرورة الى الرسم الذى قد تتخذ من وعاء هذه الضريبة اساسا لفرضها ما لم ينص القانون صراحة على ذلك لاختلاف طبيعة الضريبة عن طبيعة الرسم واستقلال على منها عن الاخر في اداء فرضه واجبا .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم ، فانه ولئن كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد تناول العقارات الواردة به بالاعفاء من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضافية الا أن ذلك لا ينصرف الى الرسوم المفروضة

٢ — القرارات المعدلة لللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وهي قرار وزير الاسكان رقم ٧١ لسنة ١٩٨٢ وقراره رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٢ وقراره رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ وقراره رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ وقراره رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٣ .

٣ — القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم اعمال البناء والقرار الوزاري رقم ٣٥٧ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٧ بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر .

٤ — والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الحكم المجلى وتعديلاته بالقوانين ارقام ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٦٨ لسنة ١٩٨١ و ٢٦ لسنة ١٩٨٢ .

٥ — والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٥ مارس ١٩٨٢ بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكاني .

٦ — والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمراني

ولائحته التنفيذية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢ الصادرة بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٢ (راجع في شرح هذه القوانين العديد من كتب الفقه وفي مقدمتها كتاب استاذنا الدكتور سليمان مرقص بعنوان « شرح قانون ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر » — جزءان — طبعة ١٩٨٣ . ٤

بائع متجول

بائع متجول

قاعدة رقم (٣٢)

المبدا :

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين — هذا القانون حدد مذلول البائع المتجول في تطبيق احكامه فمثل هذا التصديق كل من يمارس حرفة أو صناعة في أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت وكذلك كل من يمارس حرفة أو صناعة بالتجول — وجوب الالتزام بهذا الذلول وحده للبائع المتجول دون ما حاجة الى استظهاره من قانون التجارة — سريان احكام القانون المذكور على سمسرة العقارات بالتجولين .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين ينص في مادته الاولى على أن يعد بائعا متجولا :

(أ) كل من يبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة في أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت .

(ب) كل من يتجول من مكان الى آخر أو يذهب الى المنازل لبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول .

وقد تفرقت وجوه الرأى فيها اذا كان سمسرة العقارات المتجولين يخضعون لاحكام هذا القانون ، فبينما ذهب المؤسسة المصرية العالية للاسكان والعمر الى خضوع هؤلاء لهذا القانون اخذا بعموم النص وجرها على تحقيق الرقابة الكافية على نشاط هؤلاء السمسرة بما وضعه القانون المنسل اليه من احكام في هذا الصدد — فقد ارتأت ادارة الفتوى لوزارة الاسكان والتشييد عدم انطباق القانون على المذكورين مرجحة الرأى القائل

يعدم انبجالب صفة التاجر عليهم طبقا لقانون التجارة مادامت افعالهم تتملق بالسمره فى الببوع المتلقه بالمقاراء . وقد اسند كلا الراين الى عتوى الجمعيه العمويه الصادره بجلستها المنعده فى ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ فى شأن عدم انطباق القانون المشار اليه فى شأن الكتبه العموميين .

ومن خيث انه فى مجال تفسير احكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يتعين اساسا الرجوع الى ما ورد به من احكام فلا يرجع الى قوانين اخرى فى هذا الصدد مادامت نصوصه جاءت صريحه واضحه اذ لا اجتهد مع قيام النص ووضوحه . فمتى كان القانون المشار اليه قد حدد مدلول البائع المتجول فى تطبيق احكامه وشمل هذا التحديد كل من يمارس حرفة او صناعة فى اى طريق او مكان عام دون ان يكون له محل ثابت وكذلك كل من يمارس حرفة او صناعة بالتجول فانه يتعين مع هذا التحديد الالتزام بالمدلول الذى وضعه القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ للبائع المتجول دون ما حله الى استظهار هذا المدلول من قانون التجارة فقد لا يتطابق المعنى المستفاد من هذا القانون مع ذلك الذى عناه قانون الباعة المتجولين ومن ثم يكون القانون الاخير هو الواجب التطبيق فى ضوء مدلولاته وعتوايطه التى تحدد مجال انطباقه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه قد اضمنت صفة البائع المتجول على كل من يمارس حرفة او صناعة دون ان يكون له محل ثابت او بالتجول فلن هذه الصفة تتحقق فبمن اتخذوا من اعمال الوساطة والتقريب بين المتعاملين فى العقارات حرفة لهم بطريق التجول .

وهذا النظر لا يتعارض مع ما جاء بأسباب فتوى الجمعية العمويه الصادره بجلستها المنعده فى ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ من اعتبار مدلول البائع المتجول ينصرف فحسب الى من يعد تاجرا او صانعا — فليس يقصد من ذلك الالتزام باحكام قانون التجارة فى عهم مدلولات القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فقد تضمن هذا القانون تحديدا واضحا بان يعد بائعا متجولا فى تطبيق احكامه دون ما احواله فى ذلك الى قانون التجارة ومن ناحية اخرى فان فتوى الجمعية العمويه المشار اليها كانت بصدد طائفة الكتبه العموميين الذين تسرى فى شأنهم احكام تنظيم خاص مسدر به قرار ناظر

الداخلية (وزير الداخلية) في ٦ من يناير سنة ١٢٨٩٤ الامر الذي استبعد معه أعمال أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأنهم .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك فإن الخلاف الذي ثار حول مدى توافر صفة التاجر في ممارسة العقارات المتجولين لا يجد محلا في تطبيق أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه نظرا الى أن مدلول « البائع المتجول » لا يرجع في تحديده الا للقانون المذكور الذي قصد الى تحقيق نوع من الرقابة على كل من يبيع سلعا أو بضائع أو يمارس حرفة أو صناعة في أي طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت وكذا كل من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب الى المنازل ليبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول — فالرقابة التي قصد القانون الى بسطها على كل هؤلاء لا تتعلق باعتبارات مرجعها تنظيم المعاملات التجارية وهو المجال الذي عالجته قانون التجارة وإنما تقوم على اعتبارات مرجعها أساسا ضرورات المحافظة على النظام بمعناه الواسع ولا ريب أن تطبيق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على ممارسة العقارات المتجولين ليحقق الامتيازات التي قام عليها هذا القانون .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى انطباق القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على ممارسة العقارات المتجولين .

(ملف ١٨/٥ — في ١٩/٤/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

كتبه عموميون — عدم اعتبارهم من الباعة المتجولين الصادر في شأنهم القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ — سند ذلك — القانون سالف الذكر لا ينصرف إلا الى من يمد تاجرا أو صانعا

ملخص التبرير :

يتبين من نص المادة الاولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ ، وبما جاء في المذكرة التوضيحية لهذا القانون أن مدلول الباعة المتجولين إنما ينصرف الى من يبيع سلعا أو بضائع أو يمارس حرفة أو صناعة ، بطريق

المتجول ، ومن ثم فإن هذا المدلول ينصرف — فحسب — الى من يعد تاجرا أو صانعا ، باعتبار أن حرفة البائع المتجول هي البداية الطبيعية التي يسلكها صاحب رأس المال الفعلى قبل أن يتحول الى تاجر أو صانع مقيم . ولما كان الكتبة العموميون — بصفة عامة — ومن يزاول منهم أعمال الوساطة في الشهر العقاري والتوثيق — بصفة خاصة — لا يعدون من التجار أو الصناع ، فانهم لا يدخلون في مدلول الباعة المتجولين ، وبالتالي فانهم لا يخضعون لاحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انطباق قرار ناظر الداخلية (وزير الداخلية) المؤرخ في ٦ من يناير سنة ١٨٩٤ على الكتبة العموميين الذين يزاولون أعمال الوساطة في عمليات الشهر العقاري والتوثيق ، وعدم انطباق احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ — في شأن الباعة المتجولين — عليهم .

(ملف ١٠١/٢/٧ في ١/٧/١٩٦٥)

بترول

الفصل الأول : اوضاع وظيفية العاملين في البترول

الفصل الثاني : البحث عن البترول واستغلاله .

الفصل الأول أوضاع وظيفية للعاملين في البترول

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

الهيئة العامة للبترول ومعمل تكرير البترول الحكومي بالسويس —
نظام الموظفين في تلك الهيئة قبل صدور القرار الجمهوري رقم ١٠٨٦ لسنة
١٩٦٠ باللائحة الخاصة بنظام هؤلاء الموظفين — عدم تقيده بأحكام قانون
نظام موظفي الدولة مادامت القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة في حدود
أوضاع الميزانية ولم تخالف القانون .

ملخص الفتوى :

تبين لديوان المحاسبة أن الهيئة العامة للبترول لم تتقيد بأحكام قانون
التوظيف فيما أجرته من تعيينات وترقيات وعلاوات ومكافآت في المدة السابقة
على صدور اللوائح المنظمة لشئون موظفي هذه الهيئة مع أن تلك الأحكام
هي الواجبة الاتباع الى حين صدور اللوائح المذكورة ، فاستفتى الديوان
إدارة الفتوى المختصة في الموضوع فأرى عرض الامر على اللجنة الاولى
للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع التي انتهت رأيها بجلسة ١٧ من نوفمبر
سنة ١٩٥٩ الى ما يأتي :

اولا : اقرار ما تم من قرارات في المدة السابقة على المعمل بالقانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالولايات العامة .

ثانياً : عرض كل حالة على حدة فيما تم من قرارات بعد المعمل
بالقانون المذكور على الإدارة المختصة .

ثالثاً : التوصية بسرعة اصدار اللوائح الخاصة بالهيئة اذا ما اريد
مخالفة أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة .

وقد اعترض الديوان على رأى اللجنة الاولى المشار اليه - وذهب إلى أن ما جاء بنصوص القوانين المنظمة للهيئة العامة للبترول من - معمم بتدبير هذه الهيئة ومعمل تكرير البترول الحكومى بالسويس الذى ادمج فيها بالقوانين - واللوائح الخاصة بالموظفين منوط بصحور اللائحة الخاصة بنطاق الهيئة . وإلى أن تصدر اللائحة المذكورة فلا مناص من التزام القواعد العامة فى قانون التوظيف . وإذا كان النظام المتبع فى الميزانيات المتتالية للعمل والهيئة يتأثر نظام الدرجات الحكومية لان الاعتمادات الزائدة بترك الميزانيات مقسمة إلى وظائف ، لا إلى درجات وليس فى ذلك ما يخول للهيئة الخروج فى تشيؤن موظفيها على القواعد التى نظمها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . طوال الفترة التى ظلت فيها دون لائحة خاصة تنظم تلك التشيؤن ، كما أن من - الجادى المالية المقررة أن وجود اعتماد لغرض معين فى جداول المصروفات بالميزانية لا يعنى الجهة المختصة من المحافظة بكل نقطة على القواعد والاحكام المعمول بها فيها يتعلق باستخدام تلك الاعتمادات .

وانتهى الديوان إلى أن تزارات التعمين والقرتية ومنح التسلاوة التى اصدرها معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس والهيئة العامة للبترول ، قبل صدور القرار الجمهورى رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الخاصة بالهيئة . دون أن تراعى فيها احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تعتبر مخالفة للقانون ، وطلب الديوان عرض الامر على الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى لبدء الرأى فى مدى مشروعية تلك القرارات .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها من استقراء نصوص القوانين رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ بانشاء مجلس إدارة معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ الذى ألغى القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه وقضى بانشاء هيئة عامة لتشئون البترول الحكومى . يكون من بين اختصاصاتها إدارة معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس والقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ بإعادة انشاء الهيئة العامة لتشئون البترول . أن مجلس إدارة كل من معمل تكرير البترول الحكومى والهيئة العامة للبترول - وهو المختص بإصدار اللوائح المتعلقة بشئون الموظفين - يجمتير السلطة العليا المهيمنة على شئون المعمل والهيئة . وهو المشرف على تصريف الامور فى كل منهما ، ولذلك ثاب أن يقرر ما يراه من النظم الادارية أو المالية التى تكون كتيبة بإدارة المعمل والهيئة بالتقندر .

اللازم لتحقيق الغرض من انشائها دون أن يكون مقيدا في ذلك باللوائح والنظم الخاصة بموظفي الحكومة .

وعلى ذلك فمن عدم تقيد مجلس الإدارة المذكور بأحكام قانون نظم موظفي الدولة فيما يتعلق بالقرارات التي أصدرها في شئون موظفي كل من المعلي والهيئة — في المدة السابقة على صدور القرار الجمهوري رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الخاصة بالهيئة العامة للبترول — ليس من شأنه أن يؤثر في مشروعية تلك القرارات إذا كان قد روعي في إصدارها ما تضمنته مبادئ العمل والهيئة من أوضاع خاصة ولم يتسببها عيب من العيوب القانونية ومتى كان الأمر كذلك ، فإنه لا يتسنى وضع قاعدة عامة للتعرف على مدى مشروعية القرارات سالفة الذكر ، ومدى قابليتها للسحب أو الإلغاء ، بل يتعين عرض كل حالة على حدة ليبحث مشروعية كل قرار في ضوء الوثائق الخاصة به والظروف التي لا بدت إصداره .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى تأييد فتوى اللجنة الأولى للعلم الاستشاري .

(فتوى رقم ١٤٣ في ١٣/٢/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

مقتضى القواعد التي أتمتها مجلس إدارة الهيئة العامة للبترول وضد بها القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ و ٨٥ لسنة ١٩٦١ أن يتخذ تاريخ نقل الموظف بالحكومة إلى الهيئة أساسا لتحديد أقدميته في الوظيفة التي سيسوى وضعه عليها وأن تتخذ آخر درجة كان يشغلها وآخر مرتب كان يتقاضاه بالجهة المتقول منها أساسا لتسوية حالته في الوظيفة المقبلة والمرتب المتقبل طبقا للجدول التي اقترها مجلس الإدارة — أعمال هذه القواعد يستقر طبقا للبند رابعا من القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه أن يتخذ نوع الكادر الذي كان الموظف تابعاً له في الجهة المتقول منها مع نوع الكادر الذي نقل إليه بالهيئة وذلك حتى يمكن أن يطبق في شأنه أحد الجداول الثلاث الملحقة بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه — مثال : إذا كان

المسمى يتبع الكادر الفني المتوسط عند نقله إلى الهيئة العامة لمشئون البترول
البتترول ضمن القرار الصادر بتعيينه بها في درجة محاسب (ج) بالكادر الإداري
العالي مع منحه أول مربوط الدرجة يكون وحده هو الذي أشار بمرجه القانون
في الهيئة ، مما يتمتع معه ان يطبق على حالته الجدول الخاص بدرجات
الكادر الفني العالي والإداري .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على القرار الصادر من الهيئة العامة لمشئون البترول
برقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن قواعد تعيين موظفي الحكومة بالهيئة انه تبين
ما يأتي أولا : استثناء موظفي الحكومة من أحكام الباب الثاني من لائحة
موظفي الهيئة بشأن التعيين في الوظائف عملا بأحكام المادة ٢٢ من اللائحة
، وهذه الأحكام خاصة بالاعلان من الوظائف الخالية وبالمحصلين وبالتعيين
في أول مربوط الدرجة التي هم ذلك من أحكام .

ثانيا : تطبيق القواعد التي تضمنتها الجدولان الثلاثة المرفقة على
موظفي الحكومة عند التعيين بالهيئة ، وبالرجوع إلى الجدول المشار اليها
يبين انها تضمنت مقارنة مرتبات الكادر الحكومي بمرتبات كادر الهيئة ، وقد
انتظم الجدول الأول درجات الكادر الفني العالي والإداري والمرتبات
المقررة لها وانتظم الجدول الثاني درجات الكادر الفني المتوسط والمرتبات المقررة
لها وانتظم الجدول الثالث درجات الكادر الكتابي والمرتبات المقررة لها ، وجاء
في المذكرة الإيضاحية للقرار المشار اليه انه نظرا لاختلاف درجات ومرتبات
موظفي الهيئة عن درجات ومرتبات موظفي الحكومة فقد روي أن أوفق
وسيلة لتعيين موظفي الحكومة في الوظائف المناسبة بالهيئة هو وضع اللائحة
رسوم البيانية المرفقة لكل من الكادر العالي والكادر الفني المتوسط والكتابي
الكتابي ، فيممل لكل كادر خطان بيانيان يمثل احدهما مرتبات كادر الحكومة
من أول مربوط أدنى الدرجات إلى آخر مربوط أعلى الدرجات وآخر ممثل
لدرجات الهيئة ومرتباتها ، وقد مثلت الخطوط البيانية بمعادلات رياضية
تحقيقا لدقة حساب المرتبات ، وعلى هذا الأسس وضعت معادلات رياضية
ثلاث ، كل معادلة خاصة بنوع من أنواع الكادرات الثلاثة النسالة الذكر ،
هذا وقد أصدر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار اليه مجلس إدارة الهيئة
بجلسته المنعقدة في ٢٢/٦/١٩٦١ واعتده وزير الصناعة ورئيس مجلس

الإدارة، وهذا ويجلسه مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٦١/٧/٣٠ عرض على مجلس الإدارة مكتوبة بالإنعص التي تتبع في تنفيذ القرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٦١ بوجه تتكون من تسعة أعضاء ، وقد نص في البند أولا أن يطبق القرار على موظفي الحكومة الذين نقلوا إلى الهيئة بعد ١٩٥٨/٧/١ دون غيرهم ، وهو تاريخ العمل بميزانية الهيئة للسنة المالية ٥٨/٥٩ وجاء في البند الثاني أن يطبق القرار على موظفي الحكومة الذين لا تقل تقديرات كتابتهم عن السنتين الأخيرتين قبل التعيين بالهيئة عن درجة جيد ، وجاء في البند الثالث أن يتخذ تاريخ نقل الموظف إلى الهيئة أساسا لتحديد اقدميته في الوظيفة التي سيؤدى وظيفة عليها ، وجاء في البند رابعا أن تتخذ آخر درجة كان يشغلها الموظف وأخر مؤثره كمن يتقاضاه بالجهة المنقول منها أساسا لتسوية حالته في الوظيفة والمؤثر المقابل له طبقا للجدول الذي اقره مجلس الإدارة ، ثم يدرج مرتبه بالعلامات طبقا للثلاث وفي الواعيد التي صدر بها القرار ٤١ الصادر بجلسته ١٩٦١/٥/٨ وجاء في البند خامسا انه روعي عدم تضرع مزوق عن الماضي الا من ١٩٦١/٦/٢٢ تاريخ صدور قرار الإدارة رقم ٧٢ لسنة ١٩٦١ ، وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة يوم ١٩٦١/٧/٣٠ على هذه الأسس مع تطبيق القرار رقم ٧١ لسنة ٦١ المشار اليه على جميع من نقل من موظفي الحكومة إلى الهيئة منذ انشائها ، وقد صدر بهذه الأسس القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ .

وحيث أن الهيئة من الاطلاع على الأوراق أن المدعى الخلق بالعمل بمصلحة بالشكل الجديد في يونيو سنة ١٩٣٩ بالدرجة النمائية بالكادر الفني المتوسط ، ثم رقى إلى الدرجة النمائية اعتبارا من ١٩٥٤/٦/٢٢ وذلك بالقرار رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٠ ، ثم سويت حالته بمنحة الدرجة النمائية الشخصية اعتبارا من ١٩٥٤/٥/١٤ ، ثم حصل على بكالوريوس التجارة في يونيو سنة ١٩٥٧ ، واعتبارا من ١٩٥٨/٢/١٨ نقل إلى الهيئة العامة لشئون العقول بحالته السابقة وكان مرتبه قد بلغ آنذاك ١٩ مزايا شهريا ، وبتاريخ ١٩٥٨/٩/١٨ صدر القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٨ من ضمن مجلس الإدارة المنتخب بوضع المدعى في درجة محاسب (ج) بالكادر الإداري العالي مع منحه بداية مربوط المقرر للدرجة وهو ٢٥ شهريا ، وذلك اعتبارا من ١٩٥٨/٧/١ ، وبموجب القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ رقى إلى درجة محاسب (ب) اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٣٠ ، وبتاريخ ١٩٦٣/٢/١١ صدر القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ بضم مدة خدمته السابقة ومقدارها ٨ شهور و ١٤

يوما في تقدير اقدمية الدرجة والمرتب وبذلك اعتبرت اقدمية في الدرجة راجعة الى ١٩٥٧/٦/٤ تاريخ انتهاء امتحان البكالوريوس بدلا من ١٩٥٨/٢/١٨ ، وبقي تدرج مرتبه كما هو قبل ضم مدة خدمته وهو ٢٥ جنيه شهريا من ١٩٥٨/٧/١ ، ٢٧ ج شهريا من ١٩٥٩/٥/١ ، ٢٩ ج شهريا من ١٩٦١/٥/١ ، ٣٢٥٠٠ ج شهريا في ١٩٦١/١١/١ بعد ترقته الى درجة ، محاسب (ب) اعتبارا من ١٩٦١/١٠/٣٠ ثم منح علاوة مقدارها ٣٥٠٠ جنيه بالقرار رقم ٦٣/١٥ اعتبارا من ١٩٦٣/٥/١ فأصبح مرتبه ٣٦ جنيه ثم رقم الى الدرجة الرابعة اعتبارا من ١٩٦٣/١٢/٥ .

وحيث ان المدعى يطلب الحكم بالحق في تسوية حالته بوضعه في درجة محاسب (ب) بمرتبه ٣٣٥٠٠ ج شهريا اعتبارا من يوم ١٩٥٨/٢/١٨ استنادا الى القواعد التي انتظمها قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وهي القواعد التي تطبق في شأن موظفي الحكومة الذين ينقلون الى الهيئة ، وذلك بعد ان ضمت مدة خدمته السابقة بمقتضى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/٢/١١ .

وحيث انه ولئن كان مقتضى القواعد التي اعتمدها مجلس الادارة بجلسة ١٩٦١/٧/٣٠ لتطبيق على موظفي الحكومة الذين ينقلون الى الهيئة العامة لشئون البترول ، وهي القواعد التي صدر بها القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ثم القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ ، لئن كان مقتضى القواعد المذكورة ان يتخذ تاريخ نقل الموظف الى الهيئة اساسا لتحديد اقدميته في الوظيفة التي سيسوى وضعه عليها وان تتخذ آخر درجة كان يشغلها الموظف وأخر مرتبه كان يتقاضاه بالجهة المنقول منها اساسا لتسوية حالته في الوظيفة المتبقية والمرتب المقابل طبقا للجداول التي اقرها مجلس الادارة ، الا ان أعمال هذه القواعد يستلزم - حسبنا جاء صراحة في نص البند رابعا من القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ - ان يتخذ نوع الكادر الذي كان الموظف تابعا له في الجهة المنقول منها مع نوع الكادر الذي نقل اليه بالهيئة المدعى عليها وذلك حتى يمكن ان يطبق في شأنه أحد الجداول الثلاثة الملحقة بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ السالف الذكر ، وأولها خاص بدرجات الكادر الفني العالي ، الإداري وثانيهما خاص بدرجات الكادر الفني المتوسط وثالثهما خاص بدرجات الكادر الكتابي ، وعندئذ يحسب مرتبه الموظف المنقول على مقتضى معادلة معينة من المعادلات التي أوردها الجداول المذكورة ثم يدرج مرتبه طبقا للفئات التي صدر بها قرار مجلس الادارة في ١٩٦١/٥/٨ وفي الموايد

المحددة فيه ، أما وقد كان المدعى يتبع الكادر الفني المتوسط عند نقله الى الهيئة العامة لشئون البترول في ١٨/٢/١٩٥٨ وكان مرتبه اذ ذاك ١٩٥٠٠ جنيه ، فان القرار الصادر برقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ في ١٨/٢/١٩٥٨ بوضعه في درجة محاسب (ج) بالكادر الادارى العالى مع منحه اول مربوط لدرجة المذكورة وهو ٢٥ جنيتها شهريا يكون وحده هو الذى اُنشأ مركزه القانونى في الهيئة المنقول اليها ، مما يستتبع معه ان تطبق على حالته الجدول الخاص بدرجات الكادر الفني العالى والادارى وهو الجدول الذى يفترض ان يكون الموظف المنقول الى الهيئة تابعا اصلا في الجهة المنقول منها الى الكادر العالى وذلك حتى يمكن ان تسوى حالته على مقتضى المعادلات الخاصة بالجدول المشار اليه ، وليس يغير من الامر شيئا ان تكون المؤسسة المدعى عليها قد اصدرت بعد ذلك القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٣ في ١١/٢/١٩٦٣ بضم مدة خدمة سابقة للمدعى فاصبح تاريخ تعيينه الافتراضى هو ١٩٥٧/٦/٤ بدلا من ١٩٥٨/٧/١ ، ذلك ان المدعى كان — كما سلف القول — يشغل قبل نقله الى الهيئة العامة لشئون البترول إحدى درجات الكادر الفني المتوسط بالسلك الاحدينية ونقل الى الهيئة المذكورة على هذا الوضع ولم يمنح درجة محاسب (ج) في الكادر العالى الا في ١٩٥٨/٧/١ ، ومن ثم فان القرار الصادر بتعديل تاريخ تعيينه من ١٩٥٨/٢/١٨ الى ١٩٥٧/٦/٤ ايا كان وجه الراى فيه فانه ليس من شأنه ان يعدل في مركزه القانونى الذى انشأه القرار الصادر بتعيينه في درجة محاسب (ج) اعتبارا من ١٩٥٨/٧/١ ، وذلك طالما ان التسويات التى تتم في الهيئة محكومة بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ والجداول المرفقة به والقرار المكمل له الصادر برقم ٨٥ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه .

(طعن رقم ٢٩٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٣٦)

المادة :

وضع موظفى الهيئة العامة للبترول على درجات معينة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٨ طبقا لاحكام القرار ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ مع منح كل من هؤلاء بداية مربوط الدرجة التى وضع عليها — اغفال ذكر أحد موظفى الهيئة في هذا القرار — لا يمس حقه الثابت او مركزه القانونى بين موظفى الهيئة باعتباره شاغلا لوظيفة معينة باداء قانونية معينة .

ملخص الفتوى :

إذا كان المركز الذى شغله السيد
بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ قد استقر وتحصن بحيث لا يجوز المساس
به ، ومن ثم فليس فى اغفال القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ بوضع موظفى
الهيئة على الدرجات المبنية قرين كل منهم ومنحهم بداية الربوط المقرر
لدرجة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ ، ليس فى اغفال هذا القرار
المذكور ، ما يمس مركزه القانونى بين موظفى الهيئة باعتباره يشغل وظيفة
رئيس اقسام ذلك المركز الذى تحدد واستقر له من قبل بالقرار رقم ٣٦
لسنة ١٩٥٦ .

وإذ شغل وظيفة رئيس اقسام بالهيئة فإنه يستحق غلاء المعيشة المقرر
لهذه الوظيفة اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٨ تاريخ تنفيذ ميزانية
الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ التى حولت وظائف الهيئة من الرتب
الثابت إلى درجات ذات بداية ونهاية والتى تم نقل موظفى الهيئة عليها
بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ اعتبارا من التاريخ سالف الذكر .

(نوى ٦٩١ فى ٣٢/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

وضع موظفى الهيئة العامة للبتروى على درجات معينة ذات بداية
ونهاية - استحقاق هؤلاء الموظفين للمعاليات الدورية المقررة لهذه الدرجات
طبقا لنص المادة ٤٠ من لائحة نظام موظفى وعمال الهيئة العامة للبتروى
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ .

ملخص الفتوى :

أن من مقتضى تعديل نظام الهيئة العامة للبتروى الى نظام الدرجات
ذات البداية والنهاية أن يستحق الموظفون المعاليات الدورية المقررة لهذه
الدرجات طبقا للمادة ٤٠ من لائحة نظام موظفى وعمال الهيئة العامة للبتروى

المصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ والتي تنص على أن يمنح الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بجدول المرتبات بصيغة دورية بحيث لا يجاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ومن ثم فإنه يكون محقا في طابه العلاوة الدورية التي استحققت له في اول مايو سنة ١٩٦٠ .

(متمى ٦٩١ في ٢٣/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

تضمن ميزانية هيئة البترول عدد من الوظائف المقرر لها الفئة المالية الثانية دون القاب - اجراء الترقية على هذه الوظائف - لا يجوز قصر الترقية الى اى منها على شأغلى الوظيفة الأدنى بالنسبة لكل ادارة من ادارات الهيئة على حدة - اذ لا تعتبر اية ادارة من هذه الادارات وحدة قائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الاخرى وتجمع العاملون بها اقدمية منفصلة - نتيجة ذلك - وجوب اجراء الترقية على اساس اختيار الصالحين لها من العاملين بالهيئة ايا ما كانت الادارة التي يعمل بها طالما أنهم جميعا يتدرجون تحت اقدمية مشتركة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه متى كان الامر على ما تقدم ، فإن النتيجة التي خلص اليها الحكم تكون صحيحة اذ ان الترقية الى مثل هذه الوظيفة مستوى وفئة تكون طبقا للمادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ السارى على الهيئة وقت القرار المطعون فيه وتكون بالاختيار على اساس الكفاية بين المرشحين المستوفين لاشتراطات شغلها ويشترط في الترقية بالاختيار على ما نصت عليه هذه المادة ان يكون العامل حاصلا على تقدير جيد على الاقل في التقرير الدورى عن السنين الاخيرتين . . - وتجد الترقية بالاختيار ، حدها الطبيعي اذا رؤى ترقية الاحدث - في ان يكون الاحدث اكثرا من الاقدم اما عند التساوى في درجة الكفاية فتكسبون الترقية بمراعاة الاقدمية بين المرشحين وعلى مقتضى ذلك فلا يكون ثم من

وجه لتخطى المدعى فى الترقية الى الوظيفة سالفة الذكر ، بمن هو يحدث منه . ولا يفضل فى درجة الكفاية ولذا يكون القرار المطعون فيه باطلا فيما تضمنه من تخطية فى الترقية اليها بزميله / هذا ، وغنى عن البيان ان الترقية لهذه الوظيفة وغيرها من الوظائف التى رقى لها محاسبون يتزاحم عليها كل من استوفوا التأهيل الخاص بها والخبرة اللازمة وبها تتوافر الصلاحية المطلوبة بها ، على ما تقتضيه طبيعة هذه الوظائف ومواصفاتها وشروط شغلها فى كل ادارات المؤسسة اذ كل منها ليس قسما قائما بذاته مستقلا بدرجاته فى ميزانياتها ، فقد جاءت ميزانية السنة — الصادرة خلالها القرار تضم على كل ادارتها فى وحدة واحدة — وتضم بدرجاتها — على تدرجها كل هذه الادارات فتجمع العاملين فيها لخدمة مشتركة وتجرى الترقية الى الوظائف الشاغرة فى ايها بين الصالحين لها فى كل منها ، وهذا هو ما يجرى عليه العمل فى الواقع فى المؤسسة بدليل تنقل المدعى بين مختلف ادارتها : الادارات : المالية (ادارة الميزانيات — ادارة البحوث الاقتصادية — الادارة الهندسية — الادارة الادارية) ، على ما هو ثابت بهلف خدمته منذ التحاقه بها سنة ١٩٥٩ نقلا من مصلحة الضرائب حتى تاريخ القرار المطعون فيه حيث كان عندئذ منتدبا ايضا للادارة الاخيرة التى تضم شئون العاملين وشئون التدريب وكل منها — ما يعتبر مؤهله احد المؤهلات الصالحة لها ، ومن هذا — فلا يكون محل التكوين الهيئة الطائفة بقصر الترقية فى وظائف ادارة على شاكله الوظيفة الادنى فى كل منها اذ لا يعتبر اى منها ، كما سبق وحدة قائمة بذاتها مستقلة ومنفصلة عن الاخرى فى الخصوص كما تدل غير ذلك ميزانية المؤسسة الاجور بندا — حيث وردت الوظائف المقررة لها الفئة المالية الثانية — دون القاب واكتفى بالمعد وهو ١٥ — وليس لاي ادارة وظائف ودرجات فى تدرج هرمى يخصها ، بحيث يعتبر ايها وحدة مستقلة (وغنى عن البيان ايضا ، انه على الوجه السابق ابضاحه تحمل معنى التخصص المعين المطلوب لكل وظيفة بحسب طبيعتها ، لا على ما تذهب اليه الطائفة على تناقضها فى اعتبارها من خط ذلك بما لا يؤثر فيه وهو العمل فى وظيفة اخرى فى الادارة الجارى الترقية الى الوظيفة الاعلى فيها مع استبعاد من عداهم فى ادارات اخرى من شكاغلى الوظائف من نوعها او مثلها اذ لا يجرى ذلك الا ان استقل كل منها بوظيفته ودرجاته فى الميزانية ، كقسم قائم بذاته من اقسامها وهو غير واقع فى المؤسسة وميزانياتها ، ولا معنى له وايضا ما ورد بتقرير الطعن من انه روى فى الترقية ، سبق ندبه الى الوظيفة المرقى لها فهو مما لا ينال مما تقدم

ايضاحه في شأن ضوابط الترقية ، وتطبيقها في حال القرار المطعون فيه على واقع الدعوى اذ أنه فضلاً على أن مجرد التذب الى وظيفة أعلى ليس مما يرتب للمنتدب على مقتضى القانون المعمول به حقاً للمنتدب في أن تقصر الترقية اليها عليه دون غيره اذ يقتضى لذلك نصاً خاصاً بتقريره في القانون وضع ضوابطه ، استثناء من القاعدة العامة .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين لذلك رفضه مع إلزام الطامنة بالمصروفات .

(طعن ٧٨٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢) .

قاعدة رقم (٣٩)

المقدمة :

الهيئة العامة للبترول - العلاوات الدورية لموظفيها خلال فترة وضعهم على مربوطات ثابتة ، ثم بعد وضعهم على درجات بميزانية الهيئة عن السنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - لا يمنحون علاوات دورية في الفترة الاولى بل يمنحون مربوطات ثابتة كاملة ، ويمنحون علاوات دورية في الفترة الاخرى في حدود درجة كل منهم - المقصود بالمربوط الثالث .

ملخص الفتوى :

كثرت وظائف الهيئة العامة للبترول في المرحلة السابقة على اول يولية سنة ١٩٥٨ تاريخ تطبيق ميزانية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ مدرجة بالميزانية على اساس ربط ثابت شامل ، ليس له بداية ولا نهاية . وقد جرت الهيئة في هذه المرحلة على منح موظفيها مرتبات مقطوعة شاملة اعانة الغلاء وجميع العلاوات الاضافية الاخرى مستهدية في ذلك بالربط الثابت المقرر للوظائف والوارد في الميزانية ، كما درجت الهيئة على منح موظفيها - بصفة غير منتظمة - زيادات في المرتبات لا تأخذ صفة العلاوة الدورية .

ولما كانت العلاوات الدورية لا تستحق الا اذا كان الموظف معينا على اعتماد مقسم الى درجات ذات بداية ونهاية ، ذلك ان العلاوات الدورية هى من خصائص الربط المتغير ذى البداية والنهاية ، ولا يمكن تصور قيلهما فى حالة الربط الثابت ، الذى ليس له بداية ولا نهاية ، ومن ثم فانه يلزم لمخ الموظف علاوات دورية ان يكون شاغلا درجة مالية ذات بداية ونهاية ، والا يكون مرتبه قد بلغ نهلية ربط الدرجة اما اذا كان الموظف يشغل وظيفة بمربوط ثابت ، فانه لا يمنع علاوات دورية ، اذ ان الاعتماد المالى لا يسمح بمنح علاوات فى هذه الحالة ، فلما يجب منحه مربوط الوظيفة كله ، فاذا كان يمنع اقل من هذا المربوط فانه يستحق الباقى على اساس انه باقى المرتب المقرر لوظيفته ، لا على اساس انه علاوة دورية ، ولذلك فانه يستحق من تاريخ شغل الوظيفة ذات المربوط الثابت ، ويستحق الزيادة كلها دون نظر الى فئات او مواعيد العلاوة ، لان هذه الزيادة جزء من راتبه الاصلى الثابت ، الذى يستحقه منذ بدء شغل الوظيفة .

ولما كانت وظائف الهيئة العامة للبتترول — خلال هذه المرحلة — بدرجة كلها بالميزانية بربط ثابت لكل منها ، ولم تكن مقسمة الى درجات ذات بذرة ونهاية ، ومن ثم فانه لا يجوز منح موظفى الهيئة علاوات دورية خلال هذه المرحلة على انه يتمين فى اثنائها منح كل موظف المربوط الثابت المقرر لوظيفته باكملها ، فاذا كان يمنح مرتبا يقل عن هذا المربوط الثابت ، وجب على الهيئة ان تصرف له باقى المربوط بصفته هذه ، لا باعتباره علاوة دورية ، ولذلك فان الموظف يستحق صرف باقى المربوط اعتبارا من تاريخ شغل الوظيفة ذات المربوط الثابت ، وليس من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية ، كما انه يمنح باقى المربوط كله ، سواء زاد او قل عن فئة العلاوة الدورية .

هذا مع مراعاة ان المقصود بالمربوط الثابت هو المربوط المقرر فى الميزانية لكل وظيفة وارادة فيها ، والذى تقرر بطريقة اجمالية ، بحيث يشمل امانة غلاء المعيشة والامانة الاجتماعية ، والمرتبات الاضافية الاخرى — كبذل التخصص وساعات العمل الاضافية لمساعدى المهندسين ، ومرتب الخطر .

لما المرحلة التالية لتطبيق ميزانية الهيئة العامة للبتترول للسنة المالية ١٣٥٩/٥٨ — اعتبارا من اول يولية ١٩٥٨ ، وقد تضمنت هذه الميزانية

جدولا للمرتبات ، حول الوظائف من الربوط الثابت الى الربوط المتفرع على اسس درجات ذات بداية ونهاية ، وقامت الهيئة المذكورة بوضع موظفيها على الدرجات الجديدة الواردة في الميزانية ، وفي بداية الربوط المقرر لكل درجة اعتبارا من التاريخ المشار اليه وهو تاريخ تطبيق الميزانية المشار اليها - وذلك بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ ، وليس من شك في استحقاق هؤلاء الموظفين علاوات دورية في هذه المرحلة ، ذلك لان من خصائص الربوط المتفرع ذى البداية والنهاية أن يقترن دائما بمنح علاوات دورية تصل بالمرتب المقرر للدرجة من بدايته الى نهايته .

(غتوى ٦٣٠ في ١٩٦١/٩/٧) .

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ ٤

لائحة موظفي وعمال الهيئة العامة للبتترول الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ - استحقاق اعانة غلاء المعيشة في ظل العمل بأحكام هذه اللائحة بالفئات المحددة بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للبتترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ بشسلسن فئات اعانة غلاء المعيشة - موظفات الهيئة العامة للبتترول المتزوجات بموظفين يتقاضون اعانة غلاء المعيشة بمنح اعانة غلاء مقدارها نصف ما يمنح لموظف الهيئة الاعزب .

ملخص النظام :

بالرجوع الى لائحة موظفي وعمال الهيئة العامة للبتترول الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٠ يبين أن المادة (٤٣) منها تنص على أن « يحدد مجلس الإدارة بقرار منه قواعد منح المكافآت التشجيعية والمنح والبدلات . كما يحدد مجلس الإدارة فئات اعانة غلاء المعيشة » . وتنفيذا لهذا النص اصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للبتترول القرار الصادر برقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ بشسلسن فئات اعانة غلاء المعيشة الذي عمل به اعتبارا من شهر أغسطس سنة ١٩٦٠ ، ونص هذا القرار في البند (د) منه على أنه بالنسبة للموظفات المتزوجات من موظفين يتقاضون

غلاء المعيشة يمنحن غلاء معيشة يعادل نصف ما يمنح للموظف الاعزب ، اما اذا كانت متزوجة من شخص لا يتقاضى غلاء المعيشة فتمنح الغلاء المقرر لحالتها الاجتماعية » . ومؤدى هذا النص لانه في ظل العمل بأحكام هذا القرار فان موظفات الهيئة المتزوجات يتقاضون اعانة غلاء المعيشة يمنحن اعانة غلاء معيشة مقدارها نصف ما يمنح لموظف الهيئة الاعزب ، واذ كان اثبات من الاوراق أن المدعية متزوجة من موظف حكومي يتقاضى اعانة غلاء المعيشة فانها في ظل العمل بأحكام قرار مجلس ادارة الهيئة تشار اليه تستحق غلاء معيشة يعادل نصف ما يمنح للموظف الاعزب .

ولا وجه لما استندت اليه المدعية في طعنها من أن المادة (٥٨) من لائحة موظفي وعمال الهيئة العامة للبتترول السالفة الذكر نقضت بقرارات الاحكام السارية على موظفي الحكومة على موظفي الهيئة فيها لم يرد بشأنه نص في هذه اللائحة ذلك لان قواعد منح اعانة غلاء المعيشة وفئاتها قد نظمت بنصوص وردت بقرار مجلس الادارة رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ومن بين هذه القواعد نص بالفقرة (د) التي تحدد فئات اعانة الغلاء التي تمنح للموظفة المتزوجة واذ ورد هذا النص مطلقا فانه يجري على يده فيمسرى على الموظفة المتزوجة سواء التي لها اولاد او التي ليس لها اولاد ومن ثم لا يرجع في هذا الخصوص الى الاحكام السارية على موظفي الحكومة .

(طعن ٣٤٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٩) .

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

العمال المؤقتون بمعمل تكرير البترول الحكومي بالسويس التابع للهيئة العامة للبتترول — مدى استحقاق هؤلاء العمال لاعانة غلاء المعيشة — قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٢ — ينطبق هذا القرار على العمال المؤقتين الذين عينوا بالمعمل على بند الانشاءات الجديدة فتمتحن منحهم اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ يقضى ب: منح الموظفين والمستخدمين والعمال المعيّنين بصفة غير منتظمة ، على اعتمادات مؤقتة بالميزانية ، اعانة غلاء معيشة بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم ، على اساس ماهياتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم بالخدمة ، ومن كان منهم في الخدمة وضمت عليه سنة بها ولم تصرف له هذه الاعانة ، تمنح اليه من تاريخ هذا القرار على اساس ماهيته أو أجره في ذلك التاريخ ، بشرط ألا تكون الماهية أو الاجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد على ما هو مقرر لمؤمله أو ما هو مقرر طبقا لقواعد التعيين ، وفي حالة حصوله على ماهية أو أجر يزيد على الماهية أو الاجر القانونيين ، تخصم هذه الزيادة من اعانة غلاء المعيشة .

وبين من استعراض نصوص القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس ادارة معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس ، والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة للبترول ، والقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ ورقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ ، ان ما جاء بهذه القوانين — من عدم تقيد مجلس ادارة كل من معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس والهيئة العامة للبترول بالقوانين واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة — رهن باصدار مجلس الادارة المذكور لوائح أو وضع قواعد عامة تنظم شئون الموظفين والمستخدمين والعمال (سواء منها الدائمين والمؤقتين) أو اتخاذ اجراءات عامة ، تدل دلالة تاطعة على اتجاه مجلس الادارة الى الاخذ بنظام معين يخالف ما تقضى به القوانين واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة ومسالحتها ومستخدميها وعمالها . وقد تعبر الميزانية الخاصة بالمعمل عن نية مجلس الادارة في انتهاج نظام خاص بكنية معاملة موظفي ومستخدمي وعمال المعمل من الناحية المالية (المرتبات) والاجور والمكافآت والعلاوات واعانة غلاء المعيشة والمرتبك الانشافية الاخرى) . فاذا لم تظهر نية مجلس الادارة في مخالفة القواعد العامة المنظمة لشئون موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة ومسالحتها فلا وجه للقول بامتناع تطبيق تلك القواعد العامة على موظفي ومستخدمي وعمال معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس (أو الهيئة العامة للبترول) .

ولم تصدر اية قواعد تنظم لشؤون الوظيفة للعمال المؤقتين الذين عينوا بمعمل تكرير البترول الحكومى على بند الانشاءات الجديدة كما لم توجه نية مجلس ادارة العمل الى معاملتهم على اساس معين ، بل منحهم الاجر المقرر للوظيفة التى يشغلها كل منهم ، دون ان تمنحهم اعانة غلاء المعيشة المقرر ، لا على اساس قاعدة خاصة تحرمهم منها ، ولكن باعتبار انهم عمال مؤقتون ، فى حين ان اعانة غلاء المعيشة كانت تصرف فعلا للعمال الدائمين وان كانت تندمج فى اجورهم المقطوعة التى كانت تصرف لهم بصفة شاملة تتضمن اعانة الغلاء ، قبل وضعهم على درجات ذات بداية ونهاية اعتبارا من ميزانية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ ، ولم تبد من مجلس ادارة معمل تكرير البترول الحكومى اية نية فى عدم تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ على العمال المؤقتين المعينين بالمعمل على بند الانشاءات الجديدة (وهو اعتماد بطبيعته مؤقت) او حرمانهم من التمتع بما جاء به من احكام تنطبق بصفة عامة على جميع موظفى ومستخدمى وعمال الدولة .

ويخلص مما تقدم ان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ينطبق على العمال المؤقتين الذين عينوا بمعمل تكرير البترول الحكومى بالسويس على بند الانشاءات الجديدة ، ومن ثم تعين منحهم اعانة غلاء المعيشة بعد مضى سنة من تاريخ تعيينهم ، وبشرط الا يزيد الاجر ائذى كان يمنح لهم على الاجر المقرر لهم طبقا لقواعد التعيين فى المعمل (دون ارتباط بكادر العمال ، اذا كان العمال الدائمون المعينون على درجات بالميزانية يتفاوضون اجورا تخلف عن الاجور المقررة لهم فى كادر العمال) فاذا كان هذا الاجر يزيد على ما هو مقرر لهم طبقا لقواعد التعيين فى المعمل ، فان هذه الزيادة تخص من اعانة غلاء المعيشة طبقا للاحكام الواردة فى قرار مجلس الوزراء المشار اليه .

(فتوى رقم ٥٧٢ فى ١٥/٨/١٩٦١)

قاعدة رقم (٤٢)

المبحث ٥

المستفاد من لائحة نظم المعاشى الجكر والعمول بها فى شركات البترول انها تضمنت قواعد خاصة لاحالة العاملين الى المعاشى - لا مغفلة بين

من تنتهى خدمته ببلوغ السن القانونية لانتهاء الخدمة ومن تنتهى خدمته بالإحالة الى المعاش المبكر . انظر ذلك — تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ على المعالين الى المعاش المبكر .

ملخص الفصول :

ان لائحة نظم المعاش المبكر المعمول بها في شركات البترول تنص في المادة (١٢٦) منها على أن « يجوز للعامل ان يتقدم بطلب لاحتالته الى المعاش المبكر الاختيارى اذا توافرت فيه الشروط الآتية : (أ) ألا يقل سنه عند الإحالة الى المعاش عن ٥٥ عاماً (ب) أن يكون قد استكمل مدة الاشتراك الموجبة للمعاش طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى . . . (ج) عدم تعارض طلب العامل مع صالح العمل . . . (د) ألا تقل مدة خدمته الفعلية في قطاع البترول عن عشر سنوات متصلة » . وتنص المادة (١٢٨) من ذات اللائحة على أن : « في حالة قبول طلب الإحالة الى المعاش المبكر الاختيارى يستحق العامل مقابلاً تقديماً دفعة واحدة يوازي أجر خمسة أشهر عن كل سنة متبقية من خدمته ويحذف اقصى خمسة وعشرين شهراً . وتحسب مدة الخدمة المتبقية اعتباراً من تاريخ إحالة العامل الى المعاش المبكر وحتى تاريخ بلوغه السن المقررة للقاعد » . وأن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن : « يفوض الوزراء ومن في حكمهم كل فيما يخصه في اصدار قرارات إحالة العاملين المدنيين الى المعاش بناء على طلبهم وتنسوية معاشاتهم وفقاً للقواعد الآتية : (أ) أن يكون طالب الإحالة الى المعاش معاملاً بمقتضى قوانين المعاشات الحكومية . (ب) ألا يقل سن الطالب عنه تقديم الطلب عن الخامسة والخمسين والا تكون المدة الباقية ابلوغه من الإحالة الى المعاش أقل من سنة . (ج) تضم المدة الباقية بلوغ السن القانونية أو سنتين افتراضيتين الى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ايها أقل . (د) يسوى المعاش على أساس الاجر الاصلى وقت صدور قرار بالإحالة الى المعاش . كما ينص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيفاء والمهجريين من منطقة القناة في مادته الثانية على أن : « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة الثالثة من قرار « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ الملغى بقرار رئيس الجمهورية رقم

٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد إحالتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذى كان يصرف اليهم قبل الإحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم والى حين زاول الاسباب الداعية الى تهجيرهم » .

ومناد ما تقدم ان نصوص اللائحة المشار اليها — شأنها شأن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ — تضمنت قواعد خاصة أجازت للعاملين الذين تتوافر فيهم الشروط المحددة بها ، ان يتقدموا بطلب لإحالتهم الى المعاش والانداد من المزايا المقررة بها ، ماذا قبل طلبهم صدر قرار — طبقا لصريح النص — بإحالتهم الى المعاش ، مثلهم فى ذلك مثل من بلغوا سن التقاعد ، مما لا مجال معه للقول بأن خدمة هؤلاء للعاملين قد انتهت بالاستقالة ذلك ان إحالة العامل الى المعاش المبكر ليست الا تعديلا لسن المعاش لا يرتب تغييرا فى السبب الذى انتهت به الخدمة قانونا — يؤكد ذلك ان الإحالة الى المعاش فى هذه الحالة لا تتوقف على إرادة العامل وحده بل يلزم عدم تعارضها مع صالح العمل ومن ثم فالامر مرده إلى إرادة جهة الإدارة وهى المرجع فى الموافقة على الإحالة الى المعاش من عدمه ، كذلك اشترطت اللائحة ان يكون العامل قد استكمل مدة الاشتراك الموجبة لعرف معاش له الامر الذى يقطع بقنا ازاء إحالة الى المعاش ولسنا بصدد استقالة .

ولما كان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر قد قضى بأحقية العاملون الحاليين الى المعاش فى الاستمرار فى صرف مقابل التهجير نون ان يقتصر ذلك على الحاليين الى المعاش بسبب بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، فمن ثم لا محل لتقييد هذا الحكم بشرط ان يكون انتهاء خدمة العامل راجعا الى بلوغه السن القانونية . كذلك فانه طالما أن القانون المذكور استهدف الا يضر العاملون الذين يستحقون مقابل التهجير عند انتهاء خدمتهم بالإحالة الى المعاش فمضى باستمرار صرف مقابل التهجير الذى كان يصرف لهم قبل الإحالة الى المعاش ، فلا مجال لإقامة تفرقة لم تأت بها النصوص بين من تنتهى خدمته ببلوغ السن المقررة لانهاء الخدمة ومن تنتهى خدمته بالإحالة الى المعاش المبكر وفقا لأحكام اللائحة المشار اليها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفنوى والشرع الى ان
مدلول الاحالة الى المعاش المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم
٤ لسنة ١٩٧٤ يشمل من تنتهى خدمته طبقا للائحة المعاش المبكر المعمول
بها في شركات البترول .

(متموى ٢٧٠ في ١٢/٤/١٩٨١)

الفصل الثاني

البحث عن البترول واستغلاله

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

لم يكن ترخيص البحث عن البترول قبل القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٤٨ محتاجا الى قانون، أما استغلال البترول فهو لا يجوز دائما الا بقانون عملا بأحكام الدستور وهذا القانون الخاص يجب أن يكون في نطاق احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ هذا الموضوع الذي يتلخص في أن مصلحة المناجم والمحاجر رخصت في ٨ من ابريل سنة ١٩٤٩ لاحدى الشركات في البحث عن البترول بالمنطقة رقم ٤٨ بجهة رأس مطارمة بشبه جزيرة سيناء لمدة سنة واحدة تبدأ من اول ابريل سنة ١٩٤٦ وتنتهى في ٣١ من مارس ١٩٤٧ ثم جدد هذا الترخيص بناء على طلب الشركة لمدة سنة أخرى تنتهى في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ .

وفي ١٤ من مارس سنة ١٩٤٨ قدمت الشركة طلبا بتجديد الترخيص لمدة سنة تالفة تنتهى في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ ودفعت الرسوم المستحقة على هذا الطلب ونظرا الى ان سلطة الحكومة في اصدار تراخيص البحث محل مناقشة في مجلس الشيوخ فلم تبت مصلحة المناجم والمحاجر في هذا الطلب ، الا أنها لم تحاول وقف أعمال البحث التي كانت الشركة قائمة بها بموجب الترخيص المطلوب تجديد مدته فاستمرت هذه الاعمال حتى عثرت الشركة على البترول بالمنطقة ، ومن ثم طلبت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ عقد ايجار واستغلال لكل المنطقة التي يشملها ترخيص البحث استنادا الى البند ١٨ من الترخيص ودفعت الأجرة عن المدة من ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

ولما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناسجم والمهاجر قد صدر في أول أغسطس سنة ١٩٤٨ وبدأ العمل به من تاريخ نشره في ١٢ من أغسطس ١٩٤٨ فقد أوقفت وزارة التجارة والصناعة الفصل في الطلبين طلب البحث وطلب التزام استغلال المنطقة حتى يبت فيها إذا كان يكفي للترخيص بالبحث قبل صدور القانون المشار إليه قرار من الوزير وما إذا كان الترخيص الممنوح للشركة يعتبر مجددا أم لا ، وأخيرا فيما إذا كان عقد الاستغلال يخضع لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ أو تطبق عليه الأحكام السابقة وعلى الأخص الشروط الواردة في ترخيص البحث ، وتطلب الوزارة استطلاع الرأي في هذه الأمور .

وحيث أن المادة ١٣٧ من الدستور تنص في الفقرة الثانية لها على أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود .

وحيث أن البحث وأن كان مقدما للاستغلال ووسيلة إلى الوصول إليه إلا أنه لا يعتبر جزءا منه ومن ثم لا يدخل تحت حكم المادة ١٣٧ من الدستور ، وإن كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ قد نص في المادة الرابعة منه على وجوب أن يكون ترخيص البحث بقانون فإن ذلك حكم جديد أتى به هذا القانون لما لوحظ من أن الغرض من البحث هو الاستغلال وأن حايلا ترخيص البحث له بطبيعة الأمور أولوية الحصول على التزام الاستغلال وعلى أساس ذلك نص القانون المذكور على أن الترخيص في البحث إنما يكون بقانون ورتب على منحه أولوية الحصول على التزام الاستغلال بغير المزايدة التي اشترط إجراؤها قبل منح الالتزام .

وحيث أنه لما كان التزام الاستغلال لا يجوز أن يكون إلا بقانون طبقا لحكم المادة ١٣٧ من الدستور ، فإن النص في البند الثامن عشر من ترخيصات البحث القديمة على أن يكون للرخص إليه أن يطلب وحصل على عقد استغلال يكون باطلا لمخالفته للدستور .

وحيث أن النص الخاص بالأولوية الوارد في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ إنما يرسى بالنسبة إلى ترخيصات البحث الصادرة بقوانين خاصة طبقا للمادة الرابعة من هذا القانون .

وحيث أن البند السابع من ترخيص البحث الصادرة في ٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ لهذه الشركة ينص على أنه يصح تجديد هذا الترخيص ولا يتقيد الوزير بتجديد الترخيص إلا إذا كان المرخص له قد قام بتنفيذ جميع تعهداته المقررة في الترخيص على وجه ترضيه مصلحة المناجم والحاجر وليس هناك ما يدل على أن الشركة لم تقم بهذه التعهدات كما أن مصلحة المناجم والحاجر تركت الشركة تستمر في أعمال البحث بعد انقضاء مدة الترخيص في ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ حتى عثرت على البترول وهذا التصرف من جانبها يفيد تجديداً ضمياً للترخيص الذي كانت مقته قد انتهت .

وحيث أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ من القوانين العامة التي تسرى على كل الحالات التي تقع أثناء العمل بها .

لذلك انتهى رأى القسم إلى ما يلي :—

أن البحث عن البترول قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالمناجم والحاجر كان يكتفى بالترخيص فيه قرار من وزير التجارة والصناعة .

وإن النص في البند الثامن عشر من ترخيصات البحث عن البترول السابقة على العمل بالقانون المذكور على حق المرخص له في الحصول على التأييد بالاستغلال بطلاناً لمخالفته للمادة ١٣٧ من الدستور .

وإن النص في المادة ١١ والفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ على حق حامل رخصة البحث أثناء مدة الترخيص في الانتقال إلى مرحلة الاستغلال دون حاجة إلى مزايدة عامة إنما يقصد به الترخيصات الصادرة بقوانين طبقاً للمادة الرابعة من القانون المشار إليه .

وإن ترخيص البحث الصادر للشركة في ٩ من أبريل سنة ١٩٤٦ والذي كان ينتهي في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٨ قد تجدد ضمياً لمدة سنة أخرى تنتهي في ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ .

وأن الترخيص للشركة المذكورة باستغلال المنطقة رقم ٤٨ برأس
مطارمة لا يمكن أن يكون إلا بقتون طبقا للمادة ١٣٧ من الدستور وبالشروط
النصوص عليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالنساجم
والمحاجر .

(فتوى ٣٠٠ في ١٧/١٠/١٩٤٩)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

أن تعديل اتفاقية تحديد اسعار منتجات البترول خارج من اختصاص
السلطة التنفيذية ومقصود على البرلمان طبقا للمادة ١٣٧ من الدستور
كما وإن التسعير الجبري للبترول لا يجوز أن يتمدى السعر الاقصى
المحدد في الاتفاقية المتعقده بين الحكومة والشركة المستغلة .

ملخص الفتوى :

بالرجوع الى أحكام اتفاقية سنة ١٩١٣ المبرمة بين الحكومة وشركة
الانجلو ايجيپتيان اويل فيلديتبيز أن الحكومة اتفقت مع الشركة المذكورة
على منحها ترخيص للبحث عن البترول في مناطق معينة على البحر الاحمر
وهذه التراخيص تنقلب الى عقود استغلال بمجرد أن تعثر الشركة على
البترول وكانت الشركة تقوم بإنشاء معمل لتكرير البترول بالسويس فسمح
لها في البند العاشر من الاتفاقية باستيراد المواد البترولية الخام لتكريرها
بالمعمل لمدة خمسين سنة من تاريخ ابرام الاتفاقية أو الى نهاية الوقت الذي
تتمتع فيه بترخيص استغلال منطقة بترول أيهما أطول كما منحت الشركة
امتيازات متعددة من بينها تخفيض الاتاوة من ٥ و ٧٪ واستثنائها من
القيود الخاصة بمناطق البحث وقد نصت المادة ١٢ من الاتفاقية على أنه في
مقابل الامتيازات التي حصلت عليها الشركة تتعهد بأن تباع ما تنتجه من
مواد بترولية في مصر حسب الاسعار الآتية :

الوقود السائل بـ ٥٥ شلن للطن .

زيت الاتارة السائل بـ ٣ شلن ، ٦ بنس للوحدة سعة ٨ جالونات

أما فيما يتعلق بسعر ما تكرره الشركة بمبيعها من مواد بترولية مستوردة فإن للشركة أن تزيد في سعره بنسبة ما يوجد في هذا البترول من جودة تفوق مثله الناتج في مصر .

وبذلك أصبح تحديد الحد الأقصى لأسعار المازوت والكروسين جزءا لا يتجزأ من عقود استغلال البترول التي منحت للشركة على أساس هذه الاتفاقية وهذه العقود بلا شك تعتبر استغلالا لمورد من موارء الثروة الطبيعية في البلاد وأبرام عقود الاستغلال لا يكون الا بقتون طبقا لما تنص به المادة ١٣٧ من الدستور التي تنص في فقرتها الثانية على أن كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارء الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه الا بقتون .

والبرلمان عند بحثه لقتون منح الاستغلال يبحث شروط هذا الاستغلال ويوافق عليه على أساس هذه الشروط وتعتبر عنصرا أساسيا في العقد ومن ثم فإن أى تعديل فيها لا يكون الا بالأداة ذاتها أى بقتون .

وعلى ذلك فإن اتفاقية سنة ١٩١٢ — وإن كانت قد أبرمت بقرار من مجلس الوزراء قبل صدور الدستور — لا يجوز تعديلها في ظل هذا الدستور الا بقتون .

ويلاحظ قسم الرأي مجتمعاً أن قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٥١ والمشار إليها فيها سلف وأن كان يبدو أنها من جانب واحد الا أن الواقع أنها تكون اتفاقاً بين الحكومة وشركات البترول إذ صدرت بعد مفاوضات معها انتهت الى حلول ارتضاها الشركة ووافق عليها مجلس الوزراء ، وقد ورد ذلك في هذه القرارات ذاتها فمثلا ورد في مذكرة وزير التجارة والصناعة التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . أن هناك خلافاً حول بعض النقاط فتباحثنا مع الشركات في ذلك وقد وصلنا مع الشركات الى أن تقبل تسوية المسائل المتعلقة بينها وبين الحكومة على أساس المذكرة المرفقة .

فهذا الاتفاق الجديد المعدل لعقد استغلال مورد من موارء الثروة الطبيعية في البلاد قد تم بقرار من مجلس الوزراء مع أن إبرامه من اختصاص

البرلمان على ما سبق البيان فيكون مجلس الوزراء واثالة هذه قد اغتصب السلطة من البرلمان ويكون العقد باطل بطلانا مطلقا .

واذا فرض في الجدل أن الأحكام التي تضمنتها هذه القرارات : تعتبر اتفاقا بل قرارا تنظيميا صادرا من جانب واحد فإن هذا القرار يعتبر منعدا كذلك لعدم ولاية المجلس في إصداره لأن هذا القرار معدل لعقد استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية للبلاد الأمر الذي قضى الدستور بتصر الاختصاص به على البرلمان .

قد يقال أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأسعار (الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥) قد خول في المادة الثالثة منه للجنة العليا للتهوين حق وضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا المرسوم بقانون . وقد بين هذا المرسوم بقانون المواد الخاضعة للتسعير الجبري ومنها البترول فيكون والحالة هذه أجاز تعديل جميع الاتفاقيات والقوانين التي يكون موضعها تحديد أسعار هذه المادة واخضعها للتسعير الجبري الذي له أن يعدل في أسعارها بالنقص أو الزيادة على خلاف سعرها الوار في الاتفاقات أو القوانين . وعلى ذلك تكون قرارات مجلس الوزراء فيما تضمنته من تحديد سعر أعلى من سعر اتفاقية سنة ١٩١٣ صادرة من ملكها لأنها صخرت بناء على قرار لجنة التهوين العليا .

والرد على ذلك أن المرسوم بقانون السابق الإشارة إليه إنما يهدف إلى تحديد حد أقصى لأسعار البيع وهذه الأسعار لا يجوز أن تزيد على أسعار محددة باتفاقات لا يجوز تعديلها كما سبق البيان — إلا بقانون وذلك طبقا لأحكام الدستور ، والمرسوم بقانون المذكور لم يعدل أحكام الاتفاقية وأقصى ما يمكن قوله أنه فوض جهة إدارية في مخالفة تلك الأحكام الأمر الذي لا يجوز من الوجهة الدستورية .

ويضاف إلى ما تقدم أن سعر البيع الذي حدد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ هو ٢٢٥ ملجم للصفحة وقد أشارت المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء أن تكاليف الاستيراد والتوزيع تبلغ ٣١٨ ملجم والفرق تحصله خزنة الدولة بالنسبة إلى المخازن والمطاحن .

والمفهوم أن دفع هذا الفرق لا يقتصر على السنة المالية التي صدر فيها هذا القرار بل سيمتد الى سنوات مالية مستقبلية وقد امتد فعلا الى سنة أخرى وعلى ذلك فإن هذا التعمد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ عن سنة أو سنوات مستقبلية وهذا غير جائز الا بموافقة البرلمان طبقا للفقرة الاولى من المادة ١٢٧ من الدستور .

ولا مقتنع في القول بأن مخالفة المادة ١٣٧ سواء بالنسبة الى عقود الاستقلال أو إبرام تعهدات قد يترتب عليها اتفاق مبالغ عن سنة أو سنوات مستقبلية لا يترتب عليه البطلان بل يقتصر على مسؤولية الوزير سياسيا كما هو الحال في تجاوز الاعتمادات لا مقتنع في ذلك لأن هناك فرقا بين تجاوز الاعتمادات المالية في السنة المالية السارية وبين إبرام عقود استغلال موارد الثروة الطبيعية والتعهدات التي قد يترتب عليها اتفاق مبالغ في سنة أو سنوات مستقبلية ، إذ في الحالة الاولى يكون الصرف من اختصاص الوزير أصلا وليس على الطرف الآخر أن يبحث في ما اذا كان لدى الوزير اعتمادا ولا ليس عليه أن يراقبه في ذلك ومن ثم لا يترتب على هذه المخالفة البطلان (جيز النظرية العامة في عقود الادارة . الجزء الاول صفحة ١٥ و ١٦) .

أما في الحالة الثانية فإن الدستور قد سلب اختصاص الادارة في إبرام انعقد المشار اليها وقصر الاختصاص بذلك على البرلمان ، فإذا قامت الادارة بإبرام عقد من هذا النوع فإنها تكون بذلك قد أتت أمرا خارجا عن نطاق اختصاصها مقتضبة هذا الاختصاص من السلطة التشريعية ، ومن ثم يكون التصرف منعدها .

وقد أوضح جيز في مؤلفه السابق الفرق بين الحالتين فقرر كما سبق انبيان أن تجاوز الاعتماد لا يترتب عليه البطلان أما إبرام عقد البيع الذي يقتضى القانون باستئذان البرلمان فيه (في فرنسا دون الحصول على هذا الاذن يكون باطلا (المرجع السابق) « ص ٢٩ » وكذلك يكون باطلا إبرام التزام المرفق العام الذي يتم من جانب الادارة (ص ٣٤ ، ٣٥) لذلك انتهى قسم الراي مجتمعاً الى أن تعديل اتفاقية سنة ١٩١٣ خارج عن اختصاص السلطة التنفيذية ومقتصور على البرلمان ومن ثم فإن القرارات الصادرة من مجلس الوزراء في سنة ١٩٥١ تعتبر معدومة ولا يترتب عليها أي اثر ، وتلتزم الشركة برد ما استولت عليه من أموال بناء على هذه القرارات وذلك

سواء اعتبرت هذه القرارات صادرة من جانب واحد أو مكونة لاتفاق بين الطرفين .

وإن هذه القرارات معدودة أيضا فيما تضمنته من تعهد بدفع مروق الاسعار لخلالفاتها لنص الفقرة الاولى من المادة ١٣٧ من الدستور .

وإن التسعير الجبرى للبترول لا يجوز ان يتمدى السعر الاقصى المحدد في اتفاقية سنة ١٩١٣ .

(فتوى ٥١ في ١٨/٨/١٩٥٢) .

قاعدة رقم (٥)

البداية :

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ — ترخيصه لوزير الصناعة في التعاقد مع المؤسسة العامة للبترول وشركة بن أمريكان مصر للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بجمهورية الكويت — نصه على أن تكون الأحكام الواردة في مواد معينة من الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من القرارات المالية — ليس من بين هذه النصوص ما يفرض الزام المؤسسة بدفع نصيبها في التكاليف ونفقات العمليات المشتركة بعملية اجنبية — مؤدى ذلك أن وفاء المؤسسة لشركة جايكو الموكلة عن الطرفين يكون بالعملة المصرية — وجود نص يترتب عليه أن المؤسسة تقوم بالوفاء بعملية اجنبية في حالة معينة يواجه حالة خاصة ويعتبر استثناء يؤكد القاعدة العامة — وجوب أن تقدر ميزانيات العمليات المشتركة في صورة نهائية بالعملة المصرية يتحدد نصيب المؤسسة فيها بواقع ٥٠٪ بينما يتحدد نصيب بن أمريكان بتحويل هذا القرار الى دولارات أمريكية تدفعها الى شركة جايكو — لا شأن للمؤسسة بمدى نجاح الشركة (جايكو) في الحصول على المحلات الاجنبية اللازمة للمشروع — التزام المؤسسة يقف عند الوفاء بنصيبها بالعملة المصرية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة باصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ بالتخصيص لوزير الصناعة في التعاقد مع شركة

بان أميركان مصر للبترول والمؤسسة المصرية العامة للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس تنص على أن « يرخص لوزير لصناعة في التعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة بان أميركان مصر للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس وفقا للشروط المرافقة والخريطة الملحق بها » . وأن المادة الثالثة من هذا القانون تقضى بأن « تكون للأحكام الواردة في المواد ٧ - ١٠ - ١٦ - ٢٠ - ٢١ - ٢٣ - ٣٠ - ٣٣ - ٤٣ - ٤٤ من الشروط المرافقة قوة القانون وتكون نافذة بالاستفتاء من القرارات المصرية » .

واته ملحق بالقانون المذكور « اتفاقية امتياز بترولى » ورد في صدرها ما يلى :

« تحررت هذه الاتفاقية وصار الالتزام بها في اليوم ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ بين كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « الحكومة ») والمؤسسة المصرية العامة للبترول وهي شخصية معنوية مؤسسة بمقتضى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بما أدخل عليه من تعديلات (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « المؤسسة ») وشركة بان أميركان للزيت مصر وهي شركة مؤسسة في ديلاور (ويعبر عنها فيما يلى بلفظ « بان أميركان ») .

وإن الفقرة (ك) من المادة الأولى من الاتفاقية المشار إليها تنص على أن « الاكتشاف التجارى » : هو بئر الاكتشاف الذى ينتج من اختبار انتاجها اختبارا مطابقا للأصول السليمة المتبعة في الانتاج لمدة ثلاثين يوما متوالية أنها تنتج في المتوسط ما لا يقل عن سبعمائة وخمسين (٧٥٠) برميلا من الزيت في اليوم إذا كانت المسافة المفتوحة للانتاج من الطبقة المنتجة لا يزيد عمقها عن ألف وخمسمائة متر (١٥٠٠) ، أو تكون قد أنتجت ألف (١٠٠٠) برميل في اليوم . وتاريخ الاكتشاف التجارى : هو اليوم الذى يتم فيه تكلمة واختبار تلك البئر وفقا لما تقدم ذكره » .

وإن المادة السابعة من الاتفاقية المذكورة تنص على الآتى :

الشركة الوكيله : القائم بالعمليات « جايكو » ..

بينا بحيث لو أضيفت إلى مقدار نصيب هذا الطرف في الحسب المشترك الذى يكون .وقد تحت يد « جاىكو » يكون المجموع كافيا للوفاء بنصف المصاريف المتوقعة اللازمة خلال الربعين القادمين من تلك السنة التقويمية .

وإن الفقرة (ب) « ١ » من المادة التاسعة من هذه الاتفاقية وهى الخاصة ببرامج العمل والميزانيات تنص على أنه فى خلال سنتين (٦٠) يوما من بعد أن تصبح « جاىكو » هى القائم بالعمليات وفقا لاحكام هذه الاتفاقية بعد المدير العام لجايكو برنامج عمل وميزانية يتناولان العمليات التى يلزم إجراؤها على حساب ونفقات الطرفين فى هذه الاتفاقية عن المدة الباقية من السنة المالية الجارية والسنة المالية التى تليها ، ويجتمع مجلس إدارة جاىكو فى ج.ع.م. فى خلال ثلاثين (٣٠) يوما تالية لاعداد البرنامج والذرائع المذكورين آنفا لمراجعتها وتعديلها ، اذا لزم الحال واعتمادها ، وفى موعد لا يتجاوز الخامس عشر من شهر مارس من كل سنة تقويمية يعد المدير العام لجايكو برنامج ميزانية عن السنة المالية لاعتماده من مجلس إدارة « جاىكو » ..

وإن المادة العاشرة (١) من الاتفاقية ذاتها وهى المتعلقة بالمشروعات والاستثمارات الأخرى المعتمدة تنص على أنه اذا اعتمد مجلس إدارة « جاىكو » مشروعا أو أى استثمار آخر فى ظل هذه الاتفاقية وحصل عقب ذلك الاعتماد أن تعذر على أحد الطرفين ، المؤسسة أو بان أمريكان . أن يدفع أو يتكفل بدفع أى مبلغ حل موعد أدائه إلى « جاىكو » لأغراض هذا المشروع أو الاستثمار الآخر (ويسمى هنا الطرف المتخلف عن الدفع) فإن الطرف الآخر (ويسمى هنا الطرف الدافع) يصبح له الحق فى أن يقدم إلى « جاىكو » المبالغ الكافية بمقتضى هذه الاتفاقية لمواصلة العمليات اللازمة لذلك المشروع المعتمد أو الاستثمار الآخر المعتمد فإذا اختار الطرف الدافع مواصلة العمليات على هذا الوضع فيجب أن تطبق الشروط والاحكام الآتية :

١ - عقب اتمام المشروع أو الاستثمار الآخر .يتحمل الطرفان الدافع والمتخلف عن الدفع مبالغة تكاليف ومصروفات تشغيل وإصلاح ...

٢ - ابتداء من الشهر التقويمى الاول التالى للشهر التقويمى الذى تم فى أثنائه المشروع أو الاستثمار الآخر ، على الطرف المتخلف عن الدفع أن

يدفع الى الطرف الدافع مبلغا (يسمى هنا مقدار العجز) مساويا للفرق بين ما تحصله الطرف المتخلف عن الدفع من تكاليف ومصروفات وبين خمسين في المائة (٥٠ ٪) من المجموع الكلى للتكاليف والمصروفات التى استلزمها المشروع أو الاستثمار الآخر ، كما يدفع الطرف المتخلف عن الدفع مبلغا اضافيا يعادل خمسة وسبعين في المائة (٧٥ ٪) من مقدار العجز . وحصوله المبلغين تصبح واجبة الاداء مباشرة بمقدار ١٢/١ (واحد على اثنى عشر) .

وكل دفعة شهرية مما سبق ذكره يجب دفعها من جانب الطرف المتخلف عن الدفع الى الطرف الدافع خلال خمسة عشر (١٥) يوما تالية لكل شهر تقويمى ابتداء من الشهر التقويمى الاول السابق ذكره حتى يتم الوفاء بالكامل . وهذه الدفعات يجب أن تكون بنفس العملة التى استعملها الطرف الدافع فى الصرف والاتفاقي .

وأن الفقرة (د) « ١ » من المادة الثانية عشر من الاتفاقية ، وهى المادة الخاصة بمعمليات التنمية تنص على أنه « عقب الاكتشاف التجارى الاول الذى يحصل وفقا لهذه الاتفاقية وعند استلام طلب كتابى صادر من المؤسسة تقوم بان امريكان يدفع مبلغ لحسابها وحساب المؤسسة معا وقدره خمسة عشر مليونا (١٥.٠٠٠.٠٠٠) من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو الدفعة الاولى المطلوب أدائها لتنفقات التنمية المشتركة المقررة فى هذه الاتفاقية وفى المدة التى يجرى خلالها اتفاق هذه الخمسة عشر مليونا من الدولارات فى هذا السبيل من جانب بان امريكان على الحساب المشترك الوارد ذكره فى هذه الاتفاقية تقوم المؤسسة فى الوقت نفسه تباعا بدفع قيمة كافة التكاليف والمصروفات التى يقتضى تحملها بالجنيه المصرى والوفاء بتلك التكاليف والتنفقات وبعد أن تكون بان امريكان تد انفقت المبلغ المذكور بماليه ... يخصم من هذا المبلغ مبلغ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية مسلو كما هو مبين بعد لجموع مبالغ الجنيهات المصرية التى صرفت فى نفس الوقت على هذا الوجه تباعا من جانب المؤسسة ، والخمسون فى المائة (٥٠ ٪) من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من المبلغ المتبقى بعد ذلك الخصم تستردها بان امريكان من خمسين فى المائة (٥٠ ٪) من مستحقات المؤسسة المقررة فى المادة ١٤ من هذه الاتفاقية .

وأن القرة (ج) من المادة العشرين من الاتفاقية تنص على أن :

« جميع مدفوعات بان أمريكان الى الحكومة والى «جايكو» بمقتضى هذه الاتفاقية تكون بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو بعملة حرة قابلة للتحويل ومقبولة من الحكومة دون اعباء عند التحويل الى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في ج . ع . م . أو في أى مكان آخر أو بجنيهاً مصرية حصلت عليها بان أمريكان في ج . ع . م . بمقتضى المادة ٢٠ ب »

وان الفقرة (١) من المدة الثالثة والعشرين من الاتفاقية تنص على أن:

« تقوم كل من المؤسسة و بان أمريكان و «جايكو» بامسك دفاتر حسابات وتحفظ بها في مكاتب عملها الرئيسية في ج.ع.م. وتكون هذه الدفاتر في نظامها مطابقة للنظم الحسابية المقبولة والمستعملة بصفة عامة في صناعة البترول ، وكذلك تمسك الدفاتر الأخرى والسجلات التي تازم لبيان الأعمال التي تنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك كميات وقية كسل البترول المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية ولكي يتيسر حساب المبالغ الى يلزم دفعها من جانب بان أمريكان وفقاً لهذه الاتفاقية تمسك بان أمريكان دفاتر حساباتها وسجلات حساباتها المشار اليه مقيداً فيها الحساب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ... » .

وان الفقرة (١) من المادة الثالثة والأربعين من الاتفاقية تنص على أن : «الحقوق والواجبات والالتزامات والمسئوليات الخاصة بالمؤسسة و بان أمريكان والواردة في هذه الاتفاقية تعتبر متفرقة وليست مشتركة ولا جماعية وذلك على اعتبار أن الغرض الصريح والقصد الواضح للطرفين المذكورين هو أن ملكية كل منهما لما يخصه من نسبة الانتفاع المقرر بموجب هذه الاتفاقية تقوم على أساس أنهما حائزان على المشاع ... » .

وقد استظهرت الجمعية العمومية من النصوص المتقدمة ان الاتفاقية موضوع البحث أن هي الا عقد من عقود استغلال أحد موارد الثروة الطبيعية في البلاد ، وبهذه المثابة فانها تتعلق بأحد مشروعات التنمية ، وباستقراء نصوصها يبين انها لا تتضمن أى نص يقضى بالزام المؤسسة المصرية العامة للبترول بدفع نصيبها في التكاليف والنفقات الخاصة بالعمليات المشتركة المتعلقة بمواصلة البحث والتنمية والإنتاج التي تتولاها «جايكو» كشركة وكيلة عن الطرفين بعملة أجنبية ، أو أن يكون وفاقاً بنصيبها متفهماً تداراً من النقد الأجنبي «دولارات أمريكية» لمواجهة ما يتعذر توريده مطياً

من المعدات اللازمة للمشروع ، في حين أن نص الفقرة (ج) من المادة العشرين من الاتفاقية قضى بأن جميع مدفوعات « بان أمريكان » إلى الحكومة وإلى «جايكو» بمقتضى هذه الاتفاقية تكون بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو بعملية حرة قابلة للتحويل ومقبولة من الحكومة دون أعباء عند التحويل إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في الجمهورية العربية المتحدة أو في أي مكان آخر — ودلالة هذه المفيرة واضحة في اتجاه نية المتعاقدين في الاتفاقية إلى تحصيل «بان أمريكان» التزاما بأداء جميع مدفوعاتها إلى كل من الحكومة و « جايكو » بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، دون تكليف المؤسسة بمثل هذا الالتزام ، ولو انصرفت إلى غير هذا لما أعوز الطرفين النص عليه صراحة .

ولما كانت الاتفاقية المذكورة من العقود المبرمة محليا ، وكان الوفاء إلى «جايكو» إنما يتم داخل الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت القاعدة العامة في الوفاء النقدي هي أن الدفع يتم بالعملية المتداولة قانونا في البلاد ، فإن وفاء المؤسسة — ازاء عدم ورود نص في الاتفاقية على خلاف هذه القاعدة بالنسبة إليها — يكون ، والحالة هذه ، بالجنهات المصرية ، ولا سيما أن الشك يفسر لمصلحة المدين ، وأن مصلحة المؤسسة هي أن تكون التزاماتها قبل «جايكو» على أساس الجنهات المصرية باعتبار هذا أخف عليها عبئا وأكثر يسرا لها ، وأن هذا هو ما يتفق وأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات التقد .

أما ما ورد في المادة العاشرة (أ) في خصوص عدم دفع أحد طرفي العقد المؤسسة أو « بان أمريكان » لنصيبه في التكاليف الخاصة بالمشروعات والاستثمارات المتعددة في موعد أدائه ، وما رتبته هذا النص على ذلك من إمكان قيام الطرف الآخر بالدفع عن الطرف المتخلف مع تحصيل هذا الأخير بأداء ما دفع عنه بالإضافة إلى مبلغ اضافي يعادل ٧٥٪ إلى الطرف الدافع . وما ورد في نهاية النص من اشتراط أن يكون الدفع بنفس العملة التي استعملها الطرف الدافع في الصرف والاتفاق ، فإن ما قضت به هذه المادة من حكم مقتضاه أن يكون الدفع بنفس العملة التي استعملها انظر الطرف الدافع في الصرف والاتفاق ، أنها يجعل على أنه تأكيد لما سلف من أن «بان أمريكان» لا تدفع إلى «جايكو» إلا بالدولارات بينما لا تدفع إليها المؤسسة إلا بالعملية المصرية ، إذ أنه يقرر نوعا من التعويض العيني للطرف الدافع ، فإذا ما أدت «بان أمريكان» التزامات المؤسسة في حالة تخلفها لزم أن تؤدي هذه الالتزامات

الى «جايكو» لأن هذا هو الأصل بالنسبة اليها في كل ما تدفعه ، وتعين على المؤسسة بالمقابلة لهذا عند وفائها بما دفعته عنها «بان أمريكان» وبالمبلغ الإضافي (ال ٧٥٪) أن يتم الدفع بنفس العملة التي استعملها «بان أمريكان» في الصرف والاتفاق كضرب من التعويض العيني عن الدفع الذي تم فعلا بهذه العملة والعكس صحيح فيما يتعلق بحالة ما اذا كانت «بان أمريكان» هي المتخلفة ودفعت عنها المؤسسة الى «جايكو» بالجنبيات المصرية ، فان «بان أمريكان» تلزم بالدفع بنفس العملة التي استعملتها المؤسسة في الصرف والاتفاق .

وغنى عن البيان أن هذا النص لا يواجه حالة دفع الى «جايكو» وإنما يواجه حالة دفع من طرف الى الطرف الآخر ، ومن ثم فلا احتجاج بمذلوله للاستناد اليه في تحديد نوع العملة التي تلتزم بها المؤسسة أصلا قبل «جايكو» ، بل أن ما تضمنته من حكم خاص في مقام بذاته عند ما اراده الطرفان المتعاقدان فنصا عليه استثناء على خلاف الأصل يؤكد هذا الأصل وهو دفع المؤسسة بالعملة المصرية ، لأن الاستثناء يؤكد القاعدة العامة ، وقد جرت نصوص الاتفاقية على تعيين نوع العملة ضارحة في كل مناسبة رؤى فيها الخروج على الأصل المشار اليه بما يعد تليدا له لا ترديدا لعكسه .

هذا الى أن « جايكو » اثما هي شركة تأسست وفقا لحكم خاص في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ ، هو حكم المادة السابعة من الاتفاقية والملاحق الذي أحالت اليه هذه المادة وعلى ذلك فانها تقوم كشركة مساهمة على خلاف التشريعات السارية في شأن شركات المساهمة والشركات عموما وذلك بصريح نص خاص في القانون المذكور ، ومن ثم فانها وفقا للقانون شركة قائمة وغرضها محدد هو مزاولة وإدارة العمليات التي تقتضيها اتفاقية البحث عن البترول واستغلاله بمياه خليج السويس نيابة عن المؤسسة وبان أمريكان ولحسابهما — فهي والحالة هذه معهود اليها من قبلهما بمزاولة وإدارة العمليات التي تتطلبها هذه الاتفاقية نيابة عنهما : أي أنها المنظم الإداري المشروع ، وعملها هذا يقتضى منها مباشرة جميع أعباء الإدارة والاستغلال التي تلقى تبعتها عليها مختلف وظائفها بما فيها وظيفتها المالية ، وبهذه الصفة تلتزم بالحصول على النقد الأجنبي ، باعتبار أن هذا النقد الأجنبي ليس الا سلعة ، وأن الحصول عليه أمر لازم لتنفيذ العمليات التي تقتضيها الاتفاقية ، وأن سعيها لتجيره هو أمر يدخل أساسا في مهمتها التي تباشرها نيابة عن كل من المؤسسة و «بان أمريكان» .

ولا حجة في الاستناد الى ما جاء بالفقرة (ج) الخاصة بتحويل العملة من البند ١٣ من المادة الثانية من الملحق (د) المرافق للاتفاقية من ا «يمسك القائم بالعمليات دفاتره في الجمهورية العربية المتحدة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية جميع النفقات بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحمل على أوجه نشاط البحث تقيد بنفس المبلغ المنصرف جميع النفقات بالجنيهات المصرية تترجم الى دولارات امريكية بسعر الصرف الرسمي الذي يعلنه البنك المركزي المصرى يمسك سجلا بأسعار الصرف الذى استعملت في ترجمة النفقات بالجنيهات المصرية الى دولارات لتخريج نتيجة عالية مقتضاهما التزام المؤسسة بالدفع الى «جايكو» بالدولارات الأمريكية ، ولا حجة في ذلك لان هذه الفقرة اذ تحدثت عن ترجمة النفقات بالجنيهات المصرية الى دولارات لم تتعرض لتحديد نوع العملة التي تؤدي بها المؤسسة مدفوعاتها الى «جايكو» ، وما كان لها وهي واردة في الملحق البيانى الخاص بالنظام المحاسبى أن تتصدى لمثل هذا الحكم الذى قصرت عنه نصوص الاتفاقية الأصلية ذاتها ، وأنها سلمت بوجود نفقات بالجنيهات المصرية ، وتضمنت مجرد ضرب من التيسير على القائم بالعمليات في نظام مسك دفاتره ، وآية ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من الاتفاقية — وهى المادة الخاصة بفئات الحسابات وعمليات المحاسبة والمدفوعات — في فقرتها (أ) من أن تقوم كل من المؤسسة و « بن امريكان » و «جايكو» بامسك دفاتر حسابات ولكى يتيسر حساب المبالغ التي يلزم دفعها من جانب «بن امريكان» يمسك «بن امريكان» دفاتر حسابها وسجلات حسابها مقيدا فيه الحساب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يفسر الحكمة في امسك الدفاتر بالدولارات الأمريكية وحصرها في مجرد قصد التيسير دون أي غرض آخر يجاوزها»

ويخلص مما تقدم أن التزام المؤسسة المصرية المساهمة للبترول بأداء مدفوعاتها قبل «جايكو» يكون بالجنيهات المصرية — ومتى كان الأمر كذلك فانه يتقرر عليه أمران :

(الاول) أن ميزانيات «جايكو» المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة التاسعة من اتفاقية امتياز البترول يلزم أن تقدر في صورة نهائية بالعملة المصرية . وعلى هذا التقدير يتحدد مقدار نصيب المؤسسة المصرية العامة للبترول فيها بواقع ٥٠ ٪ ، بينما يتحدد نصيب «بن امريكان» بتحويل هذا القدر الى دولارات امريكية تدفعها الى «جايكو» و (الثاني) أنه متى أوفت

المؤسسة المصرية العامة للبترول بنصيبها بالجنهات المصرية فلا شأن لها بعد ذلك بما يجب أن تبذله «جايكو» من مسعى فى سبيل الحصول على العملات الأجنبية اللازمة ، اذ تكون «جايكو» هى المزمة بحكم وضعها بهذا المسعى لدى السلطات النقدية المختصة فى الجمهورية العربية المتحدة ، ولا التزام على المؤسسة فى هذا الشأن كونها تتمتع بشخصية اعتبارية منفصلة عن شخصية الدولة ، ولانها فى تعاقدها مع «بلان أمريكان» فى خصوص استغلال البترول بمياه خليج السويس إنما تقوم بعملية تجارية بعيدا من فكرة السلطة العامة .

لذلك انتهى الرأى الى ما يأتى :

أولا — ان ميزانيات العمليات المشتركة التى تعدها «جايكو» يجب ان تشمل التقديرات فى صورة نهائية بالعملة المصرية .

ثانيا — ان التزام المؤسسة المصرية العامة للبترول باداء مدفوعاتهما قبل «جايكو» يكون بالجنهات المصرية .

ثالثا — انه لا شأن للمؤسسة المصرية العميلة للبترول بمدى نجاح «جايكو» فى الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل المشروع ، فمتى أوفت بنصيبها بالعملة المصرية كانت «جايكو» هى المزمة بالسعى لدى السلطات النقدية المختصة فى الجمهورية العربية المتحدة على هذه العملات الأجنبية .

رابعا — ان المادة العاشرة (١) من اتفاقية امتياز البترول تطبق فى حالة اعتماد مجلس ادارة «جايكو» مشروعا أو أى استثمار آخر فى ظل هذه الاتفاقية اذا ما حصل عقب ذلك الاعتماد ان تعذر على أحد الطرفين المؤسسة أو «بلان أمريكان» ان يدفع أو يتكفل بدفع أى مبلغ حل موعد ادائه الى «جايكو» لأغراض هذا المشروع أو الاستثمار الاخر وذلك بنسوع العملة المتترم بالدفع به على الوجه المتقدم .

(فتوى ٧٦٥ فى ٢١/٦/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

تتمتع السلع المستوردة طبقا لاتفاقيات منح التزام البحث عن البترول واستهلاكه بالإعفاء من الضريبة على الاستهلاك المقرر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ سواء قبل أو بعد العمل به .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لكثيثة تنقيب وتطبيق القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الاستهلاك على الشركات الممنوحة لالتزام البحث عن البترول أو استغلاله .

ويتلخص وقائع الموضوع في أنه يصدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه وما تضمنته المادة الثانية من مواد اصداره من الفساء القوانين والقرارات الصادرة بفرض أى ضريبة أو رسوم على الاناج أو الاستهلاك مع استمرار العمل بالإعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعبر به وقت صدوره وذلك في الحدود الصادر بها الإعفاء ولا يعنى من ضريبة الاستهلاك ما لم ينص صراحة على ذلك قانون الإعفاء . وقد جرت القوانين الصادرة بمنح التزام البحث عن البترول واستغلاله سواء قبل أو بعد العمل بها . قانون الضريبة على الاستهلاك على النعس على أن تكون للأحكام الواردة في الشروط المرافقة - نصوص الاتفاقية - قوة القانون وتكون نافذة بالاستثناء من أى تشريع مخالف لها . كما تتضمن هذه الاتفاقيات نما تحت عنوان الإعفاءات الجمركية قضى بأن يسمح للهيئة والمقاول والشركة القائمة بالعمليات ولقاوليها الأجانب والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقيات بالاستيراد من الخارج وبعمفون من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والمبارات والمواد والادوات والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بعد تقديم اقرار مسئول الهيئة بأن هذه الأشياء المستوردة مقسورا استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية كما تتضمن نصوص هذه الاتفاقيات النعس على أن تشمل الرسوم الجمركية خصوصية استعمالها في هذه

الاتفاقات كافة الرسوم الجبركية أو الضرائب أو الفرائض الضريبية — باستثناء ما يدفع للحكومة نظير خدمات فعلية أدت — التي يستحق ادائها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء المقصودة .

وازاء هذا ثار التساؤل حول جواز اعفاء السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك والمبينة في القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والتي تم اسيرادها بمعرفة الشركات الممنوحة التزام البحث عن البترول واستغلاله من تلك الضريبة .

وقد استبانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من نص المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ سابق البيان استمرار العمل بالاعفاءات المقررة بالقوانين والقرارات لبعض السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون والمعمول بها وقت صدوره وذلك في المواد الصادر بشأنها الاعفاء . كما تبين من القوانين الصادرة بمنح التزام البحث عن البترول واستغلاله سواء قبل او بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ أن للاحكام الواردة في الشروط المرفقة بنصوص الاتفاقات — قوة القانون وتكون نافذه بالاستثناء من أحكام أى تشريع مخالف لها . ومن ثم فانه يتعين اعمال الاحكام الواردة بهذه الاتفاقيات اذا ما تعارضت مع الاحكام المقررة بالقوانين سواء كانت سابقة أم لاحقة لصدور هذه الاتفاقات .

وهن حيث أن المشرع اعفى في تلك الاتفاقيات الشركات القائمة بالعمليات موضوع تلك الاتفاقيات والمقاولين الاجانب والمقاولين من الباطن الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقيات من الرسوم الجبركية المقررة على ما يستوردونه من الأشياء المقصود استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى تلك الاتفاقيات ، كما أورد ، أحكام تلك الاتفاقيات تعريفا لماهية الرسوم الجبركية المعين الاعفاء منها وهى كافة الرسوم الجبركية أو الضرائب أو الفرائض الجبركية — باستثناء ما يدفع للحكومة نظير خدمات فعلية أدت — التي يستحق ادائها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء الأمر الذى يتعين معه أعمال الحكم الوارد بتلك الاتفاقيات باعتباره شاملا للإعفاء من الضريبة على الاستهلاك باعتبار أن الواقعة المنشئة لها بالنسبة لما يستورد من الخارج هى واقعة الاستيراد في حد ذاتها طبقا لأحكام القانون ١٣٣ لسنة ١٩٨١ منه باعتبار أن الضريبة على الاستهلاك

تدخل ضمن المدلول المطلق لمفهوم الضرائب أو الفرائض الضريبية الواردة بتلك الاتفاقيات المستحقة بسبب واقعة الاستيراد . ويؤكد ذلك أن الواقعة المنشئة لكل من الضريبة الجمركية والضريبة على الاستهلاك بالنسبة لسلع المستوردة واحدة وحتى دخول السلعة البلاد وأن الاعفاء تناول الضرائب أو الفرائض الضريبية التي يستحق أدائها بسبب استيراد الشيء أو الأشياء ولا ريب أن من بين هذه الضرائب التي تستحق على سلعة عند استيرادها الضريبة على الاستهلاك والمفروضة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ طبقا لاحكامه .

(ملف ٢٧/٢/٢٩١ جلسة ١٩٨٥/٤/٣) .

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

عدم اعفاء المواد والمهمات اللازمة لإنشاء مبنى شركة بترول خليج السويس (جايكو) بالمعادى من الضرائب والرسوم الجمركية .

ملخص الفتوى :

أن اتفاقية البحث والتقيب عن البترول واستخراجه الصادر بها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ بالتفويض لوزير البترول بالتعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركة أمكو نصت في المادة ٥ منها على أن تكون شركة بترول خليج السويس (جايكو) هي الشركة القائمة بالعمليات موضوع الاتفاقية . وقضت المادة ١/١٢ من الاتفاقية المشار إليها بأن يسمح للمؤسسة ولأمكو وللشركة القائمة بالعمليات ولقاوليهم والمتاولين من الذين يقومون بتنفيذ العمليات موضوع هذه الاتفاقية بالاستيراد من الخارج مع اعفائهم من الرسوم الجمركية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والسيارات والمواد والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة بعدم تقديم إقرار من ممثل مسئول للمؤسسة بأن هذه الأشياء المستوردة مقصود استعمالها على أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية . وبذلك يكون نص المادة ١/١٢ من الاتفاقية المشار إليها قد حدد الأشخاص الذين يستفيدون من الاعفاء الوارد به وهم المؤسسة المصرية العامة للبترول التي

حلت محلها الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة اميكو وشركة بترول خليج
السويس (جايكو) القائمة بالعمليات موضوع الاتفاقية ولقاولى هؤلاء
الأشخاص والمقاولين من الباطن ممن يقومون بتنفيذ العمليات موضوع
الاتفاقية . ومن ثم يتعين للمتبع بالأعفاء أن تكون الأشياء المستوردة لازمة
للعمليات موضوع الاتفاقية التى تنحصر فى البحث والتنقيب عن البترول
واستخراجه بمناطق خليج السويس والصحراء الغربية ووادى النيل ، ثم
أورد النص هذه الأشياء وهى الآلات والمعدات والسيارات والمواد والإمدادات
والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والممتلكات المنقولة على أن تقدم الهيئة
المصرية العامة للبترول قرارا بأن استعمال هذه الأشياء مقصور على
أغراض تنفيذ العمليات الجارية بمقتضى الاتفاقية وهى العمليات السابق
تسجيلها .

ولما كان قيام شركة بترول خليج السويس (جايكو) بإنشاء مبنى لها
بالمعادى لا يعد أمرا لازما لتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية المحددة على
الرجح السابق ولا يدخل فى أغراضها فمن ثم لا تتمتع المواد والمهمات المستوردة
لإنشاء هذا المبنى للأعفاء من الرسوم الجمركية . ولا يغير من ذلك ما ذهب
إليه الهيئة المصرية العامة للبترول من أن هذا المبنى مخصص للسكان
الإدارى ، إذ ليس هناك تلازم بين قيام الشركة بإنشاء هذا المبنى وأعمال
الإدارة التى تقوم بها لتنفيذ العمليات موضوع الاتفاقية والتى يمكن لها
مباشرتها فى أى مكان غير مملوك لها .

والقول بغير ذلك يؤدى الى التوسع فى تفسير النص المقرر للأعفاء
من الرسوم الجمركية بالمخالفة للقواعد الأصولية فى هذا الشأن والتى تقضى
بأن النصوص التى تعنى من الفرائض المالية يجب أن تفسر تفسيرا ضيقا
حرصا على صالح الخزائن العامة ، فضلا عن أن الأصل هو خضوع جميع
البضائع التى تدخل البلاد للضرائب والرسوم الجمركية الا ما يستثنى بنص
خاص ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فيه .

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

رسوم بلدية — البضائع الموضوعة تحت نظام الإيداع — فرض الرسوم عليها يتم في المكان والزمان اللذين تخرج فيهما من المستودعات للاستهلاك الداخلى — مثال بالنسبة للمنتجات البترولية التى تنقل فى خط الانابيب الممتد بين السويس والقاهرة .

ملخص الفتوى :

ان البضائع الموضوعة تحت نظام الإيداع تعفى مؤقتا من دفع الرسوم الجمركية ، وتعتبر خارج حدود الدولة لحين سحبها من المستودعات لتباع فى السوق المحلى ، نعتنذ فقط تحصل عليها الرسوم الجمركية ، وتعتبر انها دخلت حدود الدولة ، ومؤدى ذلك أن المنتجات البترولية التى تنتقل فى خط الانابيب الممتد بين السويس والقاهرة وتُخزن فى المستودعات النهائية بالقاهرة التى تديرها شركة شل لا تحصل عليها الرسوم الجمركية الا عند سحبها من تلك المستودعات للاستهلاك ، نعتنذ يحصل جمرك القاهرة الرسوم الجمركية المقررة عليها ، وبالتالي فان لبلدية القاهرة الحق فى أن تفرض رسوما بلدية مضلقة الى الرسوم الجمركية التى يحصلها جمرك القاهرة على الزيت الخام الوارد من طريق خط الانابيب الممتد بين السويس والقاهرة . أما ما تراه بلدية السويس من أن الزيت الخام الوارد من الخارج الى ميناء السويس يكون من حقها أن تفرض عليه رسوما بلدية ، فمرود عليه بأن الزيت الخام الموضوع تحت نظام الإيداع يعتبر أنه دخل حدود الدولة الجمركية فى اليوم الذى يخرج فيه من المستودعات للاستهلاك الداخلى ، أى أنه يعتبر أن مكان ورود الزيت الخام هو جمرك القاهرة وليس جمرك السويس ، وبالتالي فلا يحق لبلدية السويس أن تفرض عليه رسوما بلدية .

(فتوى ٤٣٩ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

١ - تحديد كردون مدينة رأس غارب الصادر به قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٩ تم بالإداة المناسبة طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية المعمول به آنذاك .

٢ - عدم احقية مجلس مدينة رأس غارب في توقيع الجزاءات المقررة على شركة البترول .

ملخص الفتوى :

تصدت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لبعض المشاكل الناجمة عن دخول جزء من منطقة امتياز الشركة العامة للبترول في كردون مدينة رأس غارب بمحافظة البحر الأحمر .

وتتلخص الوقائع في انه بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٩ تمتعت مصلحة المساحة والمناجم بمفوضة من مجلس الوزراء مع شركة آبار الزيوت الانجليزية (ثل) على قيام الشركة بالبحث والحفر والتعدين لاستخراج البترول ونقله والحصول على ما يوجد منه بباطن قطعة الأرض المحددة بالخريطة المدة لهذا الغرض بمنطقة رأس غارب لمدة ثلاثين سنة . وصرح للشركة بإنشاء الطرق وإقامة وبناء المساكن اللازمة لسكنى مستخدميها وعملها وكذلك القيام بالاعمال الأخرى التي تلزم أو يجب إجراؤها لاستخراج وتخزين البترول ونقله بداخل حدود المنطقة . وإجاز العقد المذكور للحكومة المصرية التصرف في الأرض على الوجه الذى تستصويه وبما لا يحول دون تمتع الشركة بكامل حقوقها المخولة لها بمقتضى هذا العقد . على أن يحظر على الشركة أن تؤجر للغير كل أو بعض الحقوق الممنوحة لها بهوجبه بغير موافقة كتابية من مصلحة المساحة والمناجم . واعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ انتقلت جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالمناطق الصادر عنها تراخيص بحث واستغلال لشركة ثل الى الشركة العامة للبترول ، كما حلت المؤسسة المصرية العامة للبترول محل مصلحة المناجم ، ثم وافق وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية على طلب الشركة العامة للبترول بتجديد العقد

لدة خمسة عشر عاماً تبدأ من ١٩٦٨/٤/٨ وتنتهى في ١٩٨٢/٤/٧ . ويتأرخ
١٩٨٤/٣/١٥ اصدر كتاب الهيئة العامة للبترول بتكليف الشركة العاملة
للبنترول بانتاج البترول من منطقتى رأس غارب رقم ١ ورقم ١ امتداد
وذلك لحين الانتهاء من اجراءات إستصدار قانون التجديد « ولما كان وزير
الادارة المحلية قد اصدر قراره رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٦٧ بتحديد نطاق مدينة
رأس غارب ، وتم ادخال جزء من الارض موضوع عقد الامتياز المذكور في
كردون مدينة رأس غارب مما اثار كثيراً من المشاكل من وجهة نظر محافظة
البحر الاحمر التى ذكرت ان الشركة العاملة للبترول قامت بإبرام بعض
العقود بشان الارض التى اتخلت كردون مدينة رأس غارب مع بعض
شركات الخدمات البترولية . وصفتها الشركة بأنها عقود وتسهيلات وخدمات
في حين انها عقود أيجار ، وترى المحافظة أن عقد الامتياز الذى تستند اليه
الشركة غير قائم فيما يتعلق بكردون مدينة رأس غارب ولا يرتب أى التزام
في مواجهتها ، وأن قيام الشركة بإبرام بعض العقود مع الشركات الأخرى
فضلاً من مخالفته لنصوص العقد يغطى للوحدة المحلية لمدينة رأس غارب
الحق في الحصول على جميع المبالغ التى تدفعها الشركات المذكورة الى
الشركة العاملة للبترول منذ بداية تعاقدها حتى الان بالنسبة للمناطق الداخلة
في كردون المدينة ويتأرخ ١٩٨٢/٦/١٥ قام محافظ البحر الاحمر باستطلاع
رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والمحافظات في هذا الشأن فانتهت
بغوثاها رقم ١٣٢٦ في ١٩٨٢/٩/١٩ الى احقية المحافظة في ادخال الارض
المؤجرة لشركت البنترول الاجنبية من الشركة العاملة للبترول في كردون مدينة
رأس غارب وبالتالي ممارسة كافة الحقوق عليها من قبل مجلس المدينة
وادارتها واستغلالها وادخال العائد من هذا الاستغلال ضمن موارد المدينة
منذ دخول هذه الاراضى كردون المدينة في عام ١٩٦٧ .

وبعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
استبانت أن عقد الامتياز البترولى المبرم بين الحكومة المصرية ، وكانت
تمثلها مصلحة المساحة والناجم التى حلت محلها المؤسسة المصرية العامة
للبنترول ثم الهيئة العامة للبترول ، كطرف اول وشركة شل الانجليزية التى
حلت محلها الشركة العاملة للبترول كطرف ثان منحت بموجب الشركة كل
الحقوق التى تخولها حق حفر الابار ونق المواسير ووضع واستعمال
وتشغيل خطوط السكك الحديدية والانابيب وخطوط التليفون وحق الحصول
على الماء والغاز ونقلهما وانشاء الطرق واتلمة المباني والاعمال الأخرى
التي تلزم أو يجب اجراؤها لاستخراج وتخزين البنترول ونقله داخل حدود

المنطقة محل الاستغلال ، وكذلك كافة الحقوق الأخرى التي من شأنها أن
تملكها من نقل البترول المستخرج وتكريره لمدة ثلاثين عاماً تبدأ من ١٩٢٩/٤/١٩.
وتنتهى في ١٩٦٩/٤/٨ ، ثم مد هذا العقد بقرار وزير الصناعة والبترول
لمدة خمسة عشر عاماً تنتهى في ١٩٨٤/٤/٧ . ويتأريخ ١٩٨٤/٣/١٥ صحو
تكليف الهيئة العامة للبترول للشركة في الاستمرار في انتاج البترول لحين
استصدار قانون التجديد ومن ثم فإن عقد الاستغلال البترولى المشار
إليه مازال قائماً بين طرفيه الهيئة العامة للبترول والشركة العامة للبترول.
ولما كان قيام الحكومة بمنح ترخيص بحق البحث والتنقيب لاستغلال
واستخراج البترول في قطعة أرض مملوكة لها يتعين في ذات الوقت
تخصيصها لهذا الغرض مما لا يجوز المساس به لمدام الترخيص قائماً ،
فلا يترتب على إدخال جزء من هذه الأرض بقرار من وزير الإدارة المحلية
في كردون المدينة نقل ملكيتها من الدولة إلى الوحدة المحلية لمدينة رأس غارب.
ولا يترتب هذا القرار لمجلس المدينة أى حق من أى نوع على هذه الأرض.
يخالف إلى ذلك أن تراخيص البحث عن البترول واستخراجه لا تصدر
إلا بناء على قانون ، ويعتبر مرفق استغلال البترول من المرافق القومية
بطبيعتها التي يخرج الاختصاص بالإشراف عليها من نطاق الوحدات المحلية.
وعلى ذلك فتحدد وزير الإدارة المحلية بقرار منه كردون مدينة رأس غارب
ونفاً للسلطة المخولة له في هذا الشأن بمقتضى قانون الإدارة المحلية رقم
١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذي كان معمولاً به آنذاك لا يؤثر على الحقوق المقررة
لشركة العامة للبترول بمقتضى عقد الامتياز المشار إليه بالنسبة للأرض
محل الاستغلال ، ولا يترتب لمجلس المدينة حق في استغلال هذه الأرض
أو جزء منها أو الحصول على عائد من هذا الاستغلال . ولا يغير من ذلك
ما ذهبت إليه محافظة البحر الأحمر ومجلس مدينة رأس غارب من أن قيام
الشركة العامة للبترول بإبرام عقود إيجار مع شركات أجنبية لتقديم خدمات
لها في المنطقة محل عقد الاستغلال يعدّ إخلالاً بنصوص العقد يعطى لمجلس
المدينة حق توقيع الجزاءات المقررة لهذا الإخلال . إذ أن العقد قائم بين
طرفين وهما الهيئة العامة للبترول والشركة العامة للبترول ولا شأن
لمجلس المدينة بهذا العقد فيعتبر من الغير بالنسبة له . والثابت من الأوراق
أن هذه العقود انصبت على قيام الشركة العامة للبترول بتقديم الخدمات
والتسهيلات اللازمة لبعض الشركات الأجنبية التي تعمل في مجال الخدمات
البترولية وتستعين بها الشركة لتنفيذ أغراضها . ولا تثريب على الشركة
العامة للبترول أن هى استعانت في سبيل تنفيذ أغراضها بخدمات وخبرات

شركات مصرية وأجنبية مع تقديم تسهيلات لهذه الشركات لتمكينها من أداء الخدمة المطلوبة ، خلسة وقد خول عقد الامتياز للشركة الحق في القيام بجميع الاعمال التي تلزم أو يجب اجراؤها لاستخراج البترول وتخزينه ونقله داخل حدود المنطقة محل الاستغلال .

-(ملف ٤٧/١/٧ جلسة ١٢/٦/١٩٨٥) .

بحوث عليّسة

- الفصل الاول : وزارة البحث العلمى .
- الفصل الثانى : مؤسسة الطاقة الذرية .
- الفصل الثالث : المركز القومى للبحوث .
- الفصل الرابع : معهد بحوث البناء .
- الفصل الخامس : المعهد الطبى .
- الفصل السادس : مركز البحوث الزراعية .
- الفصل السابع : وحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة .

الفصل الاول وزارة البحث العلمى

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

وزارة البحث العلمى — الجهات التى احقت بها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣، بتنظيم هذه الوزارة — من ضمنها المركز القومى للبحوث والمعاهد العليا المتخصص عليها فى المادة ٣ من هذا القرار — القواعد التى تسرى على اعضاء هيئة البحوث بالمركز مسالف الذكر واطباء هيئة التدريس بهذه المعاهد بعد الحاق جهاتهم بالوزارة — هى تلك المقررة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا بالنسبة لاطباء هيئة البحوث ، والقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات بالنسبة لاطباء هيئة التدريس بالمعاهد — وجوب مراعاة ما يقتضيه تعيينهم من تقرير الاختصاص باصدار قراراته لوزير البحث العلمى بدلا من رئيس المجلس الاعلى للعلوم ووزير التعليم العالى .

ملخص الفتوى :

ان اعضاء هيئات التدريس بالمعاهد التى احقت بوزارة البحث العلمى نقلا من جامعة القاهرة ، وهى المعاهد المشار اليها فى المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى — يعملون بعد الحاق هذه المعاهد بوزارة البحث العلمى — للاحكام المقررة فى شأن اعضاء هيئات التدريس بالجامعات ، وهى الاحكام التى ينظمها القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات . ومن ثم يكون المرجع فى خصوص تحديد وظائفهم وشروط التعيين فيها ومرتباتهم وعلاواتهم الى الاحكام المشار اليها وكذلك الحال بالنسبة الى اعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث ، الذى اتبع ايضا لوزارة البحث العلمى ، طبقا للمادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ اذ يبقون ايضا معالين بالاحكام التى كتبتا معالين بها قبل العمل بالاحكام

هذا القرار ، وهى الاحكام التى تضمنها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا ، وهى الاحكام التى تضمنت الاحالة الى قانون تنظيم الجامعات السالف الاشارة اليه فى شأن شروط التعيين فى وظائف التدريس والى جدول المرتبات والمكافآت الملحق به ، كما قضت ببيان احكامه بوجه عام فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى انظمة المؤسسات التى يسرى عليها .

وتطبيقا لما سلف بيانه من قواعد — فان تعيين اعضاء هيئات التدريس بالمعاهد المشار اليها فيها سبق ، وبالمركز القومى للبحوث ، يجرى وفقا للاوضاع المقررة فى القوانين المنظمة لشئون هؤلاء الاعضاء والتى كانت تحكمهم من قبل الحاق هذه الجهات بوزارة البحث العلمى على انه يراعى فى هذا الخصوص ، ما يقتضيه هذا اللاحق من تقرير الاختصاص باصدار قرارات تعيين اعضاء هيئات التدريس المشار اليهم ، لوزير البحث العلمى بدلا من وزير التعليم العالى ، وما يترتب عليه ايضا من الاستغناء عن الاجراء الخاص بان يكون التعيين بناء على طلب مجلس الجامعة . لما بالنسبة للى اعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث ، فان تعيينهم يكون من اختصاص سلطات التعيين المنصوص عليها فى اللائحة الادارية للمركز الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦٢ ، على ان تنقل سلطة رئيس المجلس الاعلى للعلوم الى وزير البحث العلمى بصفته السلطة العليا فى الوزارة التى الحق بها المركز المذكور .

(مرسوم ١٩٤ فى ١٩٦٤/٢/٨)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

وزارة البحث العلمى — الجهات التى ألحقت بها وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بتنظيم هذه الوزارة — المركز القانونى لموظفى وعمال هذه الجهات — استصحابهم النظام القانونى الذى كان يحكم وضعهم الوظيفى من حيث التعيين والترقية والملاوات وغيرها ، وبماؤه ساريا معمولا به بعد نقل هذه الجهات الى الوزارة — اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم وزارة البحث العلمى ، قد بين فى المادة الاولى منه اختصاصات وزارة البحث العلمى وتضمن فى المادة (٢) منه تعداد الادارات والفروع التى تتكون منها هذه الوزارة وهى الديوان العام ، والادارة العامة للإشراف على تنفيذ البحوث والادارات العامة للشئون الفنية والمجلس الاستشارى للسياسة العلمية والتكنولوجية ، ومجالس البحوث المتخصصة ومجلس البحوث الخارجية والأكاديمية العلوم . ونصت المادة (٣) منه على أنه تلحق بوزارة البحث العلمى الجهات المبينة بهذه المادة بميزانياتها ، وكذلك موظفوها وعمالها بدرجاتهم الحالية ، ومن هذه الجهات معهد علوم البحار بجامعة القاهرة . معهد الأرصاد (وما يتبعه من مرادف معهد حلوان والقطامية « السويس » والمسلمات بالفيوم) — جامعة القاهرة — نقلا من وزارة التعليم العالى ، وقررت المادة (٤) — اختصاص وزير البحث العلمى باصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بمختلف ادارات الوزارة وفروعها وتحديد اختصاصات كل منها ، كما جعلت له حق اصدار قرارات بتشكيل المجالس الأكاديمية المشار اليها فى المادة (٢) وتحديد اختصاصاتها ونصت المادة (٥) على أن « يلقى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بأشياء المجلس الاعلى للعلوم .. والقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن المركز القومى للبحوث . وتقتل ميزانية هاتين الهيئتين ، وكذا موظفوها وعمالها بهرتابهم واجورهم ومكافأتهن الحالية إلى وزارة البحث العلمى . وتحل هذه الوزارة محل هاتين الهيئتين فى الحقوق والالتزامات المتعلقة بكل منهما .

وبين ما نصت عليه المادتان (٣) و (٥) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع قد جعل الجهات المبينة بالمادة (٣) ملحقة بوزارة البحث العلمى ، بدلا من الوزارات والهيئات التى كانت هذه الجهات ملحقة بها قبل ذلك . وهذا هو عين ما قرره بالنسبة الى المركز القومى للبحوث فى المادة (٥) — إذ أنه وإن كانت هذه المادة قد تضمنت بالفاء القانون الصادر فى شأنه ، قاصدا بذلك الا يجعل المركز المذكور شخصية معنوية مستقلة ، بما يترتب على ذلك من نتائج منها : ألا تكون له ميزانية مستقلة — إلا أن ذلك لا يبلغ حد الذهاب بها له من كيان ذاتى متميز ثبت له رغم زوال ما كان له من شخصية اعتبارية مستقلة ، إذ لم يتجه قصد الشارع الى تشييع معالم هذا الكيان الذاتى وإنما قصد الى اعتباره وحدة

قائمة بذاتها ، وإن لم يكن لها شخصية معنوية مستقلة ، شأنه في ذلك شأن سائر الجهات التي ألحقت بالوزارة وبقيت بعد ذلك للإلحاق كما كانت قبلها : وحدات قائمة بذاتها ، وإن لم يبلغ الاستقلال والتمييز المثيرين لها ، المدى الذى يكون للجهات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة . ولهذا — فإن الإلحاق المشار إليه في المادتين ٣ و ٥ سالفى الذكر ، لا يعدو أن يكون مجرد تغيير لتبعية هذه الجهات ، بنقل كل منها الى وزارة البحث العلمى . ويجرى نقل كل جهة منها بحالتها التي تكون عليها عند النقل ، دون مساس بما يكون لاي جهة منها من كيان ذاتى خاص ، يجعلها في حكم الوحدة القائمة بذاتها المتميزة عن غيرها أو بما يحكمها من نظام خاص يتضمن بيان القواعد الخاصة بأدائها وتحديد الفروع التي تتكون منها وبسائر العمل فيها ، أو بما — يخضع له العاملون في كل منها من قواعد وتوظيف خاصة ومراعاة تقتضى ذلك — قضت المادتان ٣ و ٥ بنقل الموظفين والعمال في الجهات سائلة الذكر الى وزارة البحث العلمى ، بمرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم الحالية . وبذلك احتفظت المادتان لهؤلاء جميعا بأوضاعهم التي يكونون عليها ، عند النقل ، بمراعاة ما سلف من الامر بالنسبة الى الجهات التي يعملون بها ، لا يعدو امر تغيير في الجهة المتنوعة . وذلك يفيد إتجاه الشارع أيضا ، الى استصحاب النظام القانونى الذى يحكم كل طائفة من موظفى الجهات المشار اليها ، وأبقائه ساريا به ، بعد نقل هذه الجهات الى وزارة البحث العلمى ومن ثم يقتضى الامر استمرار معاملة موظفى كل جهة من الجهات المشار اليها ، وفق الأحكام المعمول بها في شأنهم ، قبل تقرير هذا النقل .

ويخلص مما سلف أن موظفى الجهات المشار اليها في المادتين ٣ و ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، والتي اتبعت بمقتضاه لوزارة البحث العلمى — يخضعون بعد العمل بهذا القرار ، للأحكام الخاصة التي كانوا يخضعون لها من قبل وتسبق معاملتهم على مقتضاه ، ومن ثم يبقى لكل فئة منها نظامها الوظيفى الخاص بها ، ويجرى تعيين أفراد كل فئة ، وترقيتهم ، وعلاواتهم وغير ذلك من شئونهم الوظيفية ، وفقا للأحكام الواردة في هذا النظام .

(فتوى ١٩٤ في ٨/٣/١٩٦٤)

الفصل الثماني مؤسسة الطاقة الذرية

قاعسدة رقم (٥٢)

المبدأ :

سريان الاحكام الخمسة بمكافآت اعضاء لجان فحص الانتاج العلمى
بالجامعات على اعضاء اللجان العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية .

ملخص النقوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى
المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا تنص على ان « تسرى فى شأن
وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة
التي تمارس نشاطا علميا احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣
من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، وجداول المرتبات
والمكافآت الملحق به كما تنص المادة الرابعة من ذات القانون على ان
تسرى الاحكام الاخرى الواردة فى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار
اليه على الوظائف المنصوص عليها فى المادتين الاولى والثالثة من هــذا
القانون فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى انظمة المؤسسات وان المادة (٣٠)
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة الطاقة
الذرية تقضى بان الموظفين العلميين بالمؤسسة هم :

١ - الاساتذة .

٢ - الاساتذة المساعدون .

٣ - المدرسون .

٤ - المعيدون .

وتسرى فى شأن موظفى المؤسسة من حيث التوظيف والتاديب والمرتبات
والعلاوات وشروط الخدمة عموما القواعد المتبعة فى شأن الوظائف المماثلة

في الجامعات المصرية بما لا يتعارض واحكام هذا القرار « وإن المادة ٢٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات تنص على أن « يمنح مكافأة قدرها عشرة جنيهاً من يشترك في فحص الرسالة لدرجة الدكتوراة .. وكذلك من يشترك في فحص الانتاج العلمى للمرشحين لوظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين بالجامعات .. » .

كما تنص المادة ٣٥٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية الجديدة للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ التى حلت محل اللائحة السابقة على أن « يمنح كل عضو من أعضاء لجنة فحص الانتاج العلمى للمرشحين لوظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين بالجامعات عشرة جنيهاً عن فحص الانتاج العلمى لكل وظيفة .. » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وأن حدد في المادة الاولى منه مواد قانون الجامعات التى تسرى احكامها على اعضاء هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة ، وهى قاصرة على بيان الشروط الواجب توافرها في اعضاء هيئة التدريس والمعيدين وشروط تعيينهم الا أن المادة (٤) من ذات القانون قضت بأن تسرى الاحكام الأخرى الواردة في قانون تنظيم الجامعات على الوظائف المنصوص عليها في المادتين الاولى والثالثة من ذات القانون ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في أنظمة المؤسسات ومقتضى هذا الشئول سريان جميع الاحكام الخاصة بأعضاء هيئات التدريس بالجامعات على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التى تمارس نشاطاً علمياً .

ومؤدى ذلك أن القواعد الواردة باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات وهى قواعد مكملة لاحكام هذا القانون ، تسرى بالتبعية على كل من تنطبق عليه احكام هذا القانون تبعية الفرع للأصل ، فلا يجوز القول بأن ما ورد باللائحة التنفيذية المشار اليها إنما هى قواعد خاصة بأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وحدهم بل هى قواعد منظمة لكل من تنطبق عليه احكام قانون الجامعات سواء اكان مشغولاً بذات الجامعة ام بهيئات او مؤسسات أخرى ، ولما كانت مؤسسة الطاقة الذرية من بين المؤسسات التى تمارس نشاطاً علمياً وتسرى على هيئات التدريس والبحوث بها القواعد المعمول بها بالنسبة الى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فإن

الاحكام الواردة بالمادة ٣٥٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وكذلك الاحكام الواردة في هذا الخصوص باللائحة التنفيذية السابقة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ تسيان كل في المجال الزمنى لها على اعضاء اللجان العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية.

ومن حيث انه لا وجه للقول بتطبيق المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على اعضاء اللجنة العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية ذلك ان حكم هذه المادة انما يسرى على اللجان التى لا تحكمها نصوص خاصة في القانون ولما كانت اللجان العلمية بهذه المؤسسة تحكمها قواعد خاصة على النحو سلك الذكر فانها لا تخضع للقواعد الواردة في المادة الاولى المشار اليها وانما تخضع للاحكام الواردة في هذا الخصوص باللائحة التنفيذية لقانون الجامعات .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وتشريع الى تسيان الاحكام الخاصة بكميات اعضاء اللجنة العلمية لفحص الانتاج العلمى الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على اعضاء اللجنة العلمية بمؤسسة الطاقة الذرية .

(فتوى ٢٥٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

المعيد الذى يحصل على درجة الماجستير او ما يعادلها يمنح عسالة مقدارها ٣٦ جنيا سنويا ومن يحصل على درجة الدكتوراة يمنح عسالة اخرى مقدارها ٧٢ جنيا سنويا — لا تداخل بين هاتين العسالتين ولا اختلاط ويجمع المعيد بينهما اذا حصل على مرتبة الماجستير والدكتوراة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العلمية التى تمارس نشاطا علميا نص في مادته الاولى على ان « تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية

التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وجدول المرتبات والكلفات الملحق به على أن يرأى تخفيض المدد طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور . . » .

وقد تضمن جدول المرتبات والكلفات الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات تحديد مرتب المعيد بمبلغ ٢٤٠ - ٦٠٠ جنيها سنويا ونص على أن يزداد المرتب « إلى ٢٥ جنيها شهريا بعد سنة واحدة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيها سنويا ، ومن يحصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٣٦ جنيها سنويا دون أن يؤثر ذلك على موعد علاوته الدورية ومن يحصل على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٧٢ جنيها سنويا ثم يمنح علاوته الدورية في موعدها » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم هو أن المعيد الذي يحصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٣٦ جنيها سنويا . ومن يحصل على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها يمنح علاوة أخرى مقدارها ٧٢ جنيها سنويا ، فكل من هاتين العلاوتين رهيبة بنسب بسيط معين يختلف في أحدهما عن الأخرى ، فهناك أحدهما هو الحصول على درجة الماجستير أو ما يعادلها ، بينما هو في الثانية الحصول على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها ، ومن ثم فانه لا تداخل بينهما ولا اختلاط فإذا حصل المعيد على درجة الماجستير أو ما يعادلها منح علاوة مقدارها ٣٦ جنيها سنويا ثم إذا حصل بعد ذلك على درجة الدكتوراة أو ما يعادلها منح علاوة أخرى مقدارها ٧٢ جنيها سنويا ، ويؤيد ذلك أن المشرع اعتبر كلا من هاتين العلاوتين « علاوة » أي زيادة في المرتب تندمج فيه بمجرد منحها وأخذ حكمه ، ولم يعتبرها راتبا إضافيا يستقل عن المرتب ويتميز عنه مثلما فعل في القرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراة أو ما يعادلها ، فهذا القرار بمنح لمن يحصل على إحدى هاتين الدرجتين راتبا إضافيا وليس زيادة في مرتبه على النحو المقرر بالنسبة إلى المعيد . . فضلا عن ذلك فانه إذا كان من المعلوم أن من يحصل على درجة الدكتوراه لا بد أن يكون قد حصل من قبل على درجة الماجستير أو ما يعادلها ، فإن تقرير علاوة معينة تمنح عند الحصول على درجة الدكتوراه معناه استحقاق هذه العلاوة كاملة بصرف النظر عما يكون قد منح للمعيد من علاوة سابقة عند

حصوله على درجة الماجستير ولو كان المشرع أراد الاكتفاء بعلاوة الدكتوراه أو أراد لها أن تجب ما قبلها لنص على ذلك صراحة مثلما نص في المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه حيث قرر أنه لا يجوز الجمع بين راتب الماجستير وراتب الدكتوراه المنصوص عليهما في هذا القرار ، أما ولم يتضمن الجحول الملحق باللائحة رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ مثل هذا النص فقد دل المشرع بذلك على أنه أراد منح كل من العلوتين كاملة عند تحقق سببها دون أن تؤثر أحدهما في الأخرى وذلك اخذا بقاعدة أن الأصل في الأشياء الإباحة وأن الحظر هو الاستثناء الذى يجب النص عليه ، وبغضلا عن ذلك فإنه إذا قيل بعدم جواز الجمع بين علاوتى الماجستير والدكتوراه لكان معنى ذلك أن من يحصل على درجة الدكتوراه بمنح علاوة مقدارها ٧٢ جنيها سنويا يخصم منها مقدار علاوة الماجستير وهى ٣٦ جنيها سنويا ، وبذلك تنخفض علاوة الدكتوراه عن ٣٦ جنيها فقط وهو ما يناقى قصد المشرع واتجاهه الى منح من يحصل على درجة الدكتوراه علاوة مقدارها ٧٢ جنيها سنويا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية المعيد بمؤسسة الطائفة الذرية الذى يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها للعلاوة المقررة لهذه الدرجة بالإضافة الى العلاوة المقررة لدرجة الماجستير .

(فتوى ١٤٤٠ فى ١٩/١١/١٩٧٠)

الفصل الثالث

المركز القومي للبحوث

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظم المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا - المادة الأولى من هذا القانون - نصها على سريان بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجداول المرتبات والمكافآت الملحق به على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا وعلى أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العلمية المشار إليها وتعدل وظائفها بما يقيسها من وظائف هيئة التدريس والمعيدون بالجامعات - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا ومن بينها المركز القومي للبحوث - نصه في المادة الثانية منه على معاملة وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية في هذه المؤسسات بما يقيسها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات وفقا لجدول الملحق بهذا القرار - التعادل المتصور عليه في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليهما - ليس المقصود به اعتبار هذه المؤسسات -أحد علمية من طبقة الجامعات في مفهوم قانون الجامعات وإنما فقط تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على شاغلي الوظائف العلمية بهذه المؤسسات والمقابلة بين هذه الشروط بصدد الترقية والتميين في هذه الوظائف بالمؤسسات المذكورة - ليس من شأن القانون والقرار ساقى الذكر تعديل شروط التعيين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات أو ضم الحد السابعة بالمؤسسات العلمية إلى الترقية الدرجة في هذه الوظائف .

جامعة الأزهر - وظائف أعضاء هيئة التدريس بها - المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه - استمراتها فيعين معين استنادا مساعدا أن يكون قد شغل وظيفة مدرس خمس سنوات

على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبيعتها — ليس بكافٍ في توفير هذا الشرط أن يكون المرشح شاعرا يوظفه باحث بالمركز القومي للبحوث . اسفـس ذلك .

ملخص الفتوى :

ومن حيث أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا ينص في مادته الأولى على أن «سرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد...» من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه وجداول المرتبات والمكافآت الملحق به على أن يراعى تخفيض المدد طبقا لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور .

وبصدر قرر من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار إليها في الفقرة السابقة وتعادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ومن بينها المركز القومي للبحوث؛ ونص في مادته الثانية على أن « تعادل وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية في المؤسسات العامة المشار إليها في المادة السابقة بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات وفقا للجدول الملحق بهذا القرار » .

وقد جاء بجدول تعادل الوظائف الملحق بهذا القرار أن وظيفة باحث بالمركز القومي للبحوث تعادل وظيفة مدرس بالجامعة .

ومن حيث أن ما تضمنه القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر من أحكام إنما تتعلق بالتعيين في وظائف المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا وبمصادرة وظائفها بوظائف هيئة التدريس بالجامعات فهي أحكام تنصرف إلى المؤسسات سالف الذكر وليس المقصود بالتعادل الوارد بها اعتبار هذه المؤسسات معاهد علمية من طبقة الجامعات في مفهوم قانون الجامعات وإنما فقط تطبيق كادر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على شاغلي الوظائف العلمية بهذه

المؤسسات والمقابلة بين هذه الشروط بصدد الترقية والتعيين في هذه الوظائف بالمؤسسات المذكورة فضلا عن انه ليس من شأن القانون والقرار سألنى الذكر تعديل شروط التعيين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات او ضم المدد السابقة بالمؤسسات العلمية الى اقدمية الدرجة في هذه الوظائف .

وتأسيسا على ذلك فان احكام القانون والقرار سألنى الذكر ليس من شأنها تعديل حكم المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ فيها تضمنته من انه يشترط فيمن يعين استاذًا مساعدا ان يكون قد شغل وظيفة مدرس خمس سنوات على الأقل في احدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة او في معهد علمي من طبقتها .

وليس بكاف في توفر هذا الشرط ان يكون المرشح شاغلا لوظيفة باحث بالمركز القومى للبحوث لانها وان عودلت بوظيفة مدرس في تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ الا انها ليست كذلك في تطبيق القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ او قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها ، وان نص المادة الرابعة من هذا القرار فيما تتطلبه من شروط انسابا يعتد بالخبرة السابقة في وظيفة مدرس ، فهي خبرة ذات شقين ، خبرة علمية وعملية ، ولئن كان اصحاب الوظائف العلمية بالمؤسسات العلمية يقومون في وظائفهم بابحاث علمية اشبه بالابحاث التي يقوم بها اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الا انهم يباشرون مهنة التدريس التي تتطلبها المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث ان السيدة المذكورة / ولئن كلفت قد شغلت وظيفة باحثة بالمركز القومى للبحوث اعتبارا من ١٩٦٥/٣/١٥ الا انها لم تشغل وظيفة مدرس بالجامعة الا اعتبارا من ١٩٦٧/٨/٨ فلا يعتد في تطبيق المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ الا بهذا التاريخ الأخير .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اقدمية السيدة المذكورة / انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان اقدمية السيدة المذكورة / في وظيفة مدرسة بالجامعة تتحدد من تاريخ موافقة مجلس الجامعة على تعيينها وليس من تاريخ تعيينها في وظيفة باحثة بالمركز القومى للبحوث ولا

يعد في تطبيق المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه الا بالادة اعتبارا من تاريخ تعدينها في وظيفة مدرسة بالجامعة .

(انتهى ٥٩ في ١٢ / ١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ تقضى بسريان جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم الجامعات على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا - اعتبار المركز القومي للبحوث من بين هذه المؤسسات بموجب القرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ - القرار الجمهوري رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ اعتبر هذا المركز هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تمارس نشاطا علميا وتسرى في شأن موظفيه احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ تقضى بسريان جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم الجامعات على وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد هذه المؤسسات وتعدل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا واعتبر المركز القومي للبحوث من بين هذه المؤسسات كما تضمن الجدول المرافق له بيانا بالوظائف المعادلة لوظائف هيئات التدريس بالجامعات والمعيدين .

كما نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن المركز القومي للبحوث في المادة الأولى على ان تنشأ هيئة عامة ذات شخصية

اعتبارية تمارس نشاطا علميا نسعى المركز القومى للبحوث ، ونص في المادة ١١ على سريان احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على موظفى المركز .

(متمى ٣٣٧ فى ١٨/٣/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

تعيين الموظفين بالمؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا - يتم بناء على اعلان - رفع بعض الوظائف العلمية - بالمجازاة - بتعيين ان يتم شغل الوظائف التى تم رفعها عن طريق الاعلان - الرفع لا يغنى عن اتباع الاجراءات المقررة قانونا لشغل تلك الوظائف والا انقلب الامر الى مجرد نسوية - اقتصر الاعلان فى هذه الحالة على داخل المؤسسة العلمية حتى لا يسفر الامر الى ان يصبح عضو هيئة البحوث الذى رفعت درجته على غير درجة بالمجازاة فى حالة تعيين آخر من الخارج على درجته - بتعيين ان يجيء الاعلان فى نطاق تخصصات اقدم اعضاء هيئة البحوث فى الوظائف الأدنى - الهدف من الرفع هو تحسين الوضع الوظيفى لهؤلاء الذين رفعت وظائفهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا نص على ان « تسرى فى شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا احكام المولد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم الجبلعات وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به . . . ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار اليها فى الفقرة السابقة وتبادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات » .

وتنفذا لهذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا فأورد من بينها المركز القومى للبحوث ومؤسسة الطاقة الذرية .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم وزارة البحث العلمى فنص فى المادة ٣ منه على أن تدبج وزير البحث العلمى الهيئات والمعاهد التالية :

١ - المركز القومى للبحوث .

٢ - مؤسسة الطاقة الذرية .

٣ - معاهد البحوث المتخصصة الآتية ... وفوضت المادة (٥) من هذا القرار بأن تعتبر الهيئات والمعاهد المنصوص عليها فى المادة ٣ هيئات عامة تمارس نشاطا علميا وتسرى عليها أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه لئن كانت المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ لم تتضمن إحالة الى المادة ٥٤ من قانون تنظيم الجامعات التى قضت بأن يكون التعيين فى وظائف هيئة التدريس بناء على إعلان - إلا أن المادة الرابعة من القانون المذكور (رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢) نصت على أن « تسرى الأحكام الأخرى الواردة فى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على الوظائف المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى أنظمة المؤسسات .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة الطاقة الذرية يبين أن المادة ٣٠ منه تنص على أن الموظفين العلميين بالمؤسسة هم ١ - الأساتذة . ٢ - الأساتذة المساعدون . ٣ - المدرسون . ٤ - المعيدون . وتقتضى المادة ٣١ بأن يكون تعيين الموظفين العلميين بقرار من رئيس مجلس الإدارة بعد الإعلان عن الوظائف الخالية .

كما أنه بالرجوع الى اللائحة الإدارية والمالية للمركز القومى للبحوث الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ - والتى تسرى أيضا على معاهد البحوث المتخصصة وفقا لأحكام المادة ١ من القرار الجمهورى رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٦٨ آنف الذكر - يبين أن المادة ٢٧ منها تنص على أن أعضاء هيئة البحوث هم (أ) الأساتذة الباحثون (ب) الأساتذة

الباحثون المساعدون (ج) الباحثون . وتقضى المادة ٢٣ بأن يكون التعيين في وظائف هيئة البحوث بناء على اعلان .

ومفاد هذه النصوص ان تعيين الموظفين العظميين بمؤسسة الطاقة الذرية واعضاء هيئة البحوث بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة انما يتم عن طريق الاعلان ومن ثم يتعين اتباع هذا الطريق عند شغل الوظائف التى تم رفعها بالميزانية لأن الرفع لا يغنى عن اتباع الاجراءات المقررة قانونا لشغل تلك الوظائف والا انتقل الأمر الى مجرد تسوية يستند صاحب الشأن حقه فيها من القاتون مباشرة مع ان من المسم به ان التعيين فى هذه الوظائف - شأن تعيين اعضاء هيئة التدريس بالجامعات - يقوم على شروط وصلاحيات خاصة وليس مجرد ترقية من الوظيفة الأدنى .

وبعبارة أخرى ، لا خلاف فى هذا الصدد بين ان تكون الدرجة شاعرة أصلا وبين ان تكون مرفوعة من الدرجة الأدنى . فلرفع لا يرتب لبعضه هيئة البحوث فى الوظيفة الأدنى حقا مكتسبا فى الترقية الى الوظيفة الأعلى باعتبار ان التعيين فى جميع صوره ، منوط بصلاحيه خاصة ، وهذه الصلاحيه الخاصة يتم التوصل اليها عن طريق الاعلان ومنحص الانتاج العلمى .

ويخلص من ذلك أن رتب عدد من وظائف أعضاء هيئة البحوث الى الوظائف الاعلى لا يرتب كتر حتمى ترقية اقدم شاعلى الوظيفة الأدنى ، بل يجب اتباع الطريق الذى رسمه القانون لشغل الوظيفة .

ولا يغير من هذا النظر أن يقال ان تلك الدرجات ليست خالية فعلا وبالقالى لا يجوز الاعلان عن شغلها تأسيسا على أن الرفع من مقتضاها الغاء عدد من الوظائف الأدنى وزيادة عدد الوظائف الأعلى بقدر ما تم الغاء ذلك انه مع التسليم بهذا التكييف لطبيعة الرفع فان يرفع وظيفة استاذ مساعدا مثلا الى استاذ فى الميزانية لا يعنى انه شغل وظيفة استاذ الا بعدد التعيين فيها وفقا للاجراءات المقررة قانونا . واتقول بغير ذلك معناه انه شغل تلك الوظيفة منذ العمل بالميزانية ، وهو قول فى غير محله . ومن هنا يمكن القول بأن وظيفة استاذ لاتعدو خلال الفترة السابقة على التعيين أن تكون مجرد مصرف مالى محسوب .

غير أن ثمة قيودا يجب إتيه إليه في هذا الصدد وهو ضرورة أن يقتصر الإعلان على الداخل لأنه إذا امتد الإعلان إلى الخارج قد يسفر الأمر — في ضوء نتيجة فحص الانتاج العلمى — عن تعيين من تقدم من الخارج، وفى هذه الحالة يصبح عضو هيئة البحوث الذى رعت درجته على غير درجة بالميزانية .

وفضلا عن أن قصر الإعلان على الداخل هنا كان مقتضى حتميا للرفع فإن مثل هذا الإجراء لا ينطوى على مخالفة لأحكام القانون لأن الأصل هو التمييز من الداخل وهذا المعنى هو المستفاد من نص المادتين ٥١ : ٥٢ من قانون تنظيم الجامعات — وهما من بين المواد التى أحال القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ إلى تطبيقها — إذ بعد أن أوردت هاتين المادتين فى الفقرة الأولى الشروط الواجب توافرها فبين يشغل وظيفة أستاذ مساعد وبين يشغل وظيفة أستاذ ذى كرسى ومن بينها شغل الوظيفة الأدنى لمدة معينة وإجراء بحوث مبتكرة ، أضافت فى الفقرة الثانية أنه «يجوز استثناء أن يعين مرشحون من خارج الجامعات إذا توافرت فيهم الشروط الآتية » .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى الالتزام بتخصصات أقدم الأعضاء فى الوظائف المرفوعة عند الإعلان عن شغل الوظائف المشار إليها فإن الهدف من الرفع هو تحسين الوضع الوظيفى لهؤلاء الذين رعت وظائفهم ومن ثم يتعين أن يجيء الإعلان فى نطاق تخصصات أقدم أعضاء هيئة البحوث فى الوظائف الأدنى حتى تتاح الفرصة أمامهم للانفاة من الرفع إذا جاءت نتيجة فحص الانتاج العلمى فى صالحهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يأتى :

أولا : أن رفع بعض وظائف أعضاء هيئة البحوث بميزانية كل من المركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة ومؤسسة الطاقة الذرية لا يفتى عن وجوب اتباع الإجراءات المقررة قانونا لشغل هذه الوظائف ، وبالتالى وجوب الإعلان عنها بشرط أن يقتصر الإعلان على الداخل .

ثانيا : أنه يتعين أن يجيء الإعلان لشغل تلك الوظائف فى نطاق تخصصات أقدم أعضاء هيئة البحوث فى الوظيفة الأدنى « المرفوعة » .

(فتوى ١٤٨١ فى ١٣/١٢/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ الصادر بلاثحة المركز والقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات المطبقة أحكامه على وظائف هيئة البحوث بالمركز - شروط التعيين فى وظيفة استاذ باحث مساعد بالمركز من بين المرشحين من الجامعات أو مراكز البحوث - منها أن يكون المرشح قد شغل عن طريق التعيين لمدة خمس سنوات على الأقل وظيفة مدرس فى إحدى كليات الجامعة أو معهد علمى من طبقتها أو وظيفة باحث فى المركز القومى للبحوث أو مركز بحث أو معهد علمى فى المستوى الجامعى - لا يحسب ضمن المدة المذكورة مدد البحث التى أمضاها المرشح قبل تعيينه فى وظيفة باحث إذ المبرة بشغل هذه الوظيفة .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المركز القومى للبحوث ، تنص على أن « تنشأ هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية يطلق عليها المركز القومى للبحوث .. » وأن المادة الثالثة من هذا القانون تنص على أن « يدير المركز أمواله وشئون موظفيه طبقاً لأحكام اللائحة التى يقرها مجلس الوزراء » .

وقد صدرت اللائحة المشار إليها بالقرار الجمهورى رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ ونصت فى المادة ٢٧ منها على أن « أعضاء هيئة البحوث فى المركز هم : (أ) رئيس قسم (ب) رئيس وحدة (ج) باحث ، كما نصت فى المادة ٢١ على أنه يشترط فمين يعين رئيس وحدة : (أ) ...

(٢) أن يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس فى إحدى كليات الجامعات المصرية أو فى معهد علمى من طبقتها مدة ست سنوات على الأقل »

وفى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ بلائحة جديدة للمركز القومى للبحوث ، وتضمن فى المادة الأولى منه إلغاء اللائحة السابقة وقد قسمت اللائحة الجديدة فى المادة ٢٧ منها أعضاء هيئة البحوث إلى : (أ) استاذة الباحثين (ويتأهلهم رؤساء الأقسام

في اللائحة السابقة) ، (ب) الأساتذة تباحثين المساعدين (ويقابلهم رؤساء
الوحدات) ، (ج) الباحثين . ونصت في المادة ٣١ منها على أن « يشترط
تعيين معين أستاذًا باحثًا مساعدًا » :

(١) أن يكون قد شغل وظيفة باحث في المركز أو وظيفة مدرس في إحدى
الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي من طبقته مدة خمس سنوات على
الأقل . وتتدخل ضمن مدة الخمس سنوات المشار إليها المدة التي يكون قد
قضاها المرشح كباحث باحث في مراكز البحوث أو المعاهد العلمية
ذات المستوى الجامعي في الخارج » .

ثم صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة
التي تمارس نشاطا علميا ، ونص في المادة الأولى منه على أن «تسرى في شأن
وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي
تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٩٢ و ٩٣ من
القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه (في شأن تنظيم الجامعات)
وجداول المرتبات والمكافآت الملحق به ... » . ويصدر قرار من رئيس
الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار إليها في الفقرة السابقة ويتعادل
وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات .

وتفيذا لهذا صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد
المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، وقضى في مادته الأولى باعتبار
المركز القومي للبحوث من بين هذه المؤسسات ، كما قضى في الجدول المرافق
له بمعادلة وظائف هيئة البحوث بالمركز بوظائف هيئة التدريس والمعيدين
بالجامعات ، بحيث تعادل وظيفة أستاذ باحث وظيفة أستاذ كرسى ، ووظيفة
أستاذ باحث مساعد وظيفة أستاذ مساعد ، ووظيفة باحث وظيفة مدرس ،
وظيفة باحث مساعد وظيفة معيد .

وقد نصت المادة ٥١٦ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم
الجامعات (وهي من المواد التي تسرى في شأن وظائف هيئة البحوث)
بالمركز القومي للبحوث طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢
آتف الذكر) على أنه «يشترط تعيين معين أستاذًا مساعدًا :

(١) أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل

في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها ... ٤ .

ونص المادة ٣١ من لائحة المركز القومي للبحوث الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ والمادة ٥١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات قاطع في أن مدة المسترطة للتعين في وظيفة أستاذ باحث مساعد ، يتعين أن تقضى في شغل الوظائف المحددة وفي الجهات المبينة بهاتين المادتين على سبيل الحصر ولاسيما أنه لم ترد بهما أية إشارة إلى جواز الاكتفاء بأعمال البحث عامة ولو كانت في غير تلك الوظائف . فنص المادة ٣١ سائلة الذكر يستلزم كشرط من شروط التعين في وظيفة رئيس وحدة (أستاذ باحث مساعد) أن كون المرشح شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس بإحدى الجامعات المصرية أو في معهد علمي من طبقتها مدة ست سنوات على الأقل .

ولما كانت الوظائف والجهات المبينة بهذا النص قد وردت على سبيل الحصر ، فانه لا يجوز حساب المدد التي قضى في غير تلك الوظائف أو في غير هذه الجهات ، بل يتعين بداة - فضلا عن ذلك - أن يكون شغل الوظائف المذكورة بطريق التعين بها . ونص المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات قد ورد كذلك بذات الوضوح والقطع ، حيث جعل من بين شروط التعين في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات (وتعادلها وظيفة أستاذ باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث) أن يكون المرشح قد شغل وظيفة مدرس مدة خمسة سنوات على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها . ولما كانت وظيفة باحث بالمركز تعادل وظيفة مدرس بالجامعات ، فإن شروط الصلاحية للتعين في وظيفة أستاذ باحث مساعد بالمركز يتحقق إذا كان المرشح قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس في إحدى الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي في مستواها الجامعي مدة خمس سنوات على الأقل . ولا يكتفى لتحقيق هذا الشرط أن يكون المرشح قد قضى مدة السنوات الخمس المشار إليها - كلها أو بعضها - في أعمال البحث في غير وظيفتي باحث بالمركز أو مدرس بالجامعات أو بمعهد علمي من ذات المستوى ، ولو كانت تلك الأعمال في مستوى أعمال أي من هاتين الوظيفتين .

وإذا كانت المادة ٣١ من لائحة المركز الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ قد أدخلت ضمن مدة الخمس سنوات - آتفة الذكر المادة

التي يكون المرشح للتعيين في وظيفة استاذ باحث مساعد قد قضاها كباحث باحدى مراكز البحوث أو المعاهد العلمية ذات المستوى الجامعى في الخارج، فان الاصل ان تنصرف كلمة « كباحث » هذه الى مدلولها الاصطلاحي الوارد في ذات اللائحة ، اى الى الباحث كوظيفة ، وليس الى الباحث كمجرد صفة ، ولا سيما ان التعبير عن وظيفة باحث قد ورد بلفظ «باحث» فقط في اكثر من موضع باللائحة . اذ ورد ذكر هذا اللفظ في المادة ٢٧ من هذه اللائحة بوصف الباحث وظيفة من وظائف هيئة البحوث ، كما ورد ذكره في المادة ٣٠ من اللائحة ذاتها بصدد بيان شروط التعيين في وظيفة باحث ، اذ نصت هذه المادة على أنه «يشترط تعيين بعين باحثا» . ومن المقرر انه لا يجوز صرف المصطلح القانوني عن معناه الاصطلاحي الى معنى آخر الا بدلالة قاطعة . ومن ثم فإنه لا يجوز الاعتماد بأعمال البحث مستقلة عن شغل الوظيفة ، اذ لا يكفى مجرد اكتساب الخبرة والمران نتيجة مزاوله أعمال البحث مددا معينة بل يتعين ان تكون تلك الخبرة وهذا المران قد اكتسبها اثناء ممارسة أعمال وظيفة باحث أو وظيفة مدرّس بالذات ، وهذا هو الضابط الذى يفصل بين ما يحسب وما لا يحسب من هذه المدد . وذلك حفاظا على مستوى الصلاحية لشغل وظيفة استاذ باحث مساعد ، ولا سيما اذا ما لوحظ ان الفقرة الثانية من المادة ٣١ من اللائحة آتفة الذكر قد وضعت شروطا خاصة للتعيين في وظيفة استاذ باحث مساعد من المرشحين من خارج المركز أو الجامعات ، على غرار ما انتهجه كل من الفقرة الثانية من المادة ٣١ من لائحة المركز القديمة والفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات .

ومن حيث انه تاسيسا على ما تقدم يشترط للتعيين في وظيفة استاذ باحث مساعد بالمركز القومى للبحوث من بين المرشحين من داخل الجامعات أو مراكز البحوث ، ان يكون المرشح قد شغل عن طريق التعيين لمدة خمس سنوات على الاقل وظيفة مدرّس في احدى كليات الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمى من طبقتها أو وظيفة باحث في المركز القومى للبحوث أو في مركز بحث أو معهد علمى من المستوى الجامعى ، سواء كانت هذه المدة قد قضيت في داخل الجمهورية أو خارجها ، وذلك بالتطبيق لكل من نص المادة ٣١ من لائحة المركز الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ ونص المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات . ومن ثم فإن مدد البحث التى أمضاها الباحثون المساعدون

تبل تعيينهم في وظيفة باحث لا تحسب ضمن المدة اللازم قضائها في شغل هذه الوظيفة ، ولو كانوا خلال تلك المدة قد استوفوا شروط التعيين فيها ، وانما يبدأ حساب المدة المقررة من تاريخ التعيين .

(مغوى ٣٥٩ في ١٩٦٦/٤/٩)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ينظم موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا ، استعراها لاستمرار الأستاذ الباحث المساعد في هذه الوظيفة أن يكون مستوفيا لشروط التعيين في وظيفة استاذ مساعد بالجامعة أو مضت عليه سنتان على الأقل شاغلا للوظيفة اذا لم تكن قد توافرت فيه هذه الشروط ، تطبيق شروط التعيين في هذه الوظيفة في لائحة المركز الصادرين سنة ١٩٥٧ ، سنة ١٩٦١ وقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فيها عدا شرط المدة — مقتضى ذلك — عدم جواز اعادة النظر فيهن عين طبقا لشروط اللائحة ومضت عليه سنتان .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٧ بأعتماد اللائحة الإدارية والمالية للمركز القومي للبحوث، وقد قسمت المادة ٢٧ من هذه اللائحة وظائف هيئة البحوث إلى ثلاثة أقسام هي : ١ — رئيس قسم ب — رئيس وحدة ج — باحث ، وبينت المواد التالية شروط التعيين في هذه الوظائف . ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٢١ من أنه يشترط فيمن يعين في وظيفة رئيس وحدة :

- ١ — أن يكون حاصلا على المؤهل المنصوص عليه في البند ١ من المادة ٣٠ (وهو درجة دكتور من إحدى الجامعات المصرية أو على الأقل أعلى درجة تمنحها في مادة التخصص) ، ٢ — أن يكون قد شغل وظيفة باحث بالمركز أو وظيفة مدرس في إحدى كليات الجامعات المصرية أو معهد علمي من طبقتها مدة ست سنوات على الأقل ، ٣ — أن يكون قد مضت ثلاث عشرة سنة على

الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ما يعادلها ٤ — أن يكون قد قام وهو باحث بإجراء أو نشر بحوث مبتكرة أو بأعمال ممتازة تحصل بأهداف المركز .

وفي ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ ناصا على إلغاء اللائحة المشار إليها والعمل بلائحة جديدة قسمت وظائف هيئة السحوث الى :

(أ) الأساتذة الباحثين (ويقابلهم رؤساء الأقسام في اللائحة السابقة)

(ب) الأساتذة الباحثين المساعدين (ويقابلهم رؤساء الوحدات في اللائحة السابقة) .

(ج) الباحثين ، ويثبت مواد اللائحة شروط التعيين في كل من هذه الوظائف . ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٣١ من تلك اللائحة من أنه يشترط فـيـمـن يـعـيـن في وظيفة استاذ باحث مساعد .

١ — أن يكون قد شغل وظيفة باحث في المركز أو وظيفة مدرس في إحدى الجامعات بالجمهورية أو في معهد علمي من طبقتها مدة خمس سنوات على الأقل .

٢ — أن يكون قد مضت إحدى عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ما يعادلها .

٣ — أن يكون قد قام وهو باحث أو مدرس بإجراء ونشر البحوث المبتكرة في مادته أو بأعمال إنشائية ممتازة تتصل بأهداف المركز .

وبتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا ، ونص في مادته الأولى على أنه « تسرى في شأن وظائف هيئة التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه (قانون إعادة تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة) وجدول

المرتبات والمكافآت الملحق به على أن يراعى تخفيض المدد طبقاً لأحكام المادة ٥٣ من القانون المذكور .

ويصدر قرار رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار إليها في الفقرة السابقة ويتبادل وظائفها بما يتقبلها من وظائف هيئة التدريس والمعينين بالجامعات » . ونص هذا القانون في مادته الخامسة على أن يستمر الموظفون الحاليون الذين لا تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظائف التي يشغلونها في وظائفهم إذا كان قد مضى على شغلهم لها سنتان على الأقل . أما الموظفون الذين لا تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظائف التي يشغلونها ولم يمض عليهم سنتان فيمعد تعيينهم وفقاً لأحكام هذا القانون على الأقل الوظيفة التي يعين فيها كل منهم عن وظيفة من يليه في الأقدمية من الموظفين المشار إليهم في الفقرة السابقة ، ويعتمد في حساب الأقدمية بتاريخ التعيين أو شغل الوظيفة لأول مرة أو توافر شروط التعيين فيها حسب الأحوال .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطاً علمياً ونص في مادته الأولى على أن تسرى أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه على المركز القومي لأبحاث وتضمن الجدول المرافق لهذا القرار بيئاتاً يتبادل وظائف أستاذ باحث وأستاذ باحث مساعد وباحث وباحث مساعد في المركز بوظائف أستاذ ذي كرسي وأستاذ مساعد ومدرس ومعيد في الجامعات .

وفي ضوء أحكام القانون وقرارات رئيس الجمهورية المتقدم ذكرها استعرضت الجمعية العمومية المسائل المطلوب إبداء الرأي فيها ورات بالنسبة إليها ما يأتي :

١ - أن المستفاد من أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ أنه يشترط لاستقرار الأستاذ الباحث المساعد (رئيس الوحدة) في هذه الوظيفة بالمركز أن يكون مستوفياً لشروط التعيين في وظيفة أستاذ مساعد بالجامعات أو أن يكون قد مضت عليه سنتان على الأقل شاغلاً لوظيفة إذا لم تكن قد توافرت في شأنه الشروط المشار إليها .

ومن حيث أن المادة ٥١ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ تشترط فيمن يعين أستاذاً مساعداً بالجامعات :

(م ١٠ - ج ٧)

١ - أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها .

٢ - أن يكون قد مضت إحدى عشرة سنة على الأقل على حصوله على درجة بكالوريوس أو ليسانس أو ما يعادلها .

٣ - أن يكون قد قام في ملحقته وهو مدرس باجراء بحوث مبتكرة أو بأعمال انشائية متتازة ويحظى في الاعتبار بما يكون قد قام به من نشاط اجتماعي ورياضي ملحوظ في أثناء عمله بالجامعة .

والمستفاد من مقارنة شروط التعيين في وظيفة رئيس وحدة بالمركز (في ظل لائحته السابقة) أو في وظيفة استاذ باحث مساعد (في ظل اللائحة الجديدة) بشروط التعيين في وظيفة استاذ مساعد بالجامعات ، وجود تماثل كامل في هذه الشروط وبصفة خاصة شروط المدد المنصوص عليها في المادة ٥١ سالف الذكر ، بل أن الشروط الخاصة بالمدد بالنسبة الى وظيفة رئيس وحدة في ظل لائحة المركز السابقة تفوق الشروط المطلوبة في وظيفة استاذ مساعد بالجامعات .

ويترتب على ذلك أن من رقى الى وظيفة رئيس وحدة أو استاذ باحث مساعد طبقا لأحكام لائحة المركز السابقة والحالية مستوفيا شروط الوظيفة باللائحتين يعتبر مستوفيا في نفس الوقت شروط التعيين (أو الترقية) في وظيفة استاذ مساعد بالجامعات فيمستمر في وظيفته بمد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ حتى لو لم تمض عليه سنتان شاغلا لهذه الوظيفة قبل تاريخ العمل بهذا القانون وذلك طبقا لنص المادة الخامسة منه - ومن ثم لا يكون هناك محل لاعادة النظر في تلك الترقية بعد العمل بالقانون المذكور ، وبغير أن يؤثر في ذلك أن يكون المركز قد اعد في هذه الترقية بحد معينة امضاها المرقى في أعمال البحث طبقا لما سبق أن رآته الجمعية العمومية في هذا الشأن بفتاها رقم ١٢٥ بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ لأن الاعتداد بذلك المدد طبقا لهذا الرأي لا علاقة له بأحكام القانون المذكور .

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا - نصه على سريان قانون تنظيم الجامعات على الوظائف العلمية بهذه المؤسسات - نص المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات على أن يكون من يعين في وظيفة أستاذ مساعد قد أمضى خمس سنوات على الأقل في وظيفة مدرس في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو معهد علمي من طبقتها - سريان هذا النص على التعيين في وظيفة أستاذ باحث مساعد سواء أكلت مدة الخمس السنوات قد قضيت في معهد وطني أو أجنبي .

ملخص الفتوى :

تستلزم المادة ٥١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ من يعين في وظيفة أستاذ مساعد أن يكون قد شغل وظيفة مدرس مدة خمس سنوات على الأقل في إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة أو في معهد علمي من طبقتها ، وطبقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليهما تسرى شروط المادة ٥١ المذكورة على التعيين في وظيفة أستاذ باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث ومع مراعاة أن وظيفة باحث بالمركز تعادل وظيفة مدرس بالجامعات طبقا للقرار الجمهوري المذكور ومن ثم يكفي للتعين في وظيفة أستاذ باحث مساعد بالمركز - إلى جانب الشروط الأخرى - تفضية خمس سنوات في أعمال البحث بمعهد علمي من طبقة الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة .

ومن حيث أن النصوص القانونية المعنية لم تصد ما إذا كان هذا المهام العلمي يجب أن يكون وطنيا أم أن يكون أجنبيا ، وإنما ورد النص في هذا الخصوص عاما غير موصوف - بغير أن يكون المعهد من طبقة الجامعات ، ومن ثم يكفي توافر هذا الوصف به بصرف النظر عما إذا كان وطنيا أو أجنبيا معترفا به في الجمهورية العربية ويبلغ في مستواه العلمي مستوى جامعاتها ومراكز البحوث المعادلة لها .

(انتهى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

المركز القومي للبحوث — باحث — عدم جواز اعادة النظر في تعيين الباحثين بالمركز في وظائف اساتذة باحثين مساعدين خلال السنتين السابقتين على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ اذا كانوا مستوفين في هذا التاريخ شروط التعيين في وظائف اساتذة مساعدين بالجامعات .

ولخص الفتوى :

ان الباحثين بالمركز الذين مینوا اساتذة باحثين مساعدين خلال السنتين السابقتين على تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ والذين كانوا مستوفين في هذا التاريخ شروط التعيين في وظائف اساتذة مساعدين بالجامعات « يستبرون في وظائفهم بالمركز بغير حاجة الى اعادة النظر في تعيينهم لانهم وان كانوا لم يستوفوا قبل ذلك التاريخ شروط التعيين في وظائف باحثين وهي وظائف لا يعرفها قانون الجامعات للتعين في وظائف اساتذة مساعدين بها الا انهم وقد استوفوا في التاريخ المذكور شروط هذا التعيين فانهم يظلون في وظائفهم طبقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

مساعد الباحث المعين في وظيفة باحث يعتبر مرقى الى هذه الوظيفة — استحقاقه اول علاوة تورية بعد تعيينه في وظيفة باحث بعد انقضاء سنة من التاريخ المحدد اصلا لاستحقاقها .

ولخص الفتوى :

ان المسلم به وفقا لقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤/١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٩/١٩٦١ باللائحة الادارية والمالية للمركز القومي للبحوث ان المعينين ومساعدى الباحثين لا يعتبرون أعضاء في هيئة

لإدريس بالجامعة أو في هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث - إلا أنه لا كان التمييز في وظيفة مدرس يعتبر بمثابة ترقية من وظيفة معيد وهي الأدنى من وظيفة مدرس في جدول المرتبات والوظائف الملحقة بالقانون المشار إليه - مما يوجب القول بخضوع هذه الحالة للحكم العام الوارد في المادة ٢٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٦٤/٤٦ والتي تنص على أنه « وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها بمنح العامل أول مربوط الدرجة المرقى إليها أو علاوة الدرجة أيهما أكبر » وهو نفس الحكم المنصوص عليه في المادة ١٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧١/٥٨ ومن ثم يعتبر تعيين المعيد أو مساعد الباحث في وظيفة مدرس ترقية إلى هذه الوظيفة .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩٦٧/٣٤ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدورية - تنص على أنه « استثناء من أحكام جميع النظم والكادرات الخاصة بمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعاملين بتلك النظم والكادرات أول علاوة تستحق بعد الالتحاق بالخدمة أو بعد الحصول على أية ترقية وذلك بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددا لاستحقاقها طبقا لأحكام تلك النظم والكادرات ويبين من هذه المادة أن من يرقى يستحق علاوته الدورية بعد انقضاء سنة من التاريخ الذي كان محددا لاستحقاق هذه العلاوة املا وفقا للنظام القانوني المطبق عليه . لا يغير من ذلك ما نص عليه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر في المادة الأولى منه التي تنص على أن « يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ النص التالي :

« ومع ذلك تستحق العلاوة الدورية في أول مايو التالي لانتهاؤ سنتين من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة ويعتبر الحاقا بالخدمة في تطبيق هذا الحكم إعادة تعيين العاملين في أدنى الدرجات ولو كان ذلك نتيجة الحصول على مؤهلات أثناء الخدمة إلا إذا كانت مرتباتهم قد وصلت بداية مربوط الدرجة المعاد تعيينهم فيها أو جاوزتها فيستحقون علاواتهم الدورية بعد سنة من تاريخ منح العلاوة السابقة وتمنح أول علاوة دورية تستحق بعد الحصول على أية ترقية في أول مايو التالي لانقضاء سنة عليها وذلك فيما عدا العاملين الذين سبق حصولهم على أول مربوط الدرجة المرقين إليها أو علاوتها طبقا لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها فيستحقون علاواتهم بعد سنة من تاريخ العلاوة

السابقة » وذلك على أساس أن تطبيق حكم هذه المادة بعد تعديلها مقصور على من يعاد تعيينه أو تسوى حالته ونفقا لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤: صالف الذكر .

ومن حيث أن مساعد الباحث المعين في وظيفة باحث يعتبر مرقى الى هذه الوظيفة الأخيرة على أساس أنه ولئن كان المسلم به ونفقا لقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ والقرار الجمهوري رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الإدارية والمالية للمركز القومي للبحوث — ان المعينين ومساعدى الباحثين — لا يعتبرون أعضاء في هيئة لتدريس بالجامعة أو في هيئة البحوث بالمركز القومي للبحوث الا أنه يمكن تكيف التعيين في وظيفة مدرس على أنه يتضمن ترقية من وظيفة معيد وهى الأدنى منها في جدول المرتبات والوظائف الملحقه بالقانون المشار اليه باعتبار ان المعين في هذه الحالة ولو أنه لم يفتقل من وظيفة المعيد الى وظيفة المدرس بطريق التمين الا أنه يمكن اعتباره مرقى الى وظيفة مدرس على أساس أنه شغلها من وظيفة المعيد الأدنى منها مباشرة ، ثم يستحق علاوته الدورية بعد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محددا لاستحقاق هذه العلاوة أصلا ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٠ ما دام أن الباحث يعتبر مرقى من الوظيفة الأدنى وهى وظيفة مساعد باحث الى الوظيفة الأعلى منها وهى وظيفة باحث وعلى أساس أن تعيين الباحث لا يعتبر في هذه الحالة بمثابة إعادة تعيين أو تسوية ونفقا لأحكام المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الباحثين بالمركز القومي للبحوث يستحقون أول علاوة دورية بعد تعيينهم في وظيفة باحث بعد انقضاء سنة من التاريخ المحدد أصلا لاستحقاقها .

(مرقى ٦٧٣ بتاريخ ١٩٧٢/٨/٦)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين في المركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمى - نصه على احتساب مدة الخدمة السابقة كطالب بحث ضمن مدة الخدمة كمساعد بحث وتسلسل المرتب على هذا الأساس - احقية من ردت اقتبعته منهم الى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قانون تنظيم الجامعات في صرف العمالة المتصوي عليها في المادة الخامسة من هذا القانون - احقية من ردت اقتبعته منهم الى تاريخ سابق على ١٩٦٥/٧/١ في ضم اعالة غلاء المعيشة الى راتبه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مرتبات الباحثين المساعدين في المركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمى . تنص على انه « اذا كان لمساعد الباحث بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة التابعة لوزير البحث العلمى مدة خدمة سابقة متصلة او منفصلة كطالب بحث ، حسب هذه المدة ضمن مدة خدمته كمساعد باحث بحيث تسوى حالته ويسلسل برتبه على هذا الأساس وذلك استثناء من احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا على ألا تصرف مروق مالية عن المدة السابقة لسيان احكام هذا القانون » .

وقد اوردت المذكرة الايضاحية لهذا القانون انه « رغبة في تسوية اوضاع مساعدى البحث وطلاب البحث بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة وتمشيا مع الفرض من نظام طالب البحث المعمول به بالجهات المشار اليها وهو اعداد خريج الجامعات لشغل وظيفة مساعد باحث بعد ثبوت صلاحيته لهذه الوظيفة ، وتحقيقا للعدالة تقدمت وزارة البحث العلمى بمشروع قرار رئيس الجمهورية بالقانون المرافق ... وبهذا الوضع تتساوى المعاملة بين المعيسدين في الجامعات ومساعدى البحث بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة ، ويقضى نهائيا على مفارقات المعاملة بين الخريجين » .

وواضح مما تقدم أن مقتضى تطبيق أحكام القانون المذكور اعتبار مساعد الباحث الذى أمضى مدة خدمة كطالب بحث شاعلا او وظيفة مساعد باحث اعتبارا من تاريخ التحاقه بالعمل كطالب بحث .

ومن حيث أن القاتون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم الجامعات وأنذى يصرى على اعضاء هيئة البحوث والباحثين المساعدين بالمركز القومى للبحوث ومعاهد البحوث المتخصصة طبقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العلمية التى تمارس نشاطا علميا ينص فى مادته الرابعة على أن « يستبدل بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الجدول الاتى . . . كما تنص المادة الخامسة على أن يطبق جدول المرتبات والمكافآت المشار اليه فى المادة السابقة اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ . وتسوى حالات اعضاء هيئة التدريس والمعيدين الشاغلين لوظائفهم وذات تطبيقه على اساس منحهم اول مربوط الدرجة الجديدة او علاوة من علاواتها ايها اكبر » .

ومن حيث انه بالتطبيق لحكم المادة الخامسة المشار اليها يستحق الباحثون المساعدون الذين سرت عليهم احكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ وأرجعت اقدميتهم فى هذه الوظائف الى تاريخ سابق على ١٩٦٤/٧/١ تسوية حالتهم على اساس منحهم اول مربوط الدرجة او علاوة من علاواتها ايها اكبر .

ومن حيث أن اعانة غلاء المعيشة قد ألغيت وفسمت الى المرتب اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ بالنسبة للمعاملين بكادرات خاصة فمن ثم فان من أرجعت اقدميتهم من الباحثين المساعدين المذكورين الى تاريخ سابق على ذلك يستحق اعانة غلاء المعيشة مع ضمه الى المرتب منذ هذا التاريخ .

وليس من شك فى أن تسوية حالة هؤلاء الباحثين المساعدين على الاساس المتقدم تحقق الغاية التى من اجلها صدر القانون . والقول بغير ذلك يتعارض مع هذه الغاية ويؤدى الى اهدار فائدة القانون ولا يحقق المساواة بين هؤلاء وبين زملائهم من المعيدى بالجامعات ويبقى بالتالى على مفارقات المعاملة بين الخريجين .

ولا محبل للاحتجاج بأن الباحثين المساعدين المعروضة حالتهم لم يكونوا شاغلين لدرجات فعلا في ١٩٦٤/٧/١ ، ١٩٦٥/٧/١ . — ذلك انه لما كان من المسلم عدم جواز صرف العلاوة الاضافية او ضم اعانة غلاء المعيشة الا لمن كان شاغلا لدرجة مالية في ١٩٦٤/٧/١ بالنسبة للمعاملين بالكادر العام بحيث لا تستحق العلاوة ولا تظم الاعانة لمن عيّن في تاريخ لاحق حتى وان ضمت له مدة خدمة سابقة وأرجعت أقدميته الى تاريخ سابق — الا أن تطبيق هذا النظر بالنسبة للمساعدين الباحثين الذين انفادوا من أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ لا يحقق الغاية التي استهدفها المشرع من وراء اصدار هذا القانون الذي أتى بقواعد خاصة لضم مدد الخدمة السابقة من شأنها اعتبار مساعد الباحث انذى أمضى مدة خدمة سابقة كطالب بحث شاغلا لهذه الوظيفة منذ التحاقه بالعمل كطالب بحث واعمال كافة الآثار المترتبة على ذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية الباحثين المساعدين الذين طبق عليهم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ وودت أقدميتهم بناء على هذا التطبيق الى تاريخ سابق على ١٩٦٤/٧/١ في صرف العلاوة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ وكذلك احقية من ردت أقدميتهم الى تاريخ سابق على ١٩٦٥/٧/١ في ضم اعانة غلاء المعيشة الى مرتباتهم . وذلك كله على ان يراعى عدم صرف نفوق مالية عن المدة السابقة على سريان احكام القانون المذكور .

(متوى ٢٠٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٩)

قائمة رقم (٦٣)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا — نصبه على سريان قانون تنظيم الجامعات على الوظائف العلمية بهذه المؤسسات — سريان المادة ٩٢ من قانون تنظيم الجامعات بالنسبة للتعيين في باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث — الاعتماد

بمدة المنح الدراسية التي كان يعطيها المركز عند التعيين في هذه الوظيفة -
تعيين من امضى سنتين في وظيفة باحث مساعد واعادة تعيين من لم يتمها
في هذه الوظيفة باعتبارها احدى وظائف البحوث بالمركز .

ملخص الفصول ٤

ان التعيين في وظيفة باحث مساعد بالمركز أصبح محكوما بالشروط
التي تتطلبها المادة ٩٢ من قانون تنظيم الجامعات المشار اليه للتعيين
في وظيفة معيد ، وذلك في ضوء النصوص التشريعية السالف ذكرها .
ولما كانت المادة ٩٢ من القانون المذكور تجيز في فقرتها الثالثة الاستعانة
- عند التعيين في وظيفة معيد - عن الدبلوم الخاص في فرع التخصص
بمدة تمرين عملي لا تقل عن سنتين يكون المرشح لتعيين قد امضاها في كلية
جامعية او مستشفى جامعي في فرع التخصص .

ويرجع الاعتماد بمدة التمرين العملي هو اكتساب المرشح خلالها
من الخبرة والدراسات ما يقوم مقام الحصول على المؤهل الاعلى في فرع
التخصص .

كما ان المنح الدراسية التي يقدمها المركز طبقا للائحة التي ما زال
يعمل بها في خصوص تلك المنح حيث لم يتناولها القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٦٢ بالتعديل او المضافة ، هذه المنح يقدمها المركز ليقوم طالب
البحث خلال مدتها بالعمل تحت اشراف أعضاء هيئة البحوث واساتذة
الجامعات بقصد التدريب على وسائل البحث العلمي بها يكسب الطالب
خبرة علمية ودراسية ، ومن ثم يكون الاعتماد بمدة تلك المنح باعتبارها
من مدد التمرين العملي المشروطة للتعيين في وظيفة باحث مساعد بالمركز ،
خبرة علمية ودراسية ، ومن ثم يمكن الاعتماد بمدة تلك المنح باعتبارها
مدة تمرين عملي مما تتطلبه الفقرة الثالثة من المادة ٩٢ من قانون تنظيم
الجامعات .

ولما كان الباحث المساعد بالمركز الذي لم تمض سنتان على شغله
هذه الوظيفة عند العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ولم تتوافر فيه
عندئذ شروط التعيين في وظيفة معيد بالجامعات يجب ان يعاد تعيينه
وفقا لاحكام هذا القانون على الا تقل الوظيفة التي يعين فيها عن وظيفة

من يليه. في الأقدمية من الباحثين المساعدين الذين لم تتوافر فيهم شروط
التعيين في وظيفة معيبد وإنما مضى على شغلهم هذه الوظيفة سنتان
على الأقل ، وذلك طبقاً لأحكام المادة الخامسة من القانون المذكور ،
على أنه لما كثرت وظائف الباحثين المساعدين هي أدنى وظائف البحوث
بالمركز فلا يتصور أن تؤدي إعادة تعيينهم طبقاً لما تقدم إلى وضعهم في وظائف
أقل من وظائفهم ، ومن ثم فإن إعادة تعيين هؤلاء الباحثين المساعدين
يكون في نفس وظائفهم لأنها أدنى وظائف البحوث بالمركز .

(غسوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٤)

المبسطة :

الباحث المساعد الذي كثرت له مدة خدمة سابقة لا تقل عن سنتين
كطالب بحث أو في وظيفة فنية تعادلها وعين بمرتبة قدره عشرين جنياً -
استمراره في تقاضي هذا المرتبة بعد سريان قانون الجامعات على الوظائف
العلمية بالمركز .

ملخص الفتوى :

حدد جدول المرتبات الملحق بلائحة المركز مرتبة الباحث المساعد
بجولة ١٨٠ جنياً سنوياً ، ونصت اللائحة على أنه إذا كان الباحث المساعد
خدمة سابقة متصلة أو منفصلة مدتها سنتان على الأقل كطالب بحث
أو في وظيفة فنية من درجة تعادل بدلايتها وظيفة الباحث المساعد
ولم يكن مرتبه قد بلغ عشرين جنياً شهرياً منح مرتبة قدره عشرين جنياً
شهرياً من تاريخ تعيينه في وظيفة باحث مساعد .

ومن حيث أن جدول المرتبات الملحق بقانون تنظيم الجامعات تضمن
في شأن المعيّدين حكماً يماثل الحكم المشار إليه في لائحة المركز بالنسبة
إلى مرتبة الباحثين المساعدين ، حيث جاء بجدول المرتبات الملحق بقانون
تنظيم الجامعات أن مرتبة المعيبد هو ١٨٠ جنياً سنوياً وإذا كان للمعيبد

خدمة سابقة مدتها سنتان على الأقل في وظيفة منية تعادل بدليها ببدئية مربوط المعهد ولم يكن مرتبة فيها قد بلغ عشرين جنيها شهريا منح مرتبا قدره عشرون جنيها من تاريخ تعيينه في وظيفة معيد . وعلى مقتضى ذلك فان الباحثين المساعدين الذين سبق تعيينهم بالمركز بمرتبة قدره عشرون جنيها لأن لهم مدة خدمة سابقة لا تقل عن سنتين ، تظل مرتباتهم كما هي لأنها توازى ما هو مقرر لوظيفة المعهد المقابلة في قانون تنظيم الجامعات ، ولأن الحكم الذى منحوا على أساسه مرتبا مقداره عشرون جنيها قائم أيضا في الجدول الملحق بهذا القانون الذى أصبح مطبقا على تلك المرتبات

(لتسوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ — تطبيقه على موظفى المركز القومى للبحوث المشار اليهم — مؤداه استحقاقهم المألوة الدورية بعد سنة من تاريخ التعيين أو منسج المألوة الدورية السابقة دون التقيد بأول مايو — لا تسرى في شأنهم أحكام التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ فيما قضى به من استحقاق المألوة الدورية في أول مايو سنة ١٩٦٥ بالنسبة الى من منحوا المألوة الدورية السابقة في أول مايو سنة ١٩٦٣ — تطبيق هذا التفسير مقصور على العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

صدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات وأوردت المادة الرابعة منه جدولاً بالمرتبات والمكافآت ليحل محل جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، ونصت المادة الخامسة على أن يطبق جدول المرتبات والمكافآت المشار اليه في المادة السابقة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وتسوى حالات أعضاء هيئات التدريس والمعيدين الشاغلين لوظائفهم وقت تطبيقه على أساس منحهم أول مربوط بالدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر .

وتمتضى ذلك أن يمنح أعضاء هيئات التدريس والمعمدون الشاغلون لوظائفهم هذه وكذلك الشاغلون للوظائف المعادلة لها بالمركز القومى للبحوث أول مربوط للدرجات الجديدة أو علاوة من علاواتها أيها أكبر ، ولا يغير هذا من أمر استحقاقهم للعلاوات الدورية السنوية ، بل تمنح العلاوة الدورية في ظل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ في أول يوليو سنة ١٩٦٤ لكل من مضت عليه في هذا التاريخ أكثر من سنة من تاريخ تعيينه أو منحه علاوته الاعتيادية السابقة طالما أن المعدين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والشافلين للوظائف المعادلة لها بالمركز القومى للبحوث لا يتقنون في ميعاد منح علاواتهم الدورية بمرعاة أول مايو ولا تسرى عليهم أحكام التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ لتسدى يقضى بأن العاملين الذين حصلوا على علاواتهم الدورية في أول مايو سنة ١٩٦٣ يستحقون علاواتهم الدورية وفقا لحكم المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في أول مايو سنة ١٩٦٥ باعتباره أول ميعاد لاستحقاق العلاوات في ظل سريان قانون العاملين الجديد لأن هذا التفسير مقصور على العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ممن يتقنون في ميعاد منح علاواتهم الدورية بمرعاة أول مايو . على أن يتحدد تاريخ منح العلاوة الدورية في أول يوليو سنة ١٩٦٤ أساسا لحساب مواعيد العلاوات الدورية التالية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

١ - أن مقتضى تطبيق القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ منح أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الشافلين لوظائفهم وقت تطبيقه أول مربوط للدرجة الجديدة أو علاوة من علاواتها أيها أكبر وهذا التصبى على العاملين بالمركز القومى للبحوث وفقا لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ .

٢ - أن ميعاد علاوة الموظفين الذين يطبق في شأنهم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذين مضى عليهم سنة فأكثر حين العمل بهذا القانون

يكون أول يوليو سنة ١٩٦٤ ويعتبر هذا التاريخ أساسا لحساب مواعيد العلاوات الدورية التالية .

(نقوى ٣٣٧ في ١٨/٣/١٩٦٧)

ذهبت الجمعية العمومية الى مثل ذلك في غتواها رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٦٧ بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات .

قاعدة رقم (٦٦)

المقدمة :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات التي تمارس نظاما عليها - نصه على سريان قانون موظفي الدولة على الوظائف الانتارية والكتابية بهذه المؤسسات - وجوب اعادة النظر في حالات هؤلاء الموظفين - ليس معنى ذلك ان يطلب الى الموظف استيفاء شروط التعيين طبقا لقانون موظفي الدولة - اقتصر الامر على تطبيق احكام المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ انه لم يقصد بآية حال ان يؤدي تطبيق احكامه الى فصل اى موظف من موظفي المؤسسات العلوية التي طبقت عليها هذه الاحكام او ابطال تعيينه ، وابعد ماذهبت اليه هذه الاحكام هو وجوب اعادة النظر في حالات موظفي هذه المؤسسات طبقا للقواعد التي اوردها المادة الخامسة من ذلك القانون .

ومن حيث ان المادة ٤ من هذا القانون تنص على ان تسرى في شأن باقى وظائف المؤسسات العلوية من غير وظائف هيئات التدريس والابحوت والهيئات الفنية جميع القواعد والاحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث أن بعض موظفي المركز الإداريين والكتابيين من غير أعضاء هيئة البحوث سبق أن رتب لهم مراكز قانونية على مقتضى أحكام في اللائحة المركز لا تتفق مع أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فمنهم من تم نقله من كادر إلى آخر طبقا للمادة ٧٢ من تلك اللائحة خلال السنتين السابقتين على العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ومنهم من عين بالمركز خلال هاتين السنتين بامتحان أجراه المركز أو بغير امتحان تطبيقا للمادة ٦٦ من اللائحة المشار إليها .

وبتعيين إعادة النظر في حالات هؤلاء الموظفين وتطبيق أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ، فمن استوفى منهم شروط التعيين في الوظيفة التي يشغلها طبقا لقانون موظفي الدولة أو لم يستوفها وأثبا مضى على شغله لها سنتان على الأقل استمر شغلا لها أيا من لم يستوف تلك الشروط ولم تمض على شغله الوظيفة سنتان فيجب أن يعاد تعيينه مع مراعاة القيود التي أوردتها المادة الخامسة المذكورة في شأن الوظيفة التي يوضع فيها عند إعادة التعيين ، على أن ذلك لا يعني أن يطلب إلى الموظف استيفاء شروط التعيين التي يستلزمها قانون نظام موظفي الدولة بالنسبة إلى الوظيفة التي يشغلها ، وعلى ذلك لا يصح القول بوجوب إجراء امتحان يعقد طبقا لأحكام هذا القانون إن سبق تعيينه دون امتحان أجراه المركز ، كما لا يصح القول بإبطال النقل الذي تم من كادر إلى آخر بالمركز دون توافر الشروط التي يتطلبها ذلك القانون لإجراء مثل هذا النقل ، لا يصح هذا أو ذاك لأن من شأنه أن يؤدي إلى احتمال فصل الموظف من وظيفته أو إبطال تعيينه وهو ما لم يقصده الشرع في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على ما سلف .

(فتوى ٥٣٦ في ١٣/٥/١٩٦٢)

الفصل الرابع معهد بحوث البناء

قامبدة رقم (٦٧)

المبدأ :

بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ يتعين عند التعيين في وظيفة مساعد باحث مراعاة شروط التعيين في هذه الوظيفة التي نص عليها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات — أساس ذلك أن شروط التعيين في هذه الوظائف يختلف في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات الملقى عن تلك الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي قضى بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بـسريان أحكامه على المؤسسات العلمية ومن ثم يتعين طرح أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وأعمال شروط التعيين المتطلبية في قانون الجامعات الجديد .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى تعيين السيد / في وظيفة مساعد باحث بالمعهد المذكور بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر فالواضح أن شروط التعيين في هذه الوظيفة تختلف في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات الملقى ، عن تلك الواردة في قانون الجامعات الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . ومن ثم فانه بعد صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، فانه يتعين مراعاة شروط التعيين التي تضمنها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن الجامعات ، ذلك أنه مع التسليم بأن نفاذ القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن الباحثين العلميين بالمؤسسات العلمية رهن بصور اللوائح التنفيذية لكل مؤسسة علمية — ومن بينها معهد بحوث البناء — الا أن المادة الرابعة منه اشترطت لتطبيق القواعد السارية حالياً عدم تعارضها مع أحكامه ، فإذا كانت شروط التعيين

في وظيفة مساعد باحث (المعبد) تختلف في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ عن الشروط الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي قضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بمريلان أحكامه على المؤسسات العلمية ، فان اعمال احكام قانون الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في هذا الشأن تتعارض مع احكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ، وبالتالي غايته بتعيين طرحها واعمال شروط التعيين المطلوبة في قانون الجامعات الجديد . يضاف إلى ذلك أن شروط التعيين في الوظائف الواردة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ تخرج من نطاق أي تعديل بصور اللائحة التنفيذية لكل مؤسسة علمية ، لانه سواء تضمنت اللائحة هذه الشروط أو لم تتضمنها ، فإنها في الحالين سوف تسرى اعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ التي تنص على أن « تسرى فيما لم يرد فيه نص في هذه اللوائح التنفيذية على شاغلي الوظائف العلمية القواعد الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ » .

(فتوى ١٨٤ في ١٩٧٤/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

منح الألقاب العلمية للوظائف المعادلة لوظائف الأساتذة والاساتذة
المساعدين جائز بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٧١ من قانون
تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

انه بالنسبة الى منح الدكتور الألقاب العلمية
لوظيفة استاذ باحث مساعد بالتطبيق لاحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات التي تنص على أن « . . . يكون التعيين في
وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين من بين الاساتذة المساعدين والمدرسين
في ذات الكلية او المعهد ، وإذا لم يوجد ما هو شاعر من هذه الوظائف ووجد

من هؤلاء من تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظيفة الاعلى منحوا اللقب العلمى لهذه الوظيفة ، وتدبر لهم وظائف بدرجاتها المالية في السنة المالية التالية ويتم منحهم علاوة الترقية ومرتب الوظيفة الاعلى والبدايات المقررة لها من تاريخ نفاذ قانون الموازنة وفي هذه الحالة يسراعى تطبيق القاعدة العامة بعدم جواز الجمع بين علاوة الترقية والعلاوة الدورية ... » بالنسبة الى ما تقدم فقد سلف القول ان المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه قد نصتا على سريان احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية في حدود ما تتضمنه اللائحة التنفيذية ، لكل من هذه المؤسسات بصفة خاصة وفيما لا تضمنه هذه اللوائح بصفة عامة ، ومعنى هذا انسخوا نصنت اللائحة للتنفيذية للمؤسسة العلمية نصا يماثل نص المادة ٧١ من قانون الجامعات او لم تتضمن ذلك ، فان احكام هذا النص سوف تسرى على المؤسسات العلمية — ومن بينها معهد بحوث البناء — بحكم الاحالة المشار اليها في السادة الثانية من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ آنف الذكر ، وبحكم ان اللوائح التنفيذية لا يجوز ان تتضمن احكاما مغايرة او متعارضة مع احكام القانون الصادرة تنفيذاً له باعتبارها صادرة بأداة تشريعية ادنى من القانون .

وعلى هدى ذلك فان منح الالتحاق العلمية للوظائف المعادلة لوظائف الاساتذة ، والاساتذة المساعدين جائز بالشروط والاوراع المتصوص عليها في المادة ٧١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

(يتوى ١٨٤ فى ١٩٧٤/٤/٢٠)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

قواعد الاجازات الواردة في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هى الواجبة الاتباع بالنسبة الى مساعدى الباحثين بمعهد بحوث البناء — اساس ذلك ان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين بالمؤسسات العلمية نص في مادته النسبانية

على أن احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تسرى على العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس ووظيفة مساعد باحث لا تعد من وظائف اعضاء هيئة البحوث بمعهد بحوث البناء او غيره من المؤسسات العلمية .

بـلخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية تنص على أن « تسرى احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق وذلك فى حدود وطبقا للقواعد الواردة فى المواد التالية . . . » وتنص المادة لثانية على أن « تصدر بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يعرضه الوزير المختص ، وما يقترحه المجلس الخاص بالمؤسسة العلمية الخاضعة لاحكام هذا القانون اللائحة التنفيذية لها . وتشتمل هذه اللائحة على القواعد المنظمة لما يلى :

(ا) الهيكل التنظيمى العام وتحديد المجالس والقيادات المسؤولة بما يتناسب مع طبيعة النشاط الذى تختص به المؤسسة .

(ب) القواعد التى تسرى على المؤسسة من بين الاحكام الواردة بنصوص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وتحديد السلطات والاختصاصات الواردة بهذه النصوص المخولة للمجالس والقيادات المسؤولة بالمؤسسة العلمية وتوزيعها طبقا للهيكل التنظيمى لها .

(ج) التسميات الخاصة بالوظائف العلمية فى المؤسسة وتعادل وظائفها مع الوظائف الواردة بجدول المرتبات والكانات الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه . وتسرى فيما لم يرد فيه نص خاص فى هذه اللوائح التنفيذية على شاغلى الوظائف العلمية القواعد الواردة فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، وتسرى على غيرهم من العاملين الاحكام المقررة فى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة » .

كما تنص المادة الرابعة على أنه « الى أن تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون ، يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا فى شأن الجهات المنصوص عليها فى المادة (١) فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

ومن حيث انه بالنسبة الى القواعد الواجبة الاعمال بالنسبة الى اجازات مساعدي الباحث بالمعهد المذكور ، فالواضح من نص المادة الثانية من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر ان احكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تسرى على العاملين من غير اعضاء هيئة البحوث .

ومن حيث ان وظيفة مساعد باحث تعادل - وفقا للجدول المرفق بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ - وظيفة معيد بالجامعات ، وهى ليست من وظائف اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، ومن ثم فان وظيفة مساعد باحث لا تعد من وظائف اعضاء هيئة البحوث بمعهد بحوث البناء او يغيره من المؤسسات العلمية .

ومن حيث ان المشرع حين اوكل الى رئيس الجمهورية اصدار اللائحة الخاصة بكل مؤسسة علمية لم يورد من بين الاحكام التى يجب ان تحتلها هذه اللائحة القواعد الخاصة بالعاملين من غير اعضاء هيئة البحوث ، وانما قرر تطبيق نظام العاملين المدنيين بالدولة عليهم ، وبالتالي فان احكام الاجازات الواردة فى هذا النظام تكون هى الواجبة الاتباع .

(فتوى ١٨٤ فى ٢/٤/١٩٧٤)

الفصل الخامس

المعهد الطبي

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

حصول مساعد الباحث على المزايا الى ٢٥ جنيها يكون بقسوة القانون بعد سنة على تعيينه - عدم جواز خصم علاوة الماجستير من هذه الزيادة .

ملخص التيسير :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا تنص على أن تسرى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة لاني تمارس نشاطا علميا احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجامعات وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به . . ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المناو اليها في الفقرة السابقة ويتعادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والمعيدين بالجامعات

وتطبقا لهذا النص اصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا واعتبر المركز القومي للبحوث من بين هذه المؤسسات كما تضمن الجدول المرافق له بياناً بتعادل الوظائف اعتبرت بمقتضاء وظيفة مساعد باحث معادلة لوظيفة المعيد . كذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمي وتبعه القرارات رقم ٣٧٣٠ لسنة ١٩٦٥ ورقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٨ وقضت هذه القرارات

باعتبار المعهد الطبى هيئة عامة تمارس نشاطها علميا وتسرى فى شأنها احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

وعلى هذا الاساس تسرى قواعد جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجامعات والمعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ على اعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث بالمعهد الطبى .

وبالرجوع الى احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ آتف الذكر يبين ان السادة الرابعة منه تنص على أن يستبدل بجدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الجدول الآتى

الوظيفة	المرتب السنوى	العلاوة الدورية السنوية
معيها	٢٤٠ - ١٥٠	تراد الى ٢٥ جنيها شهريا بمعد سنة واحدة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيها سنويا ، ومن يحصل على درجة الماجستير أو ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٣٦ جنيها سنويا دون أن يؤثر ذلك على موعد علاوته الدورية ومن يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها يمنح علاوة مقدارها ٧٢ جنيها سنويا ثم يمنح علاوته الدورية فى مواعدها .

ومناد ذلك ان حصول مساعد الباحث على المرتب المزداد الى ٢٥ جنيها شهريا انما يكون بقوة القانون بعد انقضاء سنة على تعيينه . اما علاوة الماجستير فلا يصح ادخالها أو ائجلها ضمن هذه الزيادة لان الاضائة التى قررها القانون هى بمقدار خمسة جنيهاً فلا يجوز بتلاتالى خصم علاوة الماجستير منها . والقول بغير ذلك يؤدى الى تفرقة

غير مقبولة لأن مساعد الباحث الحاصل على الماجستير سيحصل طبقا لهذا الرأي بعد مضي سنة على مقدار الزيادة منقوصا منها علاوة الماجستير بينما يتقاضى زميله الذى يتراخى فى الحصول على الماجستير الى ما بعد انقضاء السنة على مقدار الزيادة بالكامل بالاضافة على علاوة الماجستير .

ويؤكد هذا النظر أن الحق فى علاوة الماجستير قد تقرر طبقا لنص المادة الرابعة المشار اليها بعد تقرير حق المعيد (مساعد الباحث) فى زيادة راتبه بعد سنة الى ٢٥ جنيها شهريا . ومن ثم فإن حق المعيد فى زيادة راتبه الى هذا القدر منوط بانقضاء سنة على التعين سسواء اكان حاصلا على درجة الماجستير أم لم يكن كذلك . كما ان المناط فى استحقاق العلاوة المشار اليها هو الحصول على درجة الماجستير ، ومنى تحقق ذلك جرى منحها سواء اكلن للحصول على هذه الدرجة العلمية قبل أو بعد مضي سنة على التعين .

وترتبا على ما تقدم فإن علاوة الماجستير تمنح بالاضافة الى الزيادة فى المرتب المقرر بعد سنة من التعين طالما توافر منطام منحها وهو الحصول على الدرجة العلمية تحقيقا للفرض الذى تفياه الشارع من تقريرها وهو حث العاملين فى مجال البحث على الاسراع فى الحصول على هذه الدرجة بغية الارتقاء بالمستوى العلمى سواء فى الجامعات أو فى المؤسسات التى تمارس نشاطا علميا .

ولما كان بمساعد الباحث فى الحسالة المعروضه عين فى هذه الوظيفة بمرتبة شهري قدره عشرون جنيها من ١٩٦٧/٢/٢٨ وكان فى هذا التاريخ خالصا على درجة الماجستير فمن ثم يستحق الحصول على علاوة الماجستير ليبلغ مرتبه بها ٢٣ جنيها شهريا . غير أنه فى مجال حساب الزيادة التى يستحقها فى راتبه بعد سنة على التعين يتعين استبعاد قيمة العلاوة المشار اليها بحيث ينظر عند منح الزيادة الى المرتب مجردا من تلك العلاوة ثم تضاف العلاوة بعد حساب المرتب على هذا الاساس .

.. من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية السيد...مساعد
الباحث بالمعهد الطبى فى الحصول على مرتب قدره ٢٥ جنيها شهريا بعد
مضى سنة على التعيين ثم يضاف اليه علاوة المساجستير بمقدار ثلاثة
جنيهات فيصبح مرتبه الشهرى ٢٨ جنيها .

(غتوى ١٧٧ فى ١١/٢/١٩٧٠)

الفصل السادس

مركز البحوث الزراعية

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

جواز نخب المدرسين المساعدين ومساعدى الباحثين بمركز البحوث الزراعية كل أو بعض الوقت للعمل بالتدريس أو بغيره من الوظائف في الجهات المذكورة بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة — لا يسوغ أن يعارض نديهم مع مقتضيات وظائفهم الأصلية والالتزامات التي القاهها المشرع على عاتقهم طبقا للمادتين ١٥٥ ، ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بالحصول على المؤهلات العلمية في مدد معينة — أساس ذلك : عدم سريان الحظر الوارد بالمادة ١٥٢ من قانون تنظيم الجامعات بمنع المعينين والمدرسين المساعدين من القاء دروس في غير الجامعة التي يتبعونها على العاملين بمركز البحوث الزراعية إذ أن هذا الحظر خاص بالجامعات وحدها كما أن مركز البحوث الزراعية لا يعتبر معهدا من معاهد التعليم .

ملخص الفتوى :

إن أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ هي الواجبة التطبيق على المدرسين المساعدين ومساعدى الباحث بمركز البحوث الزراعية طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية والجدول المرافق له .

ومن حيث أن المادة ١٣٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه «تسرى أحكام المواد التالية على المعينين والمدرسين المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون ، كما تسرى عليهم أحكام

العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم » .

وان المادة ١٥٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه تنص على أنه « تسرى أحكام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية » .

ومن حيث أنه لما كان قانون الجامعات قد خلا من قواعد خاصة بتنظيم نذب المدرسين المساعدين والمعنيين وهي الوظائف المعادلة لوظائف المدرسين المساعدين ومساعدى البحث بالمركز فانة يتعين الرجوع في هذا الصدد الى أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ولقد نص هذا القانون في المادة ٢٨ على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نذب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التى يعمل بها أو في وحدة أخرى أو في مؤسسة أو وحدة اقتصادية اذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الاصلية تسمح بذلك » .

وتكون مدة للتسحب سنة قابلة للتجديد » وبناء على هذا النص فانه يجوز نذب المدرسين المساعدين ومساعدى الباحثين بالمركز كل او بعض الوقت .

ومن حيث أنه مما يؤيد هذا النظر أن قانون الجامعات لم يحظر صراحة نذب المعنيين والمدرسين المساعدين كما فعل بالنسبة لعارتهم حين نص في المادة ١٤٧ على أنه « لا تجوز اعارة المدرسين المساعدين والمعنيين » ولو كان المشرع يقصد منع نذبهم كل الوقت لتناوله بالحظر الصريح أو على الأقل قد نص بالنسبة لهم على حكم مماثل لحكم المادة ٨٤ الخاصة بأعضاء هيئة التدريس « من اساتذة و اساتذة مساعدين ومدرسين) التى اعتبرت النذب كل الوقت بالنسبة لأعضاء الهيئة اعارة تخضع لأحكام الاعارات اذ لو فعل ذلك لتعين القول بالمتناع النذب بالنسبة للمعنيين والمدرسين المساعدين طوال الوقت لانه سيعتبر حينئذ في حكم الاعارة التى حظرها عليهم صراحة » وطالما أن المشرع لم يسلك هذا السبيل فان من الجائز نذبهم بعض الوقت أو كل الوقت .

ومن حيث أنه لا يؤثر في ذلك نص المادة (١٥٢) من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ التي تمنع المعيين والمدرسين المساعدين من القاء دروس في الجامعة التي يتبعونها ذلك أن هذا الحظر خاص بالجامعات وحدها نظراً لطبيعة عمل العاملين بالجامعات ولواجهة ما يحيط بها من ظروف نقص عدد القائمين بالتدريس فيها ، وهو ما لا يتوافر في شأن مركز البحوث الزراعية الذي لا يعتبر معهداً من معاهد التعليم ومن ثم يجوز القول بـسريان الحكم المذكور على العاملين به .

ومن حيث أن المادتين ١٥٥ ، ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ يلزم المعيين والمدرسين المساعدين بالجامعات وبالتالي مساعدي البحوث والمدرسين المساعدين بالمركز بالحصول على الدرجات العلمية اللازمة لتأهيلهم للبحث العلمي في مدة محددة فإنه لا يسوغ أن يتعارض ندمهم مع هذا الالتزام الذي أقره المشرع على عاتقهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز نذب المدرسين المساعدين ومساعدى الباحثين بمركز البحوث الزراعية كل او بعض الوقت للعمل بالتدريس أو بغيره من الوظائف في الجهات المذكورة بنص المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على الا يتعارض ندمهم مع مقتضيات وظائفهم الأصلية والالتزامات الملقاه على عاتقهم بالحصول على المؤهلات العلمية في مدد معينة .

(فتوى ١ / ١ / ١٩٧٨)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

مركز البحوث الزراعية — باحثون — سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم — سلطة التعيين للوزير المختص بناء على طلب مجلس الجامعة . (مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية) — اللجان العلمية الدائمة تتولى فحص الانتاج العلمى للباحثين لشغل وظائف الاساتذة والإساتذة المساعدين — المادة ٧٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ لم تنص على تقيد مجلس الجامعة بما ينتهى اليه تقرير اللجنة العلمية من الراى — تقريرها في هذا الشأن لا يمدو ان يكون تقريراً استشارياً (ولمجلس الجامعة — حقه الكليل في التعقيب عليه او إعادة تقييم انتاج

المرشح بنفسه وإن احتساج استيضاح بعض ما غمض فيه التقرير أو تبين عدم استيفائه لبعض الشروط أن يعيده إلى اللجنة العلمية أو يحيله إلى لجنة أخرى — قرار مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية بأحالة أبحاث أئدعى إلى لجنة خاصة — لفحصها من الناحية الإجرائية فقط — خروج اللجنة الخاصة على المهام الموكولة لها بطل تقريرها — استناد قرار مجلس إدارة المركز بعدم ترقية المدعى على هذا التقرير يجعله باطلاً بدوره .

ملخص الحكم :

أن النزاع المطروح يدور حول اختصاص مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية في التعمين لوظائف الباحثين فية واللجان العلمية الدائمة المشكلة بقرار المجلس الأعلى للجامعات أعمالاً لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذى يسرى على الباحثين بمقتضى الأحالة الواردة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم فيما يتعلق بالتعيين في كادر البحوث وسلطات واختصاصات كل منهما في شأن هذا التعيين .

ومن حيث أن المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٢ تنص على أن يعين وزير التعليم العالي أعضاء هيئة التدريس بناء على طلب مجلس الجامعة (مجلس إدارة مركز البحوث) بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص ويكون التعيين من تاريخ موافقة مجلس الجامعة .

ومن حيث أن المادة ٦٩ من القانون المشار اليه تنص على أنه يشترط فيمن يعين استاذ مساعداً (وظيفة باحث أول تعادل وظيفة استاذ مساعد) — ما يأتي :

أن يكون قد تمام في مادته وهو مدرس (تعادل وظيفة باحث) بلجسراء بحوث مبتكرة ونشرها أو بإجراء أعمال إنشائية ممتازة ويدخل في الاعتبار في تعيينه نشاطه العلمى والاجتهادى الملحوظ في الكلية أو المعهد . كما نصت المادة ٧٣ من القانون كالتالى : « تتولى لجان عليية دائمة بحسب الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين أو للحصول على ألقابها العلمية ، ويصدر

بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات قرار من وزير التعليم العالي بعد اخذ رأى مجلس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات وتشكل لجان الفحص العلمية الدائمة لوظائف الاساتذة المساعدين من اساتذة الجامعات أو المتخصصين من غيرهم وتقدم كل لجنة تقريراً مفصلاً ومسبباً تقيم فيه الانتاج العلمى للبتديمين وما اذا كان يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمى مع ترتيبهم عند التعداد بحسب الامتضية فى الكفاءة العلمية وذلك بعد سماع ومناقشة التقارير الفردية للفاحصين « . وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون وقالت بأنه ضابطاً للحيدة ووحدة التقييم وعلى نسق اللجان العلمية الدائمة لفحص الانتاج العلمى للبتديمين لشغل وظائف الاساتذة استحدث القانون لجان علمية دائمة اخرى لفحص الانتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة المساعدين واشترط كذلك، أن يكون الانتاج العلمى فى كل الحالات منشوراً .

ومن حيث أن سلطة التعمين فى وظائف هيئة التدريس (الباحثين) هى للوزير المختص بناء على طلب مجلس الجامعة (مجلس ادارة مركز البحوث الزراعية) . ومجلس الجامعة عند ممارسته لاختصاصه بوصفه السلطة ابتداءً بالتعيين — وقرار الوزير يبدأ من تاريخ موافقته — فى وظائف الاساتذة المساعدين انما يمارسه بعد الاستئناق من تحقق شرط الكفاءة العلمية فى المرشح بواسطة اللجنة العلمية المنصوص عليها فى المادة ٧٣ سائلة الذكر والواضح منها أن فحصها للانتاج العلمى وتقديمها بتقرير مفصل ومسبب عما اذا كان هذا الانتاج العلمى يؤهلهم لشغل الوظيفة أو اللقب العلمى ، لم تنص على تقيد مجلس الجامعة بما قد ينتهى اليه من رأى ومن ثم فلا جدال فى ان تقريرها فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون تقريراً استشارياً وسلطة التعمين حقها كاملاً فى مناقشته وأن اعوزها بعض ما غمضت فيه او تبين لها عدم استيفائه لبعض شرائطه فلها أن تعيده الى اللجنة العلمية ان كان مطلوباً تقدير ما غمض فيه أو تحيله الى لجنة أخرى تشكل من بين اعضاء مجلس الجامعة (مجلس ادارة المركز) أو تحيله الى آخرين مما تقدمهم فى هذا الشأن لفحص ما تراه لازماً للتأكد من توافر شرائط التعمين للوظيفة الأعلى .

فلمجلس الجامعة اذاً ان يعقب على تقرير اللجنة العلمية وله أن يعيد تقييم انتاج المرشح نفسه أو بمن يندبه لذلك كل شريطة ان يحدد — لمن يندبه أو اللجنة العلمية اذا أعاد لها البحث —

المهام الموكولة المراد بحثها — فاذا جاء قراره من بعد ذلك يكون وقد استوفى الشكل الذى تطلبه القانون ويبقى من بعد ذلك ما اذا كان القرار قد استخلص استخلاصا سائغا من عيون الأوراق من عدمه .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الوقائع الواردة بالأوراق فإن مجلس الإدارة اطلع على تقرير اللجنة العلمية فى خصوص أبحاث المدعى ، فلم يطمئن إليها ، فقرر أرجاء الترقية الى وظيفة باحث أول وإحالة الأبحاث الى لجنة خاصة لفحصها من الناحية الإجرائية فقط وطلب عرض الأمر عليه فى جلسة قادمة ، وقدم مدير معهد بحوث البساتين تقرير اللجنة وأشار فى كتابه المبلغ الى الأستاذ الدكتور رئيس مركز البحوث الزراعية المؤرخ ١٩٧٨/١١/٥ الى عدم صلاحية البحوث التى قدمت للترقية ليس من الناحية الفنية حيث أن البحوث قدمت عن نشاط لم يتم خلال الفترة من حصول سيادته على درجة باحث وحتى موعد تقديمه للحصول على درجة باحث أول كما أنه رأى وجوب بحث موضوع تقديم مثل هذه الأبحاث والتى تمت فى غير المواعيد المحددة الى لجنة التقييم سواء من المعهد التابع له سيادته أو من السكرتارية الفنية المسؤولة عن تحويل الأبحاث الى لجان التقييم . وجاءت ملاحظات اللجنة بعضها لان المدعى كان معارفا خارج مصر . وأن الدكتور الذى قام بتنفيذ هذه الدراسة وكان مشتركاً معه فى البحث . وأن بحثاً آخر كان استكمالاً لبحث آخر وبحثاً ثالثاً عبارة عن مجموعة بيانات وملاحظات تم جمعها بمعرفته ضمن متطلبات دراسة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة ورابع لم يذكر مكان البحث أو الدراسة فى فترة كسب سيادته فيها . خارج مصر فى اعمارة ولم يكن ينترك معه لجواز قبول الموضوع . وخامس تم فى فترة لم يكن سيادته قد التحق بالعمل بقسم بحوث العلف وجاء ضمن ملاحظات اللجنة أنه ضمن البحوث المقدمة كثير ما كان يجب مطلقاً قبولها للتقييم والفحص بمعرفة اللجنة المختصة ولو كانت قد قبلت للنشر حيث أن القبول للنشر ليس مطلقاً أساساً لصلاحية البحوث للترقية .

ومن حيث أن البادئ من ذلك كله أن اللجنة المشكلة بأمر مجلس إدارة المركز لبحث الانتاج العلمى للمدعى من الناحية الإجرائية فقط ، قد جاوزت المهام الموكولة اليها ذلك أنه على الرغم من حرصها على إثبات

ان مهبتها كانت بحث النواحي الاجرائية فقط دون الناحية الفنية
الا ان ما انتهت اليه كان اقتراحا لمراجعة كافة البحوث من الناحية الفنية
فليس يدخل في الاجراءات أو الشكل ان تثبت اللجنة ان بعض
البحوث كلن مأخوذا من دراسات الباحث أثناء رسالة
الدكتوراه ، وليس ذلك كذلك بالنسبة لما نقول به من ان باحثا منها كان
استكمالا لبحث آخر وتارة ترفض بحثا لانه كان اشتراكا مع آخر فبسببه
الى ذلك الأخير وتارة أخرى ترفض بحثا لانه اجراء وحده ولم يشترك معه
آخر لان المدعى كان خارج مصر في اعارة . وقطعت اللجنة بان السفر الى
الخارج عائق له من توافر اسباب البحث لديه مع أن ذلك من صميم ما تراه
اللجنة العملية التي سبق لها اجازتها ، وانتهت في تقريرها صراحة الى الطعن
فيما أجرته اللجنة العلمية — ولسم يكن ذلك من مهامها — عند قبولها
للتقييم ومحصها لكثير من الابحاث ولو كانت هذه الابحاث قد تم نشرها .

ومن حيث أن خروج اللجنة التي أمر بتشكيلها مجلس الإدارة على
المهام الموكولة لها مما يعطل عملها . ويكون بذلك القرار الصادر من
مجلس الجامعة — ولم يرد به أنه استند الى رأى آخر بدوره باطلا اذ أصدر
المجلس قراره محل الطعن بعدم ترقية المدمى استنادا الى هذا التقرير
ويبقى لمجلس دائرة المركز النظر في أمر هذه الابحاث باعتبارها أن قرارا فيها
لم يصدر بعد وله استعداد كافة صلاحياته وعرض الأمر من جديد على اللجنة
العلمية الدائمة المختصة اذا كان له ثمة اعتراض على النواحي الفنية أو
العلمية بها ليصدر قراره من بعد ذلك بوصف السلطة المختصة في إصداره .

(طعن ٦٧١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٤ وبذات المعنى طعن ٥٣٦
لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١٣)

الفصل السابع

وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة - لا ينسخ أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء أقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية الذي يظل هو الأصل العام المنظم لأقسام البحوث في الوزارات والهيئات الحكومية - أعمال كل من القرارين في مجاله .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ قد نصت على أن يلحق بأقسام البحوث باحثون أول وباحثون ومساعدو باحثين ..

وأوضحت المادتان ٧ ، ٨ من هذا القرار الشروط الواجب توافرها في الباحث والباحث الأول ومن بينها أن يكون « حاصلًا على درجة دكتور» ناسبة في المادة موضوع البحث أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المصرية أو الأجنبية المعترف بها » .

وقضت المادة ٩ بأنه « عند تطبيق هذا النظام على الموظفين الحاليين يجوز استثناء من أحكام المادتين ٧ ، ٨ أن يعين بأقسام البحوث باحثون وباحثون أول على أساس خبرتهم أو أعمالهم السابقة بشرط أن يكون لهم أبحاث يقرها المجلس الأعلى للعلوم وبشرط توافر الحصول على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها » .

بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا فنصت المادة الأولى منه على أن تسرى في شأن وظائف هيئة التدريس والبحث والهيئات الفنية بالمؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم الجامعات وجنود المرتبات والمكافآت الملحق به ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العلمية المشار إليها في الفقرة السابقة وتعادل وظائفها بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والعيسدين بالجامعات » .

غير أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ الذي قضى في المادة الأولى منه بأن « تضاف إلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه مادة جديدة برقم ٦ مكررا نصها كالآتي : يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تطبيق أحكام هذا القانون على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث التي تعتمدها وزارة البحث العلمي بالوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة » ولو لم تتخذ شكل المؤسسة العامة العلمية . واستثناء من شروط التعيين الواردة في المواد السابقة يجوز تعيين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالخبرة بالتطبيق لنص المادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه في الوظائف المعادة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات دون التقيد بشرط الحصول على الدكتوراه . ويعفون من هذا الشرط عند التقدم لشغل وظيفة أعلى » .

ونفيذا لهذا النص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا علميا على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة . وقضت المادة الأولى من هذا القرار بتطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ المشار إليهما على العاملين المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة التي اعتمدها وزارة البحث العلمي والبيئة بالجنود رقم (١) الملحق بهذا القرار . ونصت المادة الثانية على أن تغير مسميات وظائف هؤلاء العاملين وتعادل بما يقابلها من وظائف هيئة التدريس والعيسدين بالجامعات وفقا لما هو وارد بالجنود رقم (٢) الملحق بهذا القرار .

ويستلزم من استعراض هذه التصوص أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ وأن كان قد نظم أوضاع العاملين المشتغلين بالبحث العلمى في وزارة الزراعة — الا انه لا يعد ناسخا للقرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر الأصل العام المنظم لانقسام البحوث في الوزارات والهيئات الحكومية . وبالتالي فليس ثمة ما يمنع قانونا من أعمال أحكام هذين القرارين ، كل في مجاله ، على هؤلاء العاملين طالما لم يرد نص يقضى بخلاف ذلك .

يؤكد هذا النظر أن القرار الجمهورى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ قد صدر بالتطبيق لحكم المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ الخاصة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ ، وهذه المادة تنقضى في فقرتها الثانية بجواز تعيين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالخبرة طبقا لنص المادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ في الوظائف المعادلة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات ، الأمر الذى يستفاد منه أن ثمة باحثين بالخبرة سينحون هذا اللقب فيما بعد .

ومن ثم فإن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ لا يحول دون تطبيق أحكام القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ على المشتغلين باقسام البحوث في وزارة الزراعة طالما أن القرار الأول لم يتضمن حكما بالغاء العمل بالقرر الثانى بالنسبة الى هؤلاء العاملين .

هذا وما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد ان الجمعية العمومية سبق ان اوضحت بفقواها رقم ٤٠٠ الصادر بجلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٨ انه « من تاريخ مريان أحكام القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ لا يعين في وظيفة باحث او باحث اول الا من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادتين ٧ ، ٨ منه وذلك فيما عدا الموظفين الذين كانوا موجودين في خدمة الوزارات او الهيئات الحكومية التى تجرى بهــونا علمية عند العمل بأحكام هذا القرار الجمهورى من الحاصلين على درجة ألبكالوريوس او ما يعادلها فانه استثناء من أحكام المادتين سالفى الذكر يجوز تعيينهم في وظيفة باحث او باحث اول على أساس خبرتهم او أعمالهم السابقة متى كان لهم إبحاك بقرها المجلس الأعلى للبحث العلمى . ولم يشترط القرار الجمهورى سالف الذكر أن تكون هذه الأبحاث قد تمت فصلا قبل العمل به فيمكن أن تكون قد بدأت قبل نفاذه » .

ومن حيث أن البدء في الأبحاث قبل انفاذ القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ مسألة يمكن التحقق منها في ضوء ما هو ثابت بالأوراق لدى جهة الإدارة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٦ لا يحول دون تطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ على المشتغلين باقسام البحوث في وزارة الزراعة .

وبناء على ذلك يجوز منح العاملين الوارد ذكرهم في قرار الوزارة رقم ٣٢٥٨ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه لقب باحث بالتطبيق لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ متى توافرت فيهم الشروط المقررة فيه ، وعلى أن يراعى عند أعمال حكم المادة ٩ من هذا القرار أن تكون أبحاث العامل قد بدأت قبل نفاذه على النحو الذى نص عليه فتوى الجمعية العمومية بجلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٨ .

(فتوى رقم ٩٠ فى ١/٣١ / ١٩٧١)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

كل من الباحثين بـوحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة — طريق شغل الوظائف عند تطبيق الكادر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه باستعراض المراحل التشريعية التى تناولت أوضاع الباحثين بـوحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة وصولا الى التكيف الصحيح للدعوى الحالية نجد أنه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية يقضى بإنشاء لجنة دائمة للبحوث في كل وزارة او هيئة حكومية يكون من بين اختصاصها تحديد اقسام ووحدات البحوث وعدد المشتغلين بها واختيار الموظفين اللازمين للعمل بها ويلحق باقسام البحوث

باحثون اول و باحثون ومساعدو باحثين وحدثت الشرائط والافصاف اللازمة لتبفعل هذه الوظائف ونصت المادة التاسعة منه على انه عند تطبيق هذا النظام على الموظفين الحاليين يجوز استثناء من احكام المادتين ٧ ، ٨ ان يعين باقسام البحوث باحثون و باحثون اول على اساس خبرتهم واعمالهم السابقة بشرط ان يكون لهم ابحاث يقومها المجلس الاعلى للعلوم وبشرط توافر الحصول على درجة البكالوريوس او ما يعادلها ثم صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ويقضى بسريان احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات وجدول المرتبات والمكافآت الحق به على العاملين بهذا المؤسسات وبجده المواد المحال عليها فى قانون الجامعات متعلقة بشروط التعميم بهيئة التدريس بالنسبة للمدرسين والاساتذة المساعدين والاساتذة ذوى الكراسى والمعيدين . وعقب ذلك صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ باضافة مادة جديدة للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا برقم مادة ٦ مكر تجيز لرئيس الجمهورية تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على المشتغلين بالبحث العلمى فى اقسام ووحدات البحوث التى تعتمدها وزارة البحث العلمى بالوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة ولو لم تتخذ شكل المؤسسة العامة العلمية كما تجيز تعيين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالخبرة بالتطبيق لاحكام قوائم رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ فى الوظائف المعادلة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات دون التقيد بشروط الحصول على درجة الدكتوراه ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على المشتغلين بالبحث العلمى فى وحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة وتنص المادة الثالثة منه على ان يمين العاملون الحاصلون على لقب باحث بالتطبيق لاحكام القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه المشار اليه بقرارات بوزير الزراعة والاصلاح الزراعى بقرارات بتعيين هؤلاء العاملين . وعقب ذلك صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٣ بتطبيق الجدول رقم (٣) الملحق بالقرار الجمهورى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ على المشتغلين بالبحث العلمى فى وحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة نقضت المادة الاولى منه « من كان يشغل الفئة الخامسة من تدرج العميل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ بشرط قضائه اربع سنوات على الاقل

في هذه الدرجة وانقضاء ١٢ سنة على الأقل من تاريخ حصوله على درجة ألكالوريوس أو ما يعادلها وذلك للتعين في وظيفة باحث أول وتحدد أقدمية في هذه الوظيفة من تاريخ استكمالها «عائدين المدتين» .

ومن حيث أنه يبين من المرسوم السابق كله أنه عند تطبيق كادر الباحثين على المستقلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة كان نكّل هؤلاء ومن توافرت فيه شرائط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريق التعيين عليها فنكّل النصوص التي استعرضناها والمشار اليه تؤكد هذا المعنى فلا شك أو جدال وكذلك تطبيق أحكام قانون الجامعات عليهم يقطع بأن التعيين هو الإداة القانونية لنقل هذه الوظائف، نكّل منها لها شرائطها الخاصة ويكون التعيين على هذه الوظائف وتحديد الأقدمية لشاغليها بطريق القرار الإداري المبرر عن إرادة مصدره في إنشاء أو تعديل مركز قانوني يقصد أحداث الأثر القانوني المترتبة عليه . وهذه القرارات كما أنها نشأ أو تعدل من مراكز المستفيدين بهذه القوانين واللوائح تؤثر كذلك على أوضاع الآخرين أو فيما بينهم وعليه واستثناء لهذه المراكز عند التعيين أو بالنسبة للآخرين كان إلزاماً على المشرع عند إصداره للقوانين والقرارات المشار إليها أن تكون أداة التعيين هي وسيلة حتى تستقر المراكز القانونية في ميّعاد ثابت يكون هناك مجال بعد صيرورتها خضينة من الإلغاء . ومن حيث أنه متى كان ذلك فان الدعوى المطروحة هي بلا جدال طعن بالإلغاء في قرار وزير الزراعة .

(طعن ٧٥٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢ .)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ

استعراض للمراحل التشريعية التي تناولت أوضاع الباحثين بوحدة وأقسام البحوث بوزارة الزراعة — تطبيق كادر الباحثين على المستقلين بالبحث العلمي في وحدات وأقسام البحوث بوزارة الزراعة يكون عن طريق نقل هؤلاء ومن توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريق التعيين عليها — تطبيق قانون الجامعات عليهم يقطع بأن التعيين هو الإداة القانونية لنقل هذه الوظائف — التعيين وتحديد الأقدمية يتم بقرار إداري — طلب الدعوى مسبوبة حالته يوضعه على وظيفة رئيس بحوث — ليس من دعوى الإلغاء التي تخضع للإجراءات وأنواعها المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

انه باستعراض المراحل التشريعية التي تناولت اوضاع الباحثين بوحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة توصلنا الى التكييف القانوني الصحيح للدعوى الماثلة بين انه بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية وتقتضى بإنشاء لجنة دائمة للبحوث في كل وزارة او هيئة حكومية يكون من بين اختصاصاتها تحديد اقسام ووحدات البحوث وعدد المستقلين بها واختيار الموظفين اللازمين للعمل بها ويلحق باقسام البحوث باحثون اول وباحثون ومساعدو باحثين وحددها القرار الشروط والافاضات اللازمة لشغل تلك الوظائف . ونصت المادة التاسعة منه على انه عند تطبيق هذا النظام على الموظفين الحاليين يجوز استثناء من احكام المادتين ٧ و ٨ ان يعين باقسام البحوث باحثون وباحثون اول على اساس خبرتهم او امثالهم السابقة بشرط ان تكون لهم ابحاث يقرها المجلس الاعلى للعلوم ، وبشرط توافر الحصول على درجة اليكالوريوس او مايعادلها ثم صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العلمية التي تمارس نشاطا عمليا وتقتضى بمرسبان احكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٩٢ و ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به على العاملين بهذه المؤسسات وهذه المواد المحال عليها في قانون الجامعات متعلقة بشروط التعيين لهيئة التدريس بالجامعات بالنسبة للمعيدين والمدرسين والاساتذة المساعدين والاساتذة ذوي الكراسي ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٨ باضافة مادة جديدة للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه برقم ٦ مكررا تجيز لرئيس الجمهورية تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ على المستقلين بالبحث العلمي في اقسام ووحدات البحوث التي تعتمدها وزارة البحث العلمي بالوزارات والهيئات العلمية والمؤسسات العلمية ولو لم تتخذ شكل المؤسسة العلمية ، كما تجيز تعيين العاملين العاملين الذين يحصلون على لقب باحث بالخبرة بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ في الوظائف المعادلة لوظائف هيئة التدريس بالجامعات دون التقيد بشرط الحصول على درجة الدكتوراه — ثم صدر بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٩ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن تطبيق القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على المستقلين بالبحث العلمي في وحدات واقسام البحوث بوزارة الزراعة ونص المادة الثالثة منه على انه : « يعين العاملون الحاصلون على لقب باحث بالتطبيق لاحكام

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ المشتغلون باقتسام وحدات البحوث البشار اليها بالمادة الاولى في الوظائف الجديدة وفقا لما هو موضح بالجدول رقم (٣) الملحق لهذا القرار والقواعد الواردة به ، ويصدر وزير الزراعة والاصلاح الزراعى قرارات بتعيين هؤلاء العاملين . واعمالا لذلك صدر قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى (وهو القرار المطعون فيه) رقم ٨٨٩ فى ٨ من مارس سنة ١٩٦٩ متضمنا تعيين هؤلاء العاملين ومن بينهم المدعى وهو حاصل على البكالوريوس فى الزراعة سنة ١٩٥١ ودرجته الخامسة (تخصص زراعى) وعقب ذلك صدر بتاريخ ١٤ من اغسطس سنة ١٩٧٣ القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٣ بتطبيق الجدول رقم (٣) الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ على المشتغلين بالبحث العلمى فى وحدات واقتسام البحوث بوزارة الزراعة وقضت المادة الاولى منه بان يطبق هذا الجدول على الفئات الآتية :

١ - من كان يشغل الفئة الثامنة فى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٩ ولو لم يكن قد استكمل فيها مدة السنتين فى هذا التاريخ وذلك للتعيين فى وظيفة « كبير باحثين » .

(ب) من كان يشغل الفئة الثالثة فى تاريخ العمل بهذا القرار ولو لم يكن قد استكمل فيها مدة سنة فى هذا التاريخ وذلك للتعيين فى وظيفة « رئيس بحوث » .

(ج) من كان يشغل الفئة الخامسة فى تاريخ العمل بهذا القرار بشرط قضاء أربع سنوات على الأقل وذلك للتعيين فى وظيفة « باحث اول »

(د) الباحثون الحاصلون على درجة الدكتوراه الذين يستوفون المدد الخاصة بهم يعينون فى وظائف أعضاء هيئات التدريس من خارج الجامعات ... » .

ومن حيث أنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه تبين من النصوص المتقدمة أنه عند تطبيق كادر الباحثين على المشتغلين بالبحث العلمى فى وحدات واقتسام البحوث بوزارة الزراعة كان نقل هؤلاء ومن توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريقة التعيين عليهما إذ أن كل النصوص سائلة الذكر تؤكد - بلا شك - هذا المعنى طبقا لصريح عباراتها

وكذلك فإن تطبيق احكام قانون الجامعات عليهم يتطوع بان التعمين هو الاداء القانونية لشغل هذه الوظائف اذ لكل منها شروطها واوصافها الخاصة بها، والتعمين على تلك الوظائف وكذا تحديد الاقدمية فيها يتم بقرار اداري يعبر عن ارادة مصدره في إنشاء أو تعديل مركز قانوني بقصد اخذات أكثر قانونية ، وهذه القرارات كما انها تنشئ وتعطل من مراكز المستفيدين بالقوانين والقرارات الصادرة في حقهم تؤثر كذلك على اوضاع الآخرين أو فيما بينهم ، وعلى هذا استقبلنا انك المراكز عند التعيين أو بالنسبة للآخرين كان لزاما على المشرع عند إصداره للقوانين والقرارات المشار إليها أن تكون أداة التعمين هي وسيلة حتى تستقر المراكز القانونية في ميعاد (ثابت ولا يكون هناك مجال لزعمتها بعد صيرورتها خصيئة من الانهاء) . اتحكم الصادر في الطعون رقم ٧٥٥ لسنة ٢٥ القضائية بجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الدعوى المائلة هي في واقعها من دعوى الإلغاء التي تخضع للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ وعلى ذلك فإنه بالنسبة إلى الطلب الأصلي فإن القرار المطعون فيه رقم ٨٨٩ صدر في ٨ من مارس سنة ١٩٦٩ ولم يلبث من الاوراق. تظلم المدعى منه كما اقام دعواه طالبا إلغاء هذا القرار في ٤ من أغسطس سنة ١٩٦٩. ومن ثم يكون قد اقامها دون مراعاة الإجراءات والمواعيد المقررة قانونا . وكذلك فإنه بالنسبة إلى الطلب الاحتياطي الخاص بتعيين المدعى — كما سلف — في وظيفة رئيس بحوث من ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ فإن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣. انشرف في الجريدة الرسمية في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٧٣ أثناء نظر الدعوى أمام القضاء الإداري ، وقد قدم المدعى شكوى للجهة الإدارية مؤرخة ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٧٣. طالبا اعمال حكم الفقرة (ب) من المادة الاولى منه في شأنه ولكنه لم يطلب ذلك قضاء الا في جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧٥ اذ بعد الواسع المقررة مما تفوق) معه دعواه بكليل عليها غير مقبولة شكلا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون في صحيحه بما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٦٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٢٠)

بـ

- الفصل الأول — بدل اشبعة . . .
- الفصل الثاني — بدل اغتوايب . . .
- الفصل الثالث — بدل اقامة . . .
- الفصل الرابع — بدل انتقال . . .
- الفصل الخامس — بدل بحث . . .
- الفصل السادس — بدل تغرغ او تخصص . . .
- الفصل السابع — بدل تمثيل . . .
- الفصل الثامن — بدل حضور جلسات ولجان . . .
- الفصل التاسع — بدل خطر . . .
- الفصل العاشر — بدل رئاسة قسم . . .
- الفصل الحادى عشر — بدل مرافقة . . .
- الفصل الثانى عشر — بدل طبيعة عمل . . .
- الفصل الثالث عشر — بدل سفر . . .
- الفصل الرابع عشر — بدل سيارة . . .
- الفصل الخامس عشر — بدل عدوى . . .
- الفصل السادس عشر — بدل عيادة . . .
- الفصل السابع عشر — بدل غذاء الحالة (ج) . . .
- الفصل الثامن عشر — بدل ما جستير او تكتوراه . . .

- الفصل التاسع عشر — بدل مسكن
- الفصل العشرون — بدل ملابس
- الفصل الحادي والعشرون — علاوة نظراف
- الفصل الثاني والعشرون — علاوة لانسكى
- الفصل الثالث والعشرون — مرتب امراض عقلية
- الفصل الرابع والعشرون — مقابل تهجير
- الفصل الخامس والعشرون — مسائل عامة ومشورة

الفصل الأول

بدل اشعة أو راتب وقلية من خطر الاشعة

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٩/٢١ بمنح بدل عدوى لبعض الوظائف - قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المتعمدة في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ - استعارة هذا القرار الفئات المنصوص عليها في القرار الاول - عدم تحديد قرار ٧ من يناير ١٩٥٣ وظائف معينة يستحق شغلها هذا البديل على النحو الذي نص عليه قرار ١٩٣٨/٩/٢١ - منع الموظفين الذين يشتغلون بأقسام الاشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة ويتعرضون لخطر الاشعة هذا البديل - عدم اشتراط شغل وظيفة بأقسام الاشعة ، ضرورة القيام بالعمل الفعلي في هذه الاقسام بصفة مستمرة لا عارضة .

ملخص التفسير :

ان مجلس الوزراء قد وافق بجلسته المتعمدة في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ على ما ارفقته اللجنة المالية من الموافقة على اقتراح ديوان الموظفين الذي جاء فيه انه نظرا للاضرار الناتجة عن الاشتغال بالاشعة فانه يوافق على منح الموظفين الذين يشتغلون بأقسام الاشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة ويتعرضون لخطر الاشعة بدل وقلية بنفس الفئات المشار اليها المبينة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٩/٢١ وانه يؤخذ من هذا القرار انه ولئن كان قد استعار الفئات المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٩/٢١ الخاص بمصرف بدل عدوى لبعض الوظائف الا انه لم يحدد وظائف معينة يستحق شغلها هذا البديل على النحو الذي نص عليه قرار ١٩٣٨/٩/٢١ بل جاء القرار

الخاص ببذل الأشعة عاما بمنح الموظفين الذين يشتغلون باقتسام الأشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة ويتعرضون لخطر الأشعة هذا البذل بدون أن يشترط أن يكون من يمنح له هذا البذل يشغل وظيفة في أحد أقسام الأشعة مادام أنه قائم فعليا بالعمل في هذه الأقسام بمقتضى طبيعة وظيفته أو بتكليفه بالعمل فيها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المناسط في استحقاق ببذل الأشعة وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ هو القيام فعليا بالعمل باقتسام الأشعة بالمستشفيات والمعامل بالوزارة والمصالح المختلفة ممن يتعرضون لهذا السبب لخطر الأشعة يستوى في ذلك أن يكون القائم بالعمل فعلا في هذه الأقسام شاغلا لأحدى وظائفها أو يفرغها متى كانت طبيعة عمله ومقتضيات وظيفته تستلزم القيام بالعمل الفعلي في هذه الأقسام بصفة مستمرة لا عارضة أو اقتضت مصلحة العمل تكليفه بالعمل فيها على هذا النحو .

(فتوى ٨٥ في ١٩٦٧/٤/٢٥)

مادة رقم (٧٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ و ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ في شأن الموظفين والعمال الذين يعملون بجهات معينة — تعميم صرف هذا البذل لجميع العاملين باقتسام الأشعة بالمستشفيات والمعامل دون تحديد درجة معينة للمكة التي قام عليها — عدم تحديد فئة البذل لموظفي الدرجة الخامسة فما فوقها من غير الأطباء — منحهم بالقدر المتيقن بفئة الدرجة الأدنى وهي فئة الدرجة السادسة .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ من يناير سنة ١٩٥٣ قد تضمن الموافقة على منح بذل وقاية من خطر الأشعة الى الذين يشتغلون باقتسام الأشعة بالمستشفيات والمعامل لذلك يكون هذا القرار قد عمم

صرف هذا البديل لجميع هؤلاء العاملين دون تخصيص درجة معينة للتكثيف التي قام عليها القرار وهي تعرضهم جميعها لخطر الأشعة فاصنبح لهم أصل حق ثابت في هذا البديل إذ لا يتصور مع إطلاق النص أن يكون القرار قد قصد إلى حرمان من يشغلون الدرجة الخامسة فأعلى في هذه الجهات من هذا البديل ما دام الصرف كان لوجب معين توفر فيهم كما توفر في باقي زملائهم من الدرجات الأدنى ، وأنه وإن كان القرار المخكوز لم يتوفر في باقي البديل لوظف الدرجة الخامسة فما فوقها من غير الأطباء فإنه وقد ثبت حقهم في هذا البديل فإنه لا مناص من منحهم إياه بالذات المتيقن بفئة الدرجة الأدنى وهي فئة الدرجة السادسة .

(طعن ٩٢٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

مناطق استحقاق التعرض لخطر الإشعاع - استحقاقه في حالة الإيفاد في بعثة للتدريب على صيانة وإصلاح أجهزة الأشعة .

ملخص الحكم :

أنه بالنسبة لاحقية المطعون ضده في هذا البديل من الفترة التي أوفد فيها إلى ألمانيا في بعثة للتدريب على صيانة وإصلاح أجهزة الأشعة أثناء قيامه بالعمل بأقسام المستشفيات ، فإن هذا الإيفاد لم يفهم بملاقته بأجهزة الأشعة والتعرض لخطرها وهو مناطق استحقاق هذا البديل للعاملين بأقسام الأشعة بالمستشفيات والمعامل .

(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٢ بتقرير راتب وقاية من خطر الإشعاع لأعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث من غير الأطباء وطلاب المسح بوزارة البحث العلمى (المركز القومى للبحوث سابقا) - احقية أعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث من غير الأطباء وطلاب المسح

الذين يقومون بالعمل على أجهزة الاشعة ويتعرضون لخطرها بوزارة البحث العلمى لراتب وقاية من خطر الاشعة المذكور سواء من يعمل بالمركز القومى للبحوث او غيره من الهيئات التابعة لوزارة البحث العلمى ومنها وحدة الطبيعة الاشعاعية بالمعهد القومى للقياس والمعايرة .

ملخص التيسوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٣ بتقرير راتب وقاية من خطر الاشعة لاعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحوث من غير الاطباء وطلاب المنح بوزارة البحث العلمى (المركز القومى للبحوث سابقا) تنص على ان « يمنح اعضاء هيئة البحوث ومساعدى الباحثين من غير الاطباء وطلاب المنح بوزارة البحث العلمى (المركز القومى للبحوث سابقا) والذين يقومون بالعمل على أجهزة الاشعة ويتعرضون لخطرها ، راتب وقاية من خطر الاشعة خمسة جنيهات شهريا » .

وقد ورد هذا النص علما ومطلقا بمنح العاملين من اعضاء هيئة البحوث ومساعدى الباحثين من غير الاطباء وطلاب المنح بوزارة البحث العلمى راتب وقاية من خطر الاشعة متى كانوا يقومون بالعمل على أجهزة الاشعة ويتعرضون لخطرها ، ولا يغير من ذلك ان يكون النص قد اُردى عبارة وزارة البحث العلمى بعبارة « المركز القومى للبحوث سابقا » لا يتصور مع اطلاق النص ان يكون قصد الى قصر الاستفادة من احكامه على من كانوا يعملون من اعضاء هيئة البحوث ومساعدى الباحثين من غير الاطباء وطلاب المنح بالمركز القومى للبحوث التابع لوزارة البحث العلمى دون غيرهم ممن يعملون بالهيئات الاخرى التابعة لنفس الوزارة وحرماتهم من هذا الراتب مادام العرف كان يقتضى معين تواثر نعيم كما تواثر في باقى زملائهم بالمركز القومى للبحوث وهذا مقتضى هو العمل على أجهزة الاشعة والتعرض لخطرها ، ومن ثم فانه يستوى في استحقاق هذا الراتب ان تكون الفئات المشار اليها والتي تشمل على أجهزة الاشعة وتتعرض لخطرها بالمركز القومى للبحوث او غيره من الجهات والهيئات التابعة لوزارة البحث العلمى .

ومن حيث ان وحدة الطبيعة الاشعاعية بالمعهد القومى للقياس والمعايرة كانت تتبع في الاصل المركز القومى للبحوث الذى ظلت تابعة

له بعد إلحاقها بوزارة البحث العلمى بالقرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتظيم وزارة البحث العلمى الى أن ألحقت فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ بالمعهد القومى للقياس والمعايرة ، وهو المعهد الذى تتبع وزارة البحث العلمى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والذى ألحق بالوزارة المعامل المركزية للمعايرة ثم هذا المعهد استمر تابعا لوزارة البحث بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ بمسئوليات وتنظيم وزارة البحث العلمى الذى أطلق على المعامل المذكورة بالوزارة المعهد القومى للقياس والمعايرة ، ومن ثم تكون وحدة الطبيعة الإشعاعية إحدى هيئات وزارة البحث العلمى سواء وقت تتبعها للمركز القومى للبحوث أو المعهد القومى للبحوث والمعايرة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى إحقية أعضاء هيئة البحوث ومساعدى الباحثين من غير الأطباء ، وطلاب المنح من يحملون عنايتى أجهزة الأشعة ويمرضون لخطرها بوزارة البحث العلمى لرأب الوفاية من خطر الأشعة المقرر بالقرار الجمهورى ٤٢٩ لسنة ١٩٦٣ سواء منهم من يعمل بالمركز القومى للبحوث أو غيره من الهيئات التابعة لوزارة البحث العلمى ومنها وحدة الطبيعة الإشعاعية بالمعهد القومى للقياس والمعايرة .

(مقوى ١١٢٢ فى ١٢/٩/ ١٩٦٨)

التعديل الثاني يسجل اغتراب

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

موظفو وزارة التربية والتعليم الذين يعملون بالخارج - معادلتهم المالية معاملة نظرائهم من رجال السلك السياسي من حيث بدل الاغتراب ومرتب الزواج وخلافه مما نص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٥ والقرار الجمهوري رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ - هم أولئك الذين حددهم القراران المذكوران وصفاً وحصرًا - لا وجه لاضافة طوائف أخرى اليهم ولو توفرت فيها ذات الحكمة التي من أجلها تقررت هذه المعاملة

ملخص الحكم :

ان مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة في ١٨ من يولية سنة ١٩٥٥ بقاء على المذكرة المرفوعة اليه من وزارة التربية والتعليم - على ان يعامل موظفو وزارة التربية والتعليم بالخارج من الفنيين والاداريين (بالكادر العالي) معاملة نظرائهم من رجال السلك السياسي ، كما يعامل المواطنون الكتابيون ب مكتب البعثات معاملة أمناء المحفوظات وذلك من حيث بدل الاغتراب (نظير بدل التمثيل) ومرتب الزواج وأعانة غلاء المعيشة و غرق خفض الجنيه (في البلاد التي يصرف بها) وبدل السفر ونفقات العلاج وغير ذلك من الرواتب الاضافية والمصاريف وذلك اعتباراً من اول السنة المالية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

وفي ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥٦ اصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ الذي حدد موظفي وزارة التربية والتعليم الذين يعملون في الخارج ويتمتعون بالمعاملة المالية التي يتمتع بها رجال السلك السياسي وهم « المستشارون والمحققون التقنيون ومدبرو مكاتب البعثات ومعاونوهم من الفنيين والاداريين والكتبيين ومدبرو المعاهد الثقافية التي انشأتها مصر في بعض بلدان العالم ... » .

وطبقا للقرارين المذكورين لا يعامل موظف وزارة التربية والتعليم الذى يعمل بالخارج معاملة نظرائه من رجال السلك السياسى من حيث بدل الاغتراب المقابل لبذل التمثيل ومرتب الزواج وخلافه مما نص عليه هذين القراران الا اذا كان شاعلا لوظيفة فنية او ادارية بالكادر العالى مما ائشار اليه وصفا وتحديد القرار الجمهورى آنف الذكر ، او اذا كان موظفا كتابيا بمكاتب البعثات ممن عناهم القرار ذاته حصرا فيعامل معاملة ابناء المحفوظات فى هذا الخصوص . ومن ثم فلا يمتد نطاق تطبيق هذين القرارين الى من عدا هؤلاء من موظفى هذه الوزارة لجرد انهم يعملون فى الخارج .

فلا يجوز اضافة طوائف اخرى الى تلك التى حددها القرار الجمهورى المشار اليه حصرا وخصصا دون سواها بالمعاملة المالية التى تضمنها حتى ولو توفرت فى رجالها ذات الحكمة التى من اجلها تقرر هذه المعاملة الخاصة لذويها وهى ضرورة توفير المظهر الحسن والحياة الكريمة للموظف الذى يمثل بلده بالخارج لان تقرير ما اذا كانت الوظيفة تتطلب اعباء مالية معينة ، وما اذا كان من المصلحة تبعا لذلك ان يتمتع شاعلا بالمعاملة المالية الممتازة هو امر متروك تقديره للسلطة المختصة التى تلك ذلك قانونا ، كما ان من المسلم قانونا انه لا يجوز فى المسائل المالية ان توسع فى تفسيرها والقياس عليها .

(طعن ١٢٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٣٠)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

المعاملة المالية لموظفى وزارة التربية والتعليم بالخارج — قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من يولييه عام ١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٥٦ — افادة موظفى التربية والتعليم بالخارج منهما من حيث الحصول على بدل الاغتراب ومرتب الزواج وخلافه .

خاص الحكم :

طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من يولييه سنة ١٩٥٥ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ الصادر فى ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥٦

(م ١٣ — ج ٧)

لا يعامل موظف وزارة التربية والتعليم الذى يعمل بالخارج ، معاملة نظرائه من رجال السلك السياسى من حيث بدل الاغتراب المقابل لبذل التمثيل ومرتب الزواج وخلافه مما نص عليه هذان القراران ، الا اذا كان شاغلا لموظيفة فنية او ادارية بالكادر العالى ، مما ائسار اليه وصفا وتحديدا القرار الجمهورى آنف الذكر او اذا كان موظفا كتابيا بمكاتب البعثات ممن عناهم القرار ذاته حصرا فيعامل معاملة امناء المحفوظات فى هذا الخصوص ، ومن ثم فلا يمتد نطاق تطبيق هذين القرارين الى من عدا هؤلاء من موظفى هذه الوزارة لجرد انهم يعملون فى الخارج .

(طعن ١٣٢٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٥)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦/٥/١٩٥٦ فى شأن منح بدل اغتراب لمدرسى اللغات الاجانب — لا يفيد منه المولودون منهم بمصر وكانت لهم بها اقامة سابقة — مرد ذلك الى استجلاء قصد المشرع .

ملخص الفتوى :

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ تعديل درجات مدرسى اللغات الاجنبية من الاجانب ، والغاء اعانة الغلاء التى تصرف حاليا ، والاستعاضة عنها ببذل اغتراب بواقع ٢٠ جنبها شهريا للاعزب و ٣٠ جنبها للمتزوج . وقد اختلف الراى فى مدى احقية مدرسى اللغات الاجانب المولودين بالجمهورية المصرية والذين لهم بها اقامة سابقة على تعيينهم فى وظائفهم لبذل الاغتراب ، فذهب راي الى قصر بدل الاغتراب على المدرسين القادمين من الخارج دون المولودين فى مصر ، وذهب راي آخر الى احقية هؤلاء فى بذل الاغتراب .

وبين من مطالعة المذكرة التى رفعتها وزارة التربية والتعليم الى مجلس الوزراء بخصوص مدرسى اللغات الاجنبية بالجامعات والوزارة ، ووافق عليها المجلس بجلسته المنعقدة فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ ، أنه بعد عرض

المراحل المختلفة التي مر بها تنظيم شئون مدرسي اللغات الاجانب ، انتهت المذكورة بالفقرة التالية « ونظرا لما استبان للوزارة والجامعات من أن انصراف مدرسي اللغات الاجانب عن القدوم الى مصر ، واستقالة الكثير من الموجودين مرده في الاصل الى ضالة المرتبفت الحالية بالنسبة الى ارتفاع مستواها في بلادهم ، مما ادى الى نقص خطير في الاعداد التي تستلزمها حاجة التعليم بالمرحل المختلفة ، نقصا وضع اثره البالغ في إنخفاض مستوى الطلبة في اللغات . لذلك رأت الوزارة والجامعات علاج الامر باعادة النظر في معاملتهم المالية وفقا للقواعد التالية ... » ومن بين هذه القواعد إلغاء اعانة الغلاء التي تصرف حاليا ، والاستعاضة عنها ببذل اغتراب يواقع ٢٠ جنيها شهريا للاعزب و ٣٠ جنيها للمتزوج .

لما كان تقرير بدل اغتراب على هذا المستوى العالي يستهدف بلا ادنى ريب تشجيع مدرسي اللغات الاجانب عن القدوم الى مصر للعمل بها ، رغبة في المحافظة على مستوى تعليم اللغات بالمدارس والجامعات ، وذلك بتقرير ميزات مادية لهم تعوضهم عن ترك بلادهم وبها مصالحهم ، وتغريهم بالتصلي في بلاد اجنبية عنهم ، وتكفهم بالتقدم ما قد يكون هناك من فارق بين مستوى المرتبات في بلادهم والبلاد القادمين اليها ، بل بانها اكثر سخاء واجزل عطاء . ولا جدال في أن الاجنبي المولود في مصر والمقيم بها لا تتوافر في شأنه هذه الاعتبارات جميعا ، فالعلة في تقرير هذا البدل هي اغتراب الاجنبي عن بلاده ، يؤكد هذا أن تسمية ذلك البدل في حد ذاتها تتضمن هذا المعنى ، وانصراف نية المشرع الى قصر الحكم الذي ارتآه على من تحقق فيه صفة المغرب ،

بيد أن استجلاء قصد الشارع على هذا الوجه سوف يترتب عليه حرمان مدرسي اللغات المولودين في مصر والمقيمين بها من تناقض بدل الاغتراب ، وقد كانوا ينفذون من اعانة غلاء المعيشة التي حل محلها هذا البدل بمقتضى قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، مما ينبغي معه تحقيقا للمعادلة ، أن يعاد النظر في منحهم اعانة الغلاء التي كانت مقررة لهم .

لهذا فان مدرسي اللغات الاجانب المولودين والمقيمين بمصر ، لا يفيجون من بدل الاغتراب المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦ ، وأن اعتبارات العدالة تقتضى النظر في منحهم اعانة غلاء معيشة .

(غاوى ٣٩٥ في ١/٨/١٩٥٧)

الفصل الثالث

ببديل اقامة

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

قرارات مجلس الوزراء التي تعالج قواعد مرتب الإقامة بالصحراء —
الأصل في منحه أنه منوط بتعيين الموظف وإقامته المستقرة بالجهة النائية
المبينة بلك القرارات — مجرد النذب لا يكفي لتحده إلا استثناء عند النص
على ذلك — سرد لأراحل هذه القرارات .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى قواعد منح مرتب إقامة أن تقرير لجنة تعديل الدرجات
الذي أقره مجلس الوزراء في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣١ قد نظمها تنظيمها —
في المادة ١٢٥ منه ، فوضع فئة ثابتة موحدة لهذا المرتب ، كما عين الجهات
التي يمنح المرتب لمن يعينون فيها وهي التي تبعد عن خطوط السكك
الحديدية . وعند تطبيق هذه القواعد قايت صعوبات حملت وزارة المالية
على إعادة النظر فيها وأعداد مشروع بتعديلها أقره مجلس الوزراء في ١٥ من
مبارير سنة ١٩٣٥ ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن
مرتب الإقامة يمنح للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين المعيّنين في
جهة من الجهات المبينة بالفقرة الأولى ، وحددت لكل مجموعة من هذه
الجهات فئة خاصة ذات حد أدنى وحد أقصى ، وقد استثنى من هذه
القاعدة موظفو ومستخدمو مصلحة المساحة ومصلحة المناجم والمحاجر
المنسوبون لمأهوية في الصحراء ، فنص في المادة الثالثة على منحهم مرتب
إقامة ثابت مقداره ٢٠٪ من الماهية علاوة على بدل السفر القانوني...
على ألا تزيد المدة التي يصرف عنها مرتب الإقامة على ثمانية أشهر في
السنة . وفي سنة ١٩٤٥ تقبعت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بنسأة

على طلب وزارة التجارة والصناعة بمذكرة جاء بها أن عمال مصلحة المناجم والمحاجر بالصحراء تقتضى ضرورة اقلية موظفيها في هذه الجهات اتفائية حيث تنعدم وسائل الراحة وحيث يكافحون الطبيعة ويقومون بأشقى الاعمال ، وقد سرت بينهم روح التذمر لعدم كفاية مرتباتهم فاضدوا يقدمون طلبات الاستقالة أو النقل من وظائفهم ، كما أخذت الشركات تجتنبهم إليها بالمرتبات الكبيرة ووسائل الراحة وتيسر سبل العيش ، ولهذا طلبت زيادة فئة مرتب الاقامة اضعافا بلغت ١٠ ٪ من المرتب الاصلى بالنسبة الى سفار الموظفين فضلا من مزايا أخرى . وقد أقر مجلس الوزراء هذه المذكرة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، على أن تسرى هذه التواعد على موظفى مصلحة المساحة الذين يشتغلون في الجهات الصحراوية والسذين حكمهم حكم موظفى مصلحة المناجم والمحاجر . وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على سريان الفئات الجديدة على من ينسحب للعمل في المناجم بالصحراء على ألا تقل مدة النسحب عن شهر وعلى ألا يجمع بين مرتب الاقامة وبذل السفر القانونى بل يصرف أيهما أزيد . وتوالت بعد ذلك قرارات مجلس الوزراء بتطبيق الفئات المالية المشار إليها على طوائف أخرى من الموظفين ، حتى قرر مجلس الوزراء في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ سريان هذه الفئات على جميع موظفى الدولة الذين يعملون بالصحراء وبلاد النوبة . وفى ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء منح الموظفين والمستخدمين المنتخبين محليا بالجهات النائية مرتب اقامة بواقع ربع الفئات الواردة بقرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر ، واخيرا رأت وزارة المالية أن تطبق هذه القرارات أسفر عن زيادة كثيرة في اعباء الميزانية فتقدمت الى مجلس الوزراء بمذكرة اقترحت فيها الغاءها بالنسبة الى جميع الموظفين عدا مهندسى مصلحة المناجم والمحاجر ومهندسى مصلحة المساحة الذين يقومون بمسح الصحراء وموظفى مصلحة الاحياء المائية الفنين ، كما اقترحت تخفيض الفئات السابقة في صورة تعديل للفئات الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ . وقد شرطت وزارة المالية فيما شرطته لمنح مرتب الاقامة لمن يعين في الجهات النائية المبينة بالمذكرة أن يكون مقيما بها ، وقد أقر مجلس الوزراء هذه المذكرة في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ . ولما كانت بلاد النوبة لم ترد ضمن انبلاد المبينة بهذا القرار رغم أن مظهرها مثل تلك البلاد في انقطاعها عن العمران فقد تقدمت وزارة المالية بمذكرة أخرى الى مجلس الوزراء التبرحت فيها منح موظفى الحكومة الذين يعملون ببلاد النوبة مرتى اقسابية بواقع ٣٠ ٪ من المرتب الاصلى بحد ادنى وحد اعلى معينين ، وشرطت لمنح

هذا المرتب توافر باتى الشروط الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ ، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ويخلص من هذه القرارات أن الأصل فى منح مرتب الإقامة انه منوط بتعيين الموظف وإقامته إقامة مستقرة بجهة من الجهات النائية المبينة على سبيل الحصر بالقرارات المشار إليها فلا يمنح لمن يندب للعمل بها فترة موقوتة يتقاضى عنها بدل سفر مقابل النفقات التى يقتضيها تفتية عن مقر مبله الاصلى . ولئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ قد نص على منح موظفى مصلحة المساحة ومصلحة النخاج والمحاجر الذين يندبون للعمل فى الصحراء مرتب إقامة علاوة على بدل السفر الفسائونى ، فإن هذا النص فضلا عن انه النى بقرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ اكتفاء برفع فئات مرتب الإقامة الى نسبة عالية — قد ورد على سبيل الاستثناء من الأصل العام المشار اليه ، وذلك انصافا لطائفة معينة من الموظفين تقوم بأعمال شاقة فى الصحراء ، ومن ثم فلا يجوز القياس عليه ، ولما صدر قرار ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ بتنظيم قواعد منح الإقامة على أسس جديدة لقر هذا الأصل ، فنشر لمنح مرتب الإقامة أن يكون الموظف المعين بالجهات النائية متقيا بها ، وأحال قرار ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الخاص بمنح مرتب الإقامة للموظفين المعينين ببلاد النوبة الى هذا القرار فى شأن الشروط الواجب توافرها لمنح مرتب الإقامة .

(ملحق ٣٠٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٢) .

قاعدة رقم (٨٤)

المباعدة

تصر منح بدل مرتب الصحراء على غير أهل الجهة المقر فيها — قرار مجلس الوزراء فى ١٦/١٢/١٩٤٥ و ٢/٥/١٩٥١ — ليس فيهما خروج على هذه القاعدة — دليل ذلك .

ملخص الحكم :

أن قاعدة حرمان الموظفين المنتخبين محليا من مرتب الصحراء وردت بالنص الصريح فى تقرير لجنة تعديل الدرجات فى سنة ١٩٢١ الذى صدق عليه مجلس الوزراء فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٢١ كما ردها تأكيدا لها

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ ، ومن ثم أصبحت هذه القاعدة أصلاً واجبة الانتساب ومبدأ مطردة مالم تلغ بنص لاحق يقضى بنسخ حكمها . وإذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ قد خلا من تكرار الإشارة إليها فإنه لم يتضمن نصاً بإبطال العمل بها ، وقد كان في غنى عن هذا التكرار ، لأنه إنما جاء مستصحباً لأحكام القرار السابق عليه ومكملاً له في شأن فئة معينة من الموظفين والمستخدمين الذين تسألهم ، بل أن ما اشتمل عليه من منح تسهيلات خاصة لهذه الفئة بتقرير انتقال أفرادها وعائلاتهم على نفقة الحكومة في الذهاب والإياب وحساب بدء إجازاتهم من يوم وصولهم إلى القاهرة وانتهائها مقد قيامهم منها — والنص على عدم جواز الجمع بين مرتب الصحراء الذي يصرف لهم وبين بدل الإقامة أو بدل السفر القانوني — وهما لا يمنحان إلا لغير أهل الجهة — كل أولئك واضح في دلالة على انصراف الحكم فيه إلى غير المعنيين محلياً . أما قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، فلئن بدأ ظاهر عبارته بصيغة التعميم إذ قضى بتطبيق قرار المجلس الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفي ومستخدمى المحاكم الابتدائية والشرعية من جميع الدرجات بالصحراء وبإلاد النوبة وبسريان هذا الحكم على جميع موظفي الدولة في تلك المناطق — إلا أن مجال تطبيقه يتحدد من حيث المكان بالمناطق المبينة بالكشفيين الملحقيين به ، ومن حيث الأشخاص بموظفي الدولة ومستخدميها التابعين لمختلف الوزارات الذين يعملون بالمناطق المشار إليها — بعد أن كان الأمر مقصوراً في قرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفي ومستخدمى المساحة والمنجم — وذلك كله بشرط توافر شروط تطبيق هذا القرار الأخير بطبيعة الحال بالنسبة إلى أولئك وهؤلاء ، وأخصها أن يكون الموظف أو المستخدم غير منتخب محلياً . وبذا ينحصر التعميم في طائفة الموظفين والمستخدمين غير المنتخبين محلياً ، دون سواهم بالأصل المقيّد للفتح . وقد جاءت مذكرة اللجنة المالية التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ مؤيدة لهذا النظر ، إذ أن وزارة المالية اقترحت أما تقرير ما إذا كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ينطبق على الموظفين والمستخدمين المنتخبين محلياً ، وأما النظر في منح مكافآت ومربيات لهؤلاء الموظفين بفئات أقل من الفئات المقررة لغيرهم ، فلم تظن اللجنة المالية باللائق بالاعتراح الأول لعدم صحة التفسير الذي يقوم عليه ، ورات « للتيسير » على الموظفين والمستخدمين المذكورين أن يمنحوا مرتب صحراء بواقع ربع الفئات المقررة بقسراى مجلس الوزراء الصادرين

في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ و ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، على أن يكون منح هذا المرتب اعتبارا من تاريخ قرار مجلس الوزراء بالوانقة على ذلك . ولو كان لهؤلاء الموظفين حق في مرتب إضافي قبل ذلك لما أعوزهم التيسر وما كان التيسر عليهم بتخفيض هذا الحق إلى الربع ، وإنما استحدث لهم قرار ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ ، مفسد تاريخ صدوره ، حقا لم يكن ثابتا لهم من قبل . ونظرا لما في ذلك من خروج على الحكمة التي اقتضت تقرير مرتب الصحراء فقد منحو مكافأة مخفضة إذ رأى المشرع أنهم لا يسنون في استحقاقهم وغير المحليين وإنما منحهم أياها لاعتبارات نفسية أضحى عنها هي التقريب في المعاملة وإزالة الفارق بين أبناء الوطن الواحد لدفع شعور السخط وعدم الرضا لدى الموظفين المحلي حتى لا يحس بأن بلده ليست قطعة من مصر . وهذه الاعتبارات لم يسبق الاعتداد بها في قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ لتبرير التجاوز عن حكمة عدم المنح التي كانت متحققة فيه . ثم لم يثبت ، بعد أن زادت أعباء الميزانية ، أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ بإلغاء قرار ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ ضمن قرارات أخرى رجوعا إلى الحكمة الأولى . ووصف مجلس الوزراء هذا القرار الأخير بأنه الصادر « بشأن منع مرتب إقامة الموظفين والمستخدمين المنتخبين محليا » مؤكدا بذلك أنه هو القرار المنشئ لهذا الحق دون ما سبقه من قرارات .

(طعن ٧٦ لسنة ١ ق - ١٠/١٢/١٩٥٥) .

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

مراعاة التواعد المقررة في شأن مرتب الإقامة بالصحراء على عمال اليومية والمشتغلين باليومية بصفة عامة - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إن الحكمة التي دعت إلى تقرير مرتب الإقامة بالصحراء هي تشجيع الموظفين والمستخدمين من غير المنتخبين محليا على الإقبال على العمل بتلك الجهات النائية والاستمرار فيه بروح طيبة وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وشظف العيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق الخالصة

عن العمران: المجردة من وسائل الراحة والمواصلات ، وفي ضوء هذه الحكمة يتعين فهم وتفسير ملول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب ، ولما كانت تلك الظروف التي من أجلها قرر بدل الصحراء يستوى فيها الموظفون جميعا الدائمون منهم والمؤقتون وخارجو الهيئة وعمال اليومية المقيمون بتلك الجهات ، فلا وجه بعد ذلك للتحدى بعدم سريان احكام هذه القرارات على المشتغلين باليومية من مستخدمي الحكومة بحجة عدم النص عليهم صراحة فيها ما دام المناط في تقرير هذا المرتب هو الإقامة فعلا في الجهات التي عينتها قرارات مجلس الوزراء على ما سبق تفصيله ، اذ فضلا عن ان عمال اليومية والمشتغلين باليومية بصفة عامة هم من موظفي الدولة بالمعنى الأعم دون مايفارق بينهم وبين غيرهم من أصحاب المرتبات الشهرية من ناحية تبعيةهم جميعا للدولة وقبيلهم جميعا على المرافق العامة سوى ان مرتباتهم تصرف اليهم على اساس الأجر اليومي دون الشهري كما هو الشأن في باقي الموظفين ، فان الثابت — حسبنا سلف البيان — أن مجلس الوزراء عندما أصدر قراراته العديدة بمنح مرتب الصحراء لم يكن يصدد تقرير معاملة خاصة لفئات معينة من موظفي الدولة دون غيرهم ، ولم يكن يستهدف إثثار جميع موظفي الدولة بميزة اختصاصهم بها دون عمال اليومية وإنما كان يستهدف تشجيع من يعملون بالحكومة في تلك الجهات النائية بصفة عامة على الإقامة فيها ، ولم تستثن القرارات جميعها من احكامها سوى طائفة معينة من موظفي الحكومة هي طائفة المنتخبين محليا ، وذلك لحكمة ظاهرة وهي عدم توافر علة تقرير المرتب فيهم ، ومع ذلك فقد رأى المشرع بعد ذلك عدم حرمانهم كلية من ذلك المرتب ، وقرر لهم في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ مرتبا بواقع ربع الفئات العامة فاذا كان هذا هو الحال بالنسبة لهذه الطائفة فكيف يستساغ حرمان طائفة عمال اليومية من مرتب الإقامة فيصبحون بذلك في وضع أسوأ من المنتخبين محليا ، ولو شاء المشرع حقا حرمان عمال اليومية من غير المنتخبين محليا من مرتب الإقامة لتعين عليه النص صراحة على ذلك كما نص على حرمان المنتخبين محليا ، بل ان النص على حرمان عمال اليومية من غير المنتخبين محليا كان أوجب لتقيام موجب الصرف اليهم على مكرس الحال فيما يتعلق بالمنتخبين محليا .

واذا جاز في الفرض — المجادلة في أحقية عمال اليومية في مرتب بدل الإقامة الذي قرر بالقرارات السابقة على قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ فلا محل لهذا الجدل بعد صدور القرار المذكور الذي قضى « بمنح التسهيلات والكفالات التي سبق أن اقترها المجلس في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ لجميع موظفي الدولة الذين يعملون بالصحراء وفي بلاد النوبة اذ ان عبارته كانت من العموم

والشمول بحيث يندرج تحتها موظفو الدولة جميعا دون استثناء حتى لقد التبس الأمر على وزارة المالية في سريان أحكام ذلك القرار على المنتخبين محليا — وهم الذين أجمعت القرارات السابقة على حرمانهم من هذا المرتب — مما حدا بها إلى طلب إعادة بحث هذا الموضوع لتقرير ما إذا كان القرار يشمل المنتخبين محليا أم لا ويؤيد هذا النظر رغم وضوحه أن مراقبة مستخدمي الحكومة عندما سئلت عما إذا كان قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ يسرى على مستخدمي الدرجة التاسعة وخارجي الهيئة والعمال كان من رأيها أن القرار المذكور يسرى على هذه الطوائف أسوة بباقي موظفي الدولة .

ومن جهة أخرى فإن قرار ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ الذي ألغى قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ لم يكن يستهدف حرمان طائفة من كان يشملهم القرار الأخير وإنما كان يهدف إلى التخفيف من الأعباء المالية التي تترتب على صدور قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، وذلك أن هذا القرار كان قد عمم صرف مرتب الإقامة لجميع المقيمين في الجهات الصحراوية وبلاد النوبة على خلاف ما جرت عليه القرارات السابقة من تحديد المناطق التي تشملها تلك القرارات — حسبما سلف بيانه — فضلا عن منحه مرتب الإقامة على أساس الفئات العالية التي وردت بقرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ فضيق قرار ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ من نطاق سريان أحكامه فقصرها على جهات معينة كما خفض من فئة المرتب فأصبحت تتراوح بين ١٥٪ و ٣٠٪ بعد أن كانت ١٠٠٪ وأم يستثنى القرار من أحكامه سوى طائفة المنتخبين محليا دون غيرهم ، ومن ثم فإن هذا القرار يسرى على عمال اليومية كما يسرى على باقي موظفي ومستخدمي الدولة . ولما كان المدعى يعمل كاتباً باليومية بمكتب النامين بمرسى مطروح — وهى من الجهات التي تشملها قرار ٢ من مايو سنة ١٩٥١ و ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ فإن من حقه الاستفادة من القرارين المذكورين .

(طعن ٣٨٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٨٦)

الجبس :

فئة مرتب الإقامة بالصحراء التي تطبق بالنسبة لعمال اليومية هي الفئة المقررة لطائفة الخدمة الخارجين عن هيئة العمال — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أما بالنسبة للفئة التى يصرف على أساسها مرتب الإقالة لمعمالى اليومية فانه لما كان العامل باليومية لا يعدو أن يكون من طائفة الخدمة الخارجين من هيئة العمال ، فمن ثم يتمتعين صرف مرتب الإقالة اليهم على أساس الفئة المقررة للخدمة الخارجين عن الهيئة .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٨٧)

المبسدا :

مناط استحقاق مرتب الإقالة بالصحرَاء بالتطبيق للامر العسكري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ - أن يكون الموظف معينا ومقيما بجهة من الجهات المعنية والا يكون من اهل الجهة التى يعمل بها - حتى ولو كان الموظف فى اجازة او فى مأمورية خارج عمله - لا يمنع من استحقاق هذا المرتب متى تسافرت شروط استحقاقه - اعتقال الموظف لا يسقط حقه فى هذا المرتب - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان القواعد الصادر بها الامر العسكري رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ تنص فى مادتها الاولى على أن « يمنح مرتب الإقالة للموظفين المعينين بتلك الجهات ويشترط أن يكونوا مقيمين بها والا يكونوا من اهل الجهة التى يعملون بها . ولا يمنح فى أية جهة خلاف الجهات المشار اليها الا بموافقة وزارة المالية » . وتنص فى المادة الثانية على أن « يستمر صرف هذا المرتب عند وجود الموظف أو المستخدم فى اجازة أو فى مأمورية خارجا عن مركز عمله » . ومفاد هذين النصين أن منح مرتب الإقالة منوط بتوافر شروط اذا قامت بالموظف أو المستخدم يستمر صرف هذا المرتب له ، حتى عند وجوده فى اجازة أو فى مأمورية خارجا عن مركز عمله ، وهى أن يكون الموظف معينا ومقيما بجهة من الجهات المعنية ، والا يكون من اهل الجهة التى يعمل بها ، وعندئذ يستحق مرتب الإقالة كمزية من مزايا الوظيفة بحكم عمله وتوافر تلك الشروط فيه ، حتى ولو كان فى اجازة

أو في مأبورية خارجا عن مركز عمله . وبهذه المثابة يستحق المدعى مرتب الإقامة ما دام أنه كان معنا ويعمل في جهة من تلك الجهات في الفترة التي يطلب مرتب الإقامة عنها ، ولا يستقط حقه فيه كونه اعتقل في لسجن الحربي بالقاهرة ، مادام هو معتبرا قانونا في تلك الفترة موظفا معنا بأحدى تلك الجهات ، واعتقله الذي استتبع نقله إلى السجن الحربي أمر خارج عن إرادته ولا يخرج في عموم معناه عن كون المدعى نقل مؤقتا في مهبة رسمية خارج مركز عمله ، وإن كان ذلك جبرا عنه .

(طعن ٧٣٣ لسنة ٤ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

المناطق التي تعيد من مرتب الإقامة بالصحراء — محددة على سبيل
الحصر بالقرارات المنظمة لها .

ملخص الحكم :

يبين من مراجعة قرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن مرتبات الإقامة أن القرار الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ ، كان قد عين المناطق الصحراوية التي يستحق موظفوها هذا المرتب ، ولم تكن المنطقة (بهيج) من بينها ، وفوض القرار في توقيت ذاته وزارة المسالية في تعديل تلك المناطق بالادخال والاخراج . وأنه وإن كتبت وزارة المسالية أدخلت تلك المنطقة ضمن المناطق الصحراوية سالفة الذكر إلا أنها عادت فأخرجتها في سنة ١٩٣٢ وإن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ بالموافقة على طلب وزارة العدل لمنح مرتب إقامة لقاضيين شرعيين وبعض الكتاب والمحضرين في العريش والتصير ومرسى مطروح والواحات الداخلة والخارجة والبحرية والدر (عنية) وإن كان قد تسمن نمسا يقضى بأن يكيد من هذا المرتب جميع موظفي الدولة الذين يعملون في هذه المناطق ، إلا أن المدعى ليس له أن يفيد منه لأن منطقة (بهيج) لم تكن من بين المناطق التي يسرى عليها ، وقد عاذ مجلس الوزراء في قراره الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، فالغى التعميم الذي كان قد قرره في قراره الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٥١ وعدل في مرتبات الإقامة

بحسب الجهات المختلفة وفقاً للتفصيل السدى أورده المجلس فى قراره المشار اليه ولم تكن (بهيج) من بين تلك الجهات .

(طعن ٨٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

الناطق الذى تغيد من مرتب الإقامة بالصحراء محبدة على سبيل الحمر
ليس من بينها منطقتى العامرية والعلمين .

ملخص الحكم :

ان منطقتى (العامرية والعلمين) لم تكونا من بين المناطق التى حددتها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ فى شأن مرتب الإقامة ، وان القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٢ من مايو سنة ١٩٥١ بالموافقة على طلب وزارة العدل منح مرتب إقامة لقاضيين شرعيين وبعض الكتاب والمحضرين فى العريش والقصر ومرسى مطروح والنواحي الخارجة والداخلية والبحرية والدر (عنية) وان كان قد تضمن نصا يقضى بأن يفيد من هذا المرتب جميع موظفى الدولة الذين يعملون فى هذه المناطق، الا ان المدعى ليس له ان يفيد منه، لان منطقتى العامرية والعلمين لم تكونا من بين المناطق التى يسرى عليها . وقد عاد مجلس الوزراء فى قراره الصادر فى ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ فألغى التعميم الذى كان قد قرره فى قراره الصادر فى ٢ من مايو سنة ١٩٥١ ، وعدل فى مرتبات الإقامة بحسب الجهات المختلفة وفقاً للتفصيل والوارد فى قراره المشار اليه ، ولم تكن العامرية والعلمين من بين تلك الجهات.

(طعن ١٥٤٤ لسنة ٢ ق — جلسة ٢٢/٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

الحكمة التى دعت الى تقرير مرتب الصحراء

ماخص الحكم :

ان الحكمة التى دعت الى تقرير مرتب الصحراء هى تشجيع الموظفين المستخدمين على الاقبال على العمل بالجهات الثابتة والاستمرار فيه بروح

طبية وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وشظف العيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق القاصية عن العمران المجردة من وسائل الراحة والمواصلات ، حيث يكافحون في ظروف عسيرة ام يالفوها من قبل في بلادهم الاصلية . وفي ضوء هذه الحكمة يتعين فهم وتفسير مبدول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب . وقد افسحت القرارات المذكورة عن هذه الحكمة من جهة عندما ابانت ذلك مذكرات اللجنة المسلية التي صدرت على اساسها هذه القرارات ومن جهة أخرى عندما استثنت من استحقاق صرف مرتب الصحراء من الموظفين الذين تنطبق عليهم شروط منحه اولئك الذين اقتخبوا محليا للخدمة في احدى المناطق التي عيذتها لكون قيامهم بالعمل في بلادهم لا تتحقق معه علة تقرير هذا المرتب ، ومن جهة ثالثة عندما منحت مزايا وتسهيلات فيها يتعلق بالانتقال والاجازات لا ينصرف تطبيقها الى المعنيين محليا واخيرا ، عندما خولت وزارة المالية سلطة التعديل في احكامها كلها تراعت لها ضرورة ذلك ، الامر الذي اصدرت الوزارة بناء عليه منشورات بالغاء مرتب الاقامة او بتخفيضه بالنسبة لبعض المناطق التي توافرت فيها سبل المعيشة وامتد اليها العمران .

(ملعن ٧٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

جواز الجمع بين علاوة الصحراء وبين علاوة الخطسبر او الخفافة الاستثنائية قبل العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ — دستور هذا القانون باثر رجعي على الحالات التي لم يصدر فيها حكم نهائي — رفع الدعوى قبل نفاذه بالطالبة بالجمع بين الأمرين — دستور الحكم برفضها بعد العمل بالقانون — التزام الحكومة بالمصاريف .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ نصت على انه «مع عدم الاخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري والاحكام النهائية الصادرة من المحاكم الادارية والقرارات النهائية الصادرة من اللجان القضائية

٧ يجوز الجمع بين علاوة الصحراء المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ وبين علاوة الخطر المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وذلك عن المدة من ٢ من مايو سنة ١٩٥١ حتى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ ، ولا يجوز لاي فرد من افراد الطائفتين المقررة لهما علاوة الخطر أو المكافأة الاستثنائية المطالبة بغير الملاوة أو المكافأة المقررة للطائفة التي هو منها » . أما قبل صدور هذا القانون فانه كان يجوز الجمع بين الأمرين . ومن ثم اذا ثبت أن المطعون عليه كان يعمل في الفترة من ٢ من مايو سنة ١٩٥١ الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فيمنطقة العريش وهي من المناطق المشار اليها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ بشأن المكافأة الاستثنائية ، وأنه طبق في حقه قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وصرفت له المكافأة الاستثنائية ، فيلحقه الاثر الرجعي المنصوص عليه في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ ويسرى ذلك على دعواه التي لم يصدر فيها حكم نهائي قبل العمل به فبتمتعين لذلك رفضها . ونظرا لأن المطعون عليه كان على حق عندما اقام دعواه في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥ ، فان مصاريف الدعوى يلزم بها الخصم الآخر أي الحكومة .

(طعن ١ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣ ١٩٥٥)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ معدلا بالقرار الجمهوري رقم ٥٨٩ لسنة ٦١ بتقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق موافقة وزارة الخزنة على منح هذا البدل للعاملين بوزارة الحربية ببعض المناطق الاخرى بناء على التفويض الممنوح لها من مجلس الوزراء - احقية كافة موظفي الوزارات الاخرى ممن يعملون ويقيمون في هذه المناطق في صرف هذا البدل دون قصره على موظفي وزارة الحربية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القاعدة المقررة طبقا لقرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٤ من يونية سنة ١٩٥٢ بالموافقة على رأى اللجنة المالية المبين في المذكرة التي رفعت الى المجلس في التاريف المذكور هي منح مرتب اقامة

للعاملين في الجهات النائية التي ذكرت في القرار بواقع ١٥٪ من الماهية الشهرية (زيدت الى ٢٠٪ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١) في مرسى مطروح وسيدى برانى ويتبقى والسلوم ووادى النطرون وغيبه نلبوصى والعريش ورفح وغزة على الايجاوز المرتب الحد الاقصى الوارد في انقرار ، وبمراعاة أن يمنح المرتب للمعينين بتلك الجهات وبشرط أن يكونوا مقيمين بها ولا يكونوا من أهالى الجهة التى يعملون بها (تمنح نصف الفئات لن يكون موطنهم الاصلى احدى هذه المناطق بالقرار الجمهورى رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١) ولا يمنح في أى جهة خلاف الجهات المشار اليها الا بموافقة وزارة المالية وبشرط أن تكون الجهة المطلوب منح البديل فيها بعيدة عن وادى النيل بثلاثين كيلومترا على الأقل .

ومن حيث أنه ولئن كانت منطقتا برج العرب والحمام لم تردا ضمن الجهات التى أشار اليها قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره الا أن الجهة الادرية المذمى عليها لا تنازع في صدور موافقة وزارة المالية على منح موظفى وزارة الخريبة في المناطق الواقعة من بهيج حتى مرسى مطروح ويدخل ضمنها برج العرب والحمام مرتب اقامة وأن ذكرت ان هذه الموافقة مقصورة الاثر على موظفى وزارة الحربية فقط فلا تنصرف الى غيرهم من الموظفين . .

ومن حيث انه متى كانت هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الحكمة التى دعت الى تقرير مرتب الإقامة بالصحراء هى تشجيع الموظفين والمستخدمين من غير المنتخبين محليا على القبال على العمل بتلك الجهات النائية والاستمرار فيه بروح طيبة وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة البعد وشظف العشى وقسوة الطبيعة في هذه المناطق الخالية من العمران المجردة من وسائل الراحة والمواصلات وأنه في ضوء هذه الحكمة يتعين فهم وتفسير مدلول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بتقرير هذا المرتب ، وأن هذه الظروف التى من أجلها تقرر البديل يستوى فيها الموظفون جميعا الدائمون منهم والمؤقتون والخارجون من الهيئة وعمال اليومية — فانه في ضوء هذا القضاء لا وجه للقول بأن موافقة وزارة الخزانة على منح البديل لموظفى وزارة الحربية في المنطقة الواقعة من بهيج حتى مرسى مطروح لا تنصرف الى سائر العاملين في الوزارات الأخرى لا وجه لذلك لان التفويض الممنوح لوزارة المالية في قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن مقصورة الاثر على تحديد الجهات الأخرى غير الواردة في هذه القرارات التى يرى منح العاملين فيها بدل الإقامة فلا يمتد هذا التفويض الى اثار معاملة خاصة لفئات معينة من

موظفى الدولة دون غيرهم ما دام ان المناط في تقرير هذا البذل هو الاقامة
نملا في الجهات التى عينتها قرارات مجلس الوزراء أو وزارة المالية وان حكمة
المنح تشجيع من يعملون بالحكومة في تلك الجهات الثانية بصفة عامة على
الاقامة فيها دون استثناء .

(لمن ٨٠٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٨/٣/١٩٧٩)

للمجلس رقم (٩٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ والمعدل بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١ بشأن تقرير راتب اقامة للعاملين ببعض
الجهات قضى بمنح هذا الراتب للعاملين في مرسى مطروح ويسمى براتبى
وطريق والاساوم ووادى النطرون والعريش ورفع وغزة — احقية العاملين
ببلدة الشيخ زويد التابعة للعريش في صرف راتب الإقامة المشار اليه متى
اتوافرت فيهم شروط استحقاقه رغم عدم النص على بلدة الشيخ زويد بقرار
مجلس الوزراء المشار اليه — اساس ذلك ان هذا القرار قد استهدف منح
المقيمين بالجهات اقلية التى حددتها ، راتب الإقامة ومن ثم تنصرف كلمة
« العريش » التى وردت بذلك القرار الى جهة العريش بما يتبعها من
نواح تدخل في تقسيمها الإدارى لاون ان يقتصر ذلك على مدينة العريش
وحدها — صدور قرار وزير الحربية رقم ١٨٠٧ لسنة ١٩٦٤ بفصل الشيخ
زويد عن العريش وجعلها ههما مستقلا عنها لا يحول دون احقية العاملين
بها في صرفه هذا الراتب اذ ان العبارة في استحقاقه وفقا لقرار مجلس الوزراء
المشار اليه هي الإقامة في احدى الجهات اقلية في مفهوم هذا القرار ونفسا
للأوضاع اقلية وقت صدوره ومن ثم فإن ما يطرا على التقسيم الإدارى الذى
كان قائما بعد ذلك من تعديل يتضمن تغيير اسم هذه الجهات أو تبويبها لجهة
اخرى لا يؤدى الى حرمان المقيمين بها من راتب الإقامة بعد استحقاقهم له .

ملخص الحكم

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على مذكرة اللجنة المالية بشأن منح
مرتب الإقامة اتى وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩٥٢/٦/٤
انها نصت على ان « يمنح مرتب الإقامة بالتسبب الآتية :

١ - ١٥٪ من الماهية الشهرية للموظفين والمستخدمين في مرسى مطروح
وحيدى يرانى وطريق والسلوم ووادى النطرون ومة الجوصى والعريش
ورفح وغزة بحيث لا تقل عن ١٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ٥٠٠٠ جنيه في
الشهر بالنسبة للدائمين والمؤقتين ، ولا يقل عن ٧٥٠ مليا ولا يزيد من ١٠٠٠
جنيه في الشهر بالنسبة للخارجين عن الهيئة ١ - ٢٠٠٠٠ - ٣ - ٤٠٠٠٠
٣ - ٤٠٠٠٠ مع مراعاة القواعد الآتية :

١ - يمنح مرتب الإقامة للموظفين المستخدمين المعيّنين بتلك الجهات
بشرط أن يكونوا مقيمين فيها ولا يكونوا من اهالى الجهة التى يعملون بها . . .
وانصحت مذكرة اللجنة المالية سالفه الذكر عن الحكمة من تقدير مرتب
الإقامة وهى تشجيع الموظفين والمستخدمين على الانتقال على العمل بالجهات
القائية والاستمرار فيها بروح طيبة وذلك بتعويضهم عما يلاقونه من مشقة
وتشظف العيش وقسوة الطبيعة في هذه المناطق البعيدة عن العمران
البحرورية من وسائل الراحة والمواصلات حيث يكاثرون
الطبيعة في أقصر مظاهرها ويقومون بأشق الاعمال مع ارتفاع تكاليف المعيشة
وعدم توافر المساكن « وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١
في شأن تعديل بعض احكام قرارات مجلس الوزراء الخاصة بمرتب الإقامة
لموظفى الحكومة ومستخدميه في مناطق الصحراء القائية وبلاد النوبة ونص
في المادة ١ على أن « تزداد بواقع ٥ ٪ من المرتب الاساسى فئات مرتب الإقامة
الحدد بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٤ يونيه سنة ١٩٥٢ »
١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ المشار اليها وتلغى الحدود القصوى بهذا المرتب
الوارد بهذين القرارين « ونص في المادة ٢ على أن « تطبيق احكام قرارى
مجلس الوزراء المشار اليهما معدلة على النحو الوارد بالمادة السابقة في شأن
عمال الحكومة على أن يكون الحد الأدنى المقرر لمرتب الإقامة بالنسبة لهم
٧٥٠ م شهريا « ونص في المادة ٣ على أن « يمنح مرتب الإقامة بنصف الفئات
المحددة له ونفاً لبقاى احكام قرارى مجلس الوزراء المشار اليهما للموظفين
والعمال الذين يعملون في المناطق والبلاد المقرز فيهما هذا المرتب . ويكون
موطنهم الاصلى احدى هذه المناطق او « البلاد » . ونص في المادة ٥ على أن
ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اول الشهر التالى لتاريخ
نشره وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٦/٧ .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى من مواليد العريش وعين
في وظيفة عسكري دراسة بالدرجة العمالية ١٢٠ / ٣٠٠ من ١٩٥٤/٤/٥ ،

وعمل منذ تعيينه حتى تاريخ العدوان الاسرائيلي على البلاد ببلدة الشيخ زويد التي كانت تابعة للعريش كما يبين من كتاب وكيل سيناء رقم ٦٦١١ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٩ المودع من الحكومة ملف الدعوى ، ولما كانت العريش من جميع الجهات التي نص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ مع منح المقيمين بها مرتب اقلية ، ومن ثم فان المدعى يستحق هذا المرتب بواقع نصف الفئة المقررة للعريش من ١٩٦١/٧/١ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١ ، وذلك باعتباره من مواطني العريش ومن طائفة عمال اليومية المقيمين بها ، ولا وجه للقول بأنه طالما كانت بلدة الشيخ زويد لم ترد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٢/٦/٤ ، فلا يستحق المقيمون بها هذا المرتب ، وذلك لان قرار مجلس الوزراء المشار اليه قد استهدف منح المقيمين بالجهات الثلاث التي حددتها مرتب اقلية ومن ثم فان مفهوم كلمة العريش التي وردت في هذا القرار تنصرف الى جهة العريش بما يتبعها من نواح تدخل في تنسيقها الاداري دون ان يقتصر على مدينة العريش وحدها وبالتالي يستحق المقيمون في هذه الجهة مرتب الاقلية ولا يغير من ذلك ما طرأ على هذا التقسيم الاداري من تعديل بمقتضى قرار وزير الحرية رقم ١٨٠٧ لسنة ١٩٦٤ والذي يترتب عليه فصل الشيخ زويد عن العريش وجعلها قسما مستقلا عنها ، وذلك لان العبرة في استحقاق مرتب الاقلية وقتا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه هو الاقلية في احدى الجهات الثلاثية في مفهوم هذا القرار وفقا للاوضاع القائمة وقت صدوره ، ومن ثم فلا يغير من طبيعة هذه الجهات وظروف المعيشة وهي علة استحقاق هذا المرتب ... ما يطرأ على التقسيم الاداري الذي كان قائما من تعديل يتضمن تغيير اسم هذه الجهات او تبويبها لجهة اخرى او افراد ذاتية مستقلة بها ، وبالتالي فان فصل بلدة الشيخ زويد عن العريش وجعلها قسما مستقلا عنها لا يؤدي الى حرمان المقيمين بها من مرتب الاقلية بعد استحقاقهم له . .

(طعن ٢٥٣ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .

(ملحوظة : في نفس المعنى طعون ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ لسنة ١٩ ق ، ١٩١ ، ١٩٢ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

ان مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ قصر منح راتب الاقلية على المهندسين السابقين رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ يعمل به اعتبارا من ٢٢

من يناير سنة ١٩٦٣ ولا تسرى أحكامه بأثر رجعي - التجاوز عن استرداد
المبالغ التي صرفت خطأ قبل القانون لا يعنى أحقية من لم يصرف في اقتضاء هذه
المبالغ - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

يبين من تقصى قواعد منح مرتب الإقامة أن مجلس الوزراء قد وافق في
١٠ من فبراير سنة ١٩٣٥ على منح هذا المرتب للموظفين والمستخدمين الذين
يقيمون في الجهات الثابتة ، وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وافق المجلس على
زيادة فئة المرتب المذكور بالنسبة لموظفي مصلحة المناجم والمحاجر ، ثم
صدر بعد ذلك قرار المجلس في ١٤ من يناير ، ١٥ من أبريل سنة ١٩٥١
بتطبيق الفئات العالية التي نص عليها القرار المشار اليه على طوائف
أخرى من الموظفين نص عليهم وفي ٢ من مايو سنة ١٩٥١
قرر المجلس تعميم صرف مرتب الإقامة على جميع موظفي الدولة الذين
يعملون بالصحراء وبلاد النوبة ، كما قرر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ منح
الموظفين والمستخدمين المفتحين محليا بالجهات الثابتة مرتب إقامة بواقع ربع
الفئات الواردة بقرايه الصادرين في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ و ٢ من
مايو سنة ١٩٥١ ، ولكن نظرا لما أسفر عنه تطبيق القرارات السابقة من
زيادة كبيرة في أعباء الميزانية تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بذكر
اقتراحاتها فيها (أولا) إلغاء قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٥ من أبريل
و ٢ من مارس سنة ١٩٥١ و ٢٦ من مارس سنة ٥٢ (وثانيا) تعديل قراره
الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٥ بمنح مرتب الإقامة في جهات معينة
وبنسب أقل ، ثم نص البند (ثالثا) من المذكرة على أنه « استثناء من القواعد
المتقدمة يستمر العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة
١٩٤٥ بالنسبة لمهندسي مصلحة المناجم والمحاجر ومهندسي مصلحة المساحة
الذين يقومون بمسح الصحراء » وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من
يناير سنة ١٩٥١ بالنسبة لموظفي محطة الأحياء المائية الفنية . وقد وافق
مجلس الوزراء على هذه المذكرة بجلسته المنعقدة في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤
يونيو سنة ١٩٥٢ قد أعاد تنظيم قواعد مرتب الإقامة بأن عين الجهات التي
يصرف هذا المرتب للموظفين والمستخدمين الذين يعملون بها ، كما حدد فئات

المرتب المذكور ، وبخصوص مصلحة المناجم والمحاجر قصر منح المرتب على طائفة واحدة من العاملين بها وهم المهندسون ، وسكت من باقى العاملين سواء الموظفين منهم أو المستخدمين ، ومناد هذا السكوت أن حقهم في اقتضاء مرتب الإقامة قد زال وانتهى اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٢ تاريخ العمل بقرار مجلس الوزراء المشار اليه ، كما أن منطقة أبو رديس بسيناء - والتي كان يعمل بها المدعى - لم تكن من بين المناطق التي عينها ذلك القرار .

ومن حيث أنه قد صدر في ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن مرتب الإقامة لموظفى وعمال مصلى المناجم والوقود والابحاث الجيولوجية والتعدينية مشبرا في ديباجته الى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ و ٤ من يونيه سنة ١٩٥٢ ، ونص في المادة الاولى منه على أن يستحق موظفو وعمال مصلحة المناجم والوقود وموظفو وعمال مصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية الذين يعملون بالصحراء مرتب اقامة بالفئات الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ وبالشروط والالواضع المقررة فيه « ونص في المادة الثانية منه على أن « يستبقى موظفو وعمال مصلحة المناجم والوقود المبالغ التي صرفت اليهم بصفة مرتب اقامة اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، كما يستبقى موظفو وعمال مصلحة الابحاث الجيولوجية والتعدينية ما صرف اليهم بالصفة المذكورة اعتبارا من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ « ويتجاوز عن استرداد المبالغ السالف ذكرها متهم « ونص في المادة الثالثة منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية « وقد تم النشر فيها بالعدد رقم ١٠ في ١٢ من يناير سنة ١٩٦٣ ، وقد نصت المادة ٦٧ من الدستور المؤقت الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ على أن تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد عشرة أيام من تاريخ نشرها « ويجوز مد هذا الميعاد أو تقصيره بنص خاص في القانون وعلى ذلك فان القانون المذكور يعمل به اعتبارا من ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٣ ، ولا تسرى احكامه قبل هذا التاريخ بأثر رجعى ينمطف الى المضى ، ولا يغير من ذلك ملجاء بمذكرته الايضاحية من اقتراح سريان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على موظفى وعمال مصلحة المناجم والوقود اعتبار من أول يولييه سنة ١٩٥٢ ، اذ العبارة في تقرير الرجعية بها نص عليه في القانون ذاته وليس بما أورده المذكرة الايضاحية . واذا كثر القانون المذكور قد نص صراحة في المادة الثانية منه على التجاوز عن استرداد المبالغ

التي صرفت اليهم اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٢ كمرتب اقامة فلانة ليس معنى ذلك — كما ذهب اليه خطأ الحكم المطعون فيه — إلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ بأثر رجعي فيما قرره من حرمان هذه الطائفة من الإفادة بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، بل انه يستفاد من عبارة هذه المادة ان هذه المبالغ انما صرفت دون وجه حق بالمخالفة لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ والا ما كان المشرع في حاجة الى النص على التجاوز عن استردادها . واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه للدعى الى انه قد ادرجت اعتمادات مالية بميزانية المصلحة في السنوات المتتالية من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٦٣/٦٤ لمواجهة تكاليف صرف مرتب الإقامة ، فان ذلك لا يعنى احقية إثبات المدعى في هذا المرتب خلال هذه السنوات ، ما لم تكن ثمة قواعد تنظيمية تقرر لهم هذا الحق .

وبن حيث انه تأسيساً على ما تقدم فان المدعى لا يحق له صرف مرتب الإقامة من المدة من أول يناير سنة ١٩٦١ حتى ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٣ التي لم يصرف خلالها هذا المرتب بوعلى ذلك تكون ادعاءه غير قائمة على أسس سليم من القانون .

(طعن ١٠٦٠ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٩٥)

النبأ :

— قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض احكام بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل — قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بمنح بدل اقامة لموظفي الدولة وعيالها في محافظات سوهاج وقنا واسوان — قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ بتعديل نص المادة الاولى من القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ .

— القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ تضمن تنظيمها علماً بكافة بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب مقتضاه

حساب هذه البدلات والرواتب على أساس بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل — القرارات الجمهورية الصادرة بمنح بدل إقامة للعاملين بمحافظات أسوان خلت من أية أحكام تنظم كيفية حساب هذا البديل ومن ثم يسرى التنظيم العام الذي تضمنه القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ على بدل الإقامة الخاص بالعاملين بأسوان — أساس ذلك ما هو مقرر من أن الحكم العام يجري على عيونه وإطلاقه ما لم يرد ما يقيد أو يخصه .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض أحكام بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل نص في مادته الأولى على أن « يكون حساب رواتب وبدلات الإقامة وطبيعة العمل وكذلك مكافآت لطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب على أساس بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل على أنه بالنسبة لمن كان يتقاضى هذه الرواتب والبدلات والمكافآت المشار إليها من العاملين الموجودين في الخدمة في ٣٠ يونية ١٩٦٤ فلا يجوز أن تتغير قيمة الراتب أو البديل أو المكافأة عما يتقاضاه العامل في ذلك التاريخ » كما أنه كان قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بمنح بدل إقامة لموظفي الدولة وعمالها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان وكانت المادة (١) منه تنص على أن « يمنح موظفو الدولة وعمالها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسوان بدل إقامة بواقع ٢٠ ٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية » ثم صدر القرار رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ معذلا نص المادة الأولى من القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ على الوجه الآتي : « يمنح العاملون الذين يعملون في محافظة أسوان بدل إقامة بواقع ٣٠ ٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية ويخفض هذا البديل إلى ١٠ ٪ من الراتب أو الأجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى محافظات سوهاج أو قنا أو أسوان ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ الذي أضاف إلى القرار الجمهوري رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ مادة جديدة رقم ٢ مكرر نصها الآتي « لا يترتب على تطبيق المسادتين السابقتين تخفيض ما يتقاضاه العاملون الحاليون من مقدار بدل الإقامة » .

ويخلص من النصوص المتقدمة ان القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ تضمن تنظيمها عابا لكافة بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب مقتضاه حساب هذه البدلات والرواتب على أساس

بدلية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل ، وإذا كانت القرارات الجمهورية الصادرة بمنح بدل اقامة للعاملين بمحافظة أسوان خلت من أية احكام تنظم كيفية حساب هذا البدل فمن ثم يسرى التنظيم العام الذي تضمنه القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ على بدل الإقامة الخاص بالمعاملين بأسوان طبقا لما هو مقرر من أن الحكم العام يجرى على عموميه وإطلاعه ما لم يرد ما يقيد أو يخصه . ولا يجوز الاحتجاج في هذا المقام بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٦ تضمن حكما خاصا يقيد من انحكم العام الوارد في القرار رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ إذ ورد النص فيه على منح البدل بواقع ٣٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأسفلية وهذا يعنى حساب النسبة المذكورة على اساس المرتبات الفعلية وليس على اساس بداية مربوط الدرجة كما يقضى بذلك الحكم العام ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن النص المذكور ورد في جميع القرارات الصادرة بمنح بدل اقامة للعاملين بأسوان ابتداء من القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ ثم القرار الجمهورى رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ ثم القرار الجمهورى رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٦ ولم يقصد به سوى استبعاد المرتبات والأجور الإضافية مثل مرتب الماجستير والدكتوراه والاجر الإضافي والبدلات الاخرى — من المرتبات والأجور التي يمنح على أساسها بدل الإقامة ومما يؤكد ذلك أن آخر قرار صدر بتقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية — وهو القرار الجمهورى رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ — قضى بمنح البدل بنسبة معينة من أول مربوط الدرجة حيث تنص المادة (١) منه على أن « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد بدل اقامة بواقع ٣٠٪ من بمثابة مربوط فئاتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين ممن لا يكون مواطنهم الاصلى بالمحافظة وبواقع ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن كان مواطنهم الاصلى بالمحافظة على أن يخضع البدل للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما » كما تنص المادة (٣) من هذا القرار على أنه « لا يقترب على تطبيق احكام المادتين السابقتين تخفيض ما يتقاضاه العاملون الحاليون من مقدار بدل الإقامة » ويؤدى هذين النصين حساب بدل الإقامة للعاملين بمحافظة أسوان بواقع ٣٠٪ من بداية الربط المالى للدرجة واستثناء من ذلك اذا كان العامل يتقاضى في تاريخ العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه بدل الإقامة محسوبا بنسبة مئوية من مرتبه الأساسى

فانه يستمر في تقلصه على الأساس المتقدم بصفة مؤقتة حفاظا ورعية للمستوى المعيشى الذى رتب أموره عليه وذلك الى أن يرتقى لفئة مالية أعلى.

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن يدل الأتية المقرر للعاملين بالازهر المشتغلين بمحافضة اسوان يحسب على أساس نسبة مئوية من بداية مربوط الدرجة المعين عليها العامل مع مراعاة الاستثناء المنصوص عليه فى المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

(غتوى ٤٥٦ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح بدل اقامة لموظفى الدولة وعملها بمحافظات بسوهاج وقنا واسوان بحكمة تقرير هذا البديل - العمل على استقرار العاملين بهذه المناطق الثانية وتشجيعهم على العمل بها - مناه استحقاقه - القيام بالعمل فعلا فى الجهاز الإدارى للدولة بأحدى المناطق المذكورة - احقية جمسيع موظفى الدولة وعملها العاملين بهذه المناطق فى اقتضاء هذا البديل - مستوى فى ذاك العاملون الدائمون والمؤقتون والمعينون بمكلفات شاملة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل اقامة لموظفى الدولة وعملها فى محافظة اسوان تقضى بأن يمنح موظفو الدولة وعملها الذين يعملون فى محافظة اسوان بدل اقامة بواقع ٢٠٪ من مرتبهم او أجورهم الأساسية ويخفض هذا البديل الى ٢٠٪ من المرتب او الاجر الاساسى لمن كان موطنه الاصلى محافظة اسوان بشرط ألا يكون الموظف او العامل متزوجا بمسكن مجاى أو يدفع اجارا اسيا ، وذلك بدلا من الفئات الواردة بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ والمشار اليه .

وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقرار الصادر بمنح هذا البديل عند إصداره وهي أن الاهتمام بأمر الحافظات النائية سوهاج وقنا وأسوان يقتضى العمل على استقرار الموظفين فيها ، وأن من أهم وسائل تحقيق هذا الاستقرار تشجيعهم على البقاء في هذه الجهات بمنحهم بدل إقامة .

ولما كانت تلك الظروف التى تقرر من أجلها منح هذا البديل يستوى فيها العاملون جميعا الدائمون منهم والمؤقتون والمعينون على درجات أو مكافآت شاملة ما داموا يعملون في الجهاز الإدارى للدولة بهذه المحافظة وما دام المناطق في تقرير هذا البديل هو الإقامة فعلا في هذه المحافظات فضلا عن أن المعينين بمكافآت شاملة هم من موظفى الدولة وعملها فلا يسوغ حرمانهم من بدل إقامة مقرر لهؤلاء جميعا طالما أنه لن يراعى في تحديد المكافآت الشاملة لهم أن تشمل بدل الإقامة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى أن أحكام القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ تسرى على جميع موظفى الدولة وعملها الدائمين منهم والمؤقتين السذين يعملون بالجهات الى حددها ومن بينهم المعينون بمكافآت شاملة طالما أن هذا الشئ لم يتناول هذا البديل .

(غنوى ١١٨٥ فى ١١/٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

بدل الاقلية المقرر للعاملين بأسوان — قرارات رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ ، رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ ، رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ ، رقم ١٣٤٠ لسنة ١٩٦٩ فى شأن بدلات الإقامة للعاملين بالمناطق النائية تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة باعتبارهم يدخلون فى عداد العاملين المعينين بهذه القرارات ، ومن ثم يعيدون من بدل الاقلية المقرر بها — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ انطوى على تعديل جزئى للقرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بإدائه استحقاق العامل بمحافظة أسوان غير المتبع بمسكن حكومى مجالى لبطل اقلية مزيدة بنسبة ٢٠٪ من المرتب استحقاق

المتنوع بهذا السكن في هذه المحافظة وكذلك العاملين بمحافظتي سوهاج وقنا
للبدل بنسبة ٢٠٪ من المرتب اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ يستحق البدل لجميع العاملين بمحافظة أسوان بنسبة
٣٠٪ سواء للمتقاعين بمسكن حكومي مجبتي أو غير
المتقاعين يمثل بهذا السكن - أعمال القواعد المتبعة
على العاملين بمنطقة مصر العليا بأسوان التابعة للمؤسسة المصرية
العامة للكهرباء - للعاملين المذكورين الحق في استثناء بدل الإقامة الزيد أي
بنسبة ٣٠٪ من المرتب على أن يؤدون القيمة الإيجارية للسكن الحكومي
الذي كانوا يشغلونه بمرأعة القواعد التي وردت في قرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٠/٧/١٩٣٥ والتي أعاد النص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ .

ملخص الفتوى :

يبين من نصي القواعد المنظمة لمنح بدلات الإقامة للعاملين في المناطق
النائية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقامة
لموظفي الدولة وعيالها في محافظات سوهاج وقنا وأسوان كان ينص في
المادة (١) على أن « يمنح موظفو الدولة وعيالهم الذين يعملون في
محافظات سوهاج وقنا وأسوان بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتبتهم أو
أجورهم الأساسية ، ويخفض هذا البدل إلى ١٠٪ من المرتب أو الأجر
الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات » ثم صدر قرار
رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٨٨
لسنة ١٩٦١ المشار إليه فنص في المادة (١) على أنه « يمنح موظفو الدولة
وعيالهم الذين يعملون في محافظة أسوان بدل إقامة بواقع ٣٠٪ من مرتبتهم
أو أجورهم الأساسية ، ويخفض هذا البدل إلى ٢٠٪ من الرتب أو الأجر
الأساسي لمن كان موطنه الأصلي محافظة أسوان بشرط ألا يكون الموظف أو العائل
مقيماً بمسكن مجاني أو يدفع فيه إيجاراً اسمياً ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٩ ونص في مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة
الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه النص
الآتي :

« يمنح العاملون الذين يعملون في محافظة أسوان بدل إقامة بواقع
٣٠٪ من مرتبتهم أو أجورهم الأساسية ، ويخفض هذا البدل إلى

١٠٪ من المرتب أو الأجر الاساسى لمن كان موطنه الاصلى احدى محافظات سوهاج أو قنا أو أسوان . « وأخيراً صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ «بإضافة مادة الى القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه تنص على أنه لا يترتب على تطبيق المادتين السابقتين تخفيض ما يتقاضاه العاملون العاملون من مقدار بدل الإقامة » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أنها حين قررت منح بدل إقامة للعاملين بمحافظة سوهاج وقنا وأسوان بقصد تشجيع على العمل ببقية المناطق النائية جاءت عباراتها عامة شاملة لجميع العاملين بأجهزة الدولة في تلك المحافظات بغیر تخصيص لطائفة منهم دون الأخرى ، ومن ثم فلا وجه للقول بقصر الاستفادة من هذا البديل على العاملين بالحكومة دون العاملين بالمؤسسات العامة ، ذلك أن العاملين بالمؤسسات العامة بحكم أنهم من العاملين في أجهزة الدولة ويوصف أنهم من الموظفين الجمهوريين يدخلون في عداد العاملين المعنيين بهذه القرارات ، ومن ثم فينبغي من بدل الإقامة المقرر بها .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه كان ينظم بدل الإقامة المقرر للعاملين في المحافظات الثلاث : سوهاج وقنا وأسوان وكان يقضى بمنحة بنسبة ٢٠٪ من المرتب لغير أبناء هذه المحافظات، ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فاقضى بمنح البديل للعاملين بمحافظة أسوان من غير المتمتعين بمسكن حكومى بجائى بنسبة ٣٠٪ من المرتب ، ومن ثم فإن هذا القرار الأخير يكون قد انطوى على تعديل جزئى لأحكام القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيظل كل منهما قائماً ومعمول به في مجاله الخاص به ، فيستحق العاملون بمحافظة أسوان غير المتمتعين بمسكن حكومى مجائى بدل إقامة مزيد بنسبة ٣٠٪ من المرتب وذلك وفقاً لأحكام القرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، أما غيرهم من العاملين بمحافظة أسوان المتمتعين بمسكن حكومى مجائى وكذلك العاملين بمحافظة سوهاج وقنا فاتهم يظلون خاضعين لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، فيستحقون البديل بنسبة ٢٠٪ من المرتب ، على أنه اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه يستحق البديل لجميع العاملين بمحافظة أسوان ٣٠٪ سواء للمتعين بمسكن حكومى مجائى أو غير المتمتعين بمثل هذا المسكن ، أما العاملين بمحافظة سوهاج وقنا فيظلون مستحقين

البذل المقر بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه بنسبة ٣٠ ٪ من المرتب .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على الحالة موضع النظر ، فان العاملين بمنطقة مصر العليا بأسوان التابعة للمؤسسة المصرية العامة للكهرباء يستحقون بدل الاقالة في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب متى كانوا من غير أبناء هذه المحافظة ، اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بتعين التفرقة بين من يتمتع منهم بمسكن حكومي مجاني فيظل خاضعا لأحكام القرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيستحق البذل بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب ، وبين من لا يتمتع بمسكن حكومي مجاني فيخضع لأحكام القرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيستحق بدل الاقالة المزد بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب ، واعتبارا من تاريخ العمل بالقرار رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه يستحقون جميعا - سواء من يتمتع منهم بمسكن حكومي مجاني أو من لا يتمتع بمثل هذا المسكن - بدل الاقالة بنسبة ٢٠ ٪ من المرتب .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما يطلبه هؤلاء العاملون من أداء القسيمة الاجارية للمسكن الحكومي الذي يشغله كل منهم ، في مقابل استحقاقه لبذل الاقالة المزد أي بنسبة ٣٠ ٪ من المرتب ، فانه ليس ثمة ما يمنع من اجابته الى هذا الطلب ، ذلك ان مجانية المسكن الحكومي أو دفع إيجار إسمي له ، لا يعدو ان يكون ميزة خاصة للعامل ، فاذا كانت هذه الميزة تحجب عنه ميزات أخرى تقرها القوانين والاوراق ، فان له ان يفاضل في هذه الحالة بين المزايا المختلفة المقررة له ويكون من حقه ان ينزل عن بعضها جليا للبعض الآخر ما دامت لا تجتمع له في وقت واحد وذلك حسبما يراه محققا لمصلحته ، ومن ثم يصرف بدل الاقالة كاملا للعامل الشاغل للمسكن الحكومي طبقا للفئات المقررة بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، مع تحصيل ايجار منه عن هذا المسكن اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ، على ان يراعى في تحصيل هذا الايجار القواعد التي وردت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يوليو سنة ١٩٦٥ ولتي اعدا النص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٥ لسنة ١٩٦٩ والتي من مقتضاها ان يحصل من العاملين المزمين بالاقالة في المسكن الحكومي ايجار المثل بشرط الا يجاوز ١٠ ٪ من الماهية الأصلية ، لما

العاملين المرخص لهم بالاقالة في المسكن الحكومية فيحصل منهم ايجار المثل بشرط الا يجاوز ١٥ ٪ من الماهية الاصلية .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العاملين بمنطقة مصر العليا باسوان لبذل الاقالة المقرر للعاملين باسوان وذلك على الوجه الآتى :

اولا — في ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يستحقون البذل وفقا للفئات المقررة به .

ثانيا — اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يتمين الطريقة بين من كان منهم لا يتمتع بمسكن حكومي مجاني فيستحق البذل بالمزيد اعتبارا من هذا التاريخ اى بالفئات الواردة بالقرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وبين من كان يتمتع بمسكن حكومي مخفي او بايجار اسمي فيظل مستحقا للبذل بفئاته المقررة بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، على انه يحق لهؤلاء الآخرين ان ينزلوا عن ميزة المسكن المجاني فيستحقون البذل بالفئات المقررة بالقرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٤ على ان يؤدوا ايجار المثل عن هذه المساكن بمراجعة احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يوليو سنة ١٩٣٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليهما .

ثالثا — اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ يستحقون جميعا سواء الشاغلين لمساكن حكومية مجانية او غير الشاغلين لها بذل الاقامة بالفئات المقررة بذلك القرار ..

(متمى ٧٢ في ١٠/١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدا :

بذل الاقامة للعاملين باسوان — خضوعه لما جاء بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٦٤ من تنظيم عام للبدلات ورواتب الاقامة وطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب — حسب هذه البدلات والرواتب على اساس بداية مربوط الدرجة التي يشغلها العامل — اساس ذلك — عدم

ورود احكام تنظيم كيفية حساب بدل الاقامة للعاملين بالسوان — القرارات
الصادرة بمنح هذا البديل — نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥/١٩٦٤
على منح هذا البديل بواقع ٣٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الفعلية —
لا يفيد منح البديل على أساس المرتبات الفعلية دون بداية المربوط وإنما قصد
به استبعاد المرتبات والأجور الإضافية من المرتبات والأجور التي يمنح على
أساسها بدل الإقامة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ يسرى
على البدلات المقررة قبل صدوره وكذلك على البدلات التي تقرر بعد العمل
بمسه . . .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض
احكام بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل نص في مادته الاولى على أن
« يكون حسب رواتب وبدلات الإقامة وطبيعة العمل وكذلك مكافآت
طبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من الراتب على أساس بداية مربوط
الدرجة التي يشغلها العامل ، على أنه بالنسبة إن كان يتقاضى هذه
الرواتب والبدلات والمكافآت المشار إليها من العاملين الموجودين في الخدمة
في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ فلا يجوز أن تقل قيمة الراتب أو البديل أو المكافأة
مما كان يتقاضاه العامل في ذلك التاريخ » وقبل ذلك القرار كان قد
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقامة
لموظفي الدولة وعملها في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط ، وكانت المادة
الاولى منه تنص على أن « يمنح موظفو الدولة وعملها الذين يعملون في
محافظات سوهاج وقنا وأسيوط بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم أو
أجورهم الأساسية . . . » الخ « ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧
لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة
١٩٦١ وقد نصت المادة الاولى منه على أن « يمنح موظفو الدولة وعملها
الذين يعملون في محافظة أسيوط بدل إقامة بواقع ٣٠٪ من الراتب أو
الاجر الاساسي ويخفض هذا البديل الى ١٠٪ من الراتب أو الاجر الاساسي
إن كان موطنه الاصلي محافظة أسيوط بشرط ألا يكون الموظف أو العامل
منتميا بمسكن مجاني أو يعنف فيه إيجارا اسميا وذلك بدلا من الفئات الواردة
بالقرار رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية
رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ معدلا نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم
١٩٧ لسنة ١٩٦٤ على الوجه الآتي « يمنح العاملون الذين يعملون في

محافظه أسوان ببلغ أقلية بواقع ٣٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية وبخفض هذا البديل الى ١٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسي لمن كان موطنه الاصلى احدى محافظات سوهاج أو قنا أو اسوان « واضاف فقرة ثانية الى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ تنص على الآتى « وتعتبر المحافظات الثلاث بمنطقة واحدة فيما يتعلق بصرف بدل الإقامة فيمنح للعامل البديل بفئته المخفضة اذا كان موطنه الاصلى احدى هذه لمحافظات « واهراً صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ الذى اضاف الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ مادة جديدة برقم الثمانية مكررا تنص على الآتى : « لا يترتب على تطبيق المادتين السابقتين تخفيض ما يتقاضاه العاملون الحاليون من مقدار بدل الإقامة » .

ومن حيث انه يخلص من النصوص المتقدمة ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ قد تضمن تنظيميا علما لكافة بدلات ورواتب الإقامة وطبيعة العمل المحددة بنسبة مئوية من المرتب متقاضاه حساب هذه البدلات والرواتب على أساس بداية مربوط الدرجة التى يشغلها العامل ولم ترد فى القرارات الجمهورية الصادرة بمنح بدل الإقامة للعاملين بأسوان اية احكام تنظم كيفية حساب هذا البديل ، ومن ثم يسرى التنظيم العام الذى تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ على بدل الإقامة الخاص بالعاملين بأسوان طبقا للقاعدة العامة فى التفسير التى تقتضى بان الحكم العام يجرى على عمومته واطلاقه ما دام لا يوجد ما يقيد أو يحد منه .

ولا يجوز الاحتجاج فى هذا المقام بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ تضمن حكما خاصا يقيد من الحكم العام الوارد فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ اذ ورد النص على منح البديل بواقع ٣٠٪ (من مرتباتهم أو أجورهم الأساسية) وهذا يعنى حساب النسبة المذكورة على أساس المرتبات الفعلية وليس على أساس بداية مربوط الدرجة كما يقضى بذلك الحكم العام ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن النص المذكور ورد فى جميع القرارات الصادرة بمنح بدل إقامة للعاملين بأسوان ابتداء من القرار الجمهورى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ ثم القرار الجمهورى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٤ ثم القرار الجمهورى رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ ولم يقصد به سوى استبعاد المرتبات والأجور الإضافية من

المرتبات والأجور الى يمنح على أساسها بدل الإقابلة مثل مرتب الماجستير والدكتوراه والأجر الإضافي من ساعات العمل الإضافية والبدلات الأخرى ايا كان نوعها أو سببها .

كما لا يجوز الاحتجاج بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ يسرى على البدلات المقررة قبل صدوره دون تلك التي تقرر بعد العمل به بدليل أن النص ورد على البدلات (المحددة) بنسبة مئوية من المرتب ، وكلمة المحددة تنصرف الى الماضي دون المستقبل ، لا يجوز الاحتجاج بذلك لأن المادة الأولى من القرار المشار اليه شملت فقرتين ، تضمنت الفقرة الأولى حكما عاما دائما بشأن كيفية حساب بدلات الإقابلة الى تمنح على أساس نسبة مئوية من المرتب سواء في الماضي أو في المستقبل ووصف هذه البدلات بكلمة المحددة لا يقصر حكم الفقرة على البدلات المقررة في الماضي فقط لأن هذه الكلمة صفة تلحق البدلات ايا كان تاريخ تقريرها بدليل أن الفقرة الثانية من المادة شملت حكما خاصا ببدلات الإقابلة الممنوحة قبل تاريخ العمل بالقرار مقتضاه الا يقل البندل محسوباً على الأسس الجديد الذي تضمنته الفقرة الأولى من المادة من البندل الذي كان يقتضاه العامل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤ يضاف الى ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٢ لسنة ١٩٦٩ لم يصدر بتقرير بندل جديد وإنما صحت بمعدلاً للقرار الجمهوري رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تقرير بدل إقابلة خاص بالمعاملين في محافظة أسوان وهو سابق على صدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن بدل الإقابلة المقرر للعاملين بمحافظة أسوان يحسب على أساس بدلية ميسوطة الدرجة طبقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٦٤ مع مراعاة الاستثناء المقرر في الفقرة الثانية من المادة المذكورة وكذلك الاستثناء الذي تضمنه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩ .

(فتوى ١٤٤١ في ١٩/١١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل اقامة لوظفي الدولة وعملها في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط — حكمة تقرير هذا البديل — خفض البديل لمن كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات — المقصود بمن كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات .

ملخص الحكم :

ان الحكمة التشريعية التي املت تقرير هذا البديل ظاهرة ، وهي تشجيع الموظفين والعاملين على العمل في هذه المحافظات النائية ، وتمويشهم عما يلحقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها بيد ان من كان موطنه الاصلى احدى المحافظات المذكورة لا يحتاج للعمل فيها ، من التشجيع الاخر الذي يحتاجه الفريب عنها ، ولا يلحق فيها من مشقة بسبب ظروف الإقامة القدر الذي يلحقه ذلك الفريب ، ولذلك خفض البديل لمن كان موطنه الاصلى احدى المحافظات المشار اليها بمقدار النصف ، وفي ضوء هذه الحكمة يتحدد المقصود بمن « كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات » فهو الموظف او العامل الذي يعتبر اصلا من ابناء المحافظات المبينة آنفا ، ولو كان قد غادرها واقام في غيرها لان مخادته اياها ، لا تقطع وشائج القرى وروابط الدم بينه وبين افراد عشيرته في محافظته الاصلية فما انفكت هذه الوثائق والروابط قائمة لماذا عاد اليها فانه يعود الى اهله وذويه ، فيجد لديهم من الاناس والعون ما لا يجده الفريب عن هذه المحافظة وهذا الاعتبار هو الذي راعاه القرار الجمهوري رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه في خالصة تخفيض البديل .

(طعن ٤٤١ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٠/١/٧)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

بدل الإقامة المقرر للعاملين بالمحافظات النائية — معنى الموطن الاصلى — التصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ .

بـخص الحكيم

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ نصت على أن يمنح موظفو الدولة وعمالها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا واسوان بدل اقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم الاساسية ويخفض هذا البديل الى ١٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسي لمن كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات وقد سبق أن انتهت هذه الحكمة الى أن الحكمة التشريعية التي املت تقرير هذا البديل هي تشجيع الموظفين والعمال في هذه المحافظات وتويعهم عما يلقون من مشقة بسبب ظروف الاقامة فيها وأن كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات المذكورة لا يحتاج للعمل فيها من التشجيع القدر الذي يحتاجه الغريب عنها ولا يلقى فيها من المشقة بسبب ظروف الاقامة القدر الذي يلقاه ذلك الغريب ولذلك خفض البديل لمن كان موطنه الاصلى احدى المحافظات المشار اليها بمقتضى النصف وفي ضوء هذه الحكمة يتحدد المقصود بعبارة من كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات بأنه الموظف أو العامل الذي يعتبر اصلاً من ابناء المحافظات المبينة آنفاً ولو كان قد غادرها واقام في غيرها لأن مغادرته اياها لا تعطى وثائق القرى وروابط الدم بينه وبين افسراد عشيرته في محافظته الاصلية بل تبقى هذه الوثائق والروابط قائمة بحيث اذا عاد اليها الموظف فانه يعود الى اهله وذويه فيجد انهم من الاناس والعون ما لا يجده الغريب عن هذه المحافظة وهذا الاعتبار هو الذى راماه الشارع في حالة منح البديل مخفضاً .

وحيث انه وان صح ان المأمون شدة قد ولد خارج محافظة سوهاج واقام مع أسرته في المحافظات التي كان يعمل فيها والده الا أن النسبات ان سوهاج هي موطن جده لآبيه وأن له هناك اولاد عمومة لازالوا يقيمون فيها ومن ثم فهي تعتبر موطنه الاصلى في حكم قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر وبالتالي فان ما اتخذته جهة الادارة من منحه بدل الاقامة المخفض وتحصيل ما سبق له بالزيادة على ذلك يكون صحيحاً ومطابقاً للقائسون .

(طعن رقم ٢٨٤ لسنة ١٦ قى جلسة ١٩٧٤/١/٢٧) .

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل إقامة للعاملين في محافظات سوهاج وقنا واسوان تخفيض البذل إن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ، المقصود بعبارة من كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات هو العامل الذي يعتبر أصلاً من أبناء المحافظات المشار إليها ولو كان قد غادرها وأقام في غيرها — أساس ذلك أن مغادرته لا تقطع وشائج القربى وروابط الدم بينه وبين أفراد عشيرته في محافظته الأصلية .

ملخص الحكم :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٦١ تنص على أن «يمنح موظفو الدولة وعمالها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا واسوان بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتباتهم وأجورهم الأساسية، ويخفض هذا البذل إلى ١٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات.» وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن المحكمة التشريعية التي أملت تقرير هذه البذل هي تشجيع الموظفين والعمال على العمل في هذه المحافظات وتعويضهم عما يلقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها ، وإن من كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المذكورة لا يحتاج للعمل فيها من التشجيع القدر الذي يحتاجه الغريب عنها ولا يلحق فيها من المشقة بسبب ظروف الإقامة القدر الذي يلحقه ذلك الغريب ، ولذلك خفض البذل لمن كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات «المشار إليها بمتدائر النصف» ، وفي ضوء هذه المحكمة يتحدد المقصود بعبارة « من كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات » بأنه الموظف أو العامل الذي يعتبر أصلاً من أبناء المحافظات المبينة آنفاً ولو كان قد غادرها وأقام في غيرها لأن مغادرته أياها لا تقطع وشائج القربى وروابط الدم بينه وبين أفراد عشيرته في محافظته الأصلية بل تبقى هذه الشائج والروابط قائمة بحيث إذا عاد إليها الموظف فإنه يعود إلى أهله وذويه فيجد لديهم من الأيثار والعون ما لا يجده الغريب عن هذه المحافظة ، وهذا الاعتبار هو الذي راعاه التسارع في حالة منح البذل مخفضاً .

وحيث انه وإن كان المدعى ولد خارج محافظة سوهاج وأقام مع أسرته خارجها ، إلا أن الثابت أن سوهاج هي موطن والد جده لابنته وإن له بها أعمال وأبن عم لأبوين بها ومن ثم نهى تعتبر موطنه الأصلي في حكم قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٦١ وبالتالي فإن ما اتخذته الجهة الإدارية من منحه بدل الإقامة الخفض بواقع ١٠٪ من مرتبه يكون صحيحا ومطابقا للقانون .

(ملعن رقم ٤٠١ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٦) .

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقامة لموظفي الدولة وعملها في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط — مناط استحقاق بدل الإقامة وفقا لأحكام القرار المشار اليه هو عمل الموظف أو العامل في محافظة من المحافظات المذكورة ولا يشترط ضرورة الإقامة المنتظمة والمستقرة في هذه المحافظات أساسا ذلك : أن هدف المشرع من تقرير هذا البديل ليس تشجيع العاملين على الإقامة في هذه الجهات بل تشجيعهم على البقاء في العمل بها . — بيان ذلك — تطبيق .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمنح بدل إقامة لموظفي الدولة وعملها في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط والذي يحكم المنازعة الراهنة أنه نص في المادة ١ على أن « بمنح موظفو الدولة وعملها الذين يعملون في محافظات سوهاج وقنا وأسيوط بدل إقامة بواقع ٢٠٪ من مرتبتهم أو أجورهم الأساسية ، ويخفض هذا البديل إلى ١٠٪ من الترتب أو الأجر الأساسي لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات » . وقد أنصحت المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية السابق الذكر من أنه « لما كان الاهتمام بأمر المحافظات النائية بسوهاج وقنا وأسيوط يقتضي العمل على استقرار الموظفين فيها ، ولما كان من أهم وسائل تحقيق هذا الاستقرار هو تشجيعهم على البقاء في هذه

للجهات وذلك بمنحهم بدل اقامة ، ولما كان بعض موظفي ومجال هذه المحافظات يتمتعون حاليا بمرتبة اقامة ، وهذا المرتبة قد يزيد أو يقل عن البديل الذي يتضمنه مشروع هذا القرار ، لذلك فقد اعد هذا المشروع على النحو المتقدم الذكر .

ومن حيث أن البدي من نص المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ ، المشار اليه ان المنط في منح بدل الإقامة بواقع ٢٠ ٪ من المرتبة أو الاجر الاساسي هو عمل الموظف أو العامل في محافظة من المحافظات الوارد ذكرها في النص ، ولم يشترط النص ضرورة الإقامة المنتظمة والمستقرة في هذه المحافظات ، وقد رأى المشرع في ذلك كإجراء طبيعي ان العمل في هذه المحافظات قريبة على اقامة الموظف أو العامل فيها ، يستوى في ذلك أن يكون للموظف أو العامل اقامة دائمة ومستقرة فيها أو أن يكون اقامته غير مستقرة وله اقامة في مكان آخر أيضا ، مادام أنه يؤدي عمله في هذه المحافظات بما يتفق مع طبيعة العمل وظروفه لان هدف المشرع من تقرير بدل الإقامة في هذه الجهات ليس تشجيع العاملين على الإقامة بها بل تشجيعهم على البقاء في العمل في هذه الجهات على ما هو واضح من المذكرة الايضاحية للقرار الجمهوري المشار اليه .

ومن حيث ان الثابت ان الدمي يعمل بوظيفة كمسارى اولى بسوهاج وموطنه الاصلى ليس احدى المحافظات الثلاثة سوهاج وقنا وأسوان ، ويقتضى طبيعة عمله الانتقال من سوهاج الى الأقصر وبالعكس حسب جدول عمل القطارات بين المدينتين ، فمن ثم يكون مستحقا لبديل الإقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بواقع ٢٠ ٪ من مرتبه الاساسى حتى ولو لم تكن له اقامة مستقرة ودائمة بسوهاج وله اقامة بالسيوط ، واذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله وتعمين الفأوه والقضاء بالحقيقة الدعى في بديل الإقامة بواقع ٢٠ ٪ من مرتبه الاساسى طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

(ظعن ٤٩١ لسنة ١٧ قى — جلسة ١٢/٢/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بقرار بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية - الهدف من وراء تقرير هذا البديل تشجيع العاملين على العمل في هذه المحافظات النائية وتمويضهم عما يلاقونه من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها - انتفاء علة تقرير هذا البديل بالفئة المرتفعة لأن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات - تحديد جدول المبسوط في مفهوم هذا القرار .

ملخص التفسير :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية تضمن على أنه « يلمح العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات التابعة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأمنوان والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد بدل اقامة بواقع ٣٠٪ من بداية مربوط نكاحهم الوظيفية بالنسبة للعاملين ممن لا يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة وبواقع ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن يكن موطنهم الأصلي بالمحافظة على أن يخضع البديل للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما » .

ومن حيث أن المشرع يهدف من وراء تبسيط هذا البديل إلى تشجيع العاملين على العمل في هذه المحافظات النائية وتمويضهم عما يلاقونه من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها .

ومن حيث أن من كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المذكورة لا يحتاج للعمل فيها إلى ذلك القدر من التشجيع الذي يحتاجه الشريك عنها، ولا يلاقى من المشقة بسبب ظروف الإقامة بها القدر الذي يلقاه الشريك، فإن المشرع خفض البديل لمن كان موطنه الأصلي هو المحافظة التي يعمل بها مقدار ١٠٪ .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم يتحدد المقصود بالموطن الاصلى بأنه المحافظة التي ينتهى اليها العامل بمعنى ان يكون من ابائها وذلك يتحقق باقامة أسرته بالمعنى الضيق المكونة من أبيه وامه واخوته فيها كما يتحقق باقامة عائلته المكونة من اقربائه ومن تربطهم به صلة النسب او المصاهرة فيها ، ففى كلا الحالتين يلحق العامل من الرعاية ما يجنبه كثيرا من المشقة ومن ثم يتحقق في شأنه مناط استحقاق البديل بالفئة المخففة .

ومن حيث ان التسوية بين كلا الخالين في مقدار البديل ترجع الى ان وجود المالك في محافظة تعيش فيها أسرته بمعناها الضيق يحقق له الطمأنينة وعدم الشعور بالقربية اكثر من وجوده في محافظة تعيش فيها عائلته التي هى أسرته في معناها الواسع ومن ثم فانه لا يقبل منطقا أو عقلا ان يتقاضى العامل بذلك الاقامة بحده الأدنى في الحالة الثانية ويتقاضى بدلا أعلى في الحالة الاولى .

ومن حيث أن ميلاد السائلة في الحالة المعروضة بمحافظة سوهاج واقامتها فيها مع أسرته حتى تاريخ التعمين يفيد استقرارها بها واعتبارها موطنا أصليا بالنسبة لها الأمر الذى تستحق معه بدل القامة بنفسه للمخففة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتبسي الفتوى والتشريع الى استحقاق العاملة البديل الاقلية بنسبة ٢٠ ٪ من بدائية مربوط الفئة الوطنية التي تشغلها (١٠٠) .

(فتوى ٧٦٦ في ١٠/١١/١٩٧٧)

(١٠٠) انظر حكم المحكمة الإدارية العليا بجلسة ٤ من يونية سنة ١٩٧٥ —
مجموعة البلايء التي تقررته المحكمة الإدارية العليا السنة (١٥) ص ٤٠٥ .

قاعدة رقم (١٠٤)

المبسطة ٥

بدل اقامة — استحقاقه للمعاملين بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ — اختلاف فئة البدل ان لا يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة عن فئة البدل المقررة ان يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة — استحقاق البدل بالفئة الاعلى ان يكون مقر عمله في محافظة غير المحافظة التي بها موطنه الاصلى ولو كانت المحافظة الاخرة ايضا من المحافظات الواردة في القرار — سريان هذه القواعد على المعاملين بالقطاع العلم طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الوزراء رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل اقامة للمعاملين بالقطاع العلم ينص في مادته الاولى على ان « ينصح بدل اقامة للمعاملين بالقطاع العلم الذين يعملون بمحافظات سوهاج وأسوان والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد بالفئات ووفقا للقواعد المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ » .

وينص قرار رئيس الجمهورية المشار اليه في مادته الاولى على ان « يمنح المعاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد بدل اقامة بواقع ٣٠٪ من بداية مربوط نتائجهم الوظيفية بالنسبة لمعاملين من لا يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة وبواقع ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة ان يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة على ان يخضع البدل للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه » .

ومن حيث انه يتضح من نص المادة الاولى من القرار الجمهورى السالف الذكر ان المناط في تحديد نسبة بدل الاقامة لمن يعمل في احدى المحافظات المشار اليها في النص ، هو بمسدى اختلاف مقر العمل عن

موطنه الاصلى ، فان تحقق هذا الاختلاف استحق البديل بنسبة ٢٠٪ من بداية ربط الفئة المالية ، يستوى في ذلك ان يكون موطن الاصلى للعامل هو احدى المحافظات المشار اليها في النص أو غيرها . اما ان تختلف المحافظات المذكورة فان البديل يستحق له بنسبة ٢٠٪ من بداية ربط الفئة المالية ، يؤكد هذا النظر ان الفقرة «الثانية» من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ الذى كان معمولاً به قبل صدور القرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ الذى نحن بصددده — كانت تنص هذه الفقرة باعتبار المحافظات المنصوص عليها في القرار وحدة واحدة نهباً يتعلق ببداية الاقامة ، وقد جاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ خلواً من هذا القيد ، بل وعلى العكس من ذلك فقد اتطوى على ما يخالفه صراحة على النحو الموضح آنفاً .

وغنى عن البيان انه لا وجه للاحتجاج بها جاء في المذكرة الاصلاحية للقرار المذكور من أن « يخفض هذا البديل الى ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة المالية لمن كان موطنه الاصلى احدى هذه المحافظات » ذلك انه فضلاً عن ان هذه العبارة لا تغير ما انتهينا اليه على وجه قطعى ، فانه يجوز التمسك بها عليها مع وضوح النص وصراحة دلالاته على النحو السابق لمناقشة »

ومن حيث ان الثابت ان الموطن الاصلى للعامل المذكور هو محافظة قنا بينما يقع مقر عمله الاصلى بمحافظة سوهاج ، ومن ثم فانه وقد تحقق الاختلاف بين مقر عمله وبين موطنه الاصلى يستحق بدل الاقامة بنسبة ٣٠٪ من بداية مربوط فئته الوظيفية .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد /..... مدير شئون العاملين بشركة مطاحن مصر العليا بسوهاج بدل الاقامة بواقع ٣٠٪ من بداية ربط فئته الوظيفية .

(فتوى ٨٩٨ فى ٢٥/١٠/١٩٧٣)

قاعدة رقم (١٠٥) .

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية - المنفردة التي تتزوج أحد أبناء المحافظات المشار اليها في هذا القرار تستحق بدل الإقامة بالفئة العالية - أساس ذلك - أن العمرة بوطنها الأصلي الذي لا تبسه أو تعمله واقعة الزواج لأن قوانين التوظيف تخالف الموقعة بصفتها هذه لا بوصفها زوجة وبالتالي فإن زواجها وإقامتها على وجه الاستقرار حيث تعمل لا تقطع وشائج القرى وروابط الدم بينها وبين ذويها في محافظتها الأصلية التي تعتبر دوماً هي موطنها الأصلي الذي لا موطن سواه في هذا المجال .

بخصوص الفقرة :

ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية تقضى بأن « يمنح العاملون الذين يعملون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر ومطروح والوادى الجديد بدل اقامة بواقع ٢٠٪ من بذاتية مربوط فئاتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين من لا يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة وبواقع ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة على أن يخضع البديل للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالهاتون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما » والحكمة التشريعية التي اثلت تقرير هذا البديل ظاهرة وهي تشجيع الموظفين والعمال على العمل في هذه المحافظات النائية وتمويضهم عما يلقونه بسبب ظروف الإقامة فيها ، بيد أن من كان موطنه الأصلي إحدى المحافظات المذكورة لاحتاج للعمل فيها الي ذلك القدر من التشجيع الذي يحتاجه الغريب فيها ، ولا يلقي فيها من مشقة - بسبب ظروف الإقامة - القدر الذي يلقاه ذلك الغريب ، ولذلك خفض البديل لمن كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات النائية بمقدار ١٠٪ ، وفي ضوء هذه الحكمة يتحدد المقصود ببيانارة من كان موطنه الأصلي إحدى هذه المحافظات ، فهو الموظف أو العامل الذي ينتمى باصوله إلى هذه المحافظة ، بمعنى أن يكون من أبنائها ، أى أن تكون أسرته بمعناها

الواسع موجودة في هذه المحافظة ، والأسرة لا تقتصر على الأب والأم والأخوة بل تمتد لتشمل مجموعة من الناس تربطهم ببعض صلة النسب أو المصاهرة ، ولا يمكن أن يكون قصد المشرع قد انصرف عند ذكره عبارة الموطن الأصلي الى محل إقامة الموظف هو وأسرته (زوجته وأولاده) والا لكان قد قصر العبارة السابقة على كلمة الموطن فقط ولم يكن هناك داعٍ لذكر الموطن الأصلي .

ومن حيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن المفترية التي تزوج أحد أبناء المحافظات المشاهير إليها تستحق بدل الإقامة بالفتنة العالية لأن العبارة بموطنها الأصلي حيث تقيم عشيرتها ونحوها ، ذلك الموطن الذي لا تبسه أو تملحه وأتقنه الزواج لأن قوانين التوظيف تخاطب الموظف بصفتها هذه لا بوصفها زوجة ، وبالتالي فإن زواجها وإقامتها على وجه الاستمرار حيث تعمل لا تقطع وشائج القرى وروابط الدم بينها وبين ذويها في محافظتها الأصلية التي تعتبر دوماً موطنها الأصلي الذي لا موطن سواه في هذا المجال .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملة المفترية التي تزوج من أحد أبناء المحافظات الثمانية تستحق بدل إقامة بواقع ٣٠ ٪ من بداية مربوط بفتحها الوظيفية

(فتوى ٤٧٠ في ٢٨/١٠/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ

الموطن الأصلي في مفهوم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٠ يتحدد بإقامة أسرة العامل أو العاملة أى بقراءة الدم القائمة على صلة النسب وتمتد الى الحراس فقط ، ولا يدخل في هذا المادول في مقام تحديد الموطن الأصلي موطن زوج العامل أو العاملة ولا موطن أصـمـهـلهـ

ملخص الفتاوى :

نصت المادة ٣٤ من القانون المدني على أن « تتكون أسرة الشخص من ذوى قرابه ، ويعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك » والمستقر في القانون وفي الشريعة الإسلامية أن القرابة تقوم على الانتماء الى أصل مشترك ، أما الزواج فليس قرابة وإنما هو رابطة بين رجل وامرأة تنقد الحل بقصد انشاء الأسرة من فروعهما فترتبط فروعهما بأصوليهما في نطاق الأسرة أما الزوجان أنفسهما فلا قرابة بينهما بل جميعهما رابطة الزوجية. أما المصاهرة فعلى ما عرفها القانون وعلى المستقر في الشريعة الإسلامية أنها ليست قرابة ، وإنما هي رابطة تربط أحد الزوجين بقراب الزوج الآخر في نفس نوع ودرجة قرابة كل منهم بالزوج قريبة . وعلى ذلك فلا للزوج ولا اختارية يعتبرون اقارب للزوج الآخر . فلا تدخل الزوجية ولا المصاهرة عنصرا في تحديد محلولة الأسرة بالمعنى المقيد في تحديد الوطن الأصلي . اذ ان تعريف الأسرة هنا له معنى خاص المقصود به فقط تحديد بحلول المواطن الأصلي دون سواه ، وعلى ذلك فالموطن الأصلي هو في حقيقته موطن أصول الشخص الذي ينتمى اليهم برابطة القرابة والذي يغلب استقرار إقامة سائر اقاربه به من أصول وحواش حسب الاعمار وضرورات الحياة . أما موطن أحد الزوجين فلا يعتبر بحكم الزوجية وحدها موطن للزوج الآخر ، الا اذا قامت بين الزوجين قبل رابطة الزوجية رابطة قرابة من أى نوع تجعلها ينزلان من أصل مشترك ، فهنا يتحد موطنهما الأصلي بحكم القرابة ، ولا أشسر للزواج في تحديده . وبذلك فان موطن المصاهر الشخص لا يمكن من باب أولى ان يدخل عنصرا في تحديد موطن الشخص نفسه .

(ملف ١٠٠٠/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣)

تعليق سبق :

سبق للجمعية العمومية ان حذت بجلسة ١٩٧٥/١٠/١٥ (ملف ١٥٧/٤/٨٦) الموطن بأنه المحافظة التي ينتمى اليها العامل بأصوله بان تكون أسرته بمعناها الواسع موجودة بها ، وان الأسرة لا تقتصر على الاب والام ولاخوة بل تهتد لتشمل مجموعة من الناس تربطهم ببعضهم صلة النسب

أو المصاهرة ، وقد رددت الجمعية في فتاوها الصادرة بجلسة ١٠/١/١٩٧٧ (ملف ٧٧٨/٤/٨٦) المبارات ذاتها تقريبا عند تعريف الوطن الاصلى ، فالتفتت الى ان محافظة سوهاج المولودة فيها العاملة التي كانت حالتها محل بحث واتهمت فيها مع اسرتها بالمعنى المذكور هو موطنها الاصلى ، وقررت استحقاقها البدل بالتسوية المخفضة .

قاعدة رقم (١٠٧)

المبحث ٥

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨. في شأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين المؤبدین للتدريب — نصه على الاحتفاظ للعامل المؤبد للتدريب بجميع المزايا التي يتمتع بها في وظيفته أثناء فترة تدريبه داخل الجمهورية — معيار التفرقة بين التدريب والدراسة ان التدريب يستهدف حسن اداء العمل في ذاته من جميع العاملين ، لما الدراسة فغايتها تكسوين صغرة بتميزة في العلم تصلح لتولى المناصب القيادية .

ملخص الفتوى ٥

تخلص وقائع هذا الموضوع في ان بعض ضباط الشرطة العاملين بالجهات النائية طلبوا صرف راتب الاقامة المقرر للمناطق النائية أثناء انتدابهم بفرق استكشاف القنابل بمدرسة المهندسين بالقوات المسلحة وذلك طبقا لنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم المعاملة المالية للعاملين المؤبدین للتدريب وقد سبق للجمعية العمومية ان اقرت بان الضابط بمعهد تدريب ضباط الشرطة او معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة لا يعتبر في حكم التدريب اذ ان الدراسة بهما لا تعدو في حقيقتها دراسة بالمعنى الصحيح وليست تدريباً ومن ثم لا تسرى على الدارسين بهما احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر ولا يستحقون بالتالى راتب الاقامة المقرر لبعض الجهات النائية عند انتدابهم للدراسة باى من المهندسين ، الا ان الضباط العاملين بهذه الجهات التمسوا صرف راتب الاقامة المقرر لهم أثناء انتدابهم بفرق استكشاف القنابل بمدرسة المهندسين بالقوات المسلحة فطلبت وزارة الداخلية من ادارة الفتوى للداخلية الراى في مدى ايجابية

ضباط الشرطة في صرف راتب الأقامة أثناء إلتدابهم لتلقى الفرق التدريبية بمدرسة المهندسين بالقوات المسلحة وإدارة السرور المركزية ومدرسة الرياضة البدنية ولاسلكى شرق القاهرة ومركز التدريب الراقى ومعهد الدفاع الحنى بالقاهرة ، فقامت إدارة الفتوى بالكتاب رقم ١٣٦١ المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢ بأحقية المذكورين في صرف راتب الأقامة طوال مدة إلتدابهم على أساس أن الإلتحاق بالفرق المشار إليها يعد تدريبا وبالتالي يستحقون راتب الأقامة وقامت وزارة الداخلية بإخطار الجهات المختصة بالعمل بالفتوى ، وعندنا ظلمت مديرية أمن أسوان من إدارة الميزانية اعتماد صرف المبالغ المتجددة لضباط التابسين لها ابتعت بأن الإدارة العامة للميزانية بوزارة المالية رأت عدم ملائمة تنفيذ الفتوى وعرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في الخامس عشر من شهر ديسمبر ١٩٧٦ فاستبين لها أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم للمعاملة المالية للمدنيين المؤسدين للتدريب تنص على أن « يحتفظ العامل المؤبد للتدريب بجميع المزايا التي يتمتع بها في وظيفته أثناء فترة تدريبه في داخل الجمهورية » ومن ثم فإنه يلزم لبيان مدى أحقية ضباط الشرطة المذكورين في الاحتفاظ براتب الأقامة المقرر لهم طوال مدة إلتدابهم للفرق المشار إليها ، التفرقة بين التدريب والدراسة . وما إذا كان الإلتحاق لتلك الفرق يعتبر تدريبا وينطبق في شأنه القرار الجمهورى المشار إليه . أم يعتبر إلتحاقا للدراسة والتعليم تسرى في شأنه أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن البعثات والإجازات الدراسية . والمخ دون القرار المشار إليه .

ومن حيث أن الجهة التي يمارس فيها العامل واجبات وظيفته — هي التي تقرر الحاجة إلى التدريب ونطاقه وكيفية الجهة التي يمارس فيها ، وذلك بقصد حسن أداء العمل على الوجه الأكمل ، فغايتة رفع المستوى الانتاجى للعامل برفع كفايته الانتاجية ، وإلاصل أن يشمل أكبر قدر ممكن من العاملين في الدولة ، أما الدراسة سواء كانت عليية أو عليوية فغايتها التعمق في البحث والاستزادة من الدراسات العلمية وزيادة الثقافة مما يؤهل الدارسين لتولى المناصب القيادية في الجهة التي يسند إليهم العمل فيها بعد إتمام دراستهم ، فالتدريب غايته حسن أداء العمل

في ذاته من جميع العاملين ، أما غاية الدراسة فهي تكوين صفوة متميزة في العلم تصلح لتولي المناصب القيادية العليا وتولي قيادة العمل وتوجيهه ، وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقرار الجمهوري رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه الغاية من التدريب حيث جاء بها أنه « لما كانت الدولة تعمل على رفع مستوى العاملين بها وذلك برفع كفاءتهم الانتاجية من طريق تدريبهم على الاعمال المتصلة بتخصيص كل منهم « وعلى هذا الاساس فانه يتعين عدم الخلط بين وسيلة التدريب ووسيلة الدراسة أو التعليم فقد يكون التدريب بوسائل علمية أي نظرية ، كما أن الدراسة قد تكون علمية أو عملية ، غير أن تشابه الوسائل لا يؤدي إلى اختلاط النظامين بعد تحديث معيار التفرقة بيئهما على النحو المتقدم .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على خطة التدريب السنوية لعام ١٩٧٢/١٩٧٣ الى امعتها مصلحة التدريب بوزارة الداخلية وصنق عليها نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في ١٥ اغسطس ١٩٧٢ أن الهدف من لفرقة المرور تنمية معلومات الضباط وصقل قدراتهم وخبراتهم في مجال تخطيط وتنظيم وإدارة وهندسة المرور وتعريفهم بالقوانين والتعليمات التي تنظم هذه الاعمال لاعادادهم للإشراف على أجهزة المرور وعمليات ضبط حركة المرور ، وأن مدة هذه الدورة عشر أسابيع ، وبالتالي فان الضباط المتقدمين لفرقة المرور بالإدارة المركزية للمرور يستحق راتب الإقامة تأسيساً على أن الالتحاق بهذه الدورة يعد تدريباً .

وبالنسبة لفرقة التربية الرياضية فان الهدف من هذه الفرقة وفقاً لخطة التدريب المشار إليها هو تنمية معلومات الضباط وصقل قدراتهم وخبراتهم في أساليب التدريب والتعليم واللياقة البدنية والالعاب الرياضية وأساليب الاشتباك والدفاع عن النفس لاعادادهم لتولى مهام الإشراف على عمليات تدريب قوات الشرطة في هذا المجال ومدة الدورة ثمانية أسابيع ، وبذلك فان الالتحاق بهذه الفرقة يعتبر تدريباً قصداً به رفع كفاءة الضباط في التربية البدنية ، ومن ثم فان الضباط يستحق راتب الإقامة خلال فترة إقامتهم بهذه الفرقة .

ومن حيث أنه بالنسبة لفرقة اللاسلكي فان الهدف من هذه الفرقة وفقاً لخطة التدريب الصالفة ذكرها هو تعريف الضباط بطرق تشغيل

الاجهزة اللاسلكية ومراقبة حسن استخدامها وصيانتها وشرطة النجسدة ومدة الدراسة فيها اثنا عشر أسبوعا ، لذلك فان الالتحاق بهذه الفرقة يعتبر في حقيقة تدريباً قصد به كذلك رفع مستوى الضباط في هذا المجال وبالتالي يستحق الضباط في هذه الفرقة راتب الإقامة طوال مدة تدريبه فيها .

ومن حيث أنه بالنسبة لفرقة الدريب بمركز تدريب الشرطة أو مركز التدريب الراى فان الهدف من هذه الفرقة وفقاً لخطة التدريب المذكورة هو رفع مستوى الضباط في الرمية واستخدام الاسلحة واللياقة البدنية والاشتيك والدفاع عن النفس ، ولذلك فان الالتحاق بها يعتبر تدريباً قصد به رفع كفاءة الضباط في الامور المتقدمة ، ويستحق الضابط الملحق بها راتب الإقامة طوال مدة الفرقة ، وكذلك فإنه بالنسبة لفرقة الدفاع المكنى والانتقاء والى تستهدف وفقاً لخطة التدريب المنوه عنها تنمية معلومات الضباط في تخطيط وتنظيم عمليات الدفاع المسندى فى السلم والحرب وتعريفهم بوسائل مواجهة أخطار الحرب بأنواعها المختلفة وكيفية تشكيل غرق الانتقاء وتشغيلها واعدادهم للقيام بهذه الاعمال والإشراف عليها ، ولذلك فان التحاق الضباط بهذه الفرقة يعتبر تدريباً ويستحقون بالتالى راتب الإقامة المقرر طوال مدتها ، وبالنسبة لفرقة استكشاف القنابل كذلك فإنه وفقاً لخطة التدريب المذكورة الغرض منها اعداد الضباط علمياً وفنياً للقيام بأعمال استكشاف القنابل والالغام والشراك الخداعية واتخاذ احتياطات الأمن والاجراءات الوقائية فى حالة اكتشافها ومدة الفرقة أربعة أسابيع ، ومن ثم فان التحاق الضباط بها يعد تدريباً ويحق له بالتالى تقاض راتب الإقامة المقرر طوال مدتها .

ومن حيث أن ما تقدم يتفق مع ما انتهت اليه الابة فتوى الداخلية بتفواها آتمة الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتوى ادارة الفتوى لوزارة الداخلية المشار اليها .

(فتوى ٢٧ فى ١٦/١٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

منح العاملين بمعهد علوم البحار والمصايد بالفردقة الذين يعملون بالبحر الأحمر مرتب اقامة بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ بالموافقة على تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بشأن موظفي مصلحتي المناجم والحلجر والمساحة على موظفي محطة الاحياء المائية بالفردقة — عدم جواز حرمانهم من مرتب الإقامة المقرر بسبب تكليفهم اناء مأمورية خارج النطاق المقرر لها مرتب اقامة او نديهم بصفة مؤقتة للعمل خارجها وذلك ما لم تظلل مدة التنب فيصبح بمثابة نقل وترتب عليه اعتبار محل الإقامة المؤقت محل إقامة دائم .

ملخص التفسير :

يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء من اللجنة المالية بوزارة المالية والتي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ انه جاء بها « اوضحت وزارة التجارة والصناعة . . . ان اعمال مصلحة المناجم والحلجر في الصحراء تقتضى ضرورة اقامة موظفيها في جهات نائية بحيث تنعدم وسائل الراحة والمعيشة العادية وحيث يكافحون الطبيعة في اقصى مظاهرها ويقومون بأشق الاعمال وليس هناك مايفوضهم عن تلك الشاق ويشجعهم على الاقبال على اعمالهم او الاستمرار فيها سوى مرتب الإقامة الذي يمنحونه بالفئات المقررة لمهندس الري بالسودان لذلك تقترح الوزارة ما ياتي :

وقد بحثت اللجنة المالية هذه الاقتراحات ورات ما ياتي :

(١)

(٢) منح المستخدمين والموظفين الذين يعملون بالمناجم في الصحراء بصفة مستديهة المكافآت الإثنية :

١٠٠ ٪ من الماهية لن في الدرجة السابعة وما دونها على الا يزيد عنها
يصرف الموظف على ١٨٠ ج في السنة

- | | | |
|--|---|---|
| يشترط الا يتمدى الرتب
الاضافى الماهية الاصلية | { | ١٨٠ ج سنويا لن هم في الدرجة السادسة |
| | | ٢٤٠ ج سنويا لن هم في الدرجة الخامسة |
| | | ٢٧٠ ج سنويا لن هم في الدرجة الرابعة |
| | | ٣٠٠ ج سنويا لن هم في الدرجة الثالثة |
| | | ٢٥٠ ج لن هم في الدرجتين الثانية والاولى |

ولا يصرف مرتب اقلية للموظفين الذين يمنحون الرتب الاضافى
بالفئات المتقدمة .

٣ — تسرى هذه الفئات على من يندب للعمل في المناجم بالصحرَاء
على الا تقل مدة الانتداب من شهر وعلى الا يجمع بين هذا الرتب ويسدل
السفر العائلى بل يصرف ايها ازيد .

٤ — يمنح الموظفون الذين يعينون بصفة مستندية في الصحرَاء
مرتباتهم الاضافية اثناء الاجازات في حدود شهرين على الاكثر سنويا
(اعتيادية او مرضية او هما معا)

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٤ من يناير سنة
١٩٥١ على تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦/١٢/١٩٤٥ بشأن
توظيف مصلحة المناجم والحاجز والمساكنة على موظفى محطة الاخيشاء
الثانية بالفردقة الذين يعملون بالبحر الاحمر .

ومن حيث ان مؤدى هذه التصوص هو منح العاملين بمعهد علوم
البحر والمساكنة بالفردقة الذى كان املا محطة الاحياء المائية بالفردقة
والذين يعملون بالبحر الاحمر المكافآت المتساوية اليها بقرار مجلس الوزراء
الصادر في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ المحددة به .

وبما ان نحب العامل او تكليفه بمهمة مؤقتة في غير المناطق المقررة
له فيه هذه المكافاة لا ينشئ عنه صفة اقلية المستمرة في هذه المناطق

ولا يقبل هذه الإقامة المستمرة إلى إقامة عابرة فلا يترتب عليه حرمانه من الحصول على هذه المكافأة لأن العامل في كلا الحالتين لا يفترج مجل إقامته الأولى فلا يصطحب أسرته معه إلى خارج مقر عمله خلال فترة النذب أو التكليف بمهمة مصلحية ، ولأن كلا من النذب والتكليف بمهمة مصلحية إجراء مؤقت بطبيعته .

ولا أدل على ذلك من أن المادة ٤٣ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « يجوز نذب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في درجة واحدة أعلى منها سواء في نفس الوزارة أو المصلحة أو المحافظة أو في وزارة أو محافظة أو مصلحة أخرى أو مؤسسة أو هيئة عامة أخرى إذا كانت حالة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك .

ويتم النذب بقرار من الوزير المختص وتكون مدة النذب سنة واحدة قابلة للتجديد .

كما تنص المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر وبمصاريف الانتقال على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة النذب لمدة واحدة على شهرين إلا بموافقة وكيل الوزارة المختص فيما عدا أفراد القوات المسلحة فتكون الموافقة للقائد العام أو من ينيبه وفي الحالات التي يرجح فيها امتداد مدة النذب بحيث يجاوز الشهرين يجوز في إذا رغب الموظف — أن يصرف إليه استمارات سفر له ولعائلته وتقبل متاعه على نفقة الحكومة وفي هذه الحالة لا يصرف إليه بدل سفر عن مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستمارات بدلا من راتب بدل السفر .

ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور .

وعلى ذلك فإن العامل الذي ينذب بصفة مؤقتة إلى جهة خارج هذه المناطق المقرر لها هذا البدل أو يكلف بمهمة مصلحية خارجها لا يجوز حرمانه من البدل وذلك ما لم تطل مدة النذب فيصبح بمثابة نقل يترتب عليه اعتبار نقل الإقامة المؤقت المتربط على قرار النذب محل إقامة دائمة وذلك بجنبها من صرف استمارات سفر له ولعائلته وتقبل متاعه على نفقة الحكومة

أو انتهاء المدة التي يجوز منح راتب بدل السفر عنها أو غير ذلك من ظروف وملابسات تتم على تغير الصفة المؤقتة للتدب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز حرمان العاملين بالمناطق المقرر لها بدل الإقامة طبقا لقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن من البديل المقرر لهم بسبب تكليفهم أداء مأمورية خارج هذه المناطق أو نحبهم بصفة مؤقتة للعمل خارجها وذلك ما لم تطل مدة التدب فيصبح بمثابة نقل يترتب عليه اعتبار محل الإقامة المؤقت المترتب على قرار التسحب محل إقامة دائم .

(فتوى ٦٥٦ في ١٠/٦/١٩٦٩)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

اختلاف مناط الاستحقاق لبند الإقامة عن بدل طبيعة العمل .

ملخص الفتوى :

لما كانت الحكمة التشريعية التي أمت تقرير بدل الإقامة للعاملين في محافظة سيناء — وهي تشجيع العاملين على العمل في هذه المحافظة وتعويضهم عما يلحقون من مشقة بسبب ظروف الإقامة فيها — هي ذات الحكمة التي استهدفها المشرع من تقرير بدل طبيعة العمل لهم ، إلا أن مناط استحقاق كل منهما يختلف عن الآخر ففي بدل الإقامة لجأ المشرع الى معيار جغرافي وإداري محدد هو معيار المحافظة فاشتراط أن يكون العامل من العاملين بمحافظة سيناء ، في حين أنه لجأ بالنسبة لتحديد مناط استحقاق بدل طبيعة العمل الى معيار جغرافي فاشتراط أن يكون العامل من العاملين في إحدى المناطق الحرة أو التي تحرر مستقبلا من شبه جزيرة سيناء بفض النظر عن التبعية الإدارية لهذه المناطق ، يؤكد ذلك أمران أولهما استخدام المشرع لاصطلاح مناطق « وهو يدل جغرافيا على مكان معين ليس بلام أن

يكون له مملوك ادارى محدد بعكس اصطلاح « محافظة » فهو ذات مملوك
جغرافى وادارى ، وثانيهما لما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١١ لسنة
١٩٧٦ من انه « ولما كان منح هذه الامتيازات للمالين المدينين الذين يدفعون
للعمل بشرق القناة يعطى دفعة مناسبة وفعالة لهم » ..

ويؤثر على ذلك انه بنقل التسمية الادارية لتسم القنطرة شرق من
محافظة سيناء الى محافظة الاسماعيلية — وهى ليست من المحافظات التالية
— تنصير استنادة المالين بهذا القسم من احكام القرار الجمهورى رقم
١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ لتخلف مناطق الاستحقاق لها بالنسبة لبدل طبيعة العمل
فيستولون فى صرفه بالشروط والقيود الواردة فى القانون رقم ١١١ لسنة
١٩٧٦ واهمها استمرار اعلان حالة الطوارئ بمحافظة سيناء وذلك الى ان
يلغى النص المنع لهذا البدل او يعدل بالطريق القانونى .

(انتهى ١٠٠٩ فى ٢٨/١٠/١٩٨٠)

الفصل الرابع

ببذل الانتقال

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

تقرير بدل انتقال ثابت لبعض أطباء القسم الطبي بمصلحة السكك الحديدية — علة ذلك هو تعويضهم جزافاً ببذل ثابت نظير ما ينفقونه في الانتقال إلى منازل المرضى — هذا البذل مزية من مزايا الوظيفة المسجلة بموجب منحة بتواتر الحكمة التي دعت إلى تقريره — المقصد من تحديد البذل ببلغ ثابت أن مقدار معين سلفاً بصفة اجسائية متى تحقق سببه — عدم جواز منحه لقاء أعمال إضافية تخرج عن نطاق هذه الفئة .

ملخص الحكم :

أن بدل الانتقال الثابت المقرر لمنحة لبعض أطباء القسم الطبي بمصلحة السكك الحديدية بالإضافة إلى ما يتقاضونه من مرتبات لحكمة أنصحت عنها المذكرات المتعاقبة التي تقدم بها — في مختلف المناسبات — مدير عام المصلحة إلى مجلس إدارتها ووافق عليها هذا الأخير ، وهي تعويضهم بصفة اجسائية جزائية ببذل ثابت مما يتكبدهم من نفقات نظير الركائب التي يتحملونها في انتقالاتهم خارج مقر عملهم الرسمي للقيام بزيارات منزلية الكشف على المرضى من موظفي ومستخدمي وعمال المصلحة الذين يقدمهم المرضى عن تقديم أنفسهم إلى أطبائهم بالعيادات المصلحية . واذ كانت علة تقرير بدل الانتقال هذا هي الانتقال الفعلي إلى منازل هؤلاء المرضى لزيارتهم فإن شرط استحقاقه هو القيام بهذه الزيارات ، ويتخلف هذا الشرط بانقضاءها ، ويتحدد النطاق الزمني لاستحقاق هذا البذل مجدداً بحكم طبيعته شبه شهري . ويقطع النظر من الزيارات أو الانتقالات الحاصلة في الشهور الأخرى قبل أو كثر ، ذلك أن هذا البذل هو مزية من مزايا

الوظيفة العامة منوط منحه بتواتر الحكمة التي دعت إلى تقريره وهي عدم تحميل الموظف ما اقتضت طبيعة وظيفته أن ينفقه في سبيل ادائها ، لا أن يكون مصدر ربح له . ومن أجل هذا نصت المادة ١٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، والمعدلة بقراري المجلس الصاعدين في ٢٧ من يونية سنة ١٩٣٦ و ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، على أنه « يحق لموظفي الحكومة ومستخدميها أن يستردوا المصاريف التي اضطروا إلى صرفها في خدمة الحكومة عن أجره أنسفر بالسكك الحديدية أو بالمراكب أو بالترامواي ، وعن أجره العربات أو الركائب وعن نقل الأمتعة وحملها وشيئاتها ... » ، كما أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — وهي التي صدر تنفيذها لها فيها بعد قرار رئيس الجمهورية بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ — نصت في صدرها على أن « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي تكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية ... » . والأصل أن يقف هذا البديل عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يضطر طبيب المصلحة إلى إنفاقها في سبيل انتقاله للزيارات المنزلية التي يؤديها بنفسه لميادة المرضى والمصابين أو إسماعهم ، إلا أنه رؤى — من قبيل التيسير في الإجراءات والمحاسبة وتبسيط اعتبارات الميزانية بالنظر إلى طبيعة العمل في القسم الطبي بمصلحة السكك الحديدية — جعل مقدار هذا البديل ثابت بطريقة جزافية ، كثرت الزيارات أم قلت ، ما دامت قد تحققت .

(طعن ٦١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٠)

قاعدة رقم (١١١)

المسألة :

مطالبة طبيب بمصلحة السكك الحديدية ببعل انتقال عن فترة معينة — استحقاقه لهذا البديل عن المدة التي تضمنت انتقالاته لزيارات منزلية فقط — فقبله بالزيارات المنزلية نيابة عن زملائه أثناء إجازاتهم لا يمنع من

استحقاقه لهذا البديل — وجوب استئزال ما تقاضاه المولف مُتَلا من بسدل انتقال من قيمة هذا البديل .

ملخص الحكم :

من الرد من صرف بدل الانتقال هو حصول الزيارات المنزلية التي هي شرط استحقاق البديل . ولما كانت الكشوف الشهرية المقدمة من المدعى الى المصلحة عن المدة موضوع المنازعة ، من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ حتى ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ، قد بلغت خمسين كشفاً ، منها كشوف عن أربعة أشهر فقط هي التي تضمنت انتقالات لزيارات منزلية ، بلغ مجموعها سبعة وعشرين زيارة دون باقى الكشوف ، فإنه لا يستحق بدل انتقال الا عن هذه الأشهر الأربعة فقط . ولا يثير من هذا أنه قام بالزيارات المنزلية خلالها نيابة عن بعض زملائه اثناء اجازاتهم ، ما دام قد تحقق فيه شرط استحقاق البديل، وما دام الغائب بالأجازة لا يتقاضى هذا البديل ، بل ينتقل صرفه الى القائم بعمله بها يرتفع معه اعراض عدم كفاية الاعتماد المالى . بيد أنه لما كان قد تقاضى بدل انتقال عن المدة المذكورة فإنه يتعين استئزال ما قبضه بالفعل من قيمة البديل الكايل المستحق له عنها والذي قضت له به المحكمة الادارية بحكمها المطعون فيه من جانب المصلحة (وزارة المواصلات) أمام محكمة القضاء الادارى التى لا تزال منظورة ، ومن ثم فإن كلام من حكم محكمة القضاء الادارى المطعون فيه وحكم المحكمة الادارية يكون قد جانب الصواب ، الاول فيها فضى به من استحقاق المدعى لمرتب الانتقال الثابت بوقع ٧٢ جنيها سنوياً من تاريخ قيامه بالعمل بالقسم الطبي بمصلحة المسك الحديدية اعتباراً من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، والثانى فيما أغفله من القضاء بخصم ما سبق صرفه للمدعى من مرتب الانتقال المقرر له عن مدة الأربعة الأشهر التى قام فيها بزيارات منزلية ، والتى قضى له بأحقته فى صرف بدل انتقال عنها ، ويتعين — والحالة هذه — القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وباستحقاق المدعى لمرتب الانتقال المقرر بمقتضى قرار مجلس ادارة مصلحة المسك الحديدية الصادر فى ٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وذلك عن مدة الأربعة الأشهر فقط التى قام فيها بزيارات منزلية خلال الفترة من ٨ من يناير سنة ١٩٤٩ حتى ٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ، بعد خصم ما سبق صرفه اليه من هذا البديل عن تلك المدة ، منعاً لزدواج البديل الذى لا يجوز أن يتعدد بالفعل ، وليس معنى تحديد رقم

ثابت في هذه الحالة إن يكون البديل مستحقا دائما ، وقعت الزيارات في شهر ما أم لم تقع ، لتعارض ذلك مع الحكمة التي قام عليها منححه ، وهي رد المروفات التي أتفقها الطبيب في انتقال تم بالفعل ، بل معناه أن مقتدره معين سلفا بصفة إجمالية متى تحقق سببه . ومتى كانت غايته محددة على هذا الوجه ، فلا يسوغ الانحراف بها إلى منحه لقاء جهود أو أعمال إضافية تخرج عن نطاق هذه الغاية مهما بلغت مشقتها ، ذلك أن الموظف طبقا لما نصت عليه المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — مكلف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به وأن يؤديه بدقة وأمانة ، وأن يخصص وقت العمل الرسمي لإداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليفه بالعمل في غير أوقاته الرسمية علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

(ملعن ٦١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبحث :

بديل الانتقال الثابت — مناط استحقاق موظفي مصلحة الضرائب إياه
— هو أن يتم الانتقال فعلا — كون الوظيفة مما تقتضي الانتقال بطبيعتها — لا يكفي التحقق شروط الاستحقاق .

ملخص الفتوى :

تضمنت مذكرة اللجنة المالية رقم ١٥/١٠ مالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء ما يلي : سبق أن وافقت وزارة المالية في أكتوبر سنة ١٩٤١ على تقرير مرتب انتقال للمأموري مصلحة الضرائب ومساعدى المأمورين على النحو الآتي : مع ضرورة استيفاء الشروط الآتية : أن يقدم كل منهم كشفا أسبوعيا بجميع انتقالاته ومصاريفه لحضرة مديره المحلى حتى يستطيع حضرته مراقبة الأعمال وخط السير ٢٠٠٠ — مرتب الانتقال هذا هو كل ما يمكن صرفه سواء زادت مصاريف الانتقال على ذلك أو نقصت عنه .

وقد استمر صرف هذا المرتب من أول أكتوبر سنة ١٩٤١ إلى أن أصدرت المصلحة أمرا بإيقاف صرفه من أول فبراير سنة ١٩٤٥ والاستعاضة عنه بصرف الأجور الفعلية لتجولات المأمورين ومساعدتهم وذلك لارتفاع أجور كافة وسائل النقل وقتها .. ولضمان حسن سير العمل تقترح المصلحة تقرير مرتب انتقال ثابت للموظفين الفنيين جيعما مديريين ومأمورين ومساعدى مأمورين على اختلاف درجاتهم وكذلك المفتشين الإداريين لأن طبيعة أعمالهم مماثلة لعمل حضرات الموظفين الفنيين من حيث الانتقال ، غرضنا من أن للناحية الإدارية أهميتها القصوى في حسن سير العمل بالمصلحة بصفة خاصة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع وراحت الموافقة على منح الموظفين الفنيين وكبار موظفى المصلحة والمحصلين ومندوبى الحجوز مرتب انتقال حسب الفئات المشار إليها في هذه المذكرة ، وتكررت اللجنة المالية أن هذا المرتب يعتبر نظير الانتقال في داخل منطقة العمل ويصرف اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٠ .

وقد وفق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩٤٩/١٢/٢٩ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة .

ويخلص مما سلف أن مرتب الانتقال إنما تقرر بمنحه لبعض موظفى مصلحة الضرائب لحكمة معينة انصحت عنها في جلاء وفي صورة لا يعنوها غموض مذكرة اللجنة المالية وهي تمويضهم بصفة اجمالية جزائية ببدل ثابت عما يتكبذونه من نفقات في انتقالهم خارج عملهم الرسمى لأداء أعمال وظائفهم ومن ثم يكون الانتقال الفعلى هو مناط استحقاق هذا الراتب ، وقد اقرت المحكمة الادارية العليا هذا المبدأ في حكمها الصادر بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٩ وقد جاء بأسسبب هذا الحكم انه اذا كانت علة تقرير بدل الانتقال هي الانتقال الفعلى فان شرط استحقاقه هو الانتقال فعلا ويتخلف هذا الشرط بعدم تحقق هذا الانتقال ، ويحدد النطاق الزمنى لاستحقاق هذا البدل متجذرا بحكم طبيعته شهرا بشهر يتطوع النظم عن الانتقالات الحاصلة في الشهور الاخرى قلت أو كثرت ذلك أن هذا البدل هو مزية من مزايا الوظيفة العامة منوط بمنحه بتوافر الحكمة التى دعت الى تقريره وهي عدم تحميل

الموظف ما اقتضت طبيعة وظيفته ان ينفقه في سبيل اداائها لا ان يكون مصدر ربح له . ومن اجل هذا نصت المادة ١٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من اكتوبر ١٩٢٥ على انه « يحق لموظفي الحكومة ومستخدميها ان يستردوا المصاريف التي اضطروا اليها صرفها في خدمة الحكومة عن اجرة السفر بالسكك الحديدية او بالمراتب او بالترامواي . . الخ » كما ان المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة — وهي التي صدر تنفيذها لها نيبا بعد قرار من رئيس الجمهورية باصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ تنص على ان « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتلبية مهمة حكومية » .

والاصل — مسنادا مما تقدم — ان يقف صرف مرتب الانتقال عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يضطر الموظف الى انفاقها في سبيل انتقاله لتلبية اعمال وظيفته ، بيد انه رؤى من قبيل التيسير في الاجراءات والمحاسبة وتبدير اعتمادات الميزانية بالنظر الى طبيعة العمل في مصلحة الضرائب — جعل مقدار هذا المرتب ثابتا بطريقة جزائية كثرت الانتقالات او قلت ما دامت قد تحققت بالفعل لكن ليس معنى تحديد رقم ثابت في هذه الحالة ان يكون المرتب مستحقا دائما وقمت انتقالات في شهر ما أم لم تقع لتعارض ذلك مع المحكمة التي اقيم عليها منحه وهي رد المصروفات التي انفقها الموظف في انتقال تم بالفعل ، بل معنى تحديد المرتب برقم ثابت ان متداره معين بصفة اجمالية ويستحق متى تحقق سببه .

وبغلا بما تقدم فان المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ تنص على انه « يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد وبنا على الاقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابل مصروفات الانتقال الفعلية لاغراض مصلحة ولا يمنح هذا الراتب الا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعي القيام باعمالها المصلحية استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا » . وظاهر من هذا النص ان راتب الانتقال انما يستحق كمقابل لتفقات انتقال تعويضا عن فئات انتقال فعلي يقتضى استعماله احدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا ، ومن ثم يكون الرد في اسحقاق هذا الراتب هو حصول الانتقال فعلا .

ويخلص من كل ما تقدم ان راتب الانتقال مقرر لمواجهة ما يتفقه الموظف عملا في انتقالاته التي يقتضيها القيام بعمله فلا يجوز توجيهه الى غير هذا الغرض كما لا يكتفى لاستحقاق هذا الراتب ان تكون الوظيفة مما تقتضى الانتقال حسب طبيعتها وانما يتعين لاستحقاقه ان يتم الانتقال فعلا .

لهذا انتهى الراى الى أنه يشترط لاستحقاق راتب الانتقال المشار اليه ان يتم الانتقال فعلا فان تخلف هذا الشرط فلا يستحق الراتب عن الفترة الزمنية المقرر عنها على نحو ما قضت به المحكمة الادارية العليا .

(فتوى ٧٥٣ في ١٩/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١١٢)

المبسطة :

مرتب الانتقال الثابت الذى كان مقررا لموظفى مصلحة الضرائب قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٢ - لا يستحق العمال خلال فترة استدعائه بخدمة الاحتياط .

ملخص الحكم :

ان مرتب الانتقال الذى وافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ هو فى حقيقته بئدل انتقال ثابت يصرف لموظفى مصلحة الضرائب تحويضا لهم عما يتكبثونه فى سبيل الانتقال لتادية وظيقتهم ولا يعتبر تبعا لذلك من المزايا المالية التى احتفظ بها القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ لضابط الاحتياط المستدعى ولا يدخل فى مفهوم الماهية طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من مارس سنة ١٩٣٩ وشأنه فى ذلك شأن بدل الانتقال الثابت الذى يصرف لغيرهم من الموظفين طبقا لاحكام لاتعة بدل السفر الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ والصادر بها قرار رئيس الجمهورية فى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ . وقد اكسد هذا المفهوم الصحيح لمرتب الانتقال قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذى نص فى مادته الاولى على تعديل تسمية مرتب الانتقال الاسابت

القرن لموظفي مصلحة الضرائب الفنيين والمفتشين الإداريين ومندوبي الحجز والحاصلين بنا يجعله بدل طبيعة عمل يعمم صفة لهذه الفئات لفئة درجة مدير عام كما نص في المادة الثانية على منح هذا البديل اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ وقضى في المادة الثالثة « باتقرار ما تسم صرّفه من مرتب الانتقال لموظفي مصلحة الضرائب الفنيين الذين أثار اليهم ديوان المحاسبات من أن وظائفهم لا تستدعي الانتقال المستمر والمتواصل وذلك من تاريخ صدور لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لسنة ١٩٥٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٦١ » وتبعاً لمصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر تغيرت اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ طبيعة مرتب الانتقال المقرر لموظفي مصلحة الضرائب من تعويض للموظف متقبل المصروفات الفعلية إلى بدل طبيعة عمل وميزة مالية قد قامت مصلحة الضرائب - حسبها يتضح من أوراق الطعن - بصرف هذا البديل إلى المدمى اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ بعد أن حجبته عنه يحق قبل هذا التاريخ .

(ظمن ٣٥٧ لسنة ١٤ قى — جلسة ١٢/٢٦/١٩٧١)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

بدل الانتقال الناتج المنصوص عنه في المادة ٣٥ من القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشأن بدل السفر ومصاريف الانتقال — حكمته تقرره على تعويض العاملين بصفة أجمالية جزائية عما يتكبّدونه من نفقات تقتضيها انتقالهم الفعلية إلى مقر عملهم الرسمي — شرط استحقاقه هو الانتقال فعلاً — أثر ذلك عدم جواز صرف هذا البديل عن فترة الإجازات لتخلف هذا الشرط — لا محل للمقاييس في هذا الشأن على حالات خاصة مغايرة في ظروفها .

باخص النشوق :

ان المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه « يجوز بقرار من وزير

المالية والاقتصاد وبناء على اقتراح ديوان الموظفين تقرير راتب ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مهصلية ، ولا يمنح هذا الراتب إلا للموظفين الذين يشغلون وظائف يستمدى القيام بأعمالها المهصلية استعمال احدى وسائل النقل استعمالا متواسلا متكررا » .

وان السيد وزير الخزينة قد وافق بكتابه المؤرخ ١٩ من يونية سنة ١٩٦٣ الموجه للسيد الدكتور وكيل وزارة المسحة على منح بعض طوائف العاملين راتب انتقال ثابتا بالفئات التى حددها .

ومن حيث أن بدل الانتقال الثابت هو مؤية من مزايا الوظيفة العامة مناطق استحقاقها رهن بتوفر الحكمة التى دعت الى تقريرها وهى تعويض العاملين بمصنة اجمالية جزائية عما يتكبذونه من نفقات تنقضيها التناقلاتهم فى وقت عملهم الرسمى لأداء أعمال وظائهم بشرط استحقاقه هو الانتقال فانما لم يتم الانتقال تخلف هذا الشرط ومن ثم لا يسوغ صرف البديل المذكور لمن قرر لهم الا بقدر المدة من الشهر التى يقوون فيها بالسجل ، دون تلك التى كانوا خلالها فى اجازة ايا كان نوعها والا أصبح هذا البديل مصدر ربح للعاملين ووجه الى غير الغرض منه الامر الذى تنتهى معه علة تقريره ، وهذا هو ما سبق ان انتهى اليه رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠ فى شأن بدل الانتقال الثابت لموظفى مهصلة الضرائب ، وما جرى عليه قضاء الحكمة الادارية العليا ، ولا وجه فى هذا القياس على مرتبتات اخرى بذاتها مغيرة فى ظروفها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عشم استحقاق العاملين من الاطباء والمراتبين الاصحيين والحقيبات لبديل الانتقال الثابت المقرر لهم بحكم وظائهم وذلك عن ايام الاجازات .

(محتوى ٧٠ فى ١٩/١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

عدم احقية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المنتدبين للعمل بأحدى كليات الجامعة بالإقاليم بعد انقضاء مدة السنة أشهر الأولى من ندمهم لبسبل انتقال ثابت طبقا للمادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ملخص الفتوى :

المستناد من نص المادة ٣٥ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ان استحقاق بدل الانتقال منوط بشغل العامل وظيفة يستلزم القيام بأعمالها المصلحية استعمال إحدى وسائل النقل استعمالا متوасلا ومتكررا . بينما أن قيام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المنتدبين للعمل بأحدى كليات الجامعة بالإقاليم بالسفر الى مقر تلك الكليات لايتعلق بوظيفتهم الأصلية وبأداء أعمالها بصفة متواصلة ومتكررة . ومن ثم يكون منط استحقاق بدل الانتقال الثابت وفقا لحكم المادة ٣٥ من اللائحة المشار اليها قد تخلف في حقهم وبالتالي لا يجوز تقرير هذا البديل لهم .

(ملف ١٠٠٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٤/١٧ وبذات المعنى من قبيل
جلسة ١٩٨٤/٥/٢)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

منط استحقاق العامل لبذل الانتقال الثابت المنظم بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ أمران : ١ - شغل العامل لوظيفة من وظائف الهيكل التنظيمي في الشركة . ٢ - أن يستلزم القيام بأعمال الوظيفة استعمال وسائل النقل بصفة دورية متواصلة لا بصفة عارضة .

التجويض عما يتكبده العامل من مصاريف الانتقال طبقاً لأحكام اللائحة المشار إليها لا يأخذ حكماً واحداً بل تصدعت وجوهه — لكل وجه ونوع الأحكام التي تنظم شرائط استحقاقه — لا يجوز الخلط بينها استناداً لوحدة الفرض — تطبيق .

بالمجلس الأعلى :

يبين من مطالعة لائحة أحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ، أن أحكام بدل الانتقال الثابت تعالجها المادتان ٢٤ ، ٢٥ ونص أولهما على أنه :

« يجوز بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لمخالطة مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض العمل .

ويجب أن يضمن قرار منح البديل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا البديل .

ولا يمنح هذا البديل إلا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعي القيام بأعمالها استعمال وسائل النقل بصفة دورية متواصلة » .

والمستفاد من هذا النص أن مناط استحقاق العامل لبديل الانتقال الثابت أمران ، أولهما شغل العامل لوظيفة من وظائف الهيكل التنظيمي في الشركة وثانيهما أن يستلزم القيام بأعمال هذه الوظيفة استعمال وسائل النقل بصفة دورية متواصلة لا بصفة عارضة . وتأكيداً لذلك نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على وجوب أن يتضمن قرار منح البديل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في دائرتها هذا البديل .

ومن حيث أن السيد المستشار / لم يكن يشغل وظيفة من وظائف الشركة حيث كان مفتكباً للعمل بها في غير أوقات العمل الرسمية ، كما أن العمل الذي كان يباشره عن طريق الذنب وهو إبداء الرأي القانوني فيما يعرض عليه من موضوعات ليس من طبيعته الانتقال بصفة دورية متواصلة في دائرة معينة لهذا يكون قد تخلف في حقه مناط استحقاق بدل الانتقال الثابت المنصوص عليه في المادة (٢٤) من اللائحة المشار إليها .

ولا حجة فيها انثاره الرأى المخالف من أن بدل الانتقال الثابت الذى كان يصرف للسيد المستشار يخطف فى طبيعته عن بدل الانتداب فالاول كان يضرب لمسيرته عوضا عما كان يتكبده من مصاريف انتقال فى سبيل تأدية عمله ، بينما يعتبر الثانى اجرا مقابل عمل ، لا حجة فى ذلك لأن التعويض عما يتكبده العامل من مصاريف انتقال طبقا لأحكام اللائحة المشار اليها لا يأخذ حكمها واحدا بل تعددت وجوه ومنها مصروفات الانتقال التى نظمت أحكامها المواد من ١٦ الى ٢٣ من اللائحة ، وبذل الانتقال الثابت الذى نظمت أحكامه المادتان ٢٤٦ ، ٢٥ من اللائحة وغير ذلك من وجوه التعويض ولكل نوع او وجه من وجوه التعويض أحكامه التى تنظم تعويضه وشرائط استحقاقه بها يوجب عدم الخلط بينها بدعوى أنه يجمعها غرض واحد هو التعويض عما يتكبده العامل من مصروفات ولهذا فانه اذا صح ان السيد المستشار يستحق مقابلا عن استعدائه فى أوقات العمل الرسمية يقابل ما يتكبده من مصروفات انتقال فالأمر الثالث ان هذا المقابل لا يكون فى شكل بدل انتقال ثابت لعدم توافر الشروط التى أوجبتها المادة (٢٤) من اللائحة لاستحقاقه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية السيد المستشار / فى صرف بدل الانتقال الثابت المقرر بقرار مجلس إدارة شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٦ .

(بئوى ٧١١ فى ١٦/٧/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٤/٦/١٥ بخصوص بدل الانتقال الثابت ومن صورته مقابل استخدام السيارة للخفض المشار اليه فى المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية — المراكز القانونية الناشئة عن نص القانون الذى تتأوله التفسير يجب أن تكون مطابقة لمعنى وفحوى القرار

التفسيرى حتى لو كانت تلك المراكز قد تكونت قبل صدور هذا القرار لان ذلك هو لازم التفسير ومقتضى الالتزام فيه - يترقب على ذلك انه اذا كان قد صرف مقابل استخدام السيارة المستحقة قبل صدور قرار المحكمة العليا المشار اليه دون هذا الخفض فإن ما ادى في حدود نسبة الخفض يكون قد صرف بغير حق ويتعين استرداده - لا يقيم من هذه النتيجة ان يكون الصرف قد تم استنادا لراى اتتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اساس ذلك ان الجمعية العمومية قد استظهرت بهذا الراى في غيبة التفسير التشريعى المشار اليه وقد اصبح من المتعين تطبيق النص القانونى مثار البحث محولا على المعنى الذى تضمنه قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الاضافية وما في حكمها التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على انه فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب .. الخ ، وقد ثار التساؤل عن مدى خضوع بدل الانتقال الثابت للخفض المقرر بمقتضى هذه المادة فارتأت الجمعية العمومية بجلستها المعقودة فى ١٩٧٢/٩/٢٠ عدم خضوع هذا البديل للخفض المشار اليه ، الا أن وزير العدل تقدم الى المحكمة العليا بطلب التفسير المؤرخ ١٩٧٤/٤/٧ لبيان مدى سريان حكم الخفض المنصوص عليه فى النص المتقدم على بدل الانتقال الثابت والبديل النقدي الثابت (مقابل استخدام السيارة) فتررت المحكمة العليا بجلستها المعقودة فى ١٩٧٤/٦/١٥ خضوع بدل الانتقال الثابت - ومن صورته مقابل استخدام السيارة للخفض السالف البيان .

ومن حيث أن التفسير الصادر عن المحكمة العليا استناداً لاختصاصها بتفسير القوانين المستمد من البند (٢) من المادة الرابعة من تانون انشائها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ هو تفسير ملزم حيث تنص على أن « تختص المحكمة بما يأتى » :

١ -

٢ - تفسير النصوص القانونية التى تسدعى ذلك بسبب أهميتها أو

طبيعتها ضمانا لوحدة التطبيق القضائي وذلك بناء على طلب وزير العدل ويكون قرارها الصادر بالتفسير ملزما » ومن ثم فإن المراكز القانونية الناشئة عن نص القانون الذى تناوله التفسير يجب أن تكون مطابقة لمعنى ونحوى القرار لأن ذلك هو لازم التفسير ومقتضى الالتزام فيه

ورتيباً على ما تقدم فإن بدل الانتقال الثابت ومن صوره مقابل استخدام السيارة يكون خاضعاً بحكم القانون للخفض المشار اليه وإذا كان قد صرف لمستحقه قبل صدور قرار المحكمة العليا المشار اليه دون هذا الخفض فإن ما أدى منه في حدود نسبة الخفض يكون قد صرف بغير حق ويتعين استرداده ، ولا يغير من تلك النتيجة أن يكون هذا الصرف قد تم استناداً للرأى الذى كانت قد انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ١٩٧٢/٨/٢٠ ذلك لأن الجمعية العمومية قد استظهرت هذا الرأى في غيبة التفسير التشريعى المشار اليه ، وقد أصبح من المتعين أن يطبق النص القانونى مثار البحث محمولاً على المعنى الذى تضمنه قرار التفسير الصادر من المحكمة العليا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية وزارة الاوقاف في استرداد موقوف بدل الانتقال الثابت التى تم صرفها استناداً الى فتوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع السابقة .

(فتوى ٢٧٠ في ٢١/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

بدل الانتقال الثابت — عدم خضوعه للتخفيض الوارد في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ — هو مقابل نفقات فعلية .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التى تمنح لبعض العاملين المدنيين

والعسكريين المعدلة بالغانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه «فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وإعانة غلاء المعيشة تخفص بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب، الإضائية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين بوحدة الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥٪ على الأقل » .

ومن حيث أن العبارات التي وردت في عجز المادة الأولى من هذا القانون وهي تخفص بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات .. وقد وردت من العموم والتشمل بحيث يتسع حكمها ليشمل جميع أنواع البدلات أيا كانت طبيعتها وأيا كان القصد من تقريرها أعمالاً لبدأ أن المطلق يرد على إطلاقه بما لم يخصه مخصص ، إلا أننا في الواقع لسنا في مجال إدراج بدل الانتقال الثابت تحت مدلول هذه العبارة إلا هي البدلات وإنما هذا البديل وإن أطلق عليه هذا الاسم ينعطف فيندرج تحت مدلول عبارة أخرى تصدرت بها هذه المادة وهي « .. فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية .. » وما يؤكد هذا المعنى الرجوع إلى القواعد التي بمقتضاها تقرر بدل الانتقال الثابت للكشف بين ثنائياها عن حقيقة هذا البديل ومعرفته طبيعته سواء في نطاق نظام العاملين المدنيين بالدولة أو في القطاع العام .

وتنص المادة ٣٥ من قرار رئيس الجمهورية بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ على أنه « يجوز بقرار من (وزير المالية والاقتصاد) وبناء على اقتراح (دوان الموظفين) تقرير راتب ثابت لمقابل مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض مصلحة ولا يمنع هذا الراتب إلا للموظفين الذين يشغلون وظائف تستدعي القيام بأعمالها المصلحة استعمال إحدى وسائل النقل استعمالاً متواصلاً ومتكرراً » .

كما تنص المادة ٢٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها (القطاع العام) على أنه « يجوز بقرار من مجلس إدارة المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية تقرير بدل انتقال ثابت لمقابل مصروفات الانتقال الفعلية لأغراض العمل ويجب أن يتضمن قرار منح البديل تحديد المنطقة التي يصرف عن الانتقال في نطاقها هذا البديل ولا يمنع

هذا البذل إلا للعاملين الذين يشغلون وظائف تستدعى القيام بأعبائها استعمال وسائل النقل استعمالا بصفة دورية متواصلة » .

وبين بوضوح من هذين النصين أن المشرع يخلق على بذل الانتقال الثابت وصف مصروفات الانتقال الفعلية فكل منهما يقابل الآخر وبالتالي يأخذ حكمه وهذا أفصح من المشرع نفسه في جلاء وفي صورة لا يعنوها غموض من بيان طبيعة ذلك البذل وما دام الأمر كذلك فلا يجوز أن يكون هذا البذل الثابت محل تأويل أو تفسير في بيان مدلوله ، ذلك أن تقرير بذل الانتقال الثابت كان لمقابلة المصروفات الفعلية التي يتحملها العامل في سبيل قيامه بأعباء وظيفته — فهو لا يقرر إلا بعد دراسة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات بسبب انتقال العامل وفي هذا الضوء يقرر البذل ، وهو وأن تقتصر بصفة ثابتة فإن ذلك لا ينفي عنه حقيقته التي خلعها عليه المشرع ، فالعامل لا يلزم بالاتفاق على الوظيفة التي يشغلها ولذا كان حرص المشرع دائما على أن يردد مبدأ استرداد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل أعباء وظيفته إذ لا يجوز أن تثري الدولة على حساب العامل (المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين الملقى) .

وعلى هذا الاستنتاج يتعين النظر إلى بذل الانتقال الثابت باعتباره مقابل النفقات الفعلية — كما وصفه المشرع — والتي يؤديها العامل وهو يقوم بأعباء وظيفته فيجب والحالة هذه عدم المبالس به وبالتالي يكون بمنأى عن التخفيض الذي أتى به القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ — ولا يخفى من هذا النظر أن أطلق عليه اسم بذل انتقال ثابت لأنه — كما سلف — لا يخرج في واقع من كونه مصاريف انتقال فعلية ، إذ أنه عبارة عن مبلغ نقدي يقدم للعامل الذي تقتضى أعمال وظيفته الانتقال بصفة متصلة ومتكررة ، وهو وأن تحدد سلفا بمبلغ ثابت إلا أن هذا التحديد قد روعى فيه — ولا شك — مقدار الانتقالات التي تتطلبها وظيفة العامل والأعباء الملقاة عليه حتى لا يكون ملتزما في كل مرة ينتقل فيها وقد يكون الانتقال مرتين أو أكثر في اليوم الواحد بتجريس استمارات الانتقال وما يستتبع ذلك من إجراءات مجاسية يتمحده لا داعي لاتخاذها إلى أن يتم جرفه قومة المصروفات للعامل ، بالتقسيم الذي بين تقدير هذا البذل بمبلغ جزائي هو توفيس إجراءات الصرف في كل انتقال على حدة وهذه التحديد بذلك الصورة لا يفير بآلية حال من الأحوال طبيعة هذا البذل وكونه مقابل مصروفات فعلية .

وعلى هذا النهج صارت فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري
النفوى والتشريع اذ رأت بجلستها المنعقدة في ٢٤/٨/١٩٦٠ وتمشيا مع حكم
المحكمة الادارية العليا الصادر بتاريخ ١٠/١/١٩٥٩ رأت انه اذا كانت علة
تقرير بدل الانتقال في الانتقال الفعلي فان شرط استحقاقه هو الانتقال فعلا
ويختلف هذا الشرط بعدم تحقق الانتقال ويتحدد النطاق الزمني لاستحقاق
هذا البديل متجددا بحكم طبيعته شهرا فشهرا بقطع النظر عن الانتقالات
الحاصلة في الشهور الاخرى قلت او كثرت ذلك ان هذا البديل هو مزية من
مزاياء الوظيفة العامة منوط بمنحه بتواتر الحكمة التي دعت الى تقريره وهي
عدم تحويل الموظف اذا ما اقتضت طبيعة وظيفته ان ينفقه في سبيل اداها
لا ان يكون مصدر ربح له . والاصل ان يقف صرف مرتب الانتقال عند حق
استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يضطر الموظف الى انفاقها في
سبيل انتقالاته لتأدية وظيفته، بيد انه رؤى من قبيل التيسير في الاجراءات
والمحاسبة وتعبير اعتمادات الميزانية بالنظر الى طبيعة العمل جعل بمقدار
هذا البديل ثابتا بطبيعة جزائية كثرت الانتقالات او قلت ما دامت قد تحققت
بالفعل لكن ليس معنى تحديد رقم ثابت في هذه الحالة ان يكون البديل مستحقا
دنيا وقعت انتقالات في شهر ما ام لم تقع لتعارض ذلك مع الحكمة التي اقيم
عليها منحه وهي رد المصروفات التي اتفقا الموظف في انتقال تم بالفعل بل
معنى تحديد البديل برقم ثابت ان بمقداره تخفى بصفة اجمالية يستحق متى
تحقق سببه . . (وكذلك فتوى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في
١٢/١/١٩٦٦) .

ومن هذا المنطلق اتفقت فتوى الجمعية العمومية وحكم المحكمة الادارية
العليا على ان بدل الانتقال الثابت هو في حقيقته مقابل للنفقات الفعلية التي
يتحملها الموظف في سبيل أداء وظيفته وعلى هذا الاساس يندرج بالطبيعة
تحت مذكول مصروف الانتقال الفعلية التي تصدرت بها المادة الاولى من القانون
رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ولا تكون بحاجة الى القياس على هذه
المصاريف بالنسبة لبديل الانتقال الثابت ما دام انه يدخل في مذكولها وينطوي
تحت لوائها . ولا يعبر بالتالي مطلقا اذا سرى عليه الخفيض الواردة بهذا
القانون في حين انه يمثل في واقع امره مصروفات فعلية .

ولا يغير من ذلك ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٦٧ المشار اليه من انه يخرج عن دائرة الخفيض بدل السفر ومصاريف

الانتقال التي لا تحدد بمقدار ثابت ، فانه من المتعارف عليه ان المذكرات الايضاحية للقانون لا تقيد نصا صريحا في القانون أو تحد منه أو تضيف له حكما أو مقيارا لم ينص عليه القانون ذاته . . اذ ما دام النص صريحا في القانون فلا مجال للانتحاء الى المذكرة الايضاحية له لاقتباس حكم منها أو الوقوف على معنى المشرع أو اضافة قيد على النص القانوني . . واثبت ان المادة الأولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ نصت على استثناء مصادف الانتقال الفعلية ولم تورد العبارة التي جاءت في المذكرة الايضاحية وهي « لا تحدد بمقدار ثابت » ولهذا يتعين عدم التحويل على ما ورد بالمذكرة الايضاحية في هذا الشأن .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم خضوع بدل الانتقال الثلاث المجهر لبعض الرؤساء بالهيئة للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٧٩٥ في ١٩٧٢/٩/٣٠)

قاعدة رقم (١١٩)

المادة :

بدل انتقال — بدى خضوعه للضريبة العامة على الأيراد — بسدل الانتقال الثابت الذي يتقاضاه الخبير الفني بوزارة الأشغال لا يعتبر ميزة نقدية طبقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بل هو مقبل لها ينفيق في الانتقالات التي يقتضيها عمله ولا يمنح له لفادته الشخصية — عدم خضوعه للضريبة العامة على الأيراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

ملخص الفتوى :

ان المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تلخص بالضريبة العامة على الأيراد ، تحيل غيبا يتعلق بتحديد الأيرادات الخاصة بالضريبة عدا أيراد الاطيان والبلدى على القواعد المقررة في شأن وعاء الضريبة

النوعية الخاصة بها ، وإذ المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عند تحديدها للمبالغ التي تسرى عليها الضريبة على المرتبات وما في حكمها قد نصت على أنه تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشغل من مرتبات وماهيات ومكافآت ونجسور ومعايشات وإيرادات مرتبة لمسدى الحياة يضاف الى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا ومؤدى ذلك أنه لما كان وعاء الضريبة العالة على الإيراد يتكون من مجموع أنواع الضرائب النوعية التي يخضع لها الممول فيلزم اتباع القواعد المقررة في شأن تحديد وعاء الضرائب النوعية عند تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة العالة على الإيراد ، وإذا كان الوعاء النوعي للضريبة على كسب العمل يتكون من العناصر الآتية كلها أو بعضها وهي : -

أولا : المرتبات والماهيات والمعاشات والإيرادات التي يستولى عليها صاحب الشأن بصفة دورية مما يكون الجانب العادي الثابت لكفاية العمل واثابته .

ثانيا : المكافآت التقديرية من مكافآت ومزايا تقديرية .

ثالثا : المقابل التقديري للمزايا العينية وذلك بتقويمها بالنقد .

فإن ذلك يقتضى أن نتعرف على طبيعة بدل الانتقال الثابت الممنوح للمسيد الخبير الفني لوزارة الأشغال ، وما إذا كان يعتبر ميزة نقدية تدخل في الوعاء النوعي للضريبة على المرتبات وما في حكمها أم أنه لا يعدو أن يكون رداً لنفقات فعلية تكبدتها الذكور للقيام بامباء وظيفته .

وبالقاعدة ان مرد اخضاع هذه المزايا للضريبة يكون بتعرف الغرض من منحها وما خصصت للصرف عليه فإذا كانت الميزة مخصصة لمواجهة نفقات الموظف الشخصية بمعنى أنها مقررّة لنفقه الخاص أعتبرت من المكافآت التقديرية التي تخضع للضريبة على المرتبات وما في حكمها ، أما إذا أريد بتقرير هذه الميزات مواجهة ما تستلزمه الوظيفة من مطالب ومقتضيات لا تدعو إليها الحاجة في الوظائف الحكومية الأخرى وخصصت بذلك لمواجهة التكاليف المتعلقة بإداء الوظيفة وتعاقد الدولة عدت الميزة مقابل النفقة ولم يعد ثبت مجال لاختصاصها للضريبة المذكورة حيث لم تعد الميزة عنصرا من عناصر كسب العمل .

وبين من تقضى المراحل التى مر بها هذا البديل النقدى الثابت أنه قرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٢ من يولية سنة ١٩٥١ بعد سحب سربرات وكلاء الوزارات ووكلائها الماعدين ومن فى حكمهم ممن يتقاضون مرتبات اكبر أو مساوية لمرتباتهم وذلك لمواجهة مصروفات الانتقال التى تقتضيها أعمال وظائفهم وأنه قدر على أساس المنصرف الفعلى طوال العام ثم عدلت فئات هذا البديل بالقرارات الصادرة من مجلس الوزراء فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .

ويخلص منا تقدم أن مجلس الوزراء حين قرر منح وكلاء الوزارات ومن فى حكمهم بدلا نقديا ثابتا لمواجهة نفقات الانتقال التى تقتضيها وظائفهم لصالح الدولة لم يكن يستهدف منحهم مزايا خلسة وإنما قرر لهم مبالغ لمواجهة ما يتفقونه فى انتقالاتهم التى تقتضيها أعمال وظائفهم ، ومن ثم نهى لا تعتبر مزايا نقدية مما يخضع لضريبة كسب العمل ويكون نص المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على اعفاء مرتب الانتقال الثابت من ضريبة كسب العمل يكون هذا النص متفقا وحكم القانون فى هذا الصدد .

وبتطبيق هذه المبادئ على بدل الانتقال المقرر لمهندسى وزارة الاشغال يبين أنه يتقاضى هذا البديل مقابل مصروفات انتقالات تقتضيها أعمال وظيفته كخبير فنى لوزارة الاشغال ولم يمنح له لفائضته الشخصية ، وعلى مقتضى ما تقدم لا يعتبر هذا البديل ميزة نقدية مما تخضع لضريبة كسب العمل ، ولا يؤثر فى هذا النظر عدم تقديم حساب يبين أوجه صرف ذلك لأن هذا الامر مما يتصل بتنظيم العمل فى الحكومة وقد كانت بالخيار بين طريقتين فى هذا الصدد اما أن تؤدى النفقات أولا بأول بناء على حساب يقدم اليها ، أو أن تقدر المبلغ المحتل صرفه جزاءا على أساس المنصرف الفعلى فى العام فاختارت الطريق الآخر .

ولما كان عدم خضوع بدل الانتقال لضريبة كسب العمل كما يبين مما تقدم يستتبع عدم خضوعه للضريبة العامة على الإيراد ذلك لأن وعاء هذه الضريبة يتكون من مجموع أوعية الضرائب النوعية طبقا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، بحيث تمتنع الضريبة النوعية على أى نوع من أنواع الإيراد تمتنع تنعها لها الضريبة العامة على الإيراد . وعلى هذا النوع من أنواع الإيراد .

وعلى هذا فإن بطلان الانتقال الثابت الذى تصرفه وزارة الأشغال العمومية
لخبرها الفنى لا يعتبر من المزايا التقديرية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ومن ثم لا يخضع للضريبة النوعية على كسب
العمل المقررة بالقانون المذكور ، ولا للضريبة العامة على الأيراد المقررة
بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

(فتوى ٦٧١ فى ١١/٥/١٩٥٩)

الفصل الخامس

بمعدل بحث

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اقسام البحوث في الوزارات والهيئات الحكومية — النص في المادة ١٢ منه على منح الباحثين والباحثين الأول بهذه اقسام بدل بحث بواقع عشرين شهرا — مناط الاستفادة من هذا البديل هو تفرغ الباحثين الأول لهذا العمل طول اليوم بالقسام البحوث — عدم التفرغ — أو النقل من هذه الاقسام أو تولى أى عمل — خارجها يؤدى الى الحرمان من هذا البديل .

ملخص الحكم

ومن حيث ان القرار الجمهورى رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اقسام للبحوث في الوزارات والهيئات الحكومية قد نص في المادة ١ — على أن « تنشأ في كل وزارة أو هيئة حكومية تجرى بحوثا علمية لجنة دائمة للبحوث تشكلمن الوزير أو وكيل الوزارة رئيسا ومن عدد من الاعضاء مختارون من بين كبار موظفى الوزارة أو الهيئة الفنية ومن الاختصاصين من الجامعات وغيرها من الهيئات . ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من الوزير المختص » ونص المادة ٢ على أن تختص اللجنة بما يأتى :

(١) وضع برنامج مفصل للأبحاث التى يحتاج اليها العمل بقصد حل المشكلات العلمية التطبيقية ووضع الخطة اللازمة لتنفيذها بما يتلاءم مع احتياجات التخطيط العلم للدولة .

(ب) تحديد اقسام ووحدات البحوث وعدد المستقلين بها واختيار الموظفين اللازمين للعمل بها .

(ج) متابعة نشاط أقسام ووحدات البحوث والمستقلين بها .

(د) الاشراف المالى والادارى على أقسام البحوث وتوزيع الاختصاصات بينها » ونص في المادة ٣ على أن « تعد اللجنة تقريراً كل ستة اشهر على الاقل عن أوجه النشاط العلمى فى أقسام البحوث ويرفع التقرير الى المجلس الاعلى للعلوم الذى له أن يوصى بتوجيه البحث وجهات معينة تتفق مع احتياجات التخطيط العام للدولة . كما تعد اللجنة قبل شهر يناير من كل سنة تقريراً يتضمن من ترى نفعهم من أقسام ووحدات البحث أو إليها واعادة النظر فى تحديد عدد المستقلين فيها . ونص المادة ٥ على أن يلحق بأقسام البحوث باحثون اول باحثون ومساعدو باحثين وعمال معامل ومساعدون فنيون . ونص فى المادة ١٣ على أن « يلتزم الباحث والباحث الاول بالتفرغ للعمل ويكون العمل بأقسام البحوث طول اليوم ومنح كل منهما راتباً اضافياً قدره عشرة جنيهاً شهرياً بدل بحث ... ولا يتعارض منسح هذا المرتب الاضافى مع منح غيره من المراتب الاضافية الاخرى » . ومفاد هذه النصوص انه يشترط لاستحقاق الموظف راتباً اضافياً (بدل باحث) ان يتم اختياره للعمل بأقسام البحوث بصفة باحث اول او باحث ، وقيامه بالعمل عملاً بهذه الأقسام مع تفرغه لهذا العمل طول اليوم ، ومن ثم فان استمراره فى تقاضى هذا المرتب الاضافى رهن بتوافر هذه الشروط فيه ، فاذا ما تخلف أحدها فى حقه بان نقل من أقسام البحوث او تولى عملاً خارجها أو لم يتفرغ للعمل بها فلا يجوز منحه بدل بحث ، ومتى كان ذلك وكان كل من المدعين قد عين مديراً لأحدى الإدارات العامة بالهيئة ويقوم بعملها عملاً ، وهذه الإدارات العامة ليست من أقسام ووحدات البحوث ، وانما تخفى — حسبما تبين من بيانات الوصف الخاصة بكل منها المقدمة من الهيئة — بالاعمال التنفيذية المتعلقة بنشاط الهيئة التعينى ، وهى أعمال ولئن كانت ذات طابع فنى تتطلب خبرات فنية فى هذا المجال الا انها لا تعد من اعمال البحث العلمى فى مفهوم القرار الجمهورى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ ، فيكون قد تخلف فى حقهم شرط التفرغ وهو يكفى فى حد ذاته لعدم استحقاقهم للراتب الاضافى (بدل بحث) النصوص عليه فى المادة ١٣ من القرار الجمهورى المشار اليه ، وبالتالي يكون القرار الصادر من الهيئة باقتصاصه من هذا الرتب قد صدر صحيحاً ومتفقاً مع احكام القانون وتكون الدعوى غير قائمة على أساس سليم من القانون ولجيه الرفض .

(طعن ٦٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن تقاسم البحوث بالوزارات والهيئات — بدل البحث المخصوص عليه في هذا القرار يرتبط في استحقاقه بتحقيق مقابلة وهو التفرغ للبحث طول اليوم — عدم استحقاق رئيس مصلحة الكيمياء لهذا البدل — أساس ذلك أن رئاسة مصلحة الكيمياء كوظيفة رئاسية تحول بين شغلها بحكم الواقع وبين التفرغ للعمل بالتقاسم البحوث طول اليوم ومن ثم ينتفى في حق كل من شغل هذه الوظيفة سبب استحقاق هذا البدل .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن تقاسم البحوث بالوزارات والهيئات أنه ينص في المادة ١٣ منه على أن «يأتم البالحت والباحت الأول بالتفرغ للعمل ويكون العمل بالتقاسم البحوث طول اليوم ويمنح كل منهما راتباً اضافياً قدره عشرة جنيهاً شهرياً بدل بحث ، أما الخاضعون لكادرات خاصة فلا يمنحون هذا البدل الا اذا كان قد مضى ثلاث عشرة سنة على حصولهم على درجة البكالوريوس » ويتضح من هذا النص أن المشرع فرض على البالحت والباحت الأول الالتزام بالتفرغ للعمل بالتقاسم البحوث طوال اليوم وتعويضاً لهما عن هذا المجهود قرر :جـ كل منهما راتباً اضافياً قدره عشرة جنيهاً شهرياً ، وبهذه المثابة فإن هذا البدل يرتبط في استحقاقه بتحقيق مقابله التفرغ للبحث طول اليوم .

ومن حيث أن رئاسة مصلحة الكيمياء كوظيفة رئاسية لها واجباتها واعباتها واختصاصاتها تحول بين شغلها بحكم الواقع وبين التفرغ للعمل بالتقاسم البحوث طول اليوم ، ومن ثم فانه ينتفى في حق كل من يشغل هذه الوظيفة سبب استحقاق بدل البحث ، وعلى مقتضى ذلك فان البدل لا يستحق لكل من المذكور / والدكتور / ... أثناء شغل كل منهما بوظيفة رئاسة مصلحة الكيمياء

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احتياصة كل من
الدكتور / لبذل البحث المقرر بالقرار الجمهورى رقم ١١٦٠
لسنة ١٩٥٧ .

(فتوى ٢٧٥ فى ٢٧/٥/ ١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء اقسام للبحوث
فى الوزارات والهيئات الحكومية — نص المادة ١٢ من هذا القرار على ان
يمنح المساعد الفنى مرتبا اضافيا قدره ثلاثة جنيهات شهريا ما دام يعمل
فى اقسام البحوث — مقتضى هذا الحكم ان المرتب الاضافى يستحق بمجرد
توافر شرط منحه وهو العمل فى اقسام البحوث — لا يتطلب الاستحقاق
صنور قرار اذارى به .

ملخص الحكم :

انه يبين من الرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٠ لسنة
١٩٥٧ بإنشاء اقسام للبحوث فى الوزارات والهيئات الحكومية انه ينص فى
المادة (١) منه على اثناء لجنة دائمة للبحوث « فى كل وزارة او هيئة
حكومية تجرى بحوثا وتنش المادة (٢) على ان تختص هذه اللجنة بتحديد
اقسام وحدات البحوث وعدد المستقلين بها واختيار الموظفين اللازمين
للعمل بها . وتقضى المادة (٥) بان يلحق باقسام البحوث باحثون ...
ومساعدون فنيون وتقضى المادة (١٣) بان يمنح المساعد الفنى مرتبا اضافيا
قدره ثلاثة جنيهات شهريا ما دام يعمل فى اقسام البحوث . ومؤدى النصوص
المتقدمة ما يأتى :

اولا : — ان هذا القرار ناط بالجنة الدائمة للبحوث تحديد اقسام
وحدات البحوث واختيار العاملين بها ومن بينهم الماعدين الفنيين : —

وثانياً أن القرار الجمهوري المشار اليه أنشأ حقاً للمساعد الفني في مرتب اضافي « بدل العمل » قدره ثلاثة جنيهاً ما دام يعمل في اقسام البحوث ، ومقتضى ذلك أن هذا المرتب الاضافي يستحق لهذا العامل بمجرد توافر شرط منحه وهو العمل في اقسام البحوث اذ يستمد اصل حقه في هذا المرتب من القرار الجمهوري المذكور مباشرة دون أن يتطلب ذلك الاستحقاق مسدور قرار اداري به .

(ملحق ٧٢٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/١)

التفصيل السادس

بطل تفرغ أو بطل تخصص

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

احقية مديري وأعضاء الإدارات القانونية في نقاضي بطل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أساس بداية مربوط الفئات الوظيفية المنصوص عليها بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين القانونيين بالحدود التي حين اعتماد الهيكل الوظيفية للإدارات القانونية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الرابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة تنص على أن «تشكل بوزارة العدل لجنة لتسئون الإدارات القانونية ...» وتنص المادة الثامنة من هذا القانون على أن «تختص لجنة تسئون الإدارات القانونية بالتنسيق العام بينها ، وتباشر اللجنة فضلا عن الاختصاصات المنصوص عليها في هذا القانون ما يأتي :

ثانيا : وضع التواعد العامة التي تتبع في التعيين والترقية والنقل والندب والإمارة ... وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

وتنص المادة (٢٩) من ذات القانون على أن «تعد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون الهيكل الوظيفية وجدول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون ، كما تعتمد هذه الهيكل وجدول ويتم شغل الوظائف الشاغرة من الوظائف المحددة في هذه الجدول طبقا

للقواعد والاجراءات التى تضعها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٧) من هذا القانون » . وقد الحق بالقانون المذكور جدول مرتبات مديرى واعضاء لإدارات :القانونية أعد على غرار جدول المرتبات الملحق بنظامى العاملين بالدولة والقطاع العام الصادرين بالقانونين رقمى ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ٦١ لسنة ١٩٧١ من حيث بدئية ونهاية الربط المالى للوظائف ، وقضت القاعدة الاولى من القواعد الواردة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ على ان « يمنح شافغوا الوظائف المبينة فى هذا الجدول بدل :مفرغ قدره (٣٠ ٪) من بداية مربوط الفئة الوظيفية ، ويسرى عليه الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ » .

وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١ عمل بأحكام نظامى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقمى ٧ لسنة ١٩٧٨ و ٨ لسنة ١٩٧٨ والذان تضمنتهما تعديل فى بداية ونهاية الفئات الوظيفية ، كما تم دمج بعض الفئات فى درجة وظيفية واحدة .

وبجلسة ١٩٨٠/٢/١٨ أصدرت لجنة شئون الادارات القانونية المشكلة وفقا لحكم المادة (٧) سالفه البيان قرارا نص فيه على ان « يتم حساب بدل التفرغ الذى يمنح لاعضاء الادارات القانونية بنسبة ٣ ٪ من بداية ربط وظائف الادارات القانونية طبقا لأحكام الجدول المالى المرفق بقانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، أما من يتقاضى منهم بدلا أعلى طبقا لأحكام الجدول المالى المرفق بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ فيحتفظ بهذا البدل بصفة شخصية حتى يرمى إلى فئة وظيفية أعلى » .

ومناد ذلك أن المشرع ناط بلجنة شئون الادارات القانونية وضمم القواعد العامة التى تتبع فى تعيين وترقية اعضاء الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والإهيئات العامة على الا تتعارض تلك مع أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ ، وأوجب اعداد الهيكل الوظيفية وجدول توصيف وظائف الادارات القانونية خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يتم شغل هذه الوظائف وفقا للقواعد التى تضعها لجنة شئون الادارات القانونية بيد ان اعتماد الهيكل الوظيفية تراخى فلم يتم شغل وظائف الجدول بالفعل ولم تطبق بالتالى البدايات والنهايات المحددة لوظائفه ، لذلك أصدرت الجمعية العمومية لتسمى :الفتوى والتشريع فتواها سالفه البيان بأعمال أحكام قانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقمى ٧ لسنة ١٩٧٨ ،

٤٨ لسنة ١٩٧٨ حسب الأحوال على العاملين بالادارات القانونية وذلك على الرغم من أن هذا التطبيق لم يكن متعارضا عندئذ مع جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، إلا أنه لما كان مرد أعمال هذا الحكم هو عدم امكان تطبيق جداول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وكانت تلك العلة مازالت قائمة بعد العمل بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فإنه يكون واجب الاعمال أيضا بعد العمل بها وذلك الى حين اعتماد الهيكل الوظيفية للادارات القانونية ، ومن ثم فإن ما ضمنه قرار لجنة شؤون الادارات القانونية من حساب بدل التفرغ المقرر لاعضاء الادارات القانونية على أساس ٣٠٪ من بداية مربوط الفئات الوظيفية المنصوص عليها بجدول الترتيبات المرفق بقانونى العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يكون صحيحا .

(غنوى ٥١ فى ١٣/١/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبسطة :

سرد التشريعات المنظمة لبدل التفرغ المقرر للأطباء الشاغلين أوظائف بالحكومة - مناط استحقاقه هو شغل الطبيب لوظيفة تقتضى الحرمان من مزاوله مهنته فى الخارج - عدم استحقاق هذا البدل عن المدة الواقعة بين تاريخ فصل الطبيب لقطاعه وتاريخ اعادته الى الخدمة تنفيذا لحكم محكمة القضاء الإدارى بإلغاء قرار فصله .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صدر قرار وزارى بإنهاء خدمة الدكتور (.....) الطبيب من الدرجة الأولى بوزارة الصحة لقطاعه عن العمل خمسة عشر يوما دون إذن أو عذر مقبول . فأتلم سيادته الامورى رقم ٩٥٦ لسنة ١٢ القضائية أمام محكمة القضاء الإدارى طاعا أن قرار إنهاء الخدمة المشار اليه بالالفاء . وفى ٦ من يناير سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة بإلغاء القرار الخاص بإنهاء خدمته مع ما يقترب على ذلك من آثار .

وتنفيذا لهذا الحكم أصدرت الوزارة القرار رقم ٧٥٨ في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بإعادته الى عمله وصرف مرتبه عن مدة فصله ما عتدا مرتب بدل طبيعة العمل .

وقد طالب الدكتور (. . . .) بصرف البدل عن المدة من تاريخ فصله الى تاريخ اعادته الى الخدمة ، وقدم اقاربا بانه لم يزاول مهنة الطب اثناء مدة الفصل .

وباستطلاع راي ادارة الفتوى والشرع لوزارة الصحة بهيئته العامة رأيت بكتابها رقم ٨٠ المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٦١ ان مرتب طبيعة العمل يأخذ حكم المرتب ، وان المقرر ان الأجر مقابل العمل ، فاذا لم يؤد الموظف عملا فانه لا يستحق اجرا الا اذا كان عدم أدائه لعمله راجعا لخطا من جهة الادارة وتسبب عنه حرمان الموظف من مرتبه فانه يكون مستحقا لتعويض . غير انه وان كان للرتب هو خير اساس لتقدير التعويض الا انه لا يرتبط به لازما ، فقد يساوى التعويض المرتب الذي كان يتقاضاه الموظف وقد يختلف منه زيادة ونقصا وذلك تبعا لمقدار الضرر الذي ما على الموظف بسبب حرمانه من عمله وبالتالي من مرتبه . وانتهت الادارة الى انه اذا اطمانت الوزارة الى قرار الطالب بعدم مزاولته المهنة خلال مدة فصله وتيقنت من انه لم يستفد فوائد اخرى خلال هذه المدة ما كان يستفيدا لو ظل في وظيفته ، فلا مانع في هذه الحالة من صرف راتب طبيعة العمل اليه اذا لم تستطع الوزارة استظهار الضرر الذي اصاب الطالب على النحو السالف الذكر فيتمين ان يلجا هو الى القضاء لاثبات هذا الضرر واستصدار حكم بمقتضى التعويض الكافي لتفريطه .

غير ان الوزارة ترى انه وان لم يثبت لها ما اذا كان الدكتور (. . .) قد زاول المهنة خلال مدة فصله او لم يزاولها ، الا انه لم يكن ثمة ما يحول دون مزاولته المهنة طيلة السنوات الثلاث التي ظل فيها بعيدا عن خدمة الحكومة ، فاذا كان قد تقاصر عن ذلك فانه يجب ان يتحمل نتيجة تقاعده ان بدل طبيعة العمل انما يمنح للطبيب تعويضا له عن حرمانه من مزاولته مهنته في الوقت الذي يكون فيه موظفا عموميا حتى يتفرغ كلية لعمله بالوزارة وهو امر لم يكن متحققا في الدكتور (. . . .) طيلة مدة فصله .

ولهذا عرض الموضوع على الجمعية العمومية لبدء الرأي في مدى استحقاق الطبيب المذكور لبذل طبيعة العمل عن مدة فصله .

فبان لها من استعراض وثائق الموضوع وفتوى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الصحة . ان القرار الوزاري رقم ٧٥٨ بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بامادة الدكتور (. . .) المنفصل الى العمل تنفيذا للحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ٩٥٦ لسنة ١٢ القضائية ليس من شأنه استحقاق الطبيب المذكور لراتبه الذي كان يتقاضاه خلال مدة فصله ذلك ان استحقاق المرنج رهن بقيام الموظف بالعمل ، فاذا كان خلال مدة فصله لم يؤد عملا للوزارة فانه بداهة وامالا للقاعدة المتقدمة لا يستحق اجره . وانما قد يستحق الموظف تعويضا اذا ما تولفت مسئولية الادارة بتركها المعروفة وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين هذين العنصرين .

ان للأطباء الحكوميين نظامين متباينين ، نظام الأطباء المتفرغين لعمال وظائفهم وهؤلاء محظور عليهم مزاوله المهنة في الخارج ويمنحون من اجل ذلك مرتب بدل طبيعة عمل . ونظام الأطباء غير المتفرغين لعمال وظائفهم وهؤلاء مرخص لهم في فتح عيادات في الخارج .

وقد تقرر بدل مرتب طبيعة العمل في اول الامر بقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٤ من يولييه سنة ١٩٤٨ و ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ و ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٣ واخيرا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ الذي يقرر في المادة الثامنة منه منح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا وذلك استثناء من احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ و ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ كما نصت المادة الحادية عشر من ذلت القرار على جواز نذب اطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم بمقابل تعويضهم ببذل عيادة في فترة النذب كما يجوز نقسل الطبيب من وظيفة كل الوقت وفي هذه الحالة تسرى عليه احكام هذا القرار مع حرمانه من بدل لعيادة .

ويستفاد من هذه الاحكام امران . الاول ان مرتب بدل طبيعة العمل او بدل التفرغ كما اسماه القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ يمنح

للأطباء لشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج أى انباء كل الوقت . والحكمة من تقرير هذا البديل هو حرمان الطبيب من مزاوله مهنته في الخارج والثانى أن شغل الطبيب لوظيفة كل الوقت رهن بإرادة الإدارة وليس متوقفا على رغبة الطبيب . ومن ثم فإنه في كل حالة يرتفع فيها عن الطبيب حظر مزاوله مهنته في الخارج ، فإنه لا يكون مستحقا لهذا البديل .

ولما كان الدكتور (. . .) أثناء فصله من الخدمة ، حراً في مزاوله مهنته في الخارج فإنه على مقتضى الحظر المتقدم لا يكون مستحقا لبديل مرتب طبيعته عمل سواء زاول المهنة خلال هذه الفترة أو لم يزاولها إذ أن امتناعه عن مزاولتها كان بإرادته وحده دون تدخل للوزارة . ومن ثم فإن هذا البديل لا يدخل ضمن عناصر التعويض من الضرر الذى لحقه من جراء فصله .

لذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتسم الاستشارى الى أن الدكتور (. . . .) لا يستحق بديل مرتب طبيعته عمل عن المدة الواقعة بين تاريخ تسلمه وتاريخ اعلمته الى الخدمة بوزارة الصحة .

(فتوى ١٨٤ فى ١٨/٢/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بديل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان مقصور التطبيق على الأطباء الخاضعين لاحكام قانون نظام موظفى الدولة دون غيرهم من الأطباء الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة — مثال — الأطباء العاملو بالهيئة العامة لشئون المسكك الحبيبة .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ قد أعاد تنظيم قواعد وشروط نقل الأطباء البشريين وأطباء الأسنان المصرح لهم بمزاوله المهنة

بإخراج الى وظائف تقتضى الفراغ وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٣٤ مكررا من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن ثم تقتصر تطبيق احكام هذا القرار على الاطباء الخاضعين لاحكام قانون نظام موظفى الدولة دون غيرهم من الاطباء الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة .

ويبين من نصوص القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ باتشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لنظام موظفى الهيئة المذكورة انه اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٠ انفكت صلة موظفى الهيئة العامة لشئون سكك الحديدية باحكام قانون نظام موظفى الدولة وخضع موظفو الهيئة لاحكام النظام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ، واذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ قد صدر بالتطبيق لاحكام المادة ٣٤ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فلا لا يسرى على الاطباء العاملين بالهيئة ولا يحق لهم الامادة من احكامه .

(ظمن رقم ١٢٥٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠)

قاعدة رقم (١٢٦)

المسألة :

بذل الفراغ المقرر الاطباء البشرين واطباء الاسنان بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ — عدم استحقاق هذا البذل لمن كلف بالافوات المساحة وفقا لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ — استحقاقه لمن يكلف بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ بتعديل القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ٦٧/١١/٢١ — اساس ذلك ان المادة ١٧ المشار اليها قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ما كانت تجيز التكلف سوى صرف المرتب أو الاجر الاصلى بحسب الدرجة المقررة لوظيفته ولا يتعد حكمها ليشمل الزايا المتعلقة بالوظيفة كالتدلات وهو ما اوضحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المدعى كلف للعمل بالقوات المسلحة وفقا لاحكام قانون التعينة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ . ونص المادة ١٧ من هذا القانون على ان تؤدي الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات الاقليمية مرتبات واجور موظفيها ومستخدميها وعمالها طوال مدة استدعائهم او تكليفهم او نديهم . ولا تتحصل الجهات التي يستدعى او يكلف او يندب للعمل فيها هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال سوى العلاوات والبدلات العسكرية ونيليزات الاخرى المقررة لحامل الرتبة الاصلية المعادلة للرتب الشرفية الممنوحة لهم . « وقد عدلت المادة المذكورة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ وجرى نصها بعد التعديل بالآتي « تؤدي الوزارات والهيئات الاقليمية والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها مرتبات واجور موظفيها وعمالها طوال مدة استدعائهم او تكليفهم او نديهم » .

وفي ١٩٦٧/١١/١٩ صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ونص في المادة ١ على ان يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ . النص الآتي « تؤدي الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الى العاملين بها طوال مدة استدعائهم او تعليمهم او نديهم المرتبات والاجور والبدلات والعلاوات التي لها صفة الدوام والتي كانوا يتقاضونها في جهة عملهم الاصلية قبل الاستدعاء او التكليف او الندي » ونص في المادة ٤ على ان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وقد نشر القانون بعدد الجريدة الرسمية رقم ٨٨ مكررا في ١٩٦٧/١١/٢١ وجاء في المذكرة الايضاحية للقانون المذكور على ان الفقرة الاولى من المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان « تؤدي الوزارات والهيئات الاقليمية والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها مرتبات واجور موظفيها ومستخدميها وعمالها طوال مدة استدعائهم او تكليفهم او نديهم » ولما كانت غالبية العاملين الذين يكلفون او يستدعون او يندبون للعمل بالقوات المسلحة او المجهود الحربي يتقاضون من جهة عملهم الاصلية بدلات مالية وعلاوات معينة لها صفة الدوام تمثل في مجموعها جزءا كبيرا من دخولهم بالنسبة لما يؤدي اليهم من اجور ومرتبات اساسية لا تكفي لتغطية نفقات معيشتهم الضرورية . ونظرا لان الجهات لا تؤدي اليهم في حالة الاستدعاء او التكليف او الندي سوى الاجور والمرتبات الاساسية وذلك التزاما بحدود

الاص سالف الفكر مما ادى الى حرمانهم من البدلات والعلاوات التى لهمها صفة الدوام التى تشكل جزءا كبيرا من دخولهم وبذلك أصبح الاستدعاء او التكليف لخدمة القوات المسلحة يشكل ضررا ماديا عليهم . ونظرا الى ان هؤلاء العاملين يمثلون عنصرا من العناصر الهامة والحيوية فى خدمة الجهد الحربى بما يبذلون من طاقات وتضحيات فى مختلف الظروف مما يتعين معه كفالة العيش لهم ولاسرهم بضمان اقتضائهم للحقوق التى كانوا يحصلون عليها قبل التكليف او الاستدعاء او الندب . حفاظا على كيان هذه الاسرة لىوال مدة اشتغالها عاملها بالقوات المسلحة او للجهد الحربى . ولما كان النص المشار اليه لا يتسع بصيغته الحالية لاداء هذه الحقوق لذلك اُعيد المشرع القانون المرافق » .

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان المادة ١٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ما كانت تجيز للمكلف سوى صرف المرتب أو الاجر المحدد للعامل بصفة أصلية بحسب درجة وظيفته ولا يمتد حكمها ليشمل المزايا المتعلقة بالوظيفة كالبدلات فلم يكن من الجائز إلزام الجهة المكلف منها العامل ان تدفع له زيادة عن اجره أى بدل أو طبيعة عمل وهذا مما دعا المشرع الى تعديلها بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٦٧ ليتسع النص ليشمل اقتضاء البدلات والعلاوات التى لها صفة الدوام للحكمة التى تفيهاها المشرع والتي انضمت عنها المذكرة الانضاحية للقانون :

ومن حيث انه فى ضوء ما تقدم فان المدعى لا يستحق البديل المقرر لوظيفته خلال مدة تكليفه بالقوات المسلحة طالما ان هذا البديل لم يقرر الا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ والمدة المطالب بها كلها تقع فى نطاق زمنى سابق على العمل به . واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ذات النتيجة فيكون قد اسباب وجه الحق ويكون الطعن المائل فى غير محله وخليفا بالرغم .

(طعن رقم ١٠٤٧ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)

قاعدة رقم (١٢٧)

المادة ٤

استحقاق أعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة بكلية الطب
البيطري بدل تفرغ طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦
بالمقتضى المقررة في المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

باستعراض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير
بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الاسنان يبين ان المادة ٨ تنص على ان
« يمنح جميع الاطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في
الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيه سنويا كما تنص
المادة ١١ من ذات القرار على ان « يجوز نذب اطباء نصف الوقت الذين
تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم
بدل عيادة في فترة النذب وفقا للفئات التالية . وتحدد هذه الوظائف بقرار
من الوزير المختص ١٨٠ سنويا للأطباء من الدرجتين الخامسة والسادسة ،
٣٠٠ جنيه سنويا للأطباء من الدرجة الرابعة ٣٦٠ جنيه سنويا للأطباء من
الدرجة الثالثة » ٤٨٠ جنيه سنويا للأطباء من الدرجة الثانية
وما يعلوها ، ويحرم الطبيب المنتخب من هذا البديل عند الغاء ،
النسب » واستعرضت قرار رئيس مجلس الوزراء رقم
١٧٤ لسنة ١٩٧٦ بمنح بدل تفرغ للأطباء البيطريين وتنص المادة (١)
« على ان » « يمنح جميع الاطباء البيطريين الذين يتقرر شغلهم لوظائف
تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج ، بدل التفرغ بالكامل بنفس
الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الاسنان » .

كما تقتضى المادة ٢ من ذات القرار بأن « يصدر الوزير المختص قرارا
بتحديد الوظائف التى تقتضى التفرغ والتى يمنح شاغلوها البديل المشار
اليه في المادة السابقة وذلك بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،

كما استظهرت أن رئيس جامعة القاهرة أصدر القرار رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ بصرف بدل التفرغ المنصوص عليه بالمادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه مخففاً بمقدّر الربع لاعضاء هيئة التدريس والوظائف المعارنة لها بكلية الطب البيطرى وللأطباء البيطريين بكلية الطب البيطرى ومستشفى الحيوان التابعة لها .

ومفاد ذلك أن المشرع طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٦ آتف الذكر منح للأطباء البيطريين الذين يتقرر تشغيلهم لوظائف تقتضى التفرغ وعدم مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل بنفس الفئات المقررة للأطباء البشريين وأطباء الأسنان .

وهذا النظام المقرر في القرار الجمهورى رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ اذ قررت المادة ٨ منه منح الاطباء البشريين وأطباء الاسنان الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج بدل تفرغ بالكامل بفئة واحدة قدرها ١٨٠ جنيها سنويا ، كما قرر في المادة ١١ منه منح أطباء نصف الوقت الذين يندوبون للعمل كل الوقت بدل عيادة في فترة التذب بفئات متدرجة على أن يحرم الطبيب من هذا البديل عند الغاء التذب .

بذلك فإن الاطباء البيطريين الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة في الخارج يستحقون بذل التفرغ المنصوص عليه في المادة ٨ لها المادة ١١ فلا يجوز تطبيقها على الاطباء البيطريين الذين لا يسرى في شأنهم نظام الطبيب طول الوقت .

(ملف ١٩٦/٤/٩٥٩ جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨) .

مقاعدة رقم (١٢٨)

المسند :

بدل التفرغ المقرر للممرضات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بفئة خمسة جنيهات شهريا للماملات بمحافظة القاهرة

والاسكندرية وبقية ستة جنهات شهريا للعاملات بالمحافظات الاخرى
— المرضات العاملات بالاقاليم الموقدات فى بعثات داخلية للتدريب بالقاهرة
والاسكندرية — المستحقون للبدل على اساس الفسة المقررة للعاملات
بالاقسام .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ فى
شان رفع مستوى المرضات بالمستشفيات معدلا بالقرار الجمهورى رقم
١٤٦٠ لسنة ١٩٧٠ على ان « تمنح خريجات مدارس التمريض اللاتى يشغلن
وظائف التمريض او تعليم التمريض فى الحكومة او الهيئات العامة بمحافظتى
القاهرة والاسكندرية بدل تفرغ بواقع خمسة جنهات شهريا وبواقع ستة
جنيهات شهريا للمشتغلات بالمحافظات الاخرى بشرط قيامهن بالاعباء
المخصصة لوظائفهن عملا » . وقد عمل بهذا النص المعدل اعتبارا من
١٩٦٥/٩/١٤ . وقد لاحظت شعبة الجهاز المركزى للحسابات بطنطا ان
بعض مديريات الشؤون الصحية بالاقاليم قد اوفدت بعض المرضات العاملات
بها فى بعثات داخلية بالقاهرة والاسكندرية وقامت بصرف بدل التفرغ
المستحق لهن بالبعثات المقررة للعاملات بالاقاليم وليس على اساس الفئات
المقررة للعاملات بالقاهرة والاسكندرية .

ومن حيث ان المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٥٩ فى شان تنظيم البعثات والاجازات الدراسية تنص على ان « تقرر
اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية
التي يعامل بمقتضاها اعضاء البعثات بجميع انواعها الخارجية
والداخلية والمؤبدون فى اجازات دراسية او الحاصلين على منح للدراسة
او التخصص » .

وطبقا لهذا النص فقد صدر بقرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ باللائحة
المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف
وقد نصت المادة ٢٢ من الفصل الثالث من هذه اللائحة على ان « يتقاضى

عضو البعثة الداخلية من ميزانية البعثات مرتبته : (أ) بصرف لمضو
البعثة الموظف مرتبته والبدلات الإضافية بعد استئصال الاستقطاعات
القانونية بأنواعها المختلفة (ب) » .

ومن حيث أنه على مقتضى هذا النص فإن عضو البعثة الداخلية يستحق
إبدلات المقررة للوظيفة التي يشغلها ، وهذا النظر فضلا عن كونه يستند
الى صريح نص المادة السالف ذكرها فإنه يتفق كذلك وما انتهت اليه الجمعية
العومية لقسمى الفتوى والتشريع في جلستها المنعقدة في ٢ من مايو سنة
١٩٦٧ من حيث استحقاق المهندس القائم بأجرة دراسية للبدل المقرر
لوظيفة باعتبار أن الإجازة أيا كان نوعها لا تقطع صلة العامل بوظيفته وإن
مركز التسليم بأجرة مصرح بها قانونا لا يختلف عن مركز التسليم
بالعمل وبالتالى يستحق البدل المقرر لوظيفته خلال مدة الإجازة
الدراسية ما دام أن قانون البعثات لم ينص على حرمانه منه ، ومن ثم فإنه
يكون من باب أولى أعمال ذلك الرأى بالنسبة الى العاملين الذين تتولى جهة
الإدارة بنسبها إيفادهم في بعثات داخلية للتأدية من التأهيل الذى يحصلون
عليه خلال مدة الإيفاد في المجالات التى يعملون بها .

فما من ناحية فئة البدلات المستحقة لهم فإن العبرة في تحديدها تكون
على أساس الفئات المقررة من هذه البدلات لوظائفهم الأصلية ما دام أن منحهم
هذه البدلات يقوم على أساس حقهم في الاحتفاظ بالبدلات المقررة لوظائفهم
التي يشغلونها خلال مدة الإيفاد . والقول بغير ذلك من مقتضاه أن إيفاد
هؤلاء المبرضات على النحو المتقدم يقطع صلتهن بعملهن الأصلى ويجعل
هذه الصلة مرتبطة بجهة أخرى هي القاهرة والاسكندرية ، ومؤدى ذلك أنه
لو لم يكن العمل في هاتين المحافظتين مقرر له بدل أصلا فإن إيفادهن اليهما
يؤدى الى حرمانهن من البدل المقرر للعاملات بالاتليم الامر الذى لا يتفق مع
ما ذهبت اليه الجمعية فيفتواها سالف الذكر من أن الإجازة الدراسية لاتقطع
صلة العامل بوظيفته وإن مركز التسليم بأجرة مصرح بها قانونا لا يختلف عن
مركز التسليم بالعمل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المبرضات الموفدات
في بعثات داخلية للتدريب بالقاهرة والاسكندرية للبدل المقرر لهن بمقتضى

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ معدلا بالقرار لجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٠ بالقلة المقررة للممرضات العاملات بالاقاليم .

(ملف ٥٣٥/٤/٨٦ — جلسة ١٠/٢٧/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبسفا :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بشأن رفع مستوى الممرضات بالمستشفيات النص فيه على منح خريجات مدارس التمريض المشتغلات بالوظائف الحكومية بالقاهرة والاسكندرية بدل تفرغ بواقع ٥ جنيهات والمشتغلات بالمحافظات الاخرى بواقع ٦ جنيهات شهريا بشرط قيامهن بالاعباء المخصصة لوظائفهن فعلا — مناط الافادة من هذا القرار هو التخرج من مدارس التمريض والقيام بالاعباء المخصصة للوظيفة فعلا باحدى المستشفيات او الوحدات الحكومية سواء كانت تابعة لوزارة الصحة او لاية وزارة او جهة حكومية اخرى كالوحدات الجمعة ، اما من لا تتوافر فيهن هذا الشرط من الحكيمات والموليدات ومساعدات الموليدات بالوحدات الجمعة فيطبق في شأنهن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ بمنحهن ببسول حرمان بواقع ٣٦ جنيها سنويا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه في ١٤/٢/١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ بشأن رفع مستوى الممرضات بالمستشفيات ونص في المادة ١ على أن « تمنح خريجات مدارس التمريض المشتغلات بالوظائف الحكومية بالقاهرة وبالاسكندرية بدل تفرغ بواقع ٥ جنيهات ، وللمشتغلات في المحافظات الاخرى بواقع ٦ جنيهات شهريا بشرط قيامهن بالاعباء المخصصة لوظائفهن فعلا » واوضحت المذكرة الايضاحية لهذا القرار بأنه يهدف الى رفع مستوى التمريض في المستشفيات وغيرها من الوحدات الحكومية عن طريق رفع مستوى القائيات ولقائمين بهذه الخدمة تشجيعا لهم على الاضى في اعمالهم بنفوس راضية مطمئنة اذ أنه لا شك في أنه يعتبر من دعائم رفع مستوى الخدمة بالمستشفيات بصفة عامة العناية بالتمريض ورعاية القائمين على شئونهم حتى يمكن ان يؤدي هذا الشطر من الخدمة الطبية على احسن

وجه ... » وفي ١٩٦٢/١/٢١ صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن منح الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات بالوحدات المجبة بدل الحرمان من مزاوله المهنة ونص في المادة ١ على ان تمنح الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات من الدرجة الثانية وما يعلوها من درجات بالوحدات المجبة بدل حرمان مزاوله المهنة بواقع ٣٦ جنيتها سنويا تصرف مشاهرة مع اقرار ما تم صرفه لهن من هذا البديل في الماضي منذ بدء ادراجه في ميزانية الوحدات المجبة ونص في المادة ٢ على ان ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٦ ويبين من هذه النصوص ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد استهدف غير خريجات مدارس التمريض المشتغلات بالوظائف الحكومية بدل تفرغ بالفئات التي حددها بشرط قبيلهن بالاعباء المخصصة اوطلالهن فعلا، ولقد ورد لفظ المشتغلات بالوظائف الحكومية مطلقا دون تخصيص ، ولم ينص صراحة على تقييد عموميته وشموله أو قصره على وظائف جهة معينة دون أخرى ، ومن ثم يتعين تفسير النص على عموميته دون تفرقة بين من يعملن منهن في مستشفيات وزارة الصحة دون الوحدات المجبة ، وذلك للحكمة التي تفيهاها المشرع من اصدار هذا القرار حسبا اصبحت منه مذكرته الايضاحية وهي رجع مستوى التمريض بالمستشفيات والوحدات الحكومية ، أما قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ فقد قصد الى منح الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات بالوحدات المجبة من الدرجة الثانية وما تعلوها بدل حرمان في مزاوله المهنة بواقع ٣٦ جنيتها سنويا ولم يرد في هذا القرار أى قيد لاستحقاق هذا البديل يتعلق بالخرج من احدى مدارس التمريض ، ومن ثم فيتعين اعمال قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ في مجاله بحيث يكون مناط الامانة من احكامه هو التخرج من مدارس التمريض والقيام بالاعباء المخصصة للوظيفة فعلا باحدى المستشفيات أو الوحدات الحكومية سواء كانت تابعة لوزارة الصحة أو لاية وزارة اوجه حكومية أخرى ، أما من لا تتوافرن فيهن هذا الشرط من الحكيمات والمولدات ومساعدات المولدات بالوحدات المجبة فيطبق في شأنهن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ .

وناسيسا على ذلك ، فانه لما كانت الجهة الادارية لا تنازع الدمية في انها متفرجة من احدى مدارس التمريض وانها تشغل وظيفة بفتحة صحية بالوحدات المجبة التي تعتبر من الوحدات الحكومية في مفهوم القرار الجمهوري رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ على نحو ما سلف بيانه ، ومن ثم تستحق

بدل تتفرغ بالفئات الواردة في هذا القرار ، ولا وجه للقول بان المدعية لا تقوم بأعمال وظيفة التمريض لان عملها كمفتشة صحية ينحصر في المرور على الوحدات المجعة ، لان طبيعة عمل وظيفة المفتشة هي ذات طبيعة عمل ائوظائف التى تقوم بالتفتيش على القوائم بها ومن ثم لا تنفصل اعمالها من اعمال وظائف التمريض والولادة التى تقوم بالتفتيش عليها .

(طعن ١٢٨١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١١/٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ ٥

قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٩/٧/٣ — اقتضاه على تقدير بدل التخصص لمهندسى الدرجة السادسة وما فوقها — مهندسو الدرجة السابعة — تعليق امرهم على صدور قرار من مجلس الوزراء في شأنهم .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على قرار مجلس الوزراء في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ انه اقتصر على تقدير فئات بدل التخصص لمهندسى الدرجة السادسة وما فوقها ولم يقدر فئة بدل التخصص لمهندسى الدرجة السابعة وظل امرهم معلقا حتى يصدر في شأنهم قرار من مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص لهم ، وام يصدر هذا القرار بعد .

(طعن رقم ٣٤٧ لسنة ١ ق — جلسة ٢١/١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ ٦

الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الصادرة بها قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/٥/١٧ — خصمها من بدل التخصص — الوضع بعد صدور قانون نظام موظفى الدولة .

ملخص الحكم :

ان القواعد التي كان معمولاً بها قبل نفاذ قانون نظام موظفي الدولة كانت تقضى بمنح المهندسين الذين عناهم وعينهم اثلاثون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بدل تخصص طبقاً للفئات الى اقربها مجلس الوزراء في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٩ ، على أن تخصص من هذا البدل — طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ — الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسر الصادر بها قرار المجلس في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ، الذي قضى بمنح الموظف المرقى علاوة من علاوات الدرجة المرقى اليها او بداية الدرجة أيهما اكبر او يمنحه مربوط الدرجة أن كانت ذات مربوط ثابت ، فلما صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أعاد تنظيم شئون الموظفين عامة وعالج تحديد مرتباتهم ودرجاتهم ورسم قواعد تعيينهم وترقياتهم وعلاواتهم على نحو شامع شامل ، وسن قاعدة تنظيمية تقضى بأن يمنح الموظف عند التعمين أو الترقية أول مربوط الدرجة المقررة لوظيفته أو علاوته او مربوطها الثابت أيها الكبر (م ٢١ و ٣٧) ، كما نص على نقل الموظفين الموجودين في الخدمة وقت صدور هذا التشريع الى الكادر الجديد كل بدرجة ومرتبه ، الا اذا كان المرتب يقل عن البداية في الدرجة الجديدة فيمنحون هذه البداية (م ١٣٥) ، وبذلك جعل المرتب وحدة واحدة قائمة بذاتها غير مجزأة وذات بداية ثابتة ، وأزال العناصر الإضافية كزيادة التيسر التي كانت تدخل في تكوينه في الماضي ، فادمجها فيه وجعلها جزءاً أصلياً منه . ولما كان هذا القانون لم يلغ القواعد المتعلقة ببطلان التخصص والتي تسند وجوبها من تشريع خاص لا تتعارض احكامه مع احكام قانون نظام موظفي الدولة ، وكان بدل التخصص هذا علاوة تضاف الى المرتب الاصل للموظف للحكمة التي دعت الى تقريره وهي ترغيب المهندسين في الالتحاق على خدمة الحكومة وتشجيع الموجودين منهم على الاستمرار في وظائفهم ، وكانت علة الخصم من بدل التخصص قبل العمل باحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هي حصول الموظف على مزية التيسر لمنع ازدياد المزايا ، وهي الزيادة التي ازال هذا القانون اثرها داخل ملحها مزية جديدة هي بداية مربوط الدرجة التي تقررت لجميع الموظفين على حد سواء ، من عين ام رقى منهم قبل اول يولييه سنة ١٩٥٢ او بعد هذا التاريخ ، فان الحق في هذا البدل مطلق قائم ، وانما يزول السند القانوني للخصم بعد سريان قانون نظام موظفي الدولة من ازال السبب الذي قام عليه في الماضي ، قبل نفاذ هذا القانون ، الذي اشاع للموظفين راحة قانونية جديدة ينتق معها استصحاب

العلة القديمة لانقطاع مسلتها بالماضى، اذ تقتضى المساواة بين المراكز القانونية المتماثلة عدم التفرقة فى المعاملة بين اربابها من افراد الطائفة الواحدة ، فلا يسوغ تقرير ميزة الموظف الاحدث تعيينا او ترقية على الموظف الاقدم مع تطابق الوضع القانونى لكليهما تطابقا تاما من حيث الوظيفة والدرجة وسائر الوجوه الاخرى ، الامر الذى لا يمكن ان يكون قد انصرف اليه قصد الشارع ، فاذا ثبت ان المدعى حاصل على دبلوم مدارس الفنون والصناعات فى سنة ١٩٣١ ، وانه عين بمصلحة الموانى والنائر فى وظيفة مهندس اعتبارا من اول ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، ورقى الى الدرجة الخامسة الفنية من اول يونيو سنة ١٩٤٩ مع منحه العلاوة المترتبة على هذه الترقية حيث بلغ بها مرتبه ٢٥٠ م و ٢١ ج شهريا . وفى ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٠ تقرر منحه اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٥٠ ، اول مربوط درجته الخامسة وقدره ٢٥٠ ج شهريا طبقا لقواعد التيسير ، ثم خفض بدل التخصيص المقرر له بمقدار ما اصابه من علاوة التيسير — فان الحكم المطعون فيه يكون قد صادف الصواب فيها قضى به من انهاء الخصم من بدل التخصيص الذى استحق له اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ بمقدار ما ناله من زيادة فى المرتب عملا بقواعد التيسير ، ورد ما خصم بالخالفه لاذك من هذا التاريخ .

(طعن ٣٤٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

سرد لبعض المراحل التشريعية لبطل تخصص المهندسين

ملخص الحكم :

والقى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ على منح بدل تخصص لمهندسى مصلحة الري ومهندسى طلبمسات الري والصرف التبعين لمصلحة الميكانيكا والكهرباء بواقع الفئات لتي حددها ، مع تكليف الوزارات المختلفة ان تدرب حالة المهندسين الذين فى حكم مهندسى الري سالفى الذكر بالوزارات والمصالح الاخرى ، وتقديم نتيجة البحث للمجلس للنظر فى حالهم . وفى اول يوتية سنة ١٩٥٠ صبح القانون

رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين ويفتح اعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٤٩ ، ونص في مادته الاولى على انه « اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل التخصص طبقا للفئات التي اقترها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وهي ما تؤهل لاعيين في الدرجة السادسة أو الحاصلين على لقب مهندس، وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص وقف صرف بدل التنقيش والمكافأة عن سماعات العمل الاضافية والقرار الصادر من المجلس المذكور بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعقة الغلاء ووجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص ، وعلى الا يجمع بين مرتب التخصص ومرتب الفن . ولجلس الوزراء أن يضم الى الكشف المرافق للمهندسين الفنيين تطبيق عليهم هذه الاحكام، وله أن يوقف صرف هذا البديل عند زوال الاسباب التي اوجبت تقريره » . وقد شمل الكشف المرافق لهذا القانون مهندسي مصلحة الموانئ والقناطر ، وبجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وافق مجلس الوزراء على « أن يكون مجعوع ما يناله المهندس من ماهية وبديل تخصص معادلا لماهية بعلاوات الترقية قبل التيسير مضافا اليها بدل التخصص المقرر حسب درجته » .

طعن ٢٤٥ لسنة ٢ قى — جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

استحقاق بدل التخصص منوط بتوافر شرطين — اشتغال المهندس بأعمال هندسية بحتة ، وحصوله على شهادة تؤهل للتعيين في الدرجة السادسة أو حصوله على لقب مهندس بن نقابة المهن الهندسية .

ملخص الحكم :

ان استحقاق بدل التخصص منوط بتوافر شرطين ، اولهما : ان يكون المهندس مشتغلا بأعمال هندسية بحتة . وثانيتهما : ان يكون حاصلا على

شهادة جامعية أو ما يعادلها مما يؤهل للتعيين في الدرجة السادسة. أو
ماصلاً على لقب مهندس : على أن يكون الحصول على هذا اللقب
صادراً من نقابة المهن الهندسية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦
للخاص بنقابة المهن الهندسية . وهذا ما تؤكد المناقشات البرلمانية والأعمال
التحضيرية الأخرى للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتفسيره بـ "بديل تخصص
للمهندسين" .

ماذ كان الثابت أن المدعى شغل وظيفة مساعد مفتش بمصلحة الإهلاك
ثم وظيفة مفتش بها (وكلاهما لا تدرجان في ميزانية المصلحة على أنهما
من الوظائف الهندسية) ، كما أن المؤهل الذي يحمله (دبلوم الفنون
التطبيقية نظام جديد) هو مؤهل فني متوسط يرشح لوظائف الدرجة السابعة
وليس مؤهلاً عالياً يخول التعيين في الدرجة السادسة ، هذا فضلاً عن أنه
لم يحصل على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية — فانه لا يحق له ،
والحالة هذه ، أن يطالب ببديل التخصص ، إذ لم تتوافر في شأنه الشروط
اتى شرطها المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ .

(طعن ٣٥٧ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/١)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

عدم منح التخصص لمهندس الدرجة السابعة .

ملخص الحكم :

أن القواعد المتعلقة ببديل التخصص للمهندسين إنما تستمد وجودها
من تشريع خاص ، قصد أن لا يمنح هذا البديل إلا لطائفة المهندسين
المستغلين بأعمال هندسية بحتة والحاصلين على شهادة جامعية أو
ما يعادلها وهي ما يؤهل للتعيين في الدرجة السادسة ، أو الحاصلين على
لقب مهندس . وقد نص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ على أن منح بديل
التخصص لن حدهم القانون يكون وفقاً للآليات التي أقرها مجلس الوزراء
بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ ، وهذا القرار لم يحدد فئة بديل تخصص
إلا لن كان من المهندسين في الدرجة السادسة فما يعلوها ، وجاء القرار

خوادم من فئة بدل لمهندسى الدرجة السابعة ، لعدم توفر علة تقررزه في نظر مجلس الوزراء بالنسبة لهذه الطائفة من المهندسين . فاذا ثبت ان المدعى لم يعتبر مهندساً بالدرجة السادسة الا بعد تسوية حالته بالتطبيق للقواعد الواردة ذكرها في قرارات مجلس الوزراء الصادر في اول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، فانه لا يستحق بدل التخصص الا من تاريخ وضعه في الدرجة السادسة المحددة فئة البديل المخصص لها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ .

(طعن ١٦٧٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

القرار الجمهورى الصادر في ١٣/٧/١٩٥٧ بمنح بدل تأخر لمهندسين — نصه في الفقرة الثانية من المادة الاولى على منح البديل للمهندسين الموجودين في الخدمة متى عوملوا بالحكم القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ — المقصود بالمعاملة بالحكم هذا القانون — صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٦ لا يؤثر على الاستفادة من هذا الحكم .

بالخص الحكم :

وبين من الاطلاع على القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الصادر بتقرير بدل تخصص المهندسين ويمنح إعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ ، انه نص في المادة الاولى منه على ما ياتي : « يمنح بدل التخصص طبقاً للفئات التي اقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحة والحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وهي ما تؤهل للتعين في الدرجة السادسة أو الحاصلين على لقب مهندس وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بخصوص وقف صرف بدل للتفتيش والكفاية عن ساعات العمل الاضافية والقرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الغلاء ووجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص وعلى الا يجمع بين مرتب

التخصص ومرتب التفتيش . . » كما نصت الفقرة (ج) من المادة الاولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية على ما يأتى « ويعد المهندس المساعد مهندساً اذا كان قد اكتسب لقب مهندس بقرار وزارى قبل العمل بهذا القانون وكان عند منحه اللقب موظفاً حكومياً فى الدرجة السادسة على الأقل أو اذا مارس مدة عشر سنوات على الأقل بعد تخرجه اعمالاً هندسية يعتبرها وزير الاشغال العمومية بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافية لمنحه لقب مهندس » وقد نصت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين على أنه « يمنح بدل التفرغ للمهندسين الحاصلين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة فى الميزانية للمهندسين وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسى ومع ذلك يمنح البديل المذكور الى المهندسين الموجودين حياً فى الخدمة ممن مولوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة فى الفقرة السابقة وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة » ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بدل التفرغ للمهندسين ونص فى المادة الثانية منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك لأطوائف وبالشروط التى ينص عليها القرار » . ثم نص فى المادة الثالثة منه على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ولم ينص على أن يكون هذا الإلغاء بائراً رجعى . ويبين من كل ما تقدم أن استحقاق البديل بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ منسوط بتوافر شرطين : أولهما — أن يكون المهندس مشتغلاً بأعمال هندسية بحتة والثانى — أن يكون حاصلاً على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية . وهذا القانون لم يترك لجهة الإدارة سلطة تفسيرية تفرض بمقتضاها ما توافرت فى الموظف الذى يطالب بهذا البديل الشروط التى يتطلبها القانون فلا مناص لها من اللزول على حكمه وصرف هذا البديل اليه ، ولا يحول دون ذلك صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ السالف الذكر لأن هذا القانون لا يمس الحقوق المكتسبة فى ظل القانون السابق أثناء مدة نفاذه ما لم ينص فى القانون الجديد على سريانه بائراً رجعى . وبهذه المسألة فإن المهندس الموظف يستحق هذا البديل بعد نفاذ القانون الجديد اذا ما توافرت فيه الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار

رئيس الجمهورية المؤرخ ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ بأن كلى قلثها بأعمال
هندسية بحتة .

فاذا كان الثابت من الاوراق ان الدمى حاصل على لقب مهندس
بقرار من وزير الاشغال في ٤ من اغسطس سنة ١٩٥٤ ، وانه يقوم بأعمال
مهندس على منذ التحاقه بإدارة المرور ، كما وان حقه في المعاملة باحكام
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ لا جدال فيه ولا يؤثر على ذلك عدم صرف البذل
اليه قبل صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ كما سلف ايضاحه ، وقد
سبق أن طالب به في سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم يتعين الحكم باستحقاقه لهذا
البذل اعتبارا من ٤ اغسطس سنة ١٩٥٤ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٥ في جلسة ١١/٢٦ / ١٩٦٠)

قاصدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

— استحقاق بذل التخصص طبقا للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ —
مناطه ان يكون المهندس مستقلا بأعمال هندسية بحتة ، وان يكون حاصل
على شهادة جامعية او ما يعادلها مما يؤهل للتميين في الدرجة السادسة
او حاصلا على لقب مهندس — وجوب الحصول على لقب مهندس من نقابة
المهن الهندسية .

دلتى التفسيرى :

نص المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بذل
تخصص للمهندسين على انه « اعتبارا من اول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بذل
التخصص طبقا للفئات التى أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة
١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على
شهادة جامعية او ما يعادلها وهى ما يؤهل للتميين في الدرجة السادسة او
الحاصلين على لقب مهندس » . وظاهر من هذا النص ان استحقاق بيليل
التخصص منوط بتوافر شرطين . اولهما : ان يكون المهندس مستقلا بأعمال

مهندسية. بحتة ؛ وثانيهما : ان يكون حاصلا على شهادة جامعية او مايعادلها
مما يؤهل للتعيين في الدرجة السادسة او حاصلا على لقب مهندس .

والحصول على لقب مهندس يجب ان يكون صادرا من نقابة المهن
الهندسية وفقا لاحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٦ ، كما يبين من الاعمال
التحضيرية للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين .
وهذا النظر يتفق مع ما قضت به المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر
بتاريخ ٢١ من ايار سنة ١٩٥٦ في القضية رقم ٣٥٧ لسنة ١ القضائية .

(فتوى ٤٩٧ في ١٩٥٧/٩/٧)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبحث :

بدل تفرغ للمهندسين — تقصى القواعد الخاصة بمنح هذا البدل —
شروط منح هذا البدل والاستثناء الوارد عليها — يشترط لقبه ان يكون
الموظف حائزا على لقب (مهندس) وان يكون شاغلا وظيفة هندسية مخصصة
في الميزانية للمهندس ، وان يكون مشغلا بأعمال هندسية بحتة او قائما
بالتعليم الهندسي — يستثنى من هذه الشروط اولئك المهندسون الموجودون في
الخدمة في اول أغسطس سنة ١٩٥٧ اذا سبقت معاملتهم باحكام القانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ومنحوا بدل تخصص بالتطبيق له على ان يكونوا
مشغولين فعلا بأعمال هندسية .

ملخص الفتوى :

كان السيد المهندس يشغل الى ما قبل اول
نوفمبر سنة ١٩٥٧ وظيفة مدير الادارة الهندسية بمصلحة الشهر العقاري
والتوثيق المقر لها الدرجة الاولى بالكادر الفني العالي ، وكان يقتضى بدل
تفرغ لاستيفائه الشروط الواجب توافرها لاستحقاق هذا البدل ، ولما خلت
وظيفة الامين العام المساعد للمصلحة ، المقرر لها درجة « مدير عام » رات
وزارة العدل ان ترشح للتعيين فيها ، تقدمت الى المجالس التنفيذية بذكره
اوضحت فيها ان عملية الشهن من شقين ، قانوني وهندسي وان كلا
الشقين متداخل في الآخر ومترج به ، ولذلك وكل القانون رقم ١١٤ لسنة

١٩٤٦ هذه العملية الى هيئة واحدة ، وجعل عليها ان تقوم بمراجعة
الطلبات من الناحية المساحية ، بما في ذلك القيام بمعاينة العقار على
الطبيعة ، وفق مستندات التملك ، وهذا ما يقتضى ان يتوافر في الهيئة التي
تقوم على عملية الشهر ، عنصران احدهما قانوني وثانيهما هندسي ، حتى
تتحقق بوجود هذا الاخير الغاية المقتضاة من نظام الشهر . ولما كانت
ميزانية مصلحة الشهر تتضمن وظيفة وكيل وزارة مساعد . كما تتضمن
وظيفة أمين عام للمصلحة بدرجة مدير عام وكان شاغل هذه الوظيفة من
القانونيين ، فانه لذلك ترشح الوزارة المهندس لوظيفة الامين
العام المساعد للمصلحة المقرر لها درجة مدير عام ، وقد اقر المجلس
التنفيذي ما ارفقته وزارة العدل ، وصدر بناء على ذلك قرار جههـوري
بتعيين السيد المهندس في الوظيفة المشار اليها اعتبارا من
أول نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وقد استمر يتقاضى بدل التفرغ حتى قدمت الى
الوزارة شكوى في هذا الشأن باستطلعت رأى ديوان الموظفين في الموضوع ،
فرأى الديوان عدم احقيته في صرف بدل تفرغ ، ولما كان الرأي يخالف رأى
ادارة الفتوى والتشريع المختصة ، فباتم تستطلبون المراءى في الموضوع .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للنقـبـة الاشـاري
للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، فاستقبل لها من استقصاء التشريعات
المنظية لقواعد منح بدل التفرغ للمهندسين ، ان مجلس الوزراء وافق في ٣
من يولية سنة ١٩٤٩ على منح مهندسى مصلحة الرى ومهندسى الرى
والصرف بمصلحة الميكانيكا بدل تخصص بالفئات المبينة ، وانه في ٢٨ من
ديسمبر سنة ١٩٤٩ قرر منح هذا البـدل بالفئات ذاتها للمهندسين الحاصلين
على بكالوريوس الهندسة او مايعادلها ممن يشتغلون بمصالح ومضاهيها
القرار . ولما زيدت اعانة غلا المعيشة في سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء
في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ خصم هذه الزيادة من بدل التخصص ، وصدر
بعد ذلك القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الذى قضى بتعميم صرف بدل
التخصص بالفئات التى سبق ان اقرها مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٩ لكل
المهندسين الذين تتوافر فيهم الشروط المبينة به ، وفي ١٣ من يولية
سنة ١٩٥٧ صدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ
للمهندسين قضى بإلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه وعدل
تسميته ، فسمياه بدل التفرغ ، ثم خول في المادة الثانية منه رئيس
الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين ، وذلك لأطوائه وبالشروط والفئات
التي ينص عليها القرار الذى يصدر في هذا الشأن . وقد بينت المادة الاولى

منه شروط استحقاق بدل التفرغ ، منعت على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية المعدل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي .

ومع ذلك يمنح البديل المذكور الى المهندسين الموجودين حاليا في الخدمة ممن عوملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٥ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة السابقة وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية .

وظاهر من هذا النص أن استحقاق بدل التفرغ منوط أصلا بتوافر شروط ثلاثة ، أولها — أن يكون الموظف حائزا على لقب «مهندس» طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء نقابة للمهندسين المعدل بالقرار بقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ التي تحدد من يعتبر مهندسا في حكم القانون المشار اليه ومن يمنح لقب مهندس ، وثانيها — أن يكون المهندس شاغلا وظيفية هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس ، وثالثها — أن يكون المهندس مشتغلا بأعمال هندسية بحتة أو قائما بالتعليم الهندسي ، وقد أورد المشرع على هذا الأصل استثناء مقضى بأن يمنح بدل التفرغ لمن لا تتوافر في شأنه الشروط المشار إليها من المهندسين الموجودين في الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ إذا سبقت معاملتهم بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠. ونحووا بدل تخصص بالتطبيق له وبشرط أن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية .

وبين مما تقدم أن المشرع لم يشترط لمنح بدل التفرغ أعمالا للاستثناء سالف الذكر سوى شرطين : أولهما — سبق منح بدل تخصص طبقا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، وثانيهما : — الاشتغال فعلا بأعمال هندسية بحتة ، ومن ثم فلا يجوز استحداث شروط أخرى غير واردة بالنص لمنح بدل التفرغ في هذه الحالة . أما الشرط الخاص بأن تكون الوظيفة التي يشغلها المهندس مخصصة في الميزانية لمهندس ، فإنه لا يشترط إلا بالنسبة الى من لم يسبق معاملته بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ وكذلك فيمن عومل به ، ولكنه لم يكن موجودا في الخدمة في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ .

وعلى مقتضى ذلك فإنه متى كان الثابت من الأوراق أن السيد المهندس الأمين العام المساعد لمصلحة الشهر العقاري وهو من المهندسين الحائزين على لقب مهندس طبقا لقانون نقابة المهن الهندسية كان يمنع بدل تخصص بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل التخصص ، وأنه يقوم فعلا بأعمال هندسية بحتة — فإنه يستحق بدل تفرغ بالثبات المبينة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، ولا يحول دون استحقاقه بدل التفرغ ان تكون وظيفته غير مخصصة في الميزانية لمهندس ، لان هذا الشرط غير لازم لمن كان في وظيفة على نحو ما تقدم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن السيد المهندس يستحق بدل التفرغ المقرر للمهندسين .

(متوى ١٩٩ في ١٩٦١/٣/٢)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

نص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ على منح بدل تخصص للمهندسين مع خصم الزيادة المترتبة في اعانة غلاء المعيشة من هذا البدل — وجوب وقف هذا الخصم اذا ما تلاشت هذه الزيادة على اثر تخفيض اعانة الغلاء — استحقاق المهندسين للفروق الناتجة عن استمرار الخصم رغم تسلاشي الزيادة — سقوط هذه الفروق بالتقادم الخمسى — لا يكفى لانقطاع تقادمها مطالبة بعض المهندسين بفروق مستحقة على اساس آخر او قيام جهة ادارية اخرى بصرفه الفروق المستحقة لموظفيها — اساس ذلك — مثال بالنسبة لمهندس هيئة السكك الحديدية — اقرار مصلحة الطرق والكبارى لمهندسيها بالفروق المستحقة في هذا الشأن — لا يقطع التقادم السارى لصالح الهيئة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين وفتح اعتمادات اضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠

نصت المادة على أنه اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل التخصص طبقاً للفئات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ الجويع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحة الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٩/١٢/٢٨ بشأن وقف صرف بدل التفتيش والمكافأة عن ساعات العمل الاضافية وكذا الشروط التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/١٩ الخاص بزيادة اعانة الغلاء ووجب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص ونص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ في مادته الاولى على رفع التبد بالخص وتثبيت اعانة غلاء المعيشة بحيث تمنح على أساس المرتب أو الاجر الفعلي الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل كما نص في المادة الثانية على زيادة اعانة غلاء المعيشة بفئات معينة . ونصت المادة الرابعة على ان تخصص تلك الزيادة من مرتب التخصص أو انتفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ عام ١٩٤٥ . وتطبيقاً لهذا القرار زادت اعانة الغلاء التي يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل وفقاً للفئات الواردة بهذا القرار ، كما نقص من جهة أخرى المرتب الاضافى بمقدار هذه الزيادة فاصبحت اعانة الغلاء الفعلية التي يحصل عليها هي الاعانة المبررة بعد زيادتها بالقرار المذكور طبقاً للفئات المحددة .

غير أن مجلس الوزراء عاد في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ قرر خفض مقدار اعانة الغلاء التي تصرف لكل موظف ومستخدم وعامل باليومية وصاحب مغاش اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٥٣ على ان يكون الخفض بنسبة مئوية من المبلغ الذي يتقاضاه بالفعل كل منهم .

ومن حيث أن تخفيض اعانة غلاء المعيشة قد تشمل اعانة الغلاء بعد زيادتها ودون اعتداد بخصم هذه الزيادة من بدل التخصص . ومن ثم فإن الاستمرار في خصم تلك الزيادة من هذا البديل رغم التخفيض الذى طرأ على اعانة الغلاء يضاعف من أثر التخفيض في الاعانة بالنسبة لمن يستحقون بدل التخصص الامر الذى يتعين معه وقف خصم تلك الزيادة بمقتدار التخفيض في اعانة غلاء المعيشة غير انه لما استمرت بعض الوزارات والمصالح والهيئات العامة على خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصص رغم تلاشى هذه الزيادة كلياً أو جزئياً ، بعث ديوان الموظفين

بكتابه المؤرخ في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ الى مصلحة الطرق والكبارى الذى جاء به ان الديوان قد استقر رايه على وقف خصم ما يوازى الزيادة فى اعانة الغلاء من بدل التخصص عند تلاشى هذه الزيادة بالتخفيض المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ لو اى تخفيض آخر .

ومن حيث ان الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية ذكرت بكتابتها المؤرخ فى ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٦٢ ان ديوان الموظفين لم يقر بنشر كتابه المشار اليه على الوزارات والمصالح والهيئات العامة . وكل ما يتخذه الديوان من اجراء بالنسبة للهيئة المذكورة انه بعث اليها كتابا خلال شهر اكتوبر سنة ١٩٥٧ يطلب فيه موافقه ببيان المبالغ التى تخصم من بدل التخصص نتيجة الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة التى يحصل عليها بعض الموظفين وما يترتب على ذلك من تلاشى هذه الزيادة بعد تطبيق القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وقرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ١٧ من اغسطس و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ و ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ .

ومن حيث ان هذا الكتاب لا يكفى لانقطاع التقادم ما دام انه لم يشر الى وقف خصم الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة من بدل التخصص ولم تتم الهيئة فعلا بوقف الخصم حتى يعتبر ذلك اقارارا ضمينا ينقطع به التقادم .

ومن حيث انه لا يكفى كذلك لانقطاع التقادم السارى لمصالح الهيئة اقرار مصلحة الطرق والكبارى بحقوق موظفيها ، اذ ان لهيئة السكك الحديدية شخصيتها المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة مما لا يسوغ معه انقطاع التقادم السارى لمصالحها مجرد انها احدى المصالح العامة التابعة لاحدى الوزارات الداخلة فى تكوين شخصية الدولة ، وقد اقرت بحقوق بعض موظفيها . كما انه لا يكفى لانقطاع التقادم ارسال برقية من السيد / بالاصالة عن نفسه ونياية عن زملائه مهندسى القسم الميكانيكى بالهيئة الى السيد وكيل مجلس الدولة ، ومن ناحية اخرى لا يرتب ذلك الاثر ما جاء بالطلب المقدم من المذكورين السيد / بالاصالة عن نفسه ونياية عن زملائهما مهندسى القسم الميكانيكى بالهيئة اذ بالاطلاع على البرقية والطلب المشار اليهما بكتاب انهاء المؤرخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢ يبين انهما قد تضمنتا المطالبة بتطبيق

فتوى الجمعية العمومية الخاصة بعدم جواز خصم الفروق الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير من بدل الخصم اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ومن الواضح أن مسألة عدم جواز الخصم من بدل الخصم التي اشارت اليها فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ ، تتعلق بالزيادة في المرتب نتيجة تطبيق قواعد التيسير ، وهي مسألة مختلفة عن موضوع وقف خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة من بدل الخصم بمجرد تلاشي هذه الزيادة بتخفيض الاعانة ولايكنى لانتقطاع التقادم الساري لصالح الهيئة بالنسبة للفروق الناشئة عن تلاشي الزيادة في اعانة الغلاء مطلوبة الموظف بصرف الفروق الناشئة عن زيادة المرتب نتيجة تطبيق قواعد التيسير لأن أساس استحقاق الفروق الناشئة عن الزيادة في المرتب نتيجة تطبيق قواعد التيسير ، مختلف عن مبنى استحقاق الفروق الناشئة عن تلاشي الزيادة في اعانة غلاء المعيشة ولا يكتفى المطالبة بوقف الخصم الجارى بالنسبة لاحدى صورتى الخصم ، لانتقطاع التقادم بالنسبة للفروق المستحقة من اجراء الخصم في الصورة الاخرى .

ومن حيث أن الهيئة تذكر أن ديون الموظفين قد بعث اليها بكتابها المؤرخ في اول اكتوبر سنة ١٩٦٠ متضمناً طلب وقف خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة بمجرد تلاشي هذه الزيادة كلياً أو جزئياً . كما اشارت الهيئة الى انها قامت بتنفيذ مضمون هذا الكتاب بصرف الفروق السابقة على اول اكتوبر سنة ١٩٦٠ بخمس سنوات تطبيقاً لقاعدة التقادم الخمسى ، أما الفروق المستحقة قبل اول اكتوبر سنة ١٩٥٥ فانها تكون قد سقطت بالتقادم .

ومن حيث انه لم يرد بالأوراق ما يدل على أن احداً من مهندسي الهيئة المذكورين قد قدم طلباً في الفترة السابقة على اول اكتوبر سنة ١٩٥٥ يطلب فيه وقف خصم الزيادة في اعانة غلاء المعيشة لتلاشيها كلياً أو جزئياً واسترداد الفروق الناشئة عن خصم هذه الزيادة قبل ذلك فمن ثم تكون الفروق المستحقة من تاريخ تلاشي تلك الزيادة حتى اول اكتوبر سنة ١٩٥٥ قد سقطت بالتقادم الخمسى .

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

اقتانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن بدل التخصص — القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفريغ — حظر الجمع بين بدل التخصص والمكافأة عن الأعمال الإضافية — المقصود بالعمل الإضافي هو العمل المتصل بالعمل الأصلي الذي تقتضى الوظيفة أدائه — فذلك لا يتناول الترخيص للمهندس في أن يزاول في غير أولئك العمل الرسمية أعمالا لدى جهة غير حكومية .

ملخص الفتوى :

يبين أن استعراض المراحل التشريعية التي مر بها بدل التخصص أن مجلس الوزراء قرر في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ صرف مكافأة اضافية لبعض المهندسين نظير استمرارهم في العمل بعد الوقت الرسمي أو الاشتغال أكثر من ساعات العمل المقررة ، ثم اقترح في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ ، تقرير « مرتب تفريغ » لطائفة أخرى من المهندسين ، بشرط عدم الجمع بين « مرتب تفريغ » والمكافأة عن الأعمال الإضافية ، وقد وافق مجلس الوزراء في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ على تقرير هذا المرتب وسمى « بدل التخصص » غير أنه لم يوافق على شرط عدم جواز الجمع بينه وبين المكافأة الإضافية . ثم عاد ووافق بجلسته ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ على هذا الشرط ، وذلك بمناسبة منح بدل التخصص لمهندس تسع مصالح عينها المجلس في قراره . وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ عزم المجلس منح بدل التخصص بذات الشروط التي وافق عليها في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وأخصها عدم جواز الجمع بين هذا البدل والمكافأة الإضافية ، وانتهى الأمر بصيغور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتعميم هذا البدل بالفئات الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ ، وبالشروط الواردة في قراره الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

وأخيرا صدر القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفريغ للمهندسين ، كما صدر قرار رئيس الجمهورية بتنفيذ لهذا القانون في تاريخ

صدوره ، ولم يترتب على صدورهما اى تغيير بخصوص اشتراط عدم جواز
اتّجيع المشار اليه .

ومن حيث انه يبين من ذلك ان بدل التخصص قد تقرر مقابل عدم
حصول المهندس على اجر او مكافأة عن عمله اكثر من ساعات العمل
المقررة ، بمعنى انه يحصل على هذا البديل مقابل ما قد يقوم به من عمل
اضافى .

ومن حيث ان المقصود بالعمل الاضافى انما هو العمل المتصل بعمله
الاصلى الذى تقتضى الوظيفة اداءه بحيث يكون امتدادا لهذا العمل ، وهذا
الوصف لا يتوافر فى حالة ترخيص الجهة الحكومية للمهندس البذى يتبعها
ويعمل بها فى ان يزاول فى غير اوقات العمل الرسمية اصمالا لدى جهة اخرى
غير حكومية ، ذلك ان عمله لدى هذه الجهة الاخيرة لا يعتبر اضافيا بالنسبة
الى عمله الاصلى فى الحكومة ، وانما عمل آخر اصلى فى جهة ثانية يستقل
عن عمله الحكومى ولا يعبر امتدادا لهذا العمل ، ومن ثم يجوز أن يقتضى
المكافأة المقررة له فضلا من بدل التخصص .

(فتوى ٤٦٥ فى ١٩٥٧/٨/٣١) .

(ملحوظة فى نفس المعنى فتوى رقم ٣٢١ — فى ١٩٥٧/٦/٩)

قامعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

الجمع بين بدل التخصص وبدل التفقيش لم يكن جائزا بهقتضى القانون
رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ — استثناء مهندسى مصلحة الرى ومهندسى محطات
وطلمبات الرى والصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء الذين كانتوا
يستعدون حقهم فى ذلك من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٩/٧/٣ —
القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بدل التسفرغ — النص على
حظر الجمع بين بدل التسفرغ وبدل التفقيش كقاعدة عامة — حتى الخيار
بالنسبة لمهندسى الرى الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين ينص في مادته الأولى على أنه « اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٥٠ يمنح بدل التخصص للمهندسين طبقاً للفئات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها ، وهي ما تؤهل للتعيين في الدرجة السادسة أو الحاصلين على لقب مهندس وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص وقف صرف بدل التفتيش والمكافأة عن ساعات العمل الإضافية . . » .

ولم يتضح من الكشف المرافق لهذا القانون « مصلحة الرى » ولكنه من مصلحة الميكانيكا والكهرباء ضمن المصالح التي يسرى القانون على المهندسين التابعين لها وأغفل النص على مهندسى مصلحة الرى لا يعنى سوى استثناء معاملتهم بمقتضى القواعد السابقة على القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، وذلك باعتبار أن هذا التشريع لم يقصد الى حرمان هذه الطائفة من بدل التخصص الذي تقرر منذ ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ لصالحهم ومصالح مهندسى محطات وطلباء الرى والصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء دون سواهم من المهندسين ، ففى هذا التاريخ عرضت على مجلس الوزراء مذكرة لمنحهم هذا البديل بشرط عدم الجمع بينه وبين بدل التفتيش فقرر المجلس منحهم بدل التخصص ، وأغفل الشرط الوارد في المذكرة ، مما يدل على أن الجمع جائز ، وقد تأكد هذا الفهم في مذكرة لاحقة عرضت على مجلس الوزراء في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بخصوص منح بدل التخصص لمهندسى تسع مصالح أخرى حددت فيه على سبيل الحصر ، وبشرط عدم الجمع بين البديلين المشار إليهما بالنسبة الى هذه المصالح التسع فقط ، ولقد كان من بين هذه المصالح مصلحة الميكانيكا والكهرباء ، مما يدل على أن المشرع كان يفرق بين مهندسى محطات وطلباء الرى والصرف التابعة لمصلحة الميكانيكا والكهرباء ، وبين ن عداهم من مهندسى هذه المصلحة فيجيز الجمع بين البديلين بالنسبة الى الطائفة الأولى فقط .

ويخلص مما تقدم أن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ لا يسرى على مهندسى مصلحة الرى ولا مهندسى محطات وطلباء الرى بمصلحة الميكانيكا

والكهرباء ، وانما يسرى عليهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ ، ومن ثم يجوز لهم الجمع بين بدل التخصص وبدل التنقيش طبقا لهذا القرار .

وأخيرا صدر القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ وقرار رئيس الجمهورية الصادر تنفيذا له ، وقد ألغى القرار بقانون المشار اليه في مادته الثالثة القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل التخصص للمهندسين ، ونص في مادته الثانية على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار » .

وصدر قرار رئيس الجمهورية بمنح بدل تفرغ للمهندسين ، وعمل به اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٧ ، وتضمنت المادة الأولى من هذا القرار تحديد الطوائف التي تمنح هذا البدل ، وبينت المادة الثانية فئات البدل ، أما المادة الثالثة منه فقد نصت عن انه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التنقيش أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية ... ومع ذلك يجوز لمهندسى الرى الموجودين حاليا في الخدمة أن يختاروا خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار الجمع بين بدل التنقيش وبدل التفرغ طبقا للقواعد المعمول بها الآن بشأن الخصم من هذا البدل ، أو منحهم بدل التفرغ المنصوص عليه في المادة الثانية وحده كاملا » .

وبين من هذه النصوص أن التشريعات السابقة المنظمة لبدل التخصص قد نسخت أما صراحة بالنص في القرار بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، وأما ضمنا بمقتضى عبارات المادة التى تضمنتها المادة الثانية منه ، ومن ثم تكون القاعدة التى اقترها التشريع الجديد بشأن عدم جواز الجمع بين بدل التخصص وبدل التنقيش سارية على كافة طوائف المهندسين الذين منحهم القرار الجديد بدل التفرغ، مع استثناء مهندسى الرى الذين خولهم حق الخيار المشار اليه في المادة الثانية منه على التحو المبين بهذه المادة .

قاعدة رقم (١٤١)

المبحث ١

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن بدل التخصص بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ — القرار الجمهوري الصادر تنفيذا للقانون الآخر — اشتراطه بمرحلة ان يكون الحصول على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية .

ملخص الفتوى :

ان القرار بقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ الغى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بقرار بدل التخصص للمهندسين ، وقد نص في المادة الثانية منه على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار » . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بمنح بدل تفرغ للمهندسين « على ان يعمل به اعتبارا من اول اغسطس » ونص في ملحقه الاولى على ان « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ ... بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين ، وان يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بجهة او قائمين بالتعليم الهندسي . ومع ذلك يمنح البديل المذكور الى المهندسين الموجودين حاليا في الخدمة ممن عوملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة السابقة ، وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بجهة » .

وبذلك اقر هذا القانون حكم المحكمة الادارية العليا فيما انتهت اليه من ان الحصول على لقب مهندس انما يكون من نقابة المهن الهندسية .

(فتوى ٤٩٧ في ١٩٥٧/١/٧)

قاعدة رقم (٦٤٢)

المبدأ :

بدل التفرغ للمهندسين — قاعدة خطر الجمع بين هذا البديل والإكافآت عن ساعات العمل الإضافية تسرى على المهندسين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة — عدم سريتها على الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام إلا إذا قررها مجلس إدارة المؤسسة أو الشركة .

ملخص الفتوى :

انه يبين من تنصى القواعد المنظمة لهذا الموضوع أن المادة (١) من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار » وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ونص في المادة (١) على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من قانون رقم ٨٩ سنة ١٩٤٦ المشار اليه وهو القانون الخاص بإنشاء نقابة المهن الهندسية) بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية كمهندسين وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي » ونص في المادة (٣) على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التنشيط أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية » .

وقد صدرت هذه القواعد في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، وظلت قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين بالدولة إذ نص في مادته الثانية على استمرار العمل باللوائح والقرارات المعمول بها قبل العمل به فيما لا يتعارض مع أحكامه ولم تتضمن أحكامه نصا يتعارض مع هذه القواعد، كما أنها لا تزال قائمة في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي نص أيضا في مادته الثالثة على استمرار العمل باللوائح والقواعد والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكامه .

أما فيها يتعلق بالعاملين في القطاع العام ، فقد نصت المادة (٢٧) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وفقاً للشروط والأوضاع المقررة لها » وما لبثت هذه المادة أن عدلت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ فأصبحت تنص على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام البدلات المهنية بالنسبة للمقررة للعاملين المدنيين بالدولة وبالشروط والأوضاع التي يقرها المجلس على أن تعتمد من الوزير المختص » ثم استبدل بهذا النظام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر باتخاذون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي نص في المادة (٢٠) على أنه كما يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين البدلات المهنية بالنسبة المقررة للعاملين المدنيين بالدولة وبالشروط والأوضاع التي يقرها المجلس » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع — فيما يتعلق ببدل التفريغ للمهندسين — قد غابر بين التنظيم الخاص بمنح هذا البدل للعاملين المدنيين بالدولة ، والتنظيم الخاص بمنحه للعاملين بالقطاع العام ، فبالنسبة الى العاملين المدنيين بالدولة ضمن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه جميع الشروط والأوضاع المقررة لمنح البدل ومن بينها قاعدة حظر الجمع بينه وبين الأجور الإضافية ، أما بالنسبة الى العاملين في القطاع العام فقد أخضعهم في بداية الأمر للتنظيم الخاص بالعاملين المدنيين بالدولة ، ثم عدل عن هذا الاتجاه فاكتمى بالاحالة الى هذا التنظيم فيما يتعلق بتحديد فئات البدل فحسب ، أما الشروط والأوضاع الخاصة بمنحه، فقد انطأ بمجلس إدارة المؤسسة العامة أو الشركة سلطة تقريرها دون ما تيد على سلطته في هذا الخصوص ، وينبئ على ذلك أن قاعدة حظر الجمع بين بدل التفريغ للمهندسين والأجور الإضافية تعتبر قاعدة ملزمة بالنسبة الى العاملين المدنيين بالدولة وحدهم لأنها من الشروط والأوضاع التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٧ الواجب التطبيق عليهم ، أما بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام فإن مجلس إدارة المؤسسة العامة أو الشركة يترخص في تقرير هذه القاعدة أو طرحها وفقاً لما يراه ملائماً لظروف العمل بالمؤسسة أو الشركة ، ولا وجه للاعتراض على هذا الرأي بأن من شأنه إيجاد تفرقة في المعاملة بين المهندسين العاملين بالقطاع العام وإغترابهم من العاملين بالدولة ، لأن هذه التفرقة مقصودة

كما هو واضح من تنصى المراحل التشريعية للقواعد المنظمة لهذا الموضوع على الوجه المتقدم بيانه ، والا لما كان ثمة محل المدول عن الاحالة الكاملة الى التنظيم الخاص بمنح بدل الفراغ للعاملين المدنيين بالدولة ، وقصرها على الفئات الخاصة بهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان قاعدة حظر الجمعيين بدل الفراغ للمهندسين والمكافآت عن ساعات العمل الاضافية تسرى على المهندسين الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة ، أما الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام فلا تسرى عليهم هذه القاعدة الا اذا قررها مجلس ادارة المؤسسة أو الشركة .

(متوى ٩٥٣ فى ١١/٢٢ / ١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

جواز جمع مهنتى الاذاعة بين بدل الفراغ والمكافأة عن الاعمال
الاضافية فى ظل احكام القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاذاعة المصرية والمعلقة بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ تنص على ما يأتى :

« تسرى فى شأن جميع موظفى الاذاعة ومستخدميها الاحكام المنصوص عليها فى قانون نظام موظفى الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون التوظيف واستثناء ما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون اجسرا اضافيا لا يزيد على ٢٥٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية فى الحكومة » .

وعبارة القوانين الاخرى المنظمة لشئون التوظيف يدخل في محلها كافة القوانين وانواع التي تنظم المركز القانونى العام الذى يشغله الموظف العمومى ايا كانت احكامها اى سواء اكلت مالية ام غير مالية اذ هى تشمل كافة القواعد المبينة لشروط الدخول فى هذا المركز ثم القواعد التى يخضع لها الموظف اثناء وجوده فيه وكذلك القواعد المبينة لخروجه منه ، وقد تمتد هذه العبارة الى ما بين خروج الموظف من المركز القانونى العام وذلك كما هو انشأن بالنسبة الى قانون المعاشات .

ويرتب على ذلك أن كل قاعدة تدخل فى تنظيم هذا المركز القانونى تكون من « القوانين المنظمة لشئون التوظيف » سواء وردت فى صلب قانون نظام موظفى الدولة ام وردت فى قانون آخر او فى لائحة ، ومن ثم فإن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين وكذلك القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بدل التفرغ للمهندسين وكذلك رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٨ هى كلها من القوانين المنظمة لشئون التوظيف .

وبالنظر الى أن مهندسى الاذاعة يدخلون فى عموم لفظ « الموظفون » الوارد فى المادة ١٣ من قانون الاذاعة فانهم يستثنون من عدم الجمع بين بدل التخصص « التفرغ » وبين المكافأة عن الاعمال الاضافية ، فتعود الحال الى اصلها وهو ابلحة الجمع بينهما ولكن بما لا يجاوز ٢٥ ٪ من المرتب الاصلى .

ولما كان الحكم يحظر جمع المهندسين بين بدل التخصص « التفرغ » وبين المكافأة عن الاعمال الاضافية هو حكم عام ورد اولاً فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولكن هناك حكماً خاصاً بالنسبة الى طائفة معينة من المهندسين وهم مهندسوا الاذاعة استثناهم المشرع فى المادة ١٣ من قانون الاذاعة من هذا الحكم العام وخصهم ، ذو سائر المهندسين ، بالعودة الى الاصل وهو جواز الجمع وذلك فى حدود ٢٥ ٪ من المرتب الاصلى .

وانه وإن كان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الذى تضمن هذا الحكم العام قد ألغى بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ الا أن هذا القانون الاخير قد تضمن ايضا نفس الحكم العام ، ومن ثم يرد عليه التخصيص الوارد فى المادة ١٣ من قانون الاذاعة ، لان الحكم الخاص يقيد الحكم العام فى جميع الاحوال سواء اكان لا حقاً على العام ام سابقاً عليه . وبناء على ما تقدم

يستحق مهندسوا الاذاعة - حتى بعد صدور القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ - مكانة عن الاعمال الاضافية التي يقومون بها ، وذلك بالاضافة الى بدل التخصص «التفرغ» ، على أن نلاحظ ما يستحقونه في هذه الحالة لا يجاوز ٢٥٪ من المرتب الاصلى .

(فتوى ٥٧ في ٢٦/١/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

بدل التفرغ المقرر للمهندسين - لا يستحق الا للمهندسين الحاصلين على احدى المؤهلات المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بانشاء نقابة للمهن الهندسية - القيد بالنقابة لا يكفي وحده لاستحقاق البدل طالما لم يكن هذا القيد متفقا واحكام القسانون .

بدل التفرغ المقرر للمهندسين - عدم استحقاق العامل الحاصل على بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية البدل - لا يغير من ذلك قيده بصفة مؤقتة بنقابة المهن الهندسية لاعداد مشروع قانون بتعديل نص المادة الثالثة آنفة الذكر - المعول عليه هو النص القائم دون اعتداد بما يزعم ادخاله عليه من تعديلات طالما ان هذه التعديلات لم تخرج فعلا الى حيز الوجود .

بدل التفرغ المقرر للمهندسين - صرف هذا البدل لبعض العاملين بناء على فتوى صادرة من الجهاز المركزي للتنظيم والادارة وبالمخالفة لاحكام القانون - يعد في ذاته قرارا بالتسوية - التجاوز عن استرداد البدل بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

تقدم السيدان / الحاصلان على بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية، الى الوزارة بطلب لصرف بدل التفرغ المقرر للمهندسين بمقتضى قرار

رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ غارتلت لجنة شئون العاملين عدم
أحقيتهما في تنافس هذا البديل نظرا لعدم قيامها بأعمال هندسية
بحسبته .

وبعد أن خصصت لهما في الميزانية درجتان هندسيتان إعتبارا من
١٩٦٨/٧/١ عاودا المطالبة بصرف البديل ، وتم بالفعل صرف البديل إليهما
اعتبارا من ١٩٦٨/٧/٢٦ ، تاريخ اعتداد محضر لجنة شئون العاملين
المضمن الموافقة على الصرف ، إلا أن المذكورين طالبا بتقاض البديل من
١٩٦٧/٧/١ .

واعدت إدارة الشئون القانونية بالوزارة مذكرة أوضحت فيها أن قيد
المذكورين كأعضاء بنقابة المهن الهندسية تم كإجراء مؤقت بناء على تعليمات
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة التي تضمنت أن قانون نقابة المهن الهندسية
رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ لا يسمح بقيد خريجي المعاهد العليا الصناعية
وكلية الفنون التطبيقية وثن الجهاز بصدد استصدار تشريع بتعديل هذا
القانون بما يسمح بقيد هؤلاء الخريجين بالنقابة ومن ثم ، وحتى يصدر
هذا التشريع ، أبقى الجهاز مع النقابة على أن تقوم بقيدهم قيدا مؤقتا
تؤدي منه الاشتراكات وتترتب عليه جميع الحقوق والمزايا المقررة
للمهندسين .

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن
بذل لتفرغ للمهندسين تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية
منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص
عليها القرار » .

وتنفيذا لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح
بذل تفرغ للمهندسين فقتضت المادة الأولى منه بأن « يمنح بدل تفرغ
للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف
هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية
بأعمال هندسية بحدّة أو قائمين بالتعليم الهندسي ٤٠٠ » .

وواضح من هذا نص أن بدل التفرغ لا يسحق إلا للحائز على لقب مهندس بالتطبيق نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة للمهن الهندسية .

ومن حيث أن المادة الثالثة المشار إليها تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٧ ، على أن « يعتبر مهندسا في حكم هذا القانون كل من حصل على دبلوم مدرسة الهندسة بالجيزة أو على درجة بكالوريوس في الهندسة من إحدى الجامعات المصرية أو على دبلوم مدرسة الفنون الجميلة العليا (قسم العمارة) أو كلية الفنون الجميلة (قسم العمارة) أو على شهادة أخرى من الخارج تتفق وزارتا الأشغال العمومية والتربية والتعليم ومجلس النقابة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة ، أو من نجح في امتحان معادلة يحدد نظامه وتوضع مناهجه بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين وتجريه إحدى كليات الهندسة بالجامعات المصرية » .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فمن ثم لا يستحق البديل إلا للمهندسين الحاصلين على إحدى المؤهلات المنصوص عليها ، على سبيل الحصر في المادة الثالثة آنفة الذكر وبالتالي فإن القيد بالنقابة لا يكفي بمفرده لاستحقاق البديل إذ يتعين بطبيعة الحال للاعتداد بمثل هذا القيد أن يكون متققا وأحكام القانون .

ومن حيث أن الثابت في الحالة محل البحث أن العاملين المذكورين حاصلان على بكالوريوس كلية الفنون التطبيقية ، وهو مؤهل لم يرد ذكره في المادة الثالثة المشار إليها ، فمن ثم يكون قد تخلف في شأنهما منوط استحقاق بدل التفرغ دون أن يغير من هذا النظر إجراء قيدهما بصفة مؤقتة في النقابة بناء على ما أشار به الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الذي أوضح أنه بسبيل استصدار قانون بتعديل نص المادة الثالثة بإضافة بعض مؤهلات أخرى إليها من بينها المؤهل المذكور — ذلك أن الممول عليه هو النص القانوني القائم دون اعتداد بما يزمع إحقاقه عليه من تعديلات طالما أن هذه التعديلات لم تخرج فعلا إلى حيز الوجود .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى انطباق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف من مرتبات أو معاشات أو ما في حكمها بغير حق فإن المادة الأولى من هذا القانون تنص على أن

« يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ صدور هذا القانون من الحكومة .. للعاملين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بصفة مرتب أو أجر أو بدل راتب إضافي أو معاش أو مكافأة أو مبالغ مدخرة أو ما في حكم ذلك إذا كان الصرف قد تم نتيجة لترقية أو تسوية صدرت تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو من الإدارات العامة لديوان الموظفين أو الإدارات المركزية للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ثم أنفيت هذه التسوية أو الترقية ... » .

ومن حيث أن صرف بدل التفرغ للعاملين المروضة حالتها يعد في ذاته قرارا بالتسوية تم تنفيذا أو بناء على فتوى صادرة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فمن ثم يتجاوز عن استرداد ما صرف من البدل حتى صدور القانون آنف الذكر في ٤ من أبريل سنة ١٩٧١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

اولا : عدم احتبة السيدين المذكورين في تقاضى بدل التفرغ المقرر للمهندسين .

ثانيا : التجاوز عن استرداد ما صرف اليهما من البدل حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧١ .

(فتوى ١١١ في ٢٢/١٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

بدل التخصص والتفرغ للمهندسين — استعراض تاريخي للقرارات المنظمة لهذا البطل .

ملخص الحكم :

أن التشريعات الصادرة في شأن بدل التخصص وبدل التفرغ للمهندسين نتصل في الآتي :

أولاً : القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل تخصص للمهندسين ويفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٥٠/١٩٤٩ ، وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن « يمنح بدل التخصص طبقاً للنفقات التي أفرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢ من يولية سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المستغلين بأعمال هندسية بحتة ، الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وهي : نؤهل للتعين في الدرجة السادسة أو الحاصلين على لقب مهندس وذلك مع مراعاة الشروط التي فرضها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بخصوص وقف بدل التفتيش ، والمكافأة عن ساعات العمل الإضافية والقررات الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة اعانة الغلاء » .

ثانياً : القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ — المنشور في الجريدة الرسمية في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ — وقد نصت مادته الثانية على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل لتفرغ للمهندسين ، وذلك للطوائف والشروط وبالفئات التي ينص عليها القرار » ، كما نصت المادة الثالثة منه على إلغاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ونصت المادة الرابعة على أن يعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

ثالثاً : قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ، وقد نصت المادة الأولى منه على أن « يمنح بدل التفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه ، بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وأن يكونوا مشغولين بصفة فعالة بأعمال هندسية بحتة ، أو قائمين بالتعليم الهندسي ومع ذلك يمنح البديل المذكور إلى المهندسين الموجودين حالياً في الخدمة ممن عوملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفترة السابقة وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة » .

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين - شروط استحقاق البندل على موجب - وجوب أن يكون المهندس شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية المهندسين - ورود الدرجة التي شغلها المدعى بين درجات كثيرة من السادسة الى الرابعة في الكادر الفني المتوسط وصفت كلها بأنها لمهندسين ورسلين ومحاسبين دون فرز أو تجنب - لا وجه للقطع اذن بأن هذه الدرجة كانت مخصصة لمهندس - ثبوت أن وظيفة المدعى كانت وظيفة رسام - تخلف شرط استحقاقه بدل التفرغ .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ تنفيذا للقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين وأن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحته أو قائمين بالتعليم الهندسي .

ويؤخذ من هذا النص انه ليس يكفي لاستحقاق المهندس الحائز على لقب مهندس بدل التفرغ ان يكون مشغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية بحته بل ينبغي أن يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس والذي يبين من مطالعة ملف خذبة المدعى انه كان طوال خدمته شاغلا لوظيفة رسام وليس ثابتا من مطالعة الميزانية ان الدرجة الخامسة الفنية المتوسطة التي يشغلها اعتبارا من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ كانت مخصصة لمهندس فقد وردت هذه الدرجة في ميزانية مصلحة الري بين درجات كثيرة من السادسة الى الرابعة في الكادر الفني المتوسط وصفت كل هذه الدرجات بأنها لمهندسين ورسلين ومحاسبين دون فرز أو تجنب ومن ثم لا وجه للقطع بأن الدرجة الخامسة التي شغلها المدعى كانت مخصصة في الميزانية

لمهندس لعدم وجود المخصص في نص الميزانية من ناحية ومن ناحية أخرى أن وظيفة المدعى كانت وظيفية رسال مما يستتبع تخلف شرط استحقاق المدعى بذل التفرغ اعتباراً من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

٦
(طعن ١٨٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٦)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

نص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ على منح بدل تفرغ للمهندسين بالشروط المقررة في هذا النص ، ومنحه استثناء للمهندسين الموجودين في الخدمة وقت صدور هذا القرار ولا تتوافر فيهم هذه الشروط بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة ، هذا الاستثناء لا يسرى على من انتقد الشروط المقررة بعد صدور هذا القرار .

ملخص الحكم :

إن المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ تنص على منح « بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وإن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتدريس الهندسي ومع ذلك يمنح البديل المذكور إلى المهندسين الموجودين حالياً في الخدمة ممن عوملوا بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة السابقة وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة .

ومن حيث أن الاستثناء الذي ورد بالفقرة الأخيرة من المادة السابقة لا ينصرف إلا إلى المهندسين الموجودين في الخدمة وقت صدور القرار الجمهوري ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة أي لا تتوافر هذه الشروط في وظائفهم التي كانوا يشغلونها في ذلك الوقت ومن ثم فإن حكمه لا ينصرف إلى من انتقد هذه الشروط بعد صدور هذا القرار نتيجة نقله إلى وظيفة غير مخصصة في الميزانية لمهندس .

(طعن ٩٧٦ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ — الاستثناء المنصوص عليه في الفترة الثانية من المادة الأولى من هذا القرار — هذا الاستثناء مقصور على إعادة المهندسين الموجودين في الخدمة وقت بدء العمل بهذا القرار في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ الذين تتوافر فيهم شروطه وقتذاك — انظر ذلك ومثال .

منخص الحكم :

ان نقل الدعى الى إدارة حريق القاهرة واعادته الى ذات العمل الذى كان يزاوله بفرقة مطافى بنى سويف عند بدء العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ الذى استحق عنسه بدل تغبرغ باعتباره من المهندسين الموجودين في الخدمة وقتذاك الذين توافرت فيهم شروط الإعادة من الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القرار التى تضمنت حكما وقتيا هو استثناء من أحكام الفقرة الأولى — التى نستلزم شغل وظيفة مخصصة في الميزانية لمهندس — هذه لإعادة لا تخوله الحق في أن يفيد من جديد من هذا الاستثناء لأنه مقصور على إعادة المهندسين الموجودين في الخدمة وقت بدء العمل بهذا القرار في أول أغسطس سنة ١٩٥٧ الذين تتوافر فيهم شروطه وقتذاك فالجال الزمنى لتطبيقه القانونى لا يتعدى الى ما بعد وقت بدء العمل بقرار رئيس الجمهورية بادىء الذكر . ولما كان نقل الدعى الى إدارة المرور قد اقصده أحد شروط الإعادة من الاستثناء المذكور فانه يكون قد أخرج به غير عودة من الجال الزمنى لتطبيقه القانونى ، فلا جرم — بعد اعادته الى عمله الاول — من الرجوع الى الاصل — وهو حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ، ولما كان الدعى لا يشغل وظيفة مخصصة في الميزانية لمهندس ، فانه لا يفيد أيضا من الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين الإشراف على موظفي المرور ومن بينهم مهندس المرور لا يعد عملا هندسيا بحتا ولا يستحق عنه بدل تفرغ .

ملخص الحكم :

أن إشراف المدعى على موظفي المرور ومن بينهم مهندس المرور لا يعدو أن يكون عملا ادنيا ، كما تقول الوزارة بحق ، شأن المدعى في ذلك شأن مفتشي المرور الآخرين غير المهندسين ومن ثم لا يكون عمل المدعى بإدارة المرور عملا هندسيا بحتا فلا يستحق عنه بدل تفرغ ، وبالتالي عدم صرفه اليه متفقا وأحكام القانون .

(طعن ٦٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين — وظيفة مفتش معامل ليست بطبيعتها وظيفة هندسية وعملا ليس عملا هندسيا بحتا — لا يستحق شغلها بدل التفرغ .

ملخص الحكم :

أن مؤدى نص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين — أنه لا يكفي لاستحقاق بدل التفرغ أن يكون المدعى حاصلا على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية ، بل يجب أن يكون مشغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية بحثة ، وشاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس ، والثابت أن هذين الشرطين قد تخلفا في حق المدعى ، فهو لا يشغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس

وانما يشغل وظيفة «مفتش معالج» من الدرجة الثالثة العادية وهي بطبيعتها ليست وظيفة مهندس وعملها ليس عملا هندسيا بحتا ومن ثم فان المدعى لا يسحق بدل التفرغ بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية سالف الذكر .

(طعن ٤٩٩ سنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٢٨)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

مغايرة الشارع في شروط استحقاق هذا البدل في القرارات المتعاقبة — عدم استفادة المهندس الذي يقوم بالتعليم الهندسي من أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير البدل المشار اليه ، لأن التقييم بالتعليم الهندسي لا يعتبر من قبيل الاستئصال بأعمال هندسية بحتة ، وهو شرط لاستحقاق البدل في ذلك القانون — لا يفيد المهندس الذي يشغل وظيفة مدرس ، من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين اذ اشترط هذا القرار ذلك بان يكون المهندس شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، ووظيفة المدرس ليست كذلك .

ملخص : الحكم :

ان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ — الذي ظل معمولا به حتى آخر يولية سنة ١٩٥٧ — كان يشترط فيه ان يستحق بدل التخصص ، شرطين اولهما ان يكون مشتغلا بأعمال هندسية بحتة ، وثانيهما ان يكن حاصلا على شهادة جامعية أو ما يعادلها ، وهي ما تؤهل للتميين في الدرجة السادسة او حاصلا على لقب مهندس ، واذا صح لانه قد توفر في المسمى الشرط الثاني من الشرطين اللذين استلزمهما القانون المذكور لاستحقاق بدل التخصص ، وهو قيده بسجل المهندسين منذ سنة ١٩٤٥ ، حسبما يبين من شهادة تغلبه المهن الهندسية المتقدمة منه في فترة حجز الطعن للحكم فان الشرط الاول لم يتوفر فيه لان هذا القانون لم يسو بين الاستئصال بالأعمال الهندسية البحتة وبين القيام بالتعليم الهندسي ، خلافا لما نص عليه بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ ، المعمول به من اول اغسطس سنة ١٩٥٧ ، ومن ثم فان تقييم المدعى بتدريس مواد هندسية في

ظل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ لا يعتبر اشتغالا بالأعمال الهندسية البحتة ، ولا يقوم مقامه او يغنى عنه كجديل به ، وبالتالي فانه لا يفيد من احكام القانون المشار اليه .

ويشترط قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين فيمن يستحق هذا البديل ثوابر ثلاثة شروط اولها الحصول على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية ، وثانيها شغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، وثالثها الاستقلال بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة ، او القيام بالتعليم الهندسي ، واذا كان قد توفر في المدعى الشرطان ، الاول والثالث في ظل القرار الجمهوري المذكور بعدم ان كان الشرط الاخير. بخلفا في حقه في ظل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، الا ان الشرط الثاني الخاص بشغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية للمهندسين ، غير متوفرة فيه ، ذلك انه يشغل وظيفة مدرس لا مهندس ، وتريتا على هذا فانه لا يستحق بدل التفرغ بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

(طعن ٦٠٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبحث :

بدل التفرغ للمهندسين — منحيفة تسعة جنيهات شهريا لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة، وبغية احدى عشر جنيها لمهندسي الدرجات الثانية والاولى ومدير عام — حكم هذا البديل بالنسبة ان يشغل وظيفة تعاوني مبروطها درجة المدير العام العادية كان تكون بمرتب سنوى قدره الف واربعماية جنيه — عدم استحقاقه في هذه الحالة لان منح البديل منسوط بان يكسبون المهندس شاغلا لاحدى الدرجات من السادسة الى الاولى ومدير عام دون ما يعلق ذلك .

ملخص الفتوى :

كان السيد المهندس يشغل درجة مدير عام بمربوط (١٢٠٠ - ١٣٠٠ ج) بالهيئة العامة للسكك الحديدية ثم وضع في مرتبة مساعد المدير العام المقرر لها راتب مقداره ١٤٠٠ سنويا بعد العمل بالنظام الجديد لموظفي الهيئة ، وقد ثار الخلاف حول استحقاقه ببدل التفرغ ، فاستطلعت الهيئة رأى إدارة الفتوى والتشريع للسكك الحديدية فعرضت الامر على اللجنة الثالثة للقسم الاستشارى . للفتوى والتشريع فالتفتت بجلستها المنعقدة في ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ بـعـنـم استحقاقه ببدل التفرغ .

وقد عقيبت الهيئة على هذه الفتوى بكتاب جاء فيه ان رتب التفرغ يمنح على اساس الدرجة لا على اساس للرتب ، كما انه يتعين التزام حكم المادة ٦٥ من الاحكام الانتقالية لقرار الجمهورى رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٩ في معرفة قصد المشرع في شأن المراتب التي تولى درجة مدير عام . وطلبت الهيئة عرض الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والاشريع لبدء رايها فيه .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية بجلستها المنعقدة في ٧ من فبراير سنة ١٩٦١ فاستبان لها ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ الصادر في ١٣ من يولية سنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ الخاص بالمهندسين تنص على ما يلى : « يمنح البديل المشار اليه كاهلا بالفئات الآتية :

٩ . جنيتها شهرين لمهندسى الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ . جنيتها شهرين لمهندسى الدرجات الثانية والاولى ومدير عام .

» ويحرم من هذا البديل كل من يعمل في الخارج « .

ويؤخذ من هذا النص ان منح بدل التفرغ للمهندسين منوط بان يكون المهندس معينا في احدى الدرجات من السادسة الى درجة مدير عام

ممن كان في درجة من هذه الدرجات استحق بدل التفرغ حتماً ومن لم يكن في واحدة منها لا يستحق هذا البديل .

وبتطبيق النص المشار اليه على حالة السيد المهندس
يبين انه كان يشغل وظيفة مدير الشؤون العامة والاعراد بالهيئة العامة للسكك الحديدية في درجة مدير عام وعلى اثر تنفيذ التنظيم الجديد للهيئة المصادر بالقرال الجمهورى رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفى الهيئة العامة للسكك الحديدية وضع في مرتبة مساعد المدير العام المقرر لها راتب مقداره ١٤٠٠ جنيه سنوياً مجاوزاً بذلك الحد الاقصى للمرتبات المقرر لها بدل تفرغ، هذا الحد الذى يقف عند درجة مدير عام ، ذلك لان الراتب الذى يعلو هذه الدرجة يبلغ مستوى يغنى عن بدل التفرغ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للتوى
والتشريع الى عدم استحقاق السيد المهندس بدل التفرغ
المقرر للمهندسين بعد نقله الى مرتبة « مساعد المدير العام » براتب مقداره ١٤٠٠ جنيه سنوياً بالهيئة العامة للسكك الحديدية .

(متمى ١٥٨ فى ١٩/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

اشتراط الحصول على شهادة جامعية او ما يعادلها او الحصول على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية — لا يجدى التمسك بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٧ من ابريل سنة ١٩٢٦ فى شأن اعضاء الزبعتات — ذلك ان هذا القرار لم يستحدث مؤهلاً عليها يعادل الشهادة الجامعية .

ملخص الحكم :

لا يجدى التمسك فى مجال استحقاق بدل التخصص بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٢٦ فى خصوص اعتبار المسمى

حاصلا على مؤهل يعادل الشهادة الجامعية على اساس انه أوفد في بعثة عملية ، ذلك ان قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يستحدث مؤهلا علميا من هذا القبيل وانما وردت نصوصه — بالنسبة الى أعضاء البعثات — بقصد ترتيب قواعد وتنظيم شروط يقوم عليها التعيين بينهم ، بل ان نوافر هذه القواعد والشروط لا ينشأ بذاته لصالح الشأن مركزا قانونيا حتما وبقوة القانون في درجة معينة .

(طعن ١٤٠٨ ، ١٤٢٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٠)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدا :

مهندسون — بدل التفرغ المستحق لهم — الاستمرار في الخصم منه بمقدار الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧/٥/١٩٥٠ — اعتبار هذا الخصم في حكم الصحيح بنص القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ — مقتضاه عدم جواز المطالبة برد الأوراق النجسة من هذا الخصم في أي وقت سابق على تاريخ نفاذ هذا القانون .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ للمهندسين نصت على أن « يعتبر في حكم الصحيح الخصم الذي تم من بدل التخصص وفقا لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ » وبالإطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ يبين انه وضع قواعد خاصة بالترقيات ومنح علاوات معينة لبعض الموظفين والمستخدمين . ولما كانت بعض طوائف الموظفين قد منحت منذ سنة ١٩٤٥ مرتبات اضافية مثل بدل التخصص فقد نص البند « ٣ » من الفقرة ثلثا من قرار مجلس الوزراء المشار اليه على أن « ألوظف لذي منح منذ سنة ١٩٤٥ مرتبا اضافيا مثل بدل التخصص وبذل التفرغ الخ وينتفع بزيادة في ماهيته نتيجة تطبيق القاعدة المشار اليها بخصم

من المرتب الاضافى الذى يستولى عليه ما يوازى مقدار هذه الزيادة »

٤٤

ومن حيث انه تطبيقا لهذا النص جرت الهيئة على خصم الزيادة نتيجة تطبيق قواعد التيسير الصادر بها قرار مجلس الوزراء .السالف الذكر من بدل التخصيص واستبرت في الخصم رغم صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة الذى لم يتضمن حكما مماثلا للحكم الذى ورد بقرار مجلس الوزراء المذكور . وقد سبق للجمعية العمومية للخصم الاستشارى ان رأت بجلستها المنعقدة في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٦ عدم جواز الخصم من بدل التخصيص بالنسبة للزيادة في المرتبات الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير وذلك اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون نظام موظفى الدولة لالغائه قاعدة الخصم سائلة الذكر ضمنا بعدم النص عليها . وقد تأيدت هذه الفتوى بحكم المحكمة الادارية العليا الصادر بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٦ (حكمها في الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢ القضائية) .

ومن حيث أن القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر نص على بان يعتبر في حكم الصحيح كل خصم تم من بدل التخصيص تطبيقا لقاعدة الخصم التى وردت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ فمن ثم لا تجوز المطالبة برد الفروق الناشئة عن اجراء هذا انخصم في اى وقت سابق على تاريخ نفاذ القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، ولذلك انتهى الرأى الى عدم احقية مهندسى الهيئة في استرداد الفروق الناشئة عن تطبيق قواعد التيسير والسابق خصمها من بدل التخصيص .

(نتمى ١٠٥٠ في ١٠/٢/ ١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين بدل التفريغ المقرر للمهندسين والاجر الاضافى عن اى عمل يؤتيه المهندس خارج نطاق عمله الاصلى ، سواء كان هذا العمل يؤدي اثناء ساعات العمل المقررة او في غير اوقات العمل الرسمية

— أساس ذلك — نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين .

ملخص الفتوى :

أن المادة التالية من نفاذون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار » وتنفيذا لهذه المادة فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ونص في المادة الأولى منه على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين :حائزين على لقب مهندس .. بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وأن يكونوا مشتغلين بصفة عملية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسي » كما نصت المادة الثانية منه على أن « يمنح البديل المشار إليه كالمبلا بالفئات الآتية :

٩ جنيه شهريا لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ جنيه شهريا لمهندسي الدرجات الثانية والأولى ومدير عام .

ويحرم من هذا البديل كل ما يعمل في الخارج . « كما نصت المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل تفرغ وبين بدل انتدب أو المكافأة من ساعات العمل الإضافية ... » .

ومن حيث أن الاستناد من نص المادة الثانية أن أي مهندس يؤدي عملا خارج نطاق عمله الأصلي سواء أكان هذا العمل يؤدي إنشاء ساعات العمل المقررة أو في غير أوقات العمل الرسمية ، فإنه يحرم من بدل التفرغ المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وذلك لأن تحريم الجمع قد ورد مطلقا دون أن يحدد المشرع أعمالا معينة يجوز فيها الجمع وأعمالا أخرى يحظر فيها ذلك .. وأنها ورد النص على منع تأبلا ليشمل كل عمل يؤدي خارج نطاق العمل الأصلي ، ويؤكد ذلك أن المادة الثالثة من القرار المشار إليه تقضى بعدم جواز الجمع حتى بين

بدل التفرغ وبين المكافأة عن ساعات العمل الإضافية التي تؤدي في ذات
الجهة الأصلية التي يعمل بها المهندس .

ومن حيث أنه لا وجه للاحتجاج بها سبق أن انتهت إليه الجمعية العمومية
بجلستها المقودة في ٢٣ من مايو ١٩٥٧ وذلك لاختلاف النصوص التشريعية
التي كانت مطبقة آنذاك ، ذلك أنه بالرجوع الى هذه الفتوى يبين
أنها صدرت في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ بتقرير بدل
تخصص للمهندسين ، الذي ألغى في تاريخ لاحق لصدر فتوى الجمعية
العمومية في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٧ المشار إليها فيما تقدم وذلك استنادا
الى نص للمادة (٣) من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل التفرغ
للمهندسين ، فضلا عن ذلك فإن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٠ المشار
إليه لم يتضمن نصا يحظر منح هذا البديل لمن يعمل في الخارج بعكس ما ورد
في المادة (٢) من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ،
الأمر الذي يتعين معه القول بأن لكل من هاتين الفتوتين مجالها الخاص
وشروط تطبيقها المميزة .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم استحقاق المهندس/.....
لبدل التفرغ المقرر للمهندسين استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨
لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

(فتوى ٥٩٢ في ٢٥/١٠/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

أيضا المهندس في اجازة دراسية بهرتب لدراسة هندسية بوطبعة
بعملة — عدم انقطاع رابطة التوظيف — اعتبار دراسته أثناء الاجازة
استمرارا لعمله الأصلي .

ملخص الفتوى :

ان علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الشأن ، ومركز الموظف مركز قانوني عام يخضع في تنظيمه لما تقرره هذه القوانين واللوائح من احكام ويقتصر عن ذلك انه اذا تضمنت نظم التوظيف مزايا للوظيفة او للموظف ، وشرطت للامادة منها شروطا فلن حق الموظف في الاعتمادة منها يكون متى توافرت شرائطها .

ومن حيث ان الفترة الاولى من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل التفرغ للمهندسين تنص على ان يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ، بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وان يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة او قائمين بالتعليم الهندسي » .

ويؤخذ من هذا النص ان منح بدل التفرغ منوط بتوافر شروط ثلاثة هي :

اولا : ان يكون الموظف حائزا على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ في شأن نقابة المهن الهندسية .

ثانيا : ان يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين او ان يكون قائما بالتعليم الهندسي .

ثالثا : ان يكون مشغولا بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة .

وتفريحا على ذلك فمن منح بدل التفرغ منوط بتوافر شروط اذ قامت بالمهندس يستبر صرته له مدة وجوده في اجازة طالما ظل شاغلا للوظيفة الهندسية التي كان يشتغلا فيها بأعمال هندسية بحتة واستبر صرف مرتب الوظيفة له أثناء الاجازة ذلك ان المشرع حين نظم الاجازات في الفصل السادس من الباب الثاني من قانون نظم العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٤ وعدد أنواعها وهى الاجازات المعارضة والاجازات الفورية والمرضية والدراسية والاجازات الخاصة واجازة الوضع ، لم يقطع صلة الموظف بالوظيفة التى يعمل بها ولم يحصره من مرتب هذه الوظيفة ومزاياها الا بصورة جزئية فى حالة الاجازة المرضية وحين تتجاوز الاجازة المد المصرح فيها باجازة مرضية بمرتب كامل أو بنصف مرتب أو بربع مرتب بل انه بالنسبة للأمراض التى يطول امد الشفاء فيها منح العامل اجازة غير محددة المدة بمرتب كامل حتى يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى عمله وذلك فى الاحوال التى نص عليها القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن رعاية الموظفين والعامل المرضى بالدين والجزام والأمراض العقلية والأمراض المزمنة .

ومن حيث ان المشرع نص فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على تعيين من الاجازات الدراسية اجازة دراسية بمرتب واجازة دراسية بدون مرتب ويبين فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح احوال منح كل نوع من هذين النوعين . من الاجازات ونص هذا القانون فى المادة ١٥ على أن يكون منحها لتحقيق غرض من الاغراض المبينة فى المادة الاولى من هذا القانون وهى القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمى أو اكتساب مران علمى وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة ، كما تطلبت المادة ١٨ من هذا القانون شرطا أساسيا فى منحها ان تكون الجهة التى يتبعها الموظف فى حاجة ماسة الى نوع الدراسة التى سيقوم بها وأن تكون هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله الذى يقوم به .

ولما كانت الاجازة ايا كان نوعها سواء كانت دورية أو مرضية أو دراسية أو استثنائية لا تقطع صلة الموظف بالوظيفة التى كان شاغلا لها وهذا هو الشأن بالنسبة للمهندس الذى يشغل وظيفة هندسية وينح باجازة دراسية ومتى كانت الاجازة الدراسية بمرتب فانه لا يجوز طبقا للمادة ٤٨ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ شغل وظيفته مدة الاجازة بمرتب وعلى ذلك فان دراسته خلال الاجازة تعتبر امتداد لعمله الاصلى بحسب النصوص السابقة مما لا يسموغ معه حرمان المهندس من بدل التفرغ خلال الاجازة الدراسية بمرتب شأنها فى ذلك شأن أنواع الاجازات الأخرى التى

نص عليها قانون العاملين والتي يكون منحها بمرتبة ومادام أن قانون البعثات لم يحرمه منها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المهندس الموفد باجازة دراسية بمرتبة لدراسة هندسية مرتبطة بعمله يستحق بدل التفرغ المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .

(غوى ٥٦٧ في ١١ / ٥ / ١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين — اشرافه منح هذا البديل الحصول على لقب مهندس وشغل وظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس ، والإشتغال بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو القيام بالتعليم الهندسي — حصول أجد العاملين على لقب مهندس ، وشغفه وظيفة « مساعد رئيس ودية » في الميزانية ، وقيامه بأعمال هندسية بحتة — احقيقته لبذل التفرغ للمهندسين — أساس ذلك انه متى كانت الوظيفة بطبيعتها لا يتولاها الا مهندس فانها تعتبر مخصصة لمهندس ولا زعيم من ذلك ان ترد الدرجة في الميزانية باسم الوظيفة المخصصة لها ما دام لا يتولاها الا مهندس — حصول عامل آخر على لقب مهندس ، وشغله وظيفة « مساعد لاسلكي » في الميزانية ، وقيامه بأعمال هندسية بحتة — عدم احقيقته في هذا البديل — أساس ذلك انه لا يشغل وظيفة مخصصة في الميزانية لمهندس .

ملخص الفتوى :

تتحصل وقائع الموضوع في انه بناء على فتوى ديوان الموظفين رقم ١٨٥ — ٣٥٠/١٢ المؤرخة ١٩٦٤/٤/١٢ والمبلغه لوزارة المواصلات ، قامت الوزارة بصرف بدل التفرغ المقرر للمهندسين بالقرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ للسيد / الحاصل على لقب مهندس من نقابة

المهن الهندسية باريخ ١٨/١٠/١٩٦٠ — والذي يشغل وظيفة مساعد رئيس ودية بالمرتبة الثانية بكادر ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ والدرجة الخامسة التخصصية (١) فرع هندسة المواصلات اللاسلكية طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك بتأسيسا على أن طبيعة عمل السيد المذكور ذات طبيعة هندسية بحتة ولا يصلح لها الا مهندس . ولقد تقدم السيد / للשאغل لوظيفة مساعد مهندس لاسلكى بالمرتبة الثالثة (١) طبقا لكادر عام ١٩٥٩ والدرجة السادسة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي يقوم بأعمال ذات طبيعة هندسية بحتة لا يصلح لها الا مهندس ، كما أنه حاصل على لقب مهندس من نقابة :لمهن الهندسية ويطلب منحه بدل تفرغ أسوة بزميله فاستطلعت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية رأى ادارة الفتوى وتثريب الجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات عن مدى أحقية السيد المذكور في تقاضى بدل التفرغ ، التى انتهت فى ١/٩/١٩٦٥ الى عدم أحقيقته لهذا البـدل نظرا لان وظيفته مدرجة فى أليزانية تحت لقب مساعد مهندس أى أنها غير مخصصة لمهندس وعقب هذه الفتوى أوقفت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية صرف بدل التفرغ الذى كانت تصرفه للسيد / خلال المدة من ١٨/١٠/١٩٦٠ الى ٣١/١/١٩٦٧ وذلك اعتباراً من ١/٢/١٩٦٧ وكان نتيجة ذلك أن تجمد مليم جتيله

على السيد المذكور مبلغ ٦٥.٦٧٩ ديمة ما صرف اليه من بدل تفرغ خلال المدة المذكورة .

ومن حيث أن المادة الاولى من كقرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين تشترط لمنح هذا البـدل الحصول على لقب مهندس من نقابة المهندسين بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ وشغل وظائف هندسية مخصصة فى اليزانية المهندسين والاشتغال بصفة عملية بأعمال هندسية بحتة أو القيام بالتعليم الهندسى .

ومن حيث أنه قد جاء بكتاب هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية رقم ٢٥ المؤرخ ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥ أن السيد / يشغل وظيفة مساعد رئيس ودية ويقوم بأعمال مهندس وصيغت وظيفته بهذا الاسم بالميزانية حسب العمل بالمحطات اللاسلكية بالهيئة ، كما أنه حاصل على

لقب مهندس من نقابة المهندسين وأعمال وظيفته هندسية بحتة ، ومن ثم فإنه تكون قد تحققت في شأنه كافة الشروط التى يتطلبها القرار الجمهورى سالف الذكر لنح بدل تفرغ للمهندسين ، وبالتالى يستحق هذا البديل ذلك أنه متى كانت الوظيفة بطبيعتها لا يليها الا مهندس فإنها تعتبر مخصصة لمهندس .

ولا يغير من ذلك أن ترد الدرجة في الميزانية باسم الوظيفة المخصصة لها ما دام لا يليها الا مهندس .

ومن حيث أنه بالنسبة للسيد / فإن الثابت من كتاب الهندسة رقم ١١ المؤرخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٥ أنه وإن كان يتوهم بأعمال هندسية وأنه حاصل على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية الا أنه يشغل المرتبة الثالثة (١) طبقا لكادر عام ١٩٥٩ والدرجة السادسة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المخصصة لوظيفة مساعد مهندس لاسلكى وهمسو اللقب المدرج لهذه الوظيفة بالميزانية وبذلك يكون قد تخلف أحد شروط استحقاقه لبديل التفرغ المقرر للمهندسين بالقرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ .

(فتوى ١٠٧١ بتاريخ ١١/٢٧/ ١٩٦٨)

خامدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

احقية المهندسين بالجهاز التخطيطى والتنفيذى باللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى في بديل التفرغ الذى صرف لهم عن السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ والسنتين التاليتين لها - أساس ذلك أن طبيعة الجهاز التخطيطى والتنفيذى ذات صفة هندسية بحتة ومن ثم اذا وصفت بعض وظائفه بأنها تخصصية فإن ذلك يعنى تخصيصها لمهندسين ويؤكد ذلك أن المشرع راعى ارجاع اعتماد مائى ميزانية الجهاز منذ عام ١٩٦٩/٦٨ لمواجهة بديل التفرغ المستحق لهؤلاء المهندسين .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل ترغ للمهندسين تنص على أن « يمنح بدل ترغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه » الخاص بإنشاء المهن الهندسية) بشرط أن يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحة أو قائمين بالتعليم الهندسي » .

ويستفاد من هذا النص أن استحقاق بدل الترغ المقرر للمهندسين منوط بتوافر شروط ثلاثة :

١ — أن يكون من يمنح البديل حائزا على لقب مهندس وفق أحكام المادة الثالثة من القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ .

٢ — أن يكون شائغاً لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية الهندسي .

٣ — أن يكون مشغولاً بالفعل بأعمال هندسية بحة أو قائماً بالتعليم الهندسي .

وحيث أنه لا خلاف في توافر الشرطين الأول والثالث اللذين لا استحقاق بدل الترغ للمهندسي الجهاز التخطيطي والتنفيذي باللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى . وإنما يثور الخلاف حول مدى توافر الشرط الثاني في شأنهم . والواقع أنه ولئن كان وصف الوظائف بأنها تخصصية في الأجهزة ذات الأنشطة المتعددة هو أمر ضروري تقتضيه تحديد نوعية هذه الوظائف ، إلا أنه لا ضرورة لذلك بالنسبة للأجهزة التي تزاوّل نشاطاً فنياً محدداً . ولما كانت طبيعة الجهاز التخطيطي والتنفيذي ذات صفة بحة ، فمن ثم إذا وصفت بعض وظائفه بأنها تخصصية فإن ذلك يعني تخصيصها لمهندسين يؤكد ذلك أن المشرع رأى إدراج اعتماد مالي بميزانية الجهاز منذ عام ١٩٦٩/٦٨ كواجهة بدل الترغ المستحق لهؤلاء المهندسين .

» يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه ، بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين وان يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة او قائمين بالتعليم الهندسي...» وربط هذا القرار في مادته الثانية بين فئات هذا البذل ودرجات الكادر العام للموظفين . كما يتبين للجمعية انه بتاريخ ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن منح بدل التفرغ للمهندسين من أعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحث بوزارة البحث العلمى ونص في مادته الاولى على انه : «استثناء من احكام القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه يمنح المهندسون من أعضاء هيئة البحوث ومساعدى البحث بوزارة البحث العلمى بدل التفرغ للمهندسين دون التقيد بشرط تخصيص الوظائف التى يشغلونها في الميزانية للمهندسين .

ويكون منحهم البذل المذكور طبقا للفئات الآتية :

جنيه

١١ أستاذ باحث ، وأستاذ باحث مساعد

٩ باحث ، ومساعد باحث

وأعمالا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية أصدر رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٤ القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ الذى قضى في مادته الاولى بمنح بدل التفرغ للمهندسين بذات شروط قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ وربط أيضا في مادته الثانية بين فئات البذل والفئات المنصوص عليها في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سلف للذكر .

وحاصل ما تقدم انه في ظل القواعد العامة التى نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ والتى من مقتضاها منح بدل تفرغ لمهندسين بشرط الانتماء للنقابة وشغل وظائف هندسية واداء أعمال هندسية او القيام بالتعليم الهندسى ، استثنى المشرع بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ المهندسين من أعضاء هيئة البحوث والوظائف المعاونة من الخضوع لتلك الشروط ، وخصص بفئات للبذل ربطها بوظائفهم

كباحثين، ومن ثم فانهم يستحقون هذا البديل بالفئات المنصوص عليها بالقرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ كان بحسب الوظيفة التي يشغلها اعمالا للاحكام الخاصة التي انظمتها هذا القرار ، وتبعيا لذلك فان صدور قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ كذا تضمن ذات الاحكام العامة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ لا يؤثر في اعمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ نزولا على القاعدة العامة التي من مقتضاها الا ينسخ نص عام الحكم الولد بنص خاص .

وبناء على ما تقدم فان الباحثين بالمعاهد والمراكز التابعة لأكاديمية البحث العلمي يستحقون بدل التفرغ وفقا للفئات المنصوص عليها بالقرار رقم ١٨٥٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر في شانهم خاصة ، وليس طبقا للفئات التي تضمنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ .

كما وانه لا وجه للفصل بين الأكاديمية من جانب والمعاهد والمراكز التابعة لها من جانب آخر ، بقصر منسح البديل على المهندسين العاملين بالأكاديمية ، ذلك ان القرار الجمهوري رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ قد صدر في ظل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٦٤ في شان مسؤوليات الذي نص صراحة على تبعية تلك المراكز والمعاهد لوزارة البحث العلمي.

واذا كان المشرع قد منحهم هذا البديل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ في ظل العمل باحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفي المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا والذي طبق عليهم جدول المرتبات والمكافآت الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ ، وكان من مقتضى ذلك جمعهم بين البديل والحقوق المالية المقررة لهم بكاند للجامعات ، فان تطبيق جدول المرتبات والبدلات الملحق بقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عليهم اعمالا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية لا يغير من الامر شيئا اذ يظل لهم بموجب الاحكام الخاصة المنصوص عليها في القرار رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ان يجمعوا بين هذا البديل والمرتبات والبدلات المنصوص عليها بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى لافئوى والتشريع الى استحقاق المهنيين من مساعدي البحث والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة البحوث

بمهاد البحوث التابعة لأكاديمية البحث العلمى لبدل التفرغ المفسنوس عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٥ .

(فتوى ٩٥٥ فى ١٤/١١/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٦٠)

المسألة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ الخاص بالمهندسين - المستفاد من نصوص هذا القرار أن هذا البند لا يصرف الا لمن يقصر نشاطه على عمله الاصلى الذى يناط به اداؤه وعلى ذلك فلو اسند اليه اعمالا اضافية تعتبر امتدادا لعمله الاصلى واستحق عنها اجرا اضافيا او استثمر جهده خارج دائرة عمله الاصلى او عمل اخصابه الخاص حرم من بدل التفرغ - ندب استاذ بكلية الهندسة للعمل بالشعبة القومية لليونسكو فى غير اوقات العمل الرسمية باجر اضافى قدره ٢٥٪ من المرتب مقتضاه ان يتحقق فى شأنه وصف من يعمل بالخارج الامر الذى يترتب عليه حرمانه من بدل التفرغ طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى المشار اليه .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بدل التفرغ الخاص بالمهندسين انه ينص فى مادته الاولى على أن «يمنع بدلى تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس» ثم ابانت مادته الثانية من يحرم من فئات هذا البند وقضت بأن يحرم منه كل من يعمل فى الخارج كما نصت مادته الثالثة على انه «لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التفتيش او المكافاة عن ساعات العمل الاضافية» والمستفاد من نصوص النصوص ان بدل التفرغ المقرر للمهندسين لا يصرف الا لمن يقصر نشاطه على عمله الاصلى الذى يناط به اداؤه بحسب طبيعته الوظيفية المستندة اليه ومسئوليته فى داخل الوحدة التى يعمل بها ، وعلى ذلك فلو اسند اليه اعمالا اخرى اضافية تعتبر امتدادا لعمله الاصلى واستحق عنها اجرا اضافيا او استثمر جهده خارج دائرة عمله الاصلى سواء فى جهة حكومية او

في القطاع العام أو في جهة خاصة أو عمل لحسابه الخاص حرم من بدل التفرغ ، كل ذلك تطبيقا لصريح نص المادتين الثانية والثالثة من القرار المشار اليه آنفا بما تضمناه من حظر ورد في صيغة العموم بما يغطي كافة الصور فيما يجاوز نطاق العمل الاصلى الذى يتقاضى عنه العامل الاصلى راتبه .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فانه لما كان الدكتور قد ندب امينا فنيا بالشعبة القومية لليونسكو في غير اوقات العمل الرسمية بأجر اضافى قدره ٢٥ ٪ من المرتب دون حد اقصى ، فانه بذلك يكون قد تحقق في شأنه وصف من يعمل بالخارج الامر الذى يترتب عليه حرمانه من بدل التفرغ طبقا لنص المادة الثانية ن القرار الجمهورى المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية الدكتور الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة عين شمس لبذل التفرغ القرار للمهندس اعتبارا من تاريخ نفيه للشعبة القومية لليونسكو .

(فتوى ٢٤٩ فى ١٨ / ٤ / ١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين — منح هذا البديل يقتصر على المهندسين الذين يشغلون إحدى الدرجات من السابعة الى الاولى — سريان هذا النطاق بالنسبة الى المسجلين بالقطاع العام .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بدل للتفرغ للمهندسين تنص على انه «يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والغايات التى يحددها عليهما القرار» وتنفيذا لهذه المادة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة

١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ، ونصت المادة الاولى منه على أن « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الخائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ (بانشاء نقابة المهن الهندسية) بشرطان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعالية بأعمال هندسية بحثة أو قائمين بالتعليم الهندسي » كما نصت المادة الثانية من ذلك القرار على أن « يمنح البديل المشار اليه كاملا بالفئات الآتية :

٩ جنيه شهريا لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والريسة
والثالثة .

١١ جنيه شهريا لمهندسي الدرجات الثانية والاولى ومدير عام .

ويحرم من هذا البديل كل من يعمل في الخارج » كما نصت الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) من نظام العاملين بالقطاع لعام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٢ على أن « ... يجوز لمجلس الادارة منح العاملين البدلات المهنية بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، بالشروط والاوزاع التي يقرها المجلس » .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص أن منح بدل التفرغ للمهندسين طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه منوط بان يكون المهندس شاغلا لاحدى الدرجات المالية المحددة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وهى الدرجات من السادسة الى مدير عام طبقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (وقد اصبحت هذه الفرجات تقابل الدرجات من السابعة الى الاولى في ظل نظام العاملين المدنيين في الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وفئات المستويين الثانى والاول ومدير عام وذلك طبقا لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١) أما الدرجات أو الفئات المالية الأعلى من ذلك فلم يقرر لشاغلها بدل تفرغ طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه . وعلى مقتضى ذلك

فإن منح بدل التفرغ إنما يقتصر على المهندسين الذين يشغلون وظيفة ذات درجة أو فئة مالية تتخل في النطاق المشار إليه فيما سبق ، فمن كان معيناً في إحدى هذه الفئات المالية استحق البدل المذكور ، ومن لم يكن شاغلاً لأحداهما لا يستحق ذلك البدل .

ومن حيث أنه لا وجه للقول بأن مجلس إدارة شركة القطاع العام — في مجال تطبيق حكم الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) من نظام العاملين بالقطاع العام — لا يقتيد بأن يكون منح بدل التفرغ للمهندسين مقصوراً على شاغلي فئات المالية المشار إليها فيما سبق ، بل يجوز له أن يقرر منح هذا البدل لشاغلي الفئات التي تزيد بداية الربط المالي المقرر لها عن ١٢٠٠ جنيه سنوياً ، استناداً إلى ما تجيزه الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) المشار إليها من الترخيص لمجلس الإدارة في تقرير البدلات الممنوعة بالشروط والأوضاع التي يقرها المجلس » — لا وجه لذلك ، لأن نص الفقرة الرابعة من المادة (٢٠) صريح في تنقيده مجلس الإدارة بأن يكون منح هذه البدلات بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، ومؤدى إلزام مجلس الإدارة بمراعاة هذه الفئات هو أن يقتيد مجلس الإدارة بأن يكون تقرير البدل بالفئة المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، ولشاغلي إحدى الفئات المالية المماثلة للفئات الواردة في ذلك القرار دون سواهم ، ومن ثم يكون مقتضى هذا القيد أن يلتزم مجلس الإدارة بتحديد نطاق العاملين المدنيين الذين قرر لهم المشرع بدل التفرغ طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ ، بحيث يجوز — تبعاً لذلك — النظر في تقرير هذا البدل لشاغلي الفئات المماثلة لفئاتهم في القطاع العام ، أما العاملون المدنيون آخين لا يندرجون في هذا النطاق ، فلا يكون من حكمه تقاضي هذا البدل أصلاً ، وبالتالي يمتنع النظر في تقريره لنظراتهم في القطاع العام . وبعبارة أخرى من تحديد القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه لكل فئة من فئات بدل التفرغ أنها يرتبط بشاغلي فئات وظيفية معينة بحيث لا يتأتى فصل البُلغ التقديري للبدل عن الدرجات أو الفئات المالية التي يستحق فيها البدل بهذا المبلغ . ويتنبه على ذلك عدم جواز تقرير ذلك البدل للمهندسين بالقطاع العام الشاغرين لفئات تتجاوز أعلى الفئات التي يجوز أن يتقاضى شاغلوها بدل تفرغ طبقاً لأحكام القرار الجمهوري المشار إليه وهي فئة مدير عام . . . أما سلطة مجلس الإدارة في تحديد شروط وأوضاع منح بدل التفرغ

للمهندسين في القطاع العام ، غُتصرف الى الظروف التي يؤدي فيها العمل الذي يمنح البديل للقائم به ، وذلك لان مجال المساواة بين العاملين المدنيين بالدولة والعاملين بشركات القطاع العام هو في تماثل الفئات المحددة للبدلات المهنية وليس في شروط واوضاع منح هذه البدلات ، اذ أثر المشرع ان يترك الحرية في تحديد هذه الشروط لكل شركة من شركات القطاع العام طبقا لظروف العمل فيها ، وتقريبا على ذلك فانه يجوز لمجلس الإدارة المختص أن يخرج على قاعدة علم جواز الجمع بين بدل التفرغ وبين الأجور الإضافية وهي القاعدة الملزمة بالنسبة للعاملين في الدولة وحدهم طبقا للمادة (٢) من القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه باعتبار ان ذلك يدخل في مفهوم الشروط والأوضاع الخاصة بمنح البديل ، والتي ينفرد بتقديرها مجلس الإدارة المختص متحررا في ذلك من القيود التي تسرى على العاملين في الدولة .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم استحقاق المهندسين بشركات القطاع العام الشاغلين لوظائف الادارة العليا التي تملو فئة مدير عام بدل التفرغ ، ويتعين استرداد ما تم صرفه بالخافعة لذلك .

(غتوى ٥٩٤ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٦) .

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين — منح البديل يقتصر على المهندسين الذين يشغلون إحدى الدرجات من السابعة الى الاولى — وظيفة استاذ في الجامعة تجاوز تلك الدرجات — نتيجة ذلك عدم استحقاق شاغلي هذه الوظيفة للبديل المذكور .

ملخص الفتوى : ...

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ في شأن بدل تفرغ للمهندسين تنص على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين وذلك للطوائف وبالشروط والفئات التي ينص عليها القرار » وتنفيذا لهذه المادة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين ، ونصت المادة الاولى منه على ان « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحائزين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ (بانشاء نقابة المهن الهندسية) بشرط ان يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في المزاينة لمهندسين وان يكونوا مشغولين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحثة او قائمين بالتعليم الهندسي » كما نصت المادة لاثانية من ذلك القرار على ان « يمنح البديل المشار اليه كاملا بالفئات الآتية :

١ جنبيه شهريا لمهندسي الدرجات السادسة والخامسة والرابعة والثالثة .

١١ جنبيه شهريا لمهندسي الدرجات الثانية والاولى ومدير عام .
« ويحرم من هذا البديل كل من يعمل في الخارج »

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان منح بدل التفرغ للمهندسين منوط بان يكون المهندس شاغلا لاحدى الدرجات المشار اليها في ذلك القرار، وهى الدرجات من السادسة لى مدير عام طبقا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة (وقد اسبغت تقابل الدرجات من السابعة الى الاولى طبقا لاحكام اقتانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين في الدولة ثم مايعادله من الفئات المالية المتعاقبة لها طبقا لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصاير بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١) لها الدرجات او الفئات المقتية الاعلى من ذلك فلم يقرر لشاغلها بدل تفرغ طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ سلف الفكر .

وبنوعه حيث انه بالبناء على ما تقدم ، فان منح بدل التفرغ انما يقتصر على المهندسين الذين يشغلون وظيفة ذات درجة من الدرجات او

الفئات المئوية المشار اليها ، فمن كان معنا في احدى هذه الدرجات او الفئات استحق البذل المذكور ، ومن لم يكن شاعلا لاحداها لا يستحق هذا البذل .

ومن حيث ان وظيفة استاذ في الجامعة مقرر لها طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الفئة المالية ١٤٠٠ — ١٨٠٠ جنيه سنويا ، مجاوزة بذلك الدرجات او الفئات المقرر لها بدل تفرغ طبقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وهو الحد الذي يقب عند درجة مدير علم طبقا لاحكام القانون .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم استحقاق شاغلي وظيفة استاذ في كليات الهندسة بالجامعة ، لبذل التفرغ المقرر للمهندسين طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، وذلك اعتبار من التاريخ الذي أصبحت فيه وظيفة استاذ بالجامعة تعادل درجة وكيل وزارة .

(فتوى ٥٩٢ في ١٠/١٠/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح بدل تفرغ للمهندسين من تخفيضه مهندسى الرى في الجمع بين بدل التفتيش وبذل التخصص في منحهم بدل التفرغ الكليل وحده — انتهاء حق الخيار المقرر لهؤلاء المهندسين بمضى مدته في باستعماله — عدم جواز المدول عن الرغبة التي يبديها المهندس سواء قبل انقضاء المدة المحددة او بعد انقضائها — لا يغير من هذا النظر الاستناد الى قيام الاختيار على فهم خاطيء منه

للقانون في شأن مدى الخصم من بدل التخصص — لا وجه لقياس حسنة الحالة على فتوى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري بجلستها المتعقدة في ١٩١٢/٦/٥ في شأن تحديد ميعاد الاختيار المخصوص عليه في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ للمانونيين الذين يشتغلون بالتدريس .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منح بدل تفرغ للمهندسين على أنه « لا يجوز الجمع بين بدل التفرغ وبين بدل التفتيش أو المكافأة عن ساعات العمل الإضافية » ومع ذلك يجوز لمهندسى الرى الموجودين حاليا في الخدمة أن يختاروا خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص طبقا للقواعد المعمول بها الآن بشأن الخصم عن هذا البديل أو منحهم بدل التفرغ المخصوص عليه في المادة الثالثة وحده كاهلا .

ويخلص من هذا النص أن حق الخيار للقرار لمهندسى الرى ينتهى بمقرب الاجلين ، انقضاء ثلاث سنوات على تاريخ العمل بالقرار الجمهورى المذكور ، أو ابداء المهندس رغبته في الحصول على بدل التفرغ بدلا من الجمع بين بدل التفتيش وبدل التخصص بالقواعد المعمول بها في شأن الخصم منه (وهو خصم الزيادة في اعانة الضلأ طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من فبراير ١٩٥٠ من قية بدل التخصص) ، ماذا أبعدى مهندس الرى هذه الرغبة استنفذ حقه في الخيار والتزم باختياره ولا يصح له نقضه والدخول منه سواء قبل انقضاء السنوات الثلاثة المذكورة أو بعد انقضائها .

ولا يخفى من ذلك أن يبنى مهندس الرى عدوله على أن اختياره قام على فهم خاطيء منه للقانون في شأن مدى الخصم من بدل التخصص ، وأنه لو كان الفهم الصحيح لذلك الذى انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري تحت نظره عند الاختيار لآثر في رغبته ولكن اختياره ما طلب عند استعماله اياه اول مرة ، فذاك لأن رأى الجمعية العمومية أنها يكشف من حكم القانون القائم بأعباره الحكم الصحيح من وقت العمل بالقانون الذى تم الاختيار في ظله ، فالجمعية العمومية لا تضيف برأيها

حكما للقانون وبالتالي يكون الاختيار قد تم في ظل قواعد لم يعدل منها الى غيرها واذا كانت هذه القواعد قد تعرضت لبحث اوضح صحة تفسيرها فان ذلك لا يؤثر في سلامة الاختيار والزامه لصاحبه ، وليس من شأن التفسير السليم لقواعد اعانة الغلاء ان يضيف حكما جديدا للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بحيث يكون للمهندس ان يعدل عن اختياره خلافا لما يبين من اوضح سياق تلك المادة .

ولا وجه لقياس هذه الحالة على ما ارتأته الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٥ من يونية سنة ١٩٦٥ في شأن تحديد ميعاد الاختيار المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ للمانونين الذين يشتغلون بالتدريس ، واعتبار هذا الميعاد من تاريخ علم المانونين بفتوى الجمعية العمومية التي انتهت الى عدم جواز اشتغال المأذون بالتدريس لا من تاريخ العمل بالقانون المذكور طبقا لمادته الثانية ، لا وجه لهذا القياس لان الامر في حالة المانونين قد طبع بالشك والموض بالنسبة الى مدى اعتبار المانونية وظيفة في تطبيق ذلك انقاسون وعن وقت صدوره حتى جسم الامر بفتوى الجمعية العمومية ، وقبل ذلك ثار الجدل عميقا في هذا الشأن حتى ليحوز القول بأن تنفيذ هذا القانون على المانونين كان متوقفا على تفسير احكامه والاضاح مفهومه . وذلك بعكس الحال في شأن مهندسي الري في الحالة المعروضة - لان نص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ اللذان اليه لا يمتوره أى ظل من الشك ، نهم معجوده فمن ثم لا يسوغ القول بأن تطبيقه يتوقف على تفسير احكامه .

إذى انتهى الراى الى أن حق الخيار المقر لمهندسي الري في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل التفرغ للمهندسين ينتهي بفسى مدة الخيار أو يستعمل هذا الحق ، ولا يجوز بعد ذلك إعادة الاختيار بعد انتهاء الحق فيه بانقضاء محته .

(فتوى ١٣٠٧ في ١١/١١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل تفرغ للمهندسين أن شروط منح هذا البديل هي :

- ١ — الحصول على لقب مهندس طبقا لقانون نقابة المهندسين .
- ٢ — أن يكون العامل مشتغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية .
- ٣ — أن يكون شاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية — تخلف احد هذه الشروط — أثره — عدم استحقاق هذا البديل .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٧ بشأن منح بدل تفرغ للمهندسين ينص في مادته الأولى على أن « يمنح بدل التفرغ للمهندسين أعضاء نقابة المهندسين بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة في الميزانية لمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحثة أو قائمين بالتعليم الهندسي » .

كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٨ لسنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين كان يشترط لمنح بدل التفرغ ذات الشروط الواردة في قرار مجلس الوزراء وبذات عباراته .

وملأ ذلك أن شروط منح بدل التفرغ المقرر للمهندسين هي الحصول على لقب مهندس طبقا لقانون نقابة المهن الهندسية وأن يكون العامل مشتغلا بصفة فعلية بأعمال هندسية وشاغلا لوظيفة هندسية مخصصة في الميزانية لمهندس فلا يكفي لاستحقاق هذا البديل أن يكون المهندس مقيما بالنقابة وقتما

يعمل هندسى بل يَؤزم فوق ذلك «تراج وظلينة هندسية مخصصة لمهندس في ميزانية الجهة المعنية بها .

ولما كانت ميزانية هيئة الاستعلامات قد دخلت من مثل هذه الوظيفة فلان المهندسين المعروضة حالتها لا يستحقان بدل تفرغ .

لذلك انتهت «الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشريع الى عيـدم استحقاق المهندسين / لبدل التفرغ .

(فتوى ١١٧٩ في ١٢/٨ / ١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

تعويض الاختصاص — المستفيدين منه — هم المهندسون المذكورون في المادة ٧٦ من المرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ المتضمن «ملاك وزارة الاشغال والمواصلات على سبيل الحصص» ، المعينون بوزارة الاشغال العامة والمواصلات «اضافة فقرة جديدة الى هذه المادة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ برفع نسبة الحد الاقصى لهذا التخصص — لا تعنى تعميم منحه لغير المستفيدين المذكورين .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٦ من المرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ المتضمن ملك وزارة الاشغال والمواصلات « والتي تجيز منح تعويض اختصاص ، إنما تعنى الاشخاص الذين ذكرتهم وهم المهندسون المعينون في وزارة الاشغال العامة والمواصلات وإذا كان القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ «اضاف فقرة جديدة الى المرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ نصها «على ان يكون تعويض الاختصاص بحد اقصى قدره ٧٥٪ من الراتب غير المضاف

للمهندسين والممارسين والجيولوجيين حاملي الشهادات العليا المعينين في ملاكات الإدارات والمؤسسات العامة وفقا لأحكام قانون الموظفين الأساسى وجدول التعادل المرفق به . ولا يدخل هذا التعويض في حساب الحد الأقصى للتعويضات المنصوص عليها في المرسوم التشريعى رقم ٩٥ المؤرخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ » .

فلن هذه الفقرة أذ استهلكت مقتضاها بعبارة « على أن يكون تعويض الاختصاص » مسمى تشير الى أن المشرع إنما عنى بها فقط التعويض الذى تقرر للمهندسين الوارد ذكرهم على سبيل الحصر في المرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ سلف الذكر ، ولا يؤثر في ذلك ما جاء فيها من الإشارة الى المهندسين المعينين في ملاكات الإدارات والمؤسسات العامة ونذا لأحكام قانون الموظفين الأساسى ، لأن المقصود من إضافة هذه الفقرة هو رفع الحد الأقصى لتعويض الاختصاص الى ٧٥٪ بالنسبة لأولئك الذين تقرر المرسوم التشريعى هذا التعويض لهم وهم طوائف المهندسين المعينين في ملاكات إدارات وزارة الأشغال والمواصلات والمؤسسات العامة التابعة لها — ولو أراد المشرع إضافة طائفة جديدة لما أموزه النص على ذلك .

(طعن ١١٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

تعويض الاختصاص — المستفيدين منه — نص المسادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ على تعميم الإفادة من هذا التعويض على المهندسين غير الزراعيين في جميع المؤسسات والإدارات العامة في الدولة — قصر المادة السادسة على الاستفادة على المهندسين المعينين وفقاً لأحكامه — يهمل منه عدم استفادة المهندسين المعينين ، قبل العمل به .

ملخص الحكم :

إن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ قد أشار في ديباجته الى قانون الموظفين الاساسى ثم اوردت مادته الاولى عبارة تفيد سريان تمويض الاختصاص على المهندسين غير الزراعيين في جميع المؤسسات والادارات العامة في الدولة ، ومن ثم تكون عبارة النص ودلالة فيلجاجة القانون قاطعتين في تعميمه وعدم قصره على طوائف من المهندسين دون غيرهم ولكن مع ذلك ، فان المادة ٦ من القانون الاخير قصرت الفائدة منه على المهندسين المعيّنين وفقا لاحكام هذا القانون — وفيهم منها اذن انه ليس لهذا القانون اثر مباشر يستفيد منه المهندسون الذين عينوا قبل صدوره وآية ذلك ان المشرع عند ما اراد ان يكون له اثر مباشر على طائفة من المهندسين القائمين حاليا بالعمل ، نص في المادة الثامنة على سريانه على المهندسين القائمين حاليا بالعمل في ادارات او مؤسسات غير تابعة لقانون تقاعد موظفي الدولة والذين راتبهم يقل من مجموع راتب وتمويض الاختصاص المنصوص عليه في هذا القانون ، ولو كان يسرى باثر مباشر على كافة المهندسين لما ورد هذا النص على صورته الحالية .

(طعن ١١٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

تمويض الاختصاص — تقريره — المرسوم التشريعي رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ بتقريره لمهندسي وزارة الاشغال العامة والمواصلات — استفادة مهندس مرافق معين من احكام هذا المرسوم التشريعي — يكون تشريع خاص بعد سريان احكامه عليهم — تماثل مراكز المهندسين في المرافق المختلفة غير مجد في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

بالاستعراض التشريعات المختلفة لتعويض الاختصاص يتبين منها ان المشرع كلما استثمر حاجة مرافق معين الى عدد اكبر من المهندسين ،

سارع — تشجيعا على الالتحاق به — الى اصدار تشريع خاص بمد حكم
المرسوم التشريعى رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٧ على مهندسى هذا المرفق ، كما فعل
بالنسبة للمهندسين أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة (المرسوم
التشريعى رقم ١٤٤ الصادر فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٢) ، وبالنسبة
لمهندسى وزارة الصناعة والائتماء الاقتصادى والإصلاح الزراعى ومؤسسة
المشاريع الكبرى ، مما يفيد أن تطوير تعويض الاختصاص مرتبط بحاجة
المرفق وليس مرتبطا بومضف اللوظف مهندسا ، ومن ثم تبدر الحجة القائلة
بوجوب تماثل مراكز المهندسين مهما اختلفت الجهات التى يعملون فيها
حجة داحضة وتفاير تماما قصد الشارع من تقريره هذا التعويض فى جهة
دون أخرى ، إذ لا يمكن مع القول بها سد حاجة المرافق بالمهندسين حيث
يكون العمل فيه أكثر أرهاقا من غيره ، إذ يستوى لدى المهندسين العمل فى
للى مرفق آخر ما دام أنه يستحق تعويض الاختصاص فى الحالتين وبالتالي
يصبح الإقبال على العمل بالمرافق العامة غير قائم على حاجة المرافق وفى
ذلك ما يهدد بعضها بالتوقف ، وقد يكون المرفق حيويا وفى هذا ما يفسر
إصلاح العام وهو ما قصد الشارع الى تلقيقه بتقريره تعويض الاختصاص
فى مرفق دون آخر .

(طعن ١١٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

الفصل السابع

بدل تمثيل

قاعدة رقم (١٦٨)

المبحث :

— ان بدل التمثيل مقرر لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعي اللائق بها — يشترط قيام العامل فعلا بأعباء الوظيفة للحصول على بدل التمثيل المقرر لها — حرمان العامل المؤبد في اجازة دراسية بمرتب من بدل التمثيل .

ملخص الفتوى :

ان السيد / مدير علم الشؤون المالية والإدارية بالمؤسسة منح اجازة دراسية بمرتب لمدة سنتين الى ثلاث سنوات للحصول على شهادة الدكتوراه في ادارة الأعمال وذلك على المنحة المخصصة من دولة يوغوسلافيا ، وقد قامت المؤسسة بصرف مرتبه ابتداء من تاريخ سفره في ١٩٧٠/٥/٢٢ عدا بدل التمثيل المقرر لوظيفته وذلك على اساس ان العامل خلال الاجازة الدراسية تنقطع صلته بالوظيفة وبالتالي لا يستحق بدل التمثيل باعتبار أن هذا البديل مقرر لمواجهة الاعباء والنفقات التي يتكبدها العامل في سبيل الظهور بالمظهر اللائق ومقتضى ذلك ان بدل التمثيل لا يستحق للعامل الا عند قيام سببه وهو ضرورة قيام العامل فعلا بأعمال الوظيفة ، وتضيف المؤسسة ان ثمة راي يقول بجواز صرف بدل التمثيل للعامل أثناء فترة الاجازة الدراسية اذا كان موضوع — ادراسة وثيق الصلة ومتعلق بصميم العمل الذي يمارسه ، ولذا تستطلع المؤسسة الراى فيها اذا كان يجوز صرف بدل التمثيل للعامل المذكور مدة الاجازة ادراسية التي منحت له .

ومن حيث ان لائحة نظام العاملين بالقطاع العام تصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص في المادة ٣٧ منها على انه «يجوز ايجاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المدنيين بالدولة كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة اجازات دراسية ... الخ» وتنص المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية التي تمنح الموظف بناء على طلبه الشروط الآتية:
١ - ب - .. ج - د - ان تكون الجهة التي يتبعها الموظف في حاجة ماسة الى نوع الدراسة التي يقوم بها وان تكون هذه الدراسة ذات صلة وثيقة بعمله لكي يقوم به .

ومن حيث ان بدل التمثيل مقرر لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعي اللائق بها ولذا فهو يدور وجودا وعدمه مع القيلال الفعلي بأعباء الوظيفة وعدم القيام بها .

ومن حيث ان العامل الموفد في اجازة دراسية بمرتب وان لم تنتفع صلتة بوظيفته ويعتبر شاغلا لها مدة الاجازة ، الا انه لا يقوم بأعبائها فعلا ولذا يفتى موجب استحقاقه بدل التمثيل المقرر لوظيفته .

ومن حيث انه لا يغير مما تقدم وجود صلة وثيقة بين عمل الوظيفة وبين الدراسة الموفد من اجلها العامل ، ذاك ان هذه الصلة الوثيقة يجب توفرها كشرط لمنح الاجازة الدراسية بغض النظر عن كونها بمرتب أو غير مرتب وفقا لنص الفقرة د من المادة ١٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه واذا كانت الصلة المذكورة لا توجب استحقاق بدل التمثيل .

ومن حيث انه لا يجوز قياس بدل التمثيل على بدل التفرغ المقرر للمهندسين لانهما يختلفان في طبيعتهما ودوامي تقريرهما وبدل التفرغ المقرر للمهندسين بدل مهني يمنح للعامل صاحب المهنة نظير تفرغه لعمل الوظيفة وحرمانه من مزاولة مهنته خارج الوظيفة وهذا الاعتبار لا يتخاف بايجاد العامل في اجازة دراسية بمرتب اما بدل التمثيل فهو تعويض للعامل عن التكاليف التي يقتضيها ظهوره بالمظهر اللائق بالوظيفة ولذا يرتبط استحقاق هذا البديل بالقيام الفعلي بأعباء الوظيفة ارتباطا بالسبب بالمسبب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العـنـاـمـل المومـد فى اجازة
دراسية بمرتب لا يستحق بدل التمثيل المقرر لوظيفته .

(فتوى ٣٥٠ فى ٢٨ / ٤ / ١٩٧١)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبسـط :

الحكمة من تقرير بدل التمثيل لبعض الوظائف — استحقاق الموظف
الذى يقوم باعباء وظيفة مقرر لها بدل تمثيل لهذا البـدـل سواء اكان مـمـيـنـا
بها اصلا او يشغلها بطريق التـنـدب — مثال : بالنسبة لنائب مدير عام الصرف
لوظيفة مدير عام مصلحة المساحة المقرر لها بدل تمثيل .

ملخص الفتوى :

يثار البحث فيما اذا كان بدل التمثيل المقرر لاحدى الوظائف ، يستحق
للقائم باعمالها ، يستوى فى ذلك ان يقوم بها اصيل فى الوظيفة او منتدب
لها ، ام ان هذا البـدـل لا يستحق الا للأصلى ، سواء اكان قائما باعمال
الوظيفة المقرر لها هذا البـدـل ام كان منتدبا لوظيفة اخرى .

وتقرير بدل التمثيل يقصد به مواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب
وضعها وواجباتها من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر
الاجتماعى اللائق بها ، وبمى كان الامر كذلك وكانت هذه هى الحكمة التى
تفياها المشرع من تقرير بدل التمثيل ، فانه يتعين التمويل عليها فى تحديد
مـدـى استحقاقه للموظف متى نـدب الى وظيفة مقرر لها مثل هذا البـدـل ، ولا
شك انـه وهو يقوم بواجباتها ويؤدى اعمالها يكون فى مركز من حيث واقع
الاشياء لا يختلف فى كثير او قليل عن مركز من كان شاغلا للوظيفة بطريق
التعيين ، وتتوافر فى حق الحكمة استحقاق هذا البـدـل ونزولا على هذا
المنطق ولحكمة ذاتها اذا كان الاصيل فى الوظيفة مندوبا لعمل آخر ، فانه

لا يستحق هذا البديل ويخلص مما تقدم ان الحكمة التي دعت الى تقرير بدل التمثيل توجب صرفه للموظف متى نذب الى وظيفة مقرر لها هذا البديل وتقتضى ان يحزم منه من ينذب من مثل هذه الوظيفة الى وظيفة اخرى غير مقرر لها بدل تمثيل وتفرعاً على ذلك فان بدل التمثيل المقرر لدير عام مضاعفة المساحة ، لا يستحق الا للمهندس الذي قام باعباء هذه الوظيفة وبإشر واجباتها طوال مدة نذبه اليها .

ولا ينال من هذه النتيجة ، ما قضت به المادة ٢٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، من تحمل المصلحة المنتدب منها الموظف بما هيته طوال فترة نذبه ، ذلك ان هذه القاعدة تنصرف الى الماهية الاصلية ، دون المرتبات المخصصة للصرف على اغراض الوظيفة . يؤيد ذلك ان الفترة الثانية من ذات المادة قد استثنت من القاعدة المذكورة بدل السفر ومصاريف الانتقال فتقتضى بان يخصم بها على حساب المصلحة المنتدب اليها الموظف ، ولا شك ان هذا الاستثناء هو الواجب التطبيق بالنسبة الى بدل التمثيل ، اذ يدخل في مفهوم البالغ المقررة لاغراض الوظيفة وهذا النظر هو الذي اخذت به اللائحة المالية ، فنصت صراحة في المادة ٢٠ منها على ان بدل التمثيل يعتبر من المبالغ المخصصة للصرف على اغراض الوظيفة ، وسارت بينه وبين مرتب الانتقال الثابت وبدل السفر ، فيها تضمنته من حكم .

(نوى ٣٥٦ في ٧/٤/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

عدم احقية المنتدب الى جهة اخرى في تقاضي بدل تمثيل متى كانت الوظيفة المنتدب لها غير مقرر لها بدل تمثيل حتى لو كانت وظيفته المنتدب منها مقرر لها هذا البديل — المنتدب يستحق في هذه الحالة ما يحصل بدل التمثيل الذي كان يتقاضاه قبل انتدب كمكافأة عن هذا النذب — أساس ذلك — الا يضار العامل نتيجة لنذبه بخفض مستحقاته المالية .

ملخص الفتوى :

ان قرار مجلس الشعب الصادر في ٦ من يولية سنة ١٩٧٥ بلائحة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات ينص فى المادة ٢٨٥ على انه (مع مراعاة احكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ والقوانين المعدلة له يتقحم العاملون بالجهاز البدلات الاتية :

اولا : بدل تمثيل لشاغلى الوظائف الرئيسية بالجهاز حسب مستوى كل منهم ويمنح بقرار من رئيس الجهاز)

ولما كانت الوظيفة التى يشغلها المنتخب المعروضة حالته بالجهاز مقرا لها بدل تمثيل ، وكان قد نذب لأعمل بوزارة الاوقاف للقيام بأعباء وظيفته غير محرجة بموازنة الوزارة وغير مقرر لها بدل تمثيل يمكن قرار وزير الاوقاف بمنحه البديل المقرر لتلك الوظيفة لم يصادف اعتبارات مالية للصرف منها ، واذا كان السكرتير العام السابق يتقاضى بدل التمثيل المقرر لنائب الوزير باعتباره معينا فى هذه الوظيفة وكانت القاعدة العامة تقضى بالا يضار العامل نتيجة لندبه بخفض مستحقاته المالية فلن القرار الصادر من وزير الاوقاف بمنحه بدل التمثيل المقرر لوظيفة السكرتير العام للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية وقد انطوى على عناصر قرار سليم يمكن حمله على انه يقضى بمنحه مكافأة مقابل ندبه تعادل ما كان يتقاضاه بالجهاز المركزى للمحاسبات من بدل تمثيل بالاضافة الى ما منحه بقرار من مكافأة اخرى .

وتبعا لذلك فلن المنتخب يستحق ما يعادل بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه قبل ندبه من الجهاز كمكافأة عن ندبه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية اقسى الفتوى والتشريع الى احقية السيد / فى تقاضى ما يعادل بدل التمثيل الذى كان يمنح له ابلان عمله فى وظيفته بالجهاز المركزى للمحاسبات كجزء من المكافأة الممنوحة له مقابل ندبه طول الوقت للعمل بوزارة الاوقاف .

(فتوى ٧٢٥ فى ١٩٨٢/٦/٥)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

استحقاق العامل بدل التمثيل المقرر للوظيفة الآاء مدة نديه للقيام بعملها شريطة أن يكون نديه لها ندبا كاملا — التذب الكامل يعتبر متحققا في حالة تخويل العامل المنتخب ذات الاعباء والصلاحيه التي يخولها الشغل الاصلى للوظيفة — لا ينال من هذا أن يكون القيام بهذا العمل علاوة على أعمال الوظيفة الاصلية طالما انه لم ينتقص في شىء من صورة التذب الكامل للوظيفة المنتخب اليها .

ملخص النصوص :

ومن حيث أن نذب السيد المهندس / ... لتقييم باعباء وظيفية ونهس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الاراضى بالقرار الوزارى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٠ قد تم استنادا الى المادة (٢٤) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدر قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذى كان ساريا في ذلك الحين ونصها بجرى على « في حالة غيابه رئيس مجلس ادارة المؤسسة او خلو منصبه ينتدب الوزير من يحل محله » .

ومن حيث أن المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت انذى كان سارى المعمول فى هذه الاثناء ومعمولا به بالنسبة للخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام طبقا للمادة (٣٦) من هذا النظام — تنص على أن « تكون اعارة العاملين او نديهم فى الداخل الى وظيفة تماثل وظيفتهم الاصلية فى الدرجات المالية . وفى هذه الحالة يتقاضى العامل مرتبا يعادل راتبه فى الوظيفة الاصلية .

ومنع ذلك يجوز أن تكون الاعارة أو التذب الى وظيفة تملو بدرجة واحدة درجة وظيفته الاصلية وفى هذه الحالة لا يجوز أن يرتب على الاعارة أو التذب زيادة فى المرتب الاساسى للعامل تتجاوز ١٠ ٪ منه وفى كلتا الحالتين يمنح العامل المزايا المقررة للوظيفة المعار أو المنتخب اليها .

ومن حيث أنه نزولا على القواعد فإن العامل المنتخب يمنح الأجازة المقررة للوظيفة المنتخب إليها باعتباره القائم بعملها والمضطلع بمسئولياتها بحكم شغله لها وهو ما يصدق على حالة السيد المهندس المذكور الذي اقتضت ضرورات سير المرفق الذي تقوم عليه المؤسسة وأهمية الوظيفة المنتخب للقيام بأعمالها تخويله كافة سلطات واختصاصات رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي وبهذه المناسبة يستحق سيادته بدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة أثناء مدة نديه للقيام بعملها وهذا البديل يجب ويستوجب بطبيعة الحال بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام المؤسسة المذكورة بحيث يمتنع عليه الجمع بين هذين البدلين .

ومن حيث أنه لا وجه لمناقضة هذا النظر استنادا إلى مفنوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة في ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ التي شرطت لاستحقاق بدل التمثيل طبقا للادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر أن يكون النخب كاملا - بهذا المعيار يتحقق في الحالة المثلة نظرا إلى أن نخب السيد المهندس المذكور قد خوله ذات الأعباء والصلاحيات التي يخولها الشغل الأصلي للوظيفة وهو ما أفصح عنه القرار الوزاري رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه كذا تضى بنخب سيادته للقيام بأعمال رئيس مجلس إدارة المؤسسة وممارسة كافة سلطات واختصاصات رئيس مجلس الإدارة . . ومن ثم صدر هذا النخب في صورته الكاملة وكان بمثابة الشغل الأصلي للوظيفة دون أن يقال من ذلك أن يكون قيامه بهذا العمل علاوة على أعمال وظيفته كمدبر عام للمؤسسة إذ إن قيامه بهذا العمل الأخير لم ينتقص في شيء ما صورة النخب الكامل لوظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة ، وكل ذلك على خلاف حالات النخب في غير أوقات العمل الرسمية التي لا يتحقق فيها مناط الاستحقاق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أحقية السيد المهندس /... في الحصول على بدل التمثيل المقرر لوظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي - دون بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام المؤسسة - وذلك طوال مدة نديه للقيام بأعمال واختصاصات وظيفة رئيس مجلس الإدارة .

(مفنوى ٧٨٦ في ٢٨/٩/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبحث :

المشرع في القانونين رقمي ٥٨/١٩٧١ ، ٤٧/١٩٧٨ قرر استحقاق بدل التمثيل لمن يقوم بأعباء الوظيفة في حالة خلوها بغض النظر عن وسيلة توليه أعمالها - بالمغايرة للقانون رقم ٤٦/١٩٦٤ الذي كان يستلزم لاستحقاق العامل هذا البديل شغل الوظيفة بأحدى الطرق المقررة قانونا وكان من شأن ذلك عدم استحقاق العامل للبديل في حالة الحطول القانوني - إثر ذلك - أحقية السكرتير العام المساعد بالمحافظة لبديل التمثيل المقرر لوظيفة السكرتير العام المحدد لها درجة وكيل أول وزارة أثناء فترة خلوها بلحالة شاقها للقمعاش خلال فترة توليه أعمالها بطريق الحلول .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٣١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلي نصت بأن يكون لكل محافظة سكرتير عام مساعد يعملون السكرتير العام ويحل محله عند غيابه كما تضمنت المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ذات الحكم ، وإن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة نصت باستحقاق بدل التمثيل لمن يقوم بأعباء الوظيفة طبقا للأوضاع المقررة وتضمنت المادة ٤٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ذات الحكم ..

ولما كان المشرع في القانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر قد قرر استحقاق بدل التمثيل لمن يقوم بأعباء الوظيفة في حالة خلوها بغض النظر عن وسيلة توليه أعمالها ، فلم يشترط أن يكون شاغلا لها ، كما كان عليه الحال في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، الذي تضمن هذا الشرط في المادة ٤٠ مما كان يستلزم لاستحقاق العامل هذا البديل شغل الوظيفة بأحدى الطرق المقررة بالإضافة الى القيام بأعبائها ، وكان من شأن ذلك عدم استحقاقه في حالة الحطول القانوني ، الامر الذي تغير في ظل العمل بالقانونين رقمي ٥٨ لسنة ١٩٧١ و ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنطبقتين على الحالة المطالة .

وإذ قام السكرتير العام المساعد لمحافظة الإسكندرية بأعباء وظيفته السكرتير العام المحدد لها درجة وكيل أول وزارة أثناء فترة خلوها بحالة شغلها الأصلي إلى المعاش فإنه يستحق بدل التمثيل المقرر لتلك الوظيفة خلال فترة توليه أعمالها بطريق الطول .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع إلى استحقاق بدل التمثيل في الحالة الماثلة .

(فتوى ١٨٤ في ١٩٨٢/٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

استحقاق بدل التمثيل المقرر للوظيفة خلال فترة مباشرة اختصاص بطريق الطول طبقاً لنص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - لا يكفي في استحقاق بدل التمثيل مجرد قيام الموظف بأعمال وظيفة معينة لينال ما هو مقرر لشاغلها من بدل بل يجب فضلاً عن ذلك أن يكون شاغلاً لها إما بالتعيين أو بما يعتبر بمثابة التعيين كالتمسبب والإعارة -، مقتضى ذلك أن مجرد الطول في اختصاصات الوظيفة طبقاً لنص ذود في القانون لا يكفي في تقرير استحقاق هذا البدل - مثال - عندما استحقاق رئيس إدارة قضايا الحكومة بدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة خلال فترة مباشرته اختصاصاتها بطريق الطول طبقاً لنص المادة (١٠) من قانون تنظيم إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .

الخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على النصوص المتعلقة بالموضوع والتي كانت مسارية خلال الفترة المشار إليها أن قانون تنظيم إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ينص في مادته العاشرة على أن «ينوب الرئيس عن الإدارة في جميع صلاطاتها بالمصالح العامة والغير ويكون له الاشراف على جميع

أعمالها وموظفيها ، وفي غياب الرئيس ينوب عنه في جميع الاختصاصات الأقدم من الوكلاء » وينص قانون نظام العمال المنحيين بأذولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، في مادته الأربعين على أنه « لا يجوز صرف البدلات المقررة إلا لشاغل الوظيفة المقرر لها البديل » .

ومن حيث أنه لا يكفى في استحقاق بديل التمثيل وفقا لنص المادة ٤ . المشار إليها مجرد قيام الموظف بأعمال معينة لينال ما هو مقرر لشاغلها من بدل ، بل يجب فضلا عن ذلك أن يكون شاغلا لها أنه بالتعيين أو بما يعتبر بمثابة تعيين كالندب والإعارة ، ومن ثم فإن مجرد الحصول في اختصاصات الوظيفة طبقا لنص ورد في القانون لا يكفى في تقرير استحقاق هذا السدل ، وهذا هو ما سبق أن جرى به المتاء الجمعية العمومية في الحالات المماثلة .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر ما صدر به نص المادة (٢١) من قانون نظام العاملين المنحيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التي قضت باستحقاق بديل التمثيل المقرر للوظيفة في حالة خلوها لمن يقوم بأعمالها ، ذلك أن هذا الحكم قد استحدث في القانون المشار إليه ولا يسرى على الرقائع السابقة على نفاذه كما هو الشأن في الحالة المعروضة .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية إلى أن السيد/ لا يستحق بديل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة خلال فترة مباشرته اختصاصاتها بطريق الحؤول بعد وفاة رئيس الإدارة السابق .

(بنوى ٨٧ في ٢٦/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

منط استحقاق العامل لبديل التمثيل وبديل الانتقال الثابت هو شغل الوظيفة المقرر لها البديل أو القيام بأعمالها — صدور قرار وفقا للإوضاع المحددة في القانون وبالطريق الذى رسمه ضرورى لتوافر شرط القيام بأعباء الوظيفة — عدم مراعاة ذلك — اثره عدم الاحقية في البديل .

— الممارسة الفعلية لأعمال الوظيفة وممارسة اختصاصاتها —
أنه — ترتيب التزام على جانب الإدارة بأداء تعويض للعامل الذي مارس
الوظيفة المستحق لها بدل تمثيل ولو لم يشغلها بالأداة القانونية — أساس
ذلك — تطبيق .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة تنص على أنه «يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية
في الحدود وطبقاً للقواعد المبينة قرين كل منها .

١ — بدل تمثيل الوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على الا
تزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البدل ويصرف
لشغل الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق ان يقوم بأعبائها طبقاً
للأوضاع المقررة ولا يخضع هذا البدل للضرائب ، ولقد حددت المادة (٥)
طرق شغل الوظائف بأنها التعمين والترقية والنقل ، ونصت المادة (٢٨)
من ذات القانون على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نوب العمل
للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى في نفس مستواها أو في وظيفة تعلوها مباشرة
في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى أو في مؤسسة أو وحدة
اقتصادية إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك ، وتكون
مدة النوب سنة قليلة للتجديد » .

وتنص المادة ١٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٧ لسنة
١٩٧٨ المعمول به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ على أن « يكون شغل الوظائف
عن طريق التعمين أو الترقية أو النقل أو النوب ... » .

وينص في المادة ٤٢ على أنه « يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل
تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقاً للقواعد التي
يقررها القرار الذي يقرره في هذا الشأن وذلك بحد أقصى ١٠٠٪ من
بداية الأجرة المقررة للوظيفة ويصرف هذا البدل لشاغلي الوظيفة المقرر لها
وفي حالة خلوها يستحق ان يقوم بأعبائها ولا يخضع هذا البدل
للضرائب » .

وتنص المادة (٥٦) من ذات القانون على أنه «يجوز بقرار من السلطة المختصة نوب العمل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تطويعها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك . وتنظم اللائحة التنفيذية للقواعد الخاصة بالنوب .»

وتنص المادة (٤٥) من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ على أن «يكون نوب العمل كل أو بعض الوقت لمدة لا تتجاوز سنة واحدة ويجوز تجديدها» .

ولقد أجازت المادة (٣٥) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تقرير راتب انتقال ثابت لمقابلة مصروفات الانتقال الفعلية للموظفين الذين يشغلون وظائف يستدعي القيام بأعمالها المصلحية استعمال إحدى وسائل النقل استعمالا متواسلا ومتكررا .»

وحاصل تلك النصوص أن المشرع مسوئ في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ناط استحقاق بدلي التمثيل والانتقال التمثيل بشغل الوظيفة المقرر لها البديل وفي حالة خلوها يستحق القائم بأعمالها كل من البدلين أعمالا للنفس المصريح المقرر لتكسبل منها ، ولقد حدد المشرع طرق شغل الوظائف في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بأنها التعمين والترقية والنقل وفي ذات الوقت أجاز شغل الوظائف بطريق النوب كما حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ذلك الطرق تحديدا شاملا في المادة (١٢) فضم النوب إلى الطرق التي حددها القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في المادة (١٥) وحدد المشرع مدة النوب بسنة يجوز تجديدها وإذا كان المشرع قد ميز في صدد اشتراطه أداء أعمال الوظيفة لاستحقاق بدل التمثيل بين شغلها والقيام بأعمالها ، فإنه لا يجوز أن يفهم من ذلك أنه قصد التفرقة بين طريقتين مختلفتين لأداء أعمال الوظيفة يلزم لأحدهما وهي شغل الوظيفة صدور قرار بالتعيين أو بالترقية أو بالنقل أو بالنوب في حين لا يلزم ذلك للأخرى أي للقيام بالأعباء ذلك لأن تقسيم العمل بالجهاز الإداري فيها بين العاملين واكتسابهم للحقوق المستمدة من الوظيفة

وممارستهم لاختصاصاتها والتزامهم بواجباتها لا يمكن أن يتم بلرادتهم فيكون لكل منهم أن يختار الوظيفة التي يقوم بأعمالها فذلك لا يكون إلا بإدابة من الأدوات التي حددها المشرع لممارسة اختصاصات الوظائف أى بقرار يكون من شأنه تقاد الوظيفة وليس من شك أن فهذا النظر تطبيق للأصل ائعام الذى ينضى بان يكون الموظف للوظيفة لا أن تكون الوظيفة للموظف .

وتبعاً لذلك فإن تمييز المشرع بين شغل الوظيفة والقيام بأعبائها لايعنى استبعاد الإداة القاتونية اللازمة لممارسة اختصاصات الوظيفة فى حالة القيام بالأعباء اذ غاية ما فى الامر أن المشرع قصد التأكيد على استحقاق بدل التمثيل فى الحالات التى تمارس فيها اختصاصات الوظيفة على سبيل التناثيت وبصفة عارضة غير أصلية أى من غير طريق التعمين او الترقية أو النقل وذلك فى جالات الكندب الذى يتتعد فيه العامل مؤقتاً عن وظيفته الأصلية ليقوم بصفة عارضة بأعباء وظيفه أخرى ، ومن ثم فانه يلزم بتوافر شرط القيام بأعباء الوظيفة الذى استلزمه المشرع لاستحقاق بدل التمثيل صدور قرار وفقاً للأوضاع المحددة فى القانون وبالطريق الذى رسمه يخلو العامل ذلك وعليه فليس كل قيام بأعباء الوظيفة يستتبع استحقاق بدلاتها.

ولما كان الكندب طريق مؤقت لشغل الوظائف مآله جتما مودة العمل أى وظيفته الأصلية فإن نهايته تقع بتحقيق تلك العودة لأى سبب كان فكما ينتهى بانقضاء المدة المحددة فى قرار الكندب ينتهى أيضاً بعودة شاغل الوظيفة الأصلية إليها بعد زوال العارض الذى منعه من ممارسة أعمالها وادى الى ندب غيره ليحل محله فى ممارسة تلك الاعمال ، وترتيباً على ذلك يكون ندب المعروضة حالته لووظيفة وكيل وزارة بموجب القرار رقم ٦٢ - المؤرخ ١٩٧٦/٢/١٧ قد انتهى فى ١١/١٠/١٩٧٨ بعودة شاغلها الأصلية الى القيام بأعبائها وعليه فانه يستحق بدل التمثيل وبديل انتقال المقررين لتلك الوظيفة اعتباراً من ١٩٧٦/٢/١٧ حتى ١٩٧٨/١٠/١١ ولكنه لا يستحق أى من البدلين عن الفترة من ١٩٧٨/١١/١٩ حتى ١٩٧٨/١٢/١٢ وعن الفترة من ١٩٧٩/٢/١ حتى ١٩٧٩/٦/٣ لأن قيامه بأعباء احدى وظائف وكيل الوزارة التى ظلت خلال هاتين الفترتين لم يستند الى اداة تخوله تلك الممارسة، بيد أن ذلك ليس من شأنه انكار الوضع الفعلى الذى ترتب خلال الفترتين المشار

اليهما وما صاحبه من قيا به بأعباء الوظيفة وممارسة لأختصاصاتها لذلك فإنه وإن كان عدم استحقاقه للبطلين يؤدي إلى الزامه برد ما قبضه منهما أبان هاتين الفترتين فإن ممارسته الفعلية لأعمال الوظيفة تنشئ الزاماً مقابل في ذمة الهيئة بتعويضه عما قدمه من ختبات وما نهض به من أعباء خلالها وبذلك يتمخض الأمر عن التزامين متقابلين أحدهما التزام بالرد من جانبه والآخر التزام بالتعويض من جانب الإدارة وعليه يتعين إجراء المقاصة بين هذين الالتزامين نزولاً على مقتضيات العدالة . ومن ثم لا يلتزم برد ما قبضه من البطلين عن الفترتين سالفتي البيان .

إنك أنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم استحقاق المفروضة حالته لبسدى التمثيل والانتقال في الفترة من ١٩٧٨/١١/١٩ حتى ١٩٧٨/١٢/١٢ وفي الفترة من ١-٢-١٩٧٩ حتى ١٩٧٩/٦/٣٠ وعدم جواز استرداد ما صرف إليه من هذين البطلين .

(نوى ٤٩٥ في ١٦/٥/١٩٨١)

تاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

الفرقة بين التكليف بعمل يدخل في اختصاص وظيفة أخرى وبين التقب لشغل تلك الوظيفة - التقب تنقسم به علاقة العامل بالتدب بوظيفته الأصلية على سبيل التاقيت وتتصلل علاقته بالوظيفة المتدب لها إما التكليف بعمل بالإضافة إلى القيام بأعباء الوظيفة الأصلية فلا يعتبر ندبا إلى وظيفة أخرى - تكليف أحد العاملين بالإشراف على إدارة البحوث والمهمات بالجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى عمله الأصلى كمدير والمديرات بالجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى عمله الأصلى كمدير للإدارة العامة للبحوث القبلية والقومية لا يعتبر ندبا - مقتضى ذلك عدم استحقاقه بدلى التمثيل والانتقال القريين لوظيفة رئيس الإدارة المركزية للبحوث والعمليات طوال مدة هذا التكليف .

ملخص الفتوى :

إن ثمة farkا ليس يخفى بين التكليف بعمل يدخل فى اختصاص وظيفة أخرى ، وبين النذب لشغل تلك الوظيفة اذ تنفصم بالنذب علاقة المعامل المنتدب بوظيفته الأصلية على سبيل التناقص وتتصل علاقته بالوظيفة المنتدب لها ، أما التكليف بعمل بالإضافة الى القيام بأعباء الوظيفة الأصلية فلا يعتبر ونفقا للتكليف القانونى السليم ندبا الى وظيفة أخرى حتى يسـوـغ انقول باستحقاق المكلف البدلات المقررة لتلك الوظيفة .

ومن حيث ان الثابت أن الدكتور كان قد كلف اعتبارا من ١٩٦٦/٣/١٤ بالإشراف على إدارة البحوث والعمليات بالإضافة الى عمله الأصلى كـمدير للإدارة العامة للبحوث القياسية والقومية فمن ثم ينبغى اتول بأن قرار تكليفه لا يعتبر ندبا يؤكد ذلك أنه لو صح أن هذا القرار هو فى حقيقته نذب لتلك الوظيفة لما كان ثمة حاجة بالجهاز الى اصدار القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ فى ١٩٦٨/٧/٨ بأن يتولى المذكور العمل رئيسا للإدارة المركزية المشار اليها باعتبارها من تاريخ صدوره ، وهو قرار نـدب صريح لشغل تلك الوظيفة لا مزية فيه وإن لم يستعمل مصدره لفظ « النذب » ولقد استمر المذكور منتدبا لهذه الوظيفة اذ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٩ بتعيينه فيها .

ومن حيث ان قصارى القول فيما تقدم ان الدكتور لم يندب لشغل وظيفة رئيس الإدارة المركزية للبحوث والعمليات سوى من ١٩٦٨/٧/٨ ومن ثم يكون هذا التاريخ هو مبدأ استحقاقه بدلى التمثيل والانتقال المقررين لها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية الدكتور بدلى التمثيل والانتقال المقررين لوظيفة رئيس الإدارة المركزية للبحوث والعمليات عن الفترة من ١٩٦٦/٢/١٤ حتى ١٩٦٨/٧/٧ .

(فتوى ٢٢٧ فى ١٩٧٤/٥/٥)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

— النص في المادة ٢١ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على صرف بدل التمثيل لشاغل الوظيفة المقرر لها ، وفي حالة خلوها يستحق لأن يقوم بأعمالها — غياب رئيس مجلس الدولة — استحقاق بدل التمثيل المقرر له لأقدم نواب رئيس مجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة في الفترة الأولى منها على أن « يصرّف بدل التمثيل لشاغل الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق أن يقوم بأعمالها طبقا للاوضاع المقررة ولا يخضع هذا البديل للضرائب » . كما تقضى المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة بأن « يكون لرئيس مجلس الدولة الاشراف على الاعمال العامة والادارية للمجلس وعلى الامانة العامة . وينوب عن المجلس في صلاته بالمصالح ويشرف على اعمال اقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع العمل بينها ويرأس الجمعية العمومية للمجلس ويجوز له أن يحضر جلسات الجمعية العمومية لضمي الفتوى والتشريع ولجانها » ، وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة ، وعند غياب الرئيس يحل محله في الاختصاص القضائي بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا نائب الرئيس بها ثم الاقدم فالأقدم من اعضاءها وبالنسبة للمحكّم الادارية نواب رئيس المجلس للقسم القضائي ، ثم نائب رئيس المجلس المختص للهيئة ثم الاقدم فالأقدم من مستشاريها ويحل محله في اختصاصه بالنسبة الى القسم الاستشاري نائب رئيس المجلس لهذا القسم ثم الاقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس ثم من المستشارين وبالنسبة الى با عدا ذلك من الاختصاصات يحل محله عند غيابه الاقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه انها وضعت حكما مستخدما يخالف ما كان يسر عليه رأي الجمعية العمومية لضمي الفتوى والتشريع مؤداة أن بدل التمثيل

المقرر شاغلي الوظائف الرئيسية يستحق في حالة خلوها أن يقوم بأعبائها طبقاً للأوضاع المقررة .

ومن حيث أن المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بعد أن حددت الاختصاصات الرئيسية لرئيس مجلس الدولة ، وضعت أحكامها بالنسبة لمن يخل محل رئيس مجلس الدولة في اختصاصاته المختلفة عند خلو منصب رئيس المجلس . وقد جاء حكم هذه المادة منفرداً بين الاختصاصات القضائية لرئيس مجلس الدولة واختصاصاته الأخرى فعمدت بالاختصاص القضائي بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا إلى نائب رئيس المجلس بها ثم الأقدم فالأقدم من أعضائها ، وبالنسبة إلى المحاكم الإدارية إلى نائب رئيس المجلس للقسم القضائي ثم نائب رئيس المجلس لتلك المحاكم ، وفي أعمال هيئة المفوضين إلى نائب رئيس المجلس للقسم القضائي ثم نائب رئيس المجلس المخصص للهيئة ثم الأقدم فالأقدم من مستشاريها ، وبالنسبة للقسم الاستشاري إلى نائب رئيس المجلس لهذا القسم ثم الأقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس ثم من المستشارين .

أما بالنسبة إلى باقي الاختصاصات فقد عهد بها المشرع إلى الأقدم فالأقدم من نواب رئيس المجلس .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى نصوص القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لتعديد الاختصاصات التي أوردها المادة ٥٢ من هذا القانون يبين أن المادة الخامسة منه تنص على أن « يرأس المحكمة الإدارية العليا رئيس المجلس وتصدر أحكامها من خمس مستشارين ، وتكون بها دائرة أو أكثر لفحص الطعون ، وتشكل من ثلاثة مستشارين » . كما تنص المادة السادسة على أنه « يكون لكل وزارة أو مصلحة عامة أو أكثر محكمة إدارية أو أكثر يبين عددها وتحدد دائرة اختصاص كل منها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة » . ونصت المادة ٣٨ من القانون المشار إليه على أن « تتجمع كل من المحكمة الإدارية العليا ومحكمة القضاء الإداري بهيئة جمعية عمومية للنظر في المسائل المتعلقة بنظائرها وأورها الداخلية وتوزيع الأعمال بين أعضائها أو بين دوائرها ، وتتألف الجمعية العمومية لكل منها من جميع مستشاريها العاملين بها وتقدمي للاتفاق بناء على طلب رئيس المجلس أو رئيس المحكمة أو ثلاثة من أعضائها أو بناء على طلب رئيس هيئة المفوضين

ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لأعضائها » وتكون الرئاسة لأقدم الحاضرين ويجوز لرئيس المجلس ان يحضر اية جمعية عادية وفي هذه الحالة تكون له الرئاسة » . ونص المادة ٢٩ على أن « يجتمع رؤساء المحاكم الادارية بهيئة جمعية عادية للنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وأموالها الداخلية وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس المختص بهذه المحاكم أو رئيس هيئة المفوضين أو ثلاثة من أعضائها وتدعى اليها هيئة المفوضين ويكون لها صوت محدود في المداولة ويتولى الرئاسة اقدم الرؤساء الحاضرين » .

وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة وتبلغ الى رئيس المجلس ولا تكون نافذة الا بعد تصديقه عليها بعد أخذ رأى نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم » . ونصت المادة ٥١ على أن « يقدم رئيس مجلس الدولة كل ثلاثة شهور وكأما رأى ذلك تقريرا الى رئيس الجمهورية متضمنا ما أظهرته الاحكام أو البحوث من نقص انتشيع القائم أو غموض فيه أو حالات اساءة استعمال السلطة من اية جهة من جهات الادارة أو مجاوزة تلك الجهات سلطتها » . ونصت المادة ٥٨ على أن « يكون تعيين أعضاء مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس هذا المجلس ... ويكون تعيين المفوضين المساعدين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الدولة وموافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية » . ونصت المادة ٦١ على أن « يحلف أعضاء مجلس الدولة قبل اشتغالهم بوظائفهم يمينا بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالذمة والصدق . ويكون حلف رئيس المجلس ونواب رئيس المجلس أمام رئيس الوزراء وحلف المستشارين أمام المحكمة العليا وحلف بقى أعضاء المجلس أمام رئيس مجلس الدولة » . ونصت المادة ٧١ على أن « يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة الى الموظفين والمستخدمين الاداريين » .

تلك هي مجمل التصوص التي وردت في قانون تنظيم مجلس الدولة والتي تضمنت إشارة الى اختصاص رئيس مجلس الدولة ، تضاف اليها المادة ٥٢ سائلة الذكر والتي تضمنت الاطار العام لاختصاص رئيس مجلس الدولة بصفة عامة والتي نصت على أن يكون له الاشراف على الأعمال العامة والادارية للمجلس وعلى الامانة العامة . وينسب عن المجلس في

سلاته بالمصالح او بالغير ويشرف على اقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع الاعمال بينها .

ومن ناحية اخرى فقد صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الاعلى للهيئات القضائية الذى يختص بالاشراف على هذه الهيئات والتنسيق فيما بينها وابداء الراى فى جميع المسائل المتعلقة بهذه الهيئات ودراسة واقتراح التشريعات الخاصة بتطوير النظم القضائية ، وقد نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن يرأس المجلس الاعلى للهيئات القضائية رئيس الجمهورية ويشكل المجلس على النحو الآتى :

أعضاء	{	رئيس المحكمة العليا
		رئيس محكمة النقض
		رئيس مجلس الدولة

ونصت المادة الرابعة على انه « اذا تغيب احد اعضاء المجلس او منعه مانع من الحضور يحل محله : بالنسبة لرئيس المحكمة العليا او رئيس محكمة النقض او رئيس مجلس الدولة تقدم النواب بالمحكمة او بالمجلس » .

ومن حيث أنه طبقا لهذه التصوص فإنه يمكن أن تحدد اختصاصات رئيس مجلس الدولة بالنظر الى عموميتها أو تخصيصها على النحو الآتى :

أولا : اختصاصات عامة بالنسبة الى مجلس الدولة ككل وتمثل تمثالا :

(١) الاشراف على الاعمال العامة والادارية للمجلس وعلى الامانة العامة ، وله سلطة الوزير المختص بالنسبة الى الموظفين الاداريين الكتابيين .

(ب) التمثيل عن المجلس وتمثيله فى سلاته بالمصالح او بالغير .

(ج) الاشراف على اقسام المجلس المختلفة وعلى توزيع الاعمال بها .

(د) تمثيل المجلس في عضوية المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

(هـ) تقديم تقرير عن أعمال المجلس الى رئيس الجمهورية .

ثانيا : اختصاصات محدودة بالنسبة الى اقسام المجلس المختلفة وذلك على النحو الآتي :

(١) بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا : يتمثل في رئاسه لهذه المحكمة طبقا لنص المادة ٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورئاسته للجمعية العمومية للمحكمة طبقا لنص المادة ٣٨ من القانون المذكور .

(ب) بالنسبة الى محكمة القضاء الاداري: يكاد ينحصر اختصاص رئيس المجلس بالنسبة الى هذه المحكمة في حقه في دعوة الجمعية العمومية للمحكمة للانعقاد وحقه في حضور جلسات الجمعية العمومية وفي رئاسة هذه الجلسات .

(ج) بالنسبة الى المحاكم الادارية : ينحصر اختصاص رئيس المجلس بالنسبة الى هذه المحاكم في حقه في دعوة الجمعية العمومية للمحاكم الادارية للانعقاد وفي التصديق على القرارات التي تصدرها الجمعية العمومية .

(د) بالنسبة الى هيئة المفوضين : ليس في نصوص قانون مجلس الدولة نصوما تحدد اختصاصا محددا لرئيس المجلس بالنسبة لهيئة المفوضين ، خلاف ما يدخل تحت ملول الاشراف على الهيئة وعلى توزيع العمل فيها طبقا لنص العام الذي تضمنته المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(هـ) بالنسبة للقسمي الفتوى والتشريع : يتمثل اختصاص رئيس مجلس الدولة بالنسبة الى هذين القسمين في حقه حضور رئاسة جلسات الجمعية العمومية للقسمين ولجانها .

ومن حيث انه بالنسبة الى تحديد اختصاصات رئيس مجلس الدولة وفقا لطبيعتها فانه يمكن القول بان لرئيس مجلس الدولة اولا : صفة ادارية

بارمة تمثل في وضعه في قمة التنظيم الإداري لمجلس الدولة ومنحة سلطة موازنة لسلطة الوزير ، كما تتمثل في إشرافه على أقسام المجلس المختصة وعلى توزيع العمل بينها وفي إشرافه على الأعمال العامة والإدارية لمجلس وعلى الأمانة العامة . وفي تمثيل المجلس في صلاته بالمصالح أو بالفكر . ورئيس المجلس بصريح النص سلطة الوزير المختص بالنسبة إلى الموظفين الإداريين والكتابيين **ثانياً** : صفة أو اختصاص قضائي يتمثل أساساً في رئاسته للبحكمة الإدارية العليا وفي بعض الاختصاصات الأخرى بالنسبة إلى محكمة القضاء الإداري والمحكم الإدارية .

ومن حيث أن المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قد أحلت نواب رئيس مجلس الدولة لأقسام المجلس المختلفة في الاختصاص القضائي المقرر طبقاً للقانون لرئيس مجلس الدولة وذلك عند غياب الرئيس، وأحلت أقدام النواب في سائر الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس الدولة في هذه الحالة ، وتصد بذلك الاختصاصات الإدارية والإشرافية لرئيس المجلس بالنسبة إلى الجاس كل ولائسابه المختلفة .

ومن حيث أنه يتعين إزاء التوزيع الذي قرره المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر تحديد من يستحق من نواب رئيس مجلس الدولة لبدل التمثيل المقرر لرئيس المجلس بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٧ وذلك في حالة غياب رئيس المجلس في ضوء الحكم المسحوت الذي أورده المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تقضى بأنه في حالة خلـو الوظيفة المقرر لها بدل تمثيل يستحق أن يقوم بأعمالها طبقاً للاوضاع المقررة .

ومن حيث أن تحديد هذه المسألة يتعين أن يتم في ضوء الحكمة التي ابتغاها المشرع عن تقرير بدل تمثيل لتوع مسمين من الوظائف ، وهي — حسبما أفصحت عنه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في فتاويها السابقة — مواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب وضعها وواجباتها: عن نفقت تتقضيها ضرورة ظهور من يستغلها بالمظهر اللائق بها .

ومن حيث أنه على هذا الأساس فإنه يتعين القول بأن بدل التمثيل مرتبط صرحة بالمظريات اللازمة لأوظيفة العامة في مستوياتها العليا ، وتبدو

هذه المظاهرات ضرورية ووضحة بالنسبة إلى الوظائف التي تجعل شاغلها في علاقات يومية ومستمرة مع مختلف الجهات العليا في الدولة ، وبذلك تكون هذه المظاهرات أكثر التصاقاً بالعمل الإداري منها بالعمل الفني ، فالرئيس الإداري هو الذي يحتم عليه عمله الاتصال بالغير وتمثيل الجهة التي يرأسها في علاقاتها الخارجية أما شاغل الوظيفة الفنية أياً ما ارتفع مستواها فليس علاقته تكاد تكون مقصورة على عمله الفني .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك يتعين القول أن بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الدولة أنها يستند في تقريره إلى ما تفرضه هذه الوظيفة من مظاهرات خاصة تظهر ضرورتها في قيام رئيس المجلس بتمثيل المجلس والنيابة عنه في علاقاته مع سائر الجهات وفي اتصاله المستمر نتيجة لذلك بأعلى المستويات في الدولة . والبدل بهذه الصورة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمرکز رئيس مجلس الدولة باعتباره في القمة من التنظيم الإداري للمجلس يؤكد هذه النتيجة أمراً **الأول** : أن الوظيفة الإدارية هي الوظيفة الظاهرية والاساسية لرئيس مجلس الدولة وخاصة في علاقاته مع الغير : **والثاني** : أن رئيس مجلس الدولة يشترك مع سائر النواب والمستشارين في صفته القضائية ، فالجميع مستشارون ، وإذا ما أختص المشرع رئيس مجلس الدولة دون غيره من مستشاري مجلس الدولة ببدل التمثيل فما ذلك إلا ما ينفرد به رئيس المجلس عن سائر المستشارين من اختصاصات إدارية تتمثل في وضعه في قمة التنظيم الإداري في مجلس الدولة وفي تمثيل المجلس في علاقاته مع الغير .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه في حالة غياب رئيس مجلس الدولة فإن بديل التمثيل المقرر له يصرف لاقدم نواب رئيس مجلس الدولة .

(مقبى رقم ١٠١٢ في ١١/١١/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

إستحقاق العامل المنتخب لوظيفة مقرر لها بدل تمثيل لبدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة ، متى ندب شاغل الوظيفة الاصلى لوظيفة أعلى .

ملخص الفتوى :

ياستعرض احكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام المصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ يبين ان المادة ١٠ منه تنص على ان « يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو الانتدب أو الاعارة اليها وذلك طبقا للقواعد والضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس الادارة في هذا الشأن .

كما تنص المادة ٤٠ من ذات القانون على انه « مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الادارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقا للنظم الذي يضعه في هذا الشأن :

١ — بدل تمثيل لأعضاء مجلس الادارة المعينين وشاغلي الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التي يحددها مجلس الادارة وذلك في حدود ٥٠٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الادارة . ويصرف هذا البدل لشاغلي للوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق ان يقوم بأعبائها ولا يخفص هذا البدل للضرائب .

ومفاد ذلك ان شغل الوظائف طبقا لقانون العاملين بالقطاع العام يكون بطريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو الاعارة اليها كما يكون بطريق الذنب الى تلك الوظائف ويجوز منح بدل تمثيل لأعضاء مجلس الادارة المعينين شاغلي الوظائف العليا والوظائف الرئيسية التي يحددها مجلس الادارة ، ويصرف بدل التمثيل لشاغلي الوظيفة المقرر لها ، وفي حالة خلوها يستحق ان يقوم بأعبائها .

واذ وردت عبارة النص صريحة واضحة على النحو المتقدم بجمل مناه استحقاق بدل التمثيل هو شغل الوظيفة المقرر لها هذا البدل أو التيام بأعبائها في حالة خلوها ويفض النظر عن اسباب هذا الخلو سواء أكان لانتهاء خدمة شاغلها الأصلي أو نقله أو اعارته أو ندبه الى وظيفة أخرى .

ولما كان العامل المعروض حالته عند شغل بطريق التندبوظيفة رئيس قطاع المقرر لها بدل تمثيل بالشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية اعتبارا

ثانيا : عدم احقيقته في الجمع بين بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير عام المعاهد
الازهرية والبدل المقرر لوظيفة وكيل الجامع الازهر واستحقاقه لأكبر
ابجلين اثناء مدة ندبه وكيلا للجامع الازهر .

(فتوى ٨٦ في ٢٦/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

المندوبون المفوضون ونوابهم — تعدد بدل التمثيل المقرر لهم بتعدد
الشركات المفوضين في إدارتها — أساس ذلك من تكيف هذا البند ونصوص
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتوى :

ان اثناء الجمعية العمومية للقسم الاستشارى قد استقر على أن بدل
التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين والمشرفين بموجب قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٧٠٦ لسنة ٦٢ ، وان وصف بأنه بدل تمثيل الا انه لا يمدو في
حقيقته ان يكون مكافأة تمنح لهم مقابل الاعمال التي يقومون بها في الشركات
والمنشآت التي عينوا بها وذلك من قبيل المكافآت التشجيعية التي تمنح لأعضاء
لجان الجرد ولجان التقييم مقابل عملهم في تلك اللجان ولذا غانه يخضع
لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمكافآت التي يتقاضاها
الموظفون علاوة على مرتباتهم الاساسية واحكام قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالشروط والافوض المقتضية بهما ، وبناء على
ذلك ، ولما كان الاصل ان الاجر يتعدد بتعدد العمل ، فان ذلك يقتضى تعدد
البدل المذكور بتعدد الشركات .

ومن حيث ان البند الاول من المادة الاولى من القواعد المرفقة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، بعد ان حرم الجمع
بين بدل التمثيل وبين مكافأة العضوية او المرتب المقرر للوظيفة . نص

مراحة على أنه « ويجوز أنجمع فيها عدا ذلك من احوال » وبناء على هذا لنس الصريح يجوز تعدد بدل التمثيل بتعدد عدد الشركات باعتبار ذلك من احوال الجمع الجائزة قانونا .

لا يجوز الاحتجاج بأن عبارة « شركات والمنشآت التي تضممتها القوانين ... الخ » الواردة في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ ساقطة الفكر تعنى تعدد شركات وليس تعدد البديل ، ذلك ان المشرع التزم في صياغة المادة الأولى من القواعد الملحقة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه صيغة الجمع ، فنص على أن يعامل المندوبون المفوضون ونوابهم والمشرفون وضباط الاتصال ... الخ ولذا كان طبيعيا أن يستعمل صيغة الجمع أيضا عند بيان الشركات التي يعملون بها ، ومن جهة أخرى لا يجوز الاحتجاج بأن المشرع قصد المغايرة في الحكم بين المندوبين المفوضين وأعضاء لجان الجرد والتقييم حين اجاز تعدد المكافأة للآخرين دون الأولين ، ذلك انه فضلا عن النص صراحة على جواز الجمع فيها عدا الجمع بين بدل التمثيل ومكافأة العضوية أو مرتب الوظيفة كما سلف البيان . فان المشرع لم ينص على تعدد المكافأة بتعدد العمل بالنسبة لأعضاء اللجان وإنما وضع نظاما للمكافأة في حالة التعدد يتناقص تدريجيا مما يدل على ان الاصل هو تعدد المكافأة بتعدد العمل وان المشرع حين اراد نقص المكافأة في حالة التعدد نص على ذلك صراحة .

القول بعدم التعدد يثير التساؤل حول الشركة التي تحصل بدل التمثيل في حالة تعيين مفوض واحد لعدة شركات في وقت واحد او في اوقات متلاحقة ، وهل تتحمل البديل الشركة الأولى لم يقسم على الشركات المفوض عليها ، وقد تناول القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ الرد على ذلك بالنسبة الى أعضاء لجان التقييم حين حدد المكافأة التي تؤديها كل لجنة وبالتالي كل شركة ، ولو قصد المشرع الى عدم تعدد بدل التمثيل لوضع له مثل هذا التنظيم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية التي جواز تعدد بدل التمثيل المقرر للمندوبين المفوضين ونوابهم بتعدد الشركات المفوضين في ادارتها .

(متوى ٢٢٠ في ١٦/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

الغاط في تحديد بدل التمثيل هو بغلة البديل المقررة للوظيفة باعتبار انه يتعلق بظهوراتها ، دون اى اعتداد في هذا الشأن بالدرجة المالية المقررة لئل هذه الوظيفة — اساس ذلك هو ما ايسان عنه صراحة كتب وزارة الخزائة الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ وقطع فيه قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ من ان البديل المقر للوظيفة وكيل الوزارة لا يمنع لشاغل درجة وكيل وزارة الا اذا نص على ذلك في قرار التعيين — مقتضى ذلك ان الممول عليه في تحديد البديل المستحق لمدير المعاهد الاثرية هو بهذه الوظيفة بغض النظر عن كونها بدرجة وكيل وزارة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٩ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظة طبقا للشروط والاوزاع التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » . وتاريخ ٢٢ يونية سنة ١٩٦٤ اذاعت وزارة الخزائة الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ جاء به ان رئيس الجمهورية وافق فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ على تعديل ثنائى بدل التمثيل لشاغل الوظائف المبينة فيما بعد على الوجه التالى :

جنيه

٢٤٠٠ سنويا لكل من السادة نواب رئيس الوزراء .

٢٠٠٠ سنويا لكل من السادة الوزراء ونواب الوزراء .

١٠٠٠ سنويا لكل من السادة وكلاء الوزارات .

٥٠٠ سنويا لكل من السادة رؤساء المصالح .

ثم اذاعت الوزارة الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ جاء به انها لاحظت ان بعض مديرى الهيئات العامة والادارات العامة من درجة وكيل

وزارة يتقاضون بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات ، ولما كان البديل المذكور يقتصر منحه على من يشغلون وظيفة وكيل وزارة فانه يتمعين ايتاف صرف البديل المشار اليه لمديرى الهيئات العامة والإدارات العامة الذين يشغلون درجة وكيل وزارة .

ومن حيث أنه يبين من هذه لقواعد ان المناط في تحديد بدل التمثيل هو بصفة البديل المقررة للوظيفة باعتبار انه يتعلق بظهوريتها ، دون أى اعتداد في هذا الشأن بالدرجة المالية المقررة لمثل هذه الوظيفة . وهذا هو ما أبان عنه صراحة كتاب وزارة الخزانة الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ ، وقطع فيه القرار الجمهورى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتعديل قواعد منح بدل التمثيل بعد صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين فقد نص هذا القرار على ان البديل المقرر لوظيفة وكيل الوزارة لا يمنح لشاغل درجة وكيل الوزارة الا اذا نص على ذلك في قرار التعيين . وعلى مقتضى ذلك فان الممول عليه في تحديد البديل المستحق لمدير المعاهد الأزهرية هو بهذه الوظيفة بغض النظر عن كونها بدرجة وكيل وزارة .

(فتوى ٨٦ فى ٢٦/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

زيادة مرتب وبديل التمثيل المقرر لرئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة عن المرتب وبديل التمثيل المقرر لوكيل الوزارة — صدور قرار من رئيس الجمهورية بنقل رئيس مجلس إدارة المؤسسة الى وظيفة وكيل الوزارة — صدور قرار من رئيس الجمهورية باحتفاظه بالمرتب وبديل التمثيل الذى كان يتقاضاه في وظيفته الاولى — تحديد مقرر بدل التمثيل المستحق له بعد نقله — هو البديل المقرر لوظيفة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة مخفضا الى الربع .

ملخص التمسوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ينص في مادته الاولى على ان :
تحدد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل بعد خفضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه - لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على اوجه المبين بالجدول المرافق لهذا القرار) .

وقد حدد هذا لجدول لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات افئة المتجارة بمنزلة سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه وبديل تمثيل مخفض الى النصف قدره ١٠٠٠ جنيه .

وكانت المادة الاولى من لقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين تنص على انه (فيما عدا بدل السفر ومصاريق الانتقال الفعلية وبذل الغذاء وعانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لاي سبب كان علاوة على المرتب الاملى للعاملين المدنيين والعسكريين بالحكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التى تساهم فيها الدولة وفقا للنسب الآتية :

٥٠ ٪ بالنسبة لبدلات التمثيل والاستقبال وما فى حكمها .

٢٥ ٪ بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات وما فى حكمها .

ويتخذ فى حساب قيمة الخفض ومقدار ما يستحق من البذل بعد خفضه على النحو المشار اليه بالقيمة التى كانت مقرررة للبذل فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٥ او فى تاريخ لاحق يكون قد تقرر البذل فيه ويسرى الخفض على البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات المستحقة عن الشهر التالى لتاريخ نشر هذا القانون) .

وقد عدلت المادة الأولى من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بالتأنيون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ وأصبحت تنص على أنه (فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وأعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كلن علاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين بـوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الأقل) .

ويعد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البدل بعد خفضه بقيمة التي كانت مقررة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ — أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه البدل ما لم ينص في قرار منح البدل على مراعاة نسبة الخفض المقررة .

ونص القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه في المادة الثانية على أن (يسرى حكم المادة السابقة على البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات المستحقة من الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون ولا تصرف فروق عن المسافى) .

وكان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين الملقى في المادة ٣٩ ينص على أنه (يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظات طبقا للشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية) .

وقد حدد جدول المرتبتات المرافق لهذا القانون بداية الربط المالي لدرجة وكيل وزارة بمبلغ ١٤٠٠ جنيه ونهايتها بمبلغ ١٨٠٠ جنيه .

وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٢ — أذاعت وزارة الخزانة الكتاب الحوى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي جاء به أن السيد رئيس الجمهورية وافق في ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ على تعديل ثلث بدل التمثيل لشاغلي الوظائف المبينة فيما بعد على الوجه التالي .

٢٤٠٠ جنيه سنوياً لكل من السادة نواب رئيس الوزراء .

٢٠٠٠ جنيه سنوياً لكل من السادة الوزراء ونواب الوزراء .

١٠٠٠ جنيه سنوياً لكل من السادة وكلاء الوزارات .

٥٠٠ جنيه سنوياً لكل من السادة رؤساء المصالح .

وتنص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العامين المدنيين المعمول به حالياً على أنه (يجوز لرئيس الجمهورية منح تبديلات الآتية في الحدود وطبقاً للقواعد المبينة قرين كل منها : —

١ — بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على ألا يزيد عن ١٠٠ ٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البندل ويصرف لشاغلها وفي حالة خلوها يستحق أن يقوم بأعبائها طبقاً للأوضاع المقررة ولا يخضع هذا البندل للفرائب .

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ على أن (يحتفظ السيد النكور / وكيل الوزارة لشئون التعدين بديوان عام وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية بمرتبة سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه وبدل تمثيل سنوى قدره ١٠٠٠ جنيه وذلك بصفة شخصية . .

وتنص المادة الثانية منه على أن (ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

وقد عين النكور / وكيلاً للوزارة بالقرار رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٦٨ .

ومن حيث أنه باستقراء هذه النصوص يتضح أن رؤساء مجالس إدارات المؤسسات من الفئة الممتازة يستحقون طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ مرتبة سنوياً قدره ٢٠٠٠ جنيه وبدل تمثيل سنوى قدره ٢٠٠٠ جنيه يخضع إلى النصف طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠ لسنة

١٩٦٧ بشأن خفض البدلات قبل تعديله ليصبح ١٠٠٠ جنيه — كما يتضح أن نهاية مربوط درجة وكيل وزارة كان ١٨٠٠ جنيه طبقا للجدول المرافق لقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين الملقى وكان بدل التمثيل المقرر لهم ١٠٠٠ جنيه قبل التخفيض وفقا لقرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن الدكتور / كان يشغل وظيفة رئيس مجالس إدارة المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين بمرتبة قدره ٢٠٠٠ جنيه وبديل تمثيل قدره ٢٠٠٠ جنيه يصرف له منه بعد خفضه إلى النصف مبلغ ١٠٠٠ جنيه ولقد كن من شأن تعيينه وكيلًا للوزارة بالقرار رقم ٦٦٩ المؤرخ ١٩٦٨/٥/٢٦ — أن ينقص مرتبه إلى ١٨٠٠ جنيه وبديل التمثيل المستحق له إلى ١٠٠٠ جنيه يجب خفضها إلى النصف ، لذلك أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ باحتفاظه بصفة شخصية بالمرتبة الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة (٢٠٠٠) جنيه وببديل التمثيل الذي كان يصرف له بعد خفضه إلى النصف (١٠٠٠) جنيه ومن ثم فإن مصدر هذا القرار قصد الاحتفاظ له بمركزه المالي الثابت له قبل تعيينه وكيلًا للوزارة والبقاء عليه كما هو بغير تعديل مع أن ذلك يؤدي إلى زيادة ما يستحقه بموجب القرار المشار إليه عما هو مقرر أو كلاء الوزارات وبالتالي فإن الدكتور / يستحق طبقا للقرار رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ بدل تمثيل أصلي قدره ٢٠٠٠ جنيه بنقص بعد خفضه إلى النصف بالتطبيق للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ إلى ١٠٠٠ جنيه .

ومن حيث أنه مما يؤيد ذلك أن المذكرات والكتب المتبادلة بين السكرتارية العامة للحكومة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والوزارة — أجمعت كلها على أن الهدف من إصدار قرار جمهوري باحتفاظه بمرتبه وببديل التمثيل بصفة شخصية ينحصر في عدم الإضرار به نتيجة تعيينه وكيلًا للوزارة ، وما دام أن ذلك هو الهدف من القرار فانه لا يسوغ القول بأن القرار حدد له بدلا أصليا جديدا قيمته ألف جنيه غير ذلك الذي كان مستحقا له وقدره ٢٠٠٠ جنيه .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ قبل تعديله كان ينص بتخفيض بدلات التمثيل إلى النصف مع الاعتداد في حساب قيمة خفض بالقيمة التي كانت مقررة للبندل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق

فان الدكتور / كان يتقاضى طبقا لهذا القانون بدل تمثيل
مخفض قدره ١٠٠٠ جنيه باعتبار أن البدل الاصلى المقرر له يبلغ ٢٠٠٠
جنيه قد منح له في تاريخ لاحق على ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات
التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها.

ومن حيث أنه لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ قد عدل نسبة
الخفض الى ٢٥٪ مع العمل بهذه النسبة اعتبارا من ١٩٧١/١٠/١ — أول
الشهر التالي لتاريخ نشره (جريدة ٣٩ لسنة ١٩٧١) وكان من مقتضى
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٨ — الاحتفاظ له ببديل تمثيل
أصلى قدره ٢٠٠٠ جنيه فإنه يستحق اعتبارا من ١٩٧١/١٠/١ بدل تمثيل
مخفض الى الربع مقداره ١٥٠٠ جنيه سنويا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى استحقاق الدكتور / وكيل وزارة الصناعة لبديل تمثيل مخفض
الى الربع قدره ١٥٠٠ جنيه سنويا اعتبارا من ١٩٧١/١٠/١ تاريخ العمل
بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(فتوى ٣٠٤ في ١٩٧٨/٤/٨)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

عدم احقية العامل لبديل التمثيل الذى كان يتقاضاه بوظيفته المنتخب
اليها بالمؤسسة العامة المضافة عند نقله الى جهة اخرى .

ملخص الفتوى :

ان العاملين بالمؤسسات المضافة ينقلون بفئاتهم وادبياتهم ،
ويحتفظون في الجهات المتقاولين اليها بما كانوا يتقاضونه من مبالغ
أو مزايا كانت تصرف لهم لقاء عملهم الاصلى ، ومن ثم يسبعد ما كانوا

يتقاضونه بصفة عارضة او مقابل اعمال اضافية تخرج عن نطاق العمل
الاصلي للعامل .

ولما كانت الاحكام المتعلقة بالنسب الواردة في المادة (٢٧) من قانون
العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأنه يجوز نذب
العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة اخرى في نفس مستوى وظيفته او في
وظيفة تعاوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها او في وحدة اخرى
اذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الاصلية تسمح بذلك ، وكان مفاد
ما تقدم ان النذب وضع مؤقت بطبيعته ، فلا يتحدد به المركز القانوني
للعامل عند نقله او انتهاء خدمته او غير ذلك ولا يكسبه حقا في استصحاب
مزايان الوظيفة المنتدب اليها . فلنذب ينتهي بانتهاء مدته او بانقضاء
العمل او الوظيفة المنتدب اليها ويبقى وضع العامل في وظيفته الاصلية
هو الاساس الذي يتحدد به مركزه الوظيفي عند النقل بقض النظر عن
الوظيفة التي كان يشغلها بصفة عارضة عن طريق النذب ، فيستصحب
العامل المنقول كافة العناصر الرئيسية لمركزه الوظيفي في وظيفته الاصلية من
نقطة واقعية ومرتب وبدلات ، وام يخرج المشرع عن هذا الاصل بالنسبة
للعاملين المنقولين من المؤسسات الملقاة فنص على نقلهم باقتدياتهم ونشاطهم
الى الجهات التي يقرر نقلهم اليها .

وترتبا على ذلك فان نذب المعروضة حالته الى وظيفة مدير عام
ادارة الراى والتحقيقات بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية
الاراضى يعتبر منتحيا قانونيا بانقضاء تلك الوظيفة بمجرد الغاء المؤسسة
ذاتها ، وبالتالي زوال موجب استحقاق بدل التمثيل المقرر لها من تاريخ
ذلك الالغاء وقبل نقله الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وعليه
يقصر حقه في الاحتفاظ بالمزايا المقررة لزميله الشاغل لذات الوظيفة في
منته الاصلية .

(نقوى ٨٢ في ١/٢١ / ١٩٨١)

قاعدة (١٨٢)

المبدأ :

احتفاظ العامل المتقول من احدى المؤسسات العامة الملقاة ببذل التمثيل مشروط بان يكون قد استحقه فعلا وصرف اليه قبل نقله من المؤسسة التي كان يعمل بها - عدم جواز احتفاظ العامل بهذا البذل اذا لم يكن قد شغل قبل نقله من المؤسسة وظيفة مقرر لها هذا البذل - صدور قرار بنقل احد العاملين من احدى هذه المؤسسات مع تحديد تاريخ معين يجب اتمام النقل قبل حمله - صدور قرار بترقية هذا العامل الى وظيفة مقرر لها بدل تمثيل خلال الفترة من تاريخ صدور قرار نقله وحتى التاريخ المحدد لاتمام النقل - اتمام هذا القرار لصدوره بعد نقل العامل من المؤسسة نظرا لتفاد قرار النقل من تاريخ صدوره - عدم جواز احتفاظه ببذل التمثيل المقرر للوظيفة التي كان قد رقى اليها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ والممول به اعتبارا من ١٨/٩/١٩٧٥ تاريخ نشره ينص في المادة الثامنة منه على ان « تلغى المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » ويصدر الوزير المختص بالاتفاق مع وزير المالية القرارات اللازمة لتصفية اعمالها وتحديد الجهات التي تؤول اليها بما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

ويستتر العاملون بهذه المؤسسات في تقاضى مرتباتهم واجورهم وبدلاتهم الى ان يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم باقتدياتهم وبفئاتهم الى الشركات العامة او جهات الحكومة او الجهاز المركزي للحاسبات او الادارة المحلية خلال مدة لا تتجاوز ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه منها من حوافز ومكافآت وارياح

وإية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مطلقة في الجهة المتقوله إليها العامل وفي هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

وبناء على ذلك فإن احتفاظ العامل المتقوله من إحدى المؤسسات العامة اللغاة ببسديل التمثيل مشروط بأن يكون قد استحقه فعلا وصرف إليه قبل نقله من المؤسسة إذ في هذه الحالة فقط يتحقق قصد المشرع المتمثل في عدم الإخلال بالمستوى المالي للعاملين بالمؤسسات اللغاة ، ولما كان استحقاق بدل التمثيل منوط بشغل إحدى الوظائف المدرر لها هذا البديل فإنه لا يجوز الاحتفاظ ببديل تمثيل للعامل الذي لم يشغل إحدى هذه الوظائف قبل نقله . ومن ثم فإنه وقد نقل العامل المعروضة حالته في ١٩٧٥/١٢/١٨ بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ١٤٩٢ من المؤسسة وهو غير مستحق لبديل التمثيل ولم يصرف مثل هذا البديل قبل نقله فإنه لا يجوز التول بالاحتفاظ له بهذا البديل . ولا يغير من ذلك إصدار وزير الصناعة للقرار رقم ١٥٥٨ في ١٩٧٥/١٢/٣١ بتعيينه بإحدى الوظائف المقرر لها بدل تمثيل بالمؤسسة لأن هذا القرار صدر بعد نقله من المؤسسة وانتطاع صلته بها وخروجه من عداد العاملين فيها ، ولا وجه للنظر إلى هذا القرار على أنه يتضمن أعادته إلى المؤسسة اللغاة في الوظيفة التي قضى القرار بتعيينه فيها لأن المشرع أوجب نقل العاملين من المؤسسات اللغاة تمهيدا لتصنيفها الأمر الذي يتضمن بحكم اللزوم عدم جواز تعيين أحد بوظائفها بعد ١٩٧٥/٩/١٨ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولا يجوز الاستناد في هذا الصدد إلى قواعد معاملة العاملين بالمؤسسات اللغاة الصادرة من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٢ والتي قررت ترقية المستحقين للترقية منهم لأنهما اشترطت أن يتم ذلك قبل نقلهم .

• وإذا كان قرار النقل رقم ١٤٩٢ — المؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٨ قد أوجب اتمام النقل في موعد غايته ١٩٧٥/١٢/٣١ فإن ذلك لا يعني أنه أرجأ النقل ذاته إلى هذا التاريخ بل هو يعني وجوب اتخاذ إجراءات النقل

بإخلاء طرف العامل بالجهة المنقول منها وتسامه العمل بالجهة المنقول اليها خلال الفترة من صدور القرار حتى ١٩٧٥/١٢/٢١ ، كما ان الضراخى في تسلم العمل بعد صدور قرار النقل ليس من شأنه التأثير في تاريخ النقل الذى يتحدد بتاريخ صدور قراره لان قرارات النقل تعتبر نافذة بمجرد صدورها لذلك فهى تقطع صلة العامل بالجهة المنقول منها باثر فوري ولا يحول دونه استمرار العامل بعض الوقت بالجهة المنقول منها حتى يتمكن من اتمام اجراءات اخلاء طرفه .

ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق السيد / لبذل التمثيل .

(فتوى ٥٢٧ فى ١٩٨٠/٤/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٤)

المسألة :

تمويض التمثيل المقرر للوزراء — عدم جواز تعدده بتعدد مناصب الوزارة التى تسند التى وزير واحد — اساسه — ان بدلا واحدا يكفل للوزير الظهور بالمظهر الاثني فتتحقق الحكمة المقصودة من تقرير هذا البسبسل — تمويض التمثيل المقرر للوزراء — صرفه متهما للوزير الذى يتولى عدة مناصب وزارية — عمل باطل ويجب استرداد ما صرف منه بغير حق طبقا للقواعد المقررة فى هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

جرت مديرية الخزانة المركزية بالاطليم الشمالى على منح الوزير الذى تسند اليه وزارتان او اكثر تمويض التمثيل المقدر لكل وزارة وذلك تنفيذا الفتوى ديوان المحاسبات الصادرة بتاريخ ٢١ من يولية سنة ١٩٥٤ والتى تنص بان هذا التمويض مقرر للاتفاق على شئون الوظيفة واعباتها ، لا على شئون الموظف الخاصة .

ولما صدر القانون رقم ٥٢١ والقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ بتحديد تعويض التمثيل لرئيس المجلس التنفيذي والوزراء بالاقليم الشمالى اسطلعت وزارة الخزانة رأى ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة فيها اذا كان يجوز للسيد رئيس المجلس التنفيذي ان يجمع بين تعويض التمثيل المخصص له بوصفه رئيسا المجلس التنفيذي وبين تعويضات التمثيل المقررة للوظائف الاخرى التى يشغلها . وبتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ رأت اللجنة المختصة بقسم الفتوى والتشريع بالاقليم الشمالى، استحقاق سيادته لتعويض التمثيل المقرر له بصفته رئيسا للمجلس التنفيذى دون تعويضات التمثيل المقررة للوظائف الاخرى التى يقوم بأعبائها ، لان تعويض التمثيل بحسب طبيعته هو مبلغ من المال مخصص لمواجهة مصروفات فعلية ينفقها الموظف ليظهر بالمظهر الاجتماعى اللائق بالوظيفة ، وهو بهذه المثابة امر يتعلق بشاغل الوظيفة لا بالوظيفة ذاتها ، ولا يتمدد بتعدد الوظائف التى يشغلها الموظف شأنه فى ذلك شأن المرتب .

ونظرا الى ان السيد رئيس المجلس التنفيذي طلب اعادة النظر فى الموضوع وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٦١ فاستبان لها من تقصى نظم تعويضات التمثيل انها وفقا للتكليف القانونى الصحيح مرتبات تخصص لمواجهة مصروفات فعلية ينفقها الموظف اثناء قبيله بأعباء منصب عام ايظهر بالمظهر الاجتماعى اللائق بهذه المنصب .

وقد اقتصر القانون رقم ٥٢ والقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٩ تسد اقتصرا على تحديد مقدار تعويض التمثيل المقرر لرئيس المجلس التنفيذي والوزراء بالاقليم الشمالى دون ان تنظم احكام صرفه ، ومن ثم يتعين الاستهداء بالحكمة التى تفيهاها المشرع من تقرير تعويض التمثيل وهى توفير المظهر الاجتماعى اللائق بشاغل الوظيفة وذلك عند ابداء الراى فى جواز الجمع بين أكثر من تعويض تمثيل من التعويضات المقررة للسادة الوزراء عند شغلهم أكثر من منصب وزارى لاهدى هذه الوزارات .

وتتحقق هذه الحكمة بمنح الوزير تعويض التمثيل المقرر لمنصبه الذى راعى المشرع فى تقديره ان يكفل له ما يقتضيه منصبه من الظهور بمظهر كريم

لائق به وبمنصبه السامى ، فاذا ما أسند اليه منصب وزارى آخر أو أكثر فإن حكمة منح تعويض التمثيل المقرر لها تنفى ذلك أن تعويض التمثيل المقرر لمنصبه الاصلى قد كفل له الظهور بالمظهر اللائق بمنصب الوزارة وهو أمر لا يختلف من وزارة الى أخرى ، ومن ثم فإن تعويض تمثيل واحد كفى لظهور الوزير بالمظهر اللائق بأى منصب وزارى يتولاه دون حاجة الى مزيد من هذه التعويضات .

أما من تعويضات التمثيل التى صرفت تطبيقاً لراى ديوان المحاسبات، فإن هذه التعويضات قد صرفت على خلاف حكم القانون المتقدم ذكره ، ومن ثم يمتنع استردادها ممن حصلوا عليها طبقاً لما استقر عليه الراى فى الجمعية العمومية وفقاً لاحكام رد غير المستحق .

لهذا انتهى الراى الى عدم جواز الجمع بين تعويضات التمثيل المقررة للوزارات عندما يسند الى الوزير أكثر من منصب وزارى واحد وبالنسبة ما صرف من هذه التعويضات على خلاف الحكم المذكور فإنه واجب الرد وفقاً لقواعد استرداد ما صرف بغير حق .
(غنوى ١٤٤ فى ١٣/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

بدل التمثيل المقرر لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بمقتضى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — مناط استحقاقه أن يكون الموظف عضواً فى السلك الدبلوماسى أو القنصلى — نص المادة ٥٤ على منح هذا البدل للموظفين المنتخبين من الوزارات الأخرى لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو ملحقين فنيين بيعت التمثيل الدبلوماسى — اقتصر هذا البدل على هذه الفئة من المنتخبين — عدم استحقاقه لمن ينتدب للقيام بأحدى وظائف السلكين فى الديوان العام بالوزارة — عدم توافر الاعتماد المالى خلال فترة التنب يعطى بعدم أحقيته فى صرف البدل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى نص على أن « يمنح أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى

اعلنة غلاء معيشة واعانة عائلية وبذل تمثيل ... وذلك على الوجهه والشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية .

وتنص المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة في وظائف المسلكين الدبلوماسى والتفصلى — الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمعلقة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ٣ من يناير سنة ١٩٦٢ — تنص على أن « يصرف لأعضاء المسلكين الدبلوماسى والتفصلى بدل تمثيل أصلى لمواجهة النفقات التى يستلزمها تمثيل الجمهورية العربية المتحدة تمثيلا لائقا وذلك بالأساليب الآتية :

أولا — بالنسبة لأعضاء البعثات التمثيلية :

ثانيا — بالنسبة لأعضاء المسلك الدبلوماسى بالديوان العام لغاية درجة سكرتير ثالث :

ويبين من ذلك أن المادة ٢٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظم المسلكين الدبلوماسى والتفصلى ، تقضى بمنح أعضاء المسلكين الدبلوماسى والتفصلى بدل تمثيل ، كما وأن المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة في وظائف المسلكين الدبلوماسى والتفصلى تقضى بصرف بدل تمثيل أصلى لأعضاء المسلكين الدبلوماسى والتفصلى ثم فُرقت في شأن تحديد فئات هذا البذل بين أعضاء البعثات التمثيلية وبين أعضاء المسلك الدبلوماسى بديوان عام وزارة الخارجية . فهذه النصوص واضحة وصریحة في أن بدل التمثيل يمنح لأعضاء المسلكين الدبلوماسى والتفصلى ، بمعنى أنه يشترط لمنح هذا البذل أن يكون الموظف عضواً في المسلك الدبلوماسى أو التفصلى وعلى ذلك فليس كل من يقوم بعمل احدى وظائف هذين المسلكين يستحق بدل التمثيل المشار اليه . وبالتالي فلا يستحق هذا البذل لامينين للقيام بعمل احدى وظائف المسلكين الدبلوماسى أو التفصلى ، ما دام انهم ليسوا فعلاً من أعضاء هذين المسلكين ، فمنح البذل اذن مرتبط بصفة العضوية وليس بطبيعة العمل في ذاته .

يؤيد ذلك أن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ مسألف الذكر تنص على أنه « يجوز لوزير الخارجية أن يندب موظفين من الوزارات الأخرى بالاتفاق مع الوزير المختص لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو مباحثين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية ، ويمنح هؤلاء المرتبات الإضافية وبديل التمثيل والمبالغ الأخرى المقررة للموظفات التى يشغلونها » . ويستدل من هذا النص أنه لو أن نص المادة ٢٢ من القانون المشار إليه ، كان كهيلا بمنح الموظفين المنتخبين من الوزارات الأخرى للقيام بعمل وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، بديل التمثيل للقرار للموظفات التى يشغلونها فى فترة الابتداء ، لما كان تمت دأع النص فى المادة ٥٤ المذكورة على منح موظفى الوزارات الأخرى الذين يندبون لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو مباحثين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية ، بديل التمثيل المقرر للوظائف التى يشغلونها — طبقا للفئات المحددة بالبند « أول » من المادة الثانية من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى بالنسبة لأعضاء البعثات التمثيلية — ومقتضى ذلك أن منح بدل تمثيل للموظفين المنتخبين من الوزارات الأخرى لشغل وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، إنما يقتصر نحسب على من يندب من هؤلاء الموظفين لشغل وظائف مستشارين أو سكرتيرين أو مباحثين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسية — وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه — ومن ثم فإن من يندب من موظفى الوزارات الأخرى لشغل إحدى وظائف السلك الدبلوماسى بالديوان العام لوزارة الخارجية ، لا يمنح بدل التمثيل المقرر بالنسبة إلى أعضاء السلك الدبلوماسى فى ذلك الديوان طبقا للبند « ثانيا » من المادة الثانية من اللائحة سلفة الفكر .

وعلى ذلك فإن السادة المعروضة حالتهم لا يستحقون بدل التمثيل المقرر لأعضاء السلك الدبلوماسى بديوان عام وزارة الخارجية عن مدة نديهم للعمل بهذه الوزارة وبصرف النظر عن أنهم كانوا يقومون بعمل خلال مدة نديهم بعمل وظائف دبلوماسية بديوان عام الوزارة المذكورة ، بما دام أنهم لم يكونوا شاغلين لوظائف ببعثات التمثيل الدبلوماسية ، ولم يكونوا معبرين عملا من أعضاء أى من السلكين الدبلوماسى أو القنصلى .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى مائة في خصوص الحالة المعروضة
يتعذر انقول باستحقاق السادة المذكورين لهذا البديل عن مدة نديهم للعمل في
ديوان عام وزارة الخارجية ، استنادا الى ماتضمنته نشرة وزارة الخارجية
رقم ١٧/ ت لسنة ١٩٦٢ الصادرة بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٦٢ ، من انه
لا يصرف للمنتدبين بديل تمثيل اصلى خلال مدة نديهم . هذا بالإضافة الى ان
اوضاع الميزانية ووفوراتها لم تكن تسمح بصرف بديل تمثيل للسادة المذكورين
خلال مدقنديهم بمعنى انه لم يكن يوجد الاعتماد المالى اللازم لمواجهة الصرف
بهذا البديل للسادة المذكورين خلال فترة نديهم ، مما يقطع بعدم احتيتهم في
سرف هذا البديل عن تلك الفترة .

لهذا اتوى راي الجمعية العمومية الى ان السيدين /
. والسادة ضباط الشرطة والموظفين المدنيين المذكورين
لا يستحقون بديل التمثيل المقرر لاعضاء السلك الدبلوماسى بديوان عام
وزارة الخارجية عن مدة نديهم للعمل بهذه الوزارة ، ما دام انهم لم يكونوا
شاعلين لوظائف بيمثلات التمثيل الدبلوماسى ، ولم يكونوا معتبرين فعلا من
امضاء أى من السلكين الدبلوماسى أو القنصلى . هذا من ناحية ومن ناحية
اخرى فانهم لا يستحقون البديل المشار اليهم لعدم وجود الاعتماد المالى اللازم
لواجهة الصرف بهذا البديل اليهم خلال فترة نديهم .

(فتوى ٢٧٥ فى ١٩٦٥/٣/٤)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

— القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن بديل التمثيل لاعضاء التمثيل
التجارى — مناط الافادة من هذا القانون هو تحقق صفة العضوية بالتمثيل
التجارى — عدم تحقق هذه الصفة الا بتوافر امرين هما ان يكون الموظف
قاتما بالعمل فى التمثيل التجارى ، وان تكون له وظيفة ودرجة فى التمثيل
التجارى — عدم كفاية العمل وحده بالتمثيل التجارى لتحقيق صفة العضوية
به اذا كانت الوظيفة ليست بدرجة ضمن وظائفه .

ملخص الفتوى :

ان التمثيل التجارى كان يتبع وزارة الخارجية حتى صدر القرار الجمهورى رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٧ بنقل التمثيل التجارى من وزارة الخارجية والحلقة بوزارة التجارة ، وقد نقلت اعتماداته كما نقلت وظائفه بشاغليها الى مصلحة التجارة الخارجية (احدى مصالح وزارة التجارة) وصدرت ميزانية هذه المصلحة للسنة المالية ١٩٥٧ — ١٩٥٨ متضمنة وظائف وإعتمادات التمثيل التجارى فى وحدة وظيفية مستقلة ونظرا للصلة الوثيقة بين عمل التمثيل التجارى ، وإدارة العلاقات التجارية بالمصلحة المذكورة — والتى كان يعمل بها السيدان المذكوران وقت ان كان التمثيل التجارى تابعا لوزارة الخارجية — فقد قام بعض موظفى هذه الإدارة بالتعاون مع اعضاء التمثيل التجارى .. وعلى ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٨ فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٨ ونص على ان تكون الادارة العامة للتمثيل التجارى من الممثلين بالخارج ومن :

١ — ادارة الدول العربية .

٢ — ادارة آسيا .

٣ — ادارة افريقيا والامريكيين

٦ — ادارة المراجع وشئون المنظمات الدولية ، وتنفيذا لهذا القرار أصدر السيد وكيل الوزارة فى ٣ من يونيو سنة ١٩٥٨ قرارا بتوزيع العمل بين موظفى الادارة العامة للتمثيل التجارى (المنقولين من وزارة الخارجية والموجودين أصلا بالوزارة) فالحق السيد ... مديرا لادارة المراجع وشئون المنظمات الدولية والحق السيد ... مديرا لادارة افريقيا .

وفى ميزانية السنة المالية ١٩٥٨ — ١٩٥٩ أعيد تنظيم وزارة التجارة ، فالغيت مصلحة التجارة الخارجية ونقلت الاعتمادات الخاصة بها وبجهاز التمثيل التجارى الى ديوان عام وزارة الاقتصاد والتجارة ، ومع ذلك بقيت وظائف التمثيل التجارى وحدة وظيفية قائمة بذاتها مستقلة عن وظائف المصلحة اللغاة ، وعلى هذا فقد كان يعمل بالادارة العامل للتمثيل التجارى فريقتان هما :

الأول : -

ويشمل وظائف السلك التجارى ، ويضم الموظفين المنقولين من وزارة الخارجية وتجمعهم وحدة وظيفية مستقلة .

الثانى : -

ويتكون من الموظفين الذين كانوا يعملون بمصلحة التجارة الخارجية وقد سمي التسم الذى يضمهم بالادارة العامة (الادارة التقنية) هؤلاء الموظفون كانوا لا يعملون بقسم السلك التجارى الذى يعمل به الفريق الاول وهذا الفريق الثانى من الموظفين هم الذين نقلت درجاتهم الى ميزانية ديوان عام الوزارة بعد الغاء مصلحة التجارة الخارجية ، وتجمعهم مع موظفى الديوان اقدمية واحدة (ومن هؤلاء الموظفان المذكوران) .

وقد تأكد هذا التقسيم بميزانية السنة المالية ٥٩ - ١٩٦٠ حيث وردت بها تاشيرة تنص على ان تعتبر وظائف السلك التجارى وحدة وظيفية قائمة بذاتها .

ومن حيث ان القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن بدل التمثيل لأعضاء التمثيل التجارى نص فى مادته الاولى على أن « يمنح أعضاء التمثيل التجارى فى وزارة الاقتصاد بالاقليم المصرى بدل تمثيل اصلى بالخارج وبالديوان العام وعلاوة مقلية وبديل تمثيل اضافى ... وذلك على الوجه وبالفئات والشروط المعمول بها او التى يعمل بها مستقبلا فى شأن الذين يشغلون الدرجات المتباعدة من موظفى السلكين الدبلوماسى والقنصرى بوزارة الخارجية ... » ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أن يعمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصرى .

وبماد نص المادة الاولى من هذا القانون انه يسرى بالنسبة لأعضاء التمثيل التجارى ، ميناظ الامادة منه هو تحقق صفة العضوية بالتمثيل التجارى ، وهى لا تتحقق الا بتوافر اعتبارين هما أن يكون الموظف قائما

بالعمل في التمثيل التجاري وأن تكون له وظيفة ودرجة في التمثيل التجاري، فلا يكتفى بالعمل وحده بالتمثيل التجاري لتحقيق صفة العضوية به إذا كانت الوظيفة ليست بدرجة ضمن وظائفه ، وذلك هو حال كل من السيدين
فهما وإن كانا يعملان بالإدارة التنفيذية بالتمثيل التجاري إلا أنهما كانا يشغلان وظائف ديوان عام الوزارة ، ولم تكن درجاتهما تتبعان التمثيل التجاري ، ومن ثم فقد تخلف في شأنهما مناط تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ وامتنع بالتالي استحقاقهما لبطل التمثيل المقرر فيه .

ومن حيث أنه مما يؤيد هذه النتيجة أن ميزانية السنة المالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ تضمنت نقل درجات العاملين بالإدارة العامة للتمثيل التجاري من غير أعضاء السلك التجاري من الديوان العام إلى الإدارة العامة للتمثيل التجاري ، وتناثر على هامش هذه الميزانية بأن تعتبر وظائف السلك التجاري والإدارة التنفيذية فيما عدا الكادر الكتابي وحدة وظيفية قائمة بذاتها ، وبذلك أصبح كل العاملين بالإدارة العامة للتمثيل التجاري فئة واحدة واكتسب موظفو الإدارة التنفيذية من تاريخ العمل بهذه الميزانية صفة العضوية بالتمثيل التجاري ، ومن ثم استحقوا بدل التمثيل من هذا التاريخ ، وذلك على خلاف الوضع في الميزانية السابقة حيث كان الفصل واضحاً بين وظائف السلك التجاري وتعتبر وحدة وظيفية بذاتها ، ووظائف الإدارة التنفيذية وتجمعهم مع وظائف ديوان عام الوزارة اقتصية واصعدة .

ومن حيث أن الماد الأولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ تقرر منح البدلات المنصوص عليها فيها لأعضاء التمثيل التجاري بالخارج والديوان العام ، غير أن منح الأعضاء بالديوان العام هذه البدلات رهين بتوافر صفة عضوية التمثيل التجاري على ما سلف أيضاً ، ولا يؤدي هذا النص إلى أن يمنح البطل لموظفي الديوان العام من غير أعضاء التمثيل التجاري ، والسبب الذي من أجله أورد النص المذكور هذا التمييز أن بعض أعضاء السلك التجاري يعملون بالخارج ، وبعضهم يعملون بالإدارة العامة للتمثيل التجاري التابعة لديوان عام الوزارة ، وقد أراد المشرع أن يمنح البدلات المقررة لأطرافتين كليهما . مع التقيد بداهة بأن يكون الموظف عضواً بالسلك التجاري .

ومن حيث انه بالإضافة الى ما تقدم فان أعضاء السلك التجارى عندما كانوا يتبعون وزارة الخارجية كانوا يحصلون على البدلات المقررة لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، فلما نقلوا الى وزارة التجارة تبعاً لنقل السلك التجارى اليها ، أصدر المشرع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ اشار اليه ونص فيه على العمل به باثر رجعى من تاريخ العمل بقسرات رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ ليمنحهم البدلات التى كل من شأن نقلهم هذا أن يحرمهم منها ، وهذه الحكمة لا تتحقق بالنسبة الى من كانوا موظفين اصلاً بوزارة التجارة وكانوا لا يمنحون شيئاً من هذه البدلات ومن بين هؤلاء السيدان اذ كانا يعملان بمصلحة التجارة الخارجية قبل الغائها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان كلا من السيدين لا يستحق بدل التمثيل المقرر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وذلك من الفترة السابقة على اول يوليو سنة ١٩٦٠ .

(فتوى ٥١٦ في ١٩٧١/٦/١)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

— بدل التمثيل المقرر لأعضاء التمثيل التجارى — مناط استحقاق هذا المبدل أن يكون الشخص شاغلاً لأحدى وظائف التمثيل التجارى سواء أكان هذا الشغل عن طريق التعيين اصلاً أو عن طريق الامارة أو التنب .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١ صدر القرار الوزارى رقم ١٧٠٤ لسنة ١٩٧٠ بتدب السيد / ... العامل من الفئة الثانية بالمؤسسة العامة للنقل البرى لاركاب بالاتكليم للعمل مستشاراً تجارياً بالسلك التجارى لمدة سنة اعتباراً من تاريخ تسلمه العمل فى ١٩٧٠/٦/١ وقد طلبت ادارة الاستحقاقات بالتمثيل التجارى من الادارة القانونية بالتمثيل التجارى

الرأى فى مدى استحقاق السيد المذكور لبذل التمثيل الاصلى المخصص لوظيفة المستشار التجارى وعن تاريخ استحقاق هذا البذل وهل هو تاريخ صدور القرار الوزارى رقم ١٧٠٤ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه ام تاريخ استلامه العمل مع تحديد الجهة التى تتحمل بقيه البذل حيث نص القرار المشار اليه على ان تتحمل المؤسسة العامة للنقل البرى لراكاب بالاقاليم جميع مستحقاته المالية . وقد انتهت الادارة القانونية بالتمثيل التجارى الى احقية السيد المذكور فى صرف بدل التمثيل اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل وعلى ان تتحمل الادارة العامة للتمثيل التجارى بصرف ذلك البذل ، الا ان مدير الحسابات بالتمثيل التجارى انتهى فى مذكره مقدمة منه بتاريخ ١٩٧٠/١/١٢ الى عدم احقية السيد المذكور فى صرف بدل التمثيل المشلى اليه .

ومن حيث ن المادة الاولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن بدل التمثيل لاعضاء التمثيل التجارى تنص على ان « يمنح أعضاء التمثيل التجارى فى وزارة الاقتصاد بدل تمثيل أصلى بالخارج وبالديوان العام .. وذلك على الوجه وبالفئات المعمول بها أو التى يعتمل بها مستقبلا فى شأن الذين يشغلون الدرجات المقابلة من موظفى السلكين الدبلوماسى والقنصرى بوزارة الخارجية » وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ فى شأن العاملين فى سلك التمثيل التجارى على ان « تسرى على أعضاء السلك التجارى أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى والقوانين المعدلة له ، كما تسرى عليهم احكام القانون المطبقة على أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى حاليا ومستقبلا .

ومن حيث ان مناط تطبيق نص المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ بالنسبة الى أعضاء التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد وما يستتبع ذلك من ائادتهم من المزايا المعتدة لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى ، مناط ذلك ان يكون الشخص شاغلا لاحدى وظائف التمثيل التجارى ، سواء كان هذا الشغل عن طريق التعيين اصلا او عن طريق الاعارة او التنب ، ذلك ان المعار او المنتدب شانه فى ذلك شأن المعين على حد سواء ولا ادل على ذلك من ان المشرع فى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصرى قد اجاز التنب من الوزارات والمصالح الاخرى لشغل وظائف مستشارين او سكرتيرين او

ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسي وقضى بمنحهم بدل التمثيل المقرر للوظائف التي يشغلونها ، فالمرشح في هذه الحالة قد سمي بالندب «شغلا» للوظيفة بمسويا في ذلك بين الندب والتميين لاتحاد العلة ، ومن ثم يسرى ذات الحكم بالنسبة الى من يقب من الوزارات او المصالح الاخرى لشغل وظيفة من وظائف التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد ، يضاف الى ذلك ان المادتين ٤ و ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت، الاضافية قد قررنا منح العامل المنتدب المزايا المقررة للوظيفة المنتدب اليها بحدود قسوى معينة ، وان المادة السادسة من هذا القرار صريحة في نصها على انه اذا كان البديل المقرر للوظيفة الاسمية اقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل ان يجمع بين هذا البديل او بين البدلات او الاجور او المكافآت التى يسرى عليها هذا القرار بحصد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه وهذا يؤيد احقية المنتدب لشغل احدى الوظائف في المزايا المقررة للوظيفة المنتدب اليها .

ومن حيث ان السيد / قد ندب لشغل وظيفة مستشار تجارى بوزارة الاقتصاد اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل في هذه الوظيفة في ١٩٧٠/٦/١ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق التنديد ... المنتدب مستشارا تجاريا بالسلك التجارى لبديل التمثيل الاسمى المقرر لهذه الوظيفة وذلك من تاريخ تسلمه العمل ، وعلى ان تتحمل الجهة المنتدب اليها هذا البديل .

(انتهى ١١٢٩ في ١٩٧١/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

بديل التمثيل المقرر للمندوبين القوميين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقويم بمقتضى القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة

١٩٦٢ — اعتبره مكافئة تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له ، ومن ثم لا يجوز ان يجاوز النسبة المحددة بالاساسه الاولى من هذا القانون الا بقرار من رئيس الجمهورية — عدم تضمن القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه نصا بمجاوزة هذه النسبة — اثر ذلك : لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه هؤلاء الموظفون من اجر اضافى بما فيه بدل التمثيل على الحدود المتصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ما لم يصدر قرار جمهورى بمجاوزة هذه النسبة — وجوب رد ما يتقاضاه الموظف زيادة على هذه النسبة .

ملخص الفتوى :

بقى للجمعية العمومية أن أنهت جلستها المنعقدتين فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٣ و ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ الى أن بدل التمثيل المقرر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بقواعد معاملة المستوفيين الموظفين والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم الذين كلتهم الجهات الادارية المختصة المتصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ العمل فى الشركات والمنشآت التى تضمينتها القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ من الناحية المالية — هو فى حقيقته مكافئة وأنه يخضع بهذه الصفة لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية والقوانين المعدلة له — وقد حل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن المعاملة المالية للمندوبين الموظفين ونوابهم والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد وحل القرار الجمهورى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وعلى ذلك طبقا للفتوى السابقة فان بدل التمثيل المقرر بهذا القرار يعتبر مكافئة تخضع لاحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له .

ولما كانت المادة الاولى من القرار الجمهورى بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه المعدل بالقانونين رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص بانه فيما عدا حالات الاعارة فى خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافاة علاوة على ماهيته او مكافاته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او اللجان او فى المؤسسات العامة

أو الخلصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على الإزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه في السنة) كما تنص المادة الثانية من القانون المذكور على أنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار إليها في المادة الأولى ألى ما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية .

ويبين مما تقدم أنه لا يجوز — كاصل عام — أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو المؤسسات العامة أو الخاصة — ومواء كانت هذه الأعمال قد أدت في العمل الأصلي للموظف أم خرج عمله الأصلي — على ٣٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية على الإزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه في السنة واستثناء من هذا الأصل العام يجوز لرئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك زيادة النسبة المشار إليها الى ما لا يجاوز ١٠٠٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية بشرط ألا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية — في هذه الحالة — على مبلغ ألف جنيه في السنة .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ومن بعده القرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ لم يتضمن رفع النسبة المشار إليها في المادة الأولى من القانون سالف الذكر استناداً الى الرخصة المخولة لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة الثانية منه وإنما تضمنت قواعد خاصة بالمعاملة المالية للمندوبين المفوضين والشرفيين وضباط الاتصال ولجان الجرد الذين كلّفهم الجهات الإدارية بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ — وهذه القواعد العامة المجردة تسرى على جميع العاملين في الجهات الإدارية المختلطة في حدود الأصل العام المقرر في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشاري الى أن مناط تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه مصدر قرار جمهوري بتجاوز النسبة المحددة في المادة الأولى منه . وإن القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ — والقرار الجمهوري رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ الذي حلّ محله — بتحديد بدل تقييل للمندوبين المفوضين والشرفيين

وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم لم يتضمنا ما يتجاوز النسبة المشار إليها في المادة الأولى من القانون المذكور مما يتعين معه تطبيق أحكامها ولذلك فلا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجر إضافي عن سماعات العمل الزائدة عن العمل الأصلي والتي تعتبر امتدادا له والأجر الإضافي الذي يمنح له عن أي عمل آخر بما فيه بدل التمثيل المقرر كمكافأة لعمل المنوب المفوض أو المشرف أو ضابط الاتصال وأعضاء لجان الجرد عن الحدود المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون سالف الذكر. ما لم يصدر قرار جمهوري يتجاوز النسبة المنصوص عليها فيه بمقتضى الرخصة المخولة لرئيس الجمهورية في المادة الثانية فبإذ تناقضى الموظف أكثر من هذه النسبة وجب عليه رده طبقا للقانون سالف الذكر .

(فتوى ١١٨٦ في ١١/٧/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

يغل التمثيل المقرر طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن المعاملة المالية للمنوبين المفوضين ونوابهم والمشرفين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد ورؤساء وأعضاء لجان التفتيش والخبراء والمعاونين والسكوتيين عن أعمالهم في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين أرقام ٧١ ، ١١٧ و ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ - هو في حقيقته مكافأة تخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية وأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت بالشروط والأوضاع الواردة فيها .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على

مرتباتهم الأصلية معطلة بالقانونين رقمي ٣٦ و ٣٩ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه فيما عدا حالات الاعارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه في السنة) .

ولا تسرى هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون عن الاعمال العلمية والفنية والادبية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف اقتضاء وإداء .

كما لا يسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت التي تستحق عن المحاضرات والدروس واعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ ببيان المظلة المالية للمندوبين المفوضين ونوابهم والمشرفين وضباط الاتصال واعضاء لجان التجرد على أن يعامل المندوبون المندوبون ونوابهم والمشرفون وضباط الاتصال واعضاء لجان التجرد ورؤساء واعضاء لجان التقويم والخبراء والمعاونون والسكترتيرون الذين كلّفهم الجهات الادارية الخاصة بالمعمل في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين ارقام ٧١ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ و ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها من الناحية المالية وفقاً للقواعد المرافقة لهذا القرار .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على أن تسرى احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :

(١٠)

(ب)

(ج)

(د) الاجور والمكافآت الإضافية .

(هـ) المكافآت التشجيعية .

(و) مكافآت وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون، المنتخبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال

وتنص المادة الثالثة من هذا القرار على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة .

وتنص المادة السابعة من هذا القرار على أن يسرى هذا القرار على جميع العاملين للمختين بالجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية) والهيئات العامة — عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي — سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وذلك بالنسبة إلى ما يتقاضونه من البدلات أو الاجور أو المكافآت في الداخل .

ومن حيث أن بدل التمثيل الذي يمنح للمندوبين المفوضين ونوابهم والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد ورؤساء وأعضاء لجان التقويم والخبراء والمعاونين والسكرتيرين الذين كلفتهم الجهات الإدارية الخاصة بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضمينها القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦٩ ورقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ هو في حقيقته مكافأة

طبقا لما استقرت عليه فتاوى الجمعية العمومية بجلساتها المنعقدة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٣ ، ٣٠ من ديسمبر ١٩٦٤ ، ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ وعلى ذلك فانه يخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ولاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالشروط والافاضاع الواردة فيها .

ومن حيث ان القول بان المعاملين باحكام القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ لهم وضع خاص خلا يسرى عليهم النص الصام للوارد فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بررود بانه لا تمارض بين احكام القرار الجمهورى برقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ وبين القانون المذكور والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه اللذين نظما الحدود القصوى من المكلفات أو الاجور الإضافية التى يجوز للمعاملين فى الدولة أن يتقاضوها فتمنع العامل الذى يتدب لاحد هذه الاعمال بدل التمثيل المقرر ويرد الى خزانة الدولة ما يزيد من النسبة المقررة والا تعرض للجزاءات المنصوص فليها فى القانون سالف الذكر .

وعلى ذلك فان ما اقتضاه السيد المهندس / مدير عام الهندسة الميكانيكية الكهرومائية بمصلحة المواشى والمناشر مقابل عمله بموضعا على شركة اسكندرية للتبريد احدى شركات المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين - اعمالا لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ بخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان بدل التمثيل المنصوص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ وهو فى حقيقته مكافأة يخضع للنسبة المبينة فى المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مع مراعاة ما بقى الاحكام الواردة فى القانون المذكور والقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ،

وعلى ذلك فان بدل التمثيل الذى يقرر للسيد المهندس المذكور عن عمله كمفوض على شركة اسكندرية للتبريد يخضع للنسبة المشار اليها وببراماة الجسد الاقصى المبين فى القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

(فتوى ١٩٦٦ فى ١٨/٢/١٩٦٦)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ بقواعد معاملة
المدنيين القرويين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم
الذين تكلفتهم الجهات الإدارية المختصة بالعمل في الشركات والمنشآت التي
تضمنتها القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ من الناحية
المالية - يبين من استظهار نصوص هذا القرار أن القواعد التي وضعتها
للمعاملة المالية هي كلها قواعد خاصة لمواجهة ما يتكبده هؤلاء من نفقات
عملية سواء كانت مصروفات تمثيل أو مصروفات سفر أو مصروفات انتقال
- اتجاه إرادة المشرع إلى أن يؤدي المصروفات التي تكبدها المستعوب
المغرض أو المشرع أو ضابط الاتصال في تلبية عمله المتوط به في صيغة
بدل تمثيل شهري ثابت - هذا النوع من البدل يفترض قانونا أنه يواجه
نفقة فعلية تكبدها الموظف - نتيجة ذلك ، خروج البدل من نطاق الضطر
الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ أملا لنص المادة
الرابعة منه .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى (معدلة
بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩) على أنه « فيما عدا حالات الاعارة خارج
الجمهورية ، لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات
ومكافآت وغلاوة على ما هيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في
الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو باللجان أو في
المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو
المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه في السنة)
كذلك نصت المادة الرابعة من القانون المذكور على أنه لا تحسب في تقدير
الماهية الإضافية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تمنح مقابل
نفقات فعلية وأمانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية
و تحسب كذلك في مجموع الأجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المادة

الاولى هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ المنشور في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢ بقواعد معاملة المندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال وأعضاء لجان الجرد والتقييم الذين كلفتهم الجهات الادارية المختصة بالعمل في الشركات والمنشآت التي تضمنتها القوانين أرقام ١١٧ ، ١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ من الناحية المالية وقد نص لقرار المذكور على ان يصرف المندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال بدل التمثيل وبدل سفر ومصروفات سفر ومصروفات انتقال على النحو الوارد بالقرار فلما بدل التمثيل فيمنح بواقع خمسين جنيها شهريا للمندوبين المفوضين وثلاثين جنيها شهريا للمشرعين وعشرين جنيها شهريا لضباط الاتصال ، وأما بدل السفر فيصرف بواقع ثلاثة جنيها عن كل ليلة تقضى خارج مقر العمل بحد أقصى مقداره ثلاثون جنيها شهريا ، وأما مصروفات السفر فتحسب على أساس السفر بالدرجة الاولى بالطائرات وأما مصروفات الانتقال فتصرف على أساس الكاليف الفعلية والذي يبين من استظهار نصوص القرار المشار اليه ان القواعد التي وضعها للمعاملة المالية للمندوبين والمفوضين والمشرعين وضباط الاتصال هي كلها قواعد خاصة لمواجهة ما يتكبده هؤلاء من نفقات فعلية في سبيل أداء المهام التي عهد اليهم بها وذلك سواء اكانت هذه النفقات بمصروفات تمثيل أو مصروفات سفر أو مصروفات انتقال ، وقد أرتأتى المشرع أن تؤدي المصروفات التي يكبدها المندوب المفوض أو المشرع أو ضابط الاتصال في تاجية عمله المنوط به في صورة بدل تمثيل شهري ثابت ، وهذا النوع من البدلات يفترض قانونا أنه يواجه نفقة فعلية يتكبدها الموظف أثناء أداء العمل وبسببه وبهذه المثلية فهو يخرج من نطاق الحظر الوارد في المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وذلك أعمالا لنص المادة الرابعة من القانون المذكور التي نصت على ألا تحسب في تقدير الماهية الاصلية وفي تقدير الاجور والمرتبات والمكافآت الاضماكية والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية ، وقد وصف قرار رئيس الجمهورية برقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ما يعطى للمندوبين المفوضين والمشرعين وضباط الاتصال بأنه بدل تمثيل فلا يسوغ ان يوصف هذا البدل بأي وصف آخر لانه لا اجتهاد في جوبن النص الصريح ، وليس ثمة شك في ان بدل التمثيل لا يمكن ان يحمل الا على معنى واحد يدخل في عداد البدلات التي تمنح مقابل نفقات فعلية .

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

سوف يبدل التمثيل الأصلي للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج بكون وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ — بديل التمثيل الأصلي المستحق للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج حتى رتبة العميد بأقتمية نقل عن سنتين يصرف على أساس مبلغ ثابت مقداره ٧٥٠ جنيها سنوياً — ومن رتبة اللواء والعميد بعد مدة خدمة سنتين فأكثر يصرف إليهم هذه البدل على أساس ١٠٠ ٪ من بداية ربط الوظيفة العسكرية .

ملخص الفتوى :

ان سوف يبدل تمثيل أصلى للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج انما يستند في تقريره الى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ الذى نص في المادة الاولى منه على ان يستبدل باللادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه بالنص الآتى :

« يصرف للملحقين الحربيين والبحريين والجسويين ومديرى مكاتب المشتريات — بديل تمثيل أصلى بواقع ٧٥٠ جنيها سنوياً ... ويصرف لهم بديل تمثيل اضافى بالنسب المقررة للمستشار .

أما الملاحق ومدير مكتب المشتريات من رتبة اللواء والعميد بمدة خدمة سنتين فأكثر فيعاملون من الناحية المالية معاملة نظرائهم في السلك الدبلوماسى المعادلين لهم في الماهية . . »

١٠٠٠ ٩

ومن حيث انه لم يصدر ما يقيد إلغاء هذا القرار أو تعديله ، ومن ثم فان أحكامه لازتلال قائمة في التطبيق ، ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى اذ ان هذا القانون لم يتعرض في أحكامه لما تناول ذلك القرار فتظلمه من مسائل مالية تنطلق جنة معينة من ضوابط

القوات المسلحة الذين يعملون بالخارج كملحقين حربيين أو رؤساء مكاتب مشتريات ، وبالتالي فلا شأن لبؤاء العاملين بهذا القطاعين باعتبارهم غير محاطين بأحكامه ، خلاصة وأن صرف تبديلات لضباط القوات المسلحة الذي يتص في المادة (٨٦) منه على أن تحدد فئات البدلات والعلاوات الإضافية الأخرى لضباط القوات المسلحة وقواعد صرفها بقرار من رئيس الجمهورية . وقد تماقتبت في هذا الشأن قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بتحديد بدلات التمثيل الأصلية والإضافية للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب المشتركات بالخارج ابتداء من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٥ لسنة ١٩٥٩ وما تلاه من تعديلات كلن آخرها القرار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه الذي لا زال قائما باعتباراه "السند القانوني" لسرف هذا البذل اليهم دون أن يؤثر في بقائه الاحتجاج بقانون آخر لم يصدر لخطابتهما إنما صدر باليتطبق -- على فئات أخرى ولو أراد المشرع تطبيقه عليهم لنص على ذلك صراحة .

ويخلص مما تقدم أن صرف بدل التمثيل الأصلي للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتركات وزارة الحربية في الخارج إنما يكون وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ .

ومن حيث أن أحكام هذا القرار تميز في قواعد صرف البذل المشار إليه بين الضباط ممن هم من رتبة اللواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين وأكثر وبين ممن دونهم من الرتبة فبينما يقرر لأفراد الطائفة الأخيرة بدل تمثيل أصلي على أساس مبلغ ثابت مقداراه ٧٥٠ جنيه سنويا لكل منهم فانها تنص على أن يعامل الملحقون ورؤساء مكاتب المشتركات في الخارج ممن هم من رتبة اللواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين من الفلاحة المالية معاملة نظرائهم في السلك الدبلوماسي المعاطين الأهم في الملجبة ، ويتقضى المساواة في المعاملة بين هؤلاء ونظرائهم في السلك الدبلوماسي من أن تتم المعاملة على أساس واحد .

ومن حيث أنه وفقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فإن بدل التمثيل الأصلي الذي يصرف لأعضاء السلكين الدبلوماسي فيا التتمثل على أساس ١٠٠٪ من بغاية الزبط المالي للفئة المالية للمعضو بين ثم من وحدة الأساس في المعاملة تستلزم أن تصعب نسبة الـ ٢٠٠٪ للقواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين وأكثر على أساس بداية ربط الوظيفة العسكرية وليس على أساس بدنية ربط الوظيفة

الدبلوماسية المناظرة اذ يكفى في تحقيق المساواة المطلوبة وحدة اساس حساب البديل فيسمى ذات مقاداره .
من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
الى :

اولا — ان صرف بدل التمثيل الاصلى للملحقين الحرييين ورؤساء مكاتب
مشتريات وزارة الحربية في الخارج انها يكون وفقا لاحكام قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ .

ثانيا — ان بدل التمثيل الاصلى المستحق للملحقين الحرييين ورؤساء
مكاتب مشتريات وزارة الحربية في الخارج حتى رتبة العميد باقدمية تقل
عن سنتين يصرف على اساس مبلغ ثابت مقداره (٧٥٠ جنيها سنويا لكل
منهم ، أما بالنسبة لمن هم من رتبة اللواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين
فلاكثر فيصرف اليهم هذا البديل على اساس ١٠ ٪ من بداية ربط الوظيفة
العسكرية .

(فتوى ٤٤٢ في ١٩٧٧/٦/٢٠)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبحث :

رؤساء الاقسام باكاديمية الشرطة — استحقاقهم لبديل التمثيل المقرر
لرؤساء المصالح بالقرار الجمهورى رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ ، اعتبارا من
تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينهم في هذه الوظائف .

مأخذ الفتوى :

ان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء اكاديمية للشرطة نحن في
المادة الاولى منه على ان « تنشأ اكاديمية الشرطة بوزارة الداخلية وتتولى
اعداد ضباط الشرطة والقيام بالدراسات التخصصية والعليا واجسراء
الابحاث العلمية والتطبيقية في علوم الشرطة ومجالات مهله وكذلك

تدريب ضباط الشرطة ويكون وزير الداخلية هو الرئيس الأعلى للأكاديمية .

ونصت المادة الثانية من القانون المشار اليه على أن تتكون الأكاديمية من :
١ - القسم العام .

٢ - القسم الخاص .

٣ - قسم الدراسات العليا والتخصصية والأبحاث .

٤ - قسم التدريب ويكون للأكاديمية موازنة مستقلة في موازنة وزارة الداخلية .

وتنص المادة الثالثة من القانون المشار اليه على أن يدير الأكاديمية مدير برتبة مساعد وزير يتولى إدارتها وتصريف شئونها وتنفيذ قرارات مجلس إدارتها ويعاون مدير الأكاديمية بالنسبة إلى كل قسم نائب المدير برتبة لواء يرأس القسم ويتولى إدارته وتصريف شئونه تحت إشراف مدير الأكاديمية .

ويكون لنائب المدير فيها يختص بالقسم الذي يرأسه اختصاصات رئيس المصلحة .

ولقد صدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ متضمناً تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ ومن بينها أحكام المادتين (٢) و (٣) حيث نصبت إلى المادة (٢) فقرة جديدة نصها كالآتي (وتعتبر هذه الأقسام مصالح) وحذفت من المادة (٣) الفقرة الأخيرة التي كانت تنص على أن « يكون لنائب المدير فيما يختص بالقسم الذي يرأسه اختصاصات رئيس المصلحة » .

ولما كانت المادة الثامنة من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « يعين المساعد الأول ومساعد وزير الداخلية ورؤساء المصالح والإدارات العامة بقرار من رئيس الجمهورية » .

وتعتبر كلية الشرطة ومديريات الأمن بالمحافظات مصالح ومبارين
مديروها اختصاصات رئيس المصلحة .

ويكون التعمين في غير ذلك من وظائف هيئة الشرطة بقرار من وزير
الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

وكلفت كلية الشرطة قد أصبحت بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥
بإنشاء أكاديمية الشرطة . القسم العام بالأكاديمية ، وكانت بتأني الأقسام
تماثل القسم العام من كل الوجوه .

ومن حيث إن هذا المسلك من جانب المشرع لا يدع مجالاً للمجادلة في
الوصف الإداري الذي أضناه بنص صريح على أقسام الأكاديمية فيعد أن كان
يكتفى بمنح رؤساء هذه الأقسام اختصاصات رئيس المصلحة عاد و اعتبر
تلك الأقسام ذاتها بمصالح عامة الأمر الذي يستلزم تمتع رؤسائها باختصاصات
رئيس المصلحة وما يتبع ذلك من آثار سواء ما تعلق منها بذلك الأقسام أو
برؤسائها ، ولذلك حذف المشرع الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه لعدم جدولها .

ولما كان قصد المشرع في أضناء وصف المصلحة العامة على تلك
الأقسام واضحاً على هذا النحو فليس من المستغاب القول بوجود البحث
عن مدى توفر أركان المصلحة العامة فيها حتى ينتج الوصف الذي أسبقه
المشرع عليها بثبوتها ، ذلك لأن مثل هذا البحث لا يثور إلا حين يسكت النص
عن تعيين الوصف القانوني للعلالة من الإدارات الحكومية وتدعو الظروف
والملازمات إلى تحديد طبيعة كيانها هنا . يصح للبحث عن أركان هذا الكيان
بهدف استبغ الوصف الإداري اللازم عليها ، أما حيث يقرر المشرع الوصف
الإداري بنص صريح فله يجب النزول على حكمه ولا يكون هناك مجال للبحث
من أركانه وشروطه حتى تترتب آثاره لأن تلك الآثار تنبثق تلقائياً بنص
القانون .

ومن حيث أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة
١٩٧٢ تنص على أنه « يمنح شغل وظائف الإدارة العليا بالجهات الإدارية

للدولة بدل تمثيل بالسنات الآتية : مدير عام مصلحة
٥٥٠ جنيه ».

ومن حيث انه لما كانت اقسام الاكاديمية تعتبر بمصالح مصلحة بخص
القانون. وكانت المادة الثامنة من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١
تسوجب في مقرتها الاولي تعيين رؤساء المصالح بوزارة الداخلية بقرار من
رئيس الجمهورية فلان استحقاق رؤساء الاقسام بالاكاديمية ليدل التمثيل
المفصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه
انما يبدأ من تاريخ صدور قرار من رئيس الجمهورية بضمين كل منهم في وظيفة
رئيس قسم بالاكاديمية .

من اجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لتسمى الفتوى وتشريع
الى استحقاق رؤساء الاقسام بالاكاديمية الشرطة ليدل التمثيل المقور لرؤساء
المصالح اعتباراً من تاريخ صدور قرار من رئيس الجمهورية بتعيين كل
منهم في وظيفة رئيس قسم بالاكاديمية .

(فتوى ٧٦٢ في ١٠/١١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (١٩٩) -

المبدأ :

احقية مساعدي وزير الداخلية والشاغلين لوظائف رئيسية بسجل
التمثيل المقرر لوكيل الوزارة -

بمخص الفتوى :

نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بتسليح هيئة
الشرطة على انه «يمنح الضابط من شغل الوظائف الرئيسية بدل تمثيل
يصدر به قرار من رئيس الجمهورية على الا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط
الدرجة أو الرتبة ولا يمنح هذا بدل الا لشاغلي الوظيفة المقررة لها وعنه
خلوها يستحقه من يقوم باعبائها طبقاً للاوضاع المقررة » .

ويحدد وزير الداخلية الوظائف التي يستحق شغالوها هذا البديل وشروط استحقاقه ولا يخضع هذا البديل للضرائب وتنص المادة ١١٢ من ذلك القانون على انه «يحل المساعد الاول لوزير الداخلية محل الوكيل الاول لوزارة الداخلية كما يحل مساعد الوزير محل وكلاء وزارة الداخلية في الاختصاصات المقررة للوكيل الاول - ولوكلاء الوزارة بمقتضى القوانين واللوائح ويعاملون نفس المعاملة المقررة لهم في القوانين واللوائح بها لا يتعارض مع احكام هذا القانون» كما تنص المادة ١١٤ من القانون المشار اليه على انه «يسرى على اعضاء هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الاحكام الواردة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وفي قانون التأمين والمعاشات في الدولة والقوانين المكمله له» . واستعرضت الجمعية لقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص المادة ٤٢ منه على انه يجوز لرئيس الجمهورية منح بدل تمثيل لشاغلي الوظائف العليا بحسب مستوى كل منها وفقا للقواعد التي يتضمنها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وذلك بحد أقصى ١٠٠٪ من بداية الاجر القرار الذي يصدره في هذا الشأن لشاغلي الوظيفة المقرر لها وفي حاله خلوها يستحق ان يقوم باعبائها ولا يخضع هذا البديل للضرائب» .

كما استعرضت الجمعية قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة . والتي تنص المادة الثالثة منه على انه يمنح شغالوا وظائف الإدارة العليا بالجهاز الاداري للدولة بدل التمثيل بالفتات التالية :

وكيل اول ١٥٠٠ جنيه .

.. شافع وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنيه (ولا يمنح هذا البديل لشاغلي درجة وكيل وزارة الا اذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم) .

مدير عام مصلحة ٥٠٠ جنيه .

واستعرضت الجمعية العمومية كذلك قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا وتنص المادة الاولى منه على ان «يمنح شغالوا الوظائف العليا بوزارات الحكومة ومصلحتها والاجهزة التي لها موازنة خاصة بها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة بدلات التمثيل بالفتات الآتية وذلك تبعاً للدرجة المقررة للوظيفة» .

وكيل أول	١٥٠٠ جنيه سنويا .
وكيل وزارة	١٠٠٠ جنيه سنويا .
مدير مصلحة	٥٠٠ جنيه سنويا .

وفى ما تقدم أن المشرع فى قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ موز رئيس الجمهورية فى تحديد بدلات التمثيل المقررة لضباط الشرطة شاغلى الوظائف الرئيسية فى كل حالة على حدة فى ضوء القواعد التى يضعها وزير الداخلية خاصة ببيان الوظائف التى يستحق شاغلها هذا البدل وشروط استحقاقه ، وهو تفويض لرئيس الجمهورية جرى به أيضا القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة بالنسبة لبدل تمثيل شاغلى الوظائف العليا ، وقد عمل رئيس الجمهورية التفويض الصادر اليه وأصدر قراراً رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ سالف الفكر مشروطاً ألا يمنح هذا البدل شاغلوا درجة وكيل وزارة إلا اذا نص على ذلك فى قرارات تعيينهم .

ومن حيث أن رئيس الجمهورية موز رئيس مجلس الوزراء فى الاختصاص بمنح بدلات التمثيل وقام هذا الأخير بإصدار قراراً رقم ٨٦٤ لسنة ٧٩ سالف الذكر فإن هذا القرار يقتضى التسلسل التشريعى بعد القرار النافذ فى حق شاغلى الوظائف العليا بالدولة وكذلك ضباط الشرطة شاغلى الوظائف الرئيسية .

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الوزراء قد غاير فى الحكم فى منح بدل التمثيل بالدرجة المالية للوظيفة وكان قراره منصفاً على ذلك فإن هذا القرار ينفذ فى حق ضباط الشرطة أعلى الوظائف الرئيسية من درجة مساعد وزير الداخلية ولذا كانت هذه الدرجة تعادل درجة وكيل وزارة مما يستحقون بدل التمثيل المقرر لدرجة وكيل وزارة .

(فتوى ٨٦ فى ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

أحقية رؤساء مجالس المدن والسكرتيرين العاملين للمحافظات من شاغلي وظائف الإدارة العليا في الجمع بين بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ وبدل طبيعة العمل المقرر بقرار الجمهوري رقم ٦٣٣١ لسنة ١٩٦٨ ، إذا توافرت قيمه أسباب الاستحقاق وشروطه وإبراءة لا يزيد ما يصرف للماثل من بدلات على ١٠٠٪ من الأجر الأساسي — أساس تلك اختلاف الحكمة من تقرير كل من هذين البدلين. كما لم يتضمن أي من القرارين المشار إليهما نصا صريحا قاطعا في عدم جواز الجمع بين البدل الذي تقرير بمقتضاه وبين غيره من البدلات .

ملخص الفتوى :

إن المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة تنص على أن يمنح شاغلو وظائف الإدارة العليا بالجهاز الإداري للدولة بدل التمثيل بالثبات الألفية :

وكيل أول ١٥٠٠ جنية .

شاغلو وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنية .

ولا يمنح هذا البدل لشاغلي طرحة وكيل وزارة إلا إذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم .

مدير عام مصلحة ٥٠٠ جنية .

وتنص المادة (١) من القرار الجمهوري رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ الصادر بمنح مكافآت لرؤساء مجالس المدن من الموظفين والسكرتيرين العاملين للمحافظات على أن « يمنح رؤساء مجالس المدن ورؤساء الأحياء

من العاملين بالدولة والسكرتيرين العامين والسكرتيرين العاملين المساعدون
للمحافظات بالإضافة الى مرتباتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية كبدل طبيعة
عمل مقدارها خمسة وثلاثون جنيها شهريا وتخفض هذه المكافأة بمقدار
الربيع ... »

وحيث أنه يبين من نص المادة الاولى ان ثمة تفرقة اقلها الشارع بين
شاغلي وظيفة وكيل وزارة وشاغلي درجة وكيل وزارة فجعل منط
استحقاق الاولين بدل التمثيل هو تعيينهم في الوظيفة المذكورة بحيث
يستمدون حقهم في هذا البدل من القانون مباشرة بمجرد تعيينهم في
وظائفهم دون أن تترخص جهة الادارة في تقدير احقيتهم فيه منحا او
منعا وذلك خلافا لمن يشغلون غيرها من الوظائف العالية او كان مقرر
لها في الميزانية درجة وكيل وزارة ، إذ لا يمنح هؤلاء بدل التمثيل الا
إذا نص على هذا المنح في قرارات تعيينهم ، ولا ريب في ان مناط
استحقاق بدل التمثيل بالمفهوم السابق ينطبق على من تكون درجته
المالية من فئة مدير عام اذ هو لا يستحق البدل الا اذا كان يشغل وظيفة
مدير عام .

وحيث انه فيما يخص بدلي جواز الجمع بين بدل التمثيل المقرر
بالقرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ وبطل طبيعة العمل المقرر بقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ فلا ريب في ان القرارين
الجمهوريين سالفى الذكر يقرران حقيقتين مختلفتين لكل منهما مجال اعماله
بشروطه وبأوضاعه، فالحكمة من تقرير بدل التمثيل تقوم على تمكين شاغلي
الوظيفة المقرر لها البدل من الظهور بالنظر اللائق بها ومواجهة ما يتكبده
في سبيل قيامه بواجباته من اعباء ونفقات ، أما بدل طبيعة العمل فقد شرع
لمواجهة ما قد يتعرض له شاغل الوظيفة المقرر لها البدل من مخاطر او
ما تقتضيه طبيعة عمل هذه الوظيفة من بذل جهد متميز عن غيرها من
الوظائف . واذا لم يتضمن اى من القرارين المشار اليهما نصا صريحا قاطعا
في عدم جواز الجمع بين البدل الذى تقرر بمقتضاه وبين غيره من البدلات
فانه يحق للسكرتيرين العامين للمحافظات ورؤساء مجالس المدن الجمع بين
هذين البدلين ان توافرت فيهم أسباب الاستحقاق وشروطه ، وبمراعاة
القيود الواردة في عجز المادة ٢١ من قانون نظام العاملين المدنيين

بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي تقضى بأنه « لا يجوز أن يزبد مجموع ما يصرف للعامل (من بدلات) طبقا لما تقدم عن ١٠٠ ٪ من الأجر الاساسى » .

من أجل ذلك أنهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية رؤساء مجالس المدن والسكرتيرين العاملين للمحافظات من شاعلى وظائف الإدارة العليا فى الجمع بين بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ وبدل طبيعة العمل المقرر بالقرار رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ وذلك بنزاهة الضوابط والقيود المنوه عنها .

(فتوى ٢٦٧ فى ١٩/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

مضى كائن عضو هيئة التدريس بالجامعة يتقاضى بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة لشغله وظيفه مدير معهد التنمية الإدارية فانه ينقل يتقاضى هذا البند بعد نقله الى اكاديمية السادات للعلوم الإدارية رغم عدم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الأكاديمية .

ملخص الفتوى :

ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن تشاء اكاديمية السادات للعلوم الإدارية فى المادة (١٨) على أن (يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وتحل الأكاديمية محل المعهد القومى للتنمية الإدارية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار) .

ونص هذا القرار فى مادته (٢٠) على أن (ينقل الى الأكاديمية أعضاء الجهاز الفنى للمعهد القومى للتنمية الإدارية وكذلك العاملون به من غير أعضاء الجهاز الفنى بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم) .

ومفاد ذلك أنه بعد أن قضى قرار إنشاء الأكاديمية بإلغاء المعهد القومى للتنمية الإدارية قرر نقل كافة العاملين به إلى الأكاديمية واحتفظ لهم بأوضاعهم الوظيفية التى كانوا عليها قبل النقل وكذلك بمرتباتهم وبدلاتهم غير أن يعلق هذا الاحتفاظ على حكم آخر ومن ثم لا يكون هناك مجال لأعمال النصوص المتعلقة بسفل الوظائف أو بتحديد المستحقات المالية بعد تركها على العاملين بالمعهد المنقولين إلى الأكاديمية كما لا يجوز اشتراط شغلهم لوظائف بالأكاديمية تعادل تلك التى كانوا يشغلونها بالمعهد قبل النقل .

ولما كان الدكتور / قد شغل قبل نقله إلى الأكاديمية وظيفة مدير معهد التنمية الإدارية وكان يتقاضى بناء على ذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفة نائب رئيس جامعة فانه يتمين الاحتفاظ له بهذا البدل بعد نقله إلى الأكاديمية رغم عدم تعيينه بوظيفة نائب رئيس الأكاديمية .

(ملف ١١٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)

تمليق :

بتاريخ ١١/٩/١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المعهد القومى للتنمية الإدارية كهيئة عامة ذات شخصية اعتبارية واستندت إدارته إلى مجلس إدارة يرأسه الوزير المختص بالتنمية الإدارية ، ويشارك فى عضويته مدير المعهد يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويباشر الاختصاصات المقررة فى قانون الجامعات لعهد الكلية ، وقضى القرار باعتبار المعهد من المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ، وبتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٧ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٧ وقضى فى مادته الأولى بمعاملة وظيفة مدير المعهد بوظيفة نائب رئيس جامعة مع منح شاغلها الراتب وبدل التمثيل المقررين لها ، وبموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٨ أسند اختصاص تعيين مدير المعهد إلى رئيس مجلس الوزراء كما أعيد تنظيم المعهد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٩ الذى قضى بتطبيق القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا على العاملين به .

وبتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء أكاديمية الساعات كهيئة من الهيئات العامة التى تمارس نشاطا علميا وطبق عليها أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ وأسند

ادارتها إلى مجلس إدارة يرأسه رئيس الأكاديمية يعين بقرار من رئيس الجمهورية وإشرك في عضويته نائبين للرئيس يعينان بقرار من رئيس الجمهورية وقضى بتطبيق أحكام قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - إلى أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدون بالأكاديمية كقضى بإلغاء المعهد القومى للتنمية الإدارية ونقل أعضاء جهازه - لفسنى والعاملين به إلى الأكاديمية بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم وتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٨١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨١ بمعدلة وظيفة نائب رئيس الأكاديمية لوظيفة نائب رئيس جامعة ومنح شغلها المرتب والبدل المقررين لنائب رئيس جامعة .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

بدل التمثيل المتخصص عليه باللائحة البدلات والبعثات الخاصة بموظفى هيئة قناة السويس — تخويل المشرع عضو مجلس الإدارة المنتخب للهيئة تقرير البدل أن تستلزم طبيعة عمله ذلك — صدور قرار منه بصرف بدل تمثيل للمستشار القانونى للهيئة اعتبارا من تاريخ سابق على صدوره — هو قرار سليم باعتباره كاشفا عن حق مقرر باللائحة طالما أن المذكور يقوم بمهام الوظيفة المقرر لها البدل — التحول بأنه يتضمن اثر رجعى مما يعيبه ويطله فيها تضمنه من اثر رجعى — مردود بأن القرار الذى لا ينس برجميته أية مراكز قانونية ناتية ترتبت قبل صدوره يكون قرارا مشروعا .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٤ من لائحة البدلات والبعثات الخاصة بموظفى هيئة قناة السويس — الصادرة فى أول يناير سنة ١٩٥٩ — تنص على أنه « يجوز بقرار من عضو مجلس الإدارة المنتخب بصرف بدل تمثيل للموظفين الذين

تستلزم طبيعة المهام التي توكل اليهم اعباء مالية اضافية طبقا للفئات التي يحددها في كل حالة . ومفاد هذا النص ان المشرع اجاز لعضو مجلس الادارة المنتدب لهيئة قناة السويس تقرير بدل تمثيل لموظفي الهيئة الذين تستلزم طبيعة المهام التي توكل اليهم اعباء مالية اضافية ، ويكون صرف هذا البديل اليهم وفقا للفئات التي يحددها في كل حالة على حدة .

ومن حيث ان الحكمة من تقرير صرف بدل التمثيل المشار اليه ، هي ان بعض الوظائف بالهيئة المذكورة يتعين على شاغليها ان يتحملوا اعباء مالية اضافية في سبيل الظهور بالمظهر اللائق بتلك الوظائف ، وذلك رؤى تعويضهم عن هذه الابعاء المالية — موضوعي بحث — وهو طبيعة الوظيفة يمكنها في السلم الإداري بين الوظائف العامة ، والاعتبار الثاني هو مقدار ونوع الابعاء الاضافية التي يتحملها شاغل هذه الوظيفة وفي ضوء هذين الاعتبارين يتقرر صرف هذا البديل ، ومن مقتضى ذلك ان يتقرر صرف البديل اعتبارا من الوقت الذي يباشر فيه الموظف اعباء الوظيفة التي اقتضت طبيعة العمل فيها صرف هذا البديل لشاغليها . وبناء على ذلك يكون القرار الصادر من عضو مجلس الادارة المنتدب لهيئة قناة السويس بصرف هذا البديل ، قرارا كاشفا لحق مقرر بلاتعة البدلات المشار اليها .

ومن حيث انه لذلك فان القرار الصادر من السيد عضو مجلس الادارة المنتدب للهيئة المذكورة ، بتاريخ ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢ ، بتقرير صرف بدل تمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة ، اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٢ ، يكون قد كشف عن استحقاق السيد المستشار القانوني لهذا البديل . ولأنه كان مقتضى ذلك هو استحقاق البديل اعتبارا من تاريخ قيام المذكور بمهام وظيفته التي قرر صرف بدل التمثيل له في ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ ، الا انه لما كان نفاذ القرار الصادر بتقرير صرف البديل — باعتباره يرتب اعباء مالية على الخزانة العامة — موقفا على وجود الاعتماد المالي اللازم لمواجهة الصرف بهذا البديل للسيد المذكور ، لذلك فقد حرص القرار المشار اليه في صراحة على تبيان حكمة اعتبارا من اول السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ في اول يوليو سنة ١٩٦٢ ، تاريخ وجود الاعتماد المالي اللازم .

ومن حيث انه لا يسوغ القول بلن القرار المذكور — اذ قرر صرف بدل التمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ صدوره — يعتبر قرارا رجعيا ، مما يبيطه فيما تضمنه من اثر رجعي . ذلك انه من المستقر ان القرار الاداري ذا الاثر الرجعي الذي لا يمس أية مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره ، يكون قرارا مشروعا ، ولما كان القرار الصادر بصرف بدل تمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة عن فترة سابقة على صدوره ، لا يمس أية مراكز قانونية ذاتية ترتبت قبل صدوره ، بل انه كان يتمخض عن نفع لمن يصدر في شأنه ، بما رتب له من ميزات مالية ومن ثم فان هذا القرار يكون مشروعا ، فيما تضمنه من تقرير صرف البدل المشاسز اليه الى السيد المذكور في تاريخ سابق على تاريخ صدوره ، وبالتالي فانه لا يجوز محبه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية الى ان القرار الصادر من السيد عضو مجلس الادارة المنتخب لهيئة قناة السويس في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ بصرف بدل تمثيل للسيد المستشار القانوني للهيئة اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٢ ، هذا القرار يعتبر مشروعا ، ولا يجوز محبه .

(فتوى ٢٨٨ في ١٩٦٥/٣/٩)

قاعدة رقم (١٩٧)

المسند :

عدم احقية وكيل جامعة الأزهر لبذل التمثيل المقرر لمدير الجامعة خلال فترة غيابه باعباء هذه الوظيفة بطريق الحلول في المدة من سبتمبر سنة ١٩٦٢ حتى نوفمبر سنة ١٩٦٥ — أساس ذلك ان حلول وكيل الجامعة في هسنة الحالة محل مديرها عند غيابه هو ابر من مقتضيات وواجبات وظيفة وكيل الجامعة ويتم اعمالا نص ورد في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر ما لا يعتبر بمثابة التعيين في وظيفة مدير الجامعة ، وعدم جواز الاحتجاج بما نصت عليه المادة ٢١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من استحقاق بدل التمثيل المقرر للوظيفة في حالة خلوها لمن يقوم باعبائها أساس ذلك ان هذا الحكم استحدثت في هذا القانون ولا يسرى على الوقائع السابقة على نفاذه .

بمضى الفتوى :

ان القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الازهر
والهيئات التى يشملها نص فى المادة ٤٤ منه على أن « يكون لجامعة الازهر
وكيل يعاون المدير فى ادارة شئونها العلمية والإدارية والمالية ويقوم بمهامه
عند غيابه » .

وحيث أن انتهاء الجمعية العمومية جرى بقت لا يكفى مجرد قيام
الموظف بأعباء وظيفة معينة لينال ما هو مقرر لشاغلها من بدل التمثيل بل
يتعين النظر الى الكيفية التى تم بها شغل الموظف للوظيفة المقرر لها بدل
التمثيل والفرقة بين ما اذا كان قيام الموظف بأعمال هذه الوظيفة قد تم
بطريق البندب أو الامارة مما يعتبر بمثابة التعيين فيها وبين ما اذا كان
حلوله فى القيام باختصاصات الوظيفة قد تم اعبالا لنص ورد فى القانون
وماستتبعه هذه الفرقة من استحقاق البدل فى الحالة الاولى دون لثانية،
ومثل الحالة الاخيرة حالة حلول وكيل الجامعة محل مديرها عند غيابه فهذا
الحلول انما يتم طبقا لنص المادة ٤٤ من القانون ١٠٢ لسنة ١٩٦١ ، بمعنى
ان قيام وكيل الجامعة بأعمال مديرها أثناء غيابه انما هو امر من مقتضيات
واجبات وظيفته كوكيل للجامعة .

ومن حيث انه لا يفر من هذا النظر ما قضت به المادة ٢١ من قانون
العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ من استحقاق بدل لتمثيل المقرر للوظيفة
فى حالة خلوها لمن يقوم بأعبائها ذلك أن هذا الحكم استحدث فى القانون
المشار اليه وهو بهذه المثابة لا يسرى على الوقائع السابقة على تلافه كما
هو الشأن فى الحالة المعروضة .

من اجل ذلك انتمى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية الدكتور /
..... للوكيل السابق لجامعة الازهر لبدل التمثيل المقرر لمدير
الجامعة خلال فترة قيامه بأعباء هذه الوظيفة بطريق الحلول فى السدة من
سبتمبر سنة ١٩٦٢ حتى نوفمبر ١٩٦٥ .

(فتوى ٢٠٧ فى ١٩/٤/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٩٨) :

المبدأ :

وظيفة نائب مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعي للشئون المالية والإدارية ليست من بين الوظائف المقرر لها بدل تمثيل وفقا لقرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا — يرتفع على ذلك عدم استحقاق شغلها ببدل التمثيل خلال الفترة السابقة على صدور القرار الجمهوري بتعيينه بالصفة المالية مع صرف بدل التمثيل — حكم المادة (٥) من القرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ الذي يقضى باستمرار المعاملين الذين صدرت قرارات من رئيس الجمهورية بتقرير بدلات تمثيل لهم تزيد عن الفئات الواردة بهذا القرار في صرف البدلات المقررة لهم بصفة شخصية — حكم مؤقت يستنفذ مفعوله بمجرد خلو الوظيفة من شغلها .

ملخص الفتوى :

حاصل الوقائع أنه بتاريخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٧٢ أصدرت الهيئة القرار رقم ١٦٥ بإنهاء خدمة السيد / نائب مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية وذلك اعتبارا من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٢ لبلوغه سن التقاعد ، وبتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٢ أصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارا بتحويل السيد / مدير الإدارة العامة للشئون الإدارية اختصاصات وسلطات نائب مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية وذلك فيما يتعلق بأعمال الإدارة العامة مع تحويل باقي اختصاصاته للسيد / مدير عام الإدارة العامة للمعاملين ، وباستطلاع رأي إدارة الفتوى المختصة في مدى استحقاق الأول لبدل التمثيل المقدر لوظيفة نائب مدير الهيئة للشئون المالية والإدارية انتهت بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، وايدتها في ذلك اللجنة الثالثة لتسم الفتوى بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٥ ، الى عدم احقيقه لبدل التمثيل المقرر لهذه الوظيفة وذلك خلال الفترة السابقة على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١٥ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٢ بتعيينه بالصفة المالية مع صرف بدل التمثيل المقرر لوظيفة وكيل وزارة . واذ تطلبون إعادة النظر في الموضوع .

.. تنفيذ. إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتمتحن لنفسوى والتشريع يطسها المتبقدة بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ غاستبان لها أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا ينص في المادة ٣ منه على أن يمنح شاغلوا وظائف لإدارة العليا للجهاز الإدارى للدولة بدل التمثيل بالفتنات التالية :

١ - وكيل أول ١٥٠٠ جنيه ..

٢ - شاغوا وظائف وكيل وزارة ١٠٠٠ جنيه .

ولا يمنح هذا البديل لشاغلى درجة وكيل وزارة الا اذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم .

٣ - مدير علم مصلحة ٥٠٠ جنيه .

ومن حيث أن الثالث طبقا لما تسبق بيانه في معرض تخصيص الوقتائع ان السيد / . . . لم يعين او يشغل احدى الوظائف المنسورة لها بدل تمثيل ونقا للقرار الجمهورى المشار اليه ، بالنظر الى أن وظيفة نائب مدير الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للشئون المالية والإدارية ليست من بين تلك الوظائف ، لذلك فإن طلبه صرف بدل تمثيل خلال الفترة الميبلقة على صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينه بالفئة العالية مع صرف بشل التمثيل يكون غير قائم على أساس صحيح من الواقع أو القانون .

ومن حيث أن المادة (٥) من هذا القرار الجمهورى ذاته تبين على أن « الوظائف التى سبق أن تقرر لها بدل تمثيل من غير المنصوص عايها في المواد ٢، ٣، ٤، يستمر صرف بدل التمثيل أن يشغلها طبقا للاوضاع الميبلرية ويستمر الماعلون الذين صدرت قرارات من رئيس الجمهورية بتقرير بدلات تمثيل لهم تزيد من الفئات الواردة بهذا القرار في صرف البدلات المقررة لهم بصفة شخصية » وهو حكم مؤقت يستند مفعوله بمجرد خلوا الوظيفة من شاغلها إذ أن التشريع لم يشأ أن يرتب على صدور القرار الجمهورى المنوه عنه المساس بحق من سبق أن منح بدل تمثيل في تساريخ سابق على القرار ولا يشمله نصوصه ، فقرر حكما وقتنيا مقضيا استمر صرف ذلك البديل طبقا للاوضاع التى كانت سارية قبل صدوره ،

ومن ثم لا يفيد السيد / من هذا النص لبطالته ببطل التمثيل
الذي سبق منحه للسيد / قبل صدور القرار الجمهوري
سالف الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم استحقاق السيد /
. بطل التمثيل الذي يطالب به عن الفترة السابقة على صدور
قرار رئيس الجمهورية بتعيينه بالفترة الحالية مع صرف بطل التمثيل المقرر
لوظيفة وكيل وزارة .

(غنوى ٥٢٢ في ٢٩/١١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

استعرض القواعد المنظمة لبطل التمثيل طبقا لما جاء في مذكرة
السيد سكرتير عام الحكومة المؤرخة في ١٢/٤/١٩٦١ — هذه القواعد
ساوت في بطل التمثيل بين وكلاء الوزارات وبين رؤساء المصالح السنيين
ينقسمون ١٥٠٠، جنبه ستويا ، كما ساوت بين رؤساء المصالح من درجة
وكيل وزارة مساعد وبين وكلاء الوزارات المساعدين — القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين الفنيين بالدولة — توحيد درجات وكلاء
الوزارات وكلاء الوزارات المساعدين في مسمى واحد هو وكيل وزارة .

ملخص الفتوى :

أن الجهاز المركزي للحسابات كتب إلى مصلحة الميكانيكا والكهرباء
بأنه بغض حاله السيد المهندس وكيل الوزارة — ومدير عام
المصلحة سابقا اتضح أنه عين بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٠٤٦ لسنة
١٩٦٣ محمدا عليا للمصلحة بدرجة وكيل وزارة مساعد دون أن ينص في
هذا القرار على منحه بطل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات . وعلى الرغم من
ذلك صرف إلى سيادته بطل التمثيل المقرر لوكيل الوزارة بالخلفة لكتاب
دوري وزارة الخزائن رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ الذي تضمن أن يقتصر منح بطل
التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات على من يشغلون وظيفته وكيل وزارة .

وانتهى الجهاز في ضوء ذلك الى المطالبة بتصحيح الوضع على اساس استحقاق السيد المذكور لبذل التمثيل المقرر لرؤساء المصالح وتحصيل ما صرف اليه بالزيادة منذ صدور القرار الجمهوري بتعيينه حتى احواله الى المعاش في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

ومن حيث انه باستعراض القواعد المنظمة لبذل التمثيل يبين انه بتاريخ ١٢/٤/١٩٦١ رفع السيد سكرتير عام الحكومة مذكرة الى السيد وزير الخزانة ورد بها ما نصه اشرف بالإنابة بان اللجنة الوزارية للشئون التنفيذية قد تناقشت في اقتراحات وزارة الخزانة بشأن بدل التمثيل ، وبعد الانتهاء من الدراسة بدأت اللجنة في تحديد وصف الوظائف المتشابهة بحيث تنوثر العدالة . وقد رفع الموضوع ونتيجة الدراسة الى السيد رئيس الجمهورية فتفضل السيد الرئيس ووافق على التوجيهات لآتية على ان يعمل بها في مشروع ميزانية السنة المالية القادمة بدلا من استصدار قرار جمهوري مستقل وهي :

اولا : فيما عدا نواب رئيس الجمهورية والوزراء ونواب الوزراء يكون بذل التمثيل بالمثلث الآتية :

١٠٠ جنيه سنويا لرؤساء الهيئات الخاضعين لقوانين خاصة الذين هم في درجة وزير ولهم سلطات الوزير (ديوان المحاسبات — مجلس الدولة — هيئة اركان حرب القوات المسلحة — قائد القوات البحرية — قائد القوات الجوية) .

٨٠٠ جنيه سنويا لرؤساء الهيئات الخاضعين لقوانين خاصة الذين يتقاضون اكثر من ١٥٠٠ جنيه (شيخ الجامع الأزهر — رئيس ادارة قضايا الحكومة — مديرى الجامعات — رئيس ديوان الموظفين — مدير عام النيابة الادارية) .

٦٠٠ جنيه سنويا لوكلاء الوزارات ومن يتقاضون من رؤساء الهيئات المشار اليها أو المصالح ١٥٠٠ جنيه سنويا .

٥٠٠ جنيه سنويا لوكلاء الوزارات المساعدين ومن في درجتهم من رؤساء الهيئات المشار اليها أو المصالح .

٢٦٠٠ جنيه سنويا لرؤساء المصالح من درجة مدير عام .

تواريخ ١٩٦٤/٦/٢٢ اذاعت وزارة الخزانة الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى جاء به انه بناء على موافقة السيد رئيس الجمهورية فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٤ بتعديل فئات بدل التمثيل لشاغلى الوظائف الرئيسية فيما بعد على الوجه التالى :-

٢٤٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة نواب رئيس الوزراء .

٢٠٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة الوزراء ونواب الوزراء

١٠٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة وكلاء الوزارات

٥٠٠ جنيه سنويا لكل من السادة رؤساء المصالح .

واضاف الكتاب الدورى « ولرجاء اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو صرف البديل المشار اليه لشاغلى الوظائف المذكورة وذلك من تاريخ الموافقة المشار اليها . ويرامى ان تسرى من تاريخ المذكور فئة بدل التمثيل الخاصة بوكلاء الوزارات على الوكلاء المساعدين الذين اصبحت درجاتهم فى درجات الوكلاء (١٤٠٠ — ١٨٠٠) بمقتضى نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » .

ثم اذاعت وزارة الخزانة بعد ذلك الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ متضمنا ان الوزارة « لاحظت ان بعض مديري الهيئات العامة ومديري الإدارات العامة من درجة وكيل وزارة يقتاضون بدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات بالفئة المحددة بكتاب دورى وزارة الخزانة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى ١٩٦٤/٢/٢٢ بشأن تعديل فئات بدل التمثيل للوظائف العليا . ولما كان البديل المذكور يقتصر منحه على من يشغلون وظيفة وكيل وزارة كما هو مبين بكتاب دورى وزارة الخزانة سالف الذكر انه يعمى ايتاف صرف البديل المشار اليه لمديري الهيئات العامة ومديري الإدارات العامة . لسفوف يشغلون درجة وكيل وزارة باستثناء من صدرت لهم قرارات جمهورية بمقتضى هذا البديل . لذلك يؤتمل اتخاذ اللازم نحو توضيب الوضع بالنسبة لما تم صرفه خلافا لذلك .

ويتضح من هذا العرض أن القواعد التي تضمنتها مذكرة السيد سكرتير عام الحكومة المؤرخة في ١٢/٤/١٩٦١ ساوت في بدل التمثيل بين وكلاء الوزارات وبين رؤساء المصالح الذين يتقاضون ١٥٠٠ جنيه سنويا كما ساوت بين رؤساء المصالح من درجة وكيل وزارة بمساعد وبين وكلاء الوزارات المساعدين .

كما يتضح أيضا مما جاء بكتاب دوري وزارة الخزانة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ أن البديل المقرر لوكلاء الوزارات هو ١٠٠٠ جنيه سنويا : أما البديل المقرر لرؤساء المصالح فهو ٥٠٠ جنيه في السنة .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى ميزانية الباب الأول لمصلحة الميكانيكا والكهرباء منذ عام ١٩٦٤/٦٣ يبين أن الوظائف العليا بالمصلحة تنصدها وظيفة وكيل وزارة دون ذكر لرئيس مصلحة .

في السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ نقلت درجة وكيل وزارة بمساعد من ميزانية المصلحة المشار إليها إلى ميزانية ديوان عام الوزارة مع تخصيصها لوظيفة وكيل وزارة مساعد لشؤون الكهرباء .

وفي السنة المالية التالية ١٩٦٤/٦٣ أضيفت وظيفة وكيل وزارة بمساعد إلى ميزانية المصلحة نقلا من ديوان عام الوزارة مع تعديل التسمية الواردة أمام درجة مدير عام المخصصة لمدير عام المصلحة إلى وكيل مدير عام .

ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فوحد درجات وكلاء الوزارات ووكلاء الوزارات المساعدين في مسمى واحد هو وكيل وزارة . وتنفيذا لذلك علقت جداول ميزانية مصلحة الميكانيكا والكهرباء في السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ بحيث أصبح على قمة وظائفها العليا وظيفة وكيل وزارة . وما زالت الميزانية تصدر على هذا النحو حتى الآن .

ومفاد ذلك أن السيد المهندس المذكور يشغل وظيفة وكيل وزارة ورئيس وظيفة رئيس مصلحة ومن ثم فإنه يستحق بدل التمثيل بالصفة المقررة لوكلاء

الوزارات منذ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبالفئة المقررة لوكلاء
الوزارات المتسلمين قبل هذا التاريخ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد
المهندس / ليدل التمثيل المقرر لوكلاء الوزارات على الوجه
المتقدم .

(فتوى ٨٧٢ في ٧/٧/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار نظام
العاملين بالمؤسسات العامة — نصه على سريان أحكام لائحة نظام العاملين
بالمؤسسات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة — طبقاً لهذه
الأحكام يختص مجلس إدارة المؤسسة بتقرير بدل تمثيل العاملين بالمؤسسة
على أن يعتد هذا القرار من الوزير المختص — سلطة الوزير في هذا
الخصوص سلطة وصائية — أثر ذلك أن الوزير له أن يعتمد القرار الصادر
من مجلس إدارة المؤسسة أو لا يعتمده ولكن ليس له أن ينشئ قراراً مبتدأ
في هذا الشأن — إذا اعتمد الوزير قرار مجلس إدارة المؤسسة استنفذ
اختصاصه وأصبح القرار نافذاً لا يجوز الرجوع فيه أو تعديله إلا بقرار
جديد تنبع فيه الإجراءات التي يتخذها بها القانون — تعديل الوزير للقرار
الصادر منه باعتدال قرار مجلس إدارة المؤسسة بعد اعتماده يعتبر قراراً
جديداً لا يملك إصداره ابتداءً .

ملخص الفتوى :

في ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٥ قرر مجلس إدارة المؤسسة المصرية
العامة لتعمير الصحارى الموافقة على تقرير بديل تمثيل للسادة نواب مدير
المؤسسة بما يعادل ثلثي الأجر الأصلي لكل منهم بمرأاة ما انتهت إليه
لجنة المؤسسات العليا في هذه الخصوص لمدة ستة اعتباراً من أول يولية

سنة ١٩٦٤ وعندها ارسل هذا القرار للسيد نائب رئيس الوزراء للزراعة ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى لاعتماده قرر ارجاء النظر فيه الى حين وضع اللوائح الخاصة بذلك - وفى ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ طلبت المؤسسة من السيد نائب رئيس الوزراء إعادة النظر فى قراره المشار اليه - وفى ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ ارسل السيد وكيل الوزارة كتابا للمؤسسة تضمن موافقة السيد نائب رئيس الوزراء على صرف البذل من المدة وبالقننة المحددتين بقرار مجلس ادارة المؤسسة المشار اليه ، وبناء على ذلك تم صرف بدل التمثيل للسادة نواب مدير المؤسسة اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ - ثم ارسل السيد وكيل الوزارة كتابا فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ الى المؤسسة لاحقا لكتابه لاول ذكر فيه ان السيد نائب رئيس الوزراء قد وافق على ان يكون صرف هذا البذل اعتبارا من اول نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث ان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى قد طلبت اصل تاشيرة السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى بالموافقة على قرار مجلس ادارة المؤسسة المذكورة وقد وردت لها من وزارة استصلاح الاراضى الاوراق الخاصة بالموضوع مع كتابها رقم ٦٢٦ المؤرخ ١٩٦٧/٦/٢٣ .

ومن حيث ان قرار مجلس ادارة المؤسسة صدر فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٥ واشر عليه نائب رئيس الوزراء ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بتاريخ سابق على ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٦٥ ثم عدل بعد ذلك وفى تاريخ سابق على ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ . فان العسوامد القانونية التى كانت سارية قبل العمل بقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ هى التى تطبق على هذا القرار .

ومن حيث المدة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان تسرى احكام لائحة نظم العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة .

وفي تطبيق النصوص الواردة في هذه اللائحة يكون لرئيس مجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس إدارة الشركة .
ويكون لمجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة الشركة .

أما الاختصاصات المقررة في تلك اللائحة لمجلس إدارة المؤسسة فيبأثرها الوزير المختص .

ومن حيث أن المادة ١١ من لائحة نظام العاملين بالشركات لتابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه يجوز تقرير بدل تمثيل للعاملين بالشركة وتخذ أقصى قدره ١٠٠ ٪ من الأجر الأصلي وذلك وفقا للائحة والقواعد التي يصفها مجلس إدارة الشركة على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة التي تتبعها الشركة ويكون تقرير هذا البدل كل سنة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يختص مجلس إدارة المؤسسة بتقرير بدل تمثيل للعاملين بالمؤسسة في الحدود سالفة الذكر على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص وبذلك تكون سلطة الوزير سلطة وصائية فهو يعتمد القرار الصادر من مجلس إدارة المؤسسة أو لا يعتمده وليس له أن ينشئ قرارا مبتدأ في هذا الشأن وإذا ما اعتمد الوزير قرار مجلس إدارة المؤسسة استنفذ الوزير اختصاصه وأصبح القرار نافذا لا يجوز الرجوع فيه أو تعديله إلا بقرار جديد تتبع فيه الإجراءات التي يقضى بها القانون من صدوره من مجلس إدارة المؤسسة ثم اعتماده من الوزير وتعديل الوزير للقرار الصادر منه باعتباره قرار مجلس إدارة المؤسسة بعد اعتماده يعتبر قرارا جديدا لا يملك إصداره ابتداء .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق الواردة مع الكتاب سالف الذكر ومن بينها كتاب رئيس مجلس إدارة المؤسسة إلى السيد نائب رئيس الوزراء المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٩ بشأن طلب إعادة النظر في قرار مجلس إدارة المؤسسة المشار إليه الذي يحل أصل تأشير السيد نائب رئيس الوزراء الموافقة عليه أن السيد نائب رئيس الوزراء أشر على هذا الكتاب بالعقم

التكويبة الاجبر بكلمة لوافق وذييلها بتوقيعه بدون تاريخ. ثم اضيف الى هذه الكلمة بالصبر عبارة من « ١٩٦٥/١١/١ » وبدون توقيع على التعديل .

ومن حيث انه يستفاد من ذلك ان السيد نائب رئيس الوزراء اشر ابتداء بالموافقة على قرار مجلس الادارة كما هو وارد في الكتاب سالف الذكر دون اى قيد وقد ابلغ وكيل الوزارة هذه الواقعة للمؤسسة بكتابه المؤرخ ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ وقامت المؤسسة بتنفيذه وصرفت هذه البدلات لمستحقيها . ثم انه بعد ذلك اضيف الى هذه التاشيرة تعميل بحبر مغير وفي تاريخ لاحق يجعلها من ١٩٦٥/١١/١ وابلغ هذا التعديل الجديد للمؤسسة بكتاب وكيل الوزارة المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

ومن حيث ان تعديل التاشير على هذا النحو يعتبر قرارا جديدا من السيد نائب رئيس الوزراء ما كان يملك اصداؤه اذ انه لا يملك انتشاء القرارات بالنسبة للمؤسسات ابتداء وانما هو يصدق على قرارات مجلس الادارة او لا يصدق عليها فلذا ما صدق عليها استنفذ سلطته واصبحت هذه القرارات نافذة وامتنع عليه الرجوع فيها او تعديلها .

ومن حيث ان الثابت من كتاب رئيس مجلس ادارة المؤسسة المؤرخ ١٦/١٠/١٩٦٥ للسيد نائب رئيس الوزراء للزرعة والرى المؤشر عليه منه على النحو السابق بيقه قد تضمن ان مجلس ادارة المؤسسة قرر في اجتماعه الثلاثون المنعقد بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٥ في ملحقه الثامنة ما يلى :

« الموافقة على تقرير بدل التمثيل للسادة نواب مدير المؤسسة بما يعادل ثلثي الاجر الاصلى لكل منهم بمراعاة ما انتهت اليه لجنة المؤسسات العليا في هذا الخصوص وذلك لمدة سنة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ » .

ومن حيث انه لذلك فان السادة نواب مدير عام المؤسسة يحق لهم تقاضى بدل تمثيل لمدة سنة تبدأ من ١٩٦٤/٧/١ وهى المدة التى قررها مجلس الادارة ووافق عليها السيد نائب رئيس الوزراء .

- لهذا أنتهت رأى الجمعية العمومية الى إحقية السادة نوابي بتدبير عام
مؤسسة تعبر الصحارى وتقاضى بدل تمثيل لمدة سنة تبدأ من الأول من يولية
سنة ١٩٦٤ .
(فتوى ٦٦٩ ، ٢٧ / ٦ / ١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٠١) .

المبدأ :

المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ -
نصها على انه اذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقرر لها بدل تمثيل
أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له ان
يحصل على أى نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها
هذا القرار ، فاذا كان البديل المقرر للوظيفة اقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل ان
يجمع بين هذا البديل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها
هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة - الحظر الوارد في النص
المشار اليه يطبق من وقت ان يشغل العامل الوظيفة المقرر لها بدل تمثيل
قدره خمسمائة جنيه فأكثر فلا يجوز له ابتداء ان يحصل على مكافأة أو بدلات
أخرى - يستوى في ذلك ان يحال العامل الى المعاش أو تنتهى خدمته في
الوظيفة المذكورة في بداية السنة الميلادية أو خلالها أو في نهايتها لأنه ان
يحصل الا على بدل التمثيل وحده عن المدة التي قضاه في الوظيفة - لا محل
لتطبيق قاعدة سنوية المحاسبة في هذه الحالة العامة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم
العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « يجوز صرف بدل تمثيل أو بدل
طبيعية عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والحقائق طبقاً للشروط
والاوضاع التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن
تنظيم البدلات والاجر والمكافآت ينص في المادة الاولى منه على ان تسرى
احكام هذا القرار على البدلات والاجر والمكافآت الآتية : « أ » . « ب » .
« ج » . « د » . « هـ » . « و » . مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان
« ح » . « د » . « هـ » . « و » . مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان

والمجالس على اختلاف أنواعها « ز » .. ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال .. الخ . وتنص المادة السادسة من القرار المذكور على أنه « إذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مؤثراً لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار — فإذا كان البدل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البدل وبين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بعد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة » وتنص المادة السابعة من القرار المذكور على أن يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهات الإدارية للدولة — الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية — والهيئات العامة عدا ... الخ .

ومن حيث أنه يخلص من النصوص المتقدمة أن لرئيس الجمهورية أن يحدد شروط صرف بدل التمثيل، ومن هذه الشروط ما نصت عليه المادة السادسة من قراره رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ من أنه إذا كانت الوظيفة مقرراً لها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه أو أكثر فلا يجوز لشاغلها الحصول على أى نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها القرار ومن بينها مكافآت عضوية وبدلات حضور الأجلن والجالس على اختلاف أنواعها ، أما إذا كان البدل المقرر للوظيفة أقل من خمسمائة جنيه فيجوز لشاغلها أن يجمع بين هذا البدل وبين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها القرار بعد أقصى قدره خمسمائة جنيه في السنة .

ومن حيث أن الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة المشار إليها يطبق من وقت أن يشغل العامل الوظيفة المقرر لها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه فأكثر ومن ثم فلا يجوز له ابتداءً أن يحصل على مكافآت أو بدلات أخرى ، ويستوى في ذلك أن يحال العامل إلى المعاش أو تنتهي خدمته في الوظيفة المذكورة في بداية السنة الميلادية أو خلالها أو في نهايتها، لأنه لن يحصل إلا على بدل التمثيل وحده من المدة التي تضاها في الوظيفة .

ومن حيث أنه لا محل لتطبيق قاعدة بسنوية المحاسبة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لأن هذه التواعد خاصة بالمبداغ التي يجوز للعامل أن يحصل عليها ، أما في الحالة المعروضة فإن مكافآت

العضوية وبدلات الحضور لمجلس محافظة الغربية لا يجوز أصلاً صرفها للعمال للقيام بجمع قانونى هو شغلهم وظيفته بقرا لها بسجل تمثيل قسنتوه خمسمائة جنيه .

ومن حيث أنه مما يؤكد هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ من جواز الجمع بين بدل التمثيل وبين البدلات والأجور والمكافآت التى يسرى عليها هذا القرار بعد اتمى قدره خمسمائة جنيه فى السنة اذا كان بدل التمثيل المقرر للوظيفة اقل من خمسمائة جنيه سنوياً ، وفى هذه الحالة وحدها يحق للعمال الحصول على مكافآت العضوية وبدلات الحضور وغيرها من البدلات التى يسرى عليها القرار المذكور وحينئذ تثار مسألة تطبيق قاعدة سنوية المحاسبة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ومن حيث أن الثالث فى الحالة المعروضة أن السيد / كان يشغل وظيفة مدير التربية والتعليم بمحافظة الغربية بدرجة وكيل وزارة ، وكان مقرراً لهذه الوظيفة بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه ، ولذلك لماته لا يستحق وما كان يجوز أن تصرف اليه مكافآت العضوية أو بدلات الحضور بمجلس المحافظة فى الفترة من يناير ١٩٦٨ حتى يونيو سنة ١٩٦٨ دون ثم يتعين استرداد ما حصل عليه من مبالغ بهذا الوصف باعتبار أن الصرف قد تم بدون وجه حق .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد / لمكافآت العضوية أو بدلات الحضور بمجلس محافظة الغربية ويتمين استرداد ما صرف اليه منها دون حق .

(غوى ٧٤٩ فى ١٦ / ٦ / ١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد غرامات ومنعيات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها - طبقاً لأحكام هذا القرار يترتب على نقل رئيس مجلس إدارة الشركة استحقاقه لبدل التمثيل المقرر للوظيفة المنقول اليها

يكون سواء طائلة لم يصدر قرار جمهوري باحتفاظه بصفة شخصية ببديل التمثيل المقرر لوظيفة المنقول منها - أساس ذلك أن بدل التمثيل وهو مقر للوظيفة ومنوط باختصاصاتها وإعبائها لا يستصحبه الموظف عند نقله إلى وظيفة أخرى مغايرة بمقر لها بدل تمثيل أقل - لا يفرض من هذا النظم ما جاء بقرار لجنة برنامج العمل الوطني بجلسته ١٩٧٢/٢/٦ من الاحتفاظ للمعامل بصفة شخصية ببديل التمثيل الذي كان يتقاضاه عند نقله من وظيفته إلى وظيفة أخرى يقل بدل التمثيل الخاص بها عما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة - أساس ذلك أن هذا القرار وهو صادر عن لجنة بنبسقة عن مجلس الوزراء لا يمكن أن يعطل الأحكام المقررة بقانون تشريعية أعلى وهي أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ كما أن قرارات اللجنة الوزارية ليست لها قوة الإلزام القانوني طالما لم تصدر بالإدارة التشريعية الواجبة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ببديل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة » وهذا النص في خصوص بدل التمثيل لرؤساء مجالس الإدارة هو ترديد لنص المادة ٢٩ من لائحة نظم العاملين بالقطاع العام المفعلة والصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقد صدر تنفيذا لهذا النص الأخير قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومراتب وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ونصبت المسادة الثانية منه على أنه « إذا عين رئيس مجلس إدارة رئيسا لمجلس إدارة شركة أدنى في مستوى التقييم وإذا أعيد تقييم الشركة بمستوى أدنى يستحق رئيس مجلس الإدارة فئة ومرتب بدل التمثيل المقرر للمستوى الأدنى ما لم ينص على احتفاظه بفئته ومرتبته وببديل تمثيله السابق بقرار من رئيس الجمهورية .

وبن حيث أن أحكام النص المتقدم لا زالت نافذة في ظل نظم العاملين بالقطاع العام المعمول به حاليا لكونه صدر تنفيذا لنص سابق ردد أحكامه القانون الجديد في ذلك الموضوع وبذلك الإذابة التي قررها القانون الجديد ولا يخفى لعدم حدوث فراغ تشريعي خاصة وأنه ليس ثمة ما يدعو إلى إعادة

النص على ذات المضمون. بإداة تشريعية أخرى طالما لم تظهر الحاجة إلى تعديله أو إعادة تنظييه على نحو مغاير .

ومن حيث أنه متى كان ذلك كذلك وضرب النظر عن مدى سلامة قرار نقل السيد / باعتبار أنه ليس مطروحا على بساط البحث — فإنه يترتب على هذا النقل استحقاقه لبطل التمثيل المقرر لوظيفته المنقول إليها دون سواها طالما لم يصدر قرار جمهوري باحتفاظه بصفة شخصية. يبدل التمثيل لوظيفته المنقول بها . وهذا ما يتسق أيضا مع المبادئ المقررة من أن الوظيفة وهي اختصاص ليست من الحقوق الشخصية الموظف وأن بدل التمثيل وهو مقرر للوظيفة ومنوط باختصاصاتها وأعمالها لا يستصحب الموظف عند نقله إلى وظيفة أخرى مغايرة مقرر لها ببطل تمثيل أقل . ولا يغير من هذا النظر ما جاء بقرار لجنة برنامج العمل الوطني بجلسة ١٩٧٢/٢/٦ الذي يقضى بالاحتفاظ للممثل بصفة شخصية بالمرتبة وبطل التمثيل الذي كان يتقاضاه عند نقله من وظيفته إلى وظيفة أخرى يثل مرتبتها أو بطل التمثيل الخاص بها عما كان يتقاضاه في وظيفته السابقة ذلك لإلته فصلا عن أن هذا القرار وهو صادر عن لجنة مبنية عن مجلس الوزراء لا يملك أن يعطل الأحكام المقررة بإداة شريعية أعلى وهي أحكام القانون الجمهوري ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ فان قرارات اللجنة الوزارية ومن بينها لجنة برنامج العمل الوطني لا تعتمد أن تكون من قبيل التوصيات وبهذه المبالاة لا يكون لها قوة الإلزام القانوني طالما لم تصدر بالإداة التشريعية الواجبة .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى استحقاق السيد / لبطل التمثيل المقرر لرئيس مجلس إدارة بنك الصليفي الزراعي والعماني بحافظة قنا .

(غتوي ٢٣٣ في ١٩٧٥/٤/٢١) .

قاعدة رقم (٢٠٢)

المشدا :

القرار الجمهوري رقم ١٩٦٧/٢٣٨٨ بتحديد فئات ومرتبات ومعدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات والشركات التابعة لها — تصنيفه

للشركات الى مستويات اربع وتباين مرتب بحد تمثيل رؤساء مجالس
ادارات الشركات تبعاً لتباين المستوى - رئيس مجلس ادارة الشركة الذى
كان يتقاضى برتبة وبدل تعيله بصفة سلفة حين تعينه مستوى شركته - عدم
احقيقته فى الاحتفاظ بهذا المرتب والبدل بعد ان عين مستشاراً بالمؤسسة
وبالدرجة ١٤٠٠ / ١٨٠٠ وقبل صدور قسوسار رئيس مجلس الوزراء رقم
١٩٧٧ / ٣٥٠ بتحديد مرتبات وبدلات رؤساء الشركات تبعاً
لمستوياتها - استأنس ذلك - انقطاع صفته برئاسة مجلس الادارة وتحديد
مركره القانونى فى الفئة المالية او المرتب عند تعيينه مستشاراً بالمؤسسة
وان ما كان يتقاضاه قبل ذلك يعتبر بمثابة السلفة المؤقتة تحت التسوية .

بلفحص الحكم :

ومن حيث ان القرار الجمهورى رقم ٦١ لسنة ١٩٦٦ ينص على ان
يكون تعينه مستوى الشركات وتحديد الاثار المترتبة على ذلك وفقاً للائحة
التي يعتد بها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس الوزراء او الوزير
المختص . ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بتحديد
مقامات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات وقضى
بتحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات
بالطبعة والشركات التابعة لها طبقاً للجدول المرافق له . وقضى بأنه يترتب
على التعيين فى الوظيفة استحقاق الفئة والمرتب وبدل التمثيل المقرر اعتباراً
من تاريخ صدور القرار الجمهورى بالتعيين وقضى الفترة الاخيرة من
المدة اربعة على انة اما ان كانوا يتقاضون سلفاً او مكافآت تحت التسوية
فيستأجروا عن استردادها صرف لهم زيادة عن القدر المحدد لوظائفهم وقد
تمثل بالقرار الجمهورى سالف الذكر فى ١٠ / ١ / ١٩٦٨ وتحدثت هيئة ومرتبة
ببديل تمثيل رؤساء مجالس ادارات الشركات على النحو التالى « شركة من
المستوى الاول الفئة الممتازة مرتب ٢٠٠٠ جنية وبدل تمثيل ١٠٠٠ جنيسه
شركة من المستوى الثانى - الفئة الممتازة مرتب ١٩٠٠ جنية وبدل تمثيل
٩٠٠ جنية - شركة من المستوى الثالث ، الفئة الممتازة مرتب ١٨٠٠ جنية
وبديل تمثيل ٧٥٠ جنيها - شركة من المستوى الرابع الفئة المالية ومرتب
١٤٠٠ / ١٨٠٠ العلوة ٧٥٠ جنيها وبدل التمثيل ٦٠٠ جنية . الخ والثالث
من الاوراق ان المدعى عين بموجب القرار الجمهورى رقم ١١١٧ لسنة
١٩٦١ رئيساً لمجلس ادارة شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية ولينم

يتضمن القرار المذكور تحديد فئة المالية ومراقبة وبدلته وقد صدر القرار الجمهوري المذكور في ١٩٧٢/٨/٢١ وقبل صدور القرار الجمهوري رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٧٢ كان المدعى يشغل وظيفة في الجهاز المركزي للحسابات من الفئة الثانية ٨٧٦/١٤٤٠ التي رقى إليها في ١٩٧٢/٢/٦. وقد منح المدعى في وظيفته الجديدة رئيسا لمجلس إدارة شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية مرتبا مقداره ١٨٠٠ جنيه سنويا بصفة سبلفة تحت التسوية وقد وافق وزير التكوين في ١٩٧٤/١/١٢ على رفع السلف التي تصرف لرؤساء مجالس إدارات الشركات التابعة للمؤسسة الاستهلاكية بحيث يكون مرتب ٢٠٠٠ جنيه ، وبسلف تعادل ١٥٠٠ جنيه على أن يسرى هذا القرار من فبراير سنة ١٩٧٤ ثم ندب المدعى مرة ثانية مستشارا بمؤسسة السلع الهندسية في ١٥/٥/١٩٧٤ وفي ٨/٨/١٩٧٤ صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ بتعيين المدعى مستشارا بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الهندسية بالفئة ١٤٠٠/١٨٠٠ مع احتفاظه بمرتبه الحالي ومقداره ١٨٠٠ جنيه سنويا ولم يثبت من الأوراق أن شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية قد تم تقييم مستواها حتى صدور القرار الجمهوري متالف الذكر إلا أنه في ١٠/٤/١٩٧٧ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٧ بتشكيل مجالس إدارة شركات السلع الاستهلاكية ونص في مادته الثانية على أن يكون تعيين رؤساء مجالس إدارات شركات السلع الاستهلاكية من الفئة الممتازة (الوظيفة ذات الرتب ٢٥٠٠ جنيه سنويا) ويتقاضوا بدل تعادل مقداره ٢٠٠٠ جنيه سنويا يخضع للتخفيض المقرر قانونا ومؤدى ما تقدم جميعه أن المدعى منذ عين لأول مرة بموجب القرار الجمهوري رقم ١٠١٧ لسنة ٧٢ رئيسا لمجلس إدارة شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية لم تتحدد فئته المالية كما لم يتحدد فئته وبدلته وكان يتقاضى حافله تحت التسوية ومقدارها ١٨٠٠ جنيه زيمت بقرار وزير التكوين الصادر في ١٦/١/١٩٧٤ إلى ٢٠٠٠ جنيه مرتب ١٥٠٠ جنيه بدل تمثيل اعتباراً من ١/١/٧٤ وكان أول قرار تضمن تعديدا لفئة المالية للمدعى هو القرار الجمهوري رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ الصادر في ٨/٨/١٩٧٤ الذي قرر للمدعى الفئة المالية ١٤٠٠/١٨٠٠ بمزبب سنوى ١٨٠٠ جنيه من تاريخ العمل به وطبقا للقرار الجمهوري رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ والقرار الجمهوري رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ أصبح تحديد فئة ومرتب وبدلات رئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام وهنا بتقييم مستوى الشركة ولم يثبت من الأوراق أنه قد تم تقييم لمستوى شركة القطاع العام التي عين المدعى رئيسا لمجلس

ادارتها بالقرار الجمهورى رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٧٢ الامر الذى يجعل عملها
ما صرف له من مرتبات وبدلات بمثابة السلف تحت النسوية وقد تحدد
المركز القانونى الذاتى للمدعى فى الفئة المالية والمرتب والبدلات لأول مرة
بالقرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ الذى حدد له الفئة المالية
١٨٠٠/١٤٠٠ بمرتب ١٨٠٠ جنيه سنوياً ، أما قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى ١٠/٤/١٩٧٧ فلا يفيد المدعى منه لأن
المدعى كان منذ صدور القرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ فى
١٨٠٠/٨/٨ قد عين مستشاراً بالمؤسسة العامة للسلع الهندسية بالفئة
١٨٠٠/١٤٠٠ وبمرتب مقداره ١٨٠٠ جنيه سنوياً وانقطعت عن تاريخ
صدور هذا القرار الاخير كل صلة كلفت تربطه برئاسة مجلس ادارة احدى
شركات السلع الاستهلاكية وانه تحدد المركز القانونى الذاتى للمدعى لأول
مرة فى الفئة المالية والمرتب بالقرار الجمهورى رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٧٤ وكان
ما يتقاضاه قبل نفاذ القرار الجمهورى المذكور فى ٨/٨/١٩٧٤ هو بمثابة
السلفة المؤقتة تحت النسوية التى تصرف له بصفة مؤقتة الى ان يتم تحديد
مرتبه ونقته المالية لذلك يكون طلب المدعى الحكم باحقاقه فى مرتب مقداره
٢٠٠٠ جنيه من ٨/٨/١٩٧٤ استناداً الى انه كان يتقاضى هذا المرتب من
قبل على غير أساس سليم من القانون الامر الذى يكون من التعمين منعه
الحكم برفض دعواه واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى المدعى
والزامه بالمصروفات فانه يكون قد صانف وجه الحق وصحیح حكم القانون
فى فصله بما يتعين معه الحكم بتأييده ورفض الطعن لعدم قبليه على
اساس سليم من القانون .

(طعن ١٩٦ لسنة ٢٤ فى - جلسة ١٩٨٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

استحقاق رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المصرية لمعدات الصيد
بدل التجهيل خلال فترة تجهيتهم .

ملخص التقرير

حصل الوثائق أنه بتاريخ ١٩٧٧/٤/٤ حين قرار من وزير المجتمعات الزراعية والثروة المائية بتجديد مجلس إدارة شركة معدات الصيد وبيع تنفيذ هذا القرار لم توقف الشركة صرف بدلات التمثيل المقررة لهم حتى ٤ من مارس سنة ١٩٧٨ تاريخ صدور قرار وزير الزراعة رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ بإعادتهم إلى العمل.

وبتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٠ طلب وزير الزراعة بكتابه رقم ٥٩ الرأي في مدى استحقاقهم للبل خلال فترة التجهية.

وبجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ نظرت الجمعية العمومية الموضوع وانتهت إلى استحقاقهم للبل خلال فترة التجهية على أساس تيسر التجهية على الوقف عن العمل والجمع بينهم في الحكم بالتنسبة للمستحققات المالية.

والد: صدر الحكم من محكمة النقض بجلاسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٧٩ في الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ ق. بإضاي بعدم استحقاق أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لإسفيد أعالي البحار بدله التمثيل خلال فترة تجهية من أعمال وظيفته التي نهي عنها بقرار وزير النقل البحري الصادر في ١٠ أغسطس ١٩٧٢، فقد طلب إعادة النظر في فتوى الجمعية بجلاسة ١٠ ديسمبر ١٩٨٠ تعرضت فتواها بالجلسة المنعقدة في ٥ من مايو سنة ١٩٨١ فاستعرضت فتواها الصادرة بجلاسة ١٠ من ديسمبر سنة ٨٠ سالفه الذكر وتبين لها أنه المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه (يجتوز بقرار من الوزير المختص تجهية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعنيين والمنتخبين كلهم أو بعضهم إذا رأى في استعراهم إضراراً بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافأته أثناء مدة التجهية وعلى أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ستة أشهر أخرى . . .

ولما كان الاستفادة من هذا النص أن قرار التجهية لا يعمد أن يكون وفقاً عن العمل بمرتب كامل لفترة مؤقتة إذ بهتضاه تمنح رئيس وأعضاء مجلس

الإدارة جبراً عنهم من ميثاقه ويهام وظائفهم لمدة ستة أشهر يجوز تأديتها لمدة مماثلة ، وبهذه المثابة فإنه لا يؤدي إلى خلو وظائفهم بل يظلون شاغلين لها شأنه في ذلك قرار الوقف عن العمل فيما يتعلق باستحقاق المرتبة والإعانات ولما كان الوقف عن العمل لا يؤدي إلى حرمان العامل من البدلات وغيرها من المستحقات المالية المترتبة على شغل الوظيفة إلا بقدر حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان ، وكان الإنحى وفقاً لحكم المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ٧١ يستحق مرتبه كاملاً خلال فترة التفتيش فإنه يستحق تبعاً لذلك بدل التمثيل المقدر للوظيفة التي يشغلها .

ولما كان الحكم الصادر من محكمة التفتيش بجنسية ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٩ في الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٤٧ في مقصوراً على من صدر في مواجهتهم بقتضى ما له من حجية نسبية وفقاً لحكم المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فإنه لا يقتضى بحكم اللزوم أعمال متطوِّقة على الحالات المعروضة أمام الجمعية .

(ملف ٨٥١/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٥/٥)

قاعدة رقم (٢٠٥) :-

المبدأ :

وظيفة نائب رئيس مجلس الإدارة ليست من الوظائف الواردة باللائحة التنظيمية للمؤسسة ، فتقاضى شاغلها مرتب رئيس مجلس الإدارة بصفة شخصية لا يعطيه الحق في بدل تمثيلها .

بالمضمّن القوي :

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٢/١٢/١٩٦٧ نص في مادته الأولى على أن يعين المهندس نائباً لرئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة الهندسة الإذاعية ، ويحدد مرتبه بصفة شخصية وفق المرتب المتعلق بملحقاته الذي كان يحصل عليه عند انتهاء خدمته

بشركة التبريد والتليزيون ، وتمس في المدة الثانية على أن ينقل به اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١٥ أي أنه تضمن الثمناً وخصماً يرتد به إلى تاريخ سابق على تاريخ صدوره .

ومن حيث أن وظيفة نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للمهندسة الانداعية بد التي عين فيها السيد المهندس ليست . واردة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة المذكورة فإن تحديد مرتبه على أساس المرتب وملحقاته الذي كان يتقاضاه عند انتهاء خدمته بشركة الناصر للتليزيون ، يقتضي احتفاظه بهذا المرتب وبدلاته بصفة شخصية دون أية زيادة ، ولا حجة فيما يذهب إليه من أنه يتلقى مرتباً يعادل مرتب رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو الشركة من المستوى الأول مما يقتضي التصديق في تقاضى بدل تجيل بقدره أجنيه سنوياً ١٢٠٠ حجة في هذا القول ذلك أن العقيدة في منح بدل التجيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة هو بالوظيفة التي يشغلها وليس بالمرتب الذي يتقاضاه والثابت أنه لا يقتل وظيفة رئيس مجلس الإدارة وإن كان يتقاضى مرتبها .

ومن حيث أنه ولئن كان القرار الخاص بتعيينه نائباً لرئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للمهندسة الانداعية قد صدر في ١٩٦٧/١٢/٦ ، إلا أنه عمل به اعتباراً من ١٩٦٧/٦/١٥ ومن ثم مان بدل التمثيل المقرر لسجلته على النحو الوارد في قرار تعيينه بتعين تخفيضه وفقاً للنسب المقررة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من ١٩٦٧/٨/١ وذلك بالنظر إلى سريته على كتابة البدلات المستحقة في تاريخ العمل به .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم احتية السيد المهندس للزيادة التي يطالب بها في بدل التجيل المقرر له ، وانطبق القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ على هذا البديل .

(غدا ١٣٦٦ في ١٩٦٧/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٦) .

المبدأ :

طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة يستحق مديرو عموم المصالح بدل تمثيل مقداره ٥٠٠ جنيه سنويا - عبارة مدير عام مصلحة تنصرف إلى من يتولى رئاسة إحدى الوحدات الإدارية الأعلى من الفروع والأقسام التي ينقسم إليها الجهاز الإداري للدولة - طالما أن بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر يستحق لرؤساء المصالح أو مديريها فمن ثم يقتصر صرفه على من يصدر قرار جمهوري بتعيينه في هذه الوظيفة دون من يشغل درجة مدير عام بالمصلحة - يترك على ذلك عدم أحقية مديري الإدارات المسببة بوزارة الزراعة في نقاض بدل التمثيل المقرر لمديري المصالح العليا بتطبيق لقرار الجمهوري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ حيث أنه لم يثبت مستوفى قرارات جمهورية بتعيينهم أو وظيفة رؤساء مصالح بالوزارة .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢١ من قانون نظام المحامين الفنيين بالدولة تنص على أن يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد المبينة لترين كل منها :

١ - بدل تمثيل للوظائف الرئيسية وحسب مستوى كل منها على ألا يزيد عن ١٠٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية المقرر لها البدل * ويضرب إشغال الوظيفة المقرر لها وفي حالة خلوها يستحق أن يقوم بأعمالها طبقا للاوضاع المقررة ولا يخضع هذا البدل للمراشيب واستنادا لنص هذه المادة أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل لوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وتنص المادة (٣) منه على أن يمنح شاغلو وظائف الإدارة العليا بالجهاز الإداري للدولة بدل تمثيل بالمثلث الآتية :

وكيل أول ١٥٠٠ جنيه .

شاغلو وظائف وكيل وزارة ٦٠٠٠ جنيه ولا يمنح هذا البديل لشاغلي درجة وكيل وزارة الا اذا نص على ذلك في قرارات تعيينهم .

مدير عام مصلحة ٥٠٠ جنيه .

وبين من هذا النص انه رؤى منح مديري عموم المصالح بدل تمثيل بقدره ٥٠٠ جنيه سنويا ، والمصلحة العامة عبارة عن احدى الوحدات الادارية التي يتكون منها الشخص الاعتباري العام الذي هو الدولة ، وتنشأ المصالح العامة بموجب قرارات من رئيس الجمهورية طبقا لنص المادة ١٤٦ من الدستور التي تنص بان « يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة » ولا ريب في ان عبارة مدير عام مصلحة تصرف الي من يتولى رئاسة احدى هذه الوحدات الاعلى من الفروع والاسماء التي تنقسم اليها الجهاز الاداري للدولة ، ويجب ان يكون مدير عام المصلحة او رئيسها معينا في هذه الوظيفة بموجب قرار من رئيس الجمهورية ، ولا يخفى عن ذلك القرار الجمهوري الصادر بتعيينه في درجة مالية مما يلزم للتعيين فيها صدور قرار جمهوري ، ومن هذا تظهر أهمية التفرقة بين درجة مدير عام المصالح وبين وظيفة مدير عام مصلحة ، فالاولى درجة مالية ، اما الثانية فهي وظيفة ادارية يثبت لمن يشغلها وصف رئيس المصلحة وطالما ان بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ يستحق لرؤساء المصالح او مديريها فمن ثم يقتصر صرفه على من يصدر قرار جمهوري بتعيينه في هذه الوظيفة دون من يشغل درجة مدير عام باحدى المصالح .

وحيث انه لم يثبت في خصوص الموضوع المعروض انه صدرت قرارات جمهورية بتعيين مديري الادارات العامة بوزارة الزراعة في وظيفة رؤساء مصالح بالوزارة فمن ثم لا يحق لهم المطالبة بصرف بدل التمثيل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ ، ولا يخفى عن اشتراط صدور هذه القرارات الجمهورية في شأن الطالبين ان يكونوا قد تبينوا على حجة محكم عام التي يتخللونها حاليا بموجب قرارات جمهورية او ان يكونوا قد باثروا اختصاصات وظائف مديري عموم الوحدات الادارية التي يعملون بها بحكم اقدميتهم على اقربائهم من يشغلون درجة مدير عام .

... من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احياء مديري الاجلالت العامة بوزارة الزراعة في تقياض بدل التمثيل المقرر لمديري المصالح المالية بالتطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ .

(فتوى ١٠٧ في ١٧/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

مرتب الاستقبال للضباط بتنظيم قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٧/٧/١١ وما تلاه من قرارات - اعتباره من قبل بدلات التمثيل .

عاملون منيون بالقبولة - بدلات - مرتب الاستقبال او بدل التمثيل - مناط منحه نحو شغل الوظيفة المقرر لها هذه الميزة والقيام بامثلتها - تحقق ذلك في حالة قيام الموظف بالجازة طبقا للقانون - قيام مدير الامن بالجازة وقيام غيره بمباشرة مهام واختصاصات وظيفته لا يدخل هذا الاخير حقا في مرتب الاستقبال او بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير الامن - اساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان مرتب الاستقبال المقرر لمديري الامن صدر بتنظيم منحة قرار مجلس الوزراء في ١١ من يولية سنة ١٩٣٧ وما تلاه من قرارات في شأن تحديد مستحقه وبيان مقداره وقد حرصت هذه القرارات على بيان الحكمة من تقريره ف تضمنت انه لمواجهة المصاريف الظهرية التي يتكبدها من تقرر منحه له بالنظر لوضع الوظيفة التي يشغلها في الجهة التي يعمل بها . وبهذه المثابة فان مرتب الاستقبال المقرر على هذا الاساس لا يعدو ان يكون من قبل بدلات التمثيل التي تقرر لبعض الوظائف لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب وضعها ومسئولياتها من نفقات تقتضيها ظهور من يشغلها بالظهور الاجتماعي اللائق بها .

ومن حيث ان يؤدي ما تقدم ان يكون مناط منح مرتب الاستقبال او بدل التمثيل هو شغل الوظيفة المقرر لها هذه الميزة والقيام بامثلتها ويتحقق ذلك في حالة قيام الموظف بالجازة طبقا للقانون . فمركز الموظف أثناء قيامه

بإجازة المرخص له بها فتكون لا يختلف في كثير أو قليل عن مركزه أثناء قيامه بالعمل فقد رسم القانون السبيل إلى كيفية أداء مهام واختصاصات الوظيفة بما يخلو للوظف الحق في الإجازات في الحدود التي نص عليها ودون أن يؤدي ذلك إلى قطع صلته بالوظيفة التي يشغلها وذلك على خلاف حالات النقل والندب والإعارة إلى وظيفة أخرى غير تلك المقرر لها هذا المرتب أو البدل إذ تنقضي في هذه الحالات الحكمة من تقريره .

ومن حيث أنه ترتيباً على ذلك فإن قيام مدير الأمن بإجازة طبقاً للقانون وقيام غيره بمباشرة مهام واختصاصات وظيفته لا يخلو لهذا الأخير حقاً في مرتب الاستقبال أو بدل التمثيل الذي يتقرر كوظيفة مدير الأمن لصلة مدير الأمن بالوظيفة تظل قائمة مدة قيامه بالإجازة .

ونظراً لذلك لم تكن الجمعية العمومية واجبة للبحث في مدى تخضوع مرتب الاستقبال للشرعية طالما أن القائم بأعمال وظيفة مدير الأمن في هذه الحالة لا يستحق أصلاً هذا المرتب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن بدل التمثيل أو مرتب الاستقبال المقرر لوظيفة مدير الأمن لا يستحق لمن يقوم بأعمال هذه الوظيفة أثناء قيام مدير الأمن بإجازة مرخص له بها طبقاً للقانون .

(نوى ٢١٧ في ٢/٤/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

مكافأة رؤساء مجالس المدن والمسكربين العاملين والمسكربين العاملين المساعدين للمحافظات — المكافأة المقررة للموظفين منهم تعتبر في حكم بدل التمثيل ويسرى عليها ما يسرى عليه من أحكام وتخفيضات — اختلاف الحكم بالنسبة للمكافآت المقررة للمتفرعين من رؤساء مجالس المدن

غير الموظفين - اعتبارها في حكم الراتب فلا يسرى عليها تخفيض
التبديدات .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٤ من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص
بجواز تحديد مكافآت لرؤساء مجالس المدن والمجالس القروية على النحو
الذي تبينه اللائحة التنفيذية ، وتنص المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية لقانون
الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠
بجوز تقدير مكافأة شهرية لرئيس مجلس المدينة بقرار من رئيس الجمهورية
ولرئيس المجلس القروي بقرار من الوزير المختص .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٦١ ببعض
الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن ويقضى في مادته الأولى بمنع رؤساء
مجالس المدن من الموظفين بالإضافة إلى مرتبتهم وعلاواتهم مكافأة شهرية
مقدارها خمسة وثلاثين جنيهاً وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٤ لسنة
١٩٦١ بمنح مكافآت للسكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين
للحافظات ويقضى في مادته الأولى بمنحهم بالإضافة إلى مرتبتهم وعلاواتهم
مكافأة شهرية تعادل مكافأة رؤساء مجالس المدن من الموظفين .

وبما أن هذه المكافأة إنما تقررت بالإضافة إلى راتب الموظف الأصلي
لمواجهة ما يتكبده الموظف من أعباء ونفقات في سبيل قيامه بتأدية واجبات
وظيفته فهي مقررة لأغراض الوظيفة ويرتبط منحها بقيام الموظف فعلاً بعمل
الوظيفة المقرّر لها هذه المكافأة نشأتها في ذلك شأن بدل التمثيل ومن ثم
تعتبر في حكمه ويسرى عليها ما يسرى عليه من أحكام وتخفيضات .

وليس الأمر كذلك بالنسبة للمكافأة المقررة لرؤساء مجالس المدن
من غير الموظفين طبقاً للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٣
لسنة ١٩٦١ المشار إليها ولتنص على أن يكون رؤساء مجالس المدن من
غير الموظفين منخرعين لهذه الوظيفة ويمنحون مكافأة شهرية مقدارها
مائة جنيهاً ، إذ أن هذه المكافأة تمنح لهم مقابل ما يؤدونه من أعمال يتفرغون
لها وهي في حكم الراتب فلا يسرى عليها أو على جزء منها التخفيض الذي

جرى على البدلات وان كان قد رعى في تحديدها شمولها لكل مزايا
الوظيفة .

(توى ١١٦٠ في ١١/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

رؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام
يستحقون الزيادة في بدل التمثيل الفائلة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة
١٩٧١ دون التقيد بالحد الأقصى لمجموع المرتب وبدل التمثيل المحدد بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ — أساس ذلك أن المشرع أعاد
تنظيم موضوع الحد الأقصى لمجموع المرتب وبدل التمثيل الذي يتقاضاه رؤساء
مجالس إدارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ووضع حدا أقصى
لمجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج بمقداره ١٠٠٪ « من الإجر الأساسي
ومن ثم يكون التنظيم السابق لهذا الموضوع قد سقط .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٢٨ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار من
رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ كانت تنص على أن « يحدد بقرار
رئيس الجمهورية بدل التمثيل لرؤساء مجالس الإدارة . . . » ثم
صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب
الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين وتنص في
المادة (١) على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل
الغذاء وأعانة غلاء المعيشة تخفف جميع البدلات ونفسا
النسب الآتية :

٥٠٪ بالنسبة لبدلات التمثيل أو الاستقبال وما في حكمها .

٢٥٪ بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في
حكمها .

ويعتد في حساب مقدار الخفض ومقدار ما يستحق من البذل بمسدد خفضه على النحو المشار إليه بالقيمة التي كانت مقررّة للبذل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر البذل فيه ويسرى الخفض على البدلات والرواتب الاضافية والتمويضات المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون .

كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ونص في المادة (١) على أن «تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل — بعد تخفيضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه المبين بالجدول المرفاق لهذا القرار ...» .

ونصت المادة (٥) من هذا القرار على أن «لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذا القرار أن يزيد ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة من مرتب وبدل تمثيل على ثلاثة آلاف جنيه سنويا ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تجاوز هذا الحد » .

ثم صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ونص في المادة (٢) على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام النظام المرفاق » . كما نصت المادة (٢١) من هذا النظام على أن « يصدد بقرار من رئيس الجمهورية بسلل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة ... » ونصت المادة ٧٥ على أنه « يجب ألا يتجاوز مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الانتاج المنصوص عليه في المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من هذا النظام نسبة مائة في المائة من الأجر الأساسي للمعامل » .

ولا يدخل ما يحصل عليه العامل نظير العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة في نطاق النسبة المشار إليها هذه المادة .

وأخيرا صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه النص التالي :

مادة (١) «فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات والرواتب الاضافية والتمويضات وما في حكمها ...» .

ويعتد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البذل بعد خفضه بقيمة التي كانت مقررة في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه البذل ما لم ينص في قرار منح البذل على مراعاة نسبة الخفض المقررة .

ومن حيث أنه يبين من هذه الفصوص أنه ولئن كان المشرع في ظل العمل باللائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد أناط برئيس الجمهورية تحديد بدل التمثيل لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها دون قيد . ثم عاد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه موضع حداثتي لمجموع المرتب وبدل التمثيل مقدار ٣٠٠٠ جنيه سنويا . إلا أنه أعاد تنظيم هذا الموضوع بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه الذي نص صراحة على إلغاء القرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وأناط برئيس الجمهورية تحديد بدلات التمثيل المقررة لرؤساء مجالس الادارة ووضع حدا أقصى لمجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج مقدار ١٠٠٪ من الاجر الأساسي ومن ثم يكون التنظيم السابق لهذا الموضوع قد سقط ، سواء بالانقضاء الصريح كما هو الحال في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، أو بالانقضاء الضمني كما هو الحال في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيستحق العامل الاجر . المحدد بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ كما يستحق بدل التمثيل الذي يحدد له بقرار من رئيس الجمهورية ، ولا يخضع في استحقاقه لهذا الاجر أو اذلك البذل للحد الأقصى الذي عينه قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه ، وأنها يخضع — فيما يتعلق ببذل التمثيل فحسب — للحد الأقصى المقرر للبدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج المقرر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك واذا ترقبت على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه زيادة في بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام أنت الى أن بعضهم جاوز مجموع

مرتبته وبندل التمثيل المقرر له ٣٠٠٠ جنيه سنوياً وهو الحد الأقصى الذى كان محددًا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، فانهم يستحقون هذه الزيادة دون التقيد بالحد الأقصى المشار إليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن رؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة وشركات القطاع العام يستحقون الزيادة في بندل التمثيل لفائضة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه دون التقيد بالحد الأقصى المحدد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

(فتوى ٤٣٠ فى ١٣/٥/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

تحديد بدل التمثيل لأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن الذين عينوا في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ يكون بقرار من الوزير المختص وفي حدود ٥٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس إدارة الشركة طبقاً لأحكام المادة ٢١ من هذا القانون — قرار وزير الاقتصاد الصادر في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧١ الذى يقضى بأحتفاظ أعضاء مجالس إدارة هذه الشركات ببندل تمثيل يجاوز الحد الذى عينه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ صدر مخالفاً للقانون — لا وجه للاحتجاج فى هذا الخصوص بقوصية صدرت من اللجنة الوزارية لبرنامج العمل القبطى فى ٦ فبراير سنة ١٩٧٢ تقضى بأحتفاظ العامل بصفة شخصية بالمرتب أو بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه عند نقله من وظيفة الى أخرى — أساساً ناك أن الحد الأقصى لبندل التمثيل الذى يمكن تقريره لأعضاء مجالس الإدارة والمقصود عليه فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يتأتى تمثيله الا بإدانة فى مرتبته أى بقانون .

ملخص الفتوى :

.. أن المادة (٢١) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه «يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل

المقرر لرؤساء مجالس الإدارة. كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا ولاعضاء مجالس الإدارة المعينين وذلك في حدود ٥٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة. ولا يخضع هذا البديل للضرائب .»

ومن حيث أنه يبين من هذا النص ، أنه اعتباراً من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ — تاريخ العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه — أصبح تحديد بدل التمثيل لرئيس مجلس الإدارة من اختصاص رئيس الجمهورية، أما تحديد بدل التمثيل لاعضاء مجالس الإدارة فاصبح من اختصاص الوزير بحيث لا يجاوز ٥٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة .

ومن حيث أنه تطبيقاً لذلك ، ولما كان اعضاء مجلس ادارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن المعروضة حالتهم قد عينوا اعضاء بمجلس ادارة هذه الشركات بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٥ لسنة ١٩٧١ الصادر في ٤ من اكتوبر سنة ١٩٧١ — أى في ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه — ولم يحدد هذا القرار بدل التمثيل المستحق لهم ، فإن تحقق هذا البديل يكون بقرار من الوزير المختص . وفى حدود ٥٠ ٪ من بدل التمثيل المقرر لرئيس مجلس ادارة الشركة . ومن ثم فإن قرار وزير الاقتصاد الصادر في ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٧١ الذى يقضى باحتفاظهم ببديل التمثيل الذى كانوا يتقاضونه فى وظائف اعضاء مجالس الادارة المنتسبين وهو يجاوز الحد الذى عينه القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، هذا القرار يكون مخالفاً للقانون ، ولا وجه للاحتجاج فى هذا الخصوص بتوصية اللجنة الوزارية لبرنامج العمل الوطنى الصادر فى ٦ من فبراير سنة ١٩٧٢ والتى تقضى باحتفاظ العامل بصفة شخصية بالمرتبة أو بدل التمثيل الذى كان يتقاضاه عند نقله من وظيفة الى اخرى ، ذلك أنه ما دام المشرع قد عين بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه حد أقصى لبديل التمثيل الذى يمكن تقريره لاعضاء مجلس الإدارة ، فإنه لا يقضى بتعديل هذا الحكم إلا بإداة فى مرتبته ، أى بقانون .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية اعضاء مجالس ادارة الشركات المشار اليها فى الاحتفاظ ببدايات التمثيل التى كانت

مقررة لهم قبل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والتي تجلوز الحد الاقصى الذى عهنته المادة (٢١) من هذا القانون .

(فتوى ٥١٤ فى ١٩٧٣/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

حكم المادة ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ الذى ينص على أن رؤساء مجالس الاثارات الذين سبق تحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات من رئيس الجمهورية بما يجلوز ما هو محدد لوظائفهم فى الجدول المرفق يحتفظون بالزيادة بصفة شخصية — هذا الحكم ينصرف الى العاملين الذين سبق أن حددت مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات جمهورية فردية ولا يكفى لتطبيقه أن يكون مرتب العامل قد حدد بمقتضى قرار جمهورى ذو صفة تشريعية — أسس ذلك — الزيادة فى مرتب رئيس مجلس إدارة شركة انتاجية عن ضم متوسط المرح الى مرتبه ولم يصدر بها قرار جمهورى يحتفظ بها له تطبيقا لحكم المادة ٨٧ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن « تحدد نئات ومرتبات وبدلات التمثيل بعد تخفيضها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه — لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه المبين بالجدول المرفق لهذا القرار » .

ويترتب على التعمين فى هذه الوظائف استحقاق الفئة والمرتب وبدل التمثيل المقرر اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهورى بالتعمين ، ما لم يكن المعين شاغلا لوظيفة من فئة أعلى أو يتقاضى مرتبا او بدل تمثيل بموجب

قرار من رئيس الجمهورية يزيد عن الحد المشار اليه فيحتفظ له بذلك
بصفة شخصية .

وتنص المادة ٤ من القرار المشار اليه على انه « بالنسبة لرؤساء
مجالس الادارات الذين سبق تحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات من
رئيس الجمهورية ولو في وظائف سابقة على هذه الوظائف بما يجاوز ما هو
محدد لوظائفهم في الجدول المرافق يحتفظون بالزيادة بصفة
شخصية ».

ومن حيث ان المستفاد من المادة ٤ المشار اليها ان حكمها ينصرف الى
العاملين الذين سبق ان حددت مرتباتهم وبدلات تمثيلهم بقرارات جمهورية
فردية ، ومن ثم فلا يكتفى لتطبيقها ان يكون مرتب العامل قد حدد بمقتضى
قرار جمهورى ذو صفة تشريعية لان مثل هذا القرار الاخير انما يتضمن
تنظيما لمرآكر عاية ولا يحدد مرآكر ذاتية فى شان الشخص بذواتهم
ولا يستساغ القول بانصراف حكم المادة المشار اليها الى اولئك الذين حددت
مرتباتهم بمقتضى قواعد عامة تضمنها قرار جمهورى ذو صفة تشريعية لان
يؤذى ذلك ان جميع العاملين الذين طبق عليهم نظام العاملين بالقطاع العام
الصاندر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ او القرار رقم ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ تعتبر مرتباتهم — فى تطبيق حكم المادة (٤) المشار اليها —
محددة بقرارات جمهورية ، ولا ريب ان ذلك امر لم يقصده مشروع القرار
الجمهورى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ ، وعلى ذلك يتعين تفسير نص المادة (٤)
من هذا القرار بحيث يقتصر حكمها على اولئك الذين صدرت قرارات فردية
من رئيس الجمهورية بتحديد مرتباتهم وبدلات تمثيلهم .

ومن حيث انه بأعمال ما تقدم فى خصوص حالة السيد /
فانه يخرج عن دائرة تطبيق المادة (٤) من قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ ، ذلك ان القرار الجمهورى رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٦٤
الصاندر بتعيينه فى وظيفة مدير مصانع الشركة المصرية العالمية للورق
اقتصر على تحديد مرتبته شامل له مقدار ١٨٠٠ جنيه سنويا وهو ما لا يجاوز
نهاية ربط الفئة المالية التى أصبح يشغلها بوصفه رئيسا لمجلس ادارة شركة
الورق الاهلية ، اما الزيادة فى راتبه الاساسى الناتجة عن ضم متوسع المتحالى
مرتبه فلم يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث انه لا مناص والحال كفلك من اخضاع السيد المذكور لحكم المادة ٨٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والتي تنص في فقرتها الاخيرة بأنه « وفي جميع الاحوال يحتفظ العامل الذي جاوز نهاية مربوط فنته بما كان يتقاضاه في الفئة المنقول منها بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » وبهذا يتساوى السيد المذكور مع العاملين الذين طبقت في شأنهم القواعد الانتقالية المشار اليها في تلك المادة ، ذلك انه مع التسليم بأن حكم المادة السالفة هو حكم انتقالي ينصرف أساسا الى العاملين الذين تم نقلهم الى الفئات السوارة بالجدول المرافق لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ في تاريخ العمل بهذا القرار ، إلا انه لما كان هذا الحكم يقوم أساسا على التوفيق بين اعتبارين وهما مراعاة الوضع المعيشي للعامل بعدم الانقاص من مرتبه وكذلك مراعاة الضوابط الخاصة بربط الوظائف .

ولما كانت هذه الحكة تتوافر في خصوص حالة السيد / لذلك وجب تطبيق المادة ٨٧ عليه .

والقول بغير ذلك اى بقصر تطبيق المادة السالفة على العاملين الذين نقلوا الى الفئات المقررة لوظائفهم والواردة في القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ دون اولئك الذين شغلوا فئات مالية بعد تاريخ العمل بنظام العاملين بالقطاع العام يترتب عليه انتفاء اى سند من القانون للاحتفاظ للسيد المذكور بما يجاوز نهاية ربط الفئة المالية التي عين عليها ، ويتمين عندئذ وقف صرف هذه الزيادة اليه ، وبك نتيجة شاذة سببوا الى التفرقة في المعاملة بين السيد المذكور وبين العاملين الذين طبقت في شأنهم المادة ٨٧ المشار اليها وذلك على الرغم من توافر حكمة تطبيق نص هذه المادة في شأنه .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يتمين خصم الزيادة التي يحصل عليها رئيس مجلس ادارة شركة الورق الاهلية والتي تجاوز نهاية ربط الفئة المالية التي يشغلها من بدل التمثيل المستحق له وذلك طبقا لنص المادة ٨٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦

(غتوى ٤٠٧ في ١٩٧٢/٥/٧)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

استهلاك الزيادة في المرتب — عبارة نص المادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من العمومية بحيث تشمل كل زيادة تطرأ على ما يستحقه العامل من بدلات أو علاوات أو ترقية أو دورية بعد العمل بلحكام هذا القانون — الزيادة في بدل التمثيل المأهولة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ لا تخرج عن كونها زيادة في البدلات بالمفهوم السابق وقد طرأت بمعد العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — خضوعها للاستهلاك المقرر بالمادة ٧٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٧٩) من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تنص على أن « ينقل شغائلا الفسنة المتزايدة الميعنون بأجر وفي جميع الاحوال يحتفظ للعامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل اليه ، وقت صدور هذا النظام ، بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية ، على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية . » وقد صدر هذا النظام في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ونشر في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ وقد نصت المادة الثالثة من قانون الاسداد على أن يعمل به من تاريخ نشره .

وينص القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في المادة (١) منه على أن تستبدل بالمادة ١ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه النص التالي :

مادة ١ — نيا عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الاضائية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين بوحدات الجهاز ادلرى للدولة ووحدات الادارة

المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الأقل .

ويعتد في حساب نسبة الخفض وما يستحق من البديل بعد خفضه بقيته التي كانت مقررّة في ٣٠ يونية سنة ١٩٦٥ أو من تاريخ لاحق يكون قد تقرر فيه تبديل مالم ينص في قرار منح البديل على مراعاة نسبة الخفض المقررة » .

وينص في المادة (٢) منه على أن « يسرى حكم المادة السابقة على البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ نشر هذا القانون ولا تصرف غروق عن الماضي » . وقد نشر هذا القانون في ١٩٧١/٩/٣٠ .

وكانت المادة (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ قبل استبدالها بالنص المشار اليه بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « فيها عند بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبذل الغذاء وأعانة غلاء المعيشة تخفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها . . . ولغا للنسب الآتية :

٥٠ ٪ بالنسبة لبدلات التمثيل أو الاستقبال وما في حكمها .

٢٥ ٪ بالنسبة لباقي البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها .

ويعتد في حساب مقدار الخفض ومقدار ما يستحق من البديل بعد خفضه على النحو المشار اليه بالقيمة التي كانت مقررّة للبديل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٥ أو في تاريخ لاحق يكون قد تقرر البديل فيه .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع حين نظم نقل العاملين الى المستويات الوظيفية المقررة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه راعى أن بعضهم يتقاضى مرتبات تجاوز نهاية رطب المستوى الذي يحق له النقل اليه ، ومن ثم وحتى لا يؤدي تطبيق القانون عليهم الى الانتقاص من مواردهم المالية مما قد يؤثر على أحوالهم المعيشية، نص على أن

يجتنب لهم. بالزيادة في مرتباتهم من نهاية ربط المستوى :توظيفى بصفة شخصية على أن تستهلك هذه الزيادة « مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية » وهذه العبارة من لمبومية بحيث تشمل كل زيادة مطرا على ما يستحقه من بدلات أو علاوات ترقية أو علاوات دورية بعد بالعمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ون حيث انه تاسيسا على ذلك ، ولما كانت الزيادة في بدل التمثيل الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لا تخرج عن كونها زيادة في البدلات بالمفهوم المتقدم بيانه وقد طرأت بعد العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لان هذا القانون الاخير عمل به في تاريخ نشره وهو ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ بينما تقرررت هذه الزيادة اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ نشر لقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ اى اول اكتوبر سنة ١٩٧١ ، ومن ثغراتها تخضع للاستهلاك المقرر بالمادة (٧٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ولا وجه لمبيديه البنك المركزى المصرى من ان هذه الزيادة يرتد أعمالها باثر رجعى الى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ ذلك ان القاعدة هى تطبيق القانون باثر مباشر ولا يجوز أعماله باثر رجعى الا بنص صريح فى القانون وليس ثمة نص بسريان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه باثر رجعى ، كما انه لا يستدل هذا الاثر الرجعى من حظر صرف فروق عن الماضي لان هذا الحظر يعدو أن يكون تأكيدا لسريان القانون باثر مباشر .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الزيادة في بدل التمثيل الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تخضع للاستهلاك المقرر بالمادة (٧٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(فتوى ١٣٧ فى ١٩٧٣/٢/٥)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

المكافأة المستحقة لمن يبقى فى الخدمة أو يعاد تعيينه فى وظيفة استاذ

متفرغ تنحصر في الفرق بين معاشه وبين المرتبات المقررة له والبدلات المقررة
لوظائفه ولا يدخل ضمنها بدل التمثيل المقرر لشاغل وظيفة رئيس أو نائب
رئيس الجامعة .

ملخص الفتوى :

ان المشرع عندما اجاز في قانون تنظيم الجامعات رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨
التعيين بعد بلوغ سن الستين بمكافأة تساوى الفرق بين المرتب مضافا اليه
الرواتب الاخرى المقررة قصر ذلك على من كان يشغل وظيفة استاذ ذى
كرسى ووظيفة استاذ ، ومن ثم يتعين الاعتدال كاصل عام عند حساب
المكافأة المستحقة لمن يعين من بين شاغلي هاتين الوظيفتين بعد الاحالة الى
المعاش بالمرتب والرواتب الاضافية المقررة لها . بيد انه لما كان المشرع قد
قرر في هذا القانون تسوية معاش مدير الجامعة على اساس المرتب المقرر
لهذه الوظيفة وكان مقتضى ذلك معاملته على اساس هذا المرتب بعد احالته
الى المعاش فانه استثناء من هذا الاصل العام تحدد مكافأة الاستاذ ذى
الكرسى الذى شغل وظيفة مدير جامعة قبل اخلاله الى المعاش على اساس
مرتب هذه الوظيفة . ولما كان الاعتداد بهذا المرتب يمثل استثناء من
القاعدة المقررة في حساب المكافأة المستحقة لمن يعين بعد بلوغه سن الستين
فانه لايجوز التوسع في هذا الاستثناء باضافة بدل التمثيل المقرر لشاغل
وظيفة مدير جامعة الى المرتب عند حساب مكافأة مدير الجامعة الذى كان
يشغل وظيفة استاذ ذى كرسى قبل تعيينه مديرا للجامعة ثم يعين
بعد احواله الى المعاش هو مدير للجامعة بوظيفة استاذ متفرغ وانما يتعين
حساب مكافأته على اساس الفرق بين المرتب المقرر لمدير الجامعة والبدلات
الاضافية المقررة للاستاذ ذى الكرسى وبين المعاش المستحق له . والمصوب
على اساس مرتب مدير الجامعة . لها بدل التمثيل فانه لا يصرف الا لشاغل
الوظيفة المقرر لها هذا لبدل ، الار الذى لا يتحقق بالنسبة الى رئيس
الجامعة التى انتهت خدمته وهو رئيس للجامعة : لانه لو انتهت مدته كمدير
للجامعة قبل بلوغه سن الستين وعاد الى وظيفة استاذ ذى كرسى التى كان
يشغلها قبل تعيينه مديرا للجامعة فانه كان يحتفظ بمرتب مدير الجامعة
بصفة شخصية ولكنه لا يحتفظ ببديل التمثيل المقرر لمدير الجامعة لانه لم
يعد يشغل هذه الوظيفة ، فاذا ما انتهت خدمته بعد بلوغه سن الستين

وعين أستاذا متفرغا فإن مرتبه المحتفظ له به عندما كان محيرا للجامعة يدخل في حساب المكافأة التي يعين بها دون بدل التمثيل المقرر لمدير الجامعة والذي لا يحتفظ به عندما يعاد تعيينه أستاذا بعد انتهاء مدته كمدير للجامعة ، وعندما يعين بعد بلوغه سن الستين كأستاذ متفرغ فإنه لا يحتفظ بهذا البديل أيضا ولا يدخل في حساب المكافأة التي تستحق له ، لأنه لا يقوم بأعباء هذه الوظيفة ، وإذا كان ذلك هو مسلك المشرع في ظل العمل بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فإنه لم يتغير بعد العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ فلقد نص المشرع صراحة في المادة ٢٥ من هذا القانون على اعتبار رئيس الجامعة شاعسلا لوظيفة أستاذ على سبيل التذكير واحتفظ له ولنوابه — في القاعدة ٨ من قواعد تطبيق جداول الترقيات المقرر لهذه الوظائف — بالمرتبة في هذه الوظائف دون بدل التمثيل . وكان يجيز في المادة ١٢١ قبل تعديلها إبقاء الاستاذة بعد سن الستين وأصبح يوجب بعد تعديلها الإبقاء على جميع من بلغوا هذه السن حتى سن الخامسة والستين ويجيز الإبقاء عليهم بعدها لمدة سنتين قابلة للتجديد وذلك بمكافأة تساوي في جميع الأحوال الفرق بين المرتبة — مضافا اليه الرواتب والبدايات الأخرى والمعاش ومن ثم يكون المشرع قد أخذ في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بذات الأصل العام السدي اعتنقه في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ عند تحديد المكافأة المستحقة لمن يبقى بالجامعة بعد سن الستين أو سن الخامسة والستين فقرر منحه مكافأة تساوي المرتبة المستحقة له كعضو بهيئة التدريس مضافا اليه البدلات المستحقة له أيضا بهذه الصفة وبين المعاش . كما أخذ بذات الاستثناء بالنسبة لم من كان يشغل وظيفة رئيس جامعة قبل إحالته الى المعاش اذ احتفظ له بمرتبة تلك الوظيفة بعد تركه لها . الأمر الذي يقتضي حساب مكافأته عند تعيينه أستاذا متفرغا عند بلوغه سن الستين أو سن الخامسة والستين على أساس هذا المرتبة وحده دون البدلات التي يتعين الرجوع في تحديدها الى البدلات التي كانت مقررة له كعضو في هيئة التدريس .

ملف ٨٦/٤/٨٣٧ جلسة ١٧/٤/١٩٨٥) وقد سبق للجمعية العمومية أن
أفقت بذلك الرأي من قبل بجماعة ١٩٨٠/٢/٢٠ .

المبدأ :

لا تخضع المبالغ التي تصرف بدل تبثيل لمواجهة نفقات العمل لضريبة كسب العمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد المبالغ التي تفرض عليها الضريبة ومنها ما يمنح الموظف من المزايا نقداً او عيناً وانته لمعرفة ما اذا كان مبلغ معين يعتبر مزية أو لا في حكم هذه المادة يتعين النظر الى الغرض من منحه فإذا كان هذا الغرض فائدة شخصية للموظف لنفعه الخاص كان هذا المبلغ مزية تخضع لضريبة كسب العمل . أما اذا كان الغرض من منحه اتفائه على شئون تتعلق بالوظيفة ذاتها ولإفادة الدولة فان هذا المبلغ لا يعتبر مزية ولا يخضع للضريبة سواء كان الموظف ملزماً بتقديم حساب عنه أو غير ملزم لحكم تأثير ذلك في طبيعته — وعلى ذلك فان التفرقة التي أتت بها المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين المبالغ التي يقدم عنها حساب وتلك التي لا يتقدم عنها حساب تفرقة لا أساس لها من القانون وحكم جديد لا يملك الوزير اضافته في اللائحة .

ومؤدى هذه المبادئ هو عدم خضوع مرتب التمثيل الذي يصرف للموظف لضريبة كسب العمل ما دام الاعتبار الذي كان ملحوظاً في صرفه اليه هو تمويضه عن النفقات التي كان يتحملها في اداء عمله فمنحه اياها بهذه المثلابة لا يؤدي الى حصوله على أية مزية شخصية مما تفرض عليه الضريبة .

المبدأ :

بدل التمثيل والانتقال — اجزاء الخفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البديلين سالفى الذكر كل على حده قبل تحديد المقدار الذى يستحق للعضو منهما — أساس ذلك — أن المشرع عندما قرر منع بدل انتقال ثابت لأعضاء الهيئات القضائية اتجه الى عدم جواز الجمع بينه وبين بدل التمثيل ثم عدل المشرع عن هذا المسلك فسمح بالجمع بين البديلين بشرط ألا يجاوز مجموعهما بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثابت أو المرتب الأساسى للعضو أيهما أقل مع اخضاع بدل الانتقال لحكم الخفض المقرر بالقانون رقم ١٩٦٧/٢٠ والذى يخضع له أصلا بدل التمثيل — أثر ذلك أن مجموع البديلين الذى يستحقه العضو يتحدد بمقدار كل منهما بعد اجراء خفض المنصوص عليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن بدل الانتقال الثابت لأعضاء الهيئات القضائية تنص على أن « يمنح أعضاء الهيئات القضائية اعتبارا من ٢٦ نوفمبر ١٩٧٥ بدل انتقال سنوى ثابت ...

ويستحق هذا البديل فى جميع الاحوال التى يستحق فيها بدل القضاء .

ونصت المادة الثانية من هذا القرار على انه « لا يجوز الجمع بين بدل الانتقال الثابت المنصوص عليه فى المادة السابقة وبين بدل التمثيل المقرر بجدول المرتبات اللاحقة بقوانين الهيئات القضائية ...

وبتاريخ ١٩٧٩/٥/١ ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ ، وقضى فى المادة الاولى منه بزيادة بدل الانتقال السنوى الثابت سالف الذكر بنسبة ٥٠ ٪ ، ونص فى المادة الثانية على أن يستبدل بنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه النص الآتى :

ويسحق بدل الانتقال السنوى الثابت المشار اليه في المادة السابقة لاعضاء الهيئات القضائية الذين يتقاضون بدل تمثيل بذات الفئة المقررة للمستشارين على الا يجاوز مجموع البدلين بدل التمثيل المقرر لوظائف الهيئات القضائية ذات الربط الثابت او المرتب الاساسى ايها اقل .

ونصت المادة الثالثة من هذا القرار على ان « يسرى على بدل الانتقال سالف الذكر الخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

وقضى في مادته الرابعة بان يعمل بحكمه اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧٩ .

ولقد حدد جدول الوظائف والمرتبات والبدلات المالحق بقانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٨ فئات بدل التمثيل واخضعها في القاعدة الرابعة من قواعد تطبيقه للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

كما تبين للجمعية العمومية ان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ، والمعمول به حتى اول يوليو سنة ١٩٨١ تاريخ الفائه بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ ، نص في مادته الاولى على انه « فيها عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى » .

وحاصل تلك النصوص ، ان المشرع عندما قرر منح بدل انتقال ثابت لاعضاء الهيئات القضائية ابتداء من ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم الجمع بينه وبين بدل التمثيل ، واعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٧٩ عدل المشرع عن هذا المسلك فسمح بالجمع بين البدلين بشرط الا يجاوز مجموعهما بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثابت او المرتب الاساسى للعضو ايها اقل ، مع اخضاع بدل الانتقال لحكم الخفض المقرر بالقانون

رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ الذي يخضع له أصلا بدل التمثيل ، ومن ثم وضع
المشرع ، ذلك قاعدة تحدد مقدار ما يصرفه فعلا للعضو من البدلين ، لا الأجر
الذي يقتضى الاعتراف بالبالغ المستحقة منها فعلا عند تحديد مقدار
مجموعها .

ولما كان حكم الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ يسرى على
كل بدل على حدة فلا يستحق بالفصل منه سوى ثلاثة أرباعه ، فإن مجموع
البدلين الذي يستحقه العضو أنها يتحدد بمقدار كل منها بعد إجراء الخفض
بحيث لا يزيد على بدل التمثيل المقرر للوظائف ذات الربط الثابت بعد خفضه
إلى مرتبه الأساسيه أيها أقل .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى إجراء
الخفض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على كل من البدلين
سائلي الذكر على حدة قبل تحديد المقدار الذي يستحق للعضو منها .

(فتوى ١٠٩٤ في ١٢/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

منسبط تطبيق حكم استهلاك الزيادة في المرتب على نهاية ربط الفئة
الأولى من بدل التمثيل وفقا لاحكام المادتين ٦٤ من القرار الجمهوري رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٦ و ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ . أن يقرر هذا المبدأ مستقلا
وفقا لقواعد وأسس تقرير هذا البديل المنصوص عليها في المادتين ٦٤ و ٦٥

ملخص الفتوى :

ان المادة (١١) من لائحة الشركات التابعة للؤسسات العامة الصادرة
بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٦ تنص على أنه « يجوز تعزيز
بدل التمثيل للعاملين بالشركة . . وذلك وفقا للأسس والقواعد التي يضعها
مجلس إدارة الشركة على أن يعتمد هذا القرار من الوزير المختص بعد
موافقة إدارة المؤسسة التي تتبعها الشركة . ويكون تقرير هذا البديل
كل سنة » .

كما تنص المادة (٦٤) من هذه اللائحة على انه ... بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحو مرتباتهم التي يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على تستهلك الزيادة بما يحصل عليه العامل في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقيّة .

وقد مرت احكام هذه اللائحة على العاملين في المؤسسات العامّة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ . اعتبارا من ١ من مايو سنة ١٩٦٣ .

كذلك تنص المادة (٢٨) من لائحة نظم العاملين بالنطباع الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . على ان : « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التنثيل المقرر لرؤساء مجالس الادارة كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تنثيل لشاغلي وظائف الفئتين الاولى والعالية وللمعينين من أعضاء مجلس الادارة . ويكون مصروف هذا البدل وفقا للاسس والقواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء وذلك في ضوء الامكانيات وما تحقق من أهداف في ختام كل سنة مالية .

وتنص المادة - « ٨٧٠ » من هذه اللائحة على « ينقل الى الفئة الممتازة المنصوص عليها في الجدول المرافق رؤساء مجالس وينقل الى الفئة العالية المنصوص عليها في الجدول سالف الفكر رؤساء مجالس وفي جميع الاحوال يحتفظ العامل الذي جاوز نهاية مربوط فئته بما كان يتقاضاه في الفئة المنقول منها بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة بما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقيّة » .

ومؤدى هذه النصوص ان المشرع قد احتفظ للعاملين الذين تزيد مرتباتهم على المرتب المحدد لهم بمقتضى التقييم والتعادل ومقا للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ أو تبعا لنظمتهم للكاند المرافق للقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . بهذه الزيادة بصفة شخصية على ان تستهلك من البدلات أو علاوات الترقيّة التي يحصل عليها العامل مستقبلا ومن هذه البدلات بطبيعة الحال بدل التنثيل الذي يقرر سنويا

لبعض العاملين وفقا لتواعد تقرير هذا البذل المنصوص عليها في القرارات
سالف الذكر .

ومن حيث أن هذا النظر هو الواجب التطبيق في حالة السيد /
الذى تخلص حالته في أن وظيفته قد عودلت بالفئة الاولى (١٢٠٠ — ١٨٠٠)
وكان مرتبه الذى وصل اليه طبقا للقرار الجمهورى رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٦٤
الصادر في ١٩/٣/١٩٦٤ بالاستناد الى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ في
شأن عدم جواز تعيين أى شخص في الهيئات والمؤسسات العامة والشركات
العامة بمكانة سنوية او بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فاكتر الا بقرار
من رئيس الجمهورية — هو ٢١٤٥ جنيتها سنويا بالإضافة الى بدل تمثيل
سبق أن تقرر في مارس سنة ١٩٦٣ بمقدار ٣٦٠ جنيتها سنويا ثم خفض بدل
التمثيل بمقدار الربع من ٦٥/٧/١ طبقا للقرار الجمهورى رقم ٢٢٥١ لسنة
٦٥ ماصبح ٢٧٠ جنيتها سنويا ثم قرر مجلس الادارة في ١٨/٥/١٩٦٦ زيادة
بدل التمثيل الى ٤٠٠ جنيتها سنويا ثم خفض بمقدار الربع ليصبح ٣٠٠
جنيتها سنويا وفي ١/٩/١٩٦٧ خفض بدل التمثيل ٥٠٪ من قيمته فاصبح
٢٠٠ جنيتها سنويا ومن ثم فان وضعه الاخير قد تحدد بمرتب قدره ٢١٤٥
جنيها مضافا اليها بدل تمثيل قدره ٢٠٠٠ جنيتها سنويا .

وظاهر من استقراء حالة السيد المذكور انه كان يحصل على مرتب
سنوى قدره ٢١٤٥ جنيتها متجاوز بذلك نهاية ربط الفئة التى وضع عليها
وقدره ١٨٠٠ جنيتها سنويا كما قرر له بدل تمثيل قدره ٣٦٠ جنيتها سنويا
في شهر مارس ١٩٦٣ قبل خضوعه لاحكام لائحة الشركات التابعة
للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى
بدأ سرياتها على المؤسسات العامة في ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل
بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر . كما تضمن القرار
الجمهورى رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ١٩/٣/١٩٦٤ المشار اليه بدل
التمثيل المقرر له بالقيمة المشار اليها وبهذه المثالية لا يكون هذا البذل من
البدلات التى أستحدثت لسيادته مستقبلا طبقا للقواعد المنصوص عليها في
المادة (١١) من اللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة
١٩٦٢ وبالتالي لا يتسنى أعمال حكم استهلاك الزيادة في مرتبه على نهاية
ربط الفئة الاولى من هذا البذل وفقا للمادة (٦٤) من اللائحة سالفه
التكسر .

على أنه نظرا الى أن بدل التمثيل الذى كان يحصل عليه السيد المذكور قد زيد بد ذلك فاصبح ٤٠٠ جنيها يسنويا بمقتضى قرار مجلس الادارة الصادر فى ١٨/٥/١٩٦٦ فان الزيادة فى مقدار البدل تعتبر من البدلات التى تقررت مستقبلا فى تطبيق حكم الاستهلاك المتقدم بيانه دون حاجة بطلان قرار مجلس الادارة بزيادة هذا البدل قبل نهاية السنة المالية على خلاف احكام اللائحة نائيا ما كان الراى فى مدى مشروعية هذا القرار فقد اكتسب لخصانة القانونية بعد أن أنتضت عليه مواعيد السحب القانونية كما يتعين ايضا مراعاة حكم الاستهلاك فى حدود هذه الزيادة بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وفقا للقواعد التى وردت بالمادتين ٢٨ و ٨٧ من هذا القرار .

وكل ذلك مع مراعاة ابقاء الاستهلاك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن خفض البدلات والرواتب الاضائية والتعويضات إذ لا يكون من هذا التاريخ ثبت زيادة فى مقدار البدل الذى سبق أن تقرر له من قبل .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى أن مناط تطبيق حكم استهلاك الزيادة فى المرتب على نهاية ربط الفئة الاولى من بدل التمثيل وفقا لاحكام المادتين ٦٤ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٨٧ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما — أن يقرر هذا البدل مستقبلا وفقا لقواعد واسس تقرير هذا البدل المنصوص عليها فى هذين القرارين . ومن ثم يكون استهلاك الزيادة فى راتب السيد على نهاية ربط الفئة الاولى بمقدار الزيادة التى تقررت فى بدل التمثيل الذى كان يحصل عليه ومقدارها اربعون جنيها ومع مراعاة ابقاء الاستهلاك من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ سالف البيان .

(متوى ٦٢٨ فى ١٦/٧/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبسطة :

خضوع بدل التمثيل المستحق لرؤساء المصالح والادارات العامة بوزارة الداخلية للتقديم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ٥٠ من القسم الثانى من

اللائحة المالية الميزانية والحسابات - أساس ذلك - ليس للخطأ الشائع بينهم وبين الوزارة في نشوء هذا الحق أى تأثير في خصوص تزيين التقادم - أساس ذلك أن هذا المذلل لا يمثل سبباً من أسباب انقطاع التقادم طبقاً للقانون .

ملخص الفتوى :

أن المادة (٥٥) من القسم الثاني من اللائحة المالية الميزانية والحسابات تنص على أن الماهيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة ، ومقتضى هذا الحكم هو وجوب المطالبة قضائياً أو إدارياً بالماهيات وما في حكمها من المبالغ التي تكون مستحقة قبل الحكومة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق . في اقتضاها والا أصبحت حقاً مكتسباً للحكومة . وذلك تحقيقاً للإعبارات التنظيمية التي تستهدفها هذه القاعدة وإهمها استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الميزانية - وهي في الأصل سنوية - للمناجات والاضطراب .

ومن حيث أن بدل التمثيل المقرر لرؤساء المصالح قد صدر به قرار رئيس الجمهورية في ١٢ من إبريل سنة ١٩٦٦ ، وأصبح مستحق الأداء اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار ، ومن ثم كان الزاماً على أصحاب الشأن أن المبادرة إلى المطالبة بحقوقهم ، فإن تقاعسوا عن هذه المطالبة لاى سبب كان ومضت مدة التقادم الخمس منه يترتب على ذلك انقضاء حقهم في الفروق المالية التي اكتسبت بالنسبة لها مدة التقادم دون أن يكون للخطأ الشائع بينهم وبين الوزارة في نشوء هذا الحق أى تأثير في خصوص تزيين التقادم ، باعتبار أن هذا المذلل لا يمثل سبباً من أسباب انقطاع التقادم طبقاً للقانون ، وعلى مقتضى ذلك منه بالكتيل مدة التقادم بالنسبة لهذه الفروق تصبح حقاً مكتسباً للحكومة ، ولايتخلف عن سقوطها التزام طبيعي حتى يكون للمدارة عذر في ردها إذا أثرت بديونيتها وذلك حرصاً على تحقيق اعتبارات المصلحة العامة التي يقوم عليها هذا التقادم .

من أجل ذلك انتهى رأى اللجنة العمومية الى تقديم بدل التمثيل المستحق للسادة رؤساء المصالح والإدارات العامة بوزارة الداخلية ، من المدة السابقة على أول يوميه سنة ١٩٦٦ .

(جنوى ٥٨٥ في ١٦٧٥/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبحث :

قيام شركة قطاع عام بنسوية السلف المؤقتة المنوطة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة تحت حساب بدل التمثيل والتي كانوا يتقاضونها قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد بدل التمثيل لا يتضمن أعمالاً لهذا القرار بأثر رجعي أثر ذلك - صحة هذه النسوية .

عالمون وقف عن العمل - أثره على استحقاق المرتب وبسجلات التمثيل يستحق المنحى عن عمله بدل التمثيل المقرر له طالما كان يتقاضى مرتبه كالملا خلال فترة التثنية - أسس ذلك - تطبيق (١) .

ملخص الفتوى :

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ كان ينص في المادة ٢٨ على ان « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف الفئتين الاولى والعالية وللعميلين من أعضاء مجلس الإدارة » .

ونتميزاً لاحكام تلك المادة أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٦٧ ونظم شركات القطاع العام الى مستويات ثلاثة وحدد فئات ومراتب وبدلات تمثيل رؤساء مجالس إدارة تلك الشركات بحسب مستوى كل شركة وفقاً لما يسفر عنه تقييمها ، ومن ثم أصبح تحديد بدل التمثيل المستحق لرئيس مجلس الإدارة - وبالأولى بدل التمثيل المستحق لأعضاء المجالس الذي يتعين مراعاة التناسب بينه وبين البدل المقرر للرئيس مرتبطاً بالانتهاء من تقييم الشركة وتحديد مستواها ، وإزاء التراخي في تقييم الشركات عند وزير التكوين والتجارة بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٧ - الى إصدار قرار يقضى بمنح رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة لوزارته ومنها شركة معدات الصيد سلفاً تحت حساب بدل التمثيل يتسلم تسويتها بعد تحديد مستوى الشركة والانتهاء من تقييمها ولقد استمر هذا

..... (١) على قرار هيئة الفتوى ، صدرت الفتوى رقم ٢٢٥ تاريخ

١٩٨١/٤/٦ .

الوضع حتى ١٩٧١/١٠/١ تاريخ العمل بقانون نظم العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي نص في المادة ٣١ على أن «يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة» .

كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بدل تمثيل لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا ولاعضاء مجالس الإدارة المعينين وذلك في حدود ٥٠٪ من بدل لتمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة . . . وعلى الرغم من هذا النص فإنه لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد بدلات التمثيل لرؤساء مجالس الإدارة لذلك استمر الوضع السابق بعد العمل بهذا القانون حتى ١٩٧٦/١/١٢ تاريخ صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد بدل التمثيل المقرر لرؤساء مجالس إدارة شركات القطاع العام التي تمولها بالشكل ومن بينها شركة معدات الصيد والذي صدر استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ومن ثم لم تتحدد الحقوق المالية لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المذكورة بالنسبة لبذل التمثيل الا في ١٩٧٦/١/١٢ تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ الذي حدد لأول مرة ما يستحقه كل منهم من هذا البذل بمقتضى معين معلوم وبذلك كان من المتعين على الشركة ان تسوى السلف المؤقتة الممنوحة لهم تحت حساب بدل التمثيل من تاريخ تعيينهم في ١٩٦٨/٧/٢٥ وأن تصرف لهم الفروق المالية المقررة على تلك التسوية حتى ١٩٧٦/١/١٢ ذلك لان المبالغ التي كانوا يتقاضونها تحت حساب بدل التمثيل قبل التاريخ الاخير ظلت محتزنة بصفتها كسلف مؤقتة فلم تتم تسويتها المعلقة ونفسا للقواعد السابق ذكرها على اجراء تقييم الشركة وتحديد مستواها حتى هذا التاريخ ، وليس في ذلك التطبيق اعمال لقوار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ باثر رجعي وانما هو اعمال له باثر مباشر ذلك لان التسوية لا تتم استنادا اليه وانما تستند الى قواعد سابقة عليه اوجببت الاستمرار في صرف السلف لحين تحديد بدل التمثيل تحديدا نهائيا وعليه يستحق رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المذكورين فروقا من بدل التمثيل في الفترة التي كانوا يتقاضون فيها سلفا مؤقتة تحت حساب هذا البذل وبالتالي تكون التسوية الى اجرتها الشركة قد صادت صحیح حكم القانون .

وفما يتعلق بمدى استحقاق السادة المذكورين لبذل التمثيل ايمان فترة تنحيتهم من ١٩٧٧/٤/٤ حتى ١٩٧٨/٣/٤ فقد تبين للجمعية

العمومية ان قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ٦٠ لسنة ١٩٧١ ينص في المادة ٥٢ على انه « يجوز بقرار من الوزير المختص بتحية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم او بعضهم اذا رأى ان في استمرارهم اضرار بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة اشهر على ان يستمر صرف مرتباتهم او مكافئهم اثناء مدة التحية وعلى ان ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ستة اشهر اخرى وللوزير المختص في حالة التحية تعيين مفوض او اكثر لمباشرة مسططات مجلس الادارة او رئيسه .

ولما كان الاستناد من هذا النص ان قرار التحية لا يعدو ان يكون وقفا عن العمل بمرتب كامل لفترة مؤقتة ، اذ بمقتضاه يمنع رئيس وأعضاء مجلس الادارة جبرا عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ستة اشهر يجوز مدّها لمدة مماثلة ، وبهذه المثابة فانه لا يؤدي الى خلو وظائفهم شأنه في ذلك شأن قرار الوقف عن العمل ومن ثم يقترب عليه ذات الاثر الترتيب على الوقف عن العمل فيما يتعلق باستحقاق المرتب وبدل التنثيل ، ولما كان الوقف عن العمل لا يؤدي الى حرمان العامل من ملحقات وتوابع المرتب الا بقدر حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان وكان النص يستحق مرتبه كاملا بموجب النص خلال فترة التحية فانه يستحق تبعا لذلك بدل التنثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها ، ومن ثم يستحق رئيس وأعضاء مجلس ادارة شركة ... بدل التنثيل خلال فترة تحييتهم من ١٩٧٧/٤/٤ حتى ١٩٧٨/٣/٤ .

(فتوى ٨٤ في ١٩٨١/١/٢١)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

بدل التنثيل لا يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به ونفسا لما جاء في مخطوط الحكم الصادر لصالح العامل المصنّف بابعادته الى الخدمة — لسبب ذلك ان الضرر المادي الذي يجوز التعويض عنه يتعلّق في الاخلال بمصلحة مالية المضرور وعدم استحقاق العامل المصنّف لبدل

التبديل خلال مدة فصله ليس فيه إخلال بمصلحة مالية باعتبار أنه لم يتم بإعفاء الوظيفة ولم يتكبد النفقات التي يتطلبها مظهرها ومن ثم لم يتحقق وجوب استحقاق هذا البديل . . .

عالمون مدينون بالدولة — فصل من الخدمة — تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار الفصل — الأصل هو إعادة الموظف المحكوم بإلغاء قرار فصله إلى ذلك وظيفته السابقة إلا إذا كانت الوظيفة مشغولة بأخر فإن تنفيذ الحكم في هذه الحالة يقتضي إعادة المحكوم لصالحه إلى وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة من حيث المستوى والمرتب دون أن يكون له الحق في التنسك بإعائه لوظيفته الأولى — أساس ذلك أن اختصاصات الوظيفة ليست حقاً شخصياً للموظف يخضع للمطالبات القضائية أو غيرها كما أن من حق الجهة الإدارية نقل الموظف في أي وقت طبقاً لاختصاصات المصلحة العسكية . . .

بعض النوى :

إن إتمام الجمعية قد استقر على أن بدل التبديل يعتبر من المزايا المقررة للوظيفة لا للموظف ومقصود به مواجهة متطلباتها من حيث ظهور الموظف بالظهور اللائق بها ومن ثم منطقت استحقاقه هي مستقبل الوظيفة المقرر لها هذا البديل والقيام بإعائها . . . ولما كان الضرر المادي الذي يجوز التمييز عنه يتمثل في الإخلال بمصلحة مادية للضروري ، وإذا كان بدل التبديل قرر لمواجهة متطلبات الوظيفة وليس لمصلحة الموظف ولا يترتب على فصله وعدم استحقاقه بدل التبديل أي إخلال بمصلحة مالية له باعتبار أنه لم يتم بإعفاء الوظيفة ولم يتكبد النفقات التي يتطلبها مظهرها ، ومن ثم لم يتحقق وجوب استحقاق هذا البديل وترتباً على ذلك فإن بدل التبديل لا يدخل ضمن عناصر التمويض المحكوم به وفقاً لما جاء في منطوق الحكم الصادر لصالح السيد / . . .

ومن حيث أنه عن المسألة الثانية أنه وإن كان الأصل هو إعادة الموظف المحكوم بإلغاء قرار فصله إلى ذات وظيفته السابقة إلا أنه إذا كانت الوظيفة مشغولة بأخر حرصاً على انتظام سير الأفاق العامة كما هو الشأن في الحالة المعروضة فإن تنفيذ الحكم في هذه الحالة يقتضي إعادة المحكوم لصالحه إلى وظيفة مماثلة لوظيفته السابقة من حيث المستوى والمرتب

دون أن يكون له الحق في التمسك بإعادته لوظيفته الأولى ، بخلافه فإن اختصاصات الوظيفة ليستحقا شخصيا للموظف يخضع للمطالبات القضائية أو غيرها كما أن من حق الجهة الإدارية حسبما استقرت عليه أحكام القضاء الإداري نقل الموظف في أي وقت طبقا لمقتضيات المصلحة العامة ، وفي مجال الماطلة بين الموظفين يتمين أن يراعى أن تكون الوظيفة الجديدة من ذات مستوى وظيفته بمعنى ألا يكون إسناد تلك الوظيفة اليه منطويا على تنزيل لوظيفته أو حرجته المالية ، ويقتضى في الحسبان عند تجديد هذه المرتب البدلات التي تعتبر حقا تعلقا للموظف كبدل طبيعة العمل ودون الإذعان التي تقرر لمواجهة مصروفات الوظيفة ، كبدل التنزيل وبدل الانتداب

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى :

أولا - أن عبارة المزايا المادية الواردة في منطوق الحكم لصالح السيد / ... لا تشمل بدل التنزيل .

ثانيا - أن مقتضى تنفيذ الحكم الصادر لصالح السيد / ... هو إعادته إلى ذات وظيفته السابقة إن كانت خالية ، وإلا فيعاد إلى أية وظيفة متأللة وفق الحدود والشروط المشار إليها .

(فتوى ٢٤٨ في ٨/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٢٠) :

المبدأ :

إذا تقرر صرف المرتب الأصلي للقبال عن فترة وقفه عن العمل بالكامل فإنه يستحق كذلك بدل التنزيل المقرر لوظيفته عن هذه المسدة كاملا - استحقاق البدل في هذه الحالة وهو من ملحقات المرتب وأوامره يدور مع المرتب الأصلي وجودا وعدما فلا يستحق العامل الموقوف من مقداره إلا بنسبة ما يقرر له من ذلك المرتب - أسس ذلك أن الوقف عن العمل طبقا لنص المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧١ لا يرتب بذاته خلو وظيفة العامل وإنما يظل شغلا لها وإن كان ممنوعا عن ممارسة أعمال هذه الوظيفة فعلا ومن ثم يكون القاط في استحقاق بدل التنزيل متحققا في هذه الحالة ويكون مثل العامل في شأنها كمن هو في اجتره .

ملخص المقرر :

أن المادة ٢١ من نظام المعلمين بالقطاع العلم الصادر بالחקون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بـذل التحويل المقرر لرؤساء مجالس الإدارة » .

كما يجوز بقرار من الوزير المختص تقرير بـذل تمثيل لشاغلي وظائف بمستوى للإدارة العليا ولأعضاء مجالس الإدارة المعينين وذلك في حدود ٥٠٪ من بـذل التمثيل المقرر لرئيس مجلس الإدارة... » وأن المادة ٥٧ منه تنص على أن لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل من عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ... ويترتب على وقف العامل من عمله وقف صرف نصف مرتبه . ويجب عرض الأمر على المحكة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه والا يجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكة قرارها في هذا الشأن .

وعلى المحكة التي يحال إليها أن تقرر خلال عشرة أيام من تسليخ الاحالة صرف أو عدم صرفه باقي المرتب .

نإذا يرى العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف إليه ما يكون قد لوقف صرفه من مرتبه .

نإذا عوقب بعقوبة أشد تقرر السلطة المختصة التي وقعت العقوبة ما يتبع في شأن صرف المرتب الموقوف صرفه .

نإذا عوقب بعقوبة الفصل أنهت خدمته من تاريخ وقته .

وبن حيث أن الوقف عن العمل طبقا لنص المادة ٥٧ أنه الفکر لايمدو في حقيقته أن يكون إيقانا للعامل عن تنفيذ الالتزامات التي يرتبها في هذه القرار الصادر بتعيينه إذ يصبح بمقتضاء ممنوعا عن أداء هذه الالتزامات بقرار من السلطة المختصة طبقا لأحكام القانون وذلك ما لاخير له فيه ، وهو بهذه الصفة يرتب بذاته ظرووظيفة العامل وصيرورتها شاغرة وإنما يظن شاغرا لها وأن كان كما سلف البيان ممنوعا عن ممارسة

أعمال هذه الوظيفة فعلا ، ومن ثم يكون المناط في استحقاق بدل التمثيل متحققا في هذه الحالة ، ويكون بدل العامل في شأنها كمن هو في إجازة . على أن استحقاق البديل في هذه الحالة وهو من ملحقات المرتب وتواضعه يدور مع المرتب الأصلي وجودا وعدما ، فلا يستحق العامل الموقوف من مقدارها إلا بنسبة ما يتقرر له من ذلك المرتب . وثرانيا على ذلك فانسه وقد تقرر صرف المرتب الأصلي للعامل المعروض حالته عن فترة وقفه عن العمل بالكامل فانته يستحق كذلك بدل التمثيل المقرر لوظيفته عن هذه المدة كذلك .

من أجل ذلك أتمنى رأي الجمعية العمومية الى احقية السيد /
..... لبديل التمثيل المقرر لوظيفته عن مدة وقفه عن
العمل .

(تموى ٢٦٨ في ١٩٧٦/٤/٢١)

الفصل الثامن

بذل حضور جلسات ولجان

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبذل حضور الجلسات واللجان - انصاحه عن شمول حكمه لجميع المؤسسات العامة دون تمييز بين تلك العامة القائمة التى لم يصدر قرار جمهورى باعتبارها مؤسسة عامة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وغيرها من المؤسسات فى تطبيق هذا القانون - سريان احكام هذا القرار على اعضاء مجالس الادارة واللجان والمجالس والمعاهد المشار اليها فى مادته الاولى سواء من تتوفر فيه صفة العامل فى ذات الجهة او غيرها ومن لا تتوفر فيه صفة العامل بجانب العضوية كالحامى والمحاسب ومن السيمهم .

ملخص التفسير :

فى ١٠ من يناير سنة ١٩٦٥ اصدر السيد رئيس الجمهورية المتحدة القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبذل حضور الجلسات واللجان الذى اشار فى ديباچته الى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ونص فى مادته الاولى على ان « تمنح مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد ... » كما نص فى مادته الثانية على ان « تمنح المكافأة او البديل المشار اليه فى المادة السابقة للاعضاء المدرجة وظائفيهم فى الجهة التى ينمئذ بخصوصها المجلس او اللجنة او يكونون

ينتدبين أو معاريف لها» وقضى في المادة الثالثة منه بأنه «لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو بدل حضور جلسات مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها ترانين أو قرارات جمهورية على خبسة جنيهاً للعضو عن كل جاسية ويحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيهاً في السنة»

ولا يجوز أن تزيد المكافأة للعضو أو بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان... على ثلاثة جنيهاً للعضو عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة جنيهاً في السنة على ألا يزيد ما يتقاضاه العضو نظير اشتراكه في أكثر من لجنة في جهة واحدة على مائة وخمسين جنيهاً سنوياً»

كذلك نص في المادة الرابعة منه على أنه «لا يجوز أن يزيد ما يتقاضاه العضو مهما تعددت مجالس الإدارة واللجان التي يشترك فيها في أكثر من جهة على ثلاثمائة جنيهاً في السنة»

كما نص في مادته السادسة على أن «تقوم الجهات التي يشترك في أعمالها عضو مجلس الإدارة أو اللجنة بإبلاغ الجهة التابع لها عن عدد الجلسات التي يفتقرها وما يتقاضاه من مكافأة أو بدل حضور وذلك في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صرفه البدل المستحق»

ومن حيث أن السيد رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص أصلاً بإصدار قرارات إنشاء المؤسسات العامة والذي يرفع النظم الخاضعة بها ومنها نظم التوظيف على اختلاف تفاصيلها قد أقصم في التصوص التشريعية عن شمول حكم القرار آنف الذكر لجميع المؤسسات العامة. دون تمييز بين تلك الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وتلك التي ليس يصدر قرار جهوري باعتبارها مؤسسة عامة في تطبيق أحكام هذا القانون والتي تعتبر مؤسسات عامة قائمة في ظل سريان أحكامه وغنى عن البيان أن هذا التعميم إنما قصد به توحيد المعاملة المالية فيما يتعلق بكسافاة العضوية أو بدل حضور الجلسات لأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جهوري أو تشريع وزارى ووضع حداً للغرق بتقدير المكافآت وبدلات الحضور وتأكيذاً لهذا نص المشرع

في المادة الثامنة من القرار ٧١ لسنة ١٩٦٥ على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه . ومن ثم فإن أحكام هذا القرار تنطبق على أعضاء مجالس الإدارة واللجان والمجالس والمعاهد المشار إليها في مادته الأولى سواء منهم من يعمل في جهة ملويشفل في ذات الوقت عضوية مجالس إدارة أو لجان أو مجالس بحوث أو معاهد في ذات الجهة التي يعمل بها أو في جهة أخرى أو من لا تتوفر بالنسبة إليه صفة العامل كالمحامي والمحاسب والطبيب وغيرهم من ذوى المهن الحرة والمحاليين إلى المعاش ومن إليهم .

والذا كانت المادة السادسة من القرار آنف الذكر قد ألزمت الجهات التي يشترك في أعمالها عضو مجلس الإدارة أو اللجنة بأن تقوم بإبلاغ الجهة التابع لها العضو المذكور عن عدد الجلسات التي يحضرها وما يتقاضاه من مكافأة أو بدل حضور وذلك في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صرف البدل المستحق ، لكي تقوم هذه الجهة بحسابته عن المبالغ التي تنقضاها وتحديد المبالغ الزائدة على الحد الأقصى المسموح به واستيفاء القدر الزائد لصالح الخزائنة العامة (المادة السابعة) . فإن أعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري الذين لا تتحقق فيهم صفة العاملين كالمحامين والمحاسبين وغيرهم ذوى المهن الحرة أو المحاليين إلى المعاش ومن إليهم تكون الجهات التي يشتركون في أعمالها هي المنوط بها محاسبتهم عما يتقاضونه من مكافأة العضوية أو بدل حضور الجلسات على أساس ما يستحقه العضو في سنة ميلادية كاملة على أن تجري المحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة مع التزامه برد القدر الزائد على الحد الأقصى الوارد بهذا القرار .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى ما يأتي :

أولاً - أن أحكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تسرى على جميع المؤسسات العامة القائمة سواء تلك التي اعتبرت كذلك

بموجب القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ أنف الذكر ، أو بقتضى قرار جمهورى أو لى لم يصدر فى شأنها هذا القرار ، ومنها البنك المركزى المصرى .

ثانيا - أن احكام قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تنطبق فى حق أعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس لبحوث والمعاهد والجان الأخرى التى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهورى سواء منهم من كان يعمل فى جهة ما ويشغل فى الوقت ذاته عضوية مجالس إدارة أو لجان أو مجالس بحوث أو معاهد فى ذات الجهة التى يعمل بها أو فى جهة أخرى أو من كان لا تتوفر فيه صفة العاملين كالمحامين والمحاسبين والأطباء وغيرهم من ذوى المهن الحرة أو المحالين الى المعاش ومن اليهم .

(مقتوى ٢٩٦ فى ١٣/٣/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

خضوع مكافأة عضوية وبديل حضور الجلسات واللجان المنظمة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ لتخفيض المقرر بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين بمعدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ . أساس ذلك أن مكافأة عضوية أو بديل حضور جلسات المجلس واللجان تدخل فى عموم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما فى حكمها التى تمنح لى سبب كإن غلاوة على الأجر الأصلى للعاملين المدنيين والعسكريين التى نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه على خفضها بنسبة ٢٥ ٪ ولا تعتبر من الاستثناءات الواردة فى هذا القانون على سبيل الحصر .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين

معدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ تنص على انه «فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء واعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥٪ جميع البدلات الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لاي سبب كان علاوة على الاجر الاصلى للعاملين المدنيين والعسكريين لوححدات الجهنار الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الاقل » .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المشرع وضع قاعدة مقتضاها خفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها بنسبة ٢٥ ٪ ، ولم يستثن من هذه القاعدة الا بدل السفر ومصروفات الانتقال الفعلية ، وبدل الغذاء ، واعانة غلاء المعيشة ، وهذه الاستثناءات وردت على سبيل الحصر فلا يجوز اضافة استثناء آخر اليها ، او القياس عليها .

ومن حيث انه تاسيسا على ذلك ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ينص في المادة (١) على ان « تمنح مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث، والمعاهد واعضاء اللجان الاخرى الى مصدر بتشكيلها قانون او قرار جمهوري ويجوز منح المكافأة او بدل الحضور لاعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » .

وينص في المادة (٣) على انه « لا يجوز ان تزيد مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس البحوث والمعاهد واللجان الاخرى التي يصدر بتشكيلها قوانين او قرارات جمهورية على خمسة جنيهات للعضو عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها في السنة » ولا يجوز ان تزيد مكافأة العضوية او بدل حضور جلسات اللجان الفرعية واللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية على ثلاثة جنيهات للعضو عن كل جلسة ويحد أقصى قدره مائة جنيه في السنة على الا يزيد ما يتقاضاه العضو نظير اشتراكه في اكثر من لجنة في جهة واحدة على

مائة وخمسين جديها سنويا » ونص في المادة (٥) على أن تحدد نفقات مكافأة العضوية وبذل حضور الجلسات بقرار من الوزير المختص في الحدود الموضحة بالمسود السابق .

ون حيث أنه يبين من هذه النصوص أن مكافأة عضوية أو بذل حضور جلسات المجالس واللجان تدخل في عموم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأساسي للعاملين المدنيين والعسكريين التي نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه على خفضها بنسبة ٢٥٪ ولا تعتبر من الاستثناءات الواردة في هذا القانون على سبيل الحصر ، ومن ثم فإنها تخضع للخفض المقرر به ، ولا يغير من ذلك أن هذا البذل لا يمنح للعاملين بصفة دورية شأن سائر البدلات والرواتب الإضافية ، ذلك أن القانون أم يشترط في البدلات الخاضعة للخفض أن تكون لها صفة الدورية يدل على ذلك أنه عني بالنص صراحة على استثناء منها السفر ومصروفات الانتقال من الخضوع لهذا الخفض رغم أنها لا تنسم بالدورية ، فلو كانت القاعدة أن الخفض مقصور على البدلات التي لها صفة الدورية لما كانت هناك حاجة للنص على استثناء بدل السفر ومصروفات الانتقال من نطاق الخفض .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن مكافأة عضوية وبذل حضور الجلسات واللجان المنظمة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه محذرا بالتقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

(نقوى ٣٦٢ في ١٢/٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبحث :

جلسات المجالس واللجان المشار إليها بقرار رئيس أكاديمية البحث العلمي رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بالتطبيق لإحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبذل حضور الجلسات واللجان تخضع هذه المكافآت للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح

للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١. — أسلم ذلك أن مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات المجلس واللجان المشار إليها آنفاً تدخل في عموم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين والتي نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على خفضها بنسبة الربع كما أنها لا تعتبر من الاستثناءات الواردة في هذا القانون على سبيل الحصر ومن ثم فإنها تخضع للخفض المقرر به .

ملخص الفتوى :

ان الماد (١) من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ نص على أنه « فيما عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وأعانة غلاء المعيشة تخفض بنسبة ٢٥ ٪ جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح لأي سبب كان علاوة على الأجر الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين بولايات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التي تساهم فيها الدولة بنسبة ٢٥ ٪ على الأقل .

ومما ذلك أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها خفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها بنسبة ٢٥ ٪ ، ولم يستثن من هذه القاعدة إلا بدل السفر ومصروفات الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وأعانة غلاء المعيشة وهذه الاستثناءات قد وردت على سبيل الحصر ومن ثم فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة العضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تنص على أن « تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات لأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لأعضاء اللجان التي يصدر بتشكيلها قرارات وزارية .

ومن حيث أن مكانة عضوية وبدل حضور جلسات المجالس والجانين المنصوص عليها إنما تدخل في عموم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمتع لاي سبب كان علاوة على الاجر الامتلى للعاملين المدنيين ولعسكريين والتي نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ على خففتها بنسبة الربع، كما انها لا تعتبر من الاستثناءات الواردة في هذا القانون على سبيل الحصر ، ومن ثم فانها تخضع للخفض المقرره . ولا يغير من ذلك ان هذا البديل لا يمنح للعاملين بصفة دورية شأن سائر البدلات والرواتب الإضافية ذلك ان القانون المتقدم لم يشترط لانخفاض البدلات للخفض أن تكون لها صفة الدورية ، وبدل على ذلك ما نص عليه المشرع صراحة من استثناء بديل السفر ومصروفات الانتقال من الخضوع لهذا الخفض رغم أنها لا تنقسم بالدورية ، ولو كانت القاعدة أن الخفض مقصور على البدلات التي لها صفة الدورية لما كان ثمة حاجة للنص على استثناء البدلين المشار اليهم .

وترتبط على ذلك فان مكانة حضور جلسات مجلس أكاديمية البحث العلمى والمجالس الفرعية بها وغيرها من اللجان المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الأكاديمية رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ الصادرة بالتطبيق لإحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تخضع للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن مكانة عضوية وبدل حضور جلسات المجالس واللجان المشار اليها بقرار رئيس الأكاديمية رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ تخضع للخفض المنصوص عليه في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

(فتوى ٢٦٩ فى ٢١/٤/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - المواد الثانية والخامسة والسبعة من هذا القانون -

مخاضها أن مجلس إدارة المركز يختص بعدة أمور من بينها الإشراف العلمي وأن يدل الحضور مقرر لجلسات مجلس الإدارة أو إحدى اللجان المختصة عنه وليس مرتبطاً بالإشراف العلمي فحسب — أثر ذلك أن هذا البديل يعد من قبيل بدلات الحضور المنصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

ملخص الفتوى :

أته بالرجوع الى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية يبين أن المادة الثانية منه قد نصت على أن أغراض المركز هي النهوض بالبحوث العلمية التي تتناول المسائل الاجتماعية المتصلة بمسائل مقبولة المجتمع العربي والمشاكل التي يعانيتها لوضع الأسس اللازمة لسياسة اجتماعية وقائية وعلاجية وجزائية تتفق واحوال البلاد .

كما حددت المادة السابعة من القانون اختصاصات مجلس إدارة المركز على النحو التالي :

- ١ — وضع السياسة العامة للمركز .
- ٢ — الإشراف على تنسيق الجهود وقيام التملون بين المراكز والجهات الأخرى ذات الصلة بنشاطه .
- ٣ — إقرار البرامج العلمية للمركز ومراقبة تنفيذها .
- ٤ — دراسة البحوث ونتائجها ووضع التوصيات بشأنها مع الاستعانة بالمتخصصين الذي يرى الاستعانة بهم .
- ٥ — إيفاد متخوبين عن المركز لحضور المؤتمرات العلمية والقيام بالزيارات العلمية بالخارج .
- ٦ — اعتماد المنح الدراسية والإعانات والمكافآت لتشجيع البحوث والدراسات ..

٧ - اعتماد ميثروع الميزتية السنوية والحساب الختلى .

٨ - قبول الهبات والاعانات والوصايا .

٩ - اصدار القرارات اللازمة لتنظيم العمل بالمجلس ولجانه ووضع قواعد منع المكلفات عن انواع الشاط العلمى للمركز ونفاتها .

وقضت المادة الخامسة من هذا القانون بأن « لا يمنح أعضاء مجلس الإدارة بكافة . على أن يصرف لكل منهم خمسة جنيهات بدل حضور ومصاريف انتقال عن كل جلسة للمجلس أو اللجان الفرعية المترعة عنه بحيث لا يجاوز ما يصرف للعضو في السنة مائة وثمانين جنيها .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم من تصوص أن مجلس إدارة المركز يختص بعدة أمور يعتبر الإشراف العلمى أحداها ، وأن بدل الحضور مقرر لجلسات مجلس الإدارة أو إحدى اللجان المترعة عنه ، وليس مرتبطا بالإشراف العلمى لحساب . ومن ثم يعد هذا البديل من قبيل بدلات الحضور المتصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

ومن حيث أنه مما يؤكد أن هذا المقابل الذى يصرف لأعضاء المركز المذكور إنما يتعلق ببذل حضور جلسات بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة أنه لما صدر القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان وقضى بأن يكون الحد الأقصى لمجموع ما يحصل عليه منها هو مبلغ ١٥٠ جنيه سنويا . وقام المركز بتطبيق هذا الحد على مكلفات أعضائه بدلا من الحد الأقصى لهذه المكافأة المنصوص عليه فى قانون إنشاءه وهو ١٨٠ جنيها فى السنة ولكل ما تقدم فإن هذا البديل لا يعتبر من قبيل المكلفات المستحقة للإشراف على البحث العلمى وبالتالى تسرى فى شأنه أحكام القرار المذكور ومن بينها الحكم الوارد فى المادة السادسة منه . . .

ومن حيث أن الثابت أن السيد الأستاذ . . . كان يتقاضى إبان عضويته بمجلس إدارة المركز بدل تمثيل قدره ٧٥٠ جنيها سنويا بوصفه وكيلًا لوزارة العدل ، فمن ثم لا يمنح علاوة على ذلك أى نوع من أنواع بدلات والأجور والمكلفات التى تسرى فى شأنها أحكام القرار الجمهورى المشار إليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع بدل الحضور لذى يصرف لاعضاء مجلس ادارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت . وأنه بناء على ذلك فان بدل الحضور الذى حصل عليه السيد الأستاذ وكيل وزارة العدل للسابق من المركز خلال عامى ١٩٦٥ : ١٩٦٦ نظير عضويته بمجلس ادارته يخضع لاحكام هذا القرار ومن ثم يتعين استرداد ما صرف اليه دون وجه حق نظرا لتقاضيه بدل تمثيل يزيد على ٥٠٠ جنيه سنويا .

(مئذى ١٠٣١ فى ١١/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

طبيعة المبالغ التى تصرف لاعضاء مجلس ادارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية — هى بدل حضور ومصاريف انتقال وليست مكافأة تستحق نظير الاشراف على البحوث العلمية — دخول هذه المبالغ باقتالى فى نطاق تطبيق المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بغض النظر عن طبيعة عمل مجلس الادارة وسواء تضمن او لم يتضمن الاشراف على البحوث العلمية — عدم تقاضى عضو مجلس الادارة لمبندل الحضور المشار اليه نتيجة لتطبيق احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأنه — يجوز له ان يحصل على مصاريف الانتقال التى يكسبها وفقا لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال بما لا يجاوز مبلغ الخمسة جنيهات المقررة كبذل حضور ومصروفات الانتقال .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المركز تنص على ان « لا يمنح اعضاء المجلس مكافأة . على ان يصرف لكل منهم خمسة جنيهات كبذل حضور ومصاريف انتقال عن كل جلسة للمجلس او اللجان المتفرعة عنه بحيث لا يجاوز ما يصرف للعضو فى السنة مائة وثمانين جنيها » فمن ثم لا يمكن التسليم ، ازاء هذا النص الصريح القاطع الذى لا يقبل الاجتهاد معه ، بان اعضاء مجلس ادارة المركز انما يتقاضون « مكافأة » تستحق نظير الاشراف على البحوث العلمية اذ النص يحظر صرف مكافأة اليهم ويقضى بصرف « بدل حضور ومصاريف انتقال » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ تقضى بسريان أحكامه « مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها » فمن غان بدل الحضور المقرر لأعضاء مجلس إدارة المركز يخضع لأحكام هذا القرار بغض النظر عن طبيعة العمل الذى يقوم به مجلس الإدارة ، وسواء أكان هذا العمل اثرائاً على البحوث العلمية أم لم يكن كذلك .

ومن حيث أنه حتى مع التسليم بأن المبلغ الذى يصرف لأعضاء مجلس إدارة المركز يمد بمكافأة فانه مما لا شك فيه أنه « مكافأة عضوية » أى يصرف نظير العضوية في مجلس الإدارة أو لجنته وبالتالى يخضع لأحكام القرار الجمهوري سالف الذكر أعتيالا لصريح نص المادة الأولى منه .

وتأسيسا على ذلك غان ما يراه المركز من أن « الجمعية العمومية أقرت في فتاها بأن لمجلس الإدارة مثلاً في لجنته إشراف علمي مما يبنى عليه عدم خضوع مكافأة الأعضاء لأحكام القرار الجمهوري آنف الذكر » مردود بأن الإشراف العلمى المقرر لأعضاء مجلس الإدارة ليس من شأنه أن يفسر من وصف المبلغ الذى قرر المشرع صرفه لأعضاء مجلس واللجنين المترعنين عنه بحيث يتحول هذا المبلغ من « بدل حضور ومصاريف انتقال » الى « مكافأة » . فضلا عن أن إضفاء صفة المكافأة عليه لن يخرجبه من نطق أحكام هذا القرار الجمهوري باعتباره « مكافأة عضوية » حسبما سبق البيان .

أما إشارة الجمعية في فتاها الى سبق قبيل المركز بتطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ على بدل الحضور الذى يصرف لأعضاء مجلس إدارته ، فقد كانت هذه الإشارة من قبيل الاستدلال دون أن تكون هى الحجة الأساسية التى اتكمت عليها الجمعية رايها .

ومن حيث أنه بالنسبة للسبب الثالث والآخر الذى يستند اليه المركز الذى يدور حول أن جزءا من مبلغ الخمسة جنيهات يتمثل « بمصاريف انتقال » ويخرج بالتالى عن نطق الخضوع لأحكام القرار الجمهوري سالف الذكر الذى قضى بعدم سريان أحكامه على « بدلات السفر

والانتقال الثابتة والمنقمة» فان عدم تقاضى هذا المبلغ بالتطبيق لاحكام القرار المذكور لا يحول دون الحصول على مصروفات الانتقال التي يتكدها عضو مجلس الادارة نظير حضور اجتماعات المجلس أو لجانه وفقا لاحكام لائحة السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وذلك بما لا يجاوز مبلغ الخمسة جنيهات المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تلييد فتواها بجلسته ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ وذلك مع عدم الاخلاص باحتية اعضاء مجلس الادارة الذين لا يتقاضون البذل المخصص عليه فى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ فى الحصول على مصروفات الانتقال طبقا للتواعد العلية المنصوص عليها فى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وبما لا يجاوز مبلغ الخمسة جنيهات .

(فتوى ١٢٤ فى ١٢/١٢/ ١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

المكافآت التى صرفت لاعضاء اللجان الطبية المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن علاج العاملين والمواطنين بالخارج — اعتبارها بدل حضور لجان — عدم خضوعها لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

اشترك بعض الاطباء بالقومسيون الطبى فى اللجان الطبية المشكلة بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦٦ الصادر تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن علاج العاملين والمواطنين بالخارج، وقلضوا خلال سنة ١٩٦٨ مكافآت طبقا لقرار وزير الصحة تجاوز الحدود المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وقد عرض الموضوع على اللجنة الاولى لتقسم الفتوى فراءت ان المكافآت التى صرفت للاطباء المذكورين لا تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ لان عملهم باللجان المشار اليها يعتبر امتدادا لعملهم الاعتيادى فلا يخضع لهذا القانون .

وتد طلب الجهاز المركزى المحاسبت عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث ان المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن علاج العاملين والمواطنين بالخارج تنص على ان « تولى بقرار من وزير الصحة لجان طبية فى نروع الطب المختلفة من بين اعضاء هيئة التدريس بكليات الطب والاختصاصيين بوزارة الصحة والقوات المسلحة وغيرهم ممن يرى الامادة بهم ومن مندوب عن الادارة العامة للقومسيونلت الطبية وتختص هذه اللجان بفحص الحالة الصحية للعاملين المحليين اليها من الجهات التابعة لها وللبواطنين طالى العلاج فى الخارج وتقديم التقارير الطبية عنهم وتوصياتهم » . وتنص المادة (٦) على ان « يحدد وزير الصحة بقرار منه مكافآت اعضاء اللجان الطبية دون التقيد بالقرارات والقواعد المنظمة للمكافآت والبدلات » وقد أصدر وزير الصحة قراره رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل اللجان الطبية المشار اليها ونص فى المادة (٤) على ان « يمتع اعضاء هذه اللجان بما فيهم العاملين بالوزارة مكافأة جنبيها لكل عضو على كل حالة تحمصها او تقدم عنها تقريراً » .

ومن حيث انه بين من هذه النصوص ان المقابل الذى حدد للطباء فى الحالة موضع النظر عن اشتراكهم فى اللجان المشكلة لفحص العاملين والمواطنين الراغبين فى العلاج فى الخارج ليس فى واقع الامر أجراً اضافيا او مكافأة عن عمل اضافى وانما هو بدل حضور لجان من نوع با نظمه قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان ، الذى نص فى مادته الاولى على ان تمنح مكافأة عضوية او بدل حضور جلسات لاءاء مجالس ادارة الهيئات او المؤسسات ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واءاء اللجان الاخرى التى يصدر بتشكيلها قانون او قرار جمهورى . ويجوز منح المكافأة او بدل الحضور لاءىضاء اللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية .

ومن ثم ، ولما كان بدل حضور اللجان لا يخفص اصلا لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، ذلك ان هذا القانون كان يشتمل على ذلك من الحضور لاحكامه ، اذ نص فى مادته الرابعة على انه « لا تحسب فى تقدير الماهية الاصلية بدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة والبدلات التى تعطى مقابل نفقات معيشية واعانة غلاء المعيشة والجواز والمنح والمكافآت التشجيعية ، و تحسب كذلك فى مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار

اليها في المادة الاولى .. » وذلك على عكس ما فعله قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت اذ لم يستثن هذه البدلات من الخضوع لاحكامه ، وانما نص صراحة في مادته الاولى على ان تخضع لاحكامه : « .. مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف انواعها .. » — ومن ثم فان البدلات الممنوحة للأطباء المذكورين لا تخضع لاحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وانما كانت تخضع — بحسب الاصل — لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ و ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما .

على أنه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٦٦ قد استثنى المكافآت التي تمنح لاعضاء اللجان الطبية المشار اليها من التقييد بالقرارات والقواعد المنظمة للمكافآت والبدلات ، فان هذه المكافآت تخرج أيضاً عن نطاق تطبيق احكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ و ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليهما ، باعتبار ان التنظيم الخاص الوارد في القرار رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٦٦ يقيد التنظيم العام الوارد في القرارين المشار اليهما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المكافآت التي صرفت للأطباء المذكورين لقاء اشتراكهم في عضوية اللجان الطبية لفحص الراغبين في العلاج بالخارج لا تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

(مثنوى ٢٢٣ في ١٤/٣/١٩٧٢) .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ — نصه على عدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أى شخص يعمل في هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنوياً — سريان هذا الحظر سواء اكانت هذه المبالغ مقابل ما يؤديه الشخص من عمل أو أعمال متعددة في جهة واحدة أو أكثر من جهة — اشتراك وكيل محافظة البنك المركزى المصرى في عضوية اللجنة العليا للتقديس — لا يسبوغ له الحصول على بدل الحضور المقرر لعضائها اذا جاوز به مجموع ما يتقاضاه سنوياً من البنك التصاب المذكور .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس او عضو مجلس الادارة او العضو المذنب أو أى شخص يعمل فى الهيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية عن خمسة آلاف جنيه سنويا — ينص فى المادة الاولى منه على انه « لا يجوز ان يزيد على خمسة آلاف جنيه (خمسين الف ليرة) سنويا مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة المنتدب او عضو مجلس الادارة أو أى شخص يعمل فى أى هيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية بصفته موظفا او مستشارا او بأى صفة أخرى ، سواء صرفت اليه المبالغ بصفة مكافأة او راتب ، او بدل حضور او بدل تمثيل أو بأى صورة أخرى ، وببطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك .

ويبين من هذا النص انه يشترط لعمال حكيمه ، ان يكون ثبت شخص يعمل رئيس مجلس ادارة او عضو مجلس ادارة منتدب او غير منتدب او يقوم بعمل موظف او مستشار او أى عمل آخر ، وان تؤدى الاعمال المشار اليها فى هيئة او مؤسسة عامة او شركة او جمعية ، وان تصرف الى الشخص — الذى يؤدى عملا من هذه الاعمال ومتايل ادائه — مبالغ تتخذ صفة الراتب او المكافأة او بدل الحضور او بدل لتمثيل او اية صفة أخرى ويا كانت الصورة التى تدفع اليه بها تلك المبالغ . فاذ ما تحققت الشروط سالفة الذكر ، وجب أعمال حكم النص المذكور ، فلا يجوز ان — يزيد مجموع ما يتقاضاه أى من الأشخاص المذكورين من المبالغ المشار اليها على خمسة آلاف جنيه سنويا ، ويقع باطلا كل تقدير يجاوز ذلك ، فلا يعتد به .

والمنتدب من يزود نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر — فى صيغة مطلقة ، ان حكم هذا النص ينطبق فى جميع الحالات ، سواء كان — الشخص يؤدى الى احدى الجهات المذكورة فيه عملا واحدا او اعمالا متعددة ، وسواء كان الشخص يعمل فى جهة واحدة او فى اكثر من جهة . وعلى ذلك فلا يجوز — طبقا لحكم هذا النص — ان يزيد مجموع ما يتقاضاه الشخص من المبالغ المشار اليها على خمسة آلاف جنيه سنويا ، سواء كانت هذه المبالغ متايل ما يؤديه من عمل او اعمال متعددة فى جهة واحدة او فى اكثر من جهة . ذلك ان القول بان حظر مجاوزة

الخمسة آلاف جنيه سنويا ، مقصور على مجموع المبالغ التى يتقاضاها
أشخاص من جهة واحدة من تلك الجهات هو تقييد للنص فى مورد الإطلاق ،
يصطدم مع الحكمة التى تغياها المشرع ، والتى أفصح عنها فى المذكرة
الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ والتى جاء فيها أنه « كان من
مظاهر هذا التباعد (الاجتماعى) أن استطاعت فئات قليلة من أبناء الأمة
أن تحصل من وراء عملها فى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو
الجمعيات على مزايا مالية ضخمة وغير معقولة ولا تتناسب فى الاعمال الأغلب
من الأحوال مع ما تقدمه من عمل ، ولم تتخذ هذه المزايا المالية شكل الراتب
محسب ، بل تعددت صورها واتخذت أشكالاً مختلفة ، كبدل الحضور
وبدل التمثيل ، ولقد كان استمرار هذا الوضع منافيا لبادئ العدالة
الاجتماعية ومفوضا لمعناها ومراميها ، ولذلك كان من الضرورى عرض
حد أقصى لتلك المزايا المالية حتى تظل دائما فى الحدود المعقولة .

ولا يسوغ الاستشهاد بها جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣
لسنة ١٩٦١ من أن نص المادة الأولى من هذا القانون « قد حظر على
أى شخص يعمل بأحدى الجهات التى حددها أن يزيد مجموع ما يتقاضاه
سنويا على خمسة آلاف جنيه ، وذلك أيا كانت الصيغة التى يعمل بها
بتلك الجهة وأيا كانت الصورة التى تدفع اليه بها تلك المبالغ ، إذ أن ذلك
يبدل — بذاته — على أن الصدد الأقصى المقرر بنص المادة الأولى من
القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ خاص بما يحصل عليه الموظف من جهة
واحدة ، ذلك لأنه لم يرد بالمذكرة الإيضاحية أن النص قد حظر على
أى شخص يعمل بأحدى الجهات التى حددها أن يزيد مجموع ما يتقاضاه
سنويا — من تلك الجهة — على خمسة آلاف جنيه ، بل ورد اللفظ عاما
بالنسبة الى مجموع ما يتقاضاه الشخص ، سواء من الجهة التى يعمل
بها أصلا ، أو من أية جهة أخرى ، بأية صفة ، وأية صورة للمبالغ التى
تدفع اليه .

كما لا يسوغ الاستناد الى ما ورد بعجز المادة الأولى من القانون
المذكور ، من النص على أن « يبطل كل تقدير يتم على خلاف ذلك »
للتقول بأنه يقصد بذلك تقدير ما يحصل عليه الموظف من جهة واحدة ،
إذ أن هذا النص إنما يقصد به بطلان كل تقدير للمبالغ المستحقة الصرف
للشخص ، وعدم الاعتداد بهذا التقدير ، إذا جاوز به الشخص حد الخمسة

آلاف سواء كانت تلك المبالغ مستحقة الصرف من جهة واحدة أو من عدة جهات .

ولأوجه للقول بأن صدور القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ، يؤكد أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ خاص بوضع حد أقصى لما يحصل عليه الموظف من جهة واحدة ، ذلك أن الجمعية العمومية للقسم الاستشارى قد استقرت - في صدد تفسير أحكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر - على أنه يجوز للشخص أن يقوم - بالإضافة الى عمل وظيفته الأصلية - بأى عمل آخر ، اذا كان هذا العمل لا يتواءم فيه عناصر الوظيفة ، بأن كان عملا عارضا أو مؤقتا - كما في حالة التذبذب .. وعلى ذلك فإنه حتى في ظل تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ - يجوز للشخص أن يعمل في أكثر من جهة واحدة ، وأن يتقاضى من تلك الجهات مبالغ لقاء عمله ، أنها يخضع في ذلك لقيود الحد الأقصى لما يجوز أن يتقاضاه سنويا من مجموع مبالغ المشاور اليه »

ولا يخفى مما تقدم أن أعمال أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ - على النحو سالف الذكر - قد يعطل أعمال أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ، ذلك أن أعمال أحكام القانون الأول لا يعطل من أعمال أحكام القانون الثانى ، الا في حدود ما يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ (خمسة آلاف جنيه سنويا) من الأجور والمرتبات والمكافآت الإضافية التى يتقاضاها الموظف طبقا لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ ، والقاعدة أن القانون اللاحق يعطل أحكام القانون السابق فيما تتعارض فيه أحكام كل من القانونين .

وأخيرا فلا وجه للاستناد الى أن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يفرض ضريبة عامة على الأيراد قد تكفل ببيان الحد الأقصى لمجموع إيرادات أى شخص ، ذلك أن لكل من هذا القانون والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ مجال أعماله الخاص به ، كما وأن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أنفكسور أنها يتناول إيرادات الشخص من جميع مصادرها ، سواء أكانت إيرادات رؤوس أموال منقولة أو أرباح تجارية أو صناعية أو أرباح من بحرية أو

كسب عمل ، وغيرها في حين أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ إنما يتناول إيرادات الشخص من العمل فحسب .

ولما كانت المادة ٢ من لائحة الرقابة على عمليات النقد المصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن تشكل لجنة عليا للتقيد من اعضاء معينين ، ومن بينهم وكيل محافظ البنك المركزي المصري ، الذي يصرف له بدل حضور عن جلسات تلك اللجنة بواقع خمسة جنيهات عن كل جلسة ، ولما كان ما يصرف الى السيد المفكور من البنك — كمرتب وبدل تمثيل — يبلغ خمسة آلاف جنيه سنويا ، ومن ثم فانه تطبيقا لحكم القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر — لا يسوغ للسيد وكيل محافظ البنك المركزي أن يحصل على بدل الحضور المقرر لاجراء اللجنة العليا للتقيد ، اذا ترتب على حصوله على هذا البدل أن جاوز مجموع ما يتقاضاه سنويا مبلغ خمسة آلاف جنيه .

لهذا انتهى الرأي الى تأييد الفتوى المصادرة من اللجنة الثالثة للتقسيم الاستشاري للفقوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٣ ، والتي انتهت الى انه لا يسوغ للسيد وكيل محافظ البنك المركزي المصري أن يحصل على بدل الحضور المقرر لاجراء اللجنة العليا للتقيد ، اذا جاوز به مجموع ما يتقاضاه سنويا من البنك كمرتب وبدل تمثيل مبلغ خمسة آلاف جنيه .

(فتوى ٦ في ١٨/١٢/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان — عدم استحقاق المراقب المالي لوزارة التربية والتعليم وممثل وزارة الخزانة بدل حضور جلسات لجان مملوكة طبع الكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم — وعدم استحقاق مندوبي مجلس الدولة لهذا البدل

ملخص الفتوى :

أن السيد المراقب المالى لوزارة التربية والتعليم وممثل وزارة الخزانة فى لجنة طبع الكتب المدرسية قد طلب صرف بدل حضور جلسات الممارسة التى وافق السيد الوزير على اجرائها بين مطابع القطاعين العام والخاص لطبع الكتب اللازمة للوزارة للعام الدراسى ١٩٧٢/٧١ ، واسس طلبه على ما يقتضى به القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ ، وقد اشتركت الشئون القانونية فى الكتاب المشار اليه الى انه لما كان مندوب مجلس الدولة يحضر هذه اللجان ، فقد تساعلت عن مدى استحقاق سيادته لهذا البذل .

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان تنص على انه « تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات لاعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد واعضاء اللجان الاخرى التى يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهورى . ويجوز منح المكافأة أو بدل الحضور لاعضاء اللجان التى يصدر بتشكيلها قرارات وزارية » . ونصت المادة الثانية على انه « لا تمنح المكافأة أو البذل المشار اليه فى المادة السابقة للاعضاء المدرجة وظائفهم فى الجهة التى ينمقد بخصوسها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو معارفين » .

ومن حيث انه بالنظر الى أن السيد المراقب المالى لوزارة التربية والتعليم وممثل وزارة الخزانة فى اللجان المذكورة منتدب بحكم وظيفته. وطبقا لتوزيع وزارة الخزانة للعمل فى وزارة التربية والتعليم المعقود بخصوصها اللجان المذكورة فانه لا يستحق أن يصرف اليه اية مكافأة أو بدل حضور من هذه اللجان .

اما بالنسبة الى السيد مندوب مجلس الدولة فان اشتراكه فى عضوية هذه اللجان يعتبر من صميم عمله الاصلى بمجلس الدولة طبقا لما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات،

مأشترأكه فيها وأجبا قانونياً مقررأ أى جزءاً من وأجبات وظيفته ومن ثم
غلايستحق عنها بدل حضور طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥
المشار إليه .

لهذا أنهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السادة مندوب
وزارة الخزانة ومندوب مجلس الدولة بدل حضور جلسات لجان مهارة
طبع الكتب اللازمة لوزارة التربية والتعليم نظراً اشتراكهم فى عضويتها .

(ملف ٥٢٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٢/٥/٣)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبسطة :

العاملون بشروع دراسة الاتجاهات العامة لتوقعات العرض والطلب
أبعض السلع الرئيسية بالجمهورية العربية المتحدة فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٥
— سريان أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الأجور والمرتبات
وال مكافآت التى يتقاضاها الموظفون الموهوبون علاوة على مرتباتهم الأصلية،
على مكافآت العاملين بالشروع المشار إليه — سريان أحكام قرار رئيس
الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية و بدل حضور
الجلسات واللجان على مكافأة و بدل حضور الجلسات المقرر لأعضاء اللجنة
العليا للمشروع — سريان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة
١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت على من عدا أعضاء
اللجنة العليا من العاملين فى المشروع .

ملخص الفتوى :

فى ٢٢ من يونية سنة ١٩٦٤ تعاقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع
وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة واتفق الطرفان على أن تقوم
وزارة الزراعة المصرية ببحث اقتصادى يتعلق بتحديد مقدار الواردات

المتوقعة للجمهورية العربية المتحدة من القمح ودقيق القمح والسمكة
ومنتجات الالبان والزيوت والحقان ودراسة الصادرات المتوقعة من القطن
والمنسوجات القطنية والبذور الزيتية والارز والموايح والحضروات من سنة
١٩٧٠ ، ١٩٧٥ بالجمهورية العربية المتحدة ، وعرض نتائج هذه الدراسات
على ممثلى وزارة الزراعة الامريكية - ونص هذا العقد على التزام حكومة
الولايات المتحدة الامريكية بدفع مبلغ ٣٢٥٤٢ ج مصرية لوزارة الزراعة
بالجمهورية العربية المتحدة لاجراء الابحاث المطلوبة طبقا لهذا العقد - كما
نص العقد على أن تقوم وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة بتعيين
الباحثين .

وفى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ اصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥
بتشكيل لجنة عليا للاشتراك على المشروع واخرى تنفيذية للمشروع (من
العاملين فى الدولة) .

وفى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ اجتمعت اللجنة العليا للمشروع
وحددت مكافآت العاملين بالمشروع فى غير اوقات العمل الرسمية على
النحو التالى : -

(ا) يمنح السادة اعضاء اللجنة العليا - غير الاعضاء فى اللجنة
التنفيذية - مكافأة جلسات بواقع عشرة جنيهاً عن كل جلسة .

(ب) يمنح عضو اللجنة التنفيذية للمشروع مكافأة خبرة شهرية
تعادل ٥٠ ٪ من راتبه الشهري بعد ادى ثلاثين جنيهاً وبعد اقصى خمسين
جنيهاً شهرياً .

(ج) يمنح المساعدون الفنيون وسكرتير اللجنة التنفيذية مكافأة خبرة
شهرية تعادل ٥٠ ٪ من المرتب الشهري لكل منهم وبعد ادى خمسة عشر
جنيهاً وبعد اقصى خمسة وعشرين جنيهاً .

(د) يمنح كل من الاداريين والنساختين مكافأة شهرية قدرها عشرة
جنيهاً .

(هـ) يمنح كل من السعاة مكافأة شهرية قدرها خمسة جنيهاً .

ومن حيث أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية المحقة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ نفس على أنه فيما عدا حالات الإغارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الأصلية لقاء الأعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو اللجان أو في المؤسسات العامة أو الخاصة على ٢٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الأصلية على ألا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) في السنة .

ولا تقضى هذه القيود على الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون من الأعمال الطبية والفنية والأدبية إذا أنطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف أثناء أداءه .

كما لا تسرى على الأجور والمرتبات والمكافآت التي تستحق عن المحاضرات والدروس وأعمال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية .

ومن حيث أن المادة (٥) من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المذكور تنص على أنه يقسم الموظف في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمين والمجالس الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات أو المؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتخبين والمديرين في الشركات المساهمة أولئك الذين يعينون كمثليين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية .

ومن حيث أن المادة (٧) من هذا القانون تنص على أنه يحسب الحد الأقصى للنسبة المئوية من الأجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه في سنة ميلادية كاملة وتجرى المحاسبة في نهاية ديسمبر من كل سنة .

ويطول إلى الخزينة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الاتصى .
ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والإجور والمكافآت تنص
على أن تسري أحكام هذا القرار على البدلات والإجور والمكافآت الآتية :-

(١)

(٢)

(٣)

(د) الإجور والمكافآت الإضافية

(هـ)

(و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس علي اختلاف
أنواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المتقديرون أو المعاقون في الداخل
علوة على مرتباتهم الأصلية .

ولا تسري أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال . . والمكافآت
التي يتقاضاها العاملون عن الأعمال العلمية والأدبية والفنية إذا تطبق
عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون
رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشبه وإداء كميا
لا تسري على . . والمكافآت المستحقة للإشراف على البحوث
العلمية .

ومن حيث أن أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تتناول كافة المرتبات
منها اختلفت صورها التي يتقاضاها الموظفون العموميون نظير الأعمال
التي يؤدونها في أية جهة خارج نطاق الوظيفة الأصلية وقد أشار المشرع في
المادة الأولى منه إلى بعض تلك الجهات علي سبيل التمهيد لا على سبيل
الحصر وهي الحكومة والهيئات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات
العامة والخاصة - أي أن كل موظف عام يؤدي عملا اضافيا يتقاضى عنه
راتبا أو اجرا أو مكافأة يخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بالشروط
والاوضاع الواردة به .

ومن حيث أن التلب من العقد السالف البيان أن وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة هي التي تعاقدت مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والتزمت بتنفيذ العقد وتحمل مسئوليات العمل وقد أصدر السيد وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة عليا للمشروع وأخرى تنفيذية له وأعضاء اللجنتين العليا والتنفيذية من العاملين بالدولة أي أن العمل في هاتين اللجنتين هو عمل في جهة حكومية وليس عملا في هيئة أجنبية وأن وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة هي التي تقوم بدفع مكافآتهم بوصفها هي الجهة التي كلفتهم العمل بالمشروع — أما التزام حكومة الولايات المتحدة بدفع نفقات هذا البحث الاقتصادي فهذا الالتزام قائم بين الحكومتين أما العاملون في المشروع الذين كلفتهم وزارة الزراعة بالجمهورية العربية المتحدة العمل به فإن علاقتهم هي بوزارة الزراعة لا بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية — وعلى ذلك فمسان منا يتقاضاه العاملون في المشروع يخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

ومن حيث أن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه تسري على المكافآت المستحقة لأعضاء اللجنة التنفيذية للمشروع لأن هذه اللجنة تختص بأعداد البحوث العلمية التي لا تعتبر مصفا في مفهوم الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف — كما تسري أيضا أحكام هذا القرار على المكافآت التي تمنح للمساعدين الفنيين وسكرتير اللجنة التنفيذية والاداريين والنساحين والسعاة العاملين في المشروع .

ولكن أحكامه لا تسري على المكافآت التي يتقاضاها أعضاء اللجنة العليا للمشروع وذلك لأن اختصاصها طبقا للقرار الوزاري رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ هو الإشراف على البحوث العلمية ، وأما تسري عليها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان الذي ينص في المادة الثانية منه على أن لا تمنع المكافأة أو بدل الحضور المشار إليها في المادة الأولى منه للأعضاء المدرجة وظائفهم في الجهة التي ينعتد بخصوصها المجلس أو اللجنة أو يكونون منتدبين أو مفارين لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة

١٩٥٧ تسرى على مكلفات العاملين بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لحالة العرض والطلب للسلع الزراعية الرئيسية والصادر بها قرار اللجنة العليا للمشروع في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ .

وإن أحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ تسرى أيضا على مكافأة وبدل حضور الجلسات المقرر لأعضاء اللجنة العليا للمشروع .

وإن أحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تسرى على من عدا أعضاء اللجنة العليا من العاملين في المشروع ..

(مثنوى ٦٢٦ في ١٩٦٨/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

سريان أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على المكلفات التي يتقاضاها العاملون ومشروع دراسة الاتجاهات العامة لتوقعات العرض والطلب لبعض السلع الرئيسية بجمهورية مصر العربية ما بين عام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ — سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ على مكلفات وبدل حضور الجلسات المقررة لأعضاء اللجنة العليا للمشروع ، وأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على من عدا أعضاء اللجنة العليا من العاملين بالمشروع .

ملخص المثنوى :

في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٤ تمكنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مع وزارة الزراعة في مصر على أن تقسم وزارة الزراعة المصرية ببحث اقتصادي يتعلق بتحديد مقدار الواردات المتوقعة للجمهورية المصرية من القمح ودقيق القمح والذرة ومنتجات الألبان والزيت والدخان ودراسة للصناعات المتوقعة من القطن والمنسوجات القطنية والبذور الزيتية والأرز والمواالج والحضروات من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٥ بجمهورية مصر العربية وغرض نتائج هذه الدراسات على ممثلى وزارة الزراعة الأمريكية ، ونص التقيد

على التزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدفع مبلغ ٢٢٥٤٢ جم لوزارة الزراعة المصرية لإجراء الأبحاث المطلوبة ، كما نص العقد على أن تقسم وزارة الزراعة المصرية بتميين الباحثين اللازمين لهذا المشروع . وفى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٤٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة عليا للإشراف على المشروع ولجنة تنفيذية للمشروع من العاملين بالدولة . ويتأرخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ اجتمعت اللجنة العليا للمشروع وحدثت مكافآت العاملين فى هذا المشروع فى غير أوقات العمل الرسمية على النحو التالى :

(أ) ينح أعضاء اللجنة العليا — من غير الأعضاء فى اللجنة التنفيذية — مكافآت جلسات بواقع عشرة جنيهات عن كل جلسة .

(ب) يمنح عضو اللجنة التنفيذية للمشروع مكافأة خبرة شهرية شاملة تعادل ٥٠ ٪ من الراتب الشهري بحد أدنى ثلاثين جنيها بحد أقصى خمسين جنيها فى الشهر .

(ج) يمنح المساعدون الفنيون وسكرتير اللجنة التنفيذية مكافأة خبرة شهرية تعادل ٥٠ ٪ من الراتب الشهري لكل منهم بحد أدنى خمسة عشر جنيها وبحد أقصى خمسة وعشرون جنيها شهريا .

(د) يمنح الإداريون والنساقون مكافأة شهرية قدرها خمسة جنيهات .

وقد سبق للجمعية العمومية أن انتهت بجلسة ١٢/٦/١٩٨٦ انى أن احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ تسرى على مكافآت العاملين بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لحالة العرض والطلب للسلع الزراعية الرئيسية والمصادر بها قرار اللجنة العليا للمشروع بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ وأن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن مكافأة عضوية وبديل حضور الجلسات واللجان تسرى أيضا على مكافأة وبديل حضور الجلسات المقررة لأعضاء اللجنة العليا وأن احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تسرى على من عدا أعضاء اللجنة العليا من العاملين فى المشروع . الا أن الوزارة طلبت إعادة عرض الموضوع مرة أخرى على الجمعية .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « فيما عدا حالات الاعارة خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التي يقوم بها في الحكومة أو في الشركات أو في الهيئات أو في المجالس أو في اللجان أو المؤسسات العامة أو الخاصة على ٣٠٪ (ثلاثين في المائة) من الماهية أو المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٪ (خمسمائة جنيه) في السنة .

ولا تسري هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون عن الاعمال العلمية والفنية والادبية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الاول من القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء .

كما لا تسري على الاجور والمرتبات والمكافآت التي تستحق من المحاضرات والدروس واعمال الاختبارات بالجامعات والمعاهد العالية .

وتنص المادة الخامسة على انه « يقصد بالموظف في تطبيق احكام هذا القانون الموظفون والمستخدمين والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة او بالهيئات أو المؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء واعضاء مجالس الإدارة والاعضاء المنتخبين والمديرين في الشركات المساهمة اولئك الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو يعيّنون ليدّي تلك الشركات بقرار من الجهة الادارية » .

كما تنص المادة السابعة من هذا القانون على انه « يحسب الحيد الأقصى للنسبة المئوية من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار اليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه الموظف في سنة ميلادية كاملة وتجرى الحسابية في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ، ويؤول الى الخزينة العامة المبالغ الذي يزيد على الحد الأقصى » .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على أن تسرى أحكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :

(أ)

(د) الاجور والمكافآت الإضافية .

(هـ)

(و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنسبوعاها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتدبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ولا تسرى أحكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال . . والمكافآت التي يتقاضاها العاملون عن الأعمال المحلية والأدبية والفنية إذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها في الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء ، كما لا تسرى على . . والمكافآت المنسقة للإشراف على البحوث العلمية

ومن حيث أن أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه تتناول كافة المرتبات التي يتقاضاها الموظفون العموميون نظير الأعمال التي يؤدونها في أية جهة خارج نطاق الوظيفة الأصلية مهما اختلفت صورها ، وقد اثار المشرع في المادة الأولى من هذا القانون الى بعض تلك الجهات على سبيل التسهيل وليس على سبيل الحصر وهي الحكومة والشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات العامة والخاصة أي ان كل موظف عام يؤدي عملا إضافيا يتقاضى منه راتبا أو اجرا أو مكافأة يخضع لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بالشروط والأوضاع الواردة به

ومن حيث أن الثابت من العقد المبرم بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ووزارة الزراعة بمصر أن هذه الوزارة هي التي تعاقبت مع

الحكومة الأمريكية والتزمت تنفيذ العقد وتحلّ مسؤوليات العمل . وقد أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل لجنة عليا للمشروع وأخرى تنفيذية له من العاملين بالدولة ، أى أن العمل في هاتين اللجنتين هو عمل في جهة حكومية وليس عملا في هيئة أجنبية ، وأن وزارة الزراعة المصرية هي التي تقوم بدفع مكافآتهم بوصفها الجهة التي كلفتهم بالعمل بالمشروع . أما التزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بدفع نفقات هذا البحث الاقتصادي فهو التزام قائم بين الحكومتين الأمريكية والمصرية ، أما العاملون في المشروع — الذين كلفتهم وزارة الزراعة المصرية بالعمل فيه — فإن علاقتهم هي بوزارة الزراعة المصرية لا بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى ذلك فإن ما يتقاضاه العاملون في المشروع سلف الذكر من أجور ومكافآت إضافية يخضع للقيد الواردة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

ولا يقال في هذا المقام أن وزارة الزراعة لا تعدو أن تكون وكلا عن وزارة الزراعة الأمريكية في الصرف على المشروع من الأموال التي خصصتها له ، ذلك أن نصوص الاتفاق قاطعة في أن وزارة الزراعة المصرية هي التي تقوم بهذه الأبحاث وتكفل العاملين في المشروع بمعرفتها ، فتكون العلاقة قائمة بينها وبينهم وليس بين وزارة الزراعة الأمريكية وبينهم .

ومن حيث أن أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه تسرى على المكافآت المستحقة لأعضاء اللجنة التنفيذية للمشروع لأن هذه اللجنة تختص بإعداد البحوث العلمية التي لا تعتبر مجسّفا في مفهوم الباب الأول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن حماية حق المؤلف ، كما تسرى أحكام هذا القرار أيضا على المكافآت التي تمنح للمساعدین الفنيين وسكرتير اللجنة التنفيذية والإداريين والنسّابین والسعاة العاملين في هذا المشروع ، إلا أن أحكامه لا تسرى على المكافآت التي يتقاضاها أعضاء اللجنة العليا للمشروع وذلك لأن اختصاصها طبقا لقرار الوزاري رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٦٤ هو الإشراف على البحوث العلمية، وقد استثنيت هذه المكافآت من أحكام قرار رئيس الجمهورية المشار إليه. وأما تسرى عليها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان الذي ينص في مادته الثانية على ألا تمنح المكافأة أو بدل الحضور المشار إليها في المادة الأولى

منه للاعضاء المرفجة وظلتهم في الجهة التي يتعقد بخصوصها المجلس او اللجنة او يكونون منتدبين او ممارين لها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد رأيا الميثاق الذي انتهى الى ان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٢ تيسر على مكافآت العاملين بمشروع دراسة الاتجاهات العامة لحالة المرض والطلب السلع الزراعية الرئيسية والصادر بها قرار اللجنة العليا للمشروع في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وان احكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ تسري ايضا على مكافآت وبدل حضور الجلسات المقررة لاعضاء اللجنة العليا للمشروع ، وان احكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ تسري على من عدا اعضاء اللجنة العليا من المواطنين بالمشروع .

(ملف ٤٢٢/٤/٨٦ — جلسة ١٢/٢٩/١٩٧١)

تفصيل :

يلاحظ ان المادة { بن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة نصت على الفاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان — مؤسسات عامة — المؤسسات التي لم يصدر قرار جمهوري باعتبارها مؤسسات عامة في تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ومنها البنك المركزي المصري — القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان — تمويل حكم لجميع المؤسسات العامة دون تمييز — البنك المركزي المصري — القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد مكافأة عضوية وبدل حضور اعضاء مجلس ادارته — نص المادة الثامنة من القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على الفاء كل حكم يخالف احكامه — اثره — الفاء القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بن تاريخ العمل بالقرار

رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ مع حضور مكافأة أعضاء مجلس إدارة البنك المذكور
لاحتكام القرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ من تاريخ العمل به .

ملخص النقض :

لما كانت مكافأة عضوية وبدل حضور أعضاء مجلس إدارة البنك
المركزي المصري قد حددت بالقرار الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ الصادر
استنادا الى المادة ٢٢ من القرار الجمهوري رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنظام
الأساسي للبنك المركزي المصري .

ولما كان رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص الإصلي بإصدار
قرارات إنشاء المؤسسات العامة ووضع نظمها ونظم الصيغ على
اختلاف تفاصيلها وقد أصدر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة
عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان وقد أوضحت المادة الأولى منه
الهيئات والمؤسسات العامة التي يتمتع أعضاء مجلس إدارتها هذه المكافآت
والبدايات فمنعت على أن تمنح مكافأة عضوية أو بدل حضور جلسات
أعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس
البحوث والمعاهد وأعضاء اللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو
قرار جمهوري .

كما نصت المادة الثالثة بأنه لا يجوز أن تزيد مكافأة العضوية أو
بدل حضور جلسات مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس
البحوث والمعاهد واللجان الأخرى على خمسة جنيهات للعضو في كل جلسة
ويحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيها في السنة . ونصت المادة الثانية من
هذا القرار على أن يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

وقد أوضحت الجمعية العمومية في فتاها السابقة الصادرة بجلسته
٢ مارس سنة ١٩٦٦ أن رئيس الجمهورية لا يصح في ضوء القرار
الجمهوري رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشير إليه عن شمول حكمه لجسيع
المؤسسات العامة دون تمييز وقد قصد بإصداره توجيه المعاملة المالية
فيما يتعلق بمكافأة العضوية أو بدل حضور الجلسات لأعضاء مجالس إدارة
الهيئات والمؤسسات العامة ولجانها الفرعية ومجالس البحوث والمعاهد
واللجان الأخرى التي يصدر بتشكيلها قانون أو قرار جمهوري أو قرار

وزارى — ووضع حد للغلو فى تقدير المكافآت وبدلات الحضور وتأكيدا لهذا نص المشرع فى المدة الثامنة من القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه — ويترتب على أعمال هذا النص إلغاء القرار الجمهورى رقم ٤٧١ لسنة ١٩٦١ وانتهاء العمل به من تاريخ نفاذ القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ والعمل بأحكامه لا يغير القرار الخاص بتحديد مكافأة عضوية وبدل حضور مجلس إدارة البنك المركزى من الرأى الذى سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢ من مارس سنة ١٩٦٦ ما دام أن أحكامه مخالفة لأحكام القرار الجمهورى رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ وتعتبر ملغاة بصدوره .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى للفتوى والتشريع الى تأييد رأيها السابق الصادر بجلستها المنعقدة فى ٢ من مارس سنة ١٩٦٦ .

(فتوى ٤٠٤ فى ١٠/٤/١٩٦٧)

(طبعت الجمعية ذات المبدأ فى الفتوى الصادرة بذات الجلسة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٧ فى شأن مكافأة عضوية وبدل حضور أعضاء مجالس إدارة بنك الائتمان العقارى) .

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

لا يجوز للعامل الحصول على بدل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر إذا كان يتقاضى بدل تمثيل مقداره ٥٠٠ جنيه سنويا . وذلك تطبيقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ — عدم جواز القول بأن بدل حضور جلسات مجلس إدارة هذه الجمعية يعتبر من قبيل المكافآت عن الأعمال العلمية والأدبية والفنية التى لا تخضع للقيود الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ — أسس ذلك أن بدل الحضور إنما يصرف نظير حضور جلسة

مجلس الإدارة وبهذه المثابة لا يمكن أن يختلط بالاجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها العاملون عن الأعمال العلمية أو الأدبية أو الفنية .

ملخص الفتوى :

ان الجمعية التعاونية للطبع والنشر انشئت بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٥ في ظل احكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية ، ولقد خضعت هذه الجمعية لاحكام القانون الخاص في علاقتها بالدولة والافراد حيث لم يصدر قرار باعتبارها جمعية تعاونية عامة خاضعة لاحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية التي تملكها الدولة أو تساهم فيها ، كما خضع العاملون في الجمعية المشار اليها لاحكام قانون العمل . وظلت الجمعية تباشر اختصاصها على هذا النحو لتحقيق اغراضها المتعلقة بتحسين حالة امثالها اقتصاديا واجتماعيا وذلك عن طريق اصدار الجرائد والمجلات لنشر الوعي التعاوني وتوجيه التعاونيين ، الى أن صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩/١/١٩٦٩ وقضى بأن تؤول الى الاتحاد الاشتراكي العربي ملكية الجمعية التعاونية للطبع والنشر وجبجج منشأتها وتتشأ لها مؤسسة صحفية تسمى دار التعاون للطبع والنشر تتولى نشر الوعي الاعلامي والاجتماعي بين الفلاحين والعمال ودعم التنظيمات التعاونية وخدمتها في مجال الطباعة والنشر .

وحيث ان مثار البحث في الموضوع المروض يتعلق بهدى انطباق احكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على المبالغ التي يتقاضاها المهندس مقابل حضور جلسات مجلس ادارة هذه الجمعية رغم كونها من اشخاص القانون الخاص فإنه بالرجوع الى هذا القرار يبين ان المادة (١) تنص على ان تسري أحكامه على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :

(أ) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بهنة معينة تتفق مع هذا المؤهل

(ب)

(٢) مكافآت عضوية وبدلات حضور النجسيمان والمجالس على اختلاف أنواعها .

كما تنص المادة (٦) منه بأنه « إذا كانت الوظيفة التي يشغلها العامل مقررا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيهها أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار ، ماذا كان البديل المقرر للوظيفة أقل من ٥٠٠ جنيهه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البديل وبين البدلات أو الأجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة » وتنص المادة (٧) على أن « يسرى هذا القرار على جميع العاملين الخنيين بالجهاز الإداري للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية) والهيئات العامة - عدا الهيئة العامة للسد العالي سواء العاملين منهم بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح خاصة وفلك بالنسبة إلى ما يتقاضونه من البدلات أو الأجور أو المكافآت في الفاعل » وأخيرا بان المادة (٨) من القرار المشار اليه تنص بأن ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول يوليو سنة ١٩٦٥ وعلى وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزي للتخطيط والإدارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . وأنه استنادا إلى نص هذه المادة صغر قرار وزير الخزانة رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ متضمنا في المادة (١) أن « تعد الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها سجلا لأثبات ما يتقاضاه العاملون من البدلات والأجور والمكافآت والمبالغ النصوص عليها في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ بالإضافة إلى مرتباتهم أو مكافآتهم الأصلية وذلك لأجراء المحاسبة بملفاتها » كما أوجبت المادة (٢) من هذا القرار على الوزارات والمصالح ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ومنشآت القطاع الخاص التي تستخدم عاملين يتبعون إحدى الجهات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار وتصرف لهم بدلات أو أجور أو مكافآت أو مبالغ إضافية على مرتباتهم أو مكافآتهم الأصلية إخطار الجهات التي يتبعونها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار أو من تاريخ إلغائهم بالعمل أيهما أقرب وكذلك في خلال أسبوع عقب كل صرفية به مقدار ما صرف لهم ومقدار الاستقطاعات المختلفة ومفرداتها مع بيان الاعمال التي قاموا بها وتاريخ الالتحاق بالعمل وتاريخ الانتهاء منه » . وأخيرا فقد نصت المادة (٦) من هذا القرار على

ان « يؤدي العامل الى الجهة التابع لها قيمة الزيادة من الحدود القصوى الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥. شهرا بشهر في ذات السنة الميلادية التي يتم فيها الصرف وله ان يؤدي هذه الزيادة دفعة واحدة قبل ٣١ يناير من السنة التالية . وبالنسبة للزيادة التي حصل عليها العامل قبل سقوط هذا القرار فعليه تسديدها مباشرة ، ومع ذلك يجوز للوزير المختص ان يوافق على تقسيطها لمدة اقتضاها سنة . » .

وبيين من مجموع النصوص المتقدمة ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ كان يسرى قبل الفائه بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الصادر بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - على العاملين المدنيين بالجهات الادارية للدولة والهيئات العامة - عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي - والمؤسسات العامة سواء العاملين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او بقوانين او لوائح خاصة وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من بدلات او اجور او مكافآت في الداخل لقاء الاعمال التي يؤدونها للوزارات او المصالح او وحدات الادارة المحلية او احدى الهيئات او المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها او منشآت القطاع الخاص ، والمستند من ذلك ان المشرع قصد ان تسرى احكام هذا القرار على المبالغ التي يحصل عليها أحد هؤلاء العاملين سواء بصفة اجر او مكافاة او بدل وسواء تم الصرف من خزانة الدولة او خزانة احدى الهيئات او المؤسسات العامة او جهة خاصة ، فاذا كان العامل قد صرف مبالغ تجاوز الحد الأقصى الذي حددته المادة ٦ من القرار الجمهوري المشار اليه ومتكادره ٥٠٠ جنيه سنويا او كان يتقاضى من جهة عمله الاضائية هذا المبلغ بصفة بدل تمثيل او بدل استقبال او بدل صيانة وجب عليه ان يرد الزيادة التي حصل عليها الى الجهة التابع لها وفقا للقواعد التي فصلتها المادة ٦ من القرار الوزاري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ .

ولما كان الثابت ان المهندس يتقاضى بدل تمثيل مقداره ٥٠٠ جنيه سنويا فمن ثم لا يجوز له وفقا للمادة ٦ من القرار الوزاري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦ ان يحصل على بدل حضور جلسات مجلس ادارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر ، فاذا كان قد حصل على مبالغ من هذه الجمعية بأى صفة من الصفات المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وجب عليه ردها الى الجهة التابع لها ، ولا يسوغ القول

بأن مكافأة أو بدل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر الذي حصل عليه المهندس المذكور يعتبر من قبيل المكافآت عن الأعمال العلمية والأدبية والفنية التي لا تخضع للقيود الواردة في القرار الجمهوري المشار إليه ، ذلك أن المكافأة أو بدل الحضور إنما يصرف نظير حضور جلسات مجلس الإدارة وبهذه المثابة يخضع لنصيص نص الفقرة (٢) من المادة الأولى من القرار الجمهوري سالف الذكر ، ومن ثم فلا يمكن أن يختلط بالاجور والمرتبات التي يتقاضاها العاملون من الأعمال العلمية أو الأدبية أو الفنية التي تخرج عن القيود التي تضمنها القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن المهندس يلتزم بأن يزد إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المبالغ التي تتقاضاها كبديل حضور جلسات مجلس إدارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر وذلك أعمالا لنص المادة (٦) من القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ .

(فتوى ٢٤١ في ١٢/٥/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

مكافأة حضور الجلسات المنصوص عليها في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بقراره رقم ١٥٠٢ لسنة ١٩٧٦ تصرف لأعضاء الجمعية العمومية من نوى الكفائية والخبرة الفنية بواقع خمسة وعشرين جنيها عن كل جلسة - باقى أعضاء الجمعية العمومية من غير نوى الكفائية والخبرة بما فيهم الوزير المختص في حالة رياسته للجمعية العمومية صدرت بشأنهم توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بأن يمنحوا مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرين جنيها عن كل جلسة - هذه التوصية لا تكفى بذاتها لتج بدل حضور جلسات الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام - أسلف ذلك أنها مجرد توصية أو توجيه بتعين أن تصدر بها الإدارة القانونية اللازمة وتمثل في قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٥٥ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على أن «يكون للشركة جمعية عمومية بينما تنص المادة (٥٥ مكررا) على أن « تتكون الجمعية العمومية للشركة التي يملك كل راسمالها شخص عام أو أكثر على النحو الآتي : —

١ — الوزير المختص أو من ينييه رئيسا .

٢ — ممثل لكل من وزارة المالية ووزارة التخطيط يختاره الوزير المختص .

٣ — خمسة من أعضاء المجلس الأعلى للقطاع يختارهم المجلس .

٤ — أربعة من العاملين في الشركة تختار اللجنة النقابية اثنين من بين أعضائها ويختار الاخران من بين العاملين بالشركة غير أعضاء مجلس الإدارة ويصدر باختيارها أو تحديد طريقة الاختيار قرار من الوزير المختص .

٥ — ثلاثة من ذوى الكفاية والخبرة الفنية في مجال نشاط الشركة أو في الشؤون الاقتصادية أو المالية أو الإدارية أو القانونية يصدر باختيارهم أو تحديد طريقة اختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء .

..... « كما استعرضت الجمعية العمومية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٧٠٤٠) لسنة ١٩٧٦ في شأن مكافأة الفضية للأعضاء غير المتفرغين ذوى الكفاية والخبرة الفنية بمجالس إدارة شركات القطاع العام وجمعياتها العمومية والمجالس العليا للقطاعات حيث نصت المادة الثانية منه على أن « تحدد مكافأة الأعضاء المختارين من ذوى الكفاية والخبرة الفنية بالجمعيات العمومية بشركات القطاع العام وبالمجالس العليا للقطاعات بمبلغ خمسة وعشرين جنيها للعضو من كل جلسة » وقد عدل هذا القرار بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٠٣) لسنة ١٩٧٦ حيث نص في مادته الأولى على أن « يحل نص المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء على النحو

التالى « تمنح مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها عن كل جلسة لكل من : —

(أ))

(ب) (الأعضاء المعينين بالجمعيات العمومية لشركات القطاع العام من بين ذوى الكفاية والخبرة الفنية .

(ج) الأعضاء الذين يختارهم المجلس الأعلى للقطاع لحضور الجمعية العمومية لشركات القطاع العام من بين أعضائه ذوى الكفاية والخبرة الفنية » بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ أصدرت اللجنة العليا للتخطيط توصية تضمنت صرف مكافأة بدل حضور قدرها عشرة جنيها لجميع أعضاء كل من المجلس الأعلى للقطاع والجمعية العمومية للشركة من غير الأعضاء المتفرغين من ذوى الكفاية والخبرة الفنية

« ... فإلا ما تقدم أن أعضاء الجمعيات العمومية لشركات القطاع العام جيب التحديد الوارد في المادة (٥٥ مكر - ١) من القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٧٥ . — المشار إليه يتعينون في خصوصية استحقاق مكافأة حضور الجمعيات العمومية قسمين :

١ - الأول — ويضم أعضاء الجمعية العمومية من ذوى الكفاية والخبرة الفنية ، وهؤلاء يستحقون مكافأة الحضور المنصوص عليها من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ .

٢ - أما القسم الثانى فيضم باقى أعضاء الجمعية العمومية من غير ذوى الكفاية والخبرة بما فيهم الوزير المختص في حالة رئاسته للجمعية العمومية ، وهؤلاء صدرت بشأنهم توصية اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ بأن يمنحوا مكافأة بدل حضور جلسات الجمعية العمومية بواقع عشرة جنيها عن كل جلسة .

وحيث أن ما أصدرته اللجنة العليا للتخطيط بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ برئاسة السيد / رئيس مجلس الوزراء لا يعدو أن يكون مجرد توصية أو توجيه يتعين أن تصدر بها الإدارة القانونية اللازمة ، وهى قرار من رئيس

مجلس الوزراء بهذه الصيغة وحذفاً : "وأذ لم يصدر هذا القرار ، فإن هذه التوصية لا تكفي بذاتها لتخفيف كلفة بدل حضور جلسات الجلسات العمومية لشركات القطاع العام .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم كفاية توصية اللجنة العليا للمنحظية بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٩ المشار إليها لتقرير بدل حضور جلسات الجلسات العمومية لشركات القطاع العام .

ملف ٨٨١/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٢/٧/٢٠

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

أهمية رؤساء مجالس إدارة الشركات التابعة لهيئة القطاع المستلم لتقل البحري نقاضى بدل حضور الجلسات التي يتولون رئاستها طبقاً لقرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٤ .

ملخص الفتوى :

قضت المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركاته قضت بأن يتولى إدارة الشركة التي يملك رأس مالها شخص عام أو أكثر مجلس يتكون من عدد فردي من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ويشكل مجلس إدارتها على النحو التالي :

(١) رئيس يرشحه الوزير المختص ويصدر بتمينه قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(ب) أعضاء يعين الوزير المختص نصف عددهم بناء على ترشيح من شاغلي الوظائف العليا في الشركة ، وينتخب النصف الآخر من بين العاملين بالشركة

(ج .) ويجوز بقرار من الوزير المختص أن يضم المجلس عضوين غير متفرغين من ذوى الخبرة والكفاءة الفنية في مجال الشركة

كما استظهرت الجمعية العمومية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه أنه موضح الوزير المختص في تحديد بدل حضور لغير اعضاء مجلس الادارة من ذوى الكفاءة والخبرة وذلك بما لا يزيد على خمسة وعشرين جنيها للجلسة الواحدة . واخيرا استظهرت الجمعية العمومية أن قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر حدد بدل حضور جلسات اعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة لهيئة القطاع العام للنقل البحرى ، من غير الاعضاء ذوى الخبرة والكفاءة الفنية بواقع خمسة عشر جنيها للجلسة الواحدة .

ولما كان رئيس مجلس ادارة الشركة لا يعد وأن يكون عضوا من اعضاء المجلس يدخل في تكوينه ويتولى رئاسته ولا تنفى رئاسته المجلس عضويته . وبذلك يتحقق نية الوصف الذى ينشأ عنه استحقاق المكافأة . وهو ذات ما سبق للجمعية العمومية أن ادراته بجلستها المعقودة في ١٠/٢٠/١٩٨٢ والذي انتهت فيه الى اعتبار الوزير المختص في حالتيه رئاسته الجمعية العمومية للشركة من ضمن اعضائها من غير ذوى الكفاءة والخبرة .

(ملف ٤٧/٢/٣٦١ حصة ١٥/٥/١٩٨٥)

الفصل التاسع

بمعدل خطر

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٥٧ بصرف علاوة الخطر للأفراد الذين يعملون في المواد المتفجرة أو في تطهير الصحراء الغربية من الألغام - صدور قرار وزير الحربية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الأعمال التي تصرف عنها هذه العلاوة والأفراد الذين يستحقونها وقواعد وشروط منحها - صدر قرار القائد العام للقوات المسلحة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ بوقف العمل بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه اعتباراً من ١/٧/١٩٦٧ وما تبعه من حذف الاعتمادات المالية الخاصة بتلك العلاوة من الميزانية - لا يجوز وقف صرف هذه العلاوة استناداً إلى هذا القرار أساس ذلك مخالفته حكم القانون - قرار رئيس الجمهورية المشار إليه ما لم يتم إلغاؤه بإداة تشريعية من نفس المرتبة فإنه يظل قائماً ومنتجاً لآثاره حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر بإلغائه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإنه يتعين على هذه المحكمة وهي بسبيل تحديد أي من طرفي الخصومة يلتزم بمصروفاتها أن تتصدى ليبحث مدى مشروعية القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير الحربية والتائد العام للقوات المسلحة بوقف صرف علاوة الخطر لمستحقينها اعتباراً من ١/٧/١٩٦٧ وما إذا كان هذا القرار وما اقترن به من حذف الاعتمادات المالية الخاصة بهذه العلاوة من ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨. يترتب عليه إلغاء قرار مجلس الوزراء ، بجلسته المنعقدة في ٢٣/١١/١٩٥٥ وقرار

رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧. بتقرير وتنظيم صرف هذه
العملات .

ومن حيث أنه باستعراض التشريعات التي صدرت في شأن عملات
الخطر يبين أنه بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وافق مجلس الوزراء
على مذكرة اللجنة المالية بتنظيم صرف علاوة الخطر للأفراد الذين يعملون
في المواد المتفجرة وفي تطهير الصحراء الغربية من الألغام ثم صدر الأمر
العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ متضمناً قواعد وشروط صرف هذه
العلاوة . وبتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ وافق رئيس الجمهورية
بالقرار رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ على مذكرة اللجنة المالية رقم ٤٢٦/١ حربية
التي تضمنت ما يأتي : صدر قرار من مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر
سنة ١٩٥٥ بتحديد ثلث علاوة الخطر التي تصرف للأفراد الذين يعملون
في المواد المتفجرة أو في تطهير الصحراء الغربية من الألغام على النحو
التالي :

الأفراد الذين يعملون في المواد المتفجرة .

١ - الضباط والموظفون المدنيون من الدرجة السادسة فما فوق
٢ - جنسيات .
٣ - الموظفون من الدرجة الخامسة والمستخدمون الخارجون من الهيئة
وطبائك الصنف والعساكر ٢ - جنيتها .

الأفراد الذين يعملون في تطهير الصحراء الغربية من الألغام

- الضباط من رتبة الصاغ فما فوق ٢٠ جنيتها .
- الضباط من رتبة الملازم واليوزياتي ١٥ جنيتها .
- ضباط الصف ٦ جنيتها .
- العساكر ٣ جنيتها .

علاوة الخطر للموظفين المدنيين (شاملة بدل السفر) :

- الضباط من رتبة الملازم واليوزياتي ١٥ جنيتها .
- الموظفون من الدرجة الخامسة فما فوقها ١٠ جنيتها .
- المستخدمون الخارجون من هيئة المعيل ٦ جنيتها .

ويؤخذ من كتابات وزارة الحربية أن هذه الملاوة قد تقررت بناء على ما أسفر عنه بحث الجهات المختصة للقوات المسلحة والمصانع الحربية في المؤتمر الذي سبق أن عقد لهذا الغرض في فبراير سنة ١٩٥٤ واعتُمدت قراراته من لجنة الوظائف والمرتبات العسكرية بجلستها المنعقدة في ١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ولما كانت هذه القرارات قد تضمنت تحديد الأعمال التي يصرف عنها علاوة الخطر ومقدارها تبعاً لدرجة الخطورة وكذلك شروط صرفها وعدم جواز الجمع بينها وبين البعض الآخر مما لم يرض عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/١١/١٩٥٥ فضلاً عما سبق أن تضمنته قرارات المؤتمر المذكور من حيث منح علاوة الخطر إلى العمال الذين يقومون فعلاً بأعمال خطيرة أسوةً بالوظائف والمستخدمين الخارجين عن الهيئة وكذلك إلى طواقم كاسحات الألغام البحرية التي تكلف بإزالة الألغام البحرية أو بنائها في منطقة الألغام البحرية عليها بأن الظروف الحالية قد اقتضت تكليف بعض أفراد القوات البحرية المختصين بتطهير منطقة قناة السويس والقناة من الألغام البحرية نتيجة للمعاملات الحربية الأخيرة .

لذلك توعى وزارة الحربية بالموافقة على ما يأتي :

١ — منح العمال الذين يتعرضون لنفس الخطر الذي يتعرضون إليه صرف ملاوة الخطر علاوة مماثلة وبالمثلات المحددة للموظفين من إندرجة دون السادسة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة وقباط الصنف وهي :

(٢) جنيه شهرياً للعمال الذين يعملون في المواد المتفجرة

(٦) جنيه شهرياً للعمال الذين يعملون في تطهير الصحراء الغربية من الألغام شاملة بدل السفر .

٢ — منح أفراد القوات البحرية الذين يقومون بإزالة الألغام البحرية أو بنائها في منطقة الألغام البحرية علاوة الخطر بنفس النكث المقررة للأفراد الذين يعملون في تطهير الصحراء الغربية من الألغام .

٣ — الأفراد الذين يقومون بأعمال التخزين في مخازن الذخيرة

والفرقعات بالقاعدة التي تخزن فيها الذخيرة. والفرقعات بعد انتهاء صناعتها وتعبئتها تصرف اليهم علاوة الخطر بنصف الفئات المقررة .

كون صرف علاوة الخطر تبعاً لدرجة خطورة الأعمال طبقاً لما يقدره السيد وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة في حدود نفس الفئات المحددة بهذا القرار وبالمقرر الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ وذلك لشروط والاحكام التي سبق ان اقرتها لجنة الوظائف والمرتبات العسكرية بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بتنظيم وصرف علاوة الخطر .

وتنفيذا لهذا القرار اصدر وزير الحربية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ الامر رقم ٣٥٤ بإضافة بعض التعديلات على الامر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ ثم اصدر القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ متضمناً تحديد العمل الذي يصرف عنه علاوة الخطر والامراء الذين يستحقونها وقواعد وشروط منحها ونص في المادة الثالثة منه على ان يعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٦٦ ، وتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ صدر قرار القائد العام للقوات المسلحة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ بوقف العمل بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه على ان يعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٦٧ وتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٧٥ صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ بالغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بشأن علاوة الخطر ونص في المادة الثانية منه على ان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وفي ٣١/٥/١٩٧٧ صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٧ بالغاء قرار القائد العام للقوات المسلحة رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ وصرف علاوة الخطر عن المدة من ١/٧/١٩٦٧ الى ١٠/٨/١٩٧٥ مستحقها طبقاً لقرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه .

ومن هذا العرض يتضح بجلاء انه فيما تحدا القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ فان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣/١١/١٩٥٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن علاوة الخطر لم يصدر بالغائهما او وقف العمل بهما تشريع من نفس المرتبة او أعلى منهما مرتبة واذا كان من المسلمات في هذه القوانين انه اذ صدرت قاعدة تنظيمية بأداة من درجة معينة فلا يجوز إلغاؤها أو تعديلها الا بأداة من ذات الدرجة أو من درجة

أعلى منها فإن قرارى مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية المشار إليها لم يستطعا فى مجال التطبيق بل يظل كل منهما قائما منتجا لاثاره حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ الذى قرر إلغاءها من هذا التاريخ .

وليس يخفى من هذا المنظر صدور قرار وزير الحربية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ بوقف العمل بقراره رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الإعستال الذى أنصرف عنها علاوة الخطر والافراد الذين يستحقون هذه العلاوة ذلك أن اختصاص وزير الحربية فى هذا الشأن وفقا لنص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية يقتصر على تحديد درجة خطورة الاعمال ونية العلاوة التى تستحق عنها بالشروط والأحكام التى سبق أن أقرتها لجنة الوظائف والمرتبات العسكرية بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ولا يتسع ليشمل ما من شأنه وقف هذه العلاوة ومن ثم فإنه متى كان الثابت أن قرار وزير الحربية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه فى ضوء الظروف التى صدر فيها وما اقترن به من حذف الاعتمادات المالية الخاصة بعلاوة الخطر من ميزانية السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ إنما قصد الى وقف صرف تلك العلاوة فإنه يتمين عدم الاعتماد به .

كذلك لا يسوغ التوسل بحذف الاعتمادات الخاصة بترك العلاوة من الميزانية كمبرر لوقف صرفها باعتبار أن حذف هذه الاعتمادات بمثابة إلغاء للقرارات الصادرة بتنظيمها لمخالفة ذلك لما هو مقرر قانونا فى شأن إلغاء النصوص التشريعية به على النحو الذى ورد به نص المادة الثانية من القانون المعنى .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم فإن كلا من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ بشأن علاوة الخطر يظل قائما ومنتجا لاثاره حتى تاريخ المنسحل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر بإلغائها .

وبما يؤكده صحة هذا النظر ويجليه أن مشروع القانون الذى تقدمت به وزارة الحربية لإلغاء هذين القرارين تضمن النص الأول منه على أن يتم هذا الإلغاء اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٧ وقد ورد بتقرير لجنة الأمن القومي والتنمية القومية بمجلس الشعب فى شأن هذا المشروع

ما يلي... إبان الحرب العالمية الثانية تآملت القوات المتحاربة بيث الألغام في الصحراء الغربية وبعد انتهاء الحرب تركت الألغام على ما هي غليظة . ولما بدأت مصر في التقريب عن البترول في هذه المناطق كان من اللازم إزالة هذه الألغام إلا أن مصر كانت تنقصها الخبرة في هذا المجال مما دفعها إلى تشجيع الخبراء للقيام بهذه المهمة ورئي تشجيعا لهم بنحهم حوافز يصدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٢ بتقرير علاوة خطر وتنظيم مبرمها للأفراد الذين يعملون في تطهير الصحراء الغربية من الألغام .

وبعد العدوان الثلاثي الخامس على مصر سنة ١٩٥٦ ملئت سنة التأسيس ونسبها بالألغام وكان من الضروري إزالة هذه الألغام بعد عودة الفتيحة المصرية على هذه الأراضي . يصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٥٧ مقرر منح علاوة خطر للعاملين في إزالة هذه الألغام وشالاً لئلا يخطئ الجديفة وفئات جديدة من العاملين مثل العاملين في ورش القنطرة وغيرهم .

ثم صدر قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بتحديد العمل الذي يصرف عنه علاوة الخطر ، والأفراد الذين يستحقون صرف هذه العلاوة على أن تصرف في حدود الاعتماد المخصص لها في ميزانية وزارة الحربية وكان عدد العاملين المستحقين بهذه العلاوة قليلاً جداً وكذلك المبالغ التي تصرف لهم .

وبمع حرب يونيو سنة ١٩٦٧ تطورت لقوات المسلحة وأصبح كل فرد فيها يتعامل مع الألغام والمفرقات والمتفجرات بكفاءة عالية ويتعرض كل منهم لنفس الخطر الذي يستحق عنه علاوة الخطر مما يوجب تطبيق القرار الجمهوري على جميع أفراد القوات المسلحة وهذا يكفل الدولة مبالغ طائلة . لذلك رأى عدم إدراج اعتمادات لهذه العلاوة في ميزانية وزارة الحربية لعام ١٩٦٧/٦٧ ومن ثم رأى إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٥٧ وكذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

..... ولكن منطقتنا أن يلغى القرار الجمهوري المشار إليه الجمهوري بهذا قرار مجلس الوزراء ولكن نظراً لأن الإلغاء سيتم بأثر رجعي يتبد إلى الموازنة ١٩٦٧/١٩٦٨ كما أنه سيتناول حقوق بعض الأفراد عن هذه الفترة وكذا الأحكام غير النهائية الصادرة من مجلس الدولة لذلك فقد كان لزاماً

أن يكون الإلغاء بقانون فتقدمت الحكومة بهذا المشروع بقانون الذي نصت مادته الأولى على إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بشأن علاوة الخطر وذلك اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٧ ومن ثم لا تجوز المطالبة ببندل الخطر المشار اليه استناداً إلى أحد القرارين المشار اليهما اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون

غير أنه لدى مناقشة مشروع القانون المشار اليه بجمعية مجلس الشعب المنعقدة بتاريخ ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٥ رأى أغلبية الاعضاء حذف عبارة « وذلك اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٧ » الواردة في نهاية المادة الأولى منه وذلك احتراماً للحقوق المكتسبة حتى نشر القانون ومن ثم صدر القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٥ بالتطبيق لتأجيل القرارين من تاريخ العمل به .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن المدعي يستبد الحق في علاوة الخطر محل المنازعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وليس من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٧ ومن ثم يكون محقاً في دعواه ويتعين من ثم الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومة في الدعوى منتبهة مع إلزام جهة الإدارة المصروقات .

(طعن رقم ٦٨٢ ، ٧٣٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٧/٢) . . .

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

الإبر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن قواعد وشروط مسرف علاوة الخطر للقائمين بأعمال الذخيرة — العمل الذي يصرف عنه هذه العلاوة — يشترط أن يكون العمل داخل مبنى الورشة أو المصنع أو المخزن المخصص له .

بأنخص الحكم :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ حدد نوات علاوة الخطر للقائمين بأعمال الذخيرة من عسكريين ومدنيين

من مختلف الرتب والدرجات ثم صدر الأمر العسكري رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ متضمناً قواعد وشروط صرف هذه العلاوة حيث حدد العمل الذى يصرف عنه علاوة الخطر فى أنه العمل الذى يتعرض القسائم به للخطر نتيجة اشتغاله بنفسه فى المواد المرفقة أو المتفجرة داخل عمليات الأبحاث والتجارب والصناعة التى تدخلها المواد المرفقة الخام فى جميع مراحل الإنتاج حتى تنتهى بعملية التعبئة ونص صراحة على أنه « يشترط فى جميع العمليات السابقة أن تكون داخل مبنى الورشة أو المصنع أو المخزن المخصص لها » .

(طعن ٥٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢١)

مادة رقم (٢٣٧)

المادة :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ - لا يجوز الجمع بين استحقاق بدل المخاطر المقرر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ وبدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ الذى ينظم استحقاق هذا البدل .

ملخص الفتوى :

لما كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر فإنه لا يجوز الجمع بين استحقاق البدل المقرر فيه وبدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذى ينظم استحقاق هذا البدل بصفة عامة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المبنيين به فى ظل تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقرر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

(فتوى ٧٢٠ فى ١٩٨٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

استمرار تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المقينين به في ظل تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقرر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

قضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ في مادته الاولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعى بدل طبيعة عمل بعد أقصى ٥٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسى لمن يعملون بمحافظات سيناء والبحر الاحمر ومرسى مطروح والمحافظات الواقعة جنوب محافظة اسيوط ويحد أقصى ٤٠٪ من المرتب الاساسى لمن يعملون بمناطق الإصلاح بمحافظات الوجه البحرى والوجه القبلى حتى محافظة اسيوط وكذلك من يعملون بمديرية التجريد وادى النطرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على شمول هذا البديل لبدلات (الاقامة والخطر والمندوى والتفتيش والصحراء والاغتراب) ولما كان المستفيد من احكام هذا القرار انه يمنح العاملين الذين حددتهم بدلا ينطبوى في حقيقته ويجب في صريح نص الفقرة الثانية من مادته الاولى على بدلات متعددة تختلف في طبيعتها ومستوياتها وهى بدلات الاقامة والخطر والمندوى والتفتيش والصحراء والاغتراب ، وكان هذا القرار يمثل احكاما خاصة لا تنطبق الا على العاملين بهيئات وشركات الإصلاح الزراعى في مناطق معينة ، فان اعمال احكامه لا تتأثر بأى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها طالما يقرر هذا النص العام للاحكام صراحة .

واذ اقتصر نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالطقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠٪ كحد أقصى لبذل المخاطر واجازات منح بدل اقامة وبدل جرمين من مزاوله المهنة وبدلات خاصة للعاملين بفروع الشركة بالخارج فان حكمها لا يؤثر في تطبيق احكام القرار رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يتعين منح

البدلات المنصوص عليها فيه للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها طبقاً لحكم مادته الأولى ، ولا يؤثر في ذلك تغير بداية ونهاية الاجر بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لان هذا القرار يمنح البدل بنسبة من الاجر الاساسى وليس من بداية ربط الدرجة وتبعاً لذلك فانه لما كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر فانه لا يجوز الجمع بين استحقاق البدل المقرر فيه وبذل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذي ينظم استحقاق هذا البدل بصفة عامة .

(ملف ٩١١/٤/٨٦ جاسة ١٩/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبحث :

عدم احقية العاملين القاتنين بأعمال المجارى والصرف الصحي بمستشفيات مهيا المركزى وجامعة القاهرة ومحافظه الجيزة في الاستفادة من احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بنظام العاملين في مجال المجارى والصرف الصحى وقرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين في مجال المجارى والصرف الصحى على ان « تسرى احكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية والعامية ووحدات الحكم المخطى المشتغلين بالمجارى والصرف الصحى . . » وتنص المادتان ٢ و ٣ منه على منح العاملين الخاضعين لاحكامه ، بدل مخاطر ووجبة غذاء حسب الشروط المقررة لكل منهما . واستعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقمى ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ وتنص المادة الاولى من القرار الاول على ان « يمنح العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك في الاحوال والنسب المبينة فيما يلى بنسبة الاجر الاصلى للعامل ٦٠ ٪ للعاملين من شغالي وظائف أعمال الغطس والسليك والشفاطات والمجسات اليدوية .

٥٠ ٪ للعاملين من شاغلي الوظائف بمحطات الرفع والتقنية والروائح والبذلات والشبكات والطرود وأعمال الترميمات الميكانيكية والمعامل والحدائق والتشجير والمحطات ٢٥ ٪ للعاملين في أعمال الخدمات المالية والإدارية والقانونية والأعمال المكتبية والخدمات المعاونة بدواوين وحدات المجازى والصرف الصحى . كما نص المادة الأولى من القرار الثانى على أن يمنح العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه والذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد في مواقع العمل مقابلا نقديا عن وجبة غذائية وذلك على الوجه الآتى :

خمسة عشر جنبها شهريا للعاملين في أعمال الفطس والتسليك والشفاطات ... عشرة جنبها شهريا للعاملين في محطات الرفع والتقنية والروائح والشبكات والطرود وأعمال الترميمات والحلة الميكانيكية والمعامل وأعمال التشجير بالمحطات وأعمال الخدمات المالية والإدارية والمكتبية .
باجزة الصرف الصحى .

ومفاد ذلك أن المشرع بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه حدد الخاضعين لأحكامه بأنهم العاملون بالهيئات القومية والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلى العاملة في مجال المجازى والصرف الصحى فقرر لامعتبرات خاصة تتعلق بطبيعة وظروف العمل في هذه الجهات ، منحهم بدل مخاطر . ووجبة غذائية أو مقابل نقدي عنها وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وقد صدر قرارى رئيس مجلس الوزراء رقمى ٩٥٥ و ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ وتضمنتا القواعد التى يتم على أساسها منح بدل المخاطر والمقابل النقدي للوجبة الغذائية ، وقد أحال قرار رئيس مجلس لوزراء المشار اليهما الى القانون في حديد الخاضعين لأحكامه . وهؤلاء حددهم القانون المذكور بكل وضوح . وبيان بأنهم العاملون في الجهات التى حدددها . وهى الهيئات القومية والعاملة القائمة على شئون الصرف الصحى وكذلك الهيئات القائمة على هذا المرفق بوحدات الحكم المحلى .

فالمستفيدون بأحكام القانون هم فقط من حددهم من القانونين بالأعمال التى حدددها وهى أعمال المجازى والصرف الصحى في الجهات القائمة على ذلك . فلا يتسع النص ليشمل من قد يقوم بأعمال تتشابه بتلك الاعمال في غير المرافق القائمة عليها كالعاملين في مجال المجازى والصرف الصحى بمستشفيات هيا المركزى وجامعة القاهرة ومحافظة الجيزة لان تلك

الجهات ليست من الجهات التي تتولى مرفق المجارى والصرف الصحي .
ومن ثم لا يستفيد العاملون بها القائلون بأعمال المجارى والصرف الصحي
من الميزات المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ وقرارى رئيس مجلس
الوزراء رقمى ١٥٥ و ١٥٦ لسنة ١٩٨٣ باعتبارهم من غير الخاضعين
لاحكامهم .

(ملف ٢٨٥/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

عدم استحقاق العاملين بالمكتب الرئيسية لشركات المناجم والمحاجر
وغير المتواجدين بمواقع العمل بدل ظروف ومخاطر الوظيفة او المهنة المقرر
للعاملين الموجودين بمواقع العمل طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٨١ بشأن المناجم والمحاجر وقرارى رئيس الوزراء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٢
بتقرير بدل ظروفه ومخاطر الوظيفة او المهنة للعاملين بالمناجم والمحاجر .

ملخص الفتوى :

نص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون تشغيل العاملين
بالمناجم والمحاجر فى المادة ١ منه على سريان احكامه على العاملين بصناعات
المناجم والمحاجر ، وقرر فى المادة ٩ منح العاملين الموجودين فى مواقع العمل
الخاضعين لاحكامه بدل ظروف ومخاطر الوظيفة بنسبة تتراوح بين ٣٠٪
الى ٦٠٪ من الاجر الاصلى تبعا لظروف العمل والمخاطر التى يتعرض لها
العامل فى كل وظيفة او مهنة على ان يصدر بتحديد هذا البديل قرار من
رئيس مجلس الوزراء .

وقد صدر فى هذا الشأن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٧ ناصا
فى المادة ١ منه على منح العاملين الخاضعين لاحكام قانون تشغيل العاملين
بالمناجم والمحاجر الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه
الموجودين فى مواقع العمل بدل ظروف ومخاطر وظيفة ينسب محددة من
المرتب الاصلى .

ومناد ذلك أن المشرع لاعتبارات قدرها قرر منح العاملين بالمناجم والمحاجر الموجودين بموقع العمل بدل مخاطر وظروف الوظيفة بنسب حددها ، وجاء نص المادة ٩ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه قاطعا في صراحة ووضوح بأن هذا البديل مقرر للعاملين الموجودين بمواقع العمل ، ورد هذا الحكم وبنفس البيان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٨٢ سلف البيان ، الأمر الذي لا يتسع معه النص الخاص بمنح هذا البديل ليشمل العاملين بالمكاتب الرئيسية لشركات المناجم والمحاجر غير المتواجدين بحكم عملهم في مواقع الانتاج فمناط الاستحقاق لهذا البديل يرتبط بالعمل في أحد مواقع الانتاج وهو تواجد مكاتب لعدة أرادها المشرع وهو بعد هذه الأماكن عن مناطق العمران درجة والمسوية للظروف التي يتواجد فيها هؤلاء العاملون حيث ميز في نسب المنح بين طوائف العاملين في مواقع العمل بنسب يتراوح بين ٢٠ إلى ٦٠٪ من الأجر الأصلي . وعلى ذلك لا يشمل هذا البديل العاملين خارج مقر مواقع العمل لخروجهم عن النطاق المكاتب المقرر البديل من أجله ولو كانوا من نفس طوائف العاملين بمواقع العمل .

ومن ثم يكون ما قامت به بعض شركات المناجم والمحاجر من صرف هذا البديل للعاملين بالمكاتب الرئيسية أمر يتعارض وصحيح القانون إذ لا اجتهد مع صراحة النص .

(ملف ٩٩٢/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

الفصل العاشر

بطل رئاسة قسم

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظم موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا - سريانه على المؤسسة العامة للطاقة الذرية - احالته فى شان وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية على بعض احكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجدول المرتبات والمكافآت السابق به - نص الجدول المشار اليه ممذلا بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ على نقاضى رؤساء الاقسام والقائمين باعمالهم بطل رئاسة قسم قدره ١٢٠ جنيها سنويا - استحقاق هذا البطل لرؤساء الاقسام بمؤسسة الطاقة الذرية منوط بان يكون شباغل هذه الوظيفة من العاملين الذين تتوافر فى شباتهم شروط التعيين فى وظائف هيئات التدريس بالجامعات - لا يكفى فى هذا الشأن ان يكون من العاملين غير العاملين الذين احتفظوا بوظائفهم طبقا للفرقة الاولى من الملة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظم موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا الذى يبرى على المؤسسة العامة للطاقة الذرية طبقا للهادة الاولى منه ولقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ، ينص فى مادته الاولى على ان

تتنزى في شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التي تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به » .

ومؤدى ذلك أن شغل وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بمؤسسة الطاقة الذرية تسرى في شأنه الشروط التي يعمين توفرها فيما يشغل وظائف هيئات التدريس بالجامعات ، وأن من حق شغائى هذه الوظائف المتوفرة فيهم شروطها أن يتقاضوا المرتبات والمكافآت والزيادات المقررة لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات التي نص عليها جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ « ينص هذا الجدول معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ على أن يتقاضى رؤساء الأقسام والعلميون بأعمالهم طبقا لحكم المادة ٤٢ من هذا القانون بدل رئاسة قسم بمقداره ١٢٠ جنيهها سنويا » .

ويقتضى هذا أنه يشترط فيما يمنع بدل رئاسة قسم من العاملين بالمؤسسة المذكورة — باعتبارها من المؤسسات التي تمارس نشاطا علميا — أن يكون فضلا من شغله لوظيفة رئيس قسم أو قبا له بأعمال رئيس قسم بها من العاملين العلميين الذين تسرى في شأن شغلهم لوظائفهم أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به بما نص عليه هذا القانون من شروط للتعيين في وظائف هيئات التدريس بالجامعات ، ولا يكفى في هذا الشأن أن يكون من العاملين غير العلميين الذين احتفظوا بوظائفهم طبقا للفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ آتف الذكر التي تنص على أن « يستمر الموظفون الحاليون الذين لا تتوافر فيهم شروط التعيين في الوظائف التي يشغلونها ، في وظائفهم إذا كان قد مضى على شغلهم لها سنتان على الأقل ... » .

اذ أن هذا النص الأخير إنما استهدف الاحتفاظ لمن عناهم بوظائفهم حتى لا يترتب على نفاذ القانون المشار اليه وتغيير شروط التعيين في الوظائف التي يشغلونها الأساس بهائهم المستقرة وحقوقهم المكتسبة بعد اذ ظلوا شاغلين لوظائفهم مدة لا تقل عن سنتين اعدوا فيها خبرة في مجال علمهم دون أن يكون القصد اضعاء الصفة العملية عليهم من غير أن تكون متحققة فيهم ، وهى الى لا تثبت الا لمن يكون مستوفيا لشروط التعيين المنصوص

عليها في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن وظائف هيئات التدريس بالجامعات .

ومن ثم فإن العاملين غير العلميين الذين احتفظت لهم المادة الخامسة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بوظائفهم لا يستحقون بدل رئاسة قسم ولو كانوا يشغلون وظيفة رئيس قسم أو يقومون بأعماله ، ذلك البديل الذي ليس مقررا للوظيفة ذاتها بغض النظر عن صفة شاغلها أو القائم بعملها ، بل مناط استحقاقه توفر شروط خاصة في هذا أو ذلك ، ولا سيما أن المعام — فيما يتناول ترتيب اعباء مالية على الخزنة العامة — لا يسمح بالتوسيع في التفسير .

ولما كان السيد رئيس مجلس ادارة مؤسسة الطاقة الذرية قد أصدر القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٩ بتعيين السيد المهندس للقيام بأعمال رئيس قسم الهندسة والاجهزة العلمية بالمؤسسات مع انه ليس من موظفي المؤسسة العلميين الذين استوفوا شرائط الصلاحية للتعيين في الوظائف العلمية بالمؤسسة أو في وظائف هيئات التدريس بالجامعات طبقا لاحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، فانه لا يستحق بدل رئاسة القسم المنصوص عليه في الجدول الملحق بهذا القانون معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، وذلك مهما يكن من أمر في شأن سلامة و عدم سلامة الاداء القانونية التي تم بها تعيينه في الوظيفة المشار اليها .

لذلك انتهى الرأي الى عدم استحقاق المذكور بمؤسسة الطاقة الذرية لبديل رئاسة القسم المنصوص عليه في الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات معدلا بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

(ملف ٢٧٦/٤/٨٦ في ١٥/٩/١٩٦٦)

الفصل الحادى عشر

بدل صرافية

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

مفاد نص المادتين الاولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ أن منح بدل الصرافة منوط بأن يكون من يصرفه صرافاً بالخزانة العامة أو باحدى الخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح أو أن يكون صرافاً باحدى الخزانات الفرعية فيها ويقوم بعمله بصفة أصلية طوال الشهر — دستور قرار بإيقاف الصراف عن العمل — استحقاقه بدل الصرافة المقرر لوظيفته في فترة إيقافه — لا يسقط حقه فيه إيقافه عن العمل ما دام أنه يعتبر قانوناً فترة إيقافه شاغلاً لتلك الوظيفة ووقفه عن مباشرة أعبائها أمر خارج عن إرادته .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأن يمنح صيلارفة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح بدل صرافة قدره ثلاث جنيهاً شهرياً . كما تقضى المادة الثانية بأن يمنح صيلارفة الخزانات الفرعية بالوزارات والمصالح الذين يقومون بعمل الصرافة بصفة أصلية طوال الشهر . وكذلك صيلارفة مصلحة الاموال المقررة بدل صرافة قدره جنيهاً شهرياً . ومفاد هذين النصين أن منح بدل الصرافة منوط بأن يكون من يصرفه صرافاً بالخزانة العامة أو باحدى الخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح ، أو أن يكون صرافاً باحدى الخزانات الفرعية فيها ويقوم بعمله بصفة أصلية طوال الشهر . وبهذه المثابة فإن المدعى وقد كان رئيس خزانة لمحافظة أسوان عند صدور قرار إيقافه عن العمل يستحق بدل الصرافة المقرر لوظيفته في

فترة إيقافه ، ولا يسقط حقه فيه وإيقافه عن العمل مادام أنه معتبر قانوناً فترة إيقافه شاغلاً لتلك الوظيفة وإن وقفه عن مباشرة أعمالها أمر خارج عن أراقتة .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان المدعى قد سلم بأن مرتباته التي يستحقها خلال فترة إيقافه عن العمل هي كما وردت في كتاب الإدارة العامة لشئون العاملين المؤرخ في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ وقدرها ١٨٠٩ر٨٥٥ جنيها يدخل فيها مبلغ ١٢٤ جنيها بدل الصرافة الذي يستحقه من تلك الفترة كما أقر في الكشف المقدم منه في ٢٨ من يناير سنة ١٩٨٠ ما قالت به جهة الإدارة بأنه قد صرف إليه في فترة إيقافه مبلغ ٨٢٦ر٢٧٠ جنيها فإن الباقى له من مرتباته عن تلك الفترة يكون ٩٨٢ر٥٨٥ جنيها يخصم منها مبلغ ٤٥ جنية قيمة ما تقاضاه من شركة المحمودية للمقاولات مقابل عمله بها في فترة إيقافه على ما سلف بيانه فإن المدعى يستحق والأمر كذلك مبلغ ٤٣٨ر٥٨٥ جنيها باقى مستحقاته عن الفترة التي أوقف فيها عن عمله لما أسند من اتهام ثبتت برأئته منه .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب فائت يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه بالزام محافظة أسوان بأن تؤدي للمدعى مبلغ ٤٣٨ر٥٨٥ جنيها ومصروفات كل من الدعوى والطعن .

(طعن ٥٧٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨)

الفصل الثاني عشر

بدل طبيعة عمل

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

لا يجوز بغير قرار من رئيس الجمهورية تقرير بدل طبيعة عمل للخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن بينهم العاملين بالهيئات العامة — مقتضى ذلك انه لا يجوز لمجلس ادارة الهيئة العامة تقرير البديل المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان المادة (١) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين في الدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرئ احكامه على :

(أ)

(ب) العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم

وتنص المادة ٢١ من نظام العاملين المشار اليه انه يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية :

١ —

٢ — بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة

ومفاد ذلك انه لا يجوز بغير قرار من رئيس الجمهورية تقرير بدلات

طبيعة عمل للخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن بينهم العاملين بالهيئات العامة اذ أصبح الاصل هو سريان الاحكام الواردة به على العاملين بتلك الهيئات والاستثناء هو اختصاص مجالس ادارات تلك الهيئات بوضع اللوائح المتعلقة بشؤون العاملين بها ولا وجه للقول بأن مجالس ادارة الهيئة العامة وهو في صدد ممارسته لاختصاصاته باصدار اللوائح ومنها تلك المتعلقة بشؤون العاملين في الهيئة لا يتقيد بالقواعد الحكومية وذلك على نحو ما تنص به المادة (٧) من قانون الهيئات العامة اذ لا يعنى ذلك اكثر من أن المشرع اراد أن يمنح الهيئات العامة حرية الحركة والتصرف واتخاذ القرارات ووضع اللوائح في الحدود التي تعتبر فيها هذه القرارات واللوائح تنفيذا لاحكام القوانين والتشريعات المعمول بها لا خروجا عليها الامر الذي يوجب الا تصطدم تلك اللوائح بما تضمنه ذلك القانون من احكام ومنها تلك المتعلقة بتقرير بدلات طبيعة العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان يعمد العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه لا يجوز تقرير بدل طبيعة عمل بقرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي .

(فتوى ٢٦ في ١٦/١/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

ان المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وضع حدا اقصى لقيمة بدل طبيعة العمل وحددها بنسبة ٢٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل ومن ثم يسرى هذا الحد الاقصى على جميع بدلات طبيعة العمل المقررة بمقتضى قرارات جمهورية اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ تاريخ العمل به وتعين خفض نسبتها اذا زادت عن هذا الحد الاقصى — وتعين رفع قيمة الحد الاقصى للبديل الى نسبة ٤٠٪ من بداية الاجبر المقرر للوظيفة تطبيقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩٧٨/٧/١ متى كانت النسبة المقررة للبديل اصلا تزيد نسبته على ٤٠٪ وتم تخفيضها الى نسبة ٢٠٪ تنفيذا لما قضى به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — تطبيق : قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥

لسنة ١٩٦٦ الذى يقضى بمنح القاتلين بالأعمال المدنية من العاملين بالمشروع بدل طبيعة عمل بواقع ٥٠٪ من المرتب — يتعين أعمالا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ خفض هذه النسبة الى ٣٠٪ اعتباراً من تاريخ العمل به فى ٣٠/٩/١٩٧١ كما يتعين رفعها الى نسبة ٤٠ أعمالاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من ١/٧/١٩٧٨ تاريخ العمل به .

بالخص القنوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ بيمضى الاحكام الخاصة بشروع التخطيط الاقليمى لمحافظة اسوان ينص فى مادته العاشرة على ان : يطبق على العاملين بالمشروع لحكم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .. وان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة كان يجيز فى المادة ٣٩ منه صرف بدل طبيعة عمل العاملين الخاضعين لاحكامه طبقاً للشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية دون ان يضع حداً لقمى لقيمة هذا البدل .

وبتاريخ ٣٠/٩/١٩٧١ عمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وقضى فى المادة الرابعة من مواد اصداره بالغاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، ونص فى المادة (٢١) منه على ان : يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية فى الحدود وطبقاً للقواعد المبينة ترين كل منها :

١ —٠٠٠٠٠٠٠

٢ — بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض معها القاتلون عليها الى مخاطر معينة او تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التى تتطلبها مسائر الوظائف وعلى الا تزيد قيمة البدل عن ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل ثم صدر قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وعمل به اعتباراً من ١/٧/١٩٧٨ ، وقضى فى المادة الثانية من مواد اصداره بالغاء القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ونص فى المادة (٤٢) منه على ان : « ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات الآتية وتعميد فئة كل منها وفقاً للقواعد التى يتضمنها القرار الذى يصدره فى هذا الشأن

وبمراجعة ما يلي : (١) بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة بحمد أقصى ٤٠٪ من بدلية الاجر المقرر للوظيفة . . .

ويبين مما تقدم ان المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وضع لأول مرة حدا أقصى لقيمة بدل طبيعة العمل محددتها بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل ومن ثم يسرى هذا الحد الأقصى على جميع بدلات طبيعة العمل المقررة بمقتضى قرارات جمهورية اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ تاريخ العمل به أعمالا لقواعد التدرج التشريعي ، ويتعين خفض نسبتها اذا زادت عن هذا الحد الأقصى ، وبالمثل فانه يتعين رفع قيمة الحد الأقصى للبدل الى نسبة ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة تطبيقا لحكم المادة (٤٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩٧٨/٧/١ متى كانت النسبة المقررة للبدل أصلا تزيد نسبتها الى ٤٠٪ وتم تخفيضها الى نسبة ٣٠ ٪ تنفيذا لما قضى به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

وبالتطبيق لما تقدم فانه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٦٦ يقضى بمنح القاتنين بالاعمال الميدانية العاملين بالمشروع بدل طبيعة عمل بواقع ٥٠٪ من المرتب ، فانه يتعين اعمالا لاحكام القوانين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ خفض هذه النسبة الى ٣٠٪ اعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩٧١/٩/٣٠ كما يتعين رفعها الى نسبة ٤٠ ٪ اعمالا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل به .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان القاتنين بأعمال ميدانية من العاملين بمشروع التخطيط الاقليمي لمحافظة اسوان يستحقون بدل طبيعة عمل بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الفئة التي يشغلها كل منهم اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ اعمالا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ونسبة ٤٠٪ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

٢ فتوى ٦٥١ في ١٩٨٠/٩/٧ (

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

لا يستحق العاملون من شاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا بدل طبيعة عمل وذلك طبقا للقواعد التي قررها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ ديسمبر ١٩٧١ . — عدم جواز احتفاظهم ببدل طبيعة العمل الذي كانوا يتقاضونه قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام — منوط احتفاظ العامل ببدل طبيعة العمل الذي كان يتقاضاه قبل العمل بالقواعد التي اصدرها مجلس الوزراء المشار إليها ، ان يكون العمل المتوط به ، مقرر له بدل طبيعة عمل طبقا لهذه القواعد ويشترط ان يزيد في مقداره على البدل الجديد — عدم جواز اعمال هذا الحكم بالنسبة لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا لانه حكم استثنائي لا يقاس عليه — بالنسبة لشاغلي وظائف مستوى الإدارة العليا فإنه لم يعد لهم اصل حتى في تقاضي بدل طبيعة العمل بل زال هذا الحق من اساسه — البدل لا يعتبر حقا مكتسبا للعامل .

ملخص الفتوى :

يبين مما تقدم ان السيد المذكور يشغل وظيفة من الفئة المالية الاولى وهي تدخل في ظل العمل باحكام ائتمانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام في نطاق مستوى الإدارة العليا ذات الاجر السنوي ١٢٠٠ — ٢٠٠٠ جنيه .

ومن حيث ان المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه تنص على انه « يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر منح العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل وذلك بحد أقصى قدره ٣٠٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل ... » .

ومن حيث انه تنفيذا لنص المادة ٢٠ سالفة الذكر فقد اصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قرارا بالقواعد

والمبادئ الى تحكم منح البدلات الخاصة ومن بين ما تضمنته هذه القواعد ما يأتى :

١ — البديل تعويض للعامل عن أدائه العمل في ظروف غير عادية تحت ضغط أو صعوبة معينة بحيث يلتصق البديل بالوظيفة وليس بالعامل .

٢ — يرتبط البديل بأعمال الوظيفة التى يتقرر من أجلها ويصرف لشاغلها بصفة أصلية أو منتدبا إليها ومن ثم فلا يعتبر حقا مكتسبا .

١٢ — العاملین بالادارة العليا لا يمنحون البديل .

١٧ — العاملون الذين يتقاضون بدلات طبيعة عمل بفئات أعلى من النسب التى ستقرر يحتفظون بها بصفة شخصية ، كما لا يجوز الجمع بين بدلات طبيعة العمل المقررة حاليا والبدلات الجديدة إلا اذا كانت أقل مرتفع بالقدر الذى يوصلها الى فئة البديل الذى سيتقرر لنفس العمل .

ومن حيث أن الواضح من القواعد التى أصدرها مجلس الوزراء على النحو سالف الذكر ، أن العاملين بمستوى الإدارة العليا لا يمنحون بدلات طبيعة العمل التى تقرر وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه . ومن ثم فإن المهندس لن يستحق بدل طبيعة العمل المقرر لعمله باعتبار أنه يشغل وظيفة من الفئة الوظيفية الأولى الداخلة في مستوى الإدارة العليا . كما أنه لن يحتفظ ببديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام ، لأن مناط احتفاظ العامل ببديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه قبل العمل بالقواعد التى أصدرها مجلس الوزراء في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧١ أن يكون العمل المنوط بالعامل القيام به مقرر له بدل طبيعة عمل طبقا للقواعد المذكورة فيجوز للعامل عندئذ أن يحتفظ ببديله القديم إذا كان يزيد في مقداره على البديل الجديد . أما إذا كان محروما من استحقاق هذا البديل الجديد فلا يكون ثمة محل لاحتفاظه بالبديل القديم ، ذلك أن نص البند (١٧) من القواعد التى أصدرها مجلس الوزراء في هذا الشأن قد قصر حالة الاحتفاظ ببدلات طبيعة العمل على العاملين الذين يتقاضون هذه البدلات بفئات أعلى من النسب التى حددتها قرار مجلس الوزراء المشار

إليه ، ولا يجوز أعمال هذا الحكم بالنسبة الى العاملين بمستوى الإدارة العليا لأنه حكم استثنائي فلا يقاس عليه ، ولأن أصل الحق بالنسبة الى العاملين الذين يشغلون وظائف دون مستوى الإدارة العليا لا يزال قائما وأن الذى تغير بالنسبة اليهم هو النسبة التى يمنح بها هذا البديل أما بالنسبة الى شاغلى وظائف الإدارة العليا فإنه لم يعد لهم أصل حق فى تقاضى بدل طبيعة العمل بل زال هذا الحق من أساسه وبالتالي لا يجوز لهم الاحتفاظ بهذا البديل ، وأخيرا فإن هذا البديل لا يعتبر حقا مكتسبا للعامل حسبما نص على ذلك البند الثانى من القواعد التى أقرها مجلس الوزراء فى هذا الشأن فكل ذلك يحول دون احتفاظ السيد المذكور بالبديل المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز احتفاظ السيد المهندس ببديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه قبل صدور قرار مجلس الوزراء بالقواعد والمبادئ التى تحكم منح بدلات طبيعة العمل .

(فتوى ٩٦٢ فى ١١/٢٢ / ١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

قرار مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بمنح العاملين بالمؤسسة بدل طبيعة عمل موحد بنسبة ٢٥ ٪ من راتبهم - هذا القرار من العمومية والتطبيقات بحيث يلحق بالراتب ويؤدى معه وجودا وعمدا - متى ثبت أن العامل كان معطلا فإن اعتقاله يرقى الى القوة القاهرة ويحول دون إرادته الحرة فى الحضور الى مقر عمله خلال أوقاته الرسمية - بقاء العلاقة الوظيفية قائمة بما يترتب من آثار ومزايا مالية أخرى كالعلاوات وبديل طبيعة العمل طالما لم يسند اليه تهمة محددة ولم يحكم بإدانته .

ملخص الحكم :

أنه بالنسبة لموضوع الطلبيات فإنها تنحصر فى طلب الأجور الإضافية وبديل طبيعة العمل فى الفترة التى كان المدعى معطلا فيها اعتبارا من ١٩٦٥/١٠/٢٦ وحتى ١٩٦٨/٤/٤ .

ومن حيث أنه بالنسبة للقرار رقم ٣.٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٤ من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء قد نص في المادة الأولى على أن يمنح العاملون بالمؤسسة بدل طبيعة عمل موحد بنسبة ٢٥٪ محسوباً على أساس ما كانوا يتقاضونه من مرتبات وأجور .

ومن حيث أنه بالنسبة للقرار رقم ٣.٣ لسنة ١٩٦٧ فإنه اشتمل على بدل طبيعة عمل بصرف لجميع العاملين بها ، وهو بذل موحد بنسبة ٢٥٪ محسوباً على أساس ما كان يتقاضاه العاملون من مرتبات وأجور أو مكافآت شاملة في ١٩٧٦/١٢/٢١ ، فهو إذا من العمومية والتجريد بحيث يلحق بالراتب ويدور معه وجوداً وعدمًا .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الوقائع الواردة بالأوراق فإن المدعى وقد اعتقل اعتباراً من ١٩٦٥/١٠/٢٦ فإن هذا القرار يرمى إلى رتبة القوة القاهرة ويحول دون الإرادة الحرة للعامل في الحضور إلى مقر عمله خلال أوقاته الرسمية ومن ثم فإن العلاقة الوظيفية قائمة بما يترتب عليها من آثار ومزايا مالية طالما لم يستند إليه تهمة محددة ولم يحكم بإدانته وكان انقطاعه عن العمل بقوة خارجة عن إرادته ، فيستحق راتب الوظيفة وكل ما يجوز معه من مزايا مالية أخرى كالمصروفات وبدل طبيعة العمل . والواضح أيضاً أن الجهة الإدارية كانت تصرف له راتبه طوال فترة الاعتقال ، وليس من شك على الشرح الذي المعنا إليه أنه يدخل في عموم هذا الراتب استحقاقه لبدل طبيعة العمل المقرر بمقتضى القرار الإداري رقم ٣.٣ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من تاريخ نفاذه في أول مايو سنة ١٩٦٧ دون استحقاق للأجر الإضافي الذي كان ساريًا قبل هذا التاريخ .

ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيقه القانون وتاويله حقيقاً بالالغاء وبإحقاق المدعى في بدل طبيعة العمل المقرر بالقرار الإداري رقم ٣.٣ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٧ وحتى تاريخ تسلمه العمل في ١٩٦٨/٤/٥ ورفض ما عدا ذلك من طلبات مع الزام الجهة الإدارية بالمصروفات من الدرجتين .

(طعن ٦٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

علوة المصانع التي تقررت للعاملين بالمصانع الحربية اعتباراً من ١٩٥٤/١/١ — اعتبارها من قبيل بدلات طبيعة العمل وتخضع للخفض المقرر بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من تاريخ العمل به — خضوعها لاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي خولت مجلس الادارة المختص في كل شركة سلطة منسح بدل الخطر في حدود ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة بمراعاة القواعد التي يضعها رئيس مجلس الوزراء — يقرّب على ذلك عدم جواز الجمع بينها وبين أى بدل طبيعة عمل آخر ويكون لمجلس الادارة ان يصدر قراراً بالفائها نتيجة ذلك : ينعين اعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين بعد تجنيب تلك العلوة منها اذ انها لا تدخل ضمن ترتيب التسوية ويتمين اعادة حسنساب مستحقات العاملين من الملح والمكافآت والارياح وحوافز الانتاج وغيرها وكذلك اشتراكاتهم في التأمين الإجتماعى على هذا الاساس مع مراعاة مدة التقادم المقررة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٢ عمل بالقانون رقم (٦١٩) لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات ونص في المادة الرابعة على ان « يختص مجلس ادارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات بما يأتى : »

١٥ — اصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات ومستخدميها وعملها وترقيتهم ونقلهم وتاديبهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم دون التقيد بالقوانين واللوائح والنظم الخاصة بموظفى الحكومة » ، وتاريخ ١٩٥٤/١/١١ نشر قرار مجلس ادارة المصانع رقم ١٥٩ ونص في ملته الاولى على أنه « فيما عدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية تسرى على موظفى المصانع الحربية ومصانع الطائرات احكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له والخامس بنظام موظفى الدولة » وفي ذات التاريخ (١٩٥٤/١/١١) عرضت المذكرة الخاصة بعلوة المصانع على مجلس الادارة لمواجهة طبيعة

العمل في المصانع والجهد المبذول فيه وانتهت الى اقتراح منح تلك العلاوة بفئات معينة للعاملين بالمصانع فوافق مجلس الادارة على منحها بجلسة ١٩٥٤/٢/٦ لمدة ستة شهور كمتبادل للجهد المبذول خلال فتره الانشاء ثم وافق بجلسة ١٩٥٤/٥/٢٩ على استمرار الصرف لحين صدور كادر عمال المصانع على ان يتم ذلك في اقرب وقت ممكن وفي ١٩٥٤/٦/١٠ وافق مجلس الادارة على صرفها بصفة مستمرة .

وبناء على ذلك فان ظروف منح تلك العلاوة واسباب منحها تقطع في كونها بدل طبيعة عمل قرر لمواجهة الجهود والمخاطر التي يبذلها ويتعرض لها عمال المصانع بسبب طبيعة الاعمال الموكولة اليهم .

وبعد ذلك استمر صرف هذا البديل في ظل العمل بقرار مجلس الادارة رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٤ المعمول به اعتبارا من ١٩٥٤/٨/٧ والذي نص في المادة الرابعة على انه « فيما عدا ما هو منصوص عليه في المواد التالية تسرى على عمال المصانع الحربية ومصانع الطائرات القوانين والتعليمات المالية المتبعة في المصالح الحكومية . . . » كما استمر صرفها وظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (٦٨٧) لسنة ١٩٥٧ بانشاء الهيئة العامة للمصانع الحربية .

وبتاريخ ١٩٦١/١٠/٢ انشئت مؤسسة المصانع الحربية والذنية والى القرار رقم ٦٨٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٨ لسنة ١٩٦١ وعقب ذلك خضع العاملون بمؤسسة المصانع للائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتبارا من ١٩٦١/١٠/١٧ والذي نص في المادة ١٦ على انه « يجوز لمجلس ادارة المؤسسة ان يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون في ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بحد اقصى قدره ٤٠٪ من المرتبات المقررة للوظائف التي يشغلونها » ثم عدلت المادة ١٦ من هذا القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ فاصبح من غير الجائز منح بدل طبيعة عمل لموظفي المؤسسات الا بقرار من رئيس الجمهورية ونص القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ في مساندته الثانية على الغاء جميع القرارات التي اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالخالفه للمادة ١٦ بعد تعديلها . بيد ان الالغاء الذي تضمنه القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ لم يلحق بدل المصانع لانه تقرر باداة صحيحة

في ظل النظام السابق على القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بنظام موظفي وعمال المؤسسات العامة والذي كان طبقا على المصانع الحربية بموجب القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ الامر الذي يخرج من نطاق حكم الانقضاء الذي قرره المادة الثانية من القرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ الذي لم يشمل سوى قرارات منح البذل الصادر من مجالس الادارة بالتطبيق لاحكام القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ دون غيرها .

واذا كانت حقيقة علاوة المصانع انها بدل طبيعة عمل فانه لم يكن من الجائز ضمها لمرتب التسوية في ١٩٦٤/٧/١ لانه وان كان قرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٠) لسنة ١٩٦٣ قضى بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم (٣٥٤٦) لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة مع الغاء القرار رقم (١٥٢٨) لسنة ١٩٦١ فان القرار رقم (٣٥٤٦) لسنة ١٩٦٢ لم يضم في مادته ٦٤٦٦٣ الى المرتب سوى اعانة غلاء المعيشة نقض بمسئرا صرما كجزء من المرتب كما وان قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٣٠٩) لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام لم يصف الى مرتب التسوية المشار اليه بموجب المادة ٩٠ منة الا المتوسط الشهري للمنح التي صرفت في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥٤٦) لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات وقرار رئيس الجمهورية رقم (٨٠٠) لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات انصافا .

وبناء على ذلك فان علاوة المصانع التي تقررت للعاملين بالمصانع اعتبارا من ١٩٥٤/١/١ والتي تعد من قبيل بدلات طبيعة العمل تخضع للخفض المقرر بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ العمل به كما انها تخضع لاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام التي خولت مجلس الادارة المختص في كل شركة سلطة منح بدل المخاطر في حدود ٤٠٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة بمراعاة القواعد التي يضمها رئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم فانه لا يجوز الجمع بينها وبين اى بدل طبيعة عمل آخر ويكون لمجلس الادارة ان يصدر قرارا بالغائها .وتبعا لذلك يتعين اعادة تسوية وترتيب مراتب العاملين اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ بعد تجنيب تلك العلاوة منها ، وكذلك يتعين اعادة حساب مستحقات العاملين من المنح والمكافآت والارياح وحوائز الانتساج

وغيرها وكذلك اشتراكاتهم في التأمين الاجتماعي على هذا الاساس مع مراعاة مدة التقادم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن علاوة المصانع تعد بدل طبيعة عمل لم يلغها قرار رئيس الجمهورية رقم (١٠٨٠) لسنة ١٩٦١ لخروجه من نطاق تطبيقه وأنه لا يدخل ضمن مرتب التسوية في ١٩٦٤/٧/١ ويتعين لذلك اعادة تسوية وتدرج مرتبات العاملين ومستحقاتهم واشتراكاتهم في التأمين الاجتماعي على هذا الاساس مع مراعاة مدة التقادم المقررة ، ولا يجوز الجمع بينه وبين أى بدل طبيعة عمل آخر ، كما انه يخضع لاحكام القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ ولاحكام المادة ٤٠ من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٨ . فيكون لمجلس الادارة المختص حق الغائه .

(ملك ٨٦/٤/٨٥٦ — جلسة ١٩٨٠/٧/٣٠)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

مقابل الزى — تكيفه — هو في حقيقته بدل طبيعة عمل — عدم جواز ضم مقابل الزى عند التسوية الى مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحرى ونص في المادة السادسة منه على أن « يتولى شئون هذه الهيئة مجلس ادارة يباشر اختصاصاته طبقا لاحكام هذا القانون واللوائح المكملة له وعلى الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية ، وبالمجلس على الاخص :

(ب)

(ج) إصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة ومستحقيهم، وترقيتهم وتقدمهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعايشاتهم وما يمنحون من مزايا عينية أو نقدية

(د)

وإستنادا إلى هذا النص أصدر مجلس إدارة الهيئة لائحته الداخلية التي قضت في المادة الثالثة بأن « تحدد مرتبات الوظائف المشار إليها في المادة السابقة وبندل طبيعة العمل وغلاء المعيشة الخاص بها حسب الجداول المرافقة لهذه اللائحة » .

وبين من الاطلاع على جدول المرتبات المرافق للائحة تحت عنوان « بندل طبيعة العمل » أن الوظائف العليا تقرر لها البندل في صورة متالسف نقدية . أما الوظائف الأخرى فقد أشر إمامها بصرف الزى الرسمي للمؤسسة أى صرف البندل في صورة عينية .

ويتضح من ذلك أن هذا الزى الذى تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة هو بحسب تكييفه الصحيح ووصف اللائحة له « بندل طبيعة عمل » .

وتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحرى فنص فى المادة الأولى منه على أن تنشأ مؤسسة عامة لشئون النقل البحرى تعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فى تطبيق القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادى . وعفى فى المادة التاسعة بأن « لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وله على الأخص ما يأتى :

(أ)

(ب)

(ج)

(د) إصدار القرارات واللوائح الداخية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وذلك كله دون التقيد بالقواعد الحكومية المعمول بها »

وبناء على ذلك أصدر مجلس إدارة المؤسسة قراراً بجلسته ١٢/٩/١٩٦١ بتطبيق لائحة نظام موظفي ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ لحين وضع لائحة خاصة تحل محلها

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الذى تضى فى المسادة الاولى منه بان « تسرى احكام النظام المرافق على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية . ويلغى كل حكم يخالف احكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ آنف الذكر قضى باعتبار المؤسسة العامة للنقل البحرى التى انشأها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فمن ثم فإن العاملين بها كانوا يخضعون فى شؤونهم الوظيفية لاحكام اللائحة المشار اليها منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

ومن حيث أن المادة ١٦ من هذه اللائحة كانت تنص على أنه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون فى ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بعد أقصى قدره ٤٠ ٪ من المرتبات المقررة للوظائف التى يشغلونها » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٥ من مارس ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة وبمقتضاه عدل نص المادة ١٦ المشار اليه فأصبح منح بدل طبيعة العمل أنما يتم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة . وبذلك لم يعد كافياً لتقرير هذا البديل أن يصدر بمنحه قرار من مجلس إدارة المؤسسة كما كان الحال من قبل . ولم يكف المشرع بذلك بل قضت المادة الثانية من هذا القرار الجمهورى بإلغاء جميع القرارات التى أصدرتها مجالس إدارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ آنفة الذكر .

ومن حيث إن مفاد ذلك الغاء قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للنقل البحرى الصادر بجلسة ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفى ومستخدمى ومجال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة . وبالتسالى الغاء ما تضمنته هذه اللائحة من تقرير بدل طبيعة عمل فى صورة نقدية للوظائف العليا وصورة عينية ، أى زى ، للوظائف الاقل وذلك كله كصريح نضى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ واصبح من المتعين لاستمرار صرف الزى ، وهو بدل طبيعة عمل ، صدور قرار من رئيس الجمهورية ببناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

غير ان العاملين بالمؤسسة استمروا فى صرف هذا الزى حتى قرر مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ١٩٦٣/٣/٣٠ الغاءه اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ .

ومن حيث انه اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٩ ، تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ طبقت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بتلك المؤسسات ومنها المؤسسة العامة للنقل البحرى . وعلى اثر ذلك قامت هذه المؤسسة بأجراء تقييم وتعادل الوظائف بها طبقا لتكادر المرافق للقرار الجمهورى آف الذكر دون اضافة قيمة الزى الى المرتب .

ومن حيث انه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فمضى فى المادة الاولى منه بان نشأ مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » تكون لها الشخصية المعنوية المستقلة . كما قضى فى المادة التاسعة بتحويل مجلس ادارة المؤسسة سلطة اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود اللائحة العامة للمؤسسات .

وفى ١٩٦٦/٨/٢٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠١ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم العاملين بالقطاع العام فنص فى المادة الاولى منه على ان « تنزى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات

الاقتصادية التابعة لها . وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » .

وقضت المادة ٩٠ من هذا النظام بان « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يضاف اليها المتوسط الشهري للمنع التي صرفت اليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .. » .

ويتضح من هذا النص ان المشرع قضى بضم متوسط المنح التي صرفت للعاملين بالمؤسسات العامة في الثلاث سنوات السابقة على ١٩٦٣/٥/٩ ، تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، الى مرتباتهم . وقد راعى المشرع في ذلك ان هذه المنح هي بحسب الاصل جزء لا يتجزأ من اجور العاملين الذين سرت في شانهم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي كان يعتبر القانون انعام الواجب التطبيق فيما لم يوجد فيه نص اكثر سخاء للعامل وفقا لما قضت به لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . والمادة الثالثة المذكورة جعلت الاجر شاملا كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه . وعلى الاخص المنح . وبالتالي استهدف المشرع من حكمها المادة ٩٠ المشار اليها تفادى الضرر الذي يلحق بهؤلاء العاملين فيها لو لم يضم متوسط المنح الى مرتباتهم عند التسوية .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم عدم جواز ضم مقابل الزى عند التسوية الى مرتبات العاملين بمؤسسة النقل البحري لان هذا المقابل لا يعد منحة وانما ميزة معينة او بدل طبيعة عمل حسيما سبق البيان فضلا عن ان العاملين بهذه المؤسسة كانوا غير خاضعين لنص المادة الثالثة من قانون العمل قبل نفاذ القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ في ١٩٦٣/٥/٩ وانما كانوا معاملة بالاحكام المنظمة للوظيفة العامة في حالة عدم وجود نص في لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ التي تضمنت في المادة الاولى منها بان « يسرى على موظفي المؤسسات العامة الجاضعين لاحكام هذا النظام احكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة » ومن ثم فانه يكون من غير المقبول ضم متوسط

ما كان يحصل عليه عاملون لم يخضعوا لقانون العمل إلا اعتباراً من ١٩٦٣/٥/٩ في حين أن الضم إنما يكون بالنسبة إلى المنح التي استحدثت من السنوات الثلاث السابقة على هذا التاريخ .

ومن حيث أن مفاد ما سلف عدم مشروعية قرار المؤسسة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ الذي تضمن ضم مقابل الزى إلى مرتبات العاملين عند النسوية .

ومن حيث أن المؤسسة طلبت من الوزارة ضم مقابل الزى إلى مرتب السيدة / طبقاً للقرار آنف الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بضم مقابل الزى إلى مرتب العاملين بها .

وبناء على ذلك لا يجوز ضم المقابل المشار إليه إلى مرتب السيدة / عند نقلها إلى وزارة استصلاح الأراضي .

(ملف ٤٦٨/٤/٨٦ بحلقة ١٩٧٠/٢/٤)

قامعة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بضم مقابل الزى إلى مرتبات العاملين بها .
ملخص الفتوى :

ومن حيث أن العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري باعتبارهم موظفين عموميين خضعوا لنظام لائى مر بمراحل مختلفة على التعميل الذى أوردته الجمعية العمومية فى فتاها السابقة بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ وبالتالى فلم يخضعوا لاحكام قانون العمل مما يقتضى معه عدم الرجوع الى تلك الاحكام للتعرف على أجورهم وانما يجب تحديد هذه الاجور بالمرتبات المقررة لموظائف والدرجات المالية التى كانوا يشغلونها والتى حددتها اللوائح التى خضعوا لاجلها بحيث لا يجوز اعتبار البدلات او المزايا العينية التى كانوا يحصلون عليها بحكم شغلهم لهذه الوظائف جزءاً من اجورهم دون ان يقبل منهم التحدى بأن لهم حق مكتسب فى الاستمرار فى

تقاضى هذه البدلات أو المزايا أو ضيها إلى مرتباتهم طالما أنها لا تدخل في مضمون الأجر ويسوغ بالتالي الحرمان منها في أى وقت وفقا للتنظيم اللائحى . . .

وترتباً على ذلك لا يجوز ضم مقابل الزى إلى مرتبات العاملين بالمؤسسة آنفة الذكر إيا كان القول في التكيف القانونى لمنح الزى وحتى مع التسليم — كما يذهب مقدموا الشكوى — بأنه منحه اليهم على سبيل الرعاية الاجتماعية وفلك عند تسوية حالاتهم وفقاً لأحكام المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي طبقت على العاملين بالمؤسسات العامة وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ إذ أن ما أوجبت تلك المادة الاحتفاظ به للعاملين هو مرتباتهم الأصلية وأمانة غلاء المعيشة المستحقة لهم .

وإذا كانت المذكرة الإيضاحية لهذه اللائحة قد أشارت إلى قاعدة ضم متوسط المنح السنوية إلى مرتبات العاملين ، فإن المصود بذلك العاملون الذين خضعوا لأحكام قانون العمل قبل خضوعهم لأحكام تلك اللائحة .

ومن حيث أن المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى قد أصدرت القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بضم قيمة الزى إلى مرتبات العاملين فيها حسبما أسفرت عنها تسوية حالاتهم وفقاً لأحكام اللائحة المشار إليها ، فمن ثم يكون هذا القرار قد صدر بالمخالفة للقانون بما يضمن معه الفأوه والغاء كافة الآثار المترتبة عليه .

ومن حيث أنه لا يجوز أيضاً ضم مقابل الزى إلى مرتبات العاملين المذكورين أمملاً لنص المادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ للأسباب التى أوردتها الجمعية العمومية تفصيلاً فى فتاها السابقة .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر صدور أحكام لصالح بعض العاملين بالشركة العربية المتحدة لأعمال النقل البحرى بأحققتهم فى ضم قيمة الزى إلى مرتباتهم لأن هذه الأحكام ذات حجية نسبية بحيث لا يفيد منها سوى

من صدرت لصالحهم دون ثبوت الزام على المؤسسة بتباعد الميسدا
الذى تضمنته .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد عتواها بجلسة ٤ من
فبراير سنة ١٩٧٠ التى خلصت فيها الى عدم مشروعية قرار المؤسسة
المصرية العامة للنقل البحرى بضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين
بها .

(ملف ٤٦٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٢٥٠).

الميسدا :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين
بالقطاع العلمى - النص فى المادة ٩٠ منه على ان يضاف الى مرتبات
العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها المتوسط الشهري
للمنح التى صرفت اليهم فى الثلاث سنوات السابقة على تاريخ الميسل
بقرارى رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢
باعتبار ان هذه المنح جزء لا يتجزأ من اجور العاملين الذين كانوا يخضعون
لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - بدل الزى المقرر للعاملين بمؤسسة
النقل البحرى - عدم جواز ضمه الى مرتباتهم - اساس ذلك ان هذا البديل
لا يعد منحه وانما هو بدل طبيعة عمل لوظائف العليا وميزة عينيه لسائر
الوظائف وان العاملين بالمؤسسة لم يكونوا يخضعون لاحكام قانون العمل
قبل نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ عليهم وانما كانت
تسرى عليهم الاحكام المنظمة للوظيفة العامة فى حالة عدم وجود نص فى لائحة
نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة - عدم مشروعية قرار المؤسسة
المصرية العامة للنقل البحرى بضم مقابل الزى الى مرتبات العاملين بها -
اثر ذلك عدم جواز ضم المقابل المتسار اليه الى مرتبات العاملين
الذين نقلوا من المؤسسة المذكورة الى وزارة المواصلات .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء هيئة عامة لشئون النقل البحري نصت المادة السادسة منه على أن «تولى شئون هذه الهيئة مجلس إدارة يباشر اختصاصاته طبقاً لأحكام هذا القانون واللوائح المكملة له وعلى الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية» ولللمجلس على الاختصاص :

(١)

(ب)

(ج) إصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة ومستحقيها وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وما يمنحون من مزايا عينية أو نقدية .

(د)

واستناداً إلى هذا النص أصدر مجلس إدارة الهيئة لائحته الداخلية التي تضمنت في المادة الثالثة بأن تحدد هراتب الوظائف المشار إليها في المادة السابقة وبأن يبدل طبيعة العمل وغلاء المعيشة الخاص بها حسب الجدول المرفقة لهذه اللائحة

وبين من الإطلاع على جدول المرتبات المرفق لللائحة تحت عنوان « بديل طبيعة العمل » أن الوظائف العليا تقرر لها البديل في صورة مبلغ نقدية . أما الوظائف الأخرى فقد أشر إليها بصرف الزى الرسمى للمؤسسة ، أي صرف البديل في صورة عينية .

ويتضح من ذلك أن هذا الزى الذى تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة هو بحسب تكييفه الصحيح ووصف اللائحة له « بديل طبيعة عمل » .

وبتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحري فنص في المادة الأولى منه على أن تنشأ مؤسسة عامة لشئون النقل البحري وتعتبر مؤسسة

عامة ذات طابع اقتصادى فى تطبيق القوانين رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى . وقضى فى المادة التاسعة بأن « لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وله على الاخص ما يأتى : (أ) . . . (ب) . . . (ج) . . . » (د) إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وذلك كله دون التقيد بالقواعد الحكومية المعمول بها »

وبناء على ذلك أصدر مجلس إدارة المؤسسة قرارا بجلسته ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفى ومستخدعى وعمل الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ لحين وضع لائحة خاصة تحل محلها .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفى وعمل المؤسسات العامة . الذى قضى فى المادة الأولى منه بأن « ترى أحكام النظام المرافق على موظفى وعمل المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية . ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام بالنسبة إلى هذه المؤسسات » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ أنهى التفرقة بين باعتماد المؤسسة العامة لتقل البحرى التى انشأها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فمن ثم فإن العاملين بها كانوا يخضعون فى شئونهم الوظيفية لأحكام اللائحة المشار إليها منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

ومن حيث أن المادة ١٦ من هذه اللائحة كانت تنص على أنه « يجوز لمجلس إدارة المؤسسة أن يمنح الموظفين والمستخدمين والعامل التذنين يعملون فى ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بعد أقصى قدره ٤٠ ٪ من المرتبات المقررة للموظفات التى يشغلونها » .

ومن حيث أنه بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام لائحة نظام

موظفى وعمال المؤسسات العامة وبمقتضاه عدل نص المادة ١٦ المشار اليه فاصبح منح بدل طبيعة العمل انتها يتم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة . وبذلك لم يمسد كافية لتقرير هذا البذل أن يصدر بمنحه قرار من مجلس ادارة المؤسسة كما كان الحال من قبل » ولم يكف المشرع بذلك بل قضت المادة الثانية من هذا القرار الجمهورى بالغاء جميع القرارات التى اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ آنفة الذكر .

ومن حيث ان مفاد ذلك الغاء قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للنقل البحرى الصادر بجلسته ١٢/٩/١٩٦١ بتطبيق لائحة نظام مسوظفى ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة . وباتالى الغاء ما تضمنته هذه اللائحة من تقرير بدل طبيعة عمل فى صورة نقدية للوظائف العليا وصورة عينية ، اى زى ، للوظائف الاقل وذلك كله كمصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ واصبح من التعين لاستمرار صرف الزى ، وهو بدل طبيعة عمل ، صدور قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

غير ان العاملين بالمؤسسة استمروا فى صرف هذا الزى حتى تقرر مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ٣٠/٣/١٩٦٢ الغاء اعتبارا من ١/٧/١٩٦٣ .

ومن حيث انه اعتبارا من ١/٥/١٩٦٣ ، تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ طبقت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بتلك المؤسسات ومنها المؤسسة العامة للنقل البحرى . وعلى اثر ذلك قبلت هذه المؤسسة باجراء تقييم وتعادل الوظائف بها طبقا للكادر المرافق للقرار الجمهورى آنف الذكر دون اضافة قيمة الزى الى المرتب .

ومن حيث انه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فتقضى فى المادة الاولى منه « بان تنشأ مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » تكون لها الشخصية المعنوية المستقلة » . كما قضى فى المادة التاسعة بتحويل مجلس ادارة المؤسسة سلطة اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم

ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفي حدود اللائحة العامة
للمؤسسات .

وفي ٢٢/٨/١٩٦٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥٩ لسنة
١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام فنص في المادة الاولى منه على ان
«تسرى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها . وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به
نص في هذا النظام » .

وقضت المادة ٩٠ من هذا النظام بان « يراعى عند تحديد مرتبات
العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ان يضاف اليها
المتوسط الشهري للمنع التي صرفت في الثلاث سنوات السابقة على
تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين
بالمؤسسات العامة » ...

ويتضح من هذا النص ان المشرع قضى بضم متوسط المنح التي
صرفت للعاملين بالمؤسسات العامة في الثلاث سنوات السابقة على
١/٥/١٩٦٣ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣،
الى مرتباتهم ، وقد راعى المشرع في ذلك ان هذه المنح هي بحسب الاصل
مرتباتهم ، وقد راعى المشرع في ذلك ان هذه المنح هي بحسب الاصل
جزء لا يتجزأ من اجور العاملين الذين سرت في شأنهم المادة الثالثة من
قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي كان يعتبر القانون العام الواجب
التطبيق فيما لم يوجد فيه نص اكثر سخاء للعاملين وفقا لما قضت به
لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بهما قرار رئيس الجمهورية رقم
٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والمادة الثالثة المذكورة جعلت الاجر شاملا لكل
ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه وعلى الاخص المنح . وبالتالي
استهدف المشرع من حكم المادة ٩٠ المشار اليها تنجاذى الضرر الذي
يلحق هؤلاء العاملين فيما لو لم يضم متوسط المنح الى مرتباتهم عند التسوية .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم مدغم جواز ضم مقابل الزى عند
التسوية الى مرتبات العاملين بمؤسسة النقل البحرية لان هذا المقابل
لا يعد منحة وانما ميزة معينة او بدل طبيعة عمل حسبها سبق البيان
فضلا عن ان العاملين بهذه المؤسسة كانوا غير خاضعين لنص المادة
الثالثة من قانون العمل قبل نفاذ القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة
١٩٦٣ في ١/٥/١٩٦٣ وانما كانوا معاملة بالاحكام المنظمة للوظيفة العامة

في حالة عدم وجود نص في لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩٦١ التي قضت في المادة الأولى منها بأن « يسرى على موظفي المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القوانين والنظم المسارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة » ومن ثم فانه يكسبون من غير المقبول ضم متوسط ما كان يحصل عليه عاملون لم يخضعوا للقانون العمل الا اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٩ في حين ان الضم انما يكون بالنسبة الى المنح التي استحققت عن السنوات الثلاث السابقة على هذا التاريخ .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر القول بان الزى المشار اليه منح الى هؤلاء العاملين على سبيل الرعاية الاجتماعية عند تسوية حالاتهم وفقا لاحكام المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات الهابرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي طبقت على العاملين بالمؤسسات العامة وفقا للقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ لا يغير هذا القول من النظر المتقدم لان ما اوجبت تلك المادة الاحتفاظ به للعاملين هو مرتباتهم الاصلية واعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم . واذا كانت المذكرة الايضاحية للائحة المذكورة قد اشارت الى ضم متوسط المنح السنوية الى مرتبات العاملين ، فان المقصود بذلك العاملون الذين خضعوا لاحكام قانون العمل قبل خضوعهم لاحكام هذه اللائحة ، وقد سبق بيانه ان العاملين بالمؤسسة محل البحث لم يخضعوا لاحكام قانون العمل مما يتعين معه عدم الرجوع الى تلك الاحكام عند التعرف على اجورهم وانما يجب تحديد هذه الاجور بالمرتبات المقررة للوظائف والدرجات المساية التي كانوا يشغلونها والتي حددتها اللوائح التي خضعوا لاحكامها بحيث لا يجوز اعتبار البدلات أو المزايا العينية التي كانوا يحصلون عليها بحكم شغلهم لهذه الوظائف جزءا من اجورهم دون ان يقبل منهم التصدي بأى حق مكتسب في الاستمرار في تقاضي هذه البدلات أو المزايا أو ضمها الى مرتباتهم طالما انها لا تدخل في مضمون الاجر أو المرتب ويسوغ بالتالي الحرمان منها في أى وقت وفقا للتنظيم اللائحي .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون قرار المؤسسة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ قد صدر بالمخالفة لاحكام القانون مما يتعين معه الغاء كافة الآثار المترتبة عليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم مشروعية قرار المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بضم مقابل السزى الى مرتبات العاملين بها .

وبناء على ذلك لا يجوز ضم المقابل المشار اليه الى مرتبات العاملين الذين نقلوا من المؤسسة المذكورة الى وزارة المواصلات .

(ملف ٤٦٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٩/٢٩)

قائمة رقم (٢٥١)

المبدأ :

انزى الذى تقرر ليمضى العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بمقتضى جدول المرتبات المرافق للاتحة الداخلية ، هو بحسب تكوينه الصحيح ووصف الاتحة له « بدل طبيعة عمل » — عدم جواز خصم مقابل انزى الى مرتبات العاملين بالمؤسسة وذلك عند تسوية هذه المرتبات لانه لايمد منحة — الامر مختلف من المحج التى تضم لاجور العاملين باحدى الشركات التابعة لمؤسسة عامة — العاملين بهذه الشركات يخضعون اصلا لقانون العمل فى علاقتهم بالشركات التى يعملون بها وذلك على عكس الحال بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة الذين كانوا يخضعون قبل تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — للاحكام المنظمة الوظيفة العامة فى حالة عدم وجود نص فى الاتحة المصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ باشاء هيئة عناية لشئون النقل البحري ونصت المادة السادسة منه على ان « يتولى شئون هذه الهيئة مجلس ادارة يباشر اختصاصاته طبقا لاحكام هذا القانون واللوائح المكملة له وعلى الوجه المبين بقانون المؤسسات العامة دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة فى المصالح الحكومية والمجلس على الاخص :

..... (أ)

..... (ب)

(ج) إصدار اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة ومستخدميها ومآلها وترقيتهم ونفثهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وما يمنحون من مزايا عينية أو نقدية . واستنادا الى هذا النص أصدر مجلس إدارة الهيئة لائحتها الداخلية الى قضت في المادة الثالثة بأن « تحدد مرتبات الوظائف المثار اليها في المادة السابقة وبذل طبيعة العمل وغلاء المعيشة الخاص بها حسب الجداول المرافقة لهذه اللائحة .

وبين من الاطلاع على جدول المرتبات المرافقة للائحة انه قضى تحت عنوان « بذل طبيعة العمل » ان الوظائف العليا تقرر لها البذل في صورة مبالغ نقدية ، أما الوظائف الأخرى فقد أشر أمامها بصرف الزى الرسمى للهيئة ، أى صرف البذل في صورة عينية .

ويتضح من ذلك ان هذا الزى الذى تقرر لبعض العاملين بالمؤسسة هو بحسب تكييفه الصحيح ووصف اللائحة له « بذل طبيعة عمل » .

١٠ . ويتاريخ ١٧ من اغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للنقل البحرى ، ونص في المادة الأولى منه على ان تنشأ مؤسسة عامة لشئون النقل البحرى ، وتعتبر مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فيطبق القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى . وقضى في المادة التاسعة بأن لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وله على الاخص ما يأتى :

..... (أ)

..... (ب)

..... (ج)

(د) إصدار القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وذلك كله دون التقيد بالقواعد الحكومية المعمول بها .

وفاء على ذلك ، أصدر مجلس إدارة المؤسسة قرارا بجلبة ١٩٦١/٩/١٢ بتطبيق لائحة نظام موظفي ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ لحين وضع لائحة خاصة تحل محلها .

ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة موظفي وعمال المؤسسات العامة الذى قضى في المادة الاولى منه بان « تسرى احكام النص المرافق على موظفي وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية ويغنى كل حكم يخالف احكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات » .

ومن حيث ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ آتف الذكر قضى باعتبار المؤسسة العامة لتقل البحرى التى انشأها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فمن ثم فلن العاملين بها كانوا يخضعون فى شئونهم الوظيفية لاحكام اللائحة المشار اليها منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

ومن حيث ان المادة ١٦ من هذه اللائحة كانت تنص على انه « يجوز لمجلس ادارة المؤسسة ان يمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون فى ظروف خاصة بدل طبيعة عمل بعد أقصى قدره ٤٠٪ من المرتبات المقررة للوظائف التى يشغلونها » .

ومن حيث انه بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض احكام لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة، وبمقتضاه عدل نص المادة ١٦ المشار اليها فاصبح منح بدل طبيعة العمل يتم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة . وبذلك لم يعد كافيًا تقرير هذا البديل ان يصدر بمنحه قرار من مجلس ادارة المؤسسة كما كان الحال من قبل ولم يكتف المشرع بذلك بل قضت المادة الثابتة من هذا القرار الجمهورى بالغاء جميع القرارات التى أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٦ آتفة الذكر .

ومن حيث ان مفاد ذلك الغاء قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للنقل البحرى الصادر بجلسة ١٢/٩/١٩٦١ بتطبيق لائحة نظام موظفى ومستخدمى وعمال الهيئة السابقة على العاملين بالمؤسسة ، وبالتالي الغاء ما تضمنته هذه اللائحة من تقرير بديل طبيعة عمل فى صورة نقدية للوظائف العليا وصورة عينية ، اى زى ، للوظائف الاقل ، وذلك كله كمصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ واصبح من المتعين لاستمرار صرف الزى ، وهو بديل طبيعة عمل ، صدور قرار رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس الاعلى للمؤسسات العامة .

غير ان العاملين بالمؤسسة استمروا فى صرف هذا الذى قرر مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة فى ٣٠/٣/١٩٦٣ . الفائه اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ .

ومن حيث انه اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٩ — تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٦٣ طبقت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٦٦ سنة ١٩٦٢ على العاملين بتلك المؤسسات ومنها المؤسسة العامة للنقل البحرى . وعلى اثر ذلك قامت هذه المؤسسة باجراء تقييم وتعادل الوظائف بها طبقا للكاندر المرافق للقرار الجمهورى انف الذكر دون اضافة قيمة الزى انى المرتب .

ومن حيث انه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى ، فمضى فى المادة الاولى منه بأن تنشأ مؤسسة عامة تسمى « المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى » تكون لها الشخصية المعنوية المستقلة . كما قضى فى المادة التاسعة بتحويل مجلس ادارة المؤسسة سلطة اصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود اللائحة العامة للمؤسسات .

وفى ٢٢/٨/١٩٦٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم العاملين بالقطاع العام فنص فى المادة الاولى منه على ان «تسرى احكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات

الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيها لم يرد به نص في هذا النظام » .

وقضت المادة ٩٠ من هذا النظام بأن « يراعى عند تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف إليها المتوسط الشهري للمنح التي صرفت إليهم في الثلاث سنوات السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ للعاملين بالشركات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة .. » .

ويتضح من هذا النص أن المشرع قضى بضم متوسط المنح التي صرفت للعاملين بالمؤسسات العامة في الثلاث سنوات السابقة على ١٩٦٣/٥/٩ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، إلى مرتباتهم . وقد راعى المشرع في ذلك أن هذه المنح هي بحسب الأصل جزء لا يتجزأ من أجور العاملين الذين سرت في شأنهم المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي كان يعتبر القانون العام الواجب التطبيق فيها لم يوجد فيه نص أكثر سخاء للعاملين وفقا لما قضت به لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمادة الثالثة المذكورة جعلت الأجر شاملا لكل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه وعلى الأخص المنح ، وبالتالي استهدف المشرع من حكم المادة (٩٠) المشر إليها تفادى الضرر الذي يلحق هؤلاء العاملين فيها أو لم يضم متوسط المنح إلى مرتباتهم عند التسوية .

ومن حيث أن الاستفادة مما تقدم عدم جواز ضم مقابل الزى إلى مرتبات العاملين بمؤسسة النقل البحري وذلك عند تسوية هذه المرتبات لأن هذا المقابل لا يعد منحة وإنما هو ميزة عينية أو بدل طبيعة عمل حسبما سبق البيان ، ولا وجه للاستناد إلى فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسته ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٥ للقول بأن مقابل الزى يعتبر بحسب تكييفه القانوني منحه ومن ثم فإنه يدخل بهذا الوصف ضمن أجور العمال الذين كانوا يصرفونه وذلك طبقا لمفهوم الأجر الذي نصت عليه المادة ٣ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا وجه لما سبق ذلك أن فتوى الجمعية العمومية المشار إليها صدرت بصدد بيان المنح التي تضم لأجور العاملين

بإحدى الشركات التابعة لمؤسسة عامة . ومن المعلوم أن العاملين بهذه الشركات يخضعون أصلاً في علاقاتهم بالشركات التي يعملون بها لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وذلك على دكس الحال بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة الذين كانوا يخضعون — قبل تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عليهم — للاحكام المنظمة للوظيفة العامة في حالة عدم وجود نص في لائحة نظام موظفي أعمال المؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

وحيث أنه ولما تقدم فلا يجوز اعتباراً البدلات أو المزايا المئوية التي كان يحصل عليها العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحري بحكم شغلهم لهذه الوظائف جزءاً من أجورهم ، ولا يقبل منهم بالتالي التحدى بأى حق مكتسب في الاستمرار في تقاضى هذه البدلات أو المزايا أو نسبها الى مرتباتهم طالما أنها لا تدخل ضمن الاجر أو المرتب ويسوغ بالتالي الحرمان منها في أى وقت وفقاً للتنظيم اللاحق ، وبناء على ما سلف فإن قرار المؤسسة رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ يكون قد صدر بالمخالفة لاحكام هذا القانون مما يعمين معه إلغاء كافة الآثار المترتبة عليه ، ولا يغير من النتيجة المتقدمة الاعتبارات العملية التي سالتها المؤسسة والتي تمثل في صندوق احكام لبعض العاملين فيها قضت بأحقيتهم في ضم مقابل الزى الى مرتباتهم وذلك أن صدور مثل هذه الاحكام لم يكن ليغير من التكيف القانونى الصحيح لهذا المقابل .

(ملف ٤٦٥/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

أحقية العاملين بالهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى في تقاضى بدل طبيعة العمل المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ ليس ذلك أن القرارات المتعاقبة المتخذة لكل من مؤسسة السينما والمسرح التي انتهت بإنجازها في هيئة واحدة تضمنت أحكاماً وقائية احالت بمقتضاها في المشؤن المالية والإدارية الى القواعد التي تطبقها هيئة الإذاعة ومن بينها احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

صدر القرار الجمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للسينما والاذاعة والتليفزيون ونصت المادة (١) منه على أن تدمج المؤسسة المصرية العامة للسينما فى المؤسسة المصرية العامة للاذاعة والتليفزيون وتسمى المؤسسة المصرية العامة للسينما والاذاعة والتليفزيون كما نصت المادة (١٥) على أن « تصدر اللائحة الداخلية للمؤسسة بقرار جمهورى بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة » ، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل بالقواعد السارية حالياً فى هيئة الاذاعة بالنسبة للشئون الادارية والمالية وشئون الموظفين والحسابات والميزانية » وبتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٦٦ صدر القرار الجمهورى رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسة المصرية العامة للسينما ونصت المادة (١٤) منه على أن « يستمر العمل بالقواعد التى كانت سارية فى المؤسسة المصرية العامة للسينما والهندسة الاذاعية بالنسبة الى الشئون الادارية والمالية وشئون العاملين وذلك الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة » . كما صدر فى نفس التاريخ القرار الجمهورى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم مؤسسة فنون المسرح والموسيقى ونصت المادة (١٥) على أن « يعمل بالقواعد السارية فى هيئة اذاعة الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة الى الشئون المالية والادارية وشئون العاملين بالمؤسسة الى أن تصدر اللوائح الخاصة بالمؤسسة » . واهيراً صدر القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة السينما والمسرح والموسيقى ونصت المادة (١٤) منه على أن « تظل القواعد والدلائل والقرارات التى كان معمولاً بها فى المؤسسة المصرية العامة للسينما والهيئة العامة للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية سارية فيما لا يتعارض مع احكام هذا القرار لحين صدور القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بالهيئة » .

وحيث انه يبين مما تقدم أن القرارات المتعاقبة المنظمة لكل من مؤسسة السينما والمسرح التى أنتهت بانجاسها فى هيئة واحدة هى هيئة السينما والمسرح المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ - هذه القرارات تضمنت احكاماً وبتتية أحالت بهتقضاها فى الشئون المالية والادارية الخاصة بالمؤسستين الى القواعد التى تطبقها هيئة الاذاعة وذلك الى أن تصدر كل مؤسسة لائحتها الداخلية .

ولما كان من بين القواعد المطبقة على العاملين بهيئة الإذاعة القرار الجمهوري رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ الذي ينص في مادته الأولى على أن « تسرى في شأن جميع موظفي الإذاعة ومستخدميها الأحكام المنصوص عليها في قانون نظام موظفي الدولة وقوانين الأخرى المنطوية لشؤون العاملين واستثناء مما تقدم يتقاضى هؤلاء الموظفين والمستخدمين بدل طبيعة عمل لا يزيد عن ٢٥٪ من مرتباتهم نظير ما يقومون به من عمل يمتد إلى غير ساعات العمل الرسمية بالحكومة » وبهذه المثابة فإن أحكام هذا القرار تنطبق على العاملين بكل من مؤسسة السينما ومؤسسة المسرح بحكم الإحالة الواردة في القرارات الجمهورية المتعاقبة المنظمة لهاتين المؤسساتين والتي انتهت بدمجهما في هيئة واحدة نص القرار الجمهوري رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ الصادر بقضائها على أن تستمر القواعد المعمول بها بالنسبة لمؤسسة السينما وبالنسبة لهيئة المسرح والموسيقى سارية فيها لا يتعارض مع أحكامه وإلى أن تصدر الهيئة القواعد واللوائح والقرارات الخاصة بها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أحقية العاملين بقطاعي السينما والمسرح في تقاضي بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بقطاع الإذاعة بموجب القرار الجمهوري رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ وذلك إلى أن تصدر اللوائح والقرارات الخاصة بهيئة السينما والمسرح والموسيقى .

(غتوى ٢٨ في ١٩٧٦/١/٢٠) .

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبسدا :

قرار رئيس مجلس الأمة في ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٠ — منحه بدل طبيعة عمل للموظفين بالأمانة العامة بالمجلس — اقتصاص منق هذا البديل للموظفين العاملين بالمجلس فعلا — الموظف بموجب مجلس الأمة والمندوب للعمل خارجه — عدم استحقاقه هذا البديل .

ماخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الامة الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٦٠ على أن : « يمنح الموظفون العاملون بالمجلس بدل طبيعة عمل قدره ٢٥ ٪ من متوسط مربوط الدرجات أو ربطها الثابت مضاعفا اليه ٢ ٪ من المرتب الاصلى عن كل ليلة لمن يستمر عمله منهم الى ما بعد الساعة الثانية عشرة ليلا وذلك بحد اقصى قدره خمسة وعشرون جنيها وبحد ادنى قدره ثلاث جنيهات شهريا » .

وجاء في مذكرة هذا القرار انه « نظرا الى أن العمل في سكرتيرية المجلس يخطف اختلافا ظاهرا عن العمل في اى جهاز آخر من اجهزة الدولة فليس هناك ساعات محدودة له ، وإنهاء الجلسة ليس هو نهاية عمل الموظف بل يستدعى الامر بقاء الموظف واستمراره في العمل أحيانا حتى الصباح الباكر حيث تكون المواصلات العادية قد توقفت مما يضطر معه الموظفون الى استعمال سيارات الاجرة مما يرهق ميزانيتهم ، ولا يقف عند هذا الحد من الارهاق المادى والبدنى ، فان طبيعة العمل يستدعى مودته في صباح اليوم التالى مهما امتد سهره لبشارة عمله في جلسات اللجان وفي الاعداد لجلسات المجلس ، فضلا عن أن العمل في المجلس يقضى مظهرها خالصا لموظفيه يتكبدون في مواجهته نفقات اضافية لا يتحملها غيرهم من موظفى الدولة . ونظرا الى أن — المكافأة التى تمنح لموظفى مجلس الامة ليست بمكافأة اضافية طبقا للتحليل القانونى لاحكام القوانين والقرارات الخاصة بمكافآت العمل الاضافية ... فالعمل الذى يمنح عنه موظفو الامانة مكافأتهم هو العمل الاصلى الرئيسى لغالبية هؤلاء الموظفين الذى يتعين ان يؤدوه في غير الاوقات المحددة بصفة عامة . وكذلك فان هذه المكافآت يتمين أن يراعى فيها ولا شك طبيعة العمل واهميته ودقته وادائه في كثير من الاحيان في مواعيد غير مناسبة وبسرعة قد تكون غير عادية مما يخرج به عن العمل الاضافى العادى الذى يكن تقديره بعدد الساعات .. » . وجاء في المذكرة المشار اليها ما يلى :

« وواضح أن المقصود بالامتناع المعروض هم الموظفون والعمال الذين يقومون بالخبرة فيه فعلا ... » .

يحيين من استقراء المذكرة التي رفعت الى رئيس مجلس الامة في شأن منح الموظفين والعمال العاملين في مجلس الامة بدل طبيعة عمل انما حددت بجلاء من يفيد من هذا البذل ومن يستحقه ، وهم الموظفون والعمال الذين يقومون بالخدمة في المجلس فعلا ، فهؤلاء هم الذين قد يستدعى الامر بقائهم واستمرارهم في العمل احيانا حتى الصباح الباكر حيث تكون المواصلات العادية قد توقفت مما يضطرهم الى استعمال سيارات الاجرة مما يرهق ميزانيتهم وهم الذين تستدعى طبيعة عملهم عودتهم في صباح اليوم التالي مهما امتد سهرهم لمباشرة عملهم في جلسات اللجان وفي الاعداد لجلسات المجلس ، وهم الذين يتطلب منهم العمل في المجلس عملا مظهرا خاصا يتكبدون في مواجهته نفقات اضافية . وهؤلاء الموظفون الذين يعملون في المجلس عملا وهم الذين عناهم قرار رئيس مجلس الامة بمنح بدل طبيعة العمل — هم الذين يتصور استمرارهم في العمل الى ما بعد الساعة الثانية عشرة ليلا ، طبقا لما جاء بنص المادة الاولى من قرار منح بدل طبيعة العمل سلكه الذكر .

وان لفظ العاملين الذين عناهم قرار رئيس مجلس الامة انما يعنى الموظفين العاملين في المجلس فعلا ، والذين يتكبدون اعباء اضافية بسبب عملهم في المجلس ساعات غير محدودة ، لا تنتهي بانتهاء الجلسات التي قد تستمر الى ساعات متأخرة من الليل ، بل قد يستدعى الامر بقاء الموظف واستمراره في العمل حتى الصباح الباكر ثم قد يعود في صباح اليوم التالي مهما امتد سهره لمباشرة عمله في جلسات اللجان وفي الاعداد لجلسات المجلس . فكل من لا يتحمل هذه الاعباء الاضافية التي تقتضيها طبيعة العمل في المجلس ولا يواجه الارهاق المادي والبدني الذي اريد ببذل طبيعة العمل ان يعوضه ، لا يمكن ان يفيد من احكام هذا القرار حتى ولو كان من موظفي مجلس الامة الاصليين طالما انه لا يعمل في المجلس ذاته .

ولا يقدح في هذا النظر ولا يغير منه ما افقت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ من استحقاق بدل طبيعة العمل للموظف المنتخب دون الموظف المعار ، والتي قامت على ان الموظف المنتخب يشغل قانونا وظيفته الاصلية ويتمتع بميزاتها ويتناول تعويضاتها المالية وان لم يؤد عملها — ذلك ان القرار الصادر بمنح بدل طبيعة عمل الموظفين العاملين فعلا في مجلس الامة — قد حدد في صراحة من يفيد

منه ، وهم الموظفون العاملون بالخدمة في المجلس فعلا سواء أكانوا أصليين بالمجلس أو موظفين منتدبين إلى المجلس من جهات أخرى ، ويتعين التزام ما قضى به القرار الذي يعتبر وحده سند المنح وأسبابه ، وتطبيق الإجراءات على من توافرت فيه الشروط الواردة في القرار ، ذلك أن التبديل — موضوع البحث — إنما تقرر منحه للتعويض عن أعباء ونفقات إضافية ، فمن يتحمل هذه الأعباء والنفقات هو الذي يستحق التبديل . أما من لا يتحملها ولا يتعرض لها فهو لا يستحقها .

وإن بدل طبيعة العمل المقرر لعاملين في خدمة مجلس الأمة ليس منحة يتقاضاها كل موظف بالمجلس ، سواء أكان قائما بالعمل في المجلس أو كان يعمل خارجه ، وإنما هي بدل يقرر علي ما سبق إيضاحه — لمن يتحمل أعباء أو نفقات إضافية تستدعيها طبيعة العمل في المجلس ذاته ، ومن لا يتحمل هذه الأعباء والنفقات الإضافية لا يمكن أن ينشأ له حق في تقاضي البديل عنها .

(تموى ٤٠٠ في ١٤/٥/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

استحقاق بدل طبيعة العمل للموظفين والعمال باللجنة العليا للسد العالي وهيئة السد العالي — مناطه أن يكون الموظف قائما بالعمل فعلا في السد العالي — نعب الموظف للعمل بجهة أخرى نعبا ككللا يحول دون استحقاق بدل طبيعة العمل .

ملخص الحكم :

يبين من استقرار نص قرار اللجنة العليا للسد العالي رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ ، الذي يقضى باستحقاق بدل طبيعة العمل للموظفين والعمال الدائمين باللجنة العليا والممارين والمندبين إليها ، وكذلك نص القرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ الذي يقضى بمنح هذا البديل لموظفي هيئة

السد العالي المقيمين بصفة دائمة بأسوان ، أن مناط استحقاق هذا البديل أن يكون الموظف قائما بالعمل فعلا في السد العالي ، ولا يكفي أن يكون شاغلا لوظيفة من وظائف اللجنة العليا او هيئة السد العالي - بل انسه لا يهم — طبقا لما تقتضيه المادة الاولى من قرار اللجنة العليا رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ — أن يكون شاغلا لمثل هذه الوظيفة ، اذ أن هذا البديل يمنح بمقتضى هذا القرار للمعارين والمندوبين للعمل بالسد ، فالمعبرة في استحقاق هذا البديل ليست بالانتماء الى اللجنة العليا للسد او هيئة السد وانما بالعمل فعلا في السد ، والحكمة في ذلك ظاهرة وهي أن هذا البديل أريد به أن يكون تمويضا للمعالمين في السد العالي عن الاعباء والجهود غير العادية التي يبذلونها وسط طبيعة قاسية شاقة في سبيل انجاز هذا المشروع الحيوي الهام في المواعيد المحددة له ، فلا يمكن أن ينشأ حق في هذا البديل لمن لا يتحملون هذه الاعباء .

ولئن كان نذب الموظف ندبا كاملا من السد العالي للعمل بجهة أخرى لا يقطع صلة الموظف بوظيفته الاصلية الا أنه يحول بينه وبين القياس فعلا بأعباء هذه الوظيفة لانه يقوم بأعباء الوظيفة المنتدب اليها ، وطالما أن استحقاق بديل طبيعة العمل للمعالمين بالسد مرتبط ببإثارة أعمال الوظيفة مباشرة فعلية ، فإن المنتدبين ندبا كاملا من السد العالي الى جهات أخرى لا يستحقون هذا البديل على حين يستحقه المنتدبون من هذه الجهات الى السد طبقا لما يقضى به صريح نص قرار اللجنة العليا للسد رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ .

(طعن ٥٠٩ لسنة ١٤ ق — جلسة ٢٨/١١/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبسدا :

المستفاد من احكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالمعالمين بالسد العالي أن المشرع لم يستهدف القضاء بديل طبيعة العمل المقرر للمعالمين بالهيئة العامة فناء السد العالي وفقا للانتظمة الخاصة بها و قصره على المعالمين الموجودين بالهيئة في تاريخ العمل باحكامه

وانما أورد تنظيمها خاصا لهذا البديل — مقتضى ذلك ان العاملين السنين
الحقوا بالهيئة العامة لبناء السد العالي بعد العمل بالقانون رقم ٨٧
سنة ١٩٦٩ المشار اليه يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر لائحة العاملين
بالهيئة محددا بالحد الأقصى المقرر في ذلك القانون .

ملخص الفتوى :

ان المادة (٨) من لائحة العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي
الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ نص على ان « يمنح العاملون
بالهيئة المقيمون بصفة دائمة بأسوان بدل طبيعة عمل قدره ٥٠ ٪ وبديل
أقلية قدره ٣٠ ٪ من المرتبات وذلك وفقا للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة
ويجوز لرئيس مجلس الإدارة عند الاقتضاء وفقا لظروف العمل زيادة هذه
النسبة أو انقاصها بالنسبة لبعض الفئات .. » — وقد صدر بعد ذلك
القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين
حاليا الى العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ووزارة السد العالي
حاليا الى العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ووزارة السد العالي
وكذلك المتدربين والعاملين اليها وذلك بحد أقصى قدره ٣٥ ٪ من بداية مربوط
الدرجة ، ويحتفظ بهذا البديل لمن ينقل منهم وكذلك لمن يلغى نديه أو اعارته
اليها متى بلغت مدة الفقد أو الاعارة أربع سنوات على الأقل ويستثنى البديل
مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات جورية أو علاوات ترقية أو أية
زيادة أخرى يحصل عليها ويصرف اليهم من ميزانية الجهات التي يعملون
بها . ويسرى هذا الحكم على من نقل أو ألغى نديه أو اعارته من المشار
اليهم في الفقرة السابقة اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان المشرع لم يستهدف بالقانون
رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه إلغاء بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين
بالهيئة العامة لبناء السد العالي وفقا للأنظمة الخاصة بها ، أو قصره على
العاملين الموجودين بالهيئة في تاريخ العمل بأحكامه وانما أورد تنظيمها لهذا
البديل مقتضاه تثبيتته ووضع حد أقصى له مقداره ٣٥ ٪ من بداية مربوط
الدرجة، والاحتفاظ به لمن أمضى أربع سنوات في خدمة الهيئة ثم التحق بخدمة
جهة أخرى مع استفادته من الزيادات التي يحصل عليها في تلك الجهة وهذا
التنظيم لا يمس بأي حال قاعدة منح بدل طبيعة العمل المقررة في لائحة
العاملين بالهيئة الا فيما يتعلق بوضع حد أقصى لمقدار البديل المقرر بها، ومن ثم

تظل هذه القاعدة قائمة بعد العمل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه ينفذ منها كل من يلحق بالهيئة بعد هذا التاريخ ، فيستحقق البديل المقرر بلائحة العاملين بالهيئة محددًا بالحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن العاملين الذين الحقوا بالعمل بالهيئة العامة لبناء السد العالي بعد العمل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر بلائحة العاملين بالهيئة محددًا بالحد الأقصى المقرر في ذلك القانون .

(فتوى ٣٤٩ في ١٢/٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المسند :

استنفاد بدل طبيعة العمل الذي يمنح للعاملين بهيئة السد العالي من أى زيادة يحصلون عليها مستقبلاً بعد نقلهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي — مقتضى ذلك وجوب استنفاد بدل طبيعة العمل الذي يمنح لأحد العاملين بالسد العالي من بدل التثمين المقرر له بعد تعيينه عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للصرف المخطى .

ملخص الفتوى :

إن المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي نص على أنه « يثبت بدل طبيعة العمل الذي يمنح حالياً إلى العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي بوزارة السد العالي وكذا إلى المتقدين والمعارين إليها وذلك بعد أقصى قدره ٣٥ ٪ من بداية مربوط الدرجة ، ويحتفظ بهذا البديل لمن يتنقل منهم وكذلك لمن يلقى نذبه أو أعارته متى بلغت مدة التذب أو الاعارة أربع سنوات . على الاقل ، ويستنفذ البديل مما يحصل عليه العامل مستقبلاً من

علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى يحصل عليها العامل بصرف إليهم من ميزانيات الجهات التي يعملون بها .

ويسرى هذا الحكم على من نقل أو ألقى فدية أو أعزته من العاملين المشار إليهم في الفقرة السابقة اعتباراً من ١٩٦٩/٧/١ . « وطبقاً لهذا النص يتعين استنفاد بدل طبيعة العمل الذي يمنح للعاملين بهيئة السد العالي من أي زيادة يحصلون عليها مستقبلاً بعد نقلهم سواء تمثلت هذه الزيادة في صورة علاوات أو مقابل تهجير أو بدلات تمثيل ..

ومن حيث أنه طالما كان الثابت أنه صدر قرار الجهاز التنفيذي لخطوط كهرباء السد العالي رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٩ بتثبيت بدل طبيعة العمل الذي يحصل عليه السيد / وذلك قبل نقله إلى الهيئة العامة لمشروعات الصرف المغطى اعتباراً من ١٩٧٠/٤/١ ولقد احتفظ له بهذا البديل بعد النقل ، فمن ثم يكون من المتعين طبقاً للقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ استنفاد هذا البديل من بدل التمثيل الذي تقرر له بمناسبة تعيينه عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للصرف المغطى .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه اعتباراً من ١٩٧٠/٤/١ تاريخ نقل السيد / من الهيئة العامة للسد العالي إلى الهيئة العامة لمشروعات الصرف المغطى ، لا يحق للمذكور أن يتقاضى بدل التمثيل الذي تقرر له بموجب القرار الوزاري رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٦ كما أنه يتعين استنفاد بدل طبيعة العمل الذي ثبت له خلال عمله بالهيئة العامة للسد العالي من بدل التمثيل الذي تقرر لسياقته بمناسبة تعيينه عضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للصرف المغطى .

(فتوى ٣٥٢ في ١٠/٤/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبسدا :

مجهري ووكلاء الحسابات الذين يعملون بإدارات تحويل رى
الحائض التابعة للجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السبسد

العالى يستحقون بدل طبيعة العمل المتخصص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن منح بدل طبيعة عمل الموظفين وعمال الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي — أساس ذلك أن مديري الحسابات ووكلائهم بهذا الجهاز يشاركون في العمل بصورة دائمة وليست مؤقتة في ظروف مماثلة لظروف زملائهم العاملين بهذا الجهاز وقد قرر المشرع منح هذا البديل لكل من يشارك في العمل في مشروعات التوسع على مياه السد العالي أيا كانت صورة هذه المشاركة ولم يستثنى من هذه القاعدة إلا من يقومون بأعمال وقتية أو موسمية .

ملخص الفتوى :

١. ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن منح بدل طبيعة عمل لموظفي وعمال الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي تنص على أن « يمنح بدل طبيعة عمل بواقع ٣٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي للموظفين والعمال المعيّنين والمعارين والمنحدرين الذين يعملون بالأقاليم في إدارات الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي بالإضافة إلى بدل الإقامة المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه » وتنص المادة (٢) على أنه « لا يمنح بدل طبيعة العمل بالموظفون المعيّنون بمكافآت شاملة والعمال الموسميون » وتنص المادة (٣) على أنه « لا يمنح بدل طبيعة العمل بالموظفون والعمال الذين يندوبون للعمل في إدارات الجهاز لإداء مأمورية وقتية أو محددة المدة » .

ومن حيث أنه يبين من هذه التصوص أن المشرع منح بدل طبيعة العمل المشار إليه لكل من يشارك في العمل في مشروعات التوسع على مياه السد العالي أيا كانت صورة هذه المشاركة ، تعيناً ، أو أعارة ، أو ندبا ولم يستثن من هذه القاعدة إلا من يقومون بأعمال وقتية أو موسمية .

ومن حيث أنه يبين من تقصى القواعد المنظمة للحاق مراقبي ومديري الحسابات ووكلائهم بالوزارات والهيئات المختلفة ان المادة (٣) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها في الميزانيات المستقلة أو الملحقة تنص على أن « يتبع وزارة الخزانة مراقبو ومديرو

الحسابات ووكلائهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالهيئات المنصوص عليها في المادة الأولى « وقد وافق رئيس الجمهورية في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ على مذكرة اعنتها اللجنة الوزارية للخدمات بجلستها المنعقدة في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ جاء بها أن « يعمل رؤساء ومديري ووكلاء الحسابات في الوزارات المختلفة معاملة الموظفين المنتخبين أي تقوم الوزارات بالأشراف والرقابة الإدارية عليهم وتخطر وزارة المالية والاقتصاد بكل ملتخذه من إجراءات قبل هؤلاء الموظفين » — وقد استخلصت الإدارة العامة للتشريع الملقى بوزارة المالية والاقتصاد من هذه النصوص أن مديري الحسابات ووكلائهم يعتبرون منتدبين للعمل بالوزارات والهيئات التي يشرفون على حساباتها ، ومن ثم يستحق مديرو الحسابات ووكلائهم في الجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي بدل طبيعة العمل المقرر للمعلمين في هذا الجهاز ، بينما استخلصت إدارة الفتوى للجهازين المركزيين للمنظم والإدارة والحسابات من هذه النصوص أنهم لا يعتبرون منتدبين للجهاز المشار إليه ومن ثم لا يستحقون بدل طبيعة العمل المقرر للمعلمين به .

ومن حيث أنه با كان التكليف القانوني للعلاقة بين مديري الحسابات ووكلائهم بالجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي وبين هذا الجهاز فانهم ولاشك يشاركون في العمل في هذا الجهاز بصورة دائمة وليست مؤقتة في ظروف مماثلة لظروف زملائهم المعلمين بهذا الجهاز ، ومن ثم يستحقون بدل طبيعة العمل المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن مديري ووكلاء الحسابات الذين يعملون بإدارات تحويل رى الحياض التابعة للجهاز ٣ للتنفيذ لمشروعات التوسع على مياه السد العالي يستحقون بدل طبيعة العمل المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(فتوى ٤١٧ في ١٩/٤/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

مفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر في شأن بعض الاحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي ان المشروع أقر حكا خاصا للعاملين مقتضاه احتفاظهم ببداية طبيعة العمل الذي كانوا يتقاضونه بالسد العالي عند نقلهم أو الغاء نديهم أو اعارتهم حرصا منه على الحفاظ على مستوى معيشتهم حتى لا تتأثر من جراء تركهم العمل بالسد العالي - نص المشروع على استهلاك ذلك البندل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى تصرف اليه من الجهة التي يعمل بها ، اتساع هذه الزيادات لتشمل كل زيادة طرأت على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار سواء اتخذت هذه الزيادة صورة بدل طبيعة عمل أو بدل سيارة أو أية بدلات أخرى .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر في شأن بعض الاحكام بالعاملين بمشروع السد العالي تنص على ان « يثبت بدل طبيعة العمل الذي يمنح حاليا للعاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ووزارة السد العالي وكذلك الى المتقدين والمعارين اليهما بحد أقصى قدره ٣٥ ٪ من بداية مربوط الدرجة ويحتفظ بهذا البندل لمن ينقل منهم وكذلك لمن يلغى نديه أو اعارته اليهما متى بلغت مدة الندي أو الاعارة أربع سنوات على الأقل ، ويستنفذ البندل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى يحصل عليها وتصرف اليهم من ميزانيات الجهات التي يعملون بها . ويسرى هذا الحكم على من نقل أو لغى نديه أو اعارته من العاملين المشار اليهم في الفقرة السابقة اعتبارا من ١٩٦٨/٧/١ . ويبين من هذا النص ان المشروع أقر حكا خاصا للعاملين بمشروع السد العالي عند نقلهم أو الغاء نديهم أو اعارتهم وذلك حرصا منه على الحفاظ على مستوى معيشتهم حتى لا تتأثر من جراء تركهم العمل بالسد العالي ، ولقد نص الشارع على استهلاك ذلك البندل مما يحصل

عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى تصرف إليه من الجهة التي يعمل بها وهذه الزيادات تتسع لتشمل كل زيادة طرأت على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار ومساواة اتخذت هذه الزيادة صورة بدل طبيعة عمل أو بدل سيارة أو أية بدلات أخرى .

وحيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أن السيد المهندس /
..... احتفظ ببذل طبيعة العمل الذي كان يتقاضاه
انثناء عمله بالسيد العالي وذلك بعد نقله لوزارة الري اعتبارا من
١٩٦٨/٧/١

وحيث أنه استحق بدل سيارة بصفة دائمة ومستقرة بعد تعيينه وكيعلا
لوزارة الري في ١٩٧٢/٥/١٠ فمن ثم يتعين اعتبارا من هذا التاريخ —
استهلاك بدل طبيعة العمل الذي احتفظ به من البدلين المشار إليهما وذلك
امعالا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى أن بدل طبيعة العمل
المحتفظ به للمهندس / يستهلك من بدل التمثيل وبذل
السيارة المقسرين له من تاريخ تعيينه وكيعلا لوزارة الري في
١٩٧٢/٩/١٠ .

(فتوى ٨٨ في ١٩٧٥/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

مفاد نص المادة الاولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر في
شأن بعض الاحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي أن المشرع
اقر حكما خاصا بهؤلاء العاملين مقتضاه احتفاظهم ببذل طبيعة العمل الذي
كانوا يتقاضونه بالسد العالي عند نقلهم أو الفاء نديهم أو أعارتهم — نص
المشرع على استهلاك ذلك البذل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات
دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى تصرف إليه من الجهة التي يعمل بها

— اقتصر الزيادات على كل زيادة حقيقية تطرأ على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح العاملين بالدولة أمانة غلاء معيشة شهرية وفقا للقواعد والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق للقرار — عدم جواز استهلاك بدل طبيعة العمل المحتفظ به للعاملين السابقين بالسد العالي من اعانة غلاء المعيشة الممنوحة لهم طبقا للقرار المشار اليه اساس ذلك : ان هذه الاعانة وان كانت تمثل زيادة في المرتب الا انها لا تتصف بصفة الدوام والاستقرار .

ملخص الفتوى :

ان المشرع قد استهدف بنص المادة الاولى من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالعاملين بمشروع السد العالي — افراد حكم خاص للعاملين بمشروع السد العالي عند نقلهم أو الغاء نديهم أو اعارتهم . وذلك حرصا منه على الحفاظ على مستوى معيشتهم حتى لا تتأثر من جراء تركهم العمل بالسد العالي ، ولقد نص التشريع على استهلاك ذلك البديل مما يحصل عليه العامل مستقبلا من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية زيادات أخرى تصرف اليه من الجهة التي يعمل بها وهذه الزيادات تقتصر على كل زيادة حقيقية تطرأ على دخل العامل متى كانت لها صفة الدوام والاستقرار . (فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٥) .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح اعانة غلاء معيشة للعاملين بالدولة نص في مادته الاولى على ان « ينح العاملون بالدولة اعانة غلاء معيشة شهرية وفقا للفئات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار وتصرى هذه الاعانة اعتبارا من اول شهر مايو سنة ١٩٧٥ أو من تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ » . وقد ورد في البند السادس من الجدول الملحق بهذا القرار النص على ان « تستهلك اعانة غلاء المعيشة مما حصل عليه العامل بعد اول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من علاوات دورية أو علاوات ترقية أو أية تسويات ترتب عليها زيادة في المرتب الاساسي » .

ومن حيث انه ولئن كانت اعانة غلاء المعيشة التي قررت بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ تتضمن زيادة في دخل العامل الا انه لا تتوافر في شأنها صفتي الدوام والاستقرار ، فمصرها السزوال والاستهلاك ، فقد تضمن البند السادس من الجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ نصا يقضى بوجوب استهلاك اعانة غلاء المعيشة مما حصل او يحصل عليه العامل بعد اول ديسمبر سنة ١٩٧٤ من ملائمت دورية او علاوات ترقية او أية تسويات تقترب عليها زيادة في المرتب الاساسي ، ومن ثم فان هذه الاعانة وان كانت تمثل زيادة في المرتب الا انها لا تقتصف بصفتي الدوام والاستقرار وبالتالي لا يجوز استهلاك بدل طبيعة العمل المحتفظ به للعاملين بالسند العالي منها .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية الى عدم جواز استهلاك بدل طبيعة العمل المحتفظ به للعاملين السابقين بالسند العالي طبقا لمعاون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه من اعانة غلاء المعيشة الممنوحة لها طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف ٧٤٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/٣٠)

تعليق :

راجع عكس ذلك فتوى الجمعية العمومية بجلسته ١٩٧٥/٢/١٢ .

قاعدة رقم (٢٦٠)

المسند :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بتقرير راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ومن في حكمهم — نطاق سرياته — ان يكون الموظف منتبها الى احدى الوظائف المشار اليها فيه — عدم انطباق احكامه على الموظفين العاملين بالقتون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٤ ومن قبله القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مثال بالنسبة

لعدم استحقاق العضو الفنى بإدارة التشريع بوزارة العدل لهذا
البدل .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ بمنح رجال القضاء راتب طبيعة عمل ، على أن « يمنح راتب طبيعة عمل لرجال القضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة ، وللأعضاء الفنيين بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية ، وذلك بالفتايات الآتية » .

ويبين من هذا النص أن المشرع قد حدد فئات الموظفين الذين يحق لهم الاستفادة من القرار الجمهورى المشار اليه ، على سبيل الحصر ، وليس على سبيل المثال ، وهذه فئات هي :

١ — رجال القضاء .

٢ — أعضاء النيابة العامة .

٣ — الموظفون الذين يشغلون وظائف قضائية بديوان وزارة العدل أو بمحكمة النقض أو بالنيابة العامة .

٤ — الأعضاء الفنيون بمجلس الدولة .

٥ — الأعضاء الفنيون بإدارة قضايا الحكومة .

٦ — الأعضاء الفنيون بالنيابة الإدارية . وينبنى على ذلك أن مناط الاستفادة من البدل المذكور ، أن يكون الموظف منتقيا الى احد طوائف الموظفين المشار اليها ، فان فقد هذا الشرط ، لم يكن له ثمة حق في المطالبة بهذا البدل .

ومن حيث أنه باستظهار الحالة الوظيفية للسيد من واقع ملف خدمته — يبين أنه كان يعمل مستشارا مساعدا ، بقسم قضايا وزارة الإوقاف ، ثم عين بقتضى القرار الجمهورى رقم ١٩٣٢ لسنة ١٩٥٩ في درجة

مدير عام بديوان عام وزارة العدل ، اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٩ ، براتب سنوى مقداره ١٢٠٠ جنيه فى لدرجة (١٢٠٠/١٣٠٠ ج) ، ثم نوب للعمل بدار الافتاء المصرية اعتباراً من ٩ من يناير سنة ١٩٦٢ ، ثم التزيمه من ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، والحق للعمل عضواً فنياً بإدارة التشريع بوزارة العدل .

... ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن السيد المذكور يشغل درجة مدير عام بوزارة العدل ، ويخضع بالتالى لأحكام قانون نظام المعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (ومن قبل لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة) . ومن ثم فإنه لا يدخل فى عداد فئات الموظفين الذين يحق لهم الانعاده من أحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، ولذلك فإنه لا يستحق راتب طبيعة العمل الصادر به هذا القرار .

ولا يغير من ذلك كون السيد المذكور يعمل عضواً فنياً بإدارة التشريع بوزارة العدل ، إذ لا يدخله هذا العمل فى عداد الموظفين الذين يشغلون وظائف قضائية . ذلك أنه يبين من الاطلاع على ميزانية وزارة العدل (عن السنة المالية ١٩٦٤/٦٣) أن الوظائف القضائية بإدارة الشريع قد وردت مقصورة على المعاملين يقاتون السلطة القضائية (مدير بدرجة مستشار ، ووكيل بدرجة رئيس محكمة ابتدائية ، ووكيل للتشريع المقارن بدرجة رئيس محكمة ابتدائية ، وأربعة أعضاء بدرجة قاض) دون المعاملين بأحكام الكادر العام — ومنهم السيد المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد المدير العام والعضو الفنى بإدارة التشريع بسوزارة العدل ، لراتب طبيعة العمل الصادر به القرار الجمهورى رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

(فتوى ٩٩٤ فى ١٧/١١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبحث :

مندوبو المناطق الإقليمية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي —
المكافآت التي يتقاضونها علاوة على رواتبهم — اعتبارها بدل طبيعة عمل —
عدم سريان احكام المادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ على هذه
المكافآت .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقوانين
المعلقة له وكذلك القرارات الصادرة من وزير الإصلاح الزراعي ومن اللجنة
المليا للإصلاح الزراعي في شأن منح مكافأة شهرية للمندوبين المعيّنين
بالمناطق الإقليمية التابعة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي — أن هؤلاء
المندوبين يمنحون علاوة على مرتباتهم مكافأة شهرية مقدارها ٢٠ جنيها . وأن
هذه المكافأة تخضع منهم كتكافؤ عامة عند تظلم إلى الديوان العام للهيئة
بالقاهرة مما يدل على أن هذه المكافأة ليست جزءا من رواتب هؤلاء المندوبين
وأنهم إنما يتقاضونها كبذل طبيعة عمل عندنا يؤدون هذا العمل في مناطق
الإصلاح الزراعي الواقعة في الأقاليم . وفي مقابل ما يفرضه عليهم أعباء هذه
الوظيفة بحكم طبيعتها في المناطق الإقليمية من التزامات لا يلتزم بها أفرادهم
من موظفي الهيئة بالديوان العام .

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المتضمن
نكره تنص على أنه «لاتحسب في تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعة العمل .
وبدلات المهنة . وبدلات التي تعطى مقابل نفقات المعيشة وإعقة غلاته
المعيشية والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ...» وظاهر من هذا النص
أن المشرع يستثنى من الأجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المادة
الأولى من القانون ذاته رواتب إضافية معينة نص عليها على سبيل الجسر ..
فلا تحسب هذه الرواتب في تقدير المرتبات الأصلية كما لا تحسب في
مجموع الأجور والمرتبات والمكافآت الإضافية المنصوص عليها في المادة
الأولى . ومرد ذلك ما تقتضيه به طبيعة الأسس التي يرجع إليها في تقدير

هذه الرواتب الإضافية كتعويض لمخاطر أو مقابل نفقات فعلية أو مواجهة أعباء الغلاء .

ولما كانت المكافأة المقررة لمندوبي المناطق الاقليمية التابعة لهيئة العامة للإصلاح الزراعى هى — كما يبين مما تقدم — راتب اضافى يمنح لهؤلاء المندوبين كبذل طبيعة عمل فى المناطق الاقليمية المثار فيها مقابل مايقضيه عملهم فى هذه المناطق من جهد خاص يبذلونه فى أى وقت، ليلاً أو نهاراً، حين ان يقتصر على وقت العمل الرسمى ، وذلك على خلاف عمل زملائهم بالدواوين العام بمدينة القاهرة . فلكل عمل طبيعة خاصة تختلف فى ابعدها من الآخر .

وعلى هذا، ما تقدم، فإن المكافأة الشهورية المقررة لمندوبى المناطق الاقليمية للإصلاح الزراعى — وفقاً للتكليف القانونى الصحيح تعتبر بدل طبيعة عمل فى خصوص تطبيق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ مما يدخله فى الرواتب الإضافية المستفناة بالمادة الرابعة منه ، فلا تصب فى تقدير مرتباتهم الاعلية كما احتسب ضمن المرتبات الإضافية المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القانون .

(فتوى ٥٨٤ فى ١٣/٧/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبحث :

تصر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٧١ بمنح المالبين بالهيئة العامة للاستعلامات بدل طبيعة عمل يشمل المالبين الذين يشغلون فئات مالية وتوكل المئين بمكافآت شاملة لم تحسب فيها بدل طبيعة عمل — من البدئى الا يخرج بدل طبيعة العمل المقرر للمالبين بهيئة الاستعلامات عن حدود الاطار العام المحدد لحساب البدلات فى قانون نظام المالبين الجنيين بالقنولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — انسبلى ذلك لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٤ بلحوال وشروط تعيين المالبين بمكافآت شاملة يقضى بان يبرى على هؤلاء المالبين الاحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الفكر فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا

القرار والتكليف من الرجوع الى المادة ٢١ منه ان المشرع ربط نسبة بسنل طبيعة العمل الذى يمنح لبعض العاملين ببداية ربط الوظيفة التى يشغلونها — يقتضى ذلك ان العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات المعنسين بمكافآت شاملة ولا يشغلون وظائف ذات ربط مالى يحدد ببداية ونهاية يتعين حساب بدل طبيعة العمل المستحق لهم بواقع ٢٥ ٪ من قيمة المكافآت التى حددت لكل منهم عند تعيينه دون ان تضاعف اليها اية زيادات يكون العامل قد حصل عليها بعد تعيينه .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ ينص فى المادة (١) منه على ان « تسرى فى شأن جميع موظفى الاذاعة ومستخدمىها الاحكام المنصوص عليها فى قانون نظام موظفى الدولة والقوانين الاخرى المنظمة لشئون الموظفين ، واستثناء مما تقدم يقتضى هؤلاء الموظفون والمستخدمون بدل طبيعة عمل لا يزيد على ٢٥ ٪ من مرتبتهم نظير ما يتقوون به من عمل يمتد الى غير ساعات العمل الرسمية بالحكومة » كما تنص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٧١ على ان « يسرى الحكم المنصوص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فى شأن بدل طبيعة العمل على العاملين باتحاد الاذاعة والتليفزيون والهيئة العامة للاستعلامات وديوان عام وزارة الاعلام الذين تقتضى طبيعة عملهم ذلك » ولا ريب فى انه اذا قضى القرار الجمهورى رقم ٢٢١١ لسنة ١٩٧١ بمنح العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات بدل طبيعة عمل فان ذلك يشمل العاملين الذين يشغلون مثل مائة اولئك المعنئين بمكافآت شاملة لم تصب فيها بدل طبيعة عمل ، لان اصطلاح المكافأة الشاملة انما كان يعنى « وفقا لما اناطت به الهيئة بكتابها رقم ٦٦٤٦ المؤرخ ١٣/١١/١٩٧٥ مقدار المكافأة الاساسية مضافا اليها اعانة فلاء معيشة ، ومن البديهي الا يخرج بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بهيئة الاستعلامات عن حدود الاطار العام المتخذ لحساب البدلات فى قانون نظام الطالبين المدنيين بالدولة رقم ٨ لسنة ١٩٧١ ، ذلك ان المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦١ لسنة ١٩٧٤ بأحوال وشروط تعيين العاملين بمكافآت شاملة تنص على انه « يجوز فى حالة الضرورة تعيين عاملين بمكافآت شاملة للقيام بالاعمال التى تحتاج فى ادائها الى خبرة خاصة لا تتوفر فى العاملين من شاغلى الفئات الوظيفية

بالوحدة ويسرى على العاملين المعيّنين بمكافآت شاملة الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار إليه وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار » وبالرجوع الى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ يبين أن المادة (٢١) منه تنص على أنه «يجوز لرئيس الجمهورية منح البدلات الآتية في الحدود وطبقا للقواعد للبيئة قرين كل منها :

١ -

٢ - بدلات تقتضيها طبيعة عمل الوظيفة يتعرض بها العاملون عليها الى مخاطر معينة أو تتطلب منهم بذل جهود متميزة عن تلك التي تتطلبها سائر الوظائف وعلى ألا تزيد قيمة البدل عن ٣٠٪ من بداية ربط الوظيفة التي يشغلها العامل ويبين من هذا النص أن المشرع ربط نسبة بدل طبيعة العمل الذي يمنح لبعض العاملين ببداية ربط الوظيفة التي يشغلونها .

ولما كان العاملون بالهيئة العامة للاستعلامات المعيّنون بمكافآت شاملة لا يشغلون وظائف ذات ربط مالى محدد ببداية ونهاية ، فمن ثم يتعين حساب بدل طبيعة العمل المستحق لهم بواقع ٢٥٪ من قيمة المكافأة التي حددت لكل منهم عند تعيينه دون أن تضلف اليها أية زيادات يكون العامل قد حصل عليها بعد تعيينه ، لأن الاصل أن العامل الذي يعين بمكافأة شاملة لا تلحقه زيادة دورية أسوة بزميله المعين على فئة مالية ، وبهذه الكيفية وحدها تكون قواعد منح بدل طبيعة العمل للعاملين المعيّنين بمكافآت شاملة بالهيئة العامة للاستعلامات متفقة مع القواعد العامة التي تضمنها قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى حساب بدل طبيعة العمل المستحق للعاملين المعيّنين بمكافآت شاملة بالهيئة العامة للاستعلامات بواقع ٢٥ ٪ من مقدار المكافأة التي حددت لكل منهم عند التعيين .

(متمى ١٠٥ في ١٧/٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

احقية العاملين بمناجم شركة الحديد والصلب بأسوان، في التجميع بين بدل طبيعة العمل المقرر لهم بقرار مجلس ادارة الشركة في ٢٣/٥/١٩٧٠، وبين بدل الإقامة المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١/٧/١٩٧٢ — أساس ذلك اختلاف طبيعة العمل بين جهة والنص صراحة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/١٢/١٩٧١ بالتقاعد المنظمة لأصرف بدل طبيعة العمل على امكان التجميع بين الفئات المختلفة من جهة أخرى — عدم جواز الاستهلاك ما يحصل عليه العاملون من زيادة في بدل طبيعة العمل عما هو المقرر بقرار مجلس ادارة الشركة الصادر في ٢٣/٥/١٩٧٠ مما يحصلون عليه مستقبلا من بدلات أو علاوات — أساس ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦/١٢/١٩٧١ قضى بأن العاملين البنيين يتقاضون فعلا بدل طبيعة عمل بفئات أعلى من التي تقررت أخيراً يحتفظون بها بصفة شخصية ولم يرد في قانون العاملين بالقطاع العام أو القرارات السابقة تطبيقاً لاحكامه نص صريح يجيز التمسك بهذه الزيادة أو استهلاكها .

ملخص الفتوى :

انه بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ اصدر مجلس ادارة الشركة قرارا بمنح العاملين بمناجم الشركة بأسوان بدل طبيعة عمل بفئة قدرها ٥٠٪ من المرتب الشامل بالنسبة للفنيين و ٣٠٪ بالنسبة للإداريين وبذات الفئة بالنسبة لعمال الخدمات تخفض الى ٢٠٪ لمن كان موطنه الاصل من منهم بمحافظة أسوان . وبتاريخ اول يونيه سنة ١٩٧٠ وافق وزير الصناعة على منح هذا البدل مع « عدم جواز الجمع بينه وبين بدل الإقامة في حالة تقريره وبتاريخ ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ونص في مادته العشرين على أنه « يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل وذلك بحد أقصى قدره ٣٠٪ من بداية ريبط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل » كما يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر

منح بدل أقالمة للعاملين بالمناطق التي يحددها . ويحدد القرار الصادر في الحالتين السابقتين الشروط والأحكام المنظمة لهذه البدلات على أن يصدر القرار خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا النظام وتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ أصدر مجلس الوزراء — طبقا للنص المسالف الذكر — قرارا بالتقواعد المنظمة لأصرف بدل طبيعة العمل للعاملين بالقطاع العام يتضمن فيما تضمنه من أحكام النص على جواز الجمع بين أكثر من بدل ، وعدد نسب بدل طبيعة العمل — ١٠٪ و ٢٠٪ و ٤٠٪ حسب طبيعة الوظيفة ، كما قضى بأن للعاملين « الذين يتقاضون بدلات طبيعة عمل بفئات أعلى من النسب التي تقررت أخيرا يحتفظون بها بصفة شخصية ، كما لا يجوز الجمع بين بدلات طبيعة العمل المقررة حاليا والبدلات الجديدة » ، إذا كانت أقل من مرتفع بالقدر الذي يصل بها إلى نسبة البديل التي تقررت أخيرا لنفس العمل وتاريخ ١١ من يولية سنة ١٩٧٢ أصدر قرارا من مجلس الوزراء بالموافقة على تقرير بدل أقالمة للعاملين بالقطاع العام قضى بأن يمنح بدل أقالمة للعاملين بالقطاع العام الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد بالسنل وفقا للقواعد المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه يتفصح من هذه الأحكام وخاصة ما ورد منها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ أنه لم يعد ثمة قيد على جواز الجمع بين أكثر من بدل حتى اختلفت هذه البدلات في طبيعتها من حيث ظروف ودوافع تقريرها ، ومن ثم يلغى ولا يبر كذلك التمييز بأحقية العاملين بمناجم شركة الحديد والصلب في الجمع بين بدل طبيعة العمل الذي تقرر لهم بقرار مجلس إدارة الشركة الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٠ وبين بدل الأقالمة المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولية سنة ١٩٧٢ لاختلاف طبيعة البدلين من جهة ، ولعدم قيام القيد الوارد على منح بدل الأقالمة — في قرار مجلس الإدارة المشار إليه في مجال التطبيق اعتبارا من تاريخ نفاذ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بالتقواعد المنظمة لأصرف بدل طبيعة العمل والذي تضمن نصا صريحا في خصوص إمكان الجمع بين البدلات المختلفة من جهة أخرى .

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، قضى بأن العاملين الذين يتقاضون فعلاً بدل طبيعة عمل بفئات أعلى من النسب التي تقرررت أخيراً يحتفظون بها بصفة شخصية ، ومن ثم يكون هذا القرار قد أبقى على شرعية معاملة العاملين بمنأجى الشركة فى خصوص بدل طبيعة العمل بالفئات الواردة بقرار مجلس الإدارة الصادر فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ وأن أختلفت فى مقدارها بالزيادة عن الفئات الواردة بقرار مجلس الوزراء ، وعلى أن يكون ذلك بصفة شخصية ، بمعنى أن يقتصر الصرف وفقاً لتلك الفئات على من عمل بمقتضاها من العاملين بالشركة دون سواهم . وفى هذا النطاق فإن هذه الزيادة لا يجوز المساس بها أو استهلاكها مما يحصل عليه العامل مستقبلاً من زيادة فى مرتبه أو بدلاته ، مادام لم يرد نص صريح بهذا المعنى سواء فى قانون العاملين بالقطاع العام أو القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكامه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى الآتى :

أولاً : أحقية العاملين بشركة الحديد والصلب فى الجمع بين بدل طبيعة العمل المقرر بقرار مجلس إدارة الشركة الصادر فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٠ وبين بدل الإقامة المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يوليه سنة ١٩٧٢ .

ثانياً : أنه فى تطبيق قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ لا يجوز استهلاك ما يحصل عليه العامل من زيادة فى بدل طبيعة العمل عما هو مقرر بالفوار المشار إليه مما يحصل عليه مستقبلاً من بدلات أو علاوات .

(فتوى ٢٧٦ فى ١٩٧٤/٥/٢٨)

الفصل الثالث عشر

ببذل سفر

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

شروط منح بدل السفر .

ملخص الحكم :

ان مفاد التواعد الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥/١٠/١٩٢٥ (المعروفة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتي لا تزال نافذة الى الآن) ان منح راتب بدل السفر منوط بتوافر شروط ثلاثة ، اولهما : مستند من الحكمة من تقرير هذا الراتب وهي ان يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشة الاعتيادية وذلك اعمالا لمبدأ ابلأسي هو الأ يكون هذا الراتب مصدر ربح للموظف . والشرط الثاني : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر ، اذ يجب ان تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تغطي مظنة النقل . والشرط الثالث : خاص بالاجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار الى الرئيس المباشر في ميعاد لا يجاوز نهاية الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الموظف الى محل اقامته المعتاد ، على ان يتضمن بيانات تخضع لرقابة الرئيس المباشر للتحقق من صحتها حتى لا يمنح هذا المرتب من غير وجهه الذي عينه القبايون واللائحة .

(طعن ١١ لسنة ١ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

القواعد القانونية التي تحكم بدل السفر قبل العمل بقانون نظام موظفي الدولة وبعد العمل به .

ملخص الحكم :

ان بدل السفر هو نظام من الانظمة القانونية المتعلقة بالوظيفة العامة ، مرجعه الى القوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن ، وقد نص قانون موظفي الدولة في المادة ٥٥ منه على ان « للموظف الحق في استرداد المعروقات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية ، وله الحق في راتب « بدل سفر » مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي ، وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأي ديوان الموظفين . وبذلك يكون المشرع قد أقر حق الموظف في بدل السفر مقابل ما يتكبده من النفقات الضرورية بسبب تغيبه خارج مقر عمله الرسمي لتأدية مهمة حكومية ، وتناط بمجلس الوزراء تنظيم منح هذه المزية طبقا للشروط والأوضاع التي يراها . وقد أصدر مجلس الوزراء بناء على هذا التفويض قرارا في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بالموافقة على لن تصير الوزارات والمصالح في صرف بدل السفر ومصروفات الانتقال طبقا للقواعد المعمول بها وقتذاك والمصادر بها تقرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ والتعديلات التي أدخلت عليه ، على أن يعاد النظر في هذه القواعد فيما بعد . ومن ثم فإن بدل السفر تحكمه في جملته القواعد المنصوص عليها في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والأوتقن والخارجين عن هيئة العمال الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥/١٠/١٩٢٥ المعدلة بقراريه الصادرين في ٢٧/٦/١٩٣٦ و ١٩٣٨/١١/٢٩ .

(طعن ٨٥٢ لسنة ٢ بـ — جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبحث :

شروط منح بدل السفر وتكيفه — اعتباره تمويضا للموظف عن المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سبيل أداء المهمة التي يكلف بها خول مدة السفر — مركز الموظف في هذه الحالة — اعتباره مركزا قانونيا ذاتيا من شأنه أن يولد للموظف حقا في اقتضاء مقابل بدل السفر .

ملخص الفتوى :

تنص المادة (٥٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية . وله الحق في راتب بدل سفر مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تنفيه عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي ، وذلك على الوجه والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد » . وبناء على هذا التفويض أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بثلاثة بدل السفر ومصاريف الانتقال . وقد تضمنت نصوص المواد : ٥ ، ١٦ منها شروط منح بدل السفر فنصت المادة الأولى ، على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تنفيه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاحوال الآتية :

١ — القيام بالاممال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

٢ —

٣ — التالى التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحة ...

وفنصت المادة الخامسة ، على أنه لا يجوز أن تزيد مدة النذب لمهمة واحدة على شهرين الا بوافقة وكيل الوزارة المختص ... وفي الحالات التي يرجع فيها امتداد مدة النذب ، بحيث يجاوز فيها الشهرين ، يجوز

— اذا رغب الموظف — أن يصرف اليه استثمارات سفر له ولعائلته ونقل متاعه على نفقة الحكومة وفي هذه الحالة لا يصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب ... ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور .

ونصت المادة ١٦ على أنه لا يدفع بدل السفر ل أحد الموظفين إلا بقتضى اقرار يوقعه بنفسه ، ويقدمه للرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الى محل اقامته ، يقر فيه أن غيابه كسبل ضروريا لخدمة الحكومة ، وأنه كان غائبا مدة الليالي التي يطلب عنها بدل سفر ... وعلى الرئيس المباشر أن يتحقق من صحة البيانات الواردة في الاقرار المقدم له ، ومتى اقتنع بصحتها يرغمها لرئيس المصلحة لاعتمادها منه ...

وبين من هذه الفصوص ، أن بدل السفر ، يمنح للموظف ، تعويضا له عن المصروفات الفعلية والضرورية ، التي ينفقها ، في سبيل أداء مهمة يكلف بها ، وتقتضى منه التفويض من الجهة التي بها مقر عمله الرسمي ، وأنه لذلك يقف عند حد استرداد النفقات الضرورية ، فيخفض في احوال معينة بمقدار الربع (م ٢) ، كما يخفض بمقدار الخمس اذا زادت المهمة عن شهرين (م ٢) ، كما أنه لا يمنح الا لمدة لا تزيد على ستة اشهر ، مما يستلزم منه ، أنه يشترط لمنحه أن تكون المهمة مؤقتة ، بحيث تنتهي مظنة النقل . ومن ثم لا يستحق هذا البديل ، إلا اذا كان الموظف قد نحب ، للعمل في جهة غير التي بها مقر عمله الرسمي ، تمهيدا لنقله . وفي كل الاحوال ، لا يستحق البديل المذكور ، الا اذا اتخذ الموظف اجراءات طلبية خلال الشهر الذي يعود فيه الى محل اقامته المعتادة ولذلك يستط الحق في البديل ، اذا لم يتقدم بطلبه خلال ذلك الميعاد .

وغنى عن البيان أنه متى توافرت شروط استحقاق بدل السفر ، واتخذ الموظف اجراءات طلبية في الميعاد المقرر لذلك فانوا ويجب منحه له ، ولا يجوز منعه عنه .

ونظام بدل السفر ، هو من الأنظمة القانونية المتعلقة بالوظيفة العامة ، مما يجعل المرجع في استحقاقه الى القانون ، واللائحة السالف الإشارة إليها ، ومن ثم يكون الموظف بالنسبة الى نظام البديل المشار اليه في مركز

قانونى تنظيمى عام لا يختلف من موظف الى آخر . لذلك لا يجوز للموظف أن يتفق مع الإدارة على أن تعامله على نحو مخالف لأحكام هذا النظام سواء بالزيادة من المزايا المقررة فيه أو بالانقاص منها ، ويصدق هذا بالنسبة الى المستقبل ، وحيث يصل الأمر الى تقرير قاعدة خاصة فى شأن الموظف ، بالاستثناء من القاعدة العامة المقررة فى القانون واللائحة المنظمين لبذل السفر . أما حين يغدب الموظف فعلا ، لاداء مهمة فى جهة غير الجهة التى بها مقر عمله الرسمى فإن مركزه بالنسبة للبذل الذى يستحق عن هذه المهمة هو مركز قانونى ذاتى من شأنه أن يولد له حقا فى اقتضاء مقابل بديل السفر .

(فتوى ٥٣٧ فى ١٧/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

حق الموظف فى اقتضاء بدل السفر - تكيفه - هو حق مالى - جواز النزول عنه فيسقط حظه فى البذل حينئذ بفرض توافر شروط استحقاقه .

ملخص الفتوى :

أن مقابل بذل السفر حق مالى ، وإذا كان هذا شأنه ، فليس ثبت ما يحول قانونا دون أن يتناول الموظف عنه ، لأن هذا الحق المالى ، ليس فى ذاته من الحقوق المطلقة بالنظام العام . وغنى عن البيان ، أنه طبقا للقواعد العامة ، لا يصح الاتفاق المخالف لقاعدة آتية إما الحقوق المالية التى تنقرر على أساس تلك القاعدة فليس فى المبادئ العامة ما يحول دون التنازل عنها . ومن ثم ، يكون تنازل الموظف عن بدل السفر ، الذى هو فى التكيف الصحيح دين عاды للموظف قبل الحكومة ، يستحقه بمقتضى الفمى الذى يجيز له استرداد مقابل النفقات الفعلية التى يتكبدها بسبب تنفيه عن الجهة التى بها مقر عمله ، وعلى ما سلف البيان فإن هذا التنازل جائز لأن كل الديون يصح أن تكون محلا للتنازل ، إلا أن يمنع القانون من ذلك بنص .

ومتى تقرر ما سبق ، فإن التنازل عن بدل السفر ، يكون جائزاً قاتونياً سواء أتم ذلك عند النذب ، أو تم بعد انتهاء مدة النذب ، لأنه في الحالة الأخيرة ، يكون الحق فيه قد نشأ فعلاً ، إذا كان الموظف قد قدم طلبه في الميعاد المقرر لذلك فيصح تنازل الموظف عنه ، بلا خوف . وفي الحالة الأولى فإن تنازل الموظف عن البديل المذكور مقدماً ، جائز أيضاً ، وفقاً للتواعد العامة لأنه إسقاط لحق مالى ، يعرف الموظف كنهه ويعرف مداه ، ويعرف كذلك أثر تصرفه في شأنه ، ذلك أن تنازل الموظف عن البديل بعد القيام بالمهمة المنتدب لها ، يعد من قبيل إسقاط الحق في البديل . وبهذا الإسقاط لا ينشأ الحق فيه . ومن ثم لا يتعلق به حق الموظف الى ما بعد انتهاء المهمة . وتبعاً لذلك تنسفل به ذمة الجهة التي يتبعها ، فلا تكون قد أصبحت مديونة به في أى وقت . وما دامت لائحة بدل السفر ، تسقط الحق فيه ، إذا لم يتقدم الموظف بطلبه في ميعاد معين ، فإنه ليس ثبت ما يحول قانوناً ، دون أن يقرر الموظف إسقاط الحق فيه ، ولو قبل بسوء المهمة المنتدب لادائها ، إذ الأمر لا يخرج عن أنه إقرار منه ، بأن لن يتقدم بهذا الطلب في الميعاد ، وذلك ليس ممنوعاً قانوناً .

وعلى مقتضى ما تقدم ، فإنه متى تبين أن الإدارة ، حين نصت في قرار نذب موظف ما ، على عدم منحه بدل سفر ، إنما فعلت ذلك بناء على رغبة إبداءها ، فإن قرارها هذا ، يكون في محله ، لأنه تقرير لمقتضى تنازل جائز في القانون ، وأعمال لإثاره .

وغنى عن البيان ، أن مثل هذا التنازل السابق ، يكون ملحوظاً عند نذب هذا الموظف بالذات ، وأنه إذا كانت الإدارة قد راعت ذلك عند نذبه ، فإنه لا يجوز له ، وقد تم النذب بناء على طلبه المقترن بهذا التنازل ، أن يتحلف منه ، ويطلب بالبديل ، مع أنه رتب أمره ابتداءً ، على أن لن يتقاضاه ، وإلا — لكان النذب مصدر ربح سعى إليه تحقيقاً لمصلحة ذاتية له . والإدارة تهدف الى تمكين الموظف من مثل ذلك عند تقرير النذب .

وتطبيقاً لذلك ، فإنه إذا كان الثابت أن نذب السيد الأستاذ رئيس النيابة ، من أسوان ، الى القاهرة ، خلال المدة من أول يولية سنة ١٩٦١ الى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٢ ، قد تم بناء على طلبه ، السذى

اقرنه بتنازل منه عن طلب أى بدل سفر عن هذه المدة فإنه من ثم لا يكون له من حق في أن يتقاضى بدل سفر عن تلك المدة . ولذلك يكون الطلب المقدم في هذا الخصوص غير جدير بالقبول ، وخاصة وأن هذا الطلب قدم بعد الميعاد المقرر قانونا لتقديم طلبات بدل السفر مما يسقط الحق في التبذل ، بفرض توافر شروط استحقاقه ولا يجدى في هذا الاعتذار ، بأن النص في قرار النخب على عدم منح بدل السفر ، يعتبر سببا لتأخير الطلب في تقديمه ، ذلك أنه في الأحوال التي يكون فيها مثل هذا النص ، غير ذي أثر ، مادامت شروط منح البدل قد توافرت ، ولم يصدر من الموظف تنازل عنه ، يجب لحفظ الحق في البدل اتخاذ الاجراء المعتبر شرطا أساسيا لنشوء الحق فيه في الميعاد . فان فات الموظف ذلك سقط حقه في البدل والسقط لا يعود . والتعلل بأن الموظف لم يثبت أن النص في قرار نخبته على منحه بدل سفر ، هو نص ذو أثر إلا بعد فوات الميعاد ، غير مقبول لأن الخطأ في فهم القانون لا يقبل عذر عند اغفال حكم القانون أو عنتم مراعاته .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى عدم استحقاق السيد الاستاذ . رئيس النيابة ، لبذل سفر عن نخبته من اسوان الى القاهرة في المدة من اول يولية الى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦١ .

(انتهى ٥٣٧ في ١٩٦٢/٨/١٧)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

أن منح العامل بدل السفر طبقا لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف والانتقال الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ منوط بتوافر شروط ثلاثة : ١ - أن يقف البدل عند حد استرداد المصروفات الفعلية التي انقبت علاوة على مصروفات المعيشة الاعتيادية ٢ - أن تكون المدة التي يصرف عنها البدل مؤقتة ٣ - تقديم اقرار الى مدير الإدارة المختص للتحقق من صحة البيانات الواردة به - لا يجوز صرف بدل سفر بالمخالفة لاحكام هذه اللائحة للعاملين الذين هجروا وندبوا الى جهات أخرى لجرد تعويضهم عن التهجير او لمواجهة النفقات التي يتكبدها في سبيل عودتهم الى مقر أعمالهم .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ تنص على أن يسجل السفر هو المبلغ الذى يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التى بها مقرر عمله الرسمى فى الاحوال الآتية :

(أ) القيام بالاعمال التى يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ب) اللبالي التى تقضى بسبب الانتقال الى مقر الجهة الطبية التى تحددها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فى بلد آخر — لتوقيع الكشف الطبى على العامل .

(ج) اللبالي التى تقضى فى السفر بسبب النقل ، أو أداء مهام العمل .

وتنص المادة السابعة على أن « لا يجوز أن تزيد مدة النسيب التى يصرف عنها بدل سفر مهمة واحدة متصلة المدة على شهرين ويجوز أن تزيد المدة الى ستة شهور بموافقة رئيس مجلس الإدارة ما إذا زادت المدة على ذلك وجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة » .

وتنص المادة الرابعة عشر على أنه « تتحمل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية نفقات بدل السفر عن المأهولة التى تؤدي لمصالحها سواء كان من أداها من العاملين بها أصلاً أو معارفاً أو منتدباً إليها أو مكلفاً منها بأداء المأهولة » .

وتنص المادة الخامسة عشر على أنه « لا يصرف بدل السفر إلا بناء على قرار يوقعه العامل على النموذج الذى تعده المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ويعتمد من مدير الإدارة المختص وعلى مدير الإدارة المختص أن يتحقق من صحة البيانات قبل اعتمادها » .

وتنص المادة السادسة عشر على أنه « مصروفات الانتقال هي ما يصرف

للعامل نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها .

وتنص المادة السابعة عشر على أنه « تستحق مصروفات الانتقال في حالة تغيير محل الإقامة ... » .

وتنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن الإعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من مدن القناة على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الأصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بتكديرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد أدنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا » .

وتنص المادة الخامسة من هذا القرار على أنه « يخضع من قيمة الاعانة الشهرية ومرتبات الإقامة والراتب الإضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهابت التي ينددون للعمل بها أو يعارون إليها من بدلات أو رواتب اضافية أو إعانات » .

ومن حيث أن مفاد نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار من رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ أن منح بدل السفر منوط بتوافر شروط ثلاثة : أولها : مستند من الحكمة من تقرير هذا البذل وهي أن يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف في سبيل خدمة الشركة . علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية وذلك أعمالا لمبدأ اساسي هو ألا يكون هذا الراتب مصدر ربح للموظف والشرط الثاني : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر اذ يجب أن تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتهي مظنة النقل والشرط الثالث : خاص بالإجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار الى مدير الإدارة المختص بعد عودته الى محل اقامته المعتاد على أن يتضمن بيانات تخضع لرقابة مدير الإدارة المختص للتحقق من صحتها حتى لا ينفخ هذا البذل في غير وجهه الذي ميثته اللائحة :

ومن حيث أن أيا من هذه الشروط لا يتوافر في البديل الذي قررت الشركة منحه أوظيفها عند عودتهم إلى مقرها بالسويس وبورسعيد بقرارها رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٤ فهم قد هجروا أسرهم وندبوا للعمل بجهات أخرى ولصالح هذه الجهات وليس لصالح الشركة ولدة غير محددة ، ومن ثم فلم يكن لهم أصل حق ليتقدموا بطلب لصرف هذا البديل وليس للشركة أن تتطوع بصرف بدل سفر حتى ولو توافرت شروطه جدلا — والجدل غير الواصل — إلا بناء على طلب وأقرار من العامل الذي يتخلف باطلا في الصالة المعروضة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فلا يجوز للشركة أن تقرر صرف بدل سفر من شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦٩ للعاملين بها لعدم توفر شروط منح هذا البديل لهم .

ولا يجوز الحجاج في هذا الصدد بأن هؤلاء العاملين قد هجروا وندبوا لجهات أخرى فتكبدوا بذلك نفقات يكون من العدل تعويضهم عنها بمنحهم بدل سفر ولو لم تتوافر شروطه — ذلك لأن المشرع قد عوضهم عن هذه النفقات بمنحهم مقابل التهجير المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

كما أنه لا يسوغ القول بأن بدل السفر الذى ترغب الشركة في صرفه لهم يقابل النفقات التى تكبدوها عند عودتهم الى مقر الشركة بمدينة السويس وبورسعيد لأن بدل السفر شرع لمواجهة نفقات أداء مهام لصالح الشركة وليس لمواجهة نفقات العودة الى مقر الشركة أى الانتقال اليه فذلك حدد لها المشرع طريقا آخر للتعويض منها بمنح العامل مصروفات انتقال نظير ما تكبده من أجور سفر ونقل لخدمة وحملها في حالة تقيير محل الإقامة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتوى إدارة الفتوى لوزارة النقل البحري رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ فيما رآته من عدم جواز منح العاملين المعروضة حالاتهم بدل سفر عن شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ١٩٦٩ .

(فتوى ٥٠٥ في ١٩٧٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

قيام العامل بمأمورية أو مهمة تقتضى تغييه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى يرتب له حقا فى القضاء بدل سفر وفقا لاحكام هذه اللائحة - ليس لقوع المأمورية أو المهمة التى يكلف بها العامل أى اثر على مبدأ استحقاق بدل السفر ومن ثم يستوى ان يكون أوفاد العامل فى مهمة أو مأمورية عادية أو تدريبية - المهمة التدريبية لا تحتفظ بقواعد البعثات التى عنها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الفتوى :

ان شركة المخازن الهندسية سبق أن تلقت دعوة من شركة بوليجراف اكسبورت بالمانيا الديمقراطية لانفاذ أحد العاملين بها للتدريب على تركيب وصيانة منتجاتها من ماكينات الطباعة وذلك لمدة ثلاثة اشهر اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٦٨ . كما تلقت دعوة أخرى من شركة ترانسبورت ماشين اكسبورت لزيارة مصانعها لمدة أسبوع للتدريب على أحدث الطرق الإنتاجية لأحدى مطارات الديزل التى تنتجها مصانعها . ومن ثم رشحت الشركة المخازن الهندية المهندس لتلبية هاتين الدعوتين وكانت الشركة الداعية الأولى قد تعهدت بأن تتحمل نفقات أتملة السيد المهندس المذكور خلال مدة الثلاثة اشهر المشار اليها كما تعهدت الشركة الداعية الثانية بأن تتحمل نفقات سياحته خلال مدة الأسبوع سالف الذكر . وفى ٢١ من يولية سنة ١٩٦٩ وافق مجلس إدارة المؤسسة على ترشيح السيد المهندس المذكور بناء على ما أبدته شركة المخازن الهندسية من أنها لن تتحمل أية نفقات وإنما المثل الوحيد لشركة بوليجراف اكسبورت بمصر ولما للتدريب من أهمية بالغة تؤدى الى اكتساب كفاية أعلى فى أداء العمل الأمر الذى يعود على الشركة بالنفع .

وبناء على ذلك قضى السيد المهندس المذكور فترة تدريبه بمصانع الشركتين المذكورتين خلال المدة من ٢٩ أغسطس حتى أول ديسمبر لسنة ١٩٦٩ وكانت الشركة الاولى تصرف لسياحته يوميا ٢٠ مارك المئى مقابل

نفقات أقامته وسكنه أثناء فترة تدريبه بها أما الشركة الثانية فقد منحتة خلال فترة تدريبه بها ١٥ مارك ألماني مقابل نفقات أقامته أما سكنه فكان على نفقتها . وأوضحت شركة المخازن الهندسية انه لم يتبع في شأن السيد المهندس المذكور أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح نظرا الى انه كان في بعثته تدريبية لا تخضع لأحكام هذا القانون وإنما تخضع لأحكام المادة (٣٧) من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦. وقد سافر المذكور بناء على القرار الجمهوري رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بالتفويض في الترخيص بالسفر وذلك بموجب قرار السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . وكانت ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات قد افتت بكتابها المؤرخ في ٦٩/١/٢٥ بعدم أحقية السيد المهندس المذكور في اقتضاء بدل سفر عن المدة التي قضاها بألمانيا الديمقراطية الا أن المؤسسة طلبت إعادة النظر في هذا الرأي بعد أن اوضحت أن أفراد المذكور كان بغرض التدريب على منتجات الشركتين المشار اليهما مما يعود على الشركة بالفائدة نتيجة اكتسابه خبرة في مجال الاعمال المنوطة به فضلا عن أن شركة المخازن الهندسية هي الممثل الوحيد لشركة بوليغراف اكسبورت في مصر .

ومن حيث أن قرار رئيس الوزراء ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها (القطاع العام) ينص في المادة (٢) على أن «بدل السفر هو المبلغ الذي يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي بها مقر عمله اليومي في الاجوال الآتية :

(١) القيام بأعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(ب)

(ج) اللإتالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهام العمل » .

وينص في المادة (٢١) على أن العامل الذي يندب الى احدى البلدان الأجنبية بصرف له بدل سفر عن كل ليلة شاملا أجور التبيت ومصرفات

الانتقال المحلية داخل المدن بها في ذلك الانتقال من المطارات الى المدن التي ينزلون بها وفقاً للفئات الواردة بالجدول الخاص بذلك ... ولا يجوز أن تزيد المدة التي تصرف عنها بدل سفر عن مأمورية بالخارج عن ستة شهور الا بقرار من رئيس الوزراء) . ونص المادة ١٢ على أن « تزيد مبالغ بدل السفر الواردة بالجدول الوارد بالمادة السابقة بمقدّر ٢٥ ٪ اذا كانت المهمة في مؤتمرات أو اجتماعات أو معارض دولية وتخفيض هذه الفئات الى النصف اذا تزلزل العمل في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية » .

ومعاد هذه النصوص أن قيام العامل بمأمورية أو مهمة تقتضي تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي يرتب له حقاً في اقتضاء بدل سفر وفقاً لاحكام اللائحة الصادرة بها قرار رئيس الوزراء المشار اليه ودون أن يكون لنوع المأمورية أو المهمة التي يكلف بها العامل أي اثر على مبدأ استحقاق بدل السفر وبهذه المثابة يستوى أن يكون إيفاد العامل في مهمة أو مأمورية عادية أو تدريبية وفي هذا الصدد لا تختلط المهمة التدريبية بأنواع البعثات التي عناها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح فالمهمة - عادية أو تدريبية - التي يكلف بها العامل من قبل الجهة التي يعمل بها تكون لتحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة وأن حق ذلك بطريق غير مباشر مصلحة العامل أما البعثات التي عناها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ فالكامل فيها هو تحقيق النفع المباشر للبعوث وأن افادت الجهة التي يعمل بها من نتائج البعثة بطريق غير مباشر .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، لما كان الثابت أن شركة المخازن الهندسية هي التي رشحت السيد المهندس لايفاده للتدريب على تركيب وصيانة منتجات شركة بولجراف اكسبورت بالتمويل الديمقراطي لمدة ثلاثة اشهر وكانت شركة المخازن الهندسية هي الممثل الوحيد للشركة المذكورة بمصر فان هذا الإيفاد يكون في حقيقته تكليف بمهمة تصد بها أساسا تحقيق المصلحة المباشرة للشركة الموفدة ، ولم يخرج إيفاد المذكور لزيارة مصانع شركة ترواسبورت ماشين اكسبورت والتدريب على منتجاتها لمدة اسبوع عن أن يكون بفرض التدريب رفعا لمستوى أداء العمل لدى الشركة الموفدة . ومن ثم فان المهمة التي كلف بها السيد المهندس المذكور لدى هاتين الشركتين مما تخضع لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها . وهذا الظن يتفق مع نص المادة (٢٧) من لائحة نظام العاملين

بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي كانت سارية في ذلك الحين ، فقد رأى المشرع أن البعثات التدريبية لها وضع خاص وقد تنعكس الفائدة منها على الوحدة الاقتصادية للوحدة مباشرة مما يجعلها اقرب الى المهمة منها الى البعثة بمعناها الذي قصده القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ولذلك لم يشأ المشرع اخضاعها لاحكام هذا القانون وانما ناط بالوحدة وضع نظام البعثات التدريبية على نحو ما نصت عليه المادة (٣٧) من اللائحة المشار اليها . وقد بناء نظام البعثات التدريبية الذي اعتمدته المؤسسة المصرية العامة للتجارة في ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٠ مؤكدا لهذه المعاني فتضمن في البند (٨) من «لائحة» من هذا النظام النص على منح العامل المتدرب بدل السفر المستحق طبقا للقوانين المعمول بها ... يغير من ذلك ان يكون هذا النظام قد اعتمد بمعد انقضاء مدة المهمة التي اوفد فيها السيد المهندس المذكور طالبا ان وصف المهمة ثابت لما قام به من اعمال اثناء المدة المشار اليها وهو المعول عليه في تطبيق لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، وكل ذلك بمراعاة ان رأى الجمعية العمومية قد اسفر على ان الاتفاق على ان تتحمل احدى الدول والهيئات الأجنبية نفقات سفر واتاقية العامل الموفد في مهمة اثناء مدة تقيامه بها انما يعتبر من قبيل نزوله في ضيافة تلك الدولة او الهيئة بما يعنيه ذلك من خفض نة بدل السفر المستحق الى النصف طبقا لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبار السيد المهندس موفدا في مهمة يخضع مدة تقيامه بها لاحكام قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها .

(فتوى ٤٢٥ في ١٩٧٢/٥/٦)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبسطة:

التفقات التي شرع بدل السفر لمواجهةها تشمل مصاريف المالك والإقامة — مفهوم نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال أن ريع البذل مقرر لمواجهة نفقات الإقامة لها باقي البذل فهو مقرر لمواجهة نفقات المالك — اذا

تحقق اتفاق العلبل على هذين الوجهين استحق بدل السفر كاملا أما اذا اقتصر اتفاقه على ايها في حالة ما اذا وفرت الدولة الإقامة أو المأكل فلا يصرف له من البذل الا مقابل ما تكبده بالفعل — مقتضى ذلك عدم احقية المسافر المكلف بـمأمورية في التنازل في الحصول على نصف بدل السفر اذا كانت اقامته تشمل النوم والغذاء .

ملخص الفتوى :

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمى في الاحوال الآتية :

(أ) القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب)

(ج) اللبالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحية .

كما تنص المادة (٢) من هذا القرار على أن يصرف بدل السفر للموظفين داخل جمهورية مصر العربية على النحو الآتى :

أولا وأبعا — لا يجوز صرف بدل سفر عن اللبالي التي تقضى على ظهور البواخر النيلية اذا كانت تذكرة السفر تشمل الغذاء فاذا لم تشمله يصرف بدل السفر العادى منخفضا بمقدار الربع وتنص المادة (٣) منه على أن « يخفف بدل السفر بمقدار الربع في حالة الاقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو السلطة أو هيئة محلية أو اشترت اكلات البنىوك والشراكات » وأخيرا فإن البند (خامسا) من المادة (١٠) من القرار المشار اليه تقضى بأن « لا يصرف بدل السفر عن اللبالي التي تقضى بالبواخر والطائرات اذا كانت تذكرة السفر تشمل الاكل » أما اذا كانت لا تشملها فيصرف ثلاثة ارباع البذل « ويبين من مجموع النصوص المتقدمة أن بسدل السفر يصرف للموظف مقابل النفقات الفعلية الضرورية التي يتكبدها في

سبيل أداء مهمة يكلف بها وتقتضى منه التغيب عن الجهة التي بها مقر عمله الرسمي ، وإذا كان بدل السفر قد شرع لمواجهة المصروفات الفعلية التي يتكبدها الموظف فانه يقف عند حد استرداد هذه المصروفات حتى لا يكون مصدر ربح أو أثرا على حساب الدولة، والنفقات التي شرع البديل لمواجهةها تشمل مصاريف المأكل والإقامة، ومن المفهوم طبقا لنصوص لائحة بدل السفر أن ريع البديل مقرر لمواجهة نفقات الإقامة أما باقى البديل فهو مقرر لمقابلة نفقات المأكل ، ومقتضى ذلك انه اذا تحقق اتفاق الموظف على هذين الوجهين استحق بدل السفر كاملا ، أما اذا اقتصر اتفاقه على ايهما في حالة ما اذا وفرت له الدولة الإقامة أو المأكل - فلا يصرف له من البديل الا مقابل ما تكبده بالفعل ، وترتبا على ما تقدم لا اذا لم يكن ثمة اتفاق فلا وجه لاستحقاق البديل، وبهذه المثابة فحتى كانت اقامة الموظف في الجهة التي كلف بأداء عمل فيها شاملة للتسليم والغذاء على حساب الدولة فانه عندئذ لا يستحق بدل السفر .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية العامل المكلف بامورية في الداخل في الحصول على نصف بدل السفر اذا كانت اقامته تشمل النوم والغذاء على حساب الدولة .

(نقوى ١٨٤ في ٣/٤/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ:

منح بدل السفر منوط بالا يكون مصدر ربح للموظف ، وان يكون عن مدة مؤقتة تنتفى معها مظنة النقل ، وان تستوفي الاجراءات والمواعيد التي تنص عليها لائحة بدل السفر .

ملخص الحكم :

ان لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للموظفين الدائمين والمؤقتين والخارجين عن هيئة العمال التي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٢٥ والمعدلة بقرارى المجلس الصادرين

في ٢٧ من يونية سنة ١٩٣٦ و ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٨ لا تزال احكامها نافذة حتى الآن ، ومناد المواد ١ و ٧ و ١٢ من هذه اللائحة ان بدل السفر — وهو مزية من مزايا الوظيفة العامة — منوط بمنحبتوافر شروط ثلاثة: اولها : مستند من الحكمة التي دعت الى تقرير هذا البديل وهي ان يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف او المستخدم في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية، وذلك امعالا لمبدأ أسس هو الا يكون هذا البديل مصدر ربح الموظف او المستخدم . والشرط الثاني : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر ، اذ يجب ان تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتهي مظنة النقل . والشرط الثالث: خاص بالاجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار الى الرئيس المباشر في ميعاد لا يجاوز نهاية الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الموظف الى محل اقامته المعتاد على ان يتضمن بيانات تخضع لرقابة الرئيس المباشر للتحقق من صحتها حتى لا يمنح هذا البديل في غير وجهه الذي عينه القانون .

(ملحق ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ في — جلسة ٢١/١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ:

اوضاع استحقاق بدل السفر — حكمة تقريره — الاصل في منحه لايجوز ان يكون مصدر ربح للموظف او المستخدم .

ملخص الحكم :

حدثت لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها التسيار الجهورى رقم ٤١ في يناير سنة ١٩٥٨ : في مايتها الاولى بدل السفر بانه الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى فى الاحوال المنصوص عليها فى اللائحة) وجاء فى المذكرة المرفوعة الى السيد رئيس الجمهورية من وزير المالية والاقتصاد ان المادة (٥٥) من قانون الموظفين تنص على ان

للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية وله الحق في راتب بدل سفر يقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تفويضه من الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي ، وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاتصال بعد أخذ رأى ديوان الموظفين .

وجاء في المادة الثالثة من اللائحة أنه : (يخفض بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية واستراحات البنوك والشركات ، ويدخل في منطوق عبارة (منزل الحكومة) عربات السكك الحديدية التابعة لسكك حديد الحكومة والخيام والبواخر وكل ما عداها مما تكون الحكومة مملكة أو مستأجرة لها) . وفي المادة الرابعة من هذه اللائحة : (على الموظف أن ينزل أثناء المهمة التي يندب لها في استراحة الوزارة أو المصلحة التي يتبعها كلما أمكن ذلك ، وفي الأحوال التي تكون فيها الاستراحات مشغولة يجب عند تقديم استمارة بدل السفر أن يقرر بها الموظف أن الاستراحة لم تكن خالية ؟ . ومفاد ذلك أن الحكمة من تقرير بدل السفر هي خدمة الدولة . والبدل يقابل المصاريف الفعلية والضرورية التي يصررها الموظف في سبيل أداء واجبه الوظيفي والاصل في منح هذا البدل أنه لا يجوز أن يكون مصدر ربح للموظف أو المستخدم .

(لتن ٤٣٩ لسنة ٧ في جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

— لائحة بدل السفر الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — بدل السفر هو مجرد استرداد النفقات الضرورية الفعلية التي ينفقها الموظف في الجهة التي انتدب اليها علاوة على مصروفات معيشته العادية — نص المادة الثالثة من اللائحة على تخفيض بدل السفر بمقدار الربع في حالة الإقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية

أو باستراحات البنوك والشركات - وجوب تطبيق هذا الحكم على حالة
الغذب خارج الجمهورية - أساس ذلك أن البذل لا يجوز أن يكون مصدر
ربح أو إثراء للموظف .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة بدل السفر الصادر بها القرار الجمهوري
رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، قد عرفت بدل السفر بأنه الراتب الذي يمنح للموظف
مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيده عن الجهة التي يوجد
بها مقر عمله الرسمي ، كما قضت المادة العاشرة من هذه اللائحة بأن الموظف
الذي ينسب الى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة
ويشمل هذا البذل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن ، وبذل
السفر اذن يمنح كمقابل للنفقات الضرورية الفعلية التي يتحملها الموظف
المنتدب في جهة غير جهة مقر عمله الرسمي ، وهذه النفقات تشمل - فيما
تشمله - أجور المبيت .

ومن حيث أن الحكمة التي دعت الى تقرير بدل السفر ، تقتضي ان يقف
عند حد استرداد النفقات الضرورية الفعلية التي ينفقها الموظف في الجهة
التي انتدب اليها ، علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية ، وذلك آمالاً
لبداً أساسياً ، هو ألا يكون هذا البذل مصدر ربح أو إثراء للموظف على
حساب الدولة .

ومن حيث ان المادة الثالثة من لائحة بدل السفر المشار اليها نصت
على ان « يخفيض بدل السفر بمقدار الربح في حالة الإقامة بمنزل يملكه اممته
الحكومة أو بسلطة أو هيئة محلية واستراحات البنوك والشركات ، ويدخل
في مذكول عبارة « منازل الحكومة » عربات السكك الحديدية التابعة لسلطة
حزب الحكومة والخيام والبواخر وكل ما عداها مما تكون الحكومة مالكة أو
مستأجرة لها . . . » ، فمقتضى هذا النص هو تخفيض بدل السيفر بمقدار
الربح اذا اقام الموظف على نفقة الحكومة ، حتى لا يثرى على حساب الدولة
واذا كان هذا النص يسرى أصلاً بالنسبة الى الموظفين المنتدبين داخل
الجمهورية ، الا أنه يعمين أعمال هذا النص في مجال الغذب خارج الجمهورية ،
اذا اقام الموظف في مكان اممته له حكومة الدولة الأجنبية ، وذلك حتى

ولا يلزم الموظف على حساب الدولة ، اذا ما صرف بدل السفر كاملا ، رغم عدم تحمله نفقات المبيت ، واعتبار أن هذه النفقات تدخل ضمن العناصر التي يشملها بدل السفر الذي يصرف للموظف الذي يتدب إلى إحدى البلدان الأجنبية ، طبقا للمادة العاشرة من لائحة بدل السفر المشار إليها .

ومن حيث أن الموظفين المعارين إلى الجزائر كلنا يبيتان على حساب حكومة الجزائر (وزارة التصنيع والطاقة الجزائرية) ، فإنه إعمالا لحكم المادة الثالثة من لائحة بدل السفر سالفة الذكر ، يتعين تخفيض بدل السفر المستحق لهما — عن مدة إيفادهما للجزائر — بمقدار الربع ، ومن ثم فإن كلا منهما يستحق فقط ثلاثة أرباع بدل السفر المقرر .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن كلا من السيدين / الدكتور المستشار المساعد السابق بمجلس الدولة ، والاستاذ النائب بالمجلس ، يستحق ثلاثة أرباع بدل السفر المقرر لكل منهما ، من مدة إيفادهما في مهمة الجزائر .

(فتوى ١٥٦ في ١٣/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة — قرار مجلس الوزراء في ٢٥/١٠/١٩٢٥ — شروط منح بدل السفر .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن راتب بدل السفر هو مزية من مزايا الوظيفة العامة يخضع في أحكامه وشروط استحقاقه لما تقرره القوانين واللوائح في هذا الخصوص .

ومن حيث أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وهو القانون العام في شئون التوظيف كان ينص في المادة ٥٥ منه على أن للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لنادية مهمة حكومية وله الحق في راتب « بدل السفر » متأجل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي وذلك على الوجه والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد . وكان قد صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ والقرارات المعدلة له وتتضمن ثواعد منح راتب بدل السفر وهي المعروفة باللائحة بدل السفر وبمصاريف الانتقال وهي التي تحكم الحالة موضع النزاع . ومفاد نصوص هذه اللائحة أن منح راتب بدل السفر منوط بتوافر شروط ثلاثة أولها مستند من الحكمة من تقرير هذا الراتب وهي أن يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي يتفقا الموظف في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصاريف معيشتة الاعتيادية وذلك أعمالاً لمبدأ أساسي هو ألا يكون لهذا الراتب مصدر ربح للموظف والشرط الثاني يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر إذ يجب أن تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تنتفي مظنة التسلط والشرط الثالث خاص بالإجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي تقديم اقرار الى الرئيس المباشر في معاد لا يتجاوز نهاية الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الموظف إلى محل إقامته المعتاد على أن يتضمن بيانات تخضع لرقابة الرئيس المباشر للتحقق من صحتها . حتى لا يمنح هذا الراتب في غير وجهه الذي عبته القانون واللائحة .

(طعن ٢٤٩٧ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

المعاد الذي حددته لائحة بدل السفر لتقديم طلب بدل السفر في معاد سقوط وليس معاد تقديم مسقط — فيصل الفارقة بين المعادين .

ملخص الحكم :

يبين من الاطلاع على المادة ١٢ من لائحة بدل السفر أن الميعاد الذي حددته لتقديم الأقرار الخاص بطلب بدل السفر هو — طبقاً للتكليف القانوني السليم — ميعاد سقوط علق استحقاق بدل السفر على مراعاته بحيث لا ينشأ ثمة حق في هذا البذل إلا بتقديم الأقرار مستوفياً بياناًه خلال هذا الميعاد ، وتقوم فكرة السقوط على وجود أجل قانوني يتناول الحسبي نفسه ويسقطه . والفرق بين حالتي السقوط والتقدم المستط أن الحق في الحالة الأولى لا يتم وجوده وتكوينه إلا باتخاذ إجراء معين في ميعاد محدد أو هو لا يبلغ مرتبة الحق إلا باتخاذ هذا الإجراء في ميعاده المحدد ، وعندئذ يبدأ سريان مدة التقدم المستط لحق مقرر تام الوجود والتكوين ، ويتربع على هذه التفرقة أن القانون يعنى بحماية الحق في هذه الحالة الأخيرة ، وذلك بأجازة قطع مدته ووقف سريانها ، لانه في صدد حق كابل جدير بهذه الحماية ، ولم يبسط مثل هذه الحماية على شبه الحق في طالة السقوط فلا تقبل مدته قطعاً ولا وقفاً .

(طعن ١١ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ المعروف باللائحة بدل السفر — نصه في المادة ٥٦ على عدم سريان احكامه على فئات معينة من الموظفين من بينهم الضباط وأن بدل سفر هؤلاء الموظفين ومصاريف انتقالهم يكون تقديرهما بموجب أوائج تصدر من المصالح التي يتبعونها — بموافقة وزارة المالية — موافقة وزارة المالية بقبولها رقم ع ١١/١٠/٢١ في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٣ على الاستمرار في صرف بدل السفر العادي نقداً للضباط وطيلة مدة الحرب على ألا يزيد ما يصرف في الشهر الواحد عن ١٢ ليلة مهما طال أمد المأجوريات — وجود حالة الحرب بين مصر وإسرائيل يجعل اللائحة الصادرة في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٣ واجبة التطبيق في شأن الضباط .

ملخص الحكم :

ان القواعد الصادرة بهذا قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، وهي المعروفة بلائحة السفر ومصاريف الانتقال ، تنص في المادة ٥٦ منها على انه « لا تسرى أحكام هذه اللائحة على مستخدمى مصلحة سيكس حديد الحكومة والمستخدمين المدنيين بوزارة الحربية والكتابة بمصلحة اتصالات الحدود ولا على الضباط والصف ضباط والانفار التابعين للجيش او البوليس او لمصلحة خفر السواحل او لمصلحة اتصالات الحدود ، فان بدل سفرهم ومصاريف انتقالهم يكون تقديرهما بموجب لوائح تصدر من تلك المصالح وتوافق عليها وزارة المالية ، وفي ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٣ وافقت وزارة المالية بخطابها رقم ع ١١/١٠/٢١ « على الاستمرار في صرف بدل السفر العادي بطيلة مدة الحرب فقط كالآتى :

١ - الضباط الإداريين الأصليين المتدربين من الجيش على الإ يزيد ما يصرف في الشهر الواحد عن ١٢ ليلة مهما طال امد المأموريات .

٢ - العسكريين المأموريات داخل الصحراء على ألا يتعدى ما يصرف لهم ثمن عشر ليال في الشهر الواحد مهما طال المأموريات .

وأخيراً صدر قرار رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ بتعديل لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، ونص في المادة الاولى منها على انه « يقصد بكلية موظف الواردة في هذه اللائحة الموظف الدائم أو المؤقت أو الضابط أو المستخدم الخارج عن الهيئة أو العامل باليومية ومن في حكمهم ، كالصول والكونستابل وضابط الصف والعسكري ... الخ » . وليس ثمة شك في وجود حالة حزب بين مصر وإسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ حتى الآن ، بذلك تسرى في حق المطعون عليه اللائحة الصادرة في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٣ ، بحسبان انه يستحق بدل سفر عن المدة من ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ حتى ١٠ من أبريل سنة ١٩٥١ . وأذا طام الطعن على أساس ان المدعى المطعون عليه يتمتع في المجال الزمني لسريان القواعد التي وافقت عليها وزارة المالية في ٢٤ من يونية سنة ١٩٤٣ فانه يكون على أساس سليم من القسائون .

(طعن ٦٨٣ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٣١)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

استعراض لتصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين
المدنيين بالدولة ولائحة بدل السفر للعاملين بالقطاع العام — القانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والإجازات الدراسية والمنح ولائحته
التنفيذية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٢ — أيفاد
العاملين بالحكومة والهيئات والوحدات الاقتصادية للخارج يكون تحقيق
أحد فرضين وطبقا للنظام الذي يخضع له العامل — مناه تحديد المعاملة
المالية للموفد للخارج تتحدد في ضوء القواعد والإجراءات التي أتتحت في
شأن الأيفاد — لا يسوغ الجمع بين مزاي الأيفاد طبقا للقانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٥٩ وبين الأثار المالية للأيفاد لأداء مهمة طبقا لأحكام لائحة بدل
السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ١ لسنة
١٩٥٨

ملخص الفتوى :

أن هذا الموضوع يتناول فئتين من العاملين الأولى تضم العاملين
المدنيين بالدولة والثانية تضم العاملين بالقطاع العام ، وبالنسبة
للعاملين المدنيين بالدولة فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨
بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ينص في المادة الأولى على أن
بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي
يتحملها بسبب تقيده عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال
الآتية :

(١) الأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة

وتنص المادة العاشرة من ذات القرار على أن « الموظف الذي ينتحب
إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل السفر على كل ليلة على الوجه
الآتي ويشمل هذا البديل أجور المبيت ومصرفات الانتقال المحلية داخل
المسكن

أولا

ثانيا

ثالثا

رابعا

خامسا

سادسا

سابعاً - إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت نفقات بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف .

وتنص المادة (٢٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه « يسترد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعمال وظيفته وذلك في الأحوال وبالشروط التي تتضمنها اللائحة التنفيذية » .

وتنص المادة (٣٢) من ذات القانون على أنه « يجوز أيفاد العاملين في بعثات ومنح للدراسة أو إجازات دراسية بأجر أو بدون أجر بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وفيما يتعلق بالعاملين بالقطاع العام فإن قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للطباع العام ينص في المادة الثانية على أن بدل السفر هو المبلغ الذي يمنح للعامل مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغييه عن الجهة التي بها مقر عمله اليومي في الأحوال الآتية :

(١) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل المؤسسة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

كما تنص لمادة (١١) من ذات القرار على أن « العامل الذي يندب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل السفر من كل ليلة شاملاً أجور المبيت ومصاريف الانتقال المحلية داخل المدن بما في ذلك الانتقال من المطارات إلى المدن التي ينزلون بها وفقاً للنفقات الواردة في الجدول المرفق بذلك ولا يجوز أن تزيد المدة التي يصرف عنها بدل سفر عن مأمورية بالخارج عن ستة شهور إلا بقرار من رئيس الوزراء » .

ونص المادة (١٢) من القرار المذكور على أن « تزداد فئات بطل السفر الواردة بالجدول الوارد في المادة السابقة بمقدار ٢٥٪ إذا كانت المهمة في مؤتمرات وتخفض هذه الفئات الى النصف اذا نزل العامل في ضيافة احدى الدول أو الهيئات الاجنبية » .

وينص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام في المادة (٢٩) على أنه « يجوز ايفاد العاملين في بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها في شأن العاملين المنحيين بالدولة » .

كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة اجازات دراسية .

أما البعثات التدريبية فتتم طبقا لنظام الوحدة واحتياجات العمل بها بعد اعتماد مجلس ادارة المؤسسة لهذا النظم .

وينص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم شؤون البعثات والجازات الدراسية والمنح في المادة الاولى على أنه « الغرض من البعثة سواء كانت داخل الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة » .

(أ) بعثة علمية للحصول على درجة علمية ..

(ب) بعثة عملية لكسب مران أو خبرة .

(ج) بعثة عملية تتناول الغرضين السابقين معا .

(د) بعثة قصيرة لتابعة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي الممارسة ..

ولا تعتبر بعثة في تطبيق احكام هذا القانون المهمات والمأموريات التي تؤدي في الخارج » .

ونص المادة (٢٠) على أنه « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على

اقترح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها اعضاء البعثات بجميع انواعها الخارجية والداخلية والموفدون في اجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص .

وتطبيقا لهذا النص أصدرت اللجنة العليا للبعثات قرارها رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ بأحكام اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح .

ومن حيث لم يمتنع من النصيص المتضمن ذكرها ان ايناد الضالين بالحكومة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية للخارج الما يكون لتحقيق احد غرضين وطبقا لاحد نظامين .

الاول - القيام بدراسات علمية أو عملية أو للحصول على مؤهل علمي أو كسب مزايا علمي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة نس ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات واللائحة المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

الثاني - انجاز الاعمال التي يكلفون بها من قبل الحكومة أو شركات القطاع العام ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال أن كلن التكليف من قبل الحكومة أو الهيئات العامة أو قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام أن كلن التكليف من قبل شركات القطاع العام .

ومن حيث ان كلا من النظامين المشار اليهما يدور في تلك قائم بذاته فلكل منهما مجال انطباق ونطلق لعمال خاص به ولكل منهما آثاره المالية التي يستقل بها عن الآخر بغير تدخل .

ومن حيث أنه لا يجوز في مقام التفرقة بين النظامين مجرد النظر الى الموجد ذاته والفرض من الايفاد فان كان الهدف من الايفاد تحقيق مصلحة مباشرة للموجد بحصوله على خبرة أو مؤهل يسرى في شأنه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ولائحته المالية وأن كلن الايفاد يهدف إلى

تحقيق مصلحة مباشرة للجهة الادارية خضع الموعد لاحكام بدل السبب غير
تومصارييف الانتقال ، لأن هذا النظر لا ينتج معيارا جابعا مانعا ، فكل ايفاد
للعامل الى الخارج كما تحقق به مصلحة خاصة له بحصوله على خبرة او
مران او مؤهل يتحقق به ايضا مصلحة الجهة الموفدة . واية ذلك ان المبعوث
يؤلف الحصول على مؤهل موزن بعد عودته بالغمل مدة معينة في الجهة
الادارية التي اوفدته بالتطبيق لنص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة
١٩٥٩ المشار اليه كما انه في حالة تكليف العامل بمهام بالخدمة بالخارج فبالن
الامر ابتداء يقتضيه اداء عمل للجهة الادارية يتطلب الصالح العام وان كان
لا يظهر من منفعة ذاتية تعود عليه ومن ثم فان الامر يتطلب عدم الاكتفاء
باعتبار المنفعة عند تحديد المعاملة المالية الواجب تطبيقها على الموعد
للخارج .

ومن حيث انه بناء على ذلك فانه يجب لتحديد المعاملة المالية للموعد
للخارج النظر الى التواعد والاجراءات التي اتبعت في شأن ايفاد فان اوفد
العامل طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ قربت الآثار المالية
بالخاصة بالمبعوثين طبقا لنصوص هذا القانون ولائحته المالية الصادرة بقرار
اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ ، وان وفد طبقا لاحكام لائحة
بدل السفر تربت الآثار المالية المنصوص عليها بلائحة بدل السفر المطبقة
على العامل بحسب نظام العاملين الخاضع له .

ومن حيث انه لا يسوغ الجمع بين مزايا ايفاد طبقا للقانون رقم
١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وبين الآثار المالية للايفاد لاداء مهمة طبقا
لاحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال ذلك لان الحكمة من منح بدل السفر
هي تعويض العامل عن المصاريف التي يتكبدها بسبب اداء مهام لصالح
الجهة التي يتبعها ومن ثم فان من يوفد في منحة تدريبية بالخارج شاملة
مصاريف الاقامة والانتقال وتذاكر السفر طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢
لسنة ١٩٥٩ لا يستحق في الواقع تقاضي نصف بدل السفر وذلك باعتبار
ان المنحة تعطى جميع اواحي الصرف فلا يتحمل العامل اية نفقات اضافية ،
وعلى ذلك فان في منح بدل السفر بالاضافة الى مزايا المنحة يعتبر اشراف
للعامل بلا سبب وهو ما لا يجوز قانونا .

ولما كان العاملون بوزارة السياحة والشركات التابعة لها قد ابدوا
لحضور منح تدريبية في مجال السياحة والفنادق بالمانيا الاتحادية طبقا

للإجراءات المحددة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لمدة لا تقل عن عشرين شهر فانهم يخضعون في معاملتهم المالية لأحكام هذا القانون ولا يفتحته المالية دون سواء ولا تسرى في شأنهم أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال سواء بالنسبة للعاملين بالوزارة أو الشركات التابعة لها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق العاملين بوزارة السياحة والشركات التابعة لها الذين تم ايفادهم طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم تشئون البعثات والاجازات الدراسية والنسج لبذل السفر .

(غنوى ٥٥٧ في ١٦/٧/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المسند :

قراراً مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من سبتمبر و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ — قرار وزير المالية الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ — يعتبر مفسراً لأحكام القرارين الأولين — معنى المهمة الاعتيادية في مفهوم أحكام هذه القرارات — لا يشمل المهمات التي يورد لها الموظفون في بعثات تدريبية — لا يستحق الموظف الوعد في بعثة تدريبية طبقاً لبرنامج المعونة الفنية للنقطة الرابعة بدل السفر — يكفى ما تصرفه اليه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

ملخص الحكم :

ان قرار وزير المالية الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ هو قرار تنظيمي عام . يلخص في الواقع الى كونه قراراً تفسيرياً لأحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٨ من سبتمبر و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ . لأنه استهدف ايضاح معنى خاف فيها اراد تجليته وتفسيره ، وحاصله ان مهمة الموظف الوعد في بعثة تدريبية تحت اشراف هيئة الامم المتحدة تخرج

من المأمور المهام الاعتيادية التي عنها هذان القراران ولذلك أجرى عليهما بحثهما بخلاف لاجلها ، ومقتضاها خرمين هذا المبعوث من بدل السفر عن تخفيفا لكتفاء به. تحصيله حكومة الولايات المتحدة من نفقات معيشته وتذله في بلادها طبقا لاتفاق التعاون الفني وفق برنامج النقطة الرابعة المعقود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية والناقد في مصر اعتبارا من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٠ على ما سبق أيضا .

فانما كانت المهمة التي يوفا لها الموظف متصلة باغراض دولية مدارها تبادل الدراية الفنية والخبرة بين الدول ابتغاء ادراك مستوى ارفع للتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية واشاعة حسن التفاهم بين الدول ، وانه من اجل هذه الاغراض الجليلة اتفق على تنظيم هذه الدراسات التدريبية كي ينهل منها مندوبو الدول المتعاقدة ويشهدوا منافع لهم اوفدوا لتحصيلها تحقيقا لتبادل الوعى الفني بين الدول ، اذا وضع ذلك ، انعزلت طبيعة هذه الدراسات التدريبية التي انتفع بها المطعون عليه عن طبيعة المهام الاعتيادية التي يوفا فيها للحكومة المصرية موظفيها في العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة ، مما يتمتع به اعتبار بدل السفر منظما لهذا المقام ومشروعا لمواجهة نفقات ائثال تلك المهام ، فاذا ساند به عطفه ان البعثات التدريبية وهى طوية الاجل دائما تتلخص على القيسود والتوجيهات التي ايد بها تحديد احوال المهام الاعتيادية والتضييق من مداها وتلخيص طبعها الروح المثلهم من قرار مجلس الوزراء للصناديق في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، كان اعتبار الدراسة التدريبية في حكم « المهام الاعتيادية » . فليس مطلقا مع نظرية قنوار مجلس الوزراء في ههنا الخصموى .

ولا محل لقياس البعثات التدريبية التي يوفا لها المبعوثون على المهام الاعتيادية التي يستحق عنها بدل السفر العادى بحجة ان « هذه البعثات روعى فيها الصالح العلمى العام وانها نظمت خدمة للمعونة الفنية للدول المختلفة » هو قياس متعسف . لان العلة فيه لا تعتمد على وضف مناسب نهضبطا يمكن جعله مناسبا لها على تعبير الاصوليين ، ومع ذلك ان كانت القاعدة التنظيمية العامة من شأنها ان ترتب اعباء مالية على الخزنة يتعين ان تفسر هذه القاعدة في أضيق حدود حتى لا يتسبب الامر للقياس والتخريج فغضطرب الاجكالم في هذا المقام .

وفضلا عما تقدم فان مرسوم اصدار اتفاق التعاون الفني طبقا لبرنامج النقطة الرابعة المعقود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الامريكية التامى فى مادته الاولى بالعمل باحكامه من تاريخ التصديق على الاتفاق المذكور و ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥١ قد خصص عوم الحكم الوارد فى ذنبك القرارين بها جعل - عنهاء تحمل نفقات معيشة المبعوثين المصريين - مرفوعا عن كاهل الحكومة المصرية - بلقى على علق حكومة الولايات المتحدة الامريكية وبما جعل التزام الحكومة المصرية بمقتضوا على تحمل نفقات سفر هؤلاء الموفدين الى الولايات المتحدة وبالعكس من التاريخ المذكور ؛ ومثل هذا التخصيص الجليل بأداة اصدار هذا الاتفاق اعتبارا من ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥١. وقد اخرج ضرورة - التنب للاغراض التدريبية - من المهام الاعتيادية التى يصرف اليها بدل السفر ؛ وتخص ، ومن ثم ، تعديل بعض القرارات التنظيمية يسرى من ذلك التاريخ على الحكومة والاميرال فى نطاق القواعد التنظيمية الداخلية ؛ قد كشف عن طبيعة القرار الوزاري التفسيرية والتنفيذية معا باعتباره متشبا مع مقتضى هذا التعديل ، ومن هذا لاجلها ، ومتواترا مع نظام بدل السفر القانونى القائم آنذاك ، وعلى ذلك لا وجه لتفصيل القيمة القانونية لقرار وزير المالية المشار اليه ، ولا للتحدى بان سفر المدعى فى المهمة التى اوفد لها كان سابقا على صدور القرار الوزاري ، ما دام قد صدر هذا القرار كاشفا لنطاق الحكم الذى اتى به هذان القراران التنظيميان ومرددا فى الان ذاته لاحكام الاتفاق العمل بالتعاون الفني بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الامريكية وهو ذلك الاتفاق الذى اصبحت احكامه حجة على الافراد والسلطات الداخلية فى مصر من تاريخ العمل به فى ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥١. وعالج بدل السفر للوظائف المصريين الموفدين للدراسة التدريبية بالولايات المتحدة معالجة قانونية صريحة ، يحرم معها القول بانهم يظلون - بعد نفاذه على تلك السلطات والافراد على سواء - منتقمين باحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من سبتمبر و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ حتى لو سلم فى الجدل - احض بان هذه البعثات هى من قبيل المهام الاعتيادية التى عرض لها هذان القراران .:

(طعين ٤) لسنة ٤ فى - جلسة ٣٠/١/١٩٦٠).

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

أيفاد العاملين في منحة تدريبية للخارج شاملة نفقات السكن ومصاريف الإقامة — خضوعهم في معاملتهم المالية لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والمنح ولأحتته المالية دون سواء — عدم سريسة احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ في شأنهم — عدم جواز الجمع بين مؤايب الأيفاد طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وبين الآثار المالية للأيفاد لأداء مهمة طبقا للائحة بل السفر ومصاريف الانتقال — عدم استحقاق هؤلاء العاملين لنفس بدل السفر — انسفس ذلك : ان كلا من النظامين يدور في فلك قائم بذاته ولكل منهما مجال انطباق خاص به ولكل منهما آثاره المالية التي يستقل بها عن الآخر بغير تداخل — وجوب النظر عند تحديد المعاملة المالية الواجب تطبيقها على الموفد للخارج الى القواعد والاجراءات والأحكام الواجبة التطبيق في شأن الأيفاد دون الاكتفاء بمجرد النظر الى الموفد ذاته والفرض من الأيفاد .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ينص في المادة الأولى على أن « بدل السفر هو الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى فى الاحوال الآتية :

١ () الاعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة . . . » .

وتنص المادة العاشرة من ذات القرار على أن « الموظف الذى يندب الى احدى البلدان الاجنبية يصرف له بدل سفر كل ليلة على الوجهه الاين ويشمل هذا البديل اجسور المبيت ومصرفات الانتقال المحلية داخل المدن ..

اولا :

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً :

خامساً :

سادساً :

سابعاً : إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات السفر التي تصرف إليه إلى النصف .

وتنص المادة (٢٥) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أنه « يسترد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل أداء أعمال وظيفته وذلك في الأحوال وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وتنص المادة (٢٣) من ذات القانون على أنه « يُجوز ابتداء العاملين في بعثات ومنح دراسية أو إجازات باجر أو بدون اجر بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

وينص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والإجازات الدبلوماسية والمنح في المادة الأولى على أنه « الغرض من البعثة سواء كانت داخل الجمهورية أو خارجها هو القيام بخدمات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو اكتساب مران علمي وذلك لمساعدة أو حاجة تقضيها مصلحة عامة » .

وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن « أنواع البعثات هي :

(أ) بعثة علمية للحصول على درجة علمية .

(ب) بعثة علمية لكسب مران أو خبرة .

(ج) بعثة علمية عملية يتناول الغرضين السابقين معاً .

(د) بعثة قصيرة لمتابعة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي المعرفة .

ولا تعتبر بعثة في تطبيق احكام هذا القانون المهمات والمهام التي تؤدي في الخارج .

وتنص المادة (١٤) على انه « لا يجوز لاي فرد او مصلحة او هيئة او مؤسسة عليا قبول منح دراسية او للتخصص او غير ذلك من دولة او جامعة او مؤسسة او هيئة اجنبية او دولية الا بعد موافقة رئيس الالية للبعثات وتخطر ادارة البعثات لاتخاذ اجراءات البت في قبول المنحة او رفضها . »

وعلى الوزارة او المصلحة او الهيئة او المؤسسة العامة أن تشفع اخطارها باقتراحاتها في هذا الشأن ، ويتم الاختيار للمنع التي تتلقاها بعد الاعلان عنها والمفاضلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع في الاختيار للبعثات ما لم تقرر اللجنة التنفيذية غير ذلك .

ولا تعتبر منحة في تطبيق احكام هذا القانون المنح التي تعطى لتدريب بعض الموظفين بمناسبة التعاقد على شراء أدوات من الخارج .

وتنص المادة (٢٠) من قانون تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ على انه « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التي يعامل بمقتضاها اعضاء البعثات بجميع انواعها الخارجية والداخلية والموفدين في اجازات دراسية او الحاصلون على منح للدراسة او للتخصص » .

وتطبقا لهذا النص اصدرت اللجنة العليا للبعثات قرارها رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ باحكام الثلاثة المالية لاجزاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح .

ومن حيث انه يتضح من النصوص المتقدم ذكرها أن افراد العاملين للخارج انما يكون لتحقيق احد غرضين وطبقا لاحد نظامين :

الاول : التيام بدراسات علمية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة - ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والمنح واللائحة المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

الثاني : انجاز الاعمال التي يكلفون بها من قبل الادارة ويسرى في شأن تحقيق هذا الغرض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ومن حيث ان كلا من النظامين المشار اليهما يدور في فلك قائم بذاته فلكل منهما مجال انطباق ونطاق اعمال خاص به ولكل منهما اثاره المالية التي يستقل بها عن الآخر بغير تداخل .

ون حيث انه لا يسوغ في مقام التفرقة بين النظامين مجرد النظر الى الموند ذاته والفرضى من الايفاد فان كان الهدف من الايفاد تحقيق مصلحة مباشرة للموند بحصوله على خبرة أو مران أو مؤهل يسرى في شأنه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ولائحته المالية وان كان الايفاد يهدف الى تحقيق مصلحة مباشرة للجهة الادارية خضع الموند لاحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال ، لان هذا النظر لا ينتج معيارا جامعيا مانعا فكل ايفاد للعامل الى الخارج كما تتحقق به مصلحة خاصة له بحصوله على خبرة أو مران أو مؤهل يتحقق به ايضا مصلحة للجهة المونده ، وآية ذلك ان المبعوث يهدف الحصول على مؤهل ملزم بعد عودته بالعمل مدة معينة في الجهة الادارية التي اؤتمنته بالتطبيق لنص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، كما انه في حالة تكليف العامل بمامورية بالخارج فان الامر ابتداء يقتضيه اداء عمل للجهة الادارية يتطلبه الصالح العام وان كان لا يخلو من منفعة ذاتية تعود عليه ومن ثم فان الامر يتطلب عدم الاكتفاء بعنصر الغاية عند تحديد المعاملة المالية الواجب تطبيقها على الموند للخارج .

ومن حيث انه بناء على ذلك فانه يجب لتحديد المعاملة المالية للموند للخارج النظر الى القواعد والاجراءات والاحكام الواجبة التطبيق في شأن

الإيفاد فإن كانت أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ترتيب الأثار المالية الخاصة بالمبعوثين والموفدين على منح طبقا لتصوص هذا القانون ولائحته المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ ؛ وإن كانت أحكام لائحة بدل السفر الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ترتيب الأثار المالية المنصوص عليها بتلك اللائحة .

ومن حيث أنه لا يجوز الجمع بين مزايا الإيفاد طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وبين الأثار المالية للإيفاد لإداء مهمة طبقا لأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ذلك لأن الحكمة من بدل السفر هي تعويض العامل عن المصاريف التي يتكبدها بسبب أداء مهام لصالح الجهة التي يتبعها ومن ثم فإن من يوفد في منحة تدريبية بالخارج — شاملة نفقات السكن ومصاريف الإقامة — مما ينطبق عليها أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ لا يستحق في الواقع تقلضي نصف بدل السفر وذلك باعتبار أن المنحة تغطي جميع نواحي الصرف فلا يتحمل العامل أية نفقات إضافية وعلى ذلك فإن في منحة بدل السفر بالإضافة الى مزايا المنحة يعتبر ائراء للعامل بلا سبب وهو ما لا يجوز قانونا .

ومن حيث أنه لما كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات قد منعت الوزارات من قبول أية منحة اجنبية لاي غرض سواء كان علمي أو تدريبي الا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات وأوجب عليها اخطار ادارة البعثات لتجرى المفاضلة بين المتقدمين الى المنحة ، ولم يستثنى تلك في المادة من الخضوع لاحكامها الا المنح الاجنبية التي تقدم بمناسبة التعاهد على شراء أدوات من الخارج ، فإن العاملين الثلاثة الذين أوفدوا في منحة تدريبية بجمهورية المجر للتدريب في مجالات القوى العاملة يخضعون في معاملتهم المالية لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والمنح ولائحته المالية دون سواء ولا تفرق في شأنهم أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع التي عدم استحقاق العاملين بدويان عام وزارة النقل الذين أوفدوا في منحة تدريبية لجمهورية المجر لنصف بدل السفر .

(ملف ٧٨١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ بذات المعنى من قبل
جلسة ١٩٧٧/٦/٢٩ ملف ٧٧٥/٤/٨٦)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

عدم استحقاق العاملين بوزارة الشؤون الإجتماعية المتدربين للتدريب أو للاشراف على معسكرات المهجرين للبدل وذلك في حالة إقامتهم بهذه المعسكرات اقلية كاملة تشمل البيت والغذاء على حساب الدولة . — أساس ذلك أن النفقات التي شرع بدل السفر لمواجهةها تشمل مصاريف الاكسبل والإقامة على حساب الدولة على الوجه الذي حددته لائحة بدل السفر فلذا تكلفت الدولة بجميع النفقات انتهى سبب استحقاق البدل .

ملخص الفتوى :

أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية :

(أ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب)

(ج) الليالى التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحة .

كما تنص المادة (٢) من هذا القرار على أن « يصرف بدل السفر للموظفين داخل جمهورية مصر العربية على النحو الآتى :

أولاً —

رابعاً — لا يجوز صرف بدل سفر عن الليالى التي تقضى على ظهور البواخر النيلية اذا كانت تذكرة السفر تشمل الغذاء ماذا لم تشمله يصرف بدل السفر العادى مخفضا بمقدار الربع وتنص المادة (٣) على أن لا يخفص

بدل السفر بمقدار الربع في حالة الاقامة بمنزل مما أعدته الحكومة أو سلطة أو هيئة محلية أو استراحات البنوك والشركات « وأخيراً فإن البند (خامساً) من المادة (١٠) ينص على أنه «لا يصرف بدل السفر من الليالي التي تقضى باليوأخر والطائرات إذا كانت تذكرة السفر تشمل الاكل ، أما إذا كانت لا تشملها فيصرف ثلاثة أرياع البذل » .

ويبين من ذلك أن بدل السفر يصرف للموظف مقابل النفقات الفعلية الضرورية التي يتكدها في سبيل أداء مهمة يكلف بها وتقتضى منه التفتيش عن الجهة التي يوجذب بها مقرر عمله الرسمي ، وإذا كان بدل السفر قد شوع لمواجهة المصروفات الفعلية التي يتكدها الموظف فإنه يقف عند حد استنزاد هذه المصروفات حتى لا تكون مصدر ربح أو إثراء له على حساب الدولة ، والنفقات التي شرع البذل لمواجهةها تشمل مصاريف المالك والإقامة ؟ على الوجه الذي جددته لائحة بدل السفر ، ومقتضى ذلك أنه إذا تكبد الموظف هذه المصاريف استحق بدل السفر كاملاً - أما إذا وفرت له الدولة الإقامة أو المالك - فلا يصرف له من البذل إلا مقابل ما تكبدته بالفعل - وترتباً على ما تقدم إذا تكلفت الدولة بجميع النفقات انتهى سبب استحقاق البذل ، وبهذه الغلبة تمتى كلت إقامة الموظف في الجهة التي كلف بإداء عمل فيها شاملة المبيت والغذاء على حساب الدولة فإنه لا يستحق عندئذ بدل سفر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم استحقاق العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية المنتدبين للتدريب أو للإشراف على معسكرات المهجرين لبذل سفر وذلك في حالة إقامتهم بهذه المعسكرات إقامة كاملة تشمل المبيت والغذاء على حساب الدولة .

(انتهى ٧٩هـ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٥ -)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبسدا :

بدل السفر - طبيعة المهمة التي تدر استحقاقه - وجوب أن تكون ضرورية للحكومة - أن وزارة الداخلية للمدعى بالسفر بقيادة سيارة حكومية

لا يعنى حتماً ان الخدمة كانت ضرورية للحكومة ما دام ثابت ان السيارة كانت تخدم بعثة خاصة — بدل السفر لم يشرع لمواجهة أمثال تلك المهام .

ملخص الحكم :

ان ابن وزارة الداخلية للدمى بالسفر لقيادة سيارة حكومية لا يضى على مهنته طبيعة المهمة العادية التي يصرف عنها بدل السفر اذ القول بذلك من شأنه ان يرتب حتماً على المصنف الحكومية للسيارة ان الخدمة كانت حتماً ضرورية للحكومة على حين انه لا تلازم بين الامرين بذاعة والى اوضح من عبارة المادة ١٦ من لائحة بدل السفر ان العبارة اولا واخيراً في تحديد طبيعة المهمة العادية التي يصرف عنها بدل السفر ان تكون الخدمة ضرورية للحكومة ومن ثم غاذاً ما ثبت ان خدمة السيارة في الملكة العربية السعودية لم تكن ضرورية للحكومة حيث كانت تخدم بعثة خاصة — هي بعثة نادى الشرطة للحج — لا تربطها بالحكومة اية صلة مباشرة ونفعها المباشر انها عاد على اعضاء هذه البعثة الخاصة ، واذا كانت للحكومة مصلحة في هذه البعثة بسبب مساهمتها في تقديم السيارة فان مصلحتها تأتي من ان ما ينفع الأفراد من مقاصدهم الشريفة يعود بالنفع على الدولة فهي مصلحة غير مباشرة ، ومن ثم فان طبيعة مهمة هذه البعثة التي أنتفع بها اعضاءها كما أنتفع بها المدمى يختلف عن طبيعة المهام العادية التي تؤدى فيها الحكومة موظفيها في العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة مما ينتفع معه اعتبار بدل السفر بمنظماً لهذا المقام ومشروعاً لمواجهة أمثال تلك المهام ، غاذاً ساند ما تقدم ان المدمى نفع انتفاعه بهذه البعثة لم يتكبد شيئاً في الذهاب والاياب والحل والترحال والطعام والمأوى وكان فوق كل ذلك مطوعاً فان اعتبار مهنته عادية يتقاضى عنها بدل سفر امر يخالف القانون .

(طعن ٨٣ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٢٨ / ١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

ايفاد العامل لرافقة بعض الطلاب في رحلة ثقافية بوصفه اخصائياً اجتماعياً بتكليف من الجهة الإدارية المختصة هو ايفاد في مهمة مصلحة من

أعمال وظيفته — الاثر المترتب على ذلك — خصومه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

بالمخفى الحكم :

ومن حيث أنه بالرجوع الى اتفاقية البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلوى بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية لعامى ١٩٦٢ - ١٩٦٣ تبين أنها تنص فى للبند ١٧ منها على أن يدعو الجانب اليوغسلافى خمسة عشر طالبا ومدرسا من مدرسة اللسان العليا بالقاهرة من الذين يدرسون اللغة الصربوكرواتية لزيارة يوغسلافيا لمدة شهر خلال صيف عام ١٩٦٢ ، ولما كان الثابت من الأوراق أنه تنفيذا لهذا البند من الاتفاقية أوفدت مدرسة اللسان العليا بناء على دعوة من الحكومة اليوغسلافية خمسة عشر طالبا من طلبتها — وهو العدد المحدد فى الاتفاقية — فى زيارة ثقافية ليوغسلافيا ، أما السيد «المدعى» فقد كلفته المدرسة بمرافقة هؤلاء الطلبة والإشراف عليهم خلال هذه الرحلة الثقافية ، فمن ثم فإن سفره يخرج من نطاق الاتفاقية المذكورة ولا يخضع لإحكامها ، ويكون إيفاده بوصفه أخصائيا اجتماعيا ورئيسا لقسم الشباب بالمدرسة وبتكليف من الجهة الادارية المختصة هو إيفاد للمدعى فى مهمة مصلحة تدخل فى أعمال وظيفته ذلك لأن الجهة المذكورة يقع على عاتقها التزام بماتونى بالإشراف على الطلبة الموفدين فى الرحلة ومراقبة سلوكهم ، ومن ثم يخضع المدعى فى هذا الشأن لقانون نظام موظفى الدولة ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ومن حيث أن المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة — الواجب التطبيق فى الحالة المعروضة — تنص بأن للموظف الحق فى استرداد المصروفات التى يتكبدها فى سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية وله الحق فى راتب بدل سفر مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة ، التى يوجد بها مقر عمله الرسمى وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء . وتنفيذا لهذا الحكم صدرت لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ونصت فى المادة ١١ منها على أن « بدل السفر هو الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها

بمنصب، تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله، الرسمى في الاحتوال الآتية :

(٢) للقيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة . « كما قضت، الفقرة سابعا من المادة ١٠ من هذه اللائحة بأن خفض فئات بدل السفر التي تصرف الى الموظف الى النصف اذا نزل الموظف في ضيافة احدى الدول او الهيئات الاجنبية . ولما كان يبين من اوراق الطعن ان المدعى نزل خلال مدة المهمة التي اوفد من أجلها في ضيافة الحكومة اليوغسلافية فمن شسم يستجتي أن يصرف له نصف بدل السفر عن الفقرة من ١٨/٧/١٩٦٢ الى ٧/٩/١٩٦٢ . كما يستحق صرف قيمة تذاكر السفر من مصر الى يوغسلافيا ذهابا وايابا لحكم المادة ١٩ من لائحة بدل السفر التي تقضى بأن يصرف للموظف ما يتكفله فعلا من نفقات بسبب أداء وظيفته من اجور سفر وانتقال .

ومن حيث انه لا وجه لما جاء بتقرير الطعن المتعم من الحكومة من ان المدعى وافق على السفر الى يوغسلافيا على نفقته الخاصة ، استنادا الى تأشيرة السيد وكيل الوزارة على مذكرة ادارة البعثات المؤرخة في ٢٧/٥/١٩٦٢ بشأن السفر التي جاء بها ان المدعى يشرف على الرحلة على نفقته الخاصة ، اذ فضلا عن ان الثابت من الاوراق ان المدعى لم يوافق على السفر على نفقته الخاصة ، فانه وقد اوفد في مهمة رسمية على ما سبق بيانه فانه يستمد حقه في بدل السفر ومصاريف الانتقال من القانون مباشرة ومن ثم لا يملك وكيل الوزارة قانونا حرمانه من هذا الحق .

(ملحق رقمى ٣٢٨ ، ٥٩١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٦)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٢/٤ بشأن لجنة اصلاح المرممين الشرعيين وتحديد ما يصرف من بدل للاعضاء - عدم اشتماله على تقرير

ما يمنح من بدل ان ينوب لهذه المهمة من موظفين وقياصين وعمال —
اختصاص وزير الأشغال بتحديد قيمة البديل الذى يمنح لهؤلاء .

ملخص الحكم :

ان ما ورد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٥١ — بياناً لسلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين — قاطع في اختصاص هذه اللجنة بتحديد بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنتين الهندسية العليا والفنية ، ومع ان هذا القرار قد تناول اختصاص اللجنة الثالثة والتي وكل فيها مهمة تنفيذ أعمال الإصلاح بالحرمين ، الا أنه لم يعين الأشخاص الذين تؤلف منهم هذه اللجنة ، بل وأمسك عن بيان الجهة المختصة بتقدير بدل السفر الخاص بأعضائها من موظفين وقياصين وعمال ، مما يجعلهم خاضعين في ذلك لولاية وزير الأشغال بوصفه السلطة الرئيسية الادارية التى يتبعها هؤلاء الاعضاء ، وكلهم من موظفى مصلحة المساحة ومستخدميها ممن يخضعون لاشراف وزير الأشغال الادارى . ومما يظاهر هذا الفهم ان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر واضح في تقرير قاعدة عامية من حيث تفويض وزارة الأشغال في تحضير أعمال اصلاح الحرمين وتنفيذها بالكيفية التى تراها محققة للاغراض المقصودة من هذه الأعمال ، ومن حيث تخويلها في سبيل تنفيذ تلك الأعمال سلطة استخدام الموظفين التابعين لها وبغيرها من اللوزارات الأخرى خصها على الاعتبارات المخصصة للأعمال المذكورة . وسياق هذه العبارة يبنى بان لوزير الأشغال — باعتباره صاحب شأن في اختيار من يلزم لتنفيذ أعمال اصلاح الحرمين — حق تحديد بدل السفر الخاص بالموظفين الذين يختارهم في نطاق الاعتبارات المخصصة لتلك الأعمال ، وبخاصة اذا كانوا خاضعين لإشرافه الرئيسى ، ولا يتمين عليه من ثم عرض الأمر في هذا الصدد على لجنة اصلاح الحرمين الشريفين .

قاعدة رقم (٢٨٤) :

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٥٩ ببيان سلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين - قطع في اختصاص هذه اللجنة بتحديد بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنتين : العليا والفنية - بدل السفر المستحق لأعضاء اللجنة الثالثة التي تقوم بتنفيذ أعمال الإصلاح لا يدخل في اختصاصها بل في اختصاص وزير الأشغال - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن ما ورد في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من مارس سنة ١٩٥٩ ببيان سلطة لجنة اصلاح الحرمين الشريفين ، قاطع في اختصاص هذه اللجنة بتحديد بدل السفر الخاص بأعضاء اللجنة الثالثة التي وكل إليها مهمة تنفيذ أعمال الإصلاح بالحرمين الشريفين. إلا أنه لم يعين الأشخاص الذين تؤلف منهم هذه اللجنة ، بل وأمسك عن بيان الجهة المختصة بتقدير بدل السفر الخاص بأعضائها من موظفين وقياسيين مما يجعلهم خاضعين في ذلك لولاية وزير الأشغال بوصفه السلطة الإدارية التي تتبعها هؤلاء الأعضاء وكلهم من موظفي مصلحة المساحة ومستحديها من خاضعين لأشراف وزير الأشغال الإداري وما يظهر هذا الفهم أن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر واضح في تقرير إعادة عامة من حيث تقويض وزارة الأشغال في تحضير أعمال اصلاح الحرمين الشريفين وتنفيذها بالكيفية التي تراها محقة للاغراض المقصودة من هذه الأعمال ، ومن حيث تجويلها في سبيل تنفيذ تلك الأعمال سلطة استخدام الموظفين التابعين لها. ولغيرها من الوزارات الأخرى خصما على الاعتداءات المخصصة للأعمال المذكورة . وسبق هذه العبارة بنص بأن لوزير الأشغال باعتباره صاحب شأن في اختيار من يلزم لتنفيذ أعمال الحرمين حق تحديد بدل السفر الخاص بالموظفين الذين يختارهم في نطاق الاعتداءات المخصصة لتلك الأعمال وبخاصة إذا كانوا خاضعين لأشرافه الرئيسي ولا يتعين عليه من ثم عرض الأمر في هذا الصدد على لجنة اصلاح الحرمين الشريفين .

تم (طعن ٥٦٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بـلائحة بدل المسافرين ومصاريف الانتقال - نصه على استحقاق بدل السفر للمتدربين في مهمة الحج - المنصوص به بعثة الحج الرسمية .

ملخص الحكم :

نصت المادة العاشرة أولاً (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على أن الموظف الذي يندب الى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الآتي ، (ثم أوردت المادة بيان الفئات المختلفة لبدل السفر بحسب الدول المختلفة) ونص البند ثانياً من المادة المذكورة على أن تسرى الفئات المحددة للمتدربين في مهام عادية في المملكة العربية السعودية على المتدربين في مهمة الحج ونصت المادة ١٦ من اللائحة على أن لا يُلغى بدل السفر لأحد الموظفين إلا بمقتضى إقرار يوقعه بنفسه ويقدمه للرئيس التابع له مباشرة قبل آخر الشهر التالي للشهر الذي يعود فيه الى محل إقامته يقر فيه بأن غيابه كان ضرورياً لخدمة الحكومة .

يؤخذ من هذه النصوص أن مناط استحقاق بدل السفر في مثل حالة المدعى هو أن يكون متدرباً في مهمة عادية في المملكة العربية السعودية أو أن يكون متدرباً في مهمة الحج ، ولا شبهة في أن المقصود في عبارة النص بمهمة الحج هو بعثة الحج الرسمية .

(طعن ٨٢ لسنة ١٠٠ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بـلائحة بدل المسافرين ومصاريف الانتقال ربط بين المرتب المستحق للعامل وكذا الدرجة المالية

التي يشغلها وقت السفر لاداء المأمورية وبين الدرجة المستحقة عنها تذكرة السفر أو مقابلها النقدي — العبرة في تحديد مستحقات العامل المتعلقة ببذل السفر وكذا تذكرة السفر أو مقابلها النقدي هي بحالة العامل الوظيفية الفعلية وقت الإيفاد أو الصرف دون نظر الى وضعه القانوني الذي قد يتكشف من التسويات اللاحقة حتى ولو ارتفعت اقدمية العامل أو رقى الى درجة اعلى اعتبارا من تاريخ سابق على تاريخ قيامه بالمأمورية .

ملخص الفتوى :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلاثحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عرف في مادته الاولى بدل السفر بأنه الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تفييه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي نتيجة تكليفه بمهام لملحة العمل ، وحدد في مادته الثانية نوات هذا البديل بحسب المهام التي يتقاضاها العامل وقت التيام بالمهمة وحدد في المادة (٣٩) درجة تذكرة السفر التي يحق للعاملين استخدامها في وسائل المواصلات المختلفة بحسب درجاتهم المالية التي يشغلونها وقت السفر واجاز في المادة (٧٨) للعاملين بالمناطق النائية بالسفر بموجب استهانات مجانية أو بزيع اجرة لعدد محدد من المنزلات ، ورخص للعامل في المادة (٧٨) مكرر ان يختار صرف مقابل نقدي بدل الاستهانات بدلا من استخدامها .

ومفاد ما تقدم أن المشرع ربط من جهة بين مرتب العامل المستحق له وقت السفر المتر عن ادائه لمهام رسمية ، وربط من جهة أخرى بين الدرجة المالية التي يشغلها العامل ودرجة تذكرة السفر أو مقابلها النقدي برباط وثيق ، ومن ثم فإن العبرة في تحديد ايا من المستحقات سالفة الذكر أنها يكون بحالة العامل الوظيفية وقت الإيفاد أو صرف المقابل النقدي أي بوضعه الفعلي وليس بوضعه القانوني الذي قد تكشف عنه التسويات التي تجري له بعد صرف هذه المستحقات ويترتب عليها تعديل في مركزه الوظيفي بترقيته الى فئة اعلى بائس: رجعى بمثل هذه التسوية لا تؤثر فيها استحق معل من بدل أو تفاكير أو مقابل نقدي لها .

وإذا كان من شأن السوية أن تكشف من حقيقة المركز القسائوني للعامل في وقت سابق على إجرائها ، وكان من مقتضى ذلك تحديد تاريخ معين لصرف الفروق المترتبة عليها وفقا للقواعد التنظيمية التي رتبها الحق في تلك السوية ، غير أن ذلك لا يستلزم أعمال هذا التاريخ لتحديد مستحقات العامل المستندة من قوانين أخرى لها نطاق خاص بها . كما هو الشأن في لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

لذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احقية العاملين الذين رقدوا أو أرجعت أقدمياتهم في الفئات الأعلى في تعديل بدل ودرجة السفر المؤقتة البديل النقدي الا من تاريخ شغلهم فعلا لهذه الفئات الأعلى .

(بنوي ٢٤ في ١٩٨٠/١/٧)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

بدل سفر استحقاقه مرتبط بالمركز الوظيفي للعامل - غير هذا المركز من تاريخ معين - أثره - الاعتداد بهذا التاريخ في ترتيب كافة الأثر القانونية المترتبة على ذلك - مثال - ندب العامل للقيام بعمل وظيفة أعلى - ترقية بعد ذلك الى هذه الوظيفة - استحقاقه بدل السفر لغاية اليوم السابق على نفاذ الترقية فقط - لا يغير من هذا الرأي كون الترقية باثر رجعي وأن القرار الخاص بالترقية قد أبلغ اليه في تاريخ لاحق .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على الاتي :

« بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاجراءات الآتية :

- (أ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .
(ب) الانتقال لقر القومسيون الطبي الواقع في بلد آخر للحصول على اجازة مرضية بشرط ان يقرر القومسيون منح هذه الاجازة .
(ج) اللبالي التي تقتضى في السفر بسبب النقل او اداء مهمة مصلحة .
ويقصد بكلمة الموظف الخ .

ومن حيث ان استحقاق بدل السفر مرتبط بالمركز الوظيفي للعامل ، وما دام هذا المركز قد تغير من تاريخ معين فانه يتمين الاعتداد بهذا التاريخ في ترتيب كافة الاثار القانونية المترتبة على ذلك .
ومن حيث ان السيد المذكور اعتبر مرقى الى وظيفة مدير منطقة شرق الدلتا بالزقازيق - التي كان فنتديا لها - اعتبارا من ١٠/١٠/١٩٦٢ ، فانه من هذا التاريخ ترابله صفة المتدب لهذه الوظيفة ويمتيز شاقها بصفة اجسالية وتعتبر مدينة الزقازيق مقر عمله الاصلي الجديد ومن ثم بانه يستحق بدل السفر لغاية اليوم السابق على هذا التاريخ فقط ولاغير من هذا الرأي ان القرار الوزاري رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ الذي قضى بترقيته يائس رجعى قد ابلغ اليه في ٢٩/١٢/١٩٦٢ لان العبرة ليست بابلغ القرار وانما بالمركز القانوني والوظيفي للعامل فظالمنا قد تغير مركزه الوظيفي في تاريخ معين فانه يتمين الاعتداد بهذا التاريخ في ترتيب كافة الاثار القانونية المترتبة على هذه الترقية .

ومن اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى غنم الحقبة السيد مدير منطقة شرق الدلتا بالزقازيق في بدل السفر عن المدة من ١٠/١٠/١٩٦٢ تاريخ نفاذ الترقية الى ٢٩/١٢/١٩٦٢ تاريخ صدور قرار الترقية .
(متوى ١١٥٣ في ١٧/١٢/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

المعين لأول مرة في خدمة الحكومة يستحق مصروفات انتقاله هو وعائلته ومصروفات نقل اثاثه التي يتكلفتها فعلا بسبب تغيير محل اقامته كما يستحق مرتب نقل وفقا للقواعد التي حددتها لائحة بدل المسافر

ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — تطبيق هذا الحكم على من يمين لأول مرة في خدمة الحكومة مدرسا بكلية الحقوق بجامعة عين شمس وترتب على ذلك تغيير محل إقامته من باريس إلى القاهرة استحقاقه في هذه الحالة مصروفات الانتقال ومرتب النقل المقررين في لائحة السفر المشار إليها لا يغير من ذلك أن الشخص المعين كان مقيما عن الوظيفة خارج البلاد أو أن الإعلان التي تقدم لشغلها تم النشر عنه في جريدة محلية .

ملخص الفتوى :

إن المادة (١٩) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « مصروفات الانتقال هي ما يصرف للموظف نظير ما يتكفله فعلا من نفقات بسبب أداء الوظيفة من أجور سفر وانتقال ونقل أمتعة وحملها ويجوز أن يكون السفر والانتقال ونقل الأمتعة بالطائرات والسكك الحديدية أو المراكب أو الترام أو السيارات أو غيرها وفقا لأحكام هذه اللائحة » . وتنص المادة (٢٠) على أن « يستحق مصروفات الانتقال في حالة تغيير محل الإقامة في الأحوال الآتية — وذلك فيما عدا الحالات التي نظمتها قوانين خاصة : (١) النذب لفنسر الجهة التي بها محل العمل الأصلي (٢) إعادة إلى الخدمة (٣) التعيين لأول مرة في الخدمة ... وتنص المادة (٦٦) على أن يصرف مرتب النقل للموظف أو المستخدم الذي ينقل عائلته ومناعه في الأحوال الآتية (١) التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة ... » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المعين لأول مرة في خدمة الحكومة يستحق مصروفات انتقاله هو وعائلته ومصروفات نقل أثاثه التي يتكفلها فعلا بسبب تغيير محل إقامته كما يستحق مرتب نقل وفقا للقواعد التي حددتها اللائحة ، ومن ثم وإذا عين السيد الدكتور لأول مرة في خدمة الحكومة مدرسا بكلية الحقوق بجامعة عين شمس ، وترتب على ذلك تغيير محل إقامته من باريس إلى القاهرة ، فإنه يستحق مصروفات الانتقال ومرتب النقل المقررين في لائحة بدل السفر المشار إليها ، ولا يغير من ذلك أنه كان مقيما خارج البلاد ، أو أن الإعلان عن الوظيفة التي تقدم لشغلها تم النشر عنه في جريدة محلية مما يستفاد منه أنه كان مقصورا على المقيمين

داخل الجمهورية - وذلك أنه يبين من مجموع نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار إليها أنها ليست مقصورة التطبيق على الانتقال داخل البلاد؛ يدل على ذلك أنها نظمت فئات بدل السفر المستحقة في حالة الإقامة في دول أجنبية وبعملات هذه الدول كما نظمت الانتقال بالسفن والطائرات وهو في الغالب لا يتم داخل البلاد ، كما أن نشر الإعلان في صحيفة محلية ليس معناه قصر ، لتعيين على المقيمين في الداخل ، فقد تصل الصحيفة المحلية إلى دولة أجنبية وهو ما يحدث عادة ، وقد يصل الإعلان إلى علم المقيم بالخارج بأية وسيلة من الوسائل ومن حقه أن يتقدم إلى الوظيفة ، فإذا تم تعيينه فيها - رغم إقامته بالخارج كان من حقه أن يتقاضى مصروفات الانتقال التي تكبدها لتغيير محل إقامته بسبب التعيين .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن السيد يستحق مصروفات السفر ونقل الأثاث التي تكبدها بسبب تغيير محل إقامته من باريس إلى القاهرة ، كما يستحق مرتب النقل المقرر في لائحة بدل السفر .

(فتوى ٤٥١ في ٢٤/٥/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المجسد :

الغياب الذي يزيد عن ثلاثة أشهر لا يستحق عنه بدل سفر إلا بعد أن تتحقق وزارة المالية من قيام الجبر وترخص به .

ملخص الحكم :

إن المشرع لم يقرر بدل السفر إلا عن مدة غياب مؤقتة فقط ، تقتضيه الضرورة لمصلحة العمل في خدمة الحكومة على وجه طارئ يتسنى مع الاستدانة ، فإن استطال الغياب كان واجباً نقل الموظف أو المستخدم إلى الجهة المنتدب للقيام بالمهمة فيها ، كي لا يكون هذا البديل من جهة مصدر ربح

للموظف أو المستخدم الذي نذب وكان يمكن نقله ، ومن جهة أخرى كي لا تحبل خزانة الدولة هذه العنبر الإضافي بصفة مستديمة ، وقد عالج المشرع هذا الغياب المؤقت من حيث استحقاق بدل السفر عنه بنوعين من الحلول تبعاً لمدته ، بعد أن حدد الغياب الذي عناه بهذا الحكم بأن يكسرون متواصلًا لا تتخلله فترات انقطاع ، وحاصلًا في جهة واحدة لا مترواحًا بين جهات عدة ، فقرر للموظف أو المستخدم الحق في بدل السفر عن مدة الغياب المؤقت بصفة عامة ، ثم فرق بين الغياب الذي تقتصر مدته على ثلاثة أشهر ، وبين ذلك الذي يجاوز هذه المدة ، فمطلق الحق في الحالة الأولى دون تعليقه على رقابة من جهة أخرى غير تلك التي يتبعها الموظف أو المستخدم مستحق البدل ، وقيد هذا الحق في الحالة الثانية ، فجعله رهينا بصدور ترخيص خاص به من وزارة المالية ، فلا يستحق بدل السفر في هذه الحالة إلا بعد أن تتحقق وزارة المالية من قيام الميزر بذلك ، ولها حينئذ أن ترفض الترخيص أو تقاها لتبينه من ظروف الحالة ، وقد ظل إختصاصها هذا قائما مع صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ بتبسيط الإجراءات ، إذ أبقي هذا القرار في البند التاسع من الكشوف الملحق به على اختصاص وزارة المالية فيما يتعلق بصرف بدل السفر عن ثلاثة الأشهر التالية من المأجورية .

(طعن ١٥٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المجسدا :

قواعد استحقاق بدل السفر المنصوص عليها في قسرسار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالآلة بدل السفر - حرمان الموظف الذي يندب لمدة أكثر من شهرين من بدل السفر إذا ما صرف استثمارات سفر لمالهة ونقل اتمعه طبقا لاحكام المادة الخامسة من الآلة المنسار إليها ، وكذلك إذا ما قبض عند بسند السحب موبت نقل بواضع ٢٥ ٪ من المرتب .

ملخص الفتوى :

تنص المادة (٥) من لائحة بدل السفر ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا يجوز أن تزيد مدة الندب لمهبة واحدة على شهرين إلا بموافقة وكيل الوزارة المختص غيسا عدا افراد القوات المسلحة » فتكون الموافقة للقائد العام أو من ينوبه . وفي الحالات التى يرجح فيها أمتدد الندب بحيث يجاوز الشهرين يجوز — اذا رغب الموظف — أن يصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب . وتمسبتر تلك الاستثمارات بدلا من راتب بدل السفر . ولا يجوز أن تزيد المدة التى يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور .

ويؤخذ من هذا النص ، أنه فى الحالات التى يرجح فيها أن مدة نندب الموظف لمهبة ما ، تجاوز شهرين ، يجوز اذا اراد الموظف ذلك ، أن يصرف له استثمارات سفر له ولعائلته ولنقل متاعه على نفقة الحكومة . وتكون هذه الاستثمارات بدلا من راتب بدل السفر ، وهو الراتب الذى ينح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تنفيه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الاصلى ، فى أحوال منها حاة نندبه للقيام بعمل فى غير الجهة التى بها هذا المقر ، ومن ثم لا يصرف له فى حالة حصوله على الاستثمارات المشار اليها ، بدل سفر عن مدة الانتداب .

ومن الواضح أن هذا النص ، اذ يقرر ذلك فله يكون قد منح الموظف المنتدب ما يعتبر بدلا عن راتب بدل السفر الذى يحق له أصلا أن يتقاضاه . وهذا البديل هو استثمارات سفر عائلته ، واستثمارات نقل متاعه . وهذه الاستثمارات لم تكن لتصرف اليه أصلا . وقد جعل الشارع مقابل حصول الموظف عليها ، عدم منح بدل سفر له ويصدر هذا الحكم عن المبدأ الاساسى الذى يقوم عليه منح البديل وهو الا يكون هذا البديل مصدر ربح للموظف لذلك رأى الشارع أنه والاصل أن هذا البديل هو مقابل المصروفات الفعلية والضرورية التى ينفقها الموظف فى سبيل خدمة الحكومة ، مما يوجب أن يقف عند حد استرداد هذه المصروفات فانه من ثم لا يستحق هذا البديل فى الحالة التى يغير فيها الموظف محل اقامته بصفة لها طابع الاستقرار المؤقت لينقل متاعه ويصطحب أسرته معه ، الى الجهة التى بها مقر العمل السدى نندب اليه ، اذ فى هذه الحالة لا يكون الموظف قد تكلف فى سبيل أداء هذا العمل الا مقابل سفر أسرته من الجهة التى بها مقر عمله الاصلى الى الجهة

التي بها مقر عمله الذي نذب اليه ، ومقابل نقل متاعه الى هذه الجهة . وذلك كله يكون أصلا باستثمارات سفر لعائلته ، واستمارة نقل لمتاعه . وهذا ما تقرر المادة ٥ السالف الإشارة إليها منحه للموظف . وتحرمه في مقابل ذلك من راتب بدل السفر على ما سلف البيان .

وزيادة في توضيح ما سلف ، تجب الإشارة الى ان الموظف المنتدب ، يستحق بدل راتب سفر مما أشارت عليه المادة (١) من اللائحة ، بصرف إليه عن كل ليلة يتغيب فيها عن الجهة التي بها مقر عمله الأصلي ، بسبب ندبه ، للعمل في جهة غيرها ، وذلك بالفئات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذه اللائحة ، وبمراعاة الاحكام في المواد التالية لها والواردة في الباب الأول منها والخاص ببذل السفر . ويستحق الى جانب ذلك أجر سفره وأصله ان يكون هذا السفر بموجب استمارة خاصة (م٤٤) ، على انه اذا لم يتيسر للموظف الحصول على هذه الاستمارة صرف له ثمنها اذا قدم شهادة من مكتب صرف الفكرة التي يكون قد حصل عليها لسفره (م٤٦) ، والا رد اليه ثمن السفر بدرجة أقل من الدرجة التي يحق له السفر فيها (م٤٧) . واذا كان السفر على سكك حديدية أو سفن خصوصية . لا تقبل استثمارات السفر التي تصرفها الحكومة ، كان للموظف الحق في استرداد ثمن الفكرة التي اشتراها (م٥٢) . ويستحق أيضا مصروفات انتقال ، وهي مقابيل ما ينفقه في الذهاب من محل اقامته المؤقت في الجهة التي نذب اليها الى محل عمله المؤقت ، وذلك وفقا لما بينته المادتان ٢٩ ، ٣٠ من اللائحة . ولا يحق لهذا الموظف الحصول على استثمارات سفر لاهله ، ولا لتابعيه ، اذ ذلك لا يكون الا في حالة النقل (م٤٩) ، ٥٠ م . ولا يحق له أيضا الحصول على استمارة أو استثمارات نقل في قطار البضاعة عن الامتعة والادوات المنزلية ولا على استمارة نقل في قطار الركاب لامتعته الشخصية ، اذ ذلك أيضا مقرر للموظف المنقول (م٥٣) . ولكن يجوز ان تصرف له استمارة نقل قطارات الركاب لنقل امتعته ومؤنه بشرط الا تزيد زنتها على مائة كيلو جرام (م٥١) .

وفي ضوء ذلك فان ما تقررته المادة (٥) من صرف استمارة سفر ، لعائلة الموظف المنتدب واستثمارات لنقل امتعته — انها هو تقرير لما لم يكن مستحقا له أصلا في حالة النذب والانتقال لذلك ، هو حرمانه من بذل السفر . وله في الحصول على هذا أو ذاك ، الخيار .

ومتى نقرر ذلك ، فانه من ثم تكون المادة (٥) بتقريرها الحكم الذى سلف شرحه قد عاملت الموظف الذى يرجح امتداد نديه لمدة تجاوز شهرين ، على أساس اعتباره فى حالة طلبه استثمارات سفر لاسرته ، واستثمارات لنقل أمتعته ، معاملة الموظف المنقول ، ومن ثم قضت بعدم صرف بدل سفر ، لانقضاء مقتضى لسرعة .

واصلحاً لهذه المعاملة ، فانه لما كان من حق الموظف المنقول أن يصرف فى حالة استعماله السكك الحديدية لنقل أمتعته مرتب نقل قدره ٢٠٪ من مرتبه ، وإن يصرف فى حالة النقل من الباب الى الباب ، هذا المرتب ، بنسبة ٥٪ أو ١٠٪ من مرتبه ، على حسب الاحوال التى بينتها المادة ٦٧ من اللائحة ، وكان من حقه فى حالة ما اذا رغب فى عدم استعمال السكك الحديدية ونقل متاعه بمعرفة أن يصرف مرتب نقل بواقع ٢٥٪ من مرتبه الشهري على ألا تصرف اليه استثمارات نقل بالسكك الحديدية أو أجور النقل بالسيارات (٦٨م) وكان مرتب النقل يشمل عدا مصروفات حزم ونقل المتاع أجور العربات التى يستأجرها الموظف للانتقال بها هو وأسرته وأجور نقل وحمل متاعه بها فى ذلك المتاع المخصص له فى نقله بقطار الركاب (٧٠م) — لما كان ذلك من حق الموظف المنقول كبذل عن استثمارات نقل أمتعته وأمتعته أسرته بقطار البضاعة وبقطار الركاب ، فان من حق الموظف المنتخب الذى يرغب فى عدم صرف بدل سفر عن مدة نفيه ، على أن يصرف بدلاً عن ذلك استثمارات سفر لعائلته ولنقل متاعه أن يحصل على هذا الراتب بدلاً من استثمارات نقل أمتعته . ون ثم فإذا حصل عليه برغبته ، لم يكن له بعد ذلك الا مقابل استثمارات سفر لعائلته فقط . أما بدل السفر ، فلا حق له فيه ، لانه صرف ما يعتبر طبقاً للمادة ٥ بدلاً منه .

وعلى مقتضى ما سبق — فانه اذا ما رغب الموظف عند نفيه مهمة تجاوز مدتها شهرين أن يصرف اليه استثمارات سفر لعائلته ولنقل أمتعته من الجهة التى بها مقر عمله الاصلى الى الجهة التى بها مقر العمل الذى انتدب لادائه ، فانه متى استجابت الادارة لهذه الرغبة ، فمنحته هذه الاستثمارات ، فانه لا يكون من حقه الحصول على بدل سفر عن مدة نفيه . ويكون الحكم كذلك فيها اذا حصل الموظف عند نفيه ، على مرتب نقل قيمته ٢٥٪ — من مرتبه الاصلى ، مما يعتبر فى حكم اللائحة بدلاً عن استثمارات نقل الامتعة وعن مرتب النقل الذى يمنع أن ينقل متاعه بهذه الاستثمارات وعن مصروفات حزم وحمل هذه الامتعة وعن أجور انتقال الموظف وأسرته . وهذا جميعه ، مجرد تطبيق لحكم النصوص السالف بيانها وشرحها ، وهو الى

ذلك مقتضى الحكمة من تقرير راتب بدل لسفر الموظف المندوب مقابل النفقات الضرورية التي يتكبدها بسبب مبيته في غير الجهة التي بها مقمر عمله الاصلى اذ انه متى نقل الموظف امتعته الى الجهة التي بها مقمر العمل الذى نحب له ، ونقل أسرته ، أو حصل على مقابل هذا النقل ، فانه بذلك يكون قد استقر مؤقتا في هذه الجهة بعد اذ ترك الجهة التي بها مقمر عمله الاصلى ، فلا يتكبد عندئذ الا النفقات التي ينفقها عادة في سبيل معيشته واسرته ، فلا يكون ثمت نفقات اضافية بسبب الندب ، بعد اذ حصل على مقابل النقل .

وغنى عن البيان ، انه متى ارضى الموظف الحصول على استمارات سفر عائلته ونقل امتعته أو حصل على مرتب النقل ، مما يغطي ذلك ، فانه يكون قد أثر ذلك على بدل السفر فلا يكون له بعد ذلك ان يعبر فيهما ارضاه لنفسه أو يرجع عما اختاره ، بعد اذ مضى ذلك ونفذ ، وغنى عن البيان ، ان الموظف الذى يحصل على مرتب النقل وهو مقابل نقل امتعته وامتعته أسرته ، لا يكون له بعد ذلك الا الحصول على مقابل استمارات سفر أسرته .

وتطبيقا لما تقدم ، فانه والثابت ان السيد / رئيس القسم بالرقابة الادارية ، قد صرف في تاريخ انتقاله الى القاهرة ، الجهة التي ندب اليها ، مرتب نقل قدره ٢٥٪ من مرتبه ، فانه بذلك لا يكون له حق في بدل سفر عن مدة ندبه .

وغنى عن البيان ان له بعد ان حصل على مقابل استمارات النقل واكثر منه وهو مرتب النقل ، فان له ان يحصل على استمارات سفر لعائلته أو على مقابلها في حالة ما اذا قدم شهادة من مكتب صرف تذاكر سفرها ، و على اقل من هذا المقابل اذا لم يقدم هذه الشهادة على ما سلف تنصيله .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق السيد / لبدل سفره مدة ندبه ، ما دام قد صرف عند ندبه مرتب نقل ، وكل ما له هو صرف مقابل أجر سفر أسرته ، بالشروط والاضاع المتجرة لذلك قانونا .

(غتوى ٢٠١ في ١٩٦٤/٤/٢)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبسندا :

مرتب النقل — ليس من بين حالات استحقاقه حالة نذب العامل الى جهة اخرى غير جهة عمله الاصلى اذا لم تزيد مدته على شهريين — في الحالات التى يرجع فيها زيادة مدة النذب على شهريين يجوز أن تصرف الى الموظف استثمارات سفر له ولعائلته وان ينقل متاعه على نفقة الحكومة.

ملخص الفتوى :

أنه بالنسبة الى مرتب النقل فان نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ينص فى المادة ٣٨ منه على أن يسترد العامل النفقات التى يتكبدها فى سبيل أداء أعمال وظيفته وذلك فى الأحوال والشروط التى يصدر بتنظيمها قرار من المجلس التنفيذى وطبقا لنص المادة الثانية من مواد إصدار هذا النظام فأنه « الى أن يتم وضع اللوائح والقسرات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها فى شؤون الموظفين والعامل قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه .

ومن ثم تسرى فى هذا الشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

ولما كانت المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المشار اليها تنص على أن «يصرف مرتب النقل للموظف أو المستخدم الذى ينتقل عائلته ومتاعه فى الأحوال الآتية :

١ — التعيين لأول مرة فى خدمة الحكومة .

٢ — إعادة الى الخدمة .

٣ - النقل من جهة الى أخرى .

٤ - انتهاء الخدمة لاسباب غير الاستقالة او العزل بقرار تأديبي .

ومؤدى هذا النص أن مرتب النقل لا يستحق الا في الحالات التى حددها وليس من بينها حالة نذب العامل الى جهة أخرى غير جهة عمله الاصلى .

وتنص المادة الخامسة من اللائحة ذاتها على أنه « لايجوز أن تزيد مدة النذب لمهمة واحدة على شهرين الا بموافقة وكيل الوزارة المختص . . وفى الحالات التى يرجع فيها امتداد مدة النذب بحيث يجاوز الشهرين يجوز اذا رغب الموظف أن تصرف اليه استثمارات سفر له ولعائلته ونقل متاعه على نفقة الحكومة وفى هذه الحالة لايصرف اليه بدل سفر عن مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستثمارات بدلا من راتب بدل السفر - ولا يجوز أن تزيد المدة التى يصرف فيها بدل السفر على ستة شهور » .

وبذلك يكون المشرع قد اخرج حالة النذب الذى لا تزيد مدته على شهرين من الحالات التى يستحق فيها مرتب النقل ، نظرا الى طبيعة هذا النذب وقصر مدته اذ لايصحب معه العامل عائلته ومُتاعه، أما فى الحالات التى يرجع فيها أن تزيد مدة النذب على شهرين . فانه يجوز أن تصرف الى الموظف استثمارات سفر له ولعائلته وأن ينقل متاعه على نفقة الحكومة ، ولا شك ان العاملين بمنطقة القناة لا يندبون للعمل خارجها نظراً لطروف العدوان، فانهم يندبون لفترة غير محدودة بزمين معين ولا يندبون بدل سفر عن فترة نذبهم ، ومن ثم فانهم يستحقون مرتب النقل المنصوص عليه فى المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا - أحقية العاملين الخنيين بمنطقة القناة لمرتب النقل المنصوص عليه فى المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وذلك عند نذبهم للعمل بمحافظة أخرى لمدة تزيد على شهرين أو لمدة غير محددة يرجع معها أن تزيد على شهرين .

ثانياً — أحقية العاملين المذكورين لتبادل التهجير متى هجروا أسرهم الى خارج منطقة القناة .

(فتوى ١٩٢٧ في ١٩/١٠/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبحث ١ :

استحقاق بدل السفر عن الثلاثة الأشهر الأولى دون رقابة من جهة أخرى غير التي يتبعها مستحق البدل — تقييده فيما جاوز هذه المدة بصدرور بنخص من وزارة المالية — اذا امتد الغياب أو التدب لمدة أطول ينقل الموظف عادة ، لا حتماً ولا دائماً ، الى المحل الواجب القيام بالخدمة فيه ، ثم يعاد ثانية بعد انجازها — المادة السابعة من لائحة بدل السفر لم تقصد الى التفرقة بين ما سمته بالغياب المؤقت وما عبرت عنه بالتدب ، إذ التدب هو غياب عن مقر العمل الرسمي .

ملخص الحكم :

نصت المادة السابعة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال على أن « بدل السفر يمنح فقط عن مدة الغياب المؤقت ، ولا يدفع بعد غياب متواصل مدة ثلاثة أشهر في جهة واحدة الا بمقتضى ترخيص خاص من وزارة المالية . أما الموظفون أو المستخدمون الذين يندبون لمهمة خارج محل اقامتهم المعتادة أطول ، فإنه يجب عادة نقلهم الى المحل الواجب القيام بالخدمة فيه ، ثم نقلهم منه ثانية بعد انجاز المهمة » . وظاهر من نص هذه المادة أن المشرع لم يقرر بدل السفر الا عن مدة غياب مؤقت فقط تقتضيه الضرورة لمصلحة العمل في خدمة الحكومة على وجه طارىء يتناقى مع الاستدامة ، فان استطل الغياب ، كان واجبا نقل الموظف أو المستخدم الى الجهة المنتدب للقيام بالمهمة فيها ، كي لا تنحل خزانة الدولة هذا العبء الإضافي بصفة مستديمة مع أن الإدارة لا تملك الحق في أي وقت تشاء متى اقتضت مصلحة العمل ذلك في نقل الموظف وتحديد المكان الذي تعينه له لكي يباشر فيه اختصاصات وظيفته بدلا من ندبه ، وحتى لا يكون هذا البدل من جهة أخرى مصدر ربح للموظف أو المستخدم الذي ندب وكان يمكن نقله . وقد عالج المشرع هذا الغياب

المؤقت من حيث استحقاق بدل السفر عنه بضربين من الطول تبعاً له ، دون أن يتعد إلى التفرقة بين ما سماه غياباً مؤقتاً في صدر المادة السابعة سالفه الذكر ، وما عير عنه بالندب في الشق الثاني من هذه المادة ، ذلك أن الندب هو غياب عن مقر العمل الرسمي ، وأن الغياب خارج محل الإقامة المعتاد — الذي يضطر إليه الموظف دون الرجوع فيه إلى رئيس أو أذى يملك سلطة التقدير فيه لتشعب مناطق اختصاصه — لا يخرج في جوهره وحقيقة أمره عن كونه ندباً ذاتياً بالمعنى المتقدم ، ويستوى الحكم في كلتا الحالتين ، وآية ذلك أن المشرع — بعد أن بين في المادة السابعة المشار إليها خصائص الغياب الذي يمنع عنه بدل سفر وعرفه بأنه هو الغياب المؤقت ، وحدد مدته بثلاثة أشهر ، ومنع دفع بدل السفر فربما زاد عن هذه المدة إلا بقتضى ترخيص خاص من وزارة المالية متى كان هذا الغياب متواصلاً أى لانتخله فترات انقطاع وحاصلاً في جهة واحدة أى غير متراوح بين جهات عدة — أكد أن الغياب الذي عناه إنما هو الندب بقوله « أما الموظفون أو المستخدمون الذين يندبون لمهمة خارج محل إقامتهم المعتادة لمدة أطول . . . » ، إذ استعمل لفظ الندب مرادفاً للغياب وسوى بينهما في الحكم إذا ما طالبت المدة عن ثلاثة أشهر . وقد أورد الشارع في هذه المادة الحكم العام ، وهو إطلاق استحقاق بدل السفر عن ثلاثة الأشهر الأولى دون رقابة من جهة أخرى ، غير تلك التي يتبعها الموظف أو المستخدم مستحق البديل ، وتقييده فيها جاوز هذه المدة يجعله رهيناً بصور ترخيص خاص به من وزارة المالية التي أسند إليها الهيئة في هذه الحالة ، حتى تتحقق من قيام البرر له أو أنعدامه ، فترخص أو ترفض الترخيص تبعاً لما تتبينه من ظروف الحالة منعا من الانحراف به عن غايته ، دون أن يجرد الجهة ذات الشأن — باعتبارها صاحبة الإشراف المباشر — من سلطة تقدير ملائمة عرض الأمر على وزارة المالية . ثم عطف بعد ذلك بتقرير العلاج في حالة ما إذا امتد الغياب أو الندب لمدة أطول ، وهو أن ينقل الموظف عادة ، لا حتياً ولا دائماً ، إلى المحل الواجب القيام بالمهمة فيه ، ثم ينقل منه ثانية بعد إنجاز المهمة . ومن ثم يكون الأصل هو عدم استحقاق بدل السفر عن مدة أطول من ثلاثة أشهر ، والاستثناء هو جواز المنح بترخيص خاص من وزارة المالية . أيا كانت الصورة التي يتخذها الغياب أو الندب ، وقد ظل اختصاص وزارة المالية في هذا الشأن قائماً مع صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ بتبسيط الإجراءات ، إذ أبقى هذا القرار في البند التاسع من الكشف الملحقة به على اختصاص وزارة

المالية فيما يتعلق بصرف بدل السفر عن ثلاثة الأشهر الثانية من
المالية .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١) .

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

قرار التذب لا يعتبر ترخيصا ماليا مقدما يرتب بذاته الحق في بدل
السفر ، أو يقوم مقام ترخيص وزارة المالية عند وجوبه ، بل لابد من توافر
الشروط التي يتطلبها المشرع .

ملخص الحكم :

إن قرار التذب ، وهو تكليف الموظف مباشرة اختصاص معين في غير
مقر عمله الرسمي ، لا يعتبر بهذه المثابة ترخيصا ماليا مقدما ، ولا يرتب
بذاته حقا للموظف في بدل السفر أو يقوم تام الترخيص الخاص في حالة
ما إذا طاللت مدة التذب عن ثلاثة أشهر وغنى عنه ، بل أن استحقاق هذا
البذل مفوط بتوافر شروط معينة ، ولو صح أن قرار التذب هو ترخيص مالي
مام ملزم لجهة الإدارة بدفع بدل السفر في جميع الحالات لأنعمت الحكمة
التي قامت عليها المادة السابعة من لائحة بدل السفر ، وما كان ثمة محل لما
أوردته من شروط وقيود .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

استطالة التذب مدة تزيد على ثلاثة أشهر — تقدير ملائمة عرض
أمر طلب الترخيص على وزارة المالية ، هو إلى الجهة التي يتبعها الموظف أو
المستخدم المنتدب، وليس في النصوص ما يحتم عليها هذا العرض .

ملخص الحكم :

ان المرجع في تقدير ملاحة عرض امر طلب الترخيص بصرف بدل السفر بعد غياب جاوزت مدته ثلاثة اشهر على وزارة المالية ، هو الى الوزارة او المصلحة التي يتبعها الموظف او المستخدم طالب البديل ، ولا يوجد في نصوص لائحة بدل السفر ما يحتم هذا العرض . .

(طعن ٨٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المسألة :

ثبوت ان النذب لم يكن مؤقتا مدة يعود الموظف بعدها الى مقره بل كان توطئة للنقل النهائي الذي اعقبه فعلا — صدور القرار بهذا النذب بسجن بدل سفر — مطالبته للقانون .

نص الحكم :

اذا كان الثابت ان نذب المطعون عليه لم يكن ندبا مؤقتا لمدة محدودة يعود بعد انقضائها الى مقر عمله الاصلى وتترتب عليه الاعفاء الاضافية التي يستحق من أجلها بدل السفر وانما كان توطئة للنقل النهائي الذي اعقبه ، فان قرار مدير مصلحة الاملاك بندبه بدون بدل سفر يكون مندرجا مطابقتا للقانون وفي حدود سلطته التقديرية دون تعسف أو استعلاء استعمال السلطة ويكون المطعون عليه غير محق في طلب بدل السفر عن مدة ندبه .

(طعن ١١ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المسألة :

فقدان النذب لطابع التوقيف — ثبوت انه كان توطئة لنقل نهائي اعقبه بالفعل ولم يكن مؤقتا من بادى الامر بجهة محددة يعود الموظف بعد ذلك بالنقض الى مقر عمله الاصلى — عدم استحقاق بدل السفر .

ملخص الحكم :

لما كان شرط منح بدل السفر هو أن يكون عن مدة غياب مؤقت ، فإذا نكد التذنب لمطابع التوقيت ، بأن كان توطئة لنقل نهائى أعقبه بالفعل ولم يكن موقوتا من بادئ الامر بـمدة محددة يعود الموظف بعد انتقضائها الى مقر عمله الاصلى ، فإن شرط استحقاق البديل يكون متخلفا . والرجوع في تقدير ذلك الى الوزارة او المصلحة التى يتبعها الموظف او المستخدم لطلاب البديل ، فلا جناح عليها أن رأت الا حاجة بها لمرض الامر على وزارة المالية لأن التذنب لم يكن بنية التوقيت بل كان بنية التهيد للنقل النهائى ، وإذا لم تقم بهذا العرض فإن قرارها يقع مطابقا للقانون في حدود سلطتها التقديرية على نقض الحال فيها لو أرادت منحه البديل عن هذه المدة ، اذ لا تلك هذا الحق بل يتعين عليها الرجوع في شأنه الى وزارة المالية للترخيص في التح او رفضه .

(طعن ١٥٥ لسنة ١ قى — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

زيادة فئة بدل السفر الذى يصرف للموظفين الذين يندبون للعمل بمنطقة القتال — قصره على من يندب من خارج المنطقة اليها — الموظف الذى يندب من جهة الى اخرى داخل المنطقة — عدم استحقاقه الا لبديل السفر المبادئ .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء مذكرة اللجنة المالية رقم ٤٣٧/١ متبوعة بتاريخ ٥ من يونية سنة ١٩٤٨ المرغوعة الى مجلس الوزراء ، في شأن بدل السفر الذى يصرف للموظفين الذين يندبون للعمل بمنطقة القتال طوال مدة ندبهم بها ، أن وزارة الاشغال العمومية قد طلبت من وزارة المالية بكتاب مؤرخ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، الامسادة عملا اذا كان أحد موظفى ادارة

النفويضات المتدربين للعمل بمكتب أضرار الحرب بمحافظة القنال يستحق اعانة غلاء المعيشة المستحقة له مزيده بمقدار ٥٠٪ من الاعانة الحسالية طوال مدة ندبه للقنال ، فاجاببت وزارة المالية ان مثل هذا الموظف لا يستحق اعانة الغلاء المقررة .لوظفئ القنال اكتفاء بما يناله من بدل السفر . . .

وازاء هذا ، ونظرا لغلاء المعيشة في المنطقة المذكورة ، اقترحت وزارة المالية بمذكرة مؤرخة في ٦ من أبريل سنة ١٩٤٨ ، زيادة فئة بدل السفر الذي يصرف للموظفين الذين يندبون للعمل بمنطقة القنال طوال مدة ندبهم وتضمنت المذكرة تجديد فئلت الزيادة المقترحة .

وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على زيادة فئة بدل السفر ، الذي يصرف للموظفين الذين يندبون في جميع مناطق القنال بصفة عامة بمقدار ٥٠٪ طوال مدة ندبهم بها ، على ان يطبق ذلك على مناطق سيناء والصحراء الشرقية والبحر الاحمر ، وذلك نظرا لارتفاع حاجات المعيشة في جميع هذه المناطق ، ووافق مجلس الوزراء على ذلك بجلسته المنعقدة في ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ .

ويبين من ذلك ان تقرير زيادة بدل السفر للموظفين الذين يندبون للعمل بمناطق القنال كئن خاصا بمن يندب من خارج منطقة القنال اليهودون من يندب من جهة الى أخرى داخل هذه المناطق ، تحقيقا للحكمة التي حددت بالحكومة ان اعناده اقرا زيادة فئة بدل السفر .

(مقررئ ٢٩٧ في ١٩/٥/١٩٥٧ -)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

بدل سفر - عدم استحقاقه كهللا للموظف الذي يصاب بمرض أثناء ندبه متى تكلفت جهة عمله بنفقات علاجه - وجوب تخفيض البسندل الى الحد الذي يوزاى النفقات الضرورية واو كان المرض مرتبطا ارتباطا مباشرا بطبيعة العمل .

ملخص الفتوى :

ان لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص في المادة (١) على ان بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاجوال التي اشارت اليها هذه المادة - ونصت المادة ٦ في فقرتها الثانية على ان الموظف المنتدب لا يستحق بدل السفر عن مدة الاجازات الاعتيادية او المرضية الا اذا قدر القومسيون الطبي المحلى او طبيب الصحة المحلى ان حالته لا تسمح بعودته الى محل عمله الاصلى . كما قضت المادة ١٠ «سابعاً» بأنه اذا نزل الموظف في ضيافة احدى الدول او الهيئات الاجنبية خففت المصاريف بدل السفر التي تصرف اليه الى النصف .

ومن حيث ان الاستفادة من هذه النصوص ان الاصل هو استحقاق الموظف الذي يصاب بمرض أثناء نفيه ولا تسمح حالته الصحية بعودته الى محل عمله الاصلى لبذل السفر عن مدة مرضه، على ان يقتيد ذلك بالحكمة التي دعت الى تقرير هذا البذل والتي تقتضى ان يقف صرفه عند حد استرداد النفقات الضرورية الفعلية التي ينفقها الموظف في الجهة التي انتدب اليها ملاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية وهذا النظر هو ما ارتأته الجمعية العمومية بفتاها الصادرة بجلسته ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٤ . ومن ثم فانه اذا كانت هذه النفقات تقل عن قيمة البذل وجب تخفيضه الى الحد الذي يقابل هذه المصروفات مع الارشاد في تحديد نسبة هذا التخفيض بأثره نصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال اتفاقاً مع وقائع الحالة المعروضة .

ومن حيث ان المادة ٤٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بشأن هيئة الشرطة - الذي يحكم الحالة المعروضة - تنص على ان الضابط الذي يصاب بجرح او مرض بسبب اداء وظيفته وتقرر الهيئة الطبية المختصة مدة لعلاجه يمنح اجازة خاصة لا تجاوز ستة اشهر بمرتب كامل ولا تحسب من اجازاته المرضية او الدورية . . وفي هذه الحالة ترد للضابط مصاريف العلاج بمقتضى المستندات المعتمدة من الهيئة الطبية المختصة . ومن ثم فانه طبقاً لما قرره القومسيون الطبي من اعتبار الإصابة مزمنة ارتداداً مباشراً بديلة العمل يستحق الضابط المذكور مصاريف العلاج فضلاً عن بدل السفر عن المدة المشار اليها . واذا كان الثابت انه اقام خلال مدة مرضه بالمستشفى

وإن القنصلية تكلفت أيضا بنفقات علاج على حساب وزارة الداخلية لذلك فإن ما يستحق صرفه من بدل السفر ومصاريف الانتقال يتعين تخفيضه إلى الحد الذى يوازى النفقات الضرورية الفعلية التى تكبدتها خلال المدة المشار إليها طبقا لما تقتضى به المادة ١٠ « سابعاً » من لائحة بدل السفر السابق ذكرها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى استحقاق العبد /... لنصف بدل المسافر عن مدة مرضه أثناء إيفاده في مأمورية رسمية للخارج متى ثبت طبياً أن مرضه كان ناتجاً له من العودة إلى مقر عمله الأصلى .

(فتوى ٨٩٧ في ٢٤/١٠/١٩٧٣) .

قاعدة رقم (٢٩٩)

المسند :

بدل السفر ومصروفات الانتقال أثناء ندب الموظف لإداء مهمة خارج الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ — نص المادة العاشرة من هذا القرار على شمول بدل السفر عن كل ليلة لأجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن — شمول هذا البدل بمصروفات الانتقال بين المدينة والمطار لاتبه من قبيل الانتقال داخل المدن وليس انتقالاً بين مدينتين .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١٠ (أولاً) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٨ على أن الموظف الذى يندب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الآتى — ويشمل هذا البدل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن ومفاد ذلك أن المشرع وقد أدمج مصاريف الانتقال داخل المدن في بدل السفر بالنسبة إلى الموظف المنتدب إلى بلد أجنبي ، يكون

في واقع الامر قد عطل الاحكام الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المسكن بالنسبة الى هذا الموظف فلا يجوز له الاستناد الى اى حكم منها ، ولا ريب انه قد عني بعبارة داخل المدن الواردة في النص ، الانتقال الذى يتم اويجرى داخل مدينة واحدة وليس بين مدينتين ومن ثم فان الانتقال من المطار الى داخل المدينة يعتبر انتقالا داخليا تدخل مصروفاته ضمن بدل السفر ، اذ ليس فيها جرى عليه الحال من انشاء المطارات بعيدة عن المدن ما يجعل منه انتقالا بين مدينتين يتيح حقا في مصروفات مفردة للانتقال ، ومن باب اولى تأخذ مصروفات الانتقال من مقر الإقامة الى مقر العمل ننس الحكم فتدخل بدورها ضمن بدل السفر ، وفي ضوء هذا النظر يكون نائب مجلس الدولة المؤيد في مهمة رسمية بسويسرا غير محق في اقتضاء مصروفات انتقال مقابل تنقله في المطار الى مقر عمله سواء وقع هذا الانتقال في اعياد العمل المقررة او خارج هذه المواعيد .

(فتوى ٦٩٠ في ٢٧/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

بقرار الصادر بنوب احد العاملين اربعة مجلس ادارة احسدى شركات القطاع العام مع تحديد مدة النوب بمدة اعادة رئيس مجلس ادارة للشركة السابق للخارج وهى ثلاث سنوات — هذا القرار يخرج من عداد قرارات النوب التى عنها المشاع — لانه بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ — اعتبارا من هذا القرار في حقيقته نقلا وان سمي ندبا — تبعا لذلك لا يستحق العامل في هذه الحالة بدل سفر عن ابلدة المشاع اليها — لا يؤثر في ذلك انه بعد تعيين العامل نواتيا في هذه الوظيفة المحصر اثر القرار في مدة لاتجاوز سنة — اساس ذلك ان العبرة في تكيفه هو بما اتجهت اليه الادارة عند اصداره .

ماخص الفتوى :

يرين من الاطلاع على نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ انه ينص في مادته السابعة والعشرين على أن تكون مدة

الندب سنة واحدة قابلة للتجديد ، وإن المادة السابعة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ بأنه لا يجوز أن تزيد مدة الندب التي يصرف عنها بدل لسنة ١٩٦٧ تقضى السنر لمهمة واحدة متصلة عن شهرين ويجوز أن تزيد الى ستة شهور بموافقة رئيس مجلس الإدارة فإذا زادت المدة على ذلك وجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة .

ومن حيث أن قرار ندب المهندس / حدد مدة الندب بمدة أعارة رئيس مجلس إدارة الشركة السابق للخارج وهى ثلاث سنوات، ومن ثم فإن هذا القرار يخرج من عدد قرارات الندب التى عنها المشرع فى لائحة بدل السفر ويعتبر فى حقيقته تعيين وإن سمي ندبا ، ولا يؤثر فى ذلك أنه بعد تعيينه نهائيا فى هذه الوظيفة انحصر اثر القرار فى مدة لا تتجاوز سنة ، ذلك أن العبرة فى تكييفه بها اتجهت اليه الإدارة عند إصداره .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية السيد المهندس / فى بدل السفر عن المدة المشار اليها

(فتوى ٧ فى ٢/٢/١٩٧٦) .

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

بدل السفر عن مدة الإجازات الاعتيادية أو المرضية - نص المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن لائحة الأجبان الطبية الصادرة فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ على عدم قبول الشهادات الطبية الصادرة من أطباء خصوصيين لمنح إجازات مرضية - عدم استحقاق بدل السفر إذا لم يتبع الموظف الإجراءات المنصوص عليها فى هذه اللائحة

ملخص الفتوى :

لما كان حكم المادة ٢/٦ من لائحة بدل السفر مقصورة الاثر على الموظفين المنتدبين لمهام داخل الجمهورية ، وقد خلت اللائحة من نص خاص ينظم حالة الموظفين المنتدبين لمهام في البلاد الاجنبية ، فان حكم هذه الحالة الأخيرة هو الحكم العام في استحقاق بدل السفر عن أيام الاجازة المرضية مع اتباع الاجراءات التي رسمتها المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ٧٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن لائحة اللجان الطبية الصادرة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ والتي توجب على الموظف في حالة مرضه أخطار اقرب سفارة او مفوضية او قنصلية تابعة للجمهورية العربية المتحدة في حدود الدولة الموجود فيها التي تقوم بحالته إما على الطبيب الملحق بها أو على الطبيب المعتمد لديها ، ثم تتولى بعد اعتمادها لصحة توقيع الطبيب إرسال نتيجة الكشف الى الوزارة أو المصلحة التابع لها وعلى الوزارة أو المصلحة إرسال هذه النتيجة الى الإدارة العامة للقومسيونات الطبية لاعتمادها من المدير العام ، كذا فقد نصت المادة ١٣ من ذات القرار على عدم قبول الشهادات الطبية الصادرة من أطباء خصوصيين لمنح أجازات مرضية . واذ كان الثابت ان الموظف لم يتبع شيئاً من الاجراءات المتقدمة وهي الاجراءات اللازمة لإثبات حالته المرضية ، فانه لا يستحق بدل سفر عن الايام المطالب بها .

(متوى ٦٩٠ في ٢٣/١٠/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

المادة ٢٣ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تواجه حالة الغاء الاجازة — الفقرة (١) من المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تطبق على حالة قطع الاجازة — الفرق بين الغاء الاجازة وقطع الاجازة .

ملخص الفتوى :

انه لا يقدر في هذا الرأي ما تضمنته المادة ٢٣ من اللائحة من انه اذا كان العامل غائباً عن محل عمله بإجازة والغيث اجازته فان عودته الى محل عمله تكون على حساب الحكومة ، الامر الذى قد يفهم منه ان العامل الذى يعود الى مقر عمله الاصلى لا يستحق سوى منسأرف الانتقال . ذلك ان المادة ٢٣ المذكورة تواجه حالة خاصة هي حالة الغاء الاجازة اى اثناء الاقامة المؤقتة للعامل كلية والعودة به الى الوضع الطبيعى في مقر عمله الاصلى . وهذه الحالة تختلف عن حالة قطع الاجازة اى بتكليف العامل القيام بعمل مؤقت خلال الاجازة لا تستغرق ما تبقى منها مع ما يستتبع ذلك من عودته الى الجهة التى يقضى بها اجازته لاستكمال اقامته بها ، ويؤكد هذا الاختلاف ان اللائحة خصت الغاء الاجازة بحكم خاص فى مادة مستقلة عن الحكم الذى ورد بها فى المادة التالية بشأن تكليف العامل بعمل مؤقت خلال الاجازة .

وبناء على ما تقدم فان الفقرة (أ) من المادة ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنطبق فى حالة تكليف العامل بتأدية خدمة للحكومة فى غير المكان الذى يقضى فيه اجازته الاعتيادية سواء كان هذا المكان مقر عمله الاصلى او اى مكان آخر .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد ... بدل السفر من الليالى التى قضأها بالقاهرة صيف عام ١٩٦٧ والتى استدعى خلالها من اجازته الاعتيادية التى كان يقضيها بالاسكندرية طالما ان هذا الاستدعاء لم يتضمن الغاء اجازته الاعتيادية ولم يسبب تفرق ما تبقى منها .

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

عاملون مدنيون بالدولة — بدل سفر — تكليف العامل أثناء أجازته الاعتيادية بالقيام بعمل في غير المكان الذي يقضى فيه أجازته — استحقاقه بدل سفر عن الليالي التي تقضى في مكان العمل سواء كان هذا العمل في مقر عمله الاصلى او في جهة اخرى — أساس ذلك — نص الفقرة (١) من المادة ٢٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشأن لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على ان « بدل السفر هو الراتب الذى يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التى يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التى يوجد بها مقر عمله الرسمى فى الاحوال الآتية :

(١) القيام بالاعمال التى يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب) الانتقال لمقر القومسيون الطبى الواقع فى بلد آخر للحصول على اجازة مرضية بشرط أن يقرر القومسيون منح هذه الإجازة .

(ج) الليالى التى تقتضى فى السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحة .

كما تنص المادة ٢٣ من اللائحة على انه « اذا كان الموظف غائبا عن محل عمله بإجازة والغيث أجازته فان عودته الى محل عمله تكون على حساب الحكومة » .

وتنص المادة ٢٤ من اللائحة على انه :

(١ .) اذا كان الموظف غائبا عن مقر عمله الاصلى بإجازة فى جهة .

أخرى وكلف خلال مدة إجازته بتأدية خدمة للحكومة في جهة أخرى غيرها
ليستحق بدل سفر ومصاريف انتقال عن كل سفيرة يقوم بها لخدمة
الحكومة .

(ب) إذا رغب الموظف في العودة من مكان الانتداب الى محل عمله
الاصلي تحصل الحكومة قهوة ما يزيد على ما كان يتكلفه لو انتقل من المكان
الذي يقضى به إجازته الى مقر عمله الاصلي .

ومن حيث ان كلمة غيرها الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٢٤ عقب
عبارة « جهة أخرى » تنصرف الى هذه العبارة وحدها ، وبذلك يكون
تفسير هذه الفقرة أنها تعنى تكليف العامل بالقيام بعمل في غير المكان الذي
يقضى فيه إجازته الاعتيادية سواء كان هذا العمل في مقر عمله الاصلي أو
في جهة أخرى لانه في الحالتين عمل يقضى في غير الجهة التي يوجد بها
العامل أثناء الإجازة وليس في النص ما يسمح بالقول بأن عبارة « في جهة
أخرى غيرها » تنصرف الى كل من جهة العمل الاصلي والجهة التي يقضى بها
العامل إجازته ، وأن العامل لا يستحق بدل السفر الا اذا كلف بالعمل في
جهة ثالثة خلاف هاتين الجهتين ذلك أن عبارة « في جهة أخرى غيرها »
وردت عقب البين الخاص بالجهة التي يقضى بها العامل إجازته
الاعتيادية مما يعمين معه القول بأن هذا الوصف مقصور على الجهة التي
يقضى بها العامل إجازته ولا تنصرف المشايرة الى الجهة البى بها سطر
العمل الاصلي .

ومن ناحية أخرى فانه لو كان المقصود هو التكليف بإداء الخدمة في
جهة مغيرة للجهة الى بها مقر العمل الاصلي لما كانت بالمرسح حاجة
الى النص في الفقرة (١) من المادة ٢٤ من اللائحة على استحقاق
العامل بدل السفر في هذه الحالة اكتفاء بالحكم العام الوارد في المادة
الاولى من اللائحة .

ويضاف الى ذلك أن العامل الذي يقضى إجازته الاعتيادية في جهة
أخرى غير الجهة التي بها مقر عمله الرسمي يرتب أموره على أساس الإقامة
المؤقتة في تلك الجهة بنا يستتبع ذلك من تدبير للسكن ونقل للأسرة والخدم
والارتباط مؤقتا بهذا المقر الجديد ، فإذا اضطر الى تعديل هذا الوضع

بتكليفه بعمل عاجل في عمله الاصلى او في اى جهة اخرى فان هذا التكليف سيقتضى منه نفقات اضافية او اعباء جديدة ما كان سيتحملها لو ظل مستمرا في اجازته .

(نقوى ٨٩٩ فى ١٤/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

الاتفاق الدائم بين الحكومة المصرية وبين حكومة الولايات المتحدة الامريكية بشأن المساعدة الفنية بين مصر والولايات المتحدة الامريكية - ابغاد الموظف في بعثة دراسية الى الولايات المتحدة الامريكية تنفيذا لهذا الاتفاق - خضوع مصاريف انتقاله وبذل سفره لما قرره الاتفاق المذكور في هذا الشأن وليس لحكم المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اقتصر هذا الاتفاق على تحديد العلاقة بين الحكومتين دون ان يتعدى الى التزام الحكومة المصرية في مواجهة الجمعوت - قرار الجهة الادارية بسحب ترشيح الموظف لعدم سماح الاعتماد المالى لتفقات سفره على اساس من سلطتها التقديرية - قيام هذا القرار على سبب صحيح من الواقع يبرره - التماس الموظف بعد ذلك بالسفر مع تعهده بتحملة نفقاته وعدم الرجوع على الحكومة بشئ منها وموافقة جهة الادارة على ذلك يوجب اخذ الموظف بما تعهد به - لا يقم من ذلك القول بان هذا التعهد قد شابه غلط في الواقع اساسه تحقق وفر اجمالى في بند مصاريف السفر واجور الانتقال - لجهة الادارة رفض سفر الجمعوت ولو توافرت الاعتمادات المالية ما دام تصرفها قد خلا من اساءة استعمال السلطة - القول بعدم جواز التنازل عن هذه المصاريف باعتبارها جزءا من مجزات الوظيفة او توابعها غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان المهمة التى اؤتمنت لها المدعية متصلة باغراض دواية مدارستها تبادل الدراية الفنية والخبرة بين الدول ابتغاء ادراك مستوى ارفع للتعبية

الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وإشاعة حسن التفاهم بين الدول ، وأنه من أجل هذه الأغراض الجلية اتفق على تنظيم هذه الدراسات التدريبية كي ينهل منها مندوبو الدول المتعاقدة ويشهدوا بنافع لهم أوغدوا لتحصيلها تحقيقاً لتبادل الوعي الفنى بين الدول وذلك فى حدود ما يقضى به اتفاق التعاون الفنى وفق برنامج النقطة الرابعة للمعقود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية النافذ فى مصر اعتباراً من ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ أذاً وضع ذلك انعزلت طبيعة هذه الدراسات التدريبية التى انتفعت بها المدعية عن طبيعة المهام الاعتيادية التى توفد فيها الحكومة المصرية موظفيها فى العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة مما يستتبع معه اعتبار بدل السفر او مصروفات الانتقال التى نصت عليها المادة ٥٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة منبسطاً لهذا المقام او مشروعاً لمواجهة نفقات أمثال تلك المهام .

ولما كان التعاون الفنى طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة المعقود بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الأمريكية القاضى فى مادته الثالثة يجهل طلباء تحمل نفقات معيشة المبعوثين المصريين مدفوعاً عن كاهل الحكومة المصرية ملقى على عاتق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ويجهل التزام الحكومة المصرية مقصوراً على تحمل نفقات سفر هؤلاء الموفدين الى الولايات المتحدة الأمريكية وبالعكس هذا الاتفاق على هذا النحو انما ينصب على تحديد العلاقة بين الحكومتين فيما تلتزم به كل منهما فى مواجهة الأخرى ولا يتعدى ذلك الى التزام الحكومة المصرية فى مواجهة المبعوث نفسه الا بما يتفق مع طبيعة هذه المهام وما تفرضه القواعد التنظيمية الداخلية . ومن ثم فان الجهة الادارية اذا ما سحبت ترشيح المدعية لعدم سماح الاعتماد المالى المخصص لمصلحة الخدمات الاجتماعية لمواجهة نفقات سفرها وزملائها على أساس من سلطتها التقديرية التى تمارسها فى هذا الشأن وفق مقتضيات المصلحة العامة فان هذا العدول يكون مستنداً الى سبب صحيح من الواقع يبرره بحيث اذا ما تقدمت المدعية بعد ذلك لمحة فى اجابة ملتبسها بالسفر مع تحملها بنفقاتها وتمهدها بعدم الرجوع على الحكومة بشيء منه فوافقت جهة الإدارة على هذه المطلب المشروط بهذا التمهيد السابق ، فانه يتمين أخذها به بولا يجوز لها بعد ذلك أن تنقض من جانبها ما تم صحتها على يديها ولا يغير من هذا الوضع ما أثاره الحكم المطعون فيه من أن التمهيد المشار اليه لا ينتج اثره القانونى لما شأنه من عيب الخلط فى الواقع أساسه تحقيق وفر اجبالى فى بند السفر واجوز الانتقال ما دام هذا الأمر

لم تكشف عنه الاوراق الا في نهاية السنة المالية وبعد صدور القوائم الادارية بسحب الترشيح مستندا الى السبب الصحيح القائم وقت اصداره ومع هذا فان مجرد توفر الاعتمادات المالية في هذا انخصوص لا يحرم الجهة الادارية من ممارسة حقها الطبيعي في رفض سفر اى مبعوث ما دام ذلك مستتبدا الى سلطتها التقديرية التي تباشرها في ادارة المرافق العامة بما يكفل جبين سيرها ونظامها وطالما لم يثبت ان تصرفها في هذا الصدد قد شابه عيب اساءة استعمال السلطة ، كما انه لا وجه لتفصل المدعية من تعهدها الصريح يتحملها مصروفات الانتقال بحجة ان تنازلها هذا غير جائز باعتبار ان تلك المصروفات تعد جزءا من ميزات الوظيفة او توليها ، ذلك ان هذا الوصف غير متحقق بالنسبة للبالغ المشار اليها بالنظر الى ان الحكومة — طبقا لما سبق بيانه — غير ملزمة بردها بالتطبيق للمادة ٥٥ من قانون الموظفين. فضلا عن ان مثل هذه المصروفات على فرض استحقاقها ، هي من قبيل الحقوق المالية التي يستطيع الموظف بارادته التصرف فيها بكافة التصرفات القانونية في مواجهة الجهة الادارية ذاتها خاصة اذا ما كانت معتبرة فيها بتعلق بالاجازات الدراسية التدريبية ، كالحالة التي نحن بصيدها من مستلزمات الوظيفة .

(طعن ١٠٦٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

لوفاد العامل في منحة تدريبية طبقا لاحكام الاتفاقية الخاصة بالمساعدة الفنية بين مصر ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الموقعة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تفابير الدراسات التدريبية التي انتفع بها العامل عن طبيعة المهام الاعتيادية التي توفد فيها الحكومة المصرية موظفيها في العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة — دخول المنحة في هذه الحالة في نطاق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون اليمئات والاجازات الدراسية والمنح فيما يتعلق بالمعاملة المالية للعامل — نتيجة ذلك — عدم خضوعها لاحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال. ومن ثم لا يستحق الموفد في هذه المنحة صرف نصف بدل السفر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة (٥٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والذي تم إيفاد المدعى في ظله والمقابلة للمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نصت على أن للموظف الحق في استرداد المصروفات التي يتكبدها في سبيل الانتقال لتأدية مهمة حكومية وله الحق في راتب (بدل سفر) مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي وذلك على الوجه وبالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية بعد أخذ رأى ديوان الموظفين .

وتد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بلانحة بسدول السفر ومصاريف الانتقال متضمنا في المادة (١) منه تعريف بدل السفر بأنه الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي في الاحوال التي أوردتها هذه المادة ومن بينها :

(١) القيام بالاعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة .

(ب)

(ج) الليالي التي تقضى في السفر بسبب النقل أو أداء مهمة مصلحية كما نصت المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر على أن « الموظف الذي ينتدب إلى إحدى البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر كل ليلة على الوجه الآتي :

أولا

ثانيا : الخ .

سابعاً : إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السفر التي تصرف اليه الى النصف» .

وتد نص القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم البعثات والجازات الدراسية والمنح في المادة الأولى منه على أن «الفرض من البعثة سواء كانت داخل الجمهورية أو خارجها هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي وذلك لمسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة» كما نص القانون الصالح الذكر في المادة ٢ على أنواع البعثات وهي .

(أ) بعثة علمية للحصول على درجة علمية .

(ب) بعثة علمية لكسب مران أو خبرة .

(ج) بعثة علمية عملية تناول الفرضين السابقين معا .

(د) بعثة قصيرة لتابعة التطورات الحديثة في ناحية من نواحي المعرفة .

ولا تعتبر بعثة في تطبيق أحكام هذا القانون المهبات و المهوريات التي تؤدي في خارج البلاد . وتنص المادة (١٤) من القانون على أنه لا يجوز لأي فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصيص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة اجنبية أو دولية الا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات وتخطر ادارة البعثات لاتخاذ اجراءات البت في قبول المنحة أو رفضها .

وعلى الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العامة أن تشفع اخطارها باقتراحها في هذا الشأن ، ويتم الاختيار للينح التي تتلقاها بعد اعلان عنها ، والمناضلة بين المتقدمين لها طبقا لما يتبع في الاختيار للبعثات — بما لم تقدر اللجنة التنفيذية غير ذلك .

ولا تعتبر منحه في تطبيق أحكام هذا القانون المنح التي تعطى لتدريب بعض الموظفين بمناسبة التعاقد على شراء أدوات من الخارج .

كما نصت المادة ١٥ من القانون على أن تكون منح الاجازات الدراسية لتحقيق غرض من الاعراض المبينة في المادة الأولى .

ونصت المادة ٢٠ على أن « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التي يعاين بمقتضاها أعضاء

البعثات بجميع أنواعها الخارجية والداخلية والمفودون في أجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص » .

ومن حيث أنه يبدو واضحا من استعراض النصوص المتقدمة أن إيفاد الموظفين إلى الخارج يتم وفقا لأحد نظامين : الاول أن يوفد الموظف لقضية مهمة حكومية أو عمل مكلف به من الحكومة أو مأمورية رسمية ، ويقتضى منه أداء هذه المهمة التغيب عن الجهة التي يوجد بها مقر عمله الرسمي وفي هذه الحالة يستحق بدل سفر عن كل ليلة مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تغيبه ماذا نزل في ضيافة إحدى الدول أو البعثات الأجنبية خفضت مئآت بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف والنظام الثاني أن يوفد الموظف في بعثة للقيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي . وتهدف البعثة لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة وقد تكون البعثة بسبب قبول منحة للدراسة أو التخصص أو غير ذلك من دولة أو جامعة أو مؤسسة أو هيئة أجنبية أو دولية كما يجوز أن يمنح الموظف أجازة دراسية بمناسبة إيفاده في البعثة أو المنحة ، وفي هذه الحالة يعامل الموظف وفقا للقواعد المالية التي تقرها اللجنة العليا للبعثات طبقا للمادة ٢٠ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ويمتنع استحقاق بدل السفر لتخلف مناسط الاستحقاق وهو القيام بمهمة مصلحية وذلك حتى ولو كان إيفاد الموظف متصلا بإحقيق مصلحة عالية تعود على الدولة ذاتها لأن تحقيق هذه المصلحة هو المستهدف من البعثة أصلا حسبما نصت على ذلك صراحة المادة ١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فالنظام الذي تضمنته القواعد المالية السالف بيانها نظام منبث الصلة بتنظيم بدل السفر ويتعين بالتسالي عدم الخلط بينهما أو تطبيق أحدهما في مجال الآخر أو الجمع بينهما .

ومن حيث أن المدعى قد أوفد إلى الولايات المتحدة الأمريكية في منحة تدريبية طبقا لأحكام الاتفاقية الخاصة بالمساعدة الفنية بين مصر ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الموقعة في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، تتصل هذه المنحة بأغراض تبادل الخبرة الفنية بين الدول ابتفاء أدراك مستوى أرفع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما هو الشأن في مثل هذه الاتفاقيات الدولية عموما ، ولم يكن المدعى منتدبا من قبل وزارة الزراعة للقيام

بهمة رسمية أو مكلفا منها بامورية مصلحة ، ومن ثم تنعزل الدراسات التدريبية التى انتفع بها المدعى عن طبيعته المهام الاعتيادية التى توفد فيها الحكومة المصرية موظفيها فى العادة لمصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة ، بما يمتنع اعتبار بدل السفر الذى نظمته لائحة بدل السفر منظمالهذا المقام وذلك حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه لا يؤثر فى ذلك ما حواه قرار المدعى الى الولايات المتحدة الامريكية من عبارات تفيد تكليفه بدراسة بعض الموضوعات « آفات القطن وطرق مقاومتها » للتدليل على ان ثمة تكليف له بهمة رسمية ، ذلك ان هذه العبارات حسبما جاء فى الحكم المطعون فيه بحق ليس من شأنها ان تضى على المنحة التدريبية التى أوفد فيها المدعى طبيعة المهمة الرسمية التى يكلف بها الموظف فى سبيل تأدية واجبات وظيفته اذ يتعين النظر الى جوهر الافاد وحقيقته وغرضه بغض النظر عن بعض الالفاظ التى وردت فى القرار الصادر به .

ومن حيث انه فى ضوء ما تقدم يتضح ان ايفاد المدعى انما كان فى منحة تدريبية تدخل فى نطاق القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، وبناء على الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية وهيئة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، ولم يكن ايفاده فى احدى المهام التى توفد فيها الحكومة موظفيها عادة ويتطلبها السير العادى لنشاط المرفق العام لتلك التى يبرى فى شأنها احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم لا يسوغ للمدعى ان يتقاضى بدل السفر المقرر بتلك اللائحة والنذى شرع لمواجهة النفقات التى يتحملها الموظفون فى سبيل اداء هذه المهام .

ولا ينال من صحة هذا النظر ما ذهب اليه المدعى من قيام الوزارة بصرف بدل سفر لبعض زملائه ممن سافروا على منح دراسية مماثلة ذلك انه ان صح ما تال به المدعى من صرف بدل السفر لهؤلاء الموظفين فانهم يكون قد تم بالمخالفة لاحكام لائحة بدل السفر على النحو السالف بيانه وهذا الخطا من جانب الإدارة لا يمنع المحكمة من ائزال صحيح حكم القانون على المنازعة المعروضة عليها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الطعن قد قام على غير أساس سليم من القانون ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه قد أصابه وجه الحق في قضائه حينما انتهى إلى رفض الدعوى ويتعين من أجل ذلك الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضا موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ٧٠٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

(في نفس المعنى الطعون أرقام ٤٣٢ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ ،
١١٢٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٦) .

قاعدة رقم (٣٠٦)

المبدأ :

بعضات وإجازات دراسية وجود فارق بين البرامج التدريبية التي نظّمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للمؤهلين للتدريب وبين بعضات الدراسات التي نظّمها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم بعضات والإجازات الدراسية والمنح — أفاد عاملين إلى جامعة القاهرة للحصول على دبلوم من دبلومات الدراسات العليا بكلية التجارة تقتضى اعتبارهما مؤهلين في بعضه دراسة داخلية تخضع للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ والالتصبة المالية لأعضاء البعثات والإجازات الدراسية ولا تخضع لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ .

ملخص الفتوى :

إن مثار البحث هو ما إذا كان العاملان في الحالة موضع النظر يعتبران مؤهلين في دورة تدريبية فيفيدان من حكم المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم المعاملة المالية للمؤهلين للتدريب والتي تنص على أن «تحتل الجهة التابعة لها العامل تكاليف الإقامة الكاملة أثناء فترة تدريبه في المكان الذي أعمته الجهة المشرفة على التدريب ويخصم بهما على بند تكاليف البرامج التدريبية وفي هذه الحالة يصرف للعامل نصف بدل السفر المستحق وفقا لأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — أو

انهما يعتبران موفدين في بعثة دراسية تخضع لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح ، واحكام اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية وتلنح الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ التى آجالت فى المادة (٢٥) منح مرتب كتب بواقع مرتب شهر فى السنة بدون مرتبات اضافية ، وبذل ملابس بواقع مرتب نصف شهر فى السنة .

ومن حيث انه يبين من هذه النصوص ان ثمة تمازجا بين البرامج التدريبية التى نظمها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، وبين البعثات الدراسية التى نظمها القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، فالبرامج التدريبية تنظمها الجهات الادارية بقصد رفع كفاءة العاملين بها عن طريق تزويدهم بالخبرات والمهارات العملية الى جانب بعض الدراسات النظرية اللازمة لاداء الوظيفة وهى بذلك تخلف عن البعثات الدراسية التى يقصد بها الايفاد الى مؤسسة علمية فى الداخل او فى الخارج بغرض الحصول على مؤهل علمى او درجة علمية اعلى كبلومات الدراسات العليا او الماجستير او الدكتوراه .

ومن حيث انه تاسيسا على ذلك ، ولما كان الواضح من وقائع الحالة المعروضة ان العاملين المذكورين لم يشتركا فى دورة تدريبية نظمها الجهة التى يعملان بها ، وانما اوفدا الى جامعة القاهرة للحصول على دبلوم من دبلومات الدراسات العليا بكلية التجارة ، ومن ثم فانهما يعتبران موفدين فى بعثة دراسية داخلية تخضع للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه واللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية ، ولا تخضع لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

من اجل ذلك انتهى رآى الجمعية العمومية الى ان السيين
.....
فلا يفيدان من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٦٨
المشار اليه .

(فتوى ٤٦٨ فى ١٩٧٣/٦/٤)

قاعدة رقم (٣٠٧)

المسند :

بدل سفر — نفقات السفر والإقامة — تحمل الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية نفقات سفر وإقامة الموظف الموفد إليها في مهمة علمية أو تدريبية يعتبر من قبيل نزوله في ضيافة تلك الدولة أو الهيئة — إثر ذلك استحقاقه نصف فئات بدل السفر التي كانت تصرف له أو لم يكن مستضفا — أساس ذلك من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — تقاضى الموظف مبلغ آخرى من هذه الدولة أو الهيئة كبذل سفر مما يزيد على مقتضيات الضيافة — يوجب خصم هذه المبالغ من نصف بدل السفر المستحق صرفه .

ملخص الفتوى :

إن الاتفاق على أن تتحمل الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية نفقات سفر وإقامة الموفد إليها في مهمة علمية أو تدريبية أثناء المهمة الموفد فيها ، إنما يعتبر من قبيل نزول الموظف في ضيافة تلك الدولة أو الهيئة ، ومن ثم فإنه يستحق نصف فئات بدل السفر التي كانت لتصرف له لو لم يكن ضيفاً ، وذلك وفقاً للفقرة « سابعا » من المادة العاشرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — التي مازال معمولاً بها في ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ طبقاً لنص المادة الثانية من هذا القانون — والتي تنص على أنه « إذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السفر التي تصرف إليه إلى النصف » .

على أنه إذا تقاضى الموظف مبالغ أخرى من الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية ، كبذل سفر ، مما يزيد على مقتضيات الضيافة ، فإنه يتمين خصم هذه المبالغ من نصف بدل السفر المستحق صرفه ، وذلك استناداً إلى الفقرة «سادساً» من المادة العاشرة من اللائحة آنفة الذكر ، التي تنص على أنه « إذا صرف الموظف المنتدب في مؤتمر أو هيئة أجنبية أى مبلغ وجب عليه أن يبلغ الوزارة أو المصلحة التي ينتمى إليها قبل تقديمه طلب صرف بدل سفره ومصاريف انتقاله لخصم ما يعادل المبلغ الذي صرف له مما يستحقه من

بدل السفر ومصاريف الانتقال » . فإذا كان بدل السفر الذي تقاضاه الموظف من الدولة الأجنبية أو الهيئة الدولية هو مقابل الضيافة وبقدرها فحسب ، أو مما يدخل في مقتضياتها ، فإنه في هذه الحالة لا يخصم من نصف بدل السفر المستحق له طبقا للبادء العاشرة من اللائحة المشار إليها ، بل يصرف له نصف بدل السفر كاملا .

ومن حيث أنه يبين من أوقائع — كما وردت في لاوراق — أنه في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر قرار السيد رئيس الوزراء رقم ٢٦٩٣ لسنة ١٩٦٤ بأيفاد السيدين / إلى بودابست لحضور الحلقة الدراسية عن التحكم في الغاز في الصناعة ، في المدة من ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ إلى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، على أن يتحمل مكتب العمل الدولي بدل السفر ونفقته ، وذلك وفقا لكتاب المكتب المؤرخ أول يوليو سنة ١٩٦٤ الذي وجه به الدعوة لحضور هذه الحلقة ، والذي جاء به أن مكتب العمل الدولي سيزود المشتركين في الحلقة بذكر سفر بالطائر قبل الدرجة السياحية أو سيجز لهم مكان الإقامة طول مدة الحلقة ، ويصرف لكل منهم بدل سفر يومي للاتاقبة ومصاريف المعيشة ، وأن يطلب من المشتركين دفع مصاريف السفر المحيطة والمتعلقة بالزيارات والرحلات التي تنظمها الحلقة نفسها ، وأن المكتب سيقوم بدفع بدل السفر اليومي للمشاركين في الحلقة على أساس الفئات التي يحددها مجلس إدارته .

وظاهر ما تقدم أن مكتب العمل الدولي قد حمل على عاتقه نفقات سفر وإقامة السيدين المذكورين خلال مدة انعقاد الحلقة الدراسية آنفة الذكر ، ومن ثم فإنهما يعتبران قد نزلا في ضيافة المكتب المذكور — بوصفه من الهيئات الدولية ويستحقان — والحالة هذه — نصف بدل السفر المقرر قانونا ، وفقا لنص الفقرة « سابعاً » من المادة العاشرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، على أن يخصم من هذا النصف ما يعادل ما يكون قد صرفه لها المكتب المشار إليه من مبالغ أخرى ، وذلك طبقا لنص الفقرة « سادساً » من المادة العاشرة من تلك اللائحة ، ما لم تكن هذه المبالغ هي مقابل الضيافة أو مما يدخل في مقتضياتها ، فإنه في هذه الحالة يصرف لهما نصف بدل السفر كاملا .

لذلك انتهى الرأى الى استحقاق كل من السيدين المذكورين
نصف بدل السفر المقرر قانونا ، نظير حضورهما الحلقة الدراسية عن التحكم
في الغاز في الصناعة المنعقدة في بودابست ، في اﻟﺪة من ٢٢ من سبتمبر سنة
١٩٦٤ الى ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، بناء على دعوة مكتب العمل الدولى ؛
وذلك بعد خصم مايعادل ما يكون قد صرفه اليهما المكتب المشار اليه من مبالغ
كبذل سفر ما لم تكن هذه المبالغ هى مقابل الضيافة او مما يدخل في
مقتضياتها .

(فتوى ٤٥٥ في ١٢/٥/١٩٦٦)

تكملة رقم (٢٠٨)

المسند :

اللائحة الصادرة سنة ١٩٥٨ — نصها في الفقرة اولا (١) من المادة
١٠ على ان بدل السفر الذى يمنح لمن ينسب الى بلد اجنبى يشمل اجور
المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن — مؤدى ذاك تعطيل الاحكام
الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة لهذا الموظف — يعتبر من
هذه المصروفات التى يشملها بدل السفر مصروفات الانتقال من المطار الى
المدينة او العكس واجور نقل الامتعة وحملها — مصروفات الانتقال الى
مدينة اخرى تقتضيها طبيعة المأمورية لا تعتبر مصروفات انتقال محلية داخل
المدين وبالتالي لا تدخل في بدل السفر .

ملخص الفتوى :

ان الفترة الاولى من المادة (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
الصادرة بقرار رئيس الجمهورية المنشور بالوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة
١٩٥٨ — العدد ٥ مكرر (١) تنص على ان بدل السفر هو الراتب الذى يمنح
للموظف مقابل النفقات الضرورية لتى يتحملها بسبب تغييه عن الجهة التى
يوجد بها مقر عمله الرسمى .

وان الفقرة اولا (١) من المادة (١٠) من هذه اللائحة تنص على ان
الموظف الذى ينسب الى احدى البلدان الاجنبية يصرف له بدل سفر عن كل

ليلة على الوجه الاثنى ، ويشمل هذا البذل أجور البيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن .

ان الفقرة الاولى من المادة (١١) من اللائحة المذكورة تمنح على ان مصروفات الانتقال هي ما يصرف للموظف في نظير ما يتكلفه فعلا من نفقات بسبب اداء الوظيفة من اجور سفر وانتقال ونقل امتعة وحملها .

ويبين من هذه النصوص ان المشرع وقد ادمج مصاريف الانتقال داخل المدن من اجور سفر وانتقال ونقل امتعة وحملها في بدل السفر بالنسبة الى الموظف المنتدب الى بلد اجنبي فيكون في واقع الامر قد عطل الاحكام الخاصة بمصروفات الانتقال داخل المدن بالنسبة الى هذا الموظف فلا يجوز الاستناد الى اى حكم منها ولا ريب انه قد عنى بعبارة داخل المدن الواردة في النص الانتقال الذي يتم او يجرى داخل مدينة واحدة وليس بين مدينتين ومن ثم فان الانتقال من المطار الى داخل المدينة وبالعكس يعتبر انتقالا داخليا تدخل مصروفاته ضمن بدل السفر اذ ليس فيها جرى عليه الحال من انشاء المطارات بعيدة عن مساكن المدن ما يجعل الانتقال منها الى المدينة او العكس انتقالات غير محلية يتيح حقا في مصروفات الانتقال . اما الانتقالات التي تقتضيها طبيعة المأمورية الى مدينة غير تلك التي كلف الموظف اداء المأمورية فيها فان مصاريفها لا تعتبر مصروفات انتقال محلية داخل المدن فلا تدخل في بدل السفر ، اما رسوم المطارات فلا يشملها بدل السفر اذ لا تعتبر داخلة في مصاريف الانتقال المحلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية الى ان بدل السفر الذى يصرف للموظف الذى يندب الى احدى البلدان الاجنبية يشمل اجور البيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن وتعتبر مصروفات الانتقال بين المطار الى المدينة او العكس وكذلك اجور نزل الامتعة الشخصية وحملها مصروفات انتقال محلية يشملها بدل السفر .

اما الانتقالات التى تتضمنها طبيعة المأمورية الى مدينة اخرى غير التى كلف الموظف اداء مأموريته فيها فان مصاريف الانتقال اليها لا تعتبر مصروفات انتقال محلية ولا تدخل في بدل السفر .

(غترى ٣٩٦ في ٢٣/٤/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ :

القرار الصادر من مجلس الجامعة بتكليف احد الاساتذة لتمثيل الجامعة في مؤتمر دولي - من مقتضاه وجوب قيام الاستاذ بهذا التكليف على نحو مرض - عودة الاستاذ بارادته المتفردة بعد سفره دون ان يحضر المؤتمر - انقضاء سبب التزام الجامعة بتنفيذ أى اثر من الآثار المالية التى تترتب على الوفاء بالمهمة مصدر الالتزام .

ملخص الحكم :

ان القرار الإدارى الصادر من الجهات المختصة في ظل احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/٢/٢٢ الخاص بتنظيم المؤتمرات باختيار المدعى لتمثيل الجامعة في مؤتمر جمعية المحاسبين بمدينة سبيلواشنطن من ٢٧ الى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، انما يلقى على المدعى تكليفا من جانب جهة الادارة بمهمة رسمية تتصل باعباء الوظيفة الملقاة على عاتقه بصفته استاذا للمحاسبة بكلية التجارة ، بحيث يتعين عليه القيام بهذا التكليف على نحو مرض باعتباره ممثلا للجامعة المصرية في هذا المؤتمر الدولي الذى سيكون احد اعضاءه ، ماذا ما تخلف أو قصر في أدائه كان محلا للمؤاخذة هذا من ناحية ، ومن جهة أخرى فان هذا التكليف يلزم الجامعة في ذات الوقت بأعباء مالية تتحمل بها في حدود القواعد المالية المقررة في هذا الشأن وعلى حد ما صدر به القرار المذكور فيما اشار به مجلس الجامعة من ان ينظر في الوضع المالى على ضوء الميزانية القادمية . وتأسيسا على ذلك فانه ما دام المجمع قد عاد من امريكا بارادته المتفردة دون ان يحضر المؤتمر فانه يكون قد تخلف عن انجاز التكليف الذى عهد اليه به مما يستتبع حتما وبطريق اللزوم انقضاء سبب التزام الجامعة بتنفيذ أى اثر من الآثار المالية التى قد تترتب على الوفاء بالمهمة مصدر الالتزام .

(طعن ١١١٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ :

ايضاح أحد العاملين في مهمة علمية لدى تشيكوسلوفاكيا بناء على اتفاقية معقودة بين مصر واكاديمية العلوم التشيكية لأغراض دولية مدارها التعاون العلمي بين أكاديمية البحث العلمي للجمهورية العربية المتحدة وبين الأكاديمية التشيكية للعلوم — عدم استحقاق المرفق بدل السفر عن هذه المهمة — أساس ذلك أن طبيعة الدراسات التي انتفع بها الأستاذ الموفد قد انفصلت عن طبيعة المهام الاعتيادية التي توفد فيها الدولة موظفيها عادة بغية تحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة .

ملخص الفتوى :

أن المادة المعاصرة من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن الموظف الذي يتدب إلى إحدى البلدان الأجنبية ، يصرف له بدل سفر من كل ليلة على الوجه الآتي، ويشمل هذا البديل أجور المبيت ومصرفات الانتقال المحيطة داخل المدين .

ومن حيث أنه يبين من الاتفاقية المعقودة بين مصر واكاديمية العلوم التشيكية أنها (أي الاتفاقية) متصلة بأغراض دولية مدارها التعاون العلمي بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا للجمهورية العربية المتحدة وبين الأكاديمية التشيكية للعلوم ، وتطور النصوص حول تبادل الدراية الفنية إذ ورد بالفقرة الثانية من المادة الأولى بين العلماء المصريين والعلماء التشيكي أن كلا الطرفين يتبادلان الدعوات بين العلماء لزيارات قصيرة كل عام للاستشارات والقاء المحاضرات وحل المسائل التي تهمهم في حقل البحث العلمي والسياسة العلمية .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن طبيعة الدراسات التي انتفع بها الأستاذ الدكتور قد انفصلت عن طبيعة المهام الاعتيادية التي توفد فيها الدولة موظفيها عادة ، بغية تحقيق مصلحة مباشرة تعود عليها بالنفع خاصة : مما يقتضيه معه اعتبار بدل السفر أو مصرفات الانتقال المنصوص

عليها في قانون المعلمين المدنيين بالدولة نظما لهذا المقام او مشروعا لمراجعة نفقات مثل هذه المهام .

ومن حيث انه يبين من الأوراق أن الدكتور كان يتقاضى مرتبه كايلا بالداخل ، وكانت دولة تشيكوسلوفاكيا تتكفل بنفقات المبيت والافطار وتوفر المواصلات الداخلية والعناية الطبية وتصرف اليه (١٢٠ كرون) يوميا مقابل تغطية نفقات المأكل فانه لا يستحق بدل السفر عن مدة هذه المهمة ، وهو ما يتفق مع ما أشار اليه منشور الخزانة رقم (٤) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم استحقاق الاستاذ الدكتور لبذل السفر عن المهمة التي سافر فيها الى تشيكوسلوفاكيا .

(فتوى ٥٥٥ في ١١/٧/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية والصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ — نص نكل منهم على رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام ان تزد ثلث بدل السفر بمقدار ٢٥٪ اذا كان الإيفاد أو التذنب في مؤتمرات أو اجتماعات دولية أو معارض دولية — عدم سريان هذا الحكم على إيفاد عاملين للاشتراك في هيئة التحكيم .

ملخص الفتوى :

نشب نزاع بين المؤسسة المصرية العامة للسلع الغذائية وبين احدى الشركات اليوغوسلافية حول تنفيذ أحد العتود المبرمة بينهما والذي كان ينص

على اختصاص «الغرفة التجارية بباريس بالفصل فيما ينشأ بين الطرفين من نزاع ولذلك فقد لجأت الشركة إلى الغرفة التجارية بباريس ، ووقع اختيار المؤسسة على السيد الأستاذ المستشار / ليكون محكماً لها في هيئة التحكيم ، كما اختارت المؤسسة السيد المهندس / و ليكونا ممثلين لها في تلك الهيئة ، وبعد انتهاء مهمتهما ثار البحث حول الأساس لذي يصرف بناء عليه بدل السفر المستحق لكل منهما وما إذا كان يصرف بالنفقات العادية أم مزيداً ، أعمالاً لأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

إن كلا من البند أولاً (ب) من المادة (١٠) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المعمول بها في الحكومة والصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٢ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للمطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ، قصص على أن « تزداد مسنّات بدل السفر بمقدار ٢٥ ٪ إذا كان «الإنفاق أو الندب في مؤتمرات دولية أو اجتماعات دولية أو معارض دولية، كما استبان للجمعية أيضاً أن نقطة البحث في الخلاف المطروح تنحصر فيها إذا كانت المهمة التي قام بها المحكمان تدخل في نطاق الحكم المشار إليه في اللائحة المذكورة أم لا .

ومن حيث أنه غنى عن الذكر أن الحالة المطروحة للبحث لا تدخل في مجال المؤتمرات الدولية أو المعارض الدولية .

ومن حيث أنه لا وجه للاحتجاج بأن نشاط المحكّمين المصريين يدخل في نطاق الاجتماع الدولي .لدى أشارت إليه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، وذلك لأن الاجتماع الدولي يقتضى أن يتم اجتماع بين ممثلين لمجموعة من الدول ، أى بين الممثلين الذين توفدهم حكوماتهم للاجتماع بغيرهم من مبعوثي الدول الأخرى ولتمثيلها في ذلك الاجتماع والتعبير عن مصالحها والتحدث باسمها في موضوع مشترك بين هذه الدول ، بينما لم يحدث — في الحالة المعروضة — اجتماع ممثلين للحكومة المصرية مع الممثلين الرسميين لحكومات أجنبية لبحث مسائل تهكماتهم وإنما اقتصر الأمر على مجرد أبداء وجهة نظر الجهة التي يمثلونها في النزاع الذي ثار حول تطبيق وتنفيذ أحد العقود التي كانت تلك الجهة طرفاً فيها مع إحدى الشركات الأجنبية .

ذلك انتهت الجمعية العمومية الى ان يدل السفر المستحق في الحالة المعروضة بصرف بالنفقات العادية .

(متوى ٩١٨ في ١١/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

للمعاملون المعارون ، أى الذين — تحمل الجمهورية اليمنية ببذل السفر المخصص بهم حين يكتفون عملاً بالجمهورية العربية المتحدة أو غيرها — عدم تحمل الجمهورية العربية المتحدة إلا ما نص عليه القرار الجمهورى رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ من نفقات سفرهم الى مقر الاعارة في عمل بالخارج انطلاق حالة هؤلاء المعارين عن حالة الوفد الى الذين من الجمهورية العربية المتحدة في مهمة تخصها — اعتبار الاخير منتدبا في عمل بالخارج مما تحكمه لائحة بذل السفر ومصرف الانتقال دون احكام الاعارة أو القرار الجمهورى المشار اليه .

ملخص الفتوى :

ان الحكومة اليمنية قد تمهدت بمقتضى نص المادة ٣ من كل من اتفاقيتى التعاون الفنى ولتفاقى أن تقدم كافة المساعدات اللازمة للمعارين من الجمهورية العربية المتحدة لتمكينهم من القيام بأعباء وظائفهم وقد حشد قرار رئيس الجمهورية لسالف ذكره ما تتحمله الجمهورية العربية المتحدة من نفقات سفر اولئك المعارين الى مقر الاعارة وفي اجازاتهم ، فلا تلتزم الجمهورية العربية المتحدة شيئاً يجاوز تلك النفقات المحددة ، ويتعلق بأداء المعارين وظائفهم لدى الحكومة اليمنية ، وانما يعايل هؤلاء المعارون في سفرهم الى الخارج سواء الى الجمهورية العربية المتحدة وغيرها معاملة المابلين في الحكومة اليمنية من حيث نفقات انتالهم وبذل سفرهم . ولا يكون لهم بذل سفر قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، وبالنسبة الى التفرقة بين حالات النذب والاعارة — فان الجمعية العمومية ترى أن ذلك المعيار الواجب اتباعه للتفرقة بين النذب والاعارة انما يقوم على تحديد الحكومة

التي يعمل لها العامل حيث يوفد الى اليمن فان كان يعمل للحكومة اليمنية فهي الاعارة التي تقدمت ماهيتها واحكامها ، اما ان كان العامل موفدا الى اليمن في امر يخص الجمهورية العربية المتحدة ويتعلق بأعمالها ومصالحها فان هذا العامل يكون منتدبا في عمل بالخارج مما تحكمه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ، ولا تسرى عليه احكام الاعارة ولا ما شرعه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ من قواعدها المالية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتي :

١ - يعتبر العاملون الموفدون من الجمهورية العربية المتحدة الى الجمهورية اليمنية معارين بالمعنى القانوني لكلمة الاعارة ، وتطبق على حالتهم احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاملة المسالية للمعارين الى اليمن ، وذلك ما لم يكن العامل موفدا الى اليمن في امر يخص الجمهورية العربية المتحدة ويتعلق بأعمالها ومصالحها ، ففي هذه الحالة يكون العامل منتدبا في عمل بالخارج مما تحكمه لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

٢ - لا تخضع المرتبات التي يحصل عليها العاملون المعارون الى اليمن للمضارب ، اذ ان الحكومة اليمنية هي الملتزمة أصلا بأداء هذه المرتبات .

٣ - تجرى تسوية مرتبات العاملين للمعارين للجمهورية اليمنية اعتبارا من ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ وفقا لاحكام القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ويكون للقرار اثر رجعي ينعطف به على ما استحقه هؤلاء المعارون من ذلك التاريخ ويستحق كل منهم ما يكون من فسروق الزيادة المترتبة على تسوية مرتبه وفقا لاحكام هذا القرار ، اما اذا ترتب على تلك التسوية نقص في مرتب العامل المعار فان هذه التسوية تسري بن تاريخ العمل بالقرار الجمهوري الذي فرض احكامها ولكن لا يسرى مقتضى هذه التسوية على ما استحقه العامل من مرتب قبل ذلك التاريخ ولا يرجع عليه بما جاوز تلك التسوية في الماضي .

٤ - ان ما عرض له القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن اجازات اولئك المعارين لا يعدو في حقيقته الجانب المالي الذي يختص

بنفقات سفر المعار فردا كان أو حج أسرته من الجمهورية العربية المتحدة إلى الجمهورية اليمنية ذهابا وإيابا . أما الإجازات السنوية فلم يتعرض لاحكامها القرار الجمهوري المشار اليه باعتبار ان تلك الاحكام مما تنظمه قوانين العاملين في الجمهورية اليمنية التي تحكم أولئك المعارين في قيامهم على وظائف تلك الجمهورية . وزيارة العامل الذي لا تصحبه أسرته إلى اليمن وخاصة بنفقات سفرتين سنويا يغدو فيها على أسرته بما يتيح له الاطمئنان على أمورها في زيارة مدتها عشرون يوما كل ستة أشهر ، تلك الزيارة تختلف عن الاجازات الاعتيادية التي يمنحها العامل للراحة من عناء عمله سنويا ، وتظل اجازات المعار الفرد كاجازات زميله الذي تصحبه أسرته ، لينظم كليهما قانون العاملين في الجمهورية العربية اليمنية .

هـ - تتحمل الجمهورية العربية اليمنية بدل السفر الخاص بأولئك المعارين إليها حين يكفون عملا بالجمهورية العربية المتحدة وغيرها . ولا تتحمل الجمهورية العربية المتحدة الا ما نص عليه القرار الجمهوري رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ ومن نفقات سفر أولئك المعارين إلى مقر الاعارة وفي اجازتهم .

(فتوى ٣٨٧ في ١٨/٤/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦٠ - ترخيصها للموظفين بمحافظتي قنا واسوان هم وعائلاتهم بالسفر ثلاث مرات كل سنة اثنين بلجان والثلاثة بربع اجرة - المقصود بالعائلة في مجال هذا النص من يعولهم الموظف فضلا عن افراد عائلته - يستوى في ذلك ان يكونوا مقيمين معه او غير مقيمين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار الجمهوري

رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٠ تنص في فقرتها الثانية على أن «يرخص للوظفين بمحافظتي قنا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدمة ثلاث مرات في كل سنة ميلادية بالمجان والثالثة ببيع أجرة» .

والغرض من منح هذه الميزة للعاملين بهذه الجهات الثانية ومن بينها محافظة أسوان هو التيسير عليهم وذلك بإلترخيص لهم في صرف استثمارات سفر مجانية لهم ولعائلاتهم إلى الجهة التي يشاركونها وقد يتعذر على الموظف الحصول على سكن مناسب له ولعائلته في مثل هذه المناطق النائية فترك بعض أفراد عائلته في البلد المنقول منها أو في بلده الأصلي أو قد يضطر إلى ترك ولاده في القاهرة أو غيرها من المدن ليتلقوا العلم في مدارس أو معاهد ليس لها مثيل في المحافظة التي يعمل بها، فمثل هذا الموظف كما يحتاج إلى السفر لعائلته في إجازاته فإنه يحتاج إلى حضورها للائتمام معه في مقر عمله وبخاصة في أثناء الفطولات حيث يستدعيهم معظم العاملين أولادهم وزوجاتهم للائتمام معهم والعودة بعد انتهائهما لهذه الأمثارات شرعت تسهيلات السفر ومثنت لعائلة الموظف حتى يتسنى لها الحضور إلى مقر عمل عائلها ومشاركته الإقامة في هذه المناطق وعلى ذلك فإن العبارة ليست بحل اقامة عائلة الموظف وإنما بوصفهم من عائلته الذي يقوم فعلا بأعباءهم فهؤلاء هم الذين يتمتعون من امتياز استثمارات السفر المجانية المقرر في المادة ٧٨ سالف الذكر سواء أكانوا مقيمين معه في محل عمله أو غير مقيمين وهي ميزة قررها المشرع لهم فلا يجوز الانفصال عنها بدعوى أن عائلة الموظف لا تنجم معناه في محل عمله .

وترتبط على ما تقدم فلهذا إذا ثبت أن الآلة ... المدروسة بأسوان تعمل فعلا وأنها وأخوتها الثلاثة الذين صرفتهم استثمارات سفر مجانية من أسوان إلى القاهرة وبالعكس فإنه يحق لهم الاستفادة من الامتياز المقرر بالمادة ٧٨ من لائحة بدل السفر يستوى في ذلك أن يكونوا مقيمين معها أو غير مقيمين .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أنه يقصد بعائلات الموظفين الذين يرخص لهم في الاستفادة من الميزة المقررة في المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومساريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١

لبسنة ١٩٥٨ والمعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ من يعولهم الموظف فعلا من أفراد عائلته سواء أكانوا مقيمين معه في محل عمله أو غير مقيمين فيه .

وعلى ذلك فان ثبت ان الاتمة المذكورة المدرسة بأسوان تعمل فعلا والدتها وأخواتها فانه يحق لهم الاستفادة من هذه الميزة .

(فتوى ١٠٨٧ في ١٠/٩/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبسدة :

المقصود بعائلة الموظف في تطبيق حكم المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال — أفراد أسرة الموظف الذين يعولهم فعلا — استحقاق العامل بمحافظته قنا لاستمارة سفر مجانية لابن شقيقته الذي يقوم بالإنفاق عليه ..

ملخص الفتوى :

طلب السيد / ... العامل بمديرية أمن قنا صرف استمارة سفر مجانية لابن شقيقته الأرملة باعتبار انه هو العائل الوحيد لها ولأولادها بعد وفاة زوجها ومدرجين ببطاقته العائلية كما انهم مدرجون بقرار حالته الاجتماعية الموجود بملف خدمته منذ وفاة زوج شقيقته حتى الان .

ومن حيث ان المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على ان « يزخص للموظفين بمحافظتي قنا وأسوان بالسفر وعائلاتهم ذون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان وواحدة برىع اجرة » .

ومن حيث أن المقصود بعائلة الموظف التي يرخص لأفرادها بالاستفادة من الميزة المقررة في المادة ٧٨ المشار إليها هي من يعولهم الموظف فعلا من أفراد عائلته سواء أكانوا مقيمين معه في محل عمله أو غير مقيمين فيه .

ومن حيث ان الحكمة التي أرتأها المشرع من تقرير هذه المزية تتمثل في التيسر على العاملين بالجهات المشار اليها في النص المتقدم وتشجيعهم على العمل بها وذلك بالنص على تحمل الأجهزة الادارية التي يعملون بها نفقات سفرهم الى المناطق والجهات التي يرغبون في قضاء اجازاتهم بها حتى لا يترتب على عملهم بهذه الجهات تحملهم باعباء ونفقات اضافية لا ينحمل بها غيرهم ممن يعملون في مناطق أو جهات أخرى وفي ضوء هذه الحكمة فانه يتعين الأخذ - في مجال تحديد أفراد العائلة الذين يفيدون من نص المادة ٧٨ سابقة الذكر - بمعايير الإعالة على إطلاقه دون ما تفرقة بين اقارب الموظف ممن يجب نفقتهم وإعالتهم عليه شرعا وغيرهم من الاقارب ممن يتولى الانفاق عليهم فعلا دون ان تجب عليه نفقتهم شرعا ، ومن ثم فانه لا يشترط لإعادة احد أفراد العائلة من هذه المزية ان يكون من أفراد أسرة الموظف ، الذين تجب عليه نفقتهم شرعا ، بل يكفي ان يكون من افراد عائلته الذين يعولهم بالفعل .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن للتصود بمائلة الموظف في مفهوم نص المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال افراد أسرة الموظف الذين يعولهم فعلا ، ومن ثم فانه يحق للسيد /... صرف استمارة سفر مجانية لابن شقيقته طالما ان الجهة الادارية التي يعمل بها قد تحققت من انه يقوم بالانفاق عليه فعلا .

(فتوى ١٠٧ في ١١/٩ / ١٩٧١)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبحث ١ :

الترخيص لموظفي بعض المحافظات بالسفر هم وعائلاتهم مجانا عدة مرات كل سنة ميلادية طبقا لنص المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ - مفهوم العائلة في تطبيق نص هذه المادة يتحدد بمن يعولهم الموظف من اقاربه ايما كانت درجة هذه القرابة سواء كانت قرابة الدم أو قرابة المصاهرة مع

ضرورة توافر شرط الاعالة الفعلية — أساس ذلك أن الحكمة التي يتقاسم عليها هذا النص تتمثل في التيسير على العاملين بتلك الجهات وتشجيعهم على العمل بها .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على لائحة بدل سفر ومصاريف الانتقال الصادرة لقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، أنها تنص في المادة ٧٨ منها على أن « يرخص للموظفين بمحافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية لقناة السويس بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ذهابا وايابا الى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنويا بالمجان .

ويرخص للموظفين بمحافظتي قنا واسوان بالسفر وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرّات في كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والثالثة ببيع أجرة » والمستفاد من هذه المادة ، أن الحكمة التي يقوم عليها النص تتمثل في التيسير على العاملين بتلك الجهات وتشجيعهم على العمل بها وذلك بتقرير تحمل الاجزاة الإدارية التي يعملون بها نفقات سفرهم الى المناطق والجهات التي يرغبون في قضاء اجازتهم فيها حتى لا يتكبدون نفقات اضافية لا يتحمل بمثلها من يعمل في مناطق وجهات أخرى ، ويتمين في ضوء هذه الحكمة تحديد مفهوم العائلة في تطبيق نص المادة ٧٨ المشار اليها ، بمن يعملون الموظف فعلا من اقاربه ايا كانت درجة هذه القرابة ، وسواء أكانت قرابة الدم أو قرابة المصاهرة ، كل ذلك مع ضرورة توافر شرط الاعالة الفعلية .

ومن حيث أن استمارات السفر المشار اليها بكتابكم سالف الذكر قد صرفت بناء على ماهر ثابت في بطاقات هؤلاء العاملين العائلية ، ولاستخدام تربطهم بهم رابطة القرابة ويتوافر في حقهم شرط الاعالة الفعلية ، لذلك فانهم يفيقون من حكم المادة ٧٨ المنوه عنها .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى صيغة ماتم صرفهم استمارات

السفر المجانية لاقارب العاملين بمديرية الإسكان بمحافظة أسوان ،
الدرجيين في بطاقاتهم المالية الذين يعملونهم عملا .

(غتوى ١١٨ في ١٩٧٤/٣/٥)

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصاجر بها قرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاتها منحها العاملين
بالمناطق النائية ميزة السفر باستمارات سفر مرتين مجانية والثالثة بربيع
أجرة — تخف العامل بين استعمال تلك الاستمارات أو الحصول على
مقابل نقدي لها وفق الشروط والقواعد التي تضمنتها المادة ٧٨ مكررا من
اللائحة المذكورة — المقصود بالعائلة في مجال هذا النص — من يعملهم
العامل عملا من أفراد عائلته — يستوى في ذلك أن يكونوا مقيمين
معه أو غير مقيمين — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان «الفترة الثانية من المادة (٧٨) من لائحة بدل السفر ومصاريف
الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على
أن « يرخص للموظفين بمحافظتي قنا وأسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون
الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنتين بالجلان والثالثة بربع أجرة »
وان المادة (٧٨) مكرر من تلك اللائحة تنص على أن « يصرف للعامل السذي
يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استمارات سفر
مجانية وفقا للشروط والقواعد الآتية » .

ومفاد هذين النصين أن المشرع قصد تشجيع العاملين على العمل
بالمناطق النائية وذلك بالمساهمة في نفقات سفرهم وأسره من وإلى مقر
عملهم ، وفي سبيل ذلك منحهم ميزة السفر باستمارات سفره مرتين مجانية
والثالثة بربع أجرة . كما زاد في رعايتهم بأن خيره بين استعمال تلك

لاستثمارات أو الحصول على مقابل نقدي لها وفق الشروط والقواعد التي تضمنها المادة (٧٨) مكرر من اللائحة المذكورة ولم يشترط لصرف استثمارات السفر المقررة لأفراد أسرة العامل أو البديل النقدي عنها أقاليمهم معه في مقر عمله وإنما اكتفى بأن يكونوا من أفراد أسرته وتلك الصفة تتحقق بأعالة العامل لهم أيا كان محل إقامتهم سواء كانوا مقيمين معه في مقر عمله أو غير مقيمين .

ولما كان السيد المستشار المساعد المعروضة حالته قد اختلف صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر فإنه يستحق هذا المقابل عن نفسه وعن تعدد المقرر بالمادة (٧٨) مكرر لأفراد أسرته خلال فترة عمله كفوض للدولة لحفاظة أسوان حتى ولو لم يكن قد أصبح للقامة معه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد الاستاذ المستشار المساعد / المقابل النقدي لاستثمارات السفر عن أفراد أسرته .

(فتوى ١٢٣١ في ٢٣/١٢/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

بذل السفر ومصاريف الانتقال - مقابل نقدي - بدلول الأسرة -
الأسرة - مفاد نص المادة ٧٨ مكرراً المضافة الى لائحة بدلول السفر ومصاريف الانتقال بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع قصد منح المواطنين الذين يعملون بمحافظات نائية تسهيلات في السفر تشجيعاً لهم على الإقامة في هذه المحافظات - تخير الموظف بين أمرين - أن يمنح هبة وعائلته استثمارات سفر وأما أن يصرف له مقابل نقدي بدلا من الترخيص له ولاسرته بالسفر - المشرع وضع حد أقصى لأفراد الأسرة هو ثلاثة أفراد - هذا الحد ينصرف للأسرة دون أن يدخل فيها العامل - شمول هذا الحد العامل اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ الذي اعتبر العامل داخلاً ضمن الحد الأقصى المقرر للأسرة - أثر ذلك - أن العامل لا يدخل في بدلول الأسرة في مفهوم قرار رئيس الوزراء رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٧ وذلك حتى تاريخ العمل بالقرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

المادة ٧٨ مكرر المضافة الى لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٤٩٢
لسنة ١٩٧٧ تنص على ان « يصرف للعامل الذى يرخص له بالسفر طبقا
احكم المادة المسبقة مقابل نقدي او استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد
والشروط الآتية :

اولا — اذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر
واسرته بالمجان او برقع اجرة بالاستثمارات المجانية — فيحدد هذا المقابل
على النحو التالي :

١ — ان يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته من
الجهة التى يعمل بها الى القاهرة .

٢ — ان يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقصا
للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى اساس ثلاثة
افراد للأسرة كحد اقصى .

٣ — ان يقسم المقابل النقدي السنوى على (١٢) (اثني عشر شهرا)
يؤدى للعامل شهريا مع المرتب .

ثانيا — اذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات لتجانية او
برقع اجرة فتسمى في شأنه احكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة ،

ويبين من هذا النص ان المشرع قد منح الموظفين الذين يعملون في
محافظات نائية تسهيلات في السفر تشجعا لهم على الإقامة في هذه
المحافظات وفي سبيل ذلك خير الموظف بين امرين : إما ان يمنح هو وعائلته
استثمارات سفر ، وإما ان يصرف له مقابل نقدي بدلا من الترخيص له ولأسرته
بالسفر . ولقد جعل المشرع المقابل النقدي لاستثمارات السفر معادلا لتكاليف
سفر العامل وعددا من افراد أسرته لعدد المرات المحددة بلائحة بدل السفر
من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة على ان يؤوى هذا المقابل للنقدي
للعامل شهريا بعد تقسيبه على اثني عشر شهرا .

ولما كلف المشرع قد فرق في الصياغة بين العامل وأسرته ثم وضع حداً أقصى لعدد أفراد الأسرة هو ثلاثة أفراد ، فمن ثم فإن هذا الحد أنها ينصرف للأسرة دون أن يدخل فيها العامل ، ومن ثم يستحق العامل طبقاً للمادة ٧٨ مكرراً من لائحة بدل السفر مقابل نقدياً لاستثمارات السفر عن نفسه وعن ثلاثة من أفراد أسرته .

وإذا كان أمر كذلك في مفهوم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ إلا أن هذا الحكم لا يسرى اعتباراً من ١٠/٤/١٩٧٩ تاريخ العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ الذي عدل البند الثاني من المادة ٧٨ مكرراً المشار إليها فأصبح يجري على النحو الآتي :

أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقاً للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر بمصاريف الانتقال وعلى أساس ثلثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل ، ذلك لأن القرار الجديد أفصح بعبارة صريحة عن قصده في تعديل الأحكام السارية واعتبار العامل داخلاً ضمن الحد الأقصى المقرر للأسرة .

لذلك أنهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر إلى أن العامل لا يدخل في حلول الأسرة في مفهوم قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ وذلك حتى تاريخ العمل بالقرار رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ .

(ملف ١٩/٢/٥٨ — جلسة ١٠/٢٧/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

استثمارات السفر المجانية لعائلات العاملين بمحافظة أسبوط بالسفر باستثمارات مجانية يجوز السماح لعائلات العاملين بمحافظة أسبوط بالسفر باستثمارات مجانية مرة في السنة مستقلين عن هؤلاء العاملين وبصرف النظر عن حصول هؤلاء

العاملين على اجازاتهم السنوية او عدم حصولهم عليها ، كما يجوز السماح لعائلة العامل في هذه الحالة بالسفر دفعة واحدة او متفرقين .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال كصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ والقرار الجمهوري رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان «يرخص للموظفين بمحافظات مطروح والوادي الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ذهابا وايابا الى الجهة التي يختارونها (اربع مرات سنويا بالجان) .

ويرخص للموظفين بمحافظتي قنا واسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات في كل سنة ميلادية اثنين بالجان والثلاثة بريح اجرة .

ويرخص للموظفين بالسودان ومحافظة سوهاج والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين احداها بالجان والثانية بريح اجرة .

ويرخص للموظفين الذين يعملون في محافظة اسيوط بالسفر وعائلاتهم دون الخدم الى البلاد التي يختارونها عند قيامهم بالاجارة السنوية وذلك مرة كل سنة بالجان .

ومع ذلك يجوز في الحالات الاضطرارية للمحافظ او رئيس المصلحة على حسب الاحوال الترخيص للموظفين من لهم الحق في السفر بالسكك الحديدية بالدرجة الاولى او الاولى الممتازة السفر بالطائرة داخل البلاد هم وعائلاتهم دون الخدم الى الجهة التي يختارونها وذلك مرة واحدة ذهابا وايابا بالجان في كل سنة ميلادية » .

وتنص المادة ٨٤ من اللائحة المشار اليها على انه « يجوز تجزئة استثمارات السفر في الحالات المبينة في المادتين ٧٨ ، ٧٩ وذلك بالسماح

للموظف وعائلته بالسفر سواء دفعة واحدة أو متفرقين ويكون الترخيص بالسفر في حالات الاجازات الى جهة واحدة فإذا أراد الموظف أن يكمل الاجازة في جهة أخرى فعليه أن يتحمل التكاليف .

ويبين من المادتين السابقتين أن العاملين بمحافظة أسبوط وعائلاتهم دون الخدم الحق في السفر إلى البلاد التي يختارونها عند قيامهم بالاجازة السنوية وذلك مرة كل سنة بالجماع وأنه يجوز السماح للعامل وعائلته بالسفر سواء دفعة واحدة أو متفرقين .

ومن حيث أنه وقد سبح للعامل وعائلته بالسفر دفعة واحدة أو متفرقين فإنه وإن كان العامل لا يمكنه السفر بالجماع إلا عند قيامه بأجازته السنوية بسبب ارتباطه بأداء واجبات وظيفته إلا أنه يمكن لأفراد عائلته السفر بالجماع في الحدود المقررة دون ارتباطهم بمنح عائلتهم إجازته السنوية باعتبار أنه لا صلة لهم بأداء واجبات وظيفته وعائلتهم وعلى أساس أن المادة ٨٤ من اللائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تسمح بسفر العامل وعائلته دفعة واحدة أو متفرقين ومن ثم يحق لأفراد عائلة العامل السفر وحدهم مستقلين عنه كما يحق لهم السفر دون ارتباط بموعد إجازته السنوية .

وغنى عن البيان أنه مما دامت المادة ٨٤ من اللائحة قد سمحت بسفر العامل وعائلته دفعة واحدة أو متفرقين ، فإنه كما يجوز لعائلة العامل أن تنسافر وحدها مستقلة عنه دون ارتباط بحصوله على إجازته السنوية فإن لأفراد هذه العائلة أن يسافروا دفعة واحدة أو متفرقين مادام أن المادة ٨٤ من اللائحة جاء حكمها في هذا الصدد مطلقاً وعلى اعتبار أن القواعد العامة في التفسير تقتضي بأن يؤخذ المطلق على إطلاقه ما لم يقيد بنص صريح ، هذا فضلاً عن أن هذا التفسير على النحو السالف الذكر يبدو متفقاً مع ظروف الحياة بالنسبة للعامل وأفراد عائلته ولا يتضمن في الوقت ذاته أي ضرر يهبط بالصلح العام بل أنه في الواقع يبدو متفقاً مع الصالح العام ذاته فليس من شك في أن الحفاظ على تقدير ظروف العامل وأفراد عائلته باباحة السفر لهم دفعة واحدة متفرقين فوق أنه لا يضر الصالح العام فإنه يحقق رغبة من رغبات العامل وأفراد أسرته مما ينعكس أثره على حسن مسير العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز السماح لعائلات
العاملين بمحافظة أسيوط بالسفر باستمارات مجانية مرة في السنة
مستقلين عن هؤلاء العاملين وبصرف النظر عن حصول هؤلاء العاملين
على أجازاتهم السنوية أو عدم حصولهم عليها كما يجوز السماح
لعائلة العامل في هذه الحالة بالسفر دفعة واحدة أو متفرقين .

(مَقْضَى ٨٦٠ ق ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٢)

قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ :

العاملون المنتمون للدولة ممن كانوا يخضعون لأحكام كادر العمال
— استمارات السفر — أحقية هؤلاء العاملين الذين يشغلون الدرجة
السابعة وفقاً لقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في مسوف
استمارات سفر بالدرجة الأولى في السكك الحديدية والبواخر النيلية .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٣٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بأصدار
لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال تنص على أن « الدرجات التي يحق
للموظفين الركوب فيها في السكك الحديدية أو البواخر أو الترام أو التوبيس
عند انتقالهم في أعمال مصلحة هي :

(١) الدرجة الأولى الممتازة في القطارات والبواخر النيلية .:

الموظفون من درجة محير علم فما فوق ومن في حكمهم .

(ب) الدرجة الأولى في القطارات والبواخر النيلية :

١ — الموظفون من الدرجة السادسة فما فوق .

(ج) الدرجة الثانية في القطارات والبواخر النيلية :

١ —

٢ — مهال اليومية الذين تكون أجورهم ٣٦٠ ملياً فما فوق .

ومن حيث أن هذه المادة قضت صراحة بأحقية العاملين من الدرجة السادسة^٣ منها فوقها في ظل العمل بقانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — في استعمال الدرجة الأولى في القطارات والبواخر النيلية عند الانتقال في أعمال مصلحة ..

ولما كانت الدرجة السادسة المنصوص عليها في هذه المادة تعادل الدرجة السابعة وفقاً لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذي حل محله القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ فمن ثم فإن العاملين الذين كانوا خاضعين لأحكام كادر العمال ثم وضعوا أو رُقوا إلى الدرجة السابعة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه يحق لهم صرف استثمارات سفر الدرجة الأولى في القطارات والبواخر النيلية تأسيساً على أن قانون نظام العاملين بالدولة وحد الوضع بالنسبة لجميع العاملين المدنيين في الدولة ورتبهم في كادر واحد وأن اختلفت تسميات الدرجات التي يشغلونها وفقاً لهذا القانون .

من أجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أحقية العاملين ممن كانوا يخضعون لأحكام كادر العمال والذين يشغلون الدرجة السابعة وفقاً لقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — في صرف استثمارات سفر بالدرجة الأولى في السكك الحديدية والبواخر النيلية .

(فتوى ٨١ في ٢٢/١/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٢٠)

المبدأ :

الأصل وفقاً للمادة ٨٤ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال أن يكون الترخيص بالسفر إلى جهة واحدة ، إلا أن المشرع أجاز للعامل

ببوجب نص المادة ذاتها ان يكمل أجازته في جهة ثانية وعليه عنجند ان يتحمل التكاليف المترتبة على تجزئة استمارات السفر وذلك قبل صرف الاستثمارات اليهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٤٦٠ لسنة ١٩٦١ والقرار الجمهورى رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان « يرخص للموظفين بمحافظات مطروح والوادى الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء عدا البلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ذهابا وايابا الى الجهة التى يختارونها اربع مرات سنويا بالمجان .

ويرخص للموظفين بمحافظتى قنا واسوان بالسفر هم وعائلاتهم دون الخدم ثلاث مرات فى كل سنة ميلادية اثنين بالمجان والثلاثة بربع اجرة » .

ويرخص للموظفين بالسودان ومحافظة سوهاج والبلاد الواقعة على الضفة الشرقية بقناة السويس بالسفر وعائلاتهم دون الخدم مرتين احدىها بالمجان والثانية بربع اجرة .

ويرخص للموظفين الذين يعملون فى محافظة أسبوط بالسفر وعائلاتهم دون الخدم الى البلاد التى يختارونها عند قيامهم بالاجازة السنوية وذلك مرة كل سنة بالمجان .

ومع ذلك يجوز فى الحالات الإضطرارية للمحافظ أو رئيس المصلحة على حسب الاحوال الترخيص للموظفين ممن لهم الحق فى السفر بالسكك الحديدية بالدرجة الاولى او الاولى الممتازة السفر بالطائرة داخل البلاد هم وعائلاتهم دون الخدم الى الجهة التى يختارونها وذلك مرة واحدة ذهابا وايابا بالمجان فى كل سنة ميلادية » .

وتنص المادة ٨٤ من اللائحة المشار اليها على انه « يجوز تجزئة استمارات السفر فى الحالات المبينة فى المادتين ٧٨ و ٧٩ وذلك بالسماح للموظف وعائلته بالسفر سواء دفعة واحدة او متفرقين .

ويكون الترخيص بالسفر في حالات الإجازة الى جهة واحدة ، فإذا أراد الموظف ان يكمل الإجازة في جهة أخرى فعليه ان يتحمل التكاليف .

ومن حيث أنه يبين من المسادتين السابقتين أن لمشرع يـرخص للعاملين في جهات معينة بالسفرهم وعائلاتهم دون الخدم بالمجان الى الجهة التي يختارونها ويجوز تجزئة استثمارات السفر التي تصرف لهؤلاء العاملين وعائلاتهم وذلك بالسماح لهم بالسفر دفعة واحدة او متفرقين .

ومن حيث انه اذا كان الاصل وفقا للمادة ٨٤ المشار اليها ان يكون الترخيص بالسفر الى جهة واحدة ، الا ان المشرع اجاز للعامل بموجب نص المادة ذاتها ان يكمل اجازته في جهة ثانية وعليه ان يتحمل التكاليف المترتبة على تجزئة استثمارات السفر ، لقضاء الإجازة في جهتين بدلا من جهة واحدة ، ولا محل للقول بأنه في حالة تجزئة استثمارات السفر لقضاء الإجازة في أكثر من جهة فإن العامل يتحمل بالتكاليف الكاملة للسفر الى الجهة الثانية إذ أن مؤدى ذلك هو عدم جواز تجزئة استثمارات السفر وهو ما يخالف ما تنص عليه صراحة الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ المشار اليها ولا ريب انه اذا كان المشرع يقصد تحمل العامل بالإجرة الكاملة لسفره الى الجهة الثانية فإنه لم يكن ثمة حاجة الى النص على ذلك لان هذا الحكم مستفاد من القواعد العامة ، أما وقد خول المشرع للعامل قضاء اجازته في أكثر من جهة فقد اجاز له بالتالى تجزئة استثمارات سفره بحيث يحق له السفر بموجب تلك الاستثمارات الى الجهة الثانية بشرط ان يتحمل بالتكاليف المترتبة الزائدة على هذه التجزئة .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يجوز للعاملين الذين يحق لهم صرف استثمارات سفر مجانية وفقا لنص المادة ٧٨ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال أن يطالبوا بتجزئة هذه الاستثمارات بشرط أن يتحملوا بالتكاليف الزائدة المترتبة على هذه التجزئة وذلك قبل صرف الاستثمارات اليهم .

(انتهى ٨٠ في ١/٢٢ / ١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٢١)

المادة :

يتم صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر على أساس درجة السفر
الاصيلة المرخص للعامل بالسفر عليها وفقا للائحة بدل السفر .

ملخص النصوص :

ياستعراض لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ والمعلقة بقراراته ارقام ٢٤٦٠ لسنة
١٩٦١ و ١٠٢٦ لسنة ١٩٦٢ و ١١٠٩ لسنة ١٩٧٤ و بقراري رئيس مجلس
الوزراء رقمي ٦٣٣ لسنة ١٩٧٥ ، ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ يبين انها حددت
في المادة ٣٩ منها الدرجات الى يحق للموظفين الركوب فيها في السكك
الحديدية ونصت مادتها ٧٨ على ان « يرخص للعاملين بحافلات مطروح
والوادى الجديد والبحر الاحمر ومنطقة سيناء وكذلك العاملين
بواضى النطرون والواحات البحرية بالسفر وعائلاتهم — دون الخدم —
ذهابا وايابا الى الجهة التى يختارونها اربع مرات سنويا وبالجان

ويجوز للعاملين الحصول على تذكار الدرجة الثانية المتارة مع المبيت
في عربات النوم المخصصة لهذه الدرجة بدلا من استثمارات السفر بالدرجة
الاولى المتارة او الدرجة الاولى المرخص لهم باستعمالها » .

وتنص المادة ٧٨ مكرر من ذات اللائحة والمضافة بقرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ والمعلقة بقرارين رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ ،
١٩ لسنة ١٩٧٩ على ان « يصرف للعامل الذى يرخص له بالسفر طبقا
لحكم المادة السابقة مقابل نقدي او استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد
والشروط الاتية :

اولا : اذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر
واسرته بالجان او برقع اجره بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل
على النحو التالى :

١ — ان يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل واسرته من
الجهة التى يعمل بها الى القاهرة .

٢ — أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقاً للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

٣ — أن يقسم المقابل النقدي السنوي على ١٢ — اثني عشر شهراً — يؤدي للعامل شهرياً مع المرتب .

ثانياً : إذا اختار العامل السفر وفقاً لنظام الاستثمارات الأجنبية أو بربع أجرة فتسرى في شأنه أحكام المادة ٧٨ من هذه اللائحة .

ومفاد ذلك أن المشرع تيسر على العاملين في بعض المناطق رخص لهم في صرف استثمارات سفر مجانية . وحدد درجة السفر بوسائل المواصلات المختلفة المقررة لكل عامل حسب درجته المالية ، كما خیر بعض هؤلاء لعاملين وهم الذين يتيح لهم درجاتهم السفر بالسكك الحديدية بالدرجة الاولى بنوعيتها ، بين الحصول على استثمارات السفر المجانية بالدرجة الاولى أو الحصول على تذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع المبيت في عربات النوم المخصصة لهذه الدرجة ، ثم أضاف المشرع تيسراً آخر للعاملين الذين يحصلون على استثمارات سفر مجانية إذ خیرهم بين الحصول على هذه الاستثمارات أو صرف مقابلها النقدي عن عدد مرات السفر المقررة لهم وفقاً لأحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

ولما كان هذا المقابل النقدي قد قرر عوضاً عن استثمارات السفر وليس من أیه ميزة أخرى قررهما المشرع كالصورة المقررة للعاملين المرخص لهم بالسفر بالدرجة الاولى بنوعيتها الذين أجاز لهم — استثناء الحصول على تذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع المبيت في عربات النوم — ومن ثم ماذا اختار العامل الحصول على المقابل النقدي لاستثمارات السفر فإنه يستحق عن الحق أن يقرر بصفة أصلية فيحسب على أساس درجة السفر الأصلية المرخص له بالسفر عليها ولا يجوز صرف هذا المقابل على أساس فئة تذاكر الدرجة الثانية الممتازة مع النوم لأن الاذن للعامل المرخص له بالسفر في لدرجة الاولى والدرجة الاولى الممتازة باستخدام الدرجة الثانية الممتازة مع النوم ، الهدف منه التيسر عليه حين السفر في حالة اختياره صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية فلا محل لاعمال هذه الرخصة ويتعين حسب المقابل النقدي على أساس درجة السفر الأصلية المرخص للعامل بالسفر عليها طبقاً لللائحة .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

للعاملة الحق في صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر العسماطين بالدولة والقطاع العام استقلا عن زوجها العامل - الشرط لذلك عدم دخول العاملة في عدد الأفراد الذين يتقاضى عنهم الزوج العامل هذا المقابل

ملخص الفتوى :

استظهرت الجمعية العمومية لفسى الفتوى والشرع فتواها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/١/٢٢ بشأن تحديد مدلول الأسرة فيما يتعلق بتحديد المواطن الأصلي للعامل والتي انتهت فيها الى أن المستقر في القاتون وفي كشرعية الاسلامية أن القرابة تقوم على الانتهاء الى أصل مشترك أما الزواج فليس قرابة وإنما هو رابطة بين رجل وامرأة فيه الحل بقصد إنشاء الأسرة من مروعها ، فترتبط مروعها بأصولها في نطاق الأسرة أما الزوجان أنفسهما فلا قرابة بينهما بل تجمعهما رابطة الزوجية . وعلى ذلك لا تدخل الزوجية عنصرا في تحديد مدلول الأسرة بالمعنى المقصود في تحديد المواطن الأصلي فيما يتعلق بتقرير بدل الإقامة . كما استنباتت الجمعية العمومية أن المادة ٧٨ مكررا من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بشأن المقابل النقدي لاستثمارات السفر للعاملين بالدولة والقطاع العام المعدل بالقراريين رقمي ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧، ٨٧٧ لسنة ١٩٧٩ تقضى بأن يصرف للعامل المرخص له بالسفر مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية ، فإذا ما اختار العامل المقابل النقدي بدلا من نظام السفر بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل النقدي وفقا لتكاليف سفر العامل وأسبته عن عدد مرات السفر وعلى أساس ثلاثة أفراد للأسرة كحد أقصى بما فيهم العامل . ولما كان هذا النص يخاطب جميع العاملين بالدولة والقطاع العام الذين يرخص لهم بالسفر طبقا للاحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال فمن ثم يكون للزوجة العاملة وبوصفها من العاملين المخاطبين بهذه الاحكام الحق في التمتع بميزة السفر أو اختيار بدلها وهو المقابل النقدي فمارس هذا الاختيار استقلا عن زوجها ولو اختار زوجها العامل نظام الاستثمارات المجانية ، إذ أن حقا في هذا المقابل النقدي ينشأ من صريح النص بوصفها عاملة : لها ما للعاملين من حقوق مقسرة .

بمقتضى القوانين واللوائح . فضلا عما انتهت اليه فتوى لجمعية العمومية سائفة البيان من استقلال كل من العامل والعاملة الذين تربطهما رابطة الزوجية فيها يتعلق ببطلان الإقامة ، الأمر الذى يكون معه للعاملة المرحوض حالتها الحق فى صرف المقابل النقدي استقلالاً عن زوجها العامل ويشترط ألا تدخل هذه العاملة أو أحد أبنائها أن كان لها أبناء تتقاضى عنهم المقابل النقدي فى عدد الأفراد الذين يتقاضى عنهم الزوج العامل هذا المقابل . اذ لا يجوز لكل من الزوجين العاملين الجمع بين الميزة المقررة له فى هذا المقابل والميزة المقررة للزوج الآخر .

(ملف ١٠٤/٤/٨٦ جلسة ١٧/٤/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ :

طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ يكون العامل الحق فى اختيار مقابل نقدي بدلاً من الترخيص له وإسره بالسفر بالمجان أو ببيع الأجرة بالاستثمارات المجانية ويقسم هذا المقابل السنوى على عدد شهور السنة ويؤدى للعامل شهرياً مع المرتب . أى ذلك اعتباره ميزة يفيد منها العامل . مستحقاق العاملين المستدعين والمستقبليين بخصم خدمة القوات المسلحة هذه الميزة .

ملخص الفتوى :

باستعراض قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن المقابل النقدي لاستثمارات السفر للعاملين بالدولة والقطاع العام والسدى يبين أن المادة الأولى منه تنص على أن « يستبدل بنص المادة ٧٨ مكرراً من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه النص الاتى :

يصرف للعامل الذى يرخص له بالسفر طبقاً لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقاً للقواعد والشروط الآتية :

أولا : اذ اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع الاجرة بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالي :

١ — أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته من الجهة التي يعمل بها الى القاهرة .

٢ — أن يكون المقابل النقدي عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للاحكام الواردة بالائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد للاسرة كحد أقصى .

٣ — أن يتقسم المقابل النقدي السنوى على ١٢ شهرا (اثنى عشر شهرا) يؤدي للعامل شهريا مع المرتب .

كما استعرضت قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر به القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والذي تنص مادته الثالثة والثلاثون على أن :

أولا : تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة ٢٨ للعاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة إجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بها فيها العلاوات والتبدلات لتنى لها صفة الدوام والمقررة في جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الدفاع عن مدة الاستدعاء .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أنه بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه يكون للعامل الحق في اختيار مقابل نقدي بدلا من الترخيص له ولاسرته بالسفر بالمجان بالاستثمارات المجانية ويكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العامل وأسرته عن عدد مرات السفر المقررة وفقا للاحكام الواردة بالائحة بدل السفر على أساس ثلاثة أفراد للاسرة كحد أقصى ويتقسم المقابل النقدي السنوى على عدد شهور السنة ويؤدي للعامل شهريا مع المرتب ومن ثم فإن هذا الحق في المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية يعتبر ميزة يفيد منها العامل اذ أنه يتقاضاها شهريا مع المرتب ولو لم يتم بالسفر فعلا .

ومن حيث أن نص المادة ٣٣ أولا المشار إليه جاء مطلقا فيما يتعلق باستحقاق المستعدين لكافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى المقررة في جهات عملهم الأصلية ومن ثم يتعين القول باستحقاقهم ميزة صرف المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية .

(ملف ٩٢٧/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٢/١١/٣)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبسط :

نصوص لا تحتى بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالحكومة والقطاع العام وتعديلاتها يستفاد منها أن المشرع قصد ألا يتحمل العامل بالجهات النائية نفقات إضافية نتيجة لسفره من وإلى منطقة عمله - تحصيل الجهة التي يتبعها العامل بنفقات هذا السفر - استثمارات السفر التي تصرفها جهة العمل أو المقابل النقدي لها لا تعد ميزة عينية أو نقدية بل هي ميزة مقررة للوظيفة باعتبار أنها مقابل ما يتكافئه العامل في سبيل أداء الوظيفة ولا تمثل عائدا منها - أثر ذلك - عدم دخول بدل النقدي في وعاء الضريبة على المرتبات والأجور .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن ضريبة كسب العمل تنص على أن « تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لدى الحياة يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا .. » كما نصت المادة ٤٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال للقطاع العام على أنه «يرخص للعاملين بالجهات النائية التي تحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة السفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهابا وإيابا من الجهة التي يعملون بها إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنويا .. » .

كما نصت المادة ٤٤ مكرر المضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ والمعدلة بقراره رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ على أنه «يصرف للعامل الذى يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدى أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية : -

أولا : إذا اختار العامل المقابل النقدي بدلا من الترخيص له بالسفر وأسرته بالمجان أو بربع أجره بالاستثمارات المجانية فيحدد هذا المقابل على النحو التالى : -

١ - أن يكون هذا المقابل معادلا لتكاليف سفر العائل وأسرته من الجهة التى يعمل بها الى القاهرة .

- أن يكون المقابل النقدي من عدد مرات السفر المقرر وفقا للأحكام الواردة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال وعلى أساس ثلاثة أفراد كحد أقصى .

٣ - أن يتسم المقابل النقدي السنوى على (١٢) اثنى عشر شهرا ويؤدى للعامل شهريا مع المرتب .

ثانيا : إذا اختار العامل السفر وفقا لنظام الاستثمارات الأجنبية أو ربع أجره فتسرى في شأنه أحكام المادة ٤٤ من هذه اللائحة .

ومن حيث أن البادئ من تلك النصوص أن المشرع رأى ألا يتحمل العامل بالجهات الثنائية نفقات إضافية كنتيجة لسفره من وإلى منطقة عمله لذلك حمل الوحدة التى يتبعها العامل بنفقات هذا السفر ذهابا وإيابا ومن ثم فإن استثمارات السفر التى تصرفها الوحدة للعامل لا تعد ميزة عينية مما يصلح وعاء للضريبة على المرتبات والأجور وبالتالي لا يعد المقابل الذى يحل محلها ويصرف بدلا عنها ميزة عينية ولا يصلح كذلك وعاء لذلك الضريبة وإنما هو فى حقيقته تعويض عن نفقات السفر التى وضعها المشرع أصلا على عاتق الإدارة .

ومن حيث انه لا يجوز القول بخضوع هذا البذل للضريبة على المرتبات والاجور باعتباره ميزة نقدية لان معنى ذلك انتطاع جزء من النفقات الفعلية التي يتكبدها العامل في سبيل سفره وهو مالا يتفق مع كون هذا البذل محادلا للتكاليف الفعلية لسفر العامل من وإلى منطقة عمله ويؤدي الى التفرقة بين من يستخدم استمارات السفر المجانية وبين من يتقاضى المقابل النقدي لهذه الاستمارة ففي حين لن يتحمل من يستخدم استمارات السفر المجانية اية مصاريف في سبيل سفره ، نجد ان من يتقاضى البذل سينتقاضاه منقوصا بمقدار الضريبة اى سيتحمل بنفقات اضافية في سبيل سفره المقرر له بالجبلن .

من اجل ذلك انتهى راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع البذل النقدي المقرر بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بقراره رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٧ للضريبة على المرتبات والاجور .

(فتوى ٥٩٥ في ١٩٧٩/٧/٩)

قاعدة رقم (٣٢٥)

المسألة :

نظام تبادل الموظفين بين اقاليم الجمهورية — القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن توحيد فئات بدل السفر للموظفين المنتمين عند الانتقال من اقليم لآخر والقرار الجمهوري رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن تبادل الموظفين بين الاقاليم — اختلاف مجال تطبيق كل من هذين التشريعين — دعوى — التفرقة بينهما — هو معيار زمني منوط بمدة الفترة التي يستغرقها اداء المهمة في الاقليم الآخر — اقامة هذه التفرقة على تحديد الاصفة التي يتم بها التندب وما اذا كان المهمة موقوته او اشغل وظيفة — غير صحيح

خاص الفتوى :

يبين من استقصاء لتشريعات المنظمة موضوع تبادل الموظفين بين اقليمى الجمهورية ان المشرع اصدر فى يوم واحد وهو ٧ من يونيه سنة ١٩٥٨ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ فى شأن توحيد فئات بدل السفر للموظفين عند الانتقال من اقليم لآخر — والقرار لجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تبادل الموظفين بين الاقليمين .

وقد حدد فى المادة الاولى من القانون المشار اليه فئات بدل السفر الذى يمنح لمن يندب من الموظفين من اقليمى الجمهورية لأداء مهمة فى الاقليم الآخر ووضع فى المادة الثانية حدا اقصى لمدة الندب لأداء مهمة واحدة وهو ثلاثة اشهر ، وأجاز تجديد هذه المدة مرة واحدة بحيث لا تتجاوز مدة الندب التى يستحق عنها بدل السفر ستة اشهر — وجاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ان الضرورة المتعلقة بمقتضيات الوحدة او التنمية الاقتصادية ونمو الخدمات العامة تقتضى تبادل الخبرات والخدمات بين اقليمى الجمهورية مما يعين معه تكليف بعض الموظفين القيام بهذه الواجبات فى الاقليم الآخر غير المعينين به أصلاً ، الامر الذى يقرتب عليه استحقاقهم لبدل السفر (تعويضات انتقال) .

اما القرار الجمهورى فقد أجاز فى مادته الاولى تبداًل الموظفين فى الجمهورية العربية المتحدة من اقليمى الى الاقليم الآخر — كما ندرى المادة الثانية منه على ان « يحتفظ للموظف اثناء قيامه بالمهمة المكلف بها بوظيفته الاصلية على انه يجوز شغلها اثناء غيابه بطريق الندب او الوكالة » وتنص المادة الثالثة منه على ان « يستحق الموظف مرتب الوظيفة المسمى لها بالاقارب الآخر وتوابعه وامتيازاته اثناء القيام بالمهمة ويمنح بالاضافة الى ذلك ما يعادل مرتبه الاصلى لمدة اقصاها ثلاث سنوات ما اذا استطالت المدة الى أطول من ذلك منح ما يعادل نصف المرتب المذكور ويمنح بدل سفر (تعويضات انتقال) لمدة شهر من بدء المهمة » . وقد رجعت المذكرة الإيضاحية لهذا القرار ما جاء بالفكرة الإيضاحية للقانون ببياناً لأهدافه وحكمته .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص فى ضوء مذكرتيهما الإيضاحيتين ان المشرع يستهدف من هذين التشريعين تنظيم تبادل الموظفين بين اقليمى

الجمهورية وتحديد ما يستحقونه من رواتب إضافية موحدة بسبب انتقالهم من مقر عملهم الاصلى بأحد الاقليمين الى الاقليم الآخر تنظيما موقوتا في فترة الانتقال الى حين توحيد العملة والقشريات الخاصة بالموظفين في الاقليمين كما جاء في المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى — وقد نظم القرار الاحكام الخاصة بتبادل الموظفين من حيث تحديد مركزهم القانونى أثناء هذا التبادل وما يستحقونه من مرتبات إضافية في هذه الحالة فتمنن قواعد مالية لمعاملة الموظفين على أساسها في فترة الانتقال المذكورة على نحو يشبه الى حد بعيد نظام الاعارة . أما القانون فقد حدد فئات بدل السفر التى يستحقها الموظفون على اختلاف درجاتهم ورواتبهم عند نديهم من أحد الاقليمين للعمل في الاقليم الآخر ، كما وضع حدا أقصى لمدة النديب وهو ثلاثة اشهر للمهمة الواحدة ومع ذلك اجاز تجديد هذه المدة مرة واحدة ومتبقى ذلك ان مدة النديب التى يستحق عنها بدل سفر لا تجاوز ستة اشهر .

ويبين من ذلك ان معيار التفرقة بين مجال تطبيق كل من القانون والقرار هو معيار زمنى منوط ببدى الفترة التى يستغرقها اداء المهمة في الاقليم الآخر فهى كانت هذه الفترة فيحدود ستة اشهر وجب تطبيق القانون وان جاوزت هذا الحد تعين تطبيق القرار .

وعلى ذلك فان ما تذهب اليه وزارة الخزانة في الاقليم الشمالى في التفرقة بين مجال اعمال كل من القانون والقرار من ان معيار التفرقة بينهما يقوم على تحديد الصفة التى يتم بها النديب فهى كان النديب لمهمة موقوتة ولو طالمت محتها وجب تطبيق القانون وان كان لشغل وظيفة في الاقليم الآخر طبقت احكام القرار — هذا المذهب مردود بان شغل الوظيفة على النحو الذى تعنيه وزارة الخزانة هو وفقا للتكييف القانونى الصحيح نقل من وظيفة في أحد الاقليمين لشغل وظيفة في الاقليم الآخر ، وقد جاءت نصوص القرار في ضوء مذكرته الايضاحية قاطعة في الدلالة على ان المشرع لا يعنى بتبادل الموظفين بين الاقليمين نديهم المعروف في نظم التوظيف ، وانما يقصد الى هذا المعنى لعبر عنه بلفظة الاصطلاحي المعروف ، يؤيد هذا التفسير :

اولا : ان المشرع انما يستهدف بالقانون والقرار سالفى الذكر وضع نظام لتبادل الموظفين بين الاقليمين لاداء مهام معينة تد طول امدها وقد

يقصر وهذا النظام موقوف بفترة الانتقال حتى يتم توحيد العملة والتشريعات المنظمة لتواعد التوظيف في الاقليمين وهو الى نظام الاعارة المنصوص عليه في الفصل الرابع من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة اقرب منه الى أى نظام آخر من هذا القبيل كما تدل على ذلك المادة الثانية من القرار الجمهوري التي تقضى بالاحتفاظ للموظف اثناء قيامه بالمهمة المكلف بها بوظيفته - مع اجازة شغلها بطريق الندب او الوكالة وكذلك الفقرة الاولى من المادة السادسة من القرار ذاته التي تقضى باذخال مدة التبادل في حساب التقاعد والمعاش والمكافاة والترقيع والترقية واستحقاق المعاشاة والادمية^{٨٩}

ثانيا : ان شغل الوظيفة كما يكون بطريق النقل على نحو ما تعينه وزارة الخزانة فانه يتم أيضا بطريق الندب أو الاعارة ، ومن ثم فلا وجه للاستناد الى ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقرار الجمهوري في هذا الصدد من ان قيام الموظف بالمهمة في الاقليم الاخر غير التابع له هو في حقيقته شغل للوظيفة التي سيظلوم بأعبائها ، على أن هذه العبارة انها وردت بالذاكرة تبريرا لنوع الموظف راتب الوظيفة التي سيشتغلها وقوابعه ومتمماته اخذا بقاعدة الاجر نظير العمل ، وذلك على غرار نظام الاعارة .

ثالثا : ان مدة ندب الموظف لاداء مهمة في أحد الاقليمين قد تجاوز ستة اشهر وليس ثبت مانع قانوني يحول دون ذلك فاذا طبق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ دون القرار الجمهوري في هذه الحالة وقف صرف راتب بدل السفر عند انتهاء السنة الاشهر الاولى وهي الحد الأقصى للمدة التي يستحق عنها الموظف هذا الراتب وذلك دون تعويضه عما تقتضيه اقالته. في الاقليم الاخر من نفقات اضافية رأى المشرع ضرورة تعويضه عنها ، فاسدر تحقيقا لهذا الفرض القرار الجمهوري رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ متضمنا القواعد المالية لمعاملة الموظفين على متضاها متى استطلات فترة المهمة التي عهد اليهم اداؤها في الاقليم الآخر .

رابعا : ان المعيار الزمني المشار اليه للفرقة بين مجالى اعمال القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ هو ذات المعيار الذي اتخذ به المشرع في القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن علاوة الاقليم وبدل السفر لامفراد القوات المسلحة عند تبادلهم وانتقالهم من اقليم الى الاخر

في الجمهورية العربية المتحدة على نحو ما اشارت اليه اللجنة الاولى مفصلا في اسباب فتواها في الموضوع .

ويخلص مما تقدم أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ هو الواجب التطبيق متى كانت مدة النذب من أحد الاقليمين لاداء مهمته في الاقليم الآخر لا تتجاوز ستة شهور فإن جاوزت المدة هذا الحد تعين تطبيق القرار رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ .

(متى ٢٢٧ في ١٩٦٠/٣/٥)

قاعدة رقم (٣٢٦)

المبندة :

نظام تبادل الموظفين بين اقليمى الجمهورية — الاقليم الذى يتحمل بدل السفر عند القذب بمقتضى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ — هو الذى ينتدب للعمل به .

ملخص الفتوى :

أن الأصل العام في تعيين الجهة التى تؤدي راتب بدل السفر الذى يستحقه الموظف عند ندبه تطبيقا للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ يقضى بأن الاجر مقابل العمل وقد اشارت المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٨ الى هذا الأصل فبمضى اقتضت حاجة العمل بأحد الاقليمين الاستعانة بموظفين ذوي خبرة من الاقليم الآخر التزم الاقليم الاول اداء راتب بدل السفر الذى يستحقه الموظف في هذه الحالة وذلك دون اعتماد بما اذا كان اقيام بالمهمة في الاقليم الآخر تم بناء على طلب هذا الاقليم أم أنه تم دون طلب منه ما دامت حاجة العمل هى التى اقتضته — وقد النزم المشرع هذا الأصل .

اولا : في المادة الخابسة من القرار الجمهورى المشار اليه التى تلقى على عاتق الاقليم الذى تؤدي له الخفبات النفقات الاخرى عدا الراتب

الأصلى ومبرونات الانتقال ولسلفة المشار اليه في المادة الرابعة من القرار — وغنى عن البيان أن راتب بدل السفر يدخل في ضمن تلك النفقات الأخرى المتقدم ذكرها كما يحفل في ضمنها راتب الوظيفة التي يقوم الموظف بأعمالها في الاقليم الآخر وتوابعه ومنهاته .

وثانيا : في المادة ١٥ من لائحة بدل السفر ونصها « تتحمل لوزارات والمصالح التي انضمت للأمورية لصالحتها نفقات بدل السفر » .

(فتوى ٣٣٧ في ١٥/٣/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٣٧)

المادة ١ :

تعويضات الانتقال بين الاقليمين المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ .
— استحقاق المستشار المساعد ثلة البذل المقررة للمدير العام ومن في حكمه .

وأخص الفتوى :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن توحيد ثلثات بدل السفر (تعويضات الانتقال) للموظفين المدنيين عند انتقالهم من اقليم لآخر على أن « يصرف بدل السفر للموظفين داخل الجمهورية العربية المتحدة عند الانتقال من اقليم لآخر للتعليم بأعمال يكلفون بها على النحو الآتي : (الجدول) » .

ويستفاد من هذا النص ، أن المشرع التزم في تقدير ثلثات بدل السفر معيارين أولهما : معيار الوظيفة وقد حدد به وظائف معينه هي وظائف « نواب الوزراء » فما فوق ومن في حكمهم « وظائف مديري المصنوع » فما فوق ومن في حكمهم ، وثانيهما : معيار « المرتب » وقد حدد به ثلثات البذل بالنسبة الى ما عدا الوظائف السابقة .

ويؤيد هذا النظر أن جدول تحديد ثلثات بدل السفر قد صدر بعبارة « الوظيفة أو المرتب » .

ويبين من مقارنة الراتب المقرر للمستشار المساعد بالراتب المحدد لدرجة مدير عام، أن الوظيفة الأولى تبدأ بمربوط مقداره ٩٠٠ جنيه سنويا وتنتهى بمربوط مقداره ١٣٠٠ جنيه سنويا ومقدار علاوتها الدورية ٨٤ جنيها كل سنتين . وأن درجة مدير عام تبدأ براتب مقداره ١٢٠٠ جنيه سنويا وتنتهى براتب مقداره ١٣٠٠ جنيه ومتوسط ربطها ١٢٥٠ جنيها وعلاوتها الدورية ١٠٠ جنيه بعد سنتين أما الدرجة السابقة على درجة مدير عام وهى الدرجة الأولى فإن بداية ربطها ٩٦٠ جنيها ونهايتها ١١٤٠ جنيها وعلاوتها الدورية ستون جنيها كل سنتين ويخلص من ذلك أن درجة مدير عام تتفق مع درجة « المستشار المساعد » في نهاية الربط ، أما متوسط ربطها وعلاوتها الدورية فهما وأن كانا أقل من متوسط ربط درجة مسدير عام وعلاوتها الدورية إلا أنها يزيدان على متوسط ربط الدرجة الأولى وعلاوتها الدورية مما يرجح اعتبار درجة المستشار المساعد في حكم درجة « مدير عام » في تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ السالف الذكر وذلك دون اعتداد في هذا الصدد بالراتب الفعلى الذى يتقاضاه « المستشار المساعد » ذلك أن الراتب يتدرج ويتحدد بمعامل بعيدة عن مركز الوظيفة ويستقار ما يستتبع اختلافها في المعاملة بين شاغلى الوظيفة الواحدة مع أن مركز الوظيفة متحد لم يتغير يؤيد هذا النظر أن المشرع سوى في المعاملة بين وظيفة مدير عام وموظفى المرتبتين الأولى والجماعة في الاقليم الشمالى مع أن المرتبة الأولى تبدأ براتب شهرى مقطوع مقداره ٨٥٠ ليرة وهو يعادل بالنقد المصرى ٤٠٠ مليم و ٩٤ جنيها ، وهذا المبلغ يقل عن بداية مربوط درجة « مدير عام » .

لهذا انتهى الرأى الى أن درجة المستشار المساعد بمجلس الدولة وبإدارة قضايا الحكومة ، تعتبر في تطبيق القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٨ في حكم درجة « مدير عام » ، ومن ثم يستحق المستشار المساعد عند انتقاله الى الاقليم الشمالى بدل سفر مقداره ٧٠ ليرة عن الليلة الواحدة .

(.نقوى ٢٨٢ في ١/٥/١٩٦٠) .

الفصل الرابع عشر

بندل سيارة

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبند :

بدل عدم استخدام السيارات الحكومية — مناط استحقاق مديرى الهيئات العامة البندل النقدى الثابت مقول عدم استخدام السيارات الحكومية طبقا للقواعد التى اقترتها اللجنة : الوزارية للتظيم والادارة بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٢ هو ان يكونوا من شاغلى وظائف مديرى عموم تلك الهيئات بحيث يتحقق لشاغل الوظيفة سلطة الاشراف والرقابة بالنسبة لجميع ادارات الهيئة واقتسامها ويصدق فى حقه وصف مدير الهيئة العامة — عدم احقية المديرين المشرفين على قطاعات الهيئة المصرية العامة للمساحة لهذا البندل — اسفلى ذلك ان القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم لم يتضمن تعيين اى منهم مديرا عاما للهيئة وانما اقتصر على تعيين كل منهم مديرا للهيئة فى نطاق قطاع معين من قطاعات العمل بها .

ملخص الفتوى :

ان مجلس الوزراء وافق بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٦٦ على مبدأ تملك السيارات للأفراد المخصصة لهم من متطلبات طبيعة أعمال وظائفهم الرزوز داخل المدن . وبتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٦ اقترت اللجنة الوزارية للتظيم والادارة تنفيذ القرار المشار اليه القواعد الآتية .

اولا : (١) الامراء الذين ينطبق عليهم هذا القرار ممن يشغلون الوظائف الآتية بصفة أساسية .

١ — من هم فى درجة نائب وزير .

٢ — من هم في الدرجة الممتازة .

٣ — رؤساء ومديرو الهيئات العامة .

ونص البند الرابع من هذه القواعد على ان يمنح مقابل استخدام السيارة بدل نقدي ثابت مقداره عشرون جنيهاً ويطبق هذا المبدأ على جميع الزود عنهم يالبنء أولا سواء من وافق منهم على تلك السيارة او لم يوافق .

ويتضح من هذه الاحكام ان مناط استحقاق مديرو الهيئات لصالة البذل النقدي الثابت المنصوص عليه في القواعد المشار اليها ، هو ان يكونوا من شافلى وظلائف مديرى عموم تلك الهيئات ، بحيث يتحقق لشاغل الوظيفة سلطة الاشراف والرقاب بالنسبة لجميع ادارات الهيئة واقتنائها ويمدق فى حقه وصف مدير الهيئة العامة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧٢ بتعيين رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة وبمعنى العاملين بها ، وانه ينص فى مادته الثانية على ان يعين كلا من السادة الموضحة اسماؤهم بعد فى الوظيفة المعنية قرين اسمه من فئة مدير عام ١٢٠٠ — ١٨٠٠ للهيئة المصرية العامة للمساحة .

١ — السيد المهندس — مديرا للهيئة لشئون المساحة الطبوغرافية والرسم والطباعة .

٢ — السيد المهندس — مديرا للهيئة لشئون المساحة التفصيلية والمخروصت .

٣ — اسيد المهندس — مديرا للهيئة لشئون المساحة الحديثة ونزع الملكية .

٤ — السيد المهندس — مديرا للهيئة لشئون المالية والإدارية

ومن حيث أن القرار المشار اليه لم يتضمن تعيين أى من هؤلاء مديرا عاما للهيئة في منحهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٦٦ والقواعد المسيرة تنفيذا له على النحو الموضح آنفا ، وغاية الأمر فقد اقتصر على تعيين كل منهم مديرا للهيئة في نطاق قطاع معين من قطاعات العمل بها . ون ثم فإنه لا يتواءم لهم سند استحقاقهم للبدل النقدي الثابت المنصوص عليه في هذا القرار .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية المديرين المشرفين على قطاعات الهيئة الحربية العابة للمساهة البدل النقدي الثابت مقابل عدم استخدام السيارات الحكومية .

لغتهوى ١٨٩ في ٢١/٤/١٩٧٤

الفصل الخامس عشر

بدل عدوى

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٧/١٩٣٦ في شأن منح بدل العدوى — ايراده على سبيل الحصر الجهات التي يمنح من يعملون بها مرتب العدوى وهي مستشفيات الحميات والجذام والأمراض الصدرية .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ في شأن منح بدل العدوى يخول منح هذا البديل للتوظفين والمستخدمين والخدمية الذين يعملون في جهات معينة وردت في القرار على سبيل الحصر ، وهي مستشفيات الحميات والجذام والأمراض الصدرية .

ولما كان المدعى لا يعمل بأحدى المستشفيات الوارد ذكرها في قرار مجلس الوزراء المشار اليه آنفا فهو لا يستحق بدل العدوى بالتطبيق لهذا القرار .

(طعن ١٤٠٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٤/١)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٧/١٩٣٦ بتقرير بدل عدوى للأطباء وموظفي مستشفى الحميات والأمراض الصدرية بفئات مختلفة وفقا لكل درجة حتى الدرجة السادسة التي تقرر لشاغلها بدلا قدره

ثلاثة جنيهات — خلو ذلك القرار من تحديد فئة البديل للعاملين من غير الأطباء لأنهم في درجة أعلى من الدرجة السادسة لا يعني حرمانهم من صرف هذا البديل — أحقيتهم في صرف البديل بالفئة المقررة للدرجة الأدنى وهي الدرجة السادسة — عدم جواز تخفيض فئة البديل استنادا إلى تعليمات صادرة عن وكيل وزارة المالية بمناسبة تنفيذ ميزانية السنة المالية ١٩٣٧/٣٨ نظرا لصدور هذه التعليمات عن سلطة أدنى من السلطة التي قررت هذا البديل وهي مجلس الوزراء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كان القرار الإداري — حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — من شأنه ترفيع أعباء مالية جديدة على عاتق الخزائنة فلا يتولد أثره حالا ومباشرا إلا إذا كان ممكنا وجائزا قانونا أو متى أصبح كذلك لوجود الاعتماد المالي الذي يستلزمه تنفيذ القرار لمواجهة هذه الاعتمادات ولكن تبين من استقراء قرارات مجلس الوزراء المتعاقبة بمنح مرتب عدوى أنها لم تعلق نفاذها على منح الاعتماد المالي اللازم لذلك وإنما قضت بخصم هذه المرتبات على الوفورات إلى أن يتسنى إدراجها في الميزانية فقصت أن يكون حق قوى الشأن منجزا يستوفيه متى قام وجبه ولذلك دبرت هذه القرارات المصروف المالي المؤقت لذلك وهو وفورات المرتبات إلى أن تدرج الاعتمادات ، المالية اللازمة في الميزانية وهو ما يؤكد اعتبار هذا الحق منجزا واجب الإداء حالا غير موقوف على فتح الاعتماد ، بل يستوفى من الوفورات أن لم تدرج الاعتمادات وينبئ على ذلك من جهة أخرى أنه إذا لم تكف الاعتمادات المدرجة لإداء هذه المرتبات خلال السنة المالية فيرجع إلى وفورات المرتبات لتغطية الفرق أما إذا لم تكف وفورات المرتبات في حالة عدم التراج اعتمادات أو لم تكف الاعتمادات المدرجة مع وفورات المرتبات لمواجهة المرتبات المستحقة كاملة فلا مفر غفدئ من ضغط هذه المستحقات والنزول بها نسبيا إلى الحد الذي تسمح به موارد الميزانية على النحو المتقدم ، ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٧/١٩٣٦ قد جدد فئة مرتب بدل العدوى لشاغلي الدرجة السادسة بثلاثة جنيهات شهريا وقد درجت الجهة الإدارية على صرفه بواقع هذه الفئة ثم قللت بتخفيضه إلى جنيهين شهريا بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء المشار إليه على أساس كتاب وكيل وزارة المالية الصادر في أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، وأذ كان هذا الكتاب صادرا من سلطة أدنى من مجلس الوزراء الذي قرر فئات هذا

البذل فلا يصلح سندا لتخفيض هذا البذل ، وليس صحيحا ما ذكرته الجهة الادارية من أن كتاب وزارة المالية المشار اليه قد صدر بتنفيذ الميزانية التي تضمنت تخفيض نفقات هذا البذل حيث أنه يبين من الاطلاع على ، بزانة الدولة للسنة المالية ١٩٣٩/٣٨ أن اعتياد بذل العدوى للمعاملين بمستشفيات الأمراض الصدرية قد ورد بالزيادة على اعتماد السنة المالية السابقة ودون تحديد لنفقات هذا البذل .

ومن حيث أنه لا وجه لما تذهب اليه الحكومة من عدم استحقاق المدعى مرتب بذل العدوى من تاريخ ترقينه للدرجة الخامسة بمقولة أن مجلس الوزراء وقد خلا من تحديد فئة المرتب لن هم في درجة أعلى من الدرجة السادسة من غير الأطباء ، بما يستفاد منه أنه لم يقصد منع هذه الطائفة من الموظفين للرتب المذكور — لا وجه لذلك ، إذ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٦/٧/١٨ قد جاء فيه أن مرتبات العدوى ، تمنح لجميع الموظفين والمستخدمين والأطباء وغيرهم . وظاهر من صريح هذا النص أنه مهم صرف مرتب بذل العدوى لجميع هؤلاء الموظفين والمستخدمين دون تحديد درجة معينة للحكمة التي قام عليها القرار وهي تعرضهم جميعا لخطر العدوى ، فأصبح لهم بذلك أصل حق ثابت في هذا المرتب لا سبيل الى منعه عليهم بحجة أنهم في الدرجة الخامسة ، إذ لا يتصور — مع إطلاق النص — أن يكون القرار قد قصد الى حرمانهم من هذا المرتب ، ما دام الصرف كان لموجب معين توافر فيهم كما توافر في باقي زملائهم من الدرجات الأدنى وأنه ولئن كان قرار مجلس الوزراء المشار اليه لم يحدد فئة «مرتب موظفي الدرجة الخامسة فما فوق من غير الأطباء ، إلا أنه وقد ثبتت حقته في هذا المرتب فلا مندوحة من منحهم للرتب بالقدر المتعين ، أي بفئة الدرجة الأدنى ، وهي فئة الدرجة السادسة ، بمراعاة الصالح للخزانة عند الغبوض أو الشك أو السكوت .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى احقية المدعى في مرتب بذل عدوى من ١٩٥٥/١٠/١٠ بواقع ثلاثة جنيهاً شهرياً بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٦/٧/١٨ فيكون قد أصاب الحق في النتيجة التي انتهى اليها ، ويكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون متعيناً رغبته والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا
والزمت الجبة الادارية مصروفات الطعن .

(طعن ١٢٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبحث :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٨/٩/٢١ في شأن صرف بدل عسكوى
لوظفئ المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهـد الابحاث - ايراده على سبيل
الحصر الوظائف التي تقرر منح شاغلها مرتب العـوى - عدم انصراف
آثره الى من عداهم .

ملخص الحكم :

في ١٢ من افسطس سنة ١٩٣٨ رفعت اللجنة المالية مذكرة الى مجلس
الوزراء في شأن صرف بدل عدوى لوظفئ المعامل الرئيسية والاقليمية
ومعهـد الابحاث ورد بها ما يأتى :

« بصرف لاطباء وموظفئ مستشفيات الحيات والجذام والامراض
العدوية بدل عدوى تختلف فئاته باختلاف الدرجات ، وقد حـدها قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٣٦ كما يلى :

٦٠ ج في السنة للاطباء ، ٣٦ ج في السنة لوظفئ الدرجة لسادسة ،
٢٤ ج في السنة لوظفئ الدرجة السابعة ، ١٢ ج للممرضات والمولسدات
من الدرجة الثامنة ، ٦ ج للخدمة السائرة . وقد جاء في كتاب وزارة الصحة
العمومية تاريخه ٢٧ من مارس سنة ١٩٣٨ ان المعامل الرئيسية والاقليمية
ومعهـد الابحاث التي تقوم بفحص عينات الامراض التي ترد لهما من
مختلف جهات القطر ، من بينها الامراض المعنية كالطاعون والحميات
المتنوعة والفتريا والدرن وداء الكلب .. الخ .

ولما كان موظفو ومستخدمو هذه الوحدات يتداولون تلك العينات ،
نهم بحكم وظائفهم معرضون لخطر العدوى ، شأنهم شأن زملائهم الذين

يقومون بعلاج تلك الأمراض ، لذلك توصى الوزارة على معاملتهم معاملة زملائهم ومنحهم مرتب العدوى بواقع الفئات التي أقرها مجلس الوزراء في ١٨ من بولية سنة ١٩٣٦ ، وفيما يلي بيان الوظائف التي توصى الوزارة بمنح شاغليها مرتب العدوى :

- ١ - مدير المعامل .
- ٢ - وكيل المعامل .
- ٣ - مدير معهد ومستشفى الكلب .
- ٤ - البكتريولوجيون بالمعامل الرئيسية والاطليمية ومستشفى الكلب والاطباء الذين يقومون بالاعمال البكتريولوجية .
- ٥ - الطبيب البيطرى بالمعامل .
- ٦ - الاخصائيون بمعهد الابحاث .
- ٧ - البكتريولوجيون بمعهد الابحاث .
- ٨ - اطباء معهد الابحاث .
- ٩ - محضران من الدرجة الثانية بالمعامل .
- ١٠ - الموظفون والمستخدمون الاداريون والكتلييون بالمعامل ومستشفى الكلب .
- ١١ - مساعداو المعامل (القسم البكتريولوجى) بالمعامل الرئيسية والاطليمية ومستشفى الكلب .

و ستخضع هذه المرتبات على الوفورات الى ان يتسنى ابراجها في الميزانية ، واللجنة المالية ترى الموافقة على طلب وزارة الصحة العمومية على أن يكون صرف هذه المرتبات من تاريخ قرار مجلس الوزراء بدون اثر رجعى ، واللجنة تتشرف برفع رايها الى مجلس الوزراء لاتقراره » . وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ على رأى اللجنة المبين في هذه المذكرة ، وابلغت وزارة المالية بهذا القرار . ولما كان القرار المشار اليه قد صدر في شأن شاغلي وظائف معينة او بمعامل ومستشفيات معينة وردت بالقرار على سبيل الحصر ، ومن ثم فهو مقصور على من فنامهم ، ولا ينصرف اثره الى من عداهم ممن يشغلون وظائف او بمعامل او مستشفيات اخرى غير الواردة

ميه ، واذا كان المدعى يشغل وظيفة تساعد معمل مستشفى الانكسوتوما
رقم ه التابع لمصلحة بحوث الامراض المتوطنة ومكاتبها ، وهى وظيفة لم
يشغلها قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ سلف الذكر ، فانه لا يفيد من القرار
المذكور .

(طعن ٦١٠ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

مناطق صرف بدل العدوى للموظفين والمستخدمين الكتابيين والاداريين
بالمعامل وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٣٨/٦/٢١ هـ — و
التعرض لخطر العدوى بقطع النظر عن الدرجة المالية التى يشغلها الموظف
او المستخدم — منازعة الوزارة للمدعى حول تاريخ استحقاقه للدرجة الثالثة ثم
اعترافها بعد ذلك باحقاقه فى هذه الدرجة — هذا الاعتراف لا يعتبر قاطعا
لسريان مدة تقادم بدل العدوى .

والمخص الحكم :

انه لا اعتداد بما اثاره المدعى وسادته فيه هيئة مفوضى الدولة
لدى هذه المحكمة من أن اعتراف الجهة الادارية فى ه من أبريل سنة ١٩٥٢
باحقيقته فى الدرجة الثالثة يعتبر قاطعا لسريان مدة التقادم فى حقه ، ذلك
أن هذا القول مردود بأن المناطق فى صرف بدل العدوى للموظفين والمستخدمين
الكتابيين والاداريين بالمعامل وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢١ من
سبتمبر سنة ١٩٣٨ هو التعرض لخطر العدوى بسبب اداء اعمال الوظيفة
التى تعرض لهذا الخطر بقطع النظر عن الدرجة المالية التى يشغلها الموظف
او المستخدم والتى لا تؤخذ فى الاعتبار الا عند البحث فى تعيين فئة البديل
التى تصرف على اساسها فحسب. ومن ثم فان المنازعة التى دارت بين المدعى
والوزارة المدعى عليها حول تاريخ استحقاقه للدرجة الثالثة لم تكن على
هذا النحو لتحول دون مطالبة المدعى بحقه فى مرتب بدل العدوى واستمساكه
بألفائه اليه خاصة وأن الجهة الادارية قد انصحت عن أن السبب فى عدم
منحه هذا المرتب برده على عدم قيامه بالعمل فى الجهات الواردة بقرار مجلس

الوزراء سلف الذكر ، وإلى عدم كفاية الاعتمادات المالية وهو ما طرحته المحكمة الإدارية بحكمها المضمن فيه .

(طعن ٢٧٣ لسنة ٧ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

وظيفة مساعد معمل بمعهد الأبحاث — قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٧/١٩٣٨ و ٢١/٩/١٩٣٦ في شأن صرف بدل عدوى لوظفئ المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الأبحاث — حصرها للوظائف والمعامل والمستشفيات المقرر لها هذا البديل (١) وليس من بينها وظيفة مساعد معمل بمعهد الأبحاث — أثر ذلك — عدم استحقاق شاغلي هذه الوظيفة للبديل المذكور — لا يغير من ذلك كتب وزارة المالية رقم ٤٢ — ٦٧/٣٧ م ٢ في ١٥/٤/١٩٤٧ بمنحهم هذا البديل ، وادراج مبلغ أواجهته في قانون ربط الميزانية .

بإخص الحكم :

في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٣٨ رفعت اللجنة المالية مذكرة إلى مجلس الوزراء في شأن صرف بدل عدوى لوظفئ المعامل الرئيسية والاقليمية ومعهد الأبحاث ورد بها ما يأتي :

« يصرف لأطباء وموظفئ مستشفيات الحيلات والجذام والأمراض المعدية بدل عدوى تختلف مئاته باختلاف الدرجات » وقد حددها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ كما يلي :

(١) راجع حكم المحكمة الصادر في الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٣ ق الصادر بجلسته ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٨ .

٦. جنيها في السنة للطباء ، ٣٦ جنيها في السنة لوظفي الدرجة السادسة ، ٢٤ جنيها في السنة لوظفي الدرجة السابعة ، ١٢ جنيها في السنة للممرضات والمولدات من الدرجة الثامنة ، ٦ جنيها للخدمة المسيرة .

وقد جاء في كتاب لوزارة الصحة العمومية تاريخه ٢٧ من مارس سنة ١٩٣٨ أن المعامل الرئيسية والإقليمية ومعهد الأبحاث تقوم بفحص عينات الأمراض التي ترد لها من مختلف جهات القطر ، من بينها الأمراض المعدية كالطاعون والحميات المتنوعة والفتريا والدرن وداء الكلب ... الخ . ولما كان موظفو ومستخدمو هذه الوحدات يتداولون تلك العينات فهم بحكم وظائفهم معرضون لخطر العدوى ، شأنهم شأن زملائهم الذين يتولون بعلاج تلك الأمراض ، لذلك توصى الوزارة بمعالمتهم معاملة زملائهم ، ومنحهم مرتب العدوى بواقع الفئات التي أقرها مجايب الوزراء في ١٨ من راية سنة ١٩٣٦ . وفيما يلي بيان الوظائف التي توصى الوزارة بمنح شاغلها مرتب العدوى .

١ — مدير المعامل .

٢ — وكيل المعامل .

٣ — مدير معهد ومستشفى الكلب .

٤ — البكتريولوجيون بالمعامل الرئيسية والإقليمية ومستشفى الكلب والاطباء الذين يقومون بالأعمال البكتريولوجية .

٥ — الطبيب البيطري بالمعامل .

٦ — الاختصاصيون بمعهد الأبحاث .

٧ — البكتريولوجيون بمعهد الأبحاث .

٨ — أطباء معهد الأبحاث .

٩ — محضران من الدرجة الثامنة بالمعامل .

١٠ — الموظفون والمستخدمون الإداريون ولكتائبيون بالمعامل ومستشفى الكلب .

١١ — مساعداو المعامل (القسم البكتريولوجى) بالمعامل الرئيسية
والإكلينيكية ومستشفى الكلب .

وستخصص هذه المرتبات على الفوراءت الى أن يتسنى ادراجها فى
الميزانية ، واللجنة المالية ترى الموافقة على طلب وزارة الصحة العمومية
على أن يكون صرف هذه المرتبات من تاريخ قرار مجلس الوزراء
بدون اثر رجعى ، واللجنة تتشرف برفع رأيها الى مجلس الوزراء لاتقراره .
وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٢٨
على رأى اللجنة المبين فى هذه المذكرة ، وقد أبلغت وزارة المالية
بهذا القرار .

ومن حيث أن القرار المشار اليه قد صدر فى شأن شاغلى وظائف معينة
أو بمعامل ومستشفيات معينة وردت بالقرار على سبيل الحصر ، ومن ثم فهو
مقتصر على من عنامهم ولا ينصرف اثره الى من عتلاهم ممن يشغلون وظائف
بمعامل أو مستشفيات أخرى غير الواردة فيه ، وهو ما سبق أن قضت به
هذه المحكمة بحكمها الصادر بجلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٨ فى القضية رقم
٦١ لسنة ٣ القضائية .

ومن حيث أنه واضح من استعراض بيان هذه الوظائف البعينة أنه
اقتصر فى شأن موظفى معهد الأبحاث على الأخصائيين والبكتريولوجيون
والاطباء (البنود ٦ ، ٧ ، ٨) وحدهم دون غيرهم ، فلم يشمل مساعدى
المعمل (ومنهم المكلعون ضده) ، وقول المطعون ضده بأن مساعدى المعمل
بمعهد الأبحاث يندرجون تحت البند ١١ الخاص بمساعدى المعامل بالمعامل
الرئيسية زعما بأن معهد الأبحاث به أحد تلك المعامل الرئيسية ، هذا القول
لا سند له فضلا عن أن المذكرة التى أقرها مجلس الوزراء قد اعتبرت معهد
الأبحاث وحدة قائمة بذاتها استقلا عن المعامل ، فخصت وظائفه ببند ثلاثة
هى ٦ ، ٧ ، ٨ واحد هذه البنود وهو البند ٧ نكر فيه البكتريولوجيون
بالمعهد ولوصح ما ذهب اليه المطعون ضده لما ورد هذه البند اكتماء بالنسبة
البند ٤ على البكتريولوجيون بالمعامل الرئيسية

ومن حيث أنه لا اعتداد قانونا بها تضمنه كتاب وزارة المالية رقم ٤٢ع
— ٦٧/٢٧ م ٢ فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٧ من موافقتها على صرف مرتب
بدل عدوى لمساعدى المعمل بمعهد الأبحاث ، إذ الأمر فى ذلك موكول الى

مجلس الوزراء الذي أصدر بشأنه قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ سلف الذكر قلصا من مبلغ مرتب بدل العدوى على وظائف معينة ليس من بينها وظائف مساعدى العمل بمعهد الأبحاث وما كان يسوغ لوزارة المالية — وهى سلطة ادنى من مجلس الوزراء — أن تعدل من قراره أو تضيف إليه أحكاما جديدة ، ومن ثم فإن توقف وزارة الصحة عن صرف مرتب بدل العدوى الى مساعدى العمل المذكورين من أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بعد أن استبان لها خطأ التعليلات الصادرة عنها من المالية سنة ١٩٤٧ ، كان تصرفا سليما لا شائبة فيه قانونا بل تصرفا واجبا ، كما لا اعتداد قانونا بأن يكون قانون ربط الميزانية قد تضمن إدراج مبالغ لمرتب بدل عدوى لمساعدى العمل بمعهد الأبحاث فى السنوات التى انقضت بين مواعنة وزارة المالية فى سنة ١٩٤٧ على صرف هذا المرتب لهم وبين وقف هذا الصرف فى سنة ١٩٥٦ ، لا اعتداد بذلك قانونا لأن قانون ربط الميزانية اذ يدرج اعتبارات مالية معينة إنما يضعها تحت تصرف الجهات الإدارية المختصة لتتولى الصرف منها فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها أو الواجب العمل بها دون أن يترتب حقولا لم ترتبها تلك القوانين واللوائح ولا تجد لها من أحكامها سنداً .

ومن حيث أنه على متضى ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المطعون ضده الذى يشغل وظيفة مساعد بمعهد الأبحاث فى مرتب بدل عدوى وفق أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٦ يكون غير قائم على أسس صحيح قانونا ويتمين الغاؤه ورفض دعوى المطعون ضده مع الزامه بالمصروفات .

(طعن ٢٥٩٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٣٨/٩/٢١ فى شأن صرف بدل العدوى لموظفى المعادل الرئيسية والإقليمية ومعهد الأبحاث — منوط صرفه هسبو

(م ٤٦ — ج ٧)

التعرض لخطر العدوى بسبب أداء الوظيفة — سريانه على شأغلي الوظائف
الواردة به سواء كانوا أصلاء أم منتجبين .

ولخص الحكم :

أن المناط في صرف مرتب بدل العدوى للموظفين والمستخدمين الكتابيين
والإداريين بالمعامل وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر
سنة ١٩٣٨ ، هو التعرض لخطر العدوى بسبب أداء أعمال الوظيفة التي
تعرض لهذا الخطر ، يستوى في ذلك أن يقوم بذلك الاعمال أصيل في الوظيفة
أو مندوب لها ، ما دام المندوب بحكم ندبه يضطلع بتأدية هذه الاعمال فعلا ،
وبوجه التقابل والحكمة عينها إذا كان الأصيل في الوظيفة مندوبا لعمل آخر ،
فانه لا يستحق هذا البدل في مدة ندبه بعيدا عن أعمالها ، ومن ثم فلا وجه
لما تذهب اليه الحكومة من عدم استحقاق المدعى مرتب بدل العدوى
عن المدة التي كان منتدبا فيها بالمعامل ، بينما كان يصرف خلالها مرتبه من
رابط وظيفة من الدرجة السابعة بتقسم مستشفيات الأمراض القوطنة بمقولة
انه كان منتدبا وليس أصيلا في المعامل .

(طعن ٦١١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٨/٩/٢١ في شأن بدل العدوى — تقريره
بمنح البدل للموظفين والمستخدمين الإداريين والكتابيين بالمعامل — قضائه
بخصم هذه المرتبات على الوفورات الى أن يتسنى ادراجها في الميزانية —
حقهم في هذا البدل منجز واجب الاداء حالا — عدم تعاقب نهائيه على فتح
الاعتماد اللازم عند عدم كفاية الاعتمادات المدرجة مع الوفورات لا محيص
من ضبط المستحقات والتزول بها نسبيا الى الحد الذي تسمح به موارد
الميزانية .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه إذا كان القرار الإداري من شأنه ترتيب أعباء مالية جديدة على عاتق الخزنة فلا يقول أثره حالا وبمباشرة إلا إذا كان ذلك ممكنا وجائزا قانونا ، أو متى أصبح كذلك بوجود الاعتماد المالي الذي يستلزمه تنفيذ القرار لمواجهة هذه الأعباء ، ولكن يبين من استقراء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ — الذي قضى بمنح الموظفين والمستخدمين الإداريين والكتابيين بالمعامل بدل عدوى — بحسب نصومه ونحوه — على هدى مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها — أنه لم يعلق نفاذه على فتح الاعتماد المالي اللازم لذلك ، وأما قضى « بحسب هذه المرتبات على الوفورات التي أن يتسنى إدراجها في الميزانية » . فتعقد أن يكون حق ذي الشأن منجزا يستوفيه متى قام بوجبه بولذا دبر القرار المصرف المالي المؤقت لذلك ، وهو وفورات المرتبات التي أن تدرج الاعتمادات اللازمة في الميزانية ، وهو ما يؤكد اعتبار هذا الحق منجزا وأجب الأداء حالا غير موقوف على فتح الاعتماد ، بل يستوفى من الوفورات أن لم تدرج الاعتمادات ، ويبنى على ذلك من جهة أخرى أنه إذا لم تكف الاعتمادات المدرجة لاداء هذه المرتبات خلال السنة المالية نرجع إلى وفورات المرتبات لتغطية الفرق « أما إن لم تكف وفورات المرتبات في حالة عدم أدراج اعتمادات أو لم تكف الاعتمادات المدرجة مع وفورات المرتبات لمواجهة المرتبات المستحقة كاملة ، فلا يفر عنفذ من ضبط هذه المستحقات والنزول بها نسبيا إلى الحد الذي سمح به موارد الميزانية على النحو المتقدم .

(طعن ٥١٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/١٤)

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٨/٩/٢١ بمنح بدل عدوى للموظفين المستخدمين الإداريين والكتابيين بالمعامل وغيرهم — خلقه من تحديد فئة المرتب لمن هم في درجة أعلى من الفرجات الساتسة من غير الإطباء لا يخل

بإستحقاقهم له — منحهم المرتب يكون بالقدر المتيقن ، أى بفضة الدرجة الأدنى .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بعدم استحقاق المدعى بمرتب بدل العدوى بقوله انه في الدرجة الخامسة ، وقد خلا قرار مجلس الوزراء من تحديد فئة المرتب لمن هم في درجة اعلى من الدرجة السادسة من غير الاطباء ، مما يستفاد منه انه لم يقصد منح هذه الطائفة من الموظفين المرتب المذكور — لا وجه لذلك اذ ان الفقرة العاشرة من قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ نصت على منح بمرتب بدل العدوى الى « الموظفين والمستخدمين والاداريين والكتابيين بالمعامل ومشتفى الكلب » : والفقرة المذكورة — على ما هو ظاهر من صريح نصها — قد عمت صرفا بمرتب بدل العدوى لجميع هؤلاء الموظفين والمستخدمين دون تحديد درجة معينة ، للحكمة التي قام عليها القرار وهي تعرضهم جميعا لخطر العدوى ، فلم يصبح لهم بذلك اصل حق ثابت في هذا المرتب لا ينيل الى منعه عنهم بحجة انهم في الدرجة الخامسة ، اذ لا يتصور — مع اطلاق النص — ان يكون القرار قد قصد الى حرمانهم من هذا المرتب ، ما دام الصنف كان لوجب معين توافر فيهم كما توافر في باقى زملائهم من الدرجات الأدنى ، وانه ولئن كان قرار ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ ، الذي حدد فئات مرتب بدل العدوى والذي أشار اليه قرار ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، لم يحدد فئة مرتب موظفى الدرجة الخامسة فما فوقها من غير الاطباء ، الا انه وقد ثبت حقهم في هذا المرتب ، فلا مبدوحة من منحهم المرتب بالقدر المتيقن ، أى بفضة الدرجة الأدنى ، وهى فئة الدرجة السادسة ، بمراعاة الصالح للخرانة عند الغموض أو الشك أو التنبؤ .

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ في شأن بدل العدوى — نفاذه — غير معلق على فتح اعتماد مالي — خصم تكاليف من الوفورات الى أن يتم ادراج الاعتمادات اللازمة لذلك في الميزانية — ادراج هذه الاعتمادات في الميزانية اعتبارا من السنة المالية ١٩٣٩ / ١٩٤٠ — لا محل بعدد الخصم به من وفورات الميزانية — وجوب التزام حدود الاعتمادات .

ملخص الحكم :

مجلس الوزراء عندما أصدر قراره في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ بمنح بعض طوائف الموظفين مرتب بدل عدوى لم يطلق نفاذ هذا القرار على منح الاعتماد المالي الكلازم لذلك ، وإنما قصد أن يكون حق ذي الشأن منجزا يستوفيه متى قام موجهه ، ولذلك لجأ الى إجراء عاجل وتبدير مؤقت أمته لضرورة وتقذاك لمواجهة التكاليف المالية المترتبة على نفاذ قراره بأثر فوري ، فتخصى بخصم هذه التكاليف من الوفورات الى أن يتم ادراج الاعتمادات اللازمة لذلك في الميزانية — ومن ثم فإنه اذا أدرجت هذه الاعتمادات فعلا في الميزانية اعتبارا من السنة المالية ١٩٣٩ / ١٩٤٠ لا يكون هناك مجال للاستمرار في اتباع هذا التدبير المؤقت بخصم مرتبات بدل العدوى من وفورات الميزانية لزوال مقتضاه ، بل يصبح من الملتزمين قانونا التزام حدود هذه الاعتمادات وعدم تجاوز نطاقها بأي حال بوصفها المصروف المالي الوحيد والدائم لمرتبات بدل العدوى المشار اليها .

(طعن ٧٩٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٢٩)

المبدأ :

قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ في شأن مرتبات بدل العدوى — المنط في تحديد قيمة البذل هو الفئات المخصصة التي أرتأتها وزارة المالية وتعدت على أساسها الاعتمادات المالية وصدر بها قانون ربط الميزانية — التفسيع بأنه ليس لوزارة المالية وهي سلطة أدنى أن تخفض فئات بدل العدوى الواردة بقرارى مجلس الوزراء سلفى اليقين — مردود بأن التدبير الذى اتخذه الوزارة قد تنبأه مجلس الوزراء ذاته عندما أقر مشروع الميزانية متضمنا الاعتمادات المالية المقررة على أساس هذه الفئات المخفضة .

بإخص الحكم :

ان الاعتمادات المالية المخصصة لمرتبات بدل العدوى حسبها وزد بتلكمعدات وزارة الصحة التى لم يحضها المدعى بأى دليل قد دبرت وفقا لما أرتأتها وزارة المالية من تخفيض لبعض فئات هذه المرتبات على النحو المبين بكتايها المؤرخين أكتوبر سنة ١٩٣٨ وأبريل سنة ١٩٣٩ آتفى الذكر ، ثم درجت هذه الاعتمادات المالية على الأساس المتقدم بمشروع الميزانية عن السنة المالية ١٩٤٠/١٩٣٩ الذى أقره مجلس الوزراء واستصدر مرسوما طبقا للأوضاع الدستورية القائمة وقتذاك بإحالته الى البرلمان وصدر به قانون ربط الميزانية وعلى هذا فان الفئات المخصصة لمرتبات بدل العدوى وهي التى تعدت على أساسها الاعتمادات المالية تكون وجدها هي الخطأ في تحديد قيمة البذل المستحق لذوى الشأن دون اعتداد بها اثره المدعى واستداده فيه الحكم المطعون فيه ، إذ أنه مهما يكن من أمر في شأن مدى حق وزارة المالية — وهي سلطة أدنى من مجلس الوزراء — في تخفيض بعض فئات مرتبات بدل العدوى عن القدر الوارد بقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٨ من يوليو سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، فان التدبير الذى اتخذته وزارة المالية في هذا الخصوص قد تنبأه مجلس الوزراء ذاته واعتنقه مجليا اياما فيه عندما أقر مشروع الميزانية عن السنة المالية ١٩٤٠/١٩٣٩ متضمنا الاعتمادات المالية المقررة على أساس هذه الفئات المخفضة التى صدر بها قانون ربط الميزانية .

قاعدة رقم (٣٣٩)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء في ١٨/٧/١٩٣٦ وفي ٢١/٩/١٩٣٨ في شأن منح بدل العدوى — إيرادته على سبيل الحصر الوظائف التي تقرر منح شاغلها مرتب العدوى — لا ينصرف أيها إلى من عداهم ولو كانوا معرضين لخطر العدوى فعلا — نقل الموظف الخارج عن الهيئة إلى سلك اليومية أعمالا لحكم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ لا يترتب عليه استحقاقه لبذل العدوى .

ملخص الحكم :

أن قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٨ من يولية سنة ١٩٣٦ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ صدرا في شأن شاغلى وظائف معينة ليس من بينها وظائف عمال اليومية وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الأصل أن هذين القرارين قد حددا الوظائف التي تقرر منح شاغلها مرتب العدوى على سبيل الحصر لا يسوغ أن ينصرف أثرها إلى من عداهم ولو كانوا معرضين لخطر العدوى فعلا ، ولما كان القراران المشار اليهما قد صدرا في شأن شاغلى وظائف معينة على سبيل الحصر ومن ثم فهما يقتضيان الاثر على من عداهم ولا ينصرف أثرهما إلى من عداهم ممن يشغلون وظائف أخرى غير الواردة نبيها ولو كانوا معرضين لخطر العدوى فعلا إذا كان المدعى بعد نقله بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ من سلك الموظفين الخارجين عن الهيئة إلى سلك عمال ليلية وهي وظائف لم يشغلها القراران سالفا الذكر فانها لا تنفذ منهما ولا حاجة في القول بأن القصد من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ ، حسبما صرحت مذكرته الإيضاحية ، هو تحسين حالة طائفة المستخدمين الخارجين عن الهيئة باستفادتهم من مزايا النظام القانونى الذى يطبق على عمال اليومية لأن هذه الاستفادة تجد حدها الطبيعى في التسوية بينهم وبين أقرانهم الخاضعين لأحكام كإلزام العمال دون أن تجاوزها إليهم فترات لم يقررها لهم القانون .

وهؤلاء لا يستحقون بدل عدوى ولو كانوا معرضين لخطرهما عملا وذلك بالتطبيق لاحكام قرارى مجلس الوزراء سالتى الذكر .

(طعن ٥٣٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المجلس :

تقدير مدى تعرض كل من المساعدين الفنيين والعمال بكلية الطب بسبب طبيعة الاعمال المسندة اليهم لخطر العدوى — من الملاحظات المتروكة لتقدير الكلية بلا معقب عليها من القضاء بوصفه مسألة فنية مرجعها اليها .

طغضى الحكم :

ان كلية الطب وهى تباشر اختصاصها فى منح بدل العدوى لمستحقيه من المساعدين الفنيين والعمال ، انما تترخص فى تقدير مدى تعرض كل منهم بسبب طبيعة الاعمال المسندة اليه لخطر العدوى — الذى هو مناط استحقاق هذا البديل — وهذا من الملاحظات المتروكة لتقدير الكلية بلا معقب عليها من القضاء بوصفه مسألة فنية مرجعها اليها ، مادام تقديرها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

(ظمن ٩٧٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٤٤١)

المجلس :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٢/١٩ بخضم الزيادة فى إعانة الغلاء من مرتب التخصصى أو التفريغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ — عدم سريانه على مرتب الصناعة وبندل العدوى المقررين لموظفى مصلحة الطب الاشرعى .

ملخص النقشوى :

يبين من استقراء نصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/١٩ بشأن تعديل ثلث اعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين ، ان خصم الزيادة في اعانة الغلاء طبقا لقرار مجلس الوزراء سالف الذكر انما يكون من مرتب التخصص أو التفرغ أو أى مرتب آخر مماثل حصل عليه الموظف منذ سنة ١٩٤٥ ، وان مرتب الصناعة وبذل العدوى المقررين لموظفى مصلحة الطب الشرعى لايمثلان فى النوع مرتبى التخصص والتفرغ ، لان الاصل فى تقرير الاولين هو تأمين الموظفين بسبب طبيعة اعمالهم ضد خطر العدوى أو تعويضهم عن الاصابة بها ، وهى اعتبارات ولا شك تختلف اختلافا جوهريا عن الاعتبارات التى دعت الى تقرير مرتب التخصص أو التفرغ أو ما يماثلهما . وبغلا عن ذلك فانه يبدو من اتخاذ سنة ١٩٤٥ تاريخا محدد لاصال خصم الزيادة فى اعانة الغلاء - حسبما نص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ - من المرتبات الاضافية التى قررت منذ السنة المذكورة ، ان مجلس الوزراء كان قد قرر تثبيت اعانة الغلاء للموظفين فى غضون سنة ١٩٤٤ ، وتعويضنا لبعض طوائف الموظفين عن هذا الاجراء قرر منحهم مرتبات اضافية فى صور مختلفة مثل بدل التخصص وبذل التفرغ . لذلك تصد مجلس الوزراء - فى قراره الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ بشأن رفع القيد الخاص بتثبيت اعانة الغلاء وزيادة فئاتها ، وفى قرار مماثل صادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بخصوص تطبيق قواعد التيسير الخاصة بالمرتبات والعلاوات - ان طوائف الموظفين الذين منحوا منذ سنة ١٩٤٥ مرتبات اضافية ، مثل بدل التخصص وبذل التفرغ ، يخصم من المرتب الاضافى المقرر لهم ما يوازى مقدار الزيادة فى اعانة غلاء المعيشة او الزيادة المترتبة على تطبيق قواعد التيسير الخاصة بالمرتبات او بالعلاوات وذلك دون الذين كانت مرتباتهم الاضافية مقررة كمبدأ قبل هذه السنة ، ومتى ثبت ذلك وكان يعلى الصناعة مقرررا للخدمة الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة الطب الشرعى بمقتضى كادر سنة ١٩٣٩ ، حيث نص عليه فى جدول الكادر المذكور . وكان بسدل العدوى مقررا لموظفى مصلحة الطب الشرعى

بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ :
وصرف للموظفين عملاً اعتباراً من تاريخ تقريره من اعتماد البند (هـ)
مرتبات من ميزانية المصلحة ، وظل يربط في ميزانيات السنوات المتعاقبة
حتى الآن الاعتماد اللازم لسرف البطلين المذكورين كاملين من تاريخ اقرارهما ،
فانه من ثم لا يخضع بدل الصناعة وبدل العدوى المقران لموظفي مصلحة
الطب الشرعى للخصم المقرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في
١٩٥٠/٢/١٩ .

ومما يجب التنبيه اليه أن الموظفين الذين استحقوا بدل الصناعة
أو العدوى منذ سنة ١٩٤٥ وما بعدها بسبب تعيينهم بعد هذا التاريخ ،
لا يخضعون لخصم الزيادة في اعانة الغلاء من هذه المرتبات ، أما لا لمساعدة
المساواة بين أفراد الطائفة الواحدة المستفيدة من الحكم المقرر ، لان قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/١٩ تمياً يخضع خصم الزيادة في اعانة
الغلاء المقررة بمقتضى من المرتبات الإضافية التي قررت لطوائف الموظفين
لأول مرة منذ سنة ١٩٤٥ ، ولأوجه لما يستند اليه ديوان المحاسبة ،
تأسيساً على فتوى اللجنة الداخلية والسياسية بمجلس الدولة ، فيما
قررت من أن العبرة في خضوع المرتب الإضافي لخصم الزيادة في اعانة الغلاء
المقرر بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٠/٢/١٩ هي بتاريخ
مصول الموظف عملاً على المرتب لإبصاره تقرير مبدأ اعطاء المرتب ، لان
موضوع هذه الفتوى كان خاصاً بمرتب الحرمان من مزاولة المهنة الذى كان
مذكراً لحكيمات المستشفيات الجامعية قبل سنة ١٩٤٥ . وقد عرض هذا
الموضوع على الجمعية العمومية لقسم الرأى وانتهى الرأى الى خضوع
بدل الحرمان للخصم الوارد في البند الرابع من قرار مجلس الوزراء ،
وكان سند هذا الرأى انه لم يستدل على وجود مبدأ تقرير البديل للحكيمات
قبل سنة ١٩٤٥ . ومؤدى ذلك أنه لو كان قد تحقق لقسم الرأى مبدأ
تقرير البديل للحكيمات قبل سنة ١٩٤٥ لما أخضعه للخصم .

(فتوى ٨٢ في ١٩٥٥/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ :

حق الموظف المحكوم بإلغاء قرار فصله في راتبه عن مدة الفصل — لا يعود اليه تلقائيا بل يخضع لاعتبارات أخرى أهمها أن الحق المذكور يقابله واجب هو أداء العمل — استحقاق مرتب بدل العدوى عن المسدة اللاحقة على الفصل — غير جلتز .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان من اثر الحكم النهائي الصادر بإلغاء قرار فصل المدعى من الخدمة أن تعد الرتبة الوظيفية وكأنها ما زالت قائمة بينه وبين الجهة الادارية بجميع آثارها ومن هذه الآثار بطبيعة الحال حقه في الراتب ، الا أن الحق المذكور يقابله واجب هو أداء العمل . فإذا كان قد أحيل بين المدعى وبين أدائه العمل بقرار فصل ثبت عدم مشروعيته فإن الأمر في هذه الحالة قد يكون محللا لمطالبه على أساس آخر أن كل ثمة وجه حق لذلك وهو ما يخرج عن نطاق الدعوى اثراثة هذا الى أن استحقاق مرتب بدل العدوى في ذاته منوط بالاستئصال فعلا في المعامل والتعرض لخطر العدوى الذي هو علة منح هذا البدل ، وكلاهما غير متحقق

(طعن ٢٧٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بسندل عدوى لجميع الطوائف الممرضة لخطرها — توقف اثره بخصوص صرف بدل العدوى على صدور قرار وزير الصحة الخصوص عليه في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه — الاعتداد بالتاريخ الذي عينه وزير الصحة ، بعد موافقة وزير الخزانة ، في قراره بداية للصرف وهو

أول يوليو سنة ١٩٦٣ دون الارتداد بهذه البداية إلى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر .

ملخص الحكم :

انه لو صح ان السلطة التي اصدرت القرار رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ مخالفت لذلك عند اتجهت ارادتها — في خصوص صرف بدل العدوى إلى مستحقه بحسب النظام الجديد — إلى أن يتولد أثره حالا ومباشرة من تاريخ النشر فانه ما كان ممكنا أن يتولد أثره في هذا الخصوص على هذا الوجه . ذلك أن القرار المشار إليه ، وإن حدد فئات بدل العدوى ونظم 'احكام' منحه في الحالات المختلفة ، إلا انه لم يعين الوظائف 'المعرضة لخطر العدوى' ووحدات 'الأمراض' بل فوض وزير الصحة في هذا التعيين — بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان 'الموظفين ووزارة الخزانة' أي أن مستحق بدل العدوى بحسب النظام الجديد لم يكونوا معينين عند نشر القرار المبين آنفا ، ومن ثم فانه ما كان ممكنا أن يتولد أثره ومباشرة عند نشره في خصوص صرف هذا البديل — سواء أكانت ثمة اعتمادات مالية مدرجة في الميزانية كافية للصرف أم لم تكن — مادام المستحقون لبديل العدوى المذكور كانوا غير معينين وقتذاك ، وإنما يتولد أثره — والحالة هذه — متى أصبح ذلك ممكنا وهو ما لا يتحقق إلا عند ما يصدر قرار وزير الصحة بتحديد الوظائف 'المعرضة لخطر العدوى' ووحدات 'الأمراض' ويتم بذلك تعيين المستحقين لهذا البديل .

وبناء على ما تقدم ولما كان قرار رئيس الجمهورية سالف البيان لم يتولد عنه أثر صرف بدل العدوى حالا ومباشرة من تاريخ نشره ، وإنما نتولد هذا الأثر عند صدور قرار وزير الصحة على الوجه المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه ، فقد لزم عند صرف بدل العدوى المذكور الإعتداد بالتاريخ الذي عينه وزير الصحة — بعد موافقة وزير الخزانة في قراره بداية للصرف ، وهو أول يولية سنة ١٩٦٣ دون الارتداد بهذه البداية إلى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر وذلك اعمالا للاصل المقرر وهو عدم رجعية القرارات الإدارية .

(طعن ٩٥٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٤)

قاعدة رقم (٣٤٤)

المسند :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها - توقف اثره على صدور قرار وزير الصحة المنصوص عليه في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه - الاعتداد بالتاريخ الذي عينه وزير الصحة ، بعد موافقة وزير الخزانة ، في قراره بداية للصرف وهو اول يولية سنة ١٩٦٣ دون الارتداد بهذه البداية الى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ لا يولد اثره حالا مباشرة من تاريخ نشره لانه لم يعين الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الاراضيل فوض وزير الصحة في هذا التعيين بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة اى ان مستحقى بدل العدوى بحسب النظام الجديد لم يكونوا معينين عند نشر القرار ومن ثم غلب ما كان ممكنا ان يتولد اثره حالا وبمباشرة منذ نشره في خصوص صرف هذا البديل سواء اكانت ثمة اعتمادات مالية مدرجة في الميزانية كافية للصرف او لم تكن ويتولد الاثر عند صدور قرار وزير الصحة على الوجه المبين في الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه ولذلك فقد لزم عند صرف بدل العدوى المذكور الاعتداد بالتاريخ الذي عينه ذلك القرار ، وهو اول يولية سنة ١٩٦٣ دون الارتداد الى تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية آنف الذكر .

(طعن ٥٣٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٣)

قاعدة رقم (٣٤٥)

المسند :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن منح سجل عدوى لنامر بوزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان

الموظفين ووزارة الخزانة سلطة تحديد الوظائف التي يتعرض شاغلوها للخطر - اثر ذلك : ان التاريخ الذي يتخذ اساسا لسريان احكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه هو التاريخ المحدد بقرار وزير الصحة بتحديد هذه الوظائف بعد استكمال شروط اصداره وتوافر الاعتمادات المالية اللازمة لجعل تنفيذه جائزا وممكنا قانونا - لا يغير من ذلك النص في القرار الجمهوري المشار اليه على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ملخص الحكم :

من حيث ان عناصر هذا النزاع تتحصل حسبنا يبين من الاوراق في ان السيد / اقام الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٢ ق امام المحكمة الادارية لوزارة الصحة طالبا الحكم باستحقاقه لبطل الدعوى المقرر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ فقضت المحكمة في ١١/١١/١٩٦٥ باستحقاق المدعى بطل دعوى بالتطبيق لاحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ والزام وزارة الصحة المصروفات منعت الوزارة في الحكم الصادر بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٦٦ امام المحكمة الادارية العليا قيد جدولها برقم ٢٤٣ لسنة ١٢ ق طالبا الحكم بغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى مع الالزام رافعها بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة عن الدرجتين واحيل الطعن الى الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الاداري بحيث قيد بجدولها برقم ٣١٦ لسنة ٥ ق . س . في ١٩٧٩/٣/٧ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وانما قضائها على ان القرار الجمهوري بتقرير بطل الدعوى نص في مادته السابقة على ان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر هذا القرار في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وذلك ان نفاذ اية تسوية لا يعلق على توافر الاعتمادات المالية اللازمة بهيئته الدولة ، كما ان المسألة السابعة من القرار الجمهوري بعد ان قضت بفتح بدل عدوى للتعرض لخطرها ناطت بوزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين بوزارة الخزانة سلطة تحديد الوظائف المعرضة للخطر وعلى ذلك فلن سلطة وزير الصحة تقف عند هذا الحد ولا تتجاوزها عليه فان قيام وزير الصحة بتحديد التاريخ الذي يبدأ منه صرف بدل العدوى لمستحققيه يعتبر خروجاً على حدود التفويض الممنوح له بمقتضى قرار رئيس الجمهورية

المشار إليه ولا يترتب بالتالى أية اثار باعتباره منوطه فقط لتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ويستند هؤلاء حقهم من القرار الجمهورى مباشرة واعتبارا من التاريخ المحدد للعمل بأحكامه .

ومن حيث أن الطعن يقوم على ما ورد في تقرير الطعن وحاصله أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ جعل منوط الاستحقاق ان يكون الموظف أو العامل شاغلا لأحدى الوظائف المعرضة لخطر العدوى وتحديد هذه الوظائف لا يتأتى إلا بصدر قرار من وزير الصحة باستكمال قبل صدوره اشتراك جهات حددها ، وبدون هذا القرار لا يتحقق احد شروط منح هذا البديل فلا يمنح البديل إلا من تاريخ استكمال شروط منحها بالتسويات الصادر من وزير الصحة بتحديد الوظائف المستحقة له .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن التاريخ الذى يتخذ أساسا لسريان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن منح بدل عدوى ، وهو التاريخ الذى حدد الوظائف التى تستحق هذا البديل والصادر به قرار وزير الصحة بعد استكمال شروط اصداره ، وتوافر الاعتمادات المالية اللازمة لجعل تنفيذ القرار جائزا ومكنا تقوينا . وهو فى هذه الدعوى اول يولى سنة ١٩٦٣ التاريخ المحدد بقرار وزير الصحة فى قراره رقم ٥٠٨ ، ٧٥٧ لسنة ١٩٦٣ المشتملين على تحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ولوحيدات الامراض التى يعملون بخدمتها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير هذا النظر فيكون قد صدر مخالفا لحكم القاتون حقيقيا بالانفاء وتعديل حكم المحكمة الادارية لوزارة الصحة باستحقاق الدمى لبديل العدوى اعتبارا من تاريخ العمل بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ فى ١٩٦٣/٧/١ .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ - نصه على منع بدل
نوى لشاغلي الوظائف المعرضة لخطر العدوى والتي تحدد بقرار من
وزير الصحة - صدور قرارات من وزير الصحة بتحديد تلك الوظائف
والجهات التي تتبعها - النص في أي قرار من هذه القرارات على وظائف
معينة تابعة لاحدى الجهات لا يفيد منه شاغلوا الوظائف المائنة في جهة
اخرى .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ قد قضى بمنع بدل
نوى لجميع الوظائف المعرضة لخطر العدوى في مادته الاولى بالفئات المقررة
بهذه اللائحة . على ان تحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى وكذلك وحدات
الامراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة
ديوان الموظفين ووزارة الخزانه .

يبين من تتبع القرارات الصادرة من وزير الصحة في شأن تحديد
الوظائف ووحدات الامراض المعرض شاغلوها لخطر العدوى انها قد
صدرت على نحو يخصص على وجه التحديد نوع الوظيفة والجهة التي
تتبعها وقد نهجت هذه القرارات في تحديد الجهات التي تتبعها الوظائف على
الترقية بين الوزارات والاشخاص الاعتبارية كالمحافظات والمدن والقرى .
ثم ان النص في أي قرار من القرارات المذكورة على وظائف معينة تابعة
لاحدى الجهات لا يفيد منه سوى شاغلي هذه الوظائف وبالتالي لا يفيد منه
شاغلوا الوظائف المائنة بجهة اخرى .

(ملعن ٥١٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٧٣)

تعليق :

عدل عن هذا الرأي بأحكام المحكمة الادارية العليا بجلسته
١٩٧٦/٢/٢٥ وما بعدها .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المسألة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المصابة لخطرها تقريره منح هذا البديل للمرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة أعمال وظائفهم على أن يتم تحديد هذه الوظائف بقرار يصدر من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة — صدور قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ بمنح هذا البديل لأعضاء هيئة التدريس والمعينين بالسلم الباثولوجيا ، الباثولوجيا والطب الشرعي بكليات الطب بجامعة القاهرة وعين شمس دون أن تذكر به الجامعات الأخرى — بطلان هذا القرار لتجاوز مصادره حدود التفويض الصائر له بتحديد الوظائف المصابة لخطر العدوى أيا كانت الجهة التي توجد بها — ذكر جامعتي القاهرة وعين شمس باسميهما وأغفلت سائر الجامعات الأخرى التي توجد بها كليات للطب يحول القرار التنظيمي إلى فرعية غير جامعة — أثر ذلك — يجوز لكل ذي شأن أن يطلب القضاء ما شاب هذا التحديد الفردي من أغفال لحقه ، وأن يطلب أداء هذا الحق ويدراً منه عن طريق الدفع بعدم الاعتداد بتلك الفرعية غير المشروعة .

ملخص الحكم :

من حيث أن مراحل منح بدل العدوى في نطاق كليات الطب يبين من تتبعها أن مجلس الوزراء كان قد وافق في ١٩٥٣/٧/٨ على أن يمنح المساعدون الفنيون والعمال بكلية طب قصر العيني بدل عدوى ، وطليت جامعة إبراهيم تطبيقه بكلية طب العباسية ، وكان رأى ديوان الموظفين الذي أيدته اللجنة المالية هو تقييم هذا البديل بالنسبة إلى كليات الطب في جميع الجامعات ووافق مجلس الوزراء على ذلك بقراره الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٣ ثم رأى تطبيقاً للمادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وضع قواعد شاملة تربط بدل العدوى بالوظيفة التي يتعرض شاغلها لخطر العدوى لا بالموظف ، فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المصابة

لخطورها ، ونصت المادة الاولى منه على أن يمنح بدل العدوى للمعرضين لخطورها بسبب طبيعة أعمال وظائفهم بالفئات الآتية :

وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامرض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة ، وإصدر وزير الصحة عدة قرارات تصد تلك الوظائف في الوزارات والمصالح الحكومية ثم في الأشخاص العامة الإقليمية والمحلية ، وإقتصر التحديد بصفة عامة في نطاق الحكومة على تعيين وظيفة مطلقة من مكان وجودها ، كالذى بالقرار رقم ٧٥٧ لسنة ١٩٦٢ من النص على وظائف أطباء مكتب الصحة وإن اشر الى مكان الوظيفة اذا اقتضى الامر ذكره كوظائف هيئة التدريس بقسم البكتريولوجيا بالمعهد العالى للصحة العامة بالإسكندرية وبينما أقرت تعيين الوظائف في الهيئات العامة بالإشارة الى بعض الجهات التى يتبعها ولم يذكر بعضها الآخر ، وتمثل ذلك في كليات الطب ، فنيي القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ على أن يمنح بدل العدوى لهيئة التدريس والمهنيين باتقسام الباثولوجيا والبكتريولوجيا والطب الشرعى في كليات الطب بجامعة القاهرة وعين شمس ، ولم يذكر القرار سائر الجامعات إذ لم يبق عند مجرد ذكر الجامعات مطلقة ولا ذكر وزير الصحة أنها موزع في تحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ، وفقا لما سلف من نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ ، مما يقتصر على تعيين الوظيفة التى تقتضى شاغلها أن يخالط المرضى بالأمراض المعدية وتعرضه لخطر عداها ولا يجاوز هذا التفويض الى تحديد الجهة التى توجد بها الوظيفة ، الامر الذى يدخل في بدل الإقتية ونحوه ولا يتعلق فى شىء ببديل العدوى ، فان ما تطرق اليه القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه باعتباره قرارا بنظمية عاما فى شأن تحديد وظائف كليات الطب المعرضة للعدوى ، من ذكر جامعتى القاهرة وعين شمس بأسميهما وأغفل سائر الجامعات التى توجد بها كليات الطب ، فيه مجاوزة بالقرار التنظيمى الى فردية غير جامعة تترك القرار فى نطاقها باطلا ، ويجوز لكل ذى شأن أن يطلب إلغاء ما شاب هذا التخصيد الفردى من أغفال لحقه ، كما له أن يطلب أداء هذا الحق ونجرا منه فى طريق الدفع بعدم الإعتداد بذلك الفردية غير المشروعة واذ ثبت أن المطعون ضدها تشغل وظيفة فى هيئة التدريس بقسم البكتريولوجيا بكلية الطب بجامعة الاسكندرية ، وهى من الوظائف ذات بدل العدوى فيها نص عليه القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ بجامعتى القاهرة وعين شمس وإن الإعتمادات المالية لبذل العدوى قد توافرت فى ميزانية جامعة الاسكندرية

عن السنة المالية ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما انتهى اليه من استحقاق المدعية بدل العدوى قد أصاب صحيح القانون ولا وجه لألفائه ، مما يدر الطعن حقيقيا بالرفض وتلتزم الادارة المصروفات .

(طعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

ملحوظة - في نفس المعنى الطعون أرقام ٩٨٧ لسنة ١٨ ق ، ١٢٧ لسنة ١٩ ق ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ لسنة ٢٠ ق ، ٩٧ لسنة ٢١ ق ، ٦١٤ لسنة ٢٢ ق ، ٧١٤ ، ٧٣٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ .

قاعدة رقم (٣٤٨) .

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٠/٢٢٥٥ . بمنح بدل عدوى بالفئات المرادة به للوظائف التي يتعرض شاغلوها لخطرها - ترك تحديد هذه الوظائف الى وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص - سلطة الوزير تقتصر على تعيين الوظيفة التي يتقرر لها البديل دون تحديد الجهة التي توجد بها هذه الوظيفة - النقاط في استحقاق البديل هو ان يتعرض في الوظيفة لخطر العدوى ايا كان موقعها - اثر ذلك - ان صدور القرار رقم ١٩٦٤/٥٠٦ متضمنا ذكر جامعتي القاهرة وعين شمس دون سائر الجامعات التي توجد بها كليات للطب ويتعرض العاملون بمستشفياتها لخطر العدوى يجعل صدور القرار في هذا الشأن غير مشروع - أساس ذلك .

الحكم :

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ . عندما نص في مادته الاولى على ان يمنح بدل عدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة وظائفهم بالفئات الآتية : ...

وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة - فإن هذا النص يكون قد عهد الى القرار الذي يصدره وزير الصحة امر تحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض ، ولا ينضم هذا التفويض ما يجيز للوزير اجراء ذلك التحديد على أساس مكاني ، بحيث يورد وظائف ووحدات امراض ثم يقصر الامر في استحقاق البديل على بعض الوحدات الادارية او مواقع العمل دون البعض

الآخر الذى توجد به ذات الوظائف ، فهمل هذا المسلك يشكل خروجاً على مقتضى التفويض ، ومفاوضه للحكم المنصوص عليه فى صدر المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية المشار اليه والذى قرر منح بدل العدوى للمعرضين لخطرهما بسبب طبيعة وظائفهم ، مما يعنى ان المناط فى استحقاق البديل هو التعرض فى الوظيفة لخطر العدوى ايا كان موقعها ، طالما انها لوظيفة يتعرض شاغلها لهذا الخطر ، طبقاً لتحديد الوظائف الذى يصدر به قرار الوزير وينبنى على ذلك أنه اذا صدر هذا القرار محدداً وظائف ووحدات الامراض ، على نحو ما فعل قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، فان شاغلي هذه الوظائف يستحقون البديل بصرف النظر عن اماكن عملهم ودون ان يمنع استحقاقهم ايام عدم وجود اماكن عملهم فى قرار الوزير ، الذى يتعين تطبيقه فى حدود مهنته من نحو تحديد الوظائف ووحدات الامراض ، واسقاط هذا التطبيق فيما يجاوز ذلك مما يتصل بتحديد جهات دون اخرى لاستحقاق شاغلي الوظائف التى حددتها للبديل .

ومن حيث انه لا خلاف فى عناصر النزاع حول ان وظيفة المدعى من الوظائف التى يتعرض شاغلها لخطر العدوى ، ويقتضى موضوع الخلاف عند حد ان وظيفة المدعى فى نطاق جامعة الاسكندرية التى لم ترد فى قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، وفى ضوء ما سلف جلاؤه من ان عدم ورود جهة معينة بين الجهات التى بينها القرار الوزارى لا يحول دون استحقاق البديل فى تلك الجهة لشاغلي الوظائف المعرضة لخطر العدوى والتى حددتها القرار فى جهات اخرى ، ومن ثم فان المدعى يكون مستحقاً للبديل ولا ينال من استحقاقه له عدم ايراد جامعة الاسكندرية فى صلب ذلك القرار ، هذا فضلاً عما استظهره الحكم المطعون فيه من الاجراءات انتهت الى اقرار وزير الصحة لادراج تلك الجامعة ضمن الجهات التى ورد ذكرها فى ذلك القرار ، وفقاً للتفصيل السالف بيانه .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه حين انتهى الى استحقاق المدعى لبديل العدوى بمراعاة التقادم الخمسى فى صرفة اليه ، يكون قد اصاب وجه الحق فى قضائه خليفاً بالتأييد ويكون الطعن عليه غير قائم على سند صحيح من القرائن ، الامر الذى يتعين معه القضاء برفضه .

انتهت المحكمة الى ذات المبدأ في حكمها الصادر بجلسته ١٩٨١/٦/٧
في الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٢٥ ق ومن قبل احكامها بجلسته ١٩٧٩/٢/٢٥
وقارن الحكم الصادر في الطعن ١٥/٥١٢ ق جلسته ١٩٧٢/٢/٢٥ .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بمنح بدل عدوى يسرى على
شاغلي الوظائف الواردة بالقرار الوزاري رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ويؤكدوا
تابعين لجهات أو وظائف لم ترد بالقرار الوزاري — العبرة هي بالوظيفة
وليس بمكانها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان قرار رئيس الجمهورية رقم
٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ عندما نص في المادة الاولى على ان يمنح بدل العدوى
للموظفين المعرضين لخطرهابسبب طبيعة وظائفهم بالفئات الآتية...وتحدد
الوظائف المعرّضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة
بالإتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة
هذا النص يكون قد عهد الى وزير الصحة بقرار يصدره لتحديد الوظائف
التي يتعرض شاغلوها لخطر العدوى ووحدات الامراض ولا يتضمن — من
هذا التفويض ما يجيز للوزير اجراء ذلك التحديد على اساس مكانى بحيث
يورد وظائف ووحدات أمراض ثم يقصر الامر في استحقاق البديل على بعض
الوحدات الادارية او مواقع العمل دون البعض الاخر الذى توجد به ذات
الوظائف المناظرة لان مثل هذا المسلك يشكل خروجاً على مقتضى التفويض
ومعارضة للحكم المنصوص عليه في صدر المادة الاولى من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ اشار اليه والذي قرر: منح بدل العدوى
للمعرضين لخطرهابسبب طبيعة عملهم مما يعنى ان اصل المناط فياستحقاق
البديل هو التعرض اثناء مباشرة أعمال الوظيفة لخطر العدوى ايتكان موتهما

طالما انها وظيفة يتعرض شاغلها لهذا الاخطار طبقا لتحديد الوظائف الذى يصدر به قرار وزير الصحة ويبنى على ذلك انه اذا صدر هذا القرار محددا وظائف ووحدات امراض على نحو ما فعل قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ فلان شاغلى هذه الوظائف يستحقون تبديل بصرف النظر عن اماكن عملهم ودون ان يمنع استحقاقهم اياه عدم ذكر اماكن عملهم فى قرار الوزير الذى يتعين تطبيقه فى حدود مهمته. نحو تحديد الوظائف ووحدات الامراض (حكم جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٨١) .

وبالرجوع الى الكشف المرفقة بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ يبين انها وردت تحت عنوان جامعة القاهرة وعين شمس عنوانا فرعيا هو « المستشفيات الجامعية » ثم وردت عبارة « العمال بمعايل المستشفيات الجامعية » . وفى ضوء ما سبق من ان عدم ورود جهة معينة من بين الجهات التى بينها القرار رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون استحقاق التبديل فى تلك الجهات لشاغلى الوظائف المعرضة لخطر العدوى ولتى حددها القرار فى جهات اخرى .

ولما كان الثابت من الاوراق ان المدعى يشغل وظيفة عامل مقيم بمعمل بنك الدم بمستشفى الشباطى الجامعى اعتبارا من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وهى وظيفة من الوظائف التى يتعرض شاغلها لخطر العدوى ومن ثم فانه يستحق بدل العدوى بالفئة المقررة لوظيفته طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ وضرب الفروق المالية المستحقة عن السنوات الخمس السابقة على تقديم طلب المساعدة القضائية .

(طعن ١٠٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٦)

ملحوظة — فى نفس المعنى طعن ١٠١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٦ .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبحث :

بدل عدوى — مناط استحقاقه الوظيفة وليس مكانها .

ملخص الحكم :

جرى قضاء المحكمة العليا على منح شاغلي الوظائف التي أوردتها وزير الصحة في القرارات ٥٠٨ و ٧٥٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ و ٧٣٤ لسنة ١٩٦٥ بتحديد الوظائف ومنح شاغليها بدل عدوى اعتباراً من أول يوليو ١٩٦٣ كذلك الوظائف المناظرة لها من اعتداد بتحديد الأماكن التي أوردتها تلك القرارات طالما أن طبيعة هذه الوظائف واحدة إما كان مكاتبها وإن عدم ذكرها يصم القرار بفردية غير جامعة ويجوز بالتالي لكل ذي شأن أن يطلب إلغاء ما شاب هذا التحديد الفردي من اغتال لحقه وإن يطلب إداء هذا الحق ويمنع من طريق الدفع بعدم الامتداد بتلك الفردية غير المشروعة ، وعلى مقتضى ذلك فإن القرار الجمهوري رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ إذ حدد فئات بدل العدوى للوظائف المناظرة لتلك التي صندرت بها قرارات وزير الصحة وجعل ميعاد استحقاقها هو ذات التاريخ الذي كان على حذوه وزير الصحة في القرارات الصادرة منه فإن ذلك يعني أن من انطبقت عليه شرائط القرار الجمهوري ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ يستحق هذا البديل اعتباراً من أول يوليو ١٩٦٣ بشرط أن تكون الوظيفة التي يشغلها مماثلة لتلك الوظائف التي وردت بقرارات وزير الصحة المشار إليها دون ما حاجة إلى تصنيف أو قرار مستقل من وزير الصحة المشار إليها دون ما حاجة إلى صدور قرار مستقل من وزير الصحة في شأن الوظائف التابعة لهيئة السكك الحديدية اللهم إلا أن تكون هناك وظائف جديدة لم يصل إليها هذا البديل فيلزم لذلك صدور قرار من وزير الصحة بتحديد هذا .

(طعن ١١١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١)

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقرير بدل عدوى لجميع الوظائف المعرضة لخطرها قضى بمنح هذا البديل للمعرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة عملهم وحدد للمهندسين والأطباء والكيميائيين بسدلاً مقداره ٦٠ جنيهاً سنوياً - صدور قرار وزير الصحة رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣

بتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ومنها وظيفة مفتش سلخ الجلود — أحيّة شافلي هذه الوظيفة من الحاصلين على دبلوم الدراسات بمسببات التكميلية الزراعية العالية في صرف هذا البذل — أساس ذلك القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية الذي قضى باعتبار حامل هذا المؤهل من المهندسين الزراعيين .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابة المهن الزراعية قد نص في المادة ٢ على أن تتألف النقابة من مفتي المهندسين الزراعيين، والمهندسين المساعدين ويعتبر مهندسا زراعيا في حكم هذا القانون من حصل على درجة بكالوريوس الزراعة من إحدى كليات الجامعات المصرية أو بكالوريوس أحد المعاهد العليا الزراعية أو على دبلوم من مدرسة الزراعة بالجيزة أو مدرسة الزراعة العليا أو على شهادة زراعية تنفق وزارتا المعارف والزراعة على اعتبارها معادلة لأحدى الشهادات المذكورة بعد أخذ رأى مجلس النقابة وفي ١١/٨/١٩٦٦ على بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء نقابة المهن الزراعية ونص في المادة ٢ على أن تتألف النقابة من المهندسين الزراعيين ، والمهندسين الزراعيين المساعدين الحاصلين على المؤهلات الآتية : أولا : المهندسون الزراعيون وهم الحاصلون على دبلوم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة — بكالوريوس من إحدى الجامعات — بكالوريوس الزراعة من أحد المعاهد الزراعية العالية — بكالوريوس المعهد العالي لشئون القطن بالإسكندرية — دبلوم الدراسات التكميلية الزراعية العالية — دبلوم الزراعة المتوسطة أو دبلوم الزراعة الثانوية الذين صدر قرار وزير الزراعة بمنحهم لقب مهندس زراعى — الحاصلون على المؤهلات المعادلة للشهادات السابقة والتي تتم معيادتها بالاتفاق بين وزارة الزراعة ووزارتى التعليم العالي والتربية والتعليم كل منها يخصها وذلك بعد موافقة مجلس النقابة ... ونص في المادة ٩٣ على إلغاء القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٩ .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى حصل على دبلوم الزراعة المتوسطة سنة ١٩٣٨ والتحق بالخدمة من ١٩٤١/٤/٦ ثم حصل على دبلوم الدراسات الزراعية التكميلية العالية سنة ١٩٤٩ ، ولما كان قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد قدر لهذا المؤهل الدرجة السادسة بمرتبة مسدر .

١٠٥٠. جنيه شأنه في ذلك شأن دبلوم الدراسات التمهيدية التكميلية العالية والذي يعتبر من المؤهلات العالية (قرار المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٨ سنة ٨ ق الصادر بجلسة ١٩٧٧/١٢/٣) ولقد ورد دبلوم الدراسات الزراعية التكميلية العالية ضمن المؤهلات التي يعتبر حاملوها مهندسين زراعيين وفقا لاحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦ بانشاء نقابة المهن الزراعية ، ومن ثم يتعين اعتبار المدعى مهندسا في مفهوم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها ولما كان هذا القرار قد نص في المادة ١ على أن « يمنح بدل عدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة عملهم بالفئات الآتية : ٦٠ جنيه سنويا (المهندسين — الاطباء — الكيميائيين) .. وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص وبعد موافقة حيوان الموظفين ووزارة الخزائن » وقد أصدر وزير الصحة القرار رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى وتضمن وظيفة مفتش سلخ الجلود ، ومن ثم يستحق المدعى بذلك عدوى بالفئة المقررة للمهندسين ومقدارها خمسة جنيهات شهريا .

(طعن ٢٢ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المسند :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها — احقية المعينين بمكافآت شاملة في تقاضي بدل العدوى المقرر بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه بالفئات المقررة لاقرائهم الشافلين لدرجات في الوظائف المماثلة متى توافرت فيهم شروط منح هذا البدل — عدم استحقاقهم لهذا البدل اذا كان قد روعي عند تصديق المكافآت الشاملة الممنوحة لهم شمولها لبدل العدوى بالفئات المقررة لاقرائهم وظائفهم من المعينين على درجات .

ملخص الفتوى :

أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها تنص على أنه « يمنح بدل عدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة أعمال وظائفهم بالفئات الآتية :

٦٠ جنيتها سنويا لموظفي الكادر الفني العالي (أطباء - كيميائيين - مهندسين) .

٢٤ جنيتها سنويا لموظفي الدرجة السادسة الفنية او الادرية او الكتابية فبا فوقها من غير الطوائف السابقة .

١٨ جنيتها سنويا لموظفي الدرجة السابعة .

١٢ جنيتها سنويا لموظفي الدرجة الثامنة والتاسعة والعمال .

وتحدد الطوائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الامراض بقرار من وزير الصحة بالتنفيذ بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزنة » .

كما تنص المادة الثانية على أن « يمنح بدل العدوى لشاغل الوظيفة بصفة أصلية أو بالتدب أو بالامارة ولا يمنح في حالة التنب لوظيفة غريم مقرر لها هذا البديل ، كما لا يمنح البديل المقرر للوظيفة لأكثر من مسؤول واحد » .

ومن حيث أنه يبين من هذا القرار أن المشرع قد عمم صرف مرتب بدل العدوى لجميع العاملين المعرضين لخطر العدوى سواء كانوا أصلا في الوظيفة أو معارين أو متدبين لها وأيا كانت فئة الطوائف التي ينتمون اليها سواء كانوا أطباء أو كيميائيين أو مهندسين أو كانوا من غير هذه الطوائف ، كما يتضح هذا التصميم من عنوان القرار « لجميع الطوائف المعرضة لخطرها » بسبب طبيعة أعمال وظائفهم . وإذا كان المشرع في تحديده لفئات بدل العدوى قد غاير في هذه الفئات بحسب الدرجات التي

يشغلها المعرضون لخطورها ولم يشر إلى المكافآت الشاهقة فذلك لأنه لا يمكن تحديد فئة ثابتة موحدة لبذل العدوى للمعنيين بمكافآت شاملة مع اختلاف مقدار هذه المكافآت ولأن تحديد فئات بذل العدوى لأصحابها يسهل بمنحهم فئات الدرجات المقابلة لهذه المكافآت والمعادلة لها من حيث الربط المالي، ولا وجه لحرمان هذه الطائفة من الطوائف المعرضة لخطر العدوى من هذا البذل استناداً إلى عدم الإشارة إليهم في القرار وليس مؤدى عدم النص على تحديد فئة البذل بالنسبة لهم حرمانهم منه إذ لا يتصور مع إطلاق نصوص القرار أن يكون القرار قد قصد إلى حرمانهم من هذا المرتب ما دام لا تصرف كل ما يجب معين يوفر فيهم كما توفر في زملائهم المعنيين على درجات ، وللحكمة التي تقوم عليها وهي تعرضهم جميعاً لخطب العدوى فاصبح لهم بذلك أصل حق ثابت في هذا المرتب لا سبيل إلى منعه منهم طالما أمكن تحديد فئة هذا البذل الممنوح لهم .

وقد سبق للمحكمة الإدارية العليا بجلستها المنعقدة في ١٤/٦/١٩٥٨ أن قضت في الطعن رقم ٥١٤ للسنة الثالثة قضائية بمنح بذل العدوى المقرر بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١/٦/١٩٣٨ لموظفي الدرجة الخامسة بالفئة المقررة لموظفي لدرجة السادسة إذ خلا قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨/٧/١٩٣٦ الذي أحال إليه القرار الأول من تحديد فئة البذل بالنسبة لمن هم في درجة أعلى من الدرجة السادسة من غير الإطباء .

ألا أنه إذا كان قد روعي في المكافأة التي منحت لهؤلاء العاملين أنها تشمل بذل العدوى بالفئة المقرر لامثالهم ممن يشغلون نفس وظائفهم فانهم لا يستحقون شيئاً ، أما إذا كانت المكافأة المقررة لهم لم يراع فيها هذا البذل بالفئة المقررة لامثالهم فانهم يستحقون البذل كاملاً أو بما يكمل الفئة المقررة لامثالهم ممن يشغلون نفس وظائفهم من المعنيين على درجات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى إحقاق المعنيين بمكافأة شاملة في تقاضي بذل العدوى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بالفئات المقررة لاقترانهم الكسافلين لخرجت الوظائف الهائلة متى توافرت فيهم شروط منح هذا البذل إلا إذا كان بذل العدوى بالفئات المقررة

لنقل وظائفهم من المعينين على درجات قد روعى عند تحديد :لكفاة الشاملة
المنوحة لهم .

(متمى ٣١٣ فى ٢٣/٣/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٣٥٣)

المبدا :

المستفاد من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ فى
شأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها أنه قسم مستحقى
هذا البديل الى طوائف ثلاثة : الاولى تضم الأطباء والكيميائيين والمهندسين ،
والثانية تنظم الموظفين الفنيين والإداريين ، والثالثة تضم غير الطبسوائف
السابقة ، الثالثة تشمل العمال — فئات بدل العدوى بالنسبة للطائفتين
الأولى والثالثة لا تتغير بتغير الدرجة المالية — ربط البديل بالوظيفة التى
يشغلها المستحق له — تطبق — العاملون الذين كانوا يخضعون لاحكام
كادر العمال وتم نقلهم او ترقيةهم الى درجات مالية طبقا للقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ او القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — يستمر منحهم البديل بالصفة
المقررة لشاغلى الوظائف العمالية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠
بشأن تقرير بدل عدوى لجميع الطوائف المعرضة لخطرها تنص على أن
يمنح بدل عدوى للمعرضين لخطرها بسبب طبيعة أعمال وظائفهم بالفئات
الآتية :

جنيه

٦. سنويا لموظفى الكادر الفنى العالى (أطباء — كيميائيون — مهندسون
- ٢٤ سنويا لموظفى الدرجة السادسة الفنية او الادارية او الكتابية فما
توتها من غير الوظائف السابقة ،
- ١٨ سنويا لموظفى الدرجة السابعة .
- ١٢ سنويا لموظفى الدرجة الثامنة والتاسعة والعمال .

وتحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدة الامراض يقرر من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة .

وقد صدر قرار وزير الصحة رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٦٣ بتحديد الوظائف المعرض شاغلوها لخطر العدوى .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المشرع قسم مستحقي هذا البذل الى طوائف ثلاثة :

الاولى تضم الأطباء والمكيميئين والمهندسين .

والثانية تنظم الموظفين الفنيين والاداريين والكتابيين من غير الوظائف السابقة .

والثالثة تشمل العمال .

وقد جعل المشرع فئة هذا البذل ثابتة لا تتغير بتغير الدرجة بالنسبة للطائفتين الاولى والثالثة ، ومن ثم فان المشرع لم يعول في تحديد ثبات بدل العدوى بالنسبة لهما على الدرجة المالية وانما ربط بين فئة البذل والوظيفة التي يشغلها المستحق للبذل ، وعلى هذا الاساس فان فئة البذل المستحقة لن تضمهم احدى هاتين الطائفتين لا تتغير بتغير الدرجة المالية .

ومن حيث ان العاملين المعرضة حالتهم كانوا يخضعون لاحكام كادر العمال ولم تغير وظائفهم التي كانوا يقومون باعمالها وانما تم نقلهم او ترقيةاتهم الى درجات مالية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ للتسلسل اليهما ومن ثم فانه يتعين الاستمرار في منحهم بدل العدوى بالفئة المقررة لشاغلي الوظائف العمالية والتي كانوا يتقاضونها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية العاملين الذين كانوا خاضعين لاحكام كادر العمال ونقلوا او رقوا الى درجات وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١

بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة — في تعديل فئة بدل العدوى التي يتقاضونها .

(فتوى ٥٤٥ في ١٣/٧/١٩٧٧)

قاعدة رقم (٣٥٤)

المسألة :

القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ بمنح بدل عدوى لجميع الوظائف المعرضة لخطرها — تحديد الوظائف المعرضة لخطر العدوى يكون بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص — صدور قرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ باستحقاق مساعد العمل بدل العدوى القرار الجمهوري رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ معدلا بالقرار رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ قضى بمنح العاملين بالهيئة المعرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة أعمالهم بدل عدوى بالشروط المنصوص عاينها بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١٠ — لا يلزم صدور قرار مستقل من وزير الصحة للوظائف المماثلة الا اذا كانت وظائف جديدة .

ملخص الحكم :

ان رئيس الجمهورية اصدر القرار رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ بأضافة مادة جديدة برقم ٤٧ مكررا الى اللائحة التنفيذية للعاملين بالهيئة العامة لشئون السكن والحيدية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ تقضى بمنح العاملين بالهيئة المعرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة اعمال ووظائفهم بدل عدوى بالشروط المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ وذلك بالفئات التي حددها . ثم نص القرار على ان يعمل به اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٣ ومفاد ذلك ان المشرع اتشاه العاملين بالهيئة العامة لشئون السكن والحيدية المعرضين لخطر العدوى بسبب طبيعة اعمالهم حقا في اقتضاء بدل العدوى بالفئات التي وردت به وبالشروط والاضاع التي رسمها في القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أن القرار الجمهوري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ نص في مادته الأولى على أن «يمنح بدل العدوى للمعرضين لخطرهما بسبب طبيعة أعمال وظائفهم... وحدد الوظائف المعرضة لخطر العدوى ووحدات الأمراض بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع الوزير المختص بعد موافقة ديوان الموظفين ووزارة الخزانة. وقد صدرت تنفيذا لهذا القرار قرارات وزير الصحة أرقام ٧٥٧ و ٧٥٨ لسنة ١٩٦٣ و ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ و ٧٣٧ لسنة ١٩٦٥ بتحديد تلك الوظائف وقررت منح شاغلها هذا البديل اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على منح شاغلي الوظائف التي أوردها قرار وزير الصحة في القرارات المشار إليها بدل العدوى اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٣ وكذلك الوظائف المناظرة لها دون اعتداد بتحديد الأماكن التي أوردها تلك القرارات طالما أن طبيعة هذه الوظائف واحدة أيا كان مكانها ، وأن عدم ذكرها يصم القرار بفردية غير جامعة ويجوز بالتالي لكل ذي شأن أن يطلب إلغاء ما شاب هذا التحديد الفردي من أغفال لحته وأن يطلب أداء الحق ويدعى منعه عنه عن طريق الدفع بعدم الاعتداد بتلك الفردية غير المشروعة .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك فإن القرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ اذ حدد فئات بدل العدوى للوظائف المناظرة لتلك التي صدرت بها قرارات وزير الصحة بل وجعل ميعاد الاستحقاق هو ذات التاريخ الذي كان قد حدده وزير الصحة في القرارات الصادرة منه وهو أول يوليو سنة ١٩٦٣ فإن ذلك يعني بأن من انطبقت عليه شرائط القرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ يستحق هذا البديل اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٣ بشرط أن تكون الوظيفة التي يشغلها مماثلة لتلك الوظائف التي وردت بقرارات وزير الصحة المشار إليها دون ما حاجة إلى صدور قرار مستقل من وزير الصحة في شأن الوظائف التابعة للهيئة العامة لشئون السكك الحديدية اللهم إلا أن تكون هناك وظائف جديدة لم يصل إليها هذا البديل بعد نيلهم آنذاك صدور قرار من وزير الصحة بتحديددها .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعي المرتق بالأوراق أنه ألتحق بخدمة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٥٩ في وظيفة « مساعد معمل » بالإدارة الطبية التابعة للهيئة وكان شاغلا لهذه الوظيفة وقت العمل بالقرار الجمهوري رقم ١٠٦١ لسنة

١٩٦٤ وقد وردت ضمن الوظائف التي حددها قرار وزير لصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فانه يستحق بدل العدوى المقرر بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ من تاريخ العمل به فى اول يوليو سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث انه ترتيبا على ذلك واذا قضى الحكم المطعون فيه باحقية المدعى فى بدل العدوى من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه او من تاريخ شغل الوظيفة المعرضة لخطر العدوى ايها اقرب فان الحكم المطعون فيه يكون عندئذ مصادفا صحيح حكم القاتلون مما ينفذو الطعن عليه غير قائم على اساس سليم واجب الرفض .

(طعن ١١١٤ لسنة ٢٦ قى — جلسة ١٠/٣١/١٩٨٢)

الفصل السادس عشر

بذل عيادة

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

طبقا للمادتين ٨ ، ١١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتفريغ بديل التفريغ الأطباء البشريين وأطباء الأسنان يتعين التفريق بين بديل التفريغ وبذل العيادة أوجود اختلاف جوهري بين أطباء كل الوقت الذين يمنحون بديل تفريغ بسبب شغلهم وظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج وأطباء نصف الوقت الذين يندوبون لشغل وظائف تتطلب التفريغ الكامل مع غلق عياداتهم مع منحهم خلال فترة التنب بزل عيادة — ببدل العيادة يستحق طوال مدة التنب بما يؤدي الى عدم استحقاقه في حالة الانقطاع عن مباشرة الأعمال التي تم التنب اليها لاي سبب من الأسباب — ببدل العيادة يضم بصفة التوقيت بحيث يدور مع التنب وجودا وعمدا — هذا البذل لا يندرج ضمن البدلات التي لها صفة الدوام والتي تستحق للمستفيقي والمستدعي لو كان يباشر عمله الاصلى .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على ما يلي :

اولا : تحسب مدة استدعاء افراد الاحتياط طبقا لاحكام المادة السابقة للعاملين بالجهات المنصوص عليها بالفئرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة اجازة استثنائية بمرتب او اجر كامل ، ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كافة الحقوق المادية

والعنوية والمزايا الأخرى بها فيها العلوات والبدلات التى لها صفة الدوام والثنى كانوا يحصلون عليها من جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربى عن مدة الاستدعاء . وكانت الجمعية العمومية قد انتهت بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٤/٥/٦ فى صدد تفسير تلك المادة الى أنها تقرر مبدأ عاما مفاده احقية العاملين فى الحكومة والمؤسسات العامة الذين يستدعون للاحتياط فى أن يتقاضوا خلال مدة الاستدعاء كافة البدلات المقررة فى وظائفهم الأصلية أيضا كانت طبيعتها أو أساس منحها ، بشرط أن يكون العامل قد استحق البدل قبل الاستدعاء واستمر الاستحقاق قائما حتى التاريخ الذى استدعى فيه ، ومن المقرر أن المستبقى شأنه شأن المستدعى فيما يختص باحتفاظه بالبدلات المشار اليها .

ومن حيث أن المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل التفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان تنص على أن «يمنح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة فى الخارج (كل الوقت) بدل التفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا وذلك استثناء من احكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ و ١٧ مايو سنة ١٩٧٠ .

ويجوز منح هذا البدل بصفة مؤقتة للأطباء نصف الوقت الذين يرغبون فى عدم ممارسة المهنة فى الخارج وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الصحة .

وتنص المادة ١١ من هذا القرار على أنه « يجوز نخب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببذل عيادة فى فترة النخب وفقا للفتاى التالية ، وتحدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص . . . ويحرم الطبيب المنتخب من هذا البدل عند الغاء النخب ويكون له الحق فى مزاولة المهنة فى الخارج من تاريخ القرار الصادر بالغاء نخبه ، كما يجوز نقله الى وظائف كل الوقت وتسرى عليه فى هذه الحالة احكام هذا القرار مع حرمانه من بدل العيادة ، ولايجوز أن يمتد النخب الا الى نهاية السنة المالية التالية للسنة التى تمهيتها النخب » .

ومن حيث أنه يتعين التفرقة طبقا لهذين النصين بين بدل التفرغ وبدل العيادة سواء من حيث طبيعتها أو أساس منحها وذلك لوجود

اختلاف جوهري بين أطباء كل الوقت الذين يمنحون بدل تفرغ بسبب شغلهم وظائف تقتضى الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج وأطباء نصف الوقت الذين يندبون لشغل وظائف تتطلب التفرغ الكامل مع غلق عياداتهم وهؤلاء يمنحون خلال فترة نديهم بدل عيادة ، ولقد اشترط القرار الجمهوري المشار اليه ألا تجاوز مدة نديب الطبيب نصف الوقت لشغل وظيفة كل الوقت نهاية السنة المالية التالية للسنة المالية التي تم فيها النديب ، ومفهوم ذلك أن أطباء نصف الوقت الذين يندبون لشغل وظائف كل الوقت يستحقون بدل العيادة طوال مدة نديهم ، فإذا انتظمت مباشرتهم للأعمال التي ندبوا لها لا يسبب من الأسباب فانهم لا يستحقون هذا البديل ذلك أن منط صرف البديل هو استئران نديهم ومباشرتهم الأعمال التي ندبوا لها والتي تقتضى تفرغهم كل الوقت .

ومن حيث أن الثابت في خصوص الموضوع المعروض أن مدة نديب الدكتور ليشفل وظيفة كل الوقت بإدارة المعامل انتهت اعتبارا من ١٩٦٩/٦/٣٠ ، ولقد استبقى المذكور بالقوات المسلحة في ١٩٦٩/٧/١ أي بعد نهاية مدة نديبه فمن ثم فانه لا يجوز له قانونا أن يتقاضى خلال مدة الاستبقاء بدل العيادة الذي كان يصرف له في فترة النديب ، ولا يحتاج على ذلك بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٩٧١/١٠/١٣ والتي انتهت إلى أن الطبيب المستبقى بالقوات المسلحة يستحق بدل طبيعته العمل وبديل العدوى طوال مدة استبقائه طالما قد توافرت في شأنه خلال هذه المدة الشروط المقررة قانونا لمنح هذين البعدين وسواء كان قد تسلم العمل في وظيفته المدنية قبل استبقائه أم كان قرار تعيينه في الوظيفة قد صدر أثناء وجوده بالقوات المسلحة وحال الاستبقاء دون تسلمه العمل ، لا يحتاج بالفتوى المتقدمة في خصوص الموضوع المطروح ذلك أن هذه الفتوى إنما صدرت بشأن احقية المستبقى أو المستدعى في تقاضى البدلات التي لها صفة التحوام والتي كانت تستحق له لو كان يباشر عمله الأصلي ، ومن المعلوم أن هذه البدلات تغاير في طبيعتها بدل العيادة الذي يتسم بصفة التوقيت حيث يدور مع النديب وجودا وعملا ، إذ هو لا يصرف لأطباء نصف الوقت إلا طوال مدة نديهم لشغل وظائفهم كل الوقت .

ي

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن السيد الدكتور الذي استبقى بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ لا يستحق بدل عيادة بعد انتهاء نديبه لوظيفة كل الوقت في ١٩٦٩/٦/٣٠ .
(ملف ٥٦٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٣/٣/٧)

قاعدة رقم (٣٥٦)

المبدأ :

استحقاق الطبيب الذى يشغل وظيفة تقتضى تفرغ شأغلها وتحظر عليه العمل بالخارج لأجل العيادة — إحقته فى صرف هذا البدل عن فترة استبقائه بالقوات المسلحة — أساس ذلك .

ملخص الفتوى :

ان استقراء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان ، وحسب سابقة أفتاء الجمعية فى ٢ نوفمبر ١٩٧٧ ان وظائف الأطباء الخاضعين لنظام موظفى الدولة قسما : أولها وظائف أطباء كل الوقت، وثانيها وظائف أطباء نصف الوقت . ويشمل القسم الأخير ثلث أربع هم من صرح لهم بمزاولة المهنة بالخارج ومن يرغبون فى عدم مزاولتها بالخارج ، ومن يندبون لوظائف كل الوقت ، ومن يشغلون وظائف يتمتع عن شأغلها مزاولة المهنة بالخارج .

وقد نصت المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه على ان يمنح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضى الحرمان من مزاولة المهنة فى الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ بالكامل بواقع ١٨٠ جنيها سنويا كما نصت المادة ١١ على ان « يجوز نحب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببذل عيادة فى فترة الندب وفقا للفئات التالية ، وتحدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص » .

ومفاد ذلك ان المادة ٨ سالفة الذكر تتعلق بحال تطبيقها بأطباء القسم الأول شاغلى وظائف كل الوقت ، فيستحقون بدل التفرغ المحدد طبقا لها . بينما يتعلق حكم المادة ١١ بأطباء القسم الثانى شاغلى وظائف نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم العمل كل الوقت وفقا للتحديد الذى يصدر به قرار من الوزير المختص ، وهؤلاء دون أطباء القسم الأول يستحقون بدل العيادة المحددة بالمادة ١١ سالفة البيان ، وذلك طوال فترة ندبهم لهذه الوظائف .

وقد صدر تنفيذاً لذلك قرار وزير الصحة رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٧١ المشار إليه باعتبار وظائف الأطباء المقيمين ببعض المعاهد ومنها معهد السمع والكلام مما تقتضى ترغ شاغليها واستحقاقهم بدل العيادة المنصوص عليه في المادة ١١ من القرار الجمهوري سلف الذكر .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، وحسب الثابت من الوقائع ، أن الطبيب المذكور يشغل وظيفة طبيب مقيم نصف الوقت بمعهد السمع والكلام وهي وظيفة تقتضى ترغ شاغليها وتحظر عليه العمل بالخارج ، من ثم يتوافر لديه مناط استحقاقه بدل العيادة المقرر بالمادة ١١ من القرار الجمهوري سلف الذكر .

ومن حيث أن المادة ٥١ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخبذة العسكرية والوطنية المعطلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تحسب مدة استدعاء أفراد الاحتياط ... اجازة استثنائية بمرتب أو أجر كامل » ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الاخرى بما فيها العلاوات والبدلات ومكافآت وحوافز الانتاج التى تصرف لأقرانهم فى جهات عملهم الاصلية ... » وقد عمل بهذا الحكم المعدل من تاريخ نشر القانون ٧٢ لسنة ١٩٧٣ فى ٢٣/٨/١٩٧٣ . وجاءت عبارته بصيغة من العموم لا يستفيد معها من مستحقات العامل المستدعى او المستبقى اى من الحقوق او المزايا المادية او المعنوية التى تستحق لأقرانه فى جهة عمله الاصلية ، وسواء كانت دائمة او مؤقتة ولا وجه للاحتجاج فى هذا الصدد بنتوى الجمعية العمومية الصادرة فى ٧ مارس ١٩٧٣ قبل تعديل المادة ٥١ سلفه الذكر بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٧٣ ، الذى قرر توفير قدر اكبر من الحماية للمستدعى او المستبقى بحيث لا يكون استنقاؤه سببا للاضرار بوظيفته الوظيفى او حرماته من المزايا والبدلات المقررة له والتى تمنح لزملائه . ومن ثم يستحق الطبيب المعروضة حالته بدل العيادة المقررة بالمادة ١١ من القرار الجمهوري رقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ عن مدة استبقائه بالقوات المسلحة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق الطبيب ...
المقيم بمعهد السمع والكلام لبذل العيادة المقرر بالمادة ١١ من قرار رئيس

الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ . وهو يستحق هذا البدل عن فترة استبقائه بالقبضات المسلحة .

(ملف ٨٦/٤/٨٠١ — جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٣٥٧)

المبدأ :

الاطباء يغطي الوقت المنتدبون لوظائف أطباء كل الوقت — استحقاقهم بدل عيادة بشرط ألا يجاوز النوب نهية السنة المالية التالية لسنة التي تم فيها النوب — ليس ثمة ما يمنع من انتهاء النوب قبل ذلك لاي سبب — اعتبار نديمهم لهذه الوظائف ملغيا بأنفسهم في بعثات أو اجازات دراسية ولا يحق لهم تقاضي بدل العيادة أثناءها — لا يغير من ذلك عدم صدور قرار صريح من جهة الإدارة بالغاء النوب .

ملخص الفتوى :

إن قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ بتقرير بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان ينص في المادة الثامنة منه على أن «يمنح جميع الأطباء الشاغلين لوظائف تقتضي الحرمان من مزاوله المهنة في الخارج (كل الوقت) بدل تفرغ كامل بمواقع ١٨٠ جنيها سنويا وذلك استثناء من أحكام قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ فبراير و ١٧ مايو ١٩٥٠ » وتنص المادة الحادية عشرة منه على أن « يجوز نوب أطباء نصف الوقت الذين تتطلب وظائفهم التفرغ للعمل كل الوقت مع غلق عياداتهم مقابل تعويضهم ببديل عيادة في فترة النوب وفقا للفئات التالية وتحدد هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص . — ١٨٠ جنيها سنويا للأطباء من الدرجتين الخامسة والسادسة — ٣٠٠ جنيها سنويا للأطباء من الدرجة الرابعة — ٣٦٠ جنيها سنويا للأطباء من الدرجة الثالثة — ٤٨٠ جنيها للأطباء من الدرجة الثانية وما يعلوها . ويحرم الطبيب المنتدب من هذا البدل عند الغاء النوب ويكون له الحق في مزاوله المهنة في الخارج من تاريخ القرار الصادر بالغاء نوبه كما يجوز نقله الى وظائف كل الوقت وتسرى عليه في هذه

أحالة أحكام هيئة القرار مع حرمانه من بدل العيادة ، ولا يجوز أن يمتد الندب إلا إلى نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها التسليم .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون نظام إعداميين المدنيين بالدولة ينص في المادة ٤٠ منه على أنه « لا يجوز صرف البدلات المقررة إلا لشاغل الوظيفة المقرر لها البديل » وتنص المادة ٢ من مواد إصدار القانون المذكور على أنه « ... وإلى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها في شئون الموظفين والمعامل قبل العمل بهذا القانون سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه » .

ومن حيث أن المادة ١١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ :
لشسار إليه أجازت ندب الأطباء بعض الوقت للمبسل كل الوقت في الوظائف التي تتطلب التفرغ والتي يحددها الوزير المختص بقرار منه مقابل منحهم بدل عيادة واشترطت ألا يجاوز الندب نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها الندب .

ومن حيث أن الندب إجراء مؤقت بطبيعته يترتب عليه رفع ولاية العامل عن وظيفته واستناد وظيفة أخرى إليه ولكن لا تنقسم به علاقة العامل بالجهة المنتدب منها بل تبقى علاقته الوظيفية بها قائمة مدة الندب، وإذا كان قرار رئيس الجمهورية المشار إليه قد اشترط ألا يجاوز الندب نهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها الندب فليس ثمة ما يحصل قانوناً دون انتهاء الندب قبل ذلك لأي سبب آخر مثل نقل الطبيب بعض الوقت إلى إحدى وظائف الأطباء كل الوقت . وكذلك إعارته أو إيفاده في مهمة أو إحالة دراسية ، إذ يترتب على أي من هذه الأسباب رفع ولاية الطبيب عن وظيفته المنتدب إليها ، وتصبح شافرة إلى أن يصدر قرار جديد بشغلها بأحدى الطرق المحددة قانوناً ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى تناقض كبير في المعاملة المالية للموظفين وبمعقنة أطباء بعض الوقت إذ سيحصل المنتدبون منهم إلى وظائف تتطلب التفرغ على بدل العيادة المقررة بينما يحرم غير المنتدبين من بدل العيادة مع أنهم جميعاً متساوون في الإيفاد من حيث التفرغ للدراسة من عدمه .

ومن حيث أن الأطباء المنتدبين لوظائف أطباء كل الوقت لا يشغلون هذه الوظائف بصفة أصلية وأنها يشغلونها بصفة مؤقتة بطريق الندب ولما كان ندمهم لهذه الوظائف يعتبر منفيًا بإيفادهم في بعثات أو إجازات دراسية فمن ثم لا يحق لهم تقاضي بدل العيادة أثناءها ، ذلك أن هذا الندب لا يمكن اعتباره قائمًا إلا في فترة مباشرتهم العملية لأعباء الوظائف . المنتدبين إليها فإذا ما انتظمت مباشرتهم لهذه الأعمال بسبب إيفادهم في بعثات أو الترخيص لهم بإجازات دراسية فلا يستحقون بدل العيادة أثناء هذا الإيفاد لأن ندمهم اعتبر منتهيا ولا يغير من ذلك عدم صدور قرار صريح من جهة الإدارة بالفاء النسيب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن أطباء بعض الوقت المنتدبين لوظائف تتطلب التفرغ لا يستحقون بدل العيادة أثناء إيفادهم في بعثات داخلية أو خارجية .

(فتوى ٢٣٩ في ١٧/٣/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ :

عدم إعطية أطباء نصف الوقت المنتدبين لوظائف كل الوقت في صرف بدل العيادة أثناء قيامهم بإجازة دراسية بمرتبة كامل .

ملخص الفتوى :

يقضى القرار الصادر من رئيس الجمهورية برقم ٨١ لسنة ١٩٦١ وتعديلاته بتقرير بدل تفرغ للأطباء البشريين وأطباء الأسنان والذي ألقى بصور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١١ لسنة ١٩٨١ بمنح جميع الأطباء الشاغولين لوظائف تقتضى اللحمان من مزاولة المهنة في الخارج وهو ما يطلق عليه وظائف كل الوقت بدل تفرغ بالكامل كبا إجازة ندب أطباء نصف الوقت الى وظائف كل الوقت مع غلق عيادتهم مقابل تعويضهم بدل عيادة في فترة الندب على أن يحرم الطبيب المنتدب من هذا البديل عند الغاء الندب . ويمنح هذا البديل لأطباء نصف الوقت الذين يوفدون في بعثات

داخلية تقتضى تفرغهم للدراسة وعدم ممارستهم للمهنة خلالها . مما يفيد ان استحقاق اطباء نصف الوقت لبذل العيادة منوط بشغلهم لوظائفهم من وظائف كل الوقت وقيلابهم بأعبائها فعلا ، فاذا ما انقطعت بمباشرتهم لأمعمال الوظيفة التى ندبوا اليها لاي سبب من الاسباب فان هذا الذنب لا يعتبر قاتلا وبالتالي لا يستحق البطل التلشير اليه ، وهو ما سبق ان انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧ ولم يخرج المشرع عن هذا الاصل الا بالنسبة لاطباء نصف الوقت الذين يؤمنون فى بعثة داخلية تقتضى تفرغهم الكامل وعدم ممارستهم المهنة خلالها فقرر منحهم هذا البطل . ومن ثم فان اطيناء نصف الوقت الذين يمنحون اجازة دراسية بمرتب اثناء ندبهم لوظائف كل الوقت لا يستحقون بطل العيادة اعتبارا من تاريخ انقطاعهم عن مباشرة اعمال الوظائف المنتدبين اليها وقيامهم بالإجازة الدراسية طالما ان استحقاقهم هذا البطل منوط بندبهم لوظائف كل الوقت ومباشرتهم اعباء هذه الوظائف معسلا .

ولا يحتاج فى هذا الشأن بما وره بالنسبة لاطباء نصف الوقت الذين يؤمنون فى بعثة داخلية اذ انه ورد بصريح النص وقصره على من يؤمنون فى بعثة داخلية فلا يسرى على من عداهم ، ولا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه ، والى اراد المشرع بسط هذا الحكم على من يؤمن فى بعثات خارجية أو منح اجازات دراسية لما اعوزه النص على ذلك ضراحة كما فعل بالنسبة لمن يؤمن فى بعثة داخلية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية اطباء نصف الوقت المنتدبين لوظائف كل الوقت فى صرف بدل العيادة اثناء قيامهم بأجازة دراسية بمرتب كامل .

(ملف ١٠٣/٤/٨٦ من جلسة ١٩٨٥/٤/١٧)

الفصل السابع عشر

بدل غذاء الحالة (ج)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبحث ٢

بدل الغذاء الحالة (ج) مقرر لتمويض ضباط وجنود الشرطة عما يتكبدونه من نفقات في الظروف الاستثنائية التي تقررها وزارة الداخلية ضرورة استبقائهم بالخدمة مما يضطرهم الى تناول وجباتهم بدركسات خدمتهم - للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحوث باكاديمية الشرطة الحق في صرف البدل اذا شملهم قرار الاستبقاء .

ملخص الفتوى :

تقرر بدل غذاء الحالة (ج) بقرار مجلس الوزراء الصادر في اول يناير سنة ١٩٤٧ . بالموافقة على المفكرة المرفوعة من وزارة الداخلية في هذا الشأن وقد ورد بهذه المفكرة « ... انه تقوم في بعض الاحيان ظروف استثنائية تستلزم استئجار قوات البوليس في المدن الكبرى بصفة خاصة فيحرمون من الراحة ومن الذهاب الى منازلهم لتناول هذه الوجبات في دركات خدمتهم من جيبهم الخاص مما يتعين معه تمويضهم عما يتكبدونه في هذه الخدمات الاستثنائية » .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان هذا البدل مقرر لتمويض ضباط وجنود الشرطة عما يتكبدونه من نفقات في الظروف الاستثنائية التي تقررها وزارة الداخلية ضرورة استبقائهم بالخدمة مما يضطرهم الى تناول وجباتهم بدركسات خدمتهم وتقدير الظروف التي تستدعي استبقائهم أمر متروكه لوزارة الداخلية بما لا يعقب عليها في هذا الشأن باعتبارها القائمة على مراقبة الامن بالبلاد ، ومن ثم فانه يكون للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا في اكااديمية الشرطة الحق في صرف بدل غذاء اذا رأت السلطة المختصة

استبقائهم في غير ساعات العمل المقررة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي
تتعرض لها هذه السلطة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن وزارة الداخلية قد أعلنت حالة
الطوارئ (الحالة ج) في جميع إجهزتها بما فيها كلية الدراسات العليا
والبحوث واستخدام قوات الشرطة في هذه الظروف يشمل كل رجسالة
الشرطة أيا كانت مواقعهم أو أعمالهم حيث يكونون على استعداد دائم
لواجهة الأحداث ، ومن ثم فإن مناهة استحقاق بدل غذاء (الحالة ج)
المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٧ يكون قد
تواءم بالنسبة للضباط الدارسين بكلية الدراسات العليا والبحوث بالكلية
الشرطة .

١ ملف ٩٢٦/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٢/١/٧)

الفصل الثامن عشر

بدل ماجستير أو دكتوراه

قاعدة رقم (٣٦٠)

المادة ٤

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها جاء خلوًا من نص يقرر التعادل بين دبلومات الدراسات العليا بكلية الحقوق وبين درجة الماجستير — درجة الماجستير بذاتها ليست من الدرجات العلمية التي تعرفها أقسام الدراسات العليا بكلية الحقوق .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ هو الذي أنشأ لجنة هذه الدبلومات الحق في اقتضاء علاوة الماجستير وذلك من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ مع عدم صرف فروق لهم عن الماضي .

ملخص الحكم :

إن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها تنص على أن «يمنح موظفو الكادر العالي (الفني والإداري) من الدرجة السادسة إلى الدرجة الرابعة الحاصلون على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها راتبًا إضافيًا بمئة . . » وقد خلا ذلك القرار من نص يقرر التعادل بين كل أو بعض دبلومات الدراسات العليا بكلية الحقوق وبين درجة الماجستير ، كما أنه ليست هناك قرارات صدرت قبل العمل بالقرار المشار إليه تقرر هذا التعادل بل أن درجة الماجستير ذاتها ليست من الدرجات العلمية — التي تعرفها أقسام الدراسات العليا بكلية الحقوق

بجامعات الجمهورية العربية المتحدة أو التي يمنحها للدارسين بها — ولهذا
غنى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ على النحو : الذي صدر
به « في الظروف التي سبقت ولايست صدوره لم يكن من شأنه أن يصبح
سندا قانونيا لاستحقاق الراتب الاضافي المقرر فيه للحاصلين على دبلومات
الدراسات العليا من كليات الحقوق ايا كان نوع دبلومات الدراسات العليا
التي يحصلون عليها : ويؤكد ما تقدم ويؤيده صدور القرار الجمهوري رقم
٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ وقد جاء نص المادة الاولى منه على النحو
التالي :

« كما يمنح هذا الراتب للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات
العليا تكون مدة دراسة كل منها سنة على الاقل ، او دبلوم منها تكون مدة
دراسته سنتين بذات الشروط » . وقد نصت المادة الثانية منه على انه
« يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم
٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه مع عدم صرف أية تزويق عن الناصي » ومن ثم
فلا شبهة في أن القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ هو الذي انشأ
لحملة الدراسات العليا الحق في اقتضاء علاوة الماجستير وأن هذا الحق
لم ينشأ لهم من قبل بأداة تشريعية وإن كان قد انشأ لهم حقهم هذا
اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ إلا أنه
— بالنص الصريح الذي لا مجال الى التأويل فيه — قرر عدم صرف فروق
إيهم عن الماضي أي قبل تاريخ العمل بالقرار الجمهوري ٢٧٠٦ لسنة
١٩٦٦ .

(طعن ٨٠١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧)

قاعدة رقم (٣٦١)

المبحث :

نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ على منح
الموظفين المحضين به الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه راتبا

أضاف : — الموظفون الحاصلون على دبلومات الدراسات العليا التي تدرس في سنتين — عدم استحقاقهم للراتب المذكور قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بتعديل القرار المشار إليه — أساس ذلك — عدم صدور قرار بمعالجة هذه الدبلومات بالمجستير من سلطة مختصة — لا اختصاص للمجلس الأعلى للجامعات بموجب القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ الذي فرض الراتب الإضافي بناء على أحكامه ، في أن يعادل شيئاً من المؤهلات بالمجستير .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة الأولى منه على أن : « يمنح موظفو الكادر العالي (الفنى والإدارى) من الدرجة السادسة إلى الدرجة الرابعة الحاصلون على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها راتباً إضافياً بثلثتين الإيتين (١) ثلاثة جنيهات شهرياً للحاصلين على الماجستير أو ما يعادلها وذلك مدة بقائهم في الدرجة التي كان يشغلها كل منهم وقت حصوله على الماجستير » ولم يرد نص في قانون نظام موظفى الدولة الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى فرض راتب الماجستير استناداً الى أحكامه يعهد الى المجلس الأعلى للجامعات أن يعادل شيئاً من المؤهلات بالمجستير ، وقد عهدت المادة ٩ من ذلك القانون بمعالجة الشهادات الأجنبية بالمؤهلات المصرية الى رئيس ديوان الموظفين بناء على اقتراح لجنة تمثل فيها الكلية الجامعية المصرية التي بها نوع الدراسة المطلوب معادلة شهادتها ، لما للمجلس الأعلى للجامعات من خبرة المؤهلات والدراسات الجامعية تقتضى أن يشاور في تقديرها ولا تقتضى لذاتها أن يختص المجلس بهذه المعاملة وينتهى امرها بإثارها المالية عنده ، وإذا لم يصدر نص من سلطة مختصة من قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٠ السالف ذكره بمنح ذلك الراتب للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا التي تدرس في سنتين ، فيفسد أن يخصص هذه الدبلومات أو يستثنى منها ما سبق للمجلس الأعلى للجامعات أن اعتبرها معادلة لدرجة الماجستير ويكون هذا القرار الجمهورى وحده هو الذى انشا الحق في ذلك الراتب لحاملة تلك الدبلومات جميعاً .

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

قرّر رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بتعديل المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الرواتب الإضافية والبدلات التي تمنح للحاصلين على الماجستير والدكتوراه - مقتضى هذا التعديل مساواة حملة دبلومات الدراسات العليا بالحاصلين على درجة الماجستير - النص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ على العمل به من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ مع عدم صرفه أية فروق عن الماضي - قصد به قصر صرف بدل الماجستير المستحق للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا اعتباراً من ١/٧/١٩٦٦ وعدم صرف فروق عن الفترة السابقة على هذا التاريخ لمن لم يسبق له صرف هذا البدل من قبل .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض التطور التاريخي لراتب الماجستير أن رئيس الجمهورية أصدر القرار رقم ١١٦١ لسنة ١٩٥٧ في شأن الرواتب الإضافية للحاصلين على الماجستير والدكتوراه والذي ينص في ملحقه الأولى على أن « يمنح موظفوا الكادر الفني العالي من الدرجة السادسة إلى الرابعة الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الطب بفرعه أو الصيدلة أو الهندسة أو العلوم أو الطب البيطري أو الزراعة أو ما يعادلها راتباً إضافياً بالفئات الآتية :

(أ)

(ب)

وتنص المادة الثانية من هذا القرار على أنه « يشترط لاستحقاق الموظف الراتب المقرر في المادة السابقة أن يكون فرع التخصص في المهمل متصلاً بنوع العمل الذي يقوم به » كما تنص المادة الرابعة على أن « يمنح

الراتب الاضافى من تاريخ اعتماد الماجستير او الدكتوراه ولا تصرف فروق عن المائتى » . ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٨ متضمنا تطبيق القواعد التى اشتمل عليها القرار الجمهورى رقم ١١٦١ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على الحاصلين على الماجستير او الدكتوراه او ما يعادلها من الكليات النظرية (الاداب والحقوق والتجارة) . ثم رأى المشرع ان القرار الجمهورى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر جاء قاصرا على خريجي كليات نظرية معينة كما لا يفيد من احكامه الا موظفو الكادر الفنى العالى دون موظفى الكادر الادارى فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الرواتب الاضافية للحاصلين على الماجستير او الدكتوراه او ما يعادلها وروعى فيه ثلاثى اوجه النقص فى المقررات السابقة عليه فنص فى مادته الاولى على ان يمنح موظفو الكادر العالى (الفنى والادارى) من الدرجة السادسة الى الدرجة الرابعة الحاصلون على درجة الماجستير او الدكتوراه او ما يعادلها راتبا اضافيا بالفتنتين الاتيتين :

(ا) ثلاثة جنيهات شهريا للحاصلين على الماجستير او ما يعادلها وذلك مدة بقائهم فى الدرجة التى كان يشغلها كل منهم وقت وصوله على الماجستير .

(ب) ستة جنيهات شهريا للحاصلين على الدكتوراه او ما يعادلها وفى هذه الحالة يستمر منح الراتب الاضافى مدة بقاء الموظف فى درجته الحالية والدرجة التالية لها .

وقد اختلف البراءى فى تفسير احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه بالنسبة الى مدى احقية الخاضعين على دبلومات الدراسات اتعلما لراتب الماجستير اذا ما قرر المجلس الاعلى للجامعات معادلة هذه الدبلومات بدرجة الماجستير ، وقد عرض هذا الخلاف على ادارة الفتوى والتشريع لديوانى الموظفين والمحاسبات فانتهت الى انه ليس فى قوانين الجامعات او لوائحها ما يخول المجلس الاعلى للجامعات سلطة تقرير اعتبار مثل الدبلومات المشار اليها معادلة من الناحية المالية لدرجة الماجستير بقصد افادة الحاصلين على هذه الدبلومات من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ ، بينما ذهبت اللجنة الاولى للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى ان المعادلة المقصودة فى مفهوم القرار

الجمهورى سالف الذكر وهى المعادلة المالية لا تنصرف بحكم اللزوم الى المعادلة العلمية وأن جاء هذا القرار خاوا من تحديد جهة معينة تختص بتقرير المعادلة من الناحية المالية وأن اجراء مثل هذا التعادل هو عمل فنى يدخل فى صميم اختصاص الجامعات تصدر فيه قرارها من خبرة فنان بالجملة والحالة هذه تكون هى وحدها الجهة الإدارية المختصة بتقرير أية معادلة من هذا القبيل وعلى ذلك فقد أنهت اللجنة المذكورة الى استحقاق حملة دبلومات الدراسات العليا التى تمنحها الجامعات المصرية وتستغرق الدراسة فيها سنتين للراتب الإضافى المقرر للباحثين على درجة الماجستير بموجب احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

وقد رأى المشرع حسبها لكل خلاف فى هذا الموضوع اصدار قرار جمهورى يهدف الى مساواة حملة دبلومات الدراسات العليا بالباحثين على درجة الماجستير ، فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ ونص فى مادته الاولى على أن تضاف الى البند ١ من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فقرة جديدة نصها الآتى :

«كما يمنح هذا الراتب للباحثين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا تكون مدة دراسة كل منهما سنة على الأقل أو دبلوم منها تكون مدة دراسته سنتين بذات الشروط » . كما ينص فى مادته الثانية على ان «يُعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه مع عدم صرف أية فروق عن الماضى » .

ومن حيث أنه يستفاد من التطور التاريخى لراتب الماجستير أن التفسير قد استقر أخيراً على أن حملة دبلومات الدراسات العليا يقسمون من القرارات الخاصة بمنح راتب الماجستير اذا ما قرر المجلس الاعلى للجامعات ان هذه الدبلومات تعادل درجة الماجستير من الناحية العلمية ، كما يستفاد أيضاً أن المشرع - حسباً لكل خلاف - رأى اضلفة فقرة جديدة الى المادة

الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ تتضمن النص صراحة على منح الحاصلين على دبلومات الدراسات العليا راتب الماجستير بالشروط المقررة .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فانه يتعين تفسير نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر على ضوء التخرج المتقدم ذكره ، ومؤدى هذا التفسير ان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه يعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فاذا كان قد صرف للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا حتى تاريخ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ بدل الماجستير فان هذا الصرف يكون قد تم صحيحا واذا لم يكن قد صرف اليهم هذا الراتب حتى ١٩٦٦/٧/٦ تاريخ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ فانه لا يجوز ان يصرف اليهم هذا الراتب عن الفترة السابقة على تاريخ صدوره ويصرف اليهم هذا الراتب من ١٩٦٦/٧/٦ تاريخ صدور هذا القرار الاخير ، فعبارة «مع عدم صرف أية فروق عن المظى» الوارد ذكرها في المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ يقصد منها انه لا يجوز صرف أية فروق مالية عن المدة السابقة على تاريخ صدوره ولا يقصد منها استرداد ما صرف من هذا الراتب في تاريخ سابق على تاريخ صدوره ، يؤكد ذلك أن المشرع ربط هذه العبارة بالمعبارة السابقة عليها التي تنص على ان « يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه» فلو كان المشرع يهدف من القرار الجمهورى رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ الى استحداث قاعدة جديدة من مقتضاها منح حلة دبلومات الدراسات العليا راتب الماجستير لما كان في حاجة الى أن ينص صراحة على ارجاع تاريخ العمل بهذا القرار الى تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ فالمعبارة الاولى من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ لم ترد في هذا النص عبثا وهو ما يتنزه منه المشرع ، وانما قصد بها اعطاء حلة دبلومات الدراسات العليا الحق في صرف راتب الماجستير من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨٧ لسنة ١٩٦٠ مع عدم صرف فروق مالية لمن لم ينبق له صرف هذا الراتب قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه، والحكمة من ذلك هي التخفيف عن الخزينة العامة ، ولقد كان المشرع في غنى عن ذلك اذا لم يكن قد ضمن المادة الثانية من هذا القرار الاخير العبارة الاولى سالفة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المقصود من عبارة «مع عدم صرف أية فروق عن الماضى» الواردة فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه هو قصر صرف بدل الملاجستير المستحق للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا طبقا لاحكام القرار الجمهورى سلف الذكر اعتبارا من ١٩٦٦/٧/٦ تاريخ صدور هذا القرار ، وعدم صرف فروق عن الفترة السابقة على هذا التاريخ لمن لم يسبق له صرف هذا البدل من قبلى» .

(ملف ٢٥٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/١١/١٠)

الفصل التاسع عشر

بديل مسكن

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

بدل المسكن وميزة الانتفاع بالمساكن التي تملكها الدولة والتي تستأجرها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية قد نظم شغل المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية دون تفرقة بين المساكن المملوكة للدولة أو المساكن المؤجرة من الغير — انتفاع العامل بالمسكن الحكومي مع التزامه بإداء القيمة الإيجارية على الأشخاص المنصوص عليه في القرار المشار إليه لا يحول دون استحقاقه لما يكسبونه بقرار له من بدل سكن — الحظر المنصوص عليه في المادة ٥ من القرار المشار إليه مقصور على الجمع بين ميزة الإعفاء من مقابل الانتفاع بالمسكن وبين بدل السكن — الجمع بين الانتفاع بالمسكن دون الإعفاء من المقابل المقرر عنه وبين بدل السكن ليس محظوراً .

مأخذ الفتوى :

يبين من استقراء أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد انتفاع العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية أنه ينص في المادة (١) على أن « يتم حصص الأوحداث السكنية الموجودة بكل وزارة والمخصصة لأقامة العاملين فيها أو الملحقة بمبانيها وما تشتمل عليه في سجلات تعد لهذا الغرض ، ويتم شغل العامل للوحدة السكنية بقرار من الجهة التي يتبعها تصدده عليه بمقابلته المالية ونسبة الخصم من راتبه وتحديد ما إذا كان ممن تقتضى مصلحة العمل بمأتمته نيباً أو ممن يشغلها بالتوقيص » ونص المادة (٢) على أن يلتزم

تساعل الوحدة السكنية. بايجاز المثل بها لا يجاوز ١٠٪ من ماهيته الاصلية. اذا كل من تقضى مصلحة لعمل بتأنيته فيها وبها لا يجاوز ١٥٪ من هذه الماهية اذا كان «مخصصا له في السكن بها» وتنص المادة (١٤) على أنه «يجوز بقرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى لجهاز المركزى للتخطيط والادارة. بوزارة الخزانة إعفاء العاملين الذين تقتضى مصلحة العمل تأنيتهم بال...» من مقابل الانتفاع بالوحدة السكنية ومن مقابل استهلاك النور والمياه وغير ذلك في اى من الحالات الآتية :

(ا) اذا كانت الوحدة السكنية أعدت لترغيب العاملين في العمل بجهات معينة .

(ب) اذا كانت الوحدة السكنية ببلد ناء أو لاتوافر فيه وسائل المعيشة المعتادة .

(ج) عند عدم وجود مسكن غير حكومية صالحة للاقامة فيها .

(د) اذا كان راتب العامل لا يجاوز ١٥ جنيهها شهريا ، وتنص المادة (١٥) على أنه « لا يجوز الجمع بين الاعفاء المنصوص عليه بالمادة السابعة والبدل التحدى المقرر للسكن » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن المشرع نظم شغل المسكن المحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية دون تفرقة بين المسكن المملوكة للدولة، أو المسكن المؤجرة من الغير ، فعينها يكون العامل ملزما بالاقامة في مسكن حكومى ويكون على الإدارة أن تهىء له المسكن الملائم ، واختيار هذا المسكن يدخل في حدود سلطاتها التقديرية دون ما يثيد عليها سوى تحقيق المصلحة العامة ، أما من حيث المعاملة المالية لشاغل المسكن فقد فرق المشرع في هذه المعاملة بين من يلتزم بالاقامة في المسكن تحقيقا لمصلحة العمل وبين من يرجس له بالاقامة في المسكن ، فالاول يلتزم بأجرة المثل في حدود ١٠٪ من ماهيته الاصلية ، أما الثانى فيلتزم بأجرة المثل في حدود ١٥٪ من ماهيته الاصلية ، وانتفاع العامل بالمسكن الحكومى مع التزامه بأداء القيمة الاجبارية على النحو : المشار اليه لا يحول بطبيعة الحال دون استحقاقه لما يكون له من بدل السكن ، ذلك أن الخطر المنصوص عليه في المادة (٥) من القرار رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه متصور على الجمع بين ميزة الاعفاء من مقابل الانتفاع بالمسكن الحكومى وبين بدل السكن ، مما يقطع بأن الجمع بين

الانتفاع بالمسكن الحكومي دون الاعفاء من المقابل المقرر عنه ، وبين بدل السكن ليس محظورا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أن تقرر رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ المشار إليه يسرى على المسكن المملوكة للحكومة أو المؤجرة من الغير وأن حظر الجيع بين بدل السكن والانتفاع بالمسكن الحكومية مقصور على الحالة التي يعنى فيها شاغل المسكن من أداء مقابل الانتفاع بالمسكن :

(فتوى ٨٢ في ١/٢٢ / ١٩٧٣)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

بدل المسكن المقرر في لائحة تفتيش مصلحة الإهلاك الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ١٧/٨/١٩٥٩ — مناط صرفه أن يكون الموظف قائما فعلا بأعمال وظيفة من وظائف تفتيش لا توجد بمقره مساكن .

ملخص الحكم :

أن سكنى موظفي التفتيش في المساكن المقامة في مقار عملهم هي من الميزات المتعلقة بالموظفين فعلا لا حكما ، فكل من يكلف بأعمال وظيفة من وظائف تفتيش مصلحة الإهلاك يكون من حقه أن يقيم في المسكن المبنية في مقر التفتيش ، فإن لم يكن ثبت مسكن بجنى فيها ، تضمن أن يصرف للموظف بدل مسكن مقدرا على أساس النسبة المئوية المحددة من المرتب ، وذلك بالتطبيق لاحكام تفتيش مصلحة الإهلاك الامرية الصادرة بقرار من مجلس الوزراء في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٩ :

(طعن ٩٢٨ لسنة ٢ في جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

الفصل العشرون

ببديل ملابس

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبسدا :

خضوع بابل الملابس المقرر صرفه لاجزاء السلكتين الدبلوماسى والمقتضى للخفض المقرر فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

ان اللائحة التنظيمية للخدمة بالسلكتين الدبلوماسى والقنصرى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ تنص فى المادة ١٢ منها على أن يصرف لاجزاء السلكتين الدبلوماسى والقنصرى المدنيين لأول مرة بدل ملابس قدره ١٥٠ جنيها ، الامر الذى يفيد أن هذا البديل أنها يصرف مرة واحدة لمن يعين لأول مرة بالسلكتين الدبلوماسى والقنصرى ولا يتكرر صرفه عقب هذا التعيين ، الا أنه لما كان القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم البدلات والرواتب الاضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ينص فى المادة الاولى منه على أنه « .. فيها عدا بدل السفر ومصاريف الانتقال .. تخفض بنسبة ٢٥ ٪ لجميع البدلات .. » ، فإن ذلك يفيد أن المشرع لم يشترط لخضوع البديل للخفض أن يتكرر صرفه او أن تتوافر فيه صفة الدورية ، والا لما نص صراحة على استثناء بدل السفر ومصاريف الانتقال من الخضوع للخفض رغم عدم انصافها بالدورية شأن بديل الملابس المشار اليه ،والذى لم يرد بشأنه مثل هذا الاستثناء .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى خضوع بديل الملابس المقرر صرفه لاجزاء السلكتين الدبلوماسى والقنصرى للخفض المقرر فى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ .

(فتوى ٦٧٧ فى ٢٧ / ١١ / ١٩٧٦)

الفصل الحادى والعشرون

علاوة تلفراف

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبني على :

علاوة التلفراف المقررة لموظفى التلفراف الكاتب بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بمقتضى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ - مؤدى نص المادة الاولى من القرار المشار اليه منح علاوة التلفراف للكاتب دون تفرقة بين من كان قائما من هؤلاء الموظفين بالعمل فعلا على أجهزة التلفراف الكاتب وبين من كان من غير العاملين على هذه الأجهزة وذلك لتجقق حكمة المنح فى الحالتين - ببيان ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم :

ان المادة ١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن منح موظفى التلفراف الكاتب بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية علاوة التلفراف « أعصاب » تنص على أن « تمنح علاوة التلفراف « أعصاب » وتقدرها ٥٠٠ شهوريا لجميع موظفى التلفراف الكاتب وتصرف لهم من اعتماد مكافأة التلفراف واللاسلكى المدرج بالميزانية . » ويبين من هذا النص انه تضى بمنح علاوة التلفراف لجميع موظفى التلفراف الكاتب دون أن يقتصر المنح على فئة معينة منهم - اذ ورد حكم المنح عاما ومطلقا لجميع هؤلاء الموظفين ، ومن ثم يجرى على اطلاقه وعموميته طالما لم يرد ما يقبده أو يخصه امعالا للقاعدة الاصولية فى التفسير وهى ان المطلق يجرى على اطلاقه مالم يرد ما يقبده والعام على عموميته مالم يرد ما يخصه ، وترتبط على ما تقدم فان التفسير السليم للنص المذكور مؤداه منح علاوة التلفراف

لجميع موظفي التلفزيون الكاتب جون تفرقة بين ما كان تائها من هؤلاء الموظفين بالعمل فعلا على أجهزة التلفزيون وبين من كان من غير العاملين على هذه الاجهزة ، لتحقيق حكمة المنح في الحالتين ، وهى تمويض هؤلاء الموظفين عما يتعرضون له من مخاطر تؤثر على اعصابهم نتيجة الضوضاء الناجمة عن الاجهزة المذكورة - وهى مخاطر تتحقق بالنسبة لجميع موظفي التلفزيون الكاتب سواء من يعمل منهم فعلا على اجهزة التلفزيون الكاتب أو من يهاونهم في اعمالهم ويعيشون معهم في ظسروف عمل واحدة . يؤيد التفسير المتقدم انه عندما ارد المشرع أن يقصر منح « بدل السماع » على العاملين فعلا على اجهزة الاستماع والتلفزيون نص على ذلك صراحة في القرار الجمهورى رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦٣ بمنح بدل سماع لموظفي الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة. وعملها اذ نص في المادة ١ منه على ان « يمنح موظفو الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة حتى الدرجة الخامسة وعملها الذين يعملون فعلا على اجهزة الاستماع والتلفزيون راتب سماع قدره ١ ج شهريا ... » ولو اراد المشرع قصر منح علاوة التلفزيون على المشتغلين فعلا على اجهزة التلفزيون الكاتب لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة لبذل السماع .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى انه عين بالقرار رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٦١/٨/٣ بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في وظيفة « مساعد معاون تلفزيون كاتب » في الدرجة الخصوصية ٦٩/٦٠ ، وظل طوال خدمته من موظفي التلفزيون الكاتب ، وقد منحه الهيئة المدعى عليها علاوة التلفزيون من ١٩٦٧/٨/١ ثم حرمته منها من ١٩٧٢/١/١ استنادا الى انه في فترة منح البذل كان يعمل على اجهزة تلفزيون الكاتب وفي فترة الحرمان كان لا يعمل على هذه الاجهزة ، وان كان ثبات من اوراق ملف خدمته ان المدعى كان في فترتين من موظفي التلفزيون الكاتب واستندت اليه في فترتي الحرمان من العلاوة بعض الاعمال المعسونة للعاملين على الاجهزة المذكورة . واذ كل الثابت من الاوراق ان المدعى من موظفي التلفزيون الكاتب طوال المدة التى يطالب بمنحه علاوة تلفزيون عنها ، فانه تأسيسا على ما تقدم يستحق علاوة تلفزيون « اعصاب » قدرها ٥٠٠ ج شهريا. اعمالا لحكم المادة ١ من القرار الجمهورى رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وفلك اعتبارا من ١٩٦١/٨/٩ تاريخ تسلمه العمل حتى اخر يولية سنة ١٩٦٧. اليوم السابق على منح هذه العلاوة له من

١٩٦٧/٨/١ . كما يستحق هذه العلاوة اعتباراً من ١٩٧٢/١/١ — تاريخ
حرماته منها وما يترتب على ذلك من آثار .

(طعن ٥٣٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/١٢)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ في
شأن منح موظفي التلفزيون الكاتب بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية
علاوة التلفزيون « أعصاب » على أن تمنح علاوة التلفزيون « أعصاب »
وقدرها ١٥٠٠ ر.ا جنبه شهرياً لجميع موظفي التلفزيون الكاتب ، وتصرف لهم
من اعتماد مكافأة التلفزيون واللاسلكى المدرج بالميزانية — استحقاق هذه
العلاوة لجميع موظفي التلفزيون الكاتب دون تفرقة بين من كان قائماً من هؤلاء
الموظفين بالعمل فعلاً على أجهزة التلفزيون الكاتب وبين من كان من غيبس
العاملين على هذه الأجهزة لتحقيق حكمة المنح في الحالتين — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

وبن حيث أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤١ لسنة
١٩٥٩ في شأن منح موظفي التلفزيون الكاتب بهيئة المواصلات لسلكية
واللاسلكية علاوة التلفزيون « أعصاب » تنص على أن « تمنح علاوة
التلفزيون « أعصاب » وقدرها ١٥٠٠ ر.ا شهرياً لجميع موظفي التلفزيون
الكاتب ، وتصرف لهم من اعتماد مكافأة التلفزيون واللاسلكى المدرج
بالميزانية . ويبين من هذا النص أنه تضى بمنح علاوة التلفزيون لجميع
موظفي التلفزيون الكاتب دون أن يقصر المنح على فئة معينة منهم إذ ورد
حكم المنح عاماً ومطلقاً لجميع هؤلاء الموظفين ومن ثم يجرى على إطلاقه
وعوميته طالما لم يرد ما يقيد أو يخصصه أعمالاً للقاعدة الأصولية في
التفسير وهي أن المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد والعام على
عوميته ما لم يرد ما يخصصه ، وترتباً على ما تقسم فإن التفسير السليم
للنص المذكور مؤداه منح علاوة التلفزيون لجميع موظفي التلفزيون الكاتب
دون تفرقة بين من كان قائماً من هؤلاء الموظفين بالعمل فعلاً على أجهزة

التلفراف الكاتب وبين من كان من غير العاملين على هذه الأجهزة لتحقيق حكمة المنح في الحالتين وهي تعويض هؤلاء الموظفين عما يتعرضون له من مخاطر تؤثر على أصصبلهم نتيجة الضوضاء الناجمة عن الأجهزة المذكورة ، وهي مخاطر تتحقق بالنسبة لجميع موظفى التلفراف الكاتب سواء من يعمل منهم فعلا على أجهزة التلفراف الكاتب أو من يعاونهم فى أعمالهم ويعيشون معهم فى ظروف عمل واحدة . يؤيد التفسفر المتقدم أنه عندما أراد المشرع أن يقصر منح « بدل السماعه » على العاملين فعلا على أجهزة الاستماع والتلفون نص على ذلك صراحة فى القرار الجمهورى رقم ٨١٣ لسنة ١٩٦٣ بمنح بدل سماعه لموظفى الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وعملها اذ نص فى المادة (١) منه على أن « بمنح موظفو الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة حتى الدرجة الخامسة وعملها الذين يعملون فعلا على أجهزة الاستماع والتلفون راتب سماعه قدره ١ جنيه شهريا ... » ولو أراد الشارع قصر منح علاوة التلفراف على المشتغلين فعلا على أجهزة التلفراف الكاتب لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة لبذل السماعه .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على ملف خذمة المدعى أنه عين بالقرار رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٦٢/١/٧ بهينة المواصلات السلطية والاسلطية فى وظيفة « مساعد معاون تلفراف كاتب » فى الدرجة الخصوصية ٩٦/٦٠ وظل طوال خذمته من موظفى :تلفراف الكاتب حتى أنهت خذمة فى ١٩٧١/٥/٢٠ ، فمن ثم وتأسيسا على ما تقدم فسل المدعى يستحق علاوة التلفراف « أعصاب » وقدرها ١٥٠٠ جنيها شهريا امعلا لحكم المادة (١) من القرار الجمهورى رقم ١٩٤١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وذلك اعتبارا من ١٩٦٢/١/٢٣ تاريخ تسلمه العمل وما يترتب على ذلك من آثار . مع مراعاة أن صرف الفروق المالية أنها يقتصر على تلك التى لم ينتقض على استحقاقها مدة خمس سنوات سابقة على تقديم المدعى طلب المساعدة القضائية فى ٢ من ابريل سنة ١٩٧٠ وحتى ١٩ من مايو سنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، واذهب الحكم المطعون نيسسه غير هذا المذهب فقد أخطأ فى تأويل القسائون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالقائه وبأحقية المدعى فى صرف علاوة التلفراف « أعصاب » والاثر على الوجه الذى سبق بيانه مع الزام الجهة الادارية المصروفات (طعن ٥٣٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٩)

الفصل الثاني والعشرون

علاوة لاسلكي

قاعدة رقم (٣٦٨)

المادة :

الاشخاص الذين يفيدون من علاوة التأليفون طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١٦/٩/١٩٤٧ — قرار مدير عام مصلحة التليفونات في ٢٥/٦/١٩٥١ بعدم صرفها الا لمن يشتغل فعلا بالسماعة أو يقوم بالاشراف على أعمال التليفون داخل المستشفيات دون من يشتغل بأعمال كتابية — صحيح قانونا .

بنقص الحكم :

يتبين من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ — في ضوء الباعث على استصداره الذي افصحته عنه المذكرة المرفوعة من مدير عام مصلحة السكك الحديدية والتطرافات والتليفونات الى مجلس ادارة المصلحة — انه استهدف تحسين حالة فئة معينة من طائفة خاصة من موظفي مصلحة التطرافات والتليفونات هي على وجه التحديد طسائفة عمال وعاملات التليفون وعمال المراجعة ، وأن المقصود بتحسين حالتهم بالقرار المذكور من بين افراد هذه الفئة ذوى المؤهلات الدراسية من لم يبدوا من قواعد الانصاف أو لم تطبق في حقهم احكام كادر العمال ولا تعلقو درجاتهم على الدرجة الخامسة ، وهم الذين تخلدوا عن زملائهم الذين يؤدون مثل عملهم ، وانما تحسنت مرتباتهم اما بانصافهم لمؤهلاتهم ان بسبب تطبيق كادر العمال عليهم ، ذلك ان المصلحة جرت على شغل وظائف عمال وعاملات التليفون مع ادماج وظائف عمال المراجعة بمرشحين ذوى مؤهلات مختلفة أولا يحملون مؤهلات ما ، وهؤلاء الآخرون هم المالية المعظمى ، وكلا الفريقين يقوم بذات العمل على ما فيه من مشقة واهق مع تناوت متباين في الاجر ، لذا روى تقريبا للشقة بين عمال

ولذا نص على خصمها منه اذا ما تقرر وذلك منعاً من الازدواج . ولما كان النحسين المخصص المستند من الوظيفة ذاتها لما يكبدونه من مشقتها ، لا يستند الى صفة قائمة بهم او الى مؤهلاتهم لانعدام هذه المؤهلات ، فان النص على خصم علاوة التظيئون من هذا التحسين قاطع في الدلالة على اتحاد الحكمة في كليهما ، وهي التعويض عن ارهاق الاعصاب وعناء العمل ليلا ونهاراً ، ومن ثم فان قرار مدير عام مصلحة التظيئونات الصادر في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥١ بعدم صرف هذه العلاوة الا ان يشتغل فعلاً بالسماعة او يقوم بالإشراف على أعمال التظيئون داخل المستشفيات دون من يشتغل بأعمال كتابية يكون تطبيقاً صحيحاً لقرار مجلس الوزراء الذي قضى بمنح العلاوة المذكورة .

(طعن ٧٦٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بتقرير راتب افساسي مقدره ثلاثة جنيهات لموظفي الاسلكى المشتغلين بأعمال حركة الاسلكى في الوزارات والمصالح والجهات الحكومية المختلفة — مجال أعمال احكام هذا القرار ينصرف الى الموظفين الذين تطبق في شأنهم احكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بتقرير راتب اضافي مقدره ثلاثة جنيهات لموظفي الاسلكى المشتغلين بأعمال حركة الاسلكى صدر بناء على اقتراح وزير الخزانة التي ضمنها مذكرته اتفقت الذكر بعد اخذ رأى ديوان الموظفين وصدر القرار الجمهورى المشار اليه مشيراً في ديوانه الى ثقتين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبذلك يكون هذا القرار قد صدر استناداً الى المادة ٤٥ من القانون المذكور بالشروط والاوزاع التي نصت عليها وهي تقضى بأن يحدد مجلس الوزراء البنى حل محله رئيس الجمهورية في هذا الاختصاص ، الرواتب الاضافية وشروط منحها وذلك بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد لذلك فمسلن مجال أعمال احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ آتف

الذكر انما ينصرف الى الموظفين الذين تطبق في شأنهم احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولما كان ذلك وكلفت المادة ١٣١ من القانون المذكور تنضي بأنه لا تسرى احكام هذا القانون على :

١ — رجال الجيش والسلاح الجوى والبحرية .

٢ — موظفين والمستخدمين العسكريين في مختلف المصالح .

٣ — عساكر البوليس والخفر .

٤ — طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيهم : نصت عليه هذه القوانين ، لذلك فان احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنحصر عن المتطوعين للخدمة في وظائف ضباط الصنف والجنود المخصص لهم رواتب عالية بالميزانية الذين وضعت لهم قواعد خاصة لتوظيفهم تضمنها القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصنف والعساكر بالقوات المسلحة والذي كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وحل محله القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصنف والجنود بالقوات المسلحة .

(طعن ١٥٦٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

الفصل الثالث والعشرون

مرتب أمراض عقلية

قاعدة رقم ٣٧٠

المادة :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٥٧ بتحديد الوظائف التي يمنح شغلها مرتب أمراض عقلية — عدم جواز منحها لغيرهم ولو توافرت الحكمة من منحها — عدم اختصاص ديوان الموظفين بإضافة وظائف لم ترد في هذا القرار .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٥٧ بالموافقة على مذكرة وزير المالية والاقتصاد بالنيابة في شأن منح (مرتب أمراض عقلية) قد حدد الوظائف التي تقرر منح شغلها هذا البديل على سبيل انحصار ، ومن ثم يكون هذا القرار مقصور الاثر على من عداهم ولا ينصرف اثره الى من عدا هؤلاء ممن يشغلون وظائف أخرى غير الواردة في المذكورة سالف الذكر ، ولو توافرت فيهم ذات الحكمة التي من أجلها تقرر هذا البديل ولما كان المدعى يشغل وظيفة طبيب وهي وظيفة لم يشملها القرار سالف الذكر فانه لا ينبتد منه ولا وجه لما ذهب اليه المدعى من استحقاقه البديل المشتمل اليه بناء على ما ارتأه ديوان الموظفين بكتابه رقم ٨٠ — ٣١/١٢ بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦٢ لا وجه لذلك لانه فضلا عن أن هذا الكتاب قد صدر في شأن منح مساعدات الممرضات باليومية للمرتب المذكور وذلك حسبما يبين من الاطلاع على الكتاب المذكور — فان منح هذا البديل ومكول اليه قرار رئيس الجمهورية الذي جاء قصراً على منح البديل لشاغلي وظائف مهينة اشار اليها وصفا وتحديدًا وليس من بينها وظائف الاطباء وما كان يسوغ لديوان الموظفين — وهو سلطة أدنى من رئيس الجمهورية — أن يجعل من قراره بإضافة وظائف أخرى الى تلك التي حدها حصراً وخصها دون سواها بهذا البديل وبناء على ذلك تكون دعوى المدعى غير قائمة على أساس سليم من القانون خليفة بالرفض .

(طعن ٢٤٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٠)

الفصل الرابع والعشرون

مقابل تهجير

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال - افتراضه انتداب أو اعارة العاملين العائدين من هذه المناطق نتيجة للعدوان للعمل في المحافظات الاخرى التي يعملون بها بعد عودتهم - أثر ذلك - الاستمرار في صرف راتب الاقالة لهم طوال نديهم أو اعاراتهم حتى تاريخ عودتهم الى مقر اعمالهم الاصلية أو صدور قرارات بنقلهم الى جهات أخرى - عدم جواز نقل أبناء سيناء وغزة ومنطقة القتال من هؤلاء العاملين الا بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار - اعمال ذلك على ضباط مكتب مكافحة المخدرات بغزة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال ينص في مادته الثانية على أنه « استثناء من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٦٤ . يستمر صرف مرتب الاقالة والراتب الاضافي المقرر صرفهما للعاملين بقطاع غزة وذلك بالنسبة الى العاملين العائدين من قطاع غزة وسيناء ، والمهجرين من منطقة القتال نتيجة للعدوان ، طوال مدة نديهم أو اعاراتهم للعمل بالمحافظات الاخرى . . » كما ينص هذا القرار في مادته الخامسة على أن « يخصم من قيمة الاعانة الشهرية ومرتبات الاقالة والراتب الاضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة ، قية ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التي يندبون للعمل بها أو يعاونون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اعانات » .

وتنص المادة السادسة من هذا القرار على أنه « يجوز نقل العاملين

العائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى .

« كما يجوز نقل العاملين من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار » .

« ويوقف صرف الاعانة الشهرية ومرتب الإقامة والراتب الإضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل » .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أن مرتب الإقامة يستمر صرفه الى العاملين العائدين من قطاع غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة ، طوال مدة نديهم أو اعارتهم للعمل بالمحافظات الاخرى . ويوقف صرفه اذا نقل العامل الى جهة أخرى واعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نقله .

ومن حيث أنه باستقراء نصوص القرار الجمهوري سالف الذكر . يتضح أن العاملين الذين كانوا يعملون بمنطقة القناة وسيناء وغزة ، تابعون لمرافق الدولة المخططة ، كانت هذه المناطق بالنسبة اليهم هي مزار أعمالهم الاصلية ، وقد ترتب على العدوان عودتهم من مزار أعمالهم هذه وتقييمهم بالعمل في محافظات أخرى غيرها ، بيد أن المشرع ينظر الى هؤلاء العاملين على أنهم لا يزالون ينتسبون الى المณฑق المذكورة ولا تزال هي مزار أعمالهم الاصلية حتى الان . واعتبر المشرع - نتيجة لذلك - أن تقييمهم بالعمل في محافظات أخرى إنما هو عن طريق التندب أو الاعارة . وذلك مستفاد مما نص عليه القرار آنف الذكر في مادته الاولى التي تنص على صرف اعانة شهرية الى العاملين العائدين من أبناء سيناء أو غزة حيث قررت استحقاق هذه الاعانة من تاريخ عودة كل منهم من منطقة سيناء أو غزة ، ويوقف صرفها اعتباراً من تاريخ عودتهم الى مزار عملهم الاصلى بهذه المناطق .. وهذه النتيجة مستفادة أيضاً من أن المشرع اعتبر العاملين العائدين من عملهم بالمحافظات الاخرى منتدبين أو معارين الى هذه المحافظات ، فلا تنقطع صلتهم بمزار أعمالهم الاصلية في المناطق التي اعدوا منها الا ينقلهم الى جهات أخرى وكذلك فإن هذه النتيجة هي التي قصد اليها المشرع منذ البداية وقبل صدور القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ، حيث كان القرار الجمهوري رقم ١١٣٦ لسنة ١٩٦٨ يقرر من قبل صرف اعانة شهرية للعاملين المدنيين

الذين كانوا يخدمون بمنطقة سيناء وقطاع غزة ، ويقرر وقف هذه الاعانة بمجرد ازالة آثار العدوان أو عودة العاملين الى مقر عملهم الاصلى بمنطقة سيناء وقطاع غزة .

ومن حيث أن اعتبار العامل العائد منتقبا أو معارا الى المحافظة التى يعمل بها بعد عودته ، هو وضع افترضه المشرع وقرره بصفة عامة ، ولم يتطلب فيه صدور قرار خاص بالنسبة الى كل عامل على حده ، وذلك واضح من أن مقرر العمل الاصلى للعاملين العائدين لا تزال هى مقرر اعمالهم السابقة فى محافظات القناة وسيناء وقطاع غزة ، ومن ثم فإن اداءهم اعمالا فى غير هذه المناطق هو وضع مؤقت لا يكون الا بطريق الندب أو الاعارة ، ومن ناحية أخرى فإن المشرع حين أجاز نقل العامل العائد الى جهة أخرى غير الجهة التى كان يعمل بها قبل العدوان (المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩) ، مع علمه بأنه لا يعمل فى هذه الجهة الاخيرة ، فإن ذلك لا يحتمل معنى آخر سوى أن عمله فى هذه الجهة انما هو بطريق الندب أو الاعارة ، وأنه اذا أريد تغيير مقر عمله الاصلى بصفة دائمة فانه لا بد من صدور قرار صريح ينقله الى جهة أخرى .

ومن حيث أن نص المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليها قرر جواز نقل العاملين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة ، وأغل ذكر العاملين العائدين من غزة ، غير أن هذه التفرقة بين الفريقين لا تعنى حظر نقل العاملين العائدين من غزة الى مناطق أخرى ، وانما كل ما يقصده هذا النص هو أنه يمنع نقل العاملين من أبناء سيناء ومنطقة القناة قبل مضى سنة من تاريخ صدور القرار الجمهورى المذكور حتى يتيح لهم الحصول على الاعانة الشهرية المقررة بنص المادة الاولى من هذا القرار مدة معينة ، اما فى غير هذه الحالة ، فنقل العامل العائد جائز طبقا للقواعد العامة التى لم يرد فى نصوص ذلك القرار ما يعطلها فيها عدا الاستثناء الخاص بأبناء سيناء ومنطقة القناة .

ومن حيث أن ضباط الشركة الذين كانوا يعملون بمكتب مكافحة المخدرات بغزة كانوا قد نقلوا اليه من قبل العدوان ، فكان قطاع غزة ولا يزال هو مقر عملهم الاصلى وبعد عودتهم الحقوا بالعمل بإدارة مكافحة المخدرات . ومن ثم فهم منتدبون للعمل بهذه الإدارة ، ويظل كل منهم فى هذا الوضع حتى يعود الى مقر عمله الاصلى حين تمكن الظروف من ذلك ، أو حتى يصدر قرار ينقله

الى جهة أخرى غير مكتب مكافحة المخدرات بغزة . . . وبالتالي فانهم يستحقون مرتب الإقامة طبقا لاحكام القرار الجمهورى سالف الذكر .

ومن حيث انه بالنسبة الى تاريخ استحقاق مرتب الإقامة ، فان المادة الثانية من القرار الجمهورى المذكور تنص على أن « يستمر صرف مرتب الإقامة » مما يعنى استمرار تناضيه بغير انقطاع ، فالعامل قبل عسودته كان يستحق مرتب الإقامة طبقا لقواعد تقريره ، وبعد عودته يستمر صرفه اليه استثناء من هذه القواعد وطبقا لاحكام القرار المنكور ، ومن ثم فانه يستحقه طبقا لهذا القرار اعتبارا من تاريخ عودته ، ويظل كذلك الى أن يتقرر نقله الى جهة أخرى فيقف صرف هذا المرتب اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ نقله .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان كلا من الضباط المعروضة حالتهم يستحق مرتب الإقامة المقرر صرفه للعاملين فى قطاع غزة ، وذلك من تاريخ عودته من هذا القطاع الى أن يتقرر نقله الى جهة أخرى فسير مكتب مكافحة المخدرات بغزة ، فيقف صرفه من اول الشهر التالى لتاريخ النقل .

(مئوى ٢٢٢ فى ١٦/٢/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الإعانات والرواتب التى تصرف للعائنين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل إقامة للعاملين ببعض المناطق النائية — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بدل إقامة للعاملين بمحافظة سيناء ووادى النطرون والواحات البحرية وافراد القوات المسلحة — اذا كان الثابت ان بعض العاملين كان يصرف لهم بدل الإقامة المقرر للعاملين فى بعض المناطق النائية ومن بينها أماكن فى سيناء بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ يونية ١٩٥٢ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨١ لسنة ١٩٦١ وقد استمر صرف هذا البدل اليهم استثناء طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩

فان هذا البديل يظل مستحقا لاولئك العاملين في ظل احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ وفقا لشروطه — اسس ذلك انه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ قد القى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ ولم يشر في القرار الجديد على بقاء صرف هذا البديل استثناء صراحة او ضمنا الا ان البديل يظل مستحقا وذلك طالما ان الاستثناء الذى قرر استمرار صرف البديل للعامل رغم عدم عمله في سيناء ليس من الاحكام المتعلقة بالبديل في ذاته من حيث نطاق استحقاقه وانما هو حكم منفصل عن نطاق البديل املكه ظروف خاصة وبالتالي فان تغيير القرار المنظم للحكم العام لا يسقط الحكم الخاص الذى يظل قائما مع القرار الخلف كما كان الشأن مع القرار السلف — سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ من تاريخ صدوره — اسس ذلك ان هذا القرار لم يتضمن تاريخا محددا للعمل به ومن ثم يعمل به من تاريخ صدوره وفقا للقاعدة العامة في نفاذ القرارات الادارية .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تنص على انه « استثناء من احكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ المشر اليهما يستمر صرف مرتب الاتية والراتب الاضافى المقرر صرفه للعاملين بحافظات سيناء . وذلك بالنسبة للعائدين من وسيناء نتيجة للعدوان طوال مدة ندرهم او اعارتهم للعمل بالحافظات الاخرى ومع عدم الاخلال بالشروط والاوزاع المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٦ المشار اليه » وتنص المادة ٦ منه على أن « يوقف صرف مرتب الإقامة أو الراتب الإضافي من أول الشهر التالي لتاريخ نقل العامل الى جهة أخرى » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بتقرير بدل إقامة للعاملين ببعض المناطق النائية ونصت المادة (١) على أن « يمنح العاملون المدينون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بحافظات سوهاج وقنا واسوان والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد بدل اقامة بواقع ٣٠٪ من بداية مربوط نفقاتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين ممن لا يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة ٢٠٪ من بداية مربوط الفئة بالنسبة لمن يكون موطنهم الاصلى بالمحافظة » ونصت المادة (٤) منه على انه يلغى كل نص يخالف احكامه ، وتضمنت مادته الخامسة

على أن يعمل به من أول يونية سنة ١٩٧٢ ، ويتاريخ ٢٣ يونية سنة ١٩٧٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بدل اقامة للعاملين بمحافظة سيناء وادى النطرون والواحات البحرية وانفراد القوات المسلحة ونص في مادته الاولى على أن تعتبر محافظة سيناء من المناطق النائية في تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، كما نص في مادته الثانية على أن ينشر في الجريدة الرسمية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن العاملين المعروضة حالتهم كان يصرف اليهم بدل الإقامة المقرر للعاملين في بعض المناطق النائية ومن بينها أماكن في سيناء بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨١ لسنة ١٩٦١ وقد استمر صرف هذا البديل اليهم استثناءا طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أنه ولئن كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ قد ألغى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ يونية سنة ١٩٥٢ ولم يشر في القرار الجديد على بقاء هذا الاستثناء صراحة أو ضمنا ، الا أن البديل يظل مستحقا لأولئك العاملين في ظل تطبيق احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ ووفقا لشروطه ، وذلك طالما أن الاستثناء الذي قرر استمرار صرف البديل للعامل رغم عدم عمله في سيناء ليس من الاحكام المتعلقة بالبديل في ذاته من حيث نطاق استحقاقه وانما هو حكم منفصل عن نطاق البديل املته ظروف خاصة وبالتالي فان تغير القرار المنظم للحكم العام لا يسقط بذاته الحكم الخاص الذي يظل قائما مع القرار الخلف كما كان الشأن مع القرار السلف ، كما أن تقرير استمرار صرف البديل كان جلقيا من نظام متكامل جاء به قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لبيان المعاملة المالية للعاملين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تقديرا لدواعي عودتهم وتهجيرهم من هذه المناطق .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ لم يتضمن تحديد بيان معين لتاريخ العمل به مقتصرا على النص بأن ينشر

في الجريدة الرسمية ومن ثم غائه يتمين العمل به من تاريخ صدوره في ٢٣ يونية سنة ١٩٧٤ وفقا للقاعدة العامة في نفاذ القرارات الادارية .

ومن أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن هؤلاء العاملين يستحقون بدل الإقامة المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من ٢٣ يونية سنة ١٩٧٤ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ .

(غتوى ٤٩٩ في ١٠/١١/١٩٧٥) .

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التي تصرف للعاملين من فئزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة تقضى باستمرار صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد إحالتهم الى المعاشي بالقدر الذي كان يصرف لهم قبل الإحالة الى المعاشي اعتبارا من تاريخ توقف الصرف اليهم ولحين زوال الأسباب الداعية الى تهجيرهم - سريان هذا الحكم على العاملين الذين استحقوا مقابل تهجير طبقا لقرارى الوزير المقيم بمنطقة القناة رقمى ١ ، ٢ لسنة ١٩٦٧ ولا يحول دون ذلك أن تكون إحالة العامل الى المعاشي قد تحققت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧ بتعيين وزير مقيم لمنطقة القناة يكون مسئولا عن كل الشؤون الخنية الخاصة بهذه المنطقة وسكانها ولله اتخاذ جميع القرارات والاجراءات اللازمة لمواجهةها على أن تكون له في هذا الشأن السلطات المقررة لرئيس الجمهورية في القوانين واللوائح وفي ١٥ من

أصدر الوزير المقيم قراره رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ونص في مادته الاولى على انه يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة ، ونصت مادته الثالثة على أن ينفذ اعتبارا من ١٥/٩/١٩٦٧ وبموجب قرار الوزير المقيم رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ أضيفت فقرة الى المادة الاولى من قراره الاول قوامها تعيين حد ادنى بمقداره ٣ جنيهات شهريا بالمقابل للتهجير وتاريخ ٢٢ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانت والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة وبالفاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ والقرار المعدل له رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ ونص قرار رئيس الجمهورية في مادته الثالثة على انه : « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكدارات خاصة الذين يهجرون ، أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد ادنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا ويتم صرف هذا المقابل بالخصم على اعتماد الطوارئ... » ثم صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالاعانت والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة ونص في مادته الثانية على أن « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٩ معدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد احللتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذي كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم والى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » .

ومن حيث ان خطاب هذا النص الاخير موجه — بصريح حكمة الى « العاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٩ » هؤلاء العاملون في تلك المادة هم « العاملون المدنيون بمنطقة القناة الخاضعين لنظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملون بكدارات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة » ويبدو من هذا التحديد الذي عبرت عنه النصوص أن العاملين المشار اليهم في المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ هم العاملون بمنطقة القناة الذين

يهجرون أسرهم الى خارجها ودون اشتراط وصف آخر بهم لم يرد بنص القانون ، والقانون في اشارته اليهم وعلى ذلك النحو لم يتطلب فيهم الا الحالة الواقعة التي ساقها قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ من نحو قبلمهم بتهجير أسرهم الى خارج منطقة القناة ولم يستلزم القانون فيهم أن يكونوا أصحاب مركز قانوني ذاتي اكتسبوا به حقاً في مقابل التهجير بموجب ذلك القرار الجمهوري ومن ثم فانه يعتبر عاملاً في تطبيق احكام المادة ٢ من القانون المذكور كل عامل بمنطقة القناة هجر أسرته الى خارجها ايا كان مصدر استحقاقه لمقابل التهجير ، وسواء استحقاقه بموجب قرار ، رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ وفي ظل نفاذه أو بموجب قرار الوزير المقيم السابق عليه لانه في الحالين يظل من عداد العاملين بمنطقة القناة الذين هاجرت أسرهم الى خارجها والذين وردت الاشارة اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر .

ومن حيث أن القول باشتراط أن يكون العامل قد استحق مقابل التهجير طبقاً لذلك القرار وبدأ استحقاقه له بعد العمل به حتى يفيد من الحكم الذي استحدثته المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ هذا القول يضيف في بيان العاملين الذين ورد النص عليهم في تلك المادة شرطاً لم يمل فيها ويزيد على سياق النص ما ليس فيه وما لا يستلزمه مقتضاه .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك فان العامل بمنطقة القناة الذي استحق مقابل تهجير طبقاً لقراري الوزير المقيم بهذه المنطقة رقمي ٢٠١ لسنة ١٩٦٧ يستفيد من الحكم المقرر في المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بأن يستمر بعد احالته الى المعاش في صرف هذا المقابل بالقدر الذي كان يصرف اليه قبل الاحالة الى المعاش اعتباراً من تاريخ توقف الصرف اليه والى حين زوال اسباب التهجير ، ولا يحول دون ذلك أو يمنعه أن تكون احالة هذا العامل الى المعاش قد تحققت قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ لانه يبقى مع ذلك من العاملين المخاطبين باحكام المادة الثانية من القانون المذكور على ما سلف استظهاره وكشف بيانه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكانت عناصر الدعوى تسلم بغير منازعة بأن المطعون ضده كان قد استحق مقابل تهجير طبقاً لقراري الوزير المقيم بمنطقة القناة رقمي ١ و ٢ لسنة ١٩٦٧ فان الحكم المطعون فيه يكون قد

اصاب وجهه الحق وصحيح القانون فيما انتهى اليه من قضاء
بالحقيقته وان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه مردود بنص
نص المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ صريح في أن يستمر
صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس
الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بعد احلتهم الى المعاش وذلك بالقدر
الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف
اليهم ، ومقتضى هذا النص الا يفيد من حكم القانون المشار اليه من كانوا
يستحقون مقابل تهجير طبقا لقرارى الوزير المقيم رقمى ١ و ٢ لسنة ١٩٦٧
ثم اوقف صرفه له بسبب احالته الى المعاش والى ذلك انتهى رأى الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلس الدولة بجلستها المنعقدة في
١٩٧٥/٦/٢٥ وهذا الرأى موافقا لما يقتضيه حكم القانون .

(طعن ١٨١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/١٥) .

ومعكس ذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ملف
١٩٧٥/٦/٢٥ — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٥ .

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات
والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة
المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ — القانون رقم ٤
لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التى تصرف
للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة — عدم احقية ضباط
الشرطة من ابناء القناة المنقولين خارجها او المحالين الى المعاش قبل العمل
بالقرار الجمهورى رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ في المطالبة باعادة صرف مقابل
التهجير لهم بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر — اساس
ذلك انهم غير مخاطبين باحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الذى يقضى بان
العاملين الذين كانوا يصرون مقابل تهجير طبقا للقرار الجمهورى رقم ٩٣٤

لسنة ١٩٦٩ ثم أوقف صرفه لهم اثر احالتهم الى المعاشى هم وحدهم الذين يعود اليهم الاستحقاق فى صرف هذا المقابل .

ملخص الفتوى :

أن قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم (١) لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير العاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ينص فى المادة ١ منه بعد تعديلها بقرار الوزير المقيم رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير فى حدود ٣٠٪ شهريا من المرتبتين الأصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها » وقضى المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الامانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير فى حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبتين الأصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بركات خاصة الذين يجبرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد أدنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا » وتنص المادة ٨ من هذا القرار على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ و١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ وقرارى الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ ورقم ٢ لسنة ١٩٦٧ المشار اليهما وكل حكم يخالف احكام هذا القرار ، هذا ولقد صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالامانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة ونصت المادة ٢ منه على أن « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم فى المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد احالتهم الى المعاشى وذلك بالقدر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاشى اعتبارا من توقف الصرف اليهم الى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » وتناد هذه النصوص أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ اشترط شرطين لصرف مقابل التهجير : اولهما أن يكون مستحق المقابل من العاملين بمنطقة القناة والثانى أن يقوم بتهجير أسرته الى خارجها وهذان الشرطان هما بذاتها اللذين اشترطهما قرار الوزير المقيم رقم ١ لسنة ١٩٦٧ فاذا تخلف أحدهما فلا يستحق مقابل التهجير سواء بسزوال صفته باعتباره من العاملين بمنطقة القناة - وذلك اما بنقله خارجها أو

بأحالتها الى المعاش — او بعدم قيامه بتهجير أسرته ، تعين وقف صرف المقابل لتخلف منط استحقاقه . ولقد استمر الحال قائما على هذا النحو الى أن استحدث القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ حكما جديدا في المادة الثانية منه مؤكدا استمرار صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ولو بعد إحالتهم الى المعاش والى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجير أسرهم . ومقتضى ذلك ان العاملين الذين كانوا يصرفون مقابل تهجير طبقا للقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ثم أوقف صرفه لهم أثر إحالتهم الى المعاش هم وحدهم الذين يعود اليهم الاستحقاق في صرف المقابل وترتبا على ذلك لا يفيد من حكم القانون المشار اليه العاملون الذين كانوا يتمتعون بمقابل تهجير طبقا لقرار الوزير المقيم لمنطقة القناة رقم ١ و٢ لسنة ١٩٦٧ او القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ثم أوقف صرفه لهم بسبب النقل خارج منطقة القناة ، وكذلك العاملون الذين كانوا يستحقون مقابل تهجير طبقا لقرارى الوزير المقيم رقمى ١ و٢ لسنة ١٩٦٧ ثم أوقف صرفه لهم بسبب إحالتهم الى المعاش .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن من نقل من ضباط الشرطة المعروض أمرهم خارج منطقة القناة سواء قبل او بعد العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لا يحق له المطالبة باعادة صرف مقابل التهجير بعد صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ استنادا الى أنهم غير مخاطبين بأحكام هذا القانون ، كما أن من أحيل منهم الى المعاش قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ لا يحق له المطالبة باعادة صرف المقابل لان منط اعادة الصرف لن أحيل الى المعاش أن يكون أحالته قد تمت في ظل العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه وهذا النظر بعينه هو الراى الذى أخذت به ادارة الفتوى لوزارة الداخلية .

من أجل ذلك انتهى رآى الجمعية العمومية الى عدم احقية ضباط الشرطة من أبناء منطقة القناة المتقولين خارجها أو المحليين الى المعاش قبل العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ في المطالبة باستمرار صرف مقابل التهجير بعد نقلهم أو إحالتهم الى المعاش .

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ :

الحق في مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ غير مقيد بالوجود في منطقة القناة في ١٩٦٧/٦/٥ أو في تاريخ صدور هذا القرار - استحقاق هذا المقابل للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الذين قاموا بتهجير أسرهم في أي وقت في ظل العمل بهذا القرار - يترتب على ذلك ان يمتد استحقاق هذا المقابل الى اولئك الذين عينوا او نقلوا الى المنطقة بعد العمل بهذا القرار بشرط ان يقوموا بتهجير أسرهم الى خارج منطقة القناة بسبب ظروف العدوان في ظل العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه .

ملخص الفتوى :

صدر قرار الوزير المقيم لمنطقة القناة رقم (١) لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ونصت المادة الاولى منه على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة » ثم صدر قرار الوزير المقيم رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ باضافة فقرة ثانية الى المادة الاولى من القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٧ المشار اليه تقضى بتحديد حد ادنى لهذا المقابل قدره ثلاثة جنيهات شهريا . وفي ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة ، ونصت المادة (٣) من هذا القرار على أنه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد أدنى قدره ثلاث جنيهات شهريا ... » ولقد اُضيفت المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ فقرة جديدة الى هذه المادة تقضى بأن يكون مقابل التهجير الذي

يجوز صرفه للعاملين المستقبين بمنطقة القناة بواقع ٢٥ ٪ شهريا من مرتباتهم الأصلية ويحد أدنى قدره خمسة جنيهات .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على نص المادة (٣) من القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ أن صرف مقابل التهجير منوط بتوافر الشرطين الآتيين :

١ — أن يكون الصرف لاهد العاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة .

٢ — أن يكون العامل قد قام بتهجير أسرته الى خارج منطقة القناة تهجيرا فعليا بسبب ظروف العدوان .

وبهذه المثابة فإن الحق في مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ غير مقيد بالوجود في منطقة القناة في ١٩٦٧/٦/٥ أو في تاريخ صدور القرار الجمهوري المشار اليه ، وإنما يستحق المقابل العاملون المدنيون بمنطقة القناة الذين قاموا بتهجير أسرهم في أى وقت في ظل العمل بالقرار الجمهوري آنف الذكر ، ومن ثم يمتد الى أولئك الذين عينوا أو نقلوا الى المنطقة بعد العمل به بشرط أن يقوموا بتهجير أسرهم الى خارج منطقة القناة بسبب ظروف العدوان في ظل العمل بالقرار الجمهوري المشار اليه .

ومن أجل ذلك أنهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العاملين المدنيين بمنطقة القناة لمقابل التهجير متى ثبت أنهم قاموا بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة بسبب ظروف العدوان .

(فتوى ٦١ في ١٩٧٦/١/٢٩) .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ في شأن مقيل التهجير اِجاز نقل العاملين من غير أبناء منطقة القناة الى جهات أخرى بدون قيد زمني على ان يوقف صرف مقيل التهجير لهم اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ النقل - اِجاز نقل العاملين من أبناء المنطقة بعد انقضاء فترة معينة حددها وزير الشؤون الاجتماعية بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ بقضاء فترة متصلة وسابقة على تاريخ وقوع العدوان قدرها عشر سنوات - افراد القوات المسلحة يخرجون من نطاق المخاطبين بتلك الاحكام - اساس ذلك - اللقيد الزمني الذي فرضه المشرع على نقل العاملين من منطقة القناة يقتصر على أبناء تلك المنطقة الذين تحققت فيهم تلك الشروط بصفتهن المدنية .

ملخص الفتوى :

ان قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم خارجها المعمول به اعتبارا من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧ كل من ينص في مادته الاولى على انه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ « عشرون في المائة » شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة) .

وبتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ وقضى في مادته الثانية بالغاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم (١) لسنة ١٩٦٧ ونص في المادة الثالثة على انه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم .. خارج هذه المنطقة ...) .

كما نص هذا القرار في المادة السادسة على أنه (يجوز نقل العاملين المائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى .

كما يجوز نقل العاملين من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار .

ويوقف صرف الاعانة الشهرية ومرتب الإقامة والراتب الاضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ النقل .

ويكون تحديد من يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية) .

ولقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ ونص في المادة الاولى منه على أن (يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة المنصوص عليهم في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ العاملون والعمالات الذين تواجدوا في تلك المناطق وكانوا يخدمون بها في ١٩٦٧/٦/٥ ولم يبدوا رغبة في النقل السنة السابقة على هذا التاريخ متى توافرت في شأنهم احد الشروط الآتية :

٤ — أن يكون الشخص قد استمر في عمله بهذه المناطق مدة عشرة سنوات متصلة وسابقة على شهر يونية سنة ١٩٦٧ .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع قضى بمنح العاملين المدنيين بمنطقة القناة نسبة من المرتب الاصلى كمقابل تهجير لمواجهة الاعباء التي يتحملونها نتيجة لتهجير أسرهم من تلك المنطقة بسبب العدوان الذي وقع عليها في ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ولقد حددت تلك النسبة بمقدار عشرين في المائة شهريا في قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ كما حدد قرار رئيس

الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٦ مقابل التهجير بذات النسبة وفي ذات الوقت أجاز نقل العاملين من غير أبناء منطقة القناة الى جهات أخرى بدون قيد زمني على أن يوقف صرف المقابل لهم اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل وأجاز نقل العاملين من أبناء تلك المنطقة بعد انقضاء فترة محددة ودخل وزير الشؤون الاجتماعية تحديد من يعتبر من أبنائها ولقد اشترط قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ لتوافر تلك الصفة في العامل أن يكون قد أمضى عشر سنوات متصلة وسابقة على تاريخ وتويع العدوان ومن ثم فإن أفراد القوات المسلحة يخرجون من نطاق المخاطبين بتلك الأحكام كما أن القيد الزمني الذي فرضه المشرع على نقل العاملين من منطقة القناة يقتصر على أبناء تلك المنطقة وفقاً للشروط المنصوص عليها بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ الذين خدموا بتلك المنطقة وتحققت فيهم تلك الشروط بهذه الصفة المدنية ، واذ لم يكتسب العامل في الحالة الماثلة صفة العامل المدني إلا من ١ من أبريل سنة ١٩٦٩ تاريخ نقله من القوات المسلحة الى وزارة الداخلية فإنه وقد هجر أسرته في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ يستحق اعتباراً من ١ من أبريل سنة ١٩٦٩ مقابل التهجير ، ولما كانت شروط اعتبار العامل من أبناء القناة غير متوافرة في شأنه لقضائه المدة السابقة على العدوان بالسلك العسكري فإنه لا يستحق مقابل التهجير اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نقله من مدينة السويس الى مدينة القاهرة ، فلا يفيد من القيد الزمني المقرر على نقل العاملين من أبناء منطقة القناة وبالتالي لا يجوز الاستمرار في صرف مقابل التهجير له لحين انتهاء مدة النقل المقررة لنقل هؤلاء الأبناء والتي من مقتضاها استحقاقهم للمقابل رغم نقلهم حتى تاريخ انتهاء تلك المدة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل مقابل التهجير اعتباراً من تاريخ نقله الى وزارة الداخلية حتى تاريخ نقله من العمل بمنطقة القناة .

(فتوى ٣٣٤ في ١٧/٢/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

شرط استحقاق الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ان يكون من العاملين المدنيين بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ سواء سبق له تهجير أسرته من هذه المحافظات قبل هذا التاريخ وعاد اليها أو ما زال يقيم في المحافظات المضيفة أو لم يكن قد سبق له الهجرة أصلا — سبق التهجير لا يعتبر شرطا لاستحقاق هذه الاعانة — احقية العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق ونقلوا كرها عنهم قبل ١٩٧٦/١٢/٣١ في صرف الاعانة الشهرية حتى هذا التاريخ — اساس ذلك نص المادة ٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه — العامل الذي ينقل بناء على طلبه لا يستحق هذه الاعانة اعتبارا من أول الشهر التالي للنقل .

ملخص الفتوى :

من حيث القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على ان « تمنح امانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها من الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكاكرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد أقصى قدره عشرون جنيها وبحد أدنى قدره خمسة جنيهات . . . » .

ومن حيث انه قد ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ في هذا الشأن انه « لما كانت ظروف العمل في هذه الجهات اقتضت أن يعمل فيها من يحصلون على هذه الميزات وغيرهم ممن لا يتقاضونها بسبب عدم توفر شروط منحها المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه الامر الذى ترتب عليه وجود تفرقة بين عاملين يعملون في جهات عمل واحدة وفي ظروف واحدة ، لذلك روعى المساواة بين هؤلاء جميعا

بمنح العاملين ٠٠٠ في محافظات القناة ، سواء من كان يعمل منهم في ١٩٦٧/٦/٥ أو بعد هذا التاريخ ، اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ بحد أقصى عشرون جنيها وبحد أدنى خمسة جنيهاً » .

ومن حيث أنه ورد بتقرير لجنة القوى العاملة عند دراستها مشروع القانون المذكور أنه « قد ترتب على ضرورة توافر الشروط التي أوردها القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين الذين لا تتوافر فيهم شروط الاعانة أو مقابل التهجير الأمر الذي أدى الى وجود تفرقة بين عاملين يعملون في جهات عمل واحدة وفي ظروف واحدة ، لذلك اقتضى الأمر المساواة بين هؤلاء العاملين جميعا بمنح العاملين ٠٠٠٠٠ في محافظات القناة اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ » كما ورد بالتقرير المذكور أنه « قد عدلت المادة الثانية بحيث أصبحت تشمل العاملين الذين عادوا أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أن المشرع أراد المساواة بين جميع العاملين الذين كلوا يعملون في محافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمنحهم الاعانة المشار اليها دون تفرقة بين من كان منهم يعمل في هذه المناطق في الخامس من يونية سنة ١٩٦٧ أو بعد هذا التاريخ ولذلك جاء مشروع القانون المذكور المقدم من الحكومة متضمنا النص على صرف هذه الاعانة للعاملين المدنيين الذين كانوا يعملون في محافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ولم ينص هذا المشروع على « الذين عادوا اليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات وبالتالي فوجود العامل في محافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ شرط أساسي لاستحقاق الاعانة المشار اليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بمعنى أن من لم يكن يعمل منهم في هذا التاريخ في محافظات القناة فلا يستحق هذه الاعانة ولو كان قد سبق له الهجرة من هذه المحافظات سواء كان قد عاد اليها أو لم يعد بعد وما زان في المحافظات التي هجر اليها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن سبق التهجير لا يعتبر شرطا لاستحقاق الاعانة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وأية ذلك وجود حرف « الواو » قبل عبارة « الذين عادوا اليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة » ويؤكد ذلك ايضا ما جاء بتقرير لجنة القوى العاملة من أن المادة الثانية قد عدلت بحيث

أصبحت تشمل العاملين الذين عادوا أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة ، ومن ثم يشترط لاستحقاق الإعانة سالفه الذكر أن يكون العامل من العاملين المدنيين بمحافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ سواء سبق له تهجير أسرته من محافظات القناة قبل هذا التاريخ وعاد إليها أو استمر مقيما بالمحافظات المضيفة ، أو لم يكن قد سبق له التهجير أصلا من منطقة القناة .

من حيث أن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ينص في مادته السادسة على أنه ، لا يجوز نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق إلى جهات أخرى حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ويترتب على النقل بعد هذا التاريخ وقف صرف الإعانة الشهرية المنصوص عليها في المادتين (١) ، (٢) من هذا القانون اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل .

ومن حيث أن المستفاد من هذا النص أن المشرع حظر نقل العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة حتى تاريخ معين هو ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ ومن ثم فإن أى قرار يصدر بنقل أحد من هؤلاء يكون مخالفا للقانون ويكون ضارا بالعامل المنقول مما يتعين معه استمرار صرف الإعانة المشار إليها حتى نهاية المدة التي حظر فيها المشرع نقل العاملين من أبناء منطقة القناة إلى خارجها .

وغنى عن البيان أن النقل الذى لا يحول دون احتية هؤلاء العاملين في صرف الإعانة الشهرية المشار إليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ هو النقل الذى يتم كرها عن العامل ورغمما عن إرادته أما إذا كان النقل بناء على طلبه فانه لا يستحق الإعانة الشهرية المشار إليها اعتبارا من أول الشهر التالي للنقل .

من أجل ذلك أتمنى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه :

أولا : يشترط لاستحقاق الإعانة الشهرية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه أن يكون من العاملين

المدنيين بمحافظات القناة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ سواء سبق له تهجير أسرته من هذه المحافظات قبل هذا التاريخ وعاد إليها أو ما زال يقيم في المحافظات المضيقة أو لم يكن قد سبق له الهجرة أصلا .

ثانيا : أحقية العاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة ومنطقة القناة الذين يعملون في هذه المناطق ونقلوا كرها عنهم قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في صرف الاعانة الشهرية حتى هذا التاريخ .

(فتوى ٤٦٠ في ٨/٥/١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

مقابل التهجير من منطقة القناة — منحة للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج هذه المنطقة — لا يشترط فتح هذا المقابل ان يظل العامل قائما بميله في منطقة القناة .

ملخص الفتوى :

ان قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بقراره رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ نص في المادة الاولى منه على انه « يجوز صرف مقابل التهجير في حدود ٢٠٪ (عشرين في المائة) شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القتال الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة .

» ويكون الحد الادنى لمقابل التهجير المنصوص عليه بالفقرة الاولى ٣ جنيهات شهريا » .

وصدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال ونص في المادة الثالثة منه على انه « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع

العام ... الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد أدنى قدره ثلاثة جنيهاً شهرياً . ثم نص في المادة الخامسة على أن « يخضع من قيمة الاعانة الشهرية ومرتبات الاقامة والراتب الاضافى ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة ، قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التى يندبون للعمل بها أو يعارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اعانات » كما نص في المادة السادسة على أن « .. يوقف صرف الاعانات الشهرية ومرتب الاقامة والراتب الاضافى ومقابل التهجير ... اعتباراً من اول الشهر التالى لتاريخ النقل » وأخيراً نص هذا القرار في المادة الثامنة على إلغاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم (١) ورقم (٢) لسنة ١٩٦٧ وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

ويخلص من هذه النصوص أن مقابل التهجير يمنح للعاملين بمنطقة القناة ، ولا يشترط لمنح هذا المقابل أن يظل العامل قائماً بعمله في منطقة القناة ، وإنما يستحق له مقابل التهجير سواء بقى للعمل بمنطقة القناة أو ندب للعمل خارجها ، ويؤيد ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ من أن يخضع من قيمة الاعانة الشهرية ومرتب الاقامة والراتب الاضافى ومقابل التهجير قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التى يندبون للعمل بها أو يعارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اعانات ، مدل المشرع بذلك على أن مقابل التهجير يستحق للعامل بمنطقة القناة الذى يقوم بتهجير أسرته ليس فقط في حالة بقاءه هو في هذه المنطقة وإنما يستحق له أيضاً في حالة ندبه أو اعارته الى المحافظات الاخرى بدليل أنه في هذه الحالة الاخيرة يوجب نص المادة الخامسة أن يخضع من مقابل التهجير قيمة ما يصرف له من الجهة التى انتدب أو أمير اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو اعانات .

(فتوى ١٩٢٧ في ١٩/١٠/١٩٧٠) .

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيئات وقطاع غزة ومحافظات القناة وضع قاعدة عامة بمقتضاها

يستحق جميع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بكتارات خاصة اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى لمن كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها او الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة - اثر ذلك - ان العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يدخلون في عداد المستحقين لهذه الاعانة متى توافرت فيهم شروط منحها - التص على عدم الجمع بين الاعانة المذكورة وبين مكافأة الميدان لا يعنى اخراجهم من نطاق تطبيقها - استحقاق هذه الاعانة عند عدم صرف مكافأة الميدان .

ملخص الفتوى :

ان المشرع وضع في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قاعدة عامة بقتضاها يستحق جميع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بكتارات خاصة والعاملين بالشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والعاملين بالجمعيات التعاونية الاعانة الشهرية المحددة بنص تلك المادة متى كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة ومن ثم فان العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يدخلون بحسب الاصل العام في عداد المستحقين لتلك الاعانة سواء طبق عليهم الكادر العام او خضعوا لكادر خاص طالما انهم كانوا يعملون بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، واذا كانت المادة الخمسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قد منعت الجمع بين الاعانة سلفة الذكر وبين مكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٧٤ ، فان ذلك لا يعنى اخراجهم من نطاق تطبيق حكم استحقاق الاعانة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وانما يؤكد هذا الحظر انطباق حكم الاعانة عليهم اذ لولاه لاستحقاقها اذا توافرت شروط منحها بالوجود بمحافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ وعليه فان نقلهم من وظائفهم المدنية بالقوات المسلحة بعد هذا التاريخ الى وظائف اخرى في نطاق محافظات القناة وحرمانهم بالقالى من مكافأة الميدان بسبب هذا النقل يقتضى استحقاقهم تلقائيا للاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ لتخلف نطاق الحظر عندئذ في شأنهم .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل المدني المنتقل من القوات المسلحة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ في الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وفقا لما تقدم من اسباب .
(فتوى ٩٣٢ في ١٦/٩/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امانة للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة يشترط لاستحقاق تلك الاعانة : اولا — أن يكون العامل موجودا فعلا في الخدمة في إحدى مدن القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ وثانيا — الخضوع لاحدى النظم الوظيفية المذكورة بالمادة الثانية من القانون المذكور ويستتبع تحديد المشرع تاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ تحديد المخاطبين بلحاظه الموجودين فعلا في الخدمة في إحدى مدن القناة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح امانة للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة على أن « تمنح امانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفه من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام والعاملين بكادرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذلك العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد أقصى قدرة عشرون جنيها ويحد أدنى قدرة خمسة جنيهاً « » وتنص المادة الثانية عشرة من هذا القانون على أن «ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اول يناير سنة ١٩٧٦» كما استعرضت الجمعية العمومية المذكرة الايضاحية لهذا القانون حيث جاء بها ما يلي لما كانت ظروف العمل في هذه الجهات قد اقتضت أن يعمل فيها من يحصلون على هذه الميزات وغيرهم ممن لا يتقاضونها بسبب عدم توافر شروط منحها المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، الامر الذى ترتب عليه وجود تفرقة بين عاملين : يحون في جهات عمل واحدة وفي ظروف واحدة ، لذلك روعى المساواة بين هؤلاء جميعا بمنح العاملين في محافظات القناة — سواء من كان يعمل منهم في ١٩٦٧/٦/٥ أو يعد هذا التاريخ امانة شهرية بواقع ٢٥٪ بعد أقصى قدرة عشرون جنيها ويحد أدنى خمسة جنيهاً . . . » .

ومناد ما تقدم ان استحقاق تلك الاعانة هو لمواجهة الظروف الصعبة التي يتعرض لها هؤلاء العاملين وهذا لا يتأتى الا بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ او الخضوع لاحد النظم المذكورة في نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ على سبيل الحصر ، ومن ثم فله يشترط لاستحقاق تلك الاعانة ان يكون العامل موجودا فعلا في الخدمة في احدى مدن القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ لان تحديد المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين باحكامه بالموجودين فعلا بالخدمة فيه في احدى مدن القناة وبالتالي فلا تستحق تلك الاعانة لمن يكن موجود فعلا منهم باحدى المدن والجهات التي حددها القانون على سبيل الحصر .

(ملف ١٩٦١/٤/٨٦ في ١٩٨٤/٨/١) .

تعليق :

بهذا الرأي أيضا سبق للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان افقت بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ .

ويتطبق ما تقدم يمكن القول أيضا :

١ — اذا كان العامل قد عين باحدى الجهات الحكومية بالسويس قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ الا ان تسلمه للعمل ثم في محافظة اخرى لم يرد النص عليها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه نتيجة تهجير مقر تلك الجهة الحكومية التي عين بها في هذه المحافظة ، فان العامل المذكور لا يتحقق في شأنه الوجود الفعلي بمحافظته السويس حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ وبالتالي لا يستحق الاعانة المقررة بهذا القانون والتي اشترط القانون لاستحقاقها الوجود الفعلي للعامل في احدى المحافظات المنصوص عليها فيه حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

(فتوى الجمعية العمومية رقم ٧٥١ في ١٩٨٤/٨/١ — سالف الإشارة إليها) .

٢ — ان استحقاق تلك الاعانة منوط بالعمل في احدى محافظات القناة

حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحدى النظم المذكورة على سبيل الحصر ،
وذلك لا يتأتى الا لمن كان معينا وقتئذ بعمل احدى الوظائف فعلا في
١٩٧٥/١٢/٣١ . ولم تفرق المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦
سلف الاشارة اليها بين من كان يشغل الوظيفة بصفة اصلية وبين من
يشغلها عن طريق النديب ، لان علة منح هذه الاعانة — وهى العمل تحت
ظروف العدوان — تتوافر سواء كان العامل معينا أو منتدبا .

(الجمعية العمومية — فتوى رقم ٧٥٠ في ١٩٨٤/٨/١ جلسة
١٩٨٤/٦/٦) .

٣ — ان كل ما اشترطه المشرع لاستحقاق تلك الاعانة ان يكون العامل
موجودا بالفعل في الخدمة في احدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ . وتحديد
المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين باحكامه
بالموجودين بالخدمة فيه . ومن ثم لا يستحق هذه الاعانة من يمين بالخدمة
بعد ذلك التاريخ ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٣١ .

(الجمعية العمومية بجلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤) .

٤ — ان المشرع وضع في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة
١٩٧٦ قاعدة عامة يستحق بمقتضاها جميع العاملين المدنيين بالدولة أو
القطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة والعاملين بالشركات الخاضعة
لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والعاملين بالجمعيات التعاونية الامانة
الشهرية المحددة بتلك المادة متى كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١
بمحافظة القناة — والمستفاد من ذلك هو استحقاق جميع العاملين في التاريخ
المذكور للاعانة سواء كانوا معينين أو منقولين أو منتدبين للعمل بهذه
المناطق ، وذلك لان المشرع لم يشترط لاستحقاق تلك الاعانة سوى الوجود
بمحافظة القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ وسواء كان العامل معينا بصفة دائمة
أو مؤقتة (الجمعية العمومية بجلسة ١٩٨٢/٨/١٦) .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة - يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل معينا بلحدي مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ - المبرة بتاريخ صدور قرار التعمين قبل التاريخ المذكور حتى ولو تولى العامل في استلام العمل .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن « تمنح امانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المصينة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع المصم أو العاملين بكادرات خاصة أو العاملين في منشآت خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد اقصى قدره عشرون جنيها ويحد اثنى قدره خمسة جنيهاات ... » .

ومفاد ذلك أن استحقاق هذه الاعانة منوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، والخضوع لاحد النظم المنصوص عليها على سبيل الحصر ، وذلك لا يتلنى الا لمن كان معينا معلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ ومن ثم فانه يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل معينا معلا باحدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لان تحديد هذا التاريخ يستتبع بالضرورة وفي ذات الوقت تحديد المخاطبين بالكماله بالموجودين بالخدمة فيه وبالتالي لا تستحق هذه الاعانة لمن يعين أو ينقل الى احدى مدن القناة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ ولا لمن يلتحق بالخدمة بعد ذلك التاريخ ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على هذا التاريخ لتخلف شرط الوجود الفعلى بالخدمة .

ولما كان المركز 'وظيفي' للعامل ينشأ اعتباراً من تاريخ صدور قرار تعيينه اذ من هذا التاريخ يرتب قرار التعيين اثره في تقلد الشخص للوظيفة وكان هذا الاثر يرتب ولو تراخى العامل في استلام العمل ، اذ ان استلام العمل ليس ركناً من اركان قرار التعيين وان كان لازماً بطبيعة الحال لتنفيذه ، وعليه فان واقعة تراخي تسلم العمل لما بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ لن يصدر قرار تعيينه او نقله قبل هذا التاريخ لا يرتب عليه الحرمان من الاعانة الشهرية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العاملين المعيّنين والمنقولين الى محافظة السويس قبل ١٩٧٥/١٢/٣١ وتسلموا العمل بعد هذا التاريخ للاعانة الشهرية المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ، وعدم استحقاق تلك الاعانة لمن يعين بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على التاريخ المذكور .

(فتوى ٦٣١ في ١٩٨١/٦/٢٧) .

قاعدة رقم (٣٨٢)

المبدأ :

مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة انه يشترط لاستحقاق الاعانة ان يكون العامل موجوداً بالفعل في الخدمة في احدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحدى النظم المذكورة في النص على سبيل الحصر — اثر ذلك — عدم استحقاق هذه الاعانة ان يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٣١ .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على ان « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون

حتى ٣١ من ديسمبر عام ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا إليها والذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة او العاملين في منشآت خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات القوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية ، وذلك بعد اقصى قدرة عشرون جنيها ويحد ادنى قدره خمسة جنيهات ...

وبفاد ما تقدم ان استحقاق تلك الاعانة منوط بالعمل في احدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ والخضوع لاحد النظم المذكورة في النص على سبيل الحصر ، وذلك لا يتأتى الا ان كان معينا وقتها يعمل احدى الوظائف فعلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، ومن ثم فانه يشترط لاستحقاق الاعانة ان يكون العامل موجودا بالعمل في الخدمة في احدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ لان تحديد المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تحديد المخاطبين باحكامه بالموجودين بالخدمة فيه ، وبالتالي لا تستحق هذه الاعانة لمن يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على ١٩٧٥/١٢/٣١ .

(فتوى ١١٠٤ في ١٩٧٩/١٢/٨) .

وبهذا المعنى ايضا افتت الجمعية العمومية ملف ٩٢٩/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٤/٦/٦ وأضافت ان المشرع لم يفرق بين من كانوا يشغلون الوظائف بصفة اصلية وبين من يشغلونها عن طريق الندب .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

الاصل طبقا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ هو احقية العاملين المدنيين بمحافظات القناة لاعانة شهرية طالما تتوافر شروط الوجود بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ سواء كان هذا الوجود فعليا او حكيا - عدم جواز الجمع بين الاعانة وبين مكافأة الميدان - احلال بدل الجهود الاضافية محل مكافأة الميدان - توافر علة حكم حظر الجمع .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على أن (تمنح أعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة الذين عادوا اليها أو الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين والخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على انه (لا يجوز الجمع بين الاعانة المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من هذا القانون وبين مكافأة الميدان المقررة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن صرف بدل جهود اضافية لافراد القوات المسلحة على أن (تلغى مكافأة الميدان المقررة لافراد القوات المسلحة بالقرار الجمهورى رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٧٤ ...) .

وتنص المادة ٢ من ذات القرار على أن (يصرف بدل جهود اضافية لافراد القوات المسلحة « عسكريين ومدنيين » وكذلك المدنيين المنتدبين للعمل بالقوات المسلحة كل الوقت الذين يخدمون بالوحدات العسكرية التى تحدد بقرار من وزير الدفاع بحد أقصى ١٠٠٪ من الراتب الاصلى ...) .

وحاصل تلك النصوص ان المشرع قضى بمنع العاملين المدنيين بمحافظات القناة سواء كانوا خاضعين للكادر العام أم الكادرات الخاصة أعانة شهرية حددت المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ مقدارها ولم يشترط المشرع لاستحقاق تلك الاعانة سوى الوجود بمحافظات القناة حتى ٣١/١٢/١٩٧٥ سواء كان هذا الوجود فعلياً أو حكماً بالبقاء في المحافظات المضيفة واستثناء من هذه القاعدة العامة لم يجز المشرع للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة أن يجمعوا بين تلك الاعانة ومكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ واذا ينم هذا الحظر عن أن قصد المشرع قد اتجه الى عدم جمع العامل المدنى بالقوات

المسلحة بين الاعانة وأية ميزة أخرى مقررة بسبب العمل في المجال العسكري فإن الغاء مكافأة الميدان واحلال بدل الجهود الاضافية محلها مع اشتراط العمل بالوحدات العسكرية لاستحقاق هذا البديل الجديد من شأنه أن يؤدي الى عدم احقية من يتقاضى هذا البديل للاعانة لتوافر علة حكم حظر الجمع ، ومن ثم لا يجوز للسيد / العامل المبنى بالقوات المسلحة أن يجمع بين الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وبندل الجهود الاضافية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الجمع بين الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ والبندل المنصوص عليه بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

(فتوى ٩٣٣ في ١٦/١/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة لا يتضمن تدرج الاعانة الشهرية بتدريج المرتب — اثر ذلك — تحديد قيمة هذه الاعانة على اساس مرتب العامل في اول يناير ١٩٧٦ ولا يجوز زيادتها بزيادة هذا المرتب .

ملخص الفتوى :

أن المشرع قضى اعتباراً من ١٠/١/١٩٧٦ بمنح امانة بنسبة ٢٠٪ من الراتب الاصلى للعاملين من أبناء سيناء وقطاع غزة وبنسبة ٢٥٪ للعاملين بمحافظة القناة كما قضى بمنح المحالين الى المعاش من الطائفتين اعانة قدرها ٢٥٪ وذلك بشروط خاصة حددها ونص عليها القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، وأجرى المشرع حكم الاستهلاك على الاعانة المقررة للعاملين بمحافظة بورسعيد والاسماعيلية نور العمل بالقاطنون فأوجب استهلاكها من نصف أى زياده تطرا على مرتب العاملين بهاتين المحافظتين بعد ١/١/١٩٧٦ ولم يقف عند هذا الحد وإنما أوجب أعمال حكم

الاستهلاك ولو لم يحصل العامل على اية زيادة في المرتب خلال العام وذلك بواقع خمس قيمة الاعانة الشهرية وفيما يتعلق بالعاملين بمحافظة السويس فلن المشرع لم يستبعدهم كلية من نطاق اعمال حكم الاستهلاك وانما اوجب استهلاك الاعانة المقررة لهم اعتبارا من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس الوزراء كما أجرى المشرع حكم الاستهلاك على الاعانة المقررة لاصحاب المعاشات بواقع خمس قيمتها وذلك اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ بالنسبة للعاملين بمحافظة بورسعيد والاسماعيلية واعتبارا من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس الوزراء بالنسبة لابناء سيناء وغزة والعاملين بمحافظة السويس ، وليس من شك في ان اصرار المشرع على استهلاك تلك الاعانة ولو لم تطرأ زيادة على المرتب وتطبيقه حكم الاستهلاك على اصحاب المعاشات انما ينم عن قصده في تجميد تلك الاعانة وعدم زيادتها وتدرجها بزيادة المرتب الاصلى وتدرجه اذ ليس من المعقول ان يجرى عليها التدرج في ذات الوقت الذى اوجب المشرع استهلاكها سواء نور تقريرها او في تاريخ يحدد فيها بعد ومن ثم تتحدد قيمة تلك الاعانة على اساس المرتب الاصلى الذى يحصل عليه العامل في ١٩٧٦/١/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فلا يجوز زيادتها بزيادة هذا المرتب .

واذا كان المشرع لم ينص على استهلاك الاعانة المقررة لطائفة العاملين من ابناء غزة وسيناء في المادة الاولى من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ فان ذلك يعنى انه اتجه الى استثنائها من حكم التجديد وعدم التدرج ، وذلك لان الاستفادة من جماع نصوص القانون ان المشرع قصد منح الاعانة بصفة مؤقتة ولم يكسبها صفة الدوام والاستمرار بالنسبة لجميع من قررت لهم بها في ذلك العاملين من ابناء سيناء وغزة وليس ادل على ذلك من انه قضى باستهلاك الاعانة من المعاشات المستحقة للمتدرجين في تلك الطائفة مع ان المعاشات بطبيعتها لا تطرأ عليها زيادة ولا يجرى عليها التدرج .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تدرج الاعانة الشهرية المقررة للعاملين بسيناء وغزة ومحافظات القضاء بتدرج المرتب .

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ قضى بالاستمرار في صرف مقابل التهجير بعد الاحالة الى المعاش ولحين زوال اسباب التهجير — العودة الى منطقة القناة يترتب عليها استحقاق العائد لاعانة التهجير وفقاً لاحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ مع وقف صرف مقابل التهجير المقرر بالقانونين رقمي ٤ لسنة ١٩٧٤ ، ٩ لسنة ١٩٧٨ — لا يترتب بعد ذلك على مفادرة العائد لمنطقة القناة والاقامة باحدى المحافظات الاخرى اعادة صرف مقابل التهجير اليه اذ ان المشرع لم يترتب هذا الاثر عند ترك المنطقة بعد العودة اليها — استمراره في صرف اعانة التهجير بعد تركه منطقة القناة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ — المعدل بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة الذين يهجون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد ادنى قدره ثلاثة جنيهات ويكون التهجير الذى يجوز صرفه للعاملين المستقبين بمنطقة القناة بواقع ٢٥ ٪ شهريا من مرتباتهم الاصلية ويحد ادنى قدره خمسة جنيهات » .

وتنص المادة ٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ على أن « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بعد احالتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم ولحين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » .

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٦ على أن « تمنح اعانسة شهرية بواقع ٢٥ ٪ من قيمة المعاش الشهرى للبحالين الى المعاش من العاملين المدنيين بمنطقة القناة الذين عادوا او تعود أسرهم الى هذه المنطقة بحد أقصى

قدرة عشرون جنيها ويحد احدى خمسة جنيهات اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٦ — أو من تاريخ عودة أسرهم الى المنطقة بحسب الاحوال على أن تستهلك هذه الاعانة بواقع خمس قيمتها الاصلية سنويا اعتبارا من يناير سنة ١٩٧٧ بالنسبة الى محافظتي بور سعيد والاسماعيلية ومن التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالنسبة الى محافظة السويس .»

ولقد ألغى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بمقتضى حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ الذى نص فى مادته الاولى على أن « تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من قيمة المعاش الشهرى بحد أقصى قدره عشرون جنيها ويحد اثنى قدره خمسة جنيهات للمحالفين الى المعاش من العالفين المدنيين والمهجرين من منطقة القناة الذين ما زالوا يقفون فى المحافظات المضيفة وينطبق فى شأنهم القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ وتستهلك هذه الاعانة ١/٥ قيمتها الاصلية سنويا اعتبارا من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء .»

ومفاد ما تقدم أن المشرع رعاية منه للعالفين بمنطقة القناة الذين هجروا أسرهم للحافظات الاخرى قرر منحهم مقابل تهجير بنسبة معينة من المرتب بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ — ولم يمنح هذا القرار بدل تهجير لمن يحال منهم الى المعاش لذلك أصدر المشرع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الذى قضى بالاستمرار فى صرف مقابل التهجير بعد الاحالة الى المعاش ولحين زوال اسباب التهجير، ولقد زاد المشرع فى رعاية المحالفين الى المعاش بعد عودتهم الى منطقة القناة فقرر بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ منحهم اعانة شهرية لمدة خمس سنوات تستهلك بواقع خمس قيمتها سنويا بالنسبة لمحافظة بور سعيد والاسماعيلية ومن التاريخ الذى يحدده رئيس مجلس الوزراء بالنسبة لمحافظة السويس وحتى لا يتخذ مقابل التهجير المستحق للمحالفين الى المعاش المقيمين بالمحافظات المضيفة صفة التأييد فيكونوا فى وضع افضل ممن اختاروا العودة والخضوع بالتالى لحكم الاستهلاك ، ألغى المشرع القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ الذى لم يضع حدا لاستحقاق الحال الى المعاش لمقابل التهجير وقضى فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ باستهلاكه فى خلال خمس سنوات تبدأ من التاريخ الذى يحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

وبناء على ما تقدم يكون المشرع قد رتب أثرا محددا على تغيير محل

الاقامة بالعودة من المحافظات المضيئة الى منطقة القناة مؤداه استحقاق العائد لاعانة تهجير وفقا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولقد علق المشرع على هذا الاثر على ارادة المستحق ، فهو وحده الذى يختار العودة بمحض ارادته ، لذلك فانه اذا ابدى رغبته فى العودة تمين على الادارة صرف الاعانة اليه بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ووقف صرف مقابل التهجير المنصوص عليه بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ .

ولما كانت حرية الاقامة حق مكمول بنص المادة (٥٠) من الدستور الصادر فى ١٩٧١/٩/١١ لجميع المواطنين فلا يجوز الزام أحد بالاقامة فى مكان معين فان للعائد الى منطقة القناة الحق فى تغيير محل اقامته فيها وتركه الى أى مكان آخر يختاره بيد ان ذلك لا يؤدى الى عودة حقه فى بدل التهجير المنصوص عليه فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ لان المشرع لم يرتب هذا الاثر على ترك منطقة القناة بعد العودة اليها وانما يستمر فى صرف اعانة التهجير بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فان ترك السيد المعروضة حالته لمحافظة بور سعيد بعد ان ابدى رغبته فى العودة اليها ليس من شأنه ان يؤدى الى استحقاقه مقابل التهجير بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد رأى اللجنة الاولى الصادرة بجلسة ١٩٧٨/١١/٧ والذى انتهى الى زوال حق السيد المعروضة حالته فى صرف مقابل التهجير طبقا لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ اعتبارا من تاريخ عودته الى بور سعيد ، وانه اعتبارا من هذا التاريخ يستحق الاعانة المقررة للعائدين لمحافظة القناة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بغض النظر عن استمراره او عدم استمراره فى الاقامة ببور سعيد الى ان يتم استهلاكها (١) .

(انتهى ٣٣٥ فى ١٩٨٠/٣/٢٠) .

(١) تعتبر هذه الفتوى تأييدا لفتوى اللجنة الاولى الصادرة فى هذا الشأن بجلسة ١٩٧٨/١١/٧ .

تأعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

مرتب النقل المنصوص عليه في المادة ٦٦ وما بعدها من لائحة بدل
السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١
١٩٥٨ — أحقية العاملين المهجرين من منطقة القناة في مرتب النقل المشار
إليه عند إلحاقهم بالمحافظات الأخرى .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المخنيين الصادر به القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يسترد العامل النفقات التي يتكبدها في سبيل
إداء أعمال وظيفته وذلك في الأحوال والشروط التي يصدر بتنظيمها قرار
من المجلس التنفيذي » .

ومن حيث أن المادة ٦٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال
الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ — وهي اللائحة
المعمول بها إلى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيذية لهذا القانون
طبقاً للمادة الثانية من قانون إصداره ، تنص على أن « يصرف مرتب النقل
للموظف أو المستخدم الذي ينقل عائلته ومناحه في الأحوال الآتية :

- ١ — التعيين لأول مرة في خدمة الحكومة .
- ٢ — الإعادة إلى الخدمة .
- ٣ — النقل من جهة إلى أخرى .
- ٤ — انتهاء الخدمة لأسباب غير الاستقالة أو العزل بقرار تاديبى .

ومؤدى ذلك أن مرتب النقل لا يستحق إلا في الحالات التي حددتها
هذه المادة على سبيل الحصر ، وليس من بينها التسحب ، وتنص المادة
الخامسة من هذه اللائحة على عدم جواز أن تزيد مخرته على شهرين إلا

بموافقة وكيل الوزارة المختص ، وفي الحالات التي يرجح فيها امتداد مدة النذب بحيث يجاوز الشهرين يجوز اذا رغب الموظف أن تصرف اليه استمارات سفر له ولعائلته ونقل متاعه على نفقة الحكومة ، وفي هذه الحالة لا يصرف اليه بدل السفر عن مدة الانتداب وتعتبر تلك الاستمارات بدلا من راتب بدل السفر .

وبذلك يكون المشرع قد أخرج النذب الذي لا يزيد مدته على شهرين من الحالات التي يستحق فيها مرتب النقل نظرا لطبيعة هذا النذب وقصر مدته اذ لا يصحب معه العامل عائلته ومتاعه ، وهذه الظروف لا تنطبق على حالة المهجرين من منطقة القناة يندبون للعمل بالمحافظات الاخرى نظرا لظروف العدوان على هذه المنطقة ، فان نذبهم الى هذه المحافظات يتم لفترة غير محدودة بدى زمنى معين ولا يمنحون بدل سفر عن فترة نذبهم ، فلا يسوغ مع ظروف العدوان التي كانت سببا في تهجير الاسر اجباريا ونذب العامل حرمانه من مرتب النقل .

وان مقابل التهجير الذى يمنح في حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القتال الذين يقومون بتهجير اسرهم الى خارج المنطقة طبقا لقرار الوزير المقيم رقم ١ لسنة ١٩٦٧ له احكامه وشروطه التي تختلف عن شروط مرتب النقل وهو يمنح للعاملين الذين يقومون بتهجير اسرهم سواء كانوا منتدبين بالمحافظات الاخرى أو بقوا بمحافظات القناة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احقية العاملين المهجرين من منطقة القناة لمرتب النقل المنصوص عليه في المادة ٦٦ وما بعدها من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال عند الحاقهم بالمحافظات الاخرى .

(فتوى ٣٥٠ في ٣٠/٣/ ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٣٨٧) :

المبدأ :

عدم احقية العاملين المهجرين من محافظات القناة والذين يصرفون بمقابل تهجير في تقاضى بدل السفر .

ملخص الفتوى :

أن العامل يتقاضى بدل السفر تعويضا له عما يتكبده من نفقات ضرورية من جراء تغييبه عن مقر عمله الرسمى حال تكليفه بذلك من جهة عمله لاداء مهام معينة ، وكان تهجير العامل بطبيعته يؤدي الى تغيير مقر عمله الاصلى فمن ثم لا يعد تكليفا له باداء مهمة لصالح الوحدة التى يعمل بها ، وبالتالي فلا يستحق بعد تهجيره أو بمناسبته بدل سفر .

ومن ناحية أخرى فإن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجرين من منطقة القتال تنص على أن : « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠ ٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المخبئين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المخبئين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون اسرهم الى خارج هذه المنطقة ويحد ادنى قدره ثلاثة جنيهات شهريا ... » ، كما تنص المادة الخامسة من ذات القرار على أن : « يخصم من قيمة الاعانة الشهرية ومرتبات الإقامة والراتب الاضافى ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد السابقة قيمة ما يصرف للعاملين المذكورين من الجهات التى يندبون للعمل بها أو يعارون اليها من بدلات أو رواتب اضافية أو أعانات » .

ويبين من هذين النصين أن المشرع راعى منه للعاملين المهجرين من محافظات القناة بسبب العدوان اجاز صرف مقابل تهجير لهم في حدود ٢٠ ٪ من مرتباتهم الاصلية لزيادة دخولهم بما يمكنهم من مواجهة الابعاء الاضافية التى تربت على تغيير مقر أعمالهم ومحال اقلبتهم نتيجة للتهجير . وازاء ذلك قضى بأن يخصم من هذا المقابل قيمة ما يصرف لهم من بدلات أو رواتب اضافية أو أعانات بحيث ينتقص منه القدر الذى يؤدي لهم منها باعتبار انها تؤدي الى زيادة دخولهم بما من شأنه تمكنهم من مواجهة الابعاء التى قرر مقابل التهجير بمناسبتها .

واذا كان المشرع قد نظر الى مقابل التهجير على هذا النحو فانه لا يتسق مع تلك النظرة الشاملة أن يستحق أو أن يصرف معه للعامل بدل السفر المقرر لمواجهة التغيير في حياته المعيشية الذى قرر من اجله مقابل

التجهير نوحدة علة الاستحقاق في الحالتين ، ومن ثم تكون الشركة المشار إليها قد طبقت حكم القانون باسترداد ما أدى للعاملين المعروضة حالتهم من بدل سفر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق بدل سفر للعاملين في الحالة المعروضة .

(فتوى ٤٧ في ١٢/٥/١٩٨١) .

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

المستفاد من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ بتفويض الوزراء ومن في حكمهم في اصدار قرارات احالة العاملين المدنيين الى المعاش بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم — انه تضمن قواعد خاصة اجازت للعاملين الذين تتوافر لديهم الشروط المحددة به ان يتقدموا بطلب احالتهم الى المعاش والافادة من الميزات التي نص عليها — القرار الصادر بقبول هذا الطلب — هو قرار بالاحالة الى المعاش — اثر ذلك — احقية العاملين الذين احيلوا الى المعاش بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ في صرف بدل التجهير طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ بتفويض الوزراء ومن في حكمهم في اصدار قرارات احالة العاملين المدنيين الى المعاش بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم بنص في مادته الاولى على ان « يفوض الوزراء ومن في حكمهم كل غنيا يخصه في اصدار قرارات احالة العاملين المدنيين بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم وذلك وفقا للقواعد الآتية :

(١) ان يكون طالب الاحالة الى المعاش معاملا بمقتضى قوانين المعاشات الحكومية .

(ب) الا يقل من الطالب عند تقديم الطلب عن الخامسة والخمسين والا تكون المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش اقل من سنة .

(ج) تضم المدة الباقية لبلوغ السن القانونية او سنتين افتراضيتين الى مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ايها اقل .

(د) يسوى المعاش على أساس الاجر الاصلى وقت صدور قرار الاحالة الى المعاش .

وينص هذا القرار في المادة الثالثة على انه « لا يجوز اعادة تعيين المعاملين الذين ينتعمون بالقواعد المنصوص عليها في هذا القرار بالحكومة وللقطاع العام بعد الاحالة الى المعاش .

وتنص المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات التي تصرف للمعاقدين من غزّة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة المعدل بالقرار الجمهورى رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ على أن « يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ من المرتبات الاصلية للمعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام المعاملين المدنيين بالدولة او نظام المعاملين بالقطاع العام او المعاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة ... ويكون مقابل التهجير الذى يجوز صرفه للمعاملين المستقبين بمنطقة القناة بواقع ٢٥٪ شهريا من مرتباتهم الاصلية وبعد احدى قدرة خمسة جنيهات » .

وتنص المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الاحكام الخاصة بالاعانات والرواتب التي تصرف للمعاقدين من غزّة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة على أن يستمر صرف مقابل التهجير للمعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد احالتهم الى المعاش وذلك بالكادر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم والى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم .

وحيث أن مفاد تلك النصوص ان المشرع وضع بمقتضى الاحكام الصريحة التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ قواعد خاصة واجازات للمعاملين الذين تتوافر لديهم الشروط المحددة به — أن

يتقدموا بطلب احالتهم الى المعاش والامادة من الميزات التى نص عليها نأ قبل طلبهم صدر قرار باحالتهم الى المعاش شأنهم فى ذلك شأن من بلغوا سن الستين وليس أدل على ذلك من أن المشرع قد نص على ذلك صراحة ومن ثم لا يسوغ القول بأن خدمتهم قد أنتهت بالاستقالة .

ومن حيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ قد نص على احقية العاملين المحالين الى المعاش فى الاستمرار فى صرف مقابل التهجير وفقا لما نصت عليه المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ دون أن يقتصر ذلك على المحالين الى المعاش بسبب بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، وعلى ذلك فإنه لا يكون هناك وجه لتقييد هذا النص بالشروط أن يكون انتهاء خدمة العامل راجعة لبلوغه سن الستين اذ أن من المسلم به أن النص يجرى على اطلاقه ما لم يقيد بتقييد .

ومن حيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ قد استهدف الايضار العاملين الذين يستحقون مقابل التهجير اذا ما أنتهت خدمتهم بالاحالة الى المعاش نقضى بالاستمرار صرف مقابل التهجير بالقدر الذى كان يصرف لهم قبل الاحالة الى المعاش فإنه لا مجال للفرقة فى هذا الشأن بين من تنتهى خدمته ببلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة وبين من تنتهى خدمته بالاحالة الى المعاش وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ .

من أجل ذلك أنتهت الجمعية العمومية الى احقية العاملين الذين احيلوا الى المعاش بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ فى صرف بدل التهجير طبقا لاحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ .

(غنوى ٥٩٧ فى ١٩٧٩/٧/٩) .

تعليق :

ذهب رأى الى أن مدلول عبارة الاحالة الى المعاش النصوم عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ أننا ينصرف الى من تنتهى خدمته جبرا عنه وليس لإرادته دور فيه ويشمل ذلك انتهاء الخدمة لبلوغ السن المقرر قانونا أو الاحالة الى المعاش بحكم تاديبى ولما كان أنتهاء الخدمة طبقا للترار الجمهورى رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ يتم بإرادة العامل ،

نقد ذهب هذا الرأي الى انه يخرج من مفهوم الاحالة الى المعاش التي تعنى انتهاء خدمة العامل جبرا عنه الا أن الجمعية العمومية في فتواها رفضت الأخذ بهذا الرأي . ومما تجدر الإشارة اليه أن الاحالة الى المعاش بناء على طلب المعاش سواء بالقرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه أو القوانين الأخرى . يسميها البعض بالمعاش المبكر بينما يسميها البعض الآخر بالاستقالة التيسيرية وذلك بحسب نظر كل منهم اليها . والصحيح لدينا هو ما انتهت اليه الجمعية العمومية في الفتوى الماثلة من أنها وإن كانت بناء على طلب العامل إلا أنها قد أحالته الى المعاش على أساس أن المشرع هو الذي نص على ذلك ، ولم تكن إرادة العامل وحدها هي المنشئة لهذا الحق بل هي مجرد أي إرادة العامل — أمر شرطي لتطبيق القانون في هذا الصدد أي أن إرادة العامل ليست خاصة وحدها في هذا الشأن .

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

قرار الوزير المتيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ — القرار الجمهوري رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ — يشترط لصرف مقابل التهجير للعامل شرطان : (١) أن يكون من العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام أو الخاضعين لكادر خاص مقيما مع عائلته في ٥ مايو سنة ١٩٦٧ في المناطق التي حددها القرار (٢) أن يقوم بتهجير أسرته الى خارج هذه المناطق — القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ — استبرار صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم بعد إحالتهم الى المعاش متى توافر فيهم الشرطان المذكوران — العاملون الذين استحقوا هذا البند لسبب آخر لا يستبرر صرفه لهم بعد المعاش .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالاعانتات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء المهجرين من منطقة القناة غير أن المادة الثانية منه تجرى

كالآتي « يستمر صرف مقابل التهجير للعاملين المشار اليهم في المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ بعد إحالتهم الى المعاش وذلك بالقدر الذى كان يصرف اليهم قبل الاحالة الى المعاش اعتبارا من توقف الصرف اليهم وإلى حين زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم » ومخاطب استمرار صرف مقابل التهجير هنا هو للعاملين الذين تنطبق عليهم أحكام المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ معدلا بالقرار رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٧٠ اذ أحيل هؤلاء الى المعاش من تاريخ توقف الصرف اليهم وحتى زوال الاسباب الداعية الى تهجيرهم .

ومن حيث أنه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التى تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة نجد انه قضى بإلغاء القرار الجمهورى رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٧ بصرف اعانة شهرية بواقع ٢٠٪ للعاملين المدنيين الذين كانوا يخدمون بمنطقة سيناء وقطاع غزة والقرار رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن استمرار صرف مرتب الاقابة والرواتب الاضافية للعاملين العائدين من سيناء والمهجريين من منطقة القناة — وقرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٧ والقرار المعدل له رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن منح مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارجها ، غير أن المادة الثالثة منه تنص بأنه « يجوز صرف مقابل تهجير فى حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة — ويحد اثنى قدرة ثلاثة جنيهات ويتم صرف هذا المقابل بالخصم من اعتيادات الطوارئ المدرج فى الميزانية العامة للدولة... ومقتضى ذلك أن يكون العامل سواء كان من العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام أو الخاضع لكادر خاص مقبيا مع عائلته وقت العدوان الاسرائيلى على المناطق التى حدها القرار وتقام بتهجير أسرته الى خارجها .

ومن حيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه انما قصد الى استمرار هؤلاء فقط فى صرف ما كانوا يستحقونه من مقابل تهجير اذ ما أحيلوا الى المعاش وتوقف صرف البديل اليهم ، فانه يخرج من نطاق ما عداهم ، الذين استحقوا هذا البديل لسبب أو لآخر ، كالمضى الذى

استنحق هذا البديل وقد التحق بخدمة الشرطة في ١٥/٨/١٩٧٠ أى بعد العدوان الاسرائيلي على منطقة القناة ولم يكن استحقاقه أعمالا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ لمقدم استقياء شروط منحه ، بل كان أعمالا لاحكام قرار محلف السوييس رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ بصرف بدل التهجير لمن تم تعيينهم بمنطقة القناة بعد التهجير عام ١٩٦٩ بمقتضى السلطة التى كانت مخولة له بوصفه حاكما عسكريا .

ومن حيث أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه لم يأمر باستمرار صرف مقابل التهجير الا لمن انطبقت عليهم احكام قرارات رئيس الجمهورية المشار اليهم فانه لا يشمل بداهة من استحق هذا البديل بقرارات أخرى والا لنص على ذلك فى عمومية دون تحديد .

(طعن ٥٧٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٤) .

وبذات المعنى الطعن ١٥٧٥ لسنة ٢٧ ق .

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ وبين مكافأة الميدان — العاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة يعتبرون منتجبون للعمل بها ولا يعتبرون من عداد أفرادها ومن ثم فانه يتمتع خصم ما يتقاضونه عند التذب من مكافأة الميدان المستحقة لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتجبين بالقوات المسلحة مما يستحق لهم من مقابل التهجير ومقتضى ذلك انه لا يجوز صرف مقابل التهجير اليهم اذا كانت مكافأة الميدان تزيد عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه فى ضوء ذلك فانه وان كانت اسباب الطعن غير صائبة على ما سلف ببيانه ، الا انه لا يحجب الحكمة ولا يمنعها من أن تراجع الحكم المطعون فيه لاستظهار مدى صوابه فيما تضى به موضوعها

تؤيده اذا كان متفقاً مع القانون والا الفته ان كان مخالفاً له وتتولى تعديل تفضلاته بما يتفق مع حكم القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حين اقر للدعى بالحق في الجمع بين مقابل التهجير ومكافأة الميكان ، جاء مخالفاً للقانون ، ذلك ان المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ نصت على ان خصم من قيمة مقابل التهجير المنصوص عليه في هذا القرار قيمة ما يصرف للعاملين المستحقين لهذا المقابل من الجهات التي يندبون للعمل بها او يحاربون اليها من بدلات او رواتب اضافية او اعانات .

ومن حيث انه باستعراض احكام القوانين ارقام ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة و٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط ، بالقوات المسلحة و٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة و١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة يتضح انها خلعت وصف القوات المسلحة على هؤلاء الذين يعتبرون افراد في القوانين سالفة الذكر ومن ثم فان العاملين المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة يعتبرون منتدبين للعمل بالقوات المسلحة ولا يعتبرون من عداد افرادها ، وبالتالي فان حكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ يوجب خصم ما يلقونه عند النسيب من مكافأة الميكان التي تستحق لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة مما يستحق لهم من مقابل التهجير ومقتضى ذلك انه يمتنع صرف مقابل التهجير اليهم اذا كانت مكافأة الميكان تزيد عليه .

ومن حيث انه مما يجدر ذكره ان افراد القوات المسلحة العسكريين لا يستحقون — وفقاً للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ — مقابل تهجير ذلك ان صريح عبارة هذه المادة يقصر منح هذا المقابل على العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بكاندات خاصة ومن ثم يكون حكم المادة الخامسة من القرار المذكور الذي يجب معه خصم مكافأة الميكان من مقابل التهجير لم يتقضى من هؤلاء الذين هجروا اسرهم شيئاً من حقوقهم التي كفلها لهم القرار وانما حرص على ان يوفر المساواة بين العاملين المدنيين بالقوات المسلحة وبين افراد القوات المسلحة

العسكريين ، فلا يمنحون مبالغ أكثر مما يحصل عليه هؤلاء الأفراد الذين يتساوون معهم في ذات الظروف .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذا اقر باحقية المدعى — وهو من العاملين المدنيين بالقوات المسلحة في مقابل التهجير دون النص على أن يخصم منه ما استحق له من مكافأة الميدان ، فانه يكون قد خالف القانون ويتعين الفاؤه مع الحكم باحقية المدعى في صرف مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ مخصوما منه ما صرف له من مكافأة ميدان وذلك مع مراعاة التقادم الخمسى مع الزام الجهة الادارية بالصروفات .

(طعن ٣٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢) .

انتهت المحكمة الى ذات المبدأ في حكما الصادر بجلسته ١٩٨١/٣/٢٩ في الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٦ ق . و ٣٥٨ لسنة ٢٦ ق .

قاعدة رقم (٣٩١)

المبدأ :

نص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزة وسيناء والمهجريين من منطقة القناة على انه يجوز نقل العاملين العائدين من سيناء والمهجريين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى ويوقف صرف الاعانة الشهرية ومرتب الاقامة والراتب الاضافى ومقابل التهجير التصرف اليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ النقل — اعتقال المدعى لا يعد سببا في وقف صرف هذا البند وتلك الاعانة — احقيقته في بدل الاقامة والاعانة المقررتين قانونا خلال فترة اعتقاله .

ملخص الحكم :

من حيث أنه عن موضوع الدعوى وينحصر في مدى احقية المدعى في المطالبة ببطل الاقامة واعانة الغلاء الاضافى عن فترة اعتقاله فان مقطع

النزاع يدور حول ما اذا كان الاعتقال يعد سببا في وقف صرف هذا البدن وتلك الاعانة . تنص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن الاعانات والرواتب التي تصرف للعائدين من غزوة وسيناء والمهجرين من منطقة القناة على انه « يجوز نقل العاملين للعائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى ... ويوقف صرف الاعانة الشهرية ويرتب الاعانة والراتب الاضافي ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٣ اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ النقل » . وفاد هذا النص هو استمرار صرف المبالغ المشار اليها فيه ما لم يتم نقل العامل الى جهة أخرى غير مقرر للعاملين بها — بطبيعة الحال — تلك المبالغ ... وغنى عن البيان أن النقل في مهبومة القانوني — حسبما أستقر عليه القضاء الإداري — انها يكون من وظيفة الى أخرى في مثل درجة العامل وراتبه وان يستهدف به المصلحة العامة ، ويستوى في ذلك النقل داخل الجهة الادارية الواحدة أو من جهة الى أخرى .. ومتى كان ذلك هو المفهوم الصحيح لقرار النقل وكان ايداع المدعى المعتقل لا يعد نقلا الى وظيفة أخرى فانه لا يترتب عليه أى اثر في هذا الخصوص ينال من استمرار حقيقته فيها كان يقتضاه من بدل اقلية واعانة غلاء اذ يظل المدعى معتبرا قانونا معينا في جهة عملة الاصلية التي كان يعمل بها وقت الاعتقال (رفع سيناء) طالما لم يصدر قرار بنقله الى جهة أخرى وفقا للضوابط والاسس السابقة ، وهو ما لم يحدث اذ الثابت من الاوراق ان المدعى ظل تابعا لجهة عمله الاصلية طيلة فترة اعتقاله الذي يعتبر بمثابة قوة فاهرة وعمل خارج عن ارادته الى أن صدر القرار رقم ٧٩ في ٣١ من يوليو سنة ١٩٧١ بنقله الى المنطقة الجنوبية بأسوان ، ومن ثم فانه يستحق بدل الاتالة والاعانة المقررتين قانونا عن فترة اعتقاله .

(طعن ١١٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

شرط اعتبار العامل من أبناء القناة لا يتوافر الا من تاريخ نقله الى السلك الأدنى .

ملخص الفتوى :

. ان قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بشأن منع مقابل تهجير للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم خارجها المعمول به اعتبارا من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ كان ينص في مادته الاولى على انه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ « عشرون في المائة » شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين بمنطقة القناة الذين يقومون بتهجير أسرهم الى خارج المنطقة) .

ويتاريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٩ وقضى في مادته الثامنة بإلغاء قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ ونص في المادة الثالثة على انه (يجوز صرف مقابل تهجير في حدود ٢٠٪ شهريا من المرتبات الاصلية للعاملين المدنيين بمنطقة القناة الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكادرات خاصة الذين يهجرون أسرهم الى خارج هذه المنطقة) .

كما نص هذا القرار في المادة السادسة على انه « يجوز نقل العاملين العائدين من سيناء والمهجرين من منطقة القناة الذين ليسوا من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى » .

كما يجوز نقل العاملين من أبناء هذه المناطق الى جهات أخرى بعد مضي سنة من تاريخ صدور هذا القرار .

ويوقف صرف الامانة الشهرية ومرتب الإقامة والراتب الاضامى ومقابل التهجير المنصوص عليها في المواد ١ ، ٢ ، ٣ اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ النقل .

ويكون تحديد من يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

ولقد اصدر وزير الشؤون الاجتماعية القرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ ونص في المادة الاولى على ان (يعتبر من أبناء سيناء وقطاع غزة ومحافظات

القناة المنصوص عليهم في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ العاملون والعاملات الذين تواجدوا في تلك المناطق وكانوا يخدمون بها في ١٩٦٧/٦/٥ ولم يبدأوا رغبة في النقل خلال السنة السابقة على هذا التاريخ متى توافرت في شأنهم أحد الشروط الآتية (٤) أن يكون الشخص قد استثمر في عمله بهذه المناطق مدة عشر سنوات متصلة وسابقة على شهر يونية ١٩٦٧ .

وحاصل تلك النصوص أن المشرع قضى بمنح العاملين المدنيين بمنطقة القناة نسبة من المرتب الاصلى كمقابل تهجير لمواجهة الاعباء التي يتحملونها نتيجة لتهجير أسرهم من تلك المنطقة بسبب العدوان الذي وقع عليها في ٥ من يونية سنة ١٩٦٧ ولقد حددت تلك النسبة بمقدار عشرين في المائة شهريا في قرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١ لسنة ١٩٦٧ كما حدد قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ مقابل التهجير بذات النسبة ، وفي ذات الوقت اجاز نقل العاملين من غير أبناء منطقة القناة الى جهات اخرى بدون قيد زمني على أن يوقف صرف المقابل لهم اعتبارا من اول الشهر التالي لتاريخ النقل و اجاز نقل العاملين من أبناء تلك المنطقة بعد انقضاء فترة محددة وخول وزير الشؤون الاجتماعية تحديد من يعتبر من ابناءها ولقد اشترط قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ لتوافر تلك الصفة في العامل ان يكون قد أمضى عشر سنوات متصلة وسابقة على تاريخ وقوع العدوان ، ومن ثم فان افراد القوات المسلحة يخرجون من نطاق المخاطبين لتلك الاحكام كما ان القيد الزمني الذي فرضه المشرع على نقل العاملين من منطقة القناة يقتصر على ابناء تلك المنطقة ونفا للشروط المنصوص عليها بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ الذين خدموا بتلك المنطقة وتحققت فيهم تلك الشروط بهذه الصفة المدنية ، واذ لم يكتسب العامل في الحالة الماثلة صفة العامل المدني الا من ١ من ابريل سنة ١٩٦٩ تاريخ نقله من القوات المسلحة الى وزارة الداخلية فانه وقد هجر أسرته في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ يستحق اعتبارا من ١ من ابريل سنة ١٩٦٩ مقابل التهجير ، ولما كانت شروط اعتبار العامل من ابناء القناة غير متوافرة في شأنه لقضائه المدة السابقة على العدوان بالسلك العسكري فانه لا يستحق مقابل التهجير اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نقله من مدينة السويس الى مدينة القاهرة . فلا يفيد من القيد الزمني المقرر على نقل العاملين من ابناء منطقة القناة وبالتالي لا يجوز الاستمرار في صرف مقابل التهجير له لحين انتهاء مدة النقل المقررة لنقل هؤلاء الانشاء والتي من

مقتنساها استحقاقهم للمقابل رغم نقلهم حتى تاريخ انتهاء تلك المدة . لذلك :
انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل
مقابل التهجير اعتبارا من تاريخ نقله الى وزارة الداخلية حتى تاريخ نقله
من العمل بمنطقة القناة .

(ملف ٨٦/٤/٨٩٧ — جلسة ١٩٨٢/٣/٣)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

أحقية العامل المدني المقول من القوات المسلحة بعد ١٩٧٥/١٢/٣١
في الإعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين
المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين
بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة ينص في مادته الثانية على أن (تمنح
اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى
٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بمحافظات القناة والذين عادوا اليها أو الذين
ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام
نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين
بكادرات خاصة أو العاملين في المنشآت الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات
التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، وكذا العاملين
بالجمعيات التعاونية وذلك بحد أقصى قدره عشرون جنيها ويحد أدنى قدره
خمس جنيها) .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على انه (لا يجوز الجمع بين
الإعانة المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من هذا القانون وبين مكانة الميدان
المقررة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة) .

ومناد ذلك أن المشرع وضع في المادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة

١٩٧٦ قاعدة عامة بمقتضاها يستحق جميع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والعاملين بكليات خاصة والعاملين بالشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والعاملين بالجمعيات التعاونية الاعانة الشهرية المحددة بنص تلك المادة متى كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بحافظات القناة ومن ثم فان العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يدخلون بحسب الاصل العام في عداد المستحقين لتلك الاعانة سواء طبق عليهم الكادر العام او خضعوا لكادر خاص طالما أنهم يعملون بحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ واذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ قد منعت الجمع بين الاعانة سالفة الذكر وبين مكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ فان ذلك لا يعنى اخراجهم من نطاق تطبيق حكم استحقاق الاعانة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وانما يؤكد هذا الحظر انطباق حكم الاعانة عليهم اذ لسواه لاستحقاقها اذا توافرت شروط منحها بالوجود بحافظات القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ وعليه فان نظمهم من وظائفهم المدنية بالقوات المسلحة بعد هذا التاريخ الى وظائف اخرى في نطاق محافظات القناة وحرمانهم بالتالى من مكافأة الميدان بسبب هذا النقل بمقتضى استحقاقهم تلقائيا للاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ لتخلف مناط الحظر عندئذ في شأنهم .

(ملف ٩١٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦) .

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

عدم جواز الجمع بين الاعانة المقررة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ والجدل المنصوص عليه بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

ان المدة الثانية من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيينا وقطاع غزة ومحافظات القناة تنص على ان (تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلى الشهري لمن كانوا يعملون حتى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ بحافظات القناة الذين عادوا اليها او

الذين ما زالوا يقيمون في المحافظات المضيفة من العاملين المدنيين والخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة أو نظام العاملين بالقطاع العام أو العاملين بكافرات خاصة) .

وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على انه (لا يجوز الجمع بين الاعانة المنصوص عليها في المادتين ٢٠١ ، ٢٠٢ من هذا القانون وبين مكافأة الميدان المقررة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٧٩ بشأن صرف بدل جهود اضافية لافراد القوات المسلحة على ان (تطفى مكافأة الميدان المقررة لافراد القوات المسلحة بالقرار الجمهورى رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤) .

وتنص المادة ٢ من ذات القرار على ان (يصرف بدل جهود اضافية لافراد القوات المسلحة (عسكريين ومدنيين) وكذلك المدنيين المتدربين للعمل بالقوات المسلحة كل الوقت الذين يخدمون بالوحدات العسكرية التى تحدد بقرار من وزير الدفاع بحد أقصى ١٠٠ ٪ من الراتب الاصلى) .

وحاصل تلك النصوص ان المشرع قضى بمنح العاملين المدنيين بمحافظات القناة سواء كانوا خاضعين للكادر العام أم الكادرات الخاصة امانة شهرية حددت المادة الثانية من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ مقدارها ولم يشترط المشرع لاستحقاق تلك الاعانة سوى الوجود بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ سواء كان هذا الوجود فعلياً أو حكماً بالبقاء فى المحافظات المضيفة واستثناء من هذه القاعدة العامة لم يجز المشرع للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة أن يجمعوا بين تلك الاعانة ومكافأة الميدان المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٤ وأن يتم هذا الحظر على أن قصد المشرع قد أتجه الى عدم جمع العامل المدنى بالقوات المسلحة بسين

الاعانة وأية منيزة أخرى مقررة بسبب العمل في المجال العسكري فان الغاء مكافأة الميدان واحلال بدل الجهود الاضافية محلها مع اشتراط العمل بالوحدات العسكرية لاستحقاق هذا البديل الجديد من شأنه ان يؤدي الى عدم احقية من يتقاضى هذا البديل للاعانة لتوافر علة حظر الجمع ، ومن ثم لا يجوز للسيد العليل المنى بالقوات المسلحة ان يجمع بين الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ وبديل الجهود الاضافية المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ لسنة ١٩٧٦ .

(ملك ٩١٤/٤/٨٦ — جلسة ١٦/٦/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

العاملون المدنيون بالقوات المسلحة — تكييفهم — يعتبرون منتدبين للعمل بالقوات المسلحة اساسى ذلك . لا يعتبرون من افراد القوات المسلحة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ بشأن مقابل التهجير — سريانه في شأنهم — الاثر المترتب على ذلك وجوب خصم ما يتقاضونه من مكافأة الميدان التي تستحق لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة من مقابل التهجير — نتيجة ذلك : يتمتع صرف هذا البديل اذا كانت مكافأة الميدان تزيد على هذا البديل .

ملخص الحكم :

من حيث ان قضاء هذه المحكة جرى بأن العاملين المدنيين بالقوات المسلحة يعتبرون منتدبين للعمل فيها اذ انهم ليسوا من افرادها ومن ثم فان حكم المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ يوجب خصم ما يتقاضونه من مكافأة الميدان التي تستحق لهم بوصفهم من العاملين المدنيين المنتدبين بالقوات المسلحة من مقابل التهجير ومتضمن ذلك انه يتمتع صرف هذا البديل اذا كانت مكافأة الميدان تزيد على هذا المقابل .

من حيث أن الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية المدعى في مقابل التهجير دون النص على وجوب خصم ما استحق له من مكافأة الميدان ، فهي غير صائبة في هذه الخصوصية ويتمين بالتالى تعديلها بإضافة هذا القيد الى ما قرره صحيحا من احقية كل منهم في مقابل التهجير المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٤ لسنة ١٩٦٩ فيخصم منه حسبها المعنا ما صرف له من مكافأة الميدان مع مراعاة التقادم الخمسى .

· طعن ٢٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢١ .

الفصل الخامس والعشرون

مسائل علمية ومتنوعة

المبالغ التى يتقاضاها العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية والمحاضرات والدروس واعمال الاختبارات بالجامعات :

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى رقم ٢٢٢١ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت - عدم سريان القيود الواردة بها على المبالغ التى يتقاضاها العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات فى مفهوم القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ - عدم سريانها كذلك على المبالغ المستحقة عن المحاضرات والدروس واعمال الاختبارات بالجامعات والمعاهد العالية - المبالغ المستحقة عن المحاضرات التى تلقى فى مراكز التدريب بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة - خضوعها للقيود المشار فيها ما لم ينطبق عليها وصف المصنفات المشار فيها .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية معجلة بالقانونين رقمى ٣٦ و٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « فيما عدا حالات الامارة فى خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته أو مكافأته الاصلية لقاء الاعمال التى يقوم بها فى الحكومة أو فى الشركات أو فى الهيئات أو فى المجالس أو اللجان أو فى المؤسسات العلمية أو الخاصة على ٣٠ ٪ (ثلاثين فى المائة) من الماهية أو المكافأة الاصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) فى السنة .

ولا تنسرى هذه القيود على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون عن الاعمال العلمية والفنية والادبية اذا انطبق عليها وصف

المصنفات المنصوص عليها في الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء .

كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت التى تستحق عن المحاضرات والدروس واممال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية .

وان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت بعد أن اوردت البدلات والاجور والمكافآت التى تسرى عليها احكام هذا القرار نصت على الا تسرى احكامه على بدلات السفر والانتقال وبذل الملابس والغذاء والسكن ويسدل المراسلة للشرطة وكذلك على الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء كما لا تسرى على الاجور والمرتبات والمكافآت المستحقة عن المحاضرات والدروس واممال الامتحانات بالجامعات والمعاهد العالية والمكافآت المستحقة للاشراف على البحوث العلمية .

ولما كانت الادارة المركزية للتدريب بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة لا تعتبر احدى الجامعات أو المعاهد العليا لذلك فلن المكافآت التى تمنح للعاملين لقاء المحاضرات التى يلقونها فى مراكز التدريب التابعة لهذه الادارة تخضع لاحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ما لم تكن تلك المحاضرات تخضع لاحكام الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون حماية حق المؤلف بوصفها من المصنفات التى تلقى شفوياً وتقدر ذلك مسألة موضوعية تختص جهة الادارة بالبت فيها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المكافآت التى تمنح لبعض العاملين مقابل المحاضرات التى يلقونها بمراكز التدريب التابعة للجهاز المركزى للتنظيم والادارة تخضع للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وتعميداته وللقرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ ما لم ينطبق على هذه المحاضرات وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف . وتقدر ذلك مسألة موضوعية تختص جهة الادارة بالبت فيها .

خفض البدلات :

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

لا يجوز رد ربع البدلات التي احتفظ بها لبعض العاملين بصفة شخصية أو التي ضمت إلى مرتباتهم في ظل العمل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ والذي تم إلغاؤه بموجب أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ — أساس ذلك — أن المشرع حين قضى بإلغاء خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي كانت مقررة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ يتعين أن تكون هذه البدلات أو الرواتب أو التعويضات محتفظة بصفاتها هذه حتى تاريخ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ فإذا فقدت طبيعتها بأن ضمت إلى المرتب خرجت من نطاق تطبيق هذا القانون — اثر ذلك — أن علاوة الرقابة المحتفظ للعاملين من هيئة الرقابة الإدارية الملفة والبدلات المحتفظ بها للعاملين بهيئة الشرطة المقولين إلى الكادر العام والبدلات المحتفظ بها لأفراد القوات المسلحة المقولين إلى وظائف مدنية ، وبسبب التسهيل المحتفظ به لشاغل الوظيفة الأدنى من درجة مدير عام والمميزات المحتفظ بها للمنقولين من المؤسسات الملفة لا ينطبق عليها حكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتباراً من ١/٧/١٩٨١ ينص في المادة الاولى على أن (يلغى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ كما يلغى التخفيض في أي من البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات المنصوص عليها في القانون المشار اليه يكون قد تقرر منحها مخفضة خلال فترة نفاذه .

ومناد ذلك أن المشرع قضى بإلغاء خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات الذي كان مقرراً بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ اعتباراً من ١/٧/١٩٨١ ومن ثم فإنه يتعين لأعمال هذا الحكم أن تحتفظ

المبالغ التي كانت تمنح بهذه الصفة بطبيعتها كبدلات أو رواتب إضافية أو تعويضات حتى هذا التاريخ نالها فقدت طبيعتها بأن ضمت الى المرتب لتصبح جزءا منه قبله خرجت من نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

وبناء على ذلك غانه لما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء هيئة الرقابة الادارية قد قضى في المادة الثانية بالاحتفاظ للعاملين المتقولين من الرقابة ببذلاتهم على أن يستهلك ما يزيد منها عن البدلات التي تمنح لهم في وظائفهم الجديدة من العلاوات الدورية والبدلات التي تتقرر لهم مستقبلا فان علاوة الرقابة التي يصدق عليها وصف بدل طبيعة العمل المحتفظ بها لهم تكون قد فقدت وفقا لهذا الحكم طبيعتها قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ بضمها الى المرتب وبالتالي فان احكامه لا تنطبق عليها .

وكذلك فانه لما كانت المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تحدد الدرجة عند اجراء النقل على أساس المرتب والبدلات فانها تكون بذلك قد ادمجت تلك البدلات بالمرتب الاساسي الامر الذي يفقدها طبيعتها وبالتالي يخرجها من نطاق تطبيق احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كانت المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ تحدد أجر الوظيفة التي يتم النقل اليها على اساس الرواتب الاصلية التي كانت تمنح في الخدمة العسكرية مضافا اليها التعويضات الثابتة المقررة للرتبة العسكرية أو أجر الوظيفة التي يتم النقل اليها ايها اكبر مع الاحتفاظ بصفة شخصية بالفرق بين جملة ما كان مستحقا بالوظيفة العسكرية من رواتب اصلية والتعويضات الثابتة وغيرها من التعويضات التي يحددها وزير الدفاع وبين جملة ما هو مقرر بالوظيفة المنقول اليها حتى يتم استهلاكه بالترقية أو العلاوات أو التعويضات فان البدلات والتعويضات العسكرية تفقد طبيعتها أيضا عند النقل الى وظيفة مدنية وبالتالي لا تنطبق عليها احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كانت المادة ٤٣ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ تقرر الاحتفاظ بصفة شخصية بالبدلات التي منحت قبل صدور هذا القانون على خلاف احكامه حتى زوال اسباب منحها أو بالنقل الى وظائف اخرى فانه التاقبت الذي اضافته الحكم الوارد بتلك المادة على البدلات المنصوص عليها فيها يقتضى تجديدها وابقاؤها بالحالة التي كانت عليها في ١٩٧٨/٧/١ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ومن ثم فانها تخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ قد احتفظت للمنقولين من المؤسسات المفضاة بالازايا التي كانوا يتقاضونها بصفة شخصية مع عدم الجمع بينها وبين ما هو مقرر بوظائفهم الجديدة في هذه الحالة يصرّف لهم أيها أكبر فان أعمال المقارنة التي يوجبها هذا الحكم فيها بين ما كان مقررًا بالمؤسسات وما يمنح بالوظائف الجديدة يقتضى ابقاء الازايا التي كانت تمنح بالمؤسسات على حالها ومن ثم لا يسرى عليها القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ على المستحقات المالية السالف ذكرها واحتفظ بها للعاملين بصفة شخصية .

(فتوى ٨٦٥ في ١٩٨٢/٧/٢٧) .

اثر الاجازة الاعتيادية او المرضية على البدلات :

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ :

العاملون بالمؤسسة العربية العامة للنقل الجوى وشركة الطيران العربية المتحدة — مدى احقيتهم ، اثناء الاجازة الاعتيادية او المرضية ، في البدلات والرواتب بالخارج — استحقاقهم بدل الانتقال الثابت ، وبدل الاقتراب ، وبدل التمثيل الاصلى والاضافى ، وبدل الغلاء الاضافى ، وبدل السكن ، وبدل المناخ اثناء الاجازة الاعتيادية او المرضية — لا يؤثر في هذا الاستحقاق قضاء الموظف اجازته في مقر عمله بالخارج او في الجمهورية او في اية دولة اخرى .

ملخص الفتوى :

أن قرار مجلس ادارة شركة الطيران العربية المتحدة بتحديد بدلات التمثيل والرواتب بالخارج قد قضى في البند « ثانيا » منه ، بمنح الموظف الذى يشغل احدى الوظائف في الخارج المقرر لها استعمال سيارة في دواعى العمل ... بدل انتقال بمعدل الشهر ثلاثين جنيها ، لمدة اقصاها شهران او تاريخ شراء السيارات ايها اقرب . ونص في البند « ثالثا » على منح الموظف او العامل بالخارج بدل اقتراب ، يتراوح بين ستين جنيها لمدير المنطقة وأربعون جنيها للعامل الفنى . ونص في البند « رابعا » على صرف بدل تمثيل اصلى ، يتراوح بين خمسين جنيها لمدير المنطقة وعشرة جنيها لضباط الحجز او الحركة . ونص في البند « خامسا » على منح بدل تمثيل اضافى يتراوح بين ٣٣٪ ، ١٥٠٪ تختلف بحسب اختلاف الدرجات والبلدان . ونص في البند « سادسا » على صرف بدل غلاء اضافى عن الاولاد — سواء اقاموا معه في مقر عمله الجديد خارج الجمهورية او تركهم في مقر عمله السابق داخل الجمهورية ، وهو يتراوح بين خمسة جنيها وجنيهن عن كل ولد يعوله العامل بحسب درجته . ونص في البند « سابعا » على بدل السكن ، اذ قضى بالتزام الشركة بتأثيث منزل لمدير المنطقة او رئيس المكتب او مندوب الشركة فيما يتراوح بين ٧٥٠ جنيها ، ١٥٠٠ جنيها، وتتحمل ٨٠٪ من قيمة ايجار السكن وكذلك استهلاك المياه والنور والتدفئة والتهوئة . ونص في البند « ثانيا » على صرف بدل مناخ لمن يعمل في البلاد

التي تقع في الحزام بين خطي عرض ٢٢ درجة شمالا وجنوبا ، بغلات تتراوح بين عشرين جنيتها وثلاثون جنيتها حسب درجة العامل .

ومن حيث أن البذل — بصفة عامة — مقرر لأغراض الوظيفة ، وذلك لمواجهة ما تتطلبه بحسب وضعها وواجباتها من نفقات . فالحكمة من تقرير البذل هي مواجهة ما يتكبده الموظف من أعباء ونفقات إضافية في سبيل قيامه بتأدية واجبات وظيفته المقرر لها البذل ، وفقا لما تقتضيه طبيعة العمل في هذه الوظيفة وظروف أداء هذا العمل وإذا كان مناط استحقاق البذل هو أن يكون الموظف أو العامل قائما بعمل وظيفته من الوظائف المقرر لها ذلك البذل ، إلا أنه يكفي لاستحقاق البذل أن تكون صلة الموظف بالوظيفة المقرر لها البذل قائمة لم تنقطع . ومن ثم يستحق البذل للموظف أو العامل القائم بعمل وظيفة مقرر لها بذل ، حتى أثناء الإجازات ، سواء كانت اعتيادية أو مرضية ، إذ أن مركز الموظف — أثناء قيامه بالإجازات المصرح له بها قانونا — لا يختلف عن مركز القائم بأعمال الوظيفة فضلا ، طالما أن صلته بالوظيفة لم تنقطع ، بنقله أو أمارته أو نجه إلى وظيفة أخرى غير تلك المقرر لها البذل .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمبدأ استحقاقه البدلات الصادر بتقريرها قرار مجلس إدارة شركة الطيران العربية المتحدة أثناء الإجازات الاعتيادية أو المرضية ، فإنه بالنسبة إلى بدل الانتقال ، الذي حدده البند « ثانيا » من القرار المشار إليه ، وهو الذي يمنح للموظف الذي يشغل وظيفة في الخارج من الوظائف المقرر لها استعمال سيارة لخواص العمل ، كتعويض له عما يتكبده من نفقات في انتقالاته لتأدية أعمال وظيفته ، فإنه لما كان هذا البذل هو عبارة عن مرتب شهري ثابت مقرر بطريقة جزائية ، وهو يستحق شهريا بصرف النظر عن الانتقالات الحاصلة في الشهور المختلفة على مر السنة ، قلت أو كثرت ، وسواء وقعت انتقالات في شهر من الشهور أم لم تقع ، ومن ثم فإنه لا يؤثر في استحقاق هذا البذل قيام الموظف بإجازة اعتيادية أو مرضية ، طالما أن صلته بالوظيفة المقرر لها البذل لم تنقطع خلال تلك الإجازة .

وبالنسبة إلى بدل الإغتراب ، وهو الذي نص عليه البند « ثالثا » من القرار سالف الذكر ، فإنه يعتبر تعويضا للموظف أو العامل عن اغترابه عن وطنه ، ومن ثم فإن مناط استحقاق هذا البذل هو أن يكون مقرر عمل

الموظف أو العامل بالخارج ، حتى ولو تغيب عنه بعض الوقت ، وبالتالي فإن هذا البديل يستحق للموظف أو العامل أثناء الاجازات ، سواء قضاها بمر عمله بالخارج ، أم قضاها في الجمهورية أو أية دولة أخرى غير التي بها مقر عمله ، ما دامت سلته بالوظيفة المقرر لها البديل قائمة اثناء الاجازة .

وفيمما يتعلق ببديل التمثيل الاصلى والاضافى ، وهو الذى تضمنه بالنص البنندان « رابعا وخامسا » من القرار المذكور ، فانه لما كان هذا البديل مقتررا لمواجهة الاعباء والتفقات التى يتكبدها الموظف أو العامل في سبيل الظهور بالمظهر اللائق بوظيفته ، وهو يدور وجودا وعدميا مع شغل الوظيفة المقرر لها البديل ، بحيث يستحق الموظف أو العامل البديل طالما أنه شغل الوظيفة المقرر لها ، ولا يؤثر في استحقاقه لهذا البديل انقطاعه عن القيام بأعمال وظيفته - بصفة عارضة - لقيامه بالجازة اعتيادية أو مرضية ، إذ أن ذلك لا يقطع سلته بالوظيفة المقرر لها البديل .

وفيمما يختص ببديل الغلاء الاضافى ، وهو الذى نص عليه في البند « سادسا » فانه يعتبر جزءا لا يتجزأ من الاجر ، طبقا لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمادة ١٨٣ من القانون المدنى ومن ثم فإن هذا يدور وجودا وعدميا مع الاجر الذى يحصل عليه الموظف أو العامل ، طالما أنه شاغل لوظيفته ، فانه يستحق هذا البديل مع أجره ، وبالتالي فانه يستحقه اثناء اجازته ، وإذا كان مناط استحقاق هذا البديل هو شغل الموظف أو العامل لوظيفة بالخارج مقرر لها البديل ، فانه لا يؤثر في استحقاقه اقامة الاولاد - الذين يصرف عنهم هذا البديل - في مقر العمل بالخارج ، أم مقر العمل السابق داخل الجمهورية .

وبالنسبة الى بدل السكن ، وهو الذى نص عليه البند « سابعا » ، فانه يظل مستحقا للموظف أو العامل طالما أنه محتفظ بسكنه تبعا لاحتفاظه بوظيفته بالخارج ، أى طالما أن رابطة العمل بالخارج قائمة ، حتى لو كان الموظف أو العامل في اجازة اعتيادية أو مرضية وسواء قضاها في مقر عمله بالخارج ، أو قضاها داخل الجمهورية أو في بلد خارجى آخر غير ذلك الذى يقع فيه مقر عمله .

وأخيرا فإنه بالنسبة الى بدل المناخ ، المنصوص عليه في البند « ثامنا » ، فإن حكمه هو ذات حكم بدل الاغتراب ، ومن ثم فإن مناط استحقاقه هو أنه يكون مقر عمل الموظف أو العامل بالخارج ، حتى لو تغيّب عنه بعض الوقت ، وبالتالي فإن هذا البديل يستحق للموظف أو العامل أثناء الاجازات ، بصرف النظر عن مكان قضاء الاجازة ، أى سواء قضاها بمقر عمله بالخارج ، أم قضاها في الجمهورية أو أية دولة أخرى غير التى بها مقر عمله ، ما دامت صلته بالوظيفة المقرر لها البديل قائمة أثناء الاجازة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق العاملين بالمؤسسة العربية العامة للنقل الجوى ، وشركة الطيران العربية المتحدة ، لجميع البدلات المقررة لهم ، وذلك أثناء الاجازة الاعتيادية أو المرضية .

(فتوى ٣٦٨ فى ١٩٦٥/٢/٢٩) .

أثر الاعارة والتدب على البدلات :

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت — سريان احكامه على ما يتقاضاه العاملون المخاطبون به من بدلات او اجور او مكافآت مما نصت عليه المادة الاولى منه — يستوى في ذلك ان تكون هذه المزايا مقررة لهم في وظائفهم الاصلية او بسبب اعارتهم او تدبهم وسواء كان التدب طول الوقت او بعضه .

ملخص الفتوى :

يؤخذ من نص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور ان خطاب الشارع للعاملين الذين عناهم يتعلق بما يتقاضونه من البدلات او الاجور او المكافآت في الداخل . وقد جاء النص عاما ومن ثم تسرى احكام هذا القرار على ما يتقاضاه العاملون المخاطبون به من بدلات او اجور او مكافآت سواء كانت مقررة لهم في وظائفهم الاصلية او بسبب اعارتهم او تدبهم وسواء كان التدب طول الوقت او بعضه بشرط ان تكون هذه الميزات بما يسرى عليه هذا القرار بالتطبيق للمادة الاولى منه .

(فتوى ١٥٥٠ في ١٦/١٠/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على عدم مجاوزة الراتب الاساسي للعامل المنتخب ١٠٪ من راتبه الاساسي في وظيفته الاصلية — هذا الحكم يقتصر على التدب الكامل دون التدب بعض الوقت في غير اوقات العمل الرسمية — المنتخب بعض الوقت يستحق اجرا اضافيا دون بلقي المزايا المقررة للممارين او المنتخبين انتدابا كاملا — مراعاة الحد الاقصى المقرر بالمادتين الثانية والثالثة من القرار المذكور ، وكذلك الحد الاقصى المقرر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتوى :

ان مفاد نص المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ سلف الفكر ان الاصل هو عدم جواز اعارة او نذب العاملين في الداخل الا الى مثل وظائفهم الاصلية من حيث الدرجات المالية وفي هذه الحالة لا يجوز أن يتقاضى العامل المعار أو المنتدب اثناء الاعارة أو النذب راتباً أصلياً يجاوز راتبه الاساسى في وظيفته الاصلية .

وقد اجاز المشرع ان تكون الاعارة أو النذب الى وظيفة تلو في الدرجة المالية درجة واحدة عن الوظيفة الاصلية ، المعار أو المنتدب منها على أن لا يجاوز الراتب الاساسى للعامل المعار أو المنتدب ١٠٪ من راتبه الاساسى في وظيفته الاصلية .

وغنى عن البيان ان هذا الحكم الاخير يقتصر على النذب الكابل الذى لا يقوم فيه العامل المنتدب باعباء وظيفته الاصلية بل يقوم في اوقات العمل الرسمية باعباء وظيفته في الجهة المنتدب اليها ، اما النذب بعض الوقت حيث يقوم العامل في وقت العمل الرسمى باعباء وظيفته ويقوم بالعمل في غير هذه الاوقات باعباء الوظيفة المنتدب اليها بعض الوقت فانه لذلك يستحق اجرا اضافيا على ما كلف به من عمل بالجهة المنتدب اليها دون باقى الميزات المقررة للبعارين او المنتدبين انتدابا ككلما طول الوقت .

وذلك كله مع مراعاة باقى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وتنص المادة الثاقبة منه على انه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين (١ ، ب) من المادة السابقة على مبلغ ٣٦٠ ج في السنة » وتنص المادة الثالثة على انه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من البدلات والاجور والمكافآت التى يسرى عليها هذا القرار على مبلغ ٥٠٠ جنيهه في السنة » .

كما لا يجوز أن يجاوز مجموع ما يتقاضاه العامل من اجور ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته الاصلية على ٣٠٪ من الماهية او المكافأة الاصلية بالنطبق للفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاجور والمرتبات التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى :

اولا : سريان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه على المنتخبين بعض الوقت من العاملين المخاطبين باحكامه ولا تسرى عليهم احكام المادة الرابعة من القرار ذاته وذلك مع مراعاة احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر .

ثانيا : استحقاق المستشار المساعد بادارة قضايا الحكومة الاجر الاضافى المقرر له وقدره ٢٥ ٪ من راتبه الاصلى عن نفيه فى غير اوقات العمل الرسمية للقيام باعمال مدير عام الشؤون القانونية بالمؤسسة بمرعاة ما تقدم .

(غتوى ١٠٥٠ فى ١٦ / ١٠ / ١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

المستفاد من احكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ والمادة ١٦ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر باعادة تنظيم الرقابة الادارية انه يحق للموظف المنتخب للعمل بالرقابة الادارية ان يحصل على جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة للعاملين بالرقابة بالاضافة الى ما كان يحصل عليه من جهة عمله الاصلى وذلك بشرط الا يجاوز ما يتقاضاه من جهة عمله الاصلى ومن الجهة المنتخب اليها مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة الادارية من المرتبات والعلاوات والمزايا المقررة للوظيفة التى يدخل مرتب الموظف المنتخب فى مربوطها .

ملخص الفتوى :

. ان الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر باعادة تنظيم الرقابة الادارية تنص على ان « يراعى بالنسبة الى المنتخبين الى الرقابة ما يأتى :

(أ)

(ب)

(ج) أن يتقاضوا مرتباتهم وبدلاتهم وعلاواتهم التي كانوا يتقاضونها قبل نديهم وذلك من الجهة المنتدبين منها مع مراعاة ما تنص به المادة ١٦ .
وتنص المادة ١٦ على أن « يكون للموظف المنتدب جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة لأعضاء الرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك بشرط ألا يتجاوز ما يتقاضاه الموظف المنتدب من وظيفته الأصلية ومن الوظيفة المنتدب إليها مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة من المرتبات والعلاوات والمزايا المقرر للوظيفة التي يدخل مرتب الموظف المنتدب في مربوطها »
والمستفاد من هذين النصين أنه يحق للموظف المنتدب للعمل بالرقابة الإدارية أن يحصل على جميع العلاوات والبدلات والمزايا المقررة للعاملين بالرقابة ، بالإضافة إلى ما كان يحصل عليه من جهة عمله الأصلية وذلك بشرط ألا يجاوز ما يتقاضاه من جهة عمله الأصلية ومن الجهة المنتسب إليها مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة الإدارية من المرتبات والعلاوات والمزايا المقررة للوظيفة التي يدخل مرتب الموظف المنتدب في مربوطها .
وحيث أن الثابت حسبما جاء في معرض تحصيل الوقائع أن الدكتور كان يتقاضى بدل عيادة من القومسيون الطبي العام قبل نديه للعمل بالرقابة الإدارية ، فمن ثمة يحتفظ بهذا العمل بعد نديه ويحق له أن يجمع بينه وبين العلاوات والبدلات والمزايا الأخرى المقررة للعاملين بالرقابة وذلك بشرط ألا يجاوز ما يحصل عليه من الجهتين مجموع ما يتقاضاه عضو الرقابة من المرتبات والعلاوات والمزايا المقررة للوظيفة التي يدخل مرتبه في مربوطها .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية إلى عدم احقية الدكتور المنتدب للعمل بالرقابة الإدارية في الحصول على بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالرقابة كاملاً إذا كانت قيمة هذا البديل مضافاً إليها ما يحصل عليه من مرتبات وبدلات وعلاوات أخرى سواء من جهة عمله الأصلية أو من الرقابة الإدارية تجاوز مجموع ما يستحقه قرينه عضو الرقابة في الوظيفة التي يدخل مرتبه في مربوطها .

(فتوى ١٥ في ٨/٦/١٩٧٦) .

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

استحقاق العامل المنتخب لأحدى المحافظات الثابتة لبذل الإقامة المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ — أساس ذلك : أن التنبؤ لشغل إحدى الوظائف بأحدى هذه المحافظات من مقتضاه أن يؤدي العامل العمل المسند إليه بها ويتوافر له مناصب استحقاق لبذل الإقامة والذي تحدد صراحة وبصفة قاطعة باداء العمل ولم يربط بينه وبين شغل الوظيفة بصفة أصلية .

ملخص الفتوى :

أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعمول به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ ينص في مادته الثانية عشر على أن « يكون شغل الوظائف عن طريق التعمين أو الترقية أو النقل أو التنبؤ ... » وينص في مادته الثالثة عشر على أن « يجوز شغل الوظائف الدائمة بصفة مؤقتة وفي الأحوال المبينة في القانون ، وفي هذه الحالة تسرى على العامل المعين أحكام الوظائف الدائمة » وينص في المادة (٥٦) على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة نوب العامل للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الأصلية تسمح بذلك » .

وينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بقرار بشأن إقامة للعاملين بالمناطق الثابتة في مادته الأولى على أن « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد لبذل إقامة بواقع ٣٠ ٪ من بداية مرسوم تثبيتهم الوظيفية بالنسبة لمن لا يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة وبواقع ٢٠ ٪ من بداية مرسوم الفئة بالنسبة لمن يكون موطنهم الأصلي بالمحافظة على أن يخضع للتخفيض المنصوص عليه بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ » .

ومفاد ذلك أن قانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أجاز شغل

الوظائف بصفة مؤقتة وبطريق النذب وأوجب تطبيق احكام الوظائف الدائمة على من شغل الوظيفة بصفة مؤقتة . وان قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ ناط استحقاق بدل الاتية باداء العمل باحدى المحافظات النائية المنصوص عليها فيه ولما كان النذب لشغل احدى الوظائف باحدى هذه المحافظات من مقتضاه ان يؤدى العامل العمل المسند اليه بها ومن ثم يتوافر له مناط استحقاق بدل الاتية الذى حدده النص صراحة وبصفة تامة باداء العمل ولم يربط بينه وبين شغل الوظيفة بصفة اصلية ، وعليه فانه لما كان العامل المعروضة حالته قد نذب مؤقتا للعمل بامورية ضرائب سوهاج المقرر للعاملين بها بدل اتية طبقا لقرار رئيس الجمهورية المشار اليه فانه يستحق البديل المنصوص عليه في هذا القرار خلال فترة نذبه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق العامل المنتخب لاحدى المحافظات النائية لبذل الاتية المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ .

(فتوى ٦٦٧ في ١١/٦/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

نذب مدير عام لشغل وظيفة وكيل وزارة أعير شافها الى الجمهورية العربية الليبية — استحقاق المنتخب بدل التمثيل وبذل الانتقال الثابت المقررين لوظيفة وكيل الوزارة — صدور قرار بعد ذلك باعتبار وكيل الوزارة موفدا في مهمة رسمية — هذا القرار لا يصح ان ينفذ بلتر رجعى بما يمس المراكز القانونية التى تكملت قبل صدوره .

ملخص الفتوى :

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٩ بامارة السيد/ وكيل وزارة التخطيط للعمل مستشارا للتخطيط بالحكومة الليبية وسافر فعلا في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، وفي ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ صدر قرار وزير التخطيط رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بتمديد السيد المدير

العام بالوزارة للقيام بأعمال وكيل الوزارة ، وقامت الوزارة بصرف بدل التمثيل والانتقال المقررين لهذه الوظيفة اليه من التاريخ المشار اليه .. الا انه تبين بعد ذلك ان الاوضاع المالية الخاصة باعارة السيد لم تحدد مع الحكومة الليبية فأصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٧٠. باعتبار السيد المذكور في مهمة رسمية مع منحه بدل السفر بواقع ١٥٠ ٪ من فئة بدل السفر المقررة ، وذلك اعتبارا من تاريخ مغادرته البلاد حتى العودة ويخصم بالتكاليف على الجهة التي يتبعها .

وقد طالب السيد بببلى التمثيل والانتقال المقررين لوظيفة وكيل الوزارة اعتبارا من تاريخ سفره في ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ صدور القرار باعتباره موفدا في مهمة رسمية في ٣١ من يناير سنة ١٩٧٠. واذا سبق صرف هذين البدلين للسيد عن الفترة ذاتها ، فقد استطلعت وزارة التخطيط رأى ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات في مدى التجاوز عن استرداد ما صرف لسيادته من بدل التمثيل وبدل انتقال يخصم بهما على وفورات الباب الاول ، فبذبت الادارة المذكورة انه قد نذب ندبا صحيحا لشغل وظيفة وكيل الوزارة ومن ثم يستحق البدلات المقررة لها .

ومن حيث انه يبين مما تقدم انه على اثر صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٦٩ باعارة السيد وكيل وزارة التخطيط للعمل بالحكومة الليبية ، أصدر وزير التخطيط قرارا بنذب السيد المدير العام بترك الوزارة للقيام بأعمال وكيل الوزارة اثناء غيابه ، وهذا النذب مطابق للقانون ذلك ان المدة (٤٤) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وهو القانون المعمول به آنذاك — كانت تنص على انه « في حالة غياب احد المعينين بقرار من رئيس الجمهورية، يقوم وكيله باعماله الوظيفية مقامة ، فاذا لم يكن له وكيل جاز للوزير او من يمارس سلطته نذب غيره للقيام بأعماله بشرط ان تكون درجته معادلة لدرجة النائب او من الدرجة الأدنى منها مباشرة » ولقد كان السيد شاغلا للوظيفة الأدنى مباشرة لوظيفة وكيل الوزارة ، كما صدر قرار نذبه ممن يملكه وفي حدود اختصاصه ، ومن ثم يكون هذا القرار صحيحا منتجا لكافة اثاره القانونية ، ويعتبر السيد المذكور شاغلا لوظيفة وكيل الوزارة من تاريخ نذبه اليها .

ومن حيث أنه ولئن كان قد تبين بعد ذلك أن قرار أمانة السيد
لم يوضح موضع التنفيذ إذ حالت الاوضاع المالية بالحكومة الليبية دون
اتمام هذه الاعارة ، ومن ثم صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٢٣٥ لسنة
١٩٧٠ باعتباره موقفا في مهمة رسمية ، إلا أن هذا القرار الاخير لا يصح
أن ينفذ بالرّجعى بها يمس المراكز القانونية التي تكاملت قبل صدوره ،
وعلى ذلك ، واذا كان السيد شاعلا لوظيفة وكيل الوزارة من
تاريخ نخبه اليها حتى تاريخ صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٢٣٥ لسنة
١٩٧٠ (المشار اليه فانه لا يصح المسلس بهذا المركز القانونى واعتبار
السيد شاعلا لتلك الوظيفة في الوقت ذاته ، وانما يظل الاول محتفظا
بمركزه القانونى للوظيفة دون التالى) .

ومن حيث أنه تاسيسا على ذلك ، واذا كانت المادة (٤٠) من قانون
العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه تنص على أنه « لا يجوز صرف البدلات
المقررة الا لشاعل الوظيفة المقرر لها البديل » فان السيد هو الذى
يستحق بئلى التمثيل والانتقال الثابت المقررين لوظيفة وكيل الوزارة من
تاريخ نخبه اليها حتى تاريخ صدور قرار رئيس الوزراء رقم ٢٣٥ لسنة
١٩٧٠ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه في الفترة من ١٥ من اكتوبر
سنة ١٩٦٩ الى ٣١ من يناير سنة ١٩٧٠ يستحق بدل التمثيل وبندل
الانتقال الثابت المقررين لوظيفة وكيل الوزارة للسيد دون السيد
.

(مئوى ٤٠٧ في ١٩٧٢/٥/٣) .

اثر النقل على البدلات :

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

نص المادة ١٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة لكهربة الريف على الاحتفاظ للعاملين المنقولين الى الهيئة بما كانوا يتقاضونه من بدلات يعد استثناء ورد على أصل عام هو ان العامل المنقول من وظيفة الى أخرى لا يحتفظ له ببدلات الوظيفة المنقول منها ، وانما يستحق ما يكون مقررا للوظيفة المنقول اليها من بدلات — المقصود بالبدلات التي يحتفظ بها هؤلاء العاملون البدلات التي كانوا يتقاضونها عند نقلهم — اثر ذلك — عدم جواز استحقاقهم للبذل على أساس الفئات المرقين اليها بالهيئة .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٨ من مارس سنة ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة لكهربة الريف ونصت المادة الاولى منه على ان «تشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة لكهربة الريف مركزها مدينة القاهرة يكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع وزارة الكهرباء وتسرى عليها احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ » ونصت المادة ١٢ منه على ان « يصدر وزير الكهرباء القرارات الخاصة بنقل العاملين للزمين للهيئة وجهازها التنفيذي من وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء والهيئة العامة لبناء السد العالي الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم او فئاتهم وذلك باتفاق مع وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على ان يحتفظ هؤلاء العاملون بمرتباتهم التي يتقاضونها وقت النقل وكذلك بالبدلات المقررة لهم ما لم تتغير طبيعة اعمالهم او الشروط اللازمة لاستحقاق هذه البدلات .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٧١/٦/٣٠ صدر قرار وزير الكهرباء رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧١ بنقل بعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم بموازنة الهيئة العامة لكهربة الريف .

ومن حيث ان الاصل ان العامل المنقول من وظيفة الى وظيفة في ذات

الدرجة لا يحتفظ له ببدايات الوظيفة المنقول منها وانما يستحق ما يكون مقررا للوظيفة المنقول اليها من بدايات ، ومن ثم فما يرد على خلاف ذلك يعد استثناء لا يجوز أن يتوسع فيه ، وبناء عليه فان ما ورد بنص المادة (١٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من تقرير الاحتفاظ للعاملين المنقولين الى الهيئة العامة لكهربية الريف بما كانوا يتقاضونه من بدايات يعد استثناء واردا على الاصل العام السالف الذكر فيؤخذ بقدره ولا يتوسع في تفسيره ، ويكون ما قرره من الاحتفاظ لهم بالبدايات المترتبة انما يعنى البدايات التى كانوا يتقاضونها عند نقلهم وذلك حتى لا يضاروا بسبب النقل ، ولان القول باستمرار تقاضيههم للبدايات على اساس الفئات المرتبة اليها من شأنه استمرار العمل باللوائح الخاصة بالمؤسسة في حقهم بعد نقلهم للهيئة ، وهو الامر الذى جاءت احكام القرار الجمهورى المشار اليه خلا منه ، فضلا عن انه يخالف ظاهر عبارة نص المادة المذكورة والتى قضت بالاحتفاظ (بالمرتبات التى يتقاضونها وقت النقل وكذلك البدايات ، فالاحتفاظ بقيد بما كانوا يتقاضونه وقت النقل وهذا القيد وارد على كل من المرتبات والبدايات .

ومن اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم احقية العاملين المنقولين من المؤسسة المصرية العامة للكهرباء الى الهيئة العامة لكهربية الريف في تقاضى بدل طبيعة العمل على اساس الفئات التى رقوا اليها بعد نقلهم للهيئة .

(مئوى ١٨٦ فى ١٩٧٧/٣/٢١) .

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

حدد المشرع المقصود بالبدايات والمزايا العينية والتعويضات تحديدا يقطع الطريق امام الخلط بينها — اثر ذلك — احتفاظ العامل عند نقله الى وظيفة اخرى بالبدايات والمزايا السابقة فان هذا الاحتفاظ يجد حده عند البدايات التى يصدق فيها تعريف البدايات على المزايا العينية ولا يجدد الى التعويضات التى تصرف للعامل بسبب ما يكون قد اداه ابلان شغلته لوظيفته السابقة من جهد غير عادى او عمل اضافى او ما يكون قد تقاضاه من بدل سفر او مصروفات انتقال .

ملخص الفتوى :

أن المشرع خول مجلس ادارة الشركة وضع قواعد استحقاق البدلات والمزايا العينية والتعويضات وفي ذات الوقت حدد المقصود بكل منها على نحو يقطع الطريق أمام الخلط بينها فادخل في البدلات بدل التمثيل وبدل الظروف أو المخاطر وبدل الاقالة وبدل الحرمان من مزاولة المهنة والبدل الخاص بالمعاملين بالخارج وعرف كل بدل تعريفا جليعا مانعا ، كما أن المشرع قصر اصطلاح المزايا على ما يمنح للعاملين عينا وكذلك قصر اصطلاح التعويضات على ما يمنح مقابل الجهد غير العادي والعمل الإضافي وبدل السفر ومصروفات الانتقال ، ومن ثم فانه اذا كان المشرع قد أجاز لرئيس الوزراء الاحتفاظ للعامل عند نقله الى وظيفة أخرى بالبدلات والمزايا التي كان يتقاضاها بوظيفته السابقة فان اعمال هذا الحكم يجد حده عند المبالغ التي يصدق عليها تعريف البدلات على المزايا العينية فقط فلا يمتد الى التعويضات التي تصرف للعامل بسبب ما يكون قد أداه إبان شغله لوظيفته السابقة من جهد غير عادي أو عمل إضافي أو ما يكون قد تقاضاه من بدل سفر أو مصروفات انتقال مقابل ما أنفقه في سبيل اداء اعمال تلك الوظيفة ، وبناء على ما تقدم فانه لما كان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٣٥ لسنة ١٩٨٠ بتعيين السيد بوظيفة رئيس مجلس ادارة شركة مصر للتوزيع ودور العرض قد اقتصر اعمالا لحكم القانون على الاحتفاظ له بالبدلات والمزايا التي كان يتقاضاها في وظيفته السابقة فان الحقوق المالية التي يستصحبها من وظيفته السابقة تقتصر على بدل طبيعة العمل فقط وما كان يحصل عليه من مزايا عينية دون المنع التي تصرف في المناسبات اذ أن القرار لم يشملها كما لم يجز القانون الاحتفاظ بها دون المكافآت التي منحت له تعويضا عما بذله من جهد غير عادي أو ما أداه من عمل إضافي في اعداد الموازنات أو الخطط أو الاشتراك في أعمال اللجان وغير ذلك مما يصدق عليه اصطلاح التعويضات وبالتالي فلا يجوز الاحتفاظ له بمبلغ ١١٩ جنيه و ٥٠٠ مليما كمتوسط من تلك المكافآت والمنع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية السيد في الاحتفاظ بالبدلات والمزايا العينية التي كان يتقاضاها بوظيفته السابقة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه دون غيرها .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

عدم جواز احتفاظ العامل المتقول بالبدل الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة المتقول منها — العامل الذى نقل من هيئة النقل العام وكان يتقاضى بدل طبيعة عمل لا يحق له تقاضى هذا البدل بعد نقله من الهيئة .

ملخص الفتوى :

أن لائحة العاملين بمؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة المسطرة بقرار من مجلس ادارتها بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ أجازت فى المادة ٥٤ لمجلس الإدارة تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بها بنسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من مرتباتهم الاساسية وتاريخ ١٩٦٦/١١/١ عمل بقرار وزير النقل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٦٦ بلائحة العاملين بهيئة النقل العام بمدينة القاهرة الذى قضى فى المادة الثانية من مواد اصداره بالغاء اللائحة الصادرة فى ١٩٦٢/٥/٣٠ وقضى فى المادة ٣٨ بأن يستمر صرف بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بالهيئة الذين التحقوا بالخدمة حتى أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ وبذات القيمة المقررة لكل منهم ، وأجازت تلك المادة تكليف هؤلاء العاملين بالعمل ساعات اضافية أو العمل فى أيام العطلات الرسمية بدون أجر اضافى ، وأجازت المادة ٤١ من ذات القرار لمجلس إدارة الهيئة صرف بدلات تقتضيها واجبات وظروف العمل وفقاً للشروط والأوضاع التى يحددها .

وبغداد ذلك أن قرار وزير النقل المشار اليه جيد بدل طبيعة العمل الذى كان يصرف للعاملين بهيئة النقل العام فى ١٩٦٦/١١/١ وفقاً لاحكام اللائحة الصادرة فى ١٩٦٢/٥/٣٠ بيد أنه لم يجعل منه جزءاً من المرتب بل احتفظ له بذاتيه مستقلة ، وفى ذات الوقت خول العاملين حقاً فى الجمع بينه وبين البدل المنصوص عليه فى القرار ، وفى مقابل ذلك حرم من يتقاضى البدل المجدد من الاجر المقرر عن العمل ساعات اضافية أو العمل فى أيام العطلات ومن ثم فإن قرار وزير النقل المشار اليه لم يضيف على البدل المجدد صفة جديدة ولم يغير من طبيعته المستقلة عن المرتب وبالتالي فإن غاية ما رتبته قرار وزير النقل أنه زاد البدل المستحق للعامل بعد تطبيقه بمقدار البدل الذى كان يتقاضاه قبل العمل به فى مقابل الحرمان من الاجر الإضافى .

ولما كان بدل طبيعة العمل يرتبط باداء اعمال الوظيفة التى قرر لها وينور معه وجودا وعدما فان العامل المنقول لا يستصحب البديل الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة المنقول منها ومن ثم فان العامل المعروضة حالته لا يستحق البديل المجدد الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتبارا من تاريخ نقله فى ١٩٧٨/٣/٤ وانما يقتصر حقه على البديل المنصوص عليه بقرار المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بنسبة ٣٠٪ من بداية ربط الوظيفة التى نقل اليها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ العامل المعروضة حالته لبديل طبيعة العمل الذى كان يتقاضاه بهيئة النقل العام اعتبارا من تاريخ نقله الى الامانة العامة للمجالس القومية المتخصصة .

(متوى ٢٣٢ فى ١٦/٣/١٩٨١) .

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ — نصها على أن نقل الضابط يتم على أساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته — سريان هذا النص على أفراد هيئة الشرطة طبقا لحكم المادة ٧٧ من هذا القانون — المقصود بالبدلات الثابتة فى حكم النص المقدم هى تلك التى لا تتأثر بعمل دون آخر فى هيئة الشرطة والتى لا تتغير من شهر الى آخر نتيجة أى ظرف طارئ بل يستمر استحقاقها ثابتا مطردا مستقرا — علاوة المدن — يرتبط استحقاقها بالعمل داخل مدن القاهرة والإسكندرية وبورسعيد — لا تعتبر من قبيل البدلات الثابتة .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة ينص فى المادة ٢٨ منه — التى تسرى على أفراد هيئة الشرطة بنص المادة ٧٧ من ذات القانون — على أن يتم النقل على أساس المرتب الذى يتقاضاه المنقول

من هيئة الشرطة مضاعفا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته او درجته .
وقد اوضحت المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان المقصود بالبدلات الثابتة
في حكم النص المتقدم هي تلك التي لا تتأثر بعمل دون آخر في هيئة الشرطة
والتي لا تتغير من شهر الى آخر نتيجة اى ظرف طارئ ، بل يستمر
استحقاقها ثابتا مطردا مستقرا .

وحيث ان علاوة المدن التي تصرف لصف الضباط والعساكر المعينين
في مدن القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، انما يرتبط استحقاقها بفترة
الخدمة داخل هذه المدن وينتهى هذا الاستحقاق فور النقل للعمل باى مكان
آخر داخل الجمهورية ، فانه لا يتحقق لها وصف استمرار الاستحقاق على
نحو ثابت ومطرد ومستقر ، ومن ثم ينتفى في شأنها وصف البدلات الثابتة
التي تضاف الى مرتب المنقول من هيئة الشرطة .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى عدم احقية السادة
في الاحتفاظ بعلاوة المدن التي كانوا يتقاضونها اثناء عملهم بهيئة الشرطة .

(فتوى ٦٧٥ في ٢٧/١١/١٩٧٦) .

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

الاحتفاظ لافراد الشرطة الذين ينقلون الى وظائف مخنية بالبدلات الثابتة
المقررة لرتبتهم او درجاتهم ، حكم مستحدث بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ لم
يرد بالقوانين المنظمة لهيئة الشرطة السابقة عليه — اثر ذلك — عدم سريان
هذا الحكم على واقعات النقل من هيئة الشرطة التي تمت في ظل القوانين
السابقة — السلطة المقررة لرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة في
الاستفتاء من بعض احكام كادر العمال لا تصلح سنداً للقول بان لهم
حقاً سابقاً على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في الاحتفاظ بالبدلات —
اساس ذلك — حكم الاحتفاظ بالبدلات لافراد هيئة الشرطة يجد موضعه
في نصوص قانون هيئة الشرطة وليس لكادر العمال شأن بهذا الحكم — نص
المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ لا يجيز تعديل الاوضاع المالية المستقرة للعاملين الخاضعين لاحكام
القانون المذكور .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على انه « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بحقوق الخاضعين له التى نشأت قبل العمل به متى كانت مترتبة على احكام القوانين والقواعد والقرارات والنظم السابقة على نفاذه ، ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل على اى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » .

ومن حيث انه بناء على هذا النص فإنه لا يجوز بعد ١٩٧٤/١/٣٠ تعديل الاوضاع المالية المستقرة للعاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — لما فى ذلك من تعديل محرم بالنص الصريح لمراكزهم القانونية المستقرة لهم فى هذا التاريخ .

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام القوانين المتتالية المنظمة لهيئة الشرطة ابتداء من القوانين رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ ورقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ حتى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ يبين أن الحكم القاضى بالاحتفاظ لافراد الشرطة الذين ينقلون الى وظائف مدنية بالبدلات النابتة المقررة لرتبتهم أو درجاتهم قد استحدث لأول مرة فى آخر هذه القوانين ولم تتضمنه التشريعات السابقة عليه ومن ثم فانه أعمالا للآخر المباشر للقانون لا يسرى هذا الحكم المستحدث على واقعات النقل من هيئة الشرطة التى ثبت فى ظل القوانين السابقة على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه كما هو الشأن فى الحالات المعروضة .

ومن حيث انه لا وجه للاستناد فى هذا الصدد الى السلطة المقررة لرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى الاستثناء من بعض احكام كادر العمال للقول بان لهم حقا سابقا على القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى الاحتفاظ بالبدلات ذلك لان حكم الاحتفاظ بالبدلات المقررة لافراد هيئة الشرطة بعد نقلهم انما يجد موضعه الطبيعى فى نصوص قانون هيئة الشرطة لانه هو القانون الخاص الذى يعنى اساسا بتنظيم عناصر الحياة

الوظيفية لهؤلاء الأفراد بما تتضمنه من تعيين وترقية وتدريب ونقل - وليس لكادر العمال شأن بهذا الحكم فهو يتناول الحياة الوظيفية لطائفة العمال غير المهرة والعمال المهنيين والفنيين ومن ثم لا يتصور أن يتضمن أحكاما تخص أفراد هيئة الشرطة وبالتالي فلا يحق لرئيس الجهاز أن يصدر قرارا بالاستثناء منه في هذه الخصوصية لأن مثل هذا الاستثناء سينصرف حتما إلى القواعد المنظمة لهيئة الشرطة وهو لا يملك سلطة الاستثناء منها .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فانه علاوة على الحكم المنصوص عليه بالمادة ٨٧ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة والذي لا يجوز بموجبه تعديل الأوضاع المالية التي نقل بها العاملون المعروضة حالتهم فانه ليس لهم أصل حق في الاحتفاظ بالبدلات التي كانوا يتقاضونها قبل نقلهم إلى الوظائف المدنية كما لا يحق لهم أن يطالبوا بها استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم أحقية احتفاظ العاملين الذين نقلوا من الشرطة إلى وظائف عمالية قبل العمل بقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بالبدلات التي كانوا يتقاضونها قبل نقلهم .

(ملف ٧٥٢/٤/٨٦ - جلسة ١٩٧٨/٣/٧) .

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلا بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ - نصها على أن الضابط المنقول إلى وظيفة مدنية إذا تقاضى رواتب وتمويضات تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى إليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التمويضات - دخول المكافأة المقررة للمدنيين العاملين والمكافآت للمدنيين المساعدين بالمحافظات ورؤساء مجالس المدن من الموظفين في مفهوم التمويضات المدنية المشار إليها .

ملخص الفتوى :

أن المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة بمعدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأنه إذا تناهى الضابط المنقول الى وظيفة مدنية رواتب وتعويضات تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

وان اصطلاح التعويضات الوارد في النص السابق وان لم يرد في القوانين التي تنظم شئون العاملين المدنيين الا أن المادة ٧٥ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد نصت على أن « رواتب الضباط هي الرواتب الاصلية المقررة للرتب المختلفة بها في ذلك العلاوات الحورية وفقا لما هو وارد في الجداول المراتق لهذا القانون .

أما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الاضافية ..

وعلى ضوء هذا النص يجب فهم مدلول عبارة التعويضات المدنية للسكتريرين العاملين والسكتريرين العاملين المساعدين ورؤساء مجالس المدن من الموظفين . وعلى ذلك فان هذه المكافاة تدخل بالاضافة الى راتب الوظيفة في مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول الى وظيفة مدنية من رواتب وتعويضات وفقا للمادة ١٤٩ سالفة الذكر ، فاذا قل هذا المجموع عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية من رواتب وتعويضات يدخل فيها البدلات العسكرية أيضا ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات المدنية التي يدخل فيها البدلات التي تقـرر مستقبلا .

وغنى عن انبيان انه عند حساب هذه التعويضات مدنية كانت أو عسكرية يراعى التواعد الخاصة بخفض البدلات المدنية والعسكرية .

(فتوى ١١٦٠ في ١١/٥/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية - نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ على انه اذا تقلص الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية - المعول عليه هو مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول في وظيفته المدنية من مرتب وبدلات - المكافأة المقررة للسكرتيرين العامين المساعدين المحافظات تدخل في مضمون التعويضات المدنية في هذا المجال .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه « في حالة نقل أحد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب أتعابته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل في هذه الحالة طبقاً لحكم المادة السادسة من القانون ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب أتعابته من تاريخ نقله وفي كلتا الحالتين اذا تقلص الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استفادته بالترقية والعلاوات وتحدد التعويضات العسكرية التي تحسب للضابط عند النقل بقرار من نائب القائد الاملى للقوات المسلحة .

وتعتبر مكافأة السكرتير العام بدل طيبة عمل وتدخل في مضمون التعويضات المدنية التي اوجب المشرع في المادة ١٤٩ سالفة الذكر اضافتها الى الراتب وذلك لتحديد ما يستحقه الضابط المنقول الى وظيفة مدنية من تكلفة في راتبه وذلك اذا قل مجموع ما يتقاضاه في هذه الوظيفة عما كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية قبل نقله وهي تكلفة تصد بها المحافظة على الحالة المعيشية لهذا الضابط ولذلك جعلها المشرع مرهونة بما يحدث من

نقص في مجموع ما كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية وفي حدود هذا النقص ولا حجة فيها ذكره المطعون ضده ان مكافأة السكرتير العام المساعد لا تعتبر من التعويضات الثابتة التي تضم وحدها الى الراتب بالتطبيق للمادة ١٤٩ سالفة الذكر وفيما ذكره كذلك من ان الدرجة التي نقل اليها وهي الدرجة الاولى ليست لها ميزة مالية — لا حجة في ذلك — طالما ان المشرع عبر صراحة بان منط استحقاق تكيلة الراتب هو نقص مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول الى وظيفته المدنية بالقياس على ما كان يتقاضاه في وظيفته العسكرية .

(طعن ٦٧٦ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣) .

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة — نصها على احتفاظ الضابط بالرواتب والبدلات التي كان يتقاضاها في وظيفته العسكرية اذا كانت تزيد عن الرواتب والبدلات المقررة للوظيفة المنقول اليها وذلك بصفة شخصية لحين استهلاك الفرق مما يحصل عليه مستقبلا من ترقيات أو علاوات أو تعويضات — هذه التعويضات لا تفقد طبيعتها بعد النقل الى الوظيفة المدنية ومن ثم لا تعتبر ضمن المرتب الاصل للضابط المنقول — يترتب على ذلك خضوعها للخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة قد نص في المادة ٧ على ان « رواتب الضباط هي الرواتب الاصلية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية وفقا لما هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون . اما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الاضافية ونص في المادة ١٤٩ على انه « في حالة نقل احد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل في الدرجة التي يدخل اليها الراتب المقرر لرتبته العسكرية في مربوطها وتحسب اقدميته منها من تاريخ حصوله على اول مربوطها . ويجوز ان ينقل الى الدرجة التالية للدرجة التي تدخل اليها الراتب

المقرر لرتبته في مربوطها اذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ، ويتم النقل في هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية . وفي كلتا الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية . ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية والعلاوات أو التعويضات . ويغاد هذا النص ان الضابط الذى ينقل الى وظيفة مدنية يحتفظ بمرتبه الاصلى المقرر لوظيفته العسكرية اذا كان النقل في الدرجة التى تدخل هذا المرتب في مربوطها ، أما اذا كان النقل الى الدرجة التالية فانه يمنح أول مربوط هذه الدرجة اذا كان يزيد على مرتبه في وظيفته العسكرية ، وفي الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول رواتب وبدلات تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده مما يحصل عليه مستقبلا من ترقيات أو علاوات أو تعويضات ومن ثم فان ما كان يتقاضاه الضابط من راتب اصيلى وبدلات وعلاوات اضافية لا ترايلها طبيعتها عند نقله الى وظيفة مدنية . فلا يجوز اعتبارها جميعها راتبا اصليا والا يتضمن ذلك منحه مرتبا اصليا يزيد على ما هو مقرر في المادة ١٤٩ سالفه الذكر بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث أنه يتبين من الاطلاع على الاوراق انه صدر القرار الجمهورى رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٦٦ ونص على ان « ينقل اللازم أول (الفنى) الى وظيفة مدنية بالدرجة السادسة بوزارة النقل بمابهية قدرها ٥٥٨ جنيها سنويا على أن تحسب أقدميته في الدرجة اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ » وثابت من ملف خدمة المدعى أنه كان يتقاضى في وظيفته العسكرية مبلغ ٥٥٨ جنيها سنويا منه ٢٨٤ راتبا اصليا ، ١٧٤ جنيها تعويضات ، ومن ثم يتعين تحديد مرتب المدعى في وظيفته المدنية وفقا للاسس المبينة في المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فيحتفظ بمرتبه الاصلى وقدره ٣٨٤ جنيها سنويا ، وان تؤدي اليه قية التعويضات بصفة شخصية على أن تستهلك مما يحصل عليه مستقبلا من ترقيات أو علاوات دورية أو بدلات دون أن تفقد هذه التعويضات طبيعتها بحيث تعتبر مرتبا اصليا بالمخالفة لاحكام القانون .

ومن حيث أنه تاسيسا على ذلك ، ولما كانت الجهة الادارية قد خصمت قيمة العلاوة الدورية التى استحققت للمدعى من التعويضات التى تؤدي الى المدعى بصفة شخصية ، كما قامت بتخفيض هذه التعويضات

باعتبارها من البدلات التي قضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بتخفيضها بواقع الربع ومن ثم يكون هذا الاجراء الذي أجرته جهة الادارة صحيحا ومتنقا مع احكام القانون وتكون الدعوى غير قائمة على اساس سليم خلية بالرفض .

(طعنى ١١١٥ ، ١١٧٦ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٧٨) .

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

احقية ضباط الشرطة المنقولين الى المخابرات العامة في حساب ما يتقاضونه من بدلات اثناء خدمتهم بالشرطة عند تقرير مرتباتهم الاصلية طبقا للمادة ٣٩ من قانون المخابرات العامة — اساسي ذلك ان الاستفادة من المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ان المعمول عليه في تحديد مرتب ضابط الشرطة المنقول الى وظيفة خارج هيئة الشرطة هو بما يتقاضاه من مرتب مضافا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته — لا يغير من هذا النظر منح هؤلاء الضباط علاوة او اكثر من علاوات الفئة التي نقلوا اليها اذ ان قرارات منح هذه العلاوات تعتبر مما تترخص فيه المخابرات العامة طبقا للمادة ٣٩ من قانون نظام المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على قانون نظام المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ انه ينص في المادة ٣٩ منه على ان « يمنح من ينقل الى المخابرات العامة اول مربوط الفئة المنقول اليها او مرتبه السابق ايها اكبر ، ويجوز للجنة شئون الامراء طبقا للاوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية ان تقرر منح من ينقل الى المخابرات العامة علاوة او اكثر من علاوات الفئة المنقول اليها بشرط الا يجاوز مرتبه نهائية مربوط » . فتوى والا تزيد العلاوات الممنوحة عن اربع علاوات » .

كما تنص المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة على أنه « دون اخلال بحكم المادة ١٦ من هذا القانون لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابة وبعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ، ويتم النقل على اساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لمرتبه او درجته » .

ومن حيث أن الاستفادة من نص المادة ٢٨ السالفة الذكر ان المعول عليه فى تحديد مرتب ضابط الشرطة المنقول الى وظيفة خارج هيئة الشرطة ، هو بما كان يتقاضاه من مرتب مضافا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لمرتبه ، بحيث يتحدد مرتبه الاساسى عند النقل بمجموع هاتين القيمتين ، الامر الذى يتعين معه فى تحديد مفهوم المرتب فى صدد تطبيق نص المادة ٣٩ من قانون المخابرات العامة المشار اليه ، الاعتداد بمجموعهما ، ومنح ضابط الشرطة المنقول الى المخابرات العامة ما يقابل هذه القيمة بوصفها راتباً أساسياً ، أو اول مربوط الفئة المنقول اليها ايها اكبر على نحو ما قضت به هذه المادة .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر منح هؤلاء الضباط علاوة أو أكثر من علاوات الفئة التى نقلوا اليها ، ذلك أن قرارات منح هذه العلاوات تعتبر مما تترخص فيه المخابرات العامة طبقاً للمادة ٣٩ المشار اليها ويغير الزام عليها ووفقاً للضوابط التى تسير عليها فى هذا الشأن ، ومن ثم لا يسوغ قانوناً أن يترتب على تقرير منحها أو منعها مساس بقاعدة الاعتداد فى تحديد مرتب ضابط الشرطة المنقول بمجموع مرتبه وبدلاته الدائمة ، باعتبارها قاعدة نص عليها فى قانون هيئة الشرطة ولم يرد فى قانون المخابرات ما يحول دون اعمالها .

من اجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى احقية ضباط الشرطة المنقولين الى المخابرات العامة بالقرار الوزارى رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ، فى حساب ما يتقاضونه من بدلات أثناء خدمتهم بالشرطة عند تقدير مرتبتهم الاصلية طبقاً للمادة ٣٩ من قانون المخابرات العامة .

أكثر من بدل :

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة تضمن تنظيمها متكاملًا في شأن المرتبات المستحقة للعاملين بها وملحقاتها — أثر ذلك : عدم احتية أفراد المخابرات العامة في نقاضي البدلات المقررة لنظراتهم من العاملين المدنيين بالدولة كبذل التفريغ والتخصص والسماعة ... الخ الا بتعديل القانون المشار اليه بما يسمح بصرف مثل هذه البدلات اليهم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص على أن : « يعمل في تلك المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام المرافقة لهذا القانون وتسرى احكامه على : (١) (ب) ولا تسرى هذه الاحكام على العاملين الذين ينظم شئون توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين » ، وان المادة الاولى من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن : « ولا تسرى هذه الاحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » .

كذلك تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة على ما يلي : « يعمل في شأن نظام المخابرات العامة باحكام القانون المرافق » وتنص المادة ٧٨ من القانون المذكور بمعدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٦ على أن : « تنظم اللائحة التنفيذية المسائل الآتية : (هـ) بدل السفر ومصاريف الانتقال لأفراد المخابرات العامة . (و) الاجور عن الاعمال الاضافية والمكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة والمنح ويكون تقرير الاجور عن الاعمال الاضافية والمكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة والمنح بالنسبة الى الوظائف الاعلى من وظائف الفئة (١) بقرار من رئيس الجمهورية وذلك دون التقيد بالقوانين

واللوائح والقرارات المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية » وقد ورد بالجدول رقم ٥ (أ) الملحق بذلك القانون بعد تعديله بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٨ منح علاوة مخابرات لشاغلي الوظائف العليا من الفئة (١) بواقع ٣٦٠ جنيها سنويا ، لشاغلي وظائف المستوى الأول من الفئات « ب » و « ج » بواقع ٢٠٠ جنية ، والفئات من « هـ » الى « د » من المستوى الثاني بواقع ٢٤٠ جنية سنويا ، ونص على أن يمنح وكلاء أول ووكلاء المخابرات العامة بدل التثمين المقرر لنظرائهم في الحكومة .

ويبين من هذه النصوص أنه سواء في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فإن الأحكام المقررة للعاملين المدنيين بالدولة لا تسرى إلا بالنسبة لهم دون العاملين الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين وقرارات خاصة ، أو ذلك بالنسبة لما تضمنته هذه القوانين أو القرارات من قواعد ، إلا إذا أحالت هذه الأخيرة إلى الأحكام التي تنطبق على العاملين المدنيين ، وأن قانون المخابرات العامة قد تضمن تنظيمها متكاملا في شأن استحقاق العاملين بها لمرتباتهم وملحقاتها ، فنص على منحهم علاوة مخابرات وعلاوة ميدان ونظم حصولهم على المكافآت التشجيعية والمكافآت الخاصة والمنح والبدلات والأجور عن الأعمال الإضافية المقررة لهم ، وقضى بمنحهم ذلك كله دون التقيد بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في الوزارات والمصالح الحكومية ودون التقيد بفئة العامل الوظيفية .

ولما كان يؤدي ذلك أن المشرع وقد أفرد للعاملين بالمخابرات العامة تشريعا خاصا جمع فيه كل المزايا ومن بينها البدلات ارتأى صرغها لهم وتولى فيه تنظيم كافة شؤونهم الوظيفية ، دون أن يضمن هذا التشريع أو التشريعات السابقة عليه أية إحالة إلى الأحكام المعمول بها بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة في شأن البدلات المقررة لنظرائهم ، فإنه يكون قد اتجه إلى عدم استحقاق أفراد المخابرات إلا للمزايا المالية الواردة بقانونهم الخاص ، ويؤيد هذا النظر أنه حين قصد المشرع إلى تمتع بعض العاملين بالمخابرات العامة بنوع معين من البدلات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، نص على ذلك صراحة في الأحكام المرفقة بجدول المرتبات الخاص بهم حيث قضى بمنح الوكلاء والوكلاء الأول بالمخابرات العامة بدل التمثيل المقرر لنظرائهم في الحكومة .

أما إذا ما رُوي منح العاملين بالمخابرات العامة البدلات المشار إليها

فان ذلك منوط بتعديل احكام قانون المخابرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١
بما يحقق هذا الغرض .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
احقية افراد المخابرات العامة في تلقى البدلات المقررة لنظرائهم من العاملين
المدنيين بالدولة .

(متوى ٢٨٠ فى ٣٠/٣/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

لا تعارض بين احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور
والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون المومنون علاوة على مرتباتهم
الاصلية وبين احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن
تنظيم البدلات والاجور والمكافآت — كلاهما واجب التطبيق — اساس ذلك
ان القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ صدر فى حدود التفويض المخول
لرئيس الجمهورية بمقتضى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ — اثر ذلك اعتبار القرار الجمهورى المشار اليه فى مرتبة القانون وله
قوته وانه هو والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ يكمل أحدهما الاخر وكلاهما
واجب التطبيق ويكون اللاحق منهما ممدلا او ناسخا للسابق عليه فيها
لا يتعارض معه من احكام .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين
رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ و٩٣ لسنة ١٩٥٩ تنص على انه « فيما عدا حالات
الامارة خارج الجمهورية لا يجوز ان يزيد ما يتقاضاه الموظف من اجور
ومرتبات ومكافآت علاوة على ماهيته او مكافآته الاصلية لقاء الاعمال التى
يقوم بها فى الحكومة او فى الشركات او فى الهيئات او فى المجالس او للجان
او فى المؤسسات العامة او الخاصة على ٣٠ ٪ من الماهية او المكافأة الاصلية
على الا يزيد ذلك على ٥٠ ٪ جنيه فى السنة » .

وتنص المادة الثانية على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب تستدعي ذلك ، زيادة النسبة المشار إليها في المادة الأولى بما لا يجاوز ١٠٠ ٪ من الماهية أو المكافأة الأصلية . ويشترط في هذه الحالة ألا يزيد ما يعطى للموظف علاوة على ماهيته أو مكافئته الأصلية على مبلغ ألف جنيه » .

وتنص المادة الرابعة على أن « لا تحسب في تقدير الماهية الأصلية بدلات طبيعية العمل وبدلات المهنة والبدلات التي تعطى مقابل نفقات فعلية واعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنح والمكافآت التشجيعية ولا تحسب كذلك في مجموع الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المادة الأولى » .

وتنص المادة الخامسة على أن « يقصد بالموظف في تطبيق احكام هذا القانون ، الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة ويعتبر في حكم الموظف في هذا الشأن من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتخبين والمديرين في الشركات المساهمة وأولئك الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو يعينون لدى تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية » .

وتنص المادة السادسة من الفقرات الثانية منها على أنه « تقوم الشركات والهيئات والمجالس واللجان والمؤسسات بإبلاغ الجهة التابع لها الموظف عن طبيعة العمل الذي يقوم به وما يتقاضاه عنه من أجور ومكافآت وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ التحلته بالعمل » .

وتنص المادة السابعة على أن « يحسب الحد الأقصى للنسبة المئوية من الاجور والمرتبات والمكافآت المشار إليها في المواد السابقة على أساس ما يستحقه الموظف في سنة ميلادية كاملة وتجرى الحاسبة في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة . ويؤول الى الخزانة العامة المبلغ الذي يزيد على الحد الأقصى » .

وتنص المادة الثامنة على أن « كل مخالفة لاحكام المادة السادسة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، هذا علاوة على استرداد الفروق المالية المترتبة على المخالفة » .

وصدر بعد ذلك القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ونص في المادة ٣٧ منه على أنه « يجوز للوزير المختص أو من يمارس سلطاته منح العامل مكافأة تشجيعية مقابل خدمات ممتازة أداها وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية » .

ونص في المادة ٣١ منه على أنه « يجوز صرف بدل التمثيل أو بدل طبيعة عمل للعاملين بالوزارات والمصالح والمحافظة طبقا للشروط والاوزاع التي تحدد بقرار من رئيس الجمهورية » .

وأستنادا الى التفويض التشريعي الذي خوله هذا القانون لرئيس الجمهورية أصدر في ٢١ يوليو ١٩٦٥ القرار الجمهوري رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم الاجور والمكافآت والبدلات ونص في المادة الاولى منه على ان تسرى احكام هذا القرار على البدلات والاجور والمكافآت الآتية :

(أ) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل الحاصل على مؤهل معين ويقوم بمهمة معينة تتفق مع هذا المؤهل .

(ب) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح لمن يقوم بأعباء عمل معين ذي خطورة أو صعوبة معينة .

(ج) البدلات والاجور والمكافآت التي تمنح للعامل بسبب أدائه الوظيفة في مكان جغرافي معين .

(د) الاجور والمكافآت الإضافية .

(هـ) المكافآت التشجيعية والخاصة .

(و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها .

(ز) المبالغ التي يتقاضاها العاملون المنتخبون أو المعارون في الداخل علاوة على مرتباتهم الأصلية .

ونص في المادة الثالثة منه على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه

العامل من البدلات والاجور والمكافآت المنصوص عليها في البندين (١)
و (ب) من المادة السابعة على مبلغ ٣٦٠ جنيه في السنة » .

ونص في المادة الثالثة منه على أنه « لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه
العامل من البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار على
مبلغ ٥٠٠ جنيه في السنة » .

ونصت المادة السادسة منه على أنه « اذا كانت الوظيفة التي يشغلها
العامل مقرا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه
أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت
التي يسرى عليها هذا القرار » .

فإذا كان البديل المقرر للوظيفة اقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع
بين هذا البديل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا
القرار بحد أقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة » .

ونصت المادة السابعة منه على أنه « يسرى هذا القرار على جميع
العاملين المخنيين بالجهاز الادارى للدولة « الوزارات والمصالح ووحدات
الادارة المحلية » والهيئات العامة — عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي —
سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو بقوانين أو لوائح
خاصة ، وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات أو الاجور أو المكافآت
في الداخل » .

واستنادا الى المادة الثامنة من هذا القرار الجمهورى التي تنص على
أن « على وزير الخزانة ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة اصدار
القرارات اللازمة لتنفيذه » اصدر وزير الخزانة القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٦
ونص في المادة الثانية منه على أنه « على الوزارات والمصالح ووحدات الادارة
المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها
ومنشآت القطاع الخاص التي تستخدم عاملين يتبعون لحدى الجهات
المشار اليها في المادة الاولى من هذا القرار وتصرف لهم بدلات أو اجور
أو مكافآت أو مبلغ اضافية على مرتباتهم أو مكافآتهم الاصلية ، اخطار
الجهات التي يتبعونها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار أو
من تاريخ التحاقهم بالعمل أيهما اقرب وكذلك خلال اسبوع عقب كل سرنية

بمقدار ما صرف لهم ومقدار الاستقطاعات المختلفة ومفرداتها مع بيان الاعمال التى قلموا بها وتاريخ الالتحاق بالعمل وتاريخ الانتهاء منه » .

ونص فى المادة الثالثة منه على انه « على العاملين المشار اليهم فى المادة السابعة اخطار الجهات التى يتبعونها بالاعمال التى يؤدونها ويتقاضون عنها بدلات او اجور او مكافآت او مبالغ اضافية على مرتباتهم او مكافآتهم الاصلية ومقدار كل منها وقبمة الضرائب التى تخصم منها وذلك فى المواعيد المنصوص عليها فى المادة السابعة » .

وعليهم ايضا تقديم اقرار للجهة التى يتبعونها خلال النصف الاول من شهر يناير من كل عام بالمبالغ التى صرفت اليهم كبدلات او اجور او مكافآت او مبالغ اضافية على مرتباتهم او مكافآتهم الاصلية خلال السنة الميلادية السابقة مع بيان مفرداتها والاستقطاعات والمبالغ المستحقة الاداء للحكومة .

ونص فى المادة السادسة منه على ان « يؤدى العامل الى الجهة التابع لها قيمة الزيادة من الحدود التصوى الواردة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ شهرا بشهر فى ذات السنة الميلادية دفعة واحدة قبل ٣١ يناير من السنة التالية » .

ومن حيث انه يبين من استعراض النصوص على الوجه المتقدم ان القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ صدر فى حدود التفويض المخول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وبذلك يكون فى مرتبه القانون وله قوته ، وان هذا القرار الجمهورى هو والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ يكمل أحدهما الآخر وكلاهما واجب التطبيق ويكون اللاحق منهما بعدلا او ناسخا للسابق عليه فيما يتعارض معه من احكام كما ان التعارض بين القرار الجمهورى سالف الذكر فيها تضمنه من النص على البدلات التى اخرجها القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ هو تعارض ظاهرى ، ذلك ان منح البدلات والمكافآت التى اشرت اليها هذه النصوص المتقدمة هو امر جوازى وليس ثمة ما يمنع من صدور قرار تنظيمى عام من رئيس الجمهورية بعدم المنح أصلا او بوضع قيود او حدود لما يجوز منحه ما دام انه فى هذا الشئ من لم يتجاوز الحدود التصوى للاجور الاضافية المنصوص عليها قانونا ، وهو ما تحقق بصدر القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ وعلى ذلك فليس

ثمة تعارض بين احكام القرار الجمهورى سالف الذكر والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا تعارض بين احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ وبين احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ نكل منها يكمل الاخر ، وعلى العاملين تقديم الاقرارات ورد المبالغ الزائدة عن الحدود القصوى وفقا لاحكامها .

(فتوى ٤٦٢ فى ٨/٥/١٩٦٨) .

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ :

بدل الإقامة وبدل طبيعة العمل — العامل الموفد فى بعثة يظل شافلا للوظيفة التى يتقلدها فى الجهة التى يعمل بها — اثر ذلك — عدم حرمانه من البدلات التى كان يتقاضاها .

ملخص الفتوى :

القانون رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن تقرير بدل اقامة للعاملين ببعض المناطق النائية ينص فى مادته الاولى على أن : « يمنح العاملون المدنيون بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة الذين يعملون بمحافظة سوهاج وقنا واسوان والبحر الاحمر ومطروح والوادى الجديد ، بدل اقامة بواقع ٣٠ ٪ من بداية مريوط فئاتهم الوظيفية بالنسبة للعاملين من لا يكون موطنهم الاصلى بمحافظة وبواقع ٢٠ ٪ من بداية مريوط الفئة بالنسبة لمن يكون موطنهم الاصلى بمحافظة ... » وان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن تقرير بدل اقامة للعاملين بمحافظة سيناء ووادى النطرون والواحات البحرية وامراء القوات المسلحة تنص على أن : « تعتبر محافظة سيناء ومنطقتنا وادى النطرون والواحات البحرية من المناطق النائية » وان المادة الاولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بدل طبيعة عمل للعاملين المدنيين بالمناطق المحررة من سيناء تنص على أن : « يمنح العاملون المدنيون بالحكومة والقطاع العام بالمناطق المحررة من سيناء او التى تحرر ، بدل طبيعة عمل بنسبة ٧٥ ٪ من بداية مريوط الفئة الوظيفية

التي يشغلها العامل » . كما تنص المادة ٧٨ مكرر من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال المضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٧ على أن : « تصرف للعامل الذي يرخص له بالسفر طبقا لحكم المادة السابقة مقابل نقدي أو استثمارات سفر مجانية وفقا للقواعد والشروط الآتية : » وتنص اللائحة المالية لأعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ في ١٣/٧/١٩٦٢ في المادة ٢٣ على أن « يتقاضى عضو البعثة الداخلية من ميزانية البعثات مرتباته كالاتى : ١ — يصرف لمضو البعثة الموظف مرتباته والبدلات الاضافية بعد استئصال الاستقطاعات القانونية بتوامعها المختلفة . ٢ — » .

ومعاد تلك النصوص أن المشرع منح لمن يعمل بمناطق نائية حددها بدل اقامة بنسبة محددة حسب موطنه الاصلى ، وقرر للعاملين بالمناطق المحررة من سيناء بدل طبيعة عمل بواقع ٧٥٪ من بداية مربوط الفئة التي يشغلها العامل ، كما خول من يعمل بتلك الجهات الحق في اختيار مقابل نقدي لاستثمارات السفر المجانية من عدد المرات التي يحق له السفر فيها ، وفي ذات الوقت قضى المشرع بمنح عضو البعثة الداخلية مرتباته والبدلات الاضافية التي يستحقها .

ولما كان الموظف الموفد في بعثة يظل شاغلا للوظيفة التي يتقلدها في الجهة التي يعمل بها ، ذلك أن المشرع عندما نظم البعثات لم يرتب قطع صلة الموظف بوظيفته اثناءها ولم يحرمه من مرتبتها أو مزاياها ، ولم يجز شغل وظيفته مدة البعثة ، فمن ثم تعد امتدادا لعمله الاصلى ، ويعتبر قائما بالعمل خلالها ، كما وأن ابتعاد الموظف عن مقر عمله اثناء البعثة انها هو أمر مؤقت بطبيعته ليس من شأنه أن يؤدي الى اعتباره قد غير من محل اقامته ، بما لا يسوغ معه حرمانه من بدل الإقامة الذي يرتبط بشغل وظيفة في إحدى المناطق النائية ومن المقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية كما تتوافر في حق من يشغل وظيفة بالمناطق المحررة من سيناء شروط استحقاق بدل طبيعة العمل المقرر للعاملين بتلك المناطق .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية العامل باحدى المناطق النائية او بالمناطق المحررة من سيناء في بدل الإقامة

وبدول طبيعة العمل والمقابل النقدي لاستثمارات السفر المجانية المقرر للعاملين بهذه المناطق أثناء إيفاده في بعثة داخلية .

(فتوى ٥٥٧ في ١٩٨١/٦/٤) .

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

أحقية العاملين بالمؤسسات العامة والهيئات والشركات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي في البدلات المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — أساس ذلك — أن أحكام القرار الجمهوري سالف الذكر تمثل أحكاما خاصة لا تنطبق إلا على العاملين بهيئات وشركات الإصلاح الزراعي في مناطق معينة ولا تنطبق على نص عام يتناول البدلات طالما لم يقرر هذا النص العام إلغاء صراحة .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ قضى في مادته الأولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعي بدل طبيعة عمل بعد أقصى ٥٠٪ من المرتب أو الأجر الأساسي لمن يعملون بمحافظات سيناء والبحر الأحمر ومرسى مطروح والمحافظات الواقعة جنوب محافظة أسيوط وبعد أقصى ٤٠٪ من المرتب الأساسي لمن يعملون بمناطق الإصلاح بمحافظات الوجه البحري والوجه القبلي حتى محافظة أسيوط وكذا من يعملون بمديرية التحرير ووادي النطرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على شمول هذا البدل لبدلات (الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب) ولما كان المستفاد من أحكام هذا القرار أنه يمنح العاملين الذين حددتهم بدلا ينطوي في حقيقته وبحسب صريح نص الفقرة الثانية من مادته الأولى على بدلات متعددة تختلف في طبيعتها ومسمياتها وهي بدلات الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب ، وكان هذا القرار يمثل أحكاما خاصة لا تنطبق إلا على العاملين بهيئات وشركات الإصلاح الزراعي في مناطق معينة ، فإن أعمال أحكامه لا تتأثر بأي نص عام يتناول البدلات التي نص عليها طالما لم يقرر هذا النص العام إلغاء صراحة .

واذ اقتصر نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠٪ بحد أقصى لبذل المخاطر واجازت منح بدل اقامة وبدل حرمان من مزاوله المهنة وبدلات خاصة للعاملين بفروع الشركة بالخارج فان حكمها لا يؤثر في تطبيق احكام القرار رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يتعين منح البدلات المنصوص عليها فيه للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها طبقاً لحكم مادته الاولى ، ولا يؤثر في ذلك تغير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لان هذا القرار يمنح البذل بنسبة من الاجر الاساسى وليس من بداية ربط الدرجة .

(ملف ٩١١/٤/٨٦ — جلسة ١٩/٥/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

القرار الجمهورى رقم ٣٣٢٠ لسنة ١٩٦٢ والقرار الجمهورى رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ تضمننا منح بدلات منسوبة الى الاجر الاساسى للعاملين بهيئات وشركات الإصلاح الزراعى في مناطق معينة — اثر ذلك — ان اعمال احكامها لا يتاثر باى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها القرارين طالما لم يقرر هذا النص العام الغاءهما صراحة — اثر ذلك — منح البدلات المنصوص عليها في القرارين الجمهوريين سائفى الذكر للعاملين الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاقها — لا يؤثر في ذلك تفسير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — علة ذلك — ان هذين القرارين يمتحان البذل بنسبة من الاجر الاساسى وليس بداية ربط الدرجة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٢٠ لسنة ١٩٦٢ قضى في مادته الاولى بمنح موظفى وعمال المؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعى العاملين بالوحدات الداخلة والخارجة والبحرية والغرافة وسيوة بالوحدات الجديد بدل طبيعة عمل بواقع ٨٠٪ من المرتب أو الاجر الاساسى وقضت الفقرة الثانية من تلك المادة بشمول هذا البذل بدلات الاقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحاء والاغتراب .

كما يقضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ فى مانته الاولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات والشركات التابعة لوزارة الإصلاح الزراعى بدل طبيعة عمل بعد أقصى ٥٠٪ من المرتب أو الأجر الاساسى لمن يعملون بمحافظات سيناء والبحر الأحمر ومرسى مطروح والمحافظات الواقعة جنوب محافظة أسبوط . وبعد أقصى ٤٠٪ من المرتب أو الأجر الاساسى لمن يعملون بمناطق الإصلاح فى محافظات الوجهين البحرى والقلى من محافظة أسبوط وكذا من يعملون بمديرية التحرير وادى النطرون ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة أيضا على شمول هذا البديل لبدلات (الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب)

ولما كان الاستفادة من احكام هذين القرارين انها يمنحان للعاملين الذين حددهم كل قرار بدلا منسوبا الى الأجر الاساسى ينطوى فى حقيقته ويحسب صريح نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من القرارين على بدلات متعددة تختلف فى طبيعتها ومسمياتها هى بدلات الإقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب .

وكان كلا من هذين القرارين يمثل احكاما خاصة لا تنطبق الا على العاملين بهيئات وشركات الإصلاح الزراعى فى مناطق معينة . فان اعمال احكامها لا يتأثر باى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها القرارين طالما لم يقرر هذا النص العلم الفاءهما صراحة .

واذ اقتصر نص المادة ٤٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى يعد الشريعة العامة فى مسائل التوظيف على تحديد نسبة معينة من بداية الأجر مقدارها ٤٠٪ كحد أقصى لبذل المخاطر واجازت منح بدل اقامه وبذل حرمان من مزاولة المهنة واكتفت باشتراط الا يزيد مجموع البدلات التى تصرف للعامل على ١٠٠٪ من الأجر الاساسى لان حكمها لا يؤثر فى تطبيق احكام القرارين محل البحث ومن ثم يتعين منح البدلات المنصوص عليها فيها للعاملين الذين تتوافر فى شأنهم شروط استحقاقها طبقا لاحكام القرارين سالفى الذكر ولا يؤثر فى ذلك تغير بداية ونهاية الأجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لان هذين القرارين يمنحان البديل بنسبة من الأجر الاساسى وليس من بداية ربط الدرجة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار

تطبيق قرارى رئيس الجمهورية رضى ٣٣٢٢ لسنة ١٩٦٢ و ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المبنيين بالقرارين فى ظل تطبيق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(فتوى ٧٢٦ فى ١٩٨٢/٦/٥) .

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

ولئن كان للسلطة المختصة أن تضع اللوائح المالية الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية للهيئة والعاملين بها إلا أنها تتقيد فى ذلك بما جاء فى جدول المرتبات الملحق بقانون العاملين المدنيين بالدولة بحدوده الدنيا والعليا وبالمبادئ والأسس العامة فى التوظيف الواردة به زيادة فئات بعض البدلات المقرره لشاغلى وظائف معينه بقرار من السلطة المختصة بالمخالفة للقواعد الواردة فى القانون — عدم جواز ذلك ولو تم استنادا الى نص فى اللائحة الداخلية للهيئة .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٢٢ من الدستور الصادر فى ١٩٧١/٩/١١ تنص على أن « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التى تتقرر على خزانة الدولة وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التى تتولى تطبيقها » « وأن المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن :

« يعمل فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالاحكام الواردة بهذا القانون وتسمى احكامه على : ١ — ٢ — العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم . ولا تسرى هذه الاحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » .

ومخاد ما تقدم — وطبقا لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٧ فى موضوع مماثل —

ان الدستور استبعد القرارات كاداه لتحديد مرتبات العاملين واسند هذا الاختصاص للقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية ولم يجز الاستثناء من الاحكام التي تتضمنها الا بقانون يتناول بالتنظيم كل حالة على حده ، وعليه فانه اذا لم يصدر قانون يتضمن تحديد مرتبات العاملين بأحدى الهيئات العامة تعين الرجوع في ذلك الى جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة في شئون التوظيف ومما لنص المادة الاولى منه ، بالاضافة الى ذلك فان المبادئ الدستورية المتعلقة بتكافؤ الفرص وحق المواطنين في شغل الوظائف العامة توجب التقيد بالقواعد والاسس العامة في التوظيف المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عند وضع النظم الخاصة للعاملين بالجهات التي يخولها المشرع سلطة اصدار لائحة لشئون العاملين بها .

وبناء على ذلك فانه وان كان لمجلس ادارة الهيئة المشار اليها ان يضع اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بالشئون المالية والادارية للهيئة والعاملين بها ، الا انه مقيد في ذلك بما جاء في جدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحدودها الدنيا والعليا وكذلك بالمبادئ والاسس العامة في التوظيف الواردة في هذا القانون .

(ملف ٩١٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/١٠/٧) .

مسائل أخرى :

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت - نصه في المادة السابعة على سريان احكام هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية) والهيئات العامة عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او بقوانين او لوائح خاصة وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات او الاجور او المكافآت في الداخل - سريان الاستثناء الوارد في المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ على ما يتقاضاه العاملون من بدلات واجور ومكافآت من الهيئة العامة لبناء السد العالي يستوى في ذلك من كان منهم معينا في الهيئة او منتدبا او معارا لها .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت اذ ينص في المادة السابعة منه على ان « يسرى هذا القرار على جميع العاملين المدنيين بالجهاز الادارى للدولة (الوزارات والمصالح ووحدات الادارة المحلية) والهيئات العامة - عدا الهيئة العامة لبناء السد العالي سواء العاملين منهم بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او بقوانين او لوائح خاصة وذلك بالنسبة الى ما يتقاضونه من البدلات او الاجور او المكافآت في الداخل » فانه يكون قد حدد نطاق سريانه من حيث الاشخاص العاملين في الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ، واستثنى من هذا النطاق العاملين في الهيئة العامة للسد العالي ، سواء منهم العاملين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او بقوانين او لوائح خاصة وبذلك فان هذا الاستثناء ينطبق على كل من يعملون في الهيئة العامة للسد العالي يستوى في ذلك المعينين في الهيئة والمنتدبين والمعارين للعمل فيها فجميعهم يساهمون بجهودهم في اتمام المشروع فيسرى هذا الاستثناء عليهم جميعا بالنسبة لما يتقاضونه من هذه الهيئة من بدلات واجور ومكافآت .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الاستثناء الوارد بالمادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ يسرى على ما يقتضاه العاملون من بدلات وأجور ومكافآت من الهيئة العامة لبناء السد العالى يستوى فى ذلك من كان منهم معينا فى الهيئة او منتدبا او معارا لها .

(فتوى ٤٦٧ فى ٢٩/٤/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والأجور والمكافآت - تحديده أنواع البدلات والأجور والمكافآت التى يسرى عليها - استثناء بعض البدلات والمكافآت والأجور من الخضوع لاحكامه من بينها المكافآت المستحقة عن الإشراف على البحوث العلمية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه تنص على أن تسرى احكام هذا القرار على البدلات والأجور والمكافآت الآتية . . (و) مكافآت عضوية وبدلات حضور اللجان والمجالس على اختلاف أنواعها . . ولا تسرى احكام هذا القرار على بدلات السفر والانتقال الثابتة والمتغيرة وبدل الملابس والغذاء والسكن وبدل المراسلة للشرطة وكذلك على الأجور والمرتبات والمكافآت التى يقتضاها العاملون عن الاعمال العلمية والادبية والفنية اذا انطبق عليها وصف المصنفات المنصوص عليها فى الباب الاول من القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف انشاء واداء . كما لا تسرى على الأجور والمرتبات والمكافآت المستحقة عن المحاضرات والدروس وعمال الإمتحانات بالجهامات والمفاهد العلمية والمكافآت المستحقة للإشراف على البحوث العلمية .

وتنص المادة السادسة من هذا القرار على أنه اذا كانت الوظيفة

التي يشغلها العامل مقررا لها بدل تمثيل أو بدل استقبال أو بدل ضيافة قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر فلا يجوز له أن يحصل على أى نوع من البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار . فإذا كان البديل المقرر للوظيفة اقل من ٥٠٠ جنيه جاز للعامل أن يجمع بين هذا البديل وبين البدلات أو الاجور أو المكافآت التي يسرى عليها هذا القرار بحد اقصى قدره ٥٠٠ جنيه في السنة .

وواضح من ذلك ان المشرع حدد أنواع البدلات والاجور والمكافآت التي يسرى عليها هذا القرار ، واستثنى من الخضوع لاحكامه بعض البدلات والمكافآت والاجور ، من بينها المكافآت المستحقة للإشراف على البحوث العلمية . كما قضى بعدم جواز حصول العامل على أى نوع من البدلات والاجور والمكافآت التي تسرى عليها احكام القرار اذا كان مقررا للوظيفة التي يشغلها بدل تمثيل قدره خمسمائة جنيه أو أكثر في السنة .

(فتوى ١٠٢١ في ١١/١١/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

يستحق المحق عن عمله مرتبه كاملا خلال فترة التحدى وبالتالى يسبب من بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها — أساس ذلك — أن قرار التحدية لا يعدو أن يكون وقفا عن العمل بمرتبه كامل لفترة مؤقتة ومن ثم يلأخذ حكمه — تطبيق — رئيس وأعضاء مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام يستحقون بدل التمثيل المقرر لهم خلال فترة تحديهم .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه (يجوز بقرار من الوزير المختص تحية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم اذا رأى أن في استمرارهم اضرارا بمصلحة العمل وذلك لمدة لا تتجاوز ستة أشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم أو مكافآتهم أثناء مدة التحية وعلى أن ينظر خلال هذه المدة في شأنهم ويجوز مد المدة ستة أشهر أخرى ...) .

ولما كان الاستفادة من هذا النص أن قرار الترقية لا يعدو أن يكون وقفاً عن العمل بمرتب كامل لفترة مؤقتة إذ بمقتضاه يمنع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة جبراً عنهم من مباشرة مهام وظائفهم لمدة ستة أشهر يجوز مدّها لمدة مماثلة ، وبهذه المثابة فإنه لا يؤدي إلى خلو وظائفهم بل يظلون شاغلين لها شأنه في ذلك شأن قرار الوقف عن العمل فيها يتعلق باستحقاق المرتب والبدلات ، ولما كان الوقف عن العمل لا يؤدي إلى حرمان العامل من البدلات وغيرها من المستحقات المالية المترتبة على شغل الوظيفة إلا تقدر حرمانه من المرتب وبذات نسبة الحرمان ، وكان المنحى وفقاً لحكم المادة ٥٢ من قانون شركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يستحق مرتبة كاملاً خلال فترة الترقية فإنه يستحق تبعا لذلك بدل التمثيل المقرر للوظيفة التي يشغلها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأييد فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ باستحقاق رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لمعدات الصيد بدل التمثيل خلال فترة تنجيتهم .

(فتوى ٦٥٦ في ٢٢/٥/١٩٨٢) .

قاعدة رقم (٤٢٢)

الإبدا :

أثر الخصم من المرتب على بدل السكن والبدل التقدي لاسثمارات السفر المجانية وامانة غلاء المسكنة والعلاوة الاجتماعية .

ملخص الفتوى :

(١) أن بدل السكن التقدي مقرر لشاغلي وظائف معينة كبديل عن توفير سكن خاص من المساكن الحكومية ، فهو بهذه المثابة مقترح عن ميزة معينة قرررتها لهم نظم توظيفهم تتماثل مع توفير المسكن الخاص بذلك ولا يعد أي منهما من الأجور التي يجري عليها حكم الخصم المترتب على توقيع جزاء تأديبي على العامل .

(ب) البذل النقدي لاستثمارات السفر المجانية مقرر أيضا كبديل عن استثمارات السفر المجانية فيبعد ميزة عينية تتمثل مع توفير تذاكر السفر وبذلك لا يعد أى منهما من الاجور التي يجرى عليها حكم الخصم المشار اليه .

(ج) اعانة غلاء المعيشة والعلاوة الاجتماعية تعتبران مرتبطتان بالوظيفة التي يشغلها العامل وبيداء العمل ومن ثم تدخلان في مفهوم الاجر ومن ثم يجرى عليهما الخصم .

(ملف ٩٤٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/١/١٨) .

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

بذل السفر ومصاريف الانتقال لا تبيح لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المنتدبين من الاقاليم مدة تزيد على ستة أشهر صرف بذل السفر أو بذل الانتقال الثابت .

ملخص الفتوى :

أن المادة الخامسة من لائحة بذل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ حددت على نحو قاطع وصريح مدة النذب التي يستحق عنها بذل السفر بستة أشهر، ومن ثم فإن العامل الذي يندب للقيام بعمل أو بمهمة بجهة غير الجهة التي يوجد بها مقر عمله الاصلى لمدة تزيد على ستة أشهر لا يستحق بذل سفر الا عن مدة الستة أشهر الاولى من النذب فقط كما أن بذل الانتقال الثابت منوط بشغل العامل وظيفه تستلزم القيام بأعمالها المصلحية استعمال إحدى وسائل النقل استعمالا متواصلا ومتكررا ويترتب على ذلك عدم احقية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر المنتدبين للعمل بالاقاليم لمدة تزيد على ستة أشهر في صرف بذل السفر أو بذل الانتقال الثابت .

(ملف ٩٧٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٥/٢) .

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

بذل التمثيل ومصروفات الضيافة لا يجوز الجمع بينهما .

ملخص الفتوى :

أن الحكمة التي ابتناها المشرع من تقرير بذل تمثيل لنوع معين من الوظائف هو مواجهة مصروفات فعلية تقتضيها الوظيفة الرئيسية وضرورة ظهور القائم بها بالمظهر الاجتماعي اللائق وهذا البذل يرتبط صرعه بالمظاهرات اللازمة للوظيفة العامة في مستوياتها العليا وتبدو هذه المظاهرات ضرورية وواضحة بالنسبة الى الوظائف التي تجعل من شاغلها في علاقات يومية ومستمرة مع مختلف الجهات العليا في الدولة ولما كانت الحكمة من تقرير مقابل مصروفات الضيافة للعاملين بينك التنية الصناعية هي في الحقيقة ذات الحكمة من تقرير بذل التمثيل ، فان بذل التمثيل يجب مصروفات الضيافة ، ولا يجوز الجمع بينهما .

(ملف ٩٧٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٥/٢) .

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

موظفو بلديات المدن الكبرى بالاقليم السوري — استحقاقهم التعويضات الواردة في ملاكاتهم الخاصة — لا يغير من هذا الحكم مخالفتها احكام قانون الموظفين الاساسي في هذا الخصوص — استثناء التعويضات والاعمال الإضافية التي تسرى في شأنها احكام هذا القانون دون سواها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ١١٩ من قانون الموظفين الاساسي على أنه « لا يحق الموظف أن يتقاضى علاوة على مرتبه تعويضات عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون أو في الاحكام الواردة في ملاكات الادارة العامة أو

القوانين » . وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام تقاعد موظفي البلديات المدن الكبرى على أن « يطبق على موظفي بلديات المدن الكبرى القانون رقم ١٣٥ المتضمن قانون الموظفين الاساسي وتعديلاته المصوب بهما بتاريخ نشر هذا القانون » . وتنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أن « تعتبر الملاكات الدائمة النافذة عند صدور هذا القانون ملاكات ثابتة الى أن يصدر قانون خاص بتلك الملاكات » . وقد نص المرسوم التشريعي رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ١١٥ من قانون الموظفين الاساسي والمنظم لموضوع التعويضات عن الاعمال الاضافية في مادته السادسة على أن « تطبق احكامه على موظفي البلديات غير الخاضعين لقانون العمل اذا كانت تعويضاتهم تصرف من خزينة البلديات » ، ونص في مادته الثمانية على أن تعتبر احكامه معلة لجميع الاحكام الواردة في القوانين والانظمة المرعية وتلغى جميع الاحكام المخالفة لها .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص أنه وأن كان الاصل المقرر في شأن التعويضات المذكورة يقضي بحظر الحصول عليها فلا يتقاضى الموظف سوى راتبه الاصلي ، الا أن المشرع اجاز له على سبيل الاستثناء أن يتقاضى فضلا عن مرتبه التعويضات المنصوص عليها سواء في قانون الموظفين الاساسي او في ملاكات الادارة العامة او في غيرها من التشريعات وغنى عن البيان أن نص المشرع على استحقاق التعويضات المقررة بهذه التشريعات بفيد أن بعضها يختلف عن البعض الآخر سواء في اصل استحقاقها او في شروط منحها ، وأن الموظف يستحقها متى توافرت فيه شروط استحقاقها . وعلى مقتضى ذلك فإن موظفي بلديات المدن الكبرى يستحقون التعويضات المنصوص عليها في ملاكاتهم الخاصة ولو كانت مخالفة لاحكام قانون الموظفين الاساسي في اساس استحقاقها وشروط منحها ، وهذه القاعدة تطبيق سليم للبدء العام الذي يقضي باعمال التشريع الخاص دون التشريع العام في حالة قيام تعارض بين احكامها .

ومن حيث أن هذا النظر يصدق على التعويضات كافة ، عدا ما كان منها مستحقا عن اعمال اضافية ، فهذه تسرى في شأنها الاحكام الواردة في قانون الموظفين الاساسي دون غيرها من الاحكام ذلك لان المرسوم التشريعي رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر المنظم لهذه التعويضات والمعدل للمادة ١١٥ من قانون الموظفين الاساسي يقضي بتطبيق احكامه على موظفي البلديات غير الخاضعين لقانون العمل اذا كانت تعويضاتهم تصرف

من خزينة البلديات كما يقضى باعتبار أحكامه معدلة لجميع الأحكام الواردة في القوانين والأنظمة الفرعية وأخيرا يقضى بإلغاء جميع الأحكام المخالفة لها — ومن ثم ينسخ الأحكام الواردة بالمادة ١١٩ من قانون الموظفين الاساسى المشار اليها في هذا الخصوص .

لذلك انتهى رأى الى أن موظفى بلديات المدن الكبرى يستحقون التعويضات الواردة في ملاكاتهم الخاصة ولو كانت مغايرة لأحكام قانون الموظفين الاساسى وذلك عدا التعويضات عن الاعمال الاضافية التى تسرى فى شئتها أحكام هذا القانون دون سواها .

(مقضى ١٤٤ فى ١٥/٢/١٩٦٠) .

براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية

براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية

قاعدة رقم (٤٢٦)

المبدأ :

شروط منح براءة الاختراع :

- ١ — ان يكون ابتكار أو اختراع .
- ٢ — ان يكون هذا الاختراع جديدا .
- ٣ — ان يكون قابلا للاستغلال الصناعى .
- ٤ — ان يكون من الاختراعات التى يجيز القانون منح براءة عنها .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ تنص على ان « تمنح براءة اختراع وفقا لاحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد للاستغلال الصناعى سواء اكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة » والاستفاد من هذا النص ومن باقى احكام القانون انه يتعين لمنح براءة الاختراع ان يكون هناك ابتكار أو اختراع وان يكون هذا الاختراع جديدا وان يكون قابلا للاستغلال الصناعى وان يكون من الاختراعات التى يجيز القانون منح براءة عنها وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن المقصود بالاختراع هو تقديم شيء جديد للمجتمع أو ايجاد شيء لم يكن موجودا من قبل وقوامه أو مميزه ان يكون ثمره فكرة ابتكارية أو نشاط ابتكارى يتجاوز الفن الصناعى القائم فلا يعد من قبيل المخترعات التثقيحات أو التحسينات التى لا تضيف الى الفن الصناعى القائم أو التعديلات الجزئية غير الجوهرية التى لا تغيب عن رجل الصناعة المتخصص فى حدود المعلومات الجارية والتى هى وليدة المهارة الحرفية وحدها ومثل هذه الصور تدخل فى نطاق الصناعة لا فى نطاق الاختراع .

(طعن ١٥٨٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٤) .

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

شروط منح براءة الاختراع وفق القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية - أن يكون هناك ابتكار أو اختراع - أن يكون هذا الاختراع جديدا - أن يكون قابلا للاستغلال الصناعي .

ملخص الحكم :

نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية على ما يأتى « تمنح براءة اختراع وفقا لاحكام هذا القانون من كل ابتكار جديد قابل للاستعمال الصناعى سواء أكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة » ويتضح من هذا النص أنه يشترط لمنح براءة الاختراع أن يكون هناك ابتكار أو اختراع ، وأن يكون هذا الاختراع جديدا ، وأن يكون قابلا للاستغلال الصناعى ، وفيما يتعلق بالشرط الاول فإن المقصود بالاختراع هو تقديم شيء جديد للمجتمع أو إيجاد شيء لم يكن موجودا من قبل وقوامه أن يكون ثمرة ابتكارية أو نشاط ابتكارى يتجاوز الفن الصناعى القائم ، فلا يعمد من قبيل المخترعات التنقيجات أو التحسينات التى لا تضيف جديدا الى الفن الصناعى القائم أو التعديلات الجزئية غير الجوهرية التى لا تضيف من ربح الصناعة المتخصص فى حدود المعلومات الجارية ، والتى هى ونبذة المهاره الحرفية وحدها ، ومثل هذه الصورة تدخل فى نطاق الصناعة لا فى نطاق الاختراع ، أما الشرط الثانى فهو أن يكون الاختراع جديدا بأن لا يكون سره قد دأع قبل طلب البراءة منه . والحكمة فى هذا الشرط أن ما خوله القانون لملك البراءة من حق استثنائى مقصور عليه فى استغلال الاختراع ان هو الا مقابل لما أهدها للهيئة الاجتماعية من أسرار صناعيه ، فإذا لم تظهر منه بالجديد منها انتفى المقتضى لتحويله الاستثنائى بالاستغلال ولحرمان غيره منه ، على أن الشارع المصرى لم يشأ أن تكون هذه النجدة مطلقة ، على قرار ما انتهجه الشارع الفرنسى الذى أخذ ببدا الجدة مطلقة فى الزمان وفى المكان بل قيد نطاقها ورسم ضوابطها بما نص عليه فى المادة

الثالثة من القانون التي جرى نسخها بما يلي : « لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه في الحالتين الآتيتين :

١ — إذا كان في الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر أو كان قد شهور عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر وكان الوصف أو الرسم الذى نشر من الواضح بحيث يكون في إمكان ذوى الخبرة استغلاله .

٢ — إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه في المدة المذكورة .

(طعن ١٥٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٣) .

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

لفظ الاختراع الوارد في نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ — لا يقتصر معناه على الابتكار الجديد للمنتجات فحسب بل يشمل كل تطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية مطروقة — الأمر في ذلك مرجعه الى تقدير الجهات المختصة — مدى رقابة القضاء الإدارى على هذا التقدير .

ملخص الحكم :

أن لفظ الاختراع الوارد في نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ لا يقتصر معناه على مجرد ابتكار منتجات صناعية قابلة للاستغلال بل ينصرف كذلك الى كل تطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة أى كل استعمال لطرق أو وسائل صناعية معروفة في تطبيق جديد لم يكن معروفاً من قبل فيضفى القانون جبايته على هذا الابتكار في الاستعمال أسوة بالابتكار الجديد في أصله والأمر في تقرير اعتبار ابتكار ما تطبيقاً جديداً لطرق أو وسائل معروفة أم لا انما يرجع الى تقدير الجهات الفنية

المختصة ، فاذا كانت وزارة التجارة والصناعة قد انتهت بها الامر بعد الابحث الفنية التى قلمت بها اداراتها المخططة وبعد الاستئناس برأى مصلحة الصناعة وهى المصلحة الفنية التى لرايها الفنى فى الموضوع قيمته ووزنه ، الى انه ولئن كانت عملية جدل الخوص المصرى المتبعة فى صنع اكياس حب العزيز معروفة من قديم الا ان ما اهتدى اليه المطعون لصالحه من استعمال الخوص المصرى مجدولا على نفس النسق المتبع فى جدل اكياس حب العزيز فى صنع خوص الطرابيش بدلا من الخوص الذى كان يستورد من الخارج وهو استعمال لم يسبقه اليه احد ، ان ما اهتدى اليه السيد المذكور يعتبر تطبيقا جديدا للطريقة المستعملة فى جدل اكياس حب العزيز تشبها بالحماية التى يصفها القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ على كل ابتكار جديد ويجوز منح براءة اختراع عنه وقد خلا تصرف الادارة من اساءة استعمال السلطة الامر الذى لم يدعيه المدعى ولم يقيم عليه دليل من الاوراق فليس للقضاء الادارى ان يعقب عليها فى هذا الامر الفنى الذى هو من صميم اختصاصها .

(طعن ٩٤ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٢٩)

الجدا :

شرط الجدة - ان يكون الاختراع او الابتكار جديدا لم يسبق اليه احد - حكمته ان الحق الاستثنائى المخول للملك البراءة هو مقابل لما اهداه للمهنة الاجتماعية من اسرار صناعية - اخذ المشرع الفرنسى ببدا الجدة المطلقة فى الزمان والمكان - نطاق الجدة وضوابطها فى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

ملخص الحكم :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد نصت على ما يلى « تمنع براءة اختراع وفقا لاحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء اكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة ام بطرق او وسائل

صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة »
وواضح من هذا النص أنه يشترط لمنح براءة الاختراع أن يكون الاختراع
أو الابتكار جديدا لم يسبق إليه أحد — وهو ما اصطلح على تسميته بشرط
الجدة ، والحكمة في هذا الشرط أن ما خوله القانون لمالك البراءة من حق
استثنائي مقصور عليه في استغلال الاختراع أن هو الا مقابل لما أهده
للهيئة الاجتماعية من أسرار صناعية فإذا لم تظهر منه بالجديد منها أنقضى
المقتضى لتحويله الاستثنائي بالاستغلال وحرمان غيره منه ، على أن الشارع
المصرى لم يشأ أن تكون هذه الجدة المطلوبة مطلقة ، على غرار ما انتهجه
الشارع الفرنسي الذي اخذ بهبدأ الجدة المطلقة في الزمان وفي المكان ، بل
تقيد نطاقها ورسم ضوابط بها نص عليه في المادة الثالثة من القانون التي
جرى نسخها بها يلي « لا يعتبر الاختراع جديدا كله أو جزء منه في الحالتين
الآتيتين :

١ — إذا كان في الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة
قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر أو كان قد شهِر عن وصفه
أو عن رسمه في نشرات أُنِيعت في مصر وكان الوصف أو الرسم السذّي
نشر من الوضوح بحيث يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله .

٢ — إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب
البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع
أو لغير من آلت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة من الاختراع
ذاته أو من جزء منه في المدة المذكورة » .

(طعن ٩٥٠ ، ٩٥٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

شروط الجدة — قبول إدارة براءات الاختراع منح البراءة لطلبها —
لا يؤخذ في حد ذاته دلّيلا على توافر الجدة في الاختراع موضوع منح البراءة
— لا يعد من حرية القضاء الإداري في مجال هذا البحث — أساس ذلك من
القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥
والمذكرة الإيضاحية لكل منهما واللائحة التنفيذية .

ملخص الحكم :

ورد بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل لبعض احكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ما يأتى « ولما كان القانون قد صدر ولم يأخذ بنظام الفحص السابق سواء بالنسبة لبراءات الاختراع او الرسوم والنماذج الصناعية للاسباب التى وردت فى مذكرته الايضاحية ومؤدى ذلك أن القانون لا يطلب الادارة المختصة بأن تتحقق من جدة الصنف المسمى للتسجيل ... » كما جاء بالفكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ما يلى « هناك نظلمان رئيسيان فيما يتعلق ببراءات الاختراع : احدهما النظام الفرنسى وهو يقوم على منح البراءة بمجرد الايداع دون فحص او معارضة . والثانى النظام الانجليزى وهو يقوم على منح البراءة بعد فحص الحقيق للتحقق من توافر العناصر الموضوعية التى يستلزمها القانون فى الاختراع مع فتح باب المعارضة ... واذا كان من غير الملائم ان تأخذ مصر وهى فى ابان نهضتها الصناعية بالنظام الفرنسى الذى بدأت الدول تعدل عنه كما انه ليس من الميسور عملا ان نبدا بالاخذ بالنظام الانجليزى (وها هى ايطاليا بعد ان علقت نظامها فى سنة ١٩٣٤ من الايداع الى الفحص السابق لم تتمكن من تطبيق النظام الاخير جلة واضطرت الى تأجيل تنفيذه) اذا كان ذلك كذلك نقد رؤى اتباع طريق وسط . ولهذا اثر المشروع ان يحتذى المشرع فى الاخذ بطريقة الايداع المتبند بشروط خاصة ولكنه زاد عليها فتح باب المعارضة للغير كما هو الشأن فى قوانين المير ويوغسلافيا وجنوب افريقيا وبذلك يمكن تحقيق بعض نتائج نظام الفحص الكامل وقد توخى المشروع ان يكون بالادارة الحكومية القائمة على التنفيذ لجنة تفصل فى المنازعات المتعلقة ببراءة الاختراع مع اجازة الطعن احيانا فى قراراتها امام القضاء . والنظام المقترح يؤدى الى ترتيب الادارة الحكومية الجديدة وتكون نواة من الفنيين تمكن فى المستقبل من الاخذ بالنظام الانجليزى المعتبر فى المجال الدولى نظما نموذجيا » ووضح من عبارات هاتين المذكرتين الايضاحيتين ومن نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ولائحته التنفيذية ان المشرع لم يأخذ فيما يتعلق بمنح براءات الاختراع بنظام « الفحص السابق » فلم يلق على عاتق الادارة المختصة بهذه البراءات واجب التثبيت من ان طلب البراءة منصوب على ابتكار جديد ، ناط بها فقط — فى المادة ١٨ من القانون — فحص طلب البراءة ومرتقاته للتحقق مما يأتى :

١ — ان الطلب مقدم وفقاً لاحكام المادة ١٥ من القانون وهي تنص
بان يقدم الطلب الى ادارة البراءات من المخترع او ممن آلت اليه حقوقه
وفقاً لللائحة التنفيذية وبانه لا يجوز ان يتضمن الطلب اكثر من اختراع
واحد .

٢ — ان الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لارباب
الصناعة بتنفيذه .

٣ — ان العناصر المبكرة التي يطلب صاحب الشان حمايتها واردة
في الطلب بطريقة محددة وواضحة — فاذا توافرت هذه الشروط تعين
طبقاً للمادة ٢٠ من القانون ان تقوم ادارة براءات الاختراع بالاعلان عن
الطلب بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية تمكينا لذوى الشان من
المعارضة باخطار كتابي في اصدار البراءة ، وعلى مقتضى حكم المادة ٢٨
من اللائحة التنفيذية فانه اذا لم تقدم معارضة في اصدار البراءة او قدمت
وصدر قرار او حكم برفضها وجب على ادارة البراءات استصدار قرار
بمنحها ، وبذلك لا يكون المشرع قد تطلب في الموافقة على طلب البراءة ان
يكون قد سبقها فحص توافر الشروط الموضوعية للاختراع ، وفي ضوء
ما تقدم فان قبول ادارة البراءات منح البراءة لطلابها لا يؤخذ في حد ذاته
صححة او دليلاً على توافر الجدة في الاختراع موضوع البراءة ولا يحدد
بالتالى من حرية القضاء الادارى في مجال هذا البحث ، وهو ما تدرسته
مراقبة براءات الاختراع صراحة في مذكرتها اذ تقول « اما عن جدة الاختراع
فأمر متروك لتقديره لهيئة المحكمة » .

(طعن ١٥٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٣) .

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

علنية — الصفة في الاستعمال السابق للاختراع والتي تنال من شرط
الجدة — هي عدم بقاءه سرا محجوباً عن الانظار — بحيث لا يكون ثمة حائل
دون تسريه للجمهور وكشفه عنه — عدم علم المصالح والهيئات المشرفة على
صناعة البترول بنشاط المطمون ضده الصناعي — لا يمس من العلانية
المستخلصة من المستندات والتي قوامها ان الامر كان محل صناعة مفتوح
باب التعامل فيها في وجه الجميع .

ملخص الحكم :

أن الطاعن اذ يذهب الى القول بأنه اذا كانت صناعة اعادة الزيوت المعدنية المستعملة الى اصلها قد ابتداء استعمالها في مصر قبل تقديم طلب براءة اختراعه فان ذلك كان كذا قال الخبير في تقريره دون علم المصالح والهيئات المشرفة على صناعة البترول في مصر مما يقطع بان ذلك الاستعمال لم يكن له صفة علنية وبالتالي لا يفقد الاختراع شرط الجودة وفقا لصريح المادة الثالثة فقرة أولى من القانون ، وقوله هذا مردود بان المقصود من الصفة « العلنية » في الاستعمال السابق للاختراع هو عدم بقاءه سرا مكتوما محجوبا عن الانتظار بحيث لا يكون ثمة حائل دون تسريه للجبهور وكشفه عنه ، وترى المحكمة في ضوء وقائع الدعوى وما قدمه المطعون ضده من مستندات أن القول بان استعماله في مصنعة لطريقة اعادة الزيوت المستعملة الى اصلها لم يكن بصفة علنية هو قول في غير محله ، اذ لم يكن الامر سرا مكتوما او محجوبا عن الانتظار انما كان امر صناعة مفتوح باب التعامل فيها في وجه الجميع ويعمل من أجل رواجها وجلب المزيد من العملاء لها وهؤلاء قد يرون المعاينة والدرس قبل التعاقد فلا يصدر عن ذلك كما حدث مع سلاح الطيران البريطاني على ما تقدمت الإشارة اليه ، ولا يقدح في هذا أن المصالح والهيئات المشرفة على صناعة البترول في مصر لم تكن تعلم بنشاط المطعون ضده الصناعي ، اذ أن عدم العلم هذا لا يعنى أكثر من أن هذه المصالح والهيئات بعيدة عن هذا النوع من النشاط الصناعي والتجاري أو لا تعبره شيئا من اهتمامها دون أن تمس هذا علانيته المستخلصة من المستندات وفق ما تقدم .

(طعن ٩٥٠ ، ٩٥٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :

سلطة إدارة براءات الاختراع في منح البراءة تقتصر على التحقق من أن من صدرت البراءة باسمه تقدم في تاريخ معين بطلب حماية القانون للابتكار الوارد في هذا الشأن بالاجراءات التي يتطلبها القانون - بحث الشروط الموضوعية اللازمة لصحة البراءة من اختصاص القضاء الإداري عند الخازنة في صحتها - أساس ذلك من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

ملخص الحكم :

انه وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ولائحته التنفيذية تقتصر سلطة ادارة براءات الاختراع على التحقق من الشروط الواردة في المادتين ١٥ ، ١٦ من القانون ولا تتعدى هذا النطاق فلا تمتد الى بحث نوافر او عدم توافر الشروط الموضوعية اللازمة لصحة البراءة ويبقى بحث هذه الشروط من اختصاص القضاء الادارى عند المنازعة في صحة البراءة .

(طعن ١٥٨٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ :

« دعوى — ابطال براءة اختراع » . تنطوى على منازعة في وجود الاختراع او ملكيته — اثر ذلك — عدم تنفيذها ببيعاد الطعن بالالغاء .

ملخص الحكم :

ان دعوى ابطال براءة الاختراع ليست في حقيقتها طعنا على القرار الصادر بمنحها بل تنصب على احتكار الاستغلال الذى يخولسه القانون لصاحبها وتنطوى على منازعة في وجود الاختراع او ملكيته تدور بين الشخص الذى منح البراءة وبين ذى الشلن الذى ينازع في حقوقه على الاختراع او ينكر وجوده ومن ثم فانها لا تنقيد ببيعاد الطعن بالالغاء المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة وتعتبر من قبيل الدعاوى التى ادخلها المشرع في اختصاص محكمة القضاء الادارى والتى لا تنقيد بالبيعاد المتقدم .

(طعن ١٥٨٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٦) .

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ :

الدعوى الجنائية المقامة بشأن براءات الاختراع لا توقف دعوى الالغاء — امكان قيام الدعويين معا — سلسلا ذلك من احكام القانون

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والتميازات الصناعية معدلاً بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ ومن أختلاف القضاء الإداري عن القضاء الجنائي من حيث الولاية والاختصاص الوظيفي والطبيعية .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ قد تضمن تعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بحيث أصبح نصها بعد تعديله يقضى بأنه « يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمراً باتخاذ الإجراءات التحفظية .. » ومفهوم هذه الفقرة وبقيّة فقرات المادة المذكورة تصور إمكان قيام الدعوتين مما الجنائية والإدارية بل أنها سوفت لصاحب الشأن أن يلجأ إلى محكمة القضاء الإداري بطلب بعض الإجراءات التحفظية على الرغم من قيام الدعوى أمام المحكمة الجنائية ومن نالحية أخرى فإن القاعدة أن الدعوى الجنائية توقف الفصل في الدعوى المدنية أنها ترد عندما يتعلق الأمر بقضاء واحد صاحب ولاية واحدة واختصاص وظيفي واحد وأنها الخلاف فيه هو خلاف متعلق بنوع الدعوى نصيب والمحكمتان المدنية والجنائية ككلاهما جزء من نظام قضائي واحد تتبعته معاً في حين أن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى القضاء الإداري الذي هو نظام قضائي آخر مستقل بأوضاعه ذو أمانات مختلفة وطبيعة متغيرة لا تربطه بالقضاء الجنائي وحدة تسلكه معه في تنظيم واحد وقياس القضاء الإداري على القضاء المدني بحسبانه قضاء تعويضي مالا على نحو ما يذهب إليه صاحب الدفء قياس مع الفارق ومن ثم فإن الدفء بعدم قبول الدعوى رقم ١١٣٣ لسنة ١٦ القضائية يكون على غير أساس سليم خليقاً بالرفض وكذلك الحال بالنسبة إلى طلب وقفها لحين الفصل في ادعوى الجنائية .

المبدأ :

براءات الاختراع — القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأنها — جعله مدة الحماية خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ طلب البراءة — انطباق احكامه على الاختراعات التي تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به — النص على دخول مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التي تخولها احكام هذا القانون — وجوب الرجوع الى تاريخ اول ايداع في بلد الاصل — اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في ١٨٨٣/٣/٢٠ — صدور مرسوم بها في ١٩٥١/٥/٢١ — توحيدها بمراد بدء الحماية وميعاد انقضاءها في مختلف الدول .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد جعلت مدة حمايه براءة الاختراع خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ طلب البراءة . كما نصت المادة ٥٥ من القانون ذاته على أن « تنطبق احكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التي تخولها احكام هذا القانون » . وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن هذه الحماية هي « .. الحماية التي قررها القضاء المخطط .. » ، وأن احتساب هذه الحماية السابقة انها شرع .. لكي لا تزيد مدة الحماية بالنسبة الى الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية الآن ، على مدة الحماية المقررة في المشروع .. » وبما ان تسجيل المخترعات بالاحكام المخططة بطريق ايداعها قلم كتاب المحاكم ، لم يكن نظاما قانونيا يستند الى تشريع يترتب على اقباعه نتائج قانونية معينة ، وانما هو مجرد نظام اداري لاثبات اسبقية المخترع في اكتشف موضوع الاختراع واعلان رغبته في الاحتفاظ بحقوقه عليه طوال مدة الحماية القانونية ، فانه لذلك يتعين لمعرفة مدة هذه الحماية الرجوع الى تاريخ اول ايداع في بلد الاصل ، اذا كان هذا التاريخ ثابتا أو يمكن اثباته .

وقد نصت المادة الرابعة من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة في ٢٠ من مارس سنة ١٨٨٣ والصادرة في مصر بمقتضى مرسوم في ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ ، على أن :

« (١) كل من أودع إحدى دول الاتحاد وفقا للوضع القانونية طلبا للحصول على براءة الاختراع . يتمتع هو وخطه فيها بخص بالايدياع في الدول الأخرى بحق الأسبقية في خلال المدة المحددة بعد .

(ج) تكون مدة الأسبقية المنصوص عليها أعلاه اثني عشر شهرا لبراءات الاختراع .

(د) على كل من يرغب في التمسك بأسبقية وايدياع سابق ان يقدم اقرارا يبين فيه تاريخ الايداع والدولة التي تم فيها ، وتحدد كل دولة التاريخ الذي يتعين فيه تقديم هذا الاقرار . »

وبذلك تكون هذه الاتفاقية قد وجدت ميعاد بدء الحماية ، ووجدت بالتالى ميعاد انقضاءها في مختلف دول الاتحاد . والقول بغير ذلك يؤدي الى نتائج غير منطقية بان تكون مدة حماية الاختراعات السابقة على صدور القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أطول من مدة حماية الاختراعات اللاحقة له ، وهو ما يخالف قضاء المحاكم المختصة في هذا المسدد وصريح نص المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، لهذا فان حصلب مدة حماية الاختراع المتقدم عنه الطالبان رقما ٣٢٨ و ٥٧ لسنة ١٩٥١ يكون من تاريخ أول ايداع له في الخارج (٧ مارس سنة ١٩٤٠) ، وبذلك تكون مدة حماية هذا الاختراع قد انقضت ، وسقط بذلك في الملك العام ، ولا يستحق اية حماية قانونية طبقا لنص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

(فتوى ١٦٢ في ٢٩/١٠/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

مهنة وكلاء البراءات — القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمرافقتها — اشتراطه في طلب التقيد أن يكون الطالب حاصلا على درجة او دبلوم من إحدى الجامعات المصرية — شهادة الأهلية في الحقوق لا تعتبر كذلك .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات ، تشترط في طالب القيد أن يكون حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو اجنبية تتفق وزارات التموين والتعليم والتجارة والصناعة على اعتبارها معادلة لاحدى المؤهلات السابقة . ولتفسير هذا النص وتحديد المقصود بالدرجة أو الدبلوم من إحدى الجامعات المصرية ، يتعين الرجوع الى القوانين المنظمة لشئون الجامعات قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بإعادة تنظيم الجامعات المصرية ، والتي كانت قائمة عند العمل بأحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ . وفى هذا الخصوص يتبين من الرجوع الى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ ، بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الاول ، ان المادة الثانية منه تضى بأنه « من اختصاص جامعة فؤاد الاول كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها ، وعلى وجه العموم فان عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد » . وتنص المادة ١٨ المعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥ ، على أن شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس وتلاميذهم ، وشروط منح الدرجات العلمية والدبلومات وخطط الدراسة تصدر بقانون . كما تنص المادتان الثانية والثامنة عشرة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الاول ، على أحكام مماثلة لنظيرتها فى قانون تنظيم جامعة فؤاد الاول . وتنفيذا لهذه الأحكام صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣ بوضع اللائحة الاساسية لكلية الحقوق بجامعة فؤاد الاول — الذى حل محله القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٤ — ونصت المادة الاولى منه على أن « تمنح جامعه فؤاد الاول بناء على طلب كلية الحقوق الدرجات والدبلومات الآتية .

١ — درجة ليسانس فى الحقوق . ٢ — دبلومات الدراسة العليا فى الفروع الآتية : « ١ » القانون الخاص « ب » القانون العام « ج » الاقتصاد السياسى . ٣ — درجة دكتوراه فى الحقوق . ويجوز إنشاء درجات دبلومات أخرى بمرسوم بناء على طلب مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة » . والمستفاد من هذه النصوص فى وضوح وجلاء ، أن كلا من الجامعتين تختص بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها ، وان عليها تشجيع البحوث العلمية ، والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد ، وان الدرجات العلمية والدبلومات وشروط منحها يصدر بها قانون . وصدر

نعلا قانون بتحديد الدرجات والدبلومات التى تمنحها الجامعة لخريجها ،
واجاز ذلك القانون انشاء درجات ودبلومات أخرى بهرسوم بناء على طلب
مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة ، ومن ثم فان الاداة القانونية لانشاء
الدرجات والدبلومات تقتصر على القانون أو المرسوم نصيب ، ولا يجوز
انشاء درجات أو دبلومات معترف بها قانونا بآية اداة تشريعية أخرى .

ولما كانت كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية قد انشأت قسمها أسمته قسم
الاهلية ، اشترط للالتحاق به أن يكون الطالب حاصلًا على شهادة الدراسة
الثانوية القسم الخاص أو التوجيهية ، ومدة الدراسة فيه سنتان ، يدرس
الطلبة خلالها الاصول الاساسية لاهم المواد التى تدرس في قسم الليسانس،
والغرض من انشاء هذا القسم هو تزويد طلبته بقسط من الثقافة القانونية
يرتفع به مستواهم ، ويؤهلهم لتولى الاعمال التى تتطلب قدرا من الثقافة
القانونية ، سواء في الاعمال الحرة أو في الوظائف الحكومية ، ولم يصدر
بانشاء هذا القسم وشروط منح شهادته قانون أو مرسوم ، ومن ثم فان
تلك الشهادة لا يمكن بحال ما أن تعتبر من قبيل الدرجات أو الدبلومات
الجامعية المعترف بها قانونا . وآية ذلك أن مجلس الوزراء وافق بجلسته
المنعقدة في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٩ على منح خريجي قسم الاهلية في
الحقوق بجامعة فاروق الاول الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية
قسم ثان ماهية قدرها عشرة جنيهات في الشهر في الدرجة السابعة ، على
أن يكون تعيينهم في وظائف تتفق ومواد الدراسة التى تخصصوا فيها ،
وأن تحسب اقدميتهم في هذه الدرجة وبهذه الماهية من تاريخ التعيين فيها ،
وكان ذلك على اثر مذكرة رفعتها كلية الحقوق بالاسكندرية اشارت فيها
الى انشاء ذلك القسم ومواد ومدة الدراسة فيه وانتهت الى أن تلك الدراسة
أرقي من الدراسات المتوسطة ، فهى نوع من الدراسات العالية نقل عن
مستواها في دراسة قسم الليسانس في الحقوق ، ولا يجوز أن تقل معاملة
الحاصلين عليها من الناحية المالية عن معاملة حملة بعض الدبلومات ، التى
تكون فيها مدة الدراسة سنتين بعد الحصول على التوجيهية أو ما يعادلها،
كشهادة الاهلية في الرسم ودبلوم المعهد العالى للتجارة (نظام قديم)
أو دبلوم الدراسات الفكرية التجارية العالية . فقسم الاهلية وإن كان
في ذاته يتضمن نوعا من الدراسات العالية ، إلا أن الغرض من انشائه
لم يكن الا للمجرد تزويد طلبته بمزيد من الثقافة القانونية لا منحهم درجات
جامعية ، طالما أن منح الدرجة الجامعية أو الدبلوم الجامعى وشروط منحه
لا يكون الا بمقتضى قانون أو مرسوم ، على حين أن شهادة الدراسة في

ذلك القسم لم يكن الغرض منها الا مجرد اعتراف من الجهة التي تمنحها بأن الحاصل عليها قد استكمل ذلك النوع من الثقافة القانونية الخاصة .
لذلك فان شهادة الاهلية في الحقوق التي تمنحها كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية لا تعتبر من الدرجات أو الدبلومات الجامعية المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الثمانية من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات .

(مقتوى ٢٧١ في ١٦/٧/١٩٥٥) .

برك و مستنفعات

برك ومستقلات

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

المادة الخامسة من الامر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ —
تقريرها حق الحكومة في حبس الارض التي تكونت نتيجة ردم البرك حتى
تستوفى تكاليف الردم من المالك الاصلى لها — خروج الحيازة من يدها
ينعما من تتبع الارض تحت يد مشتريها من المالك الاصلى — اساس ذلك
ان حق الحكومة شخصى ولا يتبع باى امتياز .

ملخص الفتوى :

ان المادة الخامسة من الامر العسكري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٤٣ تنص
على انه « استثناء من احكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣٩ (بشأن ردم
البرك والمستقلات) والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ ، (الخاص بتنظيم
اوامر الاستيلاء والتكاليف) تنظم فيها بعد طريقة الفصل في جميع الطلبات
المقدمة من اصحاب الشأن الناشئة عن التدابير المشار اليها في المادة ٣
ويجرى تحصيل المصاريف التي تنفقها الحكومة في ارض الغير — بطريق
الحجز الادارى الا اذا اختار صاحب العقار دفع المصاريف واسترداد
العقار او التنازل عنه للحكومة » . ويبين من هذا النص ان المشرع قد
اجاز للحكومة استيفاء المصروفات التي تنفقها في ارض الغير بطريق الحجز
الادارى كما منحها حق حبس الارض اذا كانت في حيازتها حتى تستوفى
هذه المصروفات .

ومن حيث ان المادة ٢٤٦ من القانون المدنى تنص على ان « لكل
من التزم ببداء شيء ان يمتنع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يعرض الوفاء
بالتزام مقرب عليه بسبب التزام المدين ومرتب به او ما دام الدائن لم
يقم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا . ويكون ذلك بوجه خاص لحائر
الشيء او محزره اذا هو اتفق عليه مصروفات ضرورية او نافعة فان له
ان يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفى ما هو مستحق له الا ان يكون
الالتزام بالرد ناشئا عن عمل غير مشروع » وتنص المادة ٢٤٧ بأن « مجرد
الحق في حبس الشيء لا يثبت حق امتياز عليه » .

ومناد هذين النصين أن الحق في الحبس لا يخول الدائن إلا الامتناع عن رد الشيء المحبوس إلى المدين حتى يستوفى كامل حقه ويكون له هذا الحق حتى ولو كان التسليم إلى الغير الذي كسب على الشيء حقا عينيا . فإذا باع المدين الشيء المحبوس انتقلت الملكية إلى المشتري مع وجود المبيع في حيازة الحابس وامتنع على الحابس أن ينفذ على هذا الشيء لخروجه من ذمة مدينة المالية فلا يحق له بيعه جبرا عن المشتري .

وعلى مقتضى ما تقدم يحق للحكومة حبس الأرض التي تكونت نتيجة ردم البركة المشار إليها حتى تستوفى تكاليف الردم من المالك الأصلي لها فإذا كانت الحيازة قد خرجت من يدها فلا يجوز لها تتبع الأرض تحت يد مشتريها من مالكيها الأصلي .

وغنى عن البيان أن حق الحكومة في استرداد المصروفات التي أنفقتها في ردم البركة المذكورة حق شخصي ومن ثم لا يلتزم بالوفاء بهذه المصروفات إلا المالك الأصلي للبركة عند ردمها .

ولا تعتبر هذه المبالغ متمتعة بحق الامتياز بحسبانها مستحقة للخزانة العامة ذلك لأنه ينبغي حتى تكون المبالغ المستحقة للخزانة العامة متمتعة بالامتياز أن يقرر لها الامتياز بمقتضى القوانين الخاصة بها ووفقا للشروط المنصوص عليها في هذه القوانين طبقا للبادء ١١٣٠ من القانون المدني التي تقضى بأن : « الامتياز أولوية يقرها القانون لحق معين مراعاة منه لصفته » .

ولا يكون للحق امتياز إلا بمقتضى نص في القانون فالامتياز أولوية يقرها القانون فلا تنشأ باتفاق أو حكم بل بنص في القانون .

والامر العسكري المشار إليه لم يقرر للبالغ المستحقة للحكومة . على الوجه المتقدم — أي امتياز .

لذلك انتهى رأى الجمعية إلى أنه ليس للحكومة إلا الحق في حبس الأرض حتى تستوفى تكاليف الردم من المالك الأصلي لها ما لم تكن الحيازة قد خرجت من يدها وأن حق الحكومة هو حق شخصي ينتقل ذمة من أثرى على حسابها وهو المالك الأصلي للبركة وقت الردم .

(فتوى ٨٢١ في ١٢/٤/١٩٦٢) .

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

المادة الاولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستقعات التى قامت الحكومة بردها قبل اتمام ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ — مفادها ان ما ردمته الدولة او جففته من اراضى البرك والمستقعات بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تؤول ملكيته الى الدولة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ اذا لم يكن قد تم نزع ملكيته قبل ذلك ، وان كان الردم او التجفيف فى ظل العمل بالقانون الاخير انتقلت ملكيته الى الدولة بمجرد القيام به .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البرك والمستقعات التى قامت الحكومة بردها قبل اتمام نزع ملكيتها بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تنص على أن « تؤول الى الدولة ملكية اراضى البرك والمستقعات التى ردمتها او جففتها الحكومة بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ المشار اليه وقبل أن تتم اجراءات نزع ملكيتها » .

كما تؤول الى الدولة ملكية ما قد تقوم بتجفيفه او ردمه من اراضى البرك والمستقعات قبل اتمام اجراءات نزع ملكيتها بعد العمل بأحكام هذا القانون وذلك مقابل قيمتها الحقيقية قبل تاريخ البدء فى ردمها او تجفيفها .

ويجوز للمالك هذه الاراضى استرداد ملكيتهم خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزارى الصادر بتحديد مواقعها وحدودها فى الجريدة الرسمية مقابل دفع قيمة هذه الاراضى فى هذا التاريخ أو تكاليف الردم ايها أقل .

ومدار هذا النص أن ما ردمته الدولة او جففته من اراضى البرك والمستقعات بعد العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ تؤول ملكيته الى الدولة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ اذا لم تكن قد تم

نزع ملكيته قبل ذلك وان كان الردم أو التجفيف في ظل العمل بالقانون الأخير انتقلت الملكية إلى الدولة بمجرد القيام به ، وهو ما سبق للجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع أن انتهت إليه بجلستها المفقعة في ٢١ من فبراير سنة ١٩٦٢ من أن أراضي البرك والمستنقعات التي سبق ردمها في ظل العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ دون اتباع إجراءات نزع ملكيتها تكون مملوكة للدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٠ .

(فتوى ١٧٦ في ١١/٨/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ :

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن التخليص من البرك والمستنقعات ناط بوححدات الحكم المحلي التخليص من البرك والمستنقعات التي لم يتم ملاكها أو واضعوا اليد عليها بالتخليص منها - قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية عقدا الاختصاص للوحدات المحلية بالمحافظة على أملاك الدولة العامة والخاصة وإدارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التعميمات عليها .

ملخص الفتوى :

انط المشرع في المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن التخليص من البرك والمستنقعات بوححدات الحكم المحلي التي لم يتم ملاكها أو واضعوا اليد عليها بالتخليص منها وفي المادة التاسعة من نفس القانون المشار اليه عقد المشرع الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بظل البرك والمستنقعات إلى لجنة الفصل في البرك والمستنقعات بالحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها أرض البركة وهو ما حدث بالفعل عندما عرض نزاع على اللجنة المذكورة وفصلت فيه باسترداد مسطح ١ س ١٩ ط - إلى أحد المواطنين من المساحة الكلية للمسطح المذكور .

كما يستفاد من نص المادة الثانية من قانون الحكم المحلي المشار اليه أن المشرع قد عقد الاختصاص لوحدات الحكم المحلي في حدود السياسة

العامة والخططة العامة بإنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها .

ويستفاد من نص المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى المشار اليه والتي عقدت الاختصاص للوحدات المحلية مباشرة عدة اختصاصات منها تنفيذ القوانين والإشتراطات الخاصة المتعلقة بإنشاء الاسواق العامة والمجازر وأحكام الرقابة ومنح التراخيص الخاصة بإنشغال الطرق وأيضا المحافظة — وفقا لأحكام القانون — على أملاك الدولة العامة والخاصة وإدارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التعديلات عليها .

ومن حيث أن مسطح الأرض المشار اليه هو أحد أملاك الدولة الخاصة والتي ناط المشرع الاختصاص بالمحافظة عليها وحق تسليها لإدارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنع التعديلات عليها لوحدات ، الحكم المحلى التى تقع بدائرتها تلك الأراضى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد تم تخصيص تلك الأرض بعد ذلك حسبها ورد في الأوراق مركزا لتسويق المحاصيل الزراعية وبذلك أصبحت مخصصة للنفع العام وبالتالي مرفقا عاما وكما ورد في النصوص المشار اليها فقط ناط المشرع الاختصاص بإدارة وتنظيم استغلال المرافق العامة للوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى ان الوحدة المحلية بقرية الوثمانية مركز الدلتجات بمحافظة البحيرة هى صاحبة الاختصاص الاصيل في تسلم تلك الأرض موضوع النزاع وإدارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها بل لها الحق في منع التعديلات التى وقعت على المسطح الدخور بسبب التأجير الذى قامت به مديرية الاسكان والتعمير بدمنهور لبعض الأهالى لمسطح الأرض موضوع النزاع وتكون مديرية الاسكان والتعمير ملزمة بتسليم هذه الأرض للوحدة المحلية للقرية .

(ملف ١٠٢٨/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨٣/٥/٤) .

برلمان

برلمان

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

استقلال كل من مجلس البرلمان بوضع ميزانيته والنظم الخاصة بموظفيه — عدم تدخل السلطة التنفيذية في ذلك — مرد هذا الى اصل دستورى هو مبدأ الفصل بين السلطات .

ملخص الحكم :

ان كل مجلس من مجلسي البرلمان مستقل استقلالاً تاماً بوضع ميزانيته والنظم الخاصة بموظفيه وبإهوره الداخلية كافة دون تدخل من السلطة التنفيذية في شيء من ذلك ، فلا تشترك الحكومة في وضع ميزانية المجالس ولا تقوم بمراجعتها ، أو مراقبة أوجه الصرف ، كما لا تتدخل في تعيين موظفى المجالس أو ترقيتهم أو منحهم العلاوات وما إليها ، يستوى في ذلك أن تكون التعيينات أو الترقيات أو العلاوات عادية أو استثنائية ، وكل هذا مرده الى اصل دستورى عريق هو مبدأ الفصل بين السلطات ، اذ لا ينبغى أن تكون السلطة التشريعية ، وهى التى تمثل الأمة وتتولى الرقابة العامة على السلطة التنفيذية ، خاضعة لاية رقابة أو هيمنة في شئونها الداخلية من سلطة أخرى ، كما ان هذا الاستقلال شرط جوهري لازم لتأدية المجالس لوظيفتها التشريعية مستقلة عن أى مؤثر خارجى . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٢٢٢ من اللائحة الداخلية لمجلس النواب التى وافق عليها المجلس في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤١ من أنه « يطبق المجلس على موظفيه ومستخدميه وخدمه فئات الكادر العلم وأحكامه وقواعده التى تسرى على موظفى الحكومة الداخلين في هيئة العمال والخدم الخارجين عن هيئة العمال » ، ذلك ان الاصل هو ان للمجلس ان يضع لموظفيه ما يناسبه من انظمة ، فان ارتأى ان يطبق عليهم الاحكام العامة للكادر الحكومى وآثر ان تسيّر الاوضاع بالنسبة لموظفيه على نسق الاوضاع السائدة في الحكومة بدلا من ان توضع لهم لوائح جديدة ، فان هذا لا يعنى خضوع موظفيه لرقابة الحكومة أو خروجهم من سلطان المجلس ، كما يتعارض مع استقلال المجلس بشئون موظفيه ، حسبما سلف البيان .

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

يجوز حل مجلس النواب في فترة تأجيل انعقاد البرلمان ، على أنه يجب أن يتضمن مرسوم الحل ، دعوة الناخبين للانتخاب في ميعاد لا يتجاوز شهرين من صدور المرسوم ، ويتعين ميعاد اجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية للانتخاب .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا بطئسته المنعقدة في ٢ من مارس سنة ١٩٥٢ جواز حل مجلس النواب في فترة تأجيل البرلمان ووجوب النص في مرسوم الحل على تعيين موعد انتخاب المجلس الجديد واجتماعه وتبين ان المادة ٣٨ من الدستور تنص على أن :

« للملك حق حل مجلس النواب » .

وتنص المادة ٣٩ على أن :

« للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على أن لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين » .

وواضح من هذين النصين أن حق التأجيل يختلف عن حق الحل في طبيعته ومداه وأن كلا من الإجراءين مستقل عن الآخر ومن ثم فليس هناك ما يمنع من أن يستعمل الملك كليهما كل في نطقه .

بل ان الواقع ان التأجيل لا يمكن الا ان يكون مقدمة للحل . وفي المرة التي استعمل فيها حق التأجيل في فرنسا تلاه الحل (مايو سنة ١٨٧٧) . (هوريو الوجين في القانون الدستوري ٥٨) .

كما أن التأجيل في مصر تلاه الحل في المرات الثلاث السابقة التي استعمل فيها هذا الحق .

وعلى ذلك فان حل مجلس النواب في فترة التأجيل جائز دستوريا .

أما عن النص في مرسوم الحل على تعيين موعد لانتخاب المجلس الجديد وموعده اجتماعه فإن المادة ٨٩ من الدستور تنص على أن :

« الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المفدوين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين . وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتبليغ الانتخاب » .

والنص على هذا الوجه تطبيق صحيح دقيق لحق الحل المقرر في الدساتير الأجنبية فالحل ليس إلا وسيلة لتحكيم مجموع الناخبين في الخلافات الجسيمة بين السلطة التنفيذية وبين المجلس المنتخب .

وهو عبارة عن دعوة للانتخاب العام (لأميرير . الوسيط في القانون الدستوري طبعة سنة ١٩٤٧ ص ٨٠٤) .

وليس حق الحل مدونا على سلطة الأمة بل هو تليدها . وهو انجح ضمان لتوطيد رقبتها على البرلمان خشية أن يسوء استعمال سلطانه (يراجع في ذلك ديجي الجزء الثاني ص ٦٤٥) .

والفرض من الحل إذن هو الرجوع الى الأمة — وهي مصدر السلطات — ماذا أينت — ممثلة في الناخبين — الوزارة بقيت في الحكم ونفذت سياستها مستندة الى هذا التأييد أما اذا خفلتها الأمة وجب على الوزارة أن تستقيل ولا تملك حل مجلس النواب مرة أخرى للسبب ذاته (المادة ٨٨ من الدستور) .

فالدستور المصرى وهو يقيم حكما نيابيا في البلاد قد تمشى مع فكرة الحل الصحيحة الى نهايتها فاشترط أن يتضمن مرسوم الحل دعوة الناخبين الى الانتخاب في ميعاد معين حتى لا تتعطل الحياة النيابية وحتى يتحقق الفرض من الحل وهو الاحتكام الى الأمة .

ونص المادة ٨٩ من الدستور نص أمر لا تجوز مخالفته فإذا لم يستوف مرسوم الحل الاوضاع التى قررها الدستور وأهمها شموله لدعوة الناخبين الى الانتخاب في ميعاد لا يتجاوز شهرين وتحديد ميعاد انعقاد المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية كان مخالفا للدستور .

ولا عبرة بما خالف ذلك من سوابق سنوات ١٩٢٦ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٩ لانها مخالفة لصريح نص الدستور والفرض الذي استهدفه فليس شأنها أن تقيم عرفا دستوريا يمتد به .

لذلك أنتهى رأى القسم الى جواز حل مجلس النواب في فترة تجلil البرلمان ووجوب شمول مرسوم الحل على دعوة الناخبين للانتخاب في ميعاد لا يجاوز شهرين من صدور المرسوم وتعيين ميعاد اجتماع المجلس الجديد في العشرة الايام التالية لتعام الانتخاب .

(فتوى ١٨٨ في ١٩٥٢/٣/٢٠) .

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

ليس للبرلمان حفظ مشروع القانون بل يجب ابداء الراى فى شأنه سواء بتقريره أو بتعديله أو برفضه .

ملخص الفتوى :

أن قسم الراى مجتمعاً بحث بجلسته المنعقدة فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٥١ موضوع حق البرلمان فى حفظ مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة .

وتبين من الرجوع الى الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ والى التقاليد البرلمانية والمبادئ العلمية أن المادة ٢٨ من الدستور تعطى للملك اقتراح القوانين وهذا الحق يقبله ولا شك واجب على البرلمان بالنظر فى الاقتراح ومناقشة مشروع القانون المقدم والانتهاه فيه الى رأى بتقريره (اما بنصه أو معدلاً) أو بالرفض ولم يرد فى نصوص الدستور سوى الاشارة الى التقرير والرفض فقد جاء فى المادة ١٠٤ أنه لا يجوز لاي من المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد أخذ الراى فيه مادة مادة وجاء فى المادة ١٠٥ أن كل مشروع قانون يقره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى المجلس الآخر . وجاء فى المادة ١٠٦ كل مشروع قانون اقترحه أحد الاعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانياً فى دور الاعتقاد نفسه .

كما أن المادة ٨٣ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ تنص على أن
« يعلن الرئيس قرار المجلس بالصيغة الآتية (المجلس يقرر) أو (المجلس
يرفض) » .

وهذا أمر طبيعي يتفق والمبادئ التي يسير عليها الدستور إذ لو كان
للبرلمان حفظ مشروعات القوانين لكان معنى ذلك أن يكون للبرلمان الحق في
الامتناع عن مناقشة هذه المشروعات والانتفاء فيها إلى قرار بالموافقة أو
الرفض وفي هذا تعطيل لحق كفه الدستور للسلطة التنفيذية .

ولذلك فإن القاعدة المقررة في هذا الشأن هي أن للحكومة إذا رأت
لاي سبب العدول عن مشروع قانون قدمته إلى البرلمان أن تسترده بمرسوم
في أية مرحلة ما لم يكن قد تم إقراره أو رفضه باقتراع نهائي وعلى هذا
الوضع سارت السوابق البرلمانية في مصر .

ولا حجة في القول بأن الحفظ يمكن اعتباره قرارا بالرفض فالحفظ
يخالف الرفض في أنه لا يعدو أن يكون امتناعا عن إبداء الرأي في المشروع
المعرض أما الرفض فمعناه أن البرلمان بحث المشروع ولم يوافق عليه
لسبب ما .

لذلك انتهى رأي القسم إلى أنه ليس لمجلس الشيوخ والنواب
ولجانها حفظ مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة وأن السبيل الذي
يتخذ نحو تلك المشروعات التي يجد ما يدعو إلى عدم السير فيها هو أن
تستصدر الحكومة مراسيم بسحبها .

(فتوى ٣٩٣ في ٢٧/٥/١٩٥١) .

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

طالما لم يتم الاختيار بين عضوية البرلمان وشغل الوظيفة العامة
فإنه تسرى في هذا الشأن الأحكام الخاصة بعضوية البرلمان والأحكام
الخاصة بالوظيفة بالنسبة إلى أعمال كل منهما .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٩٢ من الدستور الصادر عام ١٩٢٣ تنص على أنه « لا يجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب » فيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .

وتنص المادة ٦٠ من قانون الانتخاب على أنه « لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها » ثم بينت المقصود بالوظائف العامة ومنها وظيفة العمدة . ثم نصت الفقرة الأولى من المادة ٦١ على أن كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير اليهم في المادة السابقة وكل عضو بمجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو لجان الشياخات انتخب أو عين بأحد المجلسين يعتبر متخلبا عن وظيفته أو عن عضويته بذلك المجالس أو اللجان إذا لم يتنازل في الثمانية الأيام التالية ليوم الفصل في صحة نيابته عن تلك العضوية ويعطى الموظف أو المستخدم في حالة القبول حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

ويتضح من ذلك أن الأصل هو حظر الجمع بين عضوية أحد مجلسي البرلمان وتولى الوظائف العامة إلا أن هذا الحظر يقف أثره حتى يفصل في صحة نيابة الموظف وتمضى بعد ذلك ثمانية أيام وفي هذه الفترة يكون الموظف جامعا بين الوظيفة والعضوية استثناء فتسرى في حقه الأحكام الخاصة بكل منهما فيما يتعلق بالأعمال المتصلة بها ومن ثم تسرى عليه الأحكام الخاصة بأعضاء البرلمان باعتباره عضوا فيه كما تسرى عليه الأحكام الخاصة بالوظيفة باعتباره موظفا .

(مئوى ١٤٨ في ٣/٤/١٩٥١) .

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

يحظر على رجال القضاء ورجال مجالس الدولة ترشيح أنفسهم لعضوية البرلمان تحت لواء حزب معين ويعتبر في حكم هذا الترشيح ترك حزب سياسى دائرة لهذا المرشح الا اذا اعلن انه يرشح نفسه مستقلا .

ملخص الفتوى :

إن المادة ١٤٤ قسم أول فصل ثان من قانون المصلحة المالية تنص على أنه لا يجوز لمستخدمي الحكومة أن يعطوا أخبارا إلى الجرائد ولا أن يبدو ملاحظات شخصية بواسطتها ولا أن يكونوا مكاتبين أو وكلاء لها وأن كل مستخدم يخالف هذا الحكم يكون قابلا للعزل . وقد أضيفت إلى هذه المادة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ من يناير سنة ١٩٢٩ فقرة نصها :

ويحظر على الموظفين والمستخدمين أيضا أن يشتركوا في اجتماعات سياسية أو أن يبدو علانية آراء أو نزعات سياسية .

وهذا الحكم ليس إلا ترديدا لقاعدة أساسية عامة من قواعد القانون الإداري .

وقد جاء في المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء في هذا الصدد ما يشير إلى أن علة الإضافة هي أن المصلحة العامة تقتضي بأن يظل الموظفون منصرفين إلى أعمالهم في حيطة كاملة وفي اتزان واعتدال صحيح حتى لا تتعرض مصالح الجمهور لوجوه الظلم والايثار المختلفة .

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء ناصا في المادة السابعة عشرة منه على أن يحظر على المحاكم إبداء الآراء والميول السياسية ، ويحظر كذلك على القضاء الاشتغال بالسياسة .

ويتضح من الأعمال التحضيرية لهذه المادة أن المقصود بالحظر هو الاشتغال بالسياسة الحزبية دون السياسة القومية وأن حكمة هذا الحظر هو إبعاد القضاء عن الشبهات حتى يطمئن كل الناس إلى حيديتهم ونزاهتهم .

فقد ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه يحرم على المحاكم إبداء الآراء والميول السياسية التي تنم عن التحيز لحزب من الأحزاب أو هيئة من الهيئات كما يحظر كذلك على رجال القضاء الاشتغال بالسياسة اشتغالا فعلياً من شأنه أن يجعل لهم رأيا ظاهرا في الخلافات الحزبية ، وهو ما يجب على القضاة أن يمتنع عنه حتى يكون القضاء بعيدا عن

الشبهات وأن يطئن إليه كل الأفراد ، ومن المفهوم تطبيقا لذلك انه محظور على القاضي ان يرشح نفسه على أساس لون حزبي معين .

كما قال وزير العدل في مجلس النواب اثناء مناقشة المادة السابعة عشرة انه اذا اجيز للقاضي ان يرشح نفسه على أساس لون حزبي معين فانه قد لا ينجح فيعود الى منصة القضاء بل قد يباشر عمله القضائي اثناء المعركة الانتخابية ، فلا يجوز له ان يعود من تحت راية حزبية ليجلس قاضيا بين الناس .

اما القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمجلس الدولة فقد جاء خلواً من نص مماثل الا ان هذا لا يعني ان المشرع قصد اهدار الحكم المنصوص عليه في المادة ١٧ من قانون استقلال القضاء للأسباب الآتية :

اولا : انه لا يكفى مجرد عدم ورود حكم في قانون لاحق للقول ان المشرع قصد مخالفة حكم وارد في قانون سابق ، بل يجب لصحة هذا القول ان يبين ذلك من النصوص او من الاعمال التحضيرية وان تبين على الاخص حكمة القصد من التفرقة .

ثانياً : ان مجلس الدولة في مصر اميل الى جهة القضاء منه الى جهة الادارة ويبين ذلك جليا من تعمد الشارع تنسيق الاحكام المتعلقة بوظائف الجتهين وجعلها متحدة أو متشابهة وعلى الاخص في شروط التعيين والحصانات والعزل وغير ذلك فلا يصح في العقل بان يقصد المشرع التفرقة في الحكم بين رجال مجلس الدولة ورجال القضاء فيبيح لهؤلاء ما يحظره على هؤلاء .

ثالثا : ان حكمة الحظر قد تكون اكثر توافرا بالنسبة الى مجلس الدولة منها بالنسبة الى القضاء لان مجلس الدولة يحكم او يفتي في مسائل متعلقة بملاحة الحكومة بالانفراد على خلاف القضاء الذي يفصل — في الاغلب الامم — في النزعة بين الامراء .

رابعا : ان الحكم الوارد في المادة ١٧ ليس انشاء لقاعدة جديدة لم تكن موجودة من قبل بل هو تطبيق لقاعدة عامة من القواعد المسلم بها في علاقة الادارة بالموظفين وهي علاقة — ككل علاقات القانون الإداري —

يراعى فيها جانب المصلحة العامة وتغلب — عند التعارض — على المصالح الخاصة للأفراد .

وبناء على ذلك يكون الحظر المنصوص عليه في المادة السابعة عشر من قانون استقلال القضاء ساريا على رجال مجلس الدولة دون حاجة الى نص خاص .

وواضح من الاعمال التحضيرية لنص المادة — كما سبق البيان — ان ترشيح أحد رجال القضاء — أو أحد رجال مجلس الدولة — نفسه لعضوية البرلمان لا يكون محظورا الا اذا كان المرشح تحت لواء حزب معين وعلى ذلك يكون ترشيح القاضي لنفسه مستقلا من الاحزاب جائزا قانونا .

على ان مثار البحث هو ما اذا كان ترشيح أحد رجال القضاء أو أحد رجال مجلس الدولة نفسه لعضوية البرلمان في دائرة يعلن أحد الاحزاب انه تركها له على وجه التخصيص يعتبر أو لا يعتبر في حكم الترشيح تحت لواء هذا الحزب .

وقد رأى القسم ان يستهدى بحكمة الحظر في التفرقة بين الترشيح المحظور والترشيح غير المحظور وحكمة الحظر كما سبق البيان هي « ان يكون القضاء بعيدا عن الشبهات وأن يطعن اليه كل الأفراد » وعلى هذا الاساس يكون معيار التفرقة هو اثر الترشيح في إثارة الشبهات لدى الجمهور في أن يكون القاضي أو رجل مجلس الدولة منتبيا لحزب معين بطريقة مستترة لا يريد الانفصاح عنها في الوقت الحاضر .

ولما كان تقرير حزب معين « ترك دائرة معينة للمرشح والنص على ذلك صراحة في توائم الترشيح الخاصة به يتضمن أمرا الى رجال هذا الحزب بعدم منافسة ذلك المرشح أولا وبمساعده ثانيا ، ومن ثم فانه يثير — بلا شك — في آذهان الجمهور شبهة انتهاء هذا المرشح لذلك الحزب الامر الذي قصد الشارع تفاديه .

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

تدخل المشرع أثناء تلجيل البرلمان على أساس نظرية الضرورة . ان الاجراء الذى رأت وزارة المالية وجوب اتخاذه لمواجهة الموقف الاقتصادى فى البلاد من تصفية عقود القطن طويل التيلة استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ تصفية اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية على اساس سعر قد يختلف عن السعر الحقيقى لا يمكن فرضه على المتعاملين الا بقانون . بيد انه لما كان البرلمان مؤجلا ونظرا الى ما قدرته الوزارة من قيام حالة ضرورة توجب الاسراع فى اتخاذ هذا التدبير العاجل الاستثنائى والا ترتبت على عدم اتخاذه كارثة اقتصادية للبلاد فانه يمكن والحالة هذه ان تستصدر الحكومة مرسوما بقانون بهذا الاجراء على اساس نظرية الضرورة وذلك حسب تقدير الحكومة تحت رقابة البرلمان .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا فى جلسته المنعقدة فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ موضوع تقفيل كورنترات القطن طويلة التيلة استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ وتبين ازاء اضطراب الحالة فى بورصة عقود القطن وهبوط الاسعار هبوطا كبيرا نتيجة للمضاربات العنيفة ان وجبت الحكومة نفسها مضطرة الى التدخل فى السوق حرصا على المصلحة العامة محاولة ان تعيد الى هذه السوق الثبات والاستقرار اللذين فقدهما نقامت وزارة المالية باصدار قرارات فى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ فى حدود احكام لوائح البورصة وكان اهم ما قضت به هذه القرارات الغاء الحد الأدنى الثابت المفروض على السوق ووضع حد لتقلبات الاسعار اليومية فيها واباحة التعامل على الاشهر الباقية من الموسم الحالى مع حظر عمليات البيع الجديدة على الاشهر الجارى التعامل عليها فعلا وتاجيل اصدار فليارة شهر فبراير سنة ١٩٥٢ .

ولما كانت المراكز المفتوحة حاليا فى البورصة على الاشهر التى كان يجرى عليها التعامل فعلا وهى اشهر فبراير ومارس وابريل سنة ١٩٥٢ وليدة المضاربات العنيفة المصطنعة التى انسخت السوق فقد سعت الوزارة

الى تصنيفتها حتى يرتفع عوْها عن السوق . بطريقتين : تشجيع عقد صفقات للتصدير تمتص هذه العقود والثاني تشجيع الاتفاق الودى بين البائعين والمشتريين .

وقد نجحت المسامى فى عقد صفقة لبيع كميات من الاقطان المتوسطة الثيلة من السوق الحرة ومن شأن هذه الصفقة تطهير المراكز المفتوحة عنى شهرى فبراير وابريل سنة ١٩٥٢ .

أما المراكز المفتوحة على شهر مارس سنة ١٩٥٢ فقد استحالحت تصنيفتها بسبب عدم امكان الوصول الى اتفاق ودى بين اصحابها . لذلك رأت وزارة المالية ضرورة اتخاذ اجراء يقضى بتصفية هذه المراكز تصفية اجبارية مصحوية بمقاصة نهائية حتى تتفادى الكارثة الاقتصادية المتوقعة للبلاد من جراء توقف بعض المتعاملين فى السوق عن الدفع وافلاسهم وما يجره ذلك من افلاس غيرهم وغيرهم من ناحية ولامكان تصريف القطن - وهو المحصول الرئيسى للبلاد - والذى احجم المشترون عن شرائه فى الخارج من جراء عدم استقرار سوقه .

وقد استطلعت الوزارة رأى القسم فى الاداة التى تتخذ بها هذا الاجراء .

وقد تبين للقسم ان الالتجاء الى الاحكام المقررة فى اللائحة العامة لبورصات العقود الصادرة فى ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٤٨ واللائحة الداخلية لبورصة العقود بالاسكندرية الصادرة فى ٣٠ من الشهر المذكور لا تغنى فى هذا الصدد ، ذلك لان وقف جلسات البورصة وحصر كل تعاملات المخولين للجنة البورصة وزير المالية طبقا للمادة ١٤ من اللائحة العامة والتصفيات التى تستطيع لجنة المقاصة اجراءها سواء كانت تصفيات عادية (المادة ٤٠) من اللائحة الداخلية) او تصفيات غير عادية (المادة ٤١ من اللائحة ذاتها) لا يترقب عليها انتهاء العقود بل تحديد السعر الذى تجرى به المقاصة مع استمرار قيام العقود نافذة كما ان اللجنتين تلتزمان السعر الحقيقى على وجه العموم وهو سعر يتعذر للجتين الوصول اليه فى الوقت الحاضر بسبب المضاربات .

بضاف الى ذلك ان العنصر الغالب فى تشكيل اللجنتين للسياسرة

وبذلك تتعارض المصالح الخاصة فيها مع المصلحة العامة الامر الذي لا يمكن معه الالتجاء اليهما .

وقد اوضح حضرة وكيل وزارة المالية لشئون القطن ان الحكومة في تحديدها للسعر الذي تتم به التصفية سوف تستهدف المصلحة العامة وحدها — ولو كان السعر الذي تتحقق به هذه المصلحة مخالفا للسعر الحقيقي وعلى كل حال فان ذلك السعر سوف يكون اقرب ما يمكن الى السعر الحقيقي .

فالاجراء الذي ترى وزارة المالية ضرورة اتخاذه لمواجهة الموقف يتضمن أمرين :

الاول — انتهاء عقود القطن طويل التيلة استحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ — واجراء تصفية اجبارية مصحوبة بمقاصة نهائية عنها .

الثاني — تحديد سعر هذه التصفية دون التقيد بالسعر الحقيقي .

وهذان الامران لا يمكن فرضهما على المتعاملين الا بقانون . ولا يفتنى في ذلك قرار من لجنة البورصة ولا قرار من وزير المالية ولا مرسوم .

على انه لما كان انعقاد البرلمان مؤجلا في الوقت الحاضر لمدة شهر فقد بحث القسم امكان اصدار مرسوم بقانون في هذا الشأن .

وقد اوضح حضرة وكيل وزارة المالية لشئون القطن ان عدم اتخاذ هذا الاجراء يترتب عليه كارثة اقتصادية للبلاد ونتائج لا يمكن تداركها وانه يجب ان يتخذ هذا الاجراء فورا وعلى كل حال قبل فتح البورصة يوم الاثنين ١٠ مارس الحاضر مما لا يترك مجالا لدعوة البرلمان وهذه الظروف تقيم حالة ضرورة توجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتل التأخير تخول للحكومة اصدار المرسوم بقانون المشار اليه تحت رقابة البرلمان وذلك استثناسا بالحالة المنصوص عليها في المادة ٤١ من الدستور والتي طبقت فيها حالة الضرورة تطبيقا خاصا اذا قامت فيها بين انوار انعقاد البرلمان .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان اجراء التصفية الجبرية المصحوبة

بالمقاصة النهائية في أساس سعر قد يختلف عن السعر الحقيقي بالنسبة الى مآلود القطن استحقاق مارس سنة ١٩٥٢ يجب أن يتم بقانون .

وانه نظرا الى أن انعقاد البرلمان مؤجل في الوقت الحاضر فإنه يمكن استصدار مرسوم بقانون بذلك الاجراء على أساس وجود حالة ضرورة لا تحتمل مواجهتها التأخير وذلك حسب تقدير الحكومة تحت رقابة البرلمان استثناسا بالحالة المنصوص عليها في المادة ١٤١ من الدستور . على أن تراسى احكام المادة المذكورة .

(فتوى ١٥٧ في ١٩٥٢/٣/٨) .

بريد

الفرع الاول : الوضع القانونى لهيئتى البريد وصندوق توفير البريد

الفرع الثانى : النظام الوظيفى للعاملين بالبريد

الفرع الثالث : التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية

الفرع الرابع : الرسوم

الفرع الخامس : صندوق توفير البريد

الفرع الاول
الوضع القانونى لهيئة البريد وصندوق توفير البريد

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

هيئة البريد - اعتبارها مؤسسة عامة بموجب القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة البريد - القرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦ اعتبرها هيئة عامة فى حكم القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة - القرار الجمهورى رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ أكد هذا الحكم :

ملخص الفتوى :

أن القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة البريد قد نص فى المادة الاولى منه على إنشاء مؤسسة عامة يطلق عليها هيئة البريد ونصت الفقرة الاخيرة من هذه المادة على أن لهيئة البريد اختصاصات السلطة العامة المخولة للمصالح الحكومية ومؤدى ذلك أنها تعتبر من المصالح الحكومية . وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٦٦ بتعديل احكام القرار الجمهورى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ونصت المادة الاولى منه على أن تعتبر هيئة البريد هيئة عامة فى تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة ، ثم تأكد ذلك بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٧٦ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بهيئات سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والذى نصت المادة الاولى منه على أن تعتبر كل من هيئة سكك حديد مصر والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية هيئة عامة فى تطبيق احكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .

(فتوى ٣٣٧ فى ١٤/٣/١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

هيئة صندوق توفير البريد - تشكيل مجلس ادارة هذه الهيئة - لا يخضع لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ ، فهذا يسرى على المؤسسات الخاصة والشركات وحدها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجلس الادارة والشركات والمؤسسات على انه « يجب الا يزيد عدد اعضاء مجلس ادارة اى مؤسسة او شركة على سبعة اعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على ان يكون احدهما عن الموظفين والاخر عن العمال . ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من اول يولية . ويصدر قرار رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بهما » .

ومفاد هذا النص ان المشرع حدد عدد اعضاء مجلس ادارة المؤسسة 'و الشركة بالا يزيد على سبعة اعضاء من بينهم عضوان يمثلان الموظفين والعمال ينتخبان وفقا للقواعد التى يحددها قرار جمهورى يصدر فى هذا الشأن .

او المفهوم من نص المادة الاولى المشار اليه ان القانون لا يسرى الا على المؤسسات الخاصة وحدها ، ويؤيد هذا النظر :

أولا : ان النص حدد طريقة اختيار ممثلى الموظفين والعمال وذلك بطريق الاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية . وهى التى تشرف على موظفى وعمال المؤسسات الخاصة .

ثانيا : ان المؤسسات العامة ينظمها تشريع خاص هو القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر دستور المؤسسات العامة ، وبمقتضى المادة الساسية من هذا القانون يكون تعيين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة بقرار جمهورى وبهذا القرار يمكن تحديد عدد الاعضاء ومن ثم فلا حاجة لتشريع خاص بهذا التحديد ، وقد صدرت بالفعل عدة قرارات جمهورية بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المشار اليه محددة اعضاء مجالس ادارات بعض المؤسسات العامة بمعد يخالف العدد المنصوص عليه فى هذا القانون ، من ذلك القرار الجمهورى رقم ١٦٤٢ لسنة ١٩٦١ باعادة تشكيل مجلس ادارة المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى وعددهم احد عشر عضوا ، ومن ذلك ايضا القرار الجمهورى رقم ١٤٢٨

لسنة ١٩٦١ باتشاء مؤسسة المصانع الحربية والمدنية وقد نصت المادة الخامسة منه على أن يشكل مجلس إدارة المؤسسة من سبعة اعضاء على الاقل واحد عشر عضوا على الاكثر .

ثالثا : أن ديباجة القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ قد خلت من الاشارة الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة مما يدل على أن هذا التشريع لا يتناولها .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن احكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة في الشركات والمؤسسات لا تسرى على هيئة صندوق توفير البريد .

(فتوى ٨٥٤ في ١٨/١١/١٩٦١) .

الفرع الثاني
النظام الوظيفي للعاملين بالبريد

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

مفاد نصوص القرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة أن موظفى هيئة البريد الحق فى الإفادة من أحكام القوانين الصادرة فى شأن موظفى الدولة وذلك فيما لم ترد فى شأنه أحكام أخرى مقابلة أو مغايرة لها بنصوص عليها فى القرارات واللوائح المنظمة لشئون موظفى الهيئة المذكورة — أثر ذلك ، سريان نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ على موظفى هيئة البريد .

ملخص الحكم :

أن القرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ « بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر » وضع أحكاما خاصة بموظفى وبموظفى الهيئة على أن يعمل بها اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٠ ونص فى المادة ٥٨ منه على حكم متعلق باستقالة الموظف وقبولها وقد جاء مشابها لنص المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ « بشأن نظام موظفى الدولة » ولما كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ « باصدار قانون المؤسسات العامة » قد نص فى المادة السابعة منه على أن يختص مجلس إدارة المؤسسة « بما يلى ٢٠٠٠ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المؤسسة وعملها وترقيتهم ونظمهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعايشهم وفقا لأحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بأشياء المؤسسة » . ونص فى المادة الثالثة عشر منه على أن « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بأشياء المؤسسة أو اللوائح التى يرضاها مجلس الإدارة » . مفاد هذه النصوص أن لموظفى مؤسسة شئون بريد الجمهورية (هيئة البريد) الحق فى الإفادة من أحكام القوانين الصادرة فى شأن موظفى الدولة وذلك فيما يتعلق بذلك التى لم ترد فى شأنها أحكام أخرى مقابلة أو مغايرة لها بنصوص عليها فى القرارات أو اللوائح المنظمة لشئون موظفى الهيئة المذكورة .

وعلى مقتضى ما تقدم واذا صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠
« بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام
موظفى الدولة » وكان نص المادة الاولى منه متعلقا بترك الموظف الخدمة
مع تسوية معاشه على النحو الذى نصت عليه ، وكان هذا النص غير
وارد ضمن الاحكام التى شملها بالتنظيم القرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة
١٩٥٩ المشار اليه ، فان المادة الاولى المذكورة تسرى على موظفى هيئة
البريد حتى بعد تاريخ العمل بالقرار المشار اليه .

(طعن ٦٨١ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

الكادر العالى والكادر المتوسط — الاصل فى ظل سريان القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو الفصل التام بين الكادرين — تأكيد هذا الاصل
فى نظام الموظفين بهيئة البريد الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٢١٩١ لسنة
١٩٥٩ واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٦٤١ لسنة
١٩٦٠ — نص هذا النظام فى المادة ٣١ مكررا على علاوة استثنائية حتى
يقضى مددا زمنية معينة — ورود هذا الحكم كنظام مكمل لنظام الترقية الى
الدرجات التالية بصفة شخصية — اثر ذلك عدم الاعتداد فى منحها الا بالمدد
التي تقضى فى كادر واحد شأنها شأن الترقية .

ملخص الفتوى :

أن المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى
الدولة كانت تنص على أن « تنقسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين
عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين :

فنى وإدارى للأولى .

وفنى وكتابى للثانية .

وتتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف .

وإن المادة السادسة من هذا القانون كانت تنص في الفقرة (٦) على أن يشترط فمين يعين في إحدى الوظائف أن يكون حائزا للؤهلات العلمية اللازمة لشغل الوظيفة .

وإن المادة ١١ من القانون المذكور كانت تنص على أن « المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح حاصلًا عليها هي :

١ - دبلوم عال أو درجة جامعية تتفق ... إذا كان التعيين في وظيفة إدارية أو في وظيفة من وظائف الكادر الفني العالي .

٢ - شهادة فنية متوسطة ... إذا كان التعيين في وظيفة من وظائف الكادر الفني المتوسط .

٣ - شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ... إذا كان التعيين في وظيفة كتابية أو شهادة الدراسة الابتدائية ...

وإن المادة ٣٣ من ذات القانون كانت تنص على أنه « مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤١ لا تجوز ترقية موظف إلا إلى درجة خالية من نوع الوظيفة التي يشغلها فنية أو إدارية أو كتابية وتكون الترقية إلى الدرجة التالية لدرجته مباشرة .

ويؤخذ من استنظار النصوص المتقدمة أنه في ظل سريان أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أنه ذكر كان هناك فصل تام بين الوظائف العالية والوظائف المتوسطة ، وأن الأصل في الترقية هو الاعتداد بالأقدمية في الدرجة السابقة بشرط أن تكون هذه الأقدمية في ذات الكادر وذلك سواء كانت الترقية عادية أو شخصية .

وقد أكد قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر واللائحة التنفيذية المنفذة لأحكامه والمصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٠ قاعدة الفصل بين الوظائف المالية والوظائف المتوسطة ، إذ نصت المادة (١) من اللائحة التنفيذية المنشور فيها على أن « تنقسم الوظائف في المراتب العالية إلى فنية وإدارية وفي المراتب المتوسطة إلى فنية وكتابية » .

كما نصت المادة (١٣) من اللائحة ذاتها على أن يطبق في شأن المؤهلات العلمية اللازمة لشغل الوظائف القواعد الخاصة بموظفي الدولة .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القرار الجمهوري رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة بريد مصر ونص في المادة الاولى منه على أن تضاف الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨١ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه مادة جديدة برقم ٣١ مكررا بالنص الآتي :

مادة ٣١ مكررا - يمنح موظفو الهيئة علاوة استثنائية لا تؤثر على العلاوات الدورية لتصل مرتباتهم الى القدر المبين بالجدول المرافق بعد انقضاء المدد الزمنية الموضحة به وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء المدد الزمنية المشار اليها .

وقد وردت هذه المادة في الفصل الخامس الخاص بالترقيات والعلاوات .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠١ لسنة ١٩٦٤ بتعديل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة البريد ونص في مادته الاولى على أن « يستبدل بنص المادة ٣١ مكررا من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه النص الآتي :

« يمنح موظفو الهيئة الذين يقضون المدد الزمنية المبينة بالجدول المرافق علاوة استثنائية لتصل بمرتباتهم الى الحد الأدنى المقرر به أو يمنحون علاوة استثنائية بمقدار علاوة دورية بالفئات المقررة بالجدول أيهما أكبر بحيث لا يجاوز المرتب الحد الأدنى المشار اليه بضافا اليه علاوة دورية واحدة ، وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء المدد » . كما نص في المادة الثانية منه على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه » ... ونص في مادته الثالثة على العمل به من أول يولية ١٩٦٠ .

ويخلص مما تقدم أنه لما كان نظام العلاوات الاستثنائية المتحدث عنها يعتبر مكملا لنظام الترقية الى الدرجات التالية بصفة شخصية فإن من

مقتضى ذلك أن تطبق في شأن العلاوات المذكورة الحكم السالف بيانه لاتحاد العلة ، وهو عدم الاعتماد في الترقية او في منح هذه العلاوة الاستثنائية الا بالمدد التي تقتضى في كادر واحد - وقد أكد هذه الحقيقة القانونية الجدول المرافق للقرار الجمهورى رقم ٢٢٠١ لسنة ١٩٦٤ اذ اعتمد في حساب العلاوة الاستثنائية ببدء الفصل بين الكادر العالى والكادر المتوسط لاستقلال كل منهما عن الآخر وعدم تجانسها ولا سيما في درجات بدء التعيين ، وفرق في المدد الزمنية بين درجات كل من هذين الكادرين ، كما غاير في احكام الدرجة السادسة ذاتها وفي الحد الاقصى للمرتب وفي فئة العلاوة واقصى مدة يجوز منحها عنها بين الكادر العالى والكادر المتوسط وترتبيا على هذا لا يسوغ حساب المدد التي قضيت في الكادر المتوسط ضمن المدد التي تعطى الحق في العلاوة الاستثنائية لموظفى الكادر العالى .

ولهذا انتهى الرأى الى أن المدد التي قضيت في الكادر المتوسط لا يعتد بحسابها عند النقل الى الكادر العالى في تطبيق القواعد الخاصة بنظام منح العلاوات الاستثنائية المتقدم ذكره .

(فتوى ٩٩١ في ١٩٦٦/٩/٢٥) .

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة البريد - مدة الاختبار على وجوبها - سنة يجوز بعدها سنة اخرى - سكوت جهة الإدارة بعد انتهاء السنة الاولى دون اصدار قرار بفصل الموظف او تشييته - يعتبر بمثابة مد مدة الاختبار سنة اخرى .

ملخص الحكم :

انه يستفاد من نص المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بهيئة البريد أن أمر فترة الاختبار — ومدها سنة — وجواز مدها سنة أخرى — كل ذلك من قبيل التنظيم المقرر لصالح المرفق ذاته ويراد به ضمان انتظام سيره على نحو يحقق غرضه وتكفل به تأديته للرسالة التي نيظت به ، ويترتب على هذا النظر حتما أن هذه الفترة تمتد سنة ثانية دون حاجة الى صدور قرار بذلك من الجهة الادارية ما دامت هذه الجهة لم تصدر قرارا نور انتهاء السنة الاولى بفصل الموظف لقبوت عدم صلاحيته أو بتثبيته اذا امضى مدة الاختبار على وجه يشهد له بالصلاحية للبقاء — ذلك أن سكوت جهة الادارة بعد انتهاء السنة الاولى دون اصدار قرار بفصل الموظف أو تثبيته يعتبر بمثابة قرار ضمنى بمد مدة الاختبار سنة أخرى .

.(طعن رقم ١١١٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٢٣) .

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

ابداء الموظف عذره خلال الخمسة عشر يوما الاولى من تاريخ الانقطاع — تلك ينفي قرينة الاستقالة .

ملخص الحكم :

أن فصل الموظف من الخدمة بالتطبيق لنص المادة ٥٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفي هيئة البريد انما يقوم على قرينة قانونية هي اعتبار الموظف مستقلا اذا انقطع عن عمله لمدة خمسة عشر يوما متتالية ولم يقدم اعدارا مقبولة خلال الخمسة عشر يوما التالية ، فاذا ما أبدى الموظف العذر في خلال مدة الخمسة عشر يوما الاولى من تاريخ الانقطاع فقد انتهت القول بأن انقطاعه كان للاستقالة ، وبالتالي تنتفى القرينة القانونية التي رتبها القانون على هذا الانقطاع حتى ولو تبين فيما بعد أن الاعذار غير صحيحة وفي هذه الحالة قد يكون الموظف محلا للمؤاخذة التأديبية .

(طعن رقم ٦٨٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/٢٤) .

الفرع الثالث

التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

العينات والطرود — نص المادة ١٩٥ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية والمادتان ٢٩٢ و ٢٠٥ من قانون مصلحة الجمارك في شأنها — مسئولية موظفى البريد وحدهم عن فتحها واخراج محتوياتها وعرضها على مندوب الجمارك لفحصها وتقدير الرسوم الواجب تحصيلها قانونا ثم اعادة حزمها — وجوب مراعاتهم حكم المادة ١٩٥ سالفه الذكر بالنسبة للعينات المتماثلة والعينات غير المتماثلة .

ملخص الحكم :

يستفاد من نص المادة ١٩٥ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية تحت باب الرسائل المحتوية على الاشياء المستحقة عليها رسوم جمركية ، ونص المادتين ٢٩٢ و ٢٠٥ من قانون مصلحة الجمارك ، الخاصتين بفتح الطرود ، والاصناف ذات القيمة التجارية الواردة بغير طريقة طرود البريد القانونية ان الاصل ان العينات تعامل معاملة الطرود . وان فتح هذه العينات واخراج محتوياتها وعرضها على مندوب الجمارك ثم اعادة حزمها كل ذلك عبء ملقى على عاتق رئيس قلم التوزيع او التصديق او وكيله واحد المستخدمين منهم يباشرون ذلك تحت مسئوليتهم وحدهم ، وزيادة في الحيلة اوجبت التعليمات البريدية الا يتم ذلك في بريد القاهرة الا بحضور مندوب الجمارك . كما اوجبت هذه التعليمات على موظفى البريد ، في حالة ورود جلة ملفات برسم شخص واحد في ارسالية واحدة ان يقوموا بعرضها على المندوب الجمركى دفعة واحدة مع لفت نظره الى ذلك ، ورقيت على اغفالهم هذا الاجراء وتجزئة العرض للعينات مسئوليتهم فيما

لو وقع المحذور وتم الانعراج عنها دون رسم . اما عن مندوب الجمرک فان القواعد المتقدمة حددت مهمته فقصرتها على مهمة فحص المحتويات وتقدير الرسوم الواجب تحصيلها دون ان تعتبر طرود العينات في عهده في أى وقت من الاوقات ، ومع ذلك فانه في بريد القاهرة ، عليه ان يحضر عملية الفتح التى لا تتم عادة الا بحضوره ، والاصل ان يشير بفتح العينات غير المتماثلة جميعا . ويكون الشأن كذلك في العينات المتماثلة اذا حصل اشتباه فقط ، ومن ثم ما لم يقع اشتباه في الامر ، فيكتفى بأجراء عملية جاشنى على عدد منها بمعانة مدير الجمرک او المندوب في تحديد ما يقع عليه الاختيار من العينات للفتح بطريق الجاشنى .

(طعن ٩٤٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢١) .

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية — نصها في المادة ٢٧٤ على ان المراسلات المستعجلة التى لم يتسن توزيعها في اول دورة تفقد صفه الاستعجال وتوزع بالطريق العادى — التحدى بلن المائتين ٢٧٥ و ٢٧٦ توجب ان توزع المراسلات المستعجلة بحالات الاقامة — لا محل له متى كان الخطاب المستعجل قد فقد صفه الاستعجال طبقا للمادة ٢٧٤ — وجوب و ٢٢٤ و ٢٣٦ بوضعه في الصندوق المخصوص ما دام عليه رقم هذا توزيع الخطاب في هذه الحالة بالطريق العادى المشار اليه في المواد ٢٣٣ الصندوق .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٨٤ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية في الجزء الاول المتعلق بالمراسلات تنص على ان « المراسلات المستعجلة التى لم

يتسن توزيعها في أول دورة تقعد صفة الاستعجال وتوزع بالطريق العادى. وكذلك تعامل المراسلات المستعجلة المعنونة لجهات خارجية في دائرة التوزيع « والمادة ٢٣٣ منها تنص على أن « المراسلات التى يجب أن توزع في الصناديق المخصوصة هى المراسلات الواردة برسم الأشخاص الذين يكونون قد اشتركوا فيها لدى مكتب البريد .. وكذا المراسلات التى تكون محررة عليها نمرة هذه الصناديق » . والمادة ٢٣٤ من التعليمات صريحة في عبارتها عندما ترد مراسلة معنونة بمحل اقامة المرسلة اليه ، وعليها مع ذلك نمرة الصندوق المخصوص المشترك فيه ، فيجب وضعها في الصندوق المخصوص ، وتفيد المادة ٢٣٦ أن الاصل في المراسلات أن تكون حسب الصناديق المحررة عليها ايا اذا وردت مراسلات برسم احد المشتركين في الصناديق المخصوصة ، ولم يكن عليها عنوان ، ولا رقم فتوزع في الصندوق الخاص بالمشارك اذا كان المستخدمون يذكرون نمرة الصندوق ، والا فيؤجل توزيعها اذا كان الوقت ضيقا الى الدورة التالية لتوزيعها بالصندوق الخاص بالمشارك . ومفاد هذه النصوص أن الخطاب الذى يحمل مظهره رقم صندوق الخطابات الخاص به لابد وأن يودع في الصندوق المخصوص ، ومعنى ذلك أن يحول مباشرة الى الشباك رقم (واحد) وبمعلوم المخالفة لا يجوز تحويله وحفظه بالشباك الخامس . ولا محل بعد ذلك ومع وضوح عبارات هذه النصوص ، لان يتسك المطعون عليه بأحكام المادتين (٢٧٥ ، ٢٧٦) من التعليمات المذكورة ، والتى تقضى بأن المراسلات المستعجلة التى ترد معنونة بمحل الإقامة ويكون عليها مع ذلك نمرة الصندوق المخصوص او عبارة - يحفظ بشباك البريد - توزع بمحلات الإقامة ، وأن المراسلات المستعجلة التى ترد غير مستكملة العنوان توزع الى المرسل اليهم بمحلات اقامتهم اذا كانت معروفة حتى ولو كانوا من المشتركين في الصناديق المخصوصة او ممن يستلمون مراسلاتهم من الشبايك .. لا محل لذلك لان هاتين المادتين متعلقتان بالمراسلات المستعجلة وحدها . ايا الخطاب الوارد من الماتيا موضوع هذا التحقيق ، فانه ولئن كان في الاصل قد ورد متصنا بصفة الاستعجال الا انه ما لبث أن فقد هذه الصفة وزال عنه هذا التكييف بعد اذ ثبت أنه لم يتسن توزيعه في أول دورة بواسطة موزع البريد الذى سجل على الخطاب أن الشقة مغلقة (محل اقامة المكتب) واضاف أن

للشركة صندوق بريد خاص رقم ٩٣٧ واعد الموزع هذا الخطاب الى مكتب البريد ، ومن ثم فقد زائلته صفة الاستعجال واصبح خطابا (يوزع بالطريق العادى) وبذلك يفرج عن نطاق تطبيق المادتين (٢٧٥ ، ٢٧٦ ، من التعليمات / بمقتضى حكم المادة ٢٧٤ من التعليمات . وصار هذا الخطاب من المراسلات التى يجرى توزيعها بالطريق العادى وفقا لاحكام المسود ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ فكان يتعين وضعه فى الصندوق المخصوص رقم ٩٣٧ حسبها هو ثابت على المظروف .

(طعن ١٤٢٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٨) .

الفرع الرابع

الرسوم

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

المقابل الذى تتقاضاه مصلحة البريد لقاء الخدمات التى تؤديها للجمهور — لا يعتبر رسما — عدم إعفاء المجالس البلدية من ادائه بالتطبيق لاحكام المادة ٥١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية .

ملخص الفتوى :

ان الرسم بمعناه القانونى ، هو مبلغ من المال يجبيه اهد الاشخاص العامة من الفرد كرها نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه ، فهو بذلك يتكون من عنصرين اساسيين ، اولهما : أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة ، والثانى : انه لا يدفع اختيارا كما تدفع الاثمان العادية ، وانما يدفع كرها وبطريق الالتزام ، وتستغديه الدولة من الافراد بما لها عليهم من سلطة الجبائية ، شأنه فى ذلك شأن الضريبة ، وان كلن يخلف عنها فى انه يدفع فى مقابل خدمة معينة ، وقد تقدم هذه الخدمة للفرد دون أن يطلبها ، بل انها قد تقدم له حتى ولو اظهر رغبته عنها .

ولا يقوم عنصر الاكراه على التزام الفرد بدفع الرسم فى سبيل الحصول على الخدمة المعينة ، لان ذلك امر طبيعى بالنسبة الى جميع المعاملات المالية ، ولكن اساس الاكراه هو حالة الضرورة التى تلجئ الفرد الى المرفق العام لاقتضاء هذه الخدمة ، لما قد يترتب على التخلف عن طلبها من اثر قانونى ضار به . ويتوافر عنصر الاكراه أو الالتزام ، حيث يجد الفرد نفسه مكرها على طلب الخدمة منعا من الوقوع تحت طائلة العقاب ، أو سبباً لبعض الحقوق من الضياع ، ومثال الحالة الاولى الرسوم

الجمركية والرسوم المقررة على الرخص ورسوم التطعيم ورسوم التعفير ، ومثال الحالة الثانية رسوم المحاكم ورسوم الامتحانات ورسوم تسجيل الملكية ورسوم براءات الاختراع ورسوم اجهزة الراديو . اما حيث يجد الفرد نفسه في مجال يسمح له بالاختيار ، ولا يكون ثمة ضرر عليه اذا لم يقتضى الخدمة ، فلا الزام عندئذ ولا اكراه ، ويكون المقابل في هذه الحالة ثمنا محسب ، او ثمنا علما تمييزا له عن الثمن الغادى ، حيث يراعى في تحديده وفي ادارة المرفق الحصول على اكبر نفع للجماعة ، ولكنه لا يعتبر رسما على الاطلاق . ومقابل الخدمة التى يؤديها مرفق البريد لعملائه لا يتوافر فيه عنصر الاكراه ، لان العميل في حل من أن ينقل طرودة بالسكك الحديدية او بالسيارات او بأية وسيلة أخرى من وسائل النقل ، كما انه في حل من أن يرسل نقوده بطريق البنوك ، وأنه اذ يقتضى الخدمة من هذا المرفق دون غيره ، فان ذلك يتم لا اعتبارات من الملاحة والتفضيل لا اكراه فيها ، حيث لا يترتب على مخالفتها أى اثر قانونى ضار بالفرد . وفضلا عما تقدم فان مرفق البريد من المرافق ذات الصبغة التجارية ، مظه في ذلك مثل مرفق النقل بالسكك الحديدية او بالسيارات ، ومرفق التلفرافات والتليفونات ومرفق الكهرباء والغاز ، فعملية نقل الطرود عن طريق البريد لا تختلف في طبيعتها عن عملية نقل هذه الطرود بوساطة مرفق من مرافق النقل الأخرى ، وارسال النقود بشيك او حوالة بريدية مثله مثل ارسالها بشيك على احد البنوك .

ولما كان مقابل الخدمات التى تؤديها هذه المرافق للانفراد يعد ثمنا أو أجرا فلا وجه لاعتباره رسما لمجرد قيام مرفق البريد بأدائها ، لذلك فان المقابل الذى تقتضيه مصلحة البريد نظير الخدمات التى تؤديها للجمهور لا يعتبر رسما ، ومن ثم لا تعفى المجالس البلدية من ادائه بالتطبيق للمادة ٥١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية .

(فتوى ٤٤٤ فى ١٨/٦/١٩٥٦) .

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ :

التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة - تعريف الهيئة العامة : هي شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة وتلتحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لها - الهيئة العامة ، طبقا لهذا التعريف ، شأنها شأن أى مصلحة حكومية - اثر ذلك بالنسبة الى هيئة البريد - لا تتحمل رسم الدفعة المستحق على المبالغ التى ترد اليها من الجهات الحكومية والهيئات العامة ثمنا لما تشتريه من طوابع بريدية عملا بالمادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - تطبيق ذلك على المبلغ الذى صرفته المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان لهيئة البريد ثمنا لطوابع البريد .

ملخص الفتوى :

ان المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة أوضحت التفرقة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة فأوردت أن الهيئة العامة إما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة ادارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرق من الروتين الحكوى وإما أن تنشئها الدولة بداءة لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة . وعلى أى الوضعين فان الهيئة العامة هي شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة وتلتحق بميزانية الجهة الادارية التابع لها . وبهذه المثابة يكون شأن الهيئة العامة شأن أى مصلحة حكومية أخرى .

وترتبنا على ذلك فان هيئة البريد لا تتحمل رسم الدفعة المستحق على المبالغ التى ترد اليها من الجهات الحكومية والهيئات العامة ثمنا لما تشتريه من طوابع بريدية ، وذلك عملا بما تقتضى به المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

ومن حيث انه وان كان الاصل ان المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة للغير تخضع لرسم الدفعة النسبى والتدرجى المشار اليه فى الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير

رسم دمغة تأسيسا على أنه ينبغي في تفسير عبارة الهيئات العامة الواردة في هذا الخصوص بالمعنى الذى كان معروفا حين صدور قانون الدمغة في سنة ١٩٥١ وقبل صدور القانونين رقمى ٦٠ ، ٦١ لسنة ١٩٦٣ بالتمتدة بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة فتفسير عبارة الهيئات العامة المشار اليها في قانون الدمغة تفسيراً واسعاً يشمل اشخاص القانون العام التى تقوم بنشاط لمد الحاجات الجماعية ومن بينها الهيئات الإقليمية ، والبلدية المظلة للاقاليم والمدن والمؤسسات العامة وعلى هذا التفسير استقرت فتاوى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بالنسبة لخضوع المبالغ التى تصرفها المؤسسات العامة للأفراد لرسم الدمغة .

ومن حيث أنه بالنسبة للحالة المعروضة فانه وان كان المبلغ الذى صرفته المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ٤٤١٥ لسنة ١٩٦٥ لهيئة البريد ثمنا للطوايح المشتراة منها يخضع بحسب الاصل لرسم الدمغة الا انه نظرا لان الجهة التى صرف لها ثمن هذه الطوايح هى هيئة البريد ولا تتحمل برسم الدمغة عملا بنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على ما سلف البيان ، فلذلك لا يمكن أن يتحمل الطرف الاخر فى التعامل مع هيئة البريد وهى المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان اذ ان المبالغ المنصرفة منها ما خضعت لرسم الدمغة الا بالتفسير الواسع لعبارة الهيئات العامة الواردة في قانون الدمغة ولا يمكن اعتبارها كذلك فى مجال فرض الرسم واعتبارها من الغير فى مجال التحمل بادائه .

لهذا انتهى راء الجمعية العمومية الى ان قيمة الشيكات التى تؤدبها المؤسسات العامة لهيئة البريد ثمنا لطوايح البريد لا يستحق عليها رسم دمغة نسبي أو تدريجي أو اضافى .

(فتوى ٣٣٧ فى ١٤/٣/١٩٦٧) .

الفرع الخامس

صندوق توفير البريد

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

صندوق توفير البريد - الاموال المودعة في الصندوق - عدم جواز
الحجز عليها - بطلان الحجز ولو كان تنفيذا لحكم قضائي - امتناع التنفيذ
على هذه الاموال ايضا عن غير طريق الحجز .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن صندوق
توفير البريد على أنه « لا يجوز الحجز على المبالغ المودعة في الصندوق سواء
كان توقيع الحجز في حياة المودع أم كان بعد وفاته ، ويجوز التنازل عن هذه
المبالغ وفقا للأوضاع وبالإجراءات التي تبين في اللائحة التنفيذية » . وقد
تضمنت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ان المشرع قد نص صراحة على عدم
جواز الحجز اطلاقا سواء في حياة المودع او بعد وفاته وذلك لازالة كل لبس
ومنعا لتضارب الاحكام التي تصدرها المحاكم كما أن المادة ١٨ من القانون رقم
١٦ لسنة ١٩٧٠ بنظام البريد الواردة في البلب الثالث منه المتعلق باعمال
صندوق توفير البريد تنص على انه « لا يجوز الحجز على الاموال المودعة
من أى شخص طبيعي بصندوق التوفير حال حياة المودع او بعد وفاته ،
ويجوز التنازل عن المبالغ في الحدود وبالأوضاع التي تقرها اللائحة
التفصيلية » . كما تنص المادة ٣٥ من هذا القانون - الذي صدر في ٨ من
ابريل سنة ١٩٧٠ - على ان « يلغى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
صندوق توفير البريد . . . والى أن تصدر اللائحة التنفيذية ، يستمر العمل
بحكام اللوائح الحالية فيما لا يتعارض منها مع أحكام القانون » .

ومن حيث انه يبين من استعراض النصوص المتقدم ذكرها سواء في
التشريع الملغى في شأن صندوق توفير البريد او في التشريع القائم ان المشرع
قد خص الاموال التي يودعها الاشخاص الطبيعيون بحسابات صندوق توفير
البريد بحماية خاصة مؤداها عدم جواز الحجز عليها سواء حال حياة

المودع أو بعد وفاته ، والحكمة من ذلك تشجيع الأفراد على ايداع الفائض من أموالهم بحسابات صندوق توفير البريد وتشجيع الادخار وتوطيد الاقتصاد القومى من ثم نقد حرص على صالح المخزن والمستحقين منهم من بعدهم .

ومن حيث مفاد ما تقدم ان اى تنفيذ بالحجز على هذه الاموال يكون غير جائز باعتبار ان المشرع قد اخرجها من مجال التنفيذ الجبرى ، ومن ثم فان اى تنفيذ على هذه الاموال بطريق الحجز يعتبر تنفيذا على ما لا يجوز الحجز عليه ويؤدى تبعا لذلك الى بطلان الحجز ولو كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى ، ومن باب أولى فان هذا التنفيذ يمتنع ايضا لو كان عن طريق الحجز ، كان يقدم صاحب الشأن الحكم القضائى طالبا تنفيذه بالطريق الودى .

ومن حيث ان وريثة المرحومه تقدموا بالحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة رقم ١٠٠٢ لسنة ٨٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٩ الذى يقضى بالزام السيد زوج الموقفة صاحبة الحساب المشار اليه بان يدفع الى باقى الورثة من نصيبه فى تركتها مبلغ ... قيمة نصيبه فى مصاريف جنازتها وان يدفع لهم من ماله الخاص مبلغ والمصروفات المناسبة ، وطلبوا تنفيذ هذا الحكم وصرف المبالغ المحكوم بها اليهم وذلك دون ان يلجأوا الى الحجز التنفيذى فانه لا يجوز للهيئة ان تجبيهم الى طلبهم ويتعين عليهما صرف المبالغ المتبقية فى الحساب المذكور الى الورثة جميعا كل بحسب نصيبه الشرعى فيها .

لهذا اُنتهى رأى الجمعية العمومية الى وجوب صرف المتبقى من المبالغ المودعة فى صندوق توفير البريد الى الورثة حسب الانصبة الشرعية .

(فتوى ١٠٨٦ فى ١٣/١٢/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

صندوق توفير البريد — مساهمته فى احدى الشركات التى خضعت للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ — الفرض منها استثمار اموال المودعين والحصول على ربح من جراء هذه المساهمة — تصفية هذه الشركة ونقل اصولها وخصومها الى شركة اخرى مؤهلة لتأديها كاملا مع التزامها بسداد

نصيب القطاع الخاص في رأسمال الشركة المصفاة - التزام الشركة بسداد
نصيب الصندوق في رأسمال الشركة المصفاة .

ملخص الفتوى :

أن الثابت من المذكرة رقم ٦٦/٧٧/٥ التي عرضت على مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج برئاسة السيد وزير الصناعة بجلسة ١٩٦٦/٩/١٥ أنه نظرا لتبايل طبيعة الانتاج في كل من شركة الشرق لغزل ونسج الصوف والشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (بوليتكس) ، فان المصالح العام يقتضى ضم شركة الشرق لغزل ونسج الصوف في الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (بوليتكس) للاستفادة من الاجهزة الفنية والخبرات المتوفرة بشركة بوليتكس وخاصة من الناحية الفنية والتسويقية والمالية ولايجاد التماسق الكامل بين انتاج كل من الشركتين والاستفادة الى اقصى الحدود من الطاقات الالية بكل منهما ، ونظرا لان الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف قد اتمت بالكامل بمقتضى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بينها خضعت شركة الشرق لغزل ونسج الصوف للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ مما ترك للقطاع الخاص نصيب في رأسمالها ، فان مؤدى ادماج شركة الشرق في شركة بوليتكس سيعترب عليه اشتراك القطاع الخاص في الشركة الدائمة مما يتنافى وتلميها تاليفا كاملا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٢ ، وعلى اساس ما جاء في هذه المذكرة وافق مجلس ادارة المؤسسة على الاتى :

١ - تصفية شركة الشرق لغزل ونسج الصوف اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٦ .

٢ - نقل أصول وخصوم وموظفى شركة الشرق لغزل ونسج الصوف الى الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف .

٣ - زيادة رأسمال الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بقيمة صالى
الأصول المنقولة اليها .

٤ - قيام الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بسداد نصيب القطاع الخاص في رأسمال الشركة المصفاة طبقا للقيمة التى تتحدد بواسطة لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من السيد وزير الصناعة .

٥ — تفويض رئيس مجلس ادارة المؤسسة في تعيين المصفى وتحديد سلطاته واتعليه .

وطبقا للمادة ٥٢٧ من القانون المدنى وما بعدها ، يترتب على تصفية الشركة انتهاء حياتها وتبقى شخصية الشركة المصفاة قائمة بالقدر اللازم للتصفية والى أن تنتهى هذه التصفية وتقسّم اموال الشركة المصفاة بين الشركاء جميعا وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم ، وعلى هذا الاساس فانه يترتب على تصفية شركة الشرق لفزل ونسج الصوف انتهاء حياتها وتقسيم ناتج التصفية طبقا لقرار لجنة التقييم بين الشركاء جميعا وفقا لانصبتهم فى الشركة المصفاة ، ويدخل ضمن الشركاء بطبيعة الحال صندوق توفير البريد .

صندوق توفير البريد لم يساهم فى الشركة المصفاة الا بقصد استثمار امواله والحصول على ربح من جراء هذه المساهمة شأنه فى ذلك شأن الفرد العادى ولم يساهم الصندوق فى الشركة باعتباره ممثلا للدولة لخروج ذلك من اختصاص وطبيعة عمل الصندوق واغراضه الاساسية خاصة وان امواله مملوكة للودعين وليست ملكا للدولة ، ومن ثم فان اسهم الصندوق تعتبر من الاسهم المملوكة للقطاع الخاص سواء قبل او بعد خضوعها للقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦١ .

ان ما قرره مجلس ادارة المؤسسة من نقل اصول وخصوم الشركة المصفاة الى الشركة المصرية لفزل ونسج الصوف وزيادة رأسمال هذه الشركة بمقدار صافى الاصول المنقولة اليها ، يعتبر من الناحية القانونية عملية مستقلة ومنفصلة عن عملية تصفية شركة الشرق لفزل ونسج الصوف التى كان يساهم فيها صندوق توفير البريد ، وهذه الشركة أصبحت لا وجود لها بعد التصفية مع استحقاق الصندوق لنصيبه فى ناتج التصفية وبالتالي لا أثر لزيادة رأسمال الشركة المصرية لفزل ونسج الصوف على وجوب سريان التصفية بالنسبة لجميع اسهم الشركاء فى الشركة المصفاة مع استحقاق هؤلاء الشركاء للانصببة المقررة لهم فى ناتج التصفية ويندرج فى عداد هؤلاء الشركاء بطبيعة الحال صندوق توفير البريد وهذا يتفق مع ظروف التصفية التى جاءت فى المذكرة التى عرضت على مجلس ادارة المؤسسة فى هذا الشأن كما يتفق مع طبيعة مساهمة صندوق توفير البريد فى الشركة المصفاة والاغراض الاساسية للصندوق وطبيعة امواله ، ومن ثم فان ما ورد بقرار التصفية من سداد نصيب القطاع الخاص فى رأسمال الشركة المصفاة

تصد به سداد نصيب جميع الشركاء عدا نصيب المؤسسة باعتباره مملوكا للدولة طبقا للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، ولذا يسرى قرار التصفية على الاسهم المملوكة لصندوق توفير البريد ويستحق الصندوق حصة في ناتج التصفية حسب مقدار مساهمته في الشركة المصفاة .

ولهذا انتهى الرأى الى ان قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٥ بتصفية شركة الشرق لغيرل ونسج الصوف وسداد نصيب القطاع الخاص في رأسمال هذه الشركة ، يسرى على الاسهم المملوكة لصندوق توفير البريد في الشركة المذكورة .

(فتوى ١٢٣ في ١٦/٢/١٩٧١) .

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

الترخيص رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء يانصيب تجارى لصالح اصحاب دفاتر التوفير - الحق في الاشتراك في اليانصيب يكون لصاحب الدفتر وليس للدفتر او للحساب - المقتصود بصاحب دفتر التوفير طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ هو المودع باسمه الدفتر - الدفتر ملحوظ فيه شخصية المودع - عند وفاة المودع تصبح المبالغ المودعة تركة ويخرج الرصيد من دائرة الصلابات العاملة - ليس لورثة صاحب الدفتر الحق في الاشتراك في اليانصيب بدفتر مورثهم .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن صندوق توفير البريد ينص في مادته الثامنة على ان « يعطى الصندوق مجالا لكل مودع دفتر خلاصا باسمه تقيد فيه تباعا المبالغ التى تودع والتى تسرد كما تضاف الفوائد المستحقة سنويا في الميعاد الذى تحدده اللاحة التنفيذية مع التجاوز عن

كسر العشرة مليات ، ويكون هذا الدفتر باسم الشخص الذى اودع المبلغ لحسابه بغض النظر عن شخص من يقوم بالاداع » وتنص المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أن « يكون صرف المبالغ المستحقة لمن يتوفى من المودعين أيضا لجهة الاختصاص بناء على طلب مكتوب أو للورثة على أن يقدموا الشهادات المطلوبة والمستندات القانونية المثبتة لصفتهم وبعد أن تقوم إدارة الصندوق بفحصها وإصدار الترخيص اللازم بصرفها » .

ومن حيث أن الترخيص رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء يانصيب تجارى لصالح أصحاب دفاتر التوفير المعدل بموجب كتابى الوزارة المذكورة المؤرخين ١٩٦٨/٨/٢٧ ، ١٩٦٨/١١/١٠ يقضى بأن « يكون لأصحاب دفاتر التوفير بجميع مكاتب البريد بالجمهورية التى تزاوُل أعمال التوفير ، الحق فى الاشتراك فى هذا اليانصيب ، ويشترط لاستحقاق الجائزة ألا يقل رصيد الدفتر الفائز فى تاريخ السحب على أرقام دفاتر التوفير عن جنيه واحد خلال المدة التى انقضت من الشهر الذى أجرى فيه السحب بالإضافة الى مدة الشهر الكامل السابق له ، فإذا تبين أن هناك دفاتر شملها السحب كانت غير مستوفاة لشروط استحقاق الجائزة تصبح قيمة الجائزة من حق صاحب أقرب دفتر يكون مستوفيا لشروط استحقاق الجائزة ... الخ » .

ومن حيث أنه بغض النظر عن التكييف القانونى لعملية الاداع فى صندوق توفير البريد فإن ترخيص اليانصيب رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه قد حدد أصحاب الحق فى الاشتراك فى اليانصيب وهم أصحاب دفاتر التوفير بجميع مكاتب البريد بالجمهورية التى تزاوُل أعمال التوفير . فقد وردت صيغة الترخيص المذكور بالنص صراحة على تفويل صاحب الدفتر بالحق فى الاشتراك فى اليانصيب ولم يخول هذا الحق للدفتر أو للحساب .

وفضلا عن ذلك فإن المقصود بصاحب دفتر التوفير طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه هو المودع الذى يصدر باسمه دفتر التوفير ، ومعنى ذلك أن دفتر التوفير ملحوظ فيه شخصية المودع ، فلا يجوز لصاحبه التنازل عنه للغير .

ومن حيث أنه يترتب على الاعتبار الشخصى لدفتر التوفير وجوب تصفية الدفتر عند وفاة صاحبه ، اذ تصبح المبالغ المودعة به تركة .

ويخرج الرصيد عن دائرة الحسابات العاملة التي ترد عليها عمليات السحب والإيداع وإضافة الفوائد ويوضع الرصيد في حساب خالص تحت نصرف الورثة الشرعيين أن وجدوا تقدر أنصبتهم ويحق لهم سحبه في أى وقت شاءوا بهراة القواعد والإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ، ولا يحق لورثة صاحب الدفتر وأن كانوا أصحاب حق في المبالغ المودعة به بوصفهم ورثة .

ومن حيث أن الحكمة التي من أجلها تقرر لأصحاب دفاتر التوفير الاشتراك في البانصيب هى تشجيع الادخار والحث عليه وما يؤدي اليه ذلك من الابتال على فتح دفاتر التوفير وإيداع المزيد فيها من الاموال وهذه الحكمة تقتضى أن يكون الدفتر الذى يدخل عملية سحب الجوائز لا يزال قائما باسم صاحبه لدى الهيئة ضمن الحسابات العاملة ويكون من حق صاحبه بالتالى مباشرة عمليات الإيداع أو السحب من الرصيد على حد سواء فاذا كان الحساب قد تقرر تصفيته لوفاة صاحبه وتم صرف بعض انصبة الورثة منه فإن الرصيد الباقى لبعض الورثة لا يعتبر مقيدا في ذات الدفتر باسم صاحبه الاصلى وليس من حق الوارث صاحب الجزء الباقى من الرصيد مباشرة عمليات السحب أو الإيداع في نفس الدفتر المقيد باسم المورث المتوفى ويكون ادخاله في عملية سحب الجوائز غير قائم على الحكمة الاساسية من عملية الجوائز وهى تشجيع الادخار والحث عليه ومن ثم فلا محل لاشتراكه في عملية السحب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم استحقاق الحساب برقم ٥٠ المقيد باسم المرحوم الدخول في عملية سحب الجوائز بعد أن تمت تصفيته وبالتالي عدم استحقاقه الجائزة التي لماز بها .

(نفوى ٣٧ في ١٦/١/١٩٧١) .



قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

الإشراف المالى والعلمى لطالبي العلم فى الخارج على نفقتهم — حق لكل طالب طالما انه مجد فى الدرس والتحصيل غير عايت ولا هازل — رفع هذا الإشراف اذا ما انحرف عن الفرض الذى من أجله أسبغ عليه — التقرير عن سلوك الطالب من الناحيتين الخلقية والعلمية — اختصاص مكاتب البعثات فى الخارج به — مثال — القرار الصادر برفع الإشراف عن الطالب سىء المسيرة وغير الجاد فى الدراسة — صحيح قائم على سببه .

ملخص الحكم :

أن الإشراف الذى تسبغه الحكومة على الطلاب المغتربين من أبناء الوطن انما هو حق لكل مواطن فلا يرتد عنه طالما انه مجد فى الدرس والتحصيل غير عايت ولا هازل فاذا ما انحرف عن الفرض الذى وضع من أجله تحت الإشراف وما يستتبع ذلك من مزايا كان غير جدير بهذا الإشراف، ولا جدال فى أن مكاتب البعثات الموجودة فى البلاد الاجنبية التى يدرس فيها الطلبة المصريون لها القول الفصل فى سلوك الطالب من الناحية الخلقية أو العلمية لأن ذلك من صميم عملها وما تقرره فى هذا الشأن انما تراعى فيه مصلحة الطالب بما لا يتعارض مع المصلحة العامة ، فاذا ما رأت الحكومة من تقرير قدم اليها مدعم بالأوراق ومعزز بواقع الحال أن ابن المدمى غير جاد فى دراسته ، وأن حياته تنطوى على مخازى تضر بسمعة البلاد واتخذت بناء على ذلك قرارا برفع الإشراف عنه فانها لا تكون قد خالفت القانون فى شيء وبالرجوع الى التقارير التى قدمت عن سلوك هذا الطالب العلمى والخلقى ، وقد سبق الإشارة اليها ، فانها تدل على العبث والاستهتار بمصلحته ومصلحة البلاد العليا مما يتنافى مع الإشراف الذى ما شرع الا لمساعدة الطلبة المجدين الذين يتجشمون الكثير فى سبيل العلم والاستزادة بنوره ، ولا يتصور أن يمتد الإشراف على العبث والمجون أو تنفق الحكومة فى سبيل انشاء هذه المكاتب المال الكثير دون تحقيق مصلحة عامة ، والثابت من الأوراق حتى نظر هذا الطعن أن ابن المدمى لم يحقق أى نجاح فى دراسته وأن التقارير اخذت تترى قبل صدور القرار المطعون فيه وبعبده مشيرة الى سوء سيرته وعدم جديته فى الدراسة وتنصح بضرورة

عودته الى الوطن ، ومن ثم اذا تعاملت الجهة الادارية قرارها برفع الاشراف عن هذا الطالب على ما جاء بتلك التقارير فانها تكون قد استخلصت اسبابه استخلاصا سائفا من اصول ثابتة تنتج وتؤدي اليه ، وبالتالي يكون القرار المطعون فيه قد قام على سببه الصحيح فهو قرار صحيح بهنأى عن الطعن .

(طعن ٦٤٢ ، ١٩٦٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٦) .

قاعدة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

الرابطة بين المبعوث والحكومة من الروابط الادارية التى تدخل فى مجال القانون العام - التفرقة بين المبعوث الموظف والمبعوث غير الموظف - صلة الاول بالحكومة تندرج فى عموم روابط الوظيفة العامة ، اما الثانى فاساس صلته بالحكومة عقد ادارى - اختصاص القضاء الادارى بنظر ما ينشأ من نزاع فى الحالين .

ملخص الحكم :

ان المبعوث فى البعثات التعليمية الحكومية اما ان يكون موظفا او طالبا غير موظف ، والروابط فى الحالتين بين المبعوث وبين الحكومة هى روابط ادارية تدخل فى مجال القانون العام ، فبالنسبة الى الموظف يغلب فى التكيف صلة الموظف بالوظيفة العامة وتكون الروابط الناشئة بينه وبين الحكومة بسبب البعثة انها تندرج فى عموم روابط الوظيفة العامة ، ومركز الموظف كما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة هو مركز تنظيمى عام تحكمه القوانين واللوائح وليس مركزا تعاقديا حتى ولو اتخذ فى بعض الاحوال شكل الاتفاق كمقد الاستخدام مثلا بالنسبة لتوظيف المستخدم المؤقت او التعهد المأخوذ على الموظف المبعوث طبقا للاتحة البعثات ، ذلك ان مثل هذه الاتفاقيات او التعهدات لا تغير من حيث التكيف القانونى الروابط بين الموظف والحكومة وانها مبنية من المركز التنظيمى العام الذى تحكمه القوانين واللوائح ، اما بالنسبة للمبعوث غير الموظف فان الاتفاق بينه وبين الحكومة هو عقد ادارى ، ذلك ان الغرض من البعثة ، كما انصحت عن

ذلك لائحة البعثات ، هو القيام بدراسات علمية أو نمية لا يتيسر انجازها في مصر أو الحصول على مؤهل علمي لا يتيسر الحصول عليها فيها ، أو كسب مران علمي غير ميسور بها ، وذلك لسد نقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة وتستشعرها إحدى الإدارات أو المصالح أو الهيئات . وظاهر من ذلك أن المناط في البعثة هو احتياجات المرافق العامة والغرض منها هو النهوض بمستوى تسيير هذه المرافق بعد أعداد المبعوثين للقيام بتلك الدراسات أو الحصول على هذه الدرجات العلمية على أن يلتزم المبعوث بخدمة هذه المرافق في المدة المحددة في اللائحة ، كما أن الروابط لا يحكمها هذا المقدر وحده بل يحكمها فوق ذلك الأحكام التنظيمية العامة المقررة في اللائحة وللحكومة أن تعدلها ، كما لها أن تعدل في شروط الاتفاق حسبها تقتضيه المصلحة العامة .

(طعن ٨٣٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢) .

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

وجود ضمان للبعثات في تنفيذ التزاماته - لا يؤثر في تكييف الرابطة بين المبعوث والحكومة أو في اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعة برمتها .

ملخص الحكم :

أن ضمانات المبعوث عليه الثابت في تنفيذ التزاماته ابنه المبعوث عليه الأول لا يغير شيئاً ، سواء في التكييف القانوني للروابط على الوجه السالف أيضاً أو في اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعة برمتها ، وهي إدارية بغير تمييزها ما دام التزام الضامن هو التزام تبعي وأن من المسام في معقه القانون اختصاص الضامن تبعاً لاختصاص الإصلي إمام المحكمة ذاتها ، بل أن القضاء العادي قد أصبح غير مختص بنظر أية منازعة خاصة بمقتضى إداري وأصبح الاختصاص مقتوداً للقضاء الإداري .

(طعن ٨٣٧ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢) .

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

القرار السلبي بالامتناع عن تجديد جواز سفر الطالب ، والقرار الصادر برفع الاشراف العلمى والمالى عنه — قراران اداريان غير متلازمين لكل منهما كيانه الخاص وذاتيته وآثاره القانونية المخفيرة — القرار الثانى مجرد سبب للقرار الاول — جواز الطعن فى أى من القرارين استقلا — عدم ارتباط بيماد الطعن فى احدهما بيماد الطعن فى الآخر .

ملخص الحكم :

ان القرار الادارى الذى يستهدف المدعين الفاض هو القرار السلبي الصادر من وزارة الداخلية بالامتناع عن تجديد جواز سفر المدعى الثانى ، وهو غير القرار الادارى الصادر من وزارة التربية والتعليم برفع الاشراف العلمى والمالى عنه ، اذ لكل من هذين القرارين كيانه الخاص وذاتيته المستقلة . وما قرار رفع الاشراف الا مجرد سبب لقرار عدم تجديد جواز السفر وركن من اركانه بما لا ينفى لثانيهما فى الاول ، ولا سيما ان كلا منهما صادر من جهة ادارية مختلفة ، وفى تاريخ متباعد ولا يجعل من ترتب احدهما على الآخر وجها للتلازم بينهما ، اذ ان كلا منهما ينشئ فى حق صاحب الشأن مركزا قانونيا مغايرا للآخر يجوز الطعن فيه استقلا . ومن ثم لا يرتبط بيماد الطعن فى احدهما بيماد الطعن فى الآخر ولا يتأثر به ، خاصة وانه يبين من ملف المدعى الثانى بالادارة العامة للبعثات بوزارة التربية والتعليم انه بارح القطر المصرى الى النمسا لدراسة الهندسة بجامعة فينا قبل صدور قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ من يونية سنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السفر للخارج الذى اشترط فيه من يرغب فى تلقى العلم بالخارج ان يحصل على اجازة خروج بعد الحصول على ترخيص من السلطات الحكومية المختصة ، وقبل صدور القرار الجمهورى بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية والمنع بالجمهورية العربية المتحدة الذى نص فى المادة ١ منه على عدم جواز منح تأشيرة الخروج أو تحويل النقد لطلاب من ابناء الجمهورية العربية المتحدة الا اذا وافقت ادارة البعثات على ذلك هذا الى ان المادة ٣ من القانون المشار اليه قد نصت على ان « يرفع الاشراف عن كل طالب يرسل سنتين متتاليتين فى صف واحد ، أو لا يكون محمود السيرة محافظا على سمعة بلاده ... وفى جميع الاحوال التى يرفع فيها الاشراف

ويتبين لإدارة البعثات أن استمرار الطالب في الخارج منه أضرار بالمصلحة العامة ، أن تبلغ الجهات المختصة لوقف تجديد جواز سفره ووقف تحويل النقد اليه عن طريقها كما تبلغ إدارة التجديد أمر رفع الإشراف عنه « وبذلك جعل الشارع مناط رفع الإشراف عن الطالب الذي يدرس في الخارج هو رسوبه سنتين متتاليتين في صف واحد أو كونه غير محمود السيرة غير محافظ على سمعة بلاده ، وجعل مناط وقف تجديد جواز سفره ووقف تحويل النقد اليه هو أن يكون في استمراره في الخارج أضرار بالمصلحة العامة في حالة رفع الإشراف عنه ، مما يؤيد أن لكل من القرارين مجله الخاص المستقل وأن رفع الإشراف في ذاته لا يقتضى لزوما وقف تجديد جواز سفر الطالب . إذ أن وقف التجديد هذا يتطلب إلى جانب وجوب توافر أسباب رفع الإشراف تحقق شرط آخر هو أن يتبين أن استمرار الطالب في الخارج فيه أضرار بالمصلحة العامة .

فإذا صح أن وزارة التربية والتعليم قد قررت رفع الإشراف العلمى والمالى عن الطالب ، وأن قرارها هذا قد تحصن بعدم الطعن فيه بطلب الفائه في المعاد القانونى فأصبح معصوما من الالغاء ، فإن عدم التلازم بينه وبين قرار عدم تجديد جواز سفر المدعى الثانى ، على نحو ما سلف بيانه لا يستلزم ضمنا وبمجرد تحصن القرار الاول عدم تجديد هذا الجواز وحرمان المذكور من مواصلة دراسته بوسائله الخاصة ، متى كانت الشروط الخاصة بالبررة لعدم التجديد في ذاته ، وهى كون استمرار بقاء الطالب في الخارج في حالة رفع الإشراف عنه ضارا بالمصلحة العامة كما نصت على ذلك المادة ٤٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ غير متوافرة .

(طعن ١٥٠٥ لسنة ٦ ق و٤٤٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٣٠).

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

التزام لائحة البعثات والإجازات الدراسية لوزارة التربية عضو البعثة بخدمة الجهة التى أوفدته مدة لا تقل عن سبع سنوات عقب عودته — قبول عضو البعثة السفر لا يؤثر فيه عدم توقيعه على الإقرار المتخصص عليه باللائحة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المدعى قد أوفد في بعثة دراسية ولا وجه لما يزعمه من أنه لم يكن له اختيار في قبول هذه البعثة او رفضها ذلك انه وقد وقع عليه الاختيار لهذه البعثة ولم يعترض على هذا الاختيار ، ونفى من وحدته الى قوة الفواصات بعد ان أجرى له كشف خاص للتأكد من صلاحيته للعمل في هذه الوحدة التي يتطلب العمل فيها تأهيلا خاصا ولا يمكن العمل فيها دون الحصول على هذا التأهيل وليس في عدم توقيعه على الاقرار الذي تنص عليه لائحة البعثات لوزارة الحربية ما يغير من اعتباره مضوا في بعثة دراسية وتنطبق عليه احكام اللائحة التي تلزمه بالعمل في الجهة التي أوفدته مدة سبع سنوات من تاريخ انتهاء بعثته اذ ان مركز الموظف الذي يوفد في بعثة دراسية ليس مركزا تعاقبيا وانما هو مركز قانوني تنظبه اللوائح . وعلى ذلك يكون القرار الصادر بامتداد خدمة المدعى لمدة سبع سنوات من تاريخ عودته من البعثة قرارا صحيحا مطبقا للقانون .

اطعن ٨٩٣ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

اللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية - هما الجهتان المختصتان قانونا بوضع الشروط الاساسية للترشيح للبعثات - ليس للجهة الموفدة وحدها تعديل تلك الشروط او العدول عن بعضها .

ملخص الحكم :

ان اللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية هما الجهتان المختصتان قانونا بوضع الشروط الاساسية للترشيح للبعثات ، بها يستتبع القبول بعدم جواز تعديل تلك الشروط الا بموافقتها فلا تملك الجهة الادارية الموفدة وحدها تعديل تلك الشروط او العدول عن بعضها وغنى عن البيان ان جميع تلك الجهات لا تملك ان تضمن الشروط العالبة للبعثة احكامها تخالف احكام القانون او تعديل عن بعض الشروط التي تتضمن احكاما آمرة نص عليها القانون .

اطعن ٣ لسنة ١١ ق - جلسة ٨/٤/١٩٦٧) .

(م ٦١ - ج ٧)

المبدأ :

المرسومان التشريعيان الخاصان بنظام البعثات العلمية رقم ١٨٥٠ في ١٨ من أغسطس (آب) سنة ١٩٤٨ ورقم ٢٢١ في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٢ — تفويضهما مجلس المعارف في تقدير أسباب الغاء قرار الإفساد ومنها تقصير الجبعوث في الدراسة قرار مجلس المعارف رقم ٢٥١ في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بوضعه قاعدة تنظيمية مقتضاها ان التقصير الذي ينتهي معه الغاء البعثة طبقا للقانون ، هو رسوب الموفد سنتين خلال المدة المقررة لدراسة فرع تخصصه — يتحدد معنى الرسوب حسب مفهوم النظام الجامعي الخاضع له الجبعوث — تخلفه في علم أو أكثر لا يعتبر رسوبا في حكم القانون طالما أنه لا يعتبر كذلك في مفهوم النظام الجامعي الخاضع له .

ملخص الحكم :

أنه بالرجوع الى المرسوم التشريعي رقم ١٨٥٠ في ١٨ من أغسطس (آب) سنة ١٩٤٨ بنظام البعثات العلمية ، والذي أوعد المدعى في ظلن أحكامه ، بوضع ان المادة السادسة منه يجرى نصها كالآتي : « يحق للوزارة الموفدة أن تلغى قرار إيفاد كل من يثبت انه قصر في الدراسة دون عذر مشروع أو كان سلوكه غير حسن ويعود تقدير ذلك الى المجلس الأعلى في وزارة المعارف والى لجنة خاصة تؤلف لهذه الغاية في سائر الوزارات ويكون الموفد الذي يلغى قرار إيفاده بناء على هذه الأسباب ملزما باعادة الرواتب والنفقات التي تقاضاها خلال مدة إيفاده » . كما نصت المادة ٢٧ من هذا القانون على ان « لوزارة المعارف أن تصدر ما تراه من التعليمات لتنظيم شئون البعثات » . وقد رد المرسوم التشريعي رقم ٢٣١ الصادر في ١٥ من مايو سنة ١٩٥٢ بنظام البعثات العلمية النصين السابقين في مادتيه السابعة والواحد وثلاثين ، فنص في المادة السابعة على انه « يحق للوزارة الموفدة أن تلغى قرار إيفاد كل موظف يثبت انه قصر في الدراسة دون عذر مشروع أو كان سلوكه غير حسن أو انتهى الى حزب سياسي أو تدخل في شئون البلاد التي يدرس فيها ويعود تقدير ذلك الى مجلس المعارف في وزارة المعارف أو الى لجنة خاصة تؤلف لهذه الغاية في سائر الوزارات والادارات » .

والادارات . ويعود الغاء ايضاد جميع الطلاب للاسباب عينها الى تقدير مجلس المعارف في وزارة المعارف » ثم نصت المادة ٣١ منه على انه « لوزارة المعارف ان تصدر ما تراه من المراسيم والقرارات والتعليمات لتنظيم شئون بعثات الطلبة وتنفيذ احكام هذا المرسوم التشريعي ولكافة الوزارات ان تصدر تعليمات خاصة لتنظيم بعثات الموظفين بعد اخذ موافقة وزارة المعارف عليها » . وقد اصدر مجلس المعارف بناء على هذا التقويض قراره رقم ٢٥١ في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بأن « تعتبر السنة الاولى من اليفساد سنة اضافية لدراسة اللغة الاجنبية اذا كان قرار ايفادهم او كتب تكليفهم تتضمن دراسة اللغة الاجنبية في سنتهم الاولى هذه وتعتبر السنة التي تلي السنة الاولى سنة طبيعية في صلب مدة اليفاد لبدء دراسة الفرع في الجامعة التي خصصت له . واذا رسيب الموفد في السنة الاولى من دراسة فرعه في الجامعة المخصصة له بعد دخوله امتحانات دورتها القانونيةتين يسمح له بتجديد ايفاده سنة واحدة بحيث لا يسمح للموفد بتجديد ايفاده خلال دراسته كلها الا مرة واحدة فقط وفي حالة رسوبه سنة اخرى ينهى ايفاده .. » .

فاذا كان مجلس الجامعة وقد وضع هذه القاعدة التنظيمية بقتضى السلطة المخولة له من قانون البعثات ، قد اثبت ان التقصير الذي ينتهي معه الالفاء طبقا للقانون بانه الرسوب سنة ثانية ، الا انه يجب ان يحدد معنى الرسوب حسب مفهوم النظام الجامعي ، فاذا كان الموفد قد تخلف في علم او اكثر ، وكان ذلك في مفهوم النظام الجامعي لا يعتبر رسوبا ، فلا يمكن حمل معنى الرسوب الوارد في القاعدة سالفة الذكر على مثا، هذه الحالة ما دام قرار مجلس الجامعة لم يخصص للرسوب معنى معيناً او لم يقيد به بقيد خاص .^١

١ طعن ٦٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

الطلاب الفاجحون كبتطوعين في الجيش - ايفادهم في بعثات دراسية بناء على احكام المرسوم التشريعي رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ وقرار وزير الدفاع رقم ١٣٢٦ المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٣١ - مركزهم القانوني - اعتبارهم طلاب

علم لا موظفين عامين — تعيينهم في الجيش مركز شرطى يتوقف على النجاح في البعثة — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن المادة الثانية من المرسوم التشريعى رقم ٨٧ المؤرخ فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وقرار وزير الدفاع الوطنى رقم ١٣٢٦ المؤرخ ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ يحددان مركز المطعون ضده الاول بعد نجاحه فى المسابقة العامة بأنه طالب علم وان أجرت عليه الدولة بعد ذلك راتبا ومنحته رتبة شبيهة بالرتبة العسكرية اذ أن تعيينه فى الجيش مركز شرطى لم يتحقق له بعد ، ويتوقف على نجاحه فيما أوعد من أجله ويكون تحديد الرتبة والترقيم أولا بمثابة بيان لتدرج راتبه فى خلال البعثة حتى لا يتساوى الحديث مع القديم وعبارة المادة الثانية من قرار وزير الدفاع آنف الذكر قاطعة فى هذا الصدد اذ تقول « يَخذ الطلاب الناجحون كمتطوعين فى الجيش ويعينون بعد تخرجهم ونيلهم شهادات الاختصاص الجامعية العليا برتبة ملازم اون اختصاص فى الجيش وتطبق بحقهم الاحكام الواردة فى قانون الجيش » ومفاد هذا النص ان التعيين وسريان قانون الجيش يتوقف على المؤهل المطلوب وقبل ذلك لا يعتبر الطالب معينا وان كان فى مركز قانونى تنظيمى بعض الشيء كله له المرسوم والقرار انما الذكر وعقدا التطوع فى الجيش والايغاد فى البعثة .

(طعن ١٠٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦١) .

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبحث :

المادة ٨٥ من لائحة البعثات المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء فى ٥ من اغسطس سنة ١٩٢٤ — لا ترتب حقا فى حساب مدة البعثة فى الإقضية .

ملخص الحكم :

أن المادة ٨٥ من لائحة البعثات سالفة الذكر لم ترتب حقا فى حساب مدة البعثة فى الإقضية وانما وضمت قاعدة لتعيين المرتب ثم رتب حقا فى

حساب مدة البعثة في المعاش فقط ، وغنى عن البيان أنه قد حسبت للمدعى مدة بعثته في المعاش ، نفاذا لحكم المادة المشار إليها .

(طعن ١٤٢٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

المادة الثالثة من كادر سنة ١٩٣٩ — ترتيبها الحق في حساب مدة البعثة في اقدمية الدرجة — مقصور على الدرجة التي كانت تخولها مؤهلات عضو البعثة له قبل التحاقه بالبعثة — لا يستفيد من حكم هذه المادة من عين مباشرة بعد عودته من البعثة في درجة اعلى .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الثالثة من البند الثالث (باب التعمين) من كادر سنة ١٩٣٩ اذ رتب حقاً لحساب مدة البعثة في اقدمية الدرجة ، قد عينت الدرجة التي تحسب في اقدميتها المدة المذكورة ، بأنها الدرجة التي كانت تخولها مؤهلات العضو له قبل التحاقه بالبعثة . والثابت من الاوراق ان المدعى بعد عودته من البعثة قد عين مباشرة في الدرجة السابعة الفنية بهرتب قدرة ٨ جنيهاً شهرياً . هذا على حين ان مؤهله الاعلى الذي كان يحمله قبل التحاقه بالبعثة وهو شهادة اتمام الدراسة بالاقسام الصناعية الثانوية لم يكن يخول حامله وقتذاك الا « التوظف في الدرجة الثامنة الفنية » ، كما هو ثابت من النظام الدراسي لهذا المؤهل المنشور في ملحق الوقائع المصرية بالعدد رقم ٦٦ في ٤ من اغسطس سنة ١٩٢٧ ومن ثم فلا يكون له بالتطبيق للفقرة الثالثة من البند الثالث (باب التعمين) من كادر سنة ١٩٣٩ ، على نحو ما سلف بيانه ، اصل حق في حساب مدة البعثة في اقدمية الدرجة السابعة الفنية التي بدأ تعيينه فيها .

(طعن ١٤٢٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح نصت على تشكيل اللجنة العليا للبعثات وجعلت رئاستها لوزير التعليم كما نصت المادة الخامسة على تشكيل اللجنة التنفيذية للبعثات وتشكل من وزير التربية وآخرين وتعتمد قراراتها من الوزير — جميع ما يتعلق بالبعثات أغراضها وأنواعها والتخطيط لها والمعاملة المالية لجميع من تظلمهم أحكام هذا القانون منوط باللجنتين العليا والتنفيذية للبعثات — دور وزير التعليم في اللجنة العليا للبعثات لا يتعدى رئاستها وبالتالي عضويته فيها شاقه شأن سائر أعضاء اللجنة فليست له فيها صفة مميزة فالقرار يصدر عن هذه اللجنة — وكذلك الشأن بالنسبة للجنة التنفيذية للبعثات فهي بدورها تشكل من الوزير وآخرين وهي أن كان القانون قد ناط من بعد ذلك بالوزير سلطة اعتماد قراراتها إلا أن دوره يقف عند هذا الحد دون أن يكون من حقه إصدار قرار مبتدأ — أثر ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطاعن أقام طعنه على أن وزير التعليم العالي وافق على صرف ما يستحقه باعتباره عضواً من مبعوثي الفئة (ج) ، ولكن لم تقوم إدارة البعثات بتنفيذ هذا القرار .

ومن حيث أنه يبين من السرد السابق أنه لا خلاف بين الطاعن وبين الجهة الإدارية على وقائع الموضوع وعلى الخطوات التي مر بها من مرض على الجامعة ثم على إدارة البعثات كما أنه لا خلاف على القرارات أو القواعد التي تحكم هذا الموضوع ، ولكن مقطوع النزاع هو عما إذا كان قرار وزير التعليم العالي الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٤ وما تلاه من قرارات ، هل هي الواجبة الإتياع أم أن القانون قد ناط باللجنة التنفيذية العليا للبعثات هذه السلطة دون ما يعقب عليها في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى أحكام القانون رقم ١١٢ سنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية

الم المتحدة يبين أن المادة الثالثة منه شكلت اللجنة العليا للبعثات ، وجعلت رئاستها لوزير التعليم ، وحددت المادة الرابعة اختصاصها برسم سياسة للبعثات وتخطيطها وتحديد الغاية منها في ضوء حاجة البلاد. ثم أعقبتها المادة الخامسة وأمرت بأن يتفرع من اللجنة العليا للبعثات لجنتان تنفيذيتان أحدهما للتعليم المصري وتشكل من وزير التربية والتعليم وآخرين ، وتعتمد قراراتها من الوزير ، ثم جرت المادة ٢٠ من القانون المشار إليه كالآتي : « تقرر اللجنة العليا للبعثات بناء على اقتراح اللجنتين التنفيذيتين القواعد المالية التي يعال بمقتضاها أعضاء البعثات بجميع أنواعها ، الخارجية والداخلية والموفدون في إجازات دراسية أو الحاصلون على منح للدراسة أو التخصص » ومعنى ذلك ومقتضاه أن جميع ما يتعلق بالبعثات ، أفراسا وأنواعها والتخطيط لها والمعاملة المالية لجميع من تظلم أحكام هذا القانون منوط باللجنة العليا للبعثات واللجنة التنفيذية المتفرعة منها . ودور وزير التعليم في اللجنة العليا لا يتعدى رئاستها وبالتالي عضويته فيها شكله في ذلك شأن سائر أعضائها ، فليست له فيها صفة مميزة ، فالقرار يصدر عن هذه اللجنة وهذا القرار هو الذى يولد المراكز القانونية انشاءا وتعديلا والغاءا وكذلك اللجنة التنفيذية فهى بدورها تشكل من الوزير وآخرين وأن كان القانون قد ناط من بعد ذلك بالوزير سلطة اعتبارا قراراتها ، إلا أن دوره يقف عند هذا الحد دون أن يكون من حقه إصدار قرار مبتدأ ، إذ صدر القانون خلوا من أعطائه مثل هذا الحق ، وقصره فقط على اعتماد القرارات الصادرة من اللجنة التنفيذية .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الوثائق الثابتة في الأوراق والمتفق عليها من طرفي الخصومة فإن قرار اللجنة التنفيذية أو بمعنى آخر للقرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٦ في مواد المشار إليها هي القرارات الإدارية الصادرة من شخص يملك إصدارها وتحديث آثارها القانونية من يوم صدورها .

ومن حيث أن القرار الصادر باعتبار الطامن على منحة فئة (ب) يتشبه مع القواعد التي وضعتها اللجنة التنفيذية العليا التي لها سلطة وضع القواعد المالية لحكم المبعوثين والموفدين بالخارج ماليا من أن يكون التدريب بعد الحصول على الدكتوراه بدون مرتب في الداخل والخارج ، وهي قاعدة قانونية من العموم والشمول لم يجدها الطامن ولم يسع تسليها بعيب الانحراف بالسلطة ، فهى إذا مبراة من الطامن جدية

بالاحترام والاتباع . ولا معالجة لقرار وزير التعليم الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٤ والقرارات التالية لها ، فهي قرارات لا تجد سنداً لها من قانون أو لائحة ، فلا تولد أثراً أو ترتب حكماً .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فإنه يكون قد صدر مطابقاً لصحيح حكم القانون وبالتالي يكون الطعن قد قام على غير أساس سليم حقيقاً بالرفض .

(طعن ٢٠٩ لسنة ١٩ ق — جلسة ١١/٢٥ / ١٩٧٩) .

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

نص المادة ١٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح مفادة ان الهيئات وما شابهها من الجهات المستقلة لها الحق في تشكيل لجنة خاصة للإجازات الدراسية — أساس ذلك — تطبيق .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٧ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح تنص على أنه « مع عدم الإخلال بما تنص عليه المادتان ٣٩ من هذا القانون و٦٤ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات لا يجوز لاي وزارة أو مصلحة أو جامعة أو هيئة أو مؤسسة عامة ايفاد بعثاتها الا بموافقة اللجنة التنفيذية للبعثات ... » وقضت المادة ١٤ على أنه « لا يجوز لاي فرد أو وزارة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة قبول منح للدراسة أو التخصص ... الا بعد موافقة رئيس اللجنة العليا للبعثات ... » ونصت المادة ١٦ على أن « ينشأ في كل وزارة وكذلك في كل جامعة لجنة للإجازات تشكل بقرار من الوزير المختص أو من مدير الجامعة يكون من أختصاصها النظر في الطلبات التي يتقدم بها الموظفون للحصول على إجازات دراسية بهرتب أو بدون مرتب وفقاً للقواعد المقررة » .

ولما كان الجمع بين نصوص القانون المذكور يوجب القول بأن عبارة « كل وزارة وكذلك كل جامعة » قد وردت لتبيان الجهات التي يحق لها تشكيل لجان الاجازات الدراسية على سبيل المثال لا الحصر ، لان عبارة النص لا يمكن حملها من الناحية اللغوية على سبيل الحصر القاطع اذ ان لفظ (كذلك) يحمل على الاستطراد غير المتوقف ولا يتضمن جيبا غير متكرر ، ومن ثم فان الاختصاص بثئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ليس مقصورا على الوزارات والجامعات وانما هو موكل ايضا الى كل جهة لها كيان مستقل ، وبالتالي يتعين التسليم للهيئات وما شابهها من الجهات المستقلة والتي لا تتبع وزارة بالمعنى العضوى بالحق في تشكيل لجنة خاصة بها للاجازات الدراسية .

ولما كان القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء اكلاديمية الفنون ينص في مادته الاولى على ان « تنشأ اكلاديمية للفنون يكون لها الشخصية الاعتبارية » فانه يحق لها تشكيل لجنة للاجازات الدراسية خاصة بها .

(غتوى ١١٣٦ في ٣٠/١١/١٩٨٠) .

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

عضو البعثة يعتبر في خدمة الجهة صاحبة البعثة التي أوفدته بها من تاريخ سفره الى الخارج .

ملخص الحكم :

ان عضو البعثة يعتبر في خدمة الجهة صاحبة البعثة التي أوفدته بها من تاريخ سفره الى الخارج ، وذلك باعتبارها الجهة التي سافر العضو لحسابها ولان موضوع التخصص في البعثة يتصل بنوع العمل الداخلي في اختصاصها ويفيد المبعوث خبرة تعود عليها بالمنفعة عند ممارسته العمل بها ، ولذلك أوجب القانون على عضو البعثة أن يقوم بخدمة الجهة التي أوفدته ، ولا ينفك عنها مدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها

في البعثة . وغنى عن البيان أن مدة البعثة تحسب اعتبارا من تاريخ السفر الى الخارج ، ومما يؤيد تبعية العضو للجهة الموفدة خلال مدة البعثة أن القانون قد ألزم هذه الجهة بأن تدرج في ميزانيتها درجة تذكارية له طوال مدة دراسته بالخارج

(طعن ١٢٧٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠) .

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

نشر اعلان البعثات على مكاتب البعثات في الخارج — عملية مادية ليس من شأنها أن تؤثر على مدى الشروط القانونية في المرشحين للبعثات أو تمنحهم حقوقا في التقدم لها إذا لم تتوافر فيهم الشروط المطلوبة قانونا .

ملخص الحكم :

أن نشر اعلان البعثات على مكاتب البعثات في الخارج انها هو اجراء مادي ويعتاد يتم على أساس أن تلك المكاتب هي من فروع الوزارة المدعى عليها التي تختص بالاشراف على المبعوثين في الخارج ، وليس من شأن هذه العملية المادية أن تؤثر على مدى توافر الشروط القانونية في المرشحين للبعثات أو تمنحهم حقوقا في التقديم للبعثات المعلن عنها إذا لم تتوافر فيهم الشروط التي نص عليها القانون .

(طعن ١٣٠١ نة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨) .

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ بشأن ترقية أعضاء البعثات الذين توفدهم الحكومة — تقريره معاملة عضو البعثة من حيث الترقية ومنح العلاوات كما لو كان قائما بعمله في الجهة التابع لها —

قصده تذكير الجهة الادارية المختصة بالموظفين اعضاء البعثات عند اجرائها ترقية او علاوات اذا لم تتوافر فيهم الشروط المقررة قانونا — ترقية زميل للموظف المبعوث اثناء غيبته في البعثة — لا تعطيه الحق الا في الطعن عليها اذا كان ثمة وجه له .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ أنه صدر بالموافقة على ما رآته اللجنة الوزارية للبعثات من المقترحات الاتية :

أولاً — يأخذ عضو البعثة دوره في الترقية في الجهة التي هو تابع لها كما لو كان قائماً بعمله فيها . يترتب على ذلك انه اذا رقى زميل له حاصل على ذات المؤهلات التي يحملها عضو البعثة قبل سفرة وله نفس الاقدمية الى درجة أعلى وجب أن يرقى العضو الى درجة تذكارية في نفس الوقت .

ثانياً — عدم المساس بها يستحقه عضو البعثة من علاوات نظير ما حصل عليه من مؤهلات علمية او مقابل تحقيق الغرض من بعثته العلمية في المدد المحددة .

وتحقيقاً لذلك يتبع ما يأتي :

١ — عند سفر عضو البعثة تحدد له الجهة التي هو تابع لها مركزه بالنسبة لموظفي هذه الجهة ويوضع على درجة تذكارية .

٢ — يعامل من حيث الترقية في اثناء بعثته كما لو كان قائماً بعمله في هذه الجهة .

٣ — يستصدر قرار من مجلس الوزراء ويبلغ للوزارات وتكون مسئولة عن تنفيذه .

وبين من استعراض قرار مجلس الوزراء المشار اليه على النحو المتقدم ذكره أن احكامه لم تخرج على القواعد والشروط المقررة للترقية ولنحج العلاوات في الاحوال العادية . ولم تمنح الموظفين اعضاء البعثات اثناء

وجودهم في الخارج ما يتميزون به في خصوص الترقية ومنح العلاوات عن اقترانهم العاملين في المرافق الحكومية . وانما قصدت احكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه الا تسقط الجهات الادارية المختصة في حسابها الموظفين اعضاء البعثات اثناء وجودهم في الخارج في خصوص الترقية ومنح العلاوات ان حل عليهم الدور في الترقية او منح العلاوات وتوافرت فيهم شروطها على مقتضى احكام القوانين واللوائح السارية في هذا الشأن . ومن اجل ذلك وضع قرار مجلس الوزراء المذكور من الاحكام ما يكفل تذكر الجهات الادارية المختصة للموظفين اعضاء البعثات اثناء غيبتهم في الخارج عند اجرائها ترقية او عند منحها علاوات ثم معاملتهم كما لو كانوا قائمين بأعمالهم . وواضح ان هذه المعاملة لا تعطيهما حقا في وجوب ترقيتهما او منحهم علاوات اذا لم تتوافر فيهم الشروط المقررة بحسب القوانين واللوائح السارية في هذا الشأن .

وعلى هدى ما تقدم ينبغى للوصول الى احقية عضو البعثة في ترقية نالها زميل له اثناء غيبتة في الخارج ان تكون الترقية مخالفة للقانون وان يطعن في قرار الترقية بالالغاء .

(طعن ٣٣٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠) .

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

ايفاد العامل في بعثة بالخارج لدراسة موضوع يتصل باختصاصات الجهة التي يعمل بها — يعتبر ايفادا في بعثة عليية في مفهوم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ — لا يغير من ذلك ان يتم ترشيح العامل للبعثة دون اتباع الاجراءات التي رسمها هذا القانون — مؤدى ذلك خضوع العامل للقواعد المالية المقررة لامضاء البعثات .

ملخص الحكم :

ان قرار الهيئة الادارية لمجلس بلدى الاسكندرية الصادر بجلستها

المنعقدة في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٠ قد نص صراحة على إيفاد المدعى الأول في بعثة لدراسة أحسن الطرق والوسائل لاقالة المنشآت البنائية والاقتصادية مع دراسة المشاكل الاقتصادية والفنية المتعلقة بالبناء ، كما نص هذا القرار على إيفاد المدعى الثاني في بعثة لدراسة موضوع مكانة تلوث المياه في المناطق المزدهرة بالسكان مع معالمتها وفقا لاحكام لائحة البعثات والمستفاد من ذلك ان كلا من المدعين قد أوفد في بعثة في مفهوم المادة الثانية من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه باعتبار ان الغرض منها هو القيام بدراسة علمية ، ولا يغير من ذلك ان يكون ترشيح كل من المدعين لبعثته قد تم عن طريق بلدية الاسكندرية دون اتباع الاجراءات التي رسمها القانون في هذا الشأن وهو الاعلان عن البعثة عن طريق ادارة البعثات واجراء امتحان بين طلابها ، طالما ان عدم اتباع هذه الاجراءات المتعلقة بالترشيح للبعثة ليس من شأنه ان يغير من طبيعة المهمة التي أوفد فيها المدعيان وكونها بعثة علمية لاجراء الدراسات المشار اليها ، خصوصا وأن اللجنة التنفيذية للبعثات قد وافقت على هذا الإيفاد باعتبارها الجهة التي ناط بها المشرع اختصاص اختيار المبعوثين في الخارج ، وتأسيسا على ذلك فان المدعين يخضعان للقواعد المالية المقررة لامضاء البعثات . واذ كان مقتضى هذه القواعد ان يصرف للمبعوث المرتب المقرر في البلد التي يقيم فيه أو مرتبه في جمهورية مصر أيهما أفضل — وهو ما اتبع بالنسبة للمدعين — فلا يكون لها حق في الجمع بين المرتب المقرر لعضوية البعثة وبين مرتبيها في مصر مدد بقتلها في الخارج .

(طعن ٣٢٠ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢١) .

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

خلو اللائحة المالية لامضاء البعثات الصادرة في ١٩٥٥/٢/١٤ من اللجنة العليا للبعثات تنفيذا للائحة البعثات والاجازات الدراسية الصادرة بقرار مجلس الوزراء في ١٩٥٤/٩/٢٢ ، منصوص تنظم الدولة بنفقات سفر عضو الاجازة الدراسية أو علاقته بمكس عضو البعثة — عدم التزام الدولة بصرف نفقات سفر لعضو الاجازة الدراسية أو علاقته — أساسا ذلك — لكل من البعثات والاجازات الدراسية احكامها الخاصة .

ملخص الفتوى :

يبين من الاطلاع على لائحة البعثات والاجازات الدراسية الصادره بقرار مجلس الوزراء في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ انها تضمنت ابوابا مستقلة لنظام البعثات وأخرى خاصة بالاجازات الدراسية وقد راعى المشرع في صياغة احكام الابواب انخاصة بالبعثات وحدهم استعمل دائما عبارة « عضو البعثة » دون أن يشرك معه عضو الاجازات الدراسية وكذلك الامر بالنسبة الى الاحكام الخاصة بالاجازات الدراسية حيث انصرفت جميعها بصريح النصوص الى اعضاء الاجازات الدراسية وحدهم ، وفي الحالات التي قصد فيها المشرع اشراك عضو الاجازة الدراسية على عضو البعثة في الحكم حرص على أن ينص على ذلك صراحة في كل حالة .

ويؤكد القول أن الاحكام التي تطبق على اعضاء البعثات تغاير تلك المطبقة على اعضاء الاجازات الدراسية إذ أن المادة ٢٨ من اللائحة المشار اليها كانت توجب في المادة ٢٨ منها على عضو البعثة خدمة الجهة المؤمدة مدة أقصاها سبع سنوات بعد عودته من البعثة ، ولما كانت اللائحه لم تتضمن حكما مماثلا بالنسبة الى اعضاء الاجازات الدراسية لذلك اصدر مجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٥٦ قرارا باضافة فقره الى المادة ١٤ من اللائحة المشار اليها (الواردة في باب الاجازات الدراسية) تلزم عضو الاجازة الدراسية بخدمة الجهة المؤمدة مدة لا تزيد على خمس سنوات عقب انتهاء الاجازة ولو كان مدلول عضو البعثة ينصرف الى عضو الاجازة الدراسية ايضا لما كان ثمة ما يدعو الى اجراء هذا التعديل .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن الاصل ان لكل من البعثات والاجازات الدراسية احكامها الخاصة وانها لا تخضعان لاحكام مشتركة الا حيث يقرر المشرع ذلك بنص صريح .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على اللائحة المالية لاعضاء البعثات ، الصادرة في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٥ من اللجنة العليا للبعثات تنبذ

لائحة البعثات والاجازات الدراسية المشار اليها انها خلت من نصوص تلزم الدولة بنفقات سفر عضو الاجازة الدراسية او عائلته بعكس عضو البعثة، ومن ثم وطبقا لما سلف بيانه لا تلزم الدولة بصرف نفقات عضو الاجازة الدراسية او عائلته ، فلهذه الاسباب انتهت الجمعية العمومية للتقسيم الاستشارى للفتوى والتشريع الى عدم استحقاق عضو الاجازة الدراسية لنفقات سفره وعائلته الى الجهة التى يقصدها لاستكمال دراسته .

(فتوى ٣٨٦ فى ٩/٥/١٩٦٤) .

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

تعهد بسداد نفقات البعثة في حالة تركها قبل انقضاء مدتها — منع
الجميوع من تقاضى بدل التفرغ لا يسوغ له ترك البعثة — التزام بسداد
النفقات .

ملخص الحكم :

انه لا نزاع بين الطرفين فى ان المدعى عليه اوفد فى بعثة داخلية
لمدة عام من اول نوفمبر سنة ١٩٦٥ وكان يصرف له راتبه الشهري مضافا
اليه بدل التفرغ حتى آخر يونية ١٩٦٦ ثم اقتصر الصرف على راتب المدعى
عليه الاصلى دون بدل التفرغ اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٦ حتى نهاية
اكتوبر سنة ١٩٦٦ ، كذلك لا خلاف بين الطرفين على ان المدعى ترك البعثة
من ٣١ من يولية سنة ١٩٦٦ وانقطع من العمل منذ ذلك التاريخ وظل يصرف
مرتبه بالرغم من ذلك حتى نهاية اكتوبر سنة ١٩٦٦ ، ثم عندما تبينت الجهة
الادارية ان المدعى عليه ترك بعثته ولم يعد الى عمله اكثر من المدة المقررة
اصدرت القرار رقم ١٤٩٤ لسنة ١٩٦٧ بانتهاء خدمته لانقطاعه عن العمل
اكثر من خمسة عشر يوما بدون اذن .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والإجازات الدراسية والمنح ينص في المادة ٢٣ منه بأنه « على عضو البعثة أن يتم دراسته في المدة المقررة لها وأن يواظب على حضور الدراسة أو التفرين » ، كما نصت المادة ٢٩ على أنه « لا يجوز لعضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة أن يترك مقر دراسته » ، وتقضى المادة ٣١ بأن « يلتزم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أى جهة حكومية أخرى ترى الحاجة بها ، بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات ، لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاها في البعثة أو الإجازة الدراسية ويحد أقصى سبع سنوات لعضو البعثة ، وخمس سنوات لعضو الإجازة الدراسية الا اذا تضمنت شروط البعثة أو الإجازة الدراسية أحكاما أخرى » ، ونصت المادة ٣٣ على أن « للجنة التنفيذية أن تقرر انتهاء بعثة أو إجازة أو منحة كل عضو يخالف أحكام المواد ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، كما لها أن تقرر مطالبة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت له في الإجازة أو المنحة اذا خالف أحكام المادة ٢٥ أو ٣١ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عليه خالف حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه اذ ترك البعثة قبل انتهاء مدها ولم يواظب على الدراسة ، كما أنه أخل بما تفرضه عليه المادة ٣١ من خدمة الجهة التي أوفدته المدة المقررة بذلك المادة فلم يعد الى عمله وانتهت خدمته للانقطاع عن العمل مدة أكثر من ١٥ يوما ، ومن ثم يكون من حق الجهة التي أوفدت المدعى عليه مطالبته بما أنفق عليه في بعثته .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الجهة الإدارية اخطأت عندما منعت بدل التفرغ عن المدعى عليه وأن هذا الخطأ استغرق خطأ المدعى عليه أو على الأقل خطأ المدعى عليه كان ناجما عن خطأ الإدارة ، ذلك لان علاقة العامل بالحكومة هي رابطة قانونية تحكمها القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الوظيفة العامة ، وثبة واجبات والقرارات حدد القانون ضوابطها والزم العامل باتباعها ، فاذا أخل العامل بهذه الواجبات قامت مسؤوليته كاملة طبقا للقانون ، وأيا كان الرأي في مدى صواب ما اتخذته

الإدارة من منع بدل التفرغ عن المسمى عليه فإن ذلك ما كان يسوغ له الإخلال بما فرضه عليه القانون من واجبات والقرامات ، وبطبيعة الحال يبقى حق العامل في المطالبة بما يراه حقا له بالطريق الذى رسمه القانون ، والقول بغير ذلك — بلا شك — يؤدى الى الإخلال بسير الجهاز الحكوى ، كذلك لا اعتداد بدفع المسمى عليه الذى حصله أن حرمانه من بدل التفرغ أعجزه عن مواصلة الدراسة في البعثة ، ذلك لأنه فضلا عن أن منع بدل التفرغ كان في وقت شارفت فيه مدة البعثة على نهايتها ، فإن المسمى عليه لو كان جادا في دفاعه لماد الى عمله وطلب انتهاء بعثته ، لا أن يقتنع عن مواصلة الدراسة في البعثة وينقطع كذلك عن مباشرة عمل وظيفته .

(طعن ٢٩٥ لسنة ١٧ قى — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢) .

قاعدة رقم (٤٧٧) .

المبدأ :

نص المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم البعثات والإجازات والمنح على أن يقدم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المتجوع بمنحة اجنبية أو دولية كخيلا تقبله ادارة البعثات يتمهد كتابة بسنلولينه التضامنية عن رد نفقات البعثة أو المرتبات التى صرفت له فى الإجازة أو المنحة عند الإخلال بواجب خدمة الحكومة المدة المقررة فى التمهيد — لا وجه للقول ببطلان هذه الكفالة استنادا على حكم القانون المدنى فى شأن كفالة الدين المستقبل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الطاعن وقع بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ اقرارا تعهد بموجبه بطريق التضامن والتكافل مع شقيقته المسمى عليه الاول — لدى بعثة الى الخارج — برد جميع ما تصرفه الحكومة عليه بصفته عضوا فى بعثة التعليم المصرية اذا تركها من تلقاء نفسه أو لم يتم

(م ٦٢ — ج ٧)

بخدمة الحكومة المدة المقررة في التعهد ، وقد وقع هذا التعهد التزاما بالمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح التي تقتضى بأن يقدم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المتمتع بمنحة أجنبية أو دولية كفيلا تقبله إدارة البعثات يتعهد كتابة بمسؤوليته التضامنية عن رد نفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت في الإجازة أو المنحة عند الإخلال بواجب خدمة الحكومة المدة المقررة في التعهد — ولا وجه للقدح في هذه الكفالة التي تستقيم على صحيح سندها بصريح عبارتها ونص قانون البعثات في صحتها أو التوصل بحكم القانون المدني في شأن كفالة الدين المستقبل ذريعة للنيل منها وإبطالها ، وذلك أنه مهما كان الرأي فيها يقضى به القانون المدني في هذا المساق فذلك بما لا شأن لهذه المنازعة به والتي تعكس رابطة من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص — التي تخضع لاحكام القانون المدني الذي لا ينطبق وجوبا على روابط القانون العلم الا اذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، وقد انتهى مثل هذا النص في صدد هذه المنازعة التي توافر لها من أحكام قانون البعثات وما يتفق مع طبيعتها واحتياجات المرفق الذي تنبثق عنه مقتضيات حسن مساره وأطراده — ومن ثم فإن النعى يبطلان الكفالة على غير أساس جرى بالرفض .

ومن حيث أن الدعوى اقيمت ابتداء بطلب الزام المدعى عليها نفقات البعثة منتقما منها مقابل المدة التي خدم المدعى عليه الاول الحكومة خلالها ، التزاما لقرار اللجنة التنفيذية للبعثات بجلسة ٨ من اكتوبر سنة ١٩٧٠ بالموازنة على مذكرة الادارة العلية للبعثات بمطالبة المبعوث بالنفقات عن الفترة الباقية على وفائه بالتزام خدمة الجهة الموفدة بيد أن تلك المذكرة أوردت على سبيل الخطأ أن المدعى عليه الاول لم يعد الى الوطن لخدمة الحكومة الا في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ومن ثم اقيمت الدعوى بناء على ذلك وصدر الحكم الطعين على هذا الاعتبار فلم ينتقص من نفقات البعثة الا مبلغ ٢١١٤٩٤٠ بما يعادل مدة الخدمة بالحكومة اعتبارا من ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ حتى تاريخ انتهاء تلك الخدمة في ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ ، حال أن الثالث من ملف بعثة المدعى عليه الاول انه عاد فعلا من بعثته واستظم عمله بمصلحة وقاية المزروعات في

٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، وهو ما غطت اليه أخيراً الجهة الإدارية وضمنته مذكرتها المقدمة في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ولكده كشف الحساب المرافق لها المؤرخ في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ الامر الذي يتعين معه تصويب الحكم الطعين بما يتفق وواقع الحال الثابت في ان المدعى عليه الاول عمل بخدمة الحكومة طوال المدة من ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ حتى ٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ أى المدة قدرها ٤ سنوات وشهران واربعة عشر يوماً ، يقتضى استئزال ما يقابلها منسوباً الى مدة السبع سنوات التى كان يتعين عليه الاستمرار في خدمة الحكومة طوالها من أصل نفقات البعثة المدعى بها والبالغة ٦١٨٨ر٢٦٥ جنيه وهو ما يتفق مع الطلب الاحتياطى للطاعن الذى لم يجاوز هذا الحد ، باتقاص المبلغ المحكوم به بموجب الحكم الطعين الى ٢٥٠١ر٧٦٥ جنيه ، وبما ينمىن معه تعميل هذا الحكم باتقاص المبلغ المحكوم به بالنسبة للطاعن الى القدر الذى طالب به وهو ٢٥٠١ر٧٦٥ جنيه وفوائده القانونية من تاريخ المطالبة القضائية مع تحميل المدعى نصف مصروفات الدعوى التى باء بالخسران في بعض مطالبته فيها مع كابل مصروفات الطعن .

(طعن ٤٦٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢١) .

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبحث:

المستفاد من عبارة المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والاجازات الدراسية ان مطالبة العضو انما تقتصر على المبالغ التى انفقت عليه اتفاقاً فعلياً في البعثة او المرتبات التى صرفت اليه فعلاً في حالة الاجازة الدراسية ان كان موظفاً — يقتضى ذلك انه ليس في حكم القانون ما يسوغ للإدارة ان تضيف الى هذه النفقات الفعلية أية مبالغ تصفها بانها مصاريف ادارية — اسلم ذلك ان جهة الادارة تؤدي وظيفة عامة في سبيل خدمة التعليم في الدولة ولا يقبل في الفهم القانونى السقيم ان ترجع على المبعوثين بتكاليف شياها بوظيفتها العامة .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة لما قضى به الحكم من رفض طلب الإدارة الزام المدعى عليه بالمصروفات الادارية المنسوبة الى المبالغ الاصلية المطالب بها — فان قضاءه بذلك قد اصاب صحيح حكم القانون ، ذلك ان الاستفادة من عباره المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية ان مطالبة العضو تنصب على نفقات البعثة أو على رتبات التي صرفت له في الاجازة الدراسية والمنحة ، ومفاد ذلك ان مطالبة العضو تقتصر على المبالغ التي اتفقت عليه اتفاقا مطلقا أو المرتبات التي صرفت اليه فعلا في حالة الاجازة الدراسية أن كان موظفا ، ومن ثم فليس في حكم القانون ما يسوغ للإدارة أن تضيف الى هذه النفقات الفعلية أية مبالغ تصفها بأنها مصاريف ادارية بقوله أن مصاريف أعمال ادارة البعثات ومكاتب البعثات في الخارج يضمن أن تضاف بنسبة معينة الى المبالغ المستحقة على المبعوث ، اذ من المسلم أن هذه الجهات تؤدي وظيفة علمية في سبيل خدمة التعليم في الدولة ، ولا يقبل في الفهم القانوني التسليم أن ترجع على المبعوثين وغيرهم بتكاليف قيامها بوظيفتها العلمية .

(طعن ١٠٣٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩) .

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

اتهاء خدمة الموظف لانقطاعه عن العمل ليس من شئله اعفائه من التزامه برد المرتبات والنفقات التي صرفت له خلال فترة وجوده بالاجازة الدراسية — كلا الامرين له مجاله المستقل عن الآخر — اتهاء الخدمة يتعلق بموقفه الوظيفي بينما الالتزام بالرد يستند الى نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح والتي لم تعلق هذا الالتزام على الموقف الوظيفي للموظف في الجهة التي يعمل بها — الاعفاء من الالتزام بالرد في حالة اعادة التحاقه بالجهة الموفدة او

استخدامه في أية جهة حكومية أخرى والحاقه بها المدة المقررة قانونا وذلك بناء على اتفاق الجهة الموفدة مع اللجنة التنفيذية للبعثات .

ملخص الحكم :

من حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح ، يبين أنه تولى بالتنظيم في الفصل الثالث منه حقوق المبعوثين وواجباتهم ، ومنها يتعلق بالواجبات نصت المادة ٣٠ على أن « على عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة أن يعود الى وطنه خلال شهر على الأكثر من انتهاء دراسته والا اوقف صرف مرتبه مع عدم الإخلال بما تقضى به القوانين واللوائح من أحكام أو جزاءات أخرى » ونصت المادة ٣١ على أن « يلتزم عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاجة بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة تضاها في البعثة أو الإجازة الدراسية ويحد أقصى قدره سبع سنوات لعضو البعثة وخمس سنوات لعضو الإجازة الدراسية الا اذا تضمنت شروط البعثة أو الإجازة الدراسية أحكاما أخرى . . . » كما نصت المادة ٣٣ على أن « للجنة التنفيذية للبعثات إنهاء بعثة أو إجازة أو منحة كل عضو يخالف أحكام إحدى المواد (٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠) كما أن لها أن تقرر مطلوبة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت في الإجازة أو المنحة اذا خالف أحكام المادتين (٢٥ و ٣١) » .

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة ، أن المشرع يرض بعض الالتزامات على عضو البعثة أو الإجازة الدراسية أو المنحة . وقرر جزاء معين لكل من حالات الإخلال بهذه الالتزامات ، فثمة التزام على العضو بالعودة الى الوطن خلال مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ انتهاء دراسته والجزاء المقرر على الإخلال بهذا الالتزام هو وقف صرف مرتب العضو بالإضافة الى تطبيق ما تقضى به القوانين واللوائح من أحكام أو جزاءات أخرى ، كالحكم الخاص باعتبار العضو مستقila لانقطاعه عن العمل دون

عذر مقبول . كما أن ثمة التزام آخر مؤداه قيام العضو بخدمة الجهة التي أوفدته في بعثة علمية أو إجازة دراسية أو منحة للحصول على شهادة أو مؤهل أو لاكتساب خبرة في فرع من فروع العلوم أو الفنون أو الآداب وذلك لمدة معينة باعتبارها الجهة التي تحملت نفقات في سبيل البعثة أو الإجازة أو المنحة حتى حصل العضو على المؤهل أو الخبرة اللازمة . وإذا كانت هذه الجهة هي أولى الجهات في الاستفادة من الدراسات العلمية أو الفنية أو العلمية أو المؤهل العلمي للعضو وأن التزامه بخدمتها ما قصد به إلا تحقيق مصالحها ورعاية حاجتها ، فليس في ذلك ما يحول بين الجهة المذكورة وبين تقدير مدى حاجتها لخدمة العضو ، بحيث إذا ما قدرت أن ظروف العمل بها تسمح بعدم التمسك بخدمات العضو وبإمكان الحاقه بجهة حكومية أخرى تكون حاجتها إلى خدماته أشد فانه يجب لكي تتم عملية الإلحاق بهذه الجهة الأخرى أن يجرى الاتفاق على ذلك بين الجهة الأصلية التابع لها واللجنة التنفيذية للبعثات باعتبارها الجهة المضطلة بتقرير مطالبة العضو بنفقات البعثة والإجازة الدراسية أو المنحة ومتى جرى التحاق العضو بالجهة الحكومية الأخرى على هذا الوجه ، فانه يكون قد أوفى بالتزامه المشار إليه أما إذا التحق العضو بترك الجهة دون الاتفاق المنوه عنه أو لم يتم بخدمة الجهة الموعدة المدة المقررة قانوناً فانه يجب عليه رد كافة المرتبات والنفقات التي صرفت عليه طوال فترة وجوده بالخارج في بعثة أو إجازة أو منحة .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القواعد والأحكام على واقعة النزاع يتضح أن معهد التخطيط القومي قد أوفد الطامن الأول في إجازة دراسية بمرتب لمدة عام اعتباراً من ١٩٦٩/١٠/١ وذلك للحصول على درجة الدكتوراة في مجال السكان والإحصاء من جامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية وظلت هذه الإجازة تمت بقرارات من المعهد آخرها القرار الصادر في ١٩٧٥/٢/١٩ بعدها حتى ١٩٧٥/٨/٢١ ومن ثم يقع على عاتق الطامن الموفد كآثر قانوني من آثار الإجازة الدراسية التزام أصلي بعمل محله خدمة المعهد باعتباره أولى الجهات التي يجب أن يعمل فيها أو أية جهة حكومية أخرى يرى المعهد الحاق أو استخدام الموفد فيها بالاتفاق

مع اللجنة التنفيذية للبعثات وذلك اعمالا لنص المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وأنه رغم حصول الطامن على درجة الدكتوراة في اغسطس سنة ١٩٧٥ وتكليفه من قبل المعهد بالعودة وامهاله حتى ١٩٧٦/٥/٧ الا انه لم يعد ، مما يترتب عليه مخالفته لنوعين من الاحكام الاول : الاحكام العامة في التوظيف التى توجب على الموظف عدم الانقطاع عن العمل دون عذر مقبول اكثر من مدة معينة . والثانى : حكم المادة ٣١ سالفه الذكر الذى يلزم الطامن بخدمة المعهد او اى جهة حكومية يرى الحاجة بها بالاتفاق مع اللجنة المختصة . وقد انتهت خدمة الطامن للانقطاع عن العمل بمقتضى قرار المعهد رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ اعتبارا من تاريخ الانقطاع فى ١٩٧٥/٩/١ وفيما يتعلق بالمخالفة الاخرى فقد تضمن القرار ذاته مطالبة الطامن وضامنه برد كافة المرتبات والنفقات التى صرفت عليه طوال مدة الاجازة الدراسية ، وغنى عن البيان أن انتهاء خدمة الطامن لانقطاعه عن العمل ليس من شأنه أعفائه من التزامه برد المرتبات التى صرفت له خلال فترة وجوده بالاجازة الدراسية ذلك أن كلا الامرين له مجاله المستقل عن الاخر فانهاء الخدمة انما يتعلق بموقف الطامن الوظيفى بينما الالتزام بالرد يستند الى نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ التى لم تعلق هذا الالتزام على الموقف الوظيفى للموظف فى الجهة التى يعمل بها . والسبيل للاعفاء من الالتزام بالرد هو اعادة التحاق الطامن بالمعهد او استخدامه فى اية جهة حكومية اخرى وخدمته بها المدة المقررة قانونا وذلك بناء على اتفاق المعهد مع اللجنة التنفيذية للبعثات .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق المقدمة من الطامن والتى اقراها الحاضر عن المعهد على الوجه المبين بمحضر الجلسات ، أن المعهد ابلغ اللجنة التنفيذية للبعثات وأن اللجنة قررت بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٩/٣/٢٩ بانه لا مانع لديها من الموافقة على ذلك طالما أن الجهة الاصلية توافق عليه وتأكيدا لذلك ارسل مدير المعهد الكتف المؤرخ ١٩٧٩/٤/٥ الى هذه المحكمة مشيرا فيه الى موافقة كل من المعهد واللجنة التنفيذية للبعثات على الحاق الطامن بكلية الاقتصاد طالبا اعادة النظر فى الحكم المطعون فيه على هذا الاساس .

ومن حيث أن هذا التصرف من جانب معهد التخطيط القومي ، لا يفيد بحال ما انصراف ارادته الى التنازل عن الحكم المطعون فيه وبالتالي الحق الثابت به ، وانما يفيد وفاء الطاعن الاول بالتزامه المنصوص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك بالنظر بخصمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بناء على اتفاق المعهد مع اللجنة التنفيذية للبعثات ، ومن ثم فلا محل لتكليفه ، والحالة هذه ، برد ما صرف اليه من مرتبات طوال اجازته الدراسية .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله ويتعين من ثم القضاء بالفائض ويرفض الدعوى مع الزام المدعى (بصفته) بالصاريف .

(طعن ١٩٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢٨) .

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

المادة ٢١قرة ٢ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية تقضى بانه اذا اوفد عضو البعثة على منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقية فيصرف له في مصر عشرة جنيهات بالاضافة الى ما يتقاضاه بالخارج — هذا المبلغ يصرف لعضو البعثة في مصر وليس في البلد الموفد اليه بما يتمتع معه ان يصرف لعضو الاجازة الدراسية في هذا البلد .

ملخص الحكم :

من حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بأحقية المدعى في صرف عشرة جنيهات شهريا أثناء مدة اجازته الدراسية والزام الجهة المصروفات ، وبني الحكم قضاءه في هذا الخصوص على أن نطاق الفقرة ٢ من المادة ٣٣ من اللائحة المشار اليها قد تحدد بها جرت به صياغتها وقد نصت على تكملة

مرتب عضو الاجازة الدراسية بما يجعل مرتبه مضاعفا اليه المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الاجازة الدراسية ، ومفاد ذلك معاملة عضو الاجازة الدراسية الموفد على منحة مقدمة للدولة معاملة عضو البعثة من حيث المرتب فقط دون المزايا الاخرى — وأن العشرة جنيهات المنصوص عليها في المادة ٢١ فقرة ٢ من اللائحة تدخل في مفهوم المرتب فتندرج تحت المادة ٣٣ فقرة ٢ ويحق للدعى ان يتقاضاها باعتبارها ضمن المرتب الذي يتقاضاه عضو البعثة اعمالا لما قضت به المادة ٣٣ فقرة ٢ من نلائل المعاملة بين عضو الاجازة الدراسية وعضو البعثة من حيث المرتب .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المشار اليه قد خالف القانون وأخطا في تطبيقه وتاويله اذ أن لكل من المادتين ٢١ و ٣٣ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية مجال تطبيق لان المادة ٢١ وردت في الفصل الثاني من الباب الاول الخاص بمعاملة اعضاء البعثات الخارجية الموفدون على منح اجنبية . اما المادة ٣٣ فقد اوردت في الباب الخاص بأعضاء الاجازات الدراسية والمنح ، وان صرف مبلغ العشرة جنيهات مقصور على عضو البعثة في أرض الوطن دون غيره والحكمة واضحة من ذلك وهي مواجهة حرمانه من مرتبه الوظيفة بمجرد سفره ، كما أن دول الكتلة الشرقية لا تسمح بتحويل عملتها الى الخارج ، هذا الى أن نص المادة ٣٣ فقرة ٢ لم يتضمن النص على أن يصرف لعضو الاجازة الدراسية مبلغ عشرة جنيهات لانه يصرف له مرتبه بالكامل في أرض الوطن .

ومن حيث أن سند الدعى في مطلبه موضوع الدعى الحكم الوارد في المادة ٣٣ فقرة ٢ من اللائحة المالية لاعضاء البعثات والاجازات الدراسية والمنح والطلاب تحت الاشراف ومتى كان نص المادة المذكورة فقرة ٢ يجرى كالآتي : « يكمل مرتب عضو الاجازة الدراسية الموفد على منحة اجنبية مقدمة للدولة بما يجعل مرتبه بالاضافة الى المنحة معادلا لما يصرف لعضو البعثة في مثل حالته الاجتماعية بالبلد التي بها مقر الاجازة الدراسية ، فان عبارة النص تكون قاطعة في وجوب اجراء التعادل بين ما يصرف لعضو

البعثة في البلد التي بها مقر الاجازة الدراسية وعضو الاجازة الدراسيه في هذا البلد بحيث لا يجوز لعضو الاجازة الدراسية أن يطلب أى مبلغ آخر يستحقه عضو البعثة بموجب أحكام اللائحة اذا كان الاستحقاق في غير البلد المذكور ، ومتى كانت المادة ٢١ فقرة ٢ من اللائحة قد نصت على انه اذا اوفد عضو البعثة على منحة مقدمة من احدى دول الكتلة الشرقيه فيصرف له في الجمهورية العربية المتحدة عشرة جنيهات بالاضافة الى ما يتقاضاه بالخارج » . فان هذا النص يكون قد قطع بأن مبلغ العشرة جنيهات يصرف لعضو البعثة في مصر وليس في البلد الموفد اليها بما يمتنع معه ان يصرف لعضو الاجازة الدراسية في هذا البلد المذكور .

(طعن ٢٥٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦) .

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

كيفية حساب مستحقات السيد عضو البعثة الدراسية

في تشيكوسلوفاكيا في الفترة من ١٩٦٧/١/١١ حتى ١٩٧١/١١/١٥ .

ملخص الفتوى :

طبقا لاتفاق الدنع المبرم بين جمهورية مصر العربية وتشيكوسلوفاكيا فان المدفوعات بين البلدين كانت تتم بالجنيه الاسترليني الحسابى الممول من جمهورية مصر العربية الى تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة من ديسمبر سنة ١٩٦٧ حتى آخر نوفمبر ١٩٧١ ، ومن ثم فانه لما كانت مدة بعثة المذكور تدخل ضمن الفترة المشار اليها ، فانه يصرف مستحقاته في ارض الوطن على أساس معاملة الكرون التشيكي بالجنيه الاسترليني الحسابى دون نظر للعلوة المقررة للمستقبلين ثم معاملة هذا الجنيه بالاسعار المعلنة من البنك المركزى المصرى .

(ملف ٦٤٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٥/٢) .

المبدأ :

مجال تطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ أيفاد العامل من قبل الحكومة أو الهيئة العامة لإداء مهمة يكلف بها — ومجال سريان أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ أيفاد العامل في منحه تدريبه بالخارج شاملة كافة النفقات — عدم جواز الجمع بين المزايا المالية المترتبة في الحالتين .

ملخص الحكم :

أيفاد العامل بالحكومة أو الهيئة العامة للخارج إما أن يكون للقيام بدراسات علمية أو عملية أو للحصول على مؤهل علمي أو كسب مران علمي لسد النقص أو حاجة تقتضيها مصلحة علمية ، وفي هذه الحالة يسرى في شأن تحقيق هذا الغرض أحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمنح . وهو يسرى على العاملين بالهيئات العلمية واللائحة المالية الصادرة بقرار اللجنة العليا للبعثات رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ — وأما أن يكون لأتجاز الأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة أو الهيئة العامة وفي هذه الحالة يسرى في شأن تحقيق هذا الغرض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بالائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . وغنى عن البيان أن لكل من هذين النظامين فلكا قائما بذاته يدور فيه ، ومجال انطباق ونطاق أعمال خاص به كما أن لكل منهما آثاره المالية التي يستقل بها عن الآخر دون تداخل . وفي ضوء ذلك ثأته عند تحديد المعاملة المالية للمؤعد للخارج ينظر الى القاعدة التي أتبعتم في شأن الإيفاد فان أوعد العامل طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ أتربت آثاره المالية ، وان أوعد طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ أتربت آثاره المالية ، ولا يسوغ في هذا الصدد الجمع بين مزايا الإيفاد طبقا لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ وبين الآثار المالية للإيفاد لإداء مهمة طبقا لأحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ذلك لان الحكمة من منح بدل السفر هو

تعويض العائل عن المصاريف التي يتكبدها بسبب اداء مهام لمصالح والجهة التي يتبعها اذ يقف هذا البذل عند حصد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سبيل تلك المهام ، وعلى ذلك فلن من يؤخذ في منحة تدريبية بالخارج شاملة مصاريف الإقامة والانتقال وتذاكر السفر لا يستحق في الواقع بدل سفر او نصفه وذلك باعتبار أن المنحة تغطي جميع نواحي الصرف فلا يتحمل العائل أية نفقات اضافية ، وبذا يكون في منحة بدل السفر — ايا كان مقداره — بالاضافة الى المزايا المالية التي خولته اياها المنحة اثراء للعائل بلا سبب وهو ما لا يجوز قانونا اذ من المبادئ الاساسية في هذا المجال الا يكون بدل السفر مصدر ربح للعائل .

وتطبيقا لما تقدم ولما كان الثابت من الاوراق أن المدعى قد اؤخذ في منحة تدريبية الى اليابان لمدة ثلاثة أشهر على أن تتحمل الحكومة اليابانية مصاريف الانتقال ذهابا وعوده ونفقات الإقامة والمعيشة طوال مدة المنحة ومن ثم فإن هذه الحالة تخرج عن نطاق تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ اذ المناط في امثال احكامه هو أن يكون ثمة تكليف بعمل عهد به الى العائل وهو الامر غير المتوافر في الحالة الماثلة ، وبالتالي لا يستحق المدعى بدل سفر عن مدة هذه المنحة التدريبية لخضوعه في المعاملة المالية اثناء هذه المنحة لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن ١٦٣١ ، ٣٧٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٠) .

تصويبات

كلية الى القارىء ...

ناسف لهذه الأخطاء المطبعية

فالكبال لله سبحانه وتعالى ..

الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب	الخطأ	الصفحة/السطر	الصواب
الأحكام	٢٢/١	الأحكام	اسيرادها	٦/١١٣	استيرادها
انجازات	٣/٥	ايجارات	١٩٦٢	٢٥/١٢٣	١٩٦٣
منيا	١٢/٢٥	منها	ليه	٥/١٢٥	اليه
التقدير	١٣/٣١	التقدير	الخة	٥/١٢٦	الخاصة
١٩٨/١٣٦	٣/٤١	١٩٨١/١٣٦	قنص	٣/١٢٧	ننص
رخصة	١/٤٦	رخصة	مكرر	٢٦/١٣٣	ي حذف
رس	٢٣/٥٨	راس	كون	٢٦/١٤٥	يكون
القائن	٣/٦٥	القانون	يترك	٢٣/١٧٤	يترك
البكالوريوس	٢/٨١	البكالوريوس	عيها	٢٠/٢٨٦	عليها
خفل	١٠/٨٣	مشغل	يجوز	٨/٤٤٩	بجواز
نوى	١٥/٨٣	فتوى	اليها هذه	٢٦/٤٥١	اليها في هذه
الذآن	٢٥/٨٩	الذمين	شركة	١٣/٤٥٥	الشركة
مكرر	٢٩/٩٢	ي حذف	ون	٧/٤٦٠	ومن
والشريع	١/٩٤	والتشريع	ليدل	٢٤/٤٦١	البذل
الطبيعة	٧/٩٩	الطبيعية	الار	٢٤/٤٦١	الامر
الوار	١٦/١٠٠	الوارد	رائين	٤/٤٧٩	قوانين
اتفاقنة	٩/١٠٣	اتفاقية	بتشكيها	٢٨/٤٧٩	بتشكيها
الاكتشاف	٢٤/١٠٣	الاكتشاف	ون	٤/٤٨٣	ومن
مواصلة	٢٤/١٠٥	مواصلة	تكو	٩/٤٨٥	نكون
عمر	١٠/١٠٦	عشر	راسالها	٥/٥١٥	راسالها
القرة	٣٢/١٠٦	الفقرة	طالة	٢٤/٥٢٤	طاللة
المدة	٦/١٠٧	المادة	حديد	٢٢/٥٢٩	تحديد
فقوتها	١٧/١١٠	فقرتها	تشأ	٢١/٥٥١	تشأ
بالجنهات	١٣/١١١	بالجنبيات			

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
لزي	٥/٥٥٢	الزى
٣٣٥٩	٢/٥٥٩	٣٣٠٩
سطر (١٧)	٥٥٩	يحف
١٥٢٨	٢/٥٦٠	١٢٥٨
يعلمون	٢/٥٦٦	يعملون
الموظف	٢٤/٥٦٨	الموظف
استقرار	٢٢/٥٧١	استقراء
السطر (١٣)	٥٧٣	
يحف ويكون بدله بالعاملين بمشروع		
السد العالي ونص في المادة الاولى		
على انه يثبت بدل طبيعة العمل		
الذى يمنح		
فيستحق	٢/٥٧٤	فيستحق
يا	١٦/٥٧٧	ايا
يقتضى	٢٥/٥٨٢	بمقتضى
عا	٢٠/٥٩٠	عما
معيثه	١٢/٥٩١	معيثته
اقترح	١٢/٥٩٢	اقترح
نه	٢/٥٩٧	منه
الشركين	٢٦/٦٠١	الشركين
بامال	٢٣/٦٠٢	بالاعمال
اثرا	٤/٦٠٦	اثراء
الجمهورية	٢/٦٠٩	الجمهورية
رياع	١٣/٦١٠	ارباع
زير	٧/٦١١	وزير
وزرة	٩/٦١٣	وزارة
مرا	١١/٦١٧	مران
بل	٨/٦٢٢	بدل
ترتيب	١/٦٢٦	ترتبت
ترتيب	٥/٦٢٦	ترتيب
قبة	٢/٦٣٢	قيمة
لعمال	١٧/٦٣٥	للعامل

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
عى	١٧/٦٣٦	على
خارج البلاد أو أن		خارج البلاد و أن
الاعلان التى	٦/٦٣٨	الاعلان
عن الوظيفة التى		
تواعد	٢١/٦٤٠	تواعد
امتد	٦/٦٤١	امتداد
ون	٢٠/٦٤٣	ون
السابة	١٠/٦٤٧	السابعة
حدثت	١٨/٦٥٢	حدثت
مدة	٢٠/٦٥٣	مدة
٢٧٥٩	٢/٦٥٦	٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧
لسنة ١٩٦٧	٣/٦٥٦	تحذف
تقضى		
الوظيفة	١١/٦٥٦	الوظيفة
استحقاقه	٤/٦٥٩	استحقاقه
لمدعية	٨/٦٦٢	المدعية
الواجبات	١٤/٧٠٣	الواجبات
اجوز	٢٠/٧٠٣	يجوز
لتبادل	٣٠/٧٠٤	لتبادل
للتظيم	٧/٧٠٩	للتظيم
المائة	٥/٧١٣	المائة
مجلس	٩/٧١٤	مجلس
المقرر	٢١/٧٤٧	المقررة
وقررت	٧/٧٥١	وقررت
السطر ١٦	٦٧٦	بعد السطر ١٧
اسرائه	٩/٦٨٦	اسرائه
امر	٦/٦٨٨	الامر
ثوثة	١٢/٦٨٨	ثلاثة
لمعائلات	١/٦٩١	لمعائلات
اتويس	١٦/٦٩١	الاتويس
من	١٠/٧٠١	عن

الخطا		الصفحة/السطر الصواب	
من حيث القانون ١٥/٨٠٢	من حيث ان	التنمية	١١/٨٨٩
المادة الثانية من	راع	ذاع	٢٣/٨٩٥
القانون	عى	على	١٥/٩٣٣
أو	سطر (١٨)	يوضع بعد	٩٤٠
١٨/٨٠٢		السطر ١٩	
٣٠/٨٣٣	يغيد	صبياته	٢٣/٩٤٣
١٥/٨٣٤	٣١	لتمايل	٦/٩٤٩
٩/٨٥١	المقررة	والادارات	٢٩/٩٦٢
١٨/٨٥١	البدل		

فهرس تفصلى

(الجزء السالى)

الصفحة	الموضوع
١٠	منهج ترتيب الموسوعة
٥	ايجار الامكن
٦	الفصل الاول - عقد الايجار فى القانون المبنى
٨	الفصل الثانى - القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى شأن ايجارات الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له
١٨	الفصل الثالث - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الامكن
٤١	الفصل الرابع - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتحديد ايجارات الامكن معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض احكام ايجارات الامكن
٥٦	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٦٩	بائع متجول
٧٥	بترول
٧٦	الفصل الاول - اوضاع وظرفية للعاملين فى البترول
٩٥	الفصل الثانى - البحث عن البترول واستغلاله

١٢١

بحوث علمية :

١٢٢

الفصل الأول - وزارة البحث العلمي

١٢٦

الفصل الثاني - مؤسسة الطاقة الذرية

١٣١

الفصل الثالث - المركز القومي للبحوث

١٦٠

الفصل الرابع - معهد بحوث البناء

١٦٥

الفصل الخامس - المعهد العلمي

١٦٩

الفصل السادس - مركز البحوث الزراعية

١٧٦

الفصل السابع - وحدات وأقسام البحوث لوزارة
الزراعة

١٨٥

بمسند

١٨٧

الفصل الأول - بدل انشقة أو راتب وقاية من خطر الانشقة

١٩٢

الفصل الثاني - بدل اقتراب

١٩٦

الفصل الثالث - بدل اقلية

٢٤٧

الفصل الرابع - بدل انتقال

٢٦٨

الفصل الخامس - بدل بحث

٢٧٣

الفصل السادس - بدل تفرغ أو تخصص

٣٥٢

الفصل السابع - بدل تمثيل

٤٧٨

الفصل الثامن - بدل حضور جلسات ولجان

٥١٩

الفصل التاسع - بدل خطر

٥٣٢

الفصل العاشر - بدل رئاسة قسم

٥٣٥

الفصل الحادي عشر - بدل صرافه

٥٣٧

الفصل الثاني عشر - بدل طبيعة عمل

٥٩١

الفصل الثالث عشر - بدل سفر

٧٠٩

الفصل الرابع عشر - بدل سيارة

٧١٢

الفصل الخامس عشر - بدل عدوى

٧٥٣

الفصل السادس عشر - بدل عيادة

٧٦٢

الفصل السابع عشر - بدل غذاء الحالة (ج)

٧٦٤

الفصل الثامن عشر - بدل باحسبتي أو دكتوراه

الصفحة

المؤسسون

٧٧٢	الفصل التاسع عشر — بدل مسكن
٧٧٥	الفصل العشرون — بدل ملابس
٧٧٦	الفصل الحادي والعشرون — علاوة تغراف
٧٨٠	الفصل الثاني والعشرون — علاوة لاسلكي
٧٨٤	الفصل الثالث والعشرون — مرتب أمراض عقلية
٧٨٥	الفصل الرابع والعشرون — مقابل تهجير
٨٣٦	الفصل الخامس والعشرون — مسائل عامة ومتنوعة
	— البالغ التي يتقاضاها العاملون
	عن الاعمال الطبية والادبية والفنية
	والمحاضرات والدروس واعمال
	الامتحانات بالجامعات
٨٣٩	— خفض البدلات
٨٤١	— اثر الاجازة الاعتيادية او
٨٤٤	المرضية على البدلات
٨٤٨	— اثر الاعارة والنخب على البدلات
٨٥٦	— اثر النقل على البدلات
٨٧٠	— اكثر من بدل
٨٨٤	— مسائل أخرى
٨٦٣	براءة اختراع ورسوم ونماذج صناعية
٩٠٩	برك ومستقعات
٩١٥	برلمان
٩٢٩	بريد
	الفرع الاول — البوضع القانوني لهيئتي البريد وصندوق
٩٣٠	توفير البريد
٩٣٣	الفرع الثاني — النظام الوظيفي للعاملين بالبريد
	الفرع الثالث — التعليمات العمومية عن الاشتغال
٩٣٩	البريدية
٩٤٣	الفرع الرابع — الرسوم
٩٤٧	الفرع الخامس — صندوق توفير البريد
٩٥٥	بعثة

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكتاني - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » .

٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة العمالية في قوانين أصابات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهور العقارى .

٧ - ما حق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين لتأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل لقانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم .
وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدًا - ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي لل دول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوربية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٣ آلاف صفحة) ونفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧ .
وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديثة : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧ .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) .

(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح التقنون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليه بأراء فقهاء القانون المدني المصري ولشريعة الاسلامية السحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا لاجديا لاحكام المحاكم الجزائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقديم الأداء ونظام الإدارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا واجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون الاسطرة المدنية المغربى : (جزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي اقترتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة : باللغتين العربية والانجليزية وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة لمدينة جدة (بالكتابة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية لعليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالي ٢٠ جزء) .

رقم الايداع ٥٣٦٦ - ٨٦

مطبعة نوار اسامة
ت : ٣٥٤٣٠٦٨

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

